

# اختلاف وجه طرق النشر مع بيان المقدمات

اعداد الدكتور

بشير أحمد أحمد علي

مدرس القراءات وعلومها بكلية القرآن الكريم  
وعضو لجنة مراجعة المصحف الشريف بالأزهر

نال بحال المؤلف ورجحه الدكتوراه بمرتبة الشرف الأولى

أشرف عليها الأستاذة الدكتورة

نبينا محمد عبد الفتاح هلال

عميدة كلية القرآن الكريم وعلومه

جودة محمد المهدى

نائب رئيس جامعة الأزهر

وقائمتها الأستاذة الدكتورة

عبد الكريم صالح

أستاذ التفسير وعلوم القرآن بكلية القرآن الكريم  
وعضو لجنة مراجعة المصحف الشريف بالأزهر

أحمد عيسى المعصراوي

شيخ عموم الفقهاء المصريين  
وأستاذ الحديث بجامعة الأزهر

الناشر

الجمعية العامة للإفتاء بالقاهرة

بطنطا

كِتَابٌ قَدَحَى ذُرًّا بِعَيْنٍ نَحْسٍ مَحْفُوظَةٍ  
لِهَذَا قُلْتُ تَنْبِيْهَا  
حَقُّوْكَ الطَّبْعِ مَحْفُوظَةٍ

لِدَارِ الصَّحَابَةِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيْعِ

للنشر والتحقيق والتوزيع

الطبعة الأولى

1430 هـ / 2009 م

رقم الإيداع

2009 / 13163

الترقيم الدولي

978 - 977 - 272 - 559 - 0



دَارُ الصَّحَابَةِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيْعِ

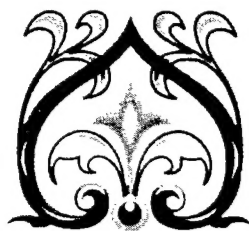
٧١٦ ص، ٢٤ سم

تدمك ٠ ٥٥٩ ٢٧٢ ٩٧٧ ٩٧٨

١- القرآن - أحكام التلاوة.

أ- جوده - سامي - أحمد عيسى -  
عبد الكريم، بشير دعبس (مؤلف)

٢٢٦، ٦٣



للنشر والتحقيق والتوزيع

المراسلات

طنطا - شارع المديرية

أمام محطة بنزين التعاون

تليفاكس: 3331587 محمول 0123780573

ص. ب: 477

الرمز البريدي: 31599

موقعنا على الإنترنت

www.dsahaba.net



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾

[سورة طه: من الآية: ١١٤]

وهذه الرسالة أول رسالة في القراءات وعلومها، حصل بها الباحث على درجة العالمية و«الدكتوراة» في القراءات وعلومها، من كلية القرآن الكريم – جامعة الأزهر.

وقد أشرف عليها:

أ د / جُودَةُ مُحَمَّدٍ الْهَدْيِي .

أ د / شَيْخُ عَبْدِ الْقَادِرِ هَالِكٍ .

وناقشها:

أ د / أَلِخْبَاءُ عَيْشِي الْمَعْرُوفِي، شيخ عموم المقارئ المصرية ورئيس لجنة مراجعة المصحف

الشريف وأستاذ الحديث وعلومه بجامعة الأزهر.

أ د / عَبْدُ الْكَرِيمِ صَالِح أستاذ التفسير وعلوم القرآن والقراءات بجامعة الأزهر وعضو لجنة

مراجعة المصحف الشريف.

وقد حصل الباحث عليها (درجة الدكتوراه) بتقدير مرتبة الشرف الأولى.

\*

\*

\*

## شهادة شكر وتقدير

أحمد الله سبحانه وتعالى على ما أسدى إلى من عون وتوفيق لإتمام هذا البحث فله الحمد والشكر عدد خلقه ورضاء نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته.

ثم أتوجه بخالص الشكر والتقدير والإعزاز إلى أستاذي الكريمين:

الأستاذ الدكتور / **محمّد بن عبد الله المنهجي** . نائب رئيس الجامعة الوجه البحرى .

الأستاذ الدكتور / **شيامى عبد الفتاح هلال** . عميد كلية القرآن الكريم .

الذين أشرفا على هذا البحث بجد واجتهاد وقد أعطيانى الكثير من وقتها النفيس رغم كثرة مشاغلها.

كذلك أتوجه بوافر التحية والاحترام إلى أستاذي الفاضلين:

الأستاذ الدكتور / **محمد بن عبد الله المعصراوي** . أستاذ الحديث وعلومه بكلية التربية بجامعة الأزهر وشيخ عموم المقارئ المصرية .

الأستاذ الدكتور / **عبد الباقى صبح** . أستاذ التفسير وعلوم القرآن بكلية القرآن الكريم للقراءات وعلومها . وعضو لجنة مراجعة المصحف الشريف ،  
لتفضلهما بقبول هذا البحث للمناقشة والحكم عليه .

وأشكر أيضًا كل من أسدى إلى نصحاء أو قدم لى مساعدة أو إرشاداً من الأساتذة الفضلاء والزملاء الأعزاء ، والقائمين على الكلية والعاملين بها جميعاً .

فالله أسأل أن يسدد خطاهم ويعظم أجرهم ويكرم مشواهم فى الدنيا والآخرة وأن يوفقهم لخدمة القرآن الكريم وأهله . إنه سميع قريب مجيب الدعاء .

الباحث

**بشير محمد عبد العزيز**

# إهداء

إذا جاز إهداء من هو في مثل مقامى الضعيف الأدنى إلى مقام النبى الكريم الأسمى ومكانه الرفيع الأسنى فلا أحد أحق منه بإهداء ومضة من آثار علمه إلى عتبة ذلك الجناب الفسيح.

- \* فإلى سيد الخلق ورسول الحق ﷺ. تعظيماً وإجلالاً.
- \* ثم إلى أهل القرآن أهل الله وخاصته. حباً وإكراماً.
- \* ثم إلى أب نائى الأعزاء. عطفًا وحناناً.
- \* ثم إلى روح والى الكريمين. برًا وإحساناً.

أسأل الله العلى القدير أن يسكنهما فسيح جناته فى الفردوس الأعلى، وأن يتقبل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم وأن يجعله فى صحيفة حسناتى. يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

الباحث

بشير محمد أحمد عيسى

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ليكون للعالمين نذيراً، والصلاة والسلام على أفضل خلقه الذي أرسله ربه هادياً ومبشراً ونذيراً، وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً، وعلى آله وأصحابه الذين آذروه ونصروه واتبعوا النور الذي أنزل معه، ورضى الله عمن تبعهم بإحسان وعن من تعلم كتابه الخالد وعلمه إلى يوم الدين.

### وبعد ،،

فإن القرآن الكريم هو مصباح النور ومشعل الهداية ومنهاج الرحمة، ومصدر الخير والبركة، جمع الله به الشمل، وأصلح به الأمر، ورسم فيه منهاج الحياة الكريمة، وسن القوانين التي يصلح بها أمر الدين والدنيا معاً، قال تعالى: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [المائدة: ١٥، ١٦].

ولما كان القرآن الكريم يمثل المنهاج القويم للحياة الكريمة فقد اعتنى به المسلمون عناية بالغة منذ عهد الرسول ﷺ وإلى يوم القيامة، ومن مظاهر ذلك في عهد الصحابة أنهم حفظوه في الصدور، وكتبوه في السطور، مروياً عن الرسول ﷺ بوجوه القراءات المختلفة، ثم تفرقوا في الأمصار وتلقى عنهم التابعون، وعن التابعين أخذ من بعدهم إلى أن انتهت الرواية إلى فريق من القراء في القرن الثاني من الهجرة فانقطعوا للقراءات وجعلوا همهم الأكبر العناية بحصرها وضبطها ومعرفة وجوه اختلافها حتى صاروا القدوة في هذا الشأن، وعلى رأسهم القراء العشرة المعروفون.

ثم جاء من بعد هؤلاء القراء قوم أخذوا عنهم وهم المعروفون بالرواة الذين عنوا بضبطه ومعرفة وجوه قراءاته واختلاف رواياته.

وتفرع عن هذه الروايات طرق متعددة<sup>(١)</sup> تمثل في مجموعها تلك الروايات بوجوهها المختلفة مع عزو كل وجه إلى قارئه ونقله ودون ذلك في الكتب المؤلفة وظل الأمر هكذا حتى جاء العالم المحقق والمحرر المدقق الإمام ابن الجزرى رَحِمَهُ اللهُ الَّذِي تحرى من هذه القراءات ما تواترت روايته فكانت هذه القراءات العشر التى ضمنها كتابه النشر فجمع فيه ما يقرب من ألف طريق، وقد تعددت أوجه الخلاف فى بعض الكلّيات القرآنية التى ورد فيها اختلاف القراء والرواة وذلك لتعدد طرق الرواية، ولما كانت هذه الوجوه كلها محل بحث ودراسة، احتاج الأمر لمعرفة الطرق التى ورد منها كل وجه ودراستها لبيان المقدم منها فى الأداء.

**فاستخرت الله عز وجل فى الخوض فى غمار هذا الموضوع تحت عنوان:**

### **(اختلاف وجوه طرق النشر - تحليل ودراسة)**

وقد حصرتها فوجدتها ٤٥٥ موضعاً أصولاً، وفرشاً.

وقد دفعنى لاختيار هذا الموضوع أسباب متعددة منها:

١- أن هذا الموضوع لم يسبق فيه التأليف فى كتاب مستقل اللهم إلا ما ورد من دراسة الأوجه المقدمة فى الأداء فى القراءات السبع من طريق الشاطبية، والقراءات العشر الصغرى من طريقى الشاطبية والدرة معاً فى بعض الرسائل الصغيرة<sup>(٢)</sup> أما بالنسبة للعشر الكبرى، فلم أقف على أى مؤلف تناول دراسة هذه الأوجه مع بيان المقدم منها أداءً إلا ما وجدته عند بعض المحررين من تناول بعض المواضع الخلافية كما هو الحال فى كتب الشيخ المنصورى وزاده والأزميرى وغيرهم.

٢- أهمية كتاب النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى، حيث إنه إليه تنتهى كل الأسانيد من بعده فى القراءات العشر الكبرى.

٣- بعد أن يسر الله عز وجل لى بفضلته الانتهاء من رسالة التخصص (الماجستير) من تحقيق ودراسة الجزء الأول من كتاب (بدائع البرهان على عمدة العرفان) للإمام الأزميرى رَحِمَهُ اللهُ الَّذِي وجدت فيه حلاوة ومتعة فى تحرير أوجه الخلاف وبيانها حيث

(١) سيأتى تعريف مفصل بالقراءة والرواية والطريق وجميع المصطلحات بعد.

(٢) مثل الرسالة المتضمنة بيان ما هو مقدم أداء من أوجه الخلاف بالنسبة لرواة البدور السبعة للشيخ إبراهيم الميرغنى التونسى، وكذا الرسالة الغراء فى الأوجه المقدمة للأداء من طريقى الشاطبية والدرة، للدكتور/ توفيق النحاس.

يعيش الإنسان واقعًا عمليًا يمارس هذه الأوجه ويقف على معرفة طرقها، تآقت نفسى لتقديم عمل متكامل، ودراسة متعمقة تتعلق بالقراءات القرآنية فوق الاختيار على هذا الموضوع.

وقد اقترحت منهجًا للبحث أسير عليه فى هذا العمل وهو كالآتى:

أولاً: ذكر الموضوع الذى ورد فيه الخلاف مع بيان الأوجه الواردة فيه.

ثانيًا: بيان الطرق التى ورد منها كل وجه، وذلك من كتاب النشر مع تأصيل ذلك وتوثيقه من مصادره الأصلية التى اعتمد عليها الإمام ابن الجزرى.

ثالثًا: بحث وتتبّع الكتب التى ورد فيها أوجه الخلاف ولم ينص عليها الإمام ابن الجزرى مع أنه أسندها فى الرواية وذلك للوقوف على الطرق التى ورد منها الوجه كاملة كما فى إلحاق هاء السكت وفقاً ليعقوب فى نحو (العالمين) من المصباح وذلك لتأصيل هذه الأوجه وبيان طرقها.

رابعًا: بحث الأوجه التى وردت عن بعض الرواة من الطرق والكتب التى ذكرها الإمام ابن الجزرى دون أن يسندها إليهم فى النشر والتى تعرف بأنها ليست من طريق الطيبة كما فى قصر المنفصل لأبى عمرو من الوجيز<sup>(١)</sup>.

خامسًا: إزالة اللبس فى تحرير هذه الوجوه وبيان المقدم منها فى الأداء، وإتباع ذلك بتوجيه مناسب لبيان المعنى.

ولما كان الموضوع متعلقًا بقراءة كتاب الله عز وجل وذلك من ناحية بيان أوجه اختلاف القراءات القرآنية فإنه يحتاج إلى مبالغة فى الحرص، ودقة فى العمل، وذلك للتأكد من صحة كل وجه وبيان طرقه ومصادره التى ورد منها.

لذا قمت بعمل جدول لكل راو من الرواة العشرين على حدة ودونت به أسماء الطرق التى روت عنه ودونت بكل طريق أسماء الكتب التى ورد منها، وكذا عدد الطرق الواردة من كل كتاب، واعتمدت فى ذلك على ما ذكر ابن الجزرى فى كتابه النشر فى باب ذكر أسانيد القراء العشرة مع الاكتفاء بذكر الكتاب مرة واحدة فى الطريق الذى ورد منه وذلك طلبًا للاختصار.

- ثم قمت بعد عمل هذه الجداول ببحث كل وجه ورد فيه الخلاف عن أى راو من

(١) سيأتى التنبيه على ذلك عند دراسة أوجه الخلاف والنص على ما ورد منها وليس من طريق الطيبة.

طرقه المذكورة وبيانه من هذه الكتب مع المقارنة بينه وبين ما رواه الإمام ابن الجزرى مع التعليق على ذلك إن وجدت ثمة خلاف بين ما ورد ذكره في هذه الكتب وبين ما ذكره الإمام ابن الجزرى وبيان ما عليه العمل عند أهل الأداء

- بعد الانتهاء من بيان كل وجه من مصادره الأصلية قمت بعمل حصر شامل موضحاً به عدد الطرق التى ورد منها كل وجه وكذا نسبته المئوية الخاصة بهذا الوجه من الرواية التى ورد منها الخلاف مقرباً هذه النسبة إلى الواحد الصحيح. وذلك لأن ارتفاع النسبة قد يكون أحد المسوغات لتقديم هذا الوجه أداء كما سيأتى بيانه بعد.

- قمت بعد ذلك ببيان الوجه المقدم فى الأداء وذلك وفق ضوابط ومعايير وضعها العلماء لذلك، كأن يكون ذلك الوجه هو الذى عليه الجمهور، أو موافقاً لما عليه التيسير والتحرير إلى غير ذلك على ما سيأتى بيانه مفصلاً فى مبحث خاص بذلك.

- أعقب ذلك بتعليق على ما ذكره ابن الجزرى من كتب ليست من طريق النشر.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



## الباب الأول

### القراءات والقراء وفيه فصلان:

الفصل الأول: القراءات وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بالقراءات ونشأتها

ومراحل التدوين فيها

المبحث الثانى: ضوابط القراءة الصحيحة.

المبحث الثالث: أقوال العلماء فى القراءات

العشر.



## الباب الأول

### القراءات والقراء

#### الفصل الأول: القراءات وتعريفها

#### المبحث الأول: تعريف القراءات ونشأتها

بعد الانتهاء من المقدمة وما فيها من بيان أهمية الموضوع وسبب اختياره وخطة البحث ومنهجه نأتى إلى التعريف بالقراءات والقراء، حيث إن موضوع البحث يدور حول اختلاف وجوه طرق الرواة عن القراء.

أولاً: القراءات لغة: جمع قراءة ومعناها: ضم الحروف بعضها إلى بعض في الترتيل<sup>(١)</sup>. أما في الاصطلاح: فقد عرفها العلماء بعدة تعريفات أهمها:

١- قال الزركشى<sup>(٢)</sup>: القراءات اختلاف ألفاظ الوحي في كتابة الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرها<sup>(٣)</sup> "أ.هـ.

٢- وقال ابن الجزرى: القراءات علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزواً لناقله خرج النحو واللغة والتفسير. وما أشبه ذلك<sup>(٤)</sup> "أ.هـ.

٣- وقال البنا الدمياطى<sup>(٥)</sup>: «علم يعلم منه اتفاق الناقلين لكتاب الله تعالى واختلافهم في الحذف والإثبات والتحريك والتسكين، والفصل والوصل، وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال وغيره من حيث السماع<sup>(٦)</sup>» أ.هـ، وهناك تعريفات أخرى أضربت عن ذكرها صفحاً اختصاراً.

(١) المفردات: للراغب الأصفهاني: ١٤٥. ط. دار الكتب العلمية. بيروت.

(٢) هو الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشى، وهو من أعلام الفقه والحديث والتفسير. ت. سنة ٧٩٤ هـ. انظر حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة للسيوطى: ١ / ١٨٥-١٨٦. المطبعة الشرقية الدرر الكافية في أعيان المائة الثامنة لابن حجر: ٣ / ٣٩٧. ط. حيدر أباد.

(٣) البرهان في علوم القرآن: ١ / ٣١٨. تحقيق محمد إبراهيم أبو الفضل.

(٤) منجد المقرئين لابن الجزرى: ١٣. ط. مكتبة القدسى. عابدين. القاهرة.

(٥) أحمد بن محمد بن عبد الغنى الدمياطى. قرأ على الشيخ على الشرملى وغيره، توفي سنة ١١١٩ هـ، معجم المؤلفين ٧١ / ٢. تأليف: عمر رضا كحالة.

(٦) الإنحاف: ١ / ٦٧، تحقيق د/ شعبان إسماعيل، ط. دار عالم الكتب. بيروت.

## (وقفه مع التعريفات)

وبالنظر إلى هذه التعريفات يتبين لنا أن أصوب هذه التعريفات هو التعريف الثاني لأنه حدد ماهية هذا العلم من جمعه الأداء وكذا مواضع الاتفاق والاختلاف. ونسبة ذلك إلى قارئه وناقله، وخرج ما عدا ذلك مما هو ليس من القراءات كالنحو واللغة والتفسير والتجويد والرسم وغير ذلك.

أما بالنسبة للتعريف الأول: فقد أدخل فيه الكتابة وهي من علوم الرسم والضبط كما سبق فليس بمانع.

ثانيًا: أما بالنسبة للتعريف الثالث: فهو وإن نص على مواضع الاتفاق والاختلاف في علم القراءات إلا أنه ليس بمانع، وذلك لأن قوله «الفصل والوصل، والحذف والإثبات» يدخل بذلك علمي الرسم والضبط وهما علمان مستقلان تمامًا عن علم القراءات.

بعد هذا العرض يتبين أن التعريف المختار من هذه التعريفات هو التعريف الثاني وهو: «أن القراءات علم بكيفية أداء كلمات القرآن الكريم واختلافها معزواً لناقله» فهو تعريف ضابط جامع مانع من وجهة نظري.

ننتقل بعد ذلك إلى بيان نشأة القراءات والمراحل التي مرت بها.

## نشأة القراءات ومراحلها

من المسلم به أن أي علم من العلوم لم يستو على سوقه مرة واحدة بين عشية أو ضحاها؛ بل لابد له من مراحل متعددة.

ومن هذه العلوم علم القراءات أيضًا شأنه كغيره من العلوم الأخرى مر بعدة مراحل حتى استوى على سوقه، وأصبح له أصول وقواعد يرجع إليها وصار مجالاً للدراسات الشرعية والعربية:

المرحلة الأولى: تلقى الوحي:

من المقطوع به يقيناً أن المصدر الوحيد للقراءات القرآنية هو الوحي المنزل على النبي ﷺ. وقد وردت الأحاديث الصحيحة تدل على ذلك، ومنها: ما ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما

أن رسول الله ﷺ قال: «أقرأني جبريل على حرف فراجعت فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف»<sup>(١)</sup>.

ومنها ما رواه الترمذى عن أبي بن كعب قال: (لقى رسول الله ﷺ جبريل فقال: يا جبريل إني بعثت إلى أمة أمية منهم العجوز والشيخ الكبير والغلام والجارية والرجل الذى لا يقرأ كتاباً قط، فقال لى: يا محمد إن القرآن أنزل على سبعة أحرف)<sup>(٢)</sup>.

وكان جبريل يقرأ بتلك الأحرف على الرسول ﷺ ثم يقرؤها على أصحابه ويعلمهم إياها كما علمه جبريل ﷺ كما قال عز وجل: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾ [سورة القيامة: ١٨].  
المرحلة الثانية: مرحلة تلقى الصحابة من الرسول ﷺ وتعليمه إياهم.

تقدم في المرحلة السابقة أن جبريل ﷺ كان يلقي القرآن على الرسول ﷺ والوحي ويعلمه إياه كما قال ربنا جل وعلا ﴿عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى﴾ [سورة النجم: ٥].

وقد أمر ربنا جل وعلا نبيه أن يعلمه لأصحابه ويقرؤه عليهم فقال تعالى:

﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا﴾ [الإسراء: ١٠٦]،

فكان يقرؤهم بما أقرأه به جبريل ﷺ.

وقد ورد عن ابن مسعود وغيره رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ كان يقرؤهم العشر آيات فلا يجاوزونها إلى عشر أخرى حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل، فيعلمهم القرآن والعلم والعمل جميعاً<sup>(٣)</sup>.

(١) رواه البخارى في فضائل القرآن. باب أنزل القرآن على سبعة أحرف ١٠٢/٦، وكذا مسلم: ١/٥٦٦، ٩١٨.

(٢) رواه الترمذى، وقال: حديث صحيح، وقد اختلف الناس في معنى هذا الحديث اختلافاً كثيراً.

واختار ابن الجزرى أن المراد منها هو: اختلاف وجوه القراءات على سبعة منها: ما يتغير حركته ولا يزول معناه ولا صورته (هن أطهر)، و(أطهر)، ومنها ما لا تتغير صورته ويتغير معناه بالأعراب مثل: (ربنا باعد)، و(ربنا باعد)، و(نشرها).

ومنها ما تتغير صورته ويبقى معناه (كالهين المنفوش)، (طلح منضود)، و(طلع منضود).

ومنها التقديم والتأخير كما في (يقتلون ويقتلون)، ومنها الزيادة والنقصان نحو (وأوصى) و(وصى)... إلى غير ذلك، وقيل إن المراد بذلك سبع لغات من أفصح لغات العرب. ينظر: النشر ١/ ٢٤ - ٣١، وينظر، مقدمتان في علوم القرآن: ٢٠٨٠، وما بعده، وكذا ٢٦٤ وما بعده والإتقان للسيوطى. وغير ذلك لم أراد مزيداً من الإطلاع والله أعلم.

(٣) الإتقان للسيوطى، البيهقي ج ٢/ ٢٢ شعب الإيمان رقم الحديث ١٩٥٣.

فربما أقرأ صحابياً بحرف، وأقرأ صحابياً آخر بحرف آخر، فكل واحد منهم يقرأ كما تعلم من الرسول ﷺ.

وقد روى البخارى بسند عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: (سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله ﷺ فكدت أساوره في الصلاة فانتظرت حتى سلم ثم لببته بردائه فقلت له من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ؟ قال: أقرأنيها رسول الله ﷺ فقلت: كذبت فوالله إن رسول الله ﷺ أقرأني هذه السورة التي سمعتك تقرأها، فانطلقت أقوده إلى رسول الله ﷺ فقلت: يا رسول الله إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تقرأنيها، وأنت أقرأتني سورة الفرقان، فقال رسول الله ﷺ «أرسله يا عمر، اقرأ يا هشام، فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأها فقال رسول الله ﷺ هكذا أنزلت ثم قال: اقرأ يا عمر، فقرأت القراءة التي أقرأني، فقال رسول الله ﷺ: هكذا أنزلت، إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرأ ما تيسر منه»<sup>(١)</sup>.

### فهذا الحديث يدل دلالة قاطعة على أمور عدة منها:

- أن القرآن الكريم كان محل عناية الصحابة ورعايتهم، وأن اعتمادهم في الحفظ على التلقين والسماع من رسول الله ﷺ.
- أن الرسول ﷺ كان مرجعاً لأصحابه في كل ما يشغلهم من أمر القرآن وعلومه.
- أنه ثبت إلقاء الرسول ﷺ لعمر بن الخطاب وهشام بن حكيم.
- وأن الاختلاف في القراءات القرآنية نشأ في حياة الرسول ﷺ.
- أن الصحابة رضي الله عنهم تلقوا القرآن من في رسول الله ﷺ ونقلوه إلينا بقراءته ورواياته فلم يضيعوا منه جملة، ولم ينقصوا منه حرفاً أو سكوتاً أو حركة فضلاً عن رواية أو قراءة، ونقله التابعون من بعدهم، كما نقل إليهم من غير زيادة أو نقصان أو تحريف أو تبديل).

### مرحلة تعليم الصحابة:

تقدم أن القرآن الكريم كان محل عناية الصحابة ورعايتهم، فكانوا يتنافسون في حفظه واستظهاره، وانتشر ذلك بين كثير منهم، وكان الرسول ﷺ يأمرهم بأن يقرئ بعضهم

(١) رواه البخارى في فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف (٦/١٠٠).

بعضاً، ومن أمثلة ذلك ما ورد في قصة إسلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه من أنه سمع خباب بن الأرت يقرأ القرآن على أخته فاطمة بنت الخطاب وزوجها يعلمهما القرآن.

وكانت هناك البعثات التعليمية إلى خارج مكة كإرسال مصعب بن عمير وغيره إلى المدينة ليعلم أهلها القرآن.

فنشأ عن ذلك أن تكونت جماعة من الصحابة اشتهروا بالقراءة وتصدوا لها ومنهم الخلفاء الأربعة وأبي بن كعب وابن مسعود، وزيد بن ثابت وغيرهم رضي الله عنهم وهم يمثلون الطبقة الأولى من القراء فهم رؤوس الأسانيد وعليهم تدور القراءة<sup>(١)</sup>، وهؤلاء الأجلاء هم الذين دارت عليهم أسانيد قراءات الأئمة العشرة.

### مرحلة تعليم التابعين:

بعد انتقال الرسول ﷺ إلى الرفيق الأعلى واتساع دائرة الفتوح الإسلامية انتشر الصحابة وتفرقوا في الأمصار الإسلامية وحملوا معهم مشاعل الهداية والنور وأخذوا يقرءون القرآن ويعلمونه للناس، فأقبل الناس عليهم يتعلمون منهم، فكان كل صحابي يقرئ أصحابه ويعلمهم بما قرأ وبما تعلم حسبما تلقى من الرسول ﷺ.

وأصبح أهل كل بلد يأخذون بقراءة من اشتهر بينهم من أصحاب رسول الله ﷺ، فكان بينهم اختلاف في القراءة؛ نظراً لاختلاف تلقيهم، ومشاربهم، حتى عهد سيدنا عثمان رضي الله عنه اتسعت دائرة الخلاف بينهم، كما في حرب أرمينية وأذربيجان، فهاله ذلك وأمر بجمع المصاحف وكتابتها بما يحتمل القراءات الصحيحة المتواترة وذلك على ما ثبت في العريضة الأخيرة التي قرأها النبي ﷺ على جبريل في العام الذي قبض فيه وجردها عن النقط والشكل لتحتمل ذلك ونسخ منها عدة مصاحف وأرسلها إلى الأمصار وأمر بطرح ما عداها وحرقه، وقد سلك في ذلك منهجاً قوياً إذ أرسل إلى كل مصر من تلك الأمصار مصحفاً موافقاً لقراءتهم مع إرسال مقرئ يجيد تلك القراءة ليعلمهم.

فأقبل الناس على تلك المصاحف وتلقوها من مقرئها دون زيادة أو نقصان أو تحريف أو تبديل علمها الصحابة للتابعين.

(١) معرفة القراء الكبار ١/ ٢٤ - ٤٣. الطبقة الأولى.

### مرحلة التخصص فى القراءات وظهور القراءات العشر:

ظل الأمر على الأخذ بتلك المصاحف فترة ثم وقع الاختلاف فيها بما يحتمله الرسم، وفى ذلك يقول الإمام ابن الجزرى: «ثم كثر الاختلاف أيضًا فيما يحتمله الرسم، وقرأ أهل البدع والأهواء بما لا يحل لأحد من المسلمين تلاوته<sup>(١)</sup>.. فلما وقع ذلك رأى المسلمون أن يجتمعوا على قراءات أئمة تجردوا للقيام بالقرآن العظيم، فاختاروا من كل مصر وجه إليه مصحف أئمة مشهورين بالثقة والأمانة فى النقل وحسن الدين وكمال العلم، أفنوا عمرهم فى القراءة والإقراء واشتهر أمرهم وأجمع أهل كل مصر على عدالتهم فيما نقلوه، وثقتهم فيما قرأوه ورووه وعلمهم بما يقرءون، ولم تخرج عن خط مصحفهم»<sup>(٢)</sup> أ.هـ.

وكان من هؤلاء الأئمة العشرة الذى تلقت الأمة قراءاتهم بالقبول وأجمعت عليهم حيث أفنى هؤلاء أعمارهم فى قراءة القرآن وإقراءه وضبط ألفاظه وتحرير قراءته، وتحقيق روايته حتى صاروا أئمة يقتدى بهم، ويرحل إليهم وينقل القرآن بقراءته عنهم، ولبراعتهم وشهرتهم نسبت إليهم القراءة نسبة ملازمة ودوام لا نسبة اختراع وابتداع.

### التأليف فى علم القراءات:

من الممكن أن يقسم التأليف فى هذا العلم إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى: قبل ظهور أئمة القراء العشرة الذين تلقت الأمة قراءاتهم بالقبول والتسليم حيث شهد هذا العلم نشوء مبكرًا قبل شيوع التأليف فيه وانتشاره، وهذه المرحلة تبدأ من نسخ المصاحف العثمانية وضبطها إلى ظهور القراء العشرة، إذ يمكن القول بأن أول ظهور لكتابة القراءات القرآنية بشكل ملحوظ كان فى نفس المصاحف العثمانية التى نسخها سيدنا عثمان رضي الله عنه على ما ثبت فى العرضة الأخيرة وضمنها إياها وجردها من النقط والشكل ليحتمل ذلك ما يثبت من القراءات المتواترة المتعددة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ [سورة البقرة: ١١٦] هكذا فى مصحف الشاميين من غير واو، وفى بقية المصاحف بإثبات الواو، ومنها قوله تعالى: ﴿جَنَّتٍ تَجْرَى تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ﴾ [سورة التوبة: ١٠٠] رسمت

(١) فقد ورد عن ابن مقسم أنه كان يرى جواز القراءة بما يوافق خط المصحف، وكان له وجه فى العربية وإن لم يكن له سند. ينظر: القراءات الشاذة: ٥٩ - ٦٠، د/ محمود أحمد الصغير، مطبعة دار الفكر. بيروت. طبعة أولى.

(٢) منجد المقرئين: ٢٨ - ٢٩، بتصرف، مكتبة القدسى.



في مصحف المكيين بزيادة (من) لتناسب قراءتهم، وما تبع ذلك أيضًا من مرحلة النقط والشكل لما لها من الأهمية في ضبط بعض القراءات وتميزها كما في قوله تعالى:

﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾ [سورة البقرة: ٣٧] وقد اختلف القراء فيها بين رفع آدم ونصب كلمات والعكس، فالجمهور على الأول وابن كثير على الثاني.

إذن فمهمة الضبط هو منع وقوع التصحيف والتحريف في القراءة"، وإن كان الأصل في ذلك هو الرواية.

وعلى ذلك فإنه يمكن اعتبار هذه مرحلة من المراحل الأولى المبكرة في تأليف علم القراءات وإن لم تكن في كتاب مستقل كما هو مشهور<sup>(١)</sup>؛ لأن التأليف ما هو إلا وصف للقراءة مضبوطة بالكتابة وهنا وصف للقراءة أيضًا مضبوط بالنقط والشكل، وفي كلا الحالين مصدرها التلقي والأداء مشافهة؛ وذلك لأن في القراءات أشياء لا تحكم إلا بالسماع والمشافهة. هذا بالنسبة للمصاحف العثمانية.

المرحلة الثانية: وهي التي استقل التأليف فيها بعيدًا عن المصاحف العثمانية، وقد ظهر ذلك مبكرًا أيضًا، حيث اهتم به الأوائل لأن القرآن الكريم وتلاوته كان شغلهم الشاغل عن كل شيء. وقد ألف كثير من القراء العشرة ورواتهم في هذا المجال، منهم: الإمام عبد الله بن عامر اليحصبي صاحب كتاب (اختلاف مصاحف الشام والحجاز والعراق) وكذا أبو عمرو البصري، وحمزة الزيات، والكسائي، ويعقوب، وخلف العاشر.

ومن الرواة: أحمد بن محمد البزى، وأبو عمرو حفص الدوري وغيرهم. ثم تتابع التأليف بعدهم، وقد تنوعت هذه المؤلفات دون اقتصار على عدد معين حتى أوشك أن يدخل الاضطراب في القراءات فقام الإمام ابن مجاهد بالاقتصار على قراءات الأئمة السبعة وجمعهم في كتابه فحسر بذلك الكم الهائل من القراءات وميز بين الصحيح منهم وغيره. إلا أن فكرة التيسيع هذه أحدثت لبسًا عند بعض العوام وهو أن هناك ارتباطًا وثيقًا بين الأحرف السبعة وهذه القراءات السبع وفي ذلك يقول مكي:

«ولقد فعل مسبح هؤلاء ما لا ينبغي له أن يفعله وأشكل على العامة حتى جهلوا ما لا

(١) ينظر: القراءات نشأة وتاريخ: ٤٢ أستاذنا الدكتور/ سامي هلال، مطبعة الحرمين، سيجر.

يسعهم جهله، وأوهم كل من قل نظره أن هذه هي المذكورة في الخبر النبوي لا غير.. وليته إذ اقتصر نقص عن السبعة أو زاد ليزيل هذه الشبهة» (١) أ.هـ.

ودفعاً لهذه الشبهة ألف العلماء في القراءات الثمان (٢) والعشر (٣) وغيرها.

ثم توالى حركة التأليف في هذا العلم المبارك حتى بلغت ذروتها في القرنين الخامس والسادس الهجري، ثم بدأت بعد ذلك في الانحسار.

وقد اعتمد ابن الجزري على كثير من هذه الكتب في تأليف النشر وأذكر بعضها على سبيل المثال لا الحصر، منها:

- مجموعة كتب الداني في القراءات السبع: التيسير والمفردات وجامع البيان
- وفي القراءات الثمان منها: التذكرة والوجيز وتلخيص الطبري.
- وأما القراءات العشر فمنها: المستنير، المصباح، غاية الاختصار، وغير ذلك.



(١) منجد المقرئين: ٢٥٦ بتصرف، وينظر: الإبانة: ٩٢، تحقيق د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي. المكتبة الفيصلية.

(٢) منها: التذكرة لابن غلبون.

(٣) منها: الغاية لابن مهران.

## المبحث الثاني ضوابط<sup>(١)</sup> القراءة الصحيحة

مدخل: بعد الانتهاء من تعريف القراءات ونشأتها والمراحل التي مرت بها نأتى إلى تعريف الضوابط التي وضعها العلماء لمعرفة ما ثبت قرآنيته وتمييزه عن غيره، وقد تقدم في المبحث السابق أنه بعد تفرق القراء في الأمصار، وكثرت القراءات وتعددت الروايات وشاعت الأوجه وظهرت القراءات الشاذة شمر العلماء عن ساعد الجد ووضعوا لذلك الضوابط والمعايير التي تميز القراءات التي ثبتت قرآنيته واستقرت في العرصة الأخيرة من غيرها. فاستقر الأمر على ثلاثة أركان أساسية هي التواتر أو صحة الإسناد، موافقة العربية، موافقة الرسم العثماني على تفصيل يأتي بيانه

- ١- أما الركن الأول فهو محل خلاف بين العلماء وهذا الخلاف يدور بين اشتراط التواتر وعليه جمهور العلماء قديماً وحديثاً، أو الاكتفاء بصحة السند مع الشهرة والاستفاضة.
  - ٢- أن تكون القراءة موافقة لرسم أحد المصاحف العثمانية تحقيقاً أو تقديرًا.
  - ٣- أن تكون موافقة لوجه من وجوه العربية.
- ننتقل بعد ذلك إلى بيان هذه الأركان مفصلة.

الركن الأول: التواتر<sup>(٢)</sup>:

وهذا هو الركن الأصيل لقبول القراءة؛ لأنه إذا ثبت التواتر صار الركنان الآخرين لازمين

(١) الضوابط: جمع ضابط، والضابط في اللغة يفيد الحزم والقوة والشدة. يقال: ضبطه ضبطاً: حفظه بالحزم. ورجل ضابط: قوى شديد، وانضبط: صار مضبوطاً. ينظر: القاموس المحيط: ٦٠٧ ط. دار الفكر.

أما عند العلماء: فهو حكم كلى ينطبق على جزئياته بحيث يدخل فيه جميع أفراد المضبوط ينظر: معجم الكليات: ٧٢٨ لأبى البقاء الكفوى، تحقيق د/ عدنان درويش. مؤسسة الرسالة المعجم الوجيز: ٣٧٦ مجمع اللغة العربية.

(٢) التواتر: لغة: هو تتابع الشيء وتراً وفرادى، ويقال: تواترت الأشياء تتابعت وجاءت بعضها إثر بعض. ينظر: معجم مفردات ألفاظ القرآن: ٥٨٢، المعجم الوجيز: ٦٥٩.

أما في الاصطلاح: فهو ما رواه جماعة عن جماعة يتمتع تواطؤهم على الكذب من أول البداء إلى المنتهى من غير تعيين عدد على الصحيح «أ.هـ ينظر: تدريب الراوى بشرح تقريب النواوى للسيوطى ٢/ ٣٩١-٣٩٢، تحقيق: عماد زكى البارودى. المكتبة التوفيقية، مقدمة في أصول الحديث تأليف عبد الحق سيف الدين بن سعد الله البخارى، تحقيق/ سليمان حسن النبوى ١/ ٧٥، ط. دار البشائر الإسلامية. بيروت. لبنان.

له لأن القراءة إذا تواترت فإنها تكون موافقة للرسم ولها وجه في العربية صحيح، إلا أن العلماء اختلفوا في هذا الأمر بين التواتر أو الاكتفاء بصحة الإسناد مع الشهرة والاستفاضة.

### ونعرض بإيجاز لهذا الركن:

أولاً: ذهب الجمهور إلى اشتراط التواتر ولم يكتف بصحة الإسناد، وذهب البعض إلى عدم اشتراط التواتر بل اكتفى بصحة السند وهو ما ذهب إليه مكى<sup>(١)</sup> بن أبى طالب وغيره<sup>(٢)</sup>، ونص عليه ابن الجزرى في النشر فقال: «كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصح سندها فهى القراءة الصحيحة التى لا يجوز ردها، ولا يحل إنكارها، بل هى من الأحرف السبعة التى نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة، أو باطلة، سواء كانت عن السبعة أم عمن هو أكبر منهم، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف». فهو يجنح بذلك إلى الاكتفاء بصحة السند، وقد ذكر ذلك في طيبته حيث قال:

فكل ما وافق وجه نحو      وكان للرسم احتمالاً يحوى  
وصح إسناداً هو القرآن      فهذه الثلاثة الأركان  
وحيثما يختل ركن أثبت      شذوذه لو أنه في السبعة<sup>(٣)</sup>

وقد تعقب الإمام النويرى<sup>(٤)</sup> شيخه ابن الجزرى في شرح طيبته عند قوله: «وصح إسناداً» جاء فيه: «وقوله «وصح إسناداً» ظاهره أن القرآن يكتفى بثبوت مع الشرطين المتقدمين بصحة السند فقط، ولا يحتاج إلى تواتر، وهذا قول حادّ مخالف لإجماع الفقهاء

(١) أبو محمد مكى بن أبى طالب بن حيوس بن محمد القيسى القيروانى ت: ٤٣٧ هـ. ينظر: غاية النهاية: ٤٠٩/٢.  
(٢) ينظر: الإبانة عن معانى القراءات ص: ٦٠، لمكى بن أبى طالب، تحقيق: د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبى. المكتبة الفيصلية.

(٣) ينظر: طيبة النشر لابن الجزرى ص: ٣. تحقيق الشيخ الضباع، مطبعة الحلبي.

(٤) محمد بن محمد بن على بن محمد بن إبراهيم النويرى. قرأ على ابن الجزرى وشرح طيبته، توفي سنة ٨٥٧ هـ. شذرات الذهب في أخبار من ذهب ٧/ ٢٩٢، لابن عماد الحنبلى، طبعة: دار الكتب العلمية. بيروت.

والمحدثين وغيرهم، ولقد ضل بسبب هذا القول قوم فصاروا يقرأون أحرفاً لا يصح لها سند أصلاً، ويقولون التواتر ليس بشرط <sup>(١)</sup>.

والقرآن عند الجمهور من أئمة المذاهب الأربعة وغيرهم <sup>(٢)</sup> هو ما نقل بين دفتي المصحف نقلاً متواتراً، وكل من قال بهذا الحد اشترط التواتر، فلا يتصور ماهية القرآن إلا به. وأجمع القراء على ذلك في أول الزمان وآخره، ولم يخالف من المتأخرين إلا أبو محمد مكى ومن تبعه من المتأخرين <sup>(٣)</sup>. فهذا يدل على ما ذهب إليه من أن الجمهور على القطع بتواتر القرآن الكريم. والله أعلم.

ثانياً: الاكتفاء بصحة السند مع الشهرة والاستفاضة: وهو ظاهر قول مكى وتبعه ابن الجزرى وصرح به في نشره وخالف بذلك الجمهور وقد تعقبه الإمام النويرى وغيره كما تقدم. هذا ولا يضر عدم اشتراط ابن الجزرى للتواتر؛ لاشتراطه عند الجمهور.

ومن اشترط التواتر أيضاً ولم يكتف بصحة الإسناد الصفاقسى <sup>(٤)</sup> حيث قال: «مذهب الأصوليين وفقهاء المذاهب الأربعة والمحدثين والقراء: أن التواتر شرط في صحة القراءة

(١) شرح الطيبة ١/ ١١٩.

(٢) ذهب إلى هذا رأى: الإمام الغزالى وصدر الشريعة، وابن عطية، وابن تيمية، والزرکشى وغيرهم. ينظر: المستصفى للغزالى: ١/ ٨١. الطبعة الأولى، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافى. دار الكتب العلمية. بيروت.

(٣) لعل الإمام النويرى يقصد بذلك ما ذكره الإمام مكى من أن القراءة الصحيحة ما صح سندها إلى النبى ﷺ وساغ وجهها في العربية ووافقت خط المصحف. الإبانة: ١٠٣، ظاهر هذا الكلام يدل على الاكتفاء بصحة السند إلا أنه عند التدقيق تبين أنه يرى التواتر، وقد فسر ذلك عندما قسم القراءات إلى ثلاثة أقسام فقال: «قسم يقرأ به اليوم، وذلك ما اجتمع فيه ثلاثة خلال، وهى: أن ينقل عن الثقات عن النبى ﷺ.

وقال في القسم الثانى: «ما صح نقله عن الأحاد».

وقال عن القسم الثالث: «هو ما نقله ثقة أو غير ثقة، ولا وجه له في العربية فهذا لا يقبل وأن وافق خط المصحف» ينظر: الإبانة: ٥٧ - ٥٩، بتصرف. النشر: ١/ ١٣ - ١٤ فالتأمل في كلام الإمام مكى يفهم منه أنه يشترط التواتر وذلك واضح جلى في قوله عن القسم الأول: «أن ينقل عن الثقات» بالجمع فهى تدل دلالة واضحة على اشتراطه التواتر كما أن تعريفه للقسم الثانى بأنه ما نقل عن الأحاد يدل أيضاً على أن المراد بالقسم الأول هو المتواتر والله أعلم.

(٤) على بن محمد النورى الصفاقسى. ولد بصفاقس سنة ١٠٥٣ هـ. قرأ على الشيخ عاشور القسطنطينى وغيره، توفى سنة ١١١٧ هـ إمتاع الفضلاء بتراجم القراء: ٢/ ٢٤١ إلياس البرماوى دار الندوة العالمية.

والقول بصحة السند محدث لا يعول عليه، ويؤدي إلى تسوية القرآن بغير القرآن»<sup>(١)</sup> هـ.

فناه يعضد ما ذهب إليه الجمهور، ولا يكتفى بصحة السند، والدليل على أن صحة السند لا تكفي أيضاً لقبول القراءة وهو أن هناك في كتب الصحاح قراءات صحيحة السند لكنها غير مقروء بها عند القراء العشرة لأنها فقدت التواتر<sup>(٢)</sup>.

**الركن الثاني: موافقة رسم أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً**

المراد بهذا الركن هو أن تكون القراءة ثابتة في أحد المصاحف العثمانية<sup>(٣)</sup> التي نسخها سيدنا عثمان رضي الله عنه على ما ثبت في العرصة الأخيرة وأرسل منها عدداً إلى الأمصار الإسلامية.

**وهذه الموافقة تنقسم إلى قسمين:**

**الأول: تحقيقية.** الثاني: تقديرية (وهي التي يحتملها رسم المصحف).

**وإليك بيان كل قسم منهما:**

**الأول: الموافقة التحقيقية:** وهي الموافقة الصريحة لرسم المصحف، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]، اتفقت المصاحف على كتابتها بدون ألف فقراءتها بالحذف موافقة لرسم المصحف تحقيقاً<sup>(٤)</sup>.

وكذا قوله تعالى: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ﴾ [البقرة: الآية: ٨] بدون ألف في جميع المصاحف، واختلف القراء فيها فبعضهم بإثبات الألف وبعضهم بالحذف، والقراءتان متوترتان<sup>(٥)</sup> إلا أن الحذف هنا هو الموافق لرسم المصحف صراحة.

(١) غيث النفع للصفاقسي: ٦ بتصرف، ط. دار الكتب العلمية. بيروت.

(٢) ومن ذلك ما رواه مسلم في صحيحه عن علقمة قال: قدمت الشام فأتانا أبو الدرداء فقال: أفیکم أحد یقرأ علی قراءة عبد الله فقلت نعم: أنا. قال: فكيف سمعت عبد الله يقرأ هذه الآية: (والليل إذا يغشى) قال: سمعته يقرأ: (والليل إذا يغشى والذكر والأنثى) قال: أنه والله سمعت رسول الله ﷺ يقرأها. صحيح مسلم ج ١ / ١٠٨. باب ما يتعلق بالقراءات فهي قراءة صحيحة الإسناد وموافقة للعربية لكنها غير متواترة؛ لأنها مخالفة لرسم المصحف

(٣) ومن ذلك ما ثبت في المصحف المكي بزيادة (من) في قوله تعالى: ﴿تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، وبها قرأ ابن كثير، ومنها قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ [البقرة: ١١٦] رسمت في المصحف الشامي بغير واو، وبها قرأ ابن عامر، وغير ذلك

(٤) واختلف القراء فيها فقراءها عاصم والكسائي ويعقوب وخلف بإثبات الألف، والباقون بالحذف. ينظر: النشر ١ / ٢٧١.

(٥) قرأ المدنيان وابن كثير وابن عامر وحمة بإثبات الألف، والباقون بالحذف، النشر: ٢ / ٢٠٦، ٢٠٧.

٢- الموافقة الاحتمالية: وهى التى يحتملها رسم المصحف تقديرًا كقراءة (ملك) و(يخدعون) بإثبات الألف فيهما.

هذا وقد تأتى بعض المخالفات الصريحة لرسم المصحف لكنها يسيرة ومغتفرة لأن الرواية عضدت هذه المخالفات.

ومن ذلك كلمتا (الصراط، وصراط) كتبتا بالصاد المبدلة من السين وعدلوا عن كتابتها بالسين التى هى الأصل، لكون قراءة السين وإن خالفت الرسم من وجه أتت على الأصل من وجه آخر، ولتحتمل الصاد قراءة الإشمام بخلاف السين فإنها لا تحتملها، وقد نص ابن الجزرى على ذلك فقال: «على أن مخالف صريح الرسم فى حرف مدغم أو مبدل أو ثابت أو محذوف أو نحو ذلك لا يعد مخالفاً إذا ثبتت القراءة به وردت مشهورة مستفاضة، ألا ترى أنهم لم يعدوا إثبات ياءات الزوائد وحذف ياء (تسألنى) فى الكهف، وقراءة (وأكون من الصالحين) بالواو لأبى عمرو، والطاء من (بظنين) للكسائى وغيره<sup>(١)</sup>، ونحو ذلك من مخالفة الرسم المردود فإن الخلاف فى ذلك يغتفر إذ هو قريبٌ يرجع إلى معنى واحد وتمشية مع صحة القراءة وشهرتها وتلقيها بالقبول، وذلك بخلاف زيادة كلمة ونقصانها وتقديمها وتأخيرها حتى ولو كانت حرفاً واحداً من حروف المعانى فإن حكمه حكم الكلمة لا يسوغ مخالفة الرسم فيه، وهذا هو الحد الفاصل فى اتباع الرسم ومخالفته»<sup>(٢)</sup> أ.هـ.

من خلال ذلك يتبين أن هناك بعض المخالفات اليسيرة ولكنها لا تعد مخالفة غير مقروء بها، لأن الرواية جاءت معضدة لها.

### الركن الثالث: موافقة العربية:

كما اشترط العلماء لصحة القراءة أن تكون موافقة لرسم أحد المصاحف العثمانية كما سبق اشترطوا أيضاً أن تكون موافقة لوجه من وجوه العربية سواء كان هذا الوجه فصيحاً أم أفصح، مجمعاً عليه أو مختلفاً فيه ما دامت قد ثبتت قرأته.

ومن ذلك قراءة حمزة بخفض ﴿وَالْأَرْحَامُ﴾ من قوله تعالى:

(١) قال ابن الجزري: بضنين الظار غد حبر غنا.

(٢) النشر: ١٢ - ١٣ بتصرف يسير.

﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: الآية: ١]، عطفًا على الضمير المجرور في (به) على مذهب الكوفيين<sup>(١)</sup>.

وبذلك تأتى إلى نهاية الضوابط التى وضعها العلماء للقراءة الصحيحة المقبولة وهذه الضوابط متوافرة فى القراءات العشرة، فإلى ذكر بعض أقوال الأئمة فيها.

\* \* \*

(١) ينظر: البحر المحيط: ٤٩٦/٣ - ٤٩٩ لأبى حيان الأندلسى. ط. دار الفكر، وكذا دفع المطاعن عن قراءة حمزة أ.د/ سامى هلال ص: ٥٨ - ٦٤. طبعة دار الصحابة.



## المبحث الثالث

### أقوال العلماء فى القراءات العشر

بعد الانتهاء فى المبحث السابق من التعريف بالقراءات وضوابطها أتبع ذلك بنقل أقوال بعض العلماء فى قراءات هؤلاء الأئمة العشرة التى أجمعت الأمة على تواترها وتلقاها بالقبول والتسليم.

وأبدأ بما ذكره الإمام ابن مجاهد<sup>(١)</sup> شيخ الصنعة حيث يقول: «والقراءة التى عليها الناس بالمدينة ومكة والكوفة والبصرة والشام هى القراءة التى تلقوها عن أوليهم تلقياً وقام بها فى كل مصر من هذه الأمصار رجل ممن أخذ عن التابعين أجمعت الخاصة والعامة على قراءته وسلكوا فيها طريقه وتمسكوا بمذهبه»<sup>(٢)</sup> أ.هـ.

فنراه ينص على أن هذه القراءات تلقاها الأئمة خلفاً عن سلف وأن الأمة أجمعت على هؤلاء القراء السبع.

وهذا مكى بن أبى طالب يجيب فى سؤال وجهه إليه عن سبب اشتها القراء السبعة فيقول: «إن الرواة عن الأئمة من القراء كانوا فى العصر الثانى والثالث كثيراً فى العدد كثيراً فى الاختلاف فأراد الناس فى العصر الرابع أن يقتصروا من القراءات التى توافق المصحف على ما يسهل حفظه، وتنضبط القراءة به، فنظروا إلى إمام مشهور بالثقة والأمانة فى النقل، وحسن الدين، وكمال العلم، قد طال عمره، واشتهر أمره بالثقة، وأجمع أهل مصره على عدالته فيما نقل، وثقته فيما قرأ وروى، وعلمه بما يقرأ، فلم تخرج قراءته عن خط مصحفهم المنسوب إليهم فأفردوا من كل مصر وجه إليه عثمان مصحفاً إماماً هذه صفته وقراءته على مصحف ذلك المصر»<sup>(٣)</sup> أ.هـ.

فهو بذلك يدل على عظيم مدى ما عليه هؤلاء الأئمة من الأمانة والثقة فى النقل والقراءة.

(١) أبو بكر أحمد بن العباس بن مجاهد التميمي، ولد بسوق العطش ببغداد، وتوفى سنة ٣٢٤ هـ غاية النهاية ١/ ١٣٩.

(٢) السبعة: ٤٩.

(٣) الإبانة: ٩٧ - ٩٨.

وقال أيضًا: «وقد أجمع المسلمون على قبول هذه القراءات التي لا تخالف خط المصحف»<sup>(١)</sup>. أ.هـ. فهو يؤكد إجماع المسلمين على قبول هذه القراءات وليس هناك أقوى من الإجماع دلالة على التواتر.

وقال أبو عمرو الداني: «وإن القراء السبعة ونظائرهم من الأئمة متبعون في جميع قراءاتهم الثابتة عنهم التي لا شذوذ فيها»<sup>(٢)</sup>. أ.هـ.

هذا القول من الإمام الداني له أهميته لعظيم مكانته في هذا العلم فهو يثبت لهم الاتباع ويدفع عن قراءاتهم الشذوذ.

وقال ابن غلبون<sup>(٣)</sup> عن حمزة: «إنه كان متبعًا لمن أخذ عنه ممن قد اتصل بإسناده برسول الله ﷺ فمن رد عليه فإنما يرد على من قرأ عليه، وعلى رسول الله ﷺ وكفى بذلك إثماً عظيماً وجهلاً مبيناً». أ.هـ.

فقرأه يوثق اتصال سنده بالرسول ﷺ ويدفع عن قراءته ويجهل من يطعن فيها. وقال ابن خالويه<sup>(٤)</sup>: «إنني تدبرت قراءة الأئمة السبعة من أهل الأمصار الخمسة المعروفين بصحة النقل، وإتقان الحفظ، المأمونين على تأدية الرواية واللفظ، فرأيت كلاً منهم قد ذهب في إعراب ما انفرد به من حرفه مذهباً من مذاهب العربية لا يدفع، وقصد من القياس وجهاً لا يمنع، فوافق باللفظ والحكاية طريق النقل والرواية غير مؤثر للاختيار على واجب الآثار»<sup>(٥)</sup>. أ.هـ.

فقد أثبت لهم إتقان الحفظ والأمانة وصحة النقل والرواية، فضلاً عن فقههم الدقيق بوجوه العربية المختلفة.

(١) الإبانة: ٣٧.

(٢) جامع البيان: ٣٦، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني صاحب التصانيف المشهورة، المتوفى سنة ٤٤٤ هـ، غاية النهاية ٥٠١/١.

(٣) أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون الحلبي ت: ٣٩٩ هـ. معرفة القراء ١/٣٦٩.

(٤) الحسين بن أحمد بن خالويه: عرض على ابن مجاهد وغيره، وعرض عليه أبو على الرازي ٣٧٠ هـ، غاية النهاية ٢٣٧/١.

(٥) الحجة في القراءات: ٦١ - ٦٢ تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم. مؤسسة الرسالة.

ومن ذلك أيضاً ما ذكره الحافظ أبو العلاء<sup>(١)</sup> في غايته حيث قال:

«أما بعد: فإن هذه تذكرة في اختلاف القراء العشرة الذين اقتدى الناس بقراءتهم، وتمسكوا فيها بمذاهبهم من أهل الحجاز، والشام والعراق، اقتضبتها من جميع ما قرأت به القراءات واقتصرت فيها على الأشهر من الطرق والروايات، وأرجأت وحشيها ونادرها ومنكرها ونافرها»<sup>(٢)</sup>.

وعند ذكره للقراء قدم أبا جعفر على جميع القراء ويعقوب على الكوفيين وأتبعهم خلفاً. فتقديمه لأبي جعفر على نافع وغيره من القراء العشرة وإجرائه للثلاثة مجرى السبعة مع عدم التفريق بينهم يدل على القطع بتواتر القراءات العشر.

وقال شيخه أبو العز القلانسي<sup>(٣)</sup>: «سألت وفقنا الله وإياك للعمل بطاعته أن أملئ عليك كتاباً يشتمل على قراءات العشرة أئمة الأمصار بالحجاز، والشام، والعراق فأجبتك إلى ما سألت، واقتصرت من الرواة فيه على من استمدت روايته، وكثرت على ألسن الناس في عصرنا قراءته ليكون ذلك غاية ما يؤثر المبتدى، ويعول عليه الحاذق المنتهى»<sup>(٤)</sup> أ.هـ.

وقدم عند ذكره الأساسيد قراءة أبي جعفر على ابن عامر، وخلف عن أبي عمرو ونحو ذلك ذكر صاحب المستنير وغيره ممن ألفوا في القراءات العشر<sup>(٥)</sup>.

وقال القرطبي في معرض رده على من ردوا قراءة حمزة: «مثل هذا الكلام محذور عند أئمة الدين؛ لأن القراءات التي قرأ بها أئمة القراءة ثبتت عن النبي ﷺ تواتراً يعرفه أهل الصنعة، وإذا ثبت شيء عن النبي ﷺ فمن رد ذلك فقد رد على النبي ﷺ واستقبح ما قرأ به، وهذا مقام محذور لا يقلد فيه أئمة اللغة والنحو، فإن العربية تتلقى من النبي ﷺ ولا يشك أحد في فصاحته»<sup>(٦)</sup>.

(١) أبو العلاء: الحسن بن أحمد بن الحسن الهمداني: ت: ٥٦٩ هـ. غاية النهاية ١/ ٢٠٤.

(٢) غاية الاختصار في القراءات العشر ٣/ ١.

(٣) محمد بن الحسين بن بندار الواسطي: قرأ على أبي العز القلانسي وغيره: ت: ٥٢١ هـ، ينظر: غاية النهاية ٢/ ١٢٨.

(٤) ينظر الكفاية الكبرى: ١/ ١ - ٢.

(٥) المستنير ١/ ١١٦ - ١١٧.

(٦) تفسير القرطبي: ١/ ١٥٧٤. طبعة دار الغد العربي.

وقال الزركشى : «وقد انعقد الإجماع على صحة قراءة القراء العشرة وأن هذه القراءة سنة متبعة لا مجال للاجتهاد فيها» أ.هـ.

وقال أيضًا: «إن القراءات توقيفية وليست اختيارية.. وقد انعقد الإجماع على صحة قراءة هؤلاء الأئمة وأنها سنة متبعة، ولا مجال للاجتهاد فيها» فهو متفق مع السابقين في أن هذه القراءات متواترة ولا مجال للرأى والاجتهاد فيها<sup>(١)</sup>.

وقد وجه الإمام ابن الجزرى سؤالاً عن حكم القراءات العشر لابن الإمام السبكي<sup>(٢)</sup> نصه: «ما تقول السادة العلماء أئمة الدين في القراءات العشر التى يقرأ بها اليوم هل هى متواترة أم غير متواترة، وهل كل ما انفرد بها واحد من العشر بحرف من الحروف متواتر أم لا، وإذا كانت متواترة فما يجب على من جحدتها أو حرفاً منها» .

فأجابه بما يلي:

« الحمد لله: القراءات السبع التى اقتصر عليها الشاطبى، والثلاث التى هى قراءة أبى جعفر، وقراءة يعقوب، وقراءة خلف متواترة معلومة من الدين بالضرورة، وكل حرف انفرد به واحد من العشرة معلومة من الدين بالضرورة أنه منزل على رسول الله ﷺ ولا يكابر فى شئ من ذلك إلا جاهل، وليس تواتر شئ منها مقصوراً على من قرأ بالروايات بل هى متواترة عند كل مسلم يقول أشهد أن لا إله إلا الله محمد رسول الله »<sup>(٣)</sup> أ.هـ. فقطع بتواتر القراءات العشر.

وقد عرض الإمام ابن الجزرى لتواتر القراءات العشر مبحثاً خاصاً بكتابة «منجد المقرئين» وأجاد فيه، وانتهى إلى أن هذه القراءات العشر متواترة وأن ما وراءها شاذ<sup>(٤)</sup>. بعد هذا العرض يتبين أن القراءات العشر متواترة أصولاً وفرشاً فيما اتفقوا عليه أو اختلفوا فيه. وهذا الذى انعقد عليه إجماع الأمة، وعليه العمل. والله أعلم.

\* \* \*

(١) البرهان للزركشى: ٣٢٢/١، تحقيق: محمد إبراهيم أبو الفضل. دار التراث.

(٢) على بن عبد الكافي بن على بن تمام. العلامة أبو الحسن السبكي ولد سنة ٦٨٣ هـ، قرأ عليه محمد بن يعقوب المقدسى وغيره، توفى سنة ٧٥٧ هـ، غاية النهاية: ٥٥١/١.

(٣) النشر: ٤٥/١ - ٤٦.

(٤) ينظر: منجد المقرئين: ٢٠٧، تحقيق: د/ عبد الحى الفرماوى، طبعة مكتبة جمهورية مصر العربية الباب الأخضر الحسينى.

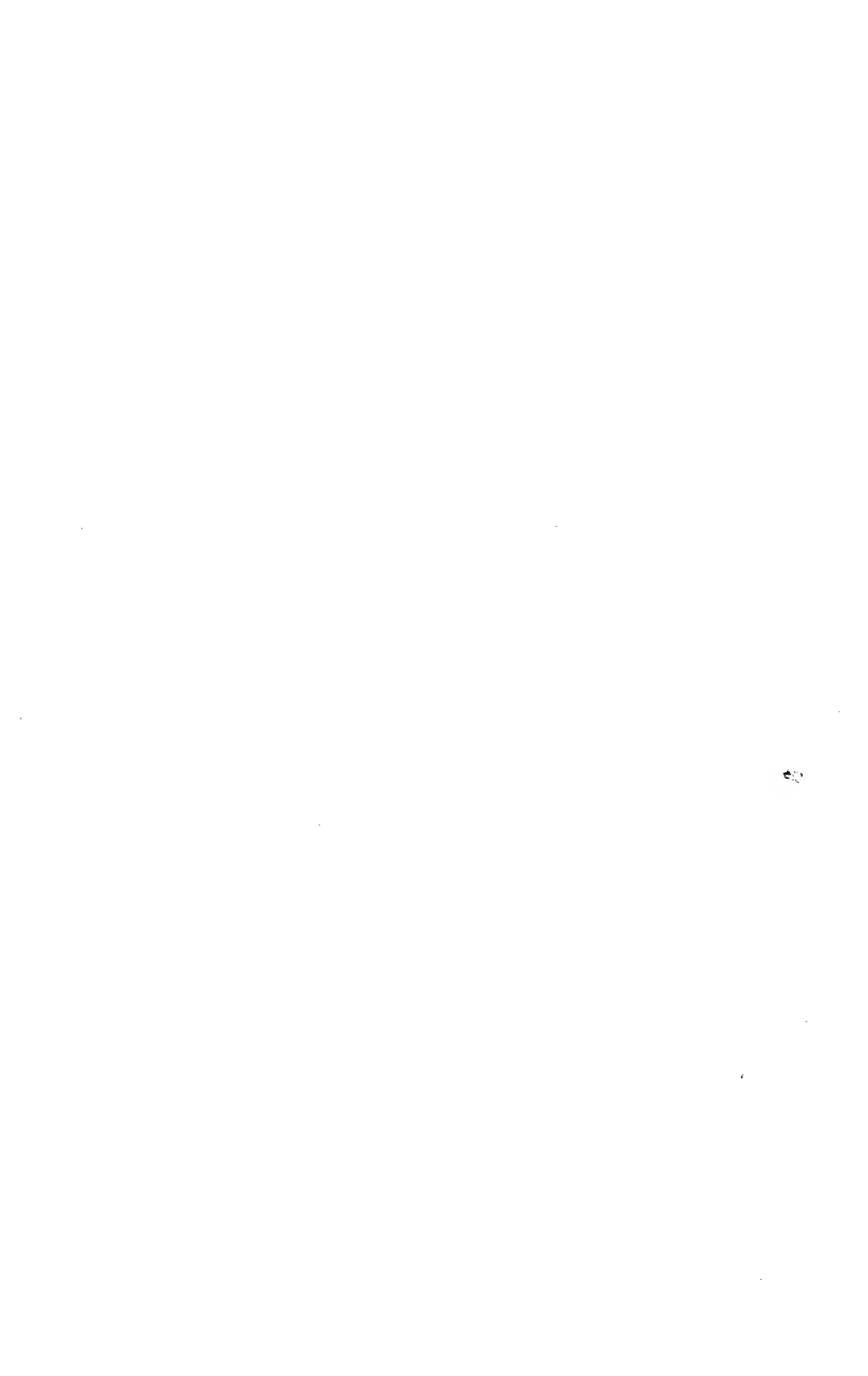
## الفصل الثانى

### القراء العشرة وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بالقراء العشرة.

المبحث الثانى: التعريف بالرواة.

المبحث الثالث: التعريف بالطرق العليا.



## الفصل الثانى

### القراء العشرة

مدخل: إن مما جرى به العرف أن أى إنسان يقدم عملاً نافعاً لمجتمعه أو أمته فإنه يلقى من التقدير والاحترام جزاء ما قدم.

وعلى ذلك فإنه حق على كل دارس للقراءات العشر وعلومها أن يقف أمام هؤلاء الأعلام الشوامخ وقفة إجلال وإكبار عرفاناً لهم بالجميل، وتقديرًا لجهودهم العظيمة لما تركوه لنا من الأثر الرائع فى المحافظة على أداء القرآن الكريم بتلك الطرق المدوية فى جميع أنحاء العالم الإسلامى على مدى تلك القرون الطويلة.

فقد اتفق العلماء قديماً وحديثاً على اختيارهم من بين مئات بل ألوف القراء؛ لأن كلاً منهم طال عمره فى الإقراء، واشتهرت إمامته، وارتحل الناس إليه من البلدان، فضلاً عن اشتهارهم بالثقة والأمانة وحسن الدين، وكمال العلم، وإجماع أهل عصرهم على عدالتهم فيما قرؤوا وأقروا، ومن هؤلاء الأعلام أئمة القراء العشرة ورواتهم.

ولذا فإننى أود إلقاء الضوء - بإيجاز - على التعريف بهؤلاء الأعلام. وذلك نظراً لشهرتهم.

\* \* \*

## المبحث الأول التعريف بالقراء العشرة

بعد الإنتهاء من التعريف بالقراءات نأتى إلى التعريف بالقراء العشرة ورواتهم، وطرقهم العليا فقط على ما جاء فى النشر لابن الجزرى:

الإمام الأول<sup>(١)</sup>: نافع بن عبد الرحمن بن أبى نعيم الليثى مولا هم أبو رويم المدنى قرأ على أبى جعفر وغيره. وقرأ عليه: قالون وورش وغيرهما. توفى سنة ١٦٩ هـ.

الإمام الثانى<sup>(٢)</sup>: عبد الله بن كثير بن المطلب. إمام أهل مكة فى القراءة. قرأ على: عبد الله ابن السائب وغيره. روى عنه البزى وقنبل وغيرهما. توفى سنة ١٢٠ هـ.

الإمام الثالث<sup>(٣)</sup>: زبان (على الأصح) وقيل غير ذلك. وهو أبو عمرو بن العلاء بن عمار. أبو عمرو البصرى. عرض على مجاهد وغيره. وقرأ عليه يحيى اليزيدى وغيره. ت: ١٥٤ هـ.

الإمام الرابع<sup>(٤)</sup>: عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة. اليحصبى. إمام أهل الشام. أخذ القراءة عرضاً عن أبى الدرداء وغيره. روى القراءة عنه عرضاً يحيى الذمارى. ت: ١١٨ هـ.

الإمام الخامس<sup>(٥)</sup>: عاصم بن بهدلة بن أبى النجدود. قرأ على: أبى عبد الرحمن السلمى، وغيره وقرأ عليه: شعبة وحفص وغيرهما. توفى سنة ١٢٧ هـ، وقيل سنة ١٢٨ هـ.

الإمام السادس<sup>(٦)</sup>: حمزة بن حبيب بن عمار بن إسما عيل المعروف بحمزة الزيات. قرأ

(١) معرفة القراء الكبار للذهبي ت ٧٤٨ هـ: ١/ ١٠٧، غاية النهاية: ٢/ ٣٣٠.

(٢) معرفة القراء الكبار: ١/ ٨٦. وانظر التاريخ الكبير: ٥/ ١٨١، الجرح والتعديل: ٥/ ١٤٤.

(٣) القراء الكبار ١/ ١٠٥، وانظر بغية الوعاة ٢/ ٢٣١ التاريخ الكبير ٩/ ٥٥.

(٤) معرفة القراء الكبار ١/ ٨٢، التاريخ الصغير ١/ ١٠٠.. شذرات الذهب فى أخبار من ذهب. لابن عماد الحنبلى

١/ ١٥٦ دار الكتب العلمية. بيروت، غاية النهاية ١/ ٤٢٣

(٥) معرفة القراء الكبار ١/ ٨٨، غاية النهاية ١/ ٣٤٦، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأبى العباس شمس الدين

أحمد بن أبى بكر بن خلكان. ت. ٦٨١ هـ. ت. د/ إحسان عباس. دار صادر بيروت، تهذيب التهذيب ٥/ ٣٨

لابن حجر العسقلانى ط. دار صادر. بيروت. لبنان.

(٦) القراء الكبار ١/ ١١١، وغاية النهاية ١/ ٢٦١، وانظر الجرح والتعديل ٣/ ٢٠٩، وفيات الأعيان ٢/ ٢١٦.

الطبقات الكبرى لابن سعد ٦/ ٣٨٥. دار صادر بيروت لبنان. تهذيب التهذيب ٣/ ٢٧، ٢٨. شذرات الذهب

٢٤٠/١



(٣) معرفة القراء الكبار ١/ ١٥٧، غاية النهاية ٢/ ٣٨٦، وانظر أنباء الرواة ٤/ ٤٥، النجوم الزاهر ٢/ ١٧٩.

(٤) غاية النهاية ١/ ٢٧٢، وانظر: معرفة القراء الكبار ١/ ٢٠٨، طبقات المفسرين ١/ ١٦٣، للدواودي، تحقيق على محمد عمر، مكتبة وهبة، وتاريخ بغداد ٨/ ٣٢٢. الباب ١/ ١٤٦.

## المبحث الثاني التعريف بالرواة (راويا نافع، قالون، وورش)

الراوى الأول: «قالون» <sup>(١)</sup> عيسى بن مينا بن وردان. قرأ على نافع وغيره. وقرأ عليه الحلواني وأبو نسيط وغيرهما. توفي سنة ٢٢٠ هـ.

الراوى الثاني <sup>(٢)</sup>: عثمان بن سعيد بن عبد الله بن عمرو بن سليمان. قرأ على نافع، قرأ عليه أبو يعقوب الأزرق وغيره. توفي بمصر سنة ١٩٧ هـ.

### (راويا ابن كثير، البزى، وقنبل)

الأول: البزى <sup>(٣)</sup>: أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي بزة. قرأ على عكرمة بن سليمان وغيره، وقرأ عليه أبو ربيعة محمد ابن اسحاق، وغيره. توفي سنة ٢٥٠ هـ.

الثاني: «قنبل» <sup>(٤)</sup> محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن خالد بن سعيد المخزومي. أخذ القراءة عرضاً عن: أحمد بن محمد النبال، وروى القراءة عنه عرضاً: ابن إسحاق وغيره. ت: ٢٩١ هـ

### (راويا أبي عمرو (الدورى، والسوسى)

الراوى الأول: الدورى <sup>(٥)</sup>: حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهبان. أبو عمر الدورى. قرأ على إسماعيل بن جعفر وغيره. وقرأ عليه: أحمد بن يزيد الحلواني وغيره توفي سنة ٢٤٦ هـ.

الراوى الثاني <sup>(٦)</sup>: صالح بن زياد بن عبد الله بن إسماعيل أبو شعيب السوسى. الرقى. قرأ على أبي محمد اليزيدى وغيره. وقرأ عليه: موسى بن جرير النحوى وغيره. مات سنة ٢٦١ هـ

(١) القراء الكبار: ١/ ١٥٥، وغاية النهاية ١/ ٦١٥ وانظر الجرح والتعديل لابن أبى حاتم. دار الكتب العلمية. بيروت: ٢٩٠/٣.

(٢) القراء الكبار: ١/ ١٥٢. حسن المحاضرة ١/ ٤٨٥ للسيوطى. المطبعة الشرفية.

(٣) القراء الكبار: ١/ ١٧٣، غاية النهاية ١/ ١١٩، انظر: اللباب لابن الأثير ١/ ١٢١.

(٤) غاية النهاية: ٢/ ١٦٥، العقد الثمين ٢/ ١٠٩.

(٥) تاريخ بغداد ٨/ ٢٠٣، القراء الكبار ١/ ١٩١، غاية النهاية ١/ ٢٥٥

(٦) القراء الكبار ١/ ١٩٣، وغاية النهاية ١/ ٣٣٢.

**تَبَيَّنَ:** قرأ الدوري والسوسي على أبي يحيى محمد بن المبارك المعروف باليزيدي، وقرأ اليزيدي على أبي عمرو البصري.

### (راويا ابن عامر؛ هشام وابن ذكوان)

**الأول:** هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة<sup>(١)</sup>. أبو الوليد السلمى. قرأ على عراك بن خالد، وغيره من أصحاب يحيى الذمارى، قرأ عليه. أحمد بن يزيد الحلوانى، وغيره. توفى سنة ٢٤٥ هـ.

**الثانى:** عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان<sup>(٢)</sup>. أخذ القراءة عرضاً عن أيوب بن تميم، وغيره. وروى القراءة عنه: هارون بن موسى الأخفش، وغيره. توفى سنة ٢٤٢ هـ.

**تَبَيَّنَ:** قرأ هشام وابن ذكوان على أبي سليمان أيوب بن تميم الدمشقى، وقرأ هشام أيضاً على عراك بن خالد، وسويد بن عبد العزيز، وصدقة بن خالد، وقرأ عراك وسويد، وصدقة على يحيى الذمارى، وقرأ الذمارى على الإمام عبد الله ابن عامر الدمشقى.

### (راويا عاصم؛ شعبة، وحفص)

**الأول**<sup>(٣)</sup>: أبو بكر شعبة بن عياش بن سالم الأسدى الكوفى. عرض القرآن على عاصم، وغيره. عرض عليه. يحيى بن محمد العليمى وغيره توفى سنة ١٩٣ هـ وقيل ١٩٤ هـ.

**الثانى**<sup>(٤)</sup>: حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدى الكوفى. أخذ القراءة عرضاً وتلقيناً عن عاصم وهو ربيب عاصم. وأخذ القراءة عنه عرضاً عمرو بن الصباح وغيره. توفى سنة ١٨٠ هـ.

### (راويا حمزة؛ خلف، خلاد)

**الراوى الأول:** خلف بن هشام بن ثعلب. البزار. أحد القراء العشرة. قرأ على سليم بن عيسى، وغيره، وقرأ عليه اسحاق بن إبراهيم وإدريس بن عبد الكريم، وغيرهما، توفى سنة ٢٢٩ هـ<sup>(٥)</sup>.

**الراوى الثانى**<sup>(٦)</sup>: خلاد بن خالد أبو عيسى. مولا هم الصيرفى الكوفى. أخذ القراءة عرضاً

(١) القراء الكبار ١/ ١٩٥، غاية النهاية ٢/ ٣٥٤. يراجع: البداية والنهاية لابن كثير ١٠/ ٣٤٥ ط. دار الغد العربى

(٢) القراء الكبار ١/ ١٩٨، غاية النهاية ١/ ٤٠٤.

(٣) معرفة القراء الكبار: ١/ ١٣٤، غاية النهاية: ١/ ٣٢٥.

(٤) معرفة القراء الكبار: ١/ ١٤٠، غاية النهاية: ١/ ٢٥٤، تهذيب التهذيب: ٢/ ٢٠٠.

(٥) غاية النهاية: ١/ ٢٧٣.

(٦) معرفة القراء الكبار: ١/ ٢١٠، غاية النهاية: ١/ ٢٧٤، شذرات الذهب: ٢/ ٤٧. لابن العماد الحنبلى. دار الكتب العلمية.

عن سليم وغيره. روى القراءة عنه: محمد بن شاذان الجوهري وغيره. توفي سنة ٢٢٠هـ.  
تَنْبِيْهُ: قرأ خلف وخلاد على سليم بن عيسى بن سليم بن عامر مولا هم الكوفي  
المتوفى سنة ١٨٨ هـ، وقرأ سليم على حمزة.

### (راويا الكسائي)

الأول<sup>(١)</sup>: الليث بن خالد أبو الحارث البغدادى. قرأ على الكسائي، وغيره. روى القراءة  
عنه عرضاً وسامعاً: الفضل بن شاذان وغيره. مات سنة ٢٤٠هـ.  
الثانى: أبو عمر الدورى. وتقدمت ترجمته إذ هو الراوى الأول عن أبي عمرو البصرى.

### (راويا أبى جعفر المدنى)

الأول<sup>(٢)</sup>: عيسى بن وردان أبو الحارث المدنى الحذاء. عرض على أبى جعفر وشيبة،  
ونافع وغيرهم. عرض عليه: قالون، وإسماعيل بن جعفر، وغيرهما. مات فى حدود  
سنة ١٦٠هـ.

الثانى<sup>(٣)</sup>: سليمان بن مسلم بن جمار. أبو الربيع الزهرى. مولا هم المدنى. عرض على أبى جعفر  
وشيبة، ونافع. وعرض عليه: إسماعيل بن جعفر، وقتيبة بن مهران. مات سنة ١٧٠هـ.

### (راويا يعقوب الحضرمى)

الأول<sup>(٤)</sup>: أبو عبد الله محمد بن المتوكل اللؤلؤى البصرى. الملقب «برويس». أخذ  
القراءة عرضاً عن يعقوب الحضرمى. وروى القراءة عنه عرضاً: محمد ابن هارون التمار، وأبو  
عبد الله الزبير بن احمد الزبيرى الشافعى. توفي بالبصرة سنة: ٢٣٨هـ.

الثانى<sup>(٥)</sup>: روح بن عبد المؤمن أبو الحسن الهذلى. مولا هم البصرى. عرض على يعقوب  
الحضرمى. عرض عليه: الزبير بن أحمد، وأبو بكر محمد بن وهب الثقفى. وغيرهم. توفي سنة  
٢٣٤ هـ، وقيل ٢٣٥ هـ.

(١) معرفة القراءة الكبار: ٢١١/١، تاريخ بغداد: ١٦/١٣، غاية النهاية: ٣٤/٢.

(٢) معرفة القراءة الكبار: ١١١/١، غاية النهاية: ٦١٦/١.

(٣) غاية النهاية: ٣١٥/١.

(٤) معرفة القراءة الكبار: ٢١٦/١، غاية النهاية: ٢٣٤/٢.

(٥) القراءة الكبار: ٢١٤/١.

### (راويا خلف العاشر)

الأول<sup>(١)</sup>: اسحق بن إبراهيم بن عثمان بن عبد الله. أبو يعقوب المروزي الوراق. قرأ على خلف، والوليد بن مسلم. وقرأ عليه: محمد بن عبد الله بن أبي عمر النقاش، والحسن بن عثمان البرصاطي. وغيرهما. توفي سنة ٢٨٦ هـ.

الثاني<sup>(٢)</sup>: ادريس بن عبد الكريم الحداد أبو الحسن البغدادى. وقرأ على خلف ابن هشام، ومحمد ابن حبيب الشمونى. روى القراءات عنه: أحمد بن بويان، والحسن بن سعيد المطوعى، وإبراهيم ابن الحسن الشطى. وغيرهم. توفي سنة ٢٩٢ هـ وقيل ٢٩٣ هـ.

\* \* \*

(٤) غاية النهاية: ١/ ١٥٥.

(٢) معرفة القراء الكبار: ١/ ٢٥٤، تاريخ بغداد: ٧/ ٢١٤، غاية النهاية: ١/ ١٥٤.

## المبحث الثالث

### طرق الرواة

#### أ- طرق رواية قالون؛

الأول: أبو نشيط: محمد بن هارون أبو جعفر الربعي البغدادي. المعروف بأبي نشيط. أخذ القراءة عرضاً عن قالون. وروى القراءة عنه عرضاً: أبو حسان أحمد بن محمد بن الأشعث. توفي سنة ٢٥٨ هـ<sup>(١)</sup>.

الثاني: أبو الحسن أحمد بن يزيد بن ازداد الصفار. أبو الحسن الحلواني. قرأ على قالون، وهشام وخلف. أخذ القراءة عنه الفضل بن شاذان، وجعفر بن محمد، والحسن بن العباس الجمال وغيرهم. توفي سنة ٢٥٠ هـ<sup>(٢)</sup>.

#### ب - طرق رواية ورش؛

الأول: يوسف بن عمر بن يسار أبو يعقوب المدني ثم المصري المعروف بالأزرق. أخذ القراءة عرضاً عن ورش، وأخذ عنه النحاس وأبو بكر بن سيف. توفي في حدود سنة ٢٤٠ هـ<sup>(٣)</sup>.

الثاني: محمد بن عبد الرحيم بن إبراهيم الأصبهاني. صاحب ورش. أخذ رواية ورش عرضاً عن مواس بن سهل، وغيره، وأخذ القراءة عنه ابن مجاهد وغيره. توفي سنة ٢٩٦ هـ<sup>(٤)</sup>.

#### طرق رواية البزى؛

١- أبو ربيعة: محمد بن إسحاق بن وهب بن أعين. أبو ربيعة المالكي. مقرئ جليل. أخذ القراءة عرضاً عن البزى وقنبل، وأخذ عنه محمد بن الحسن النقاش وغيره، توفي سنة ٢٩٤ هـ<sup>(٥)</sup>.

٢- ابن الحباب: الحسن بن الحباب بن مخلد. أبو علي الدقاق. روى القراءة عرضاً عن البزى. أخذ عنه ابن مجاهد وغيره. توفي سنة ٣٠١ هـ ببغداد<sup>(٦)</sup>.

(١) تهذيب التهذيب: ٩/ ٤٩٣ لابن حجر العسقلاني، ط. دار صادر، وغاية النهاية: ٢/ ٢٧٢،

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٢/ ٨٢، دار الكتب العلمية. بيروت. معرفة القراء الكبار: ١/ ٢٢٢.

(٣) معرفة القراء الكبار: ١/ ١٨١، غاية النهاية: ٢/ ٤٠٢.

(٤) معرفة القراء الكبار: ١/ ٢٣٢، غاية النهاية: ٢/ ١٦٩.

(٥) معرفة القراء الكبار: ١/ ٢٢٨، غاية النهاية: ٢/ ٩٩، العقد الثمين: ١/ ٤١١.

(٦) معرفة القراء الكبار: ١/ ٢٢٩، غاية النهاية: ١/ ٢٠٩، تاريخ بغداد: ٧/ ٣٠١.

### طرق رواية قنبل:

- ابن مجاهد: أحمد بن موسى بن العباس التميمي. كبير العلماء بالقراءات. ولد سنة ٢٤٥ هـ قرأ على أبي الزعراء، وقنبل. وقرأ عليه: الشنبوذى وغيره. توفي سنة ٣٢٤ هـ<sup>(١)</sup>.
- ابن شنبوذ: محمد بن أيوب بن الصلت بن شنبوذ أبو الحسن البغدادي. شيخ الإقراء بالعراق أخذ القراءة عن قنبل وغيره، قرأ عليه الحسن بن أحمد بن الحسن. والشذائي وغيرهما. توفي سنة ٣٢٨ هـ<sup>(٢)</sup>.

### - طرق رواية الدورى:

- ١- أبو الزعراء: عبد الرحمن بن عبدوس: أبو الزعراء البغدادي. ضابط ثقة. أخذ القراءة عن الدورى وروى عنه القراءة عرضاً ابن مجاهد وغيره. توفي سنة بضع وثمانين ومائتين هـ<sup>(٣)</sup>.
- ٢- ابن فرح: أبو جعفر أحمد بن فرح بن جبريل البغدادي. المعروف بالمفسر. قرأ على الدورى وغيره. وقرأ عليه ابن مجاهد وغيره. توفي سنة ٣٠٣ هـ<sup>(٤)</sup>.

### طرق رواية السوسى:

- ابن جرير. موسى بن جرير أبو عمران الرقى الضرير. أخذ القراءة عرضاً عن السوسى وروى القراءة عنه عرضاً ابن حبش وغيره. توفي سنة ٣١٦ هـ<sup>(٥)</sup>.
- ٢- ابن جمهور: موسى بن جمهور بن زريق أبو عيسى البغدادي. عرض على السوسى. وعرض عليه ابن شنبوذ وغيره. توفي في حدود سنة ٣٠٠ هـ<sup>(٦)</sup>.

### طرق رواية هشام:

- أ- طريق الحلوانى: وتقدمت ترجمته في طرق رواية قالون.
- ب- طريق الداجونى: أبو بكر محمد بن أحمد بن سليمان الداجونى الرملى. أخذ القراءة

(١) تاريخ بغداد ٥/ ١٤٤، ١٤٨. غاية النهاية ١/ ١٣٩.

(٢) معرفة القراء الكبار: ١/ ٢٧٦. غاية النهاية: ٢/ ٥٢.

(٣) معرفة القراء الكبار: ١/ ٢٣٨، غاية النهاية: ١/ ٣٧٣ - ٣٧٤.

(٤) معرفة القراء الكبار: ١/ ٢٣٨، غاية النهاية: ١/ ٩٥.

(٥) معرفة القراء الكبار: ١/ ٢٤٥، وغاية النهاية: ٢/ ٣١٧، شذرات الذهب: ٢/ ١٦١.

(٦) معرفة القراء الكبار: ٢/ ٣١٨.

عرضاً عن الأخفش بن هارون ومحمد بن موسى الصوري. روى القراءة عنه أحمد ابن نصر الشذائي، وزيد بن علي بن أبي بلال. توفي سنة ٣٢٤ هـ<sup>(١)</sup>.

### طرق رواية ابن ذكوان:

١- الأخفش: أبو عبد الله هارون بن موسى بن شريك أبو عبد الله التغلبى. المعروف بالأخفش الدمشقى. مقرئ نحوى ثقة. أخذ القراءة عرضاً عن ابن ذكوان، وأخذ القراءة عنه النقاش وابن الأخرم. توفي سنة ٢٩٢ هـ<sup>(٢)</sup>.

٢- الصوري: هو أبو العباس محمد بن موسى بن عبد الرحمن الصوري الدمشقى. قرأ على ابن ذكوان وغيره. وروى القراءة عنه الداجوني والمطوعى. وغيرهما. توفي سنة ٣٤٤ هـ<sup>(٣)</sup>.

### طرق رواية شعبية:

أ- يحيى بن آدم: أبو زكريا يحيى بن آدم سليمان بن خالد بن أسد. إمام ثقة. روى القراءة عن شعبة وغيره. وروى القراءة عنه شعيب بن أيوب، وأبو حدون وغيرهما. توفي سنة ٢٠٣ هـ<sup>(٤)</sup>.

ب- العليمى: أبو محمد يحيى بن محمد بن قيس العليمى الأنصارى الكوفى. إمام ثقة. ولد سنة ١٥٠ هـ. أخذ القراءة عن شعبة وغيره. روى القراءة عنه يوسف بن يعقوب وغيره. توفي سنة ٢٤٣ هـ<sup>(٥)</sup>.

### طرق رواية حفص:

أ- عبيد بن الصباح: أبو محمد عبيد بن الصباح بن صبيح النهشلى أخو عمرو بن الصباح. مقرئ ثقة. أخذ القراءة عن حفص، وقرأ عليه: أحمد بن سهل الأشنانى وغيره. توفي سنة ٢١٩ هـ<sup>(٦)</sup>.

ب- عمرو بن الصباح بن صبيح أبو حفص الضرير البغدادى. مقرئ ثقة. روى القراءة عن حفص وغيره. روى القراءة عنه أبو جعفر بن أحمد البغدادى. الملقب بـ «الفيل» ،

(١) معرفة القراء الكبار: ١/ ٢٦٨، وغاية النهاية: ٢/ ٧٧.

(٢) معرفة القراء الكبار: ١/ ٢٤٧، غاية النهاية: ٢/ ٣٤٧، بغية الوعاة: ٢/ ٣٢٠.

(٣) معرفة القراء الكبار: ١/ ٢٥٤، غاية النهاية: ٢/ ٢٦٨.

(٤) غاية النهاية: ٢/ ٣٦٣، معرفة القراء الكبار: ١/ ١٦٦.

(٥) معرفة القراء الكبار: ١/ ٢٠٢، غاية النهاية: ٢/ ٣٧٨.

(٦) معرفة القراء الكبار: ١/ ٢٠٤، غاية النهاية: ١/ ٣٩٥.



وزرعان بن أحمد بن عيسى. توفي سنة ٢٢١ هـ<sup>(١)</sup>.

**طرق رواية خلف من طريق إدريس<sup>(٢)</sup>؛**

أ- ابن عثمان: أبو الحسن محمد بن عثمان بن بويان المتوفى سنة ٣٤٤ هـ<sup>(٣)</sup>.

ب- ابن مقسم: أبو بكر محمد بن الحسن بن يعقوب بن مقسم. متوفى سنة ٣٥٤ هـ<sup>(٤)</sup>.

ج- ابن صالح: أحمد بن عبد الله بن أحمد بن صالح. توفي سنة ٣٤٠ هـ<sup>(٥)</sup>.

د- المطوعى: الحسن بن سعيد بن جعفر المطوعى. مات سنة ٣٧١ هـ<sup>(٦)</sup>.

**طرق رواية خلاد:**

أ- ابن شاذان: أبو بكر محمد بن شاذان الجوهري البغدادي. ثقة. أخذ القراءة عرضاً عن خلاد. وروى القراءة عنه عرضاً. ابن شنبوذ وغيره. توفي سنة ٢٨٦ هـ<sup>(٧)</sup>.

ب- ابن الهيثم: أبو عبد الله محمد بن الهيثم الكوفي. مقرئ. ثقة. عرض على خلاد وغيره. وعرض عليه القراءة القاسم بن نصر المازني وغيره. مات سنة ٢٤٩ هـ<sup>(٨)</sup>.

ج- الوزان: أبو محمد القاسم بن يزيد بن كليب الوزان. الكوفي. أخذ القراءة عرضاً عن خلاد. وروى القراءة عنه أبو على الحسن الصواف، وعبد الرحمن ابن الفضل. توفي قريباً من سنة ٢٥٠ هـ<sup>(٩)</sup>.

د- الطلحي: سليمان بن عبد الرحمن بن حماد بن عمران بن موسى. الطلحي. ثقة مقرئ قرأ على خلاد بن خالد الصيرفي. وعرض عليه: الإمام محمد بن جرير الطبري وغيره.

(١) غاية النهاية ١/ ٦٠١، معرفة القراء الكبار ١/ ٢٠٣.

(٢) إدريس بن عبد الكريم الحداد قرأ على خلف البزار، وقرأ عليه ابن مقسم وغيره، توفي سنة ٢٩٢ هـ. معرفة القراء الكبار ١/ ٢٥٤، تاريخ بغداد ٧/ ١٤.

(٣) معرفة القراء الكبار ١/ ٢٩٢.

(٤) معرفة القراء الكبار ١/ ٣٠٦، غاية النهاية ٢/ ١٢٣.

(٥) معرفة القراء الكبار ١/ ٣٠٣، غاية النهاية ١/ ٧٨.

(٦) معرفة القراء الكبار ١/ ٣١٧، غاية النهاية ١/ ٢١٣، ٢١٤.

(٧) معرفة القراء الكبار: ١/ ٢٥٥. غاية النهاية: ٢/ ١٥٢، تاريخ بغداد: ٥/ ٣٥٣.

(٨) غاية النهاية: ٢/ ٢٧٤، معرفة القراءة الكبار: ١/ ٢٢١.

(٩) معرفة القراءة الكبار: ١/ ٢٥٥. غاية النهاية: ٢/ ٢٥.

مات سنة ٢٥٢ هـ<sup>(١)</sup>.

### طرق رواية أبي الحارث عن الكسائي:

أ- ابن يحيى: محمد بن يحيى أبو عبد الله الكسائي الصغير. مقرئ جليل ثقة. أخذ القراءة عرضاً عن أبي الحارث الليث بن خالد وغيره. روى القراءة عنه عرضاً وسامعاً. أحمد بن الحسن البطي. وغيره. مات سنة ٢٨٨ هـ، وقيل غير ذلك<sup>(٢)</sup>.

ب- سلمة بن عاصم أبو محمد البغدادي النحوي. روى القراءة عرضاً عن أبي الحارث وغيره وروى القراءة عنه: أحمد بن يحيى (ثعلب) وغيره. توفي بعد سنة ٢٧٠ هـ<sup>(٣)</sup>.

### طرق رواية الدوري عن الكسائي:

أ- النصيبى. جعفر بن محمد بن أسد. أبو الفضل النصيبى. قرأ على الدوري. وقرأ عليه ابن الجلندى وغيره. توفي سنة ٣٠٧ هـ<sup>(٤)</sup>.

ب- الضرير: سعيد بن عبد الرحيم بن سعيد البغدادي. أبو عثمان الضرير. أخذ القراءة عرضاً عن الدوري وعرض عليه أحمد بن عبد الرحمن بن الفضل. توفي بعد سنة ٣١٠ هـ<sup>(٥)</sup>.

### طرق رواية ابن وردان:

ابن شاذان: الفضل بن شاذان بن عيسى. أبو العباس الرازى. عالم ثقة. أخذ القراءة عرضاً عن أحمد بن يزيد الحلوانى عن قالون عن ابن وردان. وعرض عليه أحمد بن عثمان بن شبيب وغيره. مات سنة ٢٩٠ هـ<sup>(٦)</sup>.

هبة الله: أبو القاسم هبة الله بن جعفر بن محمد بن الهيثم البغدادي. مقرئ ضابط أخذ القراءة عن أبيه جعفر وهارون الأخفش. وأخذ القراءة عنه عرضاً. أبو الحسن الحمائى، وعلى بن العلاف. وغيره. بقى إلى حدود سنة ٣٥٠ هـ<sup>(٧)</sup>.

(١) غاية النهاية: ٣١٤ / ١.

(٢) معرفة القراءة الكبار: ٢٥٦ / ١. غاية النهاية: ٢٧٩ / ٢.

(٣) غاية النهاية: ٣١١ / ١.

(٤) معرفة القراءة الكبار: ٢٤٢ / ١. غاية النهاية: ١٩٥ / ١.

(٥) معرفة القراءة الكبار: ٢٢٤٢ / ١. غاية النهاية: ٣٠٦ / ١.

(٦) الجرح والتعديل: ٦٣ / ٧. معرفة القراءة الكبار: ٢٣٤ / ١. غاية النهاية: ١٠ / ٢.

(٧) تاريخ بغداد: ٦٩ / ١٤.

## طرق رواية ابن جمار:

الهاشمي: سليمان بن داود بن علي بن عبد الله بن عباس أبو أيوب الهاشمي البغدادي. روى القراءة عن إسماعيل بن جعفر، وروى القراءة عنه محمد بن عيسى بن إبراهيم الأصبهاني. توفي سنة ٢١٩ هـ<sup>(١)</sup>.

الدوري: سبقت ترجمته في رواية أبي عمرو البصري.

## رواية رويس (طرق التمار)

أ- النخاس: هو: عبد الله بن الحسن بن سليمان النخاس. أخذ القراءة عرضاً عن محمد بن هارون التمار. روى القراءة عنه: أبو الحسن الحماوي، محمد بن الحسين الكارزني. وغيرهما. ولد سنة ٢٩٠ هـ، وتوفي سنة ٣٦٨ هـ وقليل غير ذلك<sup>(٢)</sup>.

ب- أبو الطيب: محمد بن أحمد بن يوسف أبو الطيب البغدادي. روى القراءة عرضاً عن محمد بن هارون التمار وإدريس بن عبد الكريم الحداد، وغيرهما. قرأ عليه: محمد بن جعفر المغازلي وغيره. توفي بعد سنة ٣٥٠ هـ<sup>(٣)</sup>.

ج- ابن مقسم: تقدمت ترجمته في طرق رواية خلف.

د- الجوهري: علي بن عثمان بن حبشان الجوهري مقرئ مصدر. قرأ على الزبير بن أحمد الزبيري، ومحمد بن هارون. قرأ عليه: أبو الحسين علي بن محمد الخبازي. وغيره<sup>(٤)</sup>.

## طرق رواية روح:

- ابن وهب: محمد بن وهب بن يحيى بن العلاء بن عبد الكريم بن عبيد بن هلال أبو بكر القزاز. قرأ على روح ولازمه. وقرأ عليه محمد بن يعقوب المعدل. وأحمد الزبيري وغيرهما. توفي بعد سنة ٢٧٠ هـ<sup>(٥)</sup>.

- الزبيري: الزبير بن أحمد بن سليمان بن عبد الله بن عاصم بن المنذر بن الزبير بن العوام. إمام ثقة. قرأ على روح بن عبد المؤمن، ورويس، وغيرهما. قرأ عليه أبو الطيب

(١) غاية النهاية: ٣١٣/١.

(٢) معرفة القراء الكبار: ٣٢٤/١، تاريخ بغداد: ٤٣٨/٩. غاية النهاية: ٤١٤/١.

(٣) غاية النهاية: ٩٢/٢.

(٤) غاية النهاية: ٥٦/١.

(٥) معرفة القراء الكبار: ٢٥٧/١. غاية النهاية: ٢٧٦/٢.

(٦) غاية النهاية ٤٣ / ١.

**الباب الثاني**  
**الاختلاف وتقدير الأوجه،**  
**وفيه فصلان:**  
**الفصل الأول: أوجه الاختلاف،**  
**وفيه مبحثان**

المبحث الأول: تعريف الخلاف وأنواعه  
 وأسباب اختلاف القراء والرواة .  
المبحث الثاني: حصر أوجه الخلاف عن  
الرواة .



## المبحث الأول

### تعريف الخلاف وأنواعه وأسبابه

تمهيد: لما كان موضوع البحث هو «دراسة اختلاف وجوه طرق النشر» فإنني أرى أنه من الأنسب بعد التعريف بطرق الرواة أن يكون الحديث هنا عن تعريف هذا الاختلاف الناشئ عن تلك الطرق، وبيان أنواعه وأسبابه.

## المطلب الأول

### تعريف الخلاف وأنواعه

أولاً: تعريفه: الاختلاف: مصدر اختلف يختلف اختلافاً واختلف ضد اتفق:

قال الراغب: «والاختلاف والمخالفة أن يأخذ كل واحد طريقاً غير طريق الآخر في حاله أو قوله، والخلاف أعم من الضد، لأن كل ضدين مختلفين، وليس كل مختلفين ضدين»<sup>(١)</sup>. والمتأمل في بيان الراغب لمعنى الاختلاف وهو أن يأخذ كل واحد طريقاً غير الآخر في حاله أو قوله، وأنه ليس بين المختلفين تضاد، فلو أخذنا هذا القول بمعناه وطبقنا ذلك على وجوه الاختلاف في القراءات لوجدنا أن وجوه اختلاف القراءات لا يقع بينها تضاد أو تناقض أبداً؛ بل إن منه ما يكون للجمع بين حكمين كقراءة (يطهرن، يطهرن) بالتخفيف والتشديد يمكن الجمع بينهما وهو أن الحائض لا يقربها زوجها حتى تطهر بانقطاع حيضها وتطهر بالاغتسال... إلى غير ذلك من وجوه الاختلاف<sup>(٢)</sup>.

بعد الانتهاء من تعريف الخلاف نأتى إلى بيان أنواعه: وهو نوعان:

النوع الأول: واجب: وهو ما لا يتم التلقى إلا بالآيتين به، فلو أخل القارئ<sup>(٣)</sup> بشئ منه كان نقصاً في الرواية<sup>(٤)</sup>، ويكون ذلك الخلاف بين القراءات أو الروايات أو الطرق، ومثال

(١) المفردات للراغب الأصفهاني: ١٧٥. دار الكتب العلمية. بيروت.

(٢) النشر في القراءات العشر لابن الجزرى: ١/ ٢٩، مراجعة الشيخ/ محمد على الضباع. دار الفكر.

(٣) القارئ: المبتدئ من شرع في الأفراد إلى أن يفرد ثلاثاً من القراءات، والمنتهى من نقل من القراءات أكثرها وأشهرها. منجد المقرئين لابن الجزرى ص: ٣. مكتبة القدسى.

(٤) الرواية هي: كل ما ينسب للاخذين عن الإمام بواسطة أو غير واسطة. غيث النفع للصفافسى: ١٢. دار الكتب العلمية. بيروت.

ذلك: إثبات البسملة بين السورتين<sup>(١)</sup> قراءة ابن كثير وعاصم والكسائي وأبى جعفر، ورواية قالون عن نافع، وطريق<sup>(٢)</sup> الأصبهاني عن ورش.

وعليه فإن الإتيان بها عن هؤلاء واجب، وتركه يعد نقصاً في الرواية.

النوع الثاني: جائز: وهو الذى يكون على سبيل التخيير ويكون ذلك فى الأوجه الجائزة فى الرواية، بمعنى أن القارئ إذا أتى بأى وجه أجزأه ذلك ولا يعتبر ترك شئ منها إخلالاً فى الرواية. ومثال ذلك: الإتيان بالبسملة أو السكت أو الوصل بين السورتين للأزرق، فإذا أتى القارئ بأى وجه<sup>(٣)</sup> منها أجزأه<sup>(٤)</sup>. وكذا أوجه عارض السكون.

## المطلب الثانى

### اختلاف القراءة

تقرر فيما سبق أن المصدر الوحيد للقراءات القرآنية هو النوحى الإلهى، وأن مرجع ذلك إلى التلقى مشافهة عن النبى ﷺ، والأصل فى ذلك هو أحاديث الأحرف السبعة، ومنها قوله ﷺ: «أقرأنى جبريل على حرف فراجعته، فلم أزل أستزيده ويزيدنى حتى انتهى إلى سبعة أحرف»<sup>(٥)</sup>. فهذا الحديث وغيره مما ورد فى هذا الباب يدل على أن جبريل ﷺ علم النبى ﷺ القرآن الكريم بأحرفه المختلفة وقراءته المتعددة.

وقد ذهب بعض العلماء إلى أن هذا التعدد تم فى العروضات التى كان يعارضه بها فى رمضان<sup>(٦)</sup> وفى ذلك يقول الدانى: «وجه هذا الاختلاف أن رسول الله ﷺ كان يعرض

(١) النشر: ٢٦٠/١

(٢) الطريق: كل ما ينسب لمن أخذ عن الرواة وإن نزل. غيث النفع للصفافسى: ١٢. دار الكتب العلمية. بيروت.

(٣) الوجه: لغة: أول ما يستقبلك وأشرف ما فى ظاهر البدن. ويستعار للمذهب والطريق.

ينظر: المفردات للراغب الأصفهاني: ٥٨٤ - ٥٨٥.

وإصطلاحاً: يطلق على أوجه الخلاف بين القراء التى على سبيل التخيير. ينظر: غيث النفع: ١٢.

(٤) ينظر: النشر: ٢٠٠/٢.

(٥) أخرجه البخارى عن ابن عباس ١٦٠/٣، تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي، ط. دار الحديث، مسلم ١٠١/٦، تكملة

فتح الملهم شرح صحيح مسلم، تأليف محمد تقى العثمانى، تحقيق/ محمود شاكر ط. دار إحياء التراث العربى،

وله صيغ متعددة غير ذلك يقيد فى مجموعها أن القرآن نزل على سبعة أحرف.

(٦) فعن عائشة - رضى الله عنها - قالت: «اجتمعن نساء النبى ﷺ فلم تغادر منهن امرأة، فجاءت فاطمة كأن مشيتها مشية



القرآن على جبريل عليه السلام في كل عام عرضة، فلما كان في العام الذي توفي فيه عرض عليه عرضتين، فكان جبريل عليه السلام يأخذ عليه في كل عرض<sup>(١)</sup> بوجه وقراءة من هذه الأوجه والقراءات المختلفة<sup>(٢)</sup>. أ.هـ.

وبما أن الرسول صلى الله عليه وسلم مأمور بقراءة القرآن على أصحابه امتثالاً لقوله تعالى: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا﴾ [سورة الإسراء: ١٠٦].

فكان يعلم الصحابة القرآن ويقرأه عليهم كما تلقاه من جبريل عليه السلام بهذه القراءات المتعددة، فربما علم بعضهم حرفاً، وعلم غيره حرفاً آخر ويؤيد ذلك ما ذكره القرطبي في تفسيره نقلاً عن ابن عطية جاء فيه:

«أباح الله لنبيه صلى الله عليه وسلم هذه الحروف السبعة، وعارضه بها جبريل عليه السلام في عرضاته على الوجه الذي فيه الإعجاز وجودة الوصف، ولم تقع الإباحة في قوله **وَعَجَّلَ** **فَاقْرَأُوا مَا تيسَّرَ مِنْهُ** بأن يكون كل واحد من الصحابة إذا أراد أن يبدل اللفظ من بعض هذه اللغات جعلها من تلقاء نفسه، ولو كان هذا لذهب إعجاز القرآن، وكان معرضاً أن يبدل هذا حتى يكون غير الذي نزل من عند الله، وإنما وقعت الإباحة في الأحرف السبعة

رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: مرحباً بابتي، ثم أجلسها عن شماله، ثم إنه أسر إليها حديثاً فبكت فاطمة، ثم إنه سارها فضحكت أيضاً فقلت لها ما يبكيك؟ فقالت: ما كنت لأفشي سر رسول الله صلى الله عليه وسلم. فقلت ما رأيت كالיום فرحاً أقرب من حزن فقلت لها حين بكت أخصك رسول الله صلى الله عليه وسلم بحديث دوننا ثم تبكين؟ وسألتهما عما قال فقالت: ما كنت لأفشي سر رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى إذا قبض سألتها عما قال. فقالت: إنه كان يحدثني أن جبرائيل كان يعارضه بالقراءة في كل عام مرة وأنه عارضه به العام مرتين، ولا أراني إلا قد حضر أجلى، وأنتك أول أهلي لحوقاً بي، ونعم السلف أنا لك فبكيك، ثم إنه سارني، فقال: ألا ترضين أن تكوني سيدة نساء المؤمنين، أو نساء هذه الأمة فضحكت لذلك». رواه البخاري باب المناقب رقم ٣٦٢٤، ومسلم في صحيحه باب فضائل الصحابة، رقم (٢٤٥٠)، والترمذي في المناقب رقم ٣٨٧٢، وأحمد في المسند رقم (٢٥٥٠١)، وابن ماجه في سننه في كتاب الجنائز ١٦١٢١، فدل ذلك على معارضة جبريل عليه السلام للنبي صلى الله عليه وسلم بالقرآن وأمره بتعليمه لأصحابه كما عارضه به.

(١) العرض: هو القراءة بحضرة الشيوخ، عقب الأخذ من أفواههم لا الأخذ نفسه، وذلك بأن يقرأ الشيخ على الطالب أولاً، ثم يقوم الطالب بعد ذلك بأداء ما سمعه من قراءة على شيخه مشافهة حتى يصوبه فيها، ويقوم لسانه عليها مع الدقة البالغة في الأداء والحیطة والحذر من اللحن أو اللبس، ينظر: بدائع البرهان: ٨٠، تحقيق/ بشير دعيس.

(٢) ينظر: جامع البيان: ٢٩، تحقيق/ محمد صدوق الجزائري. دار الكتب العلمية. بيروت

للنبي ﷺ ليوسع بها على أمته، فأقرأ مرة لأبيّ بما عارضه به جبريل ومرة لابن مسعود بما عارضه به أيضاً، وعلى هذا تحجى قراءة عمر بن الخطاب لسورة الفرقان وقراءة هشام بن حكيم لها، وإلا فكيف يستقيم أن يقول النبي ﷺ في قراءة كل منهما وقد اختلفا (هكذا أقرأني جبريل) هل ذلك إلا أنه أقرأه بهذه مرة وهذه مرة»<sup>(١)</sup> أ.هـ.

وهكذا علمه النبي ﷺ لأصحابه وقد اختلف أخذهم عنه ﷺ فمنهم من أخذ القرآن، بحرف، منهم من أخذ عنه بحرفين وغير ذلك<sup>(٢)</sup>.

وقد حدث أن اشتهر كثير من الصحابة بحفظ القرآن الكريم عن ظهر قلب في زمن النبي ﷺ وتصدر بعضهم للإقراء، ومنهم على سبيل المثال: أبيّ بن كعب، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن مسعود... وغيرهم.

ثم تفرقوا في البلاد وهم على هذه الحال، فأخذوا يعلمون الناس بما تعلموه وأدوه كما نقلوه، فمن هنا اختلف أخذ التابعين عنهم وتعددت أوجه القراءات عندهم<sup>(٣)</sup> على هذا النحو الذي نقلوه عن الصحابة وأخذة عنهم الأئمة.

فحدث أن صار لدى الأئمة قراءات متعددة ووجوه مختلفة قرأوا بها في عروضات مختلفة على شيوخهم، وأخذها عنهم الرواة أيضاً في عروضات مختلفة كما تلقاها الأئمة عن التابعين عن الصحابة، كما سيأتي بعد.

\* \* \*

(١) تفسير القرطبي ٩٤ / ١. دار الغد العربي.

(٢) ندرك ذلك من اختلاف الصحابة في القراءة ورفعهم الأمر إليه ﷺ كما في واقعة عمر بن الخطاب وهشام رضى الله عنهما فكل واحد منها تلقى حرفاً من النبي ﷺ وقرأ به، ثم لما ترفعوا إليه وقرأ أمامه ﷺ وقال عن قراءة كل واحد منهما هكذا أنزلت تعلم كل منهما حرف صاحبه.. وهكذا.

(٣) ذكر الإمام ابن الجزرى في ترجمة سعيد بن جبير أن إسماعيل بن عبد الملك قال: «كان سعيد بن جبير يؤمنا في شهر رمضان فيقرأ ليلة بقراءة عبد الله بن مسعود وليلة بقراءة زيد ابن ثابت». أ.هـ. غاية النهاية ٣٠٥ / ١.

## المطلب الثالث اختلاف الرواة

من المعلوم أن قراءة أى إمام من الأئمة تحوى فى طياتها روايات متعددة يتفرع من تلك الروايات طرق متعددة.

فقد نقل الإمام الدانى فى جامعہ أربعين رواية للأئمة السبعة تفرع عنها مائة وستون طريقاً<sup>(١)</sup>.

ومما لا شك فيه أن هذه الروايات يقع بينها اختلاف، وإلا ما تعددت، إذن فكيف وقع الخلاف بين هؤلاء الرواة مع أنهم نقلوا عن إمام واحد؟

هذا سؤال افترضه الإمام مكى بن أبى طالب وأجاب عنه بقوله: «إن كل واحد من الأئمة قرأ على جماعة بقراءات مختلفة، فنقل ذلك على ما قرأ، فكانوا فى برهة من أعمارهم يقرءون الناس بما قرءوا فمن قرأ عليهم بأى حرف كان لم يردوه عنه إذا كان ذلك مما قرءوا به على أئمتهم».

ثم أيد قوله بعد ذلك بأسطر فقال: «ولم يوافق أحد من الرواة عن نافع رواية ورش عنه، ولا نقلها أحد عن نافع غير ورش<sup>(٢)</sup>، وإنما ذلك؛ لأن ورشاً قرأ عليه بما تعلم فى بلده فوافق ذلك رواية قرأها نافع عن أئمتهم فتركه على ذلك»<sup>(٣)</sup> أ.هـ.

فهذا الكلام من الإمام مكى يدل على أن اختلاف الرواة مرجعه اختلافهم فى التلقى عن الأئمة، ويؤيد ذلك ما ذكره الإمام الدانى فى جامعہ عن القواس<sup>(٤)</sup> عن حفص بقوله: «قال لى عاصم ما كان من القراءة التى أقرأتك بها فهى القراءة التى قرأت بها على أبى عبد الرحمن السلمى عن على بن أبى طالب، وما كان من القراءة التى أقرأت بها أبا بكر بن عياش،

(١) ينظر: جامع البيان: ١٨.

(٢) لعله يقصد بذلك رواية ورش من طريق الأزرق، وذلك لما اختص به الأزرق من مد البدل وتقليل ذوات الياء وتريق الرءاء وتغليظ اللامات وغيرهما مما لم يشاركه فى نقله أحد من الرواة عن نافع، والله أعلم.

(٣) ينظر: الإبانة: ٩٤ - ٩٦. بتصرف.

(٤) هو: صالح بن محمد أبو شعيب القواس: عرض على حفص وروى القراءة عنه عرضاً أحمد بن يزيد الحلوانى وغيرهم. غاية النهاية ١/ ٣٣٤.

فهى القراءة التى كنت أعرضها على زر بن حبيش عن عبد الله ابن مسعود<sup>(١)</sup> أ.هـ.  
فكان ذلك سبباً فى اختلاف الرواة عن الأئمة، وكذا الطرق عن الرواة حيث نص عليه  
الدانى أيضاً بقوله: «ولهذا المعنى - أى الأثر الذى سبق ذكره عن عاصم، وقع الخلاف بين  
أصحاب أبى بكر الأعلام - أى شعبة - وتفاوتت » .

ثم صوب هذا الخلاف بقوله: «فهى كلها على اختلافها واتفاقها وتغير ألفاظها  
واختلاف معانيها عن السلف منقولة، ومن الصحابة مأخوذة، ومن رسول الله ﷺ  
مسموعة، ومن عند الله عز وجل منزلة، وسبيل اختلاف الناقلين لها من الأئمة سبيل من  
دونهم من الرواة وشبهه ما ذكرناه وبيننا صحته، وبالله التوفيق »<sup>(٢)</sup> أ.هـ.

فدل ذلك على أن الاختلاف بين الطرق والرواة والأئمة منشأة التلقى الصحيح المتصل  
بالرسول ﷺ. والله أعلم.

\* \* \*

(١) ينظر: جامع البيان: ٩٠.

(٢) جامع البيان: ٩٠ بتصرف.

## حصر أوجه الخلاف

بعد الانتهاء من بيان أسباب اختلاف القراء والرواة والطرق عنهم نأتى إلى بيان هذه الأوجه التى وردت من تلك الطرق، وقد قمت بحصرها فوجدتها تصل إلى (٤٥٥) موضعاً أصولاً وفرشاً<sup>(١)</sup>.

أولاً: الأصول:

م	الباب	الموضع	القارئ	أوجه الخلاف
٢٦ - ١	البسملة	بين السورتين	الأزرق، ابن عامر، البصريان	السكت - الوصل - البسملة
	الفاتحة	الصراط، صراط	قنبل	السين والصاد
	الفاتحة	الصراط، صراط	خلاد	الإشمام وعدمه
		اصدق وبابه	رويس	الإشمام وعدمه
		مصيطر - المصيطرون	خلاد	الإشمام وعدمه
		مصيطر - المصيطرون	حفص وابن ذكوان - قنبل	السين والصاد
		يلهمهم - فهم - يغتهم	رويس	ضم الهاء وكسرها
		ميم الجمع	قالون	الإسكان والصلة
	باب الإدغام الكبير	المثلان المجزوم		
		يتغ - يغل - يك كاذبا	أبو عمرو بخلف	الإدغام والإظهار
		التجانسان المتقاريان	أبو عمرو بخلف	الإدغام والإظهار

(١) تنبيه: قد أتى الموضع الواحد فيه أكثر من خلاف لأكثر من قارئ فيبحث في مواضع متعددة وبذلك تصل أوجه الخلاف إلى (٧١٥) وجهاً، وذلك لتعدد الخلاف في الموضع الواحد، كما في هاء الضمير نحو (يؤده، نؤته، نصله) فاختلقت الطرق فيها عن هشام وابن ذكوان وأبى جعفر، أما هشام فاختلافه يدور بين الإسكان والاختلاس والصلة، وأما ابن ذكوان يدور بين الإشباع والاختلاس، وأما أبو جعفر فخلافه يدور بين الإسكان والاختلاس، ويبحث كل وجه من طرقه.

م	الباب	الموضع	القارئ	أوجه الخلاف
		هو الذين وبابه	أبو عمرو بخلف	الإدغام والإظهار
		آل لوط	أبو عمرو بخلف	الإدغام والإظهار
		جئت شيئاً	أبو عمرو بخلف	الإدغام والإظهار
		اللائى يئسن	أبو عمرو بخلف	الإدغام والإظهار
		الزكاة ثم	أبو عمرو بخلف	الإدغام والإظهار
		التوارة ثم	أبو عمرو بخلف	الإدغام والإظهار
		فأت ذا القربى	أبو عمرو بخلف	الإدغام والإظهار
		ولنأت طائفة	أبو عمرو بخلف	الإدغام والإظهار
		طلقن	أبو عمرو بخلف	الإدغام والإظهار
م	الباب	الموضع	القارئ	أوجه الخلاف
٢٦-٢٧		أخرج شطأه	أبو عمرو بخلف	الإدغام والإظهار
		ألم نخلقكم	أبو عمرو بخلف	الإدغام والإظهار
		القصر والتوسط	أبو عمرو بخلف	الإدغام والإظهار
		والمد حال الإدغام	أبو عمرو بخلف	الإدغام والإظهار
		إدغام ما فيه ساكن صحيح	أبو عمرو بخلف	الإدغام والإظهار
		فالملقىات ذكرا	خلاد بخلف	الإدغام والإظهار
		فالمغيرات صباحا	خلاد بخلف	الإدغام والإظهار
		لذهب بسمعهم	رويس	الإدغام والإظهار
	الإدغام	لا قبل لهم	رويس	الإدغام والإظهار
	ثمانية مواضع	جعل لكم	رويس	الإدغام والإظهار
	باب رويس	إنه هو	رويس	الإدغام والإظهار

هَاء الضمير	يؤده، نوله، نصله، نؤته، ألقه	هشام وأبو جعفر، وابن ذكوان	الإسكان والاختلاس والإشباع
	يتقه	ابن عامر وابن جهاز	الإسكان والاختلاس
	يرضه	هشام وشعبة وابن جهاز والدورى	الإسكان والاختلاس
	يأته مؤمناً	قالون وابن وردان ورويس	القصر والإشباع
		والسوسى	الإشباع والصلة
البلد	لم يره	هشام	الإسكان والصلة
الزلزلة	خيراً يره وشراً يره	ابن وردان	الإسكان والاختلاس والصلة
		يعقوب فى السورتين	القصر والصلة
يوسف	ترزقانه	قالون وابن وردان	القصر والإشباع
الأعراف وطه وغيرها	أرجه	هشام	بالهمز وضم الهاء من غير إشباع
	أرجه	ابن وردان	بالهمز وضم الهاء والإشباع
			بغير همز مع كسر الهاء والاختلاس والصلة
		شعبة	بغير همز مع إسكان الهاء والهمز مع ضم الهاء من غير صلة

م	الباب	الموضع	القارئ	أوجه الخلاف
٨٦-٦٣	باب المد والقصر	المد بنوعيه	ابن ذكوان	التوسط والإشباع
	" "	المنفصل	بن لى حما عن خلف والأصبهاني	القصر والتوسط
	" "	البديل	الأزرق	قصر، توسط، إشباع
	" "	الآن		قصر، توسط، إشباع
	" "	عاد الأولى		قصر، توسط، إشباع
	" "	إسرائيل		قصر، توسط، إشباع
	" "	وشئ	الأزرق	قصر توسط
	" "	عين		قصر توسط
	" "	لا النافية	حمزة	القصر والتوسط
	" "	تسهيل الهمز	حمزة	القصر والمد
	الهمزتين من كلمة			
	" "	أأندرتهم	الأزرق	التسهيل والإبدال
	" "	ونحوها	هشام	التحقيق والتسهيل
	" "	أأعجمى فصلت	قنبل وهشام ورويس	التحقيق والتسهيل
	" "	أأذا ما مت	ابن ذكوان	التحقيق والتسهيل
	" "	أأئن لنا لأجراً	قنبل	الإخبار والاستفهام
	" "	أأأمتتم (ثلاث سور)		التحقيق والتسهيل
	" "	أأأمتتم	قنبل	تسهيل الثانية وتحقيقها حالة الإبدال وأوًا



تسهيل الثانية وتحقيقها حالة الإبدال وأوّا.	رويس	أننكم لتشهدون	" "	
التحقيق والتسهيل	ابن ذكوان	أسجد بالإسراء	" "	
الإدخال وعدمه	هشام	الهمزتين من كلمة نحو أأشفقتن	" "	
الإدخال وعدمه	قالون أبو عمرو وهشام	أنزل	" "	
التحقيق مع الإدخال وعدمه	هشام	أئمة	" "	
المد بين الهمزتين وعدمه	ابن ذكوان	إن كان ذا مال	" "	
المد بين الهمزتين وعدمه		أأعجمي وعربي	" "	
إسقاط الأولى ويخلف	قنبل ورويس	هؤلاء إن، جاء أحد	باب الهمزتين من كلمتين	

\*

\*

\*

م	الباب	الموضع	القارئ	أوجه الخلاف
٨٧-١٢٠	الهمزتين من كلمتين	أولياء أولئك	ورش وقنبل	تسهيل الثانية
	" "	جاء أحد		الإبدال ألفاً في المفتحتين
	" "	بالسوء إلا	ورش	والإبدال ياء في المكسورتين والإبدال واواً في المضمومتين
	باب الهمز المفرد			
	" "	الهمز الساكن	لأبى عمرو	التحقيق والإبدال
	" "	إلا ما استثنى		
	" "	نبثنا - المؤتفكات - حيث ورد	لأبى جعفر وقالون	التحقيق والإبدال
	" "	موطئاً	أبو جعفر	التحقيق والإبدال
	" "	بأى أرض تموت ونحوه	الأصبهاني	التحقيق والإبدال
	" "	وإذ تأذن ربكم بإبراهيم	الأصبهاني	التسهيل والتحقيق
	" "	لأعنتكم	البرزى	التسهيل والتحقيق
	" "	المنشئون	ابن وردان	الحذف والإثبات
	" "	أرأيت	الأزرق	الإبدال، التسهيل مع الحذف والإثبات
	" "	ها أنتم	قنبل	الحذف مع التحقيق والإثبات
	" "	اللائى	أبو عمرو والبرزى	الإبدال ياء ساكنة وبين بين
	" "	يأس وبابه	البرزى	تقدم الهمزة في موضع الياء والوجه الثانى كالجماعة

الهمز المفرد	كهينة الطير	أبو جعفر	الإدغام والتحقيق
" "	برئ	أبو جعفر	الإدغام والتحقيق
" "	هبنا	أبو جعفر	الإدغام والتحقيق
" "	مريثا	أبو جعفر	الإدغام والتحقيق
نقل الحركة	الآن جئت بالحق	ابن وردان	النقل وعدمه
" "	عاد الأولى	قالون	الهمز وعدمه حالة النقل
" "	ملء الأرض	الأصبهاني	النقل وعدمه
السكت على الساكن قبل الهمز	شيء ال (شيء وال) المفصول، الموصول، الوصل، السكت العام، عدم السكت	ابن ذكوان حفص وإدريس وحمزة	السكت وعدمه
" "	مرقدنا	حفص	السكت والإدراج
" "	عوجا		
" "	بل ران		
" "	من راق		

م	الباب	الموضع	القارئ	أوجه الخلاف
١٤٥-١٢١	وقف حمزة	أولئك ونحوه	حمزة	التسهيل مع المد والقصر
" "	" "	السماء	حمزة	ثلاثة الإبدال
" "	" "	(شيء)		
" "	" "	سوء	حمزة	النقل والإدغام
" "	" "	يضيء ونحو ذلك		
" "	" "	بطفنوا	حمزة	التسهيل والإبدال
" "	" "	ستل ونحوها		
" "	" "	المتصل		التحقيق والتسهيل

		وأخاه	" "	
النقل والتحقيق		والأرض	" "	
		السكان الصحيح	" "	
		قل إن، قد أفلح، وما في حكمه، فاسعوا إلى ونحوه	" "	
التحقيق والتسهيل		المد نحو بيا أنزل	" "	
التحقيق والنقل والإدغام		قالوا آمنا، في أنفسكم	" "	
بين بين والإبدال والحذف		المنشئون وبابه	" "	
النقل والحذف واتباع الرسم		النشأة	" "	
		كفؤًا وبابه	" "	
		هزوا، آتاء	" "	
ونحوهما، الإشباع والروم في غير المبدل		دفع	" "	
هشام بالخلاف بين بين التحقيق والتسهيل		المتطرف	" "	
		ذال إذ	الإدغام الصغير	
الإدغام والإظهار	ابن ذكوان	نحو إذ دخلوا	" "	
الإدغام والإظهار	هشام	لقد ظلمك بسؤال نعجتك	" "	
الإدغام والإظهار	ابن ذكوان	قد زينا ونحوه	" "	
		هدمت صوامع	" "	
		نضجت جلودهم	" "	
هشام الإدغام للداجوني		أنزلت سورة	" "	

		خبت زدناهم	" "	الإظهار للحلوانى
		كذبت ثمود	" "	ابن ذكوان الأخفش الإظهار
		أثبتت سبع سنابل		الإظهار والإدغام
	الصورى	بل طبع الله، أم هل تستوى	لام بل	الإظهار والإدغام
	حمزة، هشام			الإظهار والإدغام
			قربت مخارجها	١٤٨
م	الباب	الموضع	القارئ	أوجه الخلاف
	الإدغام الصغير	الباء المجزومة في خمسة مواضع	هشام وخلاد	الإظهار والإدغام
	" "	(يعذب من) البقرة	حمزة، ابن كثير قالون	الإظهار والإدغام
	" "	(واصبر لحكم) ونحوه	دورى أبى عمرو	الإظهار والإدغام
	" "	(اركب معنا) هود	ابن كثير، عاصم	الإظهار والإدغام
	" "	(عدت برى) الدخان	قالون وخلاد	الإظهار والإدغام
	" "	(فنبذتها) طه	هشام	الإظهار والإدغام
	" "	(أورثتموها) الأعراف الزخرف	ابن ذكوان	الإظهار والإدغام
	" "	(يس والقرآن)	نافع وعاصم والبزي وابن ذكوان	الغنة وعدمها
		(ن والقلم)	المذكورين ما عدا قالون	الغنة وعدمها
				الغنة وعدمها
		(أخذت وتخذت)	رويس	الغنة وعدمها

الغنة وعدمها	لغير صحة والأزرق	اللام والراء	النون والتنوين	
الغنة وعدمها	دورى الكسائى	الياء		
الفتح والإمالة	دورى الكسائى	(البارئ) فى الحشر	الفتح والإمالة	
الفتح والإمالة	دورى الكسائى	(غمار) الكهف		
	دورى الكسائى	(فأوارى سواة)		
	دورى الكسائى	يوارى سواة		
الألف بعد التاء	دورى الكسائى	يتامى واليتامى		
	دورى الكسائى	كسالى		
	دورى الكسائى	التصارى، نصارى		
	دورى الكسائى	أسارى		
	دورى الكسائى	سكارى		
الفتح والإمالة	شعبة	مكاناً سوى: طه	الفتح والإمالة	١٧٠
الفتح والإمالة	شعبة	سدى: القيامة		
الفتح والإمالة	شعبة	الله رمى: الأنفال		

\*

\*

\*

م	الباب	الموضع	القارئ	أوجه الخلاف
١٧٢	الفتح والإمالة	بلى حيث وقع آناء: الأحزاب	شعبة هشام	حرف النون الفتح والإمالة
	" "	نأى: الاسراء فقط	شعبة	حرف النون الفتح والإمالة
	" "	اشترى وكل ألف بعد الراء	ابن ذكوان	حرف النون الفتح والإمالة
	" "	أدرى: غير يونس	شعبة	حرف النون الفتح والإمالة
	" "	يا بشرى: يوسف	شعبة	حرف النون الفتح والإمالة
	" "	يا بشرى	أبو عمرو	فتح وتقليل وإمالة
	" "	ذوات الباء	الأزرق	فتح وتقليل وإمالة
	" "	ونحو (بناها)	الأزرق	فتح وتقليل
	" "	أراكمهم	الأزرق	فتح وتقليل
	" "		الأزرق	فتح وتقليل
	" "	فعلى ورؤوس الآى فى السور الأحد عشر	الأزرق وأبو عمرو	فتح وتقليل
	" "	أنى	دورى أبى عمرو	فتح وتقليل
	" "	يا ويلتى	دورى أبى عمرو	فتح وتقليل
	" "	يا حسرتى، متى، عسى، بلى، أسفى	دورى أبى عمرو	فتح وتقليل
	" "	دنيا	دورى أبى عمرو	فتح وتقليل وإمالة
	" "	رأى الراء والهمزة	هشام	فتح وإمالة
	" "	وغير موضع الأنعام	شعبة	فتح وإمالة
	" "	ذو الضمير (راه)	ابن ذكوان	إمالة الهمزة فقط أو إمالتها مع الراء أو فتحها
	" "	رأى		
	" "	الألفات التى قبل الطرف	ابن ذكوان	الفتح والإمالة

		نحو (الدار)	" "	
الفتح والإمالة	دورى الكسائى	إذهما فى الغار	" "	
الفتح والإمالة	دورى أبى عمرو	الجار، النار	" "	
الفتح والإمالة، خلاد وخلف إمالة تقليل	ابن ذكوان	المكرر نحو الأبرار	" "	
الفتح والتقليل	الأزرق	جبار، جار	" "	
الفتح والإمالة	حمزة	القهار، البوار	" "	
إمالة وتقليل	حمزة	التوراه كيف أتى	" "	
فتح وتقليل	ابن ذكوان	الكافرين: كيف أتى	" "	٢٠٦

\* \* \*

\* \* \*



م	الباب	الموضع	القارئ	أوجه الخلاف
٢٠٧	الفتح والإمالة	زاد غير الموضع الأول	ابن ذكوان	إمالة وفتح
	" "	خاب	ابن ذكوان	إمالة وفتح
	" "	شاء	هشام	إمالة وفتح
	" "	جاء	هشام	إمالة وفتح
	" "	الأكرم - للشاربين - إكراههن - للحواريين - زكريا المحراب، تسورا المحراب	ابن ذكوان ابن ذكوان ابن ذكوان	إمالة وفتح
	" "	عمران كيف أتى، مشارب عين آنية	ابن ذكوان ابن عامر هشام	إمالة وفتح
	" "	عابدون، عابد، الناس ذرية ضعافاً	هشام دورى أبى عمرو وخلاّد	فتح وإمالة فتح وإمالة
	" "	أتيك به قبل	خلاّد	فتح وإمالة
	" "	طه (الماء) ياتء (عين)	الأزرق أبو عمرو	الماء الإمالة المحضة والتقليل
		مريم - الشورى	هشام	
		الياء من (يس)	حمزة نافع	الإمالة والتقليل الفتح والتقليل
		هاء فاتحة مريم	نافع	الفتح والتقليل
		حا من (حم)	أبو عمرو	الفتح والتقليل
		(رؤيا) المعارج من اللام	إدريس	الفتح والإمالة

		المدغم القرى التي	السوسى	الفتح والتقليل الفتح والإمالة
	هاء التأنيث		الكسائى	الفتح والإمالة
			وحمة	إمالة وفتح
			حمزة	إمالة وفتح
	الراءات	بشرر	الأزرق	الترقيق والتفخيم
٢٥٨		سترًا وبابه غير صهرا حيران - ذكرك - وزرك - حذر كم - مرء، افتراء، تنتصران، ساحران، طهرا، سراعاء، ذراعيه، ذراعاء، إجرام، كبره، لغيره، المتون المنصوب، حصرت، ذات الضم نحو (قدير)		الترقيق والتفخيم
م	الباب	الموضع	القارئ	أوجه الخلاف
٢٥٩		كبر - عشرون، الإشراف	الأزرق	الترقيق والتفخيم
	باب اللامات		الأزرق	
٢٥٧		إذا وقع بعد اللام ألف مالة نحو (صلى)	الأزرق	التغليظ والترقيق
٢٥٨		رؤوس الآى	الأزرق	التغليظ والترقيق
٢٥٩		إذا حال بين الحرف واللام ألف نحو (طال، فصلاً)	الأزرق	التغليظ والترقيق
٢٦٠		اللام المطرفة إذا وقف عليها نحو (أن يوصل، وبطل، وظل، ...)	الأزرق	التغليظ والترقيق

٢٦١		صلصال	الأزرق	التغليظ والترقيق
٢٦٢		وعند الطاء	الأزرق	التغليظ والترقيق
	الوقف على أواخر الكلم	هاء الضمير		السكون المحض - الروم الإشباع
٢٦٦				
٢٦٧	الوقف على مرسوم الخط			
٢٧٣		هيات	اليزى وقنبل	بالهاء والتاء
٢٧٤		فيم - لم - بم - عم - مم	اليزى - يعقوب	هاء السكت بخلف عنهما
٢٧٨		الاسم المشدد نحو (إلى، هن، مصرخى) جمع المذكر السالم	يعقوب	هاء السكت بخلف عنه
٢٧٩		جمع المذكر السالم نحو العالمين، موفون، ويلتى - حسرتى	رويس	هاء السكت بخلف عنه
٢٨٠		أسفى - ثم الظرفية		
٢٨١		اقتده	ابن ذكوان	الإشباع والاختلاس لكسرة الماء
٢٨٠		واد النمل	الكسائى	الاثبات والحذف
٢٨١		بهادى العمى		الاثبات والحذف
٢٨٢		تهدى العمى	حمزة	الاثبات والحذف
٢٨٣		ينادى المنادى	ابن كثير	الاثبات والحذف
	ياءات الإضافة	.		
٢٨٤		ملى أدعوكم إلى النجاة (غافر)	ابن ذكوان	الفتح والاسكان

م	الباب	الموضع	القارئ	أوجه الخلاف
٢٨٥		أرھطى أعز	هشام	الفتح والاسكان
٢٨٦		على علم عندى أو لم ابن كثير يعلم		الفتح والاسكان
٢٨٧		ربى إن لى عنده للحسنى	قالون	الفتح والاسكان
٢٨٨		أنى أوف الكيل	أبو جعفر	الفتح والاسكان
٢٨٩		ولى دين	البرى	الفتح والاسكان
٢٩٠		مالى لا أرى الهدهد	هشام وابن وردان	الفتح والاسكان
٢٩١		ولى نعمة	هشام	الفتح والاسكان
٢٩٢	ياءات الإضافة	يا عبادى لا خوف	رويس	الفتح والإسكان
٢٩٣		ومالى لا أعبد الذى فطرنى	هشام	الفتح والإسكان
٢٩٤		ومحياى: الأنعام	الأزرق	الفتح والإسكان
٢٩٥	ياءات الزوائد	نرتع ونلعب	قنبل	الإثبات والحذف
٢٩٦		يتق ويصبر	قنبل	
٢٩٧		الداع إذا دعان	قالون	الحذف والإثبات
٢٩٨		ثم كيدون فلا تنظرون	هشام	الحذف والإثبات
٢٩٩		يا عباد فاتقون	رويس	الحذف والإثبات
٣٠٠		فبشر عباد الذين يستمعون القول	السوسى	وصلاً مفتوحة، بخلف وله الوقف بالحذف والإثبات أيضاً
٣٠١		فما أتانى الله	قالون، قنبل	إثبات الياء وحذفها

إثبات الباء وحذفها	أبو عمرو، حفص	النمل		
الحذف والإثبات	قنبل	الصخر بالواد		٣٠٢
الحذف والإثبات	قنبل	ربنا وتقبل دعاء		٣٠٣
الحذف والإثبات	قالون	يوم التناد		٣٠٤
الحذف والإثبات	أبو عمرو	ربى أكرمن ربى أهانن		٣٠٥
الحذف والإثبات	ابن ذكوان	فلا تسألن		٣٠٧

\* \* \*

## المواضع الفرشية:

م	السورة	الموضع	القارئ	أوجه الخلاف
١	البقرة وملحقاتها	أن يمل هو	قالون، أبو جعفر	إسكان الهاء وتحريكها
		ثم هو: القصص	قالون، أبو جعفر	
		للملائكة اسجدوا حيث ورد	ابن وردان	ضم التاء وإشباعها
		بارئكم، يأمركم، ينصركم، يشعركم حيث ورد	أبو عمرو	الإسكان والاختلاس وللدورى الإتمام
		خطوات	اليزى	إسكان الطاء وضمها
	الْمُنَافِقُونَ	خشب	قنبل	إسكان الشين وضمها
	الذَّارِكِينَ	فالجاريات يسرا	ابن وردان	إسكان السين وضمها
	الْمَلَائِكِ	فسحقا	الكسائى وابن وردان	إسكان الحاء وضمها
	البقرة	جبريل	شعبة	إثبات الباء وحذفها
		ميكائيل	قنبل	إثبات الباء وحذفها
		نسخ	هشام	ضم النون ومسر السين وفتح النون والسين
		إبراهيم في ثلاثة وثلاثين موضعا	ابن ذكوان	الألف والياء
		أرنا، أرنى حيث ورد	أبو عمرو	الاختلاس والاسكان في الراء
		أرنا	وهشام فقط في فصلت	الاسكان والكسرة الخالصة

الجمع والإفراد	أبو جعفر	الريح: الحج	الحجج	
الخطاب والغيب	ابن وردان	ولو يرى الذين		
ضم التنوين وكسره	ابن وردان	أول الساكنين بعد		
ضم التنوين وكسره		المتون نحو فتيلًا، خبث		
ضم التنوين وكسره	قنبل	التنوين المجرور نحو (عيون)		
ضم التنوين وكسره	قنبل	متشابه انظر		
كسر الطاء وضمها	ابن وردان	اضطر		
ضم الجيم وكسرها	شعبة	جيوبهن		
سكون الراء مع التخفيف، التشديد مع الفتح فيها	أبو جعفر	لا تضار والدة		
	أبو جعفر	لا يضار كاتب		
السين والصاد	قنبل - السوسى	والله يقبض ويبسط		
	ابن ذكوان، حفص وخلاص	وزادكم في الخلق بسطة		٣٠
أوجه الخلاف	القارئ	الموضع	السورة	م
السين والصاد	قنبل	وزاده بسطة في العلم	البقرة	٣١
إثبات الألف بعد النون وحذفها، وكل على حسب مذهبه في المد والقصر	قالون	أنا بعد الكسر نحو (إن أنا إلا نذير)		
التشديد والتخفيف في التاء وصلاً	البزى	تشديد التاءات في ٣١ موضعاً		
		كنتم تمنون		
		فظلتم تفكهون		
إسكان واختلاس	ب، ح، ص	نعما		
			سورة النمل	

من اتبع رضوانه سبيل السلام	شعبة	ضم الراء وكسرها		
وما تفعلوا من خير فلا تكفروه	دورى أبى عمرو	بالغيب والخطاب		
لو أطاعونا ما قتلوا	هشام	بالتشديد والتخفيف		
ولا يحسبن الذين قتلوا	هشام	الغيب والخطاب		
وبالكتاب المنير	هشام	زيادة الباء وحذفها		
			شَوْرَكَ الْيَسْبَغَاءِ	
حملته كرهاً ووضعته كرهاً	هشام	فتح الكاف وضمها		
ولا يظلمون فتيةً	روح	الغيب والخطاب		
لست مؤمناً	أبو جعفر	فتح وكسر الميم التي بعد الهمزة (الحرف الثالث)		
سيدخلون جهنم داخرين	شعبة	ضم الباء وفتح الحاء، وفتح الباء وضم الحاء		
تعدوا	قالون	اختلس فتح العين، وشدها كلاهما مع تشديد الدال		
شتتان	ابن جمار	إسكان النون وتحريكها بالفتح	لِلْمَنَانَةِ	
أفلا يعقلون، ومن نعمه	ابن عامر	بالخطاب والغيب	الْأَنْعَمُ ، يَسْبَغُ	
فتحننا عليهم أبواب	ابن جمار ورويس	التخفيف والتشديد		
لفتحننا عليهم بركات		التخفيف والتشديد		
ففتحننا أبواب السماء	رويس	التخفيف والتشديد		
أتأججونى فى الله		التخفيف والتشديد فى النون		
إنها إذا جاءت	ابن عامر	بفتح الهمزة وكسرها		
وإن يكن ميتة	هشام	التذكير والتأنيث		
المعز	هشام	إسكان العين وفتحها		٥٢



م	السورة	الموضع	القارئ	أوجه الخلاف
	الأعراف			
٥٣	الزمر	وكذلك تخرجون	ابن ذكوان	فتح التاء وضم الراء، وضم التاء فتح الراء
٥٤		أن لعنه الله على الظالمين	قنبل	تخفيف أن، ورفع لعنه، والتشديد والنصب
٥٥		يعكفون	ادريس	ضم الكاف وكسرها
٥٦		بيس	هشام	بالياء والهمز
٥٧		بيس	شعبة	بيس، بيس
		إن ولي الله	السوسي	حذف الياء الأخرى
٥٩	الأنفال			
٦٠		حي	قنبل	بكسر الأولى مع الإظهار على وزن عَمَى، الفتح مع الإدغام حي
٦١		ولا يحسبن الذين كفروا هنا والنور	إدريس	لاغيب والخطاب فيها
٦٢	التوبة	جرف هار	هشام	إسكان الراء وضمها
٦٣	الزمر	ضعف، ضعفا	حفص	ضم الصاد وفتحها
٦٤	يونس	ولا أدراكم به	البري	
٦٥		ولا أقسم بيوم القيامة	البري	بحذف الألف من (لا) فيها بخلف عنه
٦٦	يونس الطويلة	لايهدي	قالون، ابن جمار، وأبو عمرو	إسكان الهاء، الاختلاس الاختلاس - الاشباع

٦٧		فأجمعوا أمركم	رويس	همزة قطع مع كسر الميم، ووصل مع فتحها
٦٨		تتبعان	هشام	تخفيف النون وتشديدها
٦٩		وتكون لكما الكبرياء	شعبة	التذكير والتأنيث
٧٠	هُوَ بِهَا الْعَظِيمُ	فلا تسألن ما ليس لك به علم	هشام	فتح النون وكسرها
٧١	يُؤْمِنُ بِالْعَظِيمِ	هيئت	هشام	بالحمز وضم التاء وكسرها
٧٢	إِنَّا هَدَيْنَاكَ الْعَظِيمَ	أفتيدة	هشام	بالياء وحذفها
٧٣	الرَّحْمَنُ	ليضلوا عن سبيله		
٧٤	الْمَلَكُ	ليضلوا عن سبيل الله	رويس	بضم الباء وفتحها في الثلاثة
	الرَّحِيمُ	ليضل عن سبيله		فتح الباء وضمها
م	السورة	الموضع	القارئ	أوجه الخلاف
	الْأَنْعَامِ	ليضل عن سبيل الله		بفتح الياء وضمها في لقمان
٧٥	الْفُرْقَانِ	أو لم يروا كيف يبدئ الله: العنكبوت	شعبة	الغيب والخطاب
٧٦		لنجزين الذين صبروا	ابن عامر	الياء ونون العظمة
٧٧	الْأَنْعَامِ	خطأ	هشام	فتح الطاء وإسكانها
٧٨	شُورَى الْأَنْعَامِ	عما يقولون	رويس	الغيب والخطاب
٧٩		تسبح له السموات	رويس	الغيب والخطاب
٨٠		ويجعله كسفًا	هشام	إسكان السين وفتحها
٨١	الْكَهْفِ	أتونى أفرغ	شعبة	بكسر النون وهمزة وصل ساكنة، بالنون وهمزة قطع مفتوحة
٨٢	مَرْيَمَ	لأهب لك	قالون	بالياء والهمزة

		تساقط	شعبة	بالتذكير والتشديد، والتأنيث والتشديد
٨٣	طَلَبًا	أشركه في أمرى	ابن وردان	بهمزة قطع، بهمزة وصل
٨٤		أولم ياتهم بينة	ابن وردان	بالتذكير والتأنيث
٨٥	الأنبياء	والله أعلم بما تصفون	ابن ذكوان	الغيب والخطاب
٨٦	الحج	أذن	إدريس	بضم الهمز وفتحها
٨٧	المؤمنون	عالم الغيب	رويس	بضم الميم وخفضها
٨٨	التبوء	رأفة	البرزى	بفتح الهمز وإسكانها
٨٩		رأفة: الحديد	البرزى	بفتح الهمزة ومدّها، رأفة، رأفه
٩٠	الفرقان	بما يقولون	قنبل	بالغيب والخطاب
٩١	الشعر	حاذرون	هشام	بالألف وبحذفها
٩٢، ٩٣	الشمس	بالسوق: ص ساقبها سوقه	قنبل	بهمزة ساكنة، وهمزة مضمومة وبعدها واو ساكنة مدية
٩٤		بما يفعلون	ابن عامر شعبة	بالغيب والخطاب
٩٥	القصص	أفلا يعقلون	السوسى	الغيب والخطاب
٩٦	البرص	لنذيقهم	قنبل	التون والياء
٩٧	الأخضر	الفتنة لأتوها	ابن ذكوان	بقصر الهمزة ومدّها
٩٨		لعتا كبيرا	هشام	بالألف والياء
٩٩		منسأته	هشام	بإسكان الهمز وتحريكها وبالفتح
١٠١	قطر	ينقص من عمره	رويس	بفتح الياء وضم الفاء، وضم الياء وفتح القاف
١٠٢	يبين	يخصمون	شعبة	كسر الياء وفتحها

م	السورة	الموضع	القارئ	أوجه الخلاف
١٠٣	يَبْرَأ	يُخْصَمُونَ	هشام	كسر الهاء
		يُخْصَمُونَ	أبو عمرو	فتح الحاء وفتحها
		يُخْصَمُونَ	قالون	الإسكان والفتح والاختلاس
		فاكهين	ابن عامر	بالقصر والمد
		بقادر على أن يخلق	البيزى	بقادر، يقدر
١٠٨	الضَّافَاتِ	إلباس	ابن عامر	همزة وصل، وقطع
١٠٩		أصطفى	ورث	همزة وصل، وقطع
١١٠	قَوْنٍ	خالصة	هشام	بالإضافة والتنوين
١١١	الْمُحَرَّرِ	يا حسرتى	ابن وردان	فتح الباء واسكانها
		تأمرونى	ابن ذكوان	بنونين بخلف عنه
	عَظْمًا	والذين يدعون من دونه لا يقضون بشيء	ابن ذكوان	بالغيب والخطاب
		قلب متكرر جبار	ابن عامر	التنوين وعدمه
	الشُّجُورِ	ويعلم ما تفعلون	رويس	الغيب والخطاب
		أو يرسل رسولاً فيوحى	ابن ذكوان	برفع الفعلين ونصبها
	الْحَرَفِ	لما متاع الحياة الدنيا	هشام	بتشديد الميم وتخفيفها
١١٧		نقبض	شعبة	بالياء والنون
١١٨	الْأَخْفَفِ	وليوفهم	هشام	بالياء والنون
١١٩	مُحَمَّدًا ﷺ	آنفاً	البيزى	بقصر همزة ومدّها
١٢٠	الْقَبْرِ	فأزره	هشام	بالقصر والمد
١٢١	الدَّارَاتِ	"يسراً"	ابن وردان	اسكان السين وضمها
١٢٢	الْطُّفْرِ	ألتناهم	قنبل	اثبات الهمز وحذفها

١٢٣	التَّحْنُوتُ	المنشآت	شعبة	فتح الشين وكسرها
١٢٤		يطمئنهن: الموضعان	الكسائي	ضم الميم وكسرها
١٢٥	الْحَمْدُ لِلَّهِ	ومن نزل من الحق	رويس	بتشديد الزاي وتخفيفها
		وإذا قيل انشروا	شعبة	بضم الشين وكسرها
١٢٦		كيلا يكون دولة	هشام	بالتذكير والتأنيث
١٢٧	الْمُتَّحِنَةُ	يفصل بينكم	هشام	يفصل، يفصل
١٢٨	الْمُبْتَاقُونَ	خشب	قنبل	اسكان السين وضمها
١٢٩	الْحَمْدُ لِلَّهِ	ولا بقول كاهن قليلاً ما يذكرون	ابن ذكوان	بالغيب والخطاب
١٣٠	الْمُعْتَلِّجُ	ولا يستل حميم حمياً	البرزى	بضم الباء وفتحها
١٣١	الْمُخَيَّرُ	لبداً	هشام	بضم اللام وكسرها
١٣٢	الْأَسْطَلُ	من منى يمنى	هشام	بالتذكير والتأنيث

م	السورة	الموضع	القارئ	أوجه الخلاف
١٣٣	الدھر	سلاسلًا	هشام ورويس وابن كثير وابن عامر وحفص ويعتوب	بالتنوين وإبداله ألفًا، بعدم التنوين
١٣٤	الدھر	قواريبًا: الموضعان	روح	الموضع الأول: بالألف وبدونه وقفًا
١٣٥		وما تشاءون	ابن عامر	الموضع الثاني: هشام بالألف وبدونه أيضًا وقفًا بالغيب والخطاب
١٣٦	المُرْسَلَاتِ	أقنت	ابن حجاز	بالواو وتخفيف القاف (وقنتت) والهمز وتشديدها كالجماعة
١٣٧	النَّازِعَاتِ	ناخرة	دورى الكسائي	بحذف الألف وإثباتها
١٣٨		أنا صبينا	رويس	بفتح الهمزة وصلًا وكسرهما عند الابتداء
١٣٩	التَّائِبِينَ	سجرت	رويس	بتخفيف الجيم وتشديدها
١٤٠		سعرت	شعبة	بتخفيف العين وتشديدها
١٤١	الْفَجْرِ	لا يكرمون، لا يحاضون، يأكلون، وتحبون	روح	بالغيب والخطاب
١٤٥	الْعَلَقِ	رأه	قنبل	بقصر الهمزة ومدّها
١٤٦	النَّافِلَاتِ	النفاثات	رويس	النفاثات، النافثات
١٤٧		التكبير	جميع القراء	التكبير عدمه

وبذلك نكون قد أتينا إلى نهاية أوجه الخلاف أصولاً وفرشاً ننتقل بعد ذلك إلى دراسة الأوجه المقدمة منها أداء وبيان أسباب تقديمها.

## الفصل الثانى

### الأوجه المقدمة وفيه مبحثان:

المبحث الأول: بيان أسباب تقديم بعض الأوجه.

المبحث الثانى: أهمية الكتب المؤلفة فى هذا المجال، ونماذج من الأوجه المقدمة منها.





## (بيان أسباب تقديم بعض الأوجه)

بعد الانتهاء في المبحث السابق من تعريف الخلاف وبيان حصر أوجه الخلاف عن الرواة، نأتى إلى دراسة المعايير التى بها يتم تقديم بعض الأوجه فى الأداء.

- من المعلوم أن الإمام ابن الجزرى جمع فى كتابه النشر طرقاً متعددة عن كل راو، فلم يقتصر على طريق واحد كما فعل الإمام الدانى فى التيسير وتبعه على ذلك الإمام الشاطبى فى الحرز؛ بل جمع فيه كل ما تواتر إليه نقله من القراءات عن الأئمة العشرة بوجوهها المختلفة حتى وصلت طرق النشر إلى ما يقرب من ألف طريق.

- ونتيجة لتعدد هذه الطرق نجد أن هناك اختلافاً بين هذه الأوجه فى الأداء<sup>(١)</sup>، يرجع ذلك إلى اختلاف الطرق التى ورد منها كل وجه وذلك تبعاً لتلقى أصحابها عن نقلوا عنهم.

- ونظراً لأن هذه الأوجه تختلف من حيث كثرة عدد الطرق الواردة منها أو شهرتها، وإن كانت كلها مقروءاً بها إلا أن العلماء درجوا على تقديم بعض الأوجه على بعض فى الأداء كما هو الحال فى الشاطبية. غير أنى لم أقف على كتاب معين ينص على تقديم بعض الأوجه من طريق الطيبة، وقد تتبعت بفضل الله تعالى كتاب النشر للإمام ابن الجزرى. وغيره من الكتب واستطعت أن أستخلص منها بعض الضوابط والمعايير التى يمكن بواسطتها تقديم وجه على آخر وذلك من جهة الأداء فقط<sup>(٢)</sup> ومنها:

(١) فمثلاً كلمة (يا بشرى) اختلف فيها عن دورى أبى عمرو بين الفتح والتقليل والإمالة.

(٢) هذا التقديم يكون من جهة الأداء أثناء جمع القراءات فقط لاستيعاب أوجه الخلاف، وهو لا يفيد ترجيح وجه على آخر وذلك لتواتر هذه الأوجه، وقد منع العلماء ترجيح إحدى القراءتين على الأخرى إذا كانتا متواترتين، فقد نقل السيوطى عن الكواشى قوله: «قد ترجح إحدى القراءتين على الأخرى ترجيحاً يكاد يسقطها، وهذا غير مرض لأن كلا منهما متواتر» ينظر معترك الأقران: ١/ ١٢٢، ونقل صاحب الإتيان عن النحاس قوله «السلامة عند أهل الدين إذا صحت القراءتان أن لا يقال: أحدهما أجود؛ لأنها جميعاً عن النبى ﷺ فيأثم من قال ذلك، وكان رؤساء الصحابة ينكرون مثل هذا.

وقال ثعلب: «إذا اختلف الإعراب فى القرآن على السبعة لم أفضل إعراباً على إعراب فى القرآن، بخلاف إذا ما إذا وقع الاختلاف فى كلام الناس فإنى أفضل الأقوى» قال أبو شامة: أكثر المصنفون فى القراءات والتفاسير من الترجيح من قراءة (مالك) و(مالك) حتى إن بعضهم بالغ إلى حد يكاد يسقط وجه القراءة الأخرى وليس هذا بمحمود بعد ثبوت القرائتين». ينظر البرهان: ١/ ٣٣٩، فدل ذلك على عدم جواز الترجيح من القراءات المتواترة. إبراز المعاني ص ٧٠.

- ١- أن يكون الوجه المراد تقديمه هو الذى عليه الجمهور<sup>(١)</sup>، كما فى قصر المنفصل عن قالون ويعقوب، وكذا الإدغام بدون غنة فى اللام والراء<sup>(٢)</sup> وتشديد ميم (لما) من قوله تعالى: ﴿لَمَّا لَيُوقِنَنَّ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ﴾ [هود: ١١١] لهشام<sup>(٣)</sup>.
- فقد نص الإمام ابن الجزرى على أن ذلك هو مذهب الجمهور عن هؤلاء.
- ٢- أن يكون عليه أكثر الرواة كما فى ﴿تَأْمُرُونَنِي﴾ [الزمر: الآية: ٦٤] بنونين خفيفتين الأولى مفتوحة والثانية مكسورة حيث ذكر فى النشر أن هذا الوجه هو الذى اجتمع عليه أكثر الرواة فى روايتى هشام وابن ذكوان<sup>(٤)</sup>.
- ٣- أن ينص ابن الجزرى على أن هذا الوجه هو الأشهر كما فى إظهار التاء عند الذال من قوله تعالى: ﴿يَلْهَثَ ذَٰلِكَ﴾ [الأعراف: الآية: ١٧٦] لأبى جعفر حيث قال: «وأما أبو جعفر فالأكثر من أهل الأداء على الأخذ له بالإظهار وهو المشهور»<sup>(٥)</sup>.
- وكذا الغيب من قوله تعالى: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [القصص: الآية: ٦٠] فقد ورد الخلاف فيه عن السوسى بين الغيب والخطاب، وقال بأن الأشهر عنه هو الغيب<sup>(٦)</sup>.
- وأيضا: الفتح فى كلمة ﴿وَالْجَارَ﴾ [النساء: الآية: ٣٦] لدورى أبى عمرو<sup>(٧)</sup>، وإظهار اللام عند الطاء من قوله تعالى: ﴿بَلْ طَبَعَ﴾ [النساء: الآية: ١٥٥] حمزة<sup>(٨)</sup>.
- ٤- أن ينص على أن أحد الوجهين أوجه قياسا، وذلك كما فى الإدغام الكامل فى قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ﴾ [المرسلات: الآية: ٢٠] حيث قال: «إن الإدغام الخالص وأوجه قياسا بل لا ينبغي أن يجوز البتة فى قراءة أبى عمرو فى وجه الإدغام الكبير غيره؛ لأنه يدغم المتحرك من ذلك إدغامًا محضًا فأدغم الساكن فيه أولى وأحرى»<sup>(٩)</sup>.
- ٥- أن ينص على أن هذا الوجه أقوى<sup>(١٠)</sup>، كما فى إدغام التاء فى الطاء من قوله تعالى:

(٢) المصدر السابق: ٢/ ٢٣.

(١) ينظر: النشر ١/ ٣٢١.

(٤) النشر: ٢/ ٣٦٣.

(٣) المصدر نفسه: ٢/ ٢٩١.

(٦) النشر: ١٢.

(٥) النشر: ٢/ ١٥.

(٨) ٢/ ٧.

(٧) النشر: ٢/ ٥٥.

(٩) النشر: ٢/ ٢٠.

(١٠) أى من جهة العربية، وذلك بكسرة الاستعمال فى اللغة والقرآن أو ظهور المعنى بالنسبة إلى ذلك المقام.

﴿وَلَتَأْتِ طَافِكُ﴾ [النساء: الآية: ١٠٢] حيث قوى الإدغام هنا لأبى عمرو وذلك من أجل التجانس وقوة الكسرة والطاء<sup>(١)</sup>.

٦- أن ينص على أن هذا الوجه أرجح<sup>(٢)</sup> كما في وقف حمزة بالنقل على الساكن المفصول نحو ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ [البقرة: الآية: ١٧٧] حيث قال:

(أو يفصل كاسعوا إلى قل إن رجح) أى رجح وجه النقل في الأداء على التحقيق؛ لأنه الأنسب لمذهبه في حالة الوقف وهو التخفيف.

٧- أن ينص على أن هذا الوجه أولى من غيره.  
ومن ذلك تقديم وجه المد عند التسهيل لبقاء أثر الهمزة كما في وقف حمزة على (أولئك) ونحوه.

وكذا تسهيل كلمة إسرائيل حيث وردت لأبى جعفر وذلك لبقاء أثر الهمزة عند التسهيل.

ومنه أيضًا: تقديم وجه القصر عند الإبدال لزوال السبب وذلك في الوقف على الهمز المتطرف الممدود لحمزة وهشام كما في نحو (السماء) وفي ذلك يقول: «والمدة أولى إن تغير السبب ويبقى الأثر أو فاقصر أحب»<sup>(٣)</sup>.

٨- ومن ذلك أن ينص على أن هذا الوجه هو الذى عليه القدماء فيكون أعلى إسنادًا من غيره.

ومن ذلك الوصل بين السورتين لخلف العاشر حيث قال: «فنص له أكثر الأئمة المتقدمين على الوصل كحمزة»<sup>(٤)</sup>، وكذا إدغام ما قبله ساكن صحيح، حيث روى في ذلك الخلاف بين الإدغام المحض والاختلاس عن أبى عمرو ويعقوب ثم قال: (والإدغام الصحيح هو الثابت عند قدماء الأئمة من أهل الأداء والنصوص مجتمعة عليه)<sup>(٥)</sup>.

ومن ذلك أيضًا: إبدال الهمزة الثانية واوًا من الهمزتين المجتمعتين من كلمتين نحو

(١) النشر: ٢٨٨/١ - ٢٨٩.

(٢) طيبة النشر: ١٨.

(٣) النشر: ٢٥٩/١.

(٤) المصدر السابق: ٢٩٩/١.

(٥) أى من جهة الأداء.

(الشهداء إذا) فجمهور المتأخرين على التسهيل بين بين أما جمهور المتقدمين فقراءتهم بالإبدال وأوًا خالصة وقد نص على ذلك ابن الجزرى فقال: «إن الإبدال وأوًا خالصة هو مذهب جمهور القراء من أئمة الأمصار»<sup>(١)</sup>.

٩- ومنها أن يكون الوجه المقدم موافقاً لأصل مذهبه في الباب المختلف فيه، كما في إمالة ﴿التَّورَةِ﴾ [آل عمران: الآية: ٣] لحمزة حيث ورد الخلاف عنه بين (الإمالة والتقليل) وتقدم الإمالة؛ لأنها الموافقة لأصل مذهبه حيث بلغت نسبتها ٦٨٪ تقريباً عن خلف، ٦٣٪ عن خلاد والباقي لوجه التقليل.

ويقدم أيضاً الفتح في هذا اللفظ (لقالون) على التقليل لأنه الموافق لأصل مذهبه أيضاً في هذا الباب حيث بلغت نسبته عنه ٦٩٪ تقريباً كما سيأتى بيانه بعد.

وكذا تسهيل الهمزة الثانية من ﴿أُمَّةٌ﴾ [التوبة: الآية: ١٢] لأهل سما غير روح، وتحقيقها لهشام في ﴿أَيْنَكُمُ﴾ [فصلت: الآية: ٩] بفصلت حيث إن ذلك هو الموافق لأصل مذهبهم وعليه الجمهور كما سيأتى بيانه في بابه.

١٠- قد يكون موافقاً لما عليه أهل بلده كما في إمالة الهاء محضة من فاتحة (طه) [طه: الآية: ١] للأزرق حيث قطع له بذلك المصريون، وعضد ذلك البحث كما سيأتى بيانه في موضعه.

١١- أن يكون هذا الوجه هو الأصل فيكون غيره فرعاً له كما في الوقف على أواخر الكلم بالسكون المجرد، وذلك نحو ﴿نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: الآية: ٥] مما يجوز فيه ثلاثة أوجه عند الوقف وهي (السكون المجرد والروم<sup>(٢)</sup> والإشمام<sup>(٣)</sup>) فقد نص صاحب العنوان على أن الإسكان هو الأصل<sup>(٤)</sup> وإلى ذلك أشار الإمام الشاطبي حيث قال: «والإسكان أصل الوقف»<sup>(٥)</sup>، وكذا الإمام ابن الجزرى بقوله «والأصل في الوقف السكون»<sup>(٦)</sup>.

(١) المصدر نفسه: ٣٨٨/١، وتقدم بيانه مفصلاً.

(٢) الروم: هو تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها فيسمع لها صوت خفى يدرك معرفته الأعمى بحاسة السمع "التحديد في الإتقان والتجويد للداني: ١٦٩.

(٣) الإشمام: المراد به هنا، هو ضم الشفتين بعد سكون الحرف، وله أنواع أخرى يأتي بيانها مفصلاً في مواضعها.

(٤) العنوان: ٥٤.

(٥) الشاطبية: البيت: ٣٦٥.

(٦) الطيبة: ٣٤.

١٢- أن ينص بعض الأئمة على أن الحذاق (المتقنين من أهل الأداء) على غير هذا الوجه كما في إمالة (سرى الله) ونحوه وصلاً للسوسى، حيث قال ابن سفيان المالكي: «والحذاق على غير ذلك» أى على غير الإمالة فيكونون على الفتح وهو المقدم فى الأداء.

١٣- أو ينص بعضهم على أنه الأفضل كما فى مد (عين) من فاتحتى مريم والشورى، فقد ورد فيها ثلاثة أوجه (الطول، والتوسط والقصر) وقد روى الإمام الشاطبى الوجهين الأولين وفضل الإشباع للتمكن من الجمع بين الساكن وهما الياء والنون بقوله: «وفى عين الوجهان والطول فضلاً»

وكذا ورد الخلاف عن أبى عمرو بين الفتح والإمالة والتقليل فى كلمة (بشرى) بيوسف، والمقدم فيها هو الفتح وإلى ذلك أشار الإمام الشاطبى<sup>(١)</sup> بقوله:

(.....) وبشرى حذف الياء ثبت وميلاً

شفاء وقلل جهبذاً وكلاهما  
عن ابن العلا والفتح عنه تفضلاً

وقد نظم ترتيبها الشيخ الضباع<sup>(٢)</sup> بقوله:

وبشرى فافتح ثم اضجع وقللاً  
وجوه على الترتيب عند ابن العلا<sup>(٤)</sup>

وكذا البدء بكلمة ﴿أَلْأَوَّلَى﴾ من قوله تعالى ﴿عَادًا أَلْأَوَّلَى﴾ [سورة النجم: الآية: ٥٠] لأبى عمرو وقالون بهمزة وصل ولا م ساكنة بعدها همزة مضمومة كما عليه الجمهور من القراء العشرة وفى ذلك يقول الإمام الشاطبى:

«والبدء بالهمز فضلاً لقالون والبصرى وتهمز واوه»<sup>(٥)</sup>.

(١) القاسم بن فيرة بن خلف ولى الله الشاطبى، مؤلف الشاطبية وغيرها، ولد بالأندلس سنة ٥٣٨ هـ، وتوفى بمصر سنة ٥٩٠ هـ. غاية النهاية: ٢٠ / ٢.

(٢) الشاطبية. البيتان: ٧٧٥، ٧٧٦.

(٣) على بن محمد بن حسن إبراهيم الملقب بالضباع. علامة كبير مصرى. قرأ على الشيخ حسن الكتبى وغيره. توفى سنة ١٣٧٦ هـ. معجم المؤلفين: ٥٠٠ / ٢.

(٤) ينظر: شرح بلوغ الأمانة للشيخ الضباع، ملحق بغيث النفع: ٤٦.

(٥) وإن كان ذلك ليس محل ابتداء لكن ذكره هنا نظراً لما ورد فيه من أوجه الخلاف، وإن كان على سبيل العلم والمعرفة، والله أعلم.

١٤- أن يكون موافقاً لرسم المصحف كما في وجه عدم إلحاق هاء السكت ليعقوب، وقد اختار ذلك الإمام الهذلي وقال بأنه الموافق لرسم المصحف<sup>(١)</sup>.

١٥- قد يكون موافقاً لما في التيسير والشاطبية وذلك في معظم أوجه الخلاف

١٦- عند تساوى الطرق يرجح أحد الوجهين وفقاً لبعض المعايير وتذكر على سبيل المثال من ذلك ما ورد من الخلاف عن الأصبهاني من تحقيق الهمزة وتسهيلها من كلمة ﴿تَأْذَنَ﴾ [سورة إبراهيم الآية: ٧] فقد تساوت طرق الخلاف فيها حيث ورد التحقيق من ١٣ طريقاً والتسهيل من ١٣ طريقاً أيضاً، وعند التقديم نجد أن وجه التحقيق هو المقدم لما يلي:

- أنه الموافق لما عليه القراء العشرة بما فيها الأصبهاني في أحد الوجهين ولأن التسهيل هنا هو مما اختص به الأصبهاني فقط عن ورش.

- أن التحقيق ورد من أعلى طرقه إسناداً، وذلك من غاية ابن مهران وهو من علماء القرن الرابع الهجري على حين أن رواية التسهيل من علماء القرن الخامس وما بعده.

ومن ذلك أيضاً ما ورد من الخلاف عن السوسى في فتح الحاء وتقليلها من (حم) في أوائل سور الحواميم [غافر: الآية: ١]. فقد تساوت الطرق عنه فيها حيث ورد الفتح من أربعة عشر طريقاً وكذا التقليل، وبقدم الفتح هنا لأمر منها:

- أن عليه جمهور العراقيين كما في النشر، وهم أهل بلده ولا شك أنهم أعلم الناس بروايته.

- أنه الموافق لما عليه أكثر الطرق عن الدورى.

- أن عليه أكثر القراء العشرة، فبه قرأ ابن كثير وأبو جعفر ويعقوب ورواه قالون وهشام وحفص، وهو طريق الأصبهاني عن الأزرق<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

(١) الكامل: ٤٨١.

(٢) المراد بالرواية هنا رواية القراء العشرة، وكذا الطرق عن الرواة، وقد سبق التعريف بهم.

## المبحث الثاني

### أهم الكتب المؤلفة في هذا المجال

سبقت الإشارة إلى أنني لم أقف على كتب مؤلفة في مجال تقديم بعض الأوجه على بعض الأوجه على بعض من طريق الطيبة، ولعل السر في ذلك يرجع إلى ما درج عليه بعض المقرئين من تقديم أوجه الشاطبية والدرة (أى العشر الصغرى) وإن كان البحث قد عضد معظم هذه الأوجه كما سيأتى بيانه في مواضعه هذا من طريق الطيبة.

أما بالنسبة لطريقي الشاطبية والدرة، فقد وقفت في ذلك على رسالتين:

الأولى للشيخ: محمد بن على بن يالوشة<sup>(١)</sup>، وهى رسالة متضمنة لبيان ما هو المقدم أداء من أوجه الخلاف بالنسبة لرواة البدور السبعة من أول القرآن العظيم إلى آخره. وقد تم طبعها ضمن مجموعة رسائل ملحقة بكتاب النجوم الطوالع على الدرر اللوامع فى أصل مقرأ الإمام نافع<sup>(٢)</sup> للعلامة المارغينى التونسى.

وسبب تأليفها<sup>(٣)</sup>: أن الإمام الصفاقسى<sup>(٤)</sup> لم ينص فى كتابه على الوجه المقدم أداء فى كثير من المواضع مما جعل تلاميذ الشيخ يالوشة يطلبون منه أن يجمع لهم مسائل الخلاف فى كتاب وينص على المقدم منها أداء تاركاً ما نص عليه الشيخ الصفاقسى.

وقد تناول الشيخ ابن يالوشة فى رسالته بيان أوجه الخلاف عن رواة الأئمة السبعة وذلك من طريق الحرز بدءاً من أول سورة البقرة إلى آخر سورة القرآن الكريم، مع بيان المقدم منها أداء.

وهاك بعض الأمثلة يتبين من خلالها منهجه: منها قوله تعالى:

﴿حَتَّىٰ نَرَىٰ اللَّهَ﴾ [البقرة: الآية: ٥٥].

قال: أن وقف على (نرى) فالقراء على أصولهم<sup>(٥)</sup>، وإن وصل فأمال السوسى الرءا بخلف

(١) محمد بن على بن يالوشة: قرأ عليه محمد بن إدريس التونسى. توفى سنة ١٣١٤ هـ. ينظر: الحلقات المضيتات: ٢٠٦/١. مطبعة الحميضى. السعودية.

(٢) طبعة دار الفكر. (٣) النجوم الطوالع: ١٩٥.

(٤) على النورى الصفاقسى، تقدم التعريف به.

(٥) أى: بالإمالة لأبى عمرو وحزة والكسائى وخلف وابن ذكوان بخلف عنه، وبالتقليل للأزرق والباقون بالفتح.

عنه، والفتح مقدم، وكذا كل ما مثله نحو ﴿الْفَرَى الَّتِي﴾ [سبأ: الآية: ١٨] لكن يتفرع على الإمالة هنا في اسم الجلالة وكذا في ﴿وَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ﴾ [التوبة: الآية: ٩٤] تغلظ اللام وترقيقها، والتغليط مقدم<sup>(١)</sup>.

فتراه بين موضع الخلاف ويذكر على سبيل الإجمال أن القراء على أصولهم أى من فتح وإمالة وتقليل.. إلخ، ثم يذكر الراوى صاحب الخلاف، ويحدد الوجه المقدم وما يترتب على ذلك فذكر هنا أن الفتح مقدم ويترتب على ذلك تفخيم لام اسم الجلالة؛ لأنه مرتب على الفتح.

نراه أيضًا يذكر الوجه المقدم ويبين سبب التقديم، ومن ذلك ما ذكره في قوله تعالى: (يشاء إلى)، قال: (والإبدال مقدم) أى إبدال الهمزة الثانية وأوا مكسورة من جنس حركة ما قبلها، وذلك لأهل سما على تسهيلها، وهذا الحكم عام في كل همزتين مقترنتين واقعتين في كلمتين أو لاهما مضمومة والأخرى مكسورة.. وجه تقديم الإبدال ها هنا على التسهيل أنه الأقوى رواية<sup>(٢)</sup>، وعليه جمهور أهل الأداء، وهو مذهب الأخفش من النحويين وأما وجه التسهيل فهو مذهب إمامى النحو الخليل وتلميذه سيبويه وطائفة من القراء، وهو الوجه المقيس.. وكونه مقيساً أو أقيس لا يقتضى تقديمه على الإبدال كما توهم.

لما علمت أن الإبدال مذهب الجمهور، ولا ريب أن مذهب الجمهور مقدم على غيره<sup>(٣)</sup> أ.هـ بتصرف، فهو يرجح تقديم ما رواه الجمهور على غيره.

أنه يذكر آراء شيوخه السابقين واختلافهم في تقديم بعض الأوجه ثم يذكر ما أخذ به، ومن ذلك اختلافهم في قصر الميم ومدّها من فاتحة آل عمران لجميع القراء وفاتحة العنكبوت لورش.

فمن المعلوم أن لكل القراء وجهين: المد والقصر، فالأول على اعتبار الأصل، والثانى على اعتبار العارض، وكذا لورش في موضع العنكبوت.

ونقل عن الشيخ الصفاقسى أنه قدم وجه القصر؛ لأن ذلك اختيار ابن غلبون اعتداداً بالعارض.

(١) النجوم الطوالع: ١٩٦. طبعة دار الفكر.

(٢) لأن عليه الجمهور كما ذكر بعد.

(٣) النجوم الطوالع: ٢١٦.



ثم نقل عن والده تقديم وجه المد على القصر، وكذا لورش في الهمزتين المكسورتين من كلمتين نحو ﴿الْبِعَاءُ إِن﴾ [النور: الآية: ٣٣] و﴿النِّسَاءُ إِنِ اتَّقَيْتُن﴾ [الأحزاب: الآية: ٣٢]، والمد هنا على عدم الاعتداد بالعارض، وأن ذلك هو مذهب الجمهور<sup>(١)</sup>، ثم رجح ما أخذ به والده من المد؛ لأن ذلك عليه أكثر الشيوخ إذ هو مذهب الجمهور، وبما نقل عن أبي شامة بأنه الأقيس وأن ذلك هو ما قرأ به على والده.

- أنه يذكر مواضع الخلاف على حسب ورودها في سور القرآن الكريم دون مراعاة تقسيم ذلك إلى أصول وفرش على عادة المصنفين. ولعله لم يلتزم بذلك لأن الخلاف هنا لم يشمل كل ألفاظ الأصول أو الفرش بل في مواضع بعينها.

- إذا كان الوجه المقدم مطرداً في نظائره فإنه يقول حيث ورد، ومن ذلك قوله: (أئمة) حيث وقع قرأ نافع والمكي والبصري بتسهيل الهمزة الثانية، والباقون بالتحقيق، وأدخل هشام بينهما ألفاً بخلف عنه، وهو المقدم. والباقون بدون إدخال "٢".

الرسالة الثانية: بعنوان الرسالة الغراء في الأوجه المقدمة في الأداء عن العشرة القراء<sup>(٣)</sup>، وملحق بها القصيدة الحسنة تلخيصاً لهذه الرسالة.

- منهجه: أنه قسمها إلى أصول وفرش كما هو المنهج المتبع لدى مؤلفي كتب القراءات، ثم ذكر مسائل الأصول تحت فصول بدءاً من الاستعاذة والبسملة وبين السورتين... إلخ.

- أنه اعتمد في تقديم الوجه على ما رواه أبو عمرو الداني في التيسير وابن الجزري في التحرير مع رد الرواية لأصلها وتبع السند وعدم الخروج عنه، ومن ذلك ما ورد عن هشام من قصر الهاء ووصلها في ﴿يُؤَدِّمَةٌ﴾ ونحوه، حيث قال: «ذكر الخلاف لهشام في الشاطبية في ﴿يُؤَدِّمَةٌ﴾ [آل عمران: ٧٥] معاً بآل عمران و﴿نُوتِيهِ مِنْهَا﴾<sup>(٤)</sup> في آل عمران في الموضعين وبالشورى، و﴿نُوتِيهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ﴾ [النساء: ١١٥] بالنساء فله فيها الوجهان القصر

(١) النجوم الطوالع: ٢١٧.

(٢) النجوم الطوالع: ١٩٩.

(٣) تأليف د/ علي محمد توفيق النحاس. ط. مكتبة كلية الآداب، وقد استفدت كثيراً منها في الوجه المقدم من طريق الشاطبية لأنه يرجع إلى أصلها سواء كان ذلك في التيسير أو طرق الراوي من كتب الداني.

(٤) الشورى: ٢٠.

والإشباع كما يؤخذ من قوله» وفي الكل قصر الهاء بأن لسانه بخلف «ولكن القصر وحده هو المذكور في التيسير، وقد نص الداني في المفردات أنه قرأ على أبي الفتح بالقصر من طريق الحلواني على هشام، فلا بد من قصر الباب وجهًا واحدًا، قال في النشر:» ولم يذكر في التيسير سواء، وعلى هذا نأخذ لهشام بالقصر في هذه المواضع كلها <sup>(١)</sup> أ. هـ فنراه يقدم وجه القصر (الاختلاس) لهشام تبعًا لرواية أبي عمرو الداني في التيسير على وجه الصلة (الإشباع) الذي رواه الشاطبي.

- في بعض المواضع يطلق الإمام الشاطبي الخلاف عن الراوى تبعًا لإطلاق أبي عمرو الداني في التيسير دون تحديد الطريق الذي ورد منه الخلاف، وعند ذلك يرجع المؤلف إلى كتابي جامع البيان أو المفردات السبع كلاهما لأبي عمرو الداني لبحث الطريق الذي ورد منه هذا الوجه فإن كان هو طريق في التيسير قدمه، ومن ذلك إطلاق الإمالة لخلاّد بخلف عنه في (ضعافًا) و﴿ءَاتِيكَ﴾ من قوله تعالى: ﴿ذُرِّيَّةٌ ضِعَفًا﴾ [النساء: الآية: ٩]، و﴿أَنَا ءَاتِيكَ﴾ [النمل: الآيتان: ٣٩ - ٤٠] وفي ذلك يقول الإمام الشاطبي:

«ضعافًا وحرًا النمل آتيك قولًا بخلف <sup>(٢)</sup>» تبعًا للداني

قال صاحب الرسالة:

- «ورد الخلاف لخلاّد في إمالة» ضعافًا «بالنساء، و﴿آتيك﴾ موضعي النمل، وقد أطلق الخلاف فيها الداني في التيسير وتبعه الشاطبي، إلا أن الداني لم يقرأ في الموضعين على أبي الفتح في رواية خلاّد إلا بالفتح كما ذكره في المفردات، وذكر أنه كان يأخذ لخلاّد فيها بالفتح، لذلك كان الفتح مقدمًا في الأداء من طريقه» <sup>(٣)</sup> أ. هـ فتقدمه وجه الفتح؛ لأن أبا عمرو الداني نص عليه في المفردات <sup>(٤)</sup> وأنه قرأ به على أبي الفتح فارس بن أحمد وهو طريق خلاّد من التيسير.

- ومن ذلك تقديمه وجه التخفيف في ميم (لما) من قوله تعالى:

﴿لَمَّا مَتَّعُ﴾ [الزخرف: الآية: ٣٥] بالزخرف لهشام؛ لأن أبا عمرو الداني ذكر في جامع البيان <sup>(٥)</sup> التخفيف من قراءته على أبي الفتح في رواية هشام من طريق الحلواني وهو طريق التيسير.

(٢) الشاطبية: البيت: ٣٢٩.

(١) ينظر: التيسير: ٧٤.

(٤) ينظر: المفردات: ٣٩٨.

(٣) الرسالة: ٥٤.

(٥) جامع البيان: ٧١٤.

- أنه كان يقدم ما اختاره ابن الجزرى وهو المراد عند قوله المحقق حيث ذكر فى رسالته خلاف الأزرق فى حكم الرأى ما نصه: نبه المحقق فى النشر على ما نصه فى الوقف على كل من ﴿مِصْرَ﴾ [يوسف: الآية: ٩٩] و ﴿عَيْنَ الْقِطْرِ﴾ [سبأ: الآية: ١٢]، وأن الدانى نص على الترقيق فى كتاب الرأى وجامع البيان، إلا أن المحقق قد اختار فى النشر التفخيم فى ﴿مِصْرَ﴾ والترقيق فى ﴿الْقِطْرِ﴾ وفقاً نظراً للوصل وعملاً بالأصل، وهو الذى نختاره. والله أعلم.

- ما تقدم ذكره من الأمثلة من طريق السبعة.

- أما بالنسبة للثلاثة المكملة للعشرة من طريق الدرة فاعتمد فيها على ما ذكره ابن الجزرى فى التحبير وما نص عليه فى النشر، ومن ذلك ما ورد من الخلاف عن ابن وردان من حذف الهمزة وإثباتها من كلمة (المنشئون) فى الواقعة، فقال: «اختلف عن ابن وردان فى حذف همزة (المنشئون) فى الواقعة وإثباتها والحذف هو الراجح من طريق الدرة والتحبير لأن الهمز ليس طريق الشطوى كما فى النشر، لذا نأخذ بالحذف لابن وردان فيه».

فأخذ له بالحذف الذى هو طريق الشطوى عنه.

- ومن المواضع الفرشية قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا﴾ [يونس: الآية: ٧١] بيونس، فقد ورد فيه الخلاف عن رويس وذلك بين همزة القطع مع كسر الميم هكذا (فأجمعوا) أو بهمزة الوصل مع فتح الميم هكذا (فأجمعوا) جاء فيه: «ذكر فى الدرة الخلاف لرويس فى (فأجمعوا) بيونس فأوهم ذلك أن طريق رويس فى القطع أو الوصل للهمزة، وقد ذكر فى التحبير الذى هو أصل الدرة أن القطع هو طريق الكتاب، ويقرأ بفتح الهمزة وكسر الميم، أما الوصل للهمزة مع كسر الميم فمن غير طريق الحماوى، فالصواب فى القراءة بقطع الهمزة من طريق التحبير والدرة لأنه طريق الحماوى عن رويس». فدل ذلك على أن القطع هو طريق الحماوى المسند عن رويس من التحبير والله أعلم.

نكتفى بهذا القدر من الأمثلة من هاتين الرسالتين ثم نأتى إلى غيرها من الكتب التى ذكر فى ثناياها الوجه المقدم فى بعض مواضع الخلاف، ومن ذلك كتاب:

«غيث النفع فى القراءات السبع»، وقد نص الشيخ الصفاقسى فى بعض مواضع الخلاف على الوجه المقدم نقبَس منه بعض المواضع منها:

١- فى باب البسملة نص على تقديم السكت بين السورتين لأبى عمرو وابن عامر

وورش، وقال: «جرى عمل الشيوخ بتقديمه على الوصل»، ثم قال: «وليس ذلك بواجب»، أى أن تقديم وجه على آخر ليس ملزماً لكنه عملية تنظيمية في الأداء أثناء الجمع.

٢- ذكر لحمزة عند الوقف على (هزوا) وجهين فقال:

أحدهما: وهو المقدم في الأداء النقل على القياس<sup>(١)</sup> المطرد من نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، وإسقاطها.

الثاني: إبدال الهمزة واوًا مع إسكان الزاى واتباع الرسم. أ.هـ.

٣- ومن ذلك أيضاً ما روى عن البرزى من خلاف في قوله تعالى: (لأعنتكم)، فقد ورد عنه تسهيل الهمزة وتحقيقها فقال: «والتسهيل مقدم في الأداء؛ لأنه مذهب الجمهور عنه». وقد سبقت الإشارة إلى أن مذهب الجمهور يقدم على غيره.

٤- اختلف عن ابن كثير في إثبات الياء وحذفها وصلًا من كلمة ﴿يُنَادِ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَأَسْمَعُ يَوْمَ يُنَادِ الْمُنَادِ مِنْ مَّكَانٍ قَرِيبٍ﴾ [سورة ق: الآية: ٤١].

فقال: (لا خلاف بينهم في حذف الياء وصلًا، واختلف في الوقف عليها فابن كثير بخلاف عنه بإثبات الياء على الأصل؛ لأنه فعل مضارع مرفوع فثبت الياء فيه مطلقًا، والباقون بحذفها فيقفون على الدال لأن الياء حذفت في الأصل لالتقاء الساكنين فحذفت خطأ ووقفًا حملاً على الوصل وهو الطريق الثاني لمكى، والأول أصح فيقدم في الأداء)<sup>(٢)</sup> أ.هـ.

فنجده يرجح تقديم وجه الإثبات وقفًا؛ لأن الفعل مضارع مرفوع، ولأن سبب الحذف هو التقاء الساكنين وصلًا قد زال بالوقف، والأصل في ذلك الرواية الصحيحة. وإن كان ذلك التعليل من باب الدراية. والله أعلم.

\* \* \*

(١) أى: مذهب القياس هو حذف الهمزة المتحركة ونقل حركتها إلى الساكن قبلها، وهذا واضح في قول ابن الجزرى: «وإن يحرك عن سكون فانقل» طيبة النشر: ص: ٢٤.

(٢) ينظر: غيث النفع: ٢٦٩، لعل المصنف يقصد بالأصح هنا أن ذلك من جهة اللغة، ويرجح ذلك قوله بأن الفعل (يناد) مرفوع لخلوه من الجازم أو الناصب، فثبتت فيه الياء عند الوقف وخصوصاً أن الياء حذفت لالتقاء الساكنين وقد زال السبب، ولا يقصد بذلك أنها أصح رواية، لأن كلا القراءتين مقروء بها، والله أعلم.

## الباب الثالث

كتاب النشر وأوجه الخلاف ،

وفيه ثلاثة فصول

الفصل الأول : دراسة كتاب النشر ،

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: التعريف بابن الجزرى وكتابه  
النشر ومكانته وأهميته.

المبحث الثانى: المصادر التى اعتمد عليها ابن  
الجزرى.

المبحث الثالث: الطرق الواردة ومصادرها.

المبحث الرابع: حصر أوجه الخلاف.

المبحث الخامس: بيان مذاهب أصحاب الكتب  
التى لم أقف عليها.

المبحث السادس: دراسة الأوجه التى وردت من  
طرق قليلة.



## المبحث الأول التعريف بالإمام ابن الجزري وكتابه النشر

أولاً: التعريف بالإمام ابن الجزري:

من المعلوم يقيناً أن الإمام ابن الجزري أحد العلماء المبرزين الذين علا كعبهم وسطح نجمهم في سماء القراءات وعلومها، فقد تبوأ مكانة رفيعة بين علماء عصره حتى عد من أشهرهم، وذلك لما له من آثار طيبة في هذا المجال.

وقد استطاع بفضل الله أولاً ثم ما له من جهود مخلصة عظيمة في القراءات أن يجمع شتاتها من بطون أمهات الكتب المتناثرة، وانتقى ما صح منها واستودعه كتابه النشر، ولم يتوقف في ذلك عند القراءات المتواترة بل تخطاه إلى غير ذلك حيث كتب في القراءات الشاذة والتجويد والوقف والابتداء، والأسانيد وغيرها من العلوم الأخرى التي لا يستغنى عنها أي طالب علم من علوم القراءات، وعليه فقد أثر في كل من جاء من بعده، وكفاه فخراً أن أسانيد الدنيا كلها الآن في القراءات العشر من طريق طيبة النشر تلتقى عنده، وكفى بهذه منقبة عظيمة لا يعقلها إلا العالمون.

- ولما كان موضوع البحث هو دراسة وجوه الخلاف الواردة عن الرواة من طريق النشر، فلا بد من إلقاء الضوء ولو بإيجاز على هذا الخبر العلامة البحر الفهامة الإمام المحقق والحجة الثبت المدقق ابن الجزري.

اسمه: محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف ابن الجزري، يكنى بأبي الخير.

ولد سنة (٧٥١) هـ بدمشق بالشام، وحفظ القرآن الكريم سنة ٧٦٩ هـ، وطلب القراءات من أكابر شيوخ عصره<sup>(١)</sup> بدمشق، ورحل إلى المدينة المنورة<sup>(٢)</sup> ثم رحل إلى مصر

(١) منهم: عبد الوهاب بن يوسف بن إبراهيم بن يرم المعروف بابن السلار، قرأ على ابن الصائغ وغيره، مات سنة ٧٨٢ هـ. ينظر: غاية النهاية: ٤٨٢/١.

محمد بن أحمد بن علي بن الحسن أبو المعالي اللبان، ولد سنة ٧١٥ هـ بدمشق، قرأ على أحمد بن نحلة وغيره. توفي سنة ٧٧٦ هـ. غاية النهاية: ٧٢/٢.

(٢) منهم: محمد بن صالح بن إسماعيل الخطيب إمام المدينة المنورة في القراءات. توفي سنة (٧٦٨ هـ) غاية النهاية: ١٥٥/٢.

مرات عديدة في كل مرة كان ينهل من أكابر علمائها المتبحرين<sup>(١)</sup> في هذا التخصص الدقيق. وأخذ عنه القراءات خلق كثير، يضيق المجال هنا عن حصر أسماءهم<sup>(٢)</sup>. وقد أجازته الإمام ابن كثير صاحب التفسير المشهور بالإفتاء سنة ٧٧٤ هـ، وولى قضاء الشام سنة ٧٩٣ هـ. وله مؤلفات عديدة في القراءات وعلومها<sup>(٣)</sup>، توفي رحمه الله سنة (٨٣٣ هـ).

### ثانياً: التعريف بكتاب النشر:

إن كتاب النشر في القراءات العشر للإمام ابن الجزرى غنى عن التعريف لما ناله من الشهرة العظيمة والانتشار الواسع عند أئمة القراءات وغيرهم من المشتغلين بهذا العلم والمهتمين بالدراسات القرآنية أو اللغوية أو غيرها. إذ يعتبر هذا السفر الجليل هو الركيزة الأساسية التى يركز عليها في مجال القراءات العشر الكبرى لعدة قرون منذ تأليفه إلى يومنا هذا. فهو بذلك يعد من أهم ما ألف في علم القراءات.

تاريخ تأليفه: أشار الإمام ابن الجزرى إلى أنه ألف هذا السفر العظيم في سنة ٧٩٩ هـ وذلك في نهايته حيث قال:

« وابتدأت في تأليفه سنة تسع وتسعين وسبعمائة وفرغت منه في ذى الحجة الحرام من السنة المذكورة »<sup>(٤)</sup> أ.هـ.

وكان عمره آنذاك ما يقرب من خمسين عاماً منها أربعون سنة في النشاط العلمى أى كان في أوج عطائه العلمى الحافل بين الإقراء والتأليف، حيث جمع فيه القراءات العشر المتواترة

(١) منهم: محمد بن عبد الرحمن بن على بن أبى الحسن الشمس بن الصائغ ولد بالقاهرة سنة (٧٠٤ هـ)، قرأ على الشيخ محمد المصرى وغيره، توفي سنة (٧٦٧ هـ).

غاية النهاية: ٦٥/٢، ومنهم أبو بكر بن أيدي غدى بن عبد الله الشمس الشهير بابن الجندى. ولد سنة ٦٩٩ هـ، قرأ على ابن الصائغ وغيره، مات سنة ٧٦٩ هـ. غاية النهاية: ١٣٨/١.

(٢) منهم: إبنه أحمد ومحمد ابنا الإمام الجزرى، ومحمد بن محمد النويرى وغيرهم.

(٣) منها: النشر في القراءات العشر وتقريبه وطيبته، وتحرير التيسير في القراءات العشر، والدرة المضية في القراءات الثلاث، وغاية المهرة فيما زاد على العشرة، وغاية النهاية في أسانيد رجال القراءات وغير ذلك. ينظر: غاية النهاية:

٢٥١، ٢٤٧/٢.

(٤) النشر: ٤٦٩/٢.



أصولاً وفرشاً وبين ما فيها من خلاف بين الأئمة والرواة والطرق.

وقد أشار إلى ذلك بقوله: «وجمعتهما - أى القراءات العشر - فى كتاب يرجع إليه وسفر يعتمد عليه لم أدع عن هؤلاء الثقات الأثبات حرفاً إلا ذكرته، ولا خلافاً إلا أثبتته ولا استشكالاً إلى بيته وأوضحته، ولا بعيداً إلا قربته ولا مفارقاً إلا جمعته ورتبته منبهاً على ما صح عنهم وشذ، وما انفرد به منفرد وفذ، ملتزماً للتحرير والتصحيح، رافعاً إيهام التركيب بالغزو المحقق إلى كل واحد، وانفرد بالانتقان والتحرير، واشتمل جزء منه على كل ما فى الشاطبية والتيسير؛ لأن الذى فيها عن السبعة أربعة عشر طريقاً، وأنت ترى كتابنا هذا حوى ثمانين طريقاً تحقيقاً غير ما فيه من فوائد لا تخفى ولا تحصر، وفرائد دخرت له فلم تكن فى غيره تذكر، فهو فى الحقيقة نشر العشر، ومن زعم أن هذا العلم قد مات قيل له حى بالنشر»<sup>(١)</sup> أ.هـ.

فناه بذلك يبين المنهج الذى سار عليه فى كتابه حيث جمع فيه القراءات الصحيحة ونبه فيه على الانفرادات ولم يأخذ بها؛ بل أسقطها عند نظمه الطيبة كما فى تقليل الألف الواقعة قبل الراء المكسورة طرقاً لحمزة من العنوان وغير ذلك<sup>(٢)</sup>، وقام أيضاً بغزو الأوجه إلى مصادرها بدفع التركيب، وأشار إلى أنه اشتمل على ما حواه التيسير والشاطبية وغيرهما، وجمع فيه كل ما صحت قراءته وغير ذلك من الفوائد الجمّة.

### أهميته:

من المعلوم أن قيمة كل مصنف تستمد من جهتين:

الأولى: تتعلق بمؤلفه وشهرته فى عصره وسمو مكانته العلمية ودقته فى مجال تخصصه، وسبق بيان ذلك<sup>(٣)</sup>.

ومما لا شك فيه أن الإمام ابن الجزرى قد نال مكانة علمية رفيعة بين علماء عصره حتى عد من أشهرهم فى علم القراءات، شهد له بذلك علماء عصره ومن بعدهم حتى لقب بخاتمة المحققين والمدققين.

الثانية: مدى تحررى المصنف الدقة العلمية، وما أثر به على متابعيه والمتأخرين بعده حتى

(١) النشر: ٥٦/١ - ٥٧.

(٢) المصدر السابق: ٥٥/٢.

(٣) ينظر: إنباء الغمر بأبناء العمر لابن حجر: ٤٦٧/٣، البدر الطالع: ٢٥٩/٢.

صار هو المعول عليه في القراءات العشر الكبرى كما سبق، وعلى هذا فإن كتاب النشر قد استمد مكانته من مكانة مؤلفه.

وتتمثل قيمة هذا الكتاب بغزارة مادته العلمية ودقتها التي أودعها الإمام ابن الجزري فيه حتى صار موسوعة شاملة ضم بين دفتيه القراءات العشر المتواترة، وذكر ما فيها من اختلافات بين الأئمة والرواة وطرقهم وعزا كل وجه لناقله دفعاً للتركيب ومنعاً للتخليط.

أن ابن الجزري اعتمد فيه إلى جانب الرواية الشفوية التي قرأ بها على شيوخه بالرجوع إلى مصادر متعددة في القراءات قرأ بمضمونها على شيوخه كما ذكر في باب أسانيد الكتب منها ما هو مفقود «كالتذكار» وكتابي «الموضح والمفتاح» لابن خيرون، فأصبح النشر بعد ذلك يعتبر مصدراً ثانوياً لكثير من نصوص هذه الكتب المفقودة، أي أن الكتاب جمع حصيلة أكثر من ستين مصنفاً في علوم القراءات أخذ به ابن الجزري عن شيوخه بأسانيدهم الموثقة الموصولة بمؤلفيها.

قال عنها: «وجملة ما تحرر عنهم من الطرق بالتقريب نحو ألف طريق وهي أصح ما يوجد في الدنيا وأعلاه لم نذكر فيها إلا ما ثبت عندنا أو عند من تقدمنا من أئمتنا عدالته وتحقيق لقيه لمن أخذ عنه، وصحت معاصرته وهذا التزام لم يقع لغيرنا ممن ألف في هذا العلم»<sup>(١)</sup> أ.هـ.

من أهمية هذا الكتاب أيضاً أنه قطع بتواتر القراءات الثلاثة المتممة للعشر.

وقد ضمنه نص فتوى الشيخ السبكي<sup>(٢)</sup> في ذلك جاء فيه:

«الحمد لله: القراءات السبع التي اقتصر عليها الشاطبي والثلاث التي هي قراءة أبي جعفر وقراءة يعقوب وقراءة خلف متواترة معلومة من الدين بالضرورة، وكل حرف انفرد به واحد من العشرة معلوم من الدين بالضرورة أنه منزل على رسول الله ﷺ لا يكابر في شيء من ذلك إلا جاهل»<sup>(٣)</sup> أ.هـ. فقطع بتواترها وحسم الخلاف في ذلك.

\* \* \*

(١) النشر: ١/ ١٩٣.

(٢) على بن عبد الكافي بن علي العلامة أبو الحسن السبكي، قرأ على ابن الصائغ وغيره، توفي بمصر سنة ٧٧٥ هـ. غاية النهاية: ١/ ٥٥.

(٣) النشر: ١/ ٤٦.

## المبحث الثاني

### المصادر التي اعتمد عليها الإمام ابن الجزري

من المعلوم أن القراءات تختلف كثيراً عن غيرها من العلوم الأخرى التي يمكن الاكتفاء فيها بالدراسة النظرية والاطلاع، ويأتي هذا الاختلاف نظراً لما يتميز به هذا العلم عن غيره من خصوصية في الجانب الأدائي حيث إن كثيراً من أوجه الأداء القرآني لا تنضبط إلا بالتلقي والمشافهة من أفواه الشيوخ المتقنين لهذا الفن كالتسهيل، والاختلاس والتقليل والإمالة<sup>(١)</sup> وغير ذلك.

ولذ فإننا نجد أن جميع من ألفوا في هذا المجال من أئمة القراءات لابد لهم من الاعتماد على مصدرين أساسيين هما:

١- مصادر شفوية: وهي التي يعتمد فيها على التلقي والمشافهة؛ لأن ذلك هو الأصل في الجانب الأدائي لهذا العلم، ويتحقق ذلك بإحدى صورتين.

الأولى: أن يسمع الطالب من شيخه ثم يعرض عليه وهذا أعلاها.

الثانية: أن يقرأ الطالب على شيخه مباشرة ويقره على ذلك.

والمأمل في كتاب النشر يجد أن الإمام ابن الجزري سلك هذا المسلك، ومثال ذلك ما ذكره عن كتاب الهادي حيث قال: «أخبرني به الشيخ أبو العباس أحمد بن الحسن ابن محمد المصري، قراءة عليه بالجامع الأزهر من القاهرة المعزية...»<sup>(٢)</sup>.

وفي آخر إسناده للكتاب قال: «وقرأت بمضمن كتاب الهادي على المشايخ المصريين عبد الرحمن بن أحمد ومحمد بن عبد الرحمن، وابن الجندی» وهكذا ذكر مع كل كتاب أسنده بأنه قرأ به على شيوخه.

٢- مصادر نقليّة: وهي التي اعتمد عليها الإمام ابن الجزري في تأليف كتابه بجانب الرواية الشفوية ومعضداً لها حيث قرأ بمضمن هذه الكتب على شيوخه كما سبق، والنقل منها كما ذكر، وهي تمثل في مجموعها أصول النشر، وقد عقد لذلك باين في كتابه.

(١) سيأتى التعريف بهذه المصطلحات كل في بابه الخاص به عند دراسته.

(٢) النشر ١/ ٦٦.

الباب الأول: ذكر فيه الكتب التي قرأ بمضمونها على شيوخه وهي تبلغ ثلاثة وستون كتاباً منها سبعة وخمسون في القراءات السبع والثمان والعشر وغير ذلك يضاف إليها ستة شروح الشاطبية<sup>(١)</sup>.

الباب الثاني: ذكر فيه أسانيده للقراء العشرة ورواتهم مبيناً فيه الكتب التي قرأ بها والطرق التي وردت منها<sup>(٢)</sup>.

إلا أنه عند التحقيق والتدقيق تبين أنه اعتمد على سبعة وثلاثين كتاباً فقط، هي التي ورد ذكرها في إسناده للقراء العشرة.

واليك بيانها مفصلاً مع ذكر عدد الطرق الواردة من كل كتاب في كل رواية. وسأذكر ما ورد منها في أسانيد القراء العشرة على الترتيب الذي ذكره الإمام ابن الجزري في نشره حيث ابتدأ بذكر الكتب المؤلفة في القراءات السبع، ولعل السبب في تقديمه لهذه المؤلفات على غيرها يرجع إلى عدة أمور منها:

١- أن القراءات السبع مجمع على تواترها ومقطوع له بخلاف غيرها مما ورد فيه خلاف بين العلماء والمتقدمين.

وإن كان الإمام ابن الجزري قد حسم هذا الخلاف بأن العشر كلها متواترة وصار العمل عند أئمة أهل الأداء على ذلك.

فقدم المجمع عليه في كل العصور على غيره.

٢- أن معظم الكتب التي ألفت في القراءات السبع تمت في القرنين الرابع والخامس الهجري بدءاً من عصر ابن مجاهد صاحب كتاب السبعة المتوفى سنة ٣٢٤ هـ، فهي تعد أعلى إسناداً من غيرها<sup>(٣)</sup>.

٣- أن الإمام ابن الجزري ابتدأ هذه الكتب بمؤلفات الداني المتوفى سنة ٤٤٤ هـ التيسير والمفردات السبع وجامع البيان وهكذا.

(١) ينظر: إسناد ابن الجزري لهذه الكتب: النشر: ١/ ٥٦ - ٩٨.

(٢) المصدر السابق: ٩٩ - ١٩٨.

(٣) وذلك مما كتب في القراءات العشر نحو غاية ابن مهران المتوفى سنة ٣٨١ هـ وهو أول كتاب وصل إلينا في العشر، وكتابه أبى العز المتوفى سنة ٥٢١ هـ وغير ذلك.

ولعل السر في تقديم هذه الكتب على غيرها وإن كان كتاب السبعة أعلى من ذلك إسنادًا كما أن مؤلفه له مكانة رفيعة بين علماء الفن إلا أن كتب الداني نالت شهرة وقبولًا وانتشارًا أوسع من السبعة لابن مجاهد، فضلًا عن أن كتاب التيسير هو الذي بنى عليه الإمام الشاطبي لاميته المشهورة في القراءات السبع والمعروفة «بالشاطبية» وهي التي زادت شهرته.

ومما زاد من أهميته أنه جرده من القراءات الشاذة بخلاف السبعة، فقد ضمنه ابن مجاهد بعضًا من ذلك مثل إمالة ﴿لَمَنْ اسْتَرْهَ﴾ [البقرة: الآية: ١٠٢] لحفص من طريق هبيرة وروى التفخيم عن غيره ثم قال «والمعروف عن عاصم التفخيم»<sup>(١)</sup> أ.هـ.

أن الإمام الداني أثرى المكتبة الإسلامية بعدد من المؤلفات في القراءات وعلومها المختلفة أكثر من غيره مما جعل كتبه محل اهتمام وعناية لدى المتخصصين في الدرس القرآني أكثر من غيره، سواء كان ذلك في القراءات أو الرسم أو غيره من العلوم الأخرى<sup>(٢)</sup>.

فهذه قد تكون بعض المرجحات التي جعلت الإمام ابن الجزري يقدم إسناده لكتب القراءات السبع على غيرها.

وإليك بيان ما ورد ذكره من هذه الكتب كما هو مرتب في النشر.

١ - التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ت: ٤٤٤ هـ، وقد أسند الإمام ابن الجزري منه (١٥) خمسة عشر طريقًا خص كل راوٍ من رواة القراء السبعة طريقًا واختص شعبة بطريقتين، والكتاب طبع أكثر من مرة واعتمدت في بيان أوجه الخلاف فيه على النسخة التي طبعتها دار الكتب العلمية. بيروت.

٢ - مفردة يعقوب للداني: ولم يحدد ابن الجزري منها طرقًا معينة بل اكتفى بذكر قراءة الداني على أبي الحسن طاهر بن غلبون، وأبي الفتح فارس بن أحمد وذلك في رواية رويس، فيعد ذلك طريقًا منها من طرق الجوهرى عن التمار عنه، ولم أقف على هذه المفردة، ولعلها مخطوطة.

(١) ينظر: السبعة: ١٦٨، ومعلوم أن طريق هبيرة عن حفص ليس من طريق الطيبة لاقتصاره على طريقى عبيد بن الصباح وعمرو بن الصباح كما سبق، فضلًا عن أنه لم يرو في المتواتر عن حفص أى إمالات للراء أو غيرها سوى ما ورد عنه من إمالة كلمة مجراها بسورة هود، والله أعلم.

(٢) فقد أثرى المكتبة الإسلامية بذخيرة عظيمة في كتب العدد والوقف والابتداء وأسانيد الرجال في القراءات وغير ذلك، ينظر: غاية النهاية: ١/ ٥٠٣ - ٥٠٥.

٣- جامع البيان في القراءات السبع<sup>(١)</sup>: وهو يشتمل على أربعين رواية تبلغ جملتها ١٦٠ طريقاً عن الأئمة السبعة، وهو كتاب جليل لم يؤلف مثله، قيل بأن الإمام الداني جمع فيه كل ما يعلمه من هذا العلم. ولم يذكره الإمام ابن الجزرى صراحة في أى طريق من أى رواية عن القراء، بل ذكر في كثير من طرق رواة القراءة السبعة قراءة الداني على شيوخه (الفارسي وابن غلبون وابن فارس وغيرهم). ومنها بعض الطرق غير موجودة في التيسير بل في كتب أخرى كالجامع والمفردات السبع. وقد أسند الإمام ابن الجزرى قراءة الداني على شيوخه من غير التيسير وذلك من (٢٨) ثمانية وعشرين طريقاً إلى رواة القراء السبعة بيانها كالآتي: (قالون (٢)، ورش (٣) البزى (٢) دورى أبى عمرو (٧)، هشام (١)، ابن ذكوان (٢) أحدهما لم يرد إسناده إلا في المفردات فقط، شعبة (١) حفص (١) خلف حمزة (٢) خلاد (٥) دورى الكسائي (٢).

٤- الشاطبية<sup>(٢)</sup>: وهى القصيدة اللامية المسماة (حز الأمانى ووجه التهاني) من نظم العلامة ولى الله أبى القاسم القاسم بن فيرة بن خلف بن أحمد الرعيني الأندلسى الشاطبى المتوفى سنة ٥٩٠ هـ بالقاهرة، وأسند الإمام ابن الجزرى منه (٢٠) طريقاً منها (خمس عشرة طريقاً) متبعة للتيسير وخمسة أخرى آدائية قرأ بها ابن الجزرى على شيوخه إلى الشاطبى. وبيانها كالآتي: قالون (٣) ورش (٢) البزى (١) قنبل (١) دورى أبى عمرو (٣) البزى (١) هشام (١) ابن ذكوان (١) شعبة (٢) حفص (١) خلف (١) خلاد (١) أبو الحارث (١) دورى الكسائي (١).

٥- العنوان في القراءات السبع<sup>(٣)</sup>: للإمام أبى طاهر إسماعيل بن خلف بن سعيد الأنصارى، المتوفى بمصر سنة ٤٥٥ هـ، وقد أسند عنه الإمام ابن الجزرى (٩) طرق بيانها: ورش (١) قنبل (١) دورى أبى عمرو (٢) السوسى (١) هشام (١)، شعبة (١) خلف حمزة (١) خلاد (١).

٦- الهادى في القراءات السبع<sup>(٤)</sup>: للإمام الفقيه: أبى عبد الله محمد بن سفيان القيروانى المالكي المتوفى سنة: ٤١٥ هـ بالمدينة المنورة. وأسند عنه الإمام ابن الجزرى (٥) طرق وهى:

(١) والكتاب حققه المقرئ/ محمد صدوق الجزائرى. وطبعته دار الكتب العلمية. بيروت.

(٢) والكتاب مطبوع، راجعه فضيلة الشيخ محمد على الضباع. مطبعة الحلبي.

(٣) حققه د/ زهير زاهد وغيره، ط. بيروت.

(٤) والكتاب لا يزال مخطوطاً، لم يطبع بعد.

قالون (١) دورى أبى عمرو (١) ابن ذكوان (١)، خلاد (١) أبو الحارث (١).

٧- الكافي في القراءات السبع<sup>(١)</sup>: للإمام الأستاذ أبى عبد الله محمد بن شريح بن أحمد بن محمد بن شريح الرعيني المتوفى سنة ٤٧٦ هـ. وأسند منه ابن الجزرى (١٤) طريقاً بيانها: قالون (٢)، ورش (١)، قبل (١) دورى أبى عمرو (٢)، السوسى (١) هشام (١) وهناك طريق آخر للحلوانى نسبة ابن الجزرى لابن شريح، شعبة (١) خلف حمزة (٣)، خلاد (١)، أبو الحارث (١).

٨- الهداية<sup>(٢)</sup>: للشيخ الإمام المقرئ المفسر الأستاذ أبى العباس أحمد بن عمار ابن أبى العباس المهدي، المتوفى بعد الثلاثة وأربعمائة وأسند منه الإمام ابن الجزرى (٩) طرق بيانها: قالون (٢)، الأزرق (١)، البزي (١) ابن ذكوان (٢) خلاد (١) أبو الحارث (٢).

٩- التبصرة في القراءات السبع<sup>(٣)</sup>: تأليف الإمام أبى محمد مكى بن أبى طالب بن محمد بن مختار القيسى المتوفى سنة ٤٣٧ هـ. وأسند الإمام ابن الجزرى منه (٦) طرق بيانها: قالون (١)، الأزرق (١)، دورى أبى عمرو (١) ابن ذكوان (١)، خلاد (١) أبو الحارث (١).

١٠- القاصد<sup>(٤)</sup>: لأبى القاسم عبد الرحمن بن الحسن بن سعيد الخزرجى القرطبى المتوفى سنة ٤٤٦ هـ. وقد أسند منه الإمام ابن الجزرى (٦) طرق بيانها: قالون (١)، قبل (١)، دورى أبى عمرو (١)، هشام (١)، خلاد (١).

١١- الروضة<sup>(٥)</sup>: للإمام أبى عمر أحمد بن عبد الله بن لب الطلمنكى نزيل قرطبة المتوفى بها سنة ٤٢٩ هـ. وأسند منه الإمام ابن الجزرى طريقاً واحداً، وذلك من طريق القزاز عن أبى نسيط عن قالون.

١٢- المجتبى<sup>(٦)</sup>: للإمام أبى القاسم عبد الجبار بن أحمد بن عمر الطرسوسى نزيل مصر، توفى بها سنة ٤٢٠ هـ. وقد أسند منه الإمام ابن الجزرى (١٢) طريقاً وهى: قالون (١)، ورش (٢)، قبل (١)، دورى أبى عمرو (٣) السوسى (١) هشام (١)، شعبة (١)، خلف (١)، خلاد (١).

(١) حققه: أحمد محمود الشافعى. ط. دار الكتب العلمية. بيروت.

(٢) الكتاب مفقود.

(٣) تحقيق: د/ محمد غوث الندوى. مطبعة الدار السلفية بالهند.

(٤) (٥) (٦) الكتب الثلاثة مفقودة.

١٣- تلخيص العبارات<sup>(١)</sup> في القراءات السبع: للإمام أبي علي الحسن بن خلف بن عبد الله بن بليمة، نزيل الإسكندرية توفي بها سنة ٥١٤ هـ، وقد أسند منه الإمام ابن الجزري (٣٠) طريقاً بيانها: قالون (٢)، ورش (٣)، البزى (٢) قبل (١)، دورى أبى عمرو (٦)، السوسى (٢)، هشام (٢) ابن ذكوان (٢)، شعبة (٢)، حفص (١)، خلف (١)، خلاد (٦).

١٤- التذكرة في القراءات الثمان<sup>(٢)</sup>: تأليف الإمام الأستاذ أبي الحسن طاهر ابن أبي الطيب عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون الحلبي نزيل مصر المتوفى بها سنة ٣٩٩ هـ وأسند منه الإمام ابن الجزري (١٠) طرق بيانها: قالون (١)، الأزرق (٢)، دورى أبى عمرو (١)، ابن ذكوان (١)، حفص (١)، خلف (١) أبو الحارث (١)، رويس (١)، روح (١).

١٥- الروضة في القراءات الإحدى عشرة<sup>(٣)</sup>: وهى القراءات العشر وقراءة الأعمش، تأليف الأستاذ أبي علي الحسن بن محمد بن إبراهيم البغدادي المالكي، نزيل مصر، توفي بها سنة ٤٣٨ هـ وأسند منه الإمام ابن الجزري (٢٨) طريقاً: بيانها كالاتى: قالون (٢)، ورش (١)، البزى (٣)، دورى أبى عمرو (١)، السوسى (١)، هشام (١)، ابن ذكوان (٢)، شعبة (٢)، حفص (٢)، خلف (٢)، خلاد (٣)، أبو الحارث (١)، دورى الكسائى (٢)، ابن وردان (٢)، رويس (١)، روح (٢).

١٦- الجامع في القراءات العشر<sup>(٤)</sup>: للإمام أبي الحسين نصر بن عبد العزيز بن أحمد الفارسى المتوفى سنة ٤٦١ هـ، وأسند منه الإمام ابن الجزري (٧) طرق بيانها: ابن ذكوان (١)، ابن وردان (١) رويس (٢)، روح (٢)، إسحق (١).

١٧- التجريد في القراءات السبع<sup>(٥)</sup>: تأليف الأستاذ أبي القاسم عبد الرحمن بن أبي بكر بن عتيق بن خلف الصقلى المعروف بابن الفحام شيخ الإسكندرية، توفي بها سنة ٥١٦ هـ. وأسند منه الإمام ابن الجزري (٥١) طريقاً: قالون (٦)، ورش (٤)، البزى (٣)، قبل (١)،

(١) حققه سبيع حمزة. ط. موسوعة علوم القرآن - دمشق.

(٢) الكتاب محقق وطبع أكثر من مرة. واعتمدت على ما حققه الشيخ أيمن رشد سويد.

(٣) حققه د/ مصطفى عدنان محمد سليمان. ط. مكتبة العلوم والحكم. المدينة المنورة.

(٤) والكتاب لا يزال مخطوطاً.

(٥) الكتاب حقق وطبع أكثر من مرة. واعتمدت في ذلك على نسخة دار عمار للطباعة والنشر. تحقيق ضارى إبراهيم عاصى.



دورى أبى عمرو (٧)، السوسى (٢)، هشام (٣)، ابن ذكوان (٣)، شعبة (٦)، حفص (٣)، خلف (٥)، خلاد (٤)، أبو الحارث (٣) دورى الكسائى (١).

١٨ - مفردة يعقوب<sup>(١)</sup>: لابن الفحام صاحب التجريد وأسند منها الإمام ابن الجزرى (٥) طرق: رويس (١)، روح (٤).

١٩ - التلخيص فى القراءات الثمان<sup>(٢)</sup>: للإمام أبى معشر عبد الكريم بن عبد الصمد ابن محمد بن على بن محمد الطبرى شيخ أهل مكة، توفى بها سنة ٤٧٨ هـ، وأسند منه الإمام ابن الجزرى (١٩) طريقاً بيانها: قالون (٣)، ورش (١)، البزى (١)، قبل (١)، دورى أبى عمرو (٢)، هشام (١)، ابن ذكوان (٢)، شعبة (٢)، خلف (١)، خلاد (٣)، رويس (١)، روح (١).

٢٠ - روضة الحفاظ الجامع للأداء للإمام الشريف أبى إسماعيل بن موسى المعدل وهى فى القراءات الخمسة عشر<sup>(٣)</sup>، وأسند منه ابن الجزرى (١٢) طريقاً بيانها: قالون (١)، ورش (٢)، البزى (٢)، قبل (١)، دورى أبى عمرو (١)، السوسى (١)، هشام (٢)، شعبة (١)، خلاد (١).

٢١ - الإعلان فى القراءات السبع<sup>(٤)</sup>: للإمام أبى القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل بن يوسف الصفراوى الإسكندرى، توفى بها سنة ٦٣٦ هـ، أسند منه ابن الجزرى (٢٠) طريقاً بيانها: قالون (١)، ورش (٢)، قبل (٤)، دورى أبى عمرو (٣)، هشام (٩)، خلاد (١).

٢٢ - الإرشاد فى القراءات السبع: لأبى الطيب عبد المنعم بن عبد الله بن غلبون أبى الطيب الحلبى، نزيل مصر، وتوفى بها سنة ٣٨٩ هـ. وأسند منه الإمام ابن الجزرى طريقين فقط أحدهما فى رواية ورش والآخر فى رواية البزى.

٢٣ - الوجيز فى القراءات الثمان: تأليف الأستاذ أبى على الحسن بن على بن إبراهيم ابن يزداد بن هرمز الأهوازى نزيل دمشق، توفى بها سنة ٤٤٦ هـ، أسند منه الإمام ابن الجزرى (٣) طرق بيانها: ابن ذكوان (١)، حفص (١)، خلف (١).

(١) الكتاب لا يزال مخطوطاً.

(٢) تحقيق د/ محمد حسن عقيل. مكتبة التوعية الإسلامية بمصر.

(٣) لم يطبع بعد.

(٤) والكتاب لا يزال مخطوطاً.

٢٤- السبعة<sup>(١)</sup>: للإمام الحافظ الأستاذ أبي بكر أحمد بن موسى بن العباس ابن مجاهد التميمي البغدادي، توفي بها سنة ٣٢٤ هـ، وأُسند منه الإمام ابن الجزري (٦) طرق بيانها: قالون (١)، قنبل (١)، دوري أبي عمرو (١)، هشام (١)، شعبة (١)، أبو الحارث (١).

٢٥- المستنير في القراءات العشر<sup>(٢)</sup>: تأليف الأستاذ أبي طاهر أحمد بن علي بن عبيد الله بن عمر بن سوار البغدادي: توفي بها سنة ٤٩٦ هـ. أُسند منه الإمام ابن الجزري (١١٥) طريقاً بيانها: قالون (١٢)، ورش (٢)، البزى (٥)، قنبل (٢)، دوري أبي عمرو (١٨)، السوسى (١)، هشام (٤)، ابن ذكوان (٧)، شعبة (٧)، حفص (٩)، خلف (٩)، خلاد (١١)، أبو الحارث (٦)، دوري الكسائي (٧)، ابن وردان (٤)، ابن جهاز (١)، رويس (٤)، روح (٣)، إسحاق (٣).

٢٦- المبهج في القراءات الثمان<sup>(٣)</sup> وقراءة ابن محيصة والأعمش واختيار خلف واليزيدي للإمام الكبير الثقة الأستاذ أبي محمد بن عبد الله بن علي بن أحمد بن عبد الله المعروف بسبط الخياط البغدادي المتوفى بها سنة ٥٤١ هـ، أُسند منه الإمام ابن الجزري (٤١) طريقاً بيانه كالاتي: قالون (٥)، ورش (١)، البزى (١) قنبل (١)، دوري أبي عمرو (٤)، السوسى (٢)، هشام (٥)، ابن ذكوان (٥)، شعبة (٦)، حفص (٢)، خلف (٢)، خلاد (٣)، أبو الحارث (١) دوري الكسائي (١)، رويس (١)، روح (١).

٢٧- الجامع في القراءات العشر<sup>(٤)</sup> وقراءة الأعمش للإمام أبي الحسن علي بن محمد ابن علي بن فارس الخياط البغدادي. المتوفى بها في حدود سنة ٤٥٠ هـ. وأُسند منه الإمام ابن الجزري (٣٤) طريقاً بيانها: قالون (٣)، ورش (١)، البزى (١)، قنبل (١)، دوري أبي عمرو (٢)، السوسى (١)، هشام (١)، ابن ذكوان (١)، شعبة (٤)، حفص (٤)، خلف (٢)، خلاد (٢)، أبو الحارث (٣) دوري الكسائي (٢)، ابن وردان (١)، رويس (٢)، روح (٢)، إسحاق (١).

(١) حققه د/ شوقي ضيف. ط. دار المعارف.

(٢) حققه د/ أحمد طاهر رويس. الجامعة الإسلامية. المدينة المنورة. السعودية.

(٣) طبع، واعتمدت منه على مخطوط.

(٤) لم أقف عليه، واعتمدت في بيان مذهبه على كتابه التبصرة، وكذلك من النشر.

٢٨- التذكار في القراءات العشر<sup>(١)</sup>: للإمام أبي الفتح عبد الواحد بن الحسين بن أحمد بن عثمان بن شيطا البغدادي المتوفى بها سنة ٤٤٢ هـ، وأسند منه ابن الجزرى (١٩) طريقاً بيانها: ورش (١)، دورى أبى عمرو (٢)، ابن ذكوان (١) شعبة (٢)، حفص (٤)، خلف (١)، خلاد (٢)، ابن وردان (١)، رويس (٢)، روح (٢)، إسحاق (١).

٢٩- الكفاية في القراءات الست<sup>(٢)</sup>: لسبط الخياط صاحب المبهج، وأسند منه الإمام ابن الجزرى (١٦) طريقاً بيانها: قالون (٢)، قبل (٥)، دورى أبى عمرو (٤)، شعبة (١)، حفص (١)، إسحاق (١)، إدريس (٢).

٣٠- الموضح في القراءات العشر: للإمام أبى منصور محمد بن عبد الملك بن خيرون العطار البغدادي المتوفى بها سنة ٥٣٩ هـ، وأسند منه الإمام ابن الجزرى (١٤) طريقاً، بيانها كالاتى: دورى أبى عمرو (٢)، شعبة (١)، خلف (٢)، خلاد (٢)، أبو الحارث (١)، ابن وردان (١)، ابن جهاز (١)، رويس (١)، روح (٢)، إسحاق (١).

٣١- المفتاح في القراءات العشر لابن خيرون صاحب الموضح، وأسند منه ابن الجزرى (١٨) طريقاً بيانها: ورش (١)، والبزى (١)، دورى أبو عمرو (٤)، شعبة (١)، خلف (٢)، خلاد (٢)، أبو الحارث (١)، ابن وردان (١)، ابن جهاز (١)، رويس (١)، روح (٢)، إسحاق (١).

٣٢- الإرشاد في القراءات العشر<sup>(٣)</sup>: للإمام الأستاذ أبى العز محمد بن الحسين بن بندار القلاسى الواسطى، توفى بها سنة ٥٢١ هـ، أسند منه ابن الجزرى (٢٧) طريقاً بيانها كالاتى: قالون (٤)، البزى (٢)، دورى أبى عمرو (٣)، ابن ذكوان (٦)، شعبة (٢)، حفص (٢)، خلف (١)، ابن وردان (٣)، رويس (٢)، روح (١) إسحاق (١).

٣٣- الكفاية الكبرى في القراءات العشر لأبى العز القلانسى المذكور وأسند منه ابن الجزرى (٤٦) طريقاً، بيانها كالاتى: قالون (٥)، ورش (٣)، البزى (٢)، دورى أبى عمرو (٥)، السوسى (٢)، هشام (٢)، ابن ذكوان (٥)، شعبة (٤)، حفص (٤)، خلف (١)،

(١) الكتاب مفقود. سبق التنبيه على كيفية بيان مذهبه، وأعددت لذلك مبحثاً خاصاً يأتي بعد.

(٢) وهى قراءة نافع، وابن كثير، أبى عمرو، عاصم، الكسائى، خلف العاشر، والكتاب خطوط ومفقود منه الأصول، ونصف سورة البقرة.

(٣) الكتاب مطبوع.

خلاد (٢)، أبو الحارث (٣)، ابن وردان (٣)، رويس (٣)، روح (١) إسحاق (١).

٣٤- غاية الاختصار في القراءات العشر للإمام الحافظ الكبير أبي العلاء الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد بن محمد العطار الهمداني المتوفى بها سنة ٥٦٩ هـ. وأسند الإمام ابن الجزرى منه (٤٨) طريقاً، بيانها كالتالى: قالون (٣)، ورش (٢) البزى (٢)، دورى أبى عمرو (٨)، السوسى (٢)، هشام (١) ابن ذكوان (٨)، شعبة (٢)، حفص (٤)، خلف (١)، خلاد (٢)، أبو الحارث (٢)، دورى الكسائى (١)، ابن وردان (١)، رويس (٣)، روح (٤)، إسحاق (١)، إدريس (١).

٣٥- الغاية في القراءات العشر للإمام أبى بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني النيسابورى المتوفى بها سنة ٣٨١ هـ، أسند منه الإمام ابن الجزرى (١٦) طريقاً بيانها كالتالى: قالون (٢)، ورش (١)، دورى أبى عمرو (١)، ابن ذكوان (١)، شعبة (٢)، خلف (١)، خلاد (٣)، أبو الحارث (١)، ابن وردان (١)، رويس (١)، روح (١)، إسحاق (١).

٣٦- المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر<sup>(١)</sup>: تأليف الأستاذ أبى الكرم المبارك ابن الحسن بن أحمد بن على بن فتحان الشهرزورى البغدادى المتوفى بها سنة ٥٥٠ هـ، وأسند منه الإمام ابن الجزرى (٩٧) طريقاً بيانها كالتالى: قالون (٢) ورش (٣)، البزى (٣) قبل (٦)، دورى أبى عمرو (١٦)، السوسى (٤)، هشام (٣)، ابن ذكوان (٤)، شعبة (١٥)، حفص (٦)، خلف (٣)، خلاد (٢) أبو الحارث (٣)، دورى الكسائى (٢)، ابن وردان (٨)، ابن جهاز (٣)، رويس (٤)، روح (٦)، إسحاق (١)، إدريس (٣).

٣٧- الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها: تأليف الإمام الأستاذ الناقل أبى القاسم يوسف بن على بن جبارة بن محمد بن عقيل الهذلى المغربى نزىل نيسابور المتوفى بها سنة ٤٦٥ هـ، وهو أكثر الكتب إسناداً لطرق النشر حيث بلغ عدد الطرق التى أسندها منه ابن الجزرى (١٣٦) طريقاً بيانها كالتالى: قالون (٨)، ورش (١٥)، البزى (٧)، قبل (٢)، دورى أبى عمرو (١٥)، السوسى (٣)، هشام (٨)، ابن ذكوان (١٨)، شعبة (٦)، حفص

(١) طبعته دار الحديث بالقاهرة: هناك طريقان لابن جمهور عن السوسى أسندهما ابن الجزرى إلى المصباح وطريق ابن جمهور ليس فى المصباح. ينظر: المصباح: رواية السوسى ٣٤٨/١ - ٣٤٩.

(٥) خلف (٧)، خلاد (٥)، أبو الحارث (٤)، دورى الكسائي (٢)، ابن وردان (٤)، ابن جواز (٤)، رويس (٨)، روح (٩)، إسحاق (٢)، إدريس (٢).

وهناك طريقان ذكرهما ابن الجزرى عن الهذلى دون أن ينسبهما إلى كتاب الكامل صراحة، أحدهما ورد في طريق المطوعى عن الأصبهانى عن ورش<sup>(١)</sup>، والثانى ورد من طريق المعدل عن أبى الزعراء عن دورى<sup>(٢)</sup> أبى عمرو.

وبذلك نأتى إلى نهاية الكتب التى أسندها ابن الجزرى إلى القراء العشرة ورواتهم من جميع طرقهم.

## (جداول)

بعد الانتهاء من ذكر الكتب التى اعتمد عليها ابن الجزرى أردف ذلك بعمل جداول مفصلة أئين فيها الكتب التى أسندها إلى كل رواية وطريق وعدد الطرق الواردة من كل كتاب لتكون أكثر وضوحاً ودقة حتى يتسنى لنا عمل حصر دقيق لعدد الطرق التى ورد منها كل وجه خلافاً ونسبته المثوية، لأن ذلك يساعد على تقديم بعض الأوجه على غيرها، فكلما كان الوجه أكثر طرقاً كان أولى بالتقديم الأدائى على غيره.

وقد قمت بعمل هذه الجداول بذكر عدد الطرق الواردة من كل كتاب مجملة فى الطرق الرئيسية عن الرواة دون النظر إلى الطرق الفرعية الناشئة من الطرق الرئيسية طلباً للإيجاز<sup>(٣)</sup>، ومن أراد تفصيلاً فليرجع إلى النشر.

وسأقوم بذكرها على حسب ترتيب القراء ورواتهم.

(١) ينظر: النشر ١/ ١١٠.

(٢) ينظر: النشر ١/ ١٢٥.

(٣) أما بالنسبة للحصر، فقد قمت بعمل مسودة بها جداول أكثر من ذلك تفصيلاً وقد بينت فيها الطرق الفرعية الناشئة عن كل طريق رئيسى وعدد الطرق الواردة من كل كتاب مفصل، فقامت من خلالها بعمل حصر دقيق لكل وجه من طرقه التى عزاها إليه ابن الجزرى أو صاحب الكتاب لتكون أكثر دقة، ولكن لم أذكرها هنا اختصاراً.

## قراءة نافع

رواية قالون ٨٢ طريقاً

ط. الحلواني ٤٩

رواية ورش ٦١ طريقاً

ط. الأزرق ٣٥ ط. الأصبهاني ٢٦

طريق ابن بويان عنه				رواية ورش			
اسم الكتاب	عدد الطرق	عدد الطرق	عدد الطرق	اسم الكتاب	عدد الطرق	اسم الكتاب	عدد الطرق
التيسير	١	طريق ابن أبي مهران		طريق النحاس		طريق هبة الله	
الشاطبية	٢	التجريد	٤	التيسير	١	التجريد	١
الهداية	١	تلخيص العبارات	١	الشاطبية	٢	الكفاية	٣
الكافي	٢	قراءة الداني على أبي الفتح	٢	الهداية	١	غ. أبي العلاء	٢
غ. ابن مهران	١	المجتبى	١	المجتبى	١	المستنير	٢
الكامل	٢	القاصد	١	الكامل	٩	روضة المالكي	١
المستنير	٤	المبهيج	٤	التجريد	١	روضة المعدل	٢
تلخيص الطبري	٢	السبعة	١	تلخيص العبارات	١	الكامل	١
جامع ابن فارس	١	روضة المالكي	١	ط. أبي معشر	١	التذكار	١
المبهيج	١	روضة المعدل	١	قراءة الداني على أبي الفتح وابن خاقان	٢	المصباح	٢
التجريد	١	جامع ابن فارس	١	الإجمالي	١٩	ج. الخياط	١
روضة المالكي	١	المصباح	١	طريق ابن سيف عن الأزرق		تلخيص الطبري	١

٢	الإعلان	٢	التذكرة	٧	المستنير	١	كفاية أبي العز
١	غاية ابن مهران	١	العنوان	٤	إرشاد أبي العز	١	المصباح
١	قراءة الجزري على ابن الصائغ	١	المجتبى	٤	الكفاية	١	غاية الاختصار
١	المفتاح	١	الكافي	٢	غاية أبي العلاء	١	كفاية الست
٢٢	العدد	٢	تلخيص العبارات	١	كفاية الست	٢٣	إجمالي
	طريق المطوعى	٢	التجريد	١	تلخيص الطبرى		بيان طرق القزاز عن أبي نشيط
١	المبهج	١	التبصرة	٣	الكامل	١	الشاطبية
١	المصباح	٤	الكامل	٣	غاية ابن مهران	١	التذكرة
١	ط. الهذلى	١	إرشاد ابن غلبون	٤	قراءة ابن الجزري على شيوخه المصريين	١	التجريد
١	طريق أبي معشر	١	قراءة الدانى على أبي الحسن	٤٥	الإجمالي	١	المهادى

## تابع قراءة نافع

رواية قالون ٨٢ طريقاً ط. أبي نسيط ٢٤ ط. الحلواني ٤٩  
رواية ورش ٦١ طريقاً ط. الأزرق ٢٥ ط. الأصبهاني ٢٦

عدد الطرق	اسم الكتاب	عدد الطرق	اسم الكتاب	عدد الطرق المسندة	اسم الكتاب	عدد الطرق المسندة	اسم الكتاب
٢٦	الإجمالي	١٦	الإجمالي		طريق جعفر عن الحلواني	١	الهداية
				١	المستنير	١	رواية الظلمنكي
				٢	الكامل	١	التبصرة
				١	جامع ابن فارس	١	الكامل
				٤	الإجمالي	١	الإعلان
						١	طريق الدارقطني وبها قرأ ابن الجزري على اللبان
						١١	الإجمالي
فتكون إجمالي طرق أبي نسيط ٣٤ طريقاً وهناك طريق آخر من المصباح فتصير ٣٦							

\*

\*

\*



## قراءة ابن كثير

رواية البيهقي ٤١ طريقاً

ط. أبي ربيعة ٣٥ ط. ابن الحباب ٦

رواية قبل ٣٣ طريقاً

ابن مجاهد ١٩ ابن شنبوذ ١٤

عدد الطرق	اسم الكتاب	عدد الطرق	اسم الكتاب	عدد الطرق	اسم الكتاب	عدد الطرق	اسم الكتاب
١	المستنير	١	التيسير	٢	قراءة الداني على أبي الفتح وعبد الباقي وأبي الفرج النجار	١	التيسير
٥	المصباح	١	الشاطبية	١	إرشاد أبي الطيب	١	الشاطبية
١	تلخيص الطبري	١	تلخيص العبارات	١	ابن الفحام	٣	التجريد
٣	كفاية الست	١	التجريد	٤	الإجمالي	٣	روضة المالكي
١٠	الإجمالي	٤	الإعلان	١	ط. عبد الواحد عن ابن الحباب	١	تلخيص الطبري
	طريق الشطوي عن ابن شنبوذ	١	الكافي	١	الكامل	٥	الكامل
١	المبهج	١	روضة المعدل	١	طريق الخزاعي	٥	المستنير
١	المصباح	١	الكامل	٢	الإجمالي	١	جامع الخياط
١	الكامل	١	المجتبى			٢	إرشاد أبي العز
١	جامع الخياط	١	العنوان			٢	الكفاية
٤	الإجمالي	١	القاصد			٢	روضة المعدل
		١	السبعة			١	المصباح
		١٥	الإجمالي			٢	تلخيص

العبارات				
المهذبة	١		طريق صالح عن ابن مجاهد	
المبهج	١		كفاية الست	٢
غاية الاختصار	٢		المستنير	١
الإجمالي	٣٣		قراءة أبي العلاء المرزوقي عن القطن	١
طريق ابن بنان			الإجمالي	٤
المصباح	١			
المفتاح	١			
إجمالي طرق أبي ربيعة	٣٥			

تتمة: هناك بعض الطرق أسندها ابن الجزري لأبي الكرم ليست من المصباح بل مما قرأ به على شيوخه وذلك من طريق الحمامي عن أبي ربيعة عن البزري وهو طريق عبد السيد بن عتاب وقرأ به أبو الكرم عليه وذلك من طريق الحمامي.

## قراءة أبي عمرو البصري

رواية السوسي ٢٨ طريقاً

رواية الدوري ١٢٦ طريقاً

ط. أبي الزعراء ٨٢

ط. ابن مجاهد عنه ٧٢

عدد الطرق	اسم الكتاب	عدد الطرق	اسم الكتاب	عدد الطرق	اسم الكتاب	عدد الطرق	اسم الكتاب
		١	التيسير		طريق المعدل عن أبي الزعراء	١	التيسير
		١	الشاطبية	٢	التجريد	٣	الشاطبية
		٢	التجريد	٢	تلخيص العبارات	٩	المستنير
		٢	تلخيص العبارات	١	القاصد المجتبى	١	التذكار
		١	الكافي	١	قراءة الداني على أبي الفتح والفارسي	١٠	المصباح
		١	روضة المعدل	٢	قراءة الهذلي على ابن سرور الإجمالي	٣	قراءة الداني على أبي الفتح
		١	العنوان		ابن فرح عن الدوري. ط. زيد	٣	التجريد
		١	المجتبى	٢	التجريد	٢	تلخيص العبارات
		١٠	الإجمالي	٢	تلخيص العبارات	٢	العنوان
			ط. ابن حبش عن ابن جرير	١	روضة المالكي	٢	المجتبى
		١	التجريد	١	الكافي	١	الكافي

		١	المستنير	١	جامع الخياط	١	تلخيص الطبري
		١	جامع الخياط	٢	إرشاد أبي العز	٣	الإعلان
		٢	غاية الاختصار	٤	كفاية أبي العز	١	القاصد
		٢	المصباح	٤	غاية الاختصار	١	جامع الخياط
		١	روضة المالكى	٩	المستنير	١	كفاية الست
		٢	كفاية أبي العز	١	التذكار	٤	غاية الاختصار
		٢	الكامل	٣	كفاية الست	١	الكفاية الكبرى

\*

\*

\*

## تابع قراءة أبي عمرو البصري

رواية الدوري ١٢٦ طريقًا

ط. أبي الزعراء ٨٢

ط. ابن مجاهد عنه ٧٢

رواية السوسي ٢٨ طريقًا

عدد الطرق	اسم الكتاب	عدد الطرق	اسم الكتاب	عدد الطرق	اسم الكتاب	عدد الطرق	اسم الكتاب
		١	إسناد ابن الجزري إلى الكندى	٢	الكامل	١	إرشاد أبي العز
		١٣	الإجمالى	٥	المصباح	٢	المفتاح
			ثانيًا: طريق ابن جمهور عن السوسي ط. الشذائى	١	غاية ابن مهران	٢	الموضح
		١	المبهج	٢	المصباح	١	روضة المعدل
		١	المصباح	١	قراءة الدانى على أبى الفتح	١٠	الكامل
		١	الكامل	٤١	الإجمالى	١	التذكرة
		٣	الإجمالى		طريق المطوعى عن ابن فرح	١	الهادى
			طريق الشنبوذى عن ابن جمهور	١	المبهج	١	التبصرة
		١	المبهج	١	المصباح	١	المبهج

السبعة	٣	تلخيص الطبرى	١	المصباح	١
الإجمالى	٧٢	الكامل	٣	الإجمالى	٢
		الإجمالى	٦		

تَبَيَّنَ: ذكر الإمام ابن الجزرى أن طرق ابن فرح ورد من ٣٨ طريقاً وصوابها أنها ٤١ طريقاً كما ذكرهما مفصلة بيانها:

- طريق الخراسانى: ٣

- طريق النهروانى: ٥

- طريق أبى محمد الفحام: ٣

- طريق ابن شاذان: ٤

- طريق الحماوى: ١٦

- طريق ابن الصفر: ٨

- طريق المصاحفى: ١

- طريق ابن الدورقى: ١.

\*

\*

\*

## رابعاً: قراءة ابن عامر

رواية هشام ٥١ طريقاً ط. الحلواني: ٢٨ ط. الداغوني ٢٣ طريقاً طريق الأخفش طريق الصوري  
رواية ابن ذكوان ٧٩ طريقاً طريق الصوري

عدد الطرق	اسم الكتاب	عدد الطرق	اسم الكتاب	عدد الطرق	اسم الكتاب	عدد الطرق	اسم الكتاب
						١	التيسير
				٢	المبهج	١	الشاطبية
١	الكفاية الكبرى	١	التيسير	٣	الإعلان	٢	تلخيص العبارات
٢	الإرشاد	١	الشاطبية	٢	الكامل	١	ط. ابن شريح
١	روضة المالكي	٥	التجريد	٧	الإجمالي	١	روضة المعدل
١	جامع الفارسي	١	روضة المالكي			٢	الكامل
١	طريق أبي معشر	١	جامع الخياط			١	كفاية أبي العز
١	طريق الداني	٦	المستنير			٦	الإعلان
١	المبهج	٦	غاية الاختصار			١	المجتبى
٣	الكامل	٣	الكامل			١	العنوان
١	غاية الاختصار	١	التذكار			١	القاصد
١	المستنير	٤	كفاية أبي العز			١٨	الإجمالي
١٣	الإجمالي	٤	الإرشاد				طريق الحلواني عن الجمال
	طريق المطوعي عن الصوري	١	تلخيص العبارات			١	قراءة الداني

١	المبهم	١	تلخيص الطبرى			١	التجريد
٢	المصباح	٢	المصباح			٢	المصباح
١	تلخيص الطبرى	٣٧	الإجمالى			١	الكامل
٥	الكامل		ابن الأخرم			٣	المبهم
٩	الإجمالى	١	تلخيص العبارات			١	تلخيص الطبرى
		٢	الهداية			١	السبعة
		٣	المبهم			١٠	الإجمالى
		١	غاية الاختصار			٢٣	طريق الداجونى
		٧	الكامل				طريق زيد
		١	التبصرة			١	جامع الخياط
		١	الهادى			٤	المستنير
		١	التذكرة			١	روضة المالكى
		١	الوجيز			١	الكافى
		١	غ. ابن مهران			٢	التجريد
		١	الدانى على أبى الحسن			١	كفاية أبى العز
		٢٠	الإجمالى			١	غاية الاختصار



						١	روضة المعدل
						٣	الكامل
						١	المصباح
						١٦	الإجمالي

تنبيه: لم أقف على قراءة الداني على الفارسي من طريق الجمال عن الحلواني عن هشام في جامع البيان ولا المفردات ولا غيرها ولكن الذي وجدته في جامع البيان أن الداني قرأ على الفارسي من طريق إسحق بن حسان وهو ليس من طريق الطيبة. وألف التيسر فمن قراءة على أبي الفتح فارس والمفردات عليه وعلى ابن غلبون.

\* \* \*

## خامساً: قراءة عاصم

رواية شعبية: ٧٦ طريقاً

رواية حفص ٥٢ طريقاً

ط: يحيى بن آدم

ط: عبيد بن الصباح ط: عمرو بن الصباح

أ=ط: شعيب عن يحيى ط: العليمي

عدد الطرق	اسم الكتاب	عدد الطرق	اسم الكتاب	عدد الطرق	اسم الكتاب	عدد الطرق	اسم الكتاب
٥	المستنير	١	التيسير	٢	التجريد	٢	التيسير
٢	الكامل	١	الشاطبية	١	روضة المالكى	٢	الشاطبية
١	كفاية أبى العز	١	تلخيص العبارات	٢	كفاية أبى العز	٢	التجريد
١	غاية الاختصار	١	التذكرة	١	التذكار	٢	تلخيص العبارات
٢	المصباح	١	المستنير	٢	جامع الخياط	٥	المبهيج
١	التذكار	١	جامع الخياط	١	كفاية الست	١١	المصباح
١	الوجيز	١	غاية الاختصار	١	غاية الاختصار	٣	المستنير
١	المبهيج	٢	الكامل	١	تلخيص الطبرى	٢	الكامل
١٤	الإجمالى	١	المبهيج	١	ط. ابن مهران	١	تلخيص الطبرى
	ط. زرعان	١٠	الإجمالى	١	الكامل	١	غاية ابن مهران
١	التجريد		ط. أبى طاهر	١	قراءة الدانى على أبى الفتح	١	العنوان
١	روضة المالكى	١	التجريد	١	ط. أبى اليمن الكندى	١	المجتبى
٢	غاية الاختصار	٢	روضة المالكى	١٥	الإجمالى	١	الكافى

٢	المصباح	١	الكامل	ط. الرزاز عن العلیمی	١	روضة المعدل
١	قراءة الدانی علی أبی الفتح	١	جامع الخياط	المبہج	١	الموضح
١	كفاية أبي العز	٢	المصباح	المصباح	١	المفتاح
٣	المستنیر	٢	الإرشاد	الكامل	١	السبعة
١	التذكار	٢	كفاية أبي العز	الإجمالي	٣٨	الإجمالي
٢	جامع الخياط	٢	التذكار			ط. أبي حمدون
١٢	الإجمالي	١	كفاية الست		٢	التجريد
		١٤	الإجمالي		١	روضة المالكي
					٢	كفاية أبي العز
					٢	إرشاد أبي العز
					١	التذكار
					٢	جامع الخياط
					٤	المستنیر
					١	غاية الاختصار
					٢	الكامل
					٣	المصباح
					٢٠	الإجمالي

## سادساً: قراءة حمزة

رواية خلف ٥٢ طريقاً  
طريق ابن عثمان

رواية خالد ٦٨ طريقاً  
طريق ابن شاذان

عدد الطرق	اسم الكتاب	عدد الطرق	اسم الكتاب	عدد الطرق	اسم الكتاب	عدد الطرق	اسم الكتاب
٢	قراءة الداني على أبي الفتح	١	التيسير		ط. ابن صالح عن إدريس	١	التيسير
٢	تلخيص العبارات	١	الشاطبية	١	قراءة الداني على أبي الفتح	١	الشاطبية
١	الكامل	١	التجريد	١	التجريد	١	تلخيص العبارات
٣	التجريد	٢	تلخيص العبارات	٢	الإجمالي	١	التذكرة
٣	روضة المالكى	١	الكافي		ط. المطوعى عن إدريس	١	التجريد
٢	غاية الاختصار	١	روضة المعدل	١	المبهبج	١	روضة المالكى
٢	كفاية أبي العز	١	العنوان	١	المصباح	٢	المستير
١١	المستير	١	المجتبى	١	تلخيص الطبرى	١	جامع الخطايط
٢	جامع الخطايط	١	الكامل	١	التجريد	١	الكامل
٢	تلخيص الطبرى	٢	المبهبج	٤	الإجمالي	١٠	الإجمالي
٣	غاية ابن مهران	١	المصباح				ط. ابن مقسم
١	المصباح	١	الإعلان			٣	الكافي
١	الموضح	١	تلخيص الطبرى			٧	الكامل

العنوان	١		على ما في النشر	المفتاح	١
المجتبى	١		الموضح	التذكار	٢
التجريد	٢		المفتاح	الإجمالى	٣٨
روضة المالكى	١		القاصد	الطلحى عن خلاد	
كفاية أبى العز	١		الإجمالى	الكامل	١
الإرشاد	١		ط. ابن الهيثم	قراءة الدانى على الفارسى	١
التذكار	١		الدانى على أبى الحسن	الإجمالى	٢
المستنير	٧		وأبى الفتح		١
جامع الخياط	١		تلخيص العبارات		٢
المصباح	٢		التبصرة		١
غاية الاختصار	١		اهادى		١
الوجيز	١		المبهيج		١
المبهيج	١		الكامل		٢
غاية ابن مهران	١		الهداية		١
الموضح	٢		الإجمالى		١٠
المفتاح	٢				
قراءة الدانى على أبى الفتح	١				
الإجمالى	٣٧				

## سابعاً: قراءة الكسائي

رواية الدوري ٢٤ طريقاً

رواية أبي الحارث ٤٠ طريقاً

عدد الطرق	عدد الطرق	اسم الكتاب	عدد الطرق	اسم الكتاب	عدد الطرق	اسم الكتاب	عدد الطرق
	١	التيسير	١	التبصرة	١	التيسير	
	١	الشاطبية	١	الهادي	١	الشاطبية	
	١	تلخيص العبارات	١	الهادية	١	التجريد	
	١	إسناد ابن الجزري إلى عبد الباقي بن فارس	١	التذكرة	١	تلخيص العبارات	
	٤	الإجمالي	١	الكامل	١	الكامل	
		طريق ديزوية	١	السبعة	١	الهادية	
	١	الكامل	٦	الإجمالي	١	غاية ابن مهران	
	١	رواية الداني على عبد الرحمن بن عمر النحاس المعدل		ط. أبي الفرج عن سلمة	٧	الإجمالي	
	٢	الإجمالي	١	غاية الاختصار		ط. القنطري	
	١٨	ط. الضير	١	المستير	٢	التجريد	
	١	قراءة الداني على الفارسي	١	قراءة ابن الجزري على أبي الحسن بن أحمد بن هلال	١	الكامل	

		١	التجريد	٣	الإجمالي	١	روضة المالكي
		١	روضة المالكي			٣	كفاية أبي العز
		١	غاية الاختصار			١	غاية الاختصار
		٧	المستنير			٣	جامع الخطايط
		٢	جامع الخطايط			٥	المستنير
		١	المصباح			٢	الكامل
		١	الكامل			٣	المصباح
		١	قراءة ابن الجزرى إلى الكندى			١	المبهم
		١٦	الإجمالي			١	الموضح
			ط. الشذائى			١	المفتاح
		١	المبهم			٢٤	الإجمالي
		١	المصباح				
		٢	الإجمالي				

\*

\*

\*

## ثامناً: قراءة أبي جعفر:

رواية ابن جمار ١٢ طريقاً

رواية ابن وردان ٤٠ طريقاً

عدد الطرق	اسم الكتاب	عدد الطرق	اسم الكتاب	عدد الطرق	اسم الكتاب	عدد الطرق	اسم الكتاب
		١	المستنير	١	الإرشاد	١	الإرشاد
		٢	المصباح	١	الإرشاد	١	كفاية أبي العز
		٢	الكامل	١	المصباح	٤	المستنير
		١	ط. سبط الخياط	١	الموضح	١	غاية الاختصار
		٦	الإجمالي	١	المفتاح	١	روضة المالكي
			طريق الجمال عن الهاشمي	٥	الإجمالي	١	جامع الخياط
		١	المصباح		طريق الحمادي عن هبة الله	٦	المصباح
		١	الموضح	١	روضة المالكي	١	التذكار
		١	المفتاح	١	جامع الفارسي	٤	الكامل
		٣	الإجمالي	١	ط. سبط الخياط	١	غاية ابن مهران
			ثانياً: طريق الدوري عن ابن جمار	١	ط. أبي الكرم	٣	ط. سبط الخياط
		١	ط. ابن النفاح عن الكامل	٤	الإجمالي	٢٤	الإجمالي
		١	ط. سبط الخياط				ط. ابن هارون عن الفضل
		٢	الإجمالي			١	كفاية أبي العز





## عاشراً: قراءة خلف

## تاسعاً: قراءة يعقوب

رواية رويس : ٤١ طريقاً

رواية روح

ط. التمار

٤٤ طريقاً

رواية إسحاق : ٢٢ طريقاً

رواية إدريس : ٩

ط. النخاس عنه

عدد الطرق	اسم الكتاب	عدد الطرق	اسم الكتاب	عدد الطرق	اسم الكتاب	عدد الطرق	اسم الكتاب
١	غاية الاختصار	١	روضة المالكي	٢	مفردة ابن الفحام	١	مفردة ابن الفحام
١	المصباح	١	جامع الفارسي	٢	ط. ابن الفحام	٢	ط. ابن الفحام
١	كفاية الست	٢	الكامل	٢	جامع الفارسي	٢	جامع الفارسي
٣	الإجمالي	١	كفاية أبي العز	٢	جامع الخياط	٥	الكامل
	ط. المطوعى	١	الإرشاد	٢	روضة المالكي	١	روضة المالكي
١	المبهيج	١	غاية الاختصار	٧	الكامل	٢	الإرشاد
١	المصباح	٢	المستنير	٢	غاية الاختصار	٣	الكفاية
١	الكامل	١	كفاية الست	١	الإرشاد	١	غاية الاختصار
٣	الإجمالي	١	جامع الخياط	١	الكفاية	٤	المستنير
	ط. ابن بويان	١	التذكار	٣	المستنير	٤	المصباح
١	الكامل	١	المصباح	١	تلخيص الطبري	١	المبهيج
	ط. القطيعي	١٣	الإجمالي	٦	المصباح	١	تلخيص الطبري
١	المصباح		ط. بكر عن ابن أبي عمر	١	المبهيج	٢	التذكار
١	كفاية الست	٢	المستنير	١	التذكرة	١	جامع الخياط
٢	الإجمالي	١	المصباح	١	غاية ابن مهران	١	المفتاح
		١	جامع الخياط	٢	التذكار	١	الموضح
		٤	الإجمالي	٢	الموضح	٣٢	الإجمالي
			ثانياً: طريق إسحاق	٢	المفتاح		ط. أبي الطيب
		١	غاية ابن مهران	٤٠	الإجمالي	٢	غاية الاختصار

ط. ابن مقسم	ط. حمزة عن ابن وهب	١	ط. البرصاطي عن إسحاق		
الكامل	ط. الزبيري	٢	ط. أبي الكرم	١	
غاية ابن مهران	غاية الاختصار	١	الموضح	١	
الإجمالي	ط. ابن حبشان	٣	المفتاح	١	
ط. الجوهري	الكامل	١	ط. الحافظ أبي العلاء	١	
التذكرة		١	الإجمالي	٤	
الكامل		١			
الداني على أبي الحسن وأبي الفتح		٢			
الإجمالي		٤			

\*

\*

\*

## بيان مذاهب أصحاب الكتب التى لم أقف عليها

لما كان هذا البحث قائماً على دراسة وجوه الخلاف من كتاب النشر للإمام ابن الجزرى مع مقارنته بأصول النشر التى قرأ بها الإمام ابن الجزرى، واستقى منها مادته العلمية زيادة فى التوثيق، كان لابد من الرجوع إلى هذه المصادر للتأكد من دراسة هذه الوجوه وخاصة عند حصر طرق كل رواية لعمل نسبة مئوية لكل وجه لبيان المقدم منها أداءً، ونظراً لأن هناك بعض الكتب التى تعد من أصول النشر مفقودة حقيقة<sup>(١)</sup> أو حكماً<sup>(٢)</sup>؛ فكان لابد من الوصول إلى طريقة يمكن الاستعاضة بها عن هذه المصادر لبيان أوجه الخلاف منها.

وقد استعنت بالله عز وجل وسلكت بعض السبل التى يمكن بها الوصول إلى بيانها. أولاً: الاعتماد على كتاب النشر فى بيان هذه الأوجه؛ لأنه أصح الكتب فى ذلك إذ أخذ ابن الجزرى من هذه الكتب مباشرة وقرأ بها على شيوخه كما ذكر فى باب أسانيد الكتب التى أدى بها<sup>(٣)</sup>، وقد اتبعت فى الأخذ من هذا الكتاب عدة طرق منها:

- أن ينص الإمام ابن الجزرى صراحة على وجه الخلاف المقروء به من الكتاب المفقود كما فى صلة هاء الضمير من (يَرْصُهُ) لدورى أبى عمرو من الهداية وهذا أعلاها.
- أو ينص على صاحب الكتاب صراحة كقوله: «وأما أبو عمرو فقطع له بالقصر من روايته.. ابن فارس.. وابن خيرون»<sup>(٤)</sup> أ.هـ، فيؤخذ له بقصر المنفصل منهما.
- أن يحدد الطريق الذى ورد منه أحد الأوجه، كما فى إمالة (بلى) لشعبة حيث قال: «فأما (بلى) فأماله معهم»<sup>(٥)</sup> حيث وقع أبو حمدون من جميع طرقه عن يحيى بن آدم عن أبى بكر،

(١) كالذكر لابن شيطا، والموضح والمفتاح، كلاهما لابن خيرون وغير ذلك.  
(٢) وهى التى تكون موجودة لكن يتعذر الحصول عليها، إما لسوء حالتها التى لا تسمح بالتصوير أو الاقتباس أو غير ذلك كما هو الحال فى كتاب الهداية للمهدوى حيث أشار محقق شرح الهداية إلى وجود كتاب الهداية فى مكتبة (برلين) لكن حالته لا تسمح بتصويره، فالكتاب موجود حقيقة لكنه مفقود حكماً، (لتعذر الحصول عليه) أو أن الكتاب موجود لكن يوجد به سقط فى بعض المواضع أو أنه موجود مع صعوبة الوصول إليه.. إلى غير ذلك من الأسباب التى يتعذر معها الوصول إلى المصدر الرئيسى.

(٣) النشر ٥٨ / ١، وما بعدها.

(٤) النشر: ٣٢١ / ١.

(٥) أى مع حمزة والكسائى وخلف.

وخالفه شعيب والعلمي «<sup>(١)</sup> أ.هـ، فعلى ذلك يؤخذ بالإمالة لشعبة من التذكار وجامع ابن فارس وذلك من طريق أبي حمدون، والفتح منها أيضًا من طريق العلمي، وكذلك يؤخذ بالفتح من كتابي ابن خيرون والمجتبى؛ لأنهم من طرق شعبة.

- أن يذكر أسماء الكتب التي ورد منها أحد أوجه الخلاف كما في اختلاس الهاء من قوله تعالى (ترزقانه) لقالون حيث قال: «واختلف عن قالون وابن وردان في اختلاس كسرة الهاء من (ترزقانه)، فأما قالون: فروى عنه الاختلاس أبو العز في كفايته وأبو العلاء في غايته، وغيرهما عن أبي نسيط، ورواه في المستنير عن أبي على العطار من طريق الفرضي عن أبي نسيط والطبري عن الحلواني، ورواه في المبهج من طريق الشذائي عن أبي نسيط، ورواه في التجريد عن قالون من قراءته على الفارسي يعنى من طريق أبي نسيط والحلواني، وروى عنه الصلة سائر الرواة من الطريقتين، وهو الذي لم تذكر المغاربة سواء»<sup>(٢)</sup> أ.هـ.

وعليه فإن الصلة تكون من غير هذه الطرق المذكورة، ومنها كتاب الروضة للطلمكنى والهداية، وكذا ما قرأ به ابن الجزرى على شيوخه المصريين.

- أن يكون صاحب الكتاب من العراقيين أو المغاربة أو المصريين أو الشاميين، ويذكر الإمام ابن الجزرى رواية أحد أوجه الخلاف عن بعض هؤلاء، وصاحب الكتاب منهم فيكون مندرجًا معهم إن لم ينص على استثنائه كما في قوله تعالى (قل أئنكم لتكفرون)<sup>(٣)</sup>، فقد اختلف فيه بين تحقيق الهمزة الثانية وتسهيلها عن هشام، فجمهور المغاربة على التسهيل، ويندرج معهم صاحب القاصد والمجتبى وجمهور العراقيين على التحقيق ومنهم ابن شیطا صاحب التذكار وابن فارس صاحب الجامع<sup>(٤)</sup>.

- وكذا في الوقف على الهمز المتطرف لهشام حيث روى تسهيله للحلواني عن هشام، وذلك لجمهور الشاميين والمصريين والمغاربة قاطبة<sup>(٥)</sup>.

(١) النشر ٤٢/٢.

(٢) النشر: ٣١٢/١.

(٣) فصلت: الآية: ٩.

(٤) النشر ٣٧٠/١.

(٥) المصدر السابق ٤٦٨/١.

- ومنها أن يقطع ابن الجزرى بأحد أوجه الخلاف عن الراوى من طريق معين، وتكون بعض الكتب المفقودة مندرجة في هذا الطريق، ومن ذلك قطعه بوجه السين في كلمة (الصراط وصراط) لقنبل من طريق ابن مجاهد<sup>(١)</sup>، ويعنى هذا أن كل الكتب التى أسندها ابن الجزرى إلى طريق ابن مجاهد عن قنبل يقرأ منها بهذا الوجه ومنها (القاصد والمجتبى وكفاية الست).

- ومنها أن يذكر أحد أوجه الخلاف من بعض الطرق الفرعية المستمدة من الطريق الرئيسى عن الراوى.. ومن ذلك ما رواه من اختلاس الهاء من (يأته مؤمناً)<sup>(٢)</sup> لقالون، وذلك من طريق السامرى عن ابن مهران عن الحلوانى عنه، ومنها «المجتبى، والقاصد للخزرجى»<sup>(٣)</sup>.

- ومنها أن يكون صاحب هذا الطريق ليس له كتاب بل هو مما أدى به ابن الجزرى على شيوخه مشافهة وأخذ عنهم، وهم عن فقههم حتى يتصل السند وله موافقات تعضده من طرق أخرى ومن ذلك أن ابن الجزرى، قرأ بضم الميمات (أى صلتها) لقالون على شيوخه المصريين، وقد نص على ذلك في باب إسناد القراءة<sup>(٤)</sup>، هذا بالنسبة لكتاب النشر.

ثانيًا: أما بالنسبة لغيره من الكتب فإن هناك بعض الطرق التى يمكن التوصل إلى معرفة الوجه من خلالها منها:

- أن يكون صاحب الكتاب المفقود له مؤلفات أخرى في هذا المجال فيستعان بما هو موجود منها مثل كتاب «التبصرة في القراءات العشر» لابن فارس الخياط فإنه يستعان به لبيان ما ورد عنه من خلاف من كتاب «الجامع» ولا سيما أنها في القراءات العشر.

- هناك بعض الأوجه لم يذكرها المؤلفون في بعض كتبهم اعتمادًا على ذكرها في كتب أخرى دون الإشارة إلى ذلك، فيرجع إلى مؤلفاتهم لبيانها منها كما هو الحال في غاية ابن مهران حيث لم يتعرض فيها لذكر إمالة الحواميم، وذكرها مفصلة في كتابه المبسوط<sup>(٥)</sup>.

- أن يعتمد على كتب بعض تلاميذه وخصوصًا إذا كان طريقهم واحدًا كما هو الحال

(١) النشر ١ / ٢٧٠.

(٢) سورة طه: الآية ٧٥.

(٣) النشر ١ / ٣١٠.

(٤) ينظر: النشر ١ / ١٠٤ إسناد رواية قالون.

(٥) ينظر: المبسوط: ٣٨٨.

(٤) للشيخ محمد إبراهيم سالم، وهو من علماء القراءات المعاصرين، ولد سنة ١٩١٤م، وله مؤلفات عديدة أشهرها: فريدة الدهر، ولا يزال حياً.

## دراسة بعض أوجه الخلاف

### التي وردت من طرق قليلة<sup>(١)</sup>

نظرًا لتعدد الطرق التي وردت منها الأوجه المختلفة عن الرواة، فإن ذلك يترتب عليه أيضًا اختلاف النسبة بين هذه الأوجه، وهذا يرجع إلى كثرة الطرق أو قلتها، فكلما كانت الطرق أكثر كانت النسبة أعلى، والعكس كذلك.

وبما أن هذه الأوجه كلها مقروء بها وصحيحة فإن قلة الطرق أو النسبة المئوية لا يقدح في صحتها حتى وإن كانت هذه الأوجه عزيزة الطرق، وذلك لأنها إن قلت من هذا الطريق أو تلك الرواية فقد تكون قراءته عند غيره أو رواية في قراءة أخرى أو مشهورة عن أحد الطرق. ولذا قد أضفت هذا المبحث لأتناول فيه دراسة بعض هذه الوجوه ذات الطرق العزيزة لبيان ذلك.

وقد اخترت في هذا المبحث عدة مواضع من الأصول والفرش:  
أولاً: الأصول:

١ - منها قوله تعالى ﴿رَكَّبَكَ كَلًّا﴾ [سورة الانفطار: الآيتان: ٨، ٩]، ﴿كَذَلِكَ كَانُوا يُؤْفَكُونَ﴾ [سورة الروم الآية: ٥٥]، حيث ورد الخلاف عن رويس فيهما بين الإظهار والإدغام، وقد ورد الإظهار عنه في الموضع الأول من ٣٩ طريقًا تمثل نسبة ٩٥٪ من إجمالى طرقه البالغ عددها ٤١ طريقًا، وفي الموضع الثانى من ٣٨ طريقًا بنسبة ٩٣٪ تقريبًا بينما ورد الإدغام من باقى طرقه ويمثل النسبة الباقية، ولا يقدح ذلك فى صحة القراءة، وذلك لأن الإدغام هو المأخوذ به للسوسى وجهًا واحدًا من طريقتى التيسير والشاطبية، ومقطوع بصحتها، فضلاً عن أنه أحد الوجهين لأبى عمرو ويعقوب من طريق الطيبة، مما يدل على صحة روايته.

٢ - ومن ذلك أيضًا إدغام تاء التأنيث فى الشاء من قوله تعالى: ﴿كَذَبْتَ ثُمُودَ﴾ [أوله سورة الشعراء: الآية: ١٤١]. فقد ورد الخلاف فى ذلك عن ابن ذكوان فروى الجمهور عنه الإدغام حيث ورد ذلك عنه من ٦٥ طريقًا، ويمثل ذلك نسبة ٨٢٪ تقريبًا

(١) سيأتى بيان مفصل موضح به كل خلاف فى مواضعه من البحث أصولاً وفرشاً.



بينما ورد الإظهار من ١٤ طريقاً، ويمثل نسبة ١٨٪ تقريباً، ولا يقدر ذلك في صحة هذا الوجه؛ لأنه قراءة نافع وابن كثير، وعاصم وأبي جعفر، ويعقوب وخلف العاشر، مما لا يجعل هناك أدنى شك في صحته.

٣- ومن ذلك قوله تعالى ﴿أَرْجِهْ﴾ [أول مواضع الأعراف: الآية: ١١١] حيث رواه هشام بالهمز، واختلف عنه في صلة الهاء (أى إشباعها) واختلاس حركتها، وقد وردت عنه الصلة من ٤٥ طريقاً تمثل نسبة ٨٨٪ تقريباً من مجموع طرقه البالغ عددها ٥١ طريقاً بينما ورد الاختلاس من ٦ طرق ويمثل النسبة الباقية، ولا تقدر هذه النسبة في صحة رواية وجه الاختلاس؛ لأن به قرأ أبو عمرو ويعقوب، وهو أحد الوجهين عن شعبة.

٤- ومن ذلك تقليل (أنى، ويلتى، وحسرتى) لدورى أبى عمرو، فقد ورد عنه من ١٣ طريقاً فقط، ويمثل نسبة ١٠٪ تقريباً، ولا تقدر هذه النسبة في صحة روايته، لأن ذلك هو المقطوع به من طريقى التيسير والشاطبية وأحد الوجهين من طريق الطيبة، وللازرق عن ورش في أحد الوجهين من طريقى الشاطبية والطيبة، مما يدل على تواتره.

٥- ومن ذلك أيضاً: إمالة ﴿الْكَافِرِينَ﴾ حيث ورد لابن ذكوان بخلفه، فقد ورد ذلك عنه من ١٠ طرق ويمثل نسبة ١٣٪ تقريباً من مجموع طرقه البالغ عددها ٧٩ طريقاً، ولا يقدر ذلك في تواتر روايته؛ لأنه قراءة أبى عمرو البصرى ورواية دورى الكسائى ورويس مما يدل على تواتر هذه الأوجه.

مما سبق يتبين أن جميع هذه الوجوه صحيحة في الأداء وإن كانت طرقها قليلة؛ لأنها إما أن تكون قراءة عن الغير أو رواية أو طريق كما سبق بيانه.

وأكتفى بهذا القدر من نماذج الأصول اتبعها ببعض النماذج الفرشية.

ثانياً: الفرش: من بعد الانتهاء من دراسة بعض النماذج ذات الطرق القليلة من الأصول، أتبع ذلك ببعض المواضع الفرشية منها:

## ١- ﴿بَارِكُمْ﴾ [سورة البقرة: الآية: ٥٤]

فقد اختلفت الطرق فيها عن دورى أبى عمرو، وذلك بين إسكان الهمزة واختلاسها<sup>(١)</sup>

(١) الاختلاس: هو الإتيان بثلاث الحركات. ينظر: شرح ابن الناطم على الطيبة: ١٧٣.

وإتمام حركتها بالكسر.

وقد ورد وجه إتمام الكسرة من ٨ طرق فقط، ويمثل نسبة ٦٪ تقريباً من مجموع طرقه البالغ عددها ١٢٦ طريقاً، بينما ورد الإسكان من ٦٤ طريقاً ويمثل نسبة ٥١٪ تقريباً، يليه الاختلاس حيث ورد من ٥٤ طريقاً ويمثل نسبة ٤٣٪ تقريباً يليها الإتمام وهو وإن كان أقل هذه الأوجه رواية عن الدورى إلا أن ذلك لا يقدح في صحة روايته؛ لأن عليه القراء العشرة غير السوسى عن أبى عمرو مما يدل على صحته. والله أعلم

## ٢- ومنها قوله تعالى ﴿خُطَوَاتٍ﴾ [سورة البقرة: الآية: ١٦٨]

فقد اختلفت فيه الطرق عن البزى وذلك بين إسكان الطاء وضمها، وقد ورد الإسكان عنه من ٣٣ طريقاً ويمثل نسبة ٨٠٪ تقريباً من مجموع طرقه البالغ عددها ٤١ طريقاً بينما ورد الضم من ٨ طرق ويمثل النسبة الباقية وهى ٢٠٪ تقريباً، ولا تقدح هذه النسبة في صحة روايته، لأن به قرأ ابن عامر والكسائى، وأبو جعفر ويعقوب وهو رواية قبل وحفص. مما يدل على صحته.

## ٣- ﴿مَا نَنْسَخْ﴾ [سورة البقرة: الآية: ١٠٦]

اختلفت فيه الطرق عن هشام بين ضم النون الأولى وكسر السين هكذا (ما نَنْسَخْ)، وبين فتحها (ما نَنْسَخْ).

فروى الحلوانى عنه الوجه الأول، وقد بلغت طرقه ٢٨ طريقاً بنسبة ٥٥٪ تقريباً من مجموع طرقه البالغ عددها ٥١ طريقاً وهو الموافق لابن ذكوان بينما روى الداجونى الوجه الثانى، وذلك من ٢٣ طريقاً بنسبة ٤٥٪ تقريباً، ولا تقدح هذه النسبة في تواتره، لأن عليه القراء العشرة غير ابن عامر بخلف هشام كما هنا.

مما يدل على صحة الوجهين معاً.

## ٤- ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾

[سورة آل عمران: الآية: ١١٥]

فقد اختلف فيه عن دورى أبى عمرو وذلك بين الغيب والخطاب في (يفعلوا)،

و(يكفروا)، وقد ورد الخطاب عنه من ٩٦ طريقاً، ويمثل نسبة ٧٤٪ تقريباً من مجموع طرقه البالغة ١٢٦ طريقاً، أما وجه الغيب فقد ورد من ٣٠ طريقاً ويمثل النسبة الباقية وهى ٢٤٪ تقريباً عنه.

ولا تقدر هذه النسبة فى صحة روايته؛ لأن به قرأ الكوفيون غير شعبة مما يدل على صحة الوجهين معاً.

## ٥- ومنها قوله تعالى ﴿شَنَّانُ﴾ [سورة المائدة: ٢]

وقد ورد الخلاف فيه عن ابن جهم وذلك بين إسكان النون وتحريكها بالفتح، أما الإسكان فقد ورد عنه من ٨ طرق وتمثل نسبة ٦٧٪ تقريباً من مجموع طرقه البالغ عددها ١٢ طريقاً، والباقي للوجه الآخر.

ولا تقدر هذه النسبة فى صحة روايته؛ لأن به قرأ نافع وابن كثير والبصريان، والكوفيون غير شعبة، وأبو جعفر بخلف ابن جهم، مما يدل على صحة الوجهين معاً

## ٦- ومن ذلك أيضاً قوله تعالى ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ﴾

[يونس: ٧١]

فاختلف فيه عن رويس فرواه الجمهور عنه بهمزة قطع وكسر الميم كالجماعة (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ)، وقد ورد ذلك عنه من ٣٥ طريقاً ويمثل نسبة ٨٥٪ تقريباً من مجموع طرقه البالغ عددها ٤١ طريقاً.

وأما الوجه الثانى فرواه بعضهم عنه بهمزة وصل وفتح الميم (فاجمعوا)، وقد ورد ذلك عنه من ٦ طرق ويمثل النسبة الباقية وهى ١٥٪ تقريباً، ولا تقدر هذه النسبة فى تواتره؛ لأنه المقطوع به لرويس وجهاً واحداً من طريقى التحجير<sup>(١)</sup> والدرة.

## ٧- ومنه قوله تعالى ﴿أَذِنَ لِلَّذِينَ يَقْتُلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلُمُوا﴾

[سورة الحج: الآية: ٣٩]

فقد ورد اختلاف الطرق فيه عن إدريس عن خلف العاشر، وذلك بين البناء للفاعل

والبناء للمفعول في (أذن).

أما الأول فقد ورد عنه من (٧) طرق ويمثل نسبة ٧٨٪ تقريباً من مجموع طرقه البالغ عددها ٩ طرق، بينما ورد الثاني من طريقتين فقط ويمثل النسبة الباقية ٢٢٪ تقريباً، ولا تقدح هذه النسبة في صحة روايته؛ لأنه قراءة المدنيين والبصريين وعاصم، مما يدل على صحة الوجهين والقراءة بهما.

## ٨- ومنها قوله تعالى ﴿لَبَدًا﴾ [سورة الجن: الآية: ١٩]

فقد اختلفت فيه الطرق عن هشام، وذلك بين ضم اللام (لبدا) وكسرها (لبدا). فروى الجمهور عنه الضم حيث ورد ذلك عنه من ٤٤ طريقاً، ويمثل ذلك نسبة ٨٦٪ تقريباً من مجموع طرقه البالغ عددها ٥١ طريقاً، والباقي لوجه الكسر، ويمثل نسبة ١٤٪ تقريباً. ولا تقدح هذه النسبة في تواتر روايته؛ لأن عليه القراء العشرة بما فيهم هشام في الوجه الآخر عنه، مما يدل على تواتر الوجهين معاً.

## ٩- ومنه قوله تعالى ﴿أَنْ رَّاهُ اسْتَغْنَى﴾ [سورة العلق: الآية: ٧]

وقد ورد الخلاف فيه عن قبل فروى الجمهور عنه قصر الهمزة هكذا (رأه) على وزن (رعه).

وقد ورد ذلك عنه من ٣١ طريقاً بنسبة ٩٤٪ تقريباً من مجموع طرقه البالغ عددها ٣٣ طريقاً.

وأما الوجه الثاني وهو المد (راه) فقد ورد عنه من طريقتين فقط ويمثل النسبة الباقية ٦٪ تقريباً.

ولا تقدح هذه النسبة في صحة روايته؛ لأن عليه القراء العشرة بما فيهم قبل في الوجه الثاني. مما يدل على تواتر الوجهين معاً.

من خلال هذه الدراسة يتبين أن هذه الأوجه صحيحة ومقروء بها، وإن كانت قليلة الطرق، لأنه كما سبق إما أن تكون قراءة أو رواية أو أحد وجهي خلاف عن الراوى.

# الأصول



## الفصل الثانى

دراسة أوجه الخلاف الواردة فى  
الأصول، وفيه ثلاثة عشر مبحثًا

المبحث الأول: باب الاستعاذة.

المبحث الثانى: باب بين السورتين.

المبحث الثالث: باب أم القرآن وما ألحق بها.





## دراسة وجوه الخلاف

بعد الانتهاء في المبحث السابق من دراسة الأوجه التي وردت من طرق قليلة نأتى إلى دراسة وجوه الخلاف الواردة عن الرواة أصولاً<sup>(١)</sup> وفرشاً<sup>(٢)</sup>.

واقترءاً بمنهج الأئمة والعلماء الذين ألفوا في القراءات نجد أنهم يبدءون أولاً بالأصول والتي تمثل القواعد الأساسية لهذا العلم لينبى عليه غيره من مسائل الخلاف إذ يجمعون الكلمات المتفقة في الحكم الواحد تحت باب واحد كما في باب المد والقصر مثلاً، فيجمعون في هذا الباب مذاهب العلماء المختلفة في المد والقصر لجميع القراء بما يسهل بحثه واستحضاره.

وأول ما نبدأ به في هذا القسم باب الاستعاذة ثم البسملة.. إلخ؛ لأن هذا ما درج عليه كثير من المؤلفين، ويكشف لنا صاحب الروضة السر في الحكمة من الابتداء بهذين البابين فيقول: «إن أول ما ينبغى الابتداء به ذكر الاستعاذة والتسمية؛ لأنها عمدة الاستفتاح، وبهما أقرأ جبريل النبي ﷺ، وروى أن الله تعالى لما أمر نبيه بالقراءة على أبي قال يا أباي إن الله تعالى أمرني بالقراءة عليك فبكى أبي ﷺ ثم قال: «يا رسول الله ومثلى يذكر في ذلك المقام، فقال نعم، ثم استفتح ﷺ بالاستعاذة والتسمية عند الابتداء بالقراءة»<sup>(٣)</sup>.

فدل ذلك على الحكمة في تقديمها عند القراءة فهي مقدمة في الوضع لتقدمها في الحكم، ويدور الكلام حول معنى الاستعاذة وصيغها والمختار منها... إلخ.

(١) الأصول: لغة: جمع أصل، وأصل الشيء قاعدته وأساسه الذي يقوم عليه: المفردات: ٢٦، وأصول العلوم: قواعدا التي تبنى عليها الأحكام، ينظر: المعجم الوجيز: ١٩.

واصطلاحاً: هو الحكم الكل الجارى في كل ما تحقق فيه شرط ذلك الحكم كالمدة والقصر والإظهار والإدغام ونحوه، ينظر: شرح شعله: ٢٥٧، وكذا ما اطرد فرشاً كتخفيف الميتة وضم أول الساكنين وغير ذلك.

(٢) الفرش: لغة: مأخوذ من فرش الثوب: أى بسطه، وانفرش الشيء: انبسط.

اصطلاحاً: هو الكلام على كل حرف في موضعه على ترتيب السورة، ويطلق على الحكم المنفرد، وهو ما يذكر في السورة من كيفية قراءة كل كلمة قرآنية يختلف فيها بين القراء مع عزو كل قراءة إلى صاحبها، وسماه بعضهم بالفروع مقابلة الأصول.

ينظر: إبراز المعانى لأبى شامة: ٣١٩ بتصرف.

(٣) صحيح البخارى: ٣/١٥٥٦، وما بعده.

## المبحث الأول

### الاستعاذة

تعريفها: لغة: مصدر: استعاذ يستعيذ استعاذه: فهي مشتقة من مادة (عوذ)، والعوز هو الالتجاء إلى الغير والتعلق به، يقال: عاذ فلان بفلان: ومنه قال تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ [سورة الفلق: الآية: ١] إذن فالمادة تدل على الالتجاء إلى الغير والاستجارة والاعتصام به.

هذا من ناحية اللغة: وقد ذكر أستاذنا الدكتور/ سامي هلال معنى شرعياً<sup>(١)</sup> نقله عن الدرّة الفريدة في شرح القصيدة فقال فضيلته: «وأما عن معناها الشرعي: فهو طلب عصمة الله تعالى واستجارته من همزات الشياطين بدلالة قوله تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ﴾ وَأَعُوذُ بِكَ رَبِّ أَنْ يَحْضُرُونِ» [المؤمنون: الآيتان: ٩٧، ٩٨] أ.هـ. صيغها: بعد بيان معنى الاستعاذة لغة وشرعاً نأتى إلى بيان صيغها.

فقد وردت لها صيغ متعددة ذكرها أهل الأداء منها:

(أعوذ بالله من الشيطان الرجيم)، وهذه هي الصيغة المختارة عند الجمهور من القراء وعليها أكثر أهل الأداء حتى أن بعضهم ذكر الإجماع عليها<sup>(٢)</sup>. وإن كان في ذكره الإجماع نظر؛ لأن بعضهم روى غير هذه الصيغة كما سيأتى والأولى أن يعبر بأنها المختارة لورود صيغ أخرى غيرها كما سيأتى.

ووجه اختيار الجمهور لهذه الصيغة أنها الموافقة للتنزيل قال تعالى:

﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل: الآية: ٩٨] وليس فيه زيادة على هذا، فينبغي أن لا يزداد عليه<sup>(٣)</sup>.

ومنها: (أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم)، و(أعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم).

(١) شرح طيبة النشر لأبى القاسم النويرى. تعليق أ.د/ سامى عبد الفتاح هلال: ٢، مطبعة الحرمين - سيجر - طنطا.

(٢) المستنير: ٤٣٩/١، الكفاية الكبرى: ٢١٣/١.

(٣) الموضح لابن أبى مريم: تحقيق عمر حمدان الكبسى ٢٢٢/١، ٢٢٣.

وذكرهما الداني<sup>(١)</sup> في جامعه عن أهل مصر وسائر بلاد المغرب<sup>(٢)</sup>، ورواهما الأهوازي<sup>(٣)</sup> عن المصريين وورش، ورواهما أيضًا: كثير غيرهما<sup>(٤)</sup>.

ومنها: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم إن الله هو السميع العليم).

رواها الهذلي<sup>(٥)</sup> عن أبي جعفر، وشيبة<sup>(٦)</sup>، ونافع وغيرهم<sup>(٧)</sup>، ورواها أبو الكرم الشهرزوري<sup>(٨)</sup> عن أهل المدينة وابن عامر والكسائي، وحزمة في أحد وجوهه<sup>(٩)</sup>.

وجه ذلك أن فيه التمسك بلفظ القرآن وما جاء فيه من الأثر ثم يتلوه ثناء على الله عز وجل ووصف له بما هو مذكور في القرآن وتصريح بأنه يسمع استعاذته ويعلم نيته وهذا غير ممنوع جوازه<sup>(١٠)</sup> إلى غير ذلك من الصيغ المتعددة التي ذكرها علماء القراءات، ولما كان موضوعنا متعلقًا بدراسة أوجه الخلاف الواردة عن الطرق وبيانها أكتفى بهذه الصيغ لبيان مواضع الخلاف هنا، وقد ذكر الإمام ابن الجزري الخلاف في الجهر والإخفاء بها عند القراءة فذكر أن الجهور على الجهر، وأما حمزة فقد ورد عنه ثلاثة أوجه:

**الأول:** الجهر بها لأنه مندرج مع القراء وهو الذي في المستنير<sup>(١١)</sup>

(١) أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني. صاحب التصانيف الكثيرة في القراءات وعلومها. توفي سنة ٤٤٤ هـ. سير أعلام النبلاء ٧٨/١٨.

(٢) جامع البيان: ١٤٥.

(٣) أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم الأهوازي. صاحب كتاب الموجز والوجيز في القراءات الثمان. توفي سنة ٤٤٦ هـ. معجم الأدباء لياقوت الحموي ١٥٢/٣.

(٤) الوجيز: ٧٧.

(٥) يوسف بن علي بن جبارة بن محمد أبو القاسم الهذلي. صاحب كتاب الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها. توفي سنة ٤٦٥ هـ. غاية النهاية ٣٩٧/٢.

(٦) شيبة بن نصاح بن سرجس بن يعقوب مقرئ المدينة، ومولى أم سلمة - رضي الله عنها مسحت على رأسه ودعت له بالخير. مات سنة ١٣٠ هـ. غاية النهاية ٣٢٩/١.

(٧) الكامل: ٣٦٤.

(٨) المبارك بن الحسن بن أحمد بن علي بن فتحان أبو الكرم الشهرزوري، إمام كبير وثقه، صاحب كتاب المصباح في القراءات العشر. توفي سنة ٥٥٠ هـ. غاية النهاية ٣٨/٢.

(٩) المصباح: ٢٧٣.

(١٠) الموضح: ٢٢٣/١.

(١١) المستنير: ٤٩٣.

والمصباح<sup>(١)</sup> والكفاية الكبرى<sup>(٢)</sup> والعنوان<sup>(٣)</sup> والتجريد<sup>(٤)</sup> وتلخيص العبارات<sup>(٥)</sup> والكافي<sup>(٦)</sup> وغاية أبي العلاء<sup>(٧)</sup> ومن الكامل<sup>(٨)</sup> خلف وخلاد ولخلف من الوجيز<sup>(٩)</sup> ونص عليه الصفراوي<sup>(١٠)</sup> لجميع القراء وذكر لحمزة الوجهين الجهر والإخفاء لكنه عن خلف ليس من طريق الطيبة، وذكر ابن مهران الوجهين لحمزة.

الثاني: الإخفاء: وفيه روايتان:

قال ابن الجزرى:

وقيل يخفى حمزة حيث تلا وقيل لا فاتحة<sup>(١١)</sup>

الأول: الإخفاء مطلقاً: أى حيث قرأ سواء كان أول السورة أو أثناءها<sup>(١٢)</sup>، وهو المراد

بقول ابن الجزرى: «وقيل يخفى حمزة حيث تلا» وهو الذى فى التلخيص<sup>(١٣)</sup>

لأبى معشر عن حمزة من الروایتين معاً، ولخلف من الهادى<sup>(١٤)</sup>، وخلاد من الهداية على ما جاء فى شرحها<sup>(١٥)</sup>، حيث لم يسند ابن الجزرى الهادى إلى رواية خلاد ولا الهداية إلى رواية خلف، وهو أحد الوجهين من الشاطبية<sup>(١٦)</sup>. وبه قرأ الدانى على الفارسى من طريق الحلوانى عن خلف وخلاد فى أحد الوجهين عنهما من الجامع، وللحلوانى عنهما أيضاً من الكامل،

(٢) الكفاية: ٢١٣.

(١) المصباح: ٢٧٠.

(٤) التجريد: ١٨٣.

(٣) العنوان: ٦٥.

(٦) الكافي: ٣٥.

(٥) التلخيص: ٢١، ٢٢.

(٨) الكامل: ٤٦٤.

(٧) غاية الاختصار: ٤٠٠، ٤٠١.

(١٠) الإعلان: ٢٣، ٢٤.

(٩) الوجيز: ١٠٣.

(١١) طيبة النشر. باب الاستعاذة: ١٠.

(١٢) روى ذلك عنه الخزازى عن الحلوانى عن خلف وخلاد. ينظر: المنتهى: ٢٢٣. وكذا رواه الهذلى عن إبراهيم بن زربى عن سليم عن حمزة. ينظر الكامل: ٤٦٤، ومن الهداية على ما فى النشر ١/ ٢٥٣.

ورواية الحلوانى عن خلف وخلاد، وكذا إبراهيم بن زربى عن سليم، والهداية فهى ليست من طريق النشر لعدم إسناد هذه الروايات إلى قراءة حمزة. ينظر النشر: ١/ ١٥٨ - ١٦٧.

(١٣) التلخيص: ١٣٣.

(١٥) شرح الهداية: ١/ ٩ قسم التحقيق.

(١٤) الهادى: ٥.

(١٦) إبراز المعانى: ٦٤، تحقيق إبراهيم عطوة.

وللحلواني عن خلف فقط من التبصرة<sup>(١)</sup>، وخلف من الإقناع<sup>(٢)</sup>، ومعلوم أن طريق الحلواني عن خلف وخلاد ليس من طريق الطيبة عن حمزة، وكذا الإقناع وقد ورد لخلف من طريقه بنسبة ٤٪ تقريباً وخلاد من ٤ طرق بنسبة ٦٪ تقريباً.

الثاني: الإخفاء إلا في فاتحة الكتاب<sup>(٣)</sup>، نص عليه الداني في المفردات<sup>(٤)</sup> والتيسير<sup>(٥)</sup> والجامع<sup>(٦)</sup> ورواه ابن الجزرى لخلف من المبهج وأحد الوجهين لخلاد من الإعلان ٩ طرق بنسبة ٩٪ تقريباً من الروايتين معاً لحمزة.

من خلال ذلك يتبين أن وجه الجهر بالاستعاذة عند الجهر بالقراءة وهو أحد الأوجه الثلاثة عن حمزة وهو المقدم أداء لما يلي:

- أنه أكثر الأوجه رواية عنه، وعليه جمهور أهل الأداء عنه.
- أنه الموافق لما عليه باقي القراء العشرة.
- أن ابن الجزرى قدمه في الذكر وهذا التقديم مشعر بتقدمه أداء، يليه الجهر بها في أول الفاتحة فقط لأن الجهر عموماً هو مذهب الجمهور كما سبق كما أن هذا الموضع هو طريق الداني على أبي الفتح.



(١) التبصرة: ٢٤٥.

(٢) الإقناع: ٩٣.

(٣) ينظر: المبهج: ٤٤ مخطوط، وروى عن الصفراوي الوجهين عند الفاتحة الجهر والإخفاء. ينظر: الإعلان ٢٣ - ٢٤.

(٤) المفردات: ٢٩٢.

(٥) التيسير: ٢٦.

(٦) الجامع: ١٤٦.

## المبحث الثاني (باب ذكر اختلافهم في البسملة وعدمها بين السورتين)

بعد الانتهاء من بيان اختلافهم في الاستعاذة نأتى إلى بيانه في البسملة لأنها عمدة الاستفتاح.

وقد روى الإمام ابن الجزرى الخلاف عن أبى عمرو وابن عامر ويعقوب وورش من طريق الأزرق وينحصر الخلاف في ذلك بين ثلاثة أوجه وهى:  
الوصل<sup>(١)</sup> والسكت<sup>(٢)</sup> والبسملة<sup>(٣)</sup>.

قال مكى: «والفرق بين التسمية والبسملة أن التسمية مصدر» سميت فقل: التسمية في (بسم الله الرحمن الرحيم) لأنك سميت «الله» بأسمائه الحسنی وذكرته في لفظه، وأما البسملة فهى مشتقة من اسمين من «بسم»، ومن «الله»، وبسم ملفوظ به واللام من الله جل ذكره، وهى لغة للعرب. تقول: بسم الرجل إذا قال (بسم الله الرحمن الرحيم)<sup>(٤)</sup>.  
بحث أوجه الخلاف عن القراء:

بعد التعريف بالبسملة والسكت والوصل وهذه أوجه الخلاف الواردة عن القراء الذين ورد عنهم الخلاف بين السورتين وهم المذكورون أولاً نأتى إلى بيان ذلك الخلاف وبحته بدءاً بأبى عمرو البصرى إذ أنه أول قارئ ورد عنه الخلاف. وذلك بين الوصل والسكت والبسملة.

- 
- (١) الوصل: لغة: وصل الشيء بالشيء. أى اتصل به ولم ينقطع. المفردات: ٥٩٧. واصطلاحاً: هو أن يصل القارئ آخر كل سورة بأول الأخرى. كنز الأمانى المعروف بشرح شعلة: ٦٤.
- (٢) السكت: يدل على خلاف الكلام، ويطلق على قطعه أيضاً، معجم مقاييس اللغة ٣/ ٨٩ لأبى الحسين فارس بن أحمد. تحقيق: عبد السلام هارون. ط. دار الجليل. بيروت. اصطلاحاً: عبارة عن قطع الصوت زمناً هو دون الوقف عادة من غير تنفس. النشر: ١/ ٢٤٠.
- (٣) البسملة: مصدر بسمّل: إذا قال: بسم الله الرحمن الرحيم. القاموس المحيط: ٩٦٢.
- (٤) الكشف: ١/ ١٤.

## أ- طرق الوصل:

يبحث طرق أبي عمرو تبين أنه قد ورد عنه الوصل بين السورتين وذلك من العنوان<sup>(١)</sup>، وأحد الوجهين من المصباح<sup>(٢)</sup>، والشاطبية<sup>(٣)</sup>، والتجريد<sup>(٤)</sup> من قراءته على عبد الباقي<sup>(٥)</sup>. وأحد الأوجه الثلاثة من الكافي<sup>(٦)</sup>.  
وللدورى عنه وذلك من قراءة الدانى على شيخه الفارسي<sup>(٧)</sup> عن أبي طاهر<sup>(٨)</sup>، ومن غاية أبي العلاء<sup>(٩)</sup>.

## ب- طرق السكت:

وأما السكت بين السورتين فقد ورد عن الدورى وذلك من الشاطبية<sup>(١٠)</sup>.

- (١) العنوان: ٦٥. (٢) المصباح: ٢٧٣.  
(٣) الشاطبية: البيت: ١٠١. (٤) التجريد: ١٨٣.  
(٥) عبد الباقي بن فارس بن أحمد. روى القراءات عرضاً عن والده. وقرأ عليه أبو القاسم ابن الفحام وغيره. مات في حدود سنة ٤٥٠ هـ. غاية النهاية ١/ ٣٥٦.  
(٦) الكافي: ٣٥.  
(٧) عبد العزيز بن جعفر بن محمد بن إسحاق أبو القاسم الفارسي. قرأ على عبد الواحد بن أبي هاشم وغيره. وقرأ عليه الدانى. مات سنة ٤١٢ هـ. غاية النهاية ١/ ٣٩٢.  
(٨) عبد الواحد بن عمر بن محمد بن أبي هاشم. أبو طاهر البغدادي. أخذ القراءات عن ابن مجاهد وغيره وأخذ عنه القراءات الفارسي وغيره. مات سنة ٣٤٦ هـ. غاية النهاية ١/ ٤٧٥.  
(٩) غاية الاختصار: ١/ ٤٠١.  
(١٠) قال الشاطبي في باب بين السورتين:

وصل واسكتن كلًا جلاياه حصلا

وفيه خلاف جیده واضح

ولانص كلا حب وجه ذكرته

الشاطبية: البيتان: ١٠١، ١٠٢.

## توضيح وبيان

ذكر الأئمة شراح الشاطبية في هذين البيتين خلافاً طويلاً خلاصته:

(أنه من اعتبر كلا حب، جيدة) رموزاً لابن عامر وأبي عمرو وورش اقتصر لهم على السكت والوصل فقط دون البسمة، حيث إن ذلك هو الموافق لما في التيسير.

وإلى ذلك ذهب السخاوى وغيره، ينظر: فتح الوصيد ١/ ١٣٢، دار الصحابة، شرح شعلة: ٦٥، وأما من اعتبر أن البيت ليس فيه رمزٌ لأحد أخذهم بالأوجه الثلاثة وإلى ذلك ذهب أبو شامة. ينظر: إبراز المعاني: ٦٦، وأشار إلى ذلك مفصلاً ابن القاصح واعتبر أن البسمة لهم من زيادات القصيد. ينظر: سراج القارئ المبتدئ، وتذكار =

والتيسير<sup>(١)</sup>، وبه قرأ الداني على أبي الحسن<sup>(٢)</sup> وأبي الفتح<sup>(٣)</sup>، وبه قرأ ابن الفحام<sup>(٤)</sup> على الفارسي<sup>(٥)</sup>، وهو الذي في التذكرة<sup>(٦)</sup>، والغايتين<sup>(٧)</sup>، والمستنير<sup>(٨)</sup> والروضتين<sup>(٩)</sup> (١٠) والمبهج<sup>(١١)</sup>، وتلخيص أبي معشر<sup>(١٢)</sup>، وكتابي أبي العز<sup>(١٣)</sup>، والمصباح، وجمهور العراقيين، وأحد الوجهين عنه من الكامل<sup>(١٤)</sup>، والتبصرة<sup>(١٥)</sup>، والهادي<sup>(١٦)</sup>، وتلخيص العبارات<sup>(١٧)</sup>.  
والوجه الثاني هو البسملة عند من ذكر الوجهين

- وأما السوسى فقد ورد عنه السكت من التيسير، والشاطبية، وتلخيص العبارات، وروضة المعدل، وأحد الوجهين عنه من الكامل، والكافي، وبه قرأ الداني على أبي الفتح.

=القارئ المنتهى لابن القاصح: ٣٨ مطبعة الحلبي.

(١) التيسير: ٢٦. والوصل هو الذي ينبغي الأخذ به للدورى من التيسير وذلك لأن الداني قرأ بذلك على الفارسي كما هو واضح بجامع البيان حيث قال «وحدثني الفارسي عن أبي طاهر أن مذهب حمزة وأبي عمرو أن يصلوا آخر السورة بآول السورة التي تليها» أ. هـ جامع البيان: ١٥٢ وقد أسند الداني. رواية الدورى عن أبي عمرو في التيسير من قراءته على الفارسي صاحب الوصل. والله أعلم.

(٢) طاهر بن عبد المنعم بن غلبون مؤلف كتاب التذكرة في القراءات الثمان. أخذ القراءات عن أبي بكر الشذائي وقرأ عليه الداني. مات سنة ٣٩٩ هـ. معرفة القراء الكبار: ١/٣٦٩

(٣) أبو الفتح فارس بن أحمد بن موسى الحمصي. قرأ على عبد الباقي بن الحسن وغيره، وقرأ عليه ابن الفحام وغيره. توفي سنة ٤٠١ هـ بمصر. غاية النهاية: ٦/٢.

(٤) عبد الرحمن بن عتيق بن خلف أبو القاسم الفحام مؤلف كتاب التجريد. قرأ على عبد الباقي بن فارس وغيره. مات سنة ٥١٦ هـ. سير أعلام النبلاء: ٩/٣٨٧.

(٥) نصر بن عبد العزيز بن نوح أبو الحسين الفارسي. مؤلف كتاب الجامع في القراءات العشر. قرأ عليه ابن الفحام وغيره. توفي بمصر سنة ٤٦١ هـ. معرفة القراء الكبار: ١/٣٤٠

(٦) التذكرة: ١/٦٣ - ٦٤.

(٧) غاية ابن مهران: ٤٥٦، وتقديم بيانه من غاية الاختصار هـ ٣.

(٨) المستنير: ١/٣٤٩.

(٩) روضة المالكى: ١/٥١٦.

(١٠) روضة المعدل: ٩٢.

(١١) التلخيص: ١٣٤.

(١٢) الكفاية: ١/٢١٣، الإرشاد: ١٩٩.

(١٣) الكامل: ٤٦٥.

(١٤) التبصرة: ٢٤٧.

(١٥) الهادي: ٥.

(١٦) تلخيص العبارات: ٢٢.



- وهو غير ابن حبش من سائر كتب العراقيين على ما في النشر<sup>(١)</sup>.

### بيان الحكمة من السكت:

قال مكى إنه لما ابتدأ بالبسملة في أول ابتداءه بالسورة ثم وصل السورة أراد أن يبين بالسكت بينهما أن الأولى قد تمت، وأنه ابتدأ بالثانية، وبين أيضًا بحذف البسملة أنها ليست من كل سورة<sup>(٢)</sup>.

ج- البسملة: تقدم بيانها للدورى. فهى أحد الوجهين عنه من الكامل والكافى والتبصرة والهادى والمصباح وتلخيص العبارات كما سبق بيانه فى وجه السكت، وهى لابن حبش عن السوسى من جميع طرقه وأحد الوجهين من المبهج.

وبالنظر فيما تقدم نجد أن هذه الأوجه الثلاثة: السكت والوصل والبسملة كلها صحيحة عن أبى عمرو والذى يقدم عن الدورى هو السكت وقد ورد عنه من ٨١ طريقاً تقريباً يليه الوصل وقد ورد من ٢٨ طريقاً يليه البسملة وقد وردت من ١٧ طريقاً وتمثل النسبة الباقية من مجموع طرقه البالغ عددها ١٢٦ طريقاً.

وأما السوسى فقد وردت البسملة من ١٤ طريقاً عن ابن حبش يليها السكت حيث ورد من ٩ طرق تقريباً يليه الوصل وقد ورد من ٥ طرق ويمثل من مجموع طرقه البالغ عددها ٢٨ طريقاً.

تَبَيَّنَ: ما ذكره الإمام ابن الجزرى من الوصل بين السورتين لأبى عمرو من الوجيز، وللدورى من المفيد، وطريق أبى إسحاق من المستنير، كذا الوصل للسوسى من قراءة الدانى على أبى الفارسى عن أبى طاهر والهداية، ولأبى إسحاق الطبرى من المستنير وغيره، وكذا السكت للدورى من إرشاد أبى الطيب وقراءة الدانى على ابن خاقان، وللسوسى من الهادى، والهداية على أبى الحسن وابن خاقان، وكذا البسملة للسوسى من الهادى والهداية والتبصرة كل ذلك عنهم ليس من طريق الطيبة<sup>(٣)</sup>. وكذا ما يأتى غير ذلك من الوجوه من هذه الطرق.

(٢) ينظر: الكشف: ١٧.

(١) النشر: ١/ ٢٦٠.

(٣) ينظر: النشر: ١/ ١٣١ - ١٣٣.

## بيان أوجه بين السورتين لابن عامر

وأما ابن عامر: فقطع له بالبسملة ابن سوار<sup>(١)</sup> في المستنير وهو الذي في التجريد والكمال، والمصباح، وغاية أبي العلاء<sup>(٢)</sup>، وروضة المالكي، وتلخيص أبي معشر والمبهبج وجامع ابن فارس وكفاية أبي العز وغيرهم وهو لجميع العراقيين عنه على ما في النشر، وهشام من العنوان، وروضة المعدل، وبه قرأ الداني على الفارسي وأبي الفتح وهو الوجه الآخر عنه من الكافي، ولابن عامر من غاية ابن مهران، إلا أنه عن هشام ليس من طريق الطيبة.

- وأما السكت فقطع به لهشام ابن بليمة، وهو أحد الوجهين من الشاطبية واختاره الداني، وقطع به لابن ذكوان أبو الحسن طاهر بن غلبون وهو الذي في تلخيص العبارات والتبصرة وأحد الوجهين من الشاطبية، واختاره الداني، وبه قرأ على شيخه أبي الحسن، وقال ابن الجزري بأن السكت هو الذي لا يؤخذ من التيسير<sup>(٣)</sup> بسواه على ما اختاره الداني.

- وأما الوصل: فهو أحد الوجهين عن ابن عامر من الشاطبية، وهشام من الكافي، ولابن ذكوان من الهادي<sup>(٤)</sup>، وله من الهداية على ما في النشر.

(١) أحمد بن علي بن عبيد الله بن سوار البغدادى. قرأ على أبي علي الشراوى وغيره، وقرأ عليه سبط الخياط وغيره. توفي سنة ٤٩٦ هـ. معرفة القراء الكبار: ١/ ٣٦٢.

(٢) الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد أبو العلاء الهمداني. قرأ على أبي العز القلانسي وغيره. قرأ عليه أحمد بن عبد الوهاب بن سكيته وغيره. توفي ٥٦٩ هـ. غاية النهاية ١/ ٢٠٤.

(٣) هذا الكلام من الإمام ابن الجزري بناءً على ما اختاره الإمام الداني في التيسير عن ورش وأبي عمرو وابن عامر حيث قال: ويختار في مذهب ورش وأبي عمرو وابن عامر السكت بين السورتين من غير قطع «أ». هـ. التيسير: ٢٦ وفيه نظر. وذلك لأن الداني في التيسير قرأ برواية هشام على أبي الفتح فارس بن أحمد وبرواية ابن ذكوان على الفارسي، وقرأ عليها بالتسمية وجهًا واحدًا كما في جامع البيان، والمفردات حيث قال: «فأما ابن عامر فلم يأت عنه شيء يعمل عليه من فصل ولا غيره، والذي قرأت به له على الفارسي عن قراءته على أبي بكر النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان وعلى أبي الفتح عن قراءته أحد أصحابه في رواية ابن ذكوان وهشام جميعًا بالفصل بالتسمية» أ. هـ. جامع البيان: ١٤٩ ونحوه في المفردات: ١٨١. من خلال ذلك يتبين أن الداني قطع بالبسملة قولًا واحدًا من قراءته على أبي الفتح والفارسي ولم يذكر خلاف ذلك عنها وعليه: فالذي ينبغي الأخذ به لابن عامر من التيسير هو البسملة، وأما السكت فهو خروج عن طريقه كما أشار إلى ذلك ابن الجزري في التحرير. ينظر تحرير التيسير: ٣٩. والله أعلم.

(٤) تقدم بيان ذلك من هذه المصادر عند بيان أوجه أبي عمرو مما أغنى عن إعادته بعد ذلك

من خلال ذلك يتبين أن الأوجه الثلاثة صحيحة عن ابن عامر، وبه قرأ الإمام ابن الجزرى. وأن أكثر الأوجه طرقاً هو البسملة حيث ورد ذلك عن هشام من ٤٠ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٥١ طريقاً ولا بن ذكوان ٦٩ طريقاً كما أنه الموافق لرسم المصحف ثم السكت ثم الوصل. وهذا الذى ينبغى أن يؤخذ به من طريق الطيبة.

وأما ما ذكره الإمام ابن الجزرى من السكت عن هشام من التذكرة وإرشاد أبى العز، وكذا الوصل لصاحب الهادى والهداية، وما ذكره من البسملة لابن ذكوان من العنوان، والكافى، وقراءة الدانى على الفارسى، وأبى الفتح والسكت من إرشاد أبى الطيب، وكذا الوصل عنه من الكافى كل ذلك ليس من طريق الطيبة<sup>(١)(٢)</sup>.

تَنْبِيْهُ: ليس للداجونى عن هشام سكت بين السورتين أي لم يرد هذا الوجه في طرقه، كما لم يرد عن الصوري غير البسملة، وليس للصوري غير البسملة. والله أعلم<sup>(٣)</sup>.

### (بيانه ليعقوب)

وأما يعقوب: فقد وردت عنه البسملة من التذكرة والكامل، وقراءة الدانى على ابن غلبون، وتلخيص أبى معشر<sup>(٤)</sup>، والغاية لابن مهران<sup>(٥)</sup>.

وأما السكت فقطع له به ابن سوار فى المستنير، وهو الذى فى المصباح، والمبهبج وروضة المالكى والكفاية، والإرشاد وكلاهما لأبى العز<sup>(٦)</sup>، وكذا من مفردة ابن الفحام على ما جاء فيها من السكت<sup>(٧)</sup> لرويس وروح بخلاف ما فى النشر من ذكره البسملة عن

(١) النشر: ١/ ٢٦٠.

(٢) قراءة ابن عامر: النشر ١/ ١٣٩ - ١٤٦.

(٣) فريدة الدهر: ٤/ ٥٦.

(٤) عبد الكريم بن عبد الصمد بن محمد بن على أبو معشر الطبرى. أخذ القراءات عن الكارزنى وغيره. وأخذ القراءات عنه محمد بن عبد الله بن مسيح. مات سنة ٤٧٨ هـ. غاية النهاية: ١/ ٢١٧.

(٥) أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهانى. قرأ على ابن بويان. وأبى بكر النقاش وغيرهما. وقرأ عليه: أبو نصر السمرقندى وغيره. مات سنة ٣٨١ هـ. سير أعلام النبلاء: ١٦/ ٤٠٦.

(٦) محمد بن الحسين بن بندار الواسطى. أبو العز القلانسى. قرأ على أبى على غلام الهراس، وغيره، وقرأ عليه أبو العلاء الهمداني وغيره. مات سنة: ٥٢١ هـ. القراء الكبار: ١/ ٣٨٤.

(٧) مفردة ابن الفحام: ٧.

يعقوب<sup>(١)</sup> منها، وهو لجمهور العراقيين عنه<sup>(٢)</sup>. وروى الفارسي في جامعه ترك التسمية عن يعقوب وكذا في التبصرة لابن فارس فيحتمل ذلك السكت أو الوصل والجمهور على السكت كما تقدم، وأما الوصل فقطع له به أبو العلاء في الغاية

وأما ما رواه الإمام ابن الجزرى من البسملة عن صاحب الوجيز، والكافى فليس من طريق الطيبة؛ لأن الأول ليس من طرق يعقوب<sup>(٣)</sup>. والثانى فى القراءات السبع فقط من خلال ذلك يتبين أن الأوجه الثلاثة صحيحة عن يعقوب وبها أخذ ابن الجزرى.

والذي يقدم هو السكت؛ لأنه الأكثر طرقاً ورواية عنه، فهو مذهب جمهور العراقيين كما قال الإمام ابن الجزرى حيث ورد ذلك عن رويس من ٢٣ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٤١ طريقاً. ولروح من ٢٤ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٤٤ طريقاً يليه وجه البسملة حيث ورد من ١٢ طريقاً لكل راوٍ والباقي لوجه الوصل ولا تقدح ذلك في وجهى البسملة والوصل وذلك لأن الوصل بين السورتين وجهاً واحداً هو قراءة حمزة والبسملة هى قراءة ابن كثير وعاصم والكسائى وأبى جعفر ورواية قالون مما يدل على صحة الأوجه الثلاثة، والله أعلم.

(بیانہ للأزرق)

وأما الأزرق: فقد ورد عنه السكت من الإرشاد والتذكرة لابني غلبون وهو الذي في الكامل وتلخيص العبارات والتيسير وبه قرأ الداني على أبي الفتح وابن خاقان<sup>(٤)</sup> وأبي الحسن والمجتبي والهداية على ما في النشر وأحد الأوجه الثلاثة من الشاطبية. وقطع له بالوصل ابن الفحام في التجريد وهو الذي في العنوان والشاطبية وأحد الوجهين من الكافي والشاطبية.

وأما البسمة: فقد وردت عنه من التبصرة وذلك من قراءة مكى<sup>(٥)</sup> على

(١) (٢) النشر : ١ / ٢٦٠.

(٣) المصدر السابق قراءة يعقوب: ١/ ١٨٠ - ١٨٨.

(٤) خلف بن إبراهيم بن خاقان المصري. قرأ على أحمد بن أسامة التجيبي وغيره، وقرأ عليه الداني وغيره. مات سنة ٤٠٢ هـ. غاية النهاية ١/ ٢٧١.

(۵) سقّت نہ جمتہ.

أبى عدى<sup>(١)</sup>، وأحد أوجه الشاطبية وأحد الوجهين من الكافي.

من خلال ذلك يتبين صحة الأوجه الثلاثة عن الأزرق ويقدم وجه السكت حيث ورد ذلك عنه من ٢٤ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٣٥ طريقاً يليه الوصل وقد ورد من ٨ طرق ثم البسمة ولا يقدر ذلك في تواترها وذلك لثبوتها في رسم المصحف كما أنها ثابتة لجميع القراء عند بدء السورة باستثناء حمزة وخلف العاشر حالة الوصل فقط مما يدل على صحة روايته. والله أعلم.

وأما ما ذكره ابن الجزرى من الوصل عن الأزرق من المفيد للحضرمى، وكذا السكت من قراءة مكى على أبى الطيب<sup>(٢)</sup> من التبصرة فليست من طريق الطيبة<sup>(٣)</sup>.

### (بيانه لخلف العاشر)

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف أهل الأداء عنه بين الوصل والسكت. أما الوصل: فقطع له به ابن سوار وذلك من المستنير وهو الذى فى المبهج والكفاية كلاهما لسبط الخياط، وكذا أبو الحسين الفارسى وأبو العز فى كفايته والمصباح وغاية أبى العلاء. وغيرهم<sup>(٤)</sup>. وعليه أكثر المتقدمين

- وأما السكت فرواه عنه أبو العز من الإرشاد وذلك من رواية إسحاق فقط؛ لأن الإرشاد ليس فيه رواية إدريس<sup>(٥)</sup>. وقال ابن الجزرى بأن السكت عليه أكثر المتأخرين الآخذين بهذه القراءة<sup>(٦)</sup>. كابن مؤمن<sup>(٧)</sup> صاحب الكنز،

(١) عبد العزيز بن على بن إسحاق بن الفرج أبو عدى المصرى. أخذ القراءة عن النحاس عن الأزرق، وروى القراءة عنه طاهر بن غلبون مات سنة ٣٨١ هـ. غاية النهاية ٣٩٤ / ١.

(٢) عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون أبو الطيب الحلبي. نزيل مصر، روى القراءات عن صالح بن إدريس وغيره. وروى القراءة عنه ابنه الحسن. مات سنة ٣٨٩ هـ. غاية النهاية: ٤٧٠ / ١.

(٣) النشر: ١٠٦ / ١ - ١٠٩.

(٤) تقدم بيان ذلك من هذه المصادر فى بيان أوجه أبى عمرو.

(٥) الإرشاد: ١٩٩.

(٦) النشر: ٢٥٩ / ١.

(٧) عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه أبو محمد الواسطى. قرأ على محمد بن غزال وغيره. وقرأ عليه أبو المعالى بن اللبان شيخ ابن الجزرى. مات سنة ٧٤٠ هـ. غاية النهاية: ٤٢٩ / ١.

وابن الكندى<sup>(١)</sup>، وابن الكال<sup>(٢)</sup>، وغيرهم. وإن كانوا عنه ليسوا من طريق الطيبة<sup>(٣)</sup>.

- والمتأمل في ذلك يجد أن الوصل بين السورتين هو الذى عليه الجمهور عن خلف وهو الثابت في طرق الرواية التى أسندها إليه الإمام ابن الجزرى فيما عدا إرشاد أبى العز والذى ورد منه السكت<sup>(٤)</sup> وذلك من رواية اسحاق فقط كما تقدم؛ لأنه ليس فيه رواية إدريس<sup>(٥)</sup>. ولكن يؤخذ له السكت اعتماداً على ابن الجزرى.

والوجهان صحيحان عن خلف والذى يقدم هو الوصل؛ لأنه مذهب الجمهور عنه وقد ورد ذلك عنه من ٣٠ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٣١ طريقاً.

- وأما السكت فورد من الإرشاد وغيره وقد سبق أنه أحد أوجه الخلاف عن ابن عامر والبصريين والأزرق مما يدل على صحته. والله أعلم.

تَذْنِيهُ: هذا الخلاف المذكور عن القراء والرواة فيما هو بين السورتين، أما عند البدء بأى سورة من سور القرآن فلا خلاف عن أحد من القراء بالبدء بالبسملة فيما عدا سورة براءة لعدم وجود البسملة فيها.

وفي ذلك يقول ابن الجزرى.

( وفي ابتداء السورة كل بسملاً سوى براءة فلا )<sup>(٦)</sup>

والحكمة من الإتيان بالبسملة في أول القراءة للتبرك بذكر أسماء الله وصفاته في أول الكلام ولثباتها للاستفتاح في المصحف<sup>(٧)</sup> ولما روى عن ابن عباس أن النبی ﷺ ما كان يعرف ختم السورة حتى ينزل عليه (بسم الله الرحمن الرحيم) فدل ذلك على أنه (أى البدء بها) منزل

(١) إسماعيل بن على بن سعدان ابن الكندى الواسطى. قرأ على خاله أبى جعفر المبارك، وقرأ عليه أحمد بن غزال وغيره. مات في حدود سنة ٦٩٠ هـ. غاية النهاية: ١/١٦٦.

(٢) محمد بن محمد بن هارون أبو عبد الله الحلى المعروف بابن الكال. قرأ على أبى العلاء الهمداني وغيره. مات سنة ٥٩٧ هـ. غاية النهاية: ٢/٢٥٦.

(٣) النشر: ١/١٨٨ - ١٩٢.

(٤) الإرشاد: ١٩٩.

(٥) الإرشاد: ١٥٥.

(٦) طيبة النشر: ١١.

(٧) الكشف لمكى: ١/١٣.

بها) منزل في أول كل سورة<sup>(١)</sup>، وكذا حكم من أتى بها بين السورتين لثباتها في المصحف.  
وكذا اتفق القراء وأهل الأداء على عدم إثبات البسملة في آخر السورة أى عدم وصل  
آخر السورة بالبسملة مع الوقف عليها لأن البسملة نزلت لأوائل السور وليس لآخرها.

## حكم أوساط السور غير (براءة):

بعد بيان حكم البسملة في أول السورة وبين السورتين نأتى إلى بيان حكمها في أوساط  
السور، والمراد به هنا بعد أول آية من السورة وللعلماء في ذلك آراء:  
- أنه يجوز للقارئ أن يبدأ بالبسملة أو لا يبدأ بها، فهو مخير بين الإتيان بالبسملة فيها  
بعد الاستعاذة، وذلك سوى سورة (براءة) فإنه يحتمل التخيير فيها غيرها ويحتمل المنع من  
البسملة فيها، ومذهب جمهور العراقيين هو اختيار البسملة، وعلى اختيار عدمها جمهور  
المغاربة، وأطلق الوجهين جميعاً الطبرى، والشاطبى والدانى وغيرهم.  
- ومنهم من ذهب إلى التفصيل: فيأتى بالبسملة عمن فصل بها بين السورتين كعاصم  
وغيره، وبتركها عمن لم يفصل بها كحمزة وغيرها.

لطيفة: قال ابن الجزرى: «وقد كان الشاطبى يأمر بالبسملة بعد الاستعاذة في قوله تعالى:  
﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ وقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَرْدُّ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ ونحوه لما في ذلك من البشاعة» و  
قلت: (أى ابن الجزرى) وينبغى قياساً أن ينهى عن البسملة في قوله تعالى: ﴿الشَّيْطَانُ  
يَعِدُّكُمْ أَلْفَقْرًا﴾ ونحو ذلك للبشاعة أيضاً<sup>(٢)</sup>. أ.هـ.

ووجه البشاعة هنا أن القارئ إذا قال أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ﴿إِلَيْهِ يَرْدُّ عِلْمُ  
السَّاعَةِ﴾ ربما تطرق إلى ذهن السامع أن علم الساعة يرد إلى الشيطان الرجيم وخصوصاً أن  
الضمير يعود إلى أقرب مذكور كما يقولون فيغير المعنى المراد.

وفي ذلك يقول مكى: إن ذلك - قبيح في اللفظ<sup>(٣)</sup>.

ونحو ذلك إذا قالوا (بسم الله الرحمن الرحيم) (لعه الله)، وهذا في غاية الوضوح.

(١) سنن أبى داود: كتاب الصلاة باب من جهر بالتسمية ٤٩٩/١، أسباب النزول للواحدى: ١٥.

(٢) ينظر: النشر ٢٦٥-٢٦٦.

(٣) الكشف: ١٩.

## حكم أوساط سورة براءة.

أما بالنسبة لأجزاء سورة براءة، فذكر الإمام ابن الجزرى أنه لا يوجد نص للمتقدمين في ذلك.

واختلف في ذلك المتأخرون فذهب السخاوى<sup>(١)</sup> إلى جواز البسملة في أوساطها<sup>(٢)</sup> وجنح الجعبرى<sup>(٣)</sup> إلى المنع.

قال ابن الجزرى: (والصواب أن يقال: إن من ذهب إلى ترك البسملة في أوساط غير براءة لا إشكال في تركها عنده في وسط براءة، وكذا لا إشكال في تركها عند من ذهب إلى التفصيل؛ إذ البسملة عندهم في وسط السورة يتبع أولاً، ولا تجوز البسملة أولها فكذلك وسطها).

وأما من ذهب إلى البسملة في الأجزاء مطلقاً فإن اعتبر بقاء أثر العلة التى من أجلها حذفت البسملة وهى نزولها بالسيف حذفت البسملة، وإن لم يعتبر بقاء أثرها أو لم يرها علة بسملا بلا نظر، والله تعالى أعلم<sup>(٤)</sup>.



(١) هو الإمام على بن محمد بن عبد الصمد السخاوى. ولد سنة ٢٥٨ بمصر، وقرأ على الإمام الشاطبى. وقرأ عليه خلق كثير. توفي سنة ٦٤٣ هـ.

ينظر: تذكرة الحفاظ للذهبي ١٤٣٢/٢. دار إحياء التراث العربى. بيروت لبنان.

(٢) فتح الوصيد: ١٣٥.

(٣) إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل العلامة أبو محمد الربعى الجعبرى. ولد سنة ٦٤٠ توفي سنة ٧٣٢ هـ. غاية النهاية ١/٢١.

(٤) فتح الوصيد للسخاوى: ١٣٥، تحقيق: جمال شرف. ط. دار الصحابة بطنطا.



## المبحث الثالث

### سورة أم القرآن وملحقاتها<sup>(١)</sup>

بعد الانتهاء من اختلافهم في البسملة وغيرها من أحكام بين السورتين، نأتى إلى بيان اختلافهم في سورة أم القرآن لأنها أول ما يبتدئ بها في القراءة. وقد ورد الخلاف عنهم هنا في ثلاث كلمات وهى (الصراط، وصراط، وعليهم) فهى وإن كانت كلمات فرشية إلا أنها تعتبر بمثابة الأصول المطردة لأن الإمام ابن الجزرى عطف عليها بعض الكلمات المشاركة لها في الحكم فأصبحت بمثابة الأصول المطردة.

أولها: كلمة الصراط، وصراط حيث أتيا: فقد ورد الخلاف فيهما بين السين والصاد والإشمام على ما سيأتى مفصلاً بعد، وقد وجد الإمام ابن الجزرى مندوحة هنا فعطف عليهما اختلاف الطرق في حكم الإشمام<sup>(٢)</sup> في الصاد منها في جميع الكلمات المختلف فيها وذلك نحو أصدق وبابه، والمصيطرون، ومصيطر وغير ذلك. وإن كان الإمام الشاطبى أخر ذلك إلى أول مواضعه في سورة لنساء.

الثانى: هاء ضمير المثنى والجمع الواقعة بعد الياء الساكنة المحذوفة لعلة جزم أو بناء نحو (يغنهم الله) فهى وأن كان موضعها سورة النور؛ إلا أن الإمام ابن الجزرى عندما تكلم عن ضم الهاء من (عليهم) لحمزة ويعقوب عطف عليه أوجه خلاف رويس عنه عند حذف الياء متأثراً في ذلك بابن غلبون في التذكرة<sup>(٣)</sup> وغيره، وذلك من باب إتمام الفائدة.

الثالث: ميم الجمع: لقالون وذلك بين الإسكان والصلة.

وإليك بيان ذلك مفصلاً على حسب ترتيب وروده وطرق خلافه، ونبدأ بأولها وروداً وهو: ﴿الصِّرَاطُ﴾ ① ﴿صِرَاطُ﴾ حيث ورد في القرآن الكريم وإن كان هنا أول مواضعه وذلك

(١) والمراد بملحقاتها ما وافقها من كلمات ورد فيها الخلاف في سور أخرى مثل: إشمام (المصيطرون)، وأصدق وبابه لأصحابهم عطفًا على إشمام الصراط، وكذا في ما أتى بعدها من السور.

(٢) سيأتى تعريف الإشمام ص: ١٢٦، عند بيان الخلاف.

(٣) التذكرة لابن غلبون ١/ ٦٥، تحقيق: أيمن رشدى سويد. ط. الجمعية الخيرية للمحافظة على القرآن الكريم بالسعودية.

في قوله تعالى ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴿فَقَدْ رَوَى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن قبل وذلك بين السين والصاد<sup>(١)</sup>﴾.

وبالرجوع إلى طرق رواية قبل تبين أن ابن مجاهد<sup>(٢)</sup> قطع له بالسين وذلك من التيسير<sup>(٣)</sup> والشاطبية<sup>(٤)</sup>، وتلخيص العبارات<sup>(٥)</sup>، والتجريد<sup>(٦)</sup> والكافي<sup>(٧)</sup>، والكمال<sup>(٨)</sup>، وروضة المعدل<sup>(٩)</sup>، والعنوان<sup>(١٠)</sup>، والمستنير<sup>(١١)</sup>، وغاية أبى العلاء<sup>(١٢)</sup>، هذا ما وقفت عليه، ومن بقية طرقه كالمجتبى، والقاصد، والإعلان، وكفاية الست على ما فى النشر. حيث قطع بذلك لابن مجاهد.

- وأما وجه الصاد فرواه عنه ابن شنبوذ<sup>(١٣)</sup> <sup>(١٤)</sup>، وذلك من المستنير، والمصباح<sup>(١٥)</sup>، والمبهج، والكمال، ومن تلخيص أبى معشر فى أحد وجهيه<sup>(١٦)</sup>.

هذا ما وقفت عليه، ومن جامع ابن فارس، وكفاية الست على ما فى النشر. وبناء على ما تقدم فالوجهان صحيحان عن قبل وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى والذى يقدم وجه السين؛ لأنه ورد من الطريق الأول عن ابن مجاهد وهو الأكثر رواية عن قبل حيث ورد ذلك عنه من ١٩ طريقاً بنسبة ٥٨٪ تقريباً بينما ورد وجه الصاد من ١٤ طريقاً بنسبة ٤٢٪ تقريباً. كما أن وجه السين هو الأصل والموافق لما فى التيسير والحرز، أما وجه الصاد وإن كان أقل طرقاً منه إلا أنه الموافق لما عليه رسم المصحف وعليه جمهور القراء العشرة مما يؤكد

(١) النشر: ٢٧١ / ١ - ٢٧٢.

(٢) التيسير: ٢٧.

(٣) التلخيص: ٢٣.

(٤) الكافي: ٣٧.

(٥) الروضة: ٩٢.

(٦) العنوان: ٦٧.

(٧) غاية الاختصار: ٤٠٣ / ٢.

(٨) ينظر: النشر: ٢٧٢ / ١.

(٩) محمد بن أحمد بن أيوب بن الصلت بن شنبوذ. أخذ القراءة عرضاً عن ابن جمهور وغيره، وقرأ عليه الشذائى وغيره. مات سنة ٣٢٨ هـ. معرفة القراء الكبار ٢٧٦ / ١.

(١٠) المصباح: ٢٧٥.

(١١) التلخيص: ٢٠١.

صحة رواية الوجهين.

أما ما ذكره الإمام ابن الجزرى من رواية السين عن أحمد بن ثوبان<sup>(١)</sup> عن قبل، والحلوانى عن القواس<sup>(٢)</sup> فليس ذلك من طريق الطيبة.

التوجيه: من قرأ (السرائ) بالسين فهى الأصل، وما جاء على الأصل فلا يحتاج إلى دليل وأما من قرأ بالصاد فإنه كره الخروج من السين، وهى حرف مهموس إلى الطاء، وهى حرف مطبق مجهور فأبدل من السين حرفاً متجانساً للسين فى الصفير وللطاء فى الاستعلاء والاطباق لتجانس الكلام<sup>(٣)</sup>.

### بيانه لخلاّد

واختلف عن خلاّد أيضاً فى هذين اللفظين بين الصاد الخالصة، والإشمام<sup>(٤)</sup> صوت الزاى. وذلك على أربعة أوجه.

الأول: الإشمام فى الحرف الأول فقط ﴿الصِّرَاطُ﴾ مع الصاد فى الثانى وهو. ﴿صِرَاطُ﴾ قطع له بذلك أبو عمرو الدانى فى التيسير<sup>(٥)</sup> وذلك من قراءته على أبى الفتح فارس، وهو الذى فى الشاطبية<sup>(٦)</sup>، والتجريد من قراءة بن الفحام على

(١) أحمد بن الصقر بن ثوبان. قرأ على قبل، وقرأ عليه ابن مجاهد. مات سنة ٣٦٦ هـ ويقال: سنة ٣٦٠ هـ. غاية النهاية: ٦٣/١.

(٢) أحمد بن محمد بن علقمة بن عون. المعروف بالقواس. قرأ على وهب بن واضح، وقرأ عليه قبل. توفى سنة ٢٤٠ هـ وقيل: ٢٤٥ هـ. غاية النهاية: ١٢٣/١.

(٣) شرح الهداية للمهدوى: ١٧/١.

(٤) الإشمام: لغة: مأخوذ من أشممت الطيب، أى: وصلت إليه شيئاً يسيراً مما يتعلق به الرائحة. معجم تهذيب اللغة للأزهري: ١٩٣٢.

واصطلاحاً: يأتى الإشمام على أربعة أنواع:

١- خلط حرف بحرف كما فى (السرائ، ومصيطر، وأصدق) وبابه، وهو المراد هنا.

٢- خلط حركة بحركة كما فى (قيل، وغيض) وأشباههما.

٣- إخفاء الحركة بين الإسكان والتحريك كما فى (تأمنّا).

٤- ضم الشفتين بعد سكون الحرف كما فى (نستعين) ووقف حمزة وهشام فى نحو (دفع). إبراز المعانى لأبى

شامة ٧١-٧٢، تحقيق الشيخ/ إبراهيم عطوة.

(٦) الشاطبية: البيت: ١٠٨.

(٥) التيسير: ٢٧.

عبد الباقي<sup>(١)</sup>، وهو لجمهور العراقيين عن خلاد وقد ورد ذلك من ٥١ طريقاً البالغ عددها ٦٨ طريق علماً بأن كل من روى الإشمام في اللام رواه هنا أيضاً في موضع الفاتحة..  
 الثانى: الإشمام فى حرفى الفاتحة فقط، والصاد فيما عدا هذين الموضعين، وذلك من العنوان<sup>(٢)</sup>، والمستنير<sup>(٣)</sup> وذلك من طريق ابن البختري<sup>(٤)</sup> عن الوزان، وغاية ابن مهران طريق الصواف<sup>(٥)</sup> وقد ورد ذلك من ٦ طرق.

هذا على ما ورد فى هذه الطرق. وكذا من المجتبى على ما فى النشر.

الثالث: إشمام المعرف باللام فقط فى جميع القرآن<sup>(٦)</sup>، وذلك من طريق بكار عن الوزان عنه من روضة المالكي<sup>(٧)</sup>، وغاية أبى العلاء<sup>(٨)</sup>، وكفاية أبى العز<sup>(٩)</sup>، والمستنير، والمصباح<sup>(١٠)</sup>، وغاية ابن مهران<sup>(١١)</sup>، وبه قرأ ابن الفحام على الفارسى، والمالكي، هذا ما وقفت عليه، وهو من التذكار وجامع ابن فارس، والموضح والمفتاح ولجمهور العراقيين على ما فى النشر وقد ورد ذلك من ٣٨ طريقاً.

الرابع: الصاد الخالصة مع عدم الإشمام، وذلك من التبصرة<sup>(١٢)</sup>، والكافى<sup>(١٣)</sup>،

(١) التجريد: ١٨٥. (٢) العنوان: ٦٧.

(٣) المستنير: ٤٤١/١.

(٤) عبد الرحمن بن الفضل بن الحسن البختري. قرأ على الوزان، وقرأ عليه ابنه أحمد المعروف بالولى. غاية النهاية ٣٧٦/١.

(٥) الحسن بن الحسين بن على بن عبد الله بن جعفر أبو على الصواف. قرأ على الوزان وغيره، وقرأ عليه بكار وغيره. مات سنة ٣١٠ هـ. م. القراء الكبار ١/١٤٣.

(٦) ورد ذلك فى ستة مواضع:

١- الفاتحة: ٦ ٢- طه: ١٣ ٣- المؤمنون: ٧٤ ٤- يس: ٦٦

٥- الصافات: ١٨ ٦- سورة ص: ٢٢.

(٧) الروضة: ٢.

(٨) غاية الاختصار: ٤٠٣/٢.

(٩) الكفاية: ٢١٨/١.

(١٠) المصباح: ٢٧٥.

(١١) الغاية: ١٣٨.

(١٢) التبصرة: ٢٥١.

(١٣) الكافى: ٣٧.

وتلخيص العبارات<sup>(١)</sup>، والهادي<sup>(٢)</sup>، والتذكرة<sup>(٣)</sup>، وجمهور المغاربة، وبه قرأ الداني على أبي الحسن، ومن طريق الولي<sup>(٤)</sup> وابن العلاف<sup>(٥)</sup> من المستنير<sup>(٦)</sup>، ومن الهداية على ما في النشر وقد ورد ذلك من ١٧ طريقاً.

والتأمل في ذلك يجد أن هذه الأوجه كلها صحيحة عن خلاد، والذي يقدم هو إشمام الحرف الأول من الفاتحة؛ لأنه رواية الجمهور عن خلاد. فضلاً عن أنه الموافق لما في التيسير والشاطبية كما سبق.

**تَنْبِيْهُ:** ما ذكره الإمام ابن الجزري من الإشمام في حرفي الفاتحة عن الأهوازي وكذا الإشمام في المعرف بالألف واللام من طريق ابن مقسم عن ابن مهران وطريق المطوعى من المبهج، وكذا من رواية الدوري عن حمزة، وعدم الإشمام عن الحلواني وكل ذلك ليس من طريق الطيبة<sup>(٧)</sup>.

**التوجيه:** قال مكى: "حجة من قرأ بالإشمام: أنه لما رأى الصاد فيها مخالفة للطاء في الجهر؛ لأن الصاد حرف مهموس، والطاء حرف مجهور أشم الصاد لفظ الزاى للجهر الذي فيها فصار قبل الطاء حرف يشابهها في الأطباق والجهر الذين هما من صفات الطاء، وحسن ذلك لأن الزاى من مخرج السين، والصاد مؤاخية لها في الصغير، والعرب تبدل السين صادًا إذا وقع بعدها طاء أو قاف أو غين أو خاء ليكون عمل اللسان من جهة واحدة فيكون أخف عليهم<sup>(٨)</sup>، وتقدم أن وجه الصاد لا تباع رسم المصحف.

(١) التلخيص: ٢٣.

(٢) الهادي: ٦.

(٣) التذكرة: ٦٥ / ١.

(٤) أحمد بن عبد الرحمن بن الفضل البخري. قرأ على أبيه وقرأ عليه أحمد بن إبراهيم الطبري وغيره. مات سنة ٣٢٥ هـ. غاية النهاية: ٦٦ / ١.

(٥) علي بن محمد بن يوسف العلاف. قرأ على النقاش وغيره، وقرأ عليه: ابن فارس الخطاط. مات سنة ٣٩٦ هـ. غاية النهاية: ٥٧٧ / ١.

(٦) المستنير: ٤٤١ / ١.

(٧) النشر: ١٥٨ / ١ - ١٦٥.

(٨) الكشف: ٣٤ / ١ - ٣٥.

## أصدق وبابه

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن رويس فى إشهام الصاد<sup>(١)</sup> إذا سكنت وأتى بعدها دال<sup>(٢)</sup>.

فرواه التمار عنه من طريق النخاس بالإشهام، وذلك من مفردة ابن الفحام، والإرشاد والكفاية كلاهما لأبى العز وجامع الفارسى وغاية أبى العلاء والمستنير، وروضة المالكى، والمصباح، والمبهبج، وتلخيص أبى معشر.

وكذا رواه الجوهري عن التمار من التذكرة، ولابن مقسم من غاية ابن مهران، ومن قراءة الدانى على أبى الحسن وأبى الفتح كما فى النشر.

ورواه أبو الطيب بالصاد الخالصة وذلك من غاية أبى العلاء ولابن مقسم والنخاس والجوهري ثلاثتهم من الكامل<sup>(٣)</sup>.

والوجهان صحيحان عنه وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى، إلا أن المقدم فى هذا الباب عن رويس هو الإشهام؛ لأنه هو الأكثر رواية عنه وعليه الجمهور، وقد ورد ذلك عنه من ٣١ طريقاً، والباقى لوجه الصاد، ولا يقدح ذلك فى صحته؛ لأن به قرأ المدنيان وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم وروح مما يدل على صحة الوجهين. والله أعلم.

\* \* \*

(١) النشر: ٢٥٠/٢ - ٢٥١.

(٢) ورد ذلك فى إثني عشر موضعاً: النساء: الآيتان ٨٧، ١٢٢، الأنعام: الآيتان ٤٦، ١٥٧، الأنفال: ٣٥، يونس: ٣٥، يوسف: ١١١، الحجر: ٩٤، النحل: ٩.

أما موضعاً القصص والزلزلة فهما محل اتفاق بالإشهام لرويس، والله أعلم.

(٣) تقدم بيان وجه الإشهام من هذه الطرق عند بيان إشهام (الصرط) بما أغنى عن إعادته

قوله تعالى: ﴿الْمُصَيِّطُونَ﴾ [الطور: الآية: ٣٧]،

﴿بِمُصَيِّطٍ﴾ [الغاشية: الآية: ٢٢]

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق فيهما بين السين والصاد، وذلك من روايات قنبل وابن ذكوان وحفص، وبين الصاد والإشمام فيها، وذلك من رواية خلاد<sup>(١)</sup>.

### أولاً: (بيانه لقنبل)

أما قنبل: فقطع له جمهور العراقيين والمغاربة بالسين في الأول والصاد في الثانى وهو الذى فى السبعة<sup>(٢)</sup>، والتيسير<sup>(٣)</sup>، والشاطبية<sup>(٤)</sup>، والتلخيصين<sup>(٥)</sup>، والكامل<sup>(٦)</sup>، والكافى<sup>(٨)</sup>، والتجريد<sup>(٩)</sup>، والمصباح<sup>(١٠)</sup>، والعنوان<sup>(١١)</sup>، وجامع ابن فارس على ما فى التبصرة والمجتبى والقاصد على ما فى النشر.

أما ابن سوار فقطع بالسين فيهما لقنبل، ولا بن مجاهد عنه<sup>(١٢)</sup> من الإعلان<sup>(١٣)</sup>. وأما صاحب المبهج فقطع بالصاد فيهما لقنبل، وذلك من طريق ابن شنبوذ<sup>(١٤)</sup> عنه، وروى السين فى الموضع الأول من الكفاية ولم يتعرض للموضع الثانى. هذا ما وقفت عليه.

- من خلال ذلك يتبين أن لقنبل فى الموضعين معاً ثلاثة أوجه صحيحة ومقروء بها، وبها أخذ الإمام ابن الجزرى وهى كالاتى:

السين فى (المسيطرون) والصاد فى ﴿بِمُصَيِّطٍ﴾، وذلك مذهب الجمهور وهو المقدم فى الأداء حيث ورد ذلك من ٢٥ طريقاً يلى السين فيهما حيث ورد من ٦ طرق يلى الصاد فيهما

(١) النشر ٣٧٨/٢.

(٢) السبعة: ٦١٣.

(٣) التيسير: ١٦٥، ١٨٠.

(٤) الشاطبية: البيت: ١٠٤٩، ١١٠٩، ١١٠.

(٥) تلخيص العبارات: ١٥٣، ١٦٧.

(٦) التلخيص: ٤١٩.

(٧) الكامل: ٥٢٣.

(٨) الكافى: ٢٠٩.

(٩) التجريد: ٣٣٨، ٣١٣.

(١٠) المصباح: ٤٧٩، ٥١١.

(١١) العنوان: ١٨١، ٢٠٨.

(١٢) المستنير: ٨٠٣/٢، ٨٥٠.

(١٣) الإعلان: ٢٢١، ٢٣٧.

(١٤) المبهج: ٨٨.

ولا يقدح ذلك في صحة روايته؛ لأن الصاد موافقة لرسم المصحف والسين هي رواية هشام والوجهان مرويان عن حفص وابن ذكوان وغيره مما يدل على صحتها. والله أعلم.

التوجيه: من قرأ بالسين فعلى الأصل، والصاد لاتباع الرسم، وذلك على نحو ما تقدم في الصراط، وصراط. قبل ذلك.

أما ما ذكره ابن الجزرى من الصاد في الموضعين من جامع البيان عن ابن شنبوذ<sup>(١)</sup> فليس من طريق الطيبة<sup>(٢)</sup>.

### ثانياً: (بيانه لابن ذكوان)

وأما ابن ذكوان فروى الجمهور عنه الصاد فيهما وذلك من التيسير والشاطبية، وروضة المالكي<sup>(٣)</sup>، والمستنير، وكتابى أبى العز<sup>(٤)</sup>، والتذكرة<sup>(٥)</sup>، والمصباح والمبهج، والتبصرة<sup>(٦)</sup>، وجامع الفارسى<sup>(٨)</sup>، والتلخيصين، وللنقاش<sup>(٩)</sup> والصورى من غاية أبى العلاء<sup>(١٠)</sup>، وأحد الوجهين عن الأخفش من الكامل.

وأما السين فيهما فقطع له بها ابن الأخرم<sup>(١١)</sup> عن الأخفش وذلك من غاية ابن مهران<sup>(١٢)</sup>، وغاية أبى العلاء والوجيز<sup>(١٣)</sup>، وبه قرأ ابن الفحام على الفارسى من التجريد وأحد الوجهين عن النقاش من الكامل. وقرأ به الدانى أيضاً على ابن داود عن الأخرم لكنه ليس من طريق الطيبة، والوجهان متواتران نصاً وأداءً وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى.

(١) النشر: ٣٧٨/٢. (٢) المصدر السابق. رواية قبل ١١٩/١ - ١٢١

(٣) الروضة ٢/٩٣٢، ٩٩٠. (٤) الإرشاد: ٥٧٠، ٦٣٠.

(٥) الكفاية ٢/٥٥٩. (٦) التذكرة: ٥٦٧، ٦٢٥.

(٧) التبصرة: ٦٨٥، ٧٢٥. (٨) الجامع: ٢٠٠، ٢٠٨.

(٩) محمد بن الحسن بن محمد بن زياد. أبو بكر النقاش. أخذ القراءة عن هارون الأخفش وغيره. وقرأ عليه الحامى والنهروانى وغيرهما. مات سنة ٥٣١ هـ. معرفة القراء الكبار ١/٢٩٤.

(١٠) غاية الاختصار: ٢/٦٦٧، ٧١٥.

(١١) محمد بن النضر بن مر. أبو الحسن الدمشقى المعروف بابن الأخرم. أخذ القراءة عرضاً عن الأخفش، وقرأ عليه: على بن داود الدارنى وغيره. غاية النهاية ٢/٢٧٠.

(١٢) الغاية: ٤٠٠.

(١٣) الوجيز: ٣٤٠، ٣٧٩.



وبالنظر في ذلك يتبين أن وجه الصاد هو الأكثر رواية عن ابن ذكوان، كما أنه مذهب الجمهور أيضًا عن النقاش وغيره عنه وهو المقدم في الأداء. فضلًا عن أنه الموافق لما في التيسير والشاطبية، وقد ورد ذلك عنه من ٦١ طريقًا والباقي لوجه السين وهو رواية هشام وأحد الوجهين عند أصحاب الخلاف المذكورين مما يدل على صحة الوجهين والله أعلم.

**واختلفت الطرق فيهما أيضًا عن حفص على النحو التالي:**

### **ثالثًا: (بيانه لحفص)**

**الموضع الأول:** (المسيطر) فقطع له بالسين فيه ابن سوار في المستنير وهو الذي في المبهج، وكفاية الست وروضة المالكي، والمصباح، وكتابي أبي العز، وغاية أبي العلاء، وجامع ابن فارس وللأشعري<sup>(١)</sup> عن عبيد، وذلك من الكامل ولأبي طاهر من التجريد، وروضة المالكي، ولزرعان<sup>(٢)</sup> من غيرهما. وهو مذهب الجمهور عنه. وهو أحد الوجهين لحفص من التيسير<sup>(٣)</sup> والشاطبية.

وقطع له بالصاد ابن غلبون في التذكرة، وهو الذي في تلخيص العبارات، ومن طريق الفيل عن عمرو من الكامل، والوجيز، ولزرعان من التجريد، وأحد الوجهين من التيسير والشاطبية، وبه قرأ الداني على أبي الحسن بن غلبون كما في جامع البيان<sup>(٤)</sup> والمفردات.

**الموضع الثاني:** ﴿بِمُصْطَظِرٍ﴾ وقطع له بالصاد فيه أبو عمرو الداني وذلك من التيسير وهو الذي في الشاطبية، وتلخيص العبارات، والتذكرة، والمبهج، والمستنير وكفاية الست، ولغير زرعان من غاية أبي العلاء، والتذكار والتجريد، وروضة المالكي، وجامع ابن فارس، والمصباح وكتابي أبي العز ومن الكامل لغير الأشعري.

وقطع له بالسين صاحب الوجيز وذلك من طريق الفيل عن عمرو، ولزرعان عن

(١) أحمد بن سهل بن الفيروزان الأشعري. قرأ على عبيد بن المصباح. مات سنة ٣٠٧ هـ غاية النهاية ٥٩/١.

(٢) زرعان بن أحمد بن عيسى أبو الحسن اللداعي. عرض على عمرو بن الصباح، وعرض عليه: علي بن محمد بن خلع.

مات في حدود سنة ٢٩٠ هـ. غاية النهاية ٢٩٤/١.

(٣) تنبيه: أطلق أبو عمرو الداني الوجهين لحفص من التيسير وفيه نظر وذلك لأنه قرأ بالسين على أبي الفتح فارس بن أحمد وبالصاد على أبي الحسن بن غلبون كما في الجامع والمفردات وأسند روايته إلى حفص في التيسير من قراءته على أبي الحسن. وعليه فإن وجه السين هنا يعد خروجًا عن طريق التيسير. والله أعلم.

(٤) جامع البيان: ٧٣١.

عمرو من الكفاية ولأبى العز، وجامع ابن فارس، وغاية الاختصار، وروضة المالكي، والتجريد، والمصباح للأشناني من الكامل وبه قرأ الداني على أبى الفتح.

من خلال ذلك يتبين أن الوجهين صحيحان عن حفص، وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى، والذي يقدم في ذلك هو (السين) في الموضع الأول و(الصاد) في الموضع الثاني؛ لأن ذلك ورد من أكثر طرق حفص، وهو الموافق وعليه الجمهور عنه وقد ورد وجه السين في الموضع الأول ﴿أَلَمْصَيِّطِرُونَ﴾ من ٤٣ طريقاً عن حفص من مجموع طرقة البالغ عددها ٥٢ طريقاً والباقي للوجه الآخر ولا يقدح ذلك في صحته لأن وجه الصاد هو الموافق لرسم المصحف وبه قرأ المدنيان والبصريان والكسائي وغيرهم من أصحاب الخلاف.

وأما الموضع الثاني ﴿بِمُصَيِّطِرٍ﴾ فقد ورد عنه وجه الصاد من ٣٨ طريقاً والباقي لوجه السين وهو رواية هشام وأحد الوجهين عند أصحاب الخلاف. مما يدل على صحة الوجهين معاً. والله أعلم.

وأما الصاد فيهما من غاية ابن مهران، والعنوان والكافي، والتبصرة والهداية وجامع البيان، عن الأشناني<sup>(١)</sup> عن عبيد، وكذا السين في الأول والصاد في الثاني من إرشاد أبى الطيب فليس من طريق الطيبة<sup>(٢)</sup>، والله أعلم.

### رابعاً: (بيانه لخلاّد)

واختلف عن خلاّد في ذلك بين الإشمام والصاد الخالصة. وبحث طرق رواية خلاّد تبين أن ابن مهران قطع له بالإشمام فيهما، وذلك من الغاية، وهو الذى فى الكامل، والمبهج والمصباح، وغاية أبى العز، والتجريد، والكافى، والعنوان، وتلخيص العبارات والتبصرة والمستتير، وهو مذهب الجمهور من المشاركة، والمغاربة عن خلاّد<sup>(٣)</sup>. وأطلق له الوجهين أبو عمرو الدانى وذلك من التيسير من قراءته على أبى الفتح فارس بن أحمد وتبعه على ذلك الإمام الشاطبى<sup>(٤)</sup>، وكذا فى الإعلان.

(١) تقدمت ترجمته.

(٢) طرق رواية حفص. النشر ١/ ١٥٢ - ١٥٨.

(٣) تقدم بيانه من هذه المصادر عند بيان خلاف قبيل ومن بعده من أصحاب الخلاف بما أغنى عن إعادته.

(٤) ذكر الأمام ابن الجزرى أن الإشمام هو الذى لا يوجد نص بخلافه عن خلاّد فقال: «وأما خلاّد فالجمهور من=

من خلال ذلك يتبين رواية الوجهين عن خلاد.

والمقدم هو الإشمام فيهما؛ لأنه مذهب الجمهور كما تقدم وهو الأكثر طرقاً، وقد ورد ذلك عنه من جميع طرقه بما فيهم أصحاب الخلاف. أما وجه الصاد فقد ورد عنه من ٣ طرق من أصحاب الخلاف وذلك من مجموع طرقه البالغ عددها ٦٨ طريقاً.

ورغم قلة هذه الطرق فإنها لا تقدح في صحة رواية هذا الوجه؛ لأنه أحد الوجهين من التيسير والشاطبية فضلاً عن أن أكثر القراء العشرة يقرءون بالصاد وقد سبق بيان ذلك كما أنه الموافق لرسم المصحف. والله أعلم.

### قوله تعالى: ﴿يُغْنِيهِمُ اللَّهُ﴾ [النور: ٣٢] ونحوه

اختلفت الطرق عن رويس في ضم الهاء وكسرها من ضمير الجمع إن سقطت الياء لعله جزم أو بناء، وذلك في أربعة مواضع، وهى: قوله تعالى: ﴿يُغْنِيهِمُ اللَّهُ﴾، و﴿وَيُلْهِمُهُمُ الْآمَلُ﴾ [الحجر: ٣]، و﴿وَقِهِمُ السَّكِينَاتِ﴾، و﴿وَقِهِمُ عَذَابَ الْجَحِيمِ﴾ [غافر من الآيتين: ٩، ٧]، وبالرجوع إلى طرق رويس تبين أن ابن مهران قطع له بالضم في هذه المواضع الأربعة من الغاية<sup>(١)</sup>، وهو الذى فى التذكرة<sup>(٢)</sup>، والمستنير<sup>(٣)</sup>، وغاية أبى العلاء<sup>(٤)</sup>، والمبهج<sup>(٥)</sup>، والمصباح<sup>(٦)</sup>، وروضة المالكي<sup>(٧)</sup>، وبه أخذ أبو العز من الإرشاد<sup>(٨)</sup>،

= المشاركة والمغاربة على الإشمام فيهما له وهو الذى لا يوجد نص عليه بخلافه، وأثبت له الخلاف فيهما صاحب التيسير من قراءته على أبى الفتح وتبعه على ذلك الشاطبي، والصاد هى رواية الحلواني ومحمد سعيد البزار كلاهما عن خلاد. أ. هـ، ينظر: النشر ٣٧٨ / ٢، وما بعده، أى أن رواية الصاد ليسوا من طريق التيسير، فيكون ذكره له خروجاً من طريقه. وفيه نظر وذلك لما يلي:

أولاً: أسند الداني رواية خلاد من قراءته على أبى الفتح فارس كما هو فى التيسير. ينظر: التيسير: ٢٥.

ثانياً: روى الداني الوجهين الإشمام والصاد الخالصة من قراءته على أبى الفتح كما فى جامع البيان، فقال: «وقرأتها فى رواية خلاد ورجاء بن عيسى على أبى الفتح عن قراءته بالوجهين جميعاً بالإشمام والصاد الخالصة» أ. هـ. ينظر: جامع البيان: ٧٣١، فدل ذلك على صحة رواية الوجهين عنه من التيسير، وليس كما قال ابن الجزرى. والله أعلم.

(٢) التذكرة: ٦٨ / ١.

(١) الغاية: ١٤٠.

(٤) غاية الاختصار: ٣٧٥ / ١.

(٣) المستنير: ٤٤٢ / ١.

(٦) المصباح: ٢٧٥ / ١.

(٥) المبهج: ٤٥.

(٨) الإرشاد: ٢٠٣.

(٧) الروضة: ٥٢٢ / ٢.

ومن الكامل<sup>(١)</sup> لغير الحمamy<sup>(٢)</sup>، وقطع أبو الحسين الفارسي بالضم في الثلاثة الأولى، وكسرها في الموضع الأخير<sup>(٣)</sup>، وكذا في التلخيص<sup>(٤)</sup> للطبري، وجامع ابن فارس على ما في التبصرة<sup>(٥)</sup>.  
وروى الهذلي عن الحمamy الضم في قوله تعالى: ﴿وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ﴾، والكسر في الباقي.

أما أبو العز القلانسي فكسر الهاء في المواضع الأربعة لرويس، وذلك من طريق القاضي<sup>(٦)</sup> أبي العلاء من الكفاية<sup>(٧)</sup>.

هذا ما وقفت عليه وقد ذكر الإمام ابن الجزري الكسر في هذه المواضع لرويس وذلك من طريق القاضي أبي العلاء<sup>(٨)</sup> عن النحاس<sup>(٩)</sup>، وقد ورد هذا الطريق من الكفاية والإرشاد كلاهما لأبي العز، والمصباح لأبي الكرم، والموضح والمفتاح لابن خيرون<sup>(١٠)</sup>.  
والذي وجدته أن أبا الكرم وأبا العز في إرشاده قطعاً له بالضم، وروى أبو العز الكسر كما سبق من الكفاية وذلك من طريق القاضي فقط، ولم أقف على كتابي ابن خيرون ويؤخذ له بالكسر في هذه المواضع اعتماداً على ما ذكره ابن الجزري، وبالضم من التذكار ومفردة الداني، وجامع ابن فارس اعتماداً على ما في النشر.

من خلال ذلك يتبين أن لرويس في هذه المواضع الأربعة وجهان صحيحان.

(١) الكامل: ٤٥٩.

(٢) علي بن أحمد بن عمر بن حفص. أبو الحسن الحمamy. عرض على النقاش وغيره. مات سنة ٤١٧ هـ. غاية النهاية: ٥٢٣/١.

(٣) الجامع: ٤١.

(٤) التلخيص: ٢٠٥.

(٥) التبصرة: ٢٩.

(٦) محمد بن علي بن يعقوب المعروف بالقاضي أبي العلاء الواسطي. عرض على النحاس وغيره، وعرض عليه الهذلي. مات سنة ٤٣١ هـ. غاية النهاية: ١٩٩/٢.

(٧) الكفاية الكبرى: ١/٢٢١.

(٨) النشر: ١/٢٧٣.

(٩) عبد الله بن الحسن بن سليمان النحاس. أخذ القراءة عرضاً عن الثمار، وعرض عليه الحمamy. مات سنة ٣٦٨ هـ. تاريخ بغداد: ٩/٤٣٨.

(١٠) محمد بن عبد الملك بن الحسن بن خيرون العطار. قرأ على عبد السيد عتاب وغيره. وقرأ عليه أبو اليمن الكندي. مات سنة ٥٣٩ هـ. غاية النهاية: ١٩٢/٢.

- ١- الضم: وهو مذهب الجمهور عن رويس، وهو الذي يقدم في الأداء؛ لأنه الأكثر رواية حيث ورد من ٣٠ طريقاً وهو رواية الجمهور عن رويس.
  - ٢- ثم الكسر في المواضع الأربعة. وقد ورد ذلك عنه من ٥ طرق.
  - ٣- الضم في الثلاثة الأولى وقد ورد من خمس طرق أيضاً.
  - ٤- عكسه وقد ورد ذلك من الكامل وكذا في النشر الله أعلم.
- والذي عول عليه ابن الجزري هو: أن الكسر في المواضع الأربعة أو الضم منها على السواء لكن الذي ذكرته هو ما استنتجته من البحث.
- التوجيه:

وجه الكسر في المواضع الأربعة وإن كانت طرق روايته قليلة عن رويس كما تبين من البحث فإن ذلك لا يقدح في صحة روايته؛ لأنه قرأ به القراء العشرة بها فيهم رويس في أحد الوجهين عنه.

مما يدل على تواتر الوجهين نصاً وأداءً. والله أعلم.

### (ميم الجمع)<sup>(١)</sup>

روى الإمام ابن الجزري اختلاف الطرق عن قالون في ميم الجمع حالة الوصل وذلك بإسكانها أو وصلها بواو إذا وقعت قبل محرك نحو ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الْضَالِّينَ﴾ [الفاتحة: الآية ٧]، وكذا إذا وقعت بعدها همزة قطع نحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: الآية ٦].

وببحث طرق قالون يتبين أن الإسكان ورد عنه من روضة المالكي<sup>(٢)</sup>، ولأبى نشيط من الكافي<sup>(٣)</sup>، والتبصرة<sup>(٤)</sup>، والكامل<sup>(٥)</sup>، وللحلواني من روضة المعدل<sup>(٦)</sup>، وارشاد أبى العز، وهو أحد الوجهين عن أبى نشيط من التذكرة<sup>(٧)</sup>، والهادي<sup>(٨)</sup>، والإعلان<sup>(٩)</sup>، والمبهيج<sup>(١٠)</sup>.

(١) ميم الجمع: هي الميم الزائدة الدالة على جمع المذكر حقيقة أو تنزيلاً. النجوم الطوالع: ٢٧.

(٢) الكافي: ٣٧.

(٣) الروضة: ٥٢١/٢.

(٤) الكامل: ٤٦١.

(٥) التبصرة: ٢٥٣.

(٦) الروضة: ٦٣.

(٧) التذكرة: ٦٧/١.

والتيسير<sup>(٤)</sup>، وللحلواني من السبعة<sup>(٥)</sup> والمبهج.

وأطلق التخيير بين الإسكان والصلة لقالون من الطريقين معاً ابن مهران في الغاية<sup>(٦)</sup>، وكذا من كفاية الست على ما في النشر. وهو الذي في المستنير<sup>(٧)</sup>، وتلخيص الطبري<sup>(٨)</sup>، وكفاية أبي العز<sup>(٩)</sup>، وغاية أبي العلاء<sup>(١٠)</sup>، ولأبي نسيط من الشاطبية<sup>(١١)</sup> والمصباح<sup>(١٢)</sup>، وروضة الطلمنكي على ما في البدائع<sup>(١٣)</sup>.

وقطع الهذلي له بالصلة من طريق الحلواني، وكذا أبو عمرو الداني وذلك من قراءته على أبي الفتح كما جاء في جامع البيان<sup>(١٤)</sup> والمفردات، وبه قرأ ابن الجزري على شيوخه المصريين كما في النشر<sup>(١٥)</sup>.

أما الهداية فلم أفق عليه، وروى الإمام ابن الجزري<sup>(١٦)</sup> الإسكان منه لأبي نسيط. **تَنْبِيْهُ:** ذكر الإمام ابن الجزري إسكان الميم من التجريد وذلك من قراءة ابن الفحام على ابن نفيس من طريق أبي نسيط، وعليه وعلى الفارسي والمالكي من طريق الحلواني، وأطلق الوجهين عن قالون من تلخيص العبارات، وفيه نظر؛ لأن ابن الفحام قطع بالصلة

(١) الهادي: ٦.

(٢) الإعلان: ١٩.

(٣) المبهج: ٤١.

(٤) التيسير: ٢٧. وإن كانت الصلة هي التي ينبغي الأخذ بها من طريق التيسير وذلك لأن الداني قرأ بهذا الوجه على أبي الفتح فارس كما في الجامع والمفردات، وسنده في التيسير من قراءته على أبي الفتح وذلك من طريق أبي نسيط. ينظر: جامع البيان: ١٥٨.

(٥) السبعة: ١٠٨.

(٨) المستنير: ١/٤٤٢.

(٦) الغاية: ١٤١.

(١٠) الكفاية الكبرى: ١/٢٢٢.

(٨) التلخيص: ٢٠٢.

(١٢) الشاطبية. البيت: ١١١.

(١٠) غاية الاختصار ١/٣٩١.

(١٤) ينظر بدائع البرهان: ١٤٣ عند تحرير (هار) لقالون.

(١٢) المصباح: ٢٧٦.

(١٤) جامع البيان: ١٥٨.

(١٥) إسناد رواية قالون من طريق الحلواني، حيث قال ابن الجزري: «قرأت بضم الميمات على شيوخ المصريين...» انظر النشر: ١/١٠٤، وتقدم التعريف بهم عند التعريف بابن الجزري، ص: ٦٨، ٦٩.

(١٦) النشر: ١/٢٧٣.

لأبى العباس (ابن نفيس) من طريق أبى نشيط<sup>(١)</sup>، واقتصر ابن بليمة على صلة الميم لابن كثير فقط، ولورش عند همز القطع<sup>(٢)</sup>.

وعليه: فإن لقالون الإسكان من التجريد من قراءة ابن الفحام على المالكي، والفارسي، وعبد الباقي، والصلة من قراءته على ابن نفيس.

وله الإسكان وجهًا واحدًا من تلخيص العبارات على ما ورد من هذه الطرق. والله أعلم. وأما ما ذكره ابن الجزري من الإسكان لقالون من العنوان والصلة للحلواني من الهداية فليس من طريق الطيبة<sup>(٣)</sup>.

من خلال ذلك يتبين أن الوجهين (الإسكان والصلة) في ميم الجمع صحيحان عن قالون من طريقه (أبى نشيط والحلواني) إلا أن الإسكان أكثر طرقًا ورواية عنه، حيث ورد ذلك من ٤٧ طريقًا تقريبًا فضلًا عن أنه ورد من أعلاها إسنادًا وهو السبعة لابن مجاهد حيث قال: «والذى قرأت به الإسكان»<sup>(٤)</sup> ولذا فهو المقدم في الأداء، ولعل ذلك ملاحظ أيضًا من تقديم ابن الجزري له في الذكر على الصلة، وهو الذى عليه العمل عند المحررين<sup>(٥)</sup> كما أن الأكثر رواية من طريق أبى نشيط، وهو الموافق لما عليه أكثر القراء العشرة. بينما وردت الصلة من باقى طرقه وهى ٣٦ طريقًا<sup>(٦)</sup>.

التوجيه: وجه الإسكان هو التخفيف، أما وجه الصلة؛ لأن أصل ميم الجمع أن تكون مضمومة وبعدها واو<sup>(٧)</sup>.

\* \* \*

(١) التجريد: ١٨٦.

(٢) تلخيص العبارات: ٢٣.

(٣) النشر ١/ ٩٩-١٠٦.

(٤) السبعة: ١٠٩. تحقيق: د/ شوقي ضيف.

(٥) بدائع البرهان للأزميرى ١/ ٣٣. تحقيق: بشير دعبس.

(٦) راعيت في ذلك طرق الإسكان أولاً فوجدتها ١١ طريقًا لأبى نشيط، ١٢ للحلواني ثم قمت بجمع طرق الخلاف والتخير فوجدتها ٢٢ لأبى نشيط، ٢٦ للحلوني وقسمتها على ٢ وأضيف الناتج إلى الإسكان فصارت ٢٢ لأبى نشيط، ٢٥ للحلواني والباقي للصلة والله أعلم.

(٧) الكشف ١/ ٣٨-٣٩.





## المبحث الرابع

الإدغام: وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الإدغام الكبير.

المطلب الثاني: الإدغام الصغير، وفيه ستة فروع:

الفرع الأول: باب دال قد .

الفرع الثاني: باب ذال إذ .

الفرع الثالث: باب تاء التأنيث .

الفرع الرابع: باب لام هل وبل .

الفرع الخامس: باب حروف قربت مخارجها

الفرع السادس: النون الساكنة والتنوين.



## (باب اختلافهم في الإدغام الكبير)

بعد الانتهاء من بيان أوجه الخلاف في سورة أم القرآن نأتى إلى بيان اختلافهم في الإدغام الكبير وذلك لقوله تعالى: ﴿فِيهِ هُدًى﴾ [سورة البقرة: الآية (٢)] حيث ورد فيه الإدغام والإظهار لأبى عمرو ويعقوب، وإليك التعريف به:

الإدغام لغة: الإدخال، وهو مأخوذ من أدغمت الفرس اللجام إذا أدخلته في فيه <sup>(١)</sup>. اصطلاحاً: اللفظ بساكن فمتحرك بلا فصل من مخرج واحد. وله تعريفات متعددة أخرى، وينقسم إلى قسمين:

صغير: وهو ما كان الأول منهما ساكناً، وسيأتى الكلام عنه في موضعه.

كبير: وهو ما كان أول الحرفين متحركاً سواء أكانا مثلين أم جنسين أم متقاربين.

وسمى كبيراً: لكثرة وقوعه؛ إذ أن الحركة أكثر من السكون، ولكثرة العمل فيه، وقيل لما فيه من الصعوبة، وقد اختلفت أهل الأداء في هذا الباب في ثلاثة وأربعين موضعاً: يخص أبو عمرو منها خمسة عشر موضعاً، ولخالد موضعان، وستة وعشرون موضعاً عن رويس. وإليك بينها:

أما أبو عمرو فقد ورد عنه الخلاف في جواز إدغام المثلين <sup>(٢)</sup> المتجانسين <sup>(٣)</sup> والمتقاربين <sup>(٤)</sup> على النحو التالى:

أولاً: المثلاث: اختلف عنه في إدغامه من المثلين لأجل الجزم وذلك في ثلاثة مواضع هي: ﴿يَبْتَغِ غَيْرَ﴾ [آل عمران: ٥٨] - ﴿يَخْلُ لَكُمْ﴾ [يوسف: ٩] - ﴿يَكُ كَذِبًا﴾ [غافر: ٢٨]. ما اختلف فيه لأجل الإعلال: ﴿ءَالَ لُوطٍ﴾ [الحجر: ٥٩]، وذلك في أربعة مواضع.

(١) ينظر كتاب العين: ٣٢/٢ تصنيف الخليل بن أحمد الفراهيدى ت: ١٧٠ هـ. تحقيق د/ عبد الحليم هندواى - دار الكتب العلمية.

(٢) المثلاث: هو أن يتفق الحرفان مخرجاً وصفة كالباء في الباء.

(٣) المتجانسان: هو أن يتفق الحرفان مخرجاً ويختلفا صفة أو مخرجاً وصفة معاً كالذال والتاء والطاء.

(٤) المتقاربان: أن يتقاربا في مخرجاً وصفة كالنون مع اللام، أو مخرجاً وصفة معاً كالذال مع السين وكالكلام مع الراء، أو في الصفة دون المخرج كاللام مع الذال، ينظر الإضاءة: ١٢ - ١٣. المكتبة الأزهرية.

واختلف عنه في أصل مطردين:

١ - إذا وقعت الواو مفتوحة بعد ضم نحو: ﴿هُوَ وَالَّذِينَ﴾ [أوله البقرة: ٢٤٩]. خشية الالتباس بحرف المد وقد ورد عنه ذلك في ثلاثة عشر موضعاً.

٢ - إذا وقع قبل المدغم حرف ساكن صحيح نحو ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ﴾ [الأعراف: ١٩٩] و﴿الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [مريم: ٢٩]. وغيرهما. وهذا يشمل المثليين والمتقاربين.

ثانياً: المتجانسان: ما اختلف فيه لأجل الجزم من المتجانسين وذلك في موضع واحد وهو ﴿وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ﴾ [النساء: ١٠٢].

ثالثاً: المتقاربان: وهذا القسم اختلف فيه لأجل الجزم وغيره. فمن المجزوم ﴿وَأَتِذَا الْقُرْبَى﴾ [الإسراء: ٢٦]. و﴿فَأَتِذَا الْقُرْبَى﴾ [الروم: ٣٨]، وما هو لغير الجزم كما في ﴿الزَّكَاةَ ثُمَّ﴾ [البقرة: ٨٣]. و﴿التَّوْرَةَ ثُمَّ﴾ [الجمعة: ٥]، ﴿أَخْرَجَ شَطْرَهُ﴾ [الفتح: ٢٩]، و﴿طَلَّقَكُنْ﴾ [التحریم: ٤] واختلف عن أبي عمرو في ﴿اللاتي يئسن﴾.

أما خلاد: فقد اختلف عنه في موضعين وهما ﴿فَأَلْمَلَقْتِ ذِكْرًا﴾ [المرسلات: ٥]، و﴿فَأَلْمَغِيرَاتِ صُبْحًا﴾ [العاديات: ٣].

أما رويس فقد اختلف عنه في ٢٦ موضعاً بيانا كالآتي ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٠] ﴿جَعَلَ لَكُمْ﴾ ثمانية مواضع بسورة النحل [النحل: ٧٢، ٧٨، ٨٠، ٨١]، ﴿قَبْلَ لَهُمْ﴾ [النمل: ٣٧]، ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَى وَأَقْنَى﴾ وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشَّعَرَى﴾ [النجم: ٤٨ - ٤٩]، ﴿الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ﴾ [البقرة: ٧٩] ﴿وَالْعَذَابَ بِالْمَغْفِرَةِ﴾ [البقرة: ١٧٥] ﴿الْكِتَابَ بِالْحَقِّ﴾ [البقرة: ١٧٦] ﴿جَهَنَّمَ مِهَادًا﴾ [الأعراف: ٤١] ﴿لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَتِهِ﴾ [الكهف: ٢٧] ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾ [طه: ٣٩] ﴿رَكَّبَكَ﴾ [الانفطار: ٨، ٩] ﴿كَذَلِكَ كَانُوا يُؤْفَكُونَ﴾ ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾ ﴿جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾ [النحل: ٧٢] ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا﴾ [مريم: ١٧] ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى﴾ [النجم: ٤٣، ٤٤].

وإليك بينها مفصلاً على حسب ترتيب القراء.

من المعلوم أن كل من روى الإدغام عن أبي عمرو يجوز له الإظهار إلا ما ورد من

الإدغام وجهًا واحدًا للسوسى من التيسير والشاطبية، وما عدا ذلك فبالوجهين.

بعد هذه المقدمة نتقل إلى المواضع التى ورد فيها اختلاف أهل الأداء فى جواز الإدغام فيها عن أبى عمرو. حيث إن هناك مواضع اتفق أهل الأداء على صحة جواز الإدغام فيها وذلك إذا استوفت الشروط<sup>(١)</sup> وارتفعت الموانع<sup>(٢)</sup>

وهناك مواضع ورد فيها الخلاف. ومن ذلك: المثلان المجزوم<sup>(٣)</sup>.

## أولا (المختلف فيه لأجل الجزم)

ومن المواضع التى التقى فيها المثلان لأجل الجزم وورد فيها الخلاف هى:

١ - قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [آل عمران: الآية: ٨٥].

٢ - قوله تعالى:

﴿أَقْتُلُوا يُوسُفَ أَوْ اطْرَحُوهُ أَرْضًا يَخْلُ لَكُمْ وَجْهَ أَبِيكُمْ﴾ [يوسف. الآية: ٩].

٣ - وقوله عز وجل: ﴿وَإِنْ يَكُ كَذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُ﴾ [سورة غافر: الآية: ٢٨].

أما بالنسبة للموضعين الأولين :

فروى إدغامهما بخلف عن أبى عمرو أبو العز<sup>(٤)</sup> فى كفايته وهو الذى فى روضة المعدل<sup>(٥)</sup> وجامع ابن فارس، وللشذائى<sup>(٦)</sup> عن الدورى للسوسى من الكامل<sup>(٧)</sup> والمبهج<sup>(٨)</sup>،

(١) شروط الإدغام: هو أن يلتقى الحرفان (المثلان أو المتقاربان أو المتجانسان) خطأ ولفظًا أو خطأ لا لفظًا.

(٢) موانعه: كون الحرف الأول منها: تاء ضمير أو مشدداً أو منوناً، وكذا الإخفاء، وليبان ذلك مفصلاً ينظر: النشر: ٢٧٨/١ - ٢٧٩.

(٣) المجزوم: هو ما التقى فيه الحرفان بسبب حذف وقع فى آخر الكلمة الأولى كالجزم، ويكون ذلك فى المثلين نحو: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ والمتقاربين ﴿وَلَمْ يَوْتِ سَعَةَ مِنَ الْمَالِ﴾.

(٤) الكفاية ١/ ١٦٠.

(٥) الروضة: ٣٩.

(٦) أحمد بن نصر بن منصور بن عبد الحميد أبو بكر الشذائى. قرأ على ابن مجاهد وغيره مات سنة ٣٧٣ هـ. غاية النهاية ١/ ١٤٤.

(٧) الكامل: ٣٠٣.

(٨) المبهج: ٢١.

ولابن مجاهد من الدورى من أبى العلاء والمصباح، وتلخيص الطبرى، ومن غير طريق الجوهري عن أبى طاهر عن ابن مجاهد من المستنير<sup>(١)</sup> على ما رواه ابن سوار بخلاف ما رواه ابن الجزرى عنه من الإدغام منه<sup>(٢)</sup>، وبه قرأ الدانى على أبى الفتح كما فى جامع البيان<sup>(٣)</sup>، ولأبى محمد الكاتب<sup>(٤)</sup> وابن أبى مرة النقاش عن ابن مجاهد كما فى النشر.

وللسوسى بخلف عنه من التيسير<sup>(٥)</sup> والشاطبية<sup>(٦)</sup> وروى الباقر الإظهار. وقد ورد الإدغام للدورى من ٤٥ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ١٢٦ طريقاً، وللسوسى من ٨ طرق من مجموع طرقه البالغ عددها ٢٨ طريقاً والذى يقدم هو الإظهار، لأنه مذهب الجمهور عن أبى عمرو. والله أعلم.

وأما الإظهار عن الدورى فهو من التذكار والهداية وغير ذلك من الطرق التى لم أقف عليها على ما فى النشر، وهو مذهب الجمهور عن أبى عمرو وهو الذى فى التجريد<sup>(٧)</sup> لابن الفحام حيث رواه عن غير الدورى والسوسى، وأما صاحب العنوان<sup>(٨)</sup>، وتلخيص العبارات<sup>(٩)</sup> والهادى<sup>(١٠)</sup> والكافى<sup>(١١)</sup>، والتبصرة<sup>(١٢)</sup>، وجمهور المغاربة فلم يتعرضوا لذكر الإدغام الكبير؛ بل اقتصروا على الإدغام الصغير فقط.

من خلال ذلك يتبين أن الإظهار والإدغام صحيحان عن أبى عمرو غير أن الذى يقدم فى الأداء من طريق النشر هو الإظهار وذلك لأمر منها:

- أن كثيراً ممن ألفوا فى هذا الفن قدموا روايات الإظهار على الإدغام<sup>(١٣)</sup>، وهذا ملاحظ أيضاً عند الإمام ابن الجزرى عند ذكره اختلاف أهل الأداء عن أبى عمرو فى ذلك،

(١) المستنير ١ / ٣٣١.

(٢) النشر ١ / ٢٨١.

(٣) جامع البيان: ١٦٧.

(٤) الحسن بن عبد الله بن محمد الكاتب. قرأ على ابن مجاهد وغيره. وقرأ عليه الكارزنى وغيره. غاية النهاية ١ / ٢١٨.

(٥) التيسير: ٢٨. (٦) الشاطبية. البيت: ١٢٤.

(٧) التجريد: ١٠٩. (٨) العنوان: ٥٦.

(٩) التلخيص: ٤١. (١٠) الهادى: ١٣.

(١١) الكافى: ٥٥. (١٢) التبصرة: ٣٥.

(١٣) وذلك نحو المستنير ١ / ١٨٤، وغاية الاختصار ١ / ١٠٨، والمصباح: ٩٤، وغير ذلك

حيث قدم أصحاب الإظهار، وهم الذين لم يتعرضوا لذكر الإدغام في مؤلفاتهم كما سبق.  
- أن جمهور المحررين على تقديم الإظهار<sup>(١)</sup>، كما أن الإظهار هو الأكثر طرقاً ورواية عن أبي عمرو.

وأن جميع الحروف التي ورد فيها الإدغام الكبير يجوز فيها الإظهار بخلاف حرف الإظهار.  
وأما الموضع الثالث وهو قوله تعالى: ﴿وَأَن يَكُ كَذِبًا﴾ أدغمه الدورى بخلف عنه من الإعلان وللوسى كذلك من التيسير والشاطبية.

وروى الإمام ابن الجزرى الإدغام في المواضع الثلاثة المتقدمة من غاية أبى العلاء، وكفاية أبى العز، ولأبى محمد الكاتب<sup>(٢)</sup> عن ابن مجاهد عن الدورى، وذلك من المبهج من قراءته على الفارسى، وقراءة الدانى على أبى الفتح، ولابن مرة النقاش<sup>(٣)</sup> وذلك من غاية أبى العلاء، وكفاية الست وجامع ابن فارس، وللشاذلى فى أحد الوجهين، وذلك المبهج والكمال.

ونص عليها أبو عمرو الدانى، وابن سوار والشاطبى، وسبط الخياط وغيرهم، وتقدم بيان ذلك من هذه الطرق. وقد ورد الإدغام عن الدورى من ١٦ طريقاً وللوسى من ٦ طرق ولا تندح هذه النسبة فى صحة وجه الإدغام لأنه رواية السوسى من التيسير والشاطبية وبه قرأ الدانى على أبى الفتح كما فى جامع البيان<sup>(٤)</sup> والله أعلم.

والوجهان صحيحان نصاً وأداء عن أبى عمرو، وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى والذى يقدم هو الإظهار؛ لأنه الأكثر رواية عنه كما سبق.

التوجيه: قوله تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ﴾ الأصل فيه يبتغى بالياء، فلما دخل عليها الجازم حذفها، وكلمة ﴿يَخْلُ لَكُمْ﴾ الأصل فيها (يخلو) حذفت الواو لوقوعها فى جواب الأمر وكلمة (يك) أصلها (يكون) فلما دخل عليها الجازم حذفت النون بالسكون فالتقى ساكنان (الواو والنون) فحذفت الواو لالتقاء الساكنين والنون تخفيفاً، فمن روى الإظهار نظر إلى

(١) ينظر: بدائع البرهان للأزميرى ٤٣/١، الروض النضير للإمام المتولى ٩٣/١. تحقيق الشيخ/ رمضان هداية.

(٢) تقدمت ترجمته.

(٣) محمد بن عبد الله بن محمد بن مرة المعروف بابن أبى عمرو النقاش. أخذ القراءة عرضاً عن ابن مجاهد وغيره. روى القراءة عنه الحمادى وغيره. مات سنة ٣٥٠ هـ. غاية النهاية ١٨٦/٢.

(٤) جامع البيان: ١٦٧.

الأصل الذي كانت عليه الكلمة قبل دخول الجازم ومن أدغم نظر للفظ ولالتقاء الحرفين خطأ ولفظاً<sup>(١)</sup>. والله أعلم.

ثانياً: ما اختلف فيه لأجل تكرار الإعلال:

### ﴿عَالَ لُوطٍ﴾

وهو من المواضع التي اختلف فيها عن أبي عمرو بين الإظهار والإدغام لأجل تكرار الإعلال في عينه قوله تعالى ﴿عَالَ لُوطٍ﴾ وقد ورد ذلك في أربعة مواضع<sup>(٢)</sup>.

فروى إدغامها ابن فرح عن الدورى وذلك من المصباح<sup>(٣)</sup>، وتلخيص أبي معشر<sup>(٤)</sup>، وللنهرى عن ابن فرح من المستنير<sup>(٥)</sup> وغاية الاختصار<sup>(٦)</sup>.

وهو للسوسى من غاية أبي العلاء والمستنير والكامل<sup>(٧)</sup> وجامع ابن فارس على ما في النشر أيضاً وأحد الوجهين عنه من جامع البيان التيسير<sup>(٨)</sup> والشاطبية<sup>(٩)</sup>.

وروى الإمام ابن الجزرى إدغامه عن ابن فرح وذلك من التذكار لابن حبش عن السوسى<sup>(١٠)</sup>.

من خلال ذلك يتبين أن الوجهين صحيحان عن أبي عمرو ويقدم الإظهار له من رواية الدورى والإدغام من رواية السوسى لما يلي:

١ - أن ذلك هو المختار لهما من طريق التيسير والحرز.

(١) النفحات الإلهية ٧٩ - ٨٠.

(٢) الحجر: الآيتان ٥٩، ٦١ - النمل: ٥٦، القمر: ٣٤.

(٣) المصباح: ١٥٣.

(٤) التلخيص: ٣٠٥.

(٥) المستنير ١/ ٣٣٤.

(٦) غاية الاختصار ١/ ١٨٩.

(٧) الكامل: ٢٩٩.

(٨) التيسير: ٢٨، وما بعده.

(٩) الشاطبية: البيت: ١٢٦.

(١٠) النشر ١/ ٢٧٦.

تنبيه: إطلاق الإمام ابن الجزرى الإدغام لابن حبش عن السوسى فيه نظر؛ وذلك لأن كلا من التجريد وروضة المالكي من طرق ابن حبش، والإدغام فيها لغير الدورى والسوسى، وقد نص على ذلك الإمام ابن الجزرى أيضاً، واقتصر أبو العز في إدغام هذا اللفظ ﴿عَالَ لُوطٍ﴾ على رواية شجاع فقط من الكفاية، فيكون الدورى والسوسى الإظهار من هذه الكتب الثلاثة.



٢ - أن الإظهار هو الأكثر طرقاً ورواية عن الدورى إذ عليه الجمهور من المغاربة وغيرهم وقد ورد ذلك عنه من ١١٧ طريقاً والباقي للإدغام فضلاً عن أنه ورد عن ابن مجاهد هو الطريق الأول عن الدورى وكتابه السبعة أعلاها إسناداً قد استثنى هذا الموضع من الإدغام<sup>(١)</sup> وهو اختياره كما قال ابن الجزرى<sup>(٢)</sup>.

- أما بالنسبة لتقديم الإدغام عن السوسى فقد ورد عنه من ١٤ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٢٨ طريقاً لكن يرجح تقديم ذلك أنه روايته من التيسير والشاطبية. والله أعلم. التوجيه:

حجة المظهرين أن لفظ ﴿ءَال﴾ قد تغير مرة بعد مرة، والإدغام تغير آخر، فكأنه أراد ألا يجمع على الكلمة عدة تغيرات. إذ أن أصل كلمة ﴿ءَال﴾ أول، فلما تحركت الواو قلبت ألفاً على القياس. وذهب البعض إلى أن أصل تلك الهمزة هاء أى (أهل) فأبدلت الهاء همزة كما يقال فى أرقت هرقت فاجتمعت همزة ساكنة بعد همزة مفتوحة فوجب قلبها ألفاً على القياس المطرد<sup>(٣)</sup>، أما وجه الإدغام فلاجل التقاء الحرفين خطأ ولفظاً.

## ما وقع فيه الخلاف خشية الالتباس بحرف الممد

### ﴿هُوَ وَالَّذِينَ﴾ ونحوه

واختلف أهل الأداء أيضاً عن أبى عمرو فى إدغام الواو إذا وقع قبلها ضمة كما فى قوله تعالى: ﴿هُوَ وَالَّذِينَ﴾ ونحوه، وجملته ثلاثة عشر حرفاً<sup>(٤)</sup>.

قال الإمام ابن الجزرى: (وقد اختلف فيما قبل الواو ومضموم نحو «هو والذين» فروى إدغامه ابن فرح من جميع طرقه<sup>(٥)</sup> إلا العطار وابن شيطا عن الحامى عن زيد عنه، وكذا أبو الزعراء

(١) ينظر السبعة: ١١٧.

(٢) ينظر النشر: ٢٨٢.

(٣) إبراز المعانى: ٨٤.

(٤) البقرة: ٢٤٩، آل عمران: ١٨، الأنعام: ١٧، ٥٩، ١٠٦، الأعراف: ٢٧، يونس: ١٠٧، النحل: ٧٦، طه: ٩٨،

النمل: ٤٢، القصص: ٧٩، التغابن: ١٣، المدثر: ٣١.

(٥) المراد بها الطريق التى روت الإدغام وذلك لأن هناك بعض الطرق لم تذكر الإدغام مطلقاً فهى على الإظهار كالإرشاد لأبى العز وتلخيص العبارات وغير ذلك. كما أن هناك بعض الطرق التى روت الإدغام لم تذكره فى=

من طريق ابن شیطا عن ابن العلاف.. عن ابن مجاهد، وابن جرير عن السوسى<sup>(١)</sup> أ.هـ.  
 وبحث طرق روايتي أبي عمرو تبين أن أبا عمرو والداني روى إدغامه في أحد الوجهين  
 عن الدورى من جامع البيان والإعلان، وأدغمها ابن فرح عن الدورى وذلك من غاية ابن  
 مهران<sup>(٢)</sup>، والمبهج<sup>(٣)</sup>، والكامل<sup>(٤)</sup>، وتلخيص أبي معشر<sup>(٥)</sup>، ولبكر بن شاذان عنه، وذلك من  
 كفاية أبي العز<sup>(٦)</sup>، وغاية أبي العلاء<sup>(٧)</sup>، ولابن فرح غير الحماوى من المستنير<sup>(٨)</sup>، والجمهور  
 على الإظهار، وهو اختيار ابن مجاهد وأصحابه وللسوسى في أحد الوجهين من التيسير  
 والشاطبية وهو لأصحاب الإدغام كما سبق عن ابن جرير عنه على ما فى النشر  
 - من خلال ذلك يتضح صحة رواية الوجهين نصاً وأداءً عن أبي عمرو من روايته  
 وبها قرأ الإمام ابن الجزرى.

والذى يقدم هو الإظهار من رواية الدورى، والإدغام من رواية السوسى. حيث ورد  
 الإدغام عن الدورى من ٣٢ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ١٢٦ طريقاً والباقي  
 للإظهار، وأما السوسى فقد ورد الإدغام عنه من ١٤ طريقاً وقد تقدم بيان ذلك.  
 التوجيه: حجة من أدغم لالتقاء الحرفين خطأ ولفظاً وانطباق الشروط عليها مع ارتفاع المانع.  
 أما من أظهرها. قالوا بأن الواو زيدت تقوية لهاء الضمير ففى إدغامها الإخلال بما  
 زيدت لأجله. وقيل بأنه إذا كان قبل الواو ضم وقصد إدغامها وجب إسكانها للإدغام  
 فيصير حرف مد، وهو لا يدغم باتفاق<sup>(٩)</sup>.

= هذه المواضع كالمصباح: ١٥٣، وروضة المعدل: ٤٠. والله أعلم.

(١) النشر: ٢٨٢/١.

(٢) الغاية: ١٤٥.

(٣) المبهج: ٢١.

(٤) الكامل: ٣٠٠.

(٥) التلخيص: ٢٢٨.

(٥) الكفاية: ١/١٦٥.

(٧) غاية الاختصار ١/١٩٠.

(٧) المستنير: ١/٣٣٨.

(٩) إبراز المعانى: ٨٦.

## قوله تعالى: ﴿الَّتِي﴾

ورد ذلك في أربعة مواضع من القرآن الكريم: الأول: ﴿الَّتِي تَظْهَرُونَ﴾ [الأحزاب: ٤] والثاني: ﴿الَّتِي وَلَدْنَهُمْ﴾ [المجادلة: ٢]. الثالث: ﴿الَّتِي يَبْسُنَ﴾ [الطلاق: ٤]. الرابع: ﴿الَّتِي لَمْ يَخْضَنَّ﴾ [الطلاق: ٤].

وقد روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن أبى عمرو والبزى في هذه المواضع ما بين تسهيل الهمزة أو إبدالها ياء<sup>(١)</sup>. واختلف المبدلون بين الإظهار والإدغام في موضع الطلاق. وبحث طرق أبى عمرو والبزى تبين أن جمهور العراقيين على التسهيل، وهو الذى فى التجريد<sup>(٢)</sup>، والمبهمج<sup>(٣)</sup>، والمستنير<sup>(٤)</sup>، وكفاية أبى العز<sup>(٥)</sup>، وغاية أبى العلاء<sup>(٦)</sup>، وروضة المالكى<sup>(٧)</sup>، وأحد الوجهين من الشاطبية<sup>(٨)</sup>، وللبزى والدورى من تلخيص الطبرى<sup>(٩)</sup>، وإرشاد أبى العز<sup>(١٠)</sup>، وروضة المعدل<sup>(١١)</sup>، وللدورى من السبعة<sup>(١٢)</sup>، وغاية ابن مهران<sup>(١٣)</sup>، وكفاية الست<sup>(١٤)</sup>، وللبزى وابن فرح عن الدورى ولا بن جرير عن السوسى كلهم من المصباح<sup>(١٥)</sup>. وكذا من بقية طرق العراقيين التى لم أقف عليها كالتذكار وكتابى ابن خيرون وجامع ابن فارس على ما فى النشر.

وقطع جمهور المغاربة بالإبدال للبزى، ولأبى عمرو من روايته، وهو الذى فى التيسير<sup>(١٦)</sup>، وتلخيص العبارات<sup>(١٧)</sup> عنهما، ولأبى عمرو من العنوان<sup>(١٨)</sup>، والكامل<sup>(١٩)</sup> ولزید

(١) النشر ١/ ٤٠٤.

(٢) التجريد: ٢٨٩.

(٣) المبهمج: ٨١.

(٤) المستنير: ٢/ ٧٣٩.

(٥) الكفاية ٢/ ٤٩٥.

(٦) الغاية: ٢/ ٦١٧.

(٧) الروضة ٢/ ٨٥٧.

(٨) الشاطبية: البيت: ١٣١.

(٩) التلخيص: ٣٧٠.

(١٠) الإرشاد: ٤٩٩.

(١١) روضة المعدل: ١٣١.

(١٢) السبعة: ٥١٨.

(١٣) الغاية: ٤٧٣.

(١٤) كفاية الست: ٣١.

(١٥) المصباح: ٤٣٨.

(١٦) التيسير: ٢٩.

(١٧) التلخيص: ١٣٧.

(١٨) العنوان: ١٥٤.

(١٩) الكامل: ٣٦٨.

عن ابن فرح عن الدوري، والسوسى من المصباح وأحد الوجهين لأبى عمرو والبزى من الشاطبية، وللدورى من التذكرة<sup>(١)</sup>، والتبصرة<sup>(٢)</sup>، والكافى<sup>(٣)</sup> والهادى<sup>(٤)</sup> والإعلان<sup>(٥)</sup>، وللبزى والدورى معاً من قراءة الدانى على أبى الفتح<sup>(٦)</sup>، ومن الهداية وإرشاد أبى الطيب على ما فى النشر.

من خلال ذلك تبين صحة الوجهين (التسهيل والإبدال عن أبى عمرو والبزى. والذى يقدم هو التسهيل حيث ورد ذلك عن الدوري من ٧٥ طريقاً من مجموع طرقة البالغ عددها ١٢٦ طريقاً وللوسوسى من ١٨ طريقاً من مجموع طرقة التى تصل إلى ٢٨ طريقاً. وللبزى من ٢٦ طريقاً من مجموع طرقة البالغ عددها ٣٣ طريقاً والباقى لوجه الإبدال. واختلف المبدلون عنهما فى الموضع الأول من الطلاق وهو قوله تعالى:

﴿الَّتِى يَسْتَن﴾ وذلك بين الإدغام والإظهار.

فروى الإظهار عنهما أبو عمرو الدانى، وكذا فى الشاطبية والإعلان والباقون بالإدغام، والمد هنا من قبيل المشيع اللازم لالتقاء الساكنين، والإظهار فى ذلك لا يتحقق إلا بالسكت اليسير بين الياءين بدون تنفس كسكت حمزة على الساكن قبل المهمز.

نص على ذلك فضيلة أستاذى الشيخ / محمد عبد الدايم خيس فى نفحاته نقلاً عن إتحاف البررة. جاء فيه:

(وأظهروا مع السكت أو أدغم لىاء اللاء تأصلاً لأحمد والبصرى) <sup>(٧)</sup>.

#### التوجيه:

وجه الإظهار: هو توالى الإعلال، وذلك لأن سكون الياء عارض لحلوله مكان الحركة، كما أن الياء فى ذاتها عارضة لأن أصلها همزة فلا تعل بالإدغام ثالثاً.

وجه الإدغام: اجتماع مثلين. الأول منهما ساكن، وهذا يوجب الإدغام كما فى الإدغام

(٢) التبصرة: ٦٣٨

(٤) الهادى: ٦٤.

(١) التذكرة ٥٠٠ / ٢.

(٣) الكافى: ١٨٣.

(٥) الإعلان: ١٩٥.

(٦) جامع البيان: ٦٧٢.

(٧) النفحات الإلهية: ٨٣.

الصغير، لقول ابن الجزرى: «وأولى مثل وجنس إن سكن أدغم»<sup>(١)</sup>.

من خلال ذلك يتبين أن هذا الموضع ورد فيه ثلاثة أوجه عن البزى، وأبى عمرو وهى: التسهيل، والإبدال مع الإدغام، والإظهار، وكلها صحيحة عنهما، والذي يقدم هو التسهيل إذ هو الأكثر طرقاً ورواية ثم الإبدال مع الإدغام والإظهار.

﴿وَأَتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ﴾ [البقرة: الآية: ٨٣]،

﴿التَّوْرَةَ ثُمَّ﴾ [الجمعة: ٥٠]

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن أبى عمرو فى إدغام هذين الموضعين لكونهما من المفتوح بعد ساكن.

ويبحث طرق أبى عمرو تبين أن الدانى أطلق الوجهين عن أبى عمرو من جامع البيان<sup>(٢)</sup>، وهو الذى فى المبهج<sup>(٣)</sup>، وللسوسى من التيسير والشاطبية<sup>(٤)</sup>، وغاية أبى العلاء<sup>(٥)</sup>، والكامل<sup>(٦)</sup>، وللدورى من الإعلان<sup>(٧)</sup> ولأبى الزعراء عنه من المصباح<sup>(٨)</sup>، ولابن فرح من الكامل. وقد بلغت طرقه للدورى ١٥ طريقاً وللسوسى ٥ طرق بخلف عنها ولا يقدر ذلك فى صحته، لأنه أحد الوجهين من جميع طرق الدانى وغيرهما من أصحاب الخلاف والله أعلم. وأحد الوجهين من جمهور العراقيين عن أبى عمرو كما تقدم.

وروى الباقر الإظهار وبه قطع جمهور المغاربة، وأحد الوجهين عن جمهور العراقيين وهو اختيار ابن مجاهد، والمقدم أداء؛ لأنه الأكثر رواية وطريقاً عن أبى عمرو. وقد ورد عن الدورى من ١١١ طريقاً، وللسوسى من ٢٣ طريقاً. والله أعلم.

### التوجيه:

وجه الإظهار: أن التاء وقعت مفتوحة بعد ساكن فخفف فلم تدغم<sup>(٩)</sup>، أما الإدغام

(١) طيبة النشر: ٩.

(٢) المبهج: ٢٠.

(٣) جامع البيان: ١٧٦.

(٤) غاية الاختصار ١/ ١٩٢.

(٥) الشاطبية: البيت: ١٤٧.

(٦) الإعلان: ١٦.

(٧) الكامل: ٢٩٣.

(٨) المصباح: ١٤١.

(٩) إبراز المعانى: ٩٠.

فلالتقاءهما خطأ ولفظاً. والله أعلم.

## ﴿وَلَتَأْتِ طَآئِفَةٌ﴾ [النساء: الآية: ١٠٢]

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن أبى عمرو فى هذا الموضع من أجل الجزم، فرواه عن الدانى وأكثر أهل الأداء بالوجهين<sup>(١)</sup>.

وببحث طرق روايتى أبى عمرو تبين أن الإمام الدانى أطلق الخلاف عن أبى عمرو من روايته وذلك من جامع البيان<sup>(٢)</sup>، وهو الذى رواه أبو العز فى كفايته<sup>(٣)</sup>، وروضة المعدل<sup>(٤)</sup> وجامع ابن فارس<sup>(٥)</sup>، وللدورى عنه من المصباح<sup>(٦)</sup>، وغاية أبى العلاء<sup>(٧)</sup>، وتلخيص أبى معشر<sup>(٨)</sup>، ورواه ابن سوار عن غير الجوهرى من المستنير<sup>(٩)</sup>، ولابن الكاتب، والمبهج<sup>(١٠)</sup> كلهم عن ابن مجاهد، وللوسى من التيسير<sup>(١١)</sup> والشاطبية<sup>(١٢)</sup>، والمستنير، والكامل<sup>(١٣)</sup>.

وروى الباقر: الإظهار، والوجهان صحيحان عن أبى عمرو وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى. وقد ورد الإدغام للدورى من ٢٥ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ١٢٦ طريقاً، وللوسى من ٦ طرق من مجموع طرقه البالغ عددها ٢٨ طريقاً والباقى للإظهار وهو المقدم أداءً والله أعلم.

كذلك ورد الخلاف عن أبى عمرو فى قوله تعالى:

﴿وَأَتَا ذَا الْقُرْبَىٰ﴾ بالواو<sup>(١٤)</sup>، و﴿فَكَاتِ ذَا الْقُرْبَىٰ﴾ بالفاء<sup>(١٥)</sup>.

فأطلق له الوجهين أبو عمرو الدانى وذلك فى جامع البيان، وكذا فى المبهج، وكفاية أبى العز، وغاية أبى العلاء.

(١) النشر ٢٨٨/١.

(٢) جامع البيان: ١٧٦.

(٣) الكفاية: ١٥٣/١.

(٤) الروضة: ٣٨.

(٥) التبصرة: ١٨.

(٦) المصباح: ١٤١.

(٧) غاية الاختصار ١٩١/١.

(٨) التلخيص: ٢٤٨، ٣١٣، ٣٦٦.

(٩) المستنير ٣٢١/١.

(١٠) المبهج: ٢٠.

(١١) التيسير: ٣١.

(١٢) الشاطبية: البيت: ١٤٧.

(١٣) الكامل: ٢٩٦.

(١٤) الإسراء: ٢٦.

(١٥) الروم: ٣٨.

وللدورى من تلخيص أبى معشر، وللسوسى من التيسير والشاطبية، وروى الباقر الإظهار، وبه أخذ ابن مجاهد وكثير من البغداديين، وسبق أن ذلك هو مذهب جمهور المغاربة. والوجهان صحيحان، وبها أخذ الإمام ابن الجزرى. وقد ورد الإدغام للدورى من ١٣ طريقاً وللسوسى من ٤ طرق والباقى للإظهار وهو المقدم أداءً.

### التوجيه:

من قرأ بالإظهار فى الثلاثة نظر إلى الأصل إذ هذه الكلمات معتلة فى الأصل، ومن روى الإدغام لأجل الكسرة والتقاء الحرفين خطأ ولفظاً<sup>(١)</sup>. والله أعلم.

### ﴿أَخْرَجَ شَطْطُهُ﴾، ﴿طَلَّقَكُنْ﴾

وروى الإمام ابن الجزرى الخلاف عن أبى عمرو فى قوله تعالى:

﴿أَخْرَجَ شَطْطُهُ﴾ [الفتح: الآية: ٢٩] وكذا ﴿طَلَّقَكُنْ﴾ [التحریم: الآية: ٥].

أما الموضع الأول: فروى إدغامه عن أبى عمرو من روايته الدانى فى جامع البيان<sup>(٢)</sup>، وهو الذى فى كفاية أبى العز<sup>(٣)</sup>، وغاية أبى العلاء<sup>(٤)</sup>، وروضة المعدل<sup>(٥)</sup> والمستنير<sup>(٦)</sup>، والمبهج<sup>(٧)</sup>. وجامع ابن فارس وللدورى من غاية ابن مهران<sup>(٨)</sup>، وتلخيص أبى معشر<sup>(٩)</sup>.

وللسوسى من التيسير<sup>(١٠)</sup> والشاطبية<sup>(١١)</sup> ولابن حبش عنه من الكامل. وقد ورد الإدغام للدورى من ٢٤ طريقاً، وللسوسى من ٧ طرق والباقى للإظهار وهو المقدم أداءً. والله أعلم. وأما الموضع الثانى: ﴿طَلَّقَكُنْ﴾:

فروى الإدغام عن أبى عمرو من روايته من روضة المعدل، وكفاية أبى العز<sup>(١٢)</sup> وغاية أبى العلاء، وروى الدانى الإظهار عن ابن مجاهد وأصحابه وقال وبالوجهين قرأت واختار الإدغام؛

(١) اللآلى الفريدة فى شرح القصيدة للفاسى: ١ / ١٧٧. تحقيق الشيخ عبد الرزاق موسى.

(٢) جامع البيان: ١٧٢.

(٣) الكفاية ١ / ١٥٥.

(٤) غاية الاختصار ١ / ١٨٤.

(٥) روضة المعدل: ٣٩.

(٦) المستنير ١ / ٣٢٣.

(٧) المبهج: ٢٠.

(٨) التلخيص: ٤٥٧.

(٩) الشاطبية: البيت: ١٤١.

(١٠) التيسير: ٣٠.

(١١) الكفاية: ١ / ١٦١.

(١٢) الكفاية: ١ / ١٦١.

لأنه قد اجتمع في الكلمة ثقلان: ثقل الجمع، وثقل التأنيث، فوجب أن يخفف بالإدغام<sup>(١)</sup>.  
وللدوري من غاية ابن مهران ولا بن مجاهد غير الجوهرى عنه من المستنير<sup>(٢)</sup>. وللوسى  
من التيسير<sup>(٣)</sup> والشاطبية<sup>(٤)</sup> والكامل<sup>(٥)</sup>. وقد ورد الإدغام للدوري من ١٦ طريقاً وللوسى  
من ٧ طرق والباقي للإظهار وعليه الجمهور وهو الذى يقدم أداءً. والله أعلم.  
والوجهان صحيحان نصاً وأداءً فيهما عن أبى عمرو من روايته.

### إدغام ما قبله ساكن معتل

وروى أيضاً اختلاف الطرق عن أبى عمرو فيما إذا كان قبل الحرف المدغم معتلاً  
نحو ﴿الرَّحِيمِ﴾ مَلِكٍ ﴿[الفاتحة: ٣]، ﴿وَقَالَ لَهُمْ﴾ [البقرة: ٤٨: ٢٤]، ﴿يَقُولُ رَبَّنَا﴾  
[البقرة: ٢٠١] فجاز في نحو ذلك ثلاثة أوجه: المد، والتوسط، والقصر كجوازها للوقف إذ  
كان حكم المسكن للإدغام كالمسكن للوقف، ونص الإمام الهذلى على مد الإدغام حيث قال:  
(إما أن يكون مدّاً للتشديد كقولك (ذَابَةٌ)...) أو يكون لعارض يعرض كالإدغام لبعض  
القراء نحو (قَالَ رَبِّ)، و(وَقِيلَ لَهُمْ) وأشباهه<sup>(٦)</sup> أ.هـ. وقال الإمام ابن الجزرى والمد أرجح،  
من القصر، ولو قيل باختيار المد في حرف المد والتوسط في حرف اللين لكان له وجهه<sup>(٧)</sup> أ.هـ.  
فدل ذلك على أن وجه المد هو المقدم لقوله، والمد أرجح من القصر.

### إدغام الحرف الذى قبله ساكن صحيح

وروى الإمام ابن الجزرى اختلاف أهل الأداء عن أبى عمرو في إدغام الحرف الذى  
قبله ساكن صحيح نحو ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ [البقرة: ١٨٥] وذلك بين الإدغام والاختلاس،  
وذلك لعسر الإدغام لكونه جمعاً بين ساكنين أولهما ليس بحرف علة، وقال: «الآخذون فيه  
بالإدغام الصحيح قليلون، بل أكثر المحققين من المتأخرين على الإخفاء، ويعبر عنه  
بالاختلاس، وحملوا ما وقع من عبارة المتقدمين بالإدغام على المجاز... قلت (أى ابن  
الجزرى): وكلاهما ثابت صحيح مأخوذه، والإدغام الصحيح هو الثابت عند قدماء الأئمة

(١) جامع البيان: ١٧٠.

(٢) المستنير ١/ ٣٣٣.

(٣) التيسير: ٢٩.

(٤) الشاطبية: البيت: ١٣٥.

(٥) الكامل: ٢٩٨.

(٦) الكامل: ٤٠٢.

(٧) النشر: ١/ ٢٩٨.



من أهل الأداء والنصوص مجتمعة عليه <sup>(١)</sup> «أ.هـ.

وقال أيضًا: (والإخفاء هو رواية المغاربة فرارًا من الجمع بين الساكنين، وروى العراقيون والمشاركة قاطبة الإسكان ولا يبالون من الجمع بين الساكنين لصحته رواية ووروده لغة.. وفي الحديث (نعما المال الصالح للرجل الصالح) وحكى نحاة الكوفة سماعًا من العرب ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ مدغمًا، ونقل ذلك عن العرب نثرًا وشعرًا <sup>(٢)</sup>.

وروى الوجهين جميعًا (الإسكان والاختلاس) أبو عمرو الداني، وقال: (والإخفاء أوجه وأكثر) <sup>(٣)</sup>، وقال في موضع آخر في صحة الجمع بين الساكنين والإسكان أثر والإخفاء أقيس <sup>(٤)</sup>.

وعليه فالوجهان صحيحان عن أبي عمرو نصًا وأداء، والذي يقدم هو الإدغام، لأن عليه القدماء كما ذكر ابن الجزرى لقول الإمام الداني أن الإسكان أثر. ولقول الإمام ابن الجزرى والنصوص مجتمعة عليه كما سبق. والله أعلم.

### قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ﴾ [المرسلات: الآية: ٢٠]

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف أهل الأداء في إبقاء صفة استعلاء القاف وذهاها عند إدغامها في الكاف بعد ذكره الإجماع على إدغامها <sup>(٥)</sup>.

جاء في حديثه عن مواضع تفخيم كل حرف وترقيقه وذلك عن القاف. قال: (فإذا كانت ساكنة - أى القاف - قبل الكاف كما هي في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ﴾ فلا خلاف في إدغامها، وإنما الخلاف في إبقاء صفة الاستعلاء مع ذلك - أى الإدغام - فذهب مكى <sup>(٦)</sup> وغيره <sup>(٧)</sup> إلى أنها باقية مع الإدغام كهى في:

(١) النشر: ٢٩٩/١.

(٢) المصدر السابق: ٢٣٥/٢. بتصرف، والحديث رواه أحمد. ينظر: المسند: ٢٠٢/٤.

(٣) جامع البيان: ١٧٤.

(٤) المصدر السابق: ٤٣٣ - ٤٣٤.

(٥) النشر: ٢٢١/١.

(٦) قال مكى: (وإذا سكنت القاف قبل الكاف وجب إدغامها في القاف لقرب المخرجين، ويبقى لفظ الاستعلاء الذى في القاف ظاهرًا.. وذلك نحو قوله تعالى ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ﴾ تدغم القاف في الكاف، ويبقى شئ من لفظ الاستعلاء الذى في القاف) أ.هـ. الرعاية: ١٧٢ بتصرف.

(٧) وروى ابن مهران ذلك عن النقاش وابن كثير وقالون وحفص. ينظر: الغاية: ١٥٠، =

وذهب الداني وغيره إلى إدغامه إدغامًا محضًا<sup>(١)</sup> والوجهان صحيحان. أ.هـ<sup>(٢)</sup>

والذى يقدم هو الإدغام الكامل لقول ابن الجزرى فى باب الإدغام الصغير بعد ذكره صحته الوجهين وقراءته بهما قال: (إلا أن الإدغام الخالص أصح رواية وأوجه قياساً؛ بل لا ينبغى أن يجوز البتة فى قراءة أبى عمرو فى وجه الإدغام الكبير غيره؛ لأنه يدغم المتحرك من ذلك إدغاماً محضاً فإدغام الساكن منه أولى وأحرى) أ.هـ. والله أعلم<sup>(٣)</sup>

بعد الانتهاء من بيان أوجه الخلاف في الإدغام الكبير عن أبي عمرو نأتى إلى بيان ذلك عن خلاد لمناسبة الباب فقد روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عنه في إدغام التاء في موضعين الأول ﴿قَالَ مُلْقِيَتِ ذِكْرًا﴾ [المسلمات: الآية: ٥]، والثانى ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا﴾ [العاديات: الآية: ٣]، وهما من الإدغام الكبير، فقطع له بالإدغام في الموضعين معاً أبو عمرو الدانى، وذلك من قراءته على أبى الفتح فارس<sup>(٤)</sup>، وللوزان عن خلاد وذلك من غاية ابن مهران<sup>(٥)</sup>، وللصواف عن الوزان من الكامل<sup>(٦)</sup> على ما ذكر الهذلى وروى ابن سوار من طريق الطبرى عن الصواف إدغام الموضع الأول فقط<sup>(٧)</sup>، وهو لخلاد من المصباح من على ما رواه أبو الكرم<sup>(٨)</sup>.

وذكر الإمام الشاطبي الخلاف في الموضوعين عن خلاد<sup>(٩)</sup> وذلك من طريق ابن شاذان. وقد ورد الإدغام في الموضوع الأول من ١٣ طريقاً وإما الموضوع الثاني فقد ورد من ١١ طريقاً،

= وقال الهذلي: (والأولى إدغامها) الكامل: ٢٨٦.

(١) قال الإمام الداني: (وكذلك أجمعوا على إدغام القاف في الكاف وقلبها كافًا خالصة من غير إظهار صوت لها في قوله تعالى ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ﴾ جامع البيان: ٢٩١).

(٢) وتعقبه الإمام ابن الجزرى بقوله: (إن حمل الدانى الإظهار من نصهم على إظهار الصوت وجعله خطأ وغلطاً ففيه نظر فقد نص عليه غير واحد من الأئمة) وذكر ابن مهران ومكى والهدلى وغيرهم.. ولبیان ذلك مفصلاً يراجع: النش: ٢٠/١٩ - ٢٠.

(٣) المصدر السابق: ٢٠.

(٥) الغاية: ١٤٥.

(٤) جامع البيان: ٦٩٠، التيسير: ١٥٠.

(٧) المستنير: ١/٧٥٨، ٨٥٧.

(٦) الكامل، ٢٩٧.

(٩) الشاطبة: الت: ٩٩٤.

(٨) المصباح: ٥١٦، ٤٥١.

ولا يقدح ذلك في صحة روايته، لأنه أحد الوجهين من أبى عمرو ويعقوب، وبه قرأ الدانى على أبى الفتح من جميع طرقه. وروى سائر الرواة عن خلاد إظهارهما. والوجهان صحيحان عنه وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى<sup>(١)</sup> والذي يقدم هو الإظهار؛ لأنه مذهب الجمهور عنه وهو الموافق لأصل مذهبه في نحو ذلك. والله أعلم.

**التوجيه:**

أما اختصاص هذه المواضع لخلاد بالإدغام دون غيرها فينبه لنا الفارسى بقوله: (وأما حجة حمزة في متابعته - أى لأبى عمرو - ويعقوب في روايته وسجادة فيما يحكيه فلا أراه إلا أثرًا)<sup>(٢)</sup>. ومما يؤكد ذلك ما قاله سفيان الثورى: (ما قرأ حمزة حرفاً من كتاب الله إلا بأثر)<sup>(٣)</sup> فدل ذلك على أن إدغام هذه المواضع دون غيرها هو الاتباع؛ لأن القراءة سنة متبعة. والله أعلم.

## إدغام رويس

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن رويس في إدغام ستة وعشرين موضعاً.

الأول إلى الثانى عشر: ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾ [البقرة: الآية: ٢٠]، و﴿جَعَلَ لَكُمْ﴾ جميع ما فى النحل وهى ثمانية مواضع<sup>(٤)</sup>، و﴿قَبْلَ لَهُمْ﴾ [النمل: ٣٧]، و﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَى﴾، و﴿وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشَّعَرَى﴾ [النجم: الآيتان: ٤٨، ٤٩].

وببحث طرق رواية رويس تبين أن أبا القاسم النخاس روى إدغام هذه المواضع وذلك من المستنير<sup>(٥)</sup>، وكتابى أبى العز<sup>(٦)</sup><sup>(٧)</sup>، وغاية أبى العلاء<sup>(٨)</sup>، وتلخيص أبى معشر<sup>(٩)</sup>، والمصباح<sup>(١٠)</sup>، والمبهبج<sup>(١١)</sup>. وجامع ابن فارس على ما فى التبصرة<sup>(١٢)</sup>.

(١) النشر: ١/ ٣٠٠.

(٢) الجامع: ٢٠.

(٣) غاية النهاية: ١/ ٢٦٣.

(٤) النحل: الآيات: ٧٢، ٧٨، ٨٠، ٨١.

(٥) المستنير: ٣٣٩.

(٦) الإرشاد: ٢١٣ - ٢١٤.

(٨) غاية الاختصار: ١/ ١٩٨٣.

(٧) الكفاية: ١/ ١٥١، ١٦٣.

(٩) تلخيص: ٢٢٩، ٢٠٩، ٣٥٧، ٤٢٢.

(١٠) المصباح: ١٥٦.

(١٢) التبصرة: ٣٠.

(١١) المبهبج: ٤٠.

وروى أبو علي المالكى<sup>(١)</sup>، وأبو الحسين الفارسي<sup>(٢)</sup>، وابن الفحام<sup>(٣)</sup> التخيير في ﴿جَعَلَ لَكُمْ﴾ والإدغام في ما عدا ذلك.

○ وقطع بالإدغام في جميعها ابن غلبون في التذكرة<sup>(٤)</sup> وكذا من قراءة الداني عليه وعلى أبي الفتح، وذلك من طريق الجوهرى عن رويس، وذكر الإمام ابن الجزرى إدغام هذه المواضع للحمامى عن النخاس وذلك من الكامل<sup>(٥)</sup> إلا أن الذى وجدته غير ذلك حيث جاء فيه: (وَأَدْغَمَ رُوَيْسٌ ﴿فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ﴾ و﴿كَتَى تُسَبِّحُكَ كَثِيرًا﴾ و﴿نَذْكُرَكَ كَثِيرًا﴾ ﴿إِنَّكَ كُنْتَ بِنَا بَصِيرًا﴾ سلام معه في الكافات، زاد الحمامى عن رويس:

﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾، و﴿الْكَتَبَ بِالْحَقِّ﴾ بعد السبعين والمائة في البقرة، وفي الأعراف ﴿جَهَنَّمَ مِهَادٌ﴾<sup>(٦)</sup> أ.هـ. فروى إدغام ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾ فقط من هذه المواضع ○ هذا ما وفقت عليه من هذه الطرق، وهو موافق لما رواه الإمام ابن الجزرى فيما عدا الكامل كما تقدم وروى أبو الطيب وابن مقسم الإظهار.

○ أما بالنسبة لمفردة الداني، والتذكار، وكتابتى ابن خيرون فلم أقف عليهم، ولكن يؤخذ منهم بالإدغام في هذه المواضع اعتمادًا على ما فى النشر.

○ والوجهان صحيحان وبهما أخذ الإمام ابن الجزرى؛ إلا أن الإدغام هو الأكثر طرقًا عنه وهو رواية الجمهور عن رويس، وهو المقدم فى الأداء، وقد ورد إدغام الموضع الأول ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾ من ٢٦ طريقًا وأما بقية المواضع فورد إدغامها من ٣١ طريقًا من إجمالى طرق رويس البالغ عددها ٤١ طريقًا.

○ كما أن ابن الجزرى رجح ذلك بقوله:

وَرَجَحَ لَذَهَبَ وَقَبْلًا جَعَلَ نَحْلَ أَنَّهُ النِّجْمُ مَعًا<sup>(٧)</sup>

○ فضلًا عن أن هذا الوجه هو الموافق لما فى التحبير<sup>(٨)</sup>.

○ أما الإظهار فقد ورد فى الموضع الأول من ١٥ طريقًا وفى بقية المواضع من ١٠ طرق

(٢) الجامع: ٢٠.

(١) الروضة: ٢٧٤ - ٢٧٥.

(٤) التذكرة ١/ ٩٤.

(٣) المفردة: ٤.

(٦) الكامل: ٢٩١.

(٥) النشر ١/ ٣٠٠.

(٨) البحر: ٨٦ وهو كذلك فى.

(٧) طيبة النشر: ١٤.

ولا يقدح ذلك فيه؛ لأن عليه القراء العشرة بما فيهم البصريان في أحد وجهي الخلاف عنها. والله أعلم.

الثالث عشر: ﴿الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ﴾ [البقرة: الآية: ٧٩] فروى إدغامه عن رويس سبط الخياط، وذلك من المبهج<sup>(١)</sup>، وكذا رواه أبو العز في كفايته، وذلك من طريق القاضي أبي العلاء عن رويس<sup>(٢)</sup>، وأظهره الباقر وذلك لابن مقسم الجوهري، وللنحاس من غير ما ذكر ويقدم الإظهار؛ لأنه الأكثر طرقاً ورواية عنه حيث ورد من ٣٩ طريقاً بنسبة ٩٥٪ تقريباً فهو رواية الجمهور عنه. أما الإدغام فقد ورد عنه من طريقين بنسبة ٥٪ تقريباً ولا تقدح هذه النسبة في وجه الإدغام؛ لأنه المقطوع به من طريقى التحجير<sup>(٣)</sup> والدرة<sup>(٤)</sup> فضلاً عن أنه رواية السوسى قولاً واحداً من طريقى التيسير والشاطبية وأحد الوجهين عن أبي عمرو ويعقوب من طريق الطيبة مما يدل على صحة الوجهين. والله أعلم.

الرابع عشر: ﴿وَالْعَذَابَ بِالْمَغْفِرَةِ﴾ [البقرة: الآية: ١٧٥]. فروى إدغامه ابن غلبون في التذكرة<sup>(٥)</sup> عن رويس، وكذا في التلخيص للطبري<sup>(٦)</sup>، وللقاضي أبي العلاء من الإرشاد<sup>(٧)</sup> والكفاية<sup>(٨)</sup> كلاهما لأبي العز، ورواه الإمام ابن الجزرى من المصباح ولم أقف عليه فلعله سقط سهواً من النساخ وأظهره الباقر.

من خلال ذلك يتبين رواية الوجهين عن رويس والجمهور على الإظهار حيث ورد ذلك عنه من ٣٣ طريقاً بينما ورد الإدغام من ٨ طرق ولا يقدح ذلك في وجه الإدغام لأنه الموافق لطريقى التحجير<sup>(٩)</sup> والدرة<sup>(١٠)</sup> والله أعلم.

(١) المبهج: ٢١.

(٢) الكفاية: ١/ ١٥١.

(٣) ينظر التحجير: ٨٦.

تَنْبِيْهُ: معلوم أن ابن الجزرى أسند رواية رويس من طريق الحماوى عن النحاس وذلك من إرشاد أبي العز، ولم أقف فيه على إدغام هذا الموضع، فلعله سقط سهواً. ينظر الإرشاد: ٢١٣ - ٢١٤. والله أعلم.

(٤) ينظر: شرح الدرر للزبيدي: ١١٤. تحقيق الشيخ عبد الرزاق موسى. مكتبة الضياء.

(٥) التذكرة ١/ ٩٤.

(٦) التلخيص: ١٢٩.

(٧) الإرشاد: ٢١٣.

(٨) الكفاية: ١٥٢.

(٩) التحجير: ٨٦.

(١٠) الدرر: ٦.

الخامس عشر والسادس عشر: ﴿الْكَتَبَ بِالْحَقِّ﴾ [البقرة: الآية: ١٧٦]، و﴿جَهَنَّمَ مِهَادٌ﴾ [الأعراف: ٤١] فروى الإدغام فيهما عن رويس ابن سوار في المستنير<sup>(١)</sup>، وكذا في الروضة للمالكى<sup>(٢)</sup>، ومفردة ابن الفحام<sup>(٣)</sup>، وجامع الفارسي<sup>(٤)</sup>، وابن فارس وكتابي أبى العز<sup>(٥)</sup>، غير أنه استثنى في الكفاية ﴿جَهَنَّمَ مِهَادٌ﴾ فلم يدغمها للكارزنى والمصباح، للنخاس من غاية أبى العلاء<sup>(٦)</sup> وللحامى من الكامل<sup>(٧)</sup>.

من خلال ذلك يتبين رواية الوجهين عن رويس وقد بلغت طرق الإدغام ٢٥ طريقاً في الموضع الأول وفي الموضع الثانى من ٢٤ طريقاً وهو الذى ينبغى أن يقدم فى الأداء كما أنه الموافق لطريق التحبير والدرّة بينما ورد الإظهار من باقى طرقه ويمثل النسبة الباقية. والله أعلم.

#### السابع عشر والثامن عشر:

﴿لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَتِهِ﴾ [الكهف: الآية: ٢٧] و﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾ [طه: الآية: ٣٩] أدغمهما معاً عن رويس أبو الحسن طاهر بن غلبون فى تذكرته، وهو الذى فى المبهج، وتلخيص أبى معشر<sup>(٨)</sup>، ومفردة ابن الفحام وروى أبو الحسين الفارسى التخيير فى الموضع الأول. - من خلال ذلك يتبين أن كلا من الإظهار والإدغام مروى عن رويس إلا أن الإظهار هو الأكثر طرقاً حيث ورد عنه من ٣٦ طريقاً بنسبة ٨٨٪ تقريباً بينما ورد الإدغام من باقى طرقه ويمثل ذلك النسبة الباقية ويقدم الإظهار لأن عليه الجمهور كما أنه الموافق لما فى الدرّة والتحبير وعليه أكثر القراء العشرة والله أعلم.

#### من التاسع عشر إلى الحادى والعشرين:

﴿رَكَّبَكَ﴾ [الانفطار: الآيتان: ٨، ٩]، ﴿كَذَلِكَ كَانُوا يُؤْفَكُونَ﴾ [الروم: الآية: ٥٥]، ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾ [النمل: الآية: ٦٠] قطع أبو معشر<sup>(٩)</sup> وسبط الخياط بالإدغام

(١) المستنير ١/ ٣٣٩.

(٢) الروضة: ١/ ٢٧٤.

(٣) المفردة: ٤.

(٤) الجامع: ٢٠.

(٥) الكفاية: ١/ ١٦٤.

(٦) غاية الاختصار ١/ ١٩٣.

(٧) الكامل: ٢٩١.

(٨) التلخيص: ٣٢١، ٣٣١.

(٩) التلخيص: ٤٦٢، ٣٦٦، ٣٥٧.

في هذه المواضع الثلاثة لرويس ووافقهما ابن غلبون في الموضعين الثاني والثالث وأبو العز في الموضع الأخير وذلك من الكفاية، وروى الباقر الإظهار.

- من خلال ذلك يتبين رواية الوجهين الإظهار والإدغام عن رويس في هذه المواضع الثلاث وقد ورد الإظهار عنه من ٣٩ طريقاً تقريباً وذلك في الموضع الأول والإدغام من طريقين. أما الموضع الثاني فورد إدغامه من ٣ طرق والإظهار من ٣٨ طريقاً.

أما بالنسبة للموضع الثالث فقد ورد إدغامه من ٦ طرق بينما ورد الإظهار من ٣٥ طريقاً. وعليه فالذي ينبغي أن يقدم هو الإظهار لأنه رواية الجمهور عن رويس وعليه جمهور القراء العشرة. أما الإدغام فهو وإن كان أقل نسبة إلا أن ذلك لا يقدح فيه - كما سبق - لأنه رواية السوسى من طريقى التيسير والشاطبية وأحد الوجهين عن أبى عمرو ويعقوب من طريق الطيبة والله أعلم.

الثاني والعشرون إلى الرابع والعشرين:

﴿جَعَلَ لَكُمْ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾ [الشورى: الآية: ١١] و﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾ [الزمر: الآية: ٦]، ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا﴾ [مريم: الآية: ١٧]. فروى إدغامهما في المواضع الثلاثة ابن غلبون في التذكرة ولأبى العز وذلك من طريق الكارزنى عنه من الكفاية فقط. وهو لأبى معشر من التلخيص، والمبهج، ورواه ابن الفحام في المواضع الثلاثة من طريق الكارزنى وبه أخذ ابن الجزرى غير أنه لم يسنده إلى طريق الطيبة بل أسندها من طريق الحامى، وقد روى عنه التخير في الموضع الأول فقط. ووافقه أيضاً أبو على المالكى في هذا الموضع فقط على التخير.

- وأما بالنسبة لمفردة الدانى فلم أقف عليها وروى الإمام ابن الجزرى إدغام ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا﴾ فقط منه لرويس.

- بعد هذا العرض يتبين رواية الوجهين في هذه المواضع الثلاثة عن رويس حيث ورد الإدغام عنه في الموضع الأول وهو قوله تعالى ﴿جَعَلَ لَكُمْ﴾ بالشورى من ٦ طرق وفي الموضع الثاني ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ﴾ ٤ طرق، والموضع بينما ورد الإظهار من باقى طرقه ويمثل

النسبة الباقية وعليه الجمهور. والله أعلم.

الخامس والعشرون والسادس والعشرون:

أما قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى﴾ (٤٧) وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا ﴿

[النجم: الآيتان: ٤٦، ٤٧].

فروى الإدغام فيهما عن رويس أبو الحسين الفارسي في جامعه، وهو الذي في روضة المالكى، والمستنير<sup>(١)</sup>، والمصباح، ومفردة ابن الفحام، وإرشاد أبى العز، وروى إدغامهما في كفايته ولكن من طريق الحماسى عن النخاس<sup>(٢)</sup>، وروى أبو العلاء إدغامهما من طريق النخاس عن التمار<sup>(٣)</sup>، وابن فارس من الجامع على ما فى التبصرة<sup>(٤)</sup> ورواه ابن غلبون من طريق الجوهري عن التمار عن رويس<sup>(٥)</sup>. وكذا من مفردة الدانى اعتماداً على ما فى التذكرة حيث إن الدانى قرأ عليه وأظهرها الهذلى وكذا فى تلخيص الطبرى وغاية ابن مهران ولغير الحماسى من كفاية أبى العز، ولأبى الطيب من غاية أبى العلاء.

أما بالنسبة لكتابى ابن خيرون والتذكار فلم أقف عليهم غير أن الإمام ابن الجزرى لم يذكر منهم إدغاماً فيكون لهم الإظهار.

من خلال ذلك يتبين أن كلا الوجهين ثابت عن رويس وقد ورد الإدغام عنه من ٢٢ طريقاً كما أنه الموافق لما فى التحجير<sup>(٦)</sup>، بينما ورد الإظهار من ١٩ طريقاً. والله أعلم.

## (إدغام يعقوب جميع حروف المعجم)

### التي أدغمها أبو عمرو البصرى

روى الإمام ابن الجزرى الإدغام عن يعقوب فى جميع الحروف التى أدغمها أبو عمرو البصرى، وذلك من المصباح لأبى الكرم الشهرزورى<sup>(٧)</sup> فى أحد الوجهين عنه وللزيرى عن روح من الكامل على ما حرره الأزميرى<sup>(٨)</sup>.

(٢) الكفاية: ١/ ١٦٧.

(١) المستنير: ١/ ٣٤٠.

(٤) التبصرة: ٣٠.

(٣) غاية الاختصار ١/ ١٩٣.

(٦) التحجير: ٨٦.

(٥) التذكرة ١/ ٩٤.

(٨) بدائع البرهان ١/ ١٠.

(٧) المصباح: ١٥٦.



والوجهان صحيحان عن يعقوب نصاً وأداءً وبهما أخذ الإمام ابن الجزرى إلا أن المقدم هنا هو الإظهار؛ لأنه مذهب الجمهور عن يعقوب. حيث ورد ذلك عنه من ١١ طريقاً بنسبة ١٧ ٪ تقريباً بينما ورد الإظهار من ٧٤ طريقاً ويمثل النسبة الباقية. وعليه الجمهور عن يعقوب.

وأما ما رواه الإمام ابن الجزرى من الإدغام عن يعقوب من كتاب المطلوب لأبى حيان فليس من طريق الطيبة<sup>(١)</sup>، وكذا ما رواه من الإدغام للزبيرى عن روح ورويس من غاية أبى العلاء وذلك لأنه لم يذكر الإدغام عن رويس وروح معاً إلا فى قوله تعالى: ﴿وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ﴾ [النساء: الآية: ٣٦]، ﴿فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ﴾ [المؤمنون: ١٠١]، و﴿كَيْ نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا﴾ ﴿وَنَذْكُرَكَ كَثِيرًا﴾ ﴿إِنَّكَ كُنْتَ بِنَا بَصِيرًا﴾ [سورة طه: الآيات ٣٣-٣٥] فقط<sup>(٢)</sup>. ولا يقدح ذلك فى رواية الإدغام الكبير عن يعقوب؛ لأن هذا الوجه صحيح عن أبى عمرو نصاً وأداءً وإذ هو المقطوع به وجهاً واحداً للسوسى من التيسير والشاطبية باستثناء مواضع الخلاف وأحد الوجهين لجمهور العراقيين كما سبق. والله أعلم.

\* \* \*

(١) النشر ١/ ١٨٠ - ١٨٨.

(٢) غاية الاختصار ١/ ١٩٤، ونبه على ذلك أيضاً: الإمام الأزمرى فى بدائعه كما تقدم.

## باب: الإدغام الصغير<sup>(١)</sup>

والمراد به هنا إدغام حرف من كلمة في حروف متعددة من كلمات متفرقة، ومن ذلك دال: قد، وذال إذ، وتاء التأنيث، ولام بل وهل، فقد ورد الخلاف في ذلك عن ابن عامر، ولحمزة في لام بل فقط مع الطاء.

### أولاً: دال قد

روى ابن الجزري اختلاف الطرق عن هشام في إدغام الدال من قد في الظاء<sup>(٢)</sup> وذلك في قوله تعالى ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾ [سورة ص: الآية: ٢٤].

فأظهرها عنه الحلواني من طريق ابن عبدان وذلك من التيسير<sup>(٣)</sup>، والشاطبية<sup>(٤)</sup>، وتلخيص العبارات<sup>(٥)</sup>، والعنوان<sup>(٦)</sup>، وكذا من روضة المعدل، والمجتبى على ما في البدائع<sup>(٧)</sup>، وهشام من القاصد اعتماداً على ما في العنوان؛ لأنها في طريق واحد، وهو السامري، وكذا من الإعلان؛ لأنه من جمهور المغاربة على ما في النثر وكذا الفريدة، وللجمال والداجوني من المبهج<sup>(٨)</sup> والمصباح<sup>(٩)</sup>، وأحد الوجهين من الكافي<sup>(١٠)</sup>. وروى الباقر الإدغام.

والوجهان صحيحان عن هشام، وبهما قرأ الإمام ابن الجزري، وقد تساوت طرقهما حيث ورد الإظهار من ٢٥ طريقاً، وكذا الإدغام وذلك باستثناء طريق الداني من قراءته على الفارسي، وذلك من طريق الجمال عن الحلواني، ويقدم الإظهار؛ لأنه الأكثر رواية من طريق الحلواني، وهو الأول عنه، والله أعلم.

**تَنْبِيْهُ:** لم أقف على طريق الفارسي عن هشام من طريق الجمال عن الحلواني في جامع البيان ولا غيره، واعتمدت على ما ذكره ابن الجزري في النثر.

(٢) النثر: ٤ / ٢.

(١) تقدم التعريف بالإدغام الصغير.

(٣) التيسير: ٤٢.

(٤) الشاطبية: البيت: ٢٦٥.

(٦) العنوان: ٥٦.

(٥) التلخيص: ٤٢.

(٨) المبهج: ٢٢.

(٧) البدائع: ٢٢٥ خ.

(١٠) الكافي: ٥٧.

(٩) المصباح: ١٢١.

أما ما رواه ابن الجزرى من الإظهار من التبصرة والهداية عن هشام فليس من طريق الطيبة<sup>(١)</sup>.

واختلف عن ابن ذكوان في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا﴾ [سورة الملك آية: ٥] فأظهره عنه الهذلى والطبرى، وللنقاش من جميع طرقه سوى تلخيص العبارات والمصباح، ولا ابن الأخرم من غاية ابن مهران<sup>(٢)</sup> وللصورى من المبهج وغاية أبى العلاء<sup>(٣)</sup>، وطريق الدانى عن الرمل<sup>(٤)</sup>، وروى إدغامه عن ابن ذكوان أبو الحسن بن بليمة، وكذا أبو الكرم، ولا ابن الأخرم من المبهج، وغاية أبى العلاء، والتبصرة<sup>(٥)</sup>، والهادى<sup>(٦)</sup>، والتذكرة<sup>(٧)</sup>، والوجيز<sup>(٨)</sup>، وبه قرأ الدانى على أبى الحسن، ومن الهداية على ما فى النشر<sup>(٩)</sup>، وللرمل عن الصورى من كتابى أبى العز<sup>(١٠)</sup><sup>(١١)</sup>، وروضة المالكى<sup>(١٢)</sup>، وجامع الفارسى<sup>(١٣)</sup>، والمستنير<sup>(١٤)</sup>، وروى الشاطبى الخلاف عن ابن ذكوان، والوجهان صحيحان عن ابن ذكوان، وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى ويقدم الإظهار؛ لأنه الأكثر رواية عنه وهو الموافق لما فى التيسير، وقد ورد ذلك عنه من ٥٥ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٧٩ طريقاً، بينما ورد الإدغام من باقى طرقه.

\* \* \*

(٢) غاية ابن مهران: ١٥٠.

(٤) جامع البيان: ٢٧٥.

(٦) الهادى: ١٣.

(٨) الوجيز: ٧٨.

(١٠) الإرشاد: ١٦٢.

(١٢) الروضة: ٢٥٥.

(١٤) المستنير: ٣٤٥.

(١) النشر: ١/ ١٣٥ - ١٤١.

(٣) غاية الاختصار: ١٦٤.

(٥) التبصرة: ٣٥٤.

(٧) التذكرة: ١٨١.

(٩) النشر: ٤/ ٢.

(١١) الكفاية: ١٤٢.

(١٣) الجامع: ١٤ خ.

## ثانيًا: ذال إذ

الأول: ذال إذ في الدال نحو ﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ﴾ [سورة ص: الآية: ٢٢]، ﴿إِذْ دَخَلَتْ جَنَّتِكَ﴾ [الكهف: الآية: ٣٩]، فروى إدغامها النقاش وابن الأخرم من جميع طرقها عن الأخفش عنه.

وأظهرها الصوري عنه وذلك من كتابي أبي العز<sup>(١)</sup> العز<sup>(٢)</sup>، وروضة المالك<sup>(٣)</sup>، وجامع الفارسي<sup>(٤)</sup> وهو طريق أبي معشر<sup>(٥)</sup> والداني<sup>(٦)</sup> كلاهما عن الصوري، وكذا في الكامل<sup>(٧)</sup>، والمبهج<sup>(٨)</sup>، وغاية أبي العلاء<sup>(٩)</sup>، والمستنير<sup>(١٠)</sup>، والمصباح<sup>(١١)</sup>، وهو موافق لما رواه ابن الجزري عنه حيث قطع له بالإدغام من طريق الأخفش والإظهار للصوري<sup>(١٢)</sup>، والوجهان صحيحان عن ابن ذكوان، والذي يقدم هو الإدغام؛ لأنه الأكثر طرقًا ورواية عنه كما أنه رواية الطريق الأول.

## باب تاء التأنيث: حروف (سجز)

وروى ابن الجزري اختلاف الطرق أيضًا عن هشام في إدغام التاء عند ملاقتها هذه الحروف الثلاثة، ففي السين نحو قوله تعالى ﴿أُنزِلَتْ سُورَةٌ﴾ [التوبة: الآية: ٨٦] وفي الجيم نحو قوله تعالى ﴿وَجَبَّتْ جُنُوبُهَا﴾ [الحج: ٣٦] وفي الزاي نحو قوله تعالى ﴿خَبَّتْ زِدْنَهُم﴾ [الإسراء: ٩٧] فروى الحلواني عنه الإظهار وذلك لابن عبدان من التيسير<sup>(١٣)</sup>، والشاطبية<sup>(١٤)</sup> وتلخيص العبارات<sup>(١٥)</sup>. وكذا من الكافي<sup>(١٦)</sup>، والإعلان على ما في النشر، وللجمال عن الحلواني

- |                         |                            |
|-------------------------|----------------------------|
| (١) الإرشاد: ١٦٢.       | (٢) الكفاية: ١٤٥.          |
| (٣) الروضة: ٢٥٨.        | (٤) الجامع: ١٤.            |
| (٥) التلخيص: ١٣٨.       | (٦) جامع البيان: ٧٧.       |
| (٧) الكامل: ٢٨.         | (٨) المبهج: ٢٢.            |
| (٩) غاية الاختصار: ١٦٦. | (١٠) المستنير: ٣٤٦.        |
| (١١) المصباح: ١٢٢.      | (١٢) النشر: ٤ - ٣/٢.       |
| (١٣) التيسير: ٤٢.       | (١٤) الشاطبية: البيت: ٢٦٧. |
| (١٥) التلخيص: ٤٢.       | (١٦) الكافي: ٢٨٢.          |

من السبعة<sup>(١)</sup> وبه قرأ الداني على الفارسي<sup>(٢)</sup>، وروى الحلواني من المصباح إظهار

﴿نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ﴾.

وروى الداجوني إدغامها من جميع طرقه، وللحلواني من كفاية أبي العز<sup>(٣)</sup>، والعنوان<sup>(٤)</sup>، والمجتبي والقاصد على ما في النشر، وكذا في الكامل<sup>(٥)</sup>، ومن روضة المعدل على ما في البدائع<sup>(٦)</sup>، وكذا في المبهج<sup>(٧)</sup> وتلخيص أبي معشر<sup>(٨)</sup> والمصباح<sup>(٩)</sup> غير ما استثنى.

أما بالنسبة للتجريد، فروى ابن الفحام إظهارها عند الجيم وإدغامها عن السين والزاي وذلك من قراءته على الفارسي عن الحلواني، وقال ابن الجزري بأن إظهار الجيم من التجريد من طريق الفارسي انفرادة.

والوجهان صحيحان عن هشام، وبهما قرأ الإمام ابن الجزري إلا أن وجه الإدغام هو الأكثر طرقاً ورواية عنه حيث ورد ذلك عنه في السين والجيم والزاي من ٣٧ طريقاً من طرقه البالغ عددها ٥١ طريقاً، بينما ورد الإظهار من باقى طرقه، وذلك من ١٤ طريقاً، والإدغام هو الذى عليه الجمهور ولا تقدح قلة طرق الإظهار فى صحته؛ لأنه طريق التيسير والشاطبية، وبه قرأ المدنيان وابن كثير وابن ذكوان وعاصم ويعقوب. والله أعلم.

واختلف عنه أيضاً فى ﴿لَهْدِمَتْ صَوْمَعٌ﴾ [سورة الحج: الآية (٤٠)] فقطع له بالإظهار أبو الكرم فى المصباح ولابن عبدان عن الحلواني، وذلك من التيسير والشاطبية، وتلخيص العبارات، والإعلان، وللجمال عن الحلواني من جامع البيان، وبه قرأ الداني على الفارسي وكذا من التجريد وبه قرأ ابن الفحام على الفارسي من الطريقتين وللداغوني عنه من غاية أبي العلاء.

وروى إدغامه عن هشام الهذلي فى كامله، وكذا فى كفاية أبى العز والمبهج، وروضة المعدل، وللحلواني عنه العنوان، والمجتبى والقاصد والسبعة، وتلخيص الطبرى، وهو عن الداغوني من المصباح، ومن روضة المالكي والمستنير، والإعلان وجامع ابن فارس.

(٢) جامع البيان: ٢٨٢.

(٤) العنوان: ٥٦.

(٦) البدائع: ٢٤.

(٨) التلخيص: ١٣٩.

(١) السبعة: ١١٣.

(٣) الكفاية: ١٤٥.

(٥) الكامل: ٢٨٢.

(٧) المبهج: ٢٢.

(٩) المصباح: ١٢٤.

وروى الوجهين معاً ابن شريح عن هشام، وبها قرأ ابن الجزرى، وقد ورد الإظهار عنه من ٢٠ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٥١ طريقاً، بينما ورد الإدغام من ٣١ طريقاً، وهو الذى ينبغى أن يقدم وإن خالف طريق التيسير؛ لأن الأكثر رواية وطرقاً عنه كما أنه ورد من السبعة وهو أعلاها إسناداً، والله أعلم.

## بيانه لابن ذكوان

وأما ابن ذكوان: فقد روى ابن الجزرى اختلاف الطرق عنه فى تاء التأنيث هنا فى حرفى السين والثاء.

أما السين فهو: نحو قوله تعالى ﴿وَجَاءَتْ سَيَّارَةٌ﴾ [سورة يوسف: الآية: ١٩]، و﴿أُنْبِتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ﴾ [سورة البقرة: الآية: ٢٦١] فروى الأخفش من طريقه جميع ذلك بالإظهار، وروى الصورى الإظهار أيضاً إلا قوله تعالى: ﴿أُنْبِتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ﴾ فقط فقد استثناه من هذا الباب فأدغمه من جميع طرقه غير المبهج والمصباح، فقد ورد إظهاره منهما، والوجهان صحيحان عن ابن ذكوان والذى يقدم هو الإظهار؛ لأنه الأكثر طرقاً. إذ هو رواية الجمهور عنه.

وأما الثاء فنحو ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ﴾ [سورة الشعراء: الآية: ١٤١] فروى ابن الجزرى الإدغام عن الأخفش والإظهار عن الصورى<sup>(١)</sup>، أما بالنسبة للأخفش فقد ورد عنه الإدغام من جميع طرقه كما قال ابن الجزرى لكن الصورى قد ورد عنه خلاف فى ذلك، حيث روى أبو العز الإدغام فقال «إدغامها - أى الثاء - للداجونى من طريق زيد فى الثاء حيث كان»<sup>(٢)(٣)</sup> أ.هـ. وكذا فى روضة المالكى<sup>(٤)</sup>، وجامع الفارسى<sup>(٥)</sup>، والمستنير<sup>(٦)</sup>، وللصورى من غاية أبى العلاء<sup>(٧)</sup>، ولابن ذكوان من تلخيص أبى معشر<sup>(٨)</sup>، وبالإدغام أخذ الإمام الأزميرى للصورى<sup>(٩)</sup> من هذه الطرق، وروى أبو عمرو الدانى الإدغام للأخفش والإظهار عن

(١) النشر: ٥/٢.

(٢) الإرشاد: ١٦٣.

(٣) الكفاية: ١/١٤٥.

(٤) الروضة: ١/٢٦٠.

(٥) الجامع: ١٥.

(٦) المستنير: ١/٣٤٨.

(٧) غاية الاختصار: ١/٦٨ - ١٦٩.

(٨) التلخيص: ١٣٩.

(٩) ينظر: بدائع البرهان: ٢٠٢.

الصورى<sup>(١)</sup>، وكذا فى المصباح<sup>(٢)</sup>، والمبهم<sup>(٣)</sup>، والكامل<sup>(٤)</sup>.

من خلال ذلك يتبين صحة الوجهين عن ابن ذكوان وبهما أخذ ابن الجزرى والذى يقدم فى ذلك هو الإدغام؛ لأنه الأكثر طرقاً ورواية عنه إذ هو مذهب الجمهور، حيث ورد ذلك عنه من ٦٥ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٧٩ طريقاً.

كما أن وجه الإدغام هو الموافق لما فى التيسير والشاطبية، بينما ورد وجه الإظهار من ١٤ طريقاً.

ولا تقدر هذه النسبة فى هذا الوجه؛ لأن به قرأ المدنيان وابن كثير، وعاصم، ويعقوب، وخلف العاشر، وهو الوجه الثانى عن ابن ذكوان من طريق الصورى، والله أعلم.

#### التوجيه:

قال مكى: «وعلة من أدغم التاء فى التاء أن التاء حرف فيه بعض الشدة، والرخاوة أغلب عليه، والتاء حرف مهموس، والهمس ضعف فى الحرف فكأنها تقارباً لاشتراكهما فى الهمس والمخرج، ويجوز إدغام لام التعريف فيها فجاز لذلك الإدغام، والإظهار فى هذا أحسن وأقوى؛ لأن التاء أقوى من التاء لما فى الشدة<sup>(٥)</sup>، ولما فى التاء من الهمس والرخاوة» أ.هـ. فدل ذلك على جواز الوجهين.

### (هل، بل)

وهو آخر هذه الفصول، وقد روى ابن الجزرى اختلاف الطرق فيه عن هشام وحمزة، أما هشام فقد اختلف عنه فى قوله تعالى: ﴿هَلْ تَسْتَوِي﴾ [الرعد: الآية: ١٦].

فأدغمها عنه أبو العز فى كفايته، وذلك من طريق ابن عبدان عن الحلوانى<sup>(٦)</sup>، وبه قرأ ابن الفحام على الفارسى كما فى التجريد<sup>(٧)</sup>، وذلك من طريق الحلوانى والداجونى، وللداجونى أيضاً من المستنير<sup>(٨)</sup> والمصباح<sup>(٩)</sup>، والكامل<sup>(١٠)</sup>.

(٢) المصباح: ١٢٤.

(٤) الكامل: ٢٨٣.

(٦) الكفاية: ١/١٤٦.

(٨) المستنير: ١/٣٥٢.

(١٠) الكامل: ٢٨٣.

(١) جامع البيان: ٢٨٠.

(٣) المبهم: ٢٢.

(٥) الكشف: ١/١٥٠ - ١٥١.

(٧) التجريد: ١٥٩.

(٩) المصباح: ١٢٥.

وروى الباقر الإظهار وذلك للحلواني من التيسير<sup>(١)</sup>، والشاطبية<sup>(٢)</sup>، والسبعة<sup>(٣)</sup> والتلخيصين<sup>(٤)(٥)</sup>، والعنوان<sup>(٦)</sup>، والكامل، والمصباح، والمبهبج<sup>(٧)</sup>، وروضة المعدل على ما في البدائع<sup>(٨)</sup>، وبه قرأ الداني على الفارسي<sup>(٩)</sup>، للداجوني من الروضتين<sup>(١٠)</sup> والكافي<sup>(١١)</sup> والكفاية وغاية أبي العلاء<sup>(١٢)</sup>، والتجريد، وبه قرأ ابن الفحام على المالكي، وجامع ابن فارس على ما في التبصرة<sup>(١٣)</sup> والوجهان صحيحان عن هشام وبهما قرأ ابن الجزري.

والذي يقدم هو الإظهار؛ لأنه الأكثر طرقاً ورواية عنه، حيث ورد ذلك عنه من ٣٨ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٥١ طريقاً، بينما ورد الإدغام من باقى طرقه.

- كما أن الإظهار هو الموافق لما في التيسير، والشاطبية، وورد من السبعة لابن مجاهد وهو أعلى كتبه إسناداً، والله أعلم.

\* \* \*

- |                         |                              |
|-------------------------|------------------------------|
| (١) التيسير: ٤٣.        | (٢) الشاطبية: ٢٧٣.           |
| (٣) السبعة: ١٢٥.        | (٤) تلخيص الطبري: ١٤٠.       |
| (٥) تلخيص العبارات: ٤٣. | (٦) العنوان: ٥٧.             |
| (٧) المبهبج: ٢٣.        | (٨) البدائع: ١٣ خ.           |
| (٩) جامع البيان: ٢٨٢.   | (١٠) روضة المالكي: ٢٦٢.      |
| (١١) الكافي: ٥٦.        | (١٢) غاية الاختصار: ١ / ١٧٠. |
| (١٣) التبصرة: ١٧٠.      | (١٤) غاية ابن مهران: ١٤٧.    |



## بيانه لحمزة

وأما حمزة: فقد اختلف عنه من روايته في قوله تعالى: ﴿بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ﴾ [النساء: ١٥٥] فقطع له بإدغام اللام في الطاء من روايته أبو عمرو الداني، وبذلك قرأ على أبي الفتح فارس كما في جامع البيان، وللمطوعى عن خلف من المبهج، وأحد الوجهين عنه من الوجيز، ولخلاد من قراءة ابن الفحام على الفارسي كما في التجريد وأحد الوجهين عنه من تلخيص العبارات، وكذا من التيسير لكن الداني أخذ له بالإدغام وأطلق الشاطبي له الخلاف، وروى الجمهور الإظهار عن حمزة، وهو الذي في الكافي، والكمال، والعنوان، والروضتين، والمستنير، والمصباح والغايتين<sup>(١)</sup>، وكتابي أبي العز<sup>(٢)</sup>، وخلاد من التبصرة<sup>(٣)</sup>، والهادي<sup>(٤)</sup>، وخلف من التذكرة<sup>(٥)</sup>، وغير ذلك من بقية الطرق عنهما.

والوجهان صحيحان عن حمزة وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى، والذي يقدم هو الإظهار؛ لأنه طرقاً ورواية عنه، وهو المشهور عند أهل الأداء كما في النشر<sup>(٦)</sup> حيث ورد عنه من رواية خلف من ٤٩ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٥٣ طريقاً، وأما رواية خلاد فقد ورد عنه من ٦١ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٦٨ طريقاً، بينما ورد الإدغام من باقى طرقه ولا يقدح ذلك في صحته؛ لأنه قراءة الكسائي وأحد الوجهين عن هشام وحمزة، والله أعلم.

\* \* \*

(٢) الإرشاد: ١٦٤.

(١) التبصرة: ٣٦١.

(٤) الهادي: ١٤.

(٦) التذكرة ١ / ١٨٤.

(٦) النشر ٧ / ٢.

## باب إدغام حروف قربت مخارجها

بعد الانتهاء في المطلب السابق من بيان اختلاف الطرق عن الرواة في الإظهار والإدغام في بعض الأصول المطردة مما هو سكونه أصلي نحو (هل، بل) وغيرهما مما كثر وروده نأتى إلى بيان اختلافهم في بعض الأصول المتفرقة والتي جاء سكونها عارض وذلك لأجل جازم أو غيره مما قل دوره في القرآن الكريم وقد وقع ذلك في عدة أصول:

الأول: التقاء الباء المجزومة بالفاء: وقد ورد ذلك في خمسة مواضع من القرآن الكريم وهى: ﴿أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ﴾ [النساء: الآية: ٧٤]، ﴿وَإِنْ تَعَجَّبَ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ﴾ [الرعد: الآية: ٥]، ﴿قَالَ أَذْهَبَ فَمَنْ تَبِعَكَ﴾ [الإسراء: الآية: ٦٣]، ﴿قَالَ فَأَذْهَبَ فَإِنَّ لَكَ﴾ [طه: الآية: ٩٧]، ﴿وَمَنْ لَّمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ﴾ [الحجرات: الآية: ١١].

فقد روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن هشام وخلاد في هذه المواضع:

### بيانه لهشام

أما هشام: فقطع له بالإظهار صاحب المبهج<sup>(١)</sup>، وكذا في روضة المعدل<sup>(٢)</sup>، والكافي<sup>(٣)</sup>، والتجريد غير موضع الحجرات<sup>(٤)</sup>، وللحلواني عنه من السبعة<sup>(٥)</sup>، والتيسير<sup>(٦)</sup>، والشاطبية<sup>(٧)</sup>، وتلخيص العبارات<sup>(٨)</sup>، والعنوان<sup>(٩)</sup>، والإعلان على ما في البدائع<sup>(١٠)</sup>، ومن طريق الداجونى وذلك من روضة المالكي<sup>(١١)</sup>، وكفاية أبى العز<sup>(١٢)</sup>، وغاية أبى العلاء<sup>(١٣)</sup>، ولجامع ابن فارس من التبصرة<sup>(١٤)</sup>، ولغير المفسر من المستنير<sup>(١٥)</sup>.

(١) المبهج: ٢٣.

(٢) روضة المعدل: ٣٧.

(٣) الكافي: ٥٧.

(٤) التجريد: ١٥٥.

(٥) السبعة: ١٢٣.

(٦) التيسير: ٤٣.

(٧) الشاطبية: البيت: ٢٧٧.

(٨) تلخيص العبارات: ٤٣.

(٩) العنوان: ٥٧.

(١٠) البدائع: ١٥٨ مخطوط.

(١١) الروضة: ٢٦٨.

(١٢) الكفاية الكبرى: ٣٠٣.

(١٣) غاية الاختصار: ١٧١.

(١٤) التبصرة: ٢٢.

(١٥) المستنير: ٣٥٢.

وروى الإدغام عن هشام الهذلي في كامله<sup>(١)</sup>، وكذا في المصباح<sup>(٢)</sup>، ولا بن عبدان عن الحلواني من كفاية أبي العز، وبه قرأ الداني على الفارسي من جامع البيان<sup>(٣)</sup>، وذلك من طريق الجمال، ولم يسنده ابن الجزري من غير هذا الطريق، وكذا من تلخيص أبي معشر<sup>(٤)</sup>، وللمفسر عن الداجوني من المستنير، وروى ابن الفحام إدغام ﴿يَتَّبِقُ فَأُولَئِكَ﴾ فقط، وبه قرأ على الفارسي وذلك من طريق الجمال عن الحلواني.

والوجهان صحيحان عن هشام وبهما قرأ ابن الجزري، إلا أن الإظهار أكثر طرقاً وهو الذى عليه الجمهور، وعليه أهل المغرب قاطبة كما في النشر، فيكون هو المقدم في الأداء، حيث ورد ذلك عنه من ٣٥ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٥١ طريقاً، بينما ورد الإدغام من باقى طرقه وهى ١٦ طريقاً كما أن الإظهار هو الموافق لما في التيسير والشاطبية والتجوير والله أعلم، ولا تقدر نسبة الإدغام في صحة روايته؛ لأن به قرأ أبو عمرو والكسائي وهو أحد الوجهين عن خلاد أيضاً. والله أعلم.

## بيانه لخلاد

وأما خلاد فقطع به بالإدغام ابن شريح في الكافي وهو الذى في تلخيص العبارات والكمال، والمصباح، وروضة المالكي، والتبصرة، والهادي، وللنهرواني من المستنير، وبه قرأ الداني على أبي الحسن والفارسي، وكذا قرأ على أبي الفتح لكنه خيّر في ﴿يَتَّبِقُ فَأُولَئِكَ﴾ وكذا في الشاطبية والتيسير، والهداية والقاصد على ما في النشر لجمهور المغاربة، والتجريد من قراءته على عبد الباقي، وفي روضة المعدل إدغام المواضع كلها غير موضع الحجرات فإنه روى إظهاره.

وقطع له بالإظهار في جميع المواضع ابن مهران في الغاية وكذا في العنوان والمبهج وتلخيص أبي معشر، وغاية أبي العلاء، وكفاية أبي العز، ولغير النهرواني من المستنير، وبه قرأ ابن الفحام على الفارسي والمالكي، ولجمهور العراقيين على ما في النشر. والوجهان صحيحان عن خلاد وبهما قرأ ابن الجزري.

(٢) المصباح: ١٢٧.

(١) الكامل: ٢٨٩.

(٤) التلخيص: ١٤٢.

(٣) جامع البيان: ٢٨٥.

إلا أن الإظهار هو الأكثر طرقاً عن خلاد حيث ورد عنه ذلك من ٣٨ طريقاً، بينما ورد الإظهار من ٣٠ طريقاً.

التوجيه: حجة من أدغمها لاشتراكها في الشفة، وذلك لأن مخرج الباء من بين الشفتين، ومخرج الفاء من بين الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا، فأدغم لاشتراكها في المخرج. وأما الإظهار، فهو الأصل كما قال مكى وغيره، وأن عليه أكثر القراء، ولانفصال الحرفين، ولأن الفاء تخرج من الشفتين إلى الفم فلها في الثنايا العليا نصيب فقد خالفت الباء في المخرج بعض المخالفة<sup>(١)</sup>.

### باب: ﴿أَتَّخَذْتُمْ﴾

وروى ابن الجزرى اختلاف الطرق عن رويس في إدغام الذال الساكنة في التاء نحو ﴿وَأَخَذْتُمْ﴾ [آل عمران: الآية: ٨١] و﴿أَتَّخَذْتُمْ﴾ [البقرة: الآية: ٥١]، ﴿أَتَّخَذْتُ﴾ [الفرقان: ٢٧].

فقطع له بالإظهار قولاً واحداً في هذا الباب ابن الفحام في المفردة<sup>(٢)</sup>، وهو الذى فى جامع الفارسى<sup>(٣)</sup>، وروضة المالكى<sup>(٤)</sup>، وكتابى<sup>(٥)</sup> أبى العز<sup>(٦)</sup>، وغاية أبى العلاء<sup>(٧)</sup>. والمستنير<sup>(٨)</sup>، والمصباح<sup>(٩)</sup>، وهو رواية النحاس من أكثر طرقه.

وقطع له بالإدغام الهذلى من جميع طرقه<sup>(١٠)</sup>، ولأبى الطيب، وابن مقسم كلاهما عن التمار<sup>(١١)</sup>، وروى أبو معشر الإدغام فى هذا الباب سوى موضعى الكهف، فبالإظهار<sup>(١٢)</sup> وكذا فى المبهج<sup>(١٣)</sup>، والتذكرة<sup>(١٤)</sup> وهو رواية الجوهرى عن التمار، والوجهان صحيحان عن

(٢) المفردة: ٥.

(١) الكشف: ١/ ١٥٦.

(٤) الروضة: ٢٦٦.

(٣) جامع الفارسى: ٤٧.

(٥) الكفاية الكبرى: ٢٤١.

(٥) الإرشاد: ١٥٧.

(٧) المستنير: ٤٥٣.

(٦) غاية الاختصار: ١٦٦.

(٩) الكامل: ٢٨٤.

(٨) المصباح: ١٢٦.

(١١) الغاية: ١٤٩.

(١٠) الغاية: ١٤٩.

(١٣) المبهج: ٢٢.

(١٢) التلخيص: ١٤٢.

(١٤) التذكرة: ١٨٦.

رويس وبها قرأ ابن الجزرى.

والذى يقدم هو الإظهار؛ لأنه رواية الطريق الأول حيث ورد من أكثر طرق النخاس كما نص على ذلك ابن الجزرى، وكما هو موضح، وهو الموافق أيضًا لما فى التحبير. وقد ورد هذا الوجه فى الباقى كله باستثناء موضع الكهف من ٢٧ طريقًا من مجموع طرقه البالغ عددها ٤١ طريقًا، أما موضع الكهف فورد إظهاره من ٣٠ طريقًا، والباقى للإدغام. والله أعلم.

### ﴿وَأَصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ﴾ [مريم: الآية: ٦٥] ونحوه

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن الدورى عن أبى عمرو وذلك فى إدغام الرء الساكنة للجزم عند اللام نحو ﴿وَأَغْفِرْ لِأَبِي﴾ [الشعراء: ٨٦]. فالجمهور على الإدغام وهو الذى فى المستنير<sup>(١)</sup>، والمصباح<sup>(٢)</sup>، وكتابى<sup>(٣)</sup> أبى العز<sup>(٤)</sup>، وغاية أبى العلاء<sup>(٥)</sup>، والسبعة<sup>(٦)</sup>، والمبهج<sup>(٧)</sup>، والكفاية لسيط الخياط، وغاية ابن مهران<sup>(٨)</sup>، وروضة المالكى<sup>(٩)</sup>، وتلخيص أبى معشر<sup>(١٠)</sup>، والكافى<sup>(١١)</sup>، والعنوان<sup>(١٢)</sup>، والقاصد، والمجتبى، والإعلان، وأطلق له الوجهين ابن غلبون فى التذكرة<sup>(١٣)</sup>، وكذا فى الهادى<sup>(١٤)</sup>، والتيسير<sup>(١٥)</sup>، والذى ينبغى الأخذ به منه هو الإدغام لأن الدانى قرأ بذلك على الفارسى كما هو فى جامع البيان وهو طريقه فى التيسير، والشاطبية<sup>(١٦)</sup>، والكامل، وكل من روى الإدغام الكبير لأبى عمرو لم يختلف عنه فى إدغام هذا النوع على ما فى النشر كما سيأتى.

(١) المستنير: ٤٥٤.

(٣) الإرشاد: ١٥٩.

(٢) المصباح: ١٢٧.

(٥) غاية الاختصار: ١٧٢.

(٤) الكفاية الكبرى: ٢٤٤.

(٧) المبهج: ٢٣.

(٦) السبعة: ١٢١.

(٩) الروضة: ٢٦٦.

(٨) الغاية: ١٤٦.

(١١) الكافى: ٥٧.

(١٠) التلخيص: ١٤٤.

(١٣) التذكرة: ٢٥٣.

(١٢) العنوان: ٦٩.

(١٥) التيسير: ٤٤.

(١٤) الهادى: ٢٦.

(١٦) الشاطبية: ٢٨٠.

وقرأ الداني بالإظهار على أبي الحسن، وبالإدغام على أبي الفتح، والفارسي، وذلك من جامع البيان<sup>(١)</sup>، والمفردات السبع<sup>(٢)</sup>، وأما بالنسبة لروضة المعدل فروى مؤلفها الإدغام في وجه الإدغام الكبير، والتخيير مع الإظهار<sup>(٣)</sup>.

وروى الإظهار عنه في ذلك ابن بليمة في التلخيص<sup>(٤)</sup>، وكذا في التبصرة<sup>(٥)</sup>، ولم يتعرض ابن الفحام لذكره في التجريد<sup>(٦)</sup> وهذا يحتمل الإظهار وخصوصاً أنه روى الإدغام الكبير عن غير الدوري والسوسى إلا أن الإمام المتولى روى عنه الإدغام في قوله تعالى ﴿رَبَّنَا فَاعْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا﴾ [سورة آل عمران: الآية: ١٩٢]. فلعله وقف عليه في نسخ لم يقف عليها محقق التجريد<sup>(٧)</sup> والخلاف عن الدوري في ذلك مفرع على الإدغام الكبير كما قال الإمام ابن الجزرى (فمن أدغم الإدغام الكبير لأبى عمرو لم يختلف عنه في إدغام هذا بل أدغمه وجهاً واحداً... لأنه إذا أدغم الرء المتحركة في اللام فإن إدغامها ساكنة أولى وأحرى).

ومن روى عنه الإظهار في باب الإدغام الكبير اختلف عنه في هذا الباب<sup>(٨)</sup>، والوجهان صحيحان عن الدوري وبهما قرأ ابن الجزرى، والذي يقدم هو الإدغام؛ لأنه مذهب الجمهور عنه، ولوجوبه في وجه الإدغام الكبير، وهو الموافق لما عليه أكثر أهل الأداء عن أبى عمرو حيث ورد عنه ذلك من ١١٦ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ١٢٦ طريقاً بينما ورد الإظهار من باقى طرقه، ولا يقدح ذلك في صحة رواية هذا الوجه؛ لأنه قرأ به القراء العشرة بما فيهم الدوري في الوجه الآخر. والله أعلم.

إدغام الذال في التاء: وذلك في موضع واحد وهو ﴿فَنَبِّذُهَا﴾ [طه: ٩٦] وكذا ﴿عُدْتُ﴾ في سورتي غافر<sup>(٩)</sup> والدخان<sup>(١٠)</sup>.

واختلف فيها عن هشام، فقطع له بالإظهار أبو عمرو الداني، وذلك من جميع كتبه<sup>(١١)</sup>.

(٢) المفردات: ٢٢١.

(١) جامع البيان: ٢٨٥.

(٤) تلخيص العبرات: ٦٦.

(٣) الروضة: ٣٧.

(٦) التجريد: ١٨٩.

(٥) التبصرة: ٣٦٥.

(٨) النشر: ١٣/٢.

(٧) الروض النضير: ٢٥٤، تحقيق: رمضان هداية.

(١٠) الدخان: ٢٠.

(٩) غافر: ٢٧.

(١١) التيسير: ٤٣، وجامع البيان: ٢٩٠، والمفردات: ٢٢١.

وكذا في السبعة<sup>(١)</sup>، وتلخيص العبارات<sup>(٢)</sup>، والعنوان<sup>(٣)</sup>، والكافي<sup>(٤)</sup>، والمجتبى والشاطبية والقاصد، وكذا من الإعلان على ما في البدائع<sup>(٥)</sup>، وللحلواني من روضة المعدل<sup>(٦)</sup>، والتجريد<sup>(٧)</sup>.

وروى صاحب المبهج<sup>(٨)</sup> الإظهار فيهما وذلك من طريق الشذائي عن الداجوني، والإدغام في «فَنَبَذْتُهَا» والإظهار في «عُدْتُ» من طريق الحلواني.

وقطع له بالإدغام فيهما أبو العز في كفايته<sup>(٩)</sup>، وكذا في الكامل<sup>(١٠)</sup>، والمصباح<sup>(١١)</sup> وللداجوني عنه من المستنير<sup>(١٢)</sup>، وروضة المالكي<sup>(١٣)</sup>، والمعدل، وغاية أبي العلاء<sup>(١٤)</sup>، وجامع ابن فارس على ما في التبصرة، وروى ابن الفحام عنه الإظهار في «عُدْتُ» والإدغام في «فَنَبَذْتُهَا» والوجهان صحيحان عن هشام وبهما قرأ ابن الجزري

إلا أن الإظهار هو الأكثر رواية عنه في «عُدْتُ» حيث ورد ذلك ومن ٢٩ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٥١ طريقاً وهو المقدم كما أنه الموافق لطريق التيسير والشاطبية والتحبير.

بينما ورد الإدغام من باقى طرقه ويمثل النسبة الباقية.

- أما بالنسبة لموضع سورة طه وهو قوله تعالى «فَنَبَذْتُهَا» فورد إدغامها من ٢٧ طريقاً بينما ورد الإظهار من ٢٤ طريقاً، والباقي للإظهار، والذي ينبغى أن يقدم في موضع (طه) هو الإدغام؛ لأنه الأكثر طرقاً ورواية عنه. والله أعلم.

### ﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾

واختلف عن ابن ذكوان في إدغام الثاء الساكنة عند التاء من قوله تعالى «وَتُودُوا أَنْ تُلَكُمُ الْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ» [الأعراف: ٤٣]. وكذا في موضع الزخرف<sup>(١٥)</sup>.

- |                               |                          |
|-------------------------------|--------------------------|
| (١) السبعة: ١٢٣.              | (٢) التلخيص: ٤٣.         |
| (٣) العنوان: ١٣٠، ١٦٧.        | (٤) الكافي: ٥٧.          |
| (٥) ينظر: البدائع: ٢٣٣، ١٨٨.  | (٦) الروضة: ٣٧.          |
| (٧) التجريد: ١٥٨.             | (٨) المبهج: ٢٢.          |
| (٩) الكفاية الكبرى: ٤٣٩، ٥٢٩. | (١٠) الكامل: ٢٨٥.        |
| (١١) المصباح: ١٢٧.            | (١٢) المستنير: ٣٤٣.      |
| (١٣) الروضة: ٢٧١، ٢٧٣.        | (١٤) غاية الاختصار: ١٦٧. |
| (١٥) الزخرف: ٧٢.              |                          |

فقطع له بالإظهار فيهما أبو عمرو الداني من جميع طرقه<sup>(١)</sup> وكذا في المبهج<sup>(٢)</sup>،  
وللأخفش عنه من غاية ابن مهران<sup>(٣)</sup>، وهو الذي في روضة المالكي<sup>(٤)</sup>،  
والمستنير<sup>(٥)</sup> وغاية أبي العلاء<sup>(٦)</sup>، والكامل<sup>(٧)</sup>.  
والكفاية الكبرى<sup>(٨)</sup>، والإرشاد<sup>(٩)</sup>، والتلخيص<sup>(١٠)</sup>، والمصباح<sup>(١١)</sup>، والتذكرة<sup>(١٢)</sup>،  
والتبصرة<sup>(١٣)</sup>، والهادي<sup>(١٤)</sup>، والوجيز<sup>(١٥)</sup>، والشاطبية<sup>(١٦)</sup>.  
وقطع له بالإدغام الصوري، وذلك من الكامل، والمصباح، وللمرمل عن الصوري  
وذلك من كتابي أبي العز، وروضة المالكي، وجامع الفارسي<sup>(١٧)</sup>، والمستنير، وغاية أبي  
العلاء، وروى أبو معشر الإدغام في موضع الأعراف والإظهار في موضع الزخرف وذلك من  
طريق المطوع عن الصوري<sup>(١٨)</sup>.

والوجهان صحيحان عن ابن ذكوان، وبهما قرأ الإمام ابن الجزري إلا أن الإظهار هو  
الأكثر رواية وطريقاً عنه، فهو المقدم في الأداء، كما أنه الموافق لطريق التيسير، حيث ورد ذلك  
عنه من ٥٧ طريقاً للأخفش من مجموع طرق ابن ذكوان البالغ عددها ٧٩ طريقاً، بينما ورد  
الإظهار من طريق الداجوني.

التوجيه: من أظهر لتباين المخرجين، وأن الحرفين في حكم الانفصال، وإن اتصلا  
رسماً<sup>(١٩)</sup>، وأنه هو الذي عليه الجمهور من أهل الأداء وأكثر القراء.  
أما من أدغم لأن الحرفين مهموسان ومتقاربان، كما أن التاء أقوى من التاء للشدة التي

(١) جامع البيان: ٢٩٠، والمفردات السبع: ١٨٤، التيسير: ٤٣.

(٢) المبهج: ٢٢.

(٣) الغاية: ١٥٠.

(٤) الروضة: ٢٦٩.

(٥) المستنير: ٣٤٣.

(٦) غاية الاختصار: ١٧٣.

(٧) الكامل: ٢٨٤.

(٨) الكفاية: ٣٣٥.

(٩) الإرشاد: ١٥٨.

(١٠) التلخيص: ٤٣.

(١١) المصباح: ١٢٧.

(١٢) التذكرة: ١٨٥.

(١٣) التبصرة: ٣٦٤.

(١٤) الوجيه: ٨١.

(١٥) الوجيز: ٨١.

(١٦) الشاطبية: البيتان: ٢٧٩ - ٢٨٠.

(١٧) الجامع: ١٥١.

(١٨) التلخيص: ١٤٣.

(١٩) ينظر جامع الفارسي: ١٥١.



في التاء<sup>(١)</sup>، وحسن الإدغام هنا لاتصالهما فيخف عمل اللسان بذلك، والله أعلم.

الباء المجزومة عند الميم: وقد ورد ذلك في موضعين:

الأول: قوله تعالى: ﴿وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، والثاني: ﴿أَرْكَبَ مَعَنَا﴾

[هود: ٤٢]:

فأما الموضع الأول: فروى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق فيه عن قالون وابن كثير وحزمة<sup>(٢)</sup>.

### بيانه لقالون

أما قالون: فقطع له بالإدغام من الطريقتين معاً ابن بليمة في التلخيص<sup>(٣)</sup>، وهو الذى في التجريد<sup>(٤)</sup>، وغاية ابن مهران<sup>(٥)</sup>، ولأبى نسيط عنه وذلك من التيسير<sup>(٦)</sup>، والشاطبية<sup>(٧)</sup>، والكافى<sup>(٨)</sup>، والكامل<sup>(٩)</sup>، والمستنير<sup>(١٠)</sup>، والمصباح<sup>(١١)</sup>، والمبهج<sup>(١٢)</sup>، والكفايتين<sup>(١٣)</sup>، وغاية أبى العلاء<sup>(١٤)</sup>، وروضة المالكى<sup>(١٥)</sup>، والتذكرة<sup>(١٦)</sup>، والهادى<sup>(١٧)</sup>، والتبصرة<sup>(١٨)</sup> وجامع ابن فارس، وهى رواية المغاربة على ما فى النشر.

وللحلوانى من جامع البيان<sup>(١٩)</sup>، وبه قرأ الدانى على أبى الفتح.

وروى عنه الإظهار من الطريقتين معاً أبو معشر الطبرى فى التلخيص<sup>(٢٠)</sup>.

وللحلوانى عنه من سائر طرقه سوى ما ذكر وهناك خمس طرق للمصريين قرأ بها ابن

- |                           |                        |
|---------------------------|------------------------|
| (١) الكشف: ١٥٩/١.         | (٢) النشر: ١٠/٢.       |
| (٣) تلخيص العبارات: ٧٤.   | (٤) التجريد: ١٥٥.      |
| (٥) الغاية: ١٥١.          | (٦) التيسير: ٤٤.       |
| (٧) الشاطبية: البيت: ٢٨٤. | (٨) الكافى: ٥٧.        |
| (٩) الكامل: ٢٨٩.          | (١٠) المستنير: ٣٥٤.    |
| (١١) المصباح: ١٢٨.        | (١٢) المبهج: ٢٣.       |
| (١٣) الكفاية الكبرى: ٢٧٦. | (١٤) كفاية الست: ٨.    |
| (١٥) غاية الاختصار: ١٧١.  | (١٦) الروضة: ٢٦٧.      |
| (١٧) التذكرة: ٢٧٩.        | (١٨) الهادى: ١٤.       |
| (١٩) التبصرة: ٣٦٣.        | (٢٠) جامع البيان: ٢٨٧. |
| (٢١) التلخيص: ١٤٤.        |                        |

الجزري مشافهة على شيوخه وليس لها كتب حتى أتبين مذهبه منها، ولم ينص عليها صراحة في النشر؛ إلا أن منها أربعة طرق وردت من طريق الحماي عن الحلواني يترجح فيها الإظهار موافقة لبقية طرق الحماي عن الحلواني الذي وردوا منه

والوجهان صحيحان عن قالون، وبهما قرأ ابن الجزري.

والذي يقدم هو الإدغام، وذلك لأنه الأكثر رواية عنه حيث ورد ذلك عنه من ٤٣ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٨٣ طريقاً، بينما ورد الإظهار من بقية طرقه. كما أن الإدغام هو رواية الطريق الأول والموافق لما في التيسير والشاطبية.

### ﴿وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾

واختلف في هذا الموضع عن ابن كثير فقطع له بالإدغام من الروايتين معاً ابن بليمة في التلخيص وللبزى من طريق أبي ربيعة وذلك من المصباح، وللتقاش عنه من المستنير والمبهج، وبه قطع ابن الحباب وابن بنان عن البزى.

ولقنبل من المستنير، وكفاية الست، ولابن مجاهد عنه من الكافي، وروضة المعدل، والكامل، والعنوان، وغاية أبي العلاء، والإعلان اعتماداً على أنه مذهب الجمهور كما في النشر وكذا من الطرق كما هو مبين، ولابن شنبوذ من جميع طرقه سوى المبهج، وتلخيص أبي معشر.

وأحد الوجهين عن ابن كثير من التيسير والشاطبية ورواية الإدغام منهما خروج عن طريق التيسير وتبعه الشاطبي في ذلك؛ إلا أن الداني روى الإظهار فقط في جامع البيان لابن مجاهد عن قبل ولأبي ربيعة من طريق النقاش<sup>(١)</sup> وهذان الطريقتان هما المسندان إلى التيسير والشاطبية، ولذا قال المحقق ابن الجزري بأن الإدغام منهما خروج عن طريقهما، ولكن إطلاق الخلاف ليجمع بين الرواية وما عليه الجمهور من الإدغام عن ابن كثير<sup>(٢)</sup>.

وقطع له بالإظهار من الروايتين معاً ابن الفحام في التجريد، وللتقاش والمصباح، وغاية أبي العلاء، والكامل، وتلخيص أبي معشر، ومن الهداية على ما في النشر، وجامع ابن فارس

(١) جامع البيان: ٢٨٦.

(٢) النشر: ١٠/٢.

على ما في التبصرة<sup>(١)</sup>. ولقنبل من السبعة لابن مجاهد.

والوجهان صحيحان عن ابن كثير من الروائين معاً، ويقدم الإظهار من رواية البزى، والإدغام عن قنبل؛ لأن ذلك هو مذهب الجمهور عن كل منهما حيث ورد الإظهار عن البزى من ٢٢ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٤١ طريقاً، بينما ورد الإدغام من باقى طرقه ويمثل، وأما قنبل فقد ورد الإدغام عنه من ٢٨ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٣٣ طريقاً، ويمثل الإظهار النسبة الباقية، ولا تقدر هذه النسبة في وجه الإظهار؛ لأنه قراءة عاصم وأبى جعفر، ويعقوب ورواية ورش والوجه الثانى عند أصحاب الخلاف والله أعلم. أما ما رواه ابن الجزرى من الإدغام لابن كثير من التبصرة والتذكرة وللبنى من العنوان ولابن مجاهد عن قنبل من المبهج فليس من طريق الطيبة.

### بيانه لحمزة

وأما حمزة فقطع له بالإدغام من الروائين معاً أبو عمرو الدانى من جميع كتبه وكذا فى الشاطبية، وروضة المالكى، وتلخيص العبارات، والتجريد، والكافى، والعنوان، وكفاية أبى العز، وغاية أبى العلاء، وحمزة غير المطوعى عن خلف من المصباح، وخلف من التذكرة، وإرشاد أبى العز.

وخلاد من الهادى، والهداية على ما فى النشر، والتبصرة، وغاية ابن مهران، وبه قرأ ابن الفحام عنه من التجريد على الفارسى والمالكى، وأحد الوجهين لحمزة من تلخيص أبى معشر والمستنير.

وقطع له بالإظهار من الروائين معاً سبط الخياط فى المبهج، وخلف من الكامل، والوجيز، وغاية ابن مهران، وللمطوعى عنه من المصباح، وخلاد من روضة المعدل وللوزان عنه من الكامل، ولابن شاذان من التجريد من قراءة ابن الفحام على عبد الباقي.

والوجهان صحيحان عن حمزة وبها قرأ ابن الجزرى.

ويقدم الإدغام فى الروائين معاً؛ لأنه رواية الجمهور عن حمزة حيث ورد عن خلف من ٣٤ طريقاً، وخلاد من ٥٠ طريقاً.

(١) التبصرة: ٢٠.

بينما ورد الإظهار خلف من ١٩ طريقاً وخلقاد من ١٨ طريقاً ويمثل النسبة الباقية لكل منهما. كما أن الإدغام هو الموافق لما ورد عن حمزة من التيسير والشاطبية والحرز. والله أعلم.

### ﴿أَرْكَبُ مَعَنَا﴾ [هود الآية: ٤٢]

وأما قوله تعالى ﴿أَرْكَبُ مَعَنَا﴾ فقطع فيه بالإدغام لقالون من طريقه ابن الفحام في التجريد وكذا في تلخيص العبارات، والمبهج، والكامل، ولأبى نسيط من غاية ابن مهران، والكافي، والمستنير، والمصباح، وروضة المالكى، وكفاية الست والتذكرة، وغاية أبى العلاء، والهادى، وغير ذلك، والهداية على ما فى النشر وجامع ابن فارس على ما فى التبصرة، وللحلوانى من المجتبى على ما فى العنوان لأن الطرسوسى شيخ صاحب العنوان، وكذا القاصد اعتياداً عليه.

وأحد الوجهين عن قالون من تلخيص أبى معشر، ولأبى نسيط من التيسير والشاطبية والإعلان على ما فى البدائع<sup>(١)</sup>.

وقطع بالإظهار لقالون من الطريقين معاً أبو العز فى الكفاية، ولأبى نسيط من التبصرة وللحلوانى من جميع طرقه سوى المبهج، والكامل، والتجريد، وتلخيص ابن بليمة، والمجتبى والقاصد.

من خلال ذلك يتبين صحة رواية الوجهين عن قالون وبهما قرأ ابن الجزرى، والذى عليه الجمهور هو الإدغام عن أبى نسيط والإظهار عن الحلوانى، والمقدم عن قالون هو الإدغام؛ لأنه رواية الطريق الأول وهو الأكثر طرقاً عن قالون حيث ورد من ٤٧ طريقاً، بينما ورد الإظهار من باقى طرقه.

وإن كان ظاهر النشر يفيد تقديم الإدغام من طريق أبى نسيط والإظهار عن الحلوانى حيث إن ذلك هو مذهب الجمهور عنهم، فقد ورد الإدغام عن أبى نسيط من ٢٩ طريقاً، والإظهار عن الحلوانى من ٣٢ طريقاً، والنسبة الباقية للوجه الثانى لكل منهما والله أعلم.

\* \* \*

(١) والذى ينبغى الأخذ به هو الإظهار؛ لأن الدانى قرأ بذلك على أبى الفتح كما فى جامع البيان وهو طريق التيسير، ينظر: الجامع: ٢٨٧.

## بيانه لابن كثير

وأما ابن كثير: فروى الإظهار عنه من رواية البزى الهذلي في كامله، ولأبى ربيعة عنه من طريق النقاش وذلك من روضة المالكى، وتلخيص أبى معشر، والمستنير، وكتابى أبى العز، والمبهج، وروضة المعدل، والهداية على ما فى النشر

وأحد الوجهين عن البزى من التيسير<sup>(١)</sup>، والشاطبية، والتجريد، وهو الذى ينبغى الأخذ به منها وقطع له بالإدغام أبو الكرم فى المصباح، وكذا فى تلخيص العبارات وبه قرأ الدانى على أبى الفتح.

والوجهان صحيحان عن البزى ويقدم الإظهار؛ لأنه رواية الجمهور، وعليه أكثر أهل الأداء عنه، حيث ورد ذلك عنه من ٢٩ طريقاً، بينما ورد الإدغام من ١١ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٤١ طريقاً، والله أعلم.

وأما رواية قبل فقطع له بالإظهار الهذلي فى كامله، وكذا فى السبعة<sup>(٢)</sup> والمبهج، ولابن شنبوذ من كفاية الست، وأحد الوجهين لقنبل من تلخيص الطبرى، وروى الجمهور عنه الإدغام من طريق ابن مجاهد وهو الذى فى التيسير، والشاطبية، وتلخيص العبارات، والكافى، وروضة المعدل، والعنوان، وكفاية الست، والمستنير وقراءة أبى العلاء، ولابن شنبوذ من جميع طرقه سوى الكامل وكفاية الست.

والوجهان صحيحان عن قبل ويقدم الإدغام؛ لأنه الأكثر طرقاً ورواية عنه، كما أنه رواية الطريق الأول وهو الموافق لما فى التيسير، وقد ورد الإدغام من ٢٥ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٣٣ طريقاً والباقى للإظهار ويمثل باقى النسبة، والله أعلم.

## بيانه لعاصم

أما شعبة: فروى عنه العليمى الإظهار من جميع طرقه سوى المصباح، وهو الذى عن يحيى بن آدم من السبعة والكامل، وغاية ابن مهران وتلخيص أبى معشر، ولغير النهروانى من المستنير.

(١) ما ذكره الدانى من الإظهار للبزى فى أحد الوجهين من التيسير ليس من طريقه لأنه قطع بالإدغام للبزى من طريق النقاش كما فى جامع البيان. والله أعلم.

(٢) السبعة: ٣٣٤، وتقدم بيانه من باقى الطرق عند قوله تعالى: ﴿وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾

وروى الإدغام عن شعبة من الطريقين معاً أبو الكرم في الصباح، ولأبى حمدون عن يحيى بن آدم من جميع طرقه سوى الكامل، والنهرواني من المستنير، ولشعيب الصريفي عن يحيى من التيسير والشاطبية والتجريد، وتلخيص العبارات، والمبهج، وغاية أبى العلاء، والعنوان، والكافي، وروضة المعدل.

وباقى طرقه على ما في النشر، وهو المقدم في الأداء؛ لأنه الأكثر طرقاً ورواية عن شعبة حيث ورد ذلك عنه من ٤٩ طريقاً بينما ورد الإظهار من ٢٧ طريقاً، والله أعلم.

### بيانه لحفص

وأما حفص فقطع له بالإدغام عبيد بن الصباح وذلك من طريق الهاشمي، ولأبى طاهر عن عبيد من جميع طرقه سوى الكامل حيث روى الهذلي الإدغام لحفص من طريق الهاشمي فقط وذلك من طريق عبيد بن الصباح.

وأما عمرو بن الصباح فقد روى الإدغام أيضاً عن حفص وذلك من كفاية أبى العز وغاية أبى العلاء، والوجيز، والمبهج، والمصباح، والتجريد، وروضة المالكي، وجامع ابن فارس على ما في التبصرة، والمستنير لغير الطبري.

وروى الإظهار عن حفص الهذلي من غير طريق الهاشمي، وللطبري من المستنير عن عمرو، وبه قرأ الداني على أبى الفتح وذلك من طريق زرعان.

وقال ابن الجزري: «والصواب إظهاره من طريق العليمي عن أبى بكر - شعبة - ومن طريق عمرو بن الصباح عن حفص كما نص عليه الداني في جامعه» أ.هـ.

بالنسبة لما ذكره الإمام ابن الجزري من الإظهار للعليمي عن شعبة فهو الموافق لما ورد عن العليمي من الإظهار من جميع طرقه كما تقدم باستثناء المصباح.

وهو الموافق لما ورد في جامع البيان من الإظهار وذلك من قراءة الداني على أبى الفتح حيث أسند الإمام ابن الجزري هذا الطريق من الجامع إلى روايتي شعبة وحفص.

أما قول الإمام ابن الجزري بالأخذ بالإظهار لحفص من طريق عمرو بن الصباح ففيه نظر؛ وذلك لأن طريق عمرو ورد من طريقين رئيسيين هما الفيل وزرعان.

وقد ورد الأول من المستنير، والكمال، وكفاية أبي العز، وغاية أبي العلاء، والمصباح، والتذكار، والوجيز، والمبهج.

وقد رويوا الإدغام جميعاً عن عمرو باستثناء الكامل، وطريق الطبري من المستنير حيث رويوا الإظهار منها.

وكذا ورد طريق زرعان من التجريد، وروضة المالكى، وغاية أبى العلاء، والمصباح، وطريق عبد الباقي بن الحسن وبه قرأ الداني على أبي الفتح، وكفاية أبى العز، والمستنير، والتذكار، وجامع الخياط، وقد ورد الإدغام من هذه الطرق كلها عن عمرو باستثناء ما قرأ به الداني على أبي الفتح من الإظهار، وهو للطبري من المستنير كما سبق.

ولم أقف على التذكار، ويؤخذ له بالإدغام موافقة لجميع طرق الحماصى التى وقفت عليها، وكذا فى فريدة الدهر<sup>(١)</sup>.

من خلال ذلك يتبين صحة الوجهين معاً عن حفص، ويقدم الإدغام لأنه رواية الجمهور عنه؛ إذ ورد ذلك من ٤٧ طريقاً، والباقي للإظهار، ولا يقدح ذلك فى وجه الإظهار؛ لأنه قراءة ابن عامر وأبى جعفر وخلف العاشر ورواية ورش والوجه الثانى عن أصحاب الخلاف المذكورين. والله أعلم.

### بيانه لخلاّد

وأما خلاّد فالأكثرّون له على الإظهار وهو الذي فى الهادي والتبصرة والكافى والتلخيص والتجريد وغيرهم وبه قرأ الداني على أبى الحسن بن غلبون.

وأما الإدغام فقطع له به الهذلي فى كامله وبه قرأ الداني على أبى الفتح فارس وأحد الوجهين عن خلاّد فى الهداية والتيسير والشاطبية. والإعلان والوجهان صحيحان عن خلاّد ويقدم الإظهار؛ لأنّ عليه الجمهور.

اختلافهم فى النون عند الواو، وذلك فى موضعين:

الأول: قوله تعالى: ﴿يَسَّ ۝ وَالْقُرْءَانَ الْحَكِيمَ﴾ [يس: الآيتان: ١ - ٢].

والثانى: ﴿رَبِّ وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ [القلم: الآية (١)].

أولاً: موضع (يس): أما بالنسبة لهذا الموضع فروى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق فيه عن نافع وعاصم والبرى وابن ذكوان.

أما نافع: فقطع له بالإدغام من رواية قالون من الطريقتين معاً أبو العز في كفايته<sup>(١)</sup>، وكذا في المستنير<sup>(٢)</sup>، والمصباح<sup>(٣)</sup>، وتلخيص أبى معشر<sup>(٤)</sup>، والمبهبج<sup>(٥)</sup>، والكفاية<sup>(٦)</sup> كلاهما لسبب الخياط، وغاية ابن مهران<sup>(٧)</sup>، وروضة المالكي<sup>(٨)</sup>، وغاية أبى العلاء<sup>(٩)</sup>، وبه قرأ ابن الفحام على الفارسي<sup>(١٠)</sup> وللحلواني عنه من جامع البيان<sup>(١١)</sup> وروضة المعدل<sup>(١٢)</sup>، وكذا في إرشاد أبى العز<sup>(١٣)</sup>، وجامع ابن فارس إلا من طريق جعفر بن محمد على ما في التبصرة، وكذا من طرق المصريين الأربعة من الموافقة لبقية طرق الحماوى التى وقفت عليها.

وروى عنه الإظهار من طريق أبى نشيط أبو عمرو الدانى فى التيسير<sup>(١٤)</sup> وهو الذى فى الكافى<sup>(١٥)</sup>، والتذكرة<sup>(١٦)</sup>، والهادى<sup>(١٧)</sup>، والتبصرة<sup>(١٨)</sup>، والإعلان<sup>(١٩)</sup>، والشاطبية<sup>(٢٠)</sup>، وبه قرأ ابن الفحام على غير الفارسي من التجريد، ومن الهداية على ما فى النشر<sup>(٢١)</sup>، وقالون بكماله من تلخيص العبارات<sup>(٢٢)</sup>، وللحلواني عنه من السبعة<sup>(٢٣)</sup>. والوجهان صحيحان عن قالون وبهما قرأ ابن الجزرى.

والإدغام هو الأكثر طرقاً ورواية عنه، حيث ورد من ٤٧ طريقاً تقريباً من مجموع طرقه

(١) الكفاية الكبرى: ٥٠٧.

(٢) المستنير: ٧٥٢.

(٣) المصباح: ١٢٩.

(٤) التلخيص: ١٤٥.

(٥) المبهبج: ٨٢.

(٦) الكفاية: ٣٢.

(٧) الغاية: ٣٧٢، ٣٧٣.

(٨) الروضة: ٢٧٢.

(٩) غاية الاختصار: ١٧٧.

(١٠) التجريد: ١٦١.

(١١) جامع البيان: ٦٨٥.

(١٢) روضة المعدل: ٣٦.

(١٣) الإرشاد: ٥١٤.

(١٤) التيسير: ١٤٨.

(١٥) الكافى: ١٨٨.

(١٦) التذكرة: ٥١١.

(١٧) الهادى: ٦٧.

(١٨) التبصرة: ٦٤٩.

(١٩) الإعلان: ١٩٩.

(٢٠) الشاطبية: البيت: ٢٨١.

(٢١) النشر: ١٧/٢.

(٢٢) التلخيص: ١٤١.

(٢٣) السبعة: ٥٣٨.



التي تبلغ ٨٣ طريقاً، وهو الذى ينبغى أن يقدم فى الأداء، وذلك لأن النون والواو متقاربتان وحكم النون الساكنة إذا التقت بالواو الإدغام، كما أن الحكم هنا مبنى على الوصل فيكون أيسر، أما الإظهار فإنما يكون على نية الوقف ولست بواقف<sup>(١)</sup>.

وأما ورش فروى عنه الإظهار ابن الفحام فى التجريد وذلك من طريق الأزرق وللاصبهاني من غاية ابن مهران.

وروى الجمهور الإدغام عنه، وبه قطع الدانى عنه من طريق الأزرق وذلك من التيسير، وجامع البيان، وهو الذى فى التذكرة، والعنوان، والكافى، والتبصرة، والكامل، وتلخيص العبارات، والشاطبية، ومن الهداية على ما فى النشر.

وكذا روى الأصبهاني فى الإدغام من جميع طرقه سوى غاية ابن مهران، وذلك من الروضتين، وكفاية أبى العز، والمستنير، والمصباح، والتجريد، وغاية أبى العلاء، والكامل، والمبهج، وتلخيص الطبرى، والإعلان، ومن بقية طرقه على ما فى النشر، أما ما رواه الإمام ابن الجزرى عنه من الإظهار من جامع البيان فليس من طريق الطيبة، والوجهان صحيحان عن ورش، والذى يقدم هو الإدغام من الطريقتين معاً؛ لأنه رواية الجمهور عنه، وقد ورد عن الأزرق من ٣٢ طريقاً وللاصبهاني من ٢٥ طريقاً<sup>(٢)</sup>.

أما البزى: فقطع له أبو ربيعة بالإظهار من جميع طرقه، وهو الذى فى التيسير والروضتين، والتجريد، وكتابى أبى العز، والمستنير، والمصباح<sup>(٣)</sup>، وتلخيصين، والمبهج، وغاية أبى العلاء، ومن بقية طرقه على ما فى النشر.

وروى ابن الحباب الإدغام.

والوجهان صحيحان عن البزى، والذى يقدم هو الإظهار وذلك لأنه رواية الطريق

(١) ينظر الجامع للفراسى: ١٩٠.

(٢) بينما ورد الإظهار من باقي الطرق ولا يقدح ذلك فى صحته؛ لأن به قرأ قبل وأبو عمرو وحمة وأبو جعفر، وأحد الوجهين عن أصحاب الخلاف مما يدل على صحة الوجهين. والله أعلم.

(٣) روى أبو الكرم الإدغام مع تبقية الغنة للبزى وذلك فى موضعه من السورة ينظر المصباح: ٤٤٧، ولم يذكره مع المدغمين فى باب الإدغام ينظر: المصباح: ١٢٩، فيكون على الإظهار وهو الموافق لما هو مروي عن أبى ربيعة عنه من جميع طرقه المذكورة وبه قطع له ابن الجزرى من هذا الطريق حيث اقتصر فى إسناده على هذا الطريق ولم يسنده إلى ابن الحباب راوى الإدغام عن البزى. وعليه فإن ما أخذه ابن الجزرى للبزى من المصباح هو الإظهار فقط. والله أعلم.

الأول، وهو الموافق لما في التيسير والتحبير، كما أنه الأكثر طرقاً ورواية عن البزى حيث ورد ذلك عنه من ٣٥ طريقاً بينما ورد الإدغام من ٦ طرق لابن الحباب، والله أعلم.

وأما ابن ذكوان: فقطع له ابن الجزرى بالإدغام من طريق الأخفش وهو الموافق لما ورد عنه من جميع الكتب التى أسندها ابن الجزرى إلى الأخفش من طريقى (النقاش وابن الأخرم) حيث أجمعوا على إدغام هذا الموضع عن ابن ذكوان من طرقهم. وروى ابن الجزرى الإظهار لابن ذكوان من طريق الصورى باستثناء صاحب المبهج الذى روى الإدغام عنه من هذا الطريق، وفي النشر (أن الجمهور على خلاف ذلك) أى على غير الإدغام عن الصورى.

وببحث طرق الصورى عن ابن ذكوان تبين أنه ورد من طريقين. الأول: الرملى: وقد ورد ذلك من الإرشاد<sup>(١)</sup>، والكفاية<sup>(٢)</sup> كلاهما لأبى العز، وروضة المالكي<sup>(٣)</sup>، وجامع الفارسى<sup>(٤)</sup>، والمبهج<sup>(٥)</sup>، وغاية أبى العلاء<sup>(٦)</sup>، والمستنير<sup>(٧)</sup>، وطريق أبى معشر<sup>(٨)</sup>، وكلهم قطعوا بالإدغام لابن ذكوان، وبذلك أخذ الأزميرى وغيره<sup>(٩)</sup>، وكذا ورد طريق الرملى، ومن طريق الدانى، والكامل، وهؤلاء رواة الإظهار عنه. الطريق الثانى: المطوعى: وورد ذلك من المبهج وهو راوى الإدغام، وكذا ورد من المصباح والكامل، وتلخيص أبى معشر، وتقدم أنهم رَوَوْا الإظهار عنه.

والوجهان صحيحان عن ابن ذكوان، وبهما أخذ ابن الجزرى إلا أنه قطع له بالإدغام من طريق الأخفش، والإظهار من طريق الصورى، والذى يقدم هو الإدغام حيث إن ذلك هو رواية الطريق الأول والأكثر طرقاً ورواية عن ابن ذكوان كما هو مبين حيث ورد ذلك عنه من ٦٧ طريقاً، كما أنه الموافق لطريق التيسير والشاطبية بينما ورد الإظهار من ١٢ طريقاً.

(١) الإرشاد: ٥١٤.

(٢) الكفاية الكبرى: ٥٠٧/٢.

(٣) الروضة: ٢٧٢/١.

(٤) الجامع: ١٩٠ مخطوط.

(٥) المبهج: ٨٢.

(٦) غاية الاختصار: ١٧٧/١.

(٧) المستنير: ٧٥٢/٢.

(٨) التلخيص: ١٤٥.

(٩) بدائع البرهان: ٣٢٨، إعداد: مريم إبراهيم جندلى ط. دار البيرونى. دمشق.

وأما عاصم: فروى عنه شعبة الإظهار وذلك من طريق أبي حمدون عن يحيى سوى الفارسي من التجريد، ولشعيب عنه من روضة المعدل، وغاية ابن مهران، ومن طريق نفطويه من المبهج، وللعليمي عن شعبة من جميع طرقه سوى المبهج.

وروى الجمهور الإدغام عن يحيى بن آدم وهو الذي في التيسير، والسبعة، والتلخيصين، والمستنير، والمصباح، والكامل، والعنوان، والكافي، والشاطبية، وبه قرأ ابن الفحام على عبد الباقي، والمالكي، ولغير نفطويه من المبهج.

وأما حفص: فروى الإدغام عنه زرعان عن عمرو وذلك من التجريد وروضة المالكي، وغاية أبي العلاء، والمستنير، والمصباح، وكفاية أبي العز، وكذا من التذكار وجامع ابن فارس على ما في النشر.

وروى الإظهار عبيد بن الصباح، وللفيل عن عمرو من جميع طرقهما، وكذا رواه الداني من طريق عمرو في جامع البيان.

والوجهان صحيحان عن عاصم، ويقدم الإدغام عن شعبة؛ لأنه الأكثر رواية وذلك من طريق يحيى بن آدم وهو الأول عنه والإظهار من طريق العليمي وكذا من رواية حفص؛ لأن ذلك هو رواية الجمهور، والموافق لما في التيسير والحرز عن كل منهما، حيث ورد الإدغام ليحيى بن آدم من ٣٤ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٥٨ طريقاً بينما ورد الإظهار عنه من باقى طرقه، وهو رواية أبي حمدون والعليمي.

وورد الإظهار عن حفص من ٣٧ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٥٢ طريقاً والباقي للإدغام، والله أعلم.

## ثانياً: موضع ﴿نَ وَالْقَلَمِ﴾

روى ابن الجزري الاختلاف فيه كموضع (يس) سوى قالون الذي روى الإظهار فيه من جميع طرقه، وكذا للأصبهاني عن ورش.

أما الأزرق: فروى الإدغام عنه ابن بليمة في التلخيص وكذا في التجريد، والكامل، وطريق أبي معشر على ما في البدائع والتذكرة على ما ورد فيها من الإدغام بخلاف ما ورد في النشر من الإظهار.

قال ابن غلبون: «وأظهر ابن كثير وأبو عمرو وحزمة وحفص والأعشى ونافع سوى ورش النون من (يس) ومن (ن) عند الواو التي بعدها، وأدغمها الباقون» أ.هـ.

فاستثنى ورشاً من الإظهار فيكون على الإدغام.

وهو أحد الوجهين من الكافي، والشاطبية، وروى الإظهار عنه صاحب العنوان، والمجتبى، وبه قرأ الداني على شيوخه كما في جامع البيان، وقال عنه في التيسير بأن عليه عامة أهل الأداء من المصريين، وكذا من الهداية على ما في النشر.

وذكر مكى الوجهين عن ورش وقال بأن الإدغام مذهب أبى الطيب بن غلبون فيكون الإظهار من قراءته على شيخه أبى عدى وهو المأخوذ به لورش من النشر لعدم إسناد طريق أبى الطيب إلى روايته.

والوجهان صحيحان عن الأزرق والذي يقدم هو الإدغام؛ لأنه الأكثر رواية عنه حيث ورد ذلك من ٢٣ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٣٥ طريقاً وأحد وجهى طريق ابن شريح بينما ورد الإظهار من باقى طرقه. والله أعلم.

وأما البزى: فقطع أبو ربيعة له بالإظهار وأدغمه ابن الحباب كموضع (يس)، ويقدم الإظهار حيث إنه رواية الطريق الأول والأكثر رواية عنه، فقد بلغت طرقه ٣٣ طريقاً، والباقي للإدغام.

وقطع الأخفش بالإدغام لابن ذكوان من جميع طرقه، وللصورى عنه من المبهج، والمستنير، وبالإظهار من جميع طرق الصورى عنه، سوى المبهج ويقدم الإدغام لأنه الأكثر طرقاً ورواية عنه حيث ورد ذلك من ٦٠ طريقاً من إجمالى طرقه البالغ عددها ٧٩ طريقاً، والباقي للإظهار. الله أعلم.

وأما عاصم: فروى شعبة عنه الإدغام من أكثر الطرق عن شعيب عن يحيى بن آدم، وللعلیمی من روضة المالكى، وغاية أبى العلاء، وكفاية الست والمبهج، وغاية ابن مهران، وتلخيص أبى معشر، وبه قرأ الداني على أبى الفتح وابن الفحام على الفارسى.

وروى الإظهار عنه أبو حمدون عن يحيى، ولشعيب من روضة المعدل، وغاية ابن مهران، ومن طريق نفطويه عن شعيب من المبهج، وللعلیمی من كفاية أبى العز، والكامل

وجامع ابن فارس والتذكار على ما في النشر وبه قرأ ابن الفحامي على المالكي، وكذا من المصباح وهو رواية الجمهور عن العليمي على ما في النشر.

وأما حفص: فروى الإظهار عنه من جميع طرقه سوى زرعان عن عمرو عنه الذي روى الإدغام باستثناء جامع البيان حيث روى الداني الإظهار في سورتي (يس والقلم) وذلك من طريق عمرو بن الصباح بما فيه زرعان حيث إنه أحد طريقه.

والوجهان صحيحان عن عاصم، ويقدم الإدغام عن شعبة، حيث ورد ذلك عنه من ٤٢ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٧٦ طريقاً، وهو الموافق لما في التيسير، والشاطبية، بينما ورد الإظهار من باقي طرقه.

أما حفص فقد ورد عنه الإظهار من ٣٩ طريقاً من إجمالي طرقه البالغ عددها ٥٢ طريقاً، وهو الموافق لطريق التيسير والشاطبية، والباقي للإدغام وذلك من طريق زرعان عنه باستثناء الداني، ويمثل النسبة الباقية. والله أعلم.

## ﴿يَلْهَثُ ذَاكَ﴾ [الأعراف: ١٧٦]

إدغام الثاء في الذال:

وذلك في موضع واحد وهو قوله تعالى: ﴿يَلْهَثُ ذَاكَ﴾.

فقد روى الإمام ابن الجزري اختلاف الطرق فيه عن أهل الحجاز وعاصم وهشام<sup>(١)</sup>.  
أولاً: أهل الحجاز:

أ- قراءة نافع من رواية قالون: يبحث طريق رواية قالون تبين أن ابن الفحامي قطع له بالإدغام من الطريقتين معاً، وكذا في تلخيص ابن بليمة<sup>(٢)</sup>، ولأبي نسيط عنه وذلك من طريق ابن بويان من الكافي<sup>(٣)</sup>، والكمال<sup>(٤)</sup>، والمستنير<sup>(٥)</sup>، والمصباح<sup>(٦)</sup>، والمبهيج<sup>(٧)</sup>، وكفاية الست<sup>(٨)</sup>،

(١) النشر: ١٣/٢.

(٢) تلخيص العبارات: ٤٤.

(٣) الكافي: ٥٧.

(٤) الكمال: ٢٨٦.

(٥) المستنير: ٣٥٦.

(٦) المصباح: ١٢٨.

(٧) المبهيج: ٢٣.

(٨) الكفاية: ١٥.

وروضة المالكي<sup>(١)</sup> والكفاية الكبرى<sup>(٢)</sup>، وغاية أبي العلاء<sup>(٣)</sup>، وجامع ابن فارس لابن بويان، وهبة الله عن الحلواني<sup>(٤)</sup>، وللقزاز عن أبي نسيط من التذكرة<sup>(٥)</sup> والتبصرة<sup>(٦)</sup> والهادي، والهداية وروضة الطلمنكي والإعلان وغيره على ما في النثر، وبه قرأ الداني على أبي الفتح من قراءته على السامري، كما في جامع البيان<sup>(٧)</sup>، وهو أحد الوجهين عن قالون وجميع القراء من تلخيص أبي معشر<sup>(٨)</sup>، ولأبي نسيط عنه من الشاطبية<sup>(٩)</sup>، ولابن بويان من التيسير<sup>(١٠)</sup>.

وروى الإظهار عن قالون ابن مهران في الغاية<sup>(١١)</sup> الهذلي في كامله<sup>(١٢)</sup>، من غير طريق ابن بويان وللحلواني من المبهج، وروضة المالكي والمعدل<sup>(١٣)</sup> والمستنير، وكتابي أبي العز<sup>(١٤)</sup>، وغاية أبي العلاء، وكفاية الست، ولم أقف عليه في سبعة ابن مجاهد<sup>(١٥)</sup> غير أنه لم يذكره في مواضع الإدغام عن أحد من القراء فيكون على الإظهار ويقوى ذلك أن مذهب ابن مجاهد هو الإظهار كما هو في روايته عن قبل كما سيأتي بعد، والوجهان صحيحان عن قالون إلا أن الجمهور على الإدغام من طريق أبي نسيط والإظهار من طريق الحلواني، والأول مقدم في الأداء؛ لأنه عليه القراء العشرة بما فيهم أصحاب الإظهار في الوجه الثاني عنهم، ولأن مخرج الحرفين واحد مع سكون الأول، وفي مثل ذلك يجب الإدغام ما لم يكن هناك مانع لأنه أخف على اللسان من الإظهار الذي يحتاج إلى كلفة في بيانه تشبه السكت، وقد ورد الإدغام عن قالون من طريق أبي نسيط من ٣١ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٣٤ طريقاً، ومن طريق الحلواني من ٧ طرق من مجموع طرقه البالغ عددها ٤٩ طريقاً والباقي للإظهار فيهما. والله أعلم.

ب- أما بالنسبة لرواية ورش، فقطع له بالإظهار من الطريقتين معاً ابن الفحام في التجريد، وللأزرق عنه من التيسير، والشاطبية، وتلخيص العبارات، والتذكرة، والعنوان،

(٢) الكفاية الكبرى: ٣٤٦.

(١) الروضة: ٢٦٩.

(٤) التبصرة: ٢٦.

(٣) غاية الاختصار: ١٧٣.

(٦) التبصرة: ٣٦٥.

(٥) التذكرة: ١٨٦.

(٨) التلخيص: ١٤٦.

(٧) جامع البيان: ٢٨٨.

(١٠) التيسير: ٤٤.

(٩) الشاطبية: البيتان: ٢٨٤ - ٢٨٥.

(١٢) الكامل: ٢٨٦.

(١١) التبصرة: ٢٦.

(١٤) الإرشاد: ٣٤١.

(١٣) روضة المعدل: ٣٨.

(١٥) السبعة: ١١٣.

والكافي، والتبصرة، وبه قرأ الداني على غير أبي الحسن وابن خاقان، وأبى المفتاح من قراءته على عبد الباقي، والهداية على ما في النشر، وللأصبهاني من المستنير، والمصباح، والروضتين، وغاية أبي العلاء، والكمال، والمبهج، وكفاية أبي العز، وجامع ابن فارس وكذا من الإعلان والمفتاح وقراءة ابن الجزري على ما في النشر وأحد الوجهين للأصبهاني من تلخيص أبي معشر، حيث روى الإدغام لكل القراء، والإظهار أيضًا لقالون وقنبل والحلواني عن هشام وحماد (عن شعبة) وورش، لكنه ليس فيه طريق الأزرق فيكون الخلاف للأصبهاني فقط.

وروى الإدغام الهذلي في كامله وذلك من طريق الأزرق.

أما طريق الأصبهاني فقطع له بالإدغام ابن مهران في غايته والوجهان صحيحان عن ورش من الطريقين إلا أن المقدم في هو الإظهار؛ لأنه رواية الجمهور من المشاركة والمغاربة عنه كما هو مبين، وكما ذكره ابن الجزري.

وقد ورد ذلك عنه من طريق الأزرق من ٢٢ طريقًا، من مجموع طرقه البالغ عددها ٣٥ طريقًا، وللأصبهاني من ٢٤ طريقًا من إجمالي طرقه التي تصل إلى ٢٦ طريقًا، والوجهان صحيحان عنه، وقد روى البصريان والكوفيون غير عاصم الإدغام قولًا واحدًا والباقيون بالوجهين. والله أعلم.

أما ابن كثير: فقطع له بالإظهار من الروايتين معًا صاحب التيسير، وكذا في الشاطبية، وتلخيص العبارات، والمبهج، والتجريد، وروضة المعدل، وكذا من المستنير، أما ما ذكره ابن سوار من استثناء من طريق النهرواني عن ابن مجاهد من الإظهار ونقله عنه ابن الجزري فهذا الطريق عن ابن مجاهد ليس من طريق النشر.

وللبزى من طريق النقاش عن أبي ربيعة وذلك من كتابي أبي العز والمصباح، وغاية أبي العلاء، وروضة المالكي، وجامع ابن فارس على ما في التبصرة، والمفتاح على ما في الفريدة. ولا بن مجاهد عن قنبل، وللشبوذي عنه من كفاية الست والمبهج، والمستنير.

وأما الإدغام فرواه أبو معشر الطبري وذلك من طريق النقاش عن أبي ربيعة عن البزى، وأحد الوجهين من الهداية على ما في الفريدة<sup>(١)</sup>، ولا بن الحباب عنه.

ولابن شنبوذ عن قنبل وذلك من المصباح والكامل، والوجه الثاني لقنبل من تلخيص الطبرى.

والوجهان صحيحان عن ابن كثير والذي يقدم هو الإظهار من الروایتين؛ لأنه مذهب الجمهور وعليه أكثر أهل الأداء عنه منها، وقد ورد ذلك للبرزى من ٣٤ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٤١ طريقاً، ولقنبل من ٢٤ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٣٣ طريقاً. والله أعلم.

### بيانه لأبى جعفر

وأما أبو جعفر فقطع له بالإظهار من الروایتين معاً ابن سوار فى المستنير، وكذا فى المصباح، وقراءة سبط الخياط كما فى الاختيار<sup>(١)</sup>، وكتابى ابن خيرون على ما فى النشر لعدم ذكره فى الإدغام منها ولابن وردان عنه من كتابى أبى العز، وغاية أبى العلاء، وروضة المالكى، وجامع الفارسى، وكذا من التذكار على ما فى النشر لعدم ذكره مع أصحاب الإدغام.

وقطع بالإدغام لأبى جعفر من الروایتين معاً الهذلى فى كامله، وذلك على ما اختاره عن الخزاعى، ولابن وردان من غاية ابن مهران.

والوجهان صحيحان عن أبى جعفر ويقدم الإظهار؛ لأنه عليه أكثر أهل الأداء، وهو المشهور عنه كما ذكر ابن الجزرى.

وقد ورد عن ابن وردان من ٣٥ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٤٠ طريقاً، ولابن جمار من ٨ طرق من ١٢ طريقاً هى مجموع طرقه والباقى للإدغام منها.

وأما هشام: فقطع له بالإظهار الحلوانى من جميع طرقه، وللداجونى من الكافى، والتجريد، وروضة المالكى، والمعدل، وكفاية أبى العز، وغاية أبى العلاء، والمصباح، ولغير المفسر من المستنير، وأحد الوجهين من تلخيص أبى معشر.

وروى الإدغام عنه الداجونى وذلك من الكامل، والمبهج والمفسر عن زيد من المستنير. والوجهان صحيحان عن هشام، والذي يقدم هو الإظهار؛ لأنه الأكثر طرقاً ورواية عنه كما هو مبين، وقد ورد ذلك عن هشام من ٤٣ طريقاً من مجموع طرقه البالغة ٥١ طريقاً، كما

(١) ينظر: الاختيار ١/٤١٢.



أنه الموافق لما في التيسير والشاطبية، والله أعلم، والباقي للإدغام.

وأما عاصم: فروى عنه الإظهار من الروایتين معاً أبو عمرو الداني وذلك من قراءته على أبي الفتح فارس من قراءته على عبد الله السامري، كما هو في جامع البيان وللعلیمی عن شعبة من الكامل، ولحفص من التجريد وذلك من قراءة ابن الفحامي على الفارسي.

وروى الجمهور عنه الإدغام، وبه قرأ الداني على أبي الفتح على عبد الباقي.

وهو الذي في التيسير والشاطبية والمصباح والمستنير والمبهم والغايتين، والروضتين وغيرهما من جميع طرق عاصم.

والوجهان صحيحان عن عاصم والمقدم هو الإدغام من الروایتين معاً، وقد ورد عنه من رواية شعبة من ٧٢ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٧٦ طريقاً ولحفص من ٤٨ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٥٢ طريقاً، كما أن الإدغام الموافق لما في التيسير والشاطبية والله أعلم.

وبذلك نأتى إلى آخر أبواب الإدغام الصغير.

## باب اختلافهم في الغنة<sup>(١)</sup> وعدمها

ذكر الإمام ابن الجزرى لقالون والأصبهاني وابن كثير وأبى عمرو وابن عامر وحفص وأبى جعفر ويعقوب مذهبين في إثبات الغنة وعدمها وذلك عند ملاقة النون الساكنة أو التنوين لحرفي اللام أو الراء<sup>(٢)</sup>.

ويبحث طرق هؤلاء القراء على حسب ترتيبهم تبين ما يلي:

أولاً: وردت الغنة عن قالون وذلك من الكامل<sup>(٣)</sup>، وبه قرأ العطار عن النهرواني من المستنير<sup>(٤)</sup>، وهو الذى فى تلخيص<sup>(٥)</sup> أبى معشر وأحد الوجهين<sup>(٦)</sup> وغاية ابن مهران<sup>(٧)</sup> والمبهج. أما ما رواه الإمام ابن الجزرى من الغنة لأبى عون عن الحلواني من جامع البيان فليس ذلك من طريق الطيبة؛ لأن ابن الجزرى اقتصر فى رواية قالون من طريق الحلواني على طريقى ابن مهران وجعفر بن محمد فقط<sup>(٨)</sup>.

من خلال ذلك يتبين صحة الوجهين عن قالون ويقدم عدم الغنة؛ لأنه مذهب الجمهور عنه، والموافق لما فى التيسير والشاطبية، وقد ورد ذلك عنه من ٦٣ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٨٣ طريقاً، والباقي لوجه الغنة. والله أعلم.

وأما الأصبهاني فقد وردت عنه الغنة من طرق قالون غير المبهج، وذلك من ٦ طرق من مجموع طرقه البالغ عددها ٢٦ طريقاً، والباقي لوجه ترك الغنة وهو المقدم فى الأداء.

وأما بالنسبة لطريق الأزرق عن ورش فذهب المحررون إلى أن مذهبه هو عدم الغنة كالكوفيين غير حفص<sup>(٩)</sup>.

ثانياً: بالنسبة للإمام ابن كثير: فقد اختلفت الطرق عنه فى إثبات الغنة وعدمها، وقد

(١) الغنة: هى صوت لذيذ مركب فى جسم النون والميم فهى ثابتة فيه مطلقاً. البرهان فى تجويد القرآن: ١٧ - للشيخ صادق قمحاوى.

(٣) الكامل: ٢٨٧ - ٢٨٨.

(٢) النشر: ٢٣ / ٢ - ٢٤.

(٥) التلخيص: ١٣٥.

(٤) المستنير: ٣٥٨ / ١.

(٧) الغاية: ١٥٣.

(٦) المبهج: ٢٣.

(٩) بدائع البرهان: ١ / ٧٦.

(٨) النشر: ١٠٢ / ١ - ١٠٦.

وردت الغنة عنه من رواية البرزى من الكامل والمبهج، وغاية أبى العلاء وتلخيص أبى معشر، وذلك من ٩ طرق من مجموع طرقة البالغ عددها ٣٥ طريقاً والباقي لوجه ترك الغنة، ولقنبل من الكامل وذلك من طريقين، من مجموع طرقة البالغ عددها ٣٣ طريقاً والباقي للوجه الآخر وهو ترك الغنة.

وأما ما ذكره الإمام ابن الجزرى من الغنة لابن كثير من غاية ابن مهران، والمستنير، ولابن مجاهد من المنتهى، ولابن شنبوذ فى اللام خاصة من جامع البيان كلاهما عن قبل فليس ذلك من طريق الطيبة<sup>(١)</sup>.

ثالثاً: أبو عمرو: أما الدورى فقد وردت الغنة عنه من غاية ابن مهران، والكامل والمستنير، وذلك من ١٨ طريقاً من مجموع طرقة البالغ عددها ١٢٦ طريقاً.

وقد وردت عن السوسى أيضاً من الكامل، والمصباح<sup>(٢)</sup>، وكفاية أبى العز<sup>(٣)</sup>، وغاية أبى العلاء<sup>(٤)</sup>، ومن جامع ابن فارس على ما فى النشر<sup>(٥)</sup>.

وذكرهما الإمام الأزميرى لابن حبش عنه من التجريد<sup>(٦)</sup> وتبعه الإمام المتولى إلا أن ما وجدته فى التجريد هو أن ابن الفحام قال: «واتفقت الجماعة على إدغام الغنة عند الرء واللام...»<sup>(٧)</sup> أ.هـ فقطع للجميع بالإدغام بدون غنة ولم يذكر ما يدل على وجه الغنة فيهما لابن حبش عن السوسى؛ إلا أن يكون ذلك قد ورد فى نسخ أخرى لم يقف عليها محقق الكتاب، وكذا لم أقف عليه.

وأما ما ذكره الإمام ابن الجزرى من الغنة لابن حبش عن السوسى من المنتهى فهو ليس من طريق الطيبة<sup>(٨)</sup>.

ويقدم وجه ترك الغنة حيث ورد ذلك عن السوسى من ١٥ طريقاً، والباقي لوجه الغنة، وقد ورد ذلك من ١٣ طريقاً. والله أعلم

رابعاً: ابن عامر: أما هشام فقد وردت الغنة عنه من المستنير، والمصباح، وتلخيص أبى

(٢) المصباح: ١٢٢ - ١٢٦.

(١) النشر: ١١٥/١ - ١٢٠.

(٤) غاية الاختصار: ١٧٥/١ - ١٧٦.

(٣) الكفاية: ١٤٧/١.

(٦) بدائع البرهان: ٧٨/١.

(٥) النشر: ٢٤/٢.

(٨) ينظر رواية السوسى: النشر: ١٣١ - ١٣٣.

(٧) التجريد: ١٥٩ - ١٦٠.

معشر، وذلك من ٥ طرق من مجموع طرقة البالغ عددها ٥١ طريقًا، والباقي لوجه ترك الغنة، وهو المقدم أداءً. وهى لابن ذكوان أيضًا من هذه الطرق، وكذا من الكامل، وغاية ابن مهران، ومن غاية أبى العلاء لكنها فى الرء فقط دون اللام وذلك من طريق الصورى عنه، وقد وردت الغنة فى اللام من ٢٣ طريقًا عن ابن ذكوان من مجموع طرقة البالغ عددها ٧٩ طريقًا، وكذا وردت فى الرء من ٢٤ طريقًا والمقدم هو ترك الغنة.

وأما ما ورد فى النشر من الغنة لهشام من غاية ابن مهران، وجامع البيان وللحلوانى عنه من المستير والمنتهى، وللصورى عن ابن ذكوان من المنتهى كل ذلك ليس من طريق الطيبة.

خامسًا: حفص عن عاصم: وقد وردت الغنة عنه من الكامل والوجيز<sup>(١)</sup>، وذلك من ٦ طرق من مجموع طرقة البالغ عددها ٥٢ طريقًا. والله أعلم.

وأما ما ذكره الإمام ابن الجزرى من الغنة عنه من غاية ابن مهران والمنتهى فهو ليس من طريق الطيبة.

وتقدم أن الكوفيين غير حفص ومعهم الأزرق عن ورش مذهبه عدم الغنة مطلقًا. سادسًا: أبو جعفر: وقد وردت الغنة لابن ورادان عنه، وذلك من المستير، وإرشاد أبى العز، وغاية أبى العلاء، وروضة المالكى، وقد وردت عنه الغنة من ٤ طرق من مجموع طرق ابن وردان البالغ عددها ٤٠ طريقًا، والباقي لوجه ترك الغنة، ولابن جهاز من الكامل وذلك من ٤ طرق من مجموع طرقة البالغ عددها ١٢ طريقًا والباقي لوجه ترك الغنة..

وروى الإمام ابن الجزرى إخفاء النون<sup>(٢)</sup> الساكنة والتنوين عن أبى جعفر وذلك عند ملاقاتها الغين والحاء نحو ﴿مَنْ غِلَّ﴾ [الحجر: ٤٧]، و﴿وَلِمَنْ خَافَ﴾ [الرحمن: ٤٦].

وورد عنه الخلاف فى ثلاث كلمات هى: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا﴾ [النساء: ١٣٥]، و﴿وَالْمُنْخِصَّةُ﴾ [المائدة: ٣]، و﴿فَسَيُنْغِضُونَ إِلَيْكَ﴾ [الإسراء: ٥١] فروى إظهارها

(١) الوجيز: ٨٣.

(٢) الإخفاء لغة: الستر: القاموس المحيط: ١١٥٢. اصطلاحًا: النطق بالحرف بصفته بين الإظهار والإدغام عار عن التشديد مع بقاء الغنة فى الحرف الأول. ويفارق الإخفاء الإدغام لأنه بين الإظهار والإدغام، وبأنه إخفاء الحرف عند غيره لا فى غيره بخلاف الإدغام فيها. شرح متن الجزرية للشيخ زكريا الأنصارى. تصحيح الشيخ محمد صادق قمحاوى، ط الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.

ابن وردان وذلك من روضة المالكى<sup>(١)</sup>، وغاية أبى العلاء<sup>(٢)</sup>، وجامع ابن فارس والتذكار، وكتابى ابن خيرون على ما فى النشر<sup>(٣)</sup>، ومن قراءة سبط الخياط على ما فى الاختيار<sup>(٤)</sup>، وكفاية أبى العز<sup>(٥)</sup>، من غير طريق الشطوى عن ابن هارون الرازى، وكذا من الإرشاد لغير الحنبلى عن هبة الله<sup>(٦)</sup>.

وأظهرها أبو الكرم فى المواضع الثلاثة من طريق النهروانى. وفى موضعى النساء والإسراء من غير الطريق المذكور<sup>(٧)</sup>، وروى ابن سوار إظهارهما فى هذين الموضعين فقط لأبى جعفر من الروايتين معاً<sup>(٨)</sup>.

وأطلق الإخفاء له دون استثناء هذه المواضع الثلاثة أو غيرها ابن مهران فى غايته<sup>(٩)</sup> وذلك من رواية ابن وردان حيث لم يسنده ابن الجزرى إلى رواية ابن حجاز، وهو للشطوى عن ابن هارون من الكفاية وللحنبلى من الإرشاد كلاهما عن ابن وردان.

ولأبى جعفر من الكامل، واستثنى الهذلى طريق الحماوى<sup>(١٠)</sup>، فروى عنه الإظهار فى هذه المواضع الثلاثة لكنه لم يسند كتاب الكامل إلى طريق الحماوى فيكون الإظهار عنه ليس من طريق الطيبة.

من خلال ذلك يتبين صحة رواية الوجهين عن أبى جعفر والذى يقدم فى هذه المواضع الثلاثة هو الإظهار؛ لأنه رواية الجمهور عنه، وقد ورد ذلك عنه لابن وردان من ٢٩ طريقاً فى غير موضع المائدة، ومن ٢٠ طريقاً لموضع المائدة، ولابن حجاز من ٧ طرق من مجموع طرقه البالغ عددها ١٢ طريقاً، وذلك لغير ﴿وَالْمُتَحَنِّقَةُ﴾، أما بالنسبة لهذا الموضع فقد ورد إظهاره من ٥ طرق عنه. والله أعلم.

#### التوجيه:

من قرأ بالإظهار؛ لأن موضع النساء مجزوم فسكونه جاء لعل الجازم إذ أصله (يكون)

(١) الروضة: ٢٦٥.

(٢) غاية الاختصار: ١٧٤.

(٣) النشر: ٢٢/٢.

(٤) الاختيار: ١٧٧/١.

(٥) الكفاية: ١٤٨.

(٦) الإرشاد: ١٦٥.

(٧) المصباح: ١٢٥.

(٨) المستنير: ٣٦٠.

(٩) الغاية: ١٥٤.

(١٠) الكامل: ٢٨٧.

فسكنت النون للجزم فالتقى ساكنان الواو والنون فحذفت الواو لالتقاء الساكنين، وأما بالنسبة للموضعين الآخرين فلوقوعهما في كلمة واحدة وحكمه الإظهار للجمهور لقول ابن الجزرى «وأظهر لديهما بكلمة» وذلك لئلا يشتبه بالمضعف، وكذلك بعد المسافة بين هذه الحروف في المخرج وبين النون الساكنة والتنوين<sup>(١)</sup>.

أما من أخفاهما: فقد ذهب أبو الحسن ابن غلبون إلى أن علة الإخفاء هنا أن هذين الحرفين (الخاء والغين) يخالطان حروف اللسان<sup>(٢)</sup>.

فهذا القول غير دقيق؛ وذلك لأن الخلط في اللغة يفيد المزج<sup>(٣)</sup> إلا أن يراد به أنهما متقاربان إذ هما أقرب حروف الحلق للسان؛ لأنهما من أدنى الحلق مما يلي أقصى اللسان فهما متجاوران، فلعله حمل الخلط على المجاورة.

كما أن هناك بعض العلل الملاحظة وهى: تفرد هذين اللفظين في القرآن الكريم وطول هاتين الكلمتين، وكثرة حروفهما يؤدي على ازدحام في المخرج فكان الإخفاء هنا بمثابة فصل المقاطع، وفك ازدحام المخارج لسهولة النطق مع أن الأصل في ذلك هو الرواية الصحيحة المتواترة. والله أعلم.

سابعاً: يعقوب الحضرمي: وقد وردت الغنة عنه من غاية ابن مهران والكامل، ومن المصباح لرويس في اللام فقط دون الراء على ما رواه أبو الكرم، وقد وردت عن رويس من ١٣ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٤١ طريقاً ولروح من ١٠ طرق من مجموع طرقه البالغ عددها ٤٤ طريقاً.

وأما ما رواه ابن الجزرى من الغنة لروح من الوجيز فهو ليس من طريق الطيبة. من خلال ذلك يتبين أن الغنة وردت عن القراء المذكورين من بعض الطرق كما هو موضح وأن مذهب الجمهور هو عدم الغنة، وأن الإمام ابن الجزرى أخذ لهم بالوجهين في ذلك لكن المقدم عنهم هو عدم الغنة؛ لأن ذلك هو الأكثر طرقاً ورواية عنهم وعليه الجمهور كما سبق.

(١) ينظر الكشف: ١ / ١٦١، وروضة المعدل: ٣٦.

(٢) التذكرة: ١ / ١٨٧.

(٣) القاموس المحيط: ٥٩٨.

## (ترك الغنة في الياء)

كذلك روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن الكسائى من رواية الدورى وذلك بإثبات الغنة وحذفها عند الياء.

فقطع له بالإدغام بغنة من طريق جعفر بن محمد وبدونها من طريق أبى عثمان الضرير، وقد ورد إدغام الغنة من ١٨ طريقاً، أما الغنة فقد وردت من ٦ طرق من إجمالى طرق الدورى البالغ عددها ٢٤ طريقاً.

والوجهان صحيحان عن دورى الكسائى وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى، والذى ينبغى أن يقدم هو عدم الغنة؛ لأنه الأكثر طرقاً. والله أعلم.

## بحث فى اختلافهم فى إظهار الغنة فى المتصل رسماً

نحو ﴿بَلْ زَعَمْتُمْ أَلَّنْ نَجْعَلَ لَكُم مَّوْعِدًا﴾ [الكهف: ٤٨]

روى الإمام ابن الجزرى الخلاف فى إظهار الغنة وعدمها فى حالة إدغام النون الساكنة فى المتصل رسماً نحو ﴿فَاللَّمَّ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ﴾ [هود: ١٤]، فكأنه اختار إثباتها فيما سمت فيه النون دون غيره ما لم ترسم فيه. وقال بأن ذلك هو اختيار الدانى، وذكر أبو عمرو الوجهين فى نحو ذلك فقال: «وقرأت الباب كله المرسوم منه بالنون والمرسوم بغير نون ببيان الغنة وإلى الأول أذهب»<sup>(١)</sup> أ.هـ.

فقرأ بالوجهين بالغنة وعدمها فى الموصول رسماً لكنه اختار عدم الغنة. وعلل أبو عمرو عدم إثبات الغنة فيما لم ترسم فيه النون بأن ذلك يؤدى إلى مخالفته للفظه بنون ليست فى الكتاب ومثل الدانى لذلك بقول الله عز وجل: ﴿أَلَّا تَطْغَوْا﴾ [الرحمن: ٨] ونحوه.

وتبعه ابن الجزرى فى ذلك وقال: «وكذلك قرأت أنا على بعض شيوخى بالغنة ولا آخذ

به غالبًا، ويمكن أن يجاب على إطلاقهم بأنها إنما أطلقوا إدغام النون بغنة ولا نون في المتصل فيه والله أعلم»<sup>(١)</sup> أ.هـ.

وخلاصة كلام ابن الجزرى أنه قرأ بالوجهين على شيوخه واختار عدم إثباتها في المتصل رسمًا بعدم وجود صورة النون وحمل إطلاق بعضهم الغنة في اللام دون تقييد ذلك بما كان منفصلًا رسمًا بأنهم أطلقوا إدغام النون ولا نون في المتصل، فيحمل هذا على ما كان منفصلًا في الرسم.

ووافقه الإمام المتولى في المنفصل رسمًا، لكنه تعقبه في المتصل فيه، ولم يرض بتعليل الإمام الدانى بأن ذلك يؤدى إلى مخالفته للفظه بنون ليست في الكتاب، والذي وافق عليه الإمام ابن الجزرى أيضًا.

وقال المتولى: «وفي هذا الاختيار نظر؛ لما أصله في النشر في مبحث ركنية اتباع الرسم» ونقل قول ابن الجزرى في ذلك: «وقد يوافق بعض القراءات الرسم تحقيقًا ويوافقه بعضها تقديرًا، نحو ﴿مَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: آية ٤] فإنه كتب بغير ألف في جميع المصاحف، فقراءة الحذف تحتمله تحقيقًا كما كتب ﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾ [الناس: ٢] وقراءة الألف تحتمله تقديرًا كما كتب (مَالِكِ الْمَلِكِ) فتكون الألف حذفت اختصارًا».

ثم علق على كلام ابن الجزرى بقوله (ولا شك أن القراءة بالغنة في المتصل من قبيل الثانى فتحتمل الرسم تقديرًا كما كتب في نحو ﴿فَاللَّهُ يَسْتَجِيبُ لَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، وإن لم يجز فتكون النون حذفت اختصارًا، ولولا اعتبار النون وإن لم ترسم لما شددت اللام وحذفت نون الرفع من نحو ﴿أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ﴾ [الرحمن: ٨] ولما نصب الفعل بالغنة الظاهرة في نحو ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ﴾<sup>(٣)</sup>... مع أن ذلك إجماع (أى محل إجماع على رسم هذين الموضعين بدون قطع).

ونقل أيضًا قول ابن الجزرى «على أن مخالف صريح الرسم في حرف مدغم أو مبدل أو

(١) النشر: ٢٨/٢ - ٢٩.

(٢) الكهف: آية ٧٠. هذا الموضع الباء فيه ثانية رسمًا وهى كذلك لجميع القراء إلا ما ورد عن ابن ذكوان من الإثبات والحذف في حالة الوصل.

(٣) البقرة: ١٥٠. وهى قراءة أبى عمرو.



ثابت أو محذوف أو نحو ذلك لا يعد مخالفاً إذا ثبتت القراءة به، ووردت مشهورة مستفاضة، ألا ترى أنهم لم يعدوا إثبات ياءات الزوائد وحذف ياء (تَسْأَلُنِي)<sup>(١)</sup> في الكهف، وقراءة (وَأَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ)<sup>(٢)</sup>، والظاء في (بَطْنَيْنِ)<sup>(٣)</sup>.

ونحو ذلك من مخالف الرسم المردود فإن الخلاف في ذلك يغتفر إذ هو قريب يرجع إلى معنى واحد وتمشيته صحة القراءة وشهرتها وتلقيها بالقبول، وذلك بخلاف زيادة كلمة ونقصانها، وتقديمها وتأخيرها حتى ولو كانت حرفاً واحداً، من حروف المعاني فإن حكمه في حكم الكلمة لا يسوغ مخالفة الرسم فيه، وهذا هو الحد الفاصل في حقيقة اتباع الرسم ومخالفته»<sup>(٤)</sup> أ.هـ.

يخلص من ذلك أن الإمام المتولى يرى جواز الوجهين في الموصول رسماً؛ لأن النون وإن لم تكن لها صورة فهي موافقة تقديراً، وما قاله ابن الجزري من أن مخالفة صريح الرسم في حرف مدغم لا يعد مخالفة إذا ثبتت به الرواية والأمر هنا لا يعدو ذلك. وعلى الوجهين بعض أهل الأداء كل يقرئ حسبما تلقى على شيوخه.

وبذلك نأتى إلى نهاية مبحث الإدغام بقسميه.

(١) التكوير: ٢٤.

(٢)(٣) وهى قراءة ابن كثير وأبى عمرو والكسائى ورويس، ينظر: طيبة النشر: ١١٦.

(٤) الروض النضير: ٩٣ - ٩٤.



المبحث الخامس  
هاء الضمير



(باب هاء الكناية)<sup>(١)</sup>

تمهيد:

أعددت هذا المبحث بعد الإدغام الكبير اقتداء بالإمامين الشاطبي وابن الجزري، ولعلهما في ذلك اتبعا تقدم ورودها في القرآن الكريم على كثير من غيرها من الأحكام حيث تقدم ورود ذكرها في قوله تعالى: ﴿فِيهِ هُدًى﴾ [البقرة: الآية: ٢].

وقد ورد الخلاف بين القراء وأهل الأداء في صلتها بواو إن كانت مضمومة، وبياء إن كانت مكسورة، وفي تحريكها من غير صلة<sup>(٢)</sup> وهو ما يسمى بالقصر أو الاختلاس<sup>(٣)</sup>، وفي إسكانها، وقد خرج عن هذه الأصول بعض المواضع ورد الخلاف فيها، وقد اختلفت طرق الرواة في هذا الباب في أحد عشر حرفاً في خمسة عشر موضعاً منها:

قوله تعالى: ﴿يُؤَدِّعُ﴾ [آل عمران: ٧٥]، وقد ورد هذا اللفظ في موضعين ﴿يُؤَدِّعُ إِيَّاكَ﴾ و﴿لَا يُؤَدِّعُ إِيَّاكَ﴾ و﴿تُؤْتِيهِ مِنْهَا﴾ [الشورى: الآية: ٢٠] و﴿نُؤَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ﴾ [النساء: ١١٥] و﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾ [الموضعان<sup>(٤)</sup>] و﴿تُرْزِقَانِهِ﴾ [يوسف: ٣٧] و﴿يَأْتِيهِ﴾ [سورة طه: ٧٥] و﴿وَيَتَّقِيهِ﴾ [النور: الآية: ٥٢]، ﴿فَأَلْقَاهُ﴾ [النمل: ٢٨]،

(١) وهاء الكناية أو هاء الضمير<sup>\*</sup> هي عبارة عن الهاء التي يكتنى بها عن المفرد المذكر الغائب وأصلها الضم، إلا أن تقع قبل كسرة أو ياء ساكنة فتكسر لذلك، وقد تضم في بعض المواضع كما في قراءة حمزة ﴿لِأَهْلِهِ آمَكُثُورًا﴾ [طه: ١٠] وحفص في قوله تعالى: ﴿عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ [الفتح: ١٠]، و﴿وَمَا أُنْسِنِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ﴾ [الكهف: ٦٣].

(٢) قال ابن الجزري: (وهي تأتي على قسمين: الأول قبل متحرك: فإن تقدمها متحرك وهو فتح أو ضم فالأصل أن توصل بواو لجميع القراء كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ﴾ وإن كان المتحرك قبلها كسراً فالأصل أن توصل بياء لجميع القراء كما في قوله تعالى: ﴿وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا﴾، وإن تقدمها ساكن فإنهم اختلفوا في صلتها وعدمه.

والقسم الثاني: الهاء التي قبل ساكن: إن تقدمها كسرة أو ياء ساكنة فالأصل أن تكسر هاؤها من غير صلة عن الجميع نحو ﴿عَلَى عِبْدِهِ آلُ كَتَابٍ﴾، وإن تقدمها فتح أو ضم، أو ساكن غير الياء فالأصل ضمة من غير صلة عن كل القراء نحو ﴿فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾. أ.هـ النشر ١/ ٣٠٤ - ٣٠٥ بتصرف.

(٣) الاختلاس: هو اختطاف بعض الحركة حتى حده بعضهم فقال: هو أن تأتي بثلاثي الحركة (أ.هـ شرح الطيبة لابن الناظم: ١٧٣).

(٤) الأعراف: ١١١، والشعراء: ٣٦.

و﴿يَرْضَهُ﴾ [الزمر: ٧] ، و﴿يَرُدُّهُ﴾ في ثلاثة مواضع<sup>(١)</sup>.

أما بالنسبة لقوله تعالى (يؤده، نؤته، نوله، نصله):

فقد اختلفت الطرق فيها عن هشام وابن ذكوان وأبى جعفر على عدة أوجه:

أما هشام: فقد اختلفت الطرق عنه في هذه المواضع على ثلاثة أوجه:

الأول: الإسكان وقد ورد عنه من طريق الداجوني عنه وذلك من المستنير<sup>(٢)</sup> والمصباح<sup>(٣)</sup> وكفاية أبى العز<sup>(٤)</sup>، وغاية أبى العلاء<sup>(٥)</sup>، والتجريد<sup>(٦)</sup> من قراءة ابن الفحام على الفارسي، والكمال، وروضتى المالكي<sup>(٧)</sup>، والمعدل، وجامع ابن فارس.

الثاني: كسر الهاء من غير صلة، وهو المعبر عنه بالاختلاس. وبه قرأ ابن عبدان عن الحلواني، وذلك من التيسير<sup>(٨)</sup>، وأحد الوجهين من الشاطبية<sup>(٩)</sup>، والإعلان<sup>(١٠)</sup>، ولابن مجاهد عن الجهمال، وذلك من السبعة<sup>(١١)</sup>.

الثالث: إشباع كسرة الهاء ووصلها بياء للحلواني عن هشام، وذلك من الكامل، وبه قرأ ابن الفحام على المالكي والفارسي عن الحلواني، والمصباح وكفاية أبى العز، وتلخيص ابن بليمة<sup>(١٢)</sup>، وأبى معشر<sup>(١٣)</sup>، وروضة المعدل<sup>(١٤)</sup>، والمبهج<sup>(١٥)</sup>، والكافي<sup>(١٦)</sup>، والعنوان<sup>(١٧)</sup>، والمجتبى والقاصد، وهو الوجه الثاني من الشاطبية<sup>(١٨)</sup>، وأحد الوجهين من الإعلان<sup>(١٩)</sup>.

وبه قرأ الداني على الفارسي<sup>(٢٠)</sup> عن الجهمال وأحمد الرازي<sup>(٢١)</sup> وهو الذى لم يذكر سائر

(١) البلد: الآية: ٧، الزلزلة الآيتان: ٧، ٨.

(٢) المستنير ٢/ ٥٠٠.

(٣) المصباح: ٣٠٩.

(٤) الكفاية الكبرى ١/ ٢٨٧.

(٥) غاية الاختصار ١/ ٣٨٧.

(٦) التجريد: ٢٠٣ - ٢٠٤.

(٧) الروضة: ٢/ ٥٨٩، المعدل: ٦٢.

(٨) التيسير: ٧٤.

(٩) الشاطبية: البيت: ١٦٣.

(١٠) الإعلان: ١٤٣.

(١١) السبعة: ٢١٠.

(١٢) تلخيص العبارات: ٧٦.

(١٣) التلخيص: ٢٣٤.

(١٤) روضة المعدل: ٦٢.

(١٥) المبهج: ٥٣.

(١٦) الكافي: ٩٤.

(١٧) العنوان: ٨٠.

(١٨) الشاطبية: البيت: ١٦٣.

(١٩) الإعلان: ١٠٢.

(٢٠) جامع البيان: ٤٥٩.

(٢١) أحمد بن محمد بن عثمان بن شبيب الرازي. قرأ على الفضل بن شاذان وغيره. وقرأ عليه الكارزنى وغيره.

المؤلفين من العراقيين والشاميين والمصريين والمغاربة عن الحلواني عن هشام سواء على ما ذكره ابن الجزرى <sup>(١)</sup>.

من خلال ذلك يتبين أن لهشام ثلاثة أوجه:

الأول: الصلة (الإشباع) وقد ورد ذلك من ٢٥ طريقاً عن هشام من مجموع طرقه البالغ عددها ٥١ طريقاً.

الثاني: الإسكان، وقد ورد من ١٧ طريقاً.

الثالث: الاختلاس: وقد ورد من ٩ طريق.

وعليه فإن الذى يقدم هو الإشباع لأنه الأكثر رواية عنه، كما أن عليه جمهور الشاميين من أهل بلده كما ذكر ابن الجزرى وهم أعلم الناس بقراءته من غيرهم، فضلاً عن أنه لجمهور العراقيين والمغاربة والمصريين. يليه الإسكان ثم الاختلاس.

### (بيانه لابن ذكوان)

وأما ابن ذكوان فقد ورد عنه الخلاف بين الإشباع والاختلاس

- أما الإشباع فراه عنه الأخفش من التيسير والشاطبية والتجريد وروضة المالكى والتلخيصين والمستنير والتبصرة، والتذكرة وكتايب أبى العز والكامل والوجيز وغير ذلك من جميع طرق الأخفش.

وهو لابن شنبوذ عن ابن ذكوان وذلك من المبهج من طريق المطوعى وابن الأخرم وللرملى من المستنير، وروضة المالكى، وجامع الفارسى، وللمطوعى من تلخيص أبى معشر، وبه قرأ الهذلى من طريق الشذائى <sup>(٢)</sup> وابن الموفق <sup>(٣)</sup> كلاهما عن الرملى، ومن طريق الجبنى <sup>(٤)</sup>

= مات سنة ٣٧٣ هـ. غاية النهاية: ١/ ١٤٤.

(١) ينظر: النشر ١/ ٣٠٦.

(٢) أحمد بن نصر بن منصور الشذائى. قرأ على ابن مجاهد وغيره. وقرأ عليه الكارزنى وغيره مات سنة ٣٧٣ هـ. غاية النهاية ١/ ١٤٤.

(٣) يوسف بن بشر بن آدم بن الموفق روى القراءة عرضاً عن الداجونى، وعرض عليه على بن محمد بن عبد الله الأصهبانى. غاية النهاية ٢/ ٣٩٤.

(٤) محمد بن أحمد بن عبد الله أبو بكر السلمى الجبنى. عرض على ابن الأخرم وغيره. وعرض عليه على بن الحسن =

عن ابن الأخرم كلهم من الكامل.

وللعلوى عن النقاش من غاية أبي العلاء، وإرشاد أبي العز، وهو رواية الأخفش من جميع طرقه. عن ابن ذكوان.

- وأما وجه الاختلاس فرواه الصوري عن ابن ذكوان وذلك من طريق الرمل من غاية أبي العلاء، وتلخيص أبي معشر، والمبهج<sup>(١)</sup>، وللشذائي عن الرمل من إرشاد أبي العز<sup>(٢)</sup>، وللقباب<sup>(٣)</sup> عن الرمل والخمسة عن المطوع<sup>(٤)</sup> من الكامل<sup>(٥)</sup>.

من خلال ذلك يتبين أن لابن ذكوان وجهين: الصلة والاختلاس.

وقد ورد الإشباع من ٦٧ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٧٩ طريقاً، بينما ورد الاختلاس من ١٢ طريقاً، وعليه فإن الإشباع هو الذي يقدم في الأداء لأنه الأكثر طرقاً ورواية عنه.

كما أنه هو الموافق لما في التيسير والشاطبية.

### (بيانه لأبي جعفر)

وأما أبو جعفر فقد ورد عنه الاختلاف بين الإسكان والاختلاس.

أما الإسكان فرواه عنه وقرأه أبو الفرج النهرواني<sup>(٦)</sup>، ومحمد بن هارون<sup>(٧)</sup> كلاهما من رواية

=الربيعي. مات سنة ٤٠٧ هـ. غاية النهاية ٨٤/٢ - ٨٥.

(١) المبهج: ٥٣.

(٢) الإرشاد: ٢٦٥.

(٣) عبد الله بن محمد بن فورك القباب. قرأ على أبي بكر الداجوني، وقرأ عليه عبد الله بن محمد العطار، وغيره. مات سنة ٣٧٠ هـ. غاية النهاية ١/٥٤٥.

(٤) ورد طريق الخمسة عن المطوع من الكامل، وهو ما قرأ به الهذلي على ابن شبيب وقرأ بن ابن شبيب على أبي بكر محمد بن عبد الرحمن، ومحمد بن أحمد المعدل، ومحمد ابن الحارثي ومحمد بن عبد الرحمن بن جعفر وإبراهيم بن إسماعيل بن سعيد، وقرأ الخمسة على المطوع. ينظر: النشر ١/١٤٣.

(٥) الكامل: ٤٥٤.

(٦) عبد الملك بن بكران بن عبد الله أبو الفرج النهرواني القطان. عرض على زيد بن بلال وغيره وقرأ عليه الحسن بن علي العطار وغيره. مات سنة: ٤٠٤ هـ. غاية النهاية ١/٤٦٧.

(٧) محمد بن أحمد بن هارون الرازي. عرض على الفضل بن شاذان وغيره. وعرض عليه أبو الفرج محمد بن أحمد الشنبوذي وغيره. مات بعد سنة: ٣٣٠ هـ. غاية النهاية ٢/٩٠.



عيسى بن وردان، من جميع طرقهم، وكذلك روى الهاشمي عن ابن جمار. وكذا في النشر<sup>(١)</sup>.  
- وأما الاختلاس وبه قرأ ابن وردان عن أبي جعفر من طريق ابن العلاف من المستنير والمصباح والتذكار على ما في النشر. ومن طريق ابن مهران من الغاية<sup>(٢)</sup>.  
وللخبازي<sup>(٣)</sup> والوراق<sup>(٤)</sup> كلاهما من الكامل، ولهبة الله من الإرشاد والكفاية لأبي العز، ومصباح أبي الكرم. كلهم عن ابن وردان. ومن طريق الدوري عن ابن جمار من الكامل، وكذا من المستنير طريق الهاشمي عن ابن جمار.  
من خلال ذلك يتبين صحة الوجهين الإسكان والاختلاس عن أبي جعفر ويقدم الإسكان لأنه الأكثر طرقاً حيث ورد من ٢٨ طريقاً من مجموع طرق أبي جعفر البالغ عددها ٥٢ طريقاً، كما أنه الموافق لما في التحجير والدرة.  
أما الاختلاس فقد ورد من ٢٤ طريقاً والله أعلم.

## بيان الاختلاف في قوله تعالى ﴿فَأَلْقَهُ﴾

أما قوله تعالى: ﴿فَأَلْقَهُ إِلَيْهِمْ﴾ [النمل: ٢٨] فقد ورد الخلاف فيه أيضاً عن أبي جعفر وهشام غير أن الداني روى عنه هشام الإشباع هنا وفي النور (يتقه) وابن ذكوان كاختلافهم في المواضع الأربعة المتقدمة غير ابن وردان فإنه قد ورد عنه الإسكان من طريق النهرواني وابن هارون والحنبلي، وذلك من إرشاد أبي العز<sup>(٥)</sup> ومصباح أبي الكرم<sup>(٦)</sup>، وللنهرواني من المستنير<sup>(٧)</sup>، وغاية أبي العلاء<sup>(٨)</sup>، وروضة المالكي<sup>(٩)</sup>، والكامل<sup>(١٠)</sup>، وكذا من جامع ابن فارس

(١) النشر ١/ ٣٠٥.

(٢) غاية ابن مهران: ٢١٣ - ٢١٥.

(٣) علي بن محمد بن الحسن الخبازي. قرأ على زيد بن بلال وغيره، وقرأ عليه: منصور ابن محمد وغيره. مات سنة ٣٩٠ هـ. غاية النهاية ١/ ٥٧٧.

(٤) منصور بن محمد أبو القاسم بن السدي الوراق. قرأ على أبي بكر الشذائي وغيره. وقرأ عليه أبو الفضل الخراعي وغيره. غاية النهاية ٢/ ٣١٤.

(٥) الإرشاد: ٢٧٥.

(٦) المصباح: ٤٢٥.

(٧) المستنير ٢/ ٧١٥.

(٨) غاية الاختصار ١/ ٣٨٤.

(٩) الروضة ٢/ ٨٣٤.

(١٠) ذكر الإمام ابن الجزري الإسكان للنهرواني من جميع طرقه ومنها الكامل إلا أن الإمام الهذلي روى الإسكان =

على ما في التبصرة، وللحمamy عن هبة الله وذلك من روضة المالكى، وجامع الفارسى<sup>(١)</sup> على ما سيأتى بيانه بعد، وقطع له بالقصر ابن مهران فى غايته<sup>(٢)</sup> ولا بن العلاف من المستنير، والمصباح على ما ورد فىهما، ومن التذكار على ما فى النشر<sup>(٣)</sup>.

تَكْبِيْرًا: أطلق الإمام ابن الجزرى الإسكان للنهروانى عن ابن وردان إلا أن أبا العز فى كفايته<sup>(٤)</sup> قطع بالإسكان لأبى جعفر غير النهروانى الذى روى عنه الاختلاس.

ولم ينبه على ذلك الإمام ابن الجزرى فلعل ذلك مما انفرد به أبو العز عن النهروانى وذلك من الكفاية.

كما أطلق الإمام ابن الجزرى أيضًا الاختلاس للحمamy عن هبة الله، وقد ورد طريق الحمamy من روضة المالكى، وجامع الفارس، وقطعا بالإسكان لأبى جعفر. وورد أيضًا من قراءة سبط الخياط على القصرى وقراءة أبى الكرم على الحمamy كما فى النشر، ويؤخذ لهما بالاختلاس اعتمادًا على ما فى النشر.

والوجهان صحيحان عن ابن وردان. ويقدم الإسكان لأنه الأكثر طرقًا عنه حيث ورد ذلك من ٢١ طريقًا من مجموع طرقه البالغ عددها ٤٠ طريقًا، كما أنه الموافق لما فى التحرير والدره، بينما ورد الاختلاس من باقى طرقه.

### (بيان اختلافهم فى قوله تعالى ﴿وَيَتَّقْهُ﴾)

كذلك ورد الخلاف عن ابن عامر وخلاد وأبى جعفر فى قوله تعالى ﴿وَيَتَّقْهُ﴾<sup>(٥)</sup> فى سورة النور.

فأما ابن عامر فالخلاف عنه كالخلاف فى الأحرف الخمسة المتقدمة الأوجه الثلاثة لهشام غير أن التيسير قطع له بالإشباع هنا وفى النمل، ولا بن ذكوان وجهان وهما الصلة والاختلاس، وتقدم بيان ذلك.

=للهاشمى عن أبى جعفر وذلك من رواية ابن جمار فقط، والاختلاس للباقيين. ينظر: الكامل: ٤٥٦. والله أعلم.

(٢) الغاية: ٢١٥.

(١) الجامع: ١٨٤.

(٤) الكفاية: ١/٤٧٣.

(٣) النشر: ١/٣٠٦.

(٥) النور: الآية: ٥٢.

وأما خلاد فقد ورد عنه الخلاف بين الإسكان والصلة.

أما الإسكان فقطع له به ابن مهران في الغاية<sup>(١)</sup> وهو الذي في المستنير<sup>(٢)</sup> والمصباح<sup>(٣)</sup>، وكفاية أبي العز<sup>(٤)</sup>، وغاية أبي العلاء<sup>(٥)</sup>، وروضة المالكي<sup>(٦)</sup>، والمعدل<sup>(٧)</sup> والمبهيج<sup>(٨)</sup> وبه قرأ الداني على أبي الفتح<sup>(٩)</sup>، وهو الذي في التجريد<sup>(١٠)</sup> وكذا من جامع ابن فارس والتذكار وكتابي ابن خيرون على ما في النشر لجمهور العراقيين، وهو أحد الوجهين من التيسير<sup>(١١)</sup> والشاطبية<sup>(١٢)</sup> والإعلان<sup>(١٣)</sup>.

وأما الإشباع فقطع له به صاحب العنوان<sup>(١٤)</sup> وهو الذي في التلخيصين<sup>(١٥)</sup>(١٦) والتبصرة<sup>(١٧)</sup> والهادي<sup>(١٨)</sup> والكامل<sup>(١٩)</sup>، وبه قرأ الداني على أبي الحسن، وكذا من الهداية والقاصد على ما في النشر حيث قطع به لجمهور المغاربة. وروى ابن شريح الخلاف في ذلك عن حمزة<sup>(٢٠)</sup>.

- بعد هذا العرض يتضح أن كلا من الإسكان والإشباع صحيح عن خلاد ويقدم الإسكان لأنه الأكثر طرقاً ورواية عنه حيث ورد من ٤٤ طريقاً. بينما ورد الإشباع من ٢٤ طريقاً.

كما أن جمهور العراقيين على الإسكان وهم أهل بلدة وأعلم الناس بقراءته.

(١) الغاية: ٢١٤.

(٢) المستنير ٧٠٢/٢.

(٣) المصباح: ٤١٦.

(٤) الكفاية: ٤٥٩/١.

(٥) غاية الاختصار ٣٨٤/١.

(٦) الروضة ٨٢٢/٢.

(٧) روضة المعدل: ٦٢.

(٨) المبهيج: ٥٣.

(٩) جامع البيان: ٦٤٣.

(١٠) التجريد: ٢٧٤.

(١١) التيسير: ١٣٢، والذي ينبغي الأخذ به من التيسير هو الإسكان لأن الداني أسند روايته إلى خلاد من قراءته على

أبي الفتح وقرأ عليه بالإسكان كما هو مبين في جامع البيان والمفردات. ينظر الجامع: ٦٤٣، المفردات: ٣١٣.

(١٢) الشاطبية: البيت: ١٦٨.

(١٣) الإعلان: ١٤٣.

(١٤) العنوان: ١٣٩.

(١٥) التلخيص: ٣٤٤.

(١٦) تلخيص العبارات: ١٢٨.

(١٧) التبصرة: ٦١١.

(١٨) الهداي: ٣٤.

(١٩) الكامل: ٤٥٥.

(٢٠) الكافي: ١٦٨.

## (بيانه لأبى جعفر)

وأما ابن وردان فروى عنه النهرائى وابن هارون وهبة الله الإسكان من جميع طرقهم،  
وأحد الوجهين عن الخبازى من الكامل.

وروى عنه ابن مهران الإشباع من الغاية، ولابن العلاف والوراق من التذكار وقراءة  
سبط الخياط على ما فى الاختيار والنشر<sup>(١)</sup>، وقد ورد طريق ابن العلاف من التذكار والمستنير  
والمصباح<sup>(٢)</sup>، وقال ابن سوار: «وقرأه (أى يتقه) أبو جعفر من طريق ابن العلاف وقالون..  
بكسر القاف واختلاس كسرة الهاء» أ.هـ. ونحوه فى المصباح وأحد الوجهين من طريق  
الخبازى من الكامل.

وأما ابن جمار فروى عنه الدورى والهاشمى من طريق الجبال قصر الهاء وذلك من  
الكامل وروى عنه الهاشمى من طريق ابن رزين إشباع كسرة الهاء، وهذا هو الموافق لما ورد  
عنهما من طرقهما، وكذا فى النشر.

والوجهان متساويان حيث ورد كل منهما من ٦ طرق من مجموع طرق ابن جمار البالغ  
عددها ١٢ طريقاً، ويقدم الإشباع لأنه الموافق لما فى الدرة والتحبير<sup>(٣)</sup>.

## (بيان اختلافهم فى قوله تعالى ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾)

وأما قوله تعالى: ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزمر: الآية: ٧] فروى الإمام ابن الجزرى اختلاف  
الطرق فيه وذلك للدورى عن أبى عمرو، ولهشام وابن ذكوان وشعبة وأبى جعفر من  
روايته<sup>(٤)</sup>.

أولاً: بيانه عن دورى أبى عمرو:

بيحث هذا الموضع تبين أن الدورى ورد عنه الخلاف بين إسكان الهاء وإشباعها، فروى

(١) فقطعوا له بالاختلاس وليس ذلك الوجه عن ابن وردان من طريق الطيبة؛ لأن ابن الجزرى روى عنه الإسكان  
والإشباع فقط.

(٣) التحبير: ١٧٢.

(٢) النشر: ١/ ١٧٤.

(٤) النشر: ١/ ٣٠٧ - ٣٠٩.

عنه الإشباع ابن مجاهد عن أبي الزعراء وذلك من المستنير<sup>(١)</sup>، والمصباح<sup>(٢)</sup> والكفايتين<sup>(٣)</sup> (٤) وتلخيص العبارات<sup>(٥)</sup>، والكافي<sup>(٦)</sup>، وغاية أبي العلاء<sup>(٧)</sup>، وجامع ابن فارس على ما في التبصرة، وكذا من الموضح والمفتاح والمجتبى، على ما في النسخ حيث قطع ابن الجزرى بالصلة لابن مجاهد من جميع طرقة، والمبهيج<sup>(٨)</sup>، وروضة المعدل<sup>(٩)</sup>، والكمال<sup>(١٠)</sup>، وهو الذى في التذكرة<sup>(١١)</sup> والتبصرة<sup>(١٢)</sup>، وبه قرأ الدانى على أبي الفتح والفارسي وذلك من جامع البيان<sup>(١٣)</sup>، ولابن الفحام من قراءته على ابن نفيس<sup>(١٤)</sup> وعبد الباقي، ولابن فرح من تلخيص ابن بليمة، والكافي، ولبكر ابن شاذان عنه من الكفاية، والإرشاد لأبى العز<sup>(١٥)</sup>، وغاية أبى العلاء، وهو ظاهر التيسير<sup>(١٦)</sup>، وأحد الوجهين من الشاطبية<sup>(١٧)</sup>، والهادى<sup>(١٨)</sup>، والإعلان<sup>(١٩)</sup>.

وأما الإسكان فرواه عنه صاحب العنوان<sup>(٢٠)</sup>، وأبو معشر الطبرى فى تلخيصه<sup>(٢١)</sup> وهو الذى فى السبعة<sup>(٢٢)</sup> لابن مجاهد، وبه قرأ ابن الفحام على الفارسي وللمطوعى عن ابن فرح، ولزريد عنه من غاية ابن مهران<sup>(٢٣)</sup>، وروضة المالكي<sup>(٢٤)</sup>، والمستنير، والمصباح، والكمال، وكفاية الست، وللحمamy والنهروانى من كتابى أبى العز، وغاية أبى العلاء، وجامع ابن

(٢) المصباح: ٤٥٦.

(١) المستنير: ٧٦٧/٢.

(٤) كفاية أبى العز: ٥٢٣/٢.

(٣) كفاية الست: ٣٤.

(٦) الكافي: ١٩٣.

(٥) التلخيص: ١٤٤.

(٨) المبهيج: ٨٤.

(٧) الغاية: ٣٨٤/١.

(١٠) الكامل: ٤٥٦.

(٩) الروضة: ٦٢.

(١٢) التبصرة: ٦٥٨.

(١١) التذكرة: ٥٢٩/٢.

(١٤) التجريد: ٢٩٨.

(١٣) جامع البيان: ٦٩٦.

(١٥) الإرشاد: ٥٣٠.

(١٦) التيسير: ١٥٣، والإشباع هو الذى ينبغى الأخذ به للدورى من التيسير لأن الدانى قرأ به على الفارسي، كما فى الجامع والمفردات وأسند روايته من قراءته على الفارسي إلى التيسير. ينظر: الجامع: ٦٩٧، والمفردات: ١٥٦.

(١٨) الهادى: ٣٤.

(١٧) الشاطبية: البيتان: ١٦٤ - ١٦٥.

(٢٠) العنوان: ١٦٥.

(١٩) الإعلان: ٢٠٥.

(٢٢) السبعة: ٢١٢.

(٢١) التلخيص: ٣٩٠.

(٢٤) الروضة: ٨٩٣.

(٢٣) الغاية: ٢١٤.

فارس، ورواه الإمام ابن الجزرى من طريق المعدل عن أبى الزعراء<sup>(١)</sup>.

يتبين من خلال هذا البحث الاستقرائى أن كلاً من الإشباع والإسكان صحيح من رواية الدورى عن أبى عمرو، والذى يقدم هو الإشباع لأنه الأكثر طرقاً عنه حيث ورد ذلك من ٧٣ طريقاً من طرق البالغ عددها ١٢٦ طريقاً، أما الإسكان فقد ورد من باقى طرقه. كما أن الإشباع ورد من الطريق الأول عن ابن مجاهد وهو المقدم من طريق التيسير والشاطبية<sup>(٢)</sup>.

### تابع ﴿يَرْضُهُ﴾

وأما هشام فروى الاختلاس عنه الداجونى من جميع طرقه سوى الإعلان، وهو عن الحلوانى من تلخيص العبارات، وطريق ابن شريح، وروضة المعدل، والكامل، والعنوان، وكفاية أبى العز، وللجمال من سبعة ابن مجاهد والمبهج والكامل، والمصباح، وبه قرأ الدانى على الفارسى، ومن التجريد أيضاً، وبه قرأ ابن الفحام على الفارسى، وهو رواية الجمهور عنه، وأحد الوجهين من الشاطبية والإعلان، والتيسير.

أما الإسكان فهو الوجه الثانى من هذه الطرق وروى ذلك أبو عمرو الدانى فى التيسير فقال: (وهشام بخلاف عنه ﴿يَرْضُهُ لَكُمْ﴾ باختلاس ضمة الهاء، وهشام من قراءتى على أبى الفتح - باسكانها).

وقال الإمام ابن الجزرى: «وقد كشفته فى جامع البيان فوجدته قد نص على قراءته على أبى الفتح عن عبد الباقي بن الحسن الخراسانى<sup>(٣)</sup> عن أبى الحسن خليف بن مسلم بن عبيد الله بن محمد عن أبيه عن الحلوانى، وليس عبيد الله بن محمد من طرق التيسير ولا الشاطبية.. إلى أن قال: «وليس ذلك كله من طرقنا، وفى ثبوته عن الداجونى عندى نظر، ولولا شهرته عن

(١) وفيه نظر: حيث ورد هذا الطريق من تلخيص ابن بليمة وقراءة ابن الفحام على عبد الباقي وابن نفيس ومن قراءة الدانى على أبى الفتح والفارسى، ومن قراءة الهذلى على ابن مسرور ومذهبهم الإشباع، وقد روى ابن الجزرى عنهم الإشباع من هذه الطرق أيضاً فلعل مراده أن ذلك هو ما قرأ به المعدل من غير هذه الطرق، والله أعلم.

(٢) ينظر: النجوم الطوالع: ٢٠٤.

(٣) وكذا ذكره الدانى: جامع البيان: ٦٩٦.

هشام وصحته في نفس الأمر لم نذكره»<sup>(١)</sup>. أ. هـ بتصرف.

والوجهان صحيحان عن هشام وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى.

والذى يقدم هو الاختلاس؛ لأنه مذهب الجمهور عنه، وهو المقدم من طريق التيسير والشاطبية، وقد ورد ذلك عنه من ٤٥ طريقاً، والباقي بالإسكان، ولا يقدر ذلك في صحته لأنه رواية السوسى وأحد الوجهين لأصحاب الخلاف.

### (بيانه لابن ذكوان)

وأما ابن ذكوان فروى عنه ابن الأخرم الإشباع من جميع طرقه سوى المبهج، وهو للنقاش من التيسير والشاطبية، وتلخيص العبارات، وبه قرأ ابن الفحام على الفارسى وهو مذهب المغاربة.

وروى الصورى عنه الاختلاس من غير الكامل وتلخيص أبى معشر.

وللنقاش عنه من روضة المالكى والمستنير وغاية أبى العلاء، وكتابى أبى العز والمصباح وتلخيص أبى معشر ومن جامع ابن فارس على ما فى التبصرة والتذكرة على ما فى النشر، ولابن الأخرم من المبهج.

والوجهان صحيحان عن ابن ذكوان، وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى.

والذى يقدم هو الاختلاس؛ لأنه الأكثر طرقاً ورواية عنه، وقد ورد ذلك من ٤٢ طريقاً ويمثل نسبة ٥٣٪ تقريباً، وأما الإشباع فورد من ٣٧ طريقاً. والله أعلم.

### (بيانه لشعبة)

وأما شعبة فروى عنه الإسكان يحيى بن آدم من طريق أبى حمدون، وبه قرأ ابن الفحام عن يحيى بن آدم بكماله، وكذا من الموضح والمفتاح وذلك من طريق شعيب الصريفينى على ما فى النشر، ورواه أبو العز فى كفايته من طريقى أبى حمدون والعليمى وانفرد بذلك عن العليمى، ولم يأخذ به ابن الجزرى بل قطع له بالاختلاس من جميع طرقه.

وقد ورد الاختلاس أيضاً ليحيى بن آدم من طريق شعيب، وذلك من التيسير والشاطبية، والتلخيصين، والمبهج، والمستنير، والكامل، وغاية ابن مهران، والكافى، وروضة

المعدل، والمجتبى على ما فى النشر، وأحد الوجهين من العنوان والسبعة. والوجهان صحيحان عن شعبة والذى يقدم هو الاختلاس؛ لأنه الأكثر رواية عنه وقد ورد ذلك من ٥١ طريقاً من مجموع طرقه البالغ ٧٦ طريقاً، فضلاً عن أنه الموافق لما فى التيسير، بينما ورد الإسكان من ٢٥ طريقاً، والله أعلم.

### (بيانه لابن وردان)

وأما ابن وردان فقد ورد عنه الإشباع وذلك من كتابى أبى العز، وروضة المالكى وغاية أبى العلاء، وجامع الفارسى، وللهروانى عنه من المستنير والمصباح، وهو لغير الخبازى وابن الوراق كلاهما من الكامل على ما رواه ابن الجزرى.

وروى الاختلاس عنه ابن مهران فى غايته، ولغير النهروانى من المستنير والمصباح. والوجهان صحيحان عنه، وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى والذى يقدم هو الإشباع لأنه الأكثر طرقاً ورواية عنه. حيث بلغ عددها ٢٩ طريقاً، كما أنه الموافق لما فى الدرّة<sup>(١)</sup> والتحجير<sup>(٢)</sup>، بينما بلغ عدد طرق الاختلاس ١١ طريقاً. والله أعلم.

وأما ابن جمار فروى عنه الإشباع أبو الكرم الشهرزورى وذلك من طريق الهاشمى عنه، وروى الإسكان عنه الإمام الهذلى فى كامله من جميع طرقه.

هذا ما وقفت عليه وهو موافق لما فى النشر من هذين الكتابين.

وروى الإمام ابن الجزرى أيضاً الصلة (الإشباع) للاشنانى عن الهاشمى عن أبى جعفر، وذلك من المستنير<sup>(٣)</sup>، والذى وجدته أن ابن سوار لم يذكر أباً جعفر مع أصحاب الإسكان.

فيكون لابن جمار الاختلاس من الباقي<sup>(٤)</sup> وهو عنه ليس من طريق الطيبة، لأن ابن الجزرى روى عنه الإسكان والإشباع فقط. والله أعلم.

والوجهان صحيحان عن ابن جمار، وبهما أخذ الإمام ابن الجزرى، ويقدم الإسكان لأنه الموافق لما عليه من طريقى الدرّة والتحجير، وقد ورد ذلك عنه من ٧ طرق من مجموعها البالغ عددها ١٢ طريقاً. والله أعلم.

(٢) التحجير: ١٧٢.

(١) الدرّة: ٦.

(٤) المستنير: ٧٦٧/٢.

(٣) النشر: ٣٠٩/١.



## ﴿يَأْتِيهِ مُؤْمِنًا﴾

واختلف عن قالون والسوسى، وابن وردان ورويس في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَأْتِيهِ مُؤْمِنًا﴾ سورة طه<sup>(١)</sup>.

أما قالون: فخلافة في هذا الموضع يدور بين الاختلاس والإسكان.

أما الاختلاس فرواه عنه ابن مجاهد في السبعة<sup>(٢)</sup>، وهو الذى فى الغائتين<sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup> والتجريد<sup>(٥)</sup>، والتلخيصين<sup>(٦)</sup><sup>(٧)</sup>، وكفاية الست<sup>(٨)</sup>، وروضة المعدل<sup>(٩)</sup>، والمصباح<sup>(١٠)</sup>، والتذكرة<sup>(١١)</sup>، والتبصرة<sup>(١٢)</sup>، وإرشاد أبى العز<sup>(١٣)</sup>، وروضة المالكى<sup>(١٤)</sup>، ولغير الطبرى من المستنير<sup>(١٥)</sup>، ولأبى نسيط من المبهج<sup>(١٦)</sup>، وجامع ابن فارس على ما فى النشر، وللحلوانى كفاية أبى العز<sup>(١٧)</sup>، وكذا من القاصد والمجتبى حيث إنهما من طريق السامرى عنه، وقد روى ابن الجزرى عنه الاختلاس

وهو أحد الوجهين لأبى نسيط من التيسير<sup>(١٨)</sup> والشاطبية<sup>(١٩)</sup> والكافى<sup>(٢٠)</sup> والإعلان<sup>(٢١)</sup> والوجه الثانى هو الإشباع وقطع به لقالون وجهًا واحدًا صاحب الكامل<sup>(٢٢)</sup>، ولأبى

(٣) سورة طه: الآية: ٧٥.

(٢) السبعة: ٢٠٩.

(٣) غاية ابن مهران: ٢١٤.

(٤) غاية الاختصار: ٣٨٤/١.

(٥) التجريد: ٢٦٥.

(٦) التلخيص: ٢٣٤.

(٧) تلخيص العبارات: ١٢١.

(٨) كفاية الست: ٢٤.

(٩) روضة المعدل: ٦٢.

(١٠) المصباح: ٤٠٢.

(١١) التذكرة ٢/ ٤٣٢.

(١٢) التبصرة: ٥٩٣.

(١٣) الإرشاد: ٤٣٦.

(١٤) روضة المالكى: ٧٨٤/٢.

(١٥) المستنير: ٦٧٦/٢.

(١٦) المبهج: ٧٤.

(١٧) الكفاية الكبرى ٢/ ٤٣٨.

(١٨) التيسير: ١٢٤، والذى ينبغى الأخذ به من التيسير هو الإشباع؛ لأن الدانى قرأ بذلك على أبى الفتح كما هو موضح فى الجامع والمفردات وأسند روايته إلى قالون من هذا الطريق والله أعلم. ينظر: الجامع: ٦٢٤، والمفردات: ٢١.

(٢٠) الكافى: ١٥٧.

(١٩) الشاطبية: البيتان: ١٦٣ - ١٦٤.

(٢٢) الكامل: ٤٥٥.

(٢١) الإعلان: ١٣٥.

إسحاق الطبري من المستنير، ولأبي نشيط من روضة المالكي، وكفاية أبي العز، والهادي<sup>(١)</sup>، والهداية على ما في النشر، وللحلواني من المبهج، وبه قرأ الداني على أبي الفتح<sup>(٢)</sup>.  
والوجهان صحيحان عن قالون وبهما قرأ الإمام ابن الجزري، إلا أن الجمهور على الاختلاس وهو الذي يقدم في الأداء. حيث بلغت عدد طرقه ٥٢ طريقاً، وأما الإشباع فقد ورد من باقى طرقه والله أعلم والله أعلم.

### (بيانه للسوسى)

وأما السوسى: فقد اختلف عنه في هذا الموضع بين الإسكان والصلة (الإشباع) أما الإسكان فرواه عنه أبو عمرو الداني في التيسير، وبه قرأ على أبي الفتح من جامع البيان، وهو الذى فى الكافى، وتلخيص العبارات، والشاطبية وروى الصلة عنه صاحب المستنير والمصباح والروضتين، والكمال والمبهج والتجريد، وكفاية أبى العز  
وغاية أبى العلاء<sup>(٣)</sup>، ومن جامع ابن فارس على ما فى التبصرة، والعنوان والمجتبى على ما فى النشر.

وهو مذهب ابن جمهور وابن حبش عنه وهو لجمهور العراقيين<sup>(٤)</sup>، وبالوجهين قرأ الإمام ابن الجزري عن السوسى، والذي ينبغى أن يقدم هو الإشباع لأنه الأكثر رواية عنه حيث بلغت عدد طرقه ٢٣ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٢٨ طريقاً، بينما تصل طرق الإسكان إلى ٥ طرق، ولا تقدر قلة الطرق فى وجه الإسكان لأنه المأخوذ به وجهاً واحداً من طريقى التيسير والشاطبية مما يدل على صحة روايته. والله أعلم.

### (بيانه لابن وردان)

وأما ابن وردان فاختلف عنه فيه بين الإشباع والاختلاس.  
فروى الإشباع عنه النهروانى من طريق ابن شبيب عن الفضل، وذلك من الكفاية والإرشاد كلاهما لأبى العز، وغاية أبى العلاء، وروضة المالكي، والمستنير، والمصباح، والكمال، ومن جامع ابن فارس على ما فى التبصرة، ولابن هارون عن الفضل من كتابى أبى

(٢) جامع البيان: ٦٢٤.

(١) الهادى: ٣٤.

(٤) النشر: ١/٣١٠.

(٣) تقدم بيانه من هذه المصادر فى أوجه قالون.

العز، وللهامى من جامع الفارسى، ولم يأخذ به الإمام ابن الجزرى بل قطع بالاختلاس لهبة الله من جميع طرقه بما فيها الجامع.

وقد ورد الاختلاس عنه من كتابى أبى العز والمصباح وأحد الوجهين من روضة المالكى كلهم عن هبة الله، ولابن مهران وابن العلاف من المستنير والمصباح، وبه قرأ أبو الحسين الخبازى على زيد فى الختمة الأولى وهو لابن الوراق أيضًا كلاهما من الكامل، والوجهان صحيحان عن ابن وردان، والذي يقدم هو الإشباع؛ لأنه الأكثر رواية عنه، وقد ورد من ٢٤ طريقًا، والباقى للاختلاس، وقد ورد من ١٦ طريقًا. والله أعلم.

### (بيانه لرويس)

وأما رويس فاختلف عنه فيه بين الصلة والاختلاس.

أما الصلة فرواها عنه ابن غلبون فى التذكرة، وبه قرأ ابن الفحام، والدانى على أبى الحسن وأبى الفتح على ما فى النشر.

وروى الباقون عنه الاختلاس، وذلك من الكامل، وروضة المالكى، وجامعى ابن فارس والفارسى، وكتابى أبى العز والمستنير والمصباح وغاية أبى العلاء، والمبهج، وتلخيص أبى معشر، وكذا من طريق أبى الطيب، وابن مقسم وهو رواية الجمهور عن رويس والمقدم فى الأداء حيث بلغت عدد طرقه ٢٧ طريقًا من ٤٠ طريقًا، فضلًا عن أنه الموافق لما فى الدرة والتحبير، أما وجه الصلة فقد ورد من باقى طرقه، ولا يقدر ذلك فى صحة وجه الصلة؛ لأن به قرأ ابن كثير والكسائى وخلف العاشر وأحد الوجهين عن دورى أبى عمرو وابن ذكوان وأبى جعفر، مما يدل على صحة الوجهين. والله أعلم.

### قوله تعالى ﴿يَرَهُ﴾

واختلف عن هشام وابن وردان ويعقوب من روايته فى قوله تعالى: ﴿يَرَهُ﴾ وذلك فى سورتي البلد والزلزلة.

أما هشام فورد الاختلاف عنه فى سورة البلد<sup>(١)</sup> فقط، وخلافه دائر بين صلة الهاء بواو وهو المعروف بالإشباع والاختلاس.

(١) سورة البلد: الآية: ٧٤.

أما الإسكان فقطع له به الداجوني من جميع طرقه إلا من طريق ابن شريح فبالإشباع من الكافي، وروى أبو معشر الإسكان أيضًا لهشام غير النقاش<sup>(١)</sup>.

وروى الإشباع عنه الحلواني غير أبي معشر، وذلك من السبعة<sup>(٢)</sup> واليسير<sup>(٣)</sup> والشاطبية<sup>(٤)</sup> وتلخيص العبارات وطريق ابن شريح وروضة المعدل<sup>(٥)</sup> والكمال<sup>(٦)</sup>، وبه قرأ الداني على الفارسي<sup>(٧)</sup>، والمصباح<sup>(٨)</sup> والمبهج<sup>(٩)</sup>، والتجريد<sup>(١٠)</sup>، والعنوان<sup>(١١)</sup> والمجتبى والقاصد على ما في النشر، وأطلق الصفاوي الخلاف عن هشام<sup>(١٢)</sup>، ويحمل هذا الإطلاق على الإشباع للحلواني، والإسكان للداجوني وهو الموافق لما رواه ابن الجزري عنه.

وذكر الإمام ابن الجزري الإسكان هنا لأبي العز في كفايته وذلك من طريق ابن عبدان عن الحلواني<sup>(١٣)</sup>، والذي وجدته أن أبا العز اقتصر في الإسكان على رواية الداجوني فقط عن هشام فيكون للحلواني الإشباع.

من خلال ذلك يتبين أن كلاً من الإشباع والإسكان مروى عن هشام غير أن طرق الإشباع بلغ عددها ٢٨ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٥١ طريقاً، وهو الموافق لما في التيسير والشاطبية، بينما بلغ عدد طرق الإسكان ٢٣ طريقاً، أما بالنسبة لموضعى سورة الزلزلة عن هشام فقراءته بالإسكان فيهما وجهًا واحدًا بلا خلاف. والله أعلم.

### (بيانه لابن وردان)

وأما ابن وردان فروى عنه النهرواني الإشباع في موضع (البلد) وذلك من كتابي أبي العز وغاية أبي العلاء، وروضة المالكي، والمستنير والمصباح وجامع ابن فارس على ما في التبصرة، وبه قرأ أبو الحسين الخبازي في الختمة الأولى على زيد، ولابن مهران من الغاية

(١) ينظر: التلخيص: ٤٧٠.

(٢) السبعة: ٢١٠.

(٣) التيسير: ١٨١.

(٤) الشاطبية: البيت: ١٦٥.

(٥) روضة المعدل: ٦٢.

(٦) الكمال: ٤٥٦.

(٧) جامع البيان: ٧٣٩.

(٨) المصباح: ٥١٣.

(٩) المبهج: ٩٢.

(١٠) التجريد: ٣٤٠.

(١١) العنوان: ٢١٠.

(١٢) الإعلان: ٢٣٨.

(١٣) الكفاية الكبرى: ٦١١/٢.

وللحماني عن هبة الله من روضة المالكي<sup>(١)</sup>، وجامع الفارسي<sup>(٢)</sup> على ما ورد فيهما، وللحنبلي عنه من المصباح<sup>(٣)</sup> وإن كان الإمام ابن الجزري قطع باختلاس هبة الله من جميع طرقه<sup>(٤)</sup> فلعل ذلك يرجع إلى سهو النساخ أو اختلاف النسخ، وروى الاختلاس عنه ابن العلاف من طريق ابن شبيب عن الفضل وذلك من المستنير والمصباح، وبه قرأ الخبازي على زيد في الختمة الأولى من الكامل<sup>(٥)</sup> ولابن هارون عن الفضل والحنبلي عن هبة الله كلاهما من كتابي أبي العز<sup>(٦)</sup> وهو عن هبة الله من جميع طرقه على ما في النشر.

مما سبق يتبين أن الوجهين الإشباع والاختلاس مرويان عن ابن وردان، ويقدم الإشباع لأنه الأكثر رواية عنه إذ بلغت طريقه ٢٢ طريقاً من ٤٠ طريقاً هي مجموع طرق ابن وردان، كما أن الإشباع هو الموافق لما في التحجير والدرّة، والباقي للاختلاس. والله أعلم.

وأما بالنسبة لموضعي الزلزلة<sup>(٨)</sup> فاختلف عنه فيهما بين الإسكان والإشباع، فروى عنه النهرواني الإسكان فيهما من جميع طرقه، وكذا الحماني عن هبة الله من روضة المالكي<sup>(٩)</sup> وجامع الفارسي على ما ورد فيهما، وإن كانا من أصحاب الاختلاس عند الإمام ابن الجزري إلا أن هذا ما وقفت عليه فيهما فلعله يرجع إلى اختلاف النسخ كما سبق. وروى الإشباع عنه ابن مهران في غايته والوراق والخبازي فيما قرأ به في الختمة الأولى على زيد كلاهما من الكامل، وروى الباقر الاختلاس وذلك لابن هارون من جميع طرقه، وهبة الله من غير الروضة والجامع كما سبق ذكره، ولابن العلاف من المستنير<sup>(١٠)</sup> والمصباح<sup>(١١)</sup>. وباقي طرقه على ما في النشر.

من خلال ذلك يتبين أن لابن وردان في موضعي سورة الزلزلة ثلاثة أوجه على هذا النحو:

- الاختلاس: حيث بلغت عدد طرقه ٢٢ طريقاً.

(١) الروضة: قال أبو علي المالكي: «روى هشام (أن لم يره أحد) بسكون الهاء، الباقر بضم الهاء ووصلها بواو في اللفظ». هـ. الروضة: ٩٣٣/٢. فقطع بالإشباع لغير هشام، ونحوه في الجامع: ينظر: الجامع: ٢٠٩، واقتصر أبو الكرم في الاختلاس لأبي جعفر من طريق ابن العلاف فقط، والله أعلم. ينظر: المصباح: ٥١٣.

(٣) المصباح: ٥١٣.

(٢) الجامع: ٢٠٩.

(٥) الكامل: ٤٥٦.

(٤) النشر: ٣١١/٢.

(٧) الإرشاد: ٦٣٥.

(٦) الكفاية: ٦١٠/٢.

(٩) الروضة: ٩٩٨/٢.

(٨) سورة الزلزلة الآيتان: ٧-٨.

(١١) المصباح: ٥١٦.

(١٠) المستنير: ٨٥٧/٢.

- الإسكان: حيث بلغت عدد طرقه ١٥ طريقاً.
- الإشباع: وقد ورد ذلك من ٣ طرق، ولا يقدح ذلك في وجه الإشباع لأن عليه القراء العشرة باستثناء يعقوب وهشام وخلف ابن وردان.
- وهذه الأوجه كلها صحيحة وبها قرأ الإمام ابن الجزرى. والله أعلم.

### (بيانه ليعقوب)

وأما يعقوب فاختلف عنه في موضع (البلد) بين الاختلاس والإشباع فأطلق الخلاف فيه عن رويس أبو القاسم الهذلى من جميع طرقه، وروى ابن الجزرى الاختلاس عن روح، وذلك من طريق هبة الله عن المعدل عنه.

وقد ورد طريق هبة الله من غاية ابن مهران، ومصباح أبى الكرم، ولم يتعرض ابن مهران لذكر هذا الموضع<sup>(١)</sup>.

وأما صاحب المصباح فروى الاختلاس لابن العلاف فقط عن أبى جعفر فقال: «وروى أبو جعفر من طريق ابن العلاف ضم الهاء من غير إشباع. الباقون بضم الهاء ووصلها»<sup>(٢)</sup> أ.هـ. فيكون لروح الصلة من الباقيين. فلعل ذلك يرجع إلى اختلاف بين النسخ.

وروى الجمهور الصلة عن يعقوب، حيث ورد ذلك عنه من مفردة ابن الفحام وجامع الفارسى وروضة المالكى<sup>(٣)</sup> وكتابى أبى العز، والمستنير، والمبهج وتلخيص أبى معشر، وغاية أبى العلاء والتذكرة، وجامع ابن فارس وغيره على ما فى النشر.

من خلال ذلك يتبين أن الوجهين: الإشباع والاختلاس مرويان عن يعقوب في موضع البلد، ويقدم الإشباع للجمهور، وقد ورد ذلك من ٧٩ طريقاً من مجموع طرق يعقوب البالغ عددها من الروايتين معاً ٨٥ طريقاً، والباقي للاختلاس. ولا تقدح هذه النسبة في وجه الاختلاس لأنه أحد الوجهين عن ابن وردان ويعقوب وبها قرأ الإمام ابن الجزرى والله أعلم.

أما بالنسبة لموضعى الزلزلة فقطع بالصلة فيهما عن يعقوب ابن مهران من الغاية وهو الذى فى المبهج والتلخيص ولرويس من روضة المالكى وكتابى أبى العز، وغاية أبى العلاء

(٢) المصباح: ٥١٣.

(١) الغاية: ٢١٣ - ٢١٥.

(٣) تقدم بيان ذلك من مصادره.

والمستنير، والمصباح وأحد الوجهين عنه من الكامل، وقطع به الهذلي لروح وجهًا واحدًا. وروى الاختلاس عن يعقوب أبو الحسن طاهر بن غلبون في التذكرة، وكذا في مفردة ابن الفحام، ولأبي عمرو الداني على ما رواه الإمام ابن الجزري، وأحد الوجهين لرويس من الكامل ولروح من كتابي أبي العز، وروضة المالكي، وجامع الفارسي، وغاية أبي العلاء والمستنير والمصباح وغيرهم.

والوجهان صحيحان عن يعقوب ويقدم الإشباع لرويس حيث بلغت عدد طرقه ٣٣ طريقًا من ٤١ طريقًا، أما بالنسبة لروح فيقدم له الاختلاس لأنه الأكثر رواية عنه حيث ورد من ٣٢ طريقًا. والله أعلم.

## بيان اختلافهم في قوله تعالى ﴿تَرْزُقَانِهِ﴾

واختلف عن قالون وابن وردان في قوله تعالى ﴿تَرْزُقَانِهِ﴾ [سورة يوسف الآية: ٣٧]. وذلك بين الاختلاس والإشباع.

## بيانه لقالون

أما قالون فروى عنه الاختلاس من طريق أبي نسيط أبو على المالكي في روضته<sup>(١)</sup> وهو الذى فى كفاية أبى العز<sup>(٢)</sup>، وغاية أبى العلاء<sup>(٣)</sup>، ورواه ابن سوار من قراءته على أبى على العطار وذلك من طريق الفرضى عن أبى نسيط، والطبرى عن الحلوانى<sup>(٤)</sup>، وللشذائى عن أبى نسيط من المبهج<sup>(٥)</sup>، وبه قرأ ابن الفحام على الفارسى من طريقى أبى نسيط والحلوانى<sup>(٦)</sup>.

وروى الباقون الإشباع<sup>(٧)</sup> عن قالون وهى الذى فى السبعة، والتذكرة، وغاية ابن مهران، والتبصرة، والهادى، والتيسير، والكامل، والإعلان، والتلخيص، والكافى، وكفاية الست، والمصباح، والإرشاد، وبه قرأ الدانى على أبى الفتح، ولغير أصحاب الاختلاس من

(١) الروضة للملكى ٢/ ٧٢٣.

(٢) الكفاية ١/ ٣٨٦.

(٣) غاية الاختصار ١/ ٣٨٢.

(٤) المستنير ٢/ ٦٠٧.

(٥) المبهج: ٦٧.

(٦) التجريد: ٢٤٣.

(٧) لم يتعرض أصحاب الإشباع لذكره عن قالون؛ لأنه ليس هناك خلاف كما أنه الصلة فى مثل هذه الحالة هى الأصل؛ لأن الهاء وقعت بين محرّكين.

الطرق المذكورة في وجه الاختلاس، وهو المقدم في الأداء لأنه رواية الجمهور كما تقدم، وقد بلغت عدد طرقه ٧٢ طريقًا من مجموع طرقه، كما أنه الموافق لما في التيسير والشاطبية، وعليه القراءة العشرة بما فيهم أصحاب الخلاف وهما (قالون وابن وردان).

أما وجه الاختلاس فقد بلغت طرقه ١١ طريقًا ولا تقدر قلة الطرق في رواية وجه الاختلاس؛ لأنه رواية ابن وردان عنه في أحد الوجهين، وهو الموافق لطريق التحبير والدرة عنه. والله أعلم.

### (بيانه لابن وردان)

وأما ابن وردان فروى عنه الاختلاس أبو العز في الكفاية والإرشاد وذلك من طريق الشطوى، وروى الباقر الصلة وهو الذى في غاية ابن مهران، وروضة المالكى، وجامع الفارسى، والمستنير، والمصباح، والكامل، ولغير الشطوى من كتابى أبى العز، وهو مذهب الجمهور عنه وقد ورد ذلك من ٣٨ طريقًا من مجموع طرقه البالغ عددها ٤٠ طريقًا، وهو المقدم في الأداء، والباقي لوجه الاختلاس ولا يقدر ذلك في صحته لأنه المقطوع به وجهًا واحدًا من طريقى الدرّة<sup>(١)</sup> والتحبير<sup>(٢)</sup>، كما أنه أحد الوجهين عن قالون - كما سبق - والوجهان صحيحان وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى<sup>(٣)</sup>. والله أعلم.

﴿أَرْجَةٌ وَأَخَاهُ﴾ [الأعراف: ١١١، والشعراء: ٣٧]

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن هشام، وشعبة وابن وردان في قوله تعالى: ﴿أَرْجَةٌ﴾ في الموضعين.

### (بيانه لهشام)

أما هشام فقرأه بالهمز واختلفت عنه الطرق في إشباع صلة الهاء واختلاصها. فقطع له بالإشباع الحلوانى من جميع طرقه وذلك من التيسير<sup>(٤)</sup> والشاطبية<sup>(٥)</sup>

(٢) التحبير: ١٢٨.

(١) الدرّة: ٦.

(٤) التيسير: ٩٢.

(٣) النشر: ٣١٢/١.

(٥) الشاطبية: البيتان: ١٦٦ - ١٦٧.



والتلخيص<sup>(١)</sup> وطريق ابن شريح<sup>(٣)</sup> وروضة المعدل<sup>(٤)</sup>، والكامل<sup>(٥)</sup> والإعلان<sup>(٦)</sup> والعنوان<sup>(٧)</sup> والكفاية<sup>(٨)</sup>، وبه قرأ الدانى على الفارسى<sup>(٩)</sup>، وهو الذى فى السبعة<sup>(١٠)</sup> والمصباح<sup>(١١)</sup> والتجريد<sup>(١٢)</sup>.

وروى الداجونى عنه اختلاس ضمة الهاء، وذلك من كفاية أبى العز، وغاية أبى العلاء<sup>(١٣)</sup>، وروضة المعدل والمصباح والنهروانى من المستنير<sup>(١٤)</sup> والكامل لغير الخبازى وقال ابن الجزرى بأن الخبازى انفرد بالإشباع للداجونى عن هشام وأحسبه وهما<sup>(١٥)</sup>.  
تَنْبِيْهُ: قطع الإمام ابن الجزرى بالاختلاس وجهًا واحدًا لهشام من طريق الداجونى<sup>(١٦)</sup>، غير أن هناك بعض الكتب روى أصحابها الإشباع لهشام بكماله، وهذا ما رواه أبو على المالكى فى الروضة، والتجريد، والكافى والمبهبج، والإعلان، ولغير النهروانى من المستنير وللخبازى من الكامل كما سبق، وكلهم من طرق الداجونى. والوجهان صحيحان عن هشام نصًا وأداءً وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى والذى يقدم هو الإشباع؛ لأنه رواية الطريق الأول، وهو الموافق لما فى التيسير والأكثر طرقًا عنه، وقد ورد ذلك من ٤٥ طريقًا من مجموع طرقه البالغ عددها ٥١ طريقًا، بينما ورد الاختلاس من ٦ طرق<sup>(١٧)</sup>. والله أعلم.

### (بيانه لشعبه)

وأما شعبة فروى عنه العليمى بغير همزة مع إسكان الهاء كحفص هكذا (أرجه) وهو لشعيب عن يحيى من أكثر طرقه، وذلك من التيسير، والشاطبية، والتلخيص، والمستنير، والمصباح، وهو

(١) التلخيص: ٢٦٧.

(٣) الكافى: ١١٦.

(٥) الكامل: ٣٤٥.

(٧) العنوان: ٩٦.

(٩) جامع البيان: ٥١٥.

(١١) المصباح: ٣٤١.

(١٥) غاية الاختصار ١/ ٣٨٥.

(١٥) النشر ١/ ٣١٢. بتصرف.

(١٧) هذا من جهة الكتب والمصادر، أما من جهة الرواية فقد قطع ابن الجزرى بالإشباع للحلوانى وعدد طرقه ٢٨ طريقًا بنسبة ٥٥٪ تقريبًا، وقطع بالاختلاس للداجونى وطرقه ٢٣ طريقًا، وتمثل نسبة ٤٥٪، ولا تقدح هذه النسبة فى تواتر هذا الوجه لأن به قرأ أبو عمرو ويعقوب وأحد الوجهين عن شعبة. والله أعلم.

(٤) تلخيص العبارات: ٩٤.

(٦) الروضة: ٦٢.

(٨) الإعلان: ١٢٤.

(١٠) الكفاية الكبرى ١/ ٣٣٩.

(١٢) السبعة: ٢١٠.

(١٤) التجريد: ٢٢٦.

(١٦) المستنير ٢/ ٥٥٩.

(١٨) تقدم بيانه من هذه المصادر.

الذى فى السبعة والعنوان، والكافى، وغاية ابن مهران، ولغير نفطويه من المبهج وهو للسامرى من روضة المعدل، والمجتبى والموضح والمفتاح على ما فى النشر، ورواه الهذلى عن عاصم. وروى عنه يحيى بن آدم من طريق أبى حمدون عنه بالهمز مع ضم الهاء من غير صلة وهو المعبر عنه بالاختلاس، وذلك من روضة المالكى، وكتابى أبى العز، والتجريد، والمستنير، والمصباح، وغاية أبى العلاء، وجامع ابن فارس على ما فى التبصرة، والتذكار على ما فى النشر، ولنفظويه من المبهج.

والوجهان صحيحان عن شعبة وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى والأول هو المقدم؛ لأنه الأكثر طريقاً عن شعبة وهو الموافق لما عليه قراءة حفص حيث ورد ذلك عنه من ٥٦ طريقاً، والباقى للاختلاس مع الهمز. والله أعلم.

### (بيانه لابن وردان)

وأما ابن وردان فقرأها بدون همز مع كسر الهاء واختلفت الطرق عنه فى إشباع كسرة الهاء واختلاسها، فروى ابن مهران إشباع كسرتها عن ابن شبيب عن الفضل وذلك من غاية ابن مهران، وللنهرى من كتابى أبى العز، وغاية أبى العلاء وروضة المالكى، والكمال والمستنير، والمصباح، وللحامى عن هبة الله من جامع الفارسى وروضة المالكى على ما ورد فيها بخلاف ما فى النشر على ما سيأتى بعد.

وقطع له بالاختلاس ابن هارون، والخبلى عن هبة الله كلاهما من كتابى أبى العز ولابن العلاف عن ابن شبيب من المستنير والمصباح.

ورواه ابن الجزرى عن هبة الله من جميع طرقه إلا أن الفارسى فى جامع<sup>(١)</sup> والمالكى فى روضته<sup>(٢)</sup> كلاهما عن الحامى عنه حيث قطعاً لأبى جعفر بالإشباع، وكذا فى المصباح لغير ابن العلاف<sup>(٣)</sup>، وكلهم من طرق هبة الله.

والوجهان صحيحان عن ابن وردان والذى يقدم هو الإشباع وقد ورد عنه من ٢٣ طريقاً، بينما ورد الاختلاس من ١٧ طريقاً، والله أعلم.

وبذلك ينتهى مبحث اختلاف الطرق عن الرواة فى هاء الضمير ثم يأتى بعد ذلك مبحث المد والقصر.

(٣) المصباح: ٣٤١.

(٢) الروضة ٢/ ٦٦٨.

(١) الجامع: ١٥٢.

المبحث السادس  
المد والقصر



## (باب المد<sup>(١)</sup> والقصر<sup>(٢)</sup>)

بعد الانتهاء في المبحث السابق من اختلاف طرق الرواة في هاء الضمير نأتى بعد ذلك ذكر اختلافهم في المد ومراتبه، وقد خصص الإمام ابن الجزرى هذا الباب وجمع فيه اختلاف الطرق والرواة في جميع أنواع المدود.

وقد وقع ذلك في خمسة أنواع:

وهى: المد المتصل<sup>(٣)</sup>، والمنفصل<sup>(٤)</sup>، البدل<sup>(٥)</sup>، واللين المهموز، التبرئة.

أما بالنسبة للضريين الأولين فقد اختلف فيهما عن ابن ذكوان وذلك بين التوسط والإشباع.

- أما المد المنفصل: فقد اختلف فيه عن قالون والأصبهاني والبصريين والحلواني عن

هشام وحفص من طريق عمرو بن الصباح، وذلك بين القصر والمد على تفاوت بينهم في مراتبه.

- أما النوع الثالث: وهو البدل فاختلف فيه عن الأزرق بين القصر والتوسط

والإشباع، وكذا بعض الكلمات المخصوصة سيأتى بينها في محلها من البحث:

- واختلف عنه في النوع الرابع من ذلك بين التوسط والإشباع.

(١) والمد لغة: يقال: مد الشيء مدًا، أى زاد فيه. ينظر: معجم تهذيب اللغة: ٤ / ٣٣٦١، ومعجم مقاييس اللغة:

٢ / ٢٦٩. واصطلاحًا: هو عبارة عن زيادة حرف المد على المد الطبيعي الذى لا يقوم حرف المد دونه، وذلك عند ملاقاته همز أو سكون. سراج القارىء: ١١٩.

(٢) القصر لغة: الحبس، ومنه قوله تعالى: ﴿حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ﴾ [الرحمن: ٧٢]: بصائر ذوى التمييز:

٤ / ٢٧٣. واصطلاحًا: فهو عبارة عن ترك تلك الزيادة وإبقاء المد الطبيعي على حاله. ولأن للمد أكثر من سبب وهذا السبب إما أن يكون لفظيًا أو معنويًا فالسبب اللفظي إما أن يكون همزًا أو سكونًا. النشر: ١ / ٣١٣.

(٣) وهو ما اجتمع فيه حرف المد والهمز في كلمة واحدة نحو (أولئك)، و(السوء) (وجيء)، وهذا النوع لا يجوز قصره على أية حال بل ورد الاتفاق على تمكين مده زيادة على ما فيه من المد الطبيعي على تفاوت بينهم في مراتبه وسيأتى بيانها في موضعها. نهاية القول المفيد: ١٤٨.

(٤) القسم الثاني: المد المنفصل: وهو أن يكون حرف المد آخر كلمة والهمزة أول كلمة أخرى. نحو (بها أنزل)، و(في

أنفسكم)، (قولوا أمانا). وقد ورد الاختلاف بين أهل الأداء في هذا النوع بين إبقاء حرف المد على ما فيه من المد الطبيعي دون زيادة عليه وهو المعروف بالقصر، وبين زيادته على ذلك وهو المعروف بالمد على تفاوت مراتبه أيضًا. الإقناع في القراءات السبع: ٢٨٧. بتصرف.

(٥) وهو ما تقدم فيه حرف المد على الهمز نحو (آمن)، (إيمان)، (أوتي).

- أما بالنسبة لمد التبرئة: فاختلف فيه عن حمزة من روايته وذلك بين القصر والتوسط.
- وهناك أنواع أخرى اختلف فيها عن القراء نحو المتصل، والعارض والسكون للسكون، ومد التعظيم، (وعين) فاتحتى مريم والشورى.
- غير أن هذا ليس موضوع بحثنا حيث إنه مختص باختلاف الطرق عن الرواة ولكن سأشير إلى ذلك في عجالة.

وقد روى الإمام ابن الجزرى اختلاف أهل الأداء في الضربين الأولين (المنفصل والمتصل)، فقد ذهب بعض أهل الأداء إلى مد المتصل مدا مشبعا من غير إفحاش ولا خروج عن منهاج العربية حيث نص على ذلك صاحب المستنير<sup>(١)</sup> وهو الذى فى كتابى أبى العز<sup>(٢)</sup>، وغاية أبى العلاء<sup>(٣)</sup>، والكامل<sup>(٤)</sup>، وتلخيص أبى معشر<sup>(٥)</sup>، والكافى<sup>(٦)</sup>، والهادى<sup>(٨)</sup>، والتبصرة<sup>(٩)</sup>، والمصباح<sup>(١٠)</sup>. وذهب بعضهم إلى تفاوت المراتب حتى جعلها أربعا فى المتصل وخمسا فى المنفصل وهى فوق القصر والتوسط وفوقه والإشباع فى الضربين معا ويزاد القصر فى المنفصل وهذا ما ذكره أبو الحسن طاهر ابن غلبون فى التذكرة<sup>(١١)</sup>، وأبو عمرو الدانى<sup>(١٢)</sup>، وتلخيص العبارات<sup>(١٣)</sup>، والكافى<sup>(١٤)</sup> والإقناع<sup>(١٥)</sup> وغير ذلك.

وبهذا كله أخذ ابن الجزرى إلا أنه بعد انتهائه من ذكره لمراتب المدود قال: (ثم إنى أخذ فى الضربين بالمد المشيع من غير إفراط لحمزة وورش من طريق الأزرق على السواء، وكذا فى رواية ابن ذكوان من طريق الأخفش عنه من مذهب العراقيين، وأخذ له ولغيره ممن مد المنفصل بالتوسط فى المرتبتين، وبه أخذ أيضا فى المتصل لأصحاب القصر قاطبة هذا الذى أجنح إليه وأعتمد غالبا عليه مع أنى لا أمتنع الأخذ بتفاوت المراتب ولا أردّه كيف وقد قرأت به على عامة

(٢) الإرشاد: ١٨٦

(١) المستنير ١/ ٣٩٤

(٤) غاية الاختصار: ٢٥٩/١

(٣) الكفاية الكبيرة: ٢٠٩/١.

(٦) التلخيص: ١٦٣

(٥) الكامل: ٣٩٨

(٨) الهادى: ٩

(٧) الكافى: ٣٩

(١٠) المصباح: ٢٤٤

(٩) التبصرة: ٢٥٦

(١٢) التيسير: ٣٥

(١١) التذكرة: ١٠٦-١٠٧

(١٤) الكافى: ٣٩

(١٣) التلخيص: ٢٦

(١٥) الإقناع: ٢٩٠: ٢٩١

شيوخى وصح عندى نصا وأداء عمن قدمته من الأئمة) أ.هـ. <sup>(١)</sup> وسيأتى التنبيه على ذلك بعد. فدل ذلك على أن الإشباع عنده حمزة والأزرق فى الضريين وجها واحدا ولا خلاف فى ذلك ولا بن ذكوان بخلف عنده. وهناك خلاف عن بقية القراء على تفاوت.

والمقدم عنده التوسط فى الضريين معا لشعبة والكسائى وخلف العاشر. والقصر قولاً واحدا لابن كثير وأبى جعفر والخلاف فى المنفصل لقالون والبصريين وهشام من طريق الحلوانى وحفص من طريق عمرو بن الصباح. وهذا ما سأتناوله إن شاء الله.

## (بيان الخلاف لابن ذكوان)

- أما بالنسبة لابن ذكوان فقد ورد عنه الخلاف بين التوسط والإشباع فى الضريين معا. حيث قال الإمام ابن الجزرى.

إن حرف مد قبل همز طولاً جدد ومز خلفاً (٢) أ.هـ

ويبحث طرق ابن ذكوان تبين أن الإشباع فيها معا ورد عنه من طريق الحماوى عن النقاش عن الأخفش من المستنير <sup>(٣)</sup>، وكفاية أبى العز <sup>(٤)</sup>، وللنقاش من الإرشاد <sup>(٥)</sup> والمصباح <sup>(٦)</sup>. والباقون بالتوسط.

والوجهان صحيحان عن ابن ذكوان وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى والذى يقدم هو التوسط؛ لأنه مذهب الجمهور عنه وهو الموافق لما فى التيسير والأكثر طرقاً ورواية عنه حيث ورد ذلك عنه من ٦٨ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٧٩ طريقاً، بينما بلغت طرق الإشباع عدد ١١ طريقاً ولا يقدح ذلك فى صحة هذا الوجه؛ لأنه قرأ به حمزة وهو رواية ورش من طريق الشاطبية وللأزرق عنه من طريق الطيبة مما يدل على صحته.

تَبَيَّنَ : ما ذكره الإمام ابن الجزرى من الإشباع للحماوى عن النقاش من التذكار <sup>(٧)</sup> فليس من طريق الطيبة وذلك لعدم إسناد التذكار إلى طرقه. والله أعلم.

(٢) طيبة النشر: ١٦.

(١) النشر: ١/ ٣٣٤.

(٤) الكفاية الكبرى: ١/ ٢٠٩ - ٢١٠.

(٣) المستنير: ١/ ٣٩٤.

(٦) المصباح: ٢٤٤.

(٥) الإرشاد: ١٨٦.

(٧) النشر: ١/ ٣٢٥.

## ( بيان مذاهب أصحاب الخلاف فى المنفصل )

وروى الإمام ابن الجزرى<sup>(١)</sup> الخلاف فى المنفصل بين القصر والمد لكل من قالون والأصبهاني والبصريين وهشام من طريق الحلواني وحفص من طريق عمرو<sup>(٢)</sup>.  
أما قالون: فقد ورد عنه القصر وذلك من غاية ابن مهران<sup>(٣)</sup> وكتابى أبى العز والروضتين<sup>(٤)</sup><sup>(٥)</sup> والمستنير، والمصباح، وتلخيص أبى معشر<sup>(٦)</sup> والسبعة<sup>(٧)</sup> وكذا من الهداية الإعلان وجامع ابن فارس وغيرهم من طرق المغاربة على ما فى النشر<sup>(٨)</sup> وأحد الوجهين من التيسير<sup>(٩)</sup> والشاطبية<sup>(١٠)</sup>، وتلخيص العبارات<sup>(١١)</sup>، والكافى<sup>(١٢)</sup>، وبه قرأ الدانى على أبى الفتح من طريق الحلواني<sup>(١٣)</sup>. وروى سبط الخياط المد فوق القصر<sup>(١٤)</sup> لقالون وذلك من المبهج<sup>(١٥)</sup>.

(٢) النشر: ١/ ٣٢١.

(١) المصدر السابق: ١٠/ ١٣٩ - ١٤٠.

(٤) روضة المعدل: ٤٧.

(٣) الغاية: ١٤١.

(٦) التلخيص: ١٦٣.

(٥) روضة المالكى: ١/ ٣٣٣.

(٨) النشر: ١/ ٣٢١.

(٧) السبعة: ١٣٤.

(٩) التيسير: ٣٥، وأطلق أبو عمرو الدانى الخلاف لقالون فى المنفصل بين القصر والمد من التيسير، وتبعه الشاطبى والذى ينبغى الأخذ به هو القصر؛ لأن الدانى قرأ بذلك على أبى الفتح كما هو فى جامع البيان والمفردات، وأما المد فمن قراءته على أبى الحسن بن غلبون كما هو فى المفردات ولم يسنده إلى طريق التيسير؛ بل أسندهما من قراءته على أبى الفتح فارس بن أحمد صاحب القصر قولاً واحداً. والله أعلم. ينظر: الجامع: ١٨٦، والمفردات: ١٥.

(١١) تلخيص العبارات: ٢٦.

(١٠) الشاطبية: البيان ١٦٨ - ١٦٩.

(١٣) جامع البيان: ١٨٥ - ١٨٦.

(١٢) الكافى: ٣٩.

(١٤) تَبَيَّنَ: بعد أن انتهى الإمام ابن الجزرى من ذكره هذه المراتب المتفاوتة قال (بأن المنضبط من هذه المراتب غالباً هو القصر المحض، والمد المشيع من غير إفراط حرفاً والتوسط بين ذلك وهذه المراتب تجرى فى المنفصل، ويجرى منها فى المصل الإثنان الآخران وهما الإشباع والتوسط. يستوى فى معرفة ذلك أكثر الناس. ويشترك فى ضبطه غالبهم وتحكم المشافهة حقيقته، وبين الأداء كلفيته وهو الذى استقر عليه رأى المحققين من أئمتنا وبه أخذ الإمام ابن مجاهد والشاطبى وغيرهما. والذى أميل إليه وأخذ به غالباً) أ.هـ. النشر: ١/ ٣٣٣. بتصرف وكأنه بذلك يشير إلى صعوبة ضبط مرتبتى فوق القصر وفوق التوسط؛ لأنها يصعب ضبطها؛ مع أنه لا يمنع الأخذ بهما عن من أخذ بذلك فقال: «مع أنى لا أمتع الأخذ بتفاوت المراتب ولا أرده كيف وقد قرأت به على عامة شيوخى وضح عندى نصاً وأداءً عن قدمته من الأئمة..» أ.هـ. النشر ١/ ٣٣٤، فدل ذلك على صحة هاتين المرتبتين والقراءة بهما. والله أعلم.

(١٥) المبهج: ٤٢.



وغاية أبى العلاء<sup>(١)</sup> ولأبى نسيط من التذكرة<sup>(٢)</sup> والهادى<sup>(٣)</sup>، والكامل<sup>(٤)</sup>، والتبصرة<sup>(٥)</sup>، وكفاية الست وبه قرأ الدانى على ابن غلبون أما التوسط فهو الوجه الثانى من الشاطبية، وبه قرأ ابن الفحام من التجريد على ابن نفيس.

- مما سبق يتبين أن الأوجه الثلاثة صحيحة عن قالون والذى يقدم هو القصر لأنه الأكثر طرقاً ورواية عنه. حيث بلغ عدد طرقه ٤٩ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٨٣ طريقاً، يليه فوق القصر البالغ عدد طرقه ٢٥ طريقاً، يليه التوسط الذى بلغت طرقه ٤ طرق، ولا يقدح ذلك فى صحة روايته لأنه أحد الوجهين من الشاطبية وهناك خمس طرق أخرى قرأ بها ابن الجزرى على شيوخ المصريين غير معلوم مذهبهم من النشر أو غيره. والله أعلم.

### (بيانه للأصبهاني)

- وأما الأصبهاني فقطع له بالقصر فى المنفصل ابن سوار فى المستنير وهو الذى فى المصباح، وكفاية أبى العز. والروضتين، ومن جامع ابن فارس والمفتاح على ما فى النشر، وأحد الوجهين من الإعلان وروى عنه أبو العلاء المدفوق القصر، وكذا من التذكار على ما فى النشر.

- أما التوسط فقد ورد عنه من الكامل والتجريد والمبهم ومن كفاية الست على ما ورد فى النشر، وقطع له أبو معشر بالمدفوق التوسط من التخليص على ما ذكره ابن الجزرى عنه فى المرتبة الرابعة.

- ويقدم له القصر؛ لأنه ورد من أكثر الطرق عنه رواية اذ عليه الجمهور حيث بلغ عدد طرقه ١٤ طريقاً ثم التوسط، ثم مدفوق القصر، ثم مدفوق التوسط، أما بالنسبة لقراءة ابن الجزرى على الصائغ وهى من طريق واحد، ولم أقف على هذا الطريق. والله أعلم.

### (بيانه لأبى عمرو)

- وأما أبو عمرو فقطع له بالقصر من روايته أبو على المالكى فى الروضة وهو الذى فى المستنير، والمصباح، والعنوان، وكتابى أبى العز وروضة المعدل، والمجتبى، وبه قرأ الدانى على

(٢) التذكرة: ١٠٦ - ١٠٧

(١) غاية الاختصار: ٢٥٩ / ١ - ٢٦٠.

(٤) الكامل: ٣٩٨.

(٣) الهادى: ٧

(٥) التبصرة: ٢٦٥

أبى الفتح. وهو مخصوص بوجه الإدغام لأبى عمرو وذلك من المبهج، والكامل وغاية أبى العلاء. وكذا من التذكار على ما فى النشر إلا أنه عن السوسى ليس من طريق الطيبة. وللدورى عن أبى عمرو أبى عمرو من السبعة، وغاية ابن مهران، وإرشاد أبى العز والسوسى عن التيسير والشاطبية، وكذا من الموضح والمفتاح وجامع ابن فارس وغيرهم على ما فى النشر وأحد الوجهين عن الدورى من الكافى، والشاطبية، والإعلان. وأما فوق القصر فرواه عن أبى عمرو صاحب المبهج، وغاية أبى العلاء وللدورى من التيسير، وتلخيص العبارات، والتذكرة، والهادى، والتبصرة، وكفاية الست، وكذا من التذكار فى وجه الإظهار.

وقطع بالتوسط لأبى عمرو صاحب التجريد من قراءته على الفارسى والمالكى وللدورى من الشاطبية<sup>(١)</sup> والكامل، وهو أحد الوجهين عنه من طريق ابن مجاهد من جهة الأداء على ما فى النشر وكل من هذه الوجوه صحيحة عن أبى عمرو. إلا أن الذى يقدم هو القصر؛ لأنه الأكثر طرقاً ورواية عنه حيث بلغت طرقه ٩١ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ١٢٦ طريقاً يليه فوق القصر ثم التوسط والله أعلم.

### (بيانه لهشام)

أما بالنسبة للحلوانى عن هشام فقد روى القصر عنه أبو العز فى كفايته وهو الذى فى روضة المعدل، والمصباح وتلخيص أبى معشر، وأحد الوجهين من الإعلان على ما ذكره الصفراوى<sup>(٢)</sup>، وروى عنه سبط الخياط المد فوق القصر وذلك من المبهج وقطع له بالتوسط أبو عمرو الدانى فى التيسير وهو الذى فى الشاطبية وتلخيص العبارات، والكافى، والعنوان، والمجتبى، والقاصد، والسبعة، وبه قرأ ابن الفحام على أبى الحسين الفارسى، وكذا من الكامل، وبه قرأ الدانى على الفارسى، وهو الوجه الثانى من الإعلان.

(١) ما ذكره الإمام الشاطبى للدورى من الوجهين بقوله: «فإن يفصل القصر بادره طالباً بخلفها...» فالقصر هنا من زيادات القصيد لأن الدانى روى التوسط فقط للدورى من التيسير فى الضربين معاً. ينظر: التيسير: ٣٥.  
(٢) الإعلان: ١٦.

- والذي يقدم عنده هو التوسط، وقد ورد ذلك من ٤١ طريقاً يليه القصر حيث ورد من ٧ طرق، والباقي لفويق القصر، وقد ورد من ٣ طرق.

### (بيانه لحفص)

وأما عمرو بن الصباح عن حفص فقد ورد القصر عنه من طريق الحماوى عن الفيل وذلك غاية أبى العلاء، وكفاية أبى العز، والمستنير، والمصباح. وكذا من روضة المالكى والمعدل وجامع ابن فارس.

أما فويق القصر فرواه سبط الخياط فى المبهج وذلك عن عمرو، وللحماوى عن الولى من التذكار لابن شيطا وغاية أبى العلاء على ما فى النشر.

- وأما التوسط فقد ورد عنه من طريق الطبرى وذلك من المستنير، ولابن الخليل من المصباح كلاهما عن الفيل. ولزرعان من التجريد، والمصباح، وغاية أبى العلاء، وروضة أبى على البغدادى والمستنير وروضة المالكى، وجامع ابن فارس والشاطبية.

وروى عنه صاحب الوجيز المد فويق التوسط، وكذا من كفاية أبى العز. وهذه الأوجه كلها صحيحة فى المنفصل وذلك لحفص من طريق عمرو بن الصباح كما هو موضح.

والذى يقدم هو التوسط؛ لأنه الأكثر طرقاً ورواية عنه وهو الموافق لطريق عبيد من التيسير وغيره والأكثر رواية عن حفص، وقد ورد ذلك من ٤١ طريقاً يليه القصر، وقد ورد من ٦ طرق، ثم فويق القصر وقد ورد من ٣ طرق وفويق التوسط من طريقين. والله أعلم.

### (بيانه ليعقوب)

- وأما يعقوب فقطع له بالقصر من روايته ابن مهران فى غايته، وهو الذى فى جامع الفارسى، والروضة للمالكى، وكتابى أبى العز، والمستنير، والمصباح، والتذكرة، وتلخيص أبى معشر.

وهو كذلك فى جامع ابن فارس، ومفردة ابن الفحام على ما فى النشر وفيه نظر من المفردة، ولروح من الموضح والمفتاح.

أما فويق القصر فقد ورد عن يعقوب من غاية أبى العلاء، والمبهج، وتلخيص أبى معشر على ما فى النشر.

- وروى التوسط عنه الإمام الهذلي في الكامل، وكذا من المفردة لابن الفحام حيث قال فيها (إذا خالف يعقوب قالون من طريق أبي أبي نسيط (أى من التجريد) تذكره وإذا وافق نسكت). فسكت في باب المد والقصر، ولم يذكر شيئاً فيكون مذهب يعقوب مثل أبي نسيط، وذكر لأبي نسيط في التجريد المد المتوسط في المنفصل والمتصل كقراءة الكسائي؛ فظهر من ذلك أن مذهب يعقوب من مفردة ابن الفحام المد المتوسط في الضربين. وكذا من التذكار على ما في النشر. والله أعلم.

وهذه الأوجه صحيحة عن يعقوب والذي يقدم هو القصر؛ لأنه رواية الجمهور عنه وقد ورد ذلك من ٤٨ طريقاً ليعقوب من الروايتين من مجموع طرقه البالغ عددها ٨٥ طريقاً، يليه التوسط وقد ورد من ٢٧ طريقاً، يليه فويق القصر وقد ورد من ١٠ طرق والله أعلم.

### (بيان البديل للأزرق)

روى الإمام ابن الجوزي اختلاف الطرق عن الأزرق عن ورش بين قصر البديل وتوسطه ومده<sup>(١)</sup>.

ويبحث طرق الأزرق تبين أن القصر ورد عنه من التذكرة لابن غلبون<sup>(٢)</sup> وبه قرأ الداني على أبي الحسن<sup>(٣)</sup>، وكذا من إرشاد أبي الطيب في أحد الوجهين على ما جاء في بدائع البرهان<sup>(٤)</sup>، وهو أحد الوجهين من تلخيص أبي بليمة<sup>(٥)</sup> وأحد الأوجه الثلاثة من الشاطبية<sup>(٦)</sup>.

- وقطع له بالتوسط أبو عمرو الداني وذلك من التيسير<sup>(٧)</sup>، وبه قرأ على أبي الفتح وابن خاقان من جامع البيان، وأحد الوجهين من تلخيص العبارات، وكذا من إرشاد أبي الطيب واحد الأوجه الثلاثة من الشاطبية كما سبق.

- وأما الإشباع فقد ورد عنه من العنوان<sup>(٨)</sup>، والكافي<sup>(٩)</sup>، والكامل<sup>(١٠)</sup>، والتبصرة<sup>(١١)</sup>

(٢) التذكرة ١/ ١٠٨

(١) النشر ١/ ٣٣٨ - ٣٣٩.

(٤) بدائع البرهان: ١١٥.

(٣) جامع البيان: ١٩٣.

(٦) الشاطبية: البيتان: ١٧١ - ١٧٢.

(٥) تلخيص العبارات: ٢٦.

(٨) العنوان: ٤٤.

(٧) التيسير: ٣٥.

(١٠) الكامل: ٣٩٨.

(٩) الكافي: ٤٠.

(١١) التبصرة: ٢٥٧ - ٢٥٩.

والتجريد<sup>(١)</sup>، والشاطبية، ومن الهداية والمجتبى على ما في النشر<sup>(٢)</sup> وهو مذهب فارس بن أحمد على ما في لطائف الإشارات<sup>(٣)</sup>. وكذا يظهر من جامع البيان على ما حرره الإمام الأزميرى. وهذه الأوجه الثلاثة متواترة عن ورش وأكثرها رواية هو الإشباع، وقد بلغت طرقة ٢٤ طريقاً، يليه التوسط ٦ طرق، يليه القصر ٥ طرق والله أعلم

## بيان الخلاف فى كلمة ﴿إِسْرَءِيلَ﴾

روى الإمام ابن الجزرى الخلاف عنه فى كلمة ﴿إِسْرَءِيلَ﴾ وذلك بين القصر والتوسط والإشباع.

أما القصر فقطع له به قولاً واحداً أبو عمرو الدانى وذلك من التيسير، وبه قرأ على أبى الحسن وأبى الفتح وابن خاقان من جامع البيان وهو الذى فى التذكرة والشاطبية وأحد الوجهين من تلخيص العبارات وإرشاد أبى الطيب والوجه الثانى هو التوسط منها. وقطع له بالطول الإمام الهذلى فى الكامل وهو الذى فى العنوان والكافى والتبصرة، والتجريد ن ومن الهداية والمجتبى على ما فى النشر. وهذه الأوجه صحيحة عنه. وأكثرها رواية هو الطول حيث بلغ عدد طرقة ٢٣ طريقاً يليه القصر ١٠ طرق يليه التوسط. والله أعلم

## بيان كلمة ﴿ءَالِئْنَ﴾

أما قوله تعالى ﴿ءَالِئْنَ﴾ الموضعان فى سورة يونس<sup>(٤)</sup> و﴿عَادًا آلَؤُلَى﴾ [النجم: الآية: ٥٠] فقد روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عنه فى مد البدل الثانى أعنى الألف التى بعد اللام. فقد نص على استثنائه من المد ابن شريح فى الكافى حيث قال: (وكذلك لم يمد ﴿عَادًا آلَؤُلَى﴾، و﴿ءَالِئْنَ﴾ فى الموضعين من يونس) أ. هـ<sup>(٥)</sup>

وكذا فى جامع البيان<sup>(٦)</sup>، وذكر الإمام ابن الجزرى أن الإمام الدانى قال فى الإيجاز والمفردات: (إن بعض الرواة لم يزد فى تمكينها) أ. هـ<sup>(٧)</sup> أما المفردات فلم أقف فيه على هذا

(٢) النشر: ١/ ٣٣٩.

(١) التجريد: ١٣٧ - ١٣٨.

(٤) يونس: الآيتان: ٥١ - ٩٢.

(٣) لطائف الإشارات ٢/ ٢٤٣. مخطوط.

(٦) جامع البيان: ١٩٣.

(٥) الكافى: ٤٠.

(٧) النشر: ١/ ٣٤١.

النص بعينه غير أنه سَوَّى في هذين الموضعين بين ورش وقالون في النقل<sup>(١)</sup> ومعلوم أن قالون ليس له إلا القصر. ولم أقف على الإيجاز فيؤخذ له بالقصر منه اعتماداً على ابن الجزرى، واستثنى مكى ﴿عَادَاً أَلْأُولَى﴾ من المد فقال: (ولم يمد عادا الأولى)<sup>(٢)</sup> وأجرى الخلاف في ذلك أبو عمرو والدانى في التيسير<sup>(٣)</sup> وتبعه الشاطبى حيث قال: (وبعضهم يؤاخذكم ﴿ءَالْفَن﴾ مستفهما تلا و﴿عَادَاً أَلْأُولَى﴾ أ. هـ<sup>(٤)</sup> فأخذ كل منهما بالأوجه الثلاثة فيهم، ومعلوم أن ابن غلبون لم ير مد البدل مطلقاً.

وذكر الإمام ابن الجزرى أن صاحب العنوان، والكامل وتلخيص العبارات لم يذكروا هذين الموضعين<sup>(٥)</sup> (أى بالقصر أو المد). وقال بأن هذا يحتمل شيئين:

أحدهما: أن يكون ممدوداً على الأصل. الثانى: أن يكون غير ممدود لعدم وجود همز محقق (أى على اعتبار العارض). وأجرى فيه الوجهين بين المد والقصر كل على حسب مذهبه. فيكون له القصر والإشباع من العنوان والكامل، والقصر والتوسط من تلخيص العبارات لكنه رجح القصر على عدم الاعتداد بالعارض من هذه الكتب<sup>(٦)</sup> وروى ابن الفحام المد عنه في ذلك كله<sup>(٧)</sup> وكذا من المجتبى على ما في النشر وهو لمكى في موضعي ﴿ءَالْفَن﴾ فقط<sup>(٨)</sup>، وللمهدوى في ﴿عَادَاً أَلْأُولَى﴾ على ما في النشر<sup>(٩)</sup>.

- وهذه الأوجه على اختلافها صحيحة عن الأزرق في هذين الحرفين والمقدم في هذه الأوجه هو القصر؛ لأنه الأكثر طرقاً ورواية عنه وقد ورد ذلك من ١٨ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٣٥ طريقاً، أما الإشباع فقد ورد من ١٣ طريقاً، والباقى للتوسط والله أعلم.

- وقد ذكر الإمام ابن الجزرى أوجه الأزرق في هذه المسألة حالة إبدال همزة الوصل ألفاً

(٢) التبصرة: ٢٥٩.

(١) المفردات السبع: ٣ - ١٤

(٤) الشاطبية: البيتان ١٧٤ - ١٧٥.

(٣) التيسير: ٣٨، ٣٥.

(٥) مراد ابن الجزرى بذلك أنهم لم يذكروا حكم الهمز المغير بالنقل في هذه المواضع عن ورش هل قرأوه بالقصر أم أجروا فيه الخلاف بين القصر والمد كسائر البديل المحقق. ولا يفهم ذلك على أنهم لم يتعرضوا له على الإطلاق بل ذكروا فيه النقل فقط. فأخذ لهم بالوجهين ينظر العنوان ١٠٥، ١٨٢، الكامل: ٣٥٣، ٣٧٦. تلخيص العبارات، ٢٦ - ٢٨.

(٧) التجريد: ١٣٨

(٦) ينظر النشر: ١ / ٣٤١ - ٣٤٢ بتصرف.

(٩) النشر: ١ / ٣٤١.

(٨) التبصرة: ٢٥٩.

فله ستة أوجه جمعها في هذين البيتين:

للازرق في ﴿ءَالَقْنَ﴾ ستة أوجه      على أوجه إبدال لدى وصله تجرى  
فمد وثلاث ثانيا ثم وسطن به      وبقصر ثم بالقصر مع القصر<sup>(١)</sup>

أى على مد الأول الثلاثة في الثانية (المد والتوسط - والقصر) وعلى توسط الأولى (التوسط والقصر) وعلى القصر - القصر أما على تسهيل الأولى ولا يكون إلا مع القصر ففى الثانية ثلاثة أوجه المد - التوسط - القصر<sup>(٢)</sup>.

### حكم مد اللين المهموز<sup>(٣)</sup>

وكذا اختلفت الطرق عن الازرق في مد اللين<sup>(٤)</sup> إذا اتصلت به الهمزة نحو:

﴿شَيْءٌ﴾ و﴿كَهَيْئَةٍ﴾ [آل عمران: الآية: ٤٩] و﴿السَّوَاءُ﴾ [الفتح: ١٢] و﴿سَوَاءٌ﴾ [المائدة: ٣١] و﴿سَوَاءٌ تَهَمَّا﴾ [الأعراف: ٢٦، ٢٠] و﴿سَوَاءٌ تَكُمُ﴾ [الأعراف: ٢٦، ٢٠]

### (حكم ﴿شَيْءٌ﴾)

- أما ﴿شَيْءٌ﴾ فقد ورد الخلاف عنه بين التوسط والإشباع فقطع له بالتوسط فيها أبو عمرو الداني من التيسير<sup>(٥)</sup> وبه قرأ علي أبى الفتح وابن خاقان وأبى الحسن كما في جامع البيان<sup>(٦)</sup> وهو الذى في التذكرة<sup>(٧)</sup> والتبصرة<sup>(٨)</sup> والكامل<sup>(٩)</sup> وتلخيص ابن بليمة<sup>(١٠)</sup>، وأحد الوجهين من الكافي<sup>(١١)</sup>، والشاطبية<sup>(١٢)</sup>

(١) المصدر السابق: ٣٥٩/١.

(٢) وسيأتى بيانه موضحا من طرقة في موضعا من طرقة في باب الهمزتين من كلمه.

(٣) كيف أتت مرفوعة نحو ﴿أن الله لا يخفى عليه شىء في الأرض ولا في السماء﴾، أو منصوبة نحو ﴿وعسى أن نحبوا شيئا﴾ أو مخفوضة ﴿من شىء﴾.

(٤) هو المد الموجود في الواو والياء الساكنين بعد فتح نحو (شىء)،، (والسوء) أ. هـ نهاية القول المفيد: ١٥١

(٥) التيسير: ٦٢. (٦) جامع البيان: ٢٠٧

(٧) التذكرة: ٢ / ٢٥٠. (٨) التبصرة: ٢٦٢

(٩) الكامل: ٤٠١. (١٠) تلخيص العبارات: ٦٥.

(١١) الكافي: ٤٠.

(١٢) الشاطبية: البيتان ١٧٩ - ١٨٠. أطلق الإمام الشاطبى التوسط والإشباع لورش هنا، والإشباع من زيادات =

وظاهر التجريد<sup>(١)</sup>.

وقطع له بالطول (الإشباع) صاحب العنوان<sup>(٢)</sup>، والتجريد، وكذا من الهداية والمجتبى على ما في النشر فيهما. وأحد الوجهين من الكافي والشاطبية وأجمعوا على عدم جواز قصرها دون غيرها من سائر الباب حيث قال ابن الجزرى: «وذهب آخرون إلى زيادة المد في ﴿شَيْءٍ﴾ حيث أتى وقصر سائر الباب»<sup>(٣)</sup>.

والوجهان صحيحان عن الأزرق. والذي يقدم هو التوسط؛ لأنه طريق التيسير والأكثر طرقاً ورواية عنه. حيث بلغت عدد طرقه ٢٦ طريقاً، كما أنه ورد من أعلاها إسناداً وذلك من كتابي ابن غلبون، أما بالنسبة للإشباع فهو من باقى طرقه والله أعلم.

- وأما الموضع الثانى ﴿كَهَيْتَهُ﴾ والسوء وسوأة، فقد ورد عنه الخلاف فيهما بين القصر والتوسط والإشباع.

فروى عنه (القصر)<sup>(٤)</sup> ابن غلبون فى التذكرة، وبه قرأ الدانى على أبى الحسن وهو الذى فى تلخيص العبارات والعنوان، والكامل، ومن المجتبى وطريق أبى معشر على ما فى النشر حيث لم يتعرض لذكرهم مع أصحاب التوسط أو المد. وكذا من إرشاد أبى الطيب على ما فى البدائع.

- وقطع له بالتوسط أبو عمرو الدانى فى التيسير، وبه قرأ الدانى على أبى الفتح وابن خاقان، كما هو فى المفردات<sup>(٥)</sup>، وهو الذى فى التبصرة.

وأحد الوجهين من الشاطبية والكافى والتجريد

- والوجه الثانى من هذه الطرق هو الإشباع وكذا من الهداية على ما رواه ابن الجزرى واستثنى من هذا النوع كلمتين هما ﴿مَوْبِلًا﴾ [الكهف: (٥٨)]، و﴿أَلَمْؤُهُ دُدَّةً﴾ [التكوير (٨)] فهما على القصر مطلقاً. وهذه الأوجه الثلاثة متواترة عن الأزرق والذى يقدم هو القصر وقد

=الفصيد؛ لأن الدانى روى عنه التوسط وذلك من قراءته على ابن خاقان كما هو الموضح بجامع البيان والتيسير.

ينظر: جامع البيان: ٢٠٣، والتيسير: ٦٢.

(٢) العنوان: ٦٨.

(١) التجريد: ١٣٧.

(٣) النشر: ١/ ٣٤٧.

(٤) لم يتعرض أصحاب هذه الطرق لذكر القصر لأنه جاء على الأصل الموافق لكل القراء

(٥) المفردات: ١٩.



ورد من ٢٤ طريقاً، يليه التوسط وقد ورد من ٧ طرق، والطول من ٤ طرق.

وأما قوله تعالى ﴿سَوَاءٌ تِهَمًا﴾، ﴿سَوَاءٌ تَكْمًا﴾. فقد ورد الخلاف فيها بين القصر والتوسط. فقطع له بالقصر ابن شريح في الكافي وكذا في التذكرة، وبه قرأ الداني على ابن غلبون والكمال، والتبصرة والعنوان، وتلخيص العبارات، والتجريد، ومن الهداية والمجتبى على ما في النشر وأحد الوجهين من الشاطبية<sup>(١)</sup>.

وروى التوسط عنه أبو عمرو الداني في التيسير وبه قرأ على أبي الفتح وابن خاقان كما في جامع البيان، وهو الوجه الثاني من الشاطبية.

والوجهان صحيحان عن الأزرق والقصر هو رواية الجمهور عنه فيها وهو المقدم أداء حيث بلغ عدد طرقه ٣٠ طريقاً، أما التوسط فيمثل الباقي.

## بيان اختلافهم في حرف (ع)

### من فاتحتي مريم والشورى

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف أهل الأداء عن كل القراء في مد حرف (ع) في فاتحتي مريم، والشورى وهو من اللازم غير المشدد.

وببحث طرق ومصادر النشر تبين أن بعض مؤلفي كتب القراءات منهم من أجراها مجرى الحروف الصحيحة فلم يزد في تمكينها على ما فيها من المد أى قرأها بالقصر وهو الذى فى المبهج<sup>(٢)</sup>، وتلخيص أبى معشر<sup>(٣)</sup>، وروضة المعدل<sup>(٤)</sup> وإرشاد أبى العز<sup>(٥)</sup>، والوجيز<sup>(٦)</sup>، وغاية ابن مهران<sup>(٧)</sup>، وجامع الفارسى<sup>(٨)</sup>، والمستنير<sup>(٩)</sup>، والتجريد<sup>(١٠)</sup>، وغاية أبى العلاء<sup>(١١)</sup>،

(١) ما ذكره الشاطبى من القصر هنا فهو من زيادات القصيد لأن أبا عمرو الداني روى التوسط وجهًا واحدًا لورش من التيسير. ينظر التيسير: ٣٥.

(٢) المبهج: ٤٣. (٣) التلخيص: ١٦٣.

(٤) الروضة: ٤٧. (٥) الإرشاد: ١٨٧.

(٦) الوجيز: ٦٩. (٧) الغاية: ١٥٨.

(٨) الجامع: ٣٩. (٩) المستنير: ٣٩٤.

(١٠) التجريد: ١٣٨. (١١) غاية الاختصار ١/ ٢٦٤.

ولغير ورش من الكافي<sup>(١)</sup> ومفردة ابن الفحام وهو أحد الوجهين من كفاية أبي العز على ما رواه الإمام ابن الجزرى<sup>(٢)</sup> وبه قطع الإمام المتولى من جامع ابن فارس وكتابتى ابن خيرون، وأحد الوجهين من الهادى وأحد الأوجه الثلاثة من الإعلان ولم أقف على ذلك<sup>(٣)</sup> وقال الإمام ابن الجزرى إن القصر هو اختيار متأخرى العراقيين قاطبة.

- وهناك من أخذ بالتوسط فيها نظرا لفتح العين قبل الباء ومراعاة للجمع بين الساكنين وبه أخذ أبو على البغدادي في الروضة<sup>(٤)</sup> وكذا في العنوان<sup>(٥)</sup>، وتلخيص العبارات<sup>(٦)</sup>، والإقناع<sup>(٧)</sup>، والمصباح<sup>(٨)</sup> وقطع به الإمام ابن الجزرى من التذكار، وإرشاد أبى الطيب، وكذا من التذكرة، والوجه الثانى من كفاية أبى العز ولم أقف على المد ولكن يؤخذ به اعتمادا على ما فى النشر وهو أحد الوجهين من التبصرة<sup>(٩)</sup> والشاطبية<sup>(١٠)</sup>، وبه قرأ الدانى على أبى الفتح<sup>(١١)</sup> ومن التيسير على ما ذكره الإمام المتولى إلا أن أبا عمرو الدانى لم يتعرض لذكره فيه.

والإشباع أحد الوجهين لجميع القراء من جامع البيان، والتبصرة، والشاطبية وكذا من السبعة والهداية ومفردة الدانى والإعلان على ما ذكره الإمام المتولى. وقال ابن الجزرى بأن الإشباع هو مذهب ابن مجاهد ولم أقف عليه فى السبعة وقال فى النشر بأن الإشباع والتوسط مختاران لجميع القراء عند المصريين والمغاربة ومن تبعهم.

من خلال ذلك يتضح صحة رواية الأوجه الثلاثة فى حرف (ع) بفاتحتى مريم والشورى والذى يقدم هو الإشباع لقول الشاطبى (والطول فضلا)<sup>(١٢)</sup> وأيضا لتوافقه مع المدود الواردة فى الكلمة يليه التوسط والقصر.

\* \* \*

(٢) النشر: ١/ ٣٤٨

(١) الكافي: ٤٢.

(٣) عزو الطرق ملحق بفرقة الدهر: ١/ ٨٠٠.

(٥) العنوان: ٤٢.

(٤) الروضة: ١/ ٣٣٩

(٧) الإقناع: ٢٩٦.

(٦) تلخيص العبارات: ٢٤.

(٩) التبصرة: ٢٧٠.

(٨) المصباح: ٢٤٥.

(١١) جامع البيان: ٢٠٦.

(١٠) الشاطبية: البيت: ١٧٧.

(٤)

(١٢) الشاطبية: البيت: ١٧٧.

## حكم مد ﴿هَتَيْنِ﴾ و﴿الَّذِينَ﴾ لابن كثير

روى ابن الجزرى الاختلاف عن ابن كثير في مد كلمتي ﴿هَتَيْنِ﴾، ﴿الَّذِينَ﴾ وتجري هذه الأحكام الثلاثة في ﴿هَتَيْنِ﴾ [القصص: ٢٧]، و﴿الَّذِينَ﴾ [فصلت: (٢٩)] على قراءة ابن كثير بتشديد النون فأجرى فيهما الأوجه الثلاثة.

أما الإشباع فقد رواه الدانى فيهما وسوى بينهما وبين اللازم المتفق على إشباعه فقال: (إذا وقع بعد حروف المد واللين الثلاثة حرف ساكن يدغم في كلمة، فلا خلاف في تمكينهن زيادة على ما فيهن من المد الذى لا يوصل إليهن إلا به من غير إفراط.. نحو ﴿الضَّالِّينَ﴾، و﴿هَتَيْنِ﴾ و﴿أَرْنَا الَّذِينَ﴾ أ. هـ بتصرف<sup>(١)</sup>، ونص على مدهما أيضا من التيسير كما هو واضح في سورة النساء<sup>(٢)</sup> وذكر ابن الجزرى أن أبا عمرو الدانى نص في سورة النساء على إشباع ﴿هَذَانِ﴾ والتمكين في ﴿هَتَيْنِ﴾ و﴿الَّذِينَ﴾ وقال بأن ذلك صريح في التوسط<sup>(٣)</sup> ولم أقف على هذا النص، والذى وجدته أن أبا عمرو بعد ذكره هذه المواضع قال:

(بتشديد النون من غير مد ولا تمكين قبلها في الكل) أ. هـ<sup>(٤)</sup> ففعل ذلك يرجع إلى اختلاف النسخ. ويؤخذ له بالتوسط اعتيادا على ابن الجزرى لاحتمال وقوع سهو من الناسخ والجمهور على القصر. وعليه فإن الأوجه الثلاثة تجرى لابن كثير في هذين الموضعين على ما رواه ابن الجزرى، والذى يقدم هو الإشباع ثم التوسط والقصر. والله أعلم.

## بيان مد لا النافية لحمزة نحو ﴿لَا رَبَّ﴾ [البقرة: الآية: ٢]

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن حمزة في توسط (لا) للتبرئة فذكر التوسط عنه من المستنير غير أنى لم أقف عليه فيه، إلا أن بعض النسخ المخطوطة وجدت فيها أنه ذكر التوسط لحمزة من رواية محمد ابن سعدان<sup>(٥)</sup> وهو ليس من طريق الطيبة، ولكن يؤخذ لحمزة بالتوسط من المستنير اعتيادا على ابن الجزرى<sup>(٦)</sup>، لأنه عالم بالفن ويحتمل وقوع خطأ في هذه النسخ.

(٢) التيسير: ٧٩.

(١) جامع البيان: ٢٠٣ - ٢٠٤.

(٤) جامع البيان: ٤٧٢.

(٣) النشر: ٣٤٩/١.

(٥) ينظر المستنير: ٧٠ مخطوط بكلية القرآن الكريم بطنطا.

(٦) حيث روى عنه ذلك من المستنير النشر ٣٤٥/١.

- ورواه أيضا ابو الفضل الخزاعي عن حمزة. <sup>(١)</sup> وهو لخلف من المبهج <sup>(٢)</sup> وتلخيص أبي معشر <sup>(٣)</sup>، والمصباح <sup>(٤)</sup>.

- وذكره الإمام الهذلي عن خلف، والشذاني عن خلاد <sup>(٥)</sup>، ولم يأخذ به الإمام ابن الجزرى من الكامل، ولعل ذلك يرجع إلى أن الإمام الهذلي اختار القصر.

والجمهور على القصر. وهو الذى يقدم فى الأداء، حيث بلغ عدد طرقه عن خلف ٤٢ طريقاً، وعن خلاد من ٥٧ طريقاً، والباقي للتوسط من الروايتين معاً.

كما أن القصر هو الذى عليه القراء العشرة بما فيهم حمزة فى أحد الوجهين والله أعلم.

### (حكم مد الهمز المغير)

ونختم هذا الباب بمد الهمز المغير وهذا التغير إما أن يكون بالحذف أو الإبدال أو التسهيل بين بين.

فمن الأول: إسقاط أبى عمرو الهمزة الأولى من الهمزتين المتفتحتين.

ومن الثانى: إبدال حمزة وهشام بخلفه الهمزة المتطرفة وقفاً نحو (السماء) فالقصر فى هذا أولى من المد وذلك لأن سبب المد قد زال، وهذا هو المقدم أداء. ولا يمنع ذلك من المد كل على حسب مذهبه اعتداداً بالأصل

ومن الثالث: تسهيل الهمز المتوسطة الواقعة بعد الألف بين بين لحمزة وقفاً نحو (الملائكة) وأيضاً المتطرفة فى وجه التسهيل بروم لحمزة وهشام عند الوقف عليها نحو ﴿السَّهَاءُ﴾ و ﴿مِنَ النِّسَاءِ﴾. وكذا الهمزة الأولى المسهلة بين بين من الهمزتين المتفتحتين نحو ﴿هَؤُلَاءِ إِن﴾ لقالون واليزى، ونحو ﴿إِسْرَءِيلَ﴾ لأبى جعفر.... إلخ وبمفهوم أوسع أن كل ما تغير سبب مده بالتسهيل بين بين يجوز فيه المد وهو الأولى وذلك لبقاء أثر الهمز مع التسهيل بخلاف الحذف وغيره: وهو المقدم فى الأداء. ولا يمنع ذلك جواز القصر لتغير سبب المد على اعتبار العارض وفى ذلك يقول الإمام ابن الجزرى (والمد أولى إن تغير السبب \* وبقي الأثر أوفقا قصر أحب) والله أعلم.

(٢) المبهج: ٤٥.

(٤) المصباح: ٢٧٧.

(٦) طيبة النشر: ١٨.

(١) المنتهى: ٣٢٦.

(٣) التلخيص: ٢٠٧.

(٥) الكامل: ٤٧٣.

## المبحث السابع

### الهمز

وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: الهمزتان من كلمة.

المطلب الثاني: الهمزتان من كلمتين.

المطلب الثالث: الهمز المفرد.

المطلب الرابع: باب نقل الحركة.

المطلب الخامس: باب السكت على

الساكن قبل الهمز.

المطلب السادس: وقف حمزة وهشام على

الهمز.



## المطلب الأول

(باب الهمزتين <sup>(١)</sup> المجتمعتين من كلمة

نحو ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [سورة البقرة: الآية: ٦]

تمهيد:-

بعد الانتهاء من بيان أوجه اختلاف الطرق عن القراء في باب المد والقصر نأتى بعد ذلك بيان أوجه اختلافهم في الهمزتين من كلمة وذلك لأنها وردا في ترتيب القرآن بعد المد المنفصل نحو ﴿بِمَا أُنْزِلَ﴾ والمتصل نحو ﴿أُولَئِكَ﴾. ولما كان الهمز من أبعد الحروف مخرجا <sup>(٢)</sup> وأصعبها نطقا نجد أن العرب تنوعت في تخفيفه بصورة متعددة منها التسهيل بين بين والنقل والحذف والإدغام والإبدال وغير ذلك. وهذا إذا كانت الهمزة واحدة كما هو في باب الهمز المفرد أو وقف حمزة وهشام كما سيأتى.

أما إذا اجتمعت أكثر من همزة في موضع واحد كما هو الحال هنا وكذا في باب الهمزتين من كلمتين فإن ذلك يكون أشد صعوبة وأدعى للتخفيف.

والضابط في ذلك كله هو الرواية الثابتة الصحيحة والمتواترة عن النبي ﷺ. ثم من نقل عنه إلى أن وصل إلينا.

واعلم أن الهمزة التى يأتى فيها التغيير فى هذا الباب هى الهمزة الثانية فقط سواء كانت مفتوحة كما سبق فى نحو ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ أو مكسورة نحو ﴿أَيْنَكُمُ﴾ [فصلت: الآية: ٩] أو مضمومة نحو ﴿ءَأُزْلَ﴾ [سورة ص: الآية: ٨].

- أما الهمزة الأولى فلا تكون إلا مفتوحة وهى محققة باتفاق عند جميع القراء.

أما عن صور تخفيف الهمزة الثانية من هذا النوع فلا يتعدى التسهيل بين بين أو الإبدال،

(١) الهمزتان: مثنى همزة. والهمزة لغة: الغمز والضغط والنخس والدفع.. القاموس المحيط: ٤٧٦. وسمى الحرف

همزة لأن الصوت بها يغمز ويدفع، ولأن فى النطق بها كلفة. والهمز هو أول حروف المعجم وهو الحرف

المعروف. ينظر إبراز المعانى: ١٢٦

(٢) تخرج الهمزة من أقصى الحلق. ينظر: شرح مقدمة ابن الجزرى: ٧٠. لطاش كبرى زادة، تحقيق: د/ محمد سيدى

الأمين. ط. مجمع الملك فهد. السعودية.

وقد وقع اختلافهم في هذا الباب في أصل مطرد وثان كلم مخصوصة.

- أما الأصل المطرد فهو كل همزتين مفتوحتين من كلمة واحدة بعدها ساكن صحيح، وقد وقع ذلك في عشر كلم في ثمانية عشر موضعاً<sup>(١)</sup>، واختلف في هذا النوع عن الأزرق بين تسهيل الثانية وإبدالها ألفاً مع الإشباع، وعن هشام بين تحقيق الثانية مع الإدخال وعدمه وتسهيلها مع الإدخال، ومن الكلمات المخصوصة ﴿ءَأَعْجَمِي﴾ وقد اختلف فيها عن قبل ورويس بين تحقيق الأولى وتسهيل الثانية وبين القراءة بهمزة واحدة على الخبر، وكذا اختلف فيه عن هشام بين قراءته بهمزتين محققين، أو بهمزة واحدة على الخبر، ولابن ذكوان حيث قرأها بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية، واختلف عنه في الإدخال بينهما، وكذا موضع ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ﴾ لابن ذكوان فقط.

- ﴿ءَأَمِنْتُمْ﴾ في أربعة مواضع<sup>(٢)</sup> اختلف عن قبل في موضعين منها وهما الأعراف والملك حيث ورد عنه إبدال الأول وأوّا حالة الوصل قولاً واحداً في الموضعين أما الثانية فاختلف عنه بين التسهيل والتحقيق.

- ﴿ءَأَسْجُدُ﴾ بالإسراء اختلف فيه عن ابن ذكوان بين تحقيق الهمزتين وبين تحقيق الأولى وتسهيل الثانية.

- أما القسم الثاني: وهو ما كانت الهمزة الأولى منه مفتوحة، والثانية مكسورة فقد ورد الخلاف فيه في أربع كلمات: الأولى (أئمة)، وذلك في خمسة مواضع<sup>(٣)</sup>.

اختلف فيها بين تسهيل الهمزة الثانية وإبدالها ياء لرويس وغيره.

الثانية: ﴿أَيُّكُمْ لَتَكْفُرُونَ﴾ اختلف فيها عن هشام بين تحقيق الثانية وتسهيلها

الثالثة: ﴿أُذِذْ مَا مِتُّ﴾ اختلف فيه عن ابن ذكوان بين قراءته بهمزتين محققين أو بهمزة

واحدة على الخبر.

(١) أولها: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦، يس: ١٠]، ﴿ءَأَنْتُمْ﴾ [البقرة: ١٤٠، الفرقان: ١٧]، [الواقعة: ٥٩، ٦٤، ٦٩، ٧٢]،

[النازعات: ٢٧]، و﴿ءَأَسْلَمْتُمْ﴾، و﴿ءَأَقْرَرْتُمْ﴾ [آل عمران: ٢٠، ٨١]، ﴿ءَأَنْتَ﴾ [المائدة: ١١٦، الأنبياء:

٦٢]، ﴿ءَأَرْبَابٌ﴾: [يوسف: ٣٩]، ﴿ءَأَسْجُدُ﴾ [الإسراء: ٦١]، ﴿ءَأَشْكُرُ﴾ [النمل: ٤٠]،

﴿ءَأَتَّخِذُ﴾: [يس: ٢٤]، ﴿ءَأَشْفَقْتُمْ﴾ [المجادلة: ١٣].

(٢) الأعراف: ١٢٣، طه: ٧١، الشعراء: ٤٩، الملك: ١٥، ١٦.

(٣) التوبة: ١٢، الأنبياء: ٧٣، القصص: ٥، ٤١، السجدة: ٢٤.



الرابعة: ﴿أَنْتُمْ لَتَشْهَدُونَ﴾ اختلف فيه عن رويس بين تحقيق الأولى وتسهيل الثانية أو تحقيقهما معاً، وإليك بيان ذلك مفصلاً.

### (أولاً: الهمزتان المفتوحتان)

ونبدأ بما بدأ به الإمام ابن الجزرى في هذا الباب بالهمزتين المفتوحتين لتقدم ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ على غيرهما حيث روى اختلاف الطرق عن الأزرق وهشام في هذا النوع على ما سبق بيانه.

أما الأزرق: فروى عنه إبدال الهمزة الثانية ألفاً مع إشباع المد لالتقاء الساكنين وذلك من التيسير<sup>(١)</sup> لأبى عمرو الدانى، وبه قطع له من طريق الأزرق على ما فى جامع البيان<sup>(٢)</sup> وكذا من التجريد<sup>(٣)</sup> لابن الفحام، والتبصرة<sup>(٤)</sup> ومن الهداية على ما النشر وهو قول عامة المصريين عن الأزرق<sup>(٥)</sup>. وأحد الوجهين عنه من الشاطبية<sup>(٦)</sup> والكافى<sup>(٧)</sup>.

وقطع له بالتسهيل ابن غلبون فى التذكرة<sup>(٨)</sup> وهو الذى فى العنوان<sup>(٩)</sup> والكامل<sup>(١٠)</sup> وتلخيص العبارات<sup>(١١)</sup>. ومن المجتبى على ما فى النشر، وكذا من إرشاد أبى الطيب وطريق أبى معشر، وهو الوجه الثانى من الشاطبية والكافى. والوجهان صحيحان عن الأزرق. والذى يقدم هو التسهيل؛ لأنه الأكثر طرقاً ورواية حيث بلغت عدد طرقه ٢٣ طريقاً، والباقى للإبدال. والله أعلم.

(٢) جامع البيان: ٢٠٨.

(١) التيسير: ٣٦.

(٤) التبصرة: ٣٧٧.

(٣) التجريد: ١٢٠ - ١٢١.

(٥) النشر: ١/ ٣٦٣.

(٦) الشاطبية: البيتان: ١٨٣ - ١٨٤، أطلق الإمام الشاطبى الوجهين «الإبدال والتسهيل لورش» وعزا الإبدال إلى طريق المصريين والتسهيل للعراقيين، فقال:

«وقل ألفاً عن أهل مصر تبدلت لورش وفى بغداد يروى مسهلاً»

إلا أن طريق التيسير هو الإبدال وجهاً واحداً، وكذا فى جامع البيان للأزرق عنه أما التسهيل فهو من المفردات. والله أعلم.

(٧) الكافى: ٤٤.

(٩) العنوان: ٤٤.

(٨) التذكرة: ١/ ١١١.

(١١) تلخيص العبارات: ٢٧.

(١٠) الكامل: ٣٨٧ - ٣٩٠.

## (بيانه لهشام)

وأما هشام فروى عنه الداجوانى من جميع طرقه سوى الكافى والمفسر من المستنير<sup>(١)</sup> بتحقيق الهمزتين، وللحلوانى من الكامل، وللجمال من السبعة<sup>(٢)</sup>، وبه قرأ الدانى على الفارسى، وكذا من التجريد، وتلخيص أبى معشر على ما فى النشر<sup>(٣)</sup> وروى ابن عبدان تحقيق الأولى وتسهيل الثانية وذلك من التيسير وتلخيص العبارات وروضة المعدل<sup>(٤)</sup>، والكافى، وكفاية أبى العز<sup>(٥)</sup>، والعنوان، وكذا من المجتبى والقاصد على ما فى النشر وهو للجمال من المبهج<sup>(٦)</sup>، والمصباح<sup>(٧)</sup>، وتلخيص أبى معشر<sup>(٨)</sup> على ما روى فيه بخلاف النشر حيث ذكر عنه التحقيق

وأطلق له الشاطبى الخلاف.

تَبَيَّنَ: انفرد المفسر عن الدجوانى من المستنير بتسهيل الهمزة الثانية عن الدجوانى وكذا من الكافى ولم يأخذ بذلك ابن الجزرى، بل قطع له بالتحقيق. والله أعلم وروى الحلوانى من جميع طرقه الفصل بين الهمزتين بألف سواء المسهلة أو المحققة منهما. وروى الدجوانى عدم الفصل فيصير فى نحو ذلك لهشام ثلاثة أوجه:

- ١ - تحقيق الأولى وتسهيل الثانية ولا يكون إلا مع الفصل وهو المقدم فى الأداء؛ لأنه ورد من الطريق الأول عن الحلوانى كما أنه الموافق للتيسير وقد ورد ذلك من ٢٢ طريقاً.
  - ٢ - تحقيق الهمزتين من غير فصل بينهما وهو متساو مع الوجه الأول فى عدد الطرق والنسبة غير أنه ورد من الطريق الثانى ولذا قدم الأول. حيث أنه الموافق لما فى التيسير.
  - ٣ - تحقيق الهمزتين مع الإدخال وقد بلغت عدد طرقه ٧ طرق.
- وكل هذه الأوجه صحيحة عن هشام.

التوجيه: من قرأ بتحقيق الهمزتين فإنه حققهما على الأصل.

- |                      |                   |
|----------------------|-------------------|
| (١) المستنير: ٤٢٢/١. | (٢) السبعة: ١٣٧.  |
| (٣) النشر: ٣٦٣/١.    | (٤) الروضة: ٤٥.   |
| (٥) الكفاية: ٢٢٨/١.  | (٦) المبهج: ٢٧.   |
| (٧) المصباح: ٢٠٠.    | (٨) التلخيص: ١٧٠. |

- ومن قرأ بتلين الثانية منها فإنه أراد التخفيف؛ لأن اجتماع الهمزتين فيه كلفة على السان لاسيما المحققان.

- ومن فصل بينهما بألف من أهل التحقيق أو التلّين فإنه أراد بذلك البيان<sup>(١)</sup>.

- ومن أبدل الثانية ألفا كالأزرق فكأنه أراد بذلك التخفيف كما في (آدم)، و(آزر) و(آخر). وأشبع المد لالتقاء الساكنين<sup>(٢)</sup>

﴿أَعْجَمِي وَعَرَبِيٌّ﴾ [فصلت: الآية: ٤٤]

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن قنبل وهشام ورويس.

أما قبيل: فروى عنه ابن مجاهد من طريق السامري عنه بهمزين الأولى محققة والثانية بين بين. وكذا الشطوي عن ابن شنبوذ ولأبي الفرج عن ابن شنبوذ من المصباح<sup>(٣)</sup> وتلخيص أبي معشر<sup>(٤)</sup>.

وروى ابن مجاهد من طريق صالح بن محمد بهمة واحدة على الخبر وكذا لأبي الفرج  
من المستنير<sup>(٥)</sup> وكفاية الست<sup>(٦)</sup>.

والوجهان صحيحان عن قبل. والذي يقدم هو الأول؛ لأنه الأكثر طرقا ورواية عنه وقد بلغت طرقه ٢٥ طريقاً، كما أنه الموافق لما في التيسير<sup>(٧)</sup> والباقي للوجه الآخر، والله أعلم.

(بیانہ لہشام)

أما هشام: فروى الحلواني عنه من طريق ابن عبدان بهمزة واحدة على الخبر وذلك من التيسير والشاطبية<sup>(٨)</sup>، وتلخيص العبارات<sup>(٩)</sup>، وروضة المعدل<sup>(١٠)</sup>، وكفاية أبي العز<sup>(١١)</sup> والعنوان<sup>(١٢)</sup> وكذا من المجتبى والقاصد والكامل<sup>(١٣)</sup> على ما النشر، وهشام من الكافي،

(١) روضة المعدل: ٤٥ مخطوط.

(٢) روضة المالكى: ١ / ١٩٠ بتصرف.

(٣) المصباح: ٤٦٢.

(٤) التلخيص: ٣٩٧.

(٥) المستنير: ٧٧٧ / ١

(٦) كفاية الست: ٣٥.

(٧) التيسير: ١٥٧.

(٨) الشاطبية: البيت: ١٨٤.

(٩) تلخيص العبارات: ١٤٦.

(١٠) الروضة: ٥٨.

(١١) الكفاية: ٢/ ٥٣٣.

(١٢) العنوان: ١٦٩.

(١٣) قطع ابن الجزرى للحلوانى من طريق ابن عبدان بهزمة واحدة على الخبر. ينظر النشر: ١/٣٦٦، إلا أن الهذلى =

وللجمال عن الحلواني من جامع البيان<sup>(١)</sup> وبه قرأ ابن الفحام على الفارسي<sup>(٢)</sup> وأحد الوجهين من تلخيص أبي معشر<sup>(٣)</sup>. وهو من المبهج للشذاني عن الدجواني<sup>(٤)</sup>

- وروى الداجوني من جميع طرقه غير الكافي عن زيد، والمبهج عن الشذاني بهمزتين على الاستفهام مع تسهيل الثانية بدون إدخال، وللحلواني من طريق الجمال<sup>(٥)</sup> عنه كذلك لكن مع الإدخال وذلك من السبعة<sup>(٦)</sup> والمصباح والكامل والمبهج وهو الوجه الثاني من تلخيص أبي معشر.

فيصير لهشام ثلاثة أوجه:

الأول: بهمزة واحدة على الخبر وقد ورد ذلك من ٢٢ طريقاً.

الثاني: بهمزتين: الأولى محققة والثانية مسهلة مع عدم الإدخال، وقد ورد ذلك من ٢١ طريقاً.

الثالث: كالثاني: لكن مع عدم الإدخال من الطرق الباقية وهي ٨ طرق. ولا يقدر ذلك في تواتره لأنه قرأ به أبو عمرو وأبو جعفر وهو رواية قالون مما يدل على تواتر الأوجه الثلاثة. والله أعلم.

### (بيانه لرويس)

- وأما رويس. فروى الجمهور عنه بهمزتين الأولى محققة والثانية مسهلة وذلك من طريق النخاس، وابن مقسم، والجوهري ثلاثتهم عن التمار. ورواه أبو الطيب بهمزة واحدة على الخبر وذلك من غاية أبي العلاء<sup>(٧)</sup>. والوجهان صحيحان عن رويس والذي يقدم هو

= ذكر عنه تحقيق الهمزتين بينهما مدة من هذا الطريق. ينظر الكامل: ٢٨٨ وهذا الوجه غير مقروء به من طريق النشر بل له ثلاثة أوجه هي: الأول: ما ذكر وهو القراءة بهمزة واحدة على الخبر. الثاني والثالث: تحقيق الأولى وتسهيل الثانية مع الإدخال وعدمه، وتقدم أن الإدخال طريق الحلواني وعدمه طريق الداجوني.

(٢) التجريد: ٣٠٢.

(١) جامع البيان: ٧٠٨.

(٣) رواه أبو معشر بهمزة واحدة على الخبر وذلك من طريق الحلواني عن هشام بخلف عن الأزرق والجمال، والوجه الثاني هو تحقيق الأولى وتسهيل الثانية. ينظر التلخيص: ٣٩٧، غير أن ابن الجزري قطع بالاستفهام للجمال من جميع طرقه غير التجريد. ينظر النشر: ١/ ٣٦٦، وهذا الذي عليه العمل. والله أعلم.

(٥) الكامل: ٣٨٨.

(٤) المبهج: ٨٥.

(٧) غاية الاختصار: ١/ ٢٢٤.

(٦) السبعة: ٥٧٦.

الأول؛ لأنه مذهب الجمهور عنه حيث بلغ عدد طرقه ٣٠ طريقاً، والباقي لوجه الإخبار، ولا يقدح ذلك في صحة هذا الوجه لأنه أحد الأوجه المروية عن قبل وهشام ورويس كما تقدم. والله أعلم.

### ﴿ءَأْمَنْتُمْ﴾

ورد هذا اللفظ في أربعة مواضع من القرآن الكريم:

الأول في سورة الأعراف وهو قوله تعالى ﴿قَالَ قِرْعَوْنُ ءَأْمَنْتُمْ بِهِ﴾ [الأعراف الآية: ١٢٣]، والثاني والثالث قوله تعالى ﴿قَالَ ءَأْمَنْتُمْ لَهُ﴾ في طه <sup>(١)</sup> والشعراء <sup>(٢)</sup> والرابع في الملك ﴿النَّشُورُ﴾ <sup>(٣)</sup> ﴿ءَأْمَنْتُمْ﴾ [الملك الآيتان ١٥ - ١٦].

وقد ورد الخلاف في هذه المواضع عن قبل فيما عدا موضع الشعراء فإنه متفق على روايته عنه بهمزين الأولى محققة والثانية مسهلة بين بين.

- أما بالنسبة لموضعي الأعراف والملك. فروى عنه ابن مجاهد حالة الوصل بإبدال الهمزة الأولى منهما واوا خالصة وتسهيل الثانية وذلك من التيسير <sup>(٣)</sup> والشاطبية <sup>(٤)</sup> وتلخيص العبارات <sup>(٥)</sup>، والتجريد <sup>(٦)</sup>، والإعلان <sup>(٧)</sup>، والكافي <sup>(٨)</sup>، وروضة المعدل <sup>(٩)</sup>، والكامل <sup>(١٠)</sup>، والعنوان <sup>(١١)</sup> والسبعة <sup>(١٢)</sup> وكفاية الست <sup>(١٣)</sup>، والمستنير <sup>(١٤)</sup>، وغاية أبي العلاء <sup>(١٥)</sup>، وكذا من المجتبى والقاصد على ما في النشر <sup>(١٦)</sup>.

وروى ابن شنبوذ إبدال الأولى واوا كذلك حالة الوصل لكنه حقق الهمزة الثانية وذلك من المستنير، وكفاية الست، والمصباح <sup>(١٧)</sup>، والمبهيج <sup>(١٨)</sup>، والكامل. وانفرد أبو معشر عنه

(٢) الشعراء: الآية: ٤٩.

(١) طه: الآية: ٧١.

(٤) الشاطبية: البيتان: ١٩١ - ١٩٢.

(٣) التيسير: ٩٢.

(٦) التجريد: ٢٢٨.

(٥) التلخيص: ٩٤ - ٩٥.

(٨) الكافي: ١١٧.

(٧) الإعلان: ١٢٥ - ١٢٦.

(١٠) الكامل: ٣٨٧.

(٩) روضة المعدل: ٢٨.

(١٢) السبعة: ٢٩٠.

(١١) العنوان: ٩٧.

(١٤) المستنير: ٦٧٦.

(١٣) الكفاية: ١٤.

(١٦) النشر: ١/ ٣٦٨.

(١٥) غاية الاختصار: ١/ ٢٢٢ - ٢٢٣.

(١٨) المبهيج: ٦٢.

(١٧) المصباح: ٣٤٢.

بتسهيلها فخالف سائر الرواة عن ابن شنبوذ.

وإذا ابتدأ قبل حقق الهمزة الأولى وسهل الثانية بلا خلاف والوجهان صحيحان عنه والذي يقدم حالة الوصل الأول وهو الإبدال واوا مع التسهيل، لأنه ورد من طريق ابن مجاهد وهو الأكثر رواية عن قبل حيث بلغ عدد طرقه ١٩ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٣٣ طريقاً والباقي للوجه الآخر وذلك من طريق ابن شنبوذ والله أعلم

- أما بالنسبة لموضع سورة طه فرواه عنه ابن مجاهد بالأخبار كحفص وهو المقدم في الأداء، ورواه ابن شنبوذ بالاستفهام.

والوجهان صحيحان عن قبل وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى.

### (بيانه هشام)

واختلف أيضاً عن هشام في المواضع الثلاثة الأولى غير موضع الملك. فروى عنه الحلوانى من جميع طرقه بتحقيق الهمزة الأولى وتسهيل الثانية بدون إدخال وكذلك روى الدجوانى عن هشام من الكامل، ولزید من روضة المالكى، والكافى، والتجريد وكفاية أبى العز، والمصباح. وروى الشذانى عن الدجوانى تحقيق الهمزتين وذلك من المبهج والإعلان، ولزید عنه من غاية أبى العلاء، وروضة المعدل وروى ابن سوار تحقيق موضع الملك وتسهيل ما عداه.

- والذي أخذ به ابن الجزرى هو التسهيل من طريق الحلوانى ولزید عن الدجوانى والتحقيق من طريق الشذانى عنه، والوجهان صحيحان عن هشام، والذي يقدم هو الأول لأنه الأكثر رواية وطرقاً عنه. فهو مذهب الجمهور إذ بلغ عدد طرقه ٤٤ طريقاً بنسبة ٨٦٪ تقريباً، وهو الموافق لما فى التيسير والشاطبية وأما التحقيق فورد من ٧ طرق بنسبة ١٤٪ تقريباً، ولا يقدر ذلك فى صحة رواية هذا الوجه لأنه قراءة الكوفيين غير حفص ورواية روح مما يدل على صحته. والله أعلم.

تَنْبِيْهُ : قال الدانى :

(ولم يدخل أحد ممن روى الإدخال ألفا بين الهمزة المحققة والمسهلة فى هذه المواضع ﴿ءَأَمِنْتُمْ﴾ كما أدخلها من أدخلها منهم فى ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ وبابه لكرهه اجتماع ثلاث ألفات

بعد الهمزة<sup>(١)</sup> أ. هـ وعليه فإن مذهب هشام وغيره ممن روى الإدخال مع التسهيل هو عدم الإدخال في هذه المواضع. والله أعلم.

﴿أَعْجَمِي وَعَرَبِيٌّ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ﴾ [القلم: الآية: ١٤]

وروى الإمام ابن الجزرى عن ابن ذكوان هذين الموضعين بهمزتين الأولى محققة والثانية مسهلة بين بين وقد ورد الخلاف عنه في إدخال ألف بين الهمزتين.

وببحث طرق ابن ذكوان تبين أن الجمهور على عدم الإدخال وقد ورد ذلك من طريق الأخفش عنه من التيسير<sup>(٣)</sup> وجامع البيان<sup>(٤)</sup> والشاطبية<sup>(٥)</sup> والتجريد<sup>(٦)</sup> وروضة المالكى<sup>(٧)</sup> والمستنير<sup>(٨)</sup> والكامل<sup>(٩)</sup> وكتابى<sup>(١٠)</sup> أبى العز<sup>(١١)</sup>، والتلخيصين<sup>(١٢)</sup><sup>(١٣)</sup> والمبهج<sup>(١٤)</sup> والمصباح<sup>(١٥)</sup>، وغاية ابن مهران<sup>(١٦)</sup> والتذكرة<sup>(١٧)</sup> والوجيز<sup>(١٨)</sup>، وجامع ابن فارس والتذكرة على ما في النشر، وبه قطع الصورى عنه من جميع طرقه غير غاية أبى العلاء.

- وروى إدخال ألف بين الهمزتين من طريق ابن الأخرم عنه مكى في التبصرة<sup>(١٩)</sup> وكذا في الهادى<sup>(٢٠)</sup>، لابن سفيان وروى أبو العلاء الهمدانى الإدخال في موضع فصلت وذلك من طريق الصورى، أما موضع القلم فروى الإدخال فيه لابن الأخرم عن الأخفش، وللصورى عن ابن ذكوان<sup>(٢١)</sup> ورواه ابن الجزرى في الموضعين لابن سفيان من الكافى وهو

(١) التيسير: ٩٢.

(٢) فصلت: الآية: ٤٤. وتقدم بيانها من مصادرها عند ذكر خلاف قبل وهشام. وسأكتفى ببيان الموضع الثانى.

(٣) التيسير: ١٥٧. (٤) جامع البيان: ٧٥١.

(٥) الشاطبية: البيت: ١٨٧. (٦) التجريد: ٣٢٦.

(٧) روضة المالكى: ٣٢٦. (٨) المستنير: ٢/ ٧٢٨.

(٩) الكامل: ٣٨٩. (١٠) الإرشاد: ١٦٠.

(١١) الكفاية: ٢/ ٥٨٤. (١٢) التلخيص: ٣٩٧.

(١٣) تلخيص العبارات: ١٦٠. (١٤) المبهج: ٢٧.

(١٥) المصباح: ٤٩٦. (١٦) الغاية: ١٥٩.

(١٧) التذكرة: ٥٩٥. (١٨) الوجيز: ٣٦٠.

(١٩) التبصرة: ٧٠٦. (٢٠) الهادى: ٧٣.

(٢١) غاية الاختصار: ١/ ٢٢٤ - ٢٢٥.

ليس من طريق الطيبة<sup>(١)</sup>.

- والوجهان صحيحان وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى<sup>(٢)</sup> والذي يقدم الأول وهو عدم الفصل؛ لأنه مذهب الجمهور عنه وهو الموافق لما في التيسير والشاطبية. حيث بلغت عدد طرقه في موضع (فصلت) ٧٦ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٧٩ طريقاً، وموضع القلم من ٧٥ طريقاً، وباقي النسبة للوجه الثاني وهو التسهيل مع الإدخال، ولا يقدح ذلك في رواية هذا الوجه؛ لأن به قرأ أبو عمرو وأبو جعفر وقالون في الموضع الأول وأحد أوجه هشام، أما الموضع الثاني فقرأ به أبو جعفر وابن عامر بخلف عنه. والله أعلم.

﴿عَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقَ طِينًا﴾ [الإسراء: الآية: ٦١]

واختلف عنه في قوله تعالى ﴿عَسْجُدُ﴾ فروى عنه سبط الخياط<sup>(٣)</sup> وأبو معشر<sup>(٤)</sup> بهمزتين محقتين<sup>(٥)</sup>، وهو للأخفش من طريقه (النقاش وابن الأخرم). وروى الصورى عنه تحقيق الأولى وتسهيل الثانية بين وبين ذلك من كتابي<sup>(٦)</sup> أبى العز<sup>(٧)</sup> روضة المالكي<sup>(٨)</sup> وجامع<sup>(٩)</sup> الفارسي، والكامل<sup>(١٠)</sup>، وغاية<sup>(١١)</sup> أبى العلاء والمستنير<sup>(١٢)</sup> والمصباح<sup>(١٣)</sup>. والوجهان صحيحان عن ابن ذكوان. ويقدم الوجه الأول؛ لأنه الموافق لأصل مذهبه في هذا الباب وكذا لما في التيسير وعليه أكثر أهل الأداء، وقد ورد من ٥٧ طريقاً من إجمالى طرقه البالغ عددها ٧٩ طريقاً، بينما ورد الوجه الآخر من ٢٢ طريقاً. والله أعلم.

## بيان الاختلاف فى كلمة ﴿أُمَّةٌ﴾

بعد الانتهاء من دراسة أوجه الخلاف الواردة عن الرواة فى الهمزة المفتوحة التى وقعت بعد

(٢) المصدر السابق ١/ ٣٦٦-٣٦٧.

(١) النشر: ١/ ١٣٩-١٤٣.

(٤) التلخيص: ١٧٠.

(٣) المبهج: ٢٧.

(٥) هذا على ما ورد فيها إلا أن ابن الجزرى قطع له بتحقيق الهمزتين للأخفش، وتحقيق الأولى وتسهيل الثانية

للصورى من جميع طرقه بها فيها من المبهج والتلخيص وهذا الذى عليه العمل. والله أعلم.

(٧) الكفاية: ٤١٣.

(٦) الإرشاد: ٢٠٩.

(٩) الجامع: ١٦٩.

(٨) الروضة: ١٨٢.

(١١) غاية الاختصار: ١/ ٢٢٢.

(١٠) الكامل: ٣٩٠.

(١٣) المصباح: ٣٨٧.

(١٢) المستنير: ٢/ ٦٣٥.



همزة الاستفهام تأتي إلى بيان أوجه الخلاف عن الرواة في الهمزة المكسورة التي وقعت بعد الاستفهام وقد اختلفت الطرق عن الرواة في أربع كلمات أولها ﴿أَيُّمَّةٌ﴾ وقد ورد ذلك في خمسة مواضع <sup>(١)</sup> وقد ورد الاختلاف فيه بين تسهيل الهمزة الثانية وإبدالها ياء خالصة وذلك للمدنيين والمكي وأبي عمرو ورويس، ورواهما هشام بالتخفيف لكنهم اختلفوا عنه في الفصل بينها بألف ثانيها: ﴿أَيُّنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ﴾ [فصلت: الآية: ٩] اختلفت فيه الطرق عن هشام في تحقيق الهمزة الثانية وتسهيلها.

ثالثها: قوله تعالى ﴿أَعِذَا مَا مِثُّ﴾ [مريم: الآية: ٦٦] ورد الخلاف فيه عن ابن ذكوان بين قراءته بهمزة واحدة على الخبر، وبهمزتين على الاستفهام.

رابعها: قوله تعالى ﴿أَيُّنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ﴾ [الأنعام: ١٩] لرويس حيث ورد عنه الخلاف في تسهيل الهمزة الثانية بين بين، وكذا تحقيقها.

- أما بالنسبة لقوله تعالى ﴿أَيُّمَّةٌ﴾ فقد ذهب الجمهور إلى تسهيلها بين بين كما هي في سائر باب الهمزتين من كلمة وذلك لنافع وابن كثير وأبي عمرو وأبي جعفر ورويس ونص على هذا الوجه عنهم أبو العز في الكفاية <sup>(٢)</sup> وهو الذي في المستنير <sup>(٣)</sup>، والكامل <sup>(٤)</sup> والتجريد <sup>(٥)</sup>، وغاية أبي العلاء <sup>(٦)</sup>، والمبهبج <sup>(٧)</sup>، وكفاية الست <sup>(٨)</sup>، والروضة <sup>(٩)</sup>، والتبصرة <sup>(١٠)</sup> وغاية ابن مهران <sup>(١١)</sup>، والعنوان <sup>(١٢)</sup>، والتلخيص <sup>(١٣)</sup> <sup>(١٤)</sup>، والإعلان <sup>(١٥)</sup> وهذا هو المراد بقول ابن غلبون ياء مختلصة كما في التذكرة <sup>(١٦)</sup>، وكذا من التيسير <sup>(١٧)</sup>، والشاطبية <sup>(١٨)</sup>.

(١) التوبة: الآية: ١٢، والأنبياء: ٧٣، والشعراء: ٤١، والقصص: ٥، ٤١، السجدة: ٢٤

(٢) الكفاية: ٣٥٥ / ١.

(٣) المستنير: ٥٧٦ / ١.

(٤) الكامل: ٣٥٠.

(٥) التجريد: ٢٣٢.

(٦) غاية الإختصار ٢٢٨ / ١.

(٧) المبهبج: ٢٧.

(٨) كفاية الست: ١٥.

(٩) روضة المالكى: ١٨٧ / ١.

(١٠) التبصرة: ٥٢٦.

(١١) الغاية: ٢٦٧.

(١٢) العنوان: ١٠٢.

(١٣) تلخيص الطبرى: ١٧٣.

(١٤) تلخيص العبارات: ٩٩.

(١٥) الإعلان: ١٥٥.

(١٦) التذكرة: ٣٥٦ / ٢.

(١٧) التيسير: ٩٦.

(١٨) الشاطبية: البيت ١٩٩.

وذهب بعضهم إلى إبدالها ياء خالصة مكسورة ونص على ذلك ابن شريح في الكافي<sup>(١)</sup> وكذا في الهادي<sup>(٢)</sup> وإرشاد أبي العز<sup>(٣)</sup>. وقال أبو عمرو الداني في جامعه بأن الإبدال ياء هو مذهب النحاة<sup>(٤)</sup> وكذا الشاطبية، وغاية أبي العلاء، والتبصرة. والوجهان صحيحان عنهم وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى<sup>(٥)</sup> والذي يقدم هو التسهيل بين بين، لأن هذا هو مذهبهم في الهمزة الثانية المكسورة بعد همزة الإستفهام كما أنه هو الأكثر رواية عنهم إذ عليه الجمهور، وأيضًا لأن ابن الجزرى قدمه في الذكر على الإبدال بقوله:

أئمة سهل أو أبدل حط غنى حرم ومد لاح بالخلف ثنا

فتقديمه في الذكر مشعر بتقديمه في الرتبة.

### (بيانه لهشام)

وأما هشام فتقدم أنه قرأ بتحقيق الهمزتين من جميع طرقه وروى عنه أبو العز إدخال ألف بينهما وذلك من الكفاية<sup>(٦)</sup> وهو الذي في الكافي لابن شريح والتلخيصين، وكذا من جامع ابن فارس على ما في التبصرة<sup>(٧)</sup>، والمبهج، وللحلواني من المصباح، والكامل، والعنوان، وبه قرأ الداني على أبي الفتح من طريق ابن عبدان وذلك من التيسير، وذكر في جامع البيان أنه قرأ له من طريق ابن عبدان بغير ألف.

ونقل ذلك عنه ابن الجزرى وقال بأن هذا من جملة ما وقع فيه خلط طريق بطريق<sup>(٨)</sup> وهو أحد الوجهين من الشاطبية والإعلان، ولزيد عن الدجواني من غاية أبي العلاء، وللشداني عنه من المبهج. وروى الباقر عدم الإدخال.

(١) الكافي: ١٢٢.

(٢) الهادي: ٤٥.

(٣) الإرشاد: ٣٥٠.

(٤) التبصرة: ٣٧٨/١.

(٥) تقدم بيان ذلك من هذه الطرق في وجهي التسهيل والإبدال لنافع وموافقة.

(٦) التبصرة: ٢٧.

(٨) الذي ينبغي الأخذ به من التيسير هو التحقيق مع الإدخال؛ لأن الداني قرأ بذلك على أبي الفتح، أما التسهيل فمن قراءته على أبي الحسن وليس ذلك من طريق التيسير والشاطبية والله أعلم

والوجهان صحيحان عن هشام وبهما أخذ الإمام ابن الجزرى والذي يقدم هو الإدخال؛ لأنه ورد من الطريق الأول وهو ابن عبدان عن الحلوانى عنه كما أنه الأكثر طرقاً حيث ورد من ٣٠ طريقاً من مجموع طرق هشام البالغ عددها ٥١ طريقاً والباقى للوجه الآخر وهو عدم الإدخال.

- أما ما رواه ابن الجزرى من إدخال ألف عن هشام من طريق الجمال عن الحلوانى من التجريد، وكذا القصر من الهادى، والتذكرة وإرشاد أبى الطيب، والتبصرة فكل ذلك ليس من طريق الطيبة، وذلك لأنه أسند طريق الجمال من قراءة ابن الفحام على الفارسى فقط من التجريد، ولم يسند بقية هذه الكتب إلى رواية هشام<sup>(١)</sup>.

### بيان قوله تعالى ﴿أَيِّنْكُمْ لَتَكْفُرُونَ﴾

واختلف عنه أيضاً فى هذا الموضع<sup>(٢)</sup> وذلك على ثلاثة أوجه:

الأول: التحقيق مع الإدخال وذلك من الكامل وتلخيص العبارات وتلخيص أبى معشر وللحلوانى من كفاية أبو العز، وروضة المعدل، وبه قرأ الدانى على الفارس من الجامع وهو الذى ينبغى الأخذ به من التيسير، لأن الدانى قرأ به على أبى الفتح وهو الطريق المسند إليه فى التيسير، وللداجونى من المبهج وأحد الوجهين من الشاطبية وأحد الأوجه الثلاثة من الإعلان. وقد بلغت عدد طرقه ١٨ طريقاً.

- والثانى: التحقيق مع عدم الإدخال وقد ورد للحلوانى من السبعة والمبهج وللداجونى من كفاية أبى العز والمصباح والمستنير، وجامع ابن فارس على ما فى التبصرة والتجريد وغاية أبى العلاء وروضة المالكى وأحد أوجه الإعلان. وقد بلغت عدد طرقه ٢١ طريقاً.

الثالث: التسهيل ولا يكون إلا مع الإدخال وذلك من الكافى، وللحلوانى من العنوان والقاصد والمجتبى على ما فى النشر لجمهور المغاربة وتلخيص العبارات والمصباح وأحد الوجهين من الشاطبية وأحد أوجه الإعلان الثلاثة كما سبق. وبلغت عدد طرقه ١٢ طريقاً، والذي ينبغى أن يقدم هو الثانى؛ لأنه أكثرها رواية وأعلاها إسناداً، فهو من كتاب السبعة.

## بيان الاختلاف في قوله تعالى

﴿أَءِذَا مَا مِثُّ﴾ [مریم: الآية: ٦٦]

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن ابن ذكوان بين الاستفهام<sup>(١)</sup> والخبر. وبيحث طرقه تبين أن سبط الخياط قطع له بهمزين على الاستفهام وذلك من المبهج<sup>(٢)</sup> وهو الذى فى الكامل<sup>(٣)</sup> وللأخفش طريق النقاش من التجريد<sup>(٤)</sup> وروضة المالكى<sup>(٥)</sup> والمستنير<sup>(٦)</sup>، وغاية أبى العلاء<sup>(٧)</sup> وكتابى أبى العز<sup>(٨)(٩)</sup> وتلخيص أبى معشر<sup>(١٠)</sup> والمصباح<sup>(١١)</sup> والتذكار، وجامع ابن فارس على ما فى النشر، ولابن الأخرم من الغايتين<sup>(١٢)</sup> والوجيز<sup>(١٣)</sup> وبه قرأ الشذائى عن الرملى، وهو للمطوعى عن الصورى بخلف أبى معشر عنه.

- ورواه بهمزة واحدة على الخبر الرملى (الداجونى) عن الصورى من غير طريق الشذائى والكامل، والمبهج، وهو عن الأخفش من تلخيص العبارات، ولابن الأخرم من التبصرة<sup>(١٤)</sup>، والهادى<sup>(١٥)</sup>، والتذكرة<sup>(١٦)</sup> وبه قرأ الدانى على أبى الحسن<sup>(١٧)</sup> ونص له على الوجهين من طريق النقاش عن الأخفش الإمام الشاطبى<sup>(١٨)</sup> وهو ظاهر التيسير<sup>(١٩)</sup> وهما للمطوعى من تلخيص أبى معشر، وعليه جمهور المغاربة.

- والوجهان صحيحان عن ابن ذكوان. والذى يقدم هو الأول لأنه رواية الجمهور عنه حيث ورد ذلك من ٦٣ طريقاً، بينما ورد الإخبار عنه من ١٦ طريقاً، ولا تقدح قلة هذه الطرق فى رواية هذا الوجه لأن عليه جمهور المغاربة كما سبق.

- |                           |                            |
|---------------------------|----------------------------|
| (١) النشر: ١/٣٧٣.         | (٢) المبهج: ٧٣.            |
| (٣) الكامل: ٣٨٤-٣٨٥.      | (٤) التجريد: ٢٦٢.          |
| (٥) الروضة: ١/١٨٨.        | (٦) المستنير: ٢/٦٦٩.       |
| (٧) غاية الاختصار: ١/٢٢٦. | (٨) الكفاية: ٢/٣٤٢.        |
| (٩) الإرشاد: ٤٢٩.         | (١٠) التلخيص: ٣٢٣.         |
| (١١) المصباح: ٣٩٨.        | (١٢) غاية ابن مهران: ١٥٩.  |
| (١٣) الوجيز: ٢٤٥.         | (١٤) التبصرة: ٢٨٣.         |
| (١٥) الهادى: ٥٥.          | (١٦) التذكرة: ١/١١٢.       |
| (١٧) جامع البيان: ٦١٨.    | (١٨) الشاطبية: البيت: ٨٥٦. |
| (١٩) التيسير: ١٢٠.        |                            |

## (بيان قوله تعالى ﴿أَنْتُمْ لَتَشْهَدُونَ﴾ [الأنعام: ١٩])

وأما رويس فقد اختلف عنه في هذا الموضوع: فروى الجمهور تحقيق الأولى وتسهيل الثانية وذلك من مفردة ابن الفحاح<sup>(١)</sup> وجامع الفارسي<sup>(٢)</sup>، وروضة المالكي<sup>(٣)</sup> وكتابي<sup>(٤)</sup> وأبي العز، والكاظم<sup>(٥)</sup>، والمستنير<sup>(٦)</sup>، والمصباح<sup>(٧)</sup>، والمبهم<sup>(٨)</sup>، وتلخيص أبي معشر<sup>(٩)</sup>، وغاية أبي العلاء وكذا من التذكار وجامع ابن فارس على ما في النشر وهو لابن مقسم والجوهري، وروى أبو العلاء الهمداني التخيير لأبي الطيب عن رويس وذلك بين تحقيق الهمزتين، وبين تحقيق الأولى وتليين الثانية<sup>(١٠)</sup>.

- والوجهان صحيحان عن رويس، وبهما قرأ الإمام ابن الجزري والذي يقدم هو الأول، لأنه مذهب الجمهور عنه وهو الموافق لأصل قراءة رويس في الهمزتين، حيث بلغ عدد طرقه ٤٠ طريقاً، والباقي للوجه الثاني وهو تحقيق الهمزتين معاً، فهو وإن كان ورد عنه من طريق أبي الطيب وذلك من غاية أبي العلاء من طريقين فقط فإن ذلك لا يقدح في صحة روايته وذلك لما يلي :

١- أن تحقيق الهمزتين عليه ابن عامر والكوفيون، وهو رواية روح فبه قرأ أكثر القراء العشرة مما يدل على تواتره نصاً وأداءً والله أعلم.

## (باب الهمزتين من كلمتين)

سبق الحديث عن الهمزتين من كلمة وبيان أوجه الخلاف الواردة عن الرواة فيهما ثم بعد ذلك نأتى إلى بيان أوجه اختلاف الطرق في الهمزتين من كلمتين سواء كانتا متفتحتين كما في المفتوحتين نحو ﴿جَاءَ أَحَدٌ﴾ [النساء: الآية: ٤٣] أو مكسورتين نحو ﴿النِّسَاءِ إِلَّا﴾ [النساء: الآية: ٢٢] أو

(١) المفردة: ٦.

(٢) الروضة: ١ / ١٨٥.

(٣) الإرشاد: ٣٠٦.

(٤) المستنير: ٥٣٥.

(٥) المبهم: ٢٧.

(٦) التلخيص: ١٧٢.

(٧) الاختصار: ١ / ٢٢٧.

(٨) الجامع: ١٤٥.

(٩) الكفاية: ١ / ٣١٨.

(١٠) الكامل: ٣٨٤ - ٣٨٥.

(١١) المصباح: ٣٢٨.

مضمومتين كما في قوله تعالى ﴿أَوَّلِيَاءَ أَوْلَيْتِكَ﴾ [الأحقاف: ٣٢] وليس في القرآن سوى هذا الموضوع أو مختلفتين على ما سيأتى بيانه.

أولاً: الهمزتان المتفتقتان:

ذكر الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق في المتفتقتين لورش من طريق الأزرق، ولقنبل، ورويس.

- فأما الأزرق فقد روى عنه تحقيق الأولى وتسهيل الثانية وإبدالها حرف مد من جنس حركة ما قبلها<sup>(١)</sup>.

وببحث طرق الأزرق تبين أن أبا عمرو الداني قطع له بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية، وذلك من التيسير<sup>(٢)</sup> وهو الذى في تلخيص ابن بليمة<sup>(٣)</sup> والتذكرة<sup>(٤)</sup> والعنوان<sup>(٥)</sup> والكامل<sup>(٦)</sup>، وكذا من إرشاد أبى الطيب والمجتبى وطريق أبى معشر على ما فى الفريدة<sup>(٧)</sup>. وروى عنه إبدالها ألفاً فى الأقسام الثلاثة الدانى فى جامع البيان<sup>(٨)</sup> وهو الذى فى التجريد<sup>(٩)</sup>، وكذا من الهداية على ما فى النشر.

وأطلق له الوجهين (التسهيل والإبدال) فى الهمزة الثانية من الأنواع الثلاثة الإمام مكى فى التبصرة<sup>(١٠)</sup>، وكذا فى الكافى<sup>(١١)</sup> والشاطبية<sup>(١٢)</sup>.

من خلال ذلك يتبين صحة الوجهين التسهيل والإبدال للأزرق عن ورش وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى، والذى يقدم فى ذلك هو التسهيل؛ لأنه الأكثر طرقاً ورواية عنه، إذ تبلغ عدد طرقه ٢٧ طريقاً من إجمالى طرقه البالغ عددها ٣٥ طريقاً، كما أنه الموافق لما فى التيسير والأشهر عنه كما فى التذكرة، أما وجه الإبدال فقد ورد من ٨ طرق والله أعلم.

تَبَيَّنَ ذَكَرَ الْإِمَامِ الْهَذَلِ إِسْقَاطَ الْهَمْزَةِ الْأُولَى مِنَ الْمُتَفَتِّتَيْنِ لِلنَّخَاسِ عَنِ الْأَزْرَقِ

(٢) التيسير: ٣٦-٣٧.

(٤) التذكرة: ١١٦/١.

(٦) الكامل: ٣٩٣.

(١١) جامع البيان: ٢١٨.

(١٠) التبصرة: ٢٨٥-٢٨٧.

(١٢) الشاطبية: البيت: ٢٠٦.

(١) النشر: ١/٣٨٤.

(٣) تلخيص العبارات: ٢٩.

(٥) العنوان: ٤٧.

(٧) الفريدة: ١/١٠٤، ١١٢.

(٩) التجريد: ١٢١.

(١١) الكافى: ٤٥.

وانفرد بذلك ولم يأخذ به ابن الجزرى وأخذ له بالتسهيل فى الأنواع الثلاثة.

وذكر الإمام ابن الجزرى أن كثيراً من رواية التسهيل استثنوا له موضعين وهما ﴿هَؤُلَاءِ﴾ و﴿أَلْبَغَاءِ﴾ فجعلوا الثانية منهما ياء مكسورة، وبه قرأ الدانى على ابن خاقان، وأبى الحسن طاهر بن غلبون كما جاء فى البيان، وأحد الوجهين فىهما من التيسير، والشاطبية، والتذكرة، وتلخيص العبارات.

والوجهان صحيحان عن الأزرق، وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى، والذى يقدم هو التسهيل؛ لأنه الأكثر رواية عنه. وقد ورد ذلك من ٢٦ طريقاً والباقى لوجه الإبدال، والله أعلم.

وأما الأصبهانى عن ورش فقد روى تحقيق الهمزة الأولى وتسهيل الثانية فى الأقسام الثلاثة.

### (بيانه لقنبل)

وبالنسبة لقنبل فقد اختلف عنه فى الهمزتين المتفتحتين من كلمتين على ثلاثة أوجه:

**الأول:** تحقيق الأولى وتسهيل الثانية بين بين لابن مجاهد وذلك من التيسير والسبعة، وتلخيص العبارات، والتجريد، وروضة المعدل، والكمال، والعنوان، والمستنير، وغاية أبى العلاء، وأحد الوجهين من الكافى والشاطبية.

أما بالنسبة لبقية طرقه كالمجتبى والقاصد وكفاية الست فلم أقف عليها.

وكذا الإعلان لعدم وجود هذا النوع فى القسم الذى وقفت عليه منه، وذكر صاحب الفريدة تسهيل الهمزة الثانية عنه. وروى ابن الجزرى التسهيل للجهمور عن ابن مجاهد، وهو المقدم فى الأداء؛ لأنه رواية الطريق الأول والأكثر عنه حيث بلغت عدد طرقه ١٨ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٤١ طريقاً كما أنه الموافق لما فى التيسير.

**الثانى:** إسقاط الأولى من غالب طرق ابن شنبوذ وذلك من المصباح والكمال، وهو أحد أوجه المستنير، وكذا من كفاية الست والمبهج، وتلخيص أبو معشر وجامع ابن فارس على ما فى النشر، وقد ورد هذا الوجه من ١٣ طريقاً.

**الثالث:** تحقيق الأولى وإبدال الثانية من جنس حركة ما قبلها مع الفتحة ألفاً ومع

الكسرة ياء ومع الضم واوًا وذلك من التجريد، وهو الوجه الثانى من الشاطبية والكافى وأحد الأوجه الثلاثة من المستنير، وقد ورد هذا الوجه من باقى طرقه ويمثل النسبة الباقية. تَنْبِيْهُ: روى أبو معشر فى التلخيص، وسبط الخياط فى المبهج إسقاط الأولى وتحقيق الثانية من المفتوحتين، وتحقيق الأولى، وتسهيل الثانية بين بين من المكسورتين والمضمومتين لقبلى<sup>(١)</sup><sup>(٢)</sup>. إلا أن ما عليه العمل عند ابن الجزرى هو إسقاط الأولى وتحقيق الثانية من جميع طرق ابن شنبوذ سوى المستنير الذى روى منه الأوجه الثلاثة من خلال ذلك يتبين صحة الأوجه الثلاثة عن قبلى مرتبة على حسب تقدمها فى الأداء، والله اعلم.

أما رويس فقد روى الجمهور عنه تحقيق الأولى وتسهيل الثانية فى الأقسام الثلاثة وذلك من طريق النخاس، وابن مقسم والجوهري ثلاثتهم عن التمار. وروى أبو الطيب إسقاط الأولى وتحقيق الثانية وذلك من غاية أبى العلاء. والوجهان صحيحان عن رويس والذى يقدم هو الأول؛ لأنه مذهب الجمهور عنه، وقد ورد ذلك من ٣٩ طريقًا من مجموع طرقه البالغ عددها ٤١ طريقًا، والباقى للوجه الآخر وهو إسقاط الأولى وتحقيق الثانية، ولا يقدر ذلك فى روايته لأن به قرأ أبو عمرو.

### (بيان الخلاف عن قانون)

بعد الانتهاء من الهمزتين المتفتحتين فى الأنواع الثلاثة نأتى إلى بيان اختلاف الطرق عن قالون فى الهمزتين المكسورتين وذلك فى ثلاثة مواضع وهى ﴿لِلنَّبِيِّ إِنْ﴾<sup>(٣)</sup> و﴿النَّبِيِّ إِيَّ﴾<sup>(٤)</sup>، و﴿بِالسُّوءِ إِيَّ﴾ [يوسف: الآية: ٥٣] ووافقه البزى فى الأخيرة. أما بالنسبة للموضعين الأولين فروى الجمهور عن قالون إبدال الهمزة الأولى ياءً خالصة وإدغام الياء قبلها فيها فتصير ﴿لِلنَّبِيِّ إِنْ﴾، ﴿بُيُوتَ النَّبِيِّ إِيَّ﴾ كالجمهور. وذكر ابن الجزرى أن ظاهر عبارة أبى العز فى كفايته أن تجعل الهمزة فيهما بين بين فى

(١) التلخيص: ١٧٤ - ١٧٥.

(٢) المبهج: ٢٩.

(٣) (٤) الأحزاب: الآيتان: ٥٠، ٥٣.



مذهب قالون، وبالرجوع إلى الكفاية يتبين أن أبا العز أشار إلى أن نافعاً قرأ هذين الموضعين بدون همز حيث قال: «قرأ نافع (النبين) (والنبوة)، و(الأنبياء) وما جاء فيه بالهمز إلا في الموضعين من الأحزاب وهما ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا﴾، و﴿إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾ فإنه ترك الهمز فيهما إلا ورشاً فإنه همزهما على أصله» (١) أ.هـ.

فقوله ترك الهمز يدل على أن قراءة نافع غير ورش في هذين الموضعين كالجمهور بالإدغام، ومما يؤكد ذلك ويقويه أنه نص على ذلك في إرشاده بعد ذكره للموضعين عن نافع فقال: «فإنها بغير همز كالجماعة» (٢) أ.هـ أى بالإدغام.

أما ما ذكره الإمام ابن الجزرى فإن ذلك ورد في الكفاية في حكم الهمزتين من كلمتين في غير هذين الموضعين (٣).

والذى عليه العمل هو الأخذ لقالون في هذين الموضعين بالإدغام كالجمهور، وقد نص عليه الإمام ابن الجزرى فقال: (والصحيح قياساً ورواية ما عليه الجمهور من الأئمة قاطبة وهو «الإدغام» وهو المختار عندنا الذى لا نأخذ بغيره والله أعلم) أ.هـ (٤).

أما قوله تعالى ﴿بِالسُّوءِ إِلَّا﴾ فاختلف فيه عن قالون والبنى. فروى الجمهور من المغاربة وسائر العراقيين عنهما إبدال الهمزة الأولى منها واوًا وأدغم الواو التى قبلها فيها فتصير هكذا (بالسوِّ إلا).

وروى عنهما ابن بليمة في ذلك وجهين: الأول: الإدغام كالجمهور والثانى هو تسهيل الهمزة الأولى بين بين مع تحقيق الثانية (٥)، وكذا في الشاطبية (٦). ولقالون من التبصرة في أحد الوجهين (٧).

والوجهان صحيحان عنهما.

والذى يقدم هو الإبدال مع الإدغام؛ لأنه الأكثر رواية إذ عليه الجمهور من أهل

(١) الكفاية الكبرى: ٢٤٤.

(٢) الإرشاد: ٢٣٣.

(٣) الكفاية: ٢٣٩.

(٤) النشر: ١/ ٣٨٣.

(٥) تلخيص العبارات: ١٠٦.

(٦) الشاطبية: البيت: ٢٠٥.

(٧) التبصرة: ٥٤٨.

الأداء<sup>(١)</sup> وقد ورد ذلك عن قالون من ٨٠ طريقًا من مجموع طرقه البالغ عددها ٨٣ طريقًا، وورد عن البزى من ٣٣ طريقًا من إجمالي طرقه البالغ عددها ٤١ طريقًا، والباقي لوجه التسهيل. والله أعلم.

### ثانيًا: الهمزتان المختلفتان:

بعد الانتهاء في القسم السابق من بيان اختلاف الطرق عن الرواة في الهمزتين المتفتحتين من كلمتين نأتى إلى بيان مذاهب القراء في الهمزتين المختلفتين من كلمتين، وقد ورد هذا النوع في القرآن الكريم على خمسة أقسام.

الأول: أن تكون الأولى مفتوحة والثانية مضمومة، وقد ورد ذلك في موضع واحد وهو قوله تعالى: ﴿جَاءَ أُمَّةٌ رَسُولُهَا﴾ [المؤمنون: الآية: ٤٤].

الثاني: أن تكون الأولى مفتوحة والثانية مكسورة، وذلك نحو قوله:

﴿وَجَاءَ إِخْوَةُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: الآية: ٥٨].

فروى الإمام ابن الجزرى تحقيق الأولى وتسهيل الثانية بين يمين في هذين القسمين وذلك للمدنيين وابن كثير وأبى عمرو ورويس من جميع طرقهم.

الثالث: أن تكون الأولى مضمومة والثانية مفتوحة نحو:

﴿وَيَسْمَاءُ أَقْلِيْعِي﴾ [هود: الآية: ٤٤].

الرابع: أن تكون الأولى مكسورة والثانية مفتوحة نحو ﴿مِنْ وَعَاءٍ أَخِيهِ﴾ [يوسف: ٧٦].

فحققوا الأولى فيها وأبدلوا الثانية منها وأوَّ بعد الضم وياء بعد الكسر.

الخامس: أن تكون الأولى مضمومة والثانية مكسورة نحو: ﴿وَلَا يَأَبَ الشُّهْدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ [البقرة: الآية: ٢٨٢] وقد اتفقوا على تحقيق الهمزة الأولى واختلفوا في الثانية بين الإبدال وأوَّ من جنس حركة ما قبلها أو التسهيل بين الهمزة والياء.

فذهب الجمهور إلى التسهيل بين يمين وهو الذى فى روضة المالكى<sup>(٢)</sup>، والمعدل<sup>(٣)</sup>.

(٢) روضة المالكى: ١/ ٢١٠.

(١) النشر: ١/ ٣٨٣.

(٣) روضة المعدل: ٤٧.

وكذا في المبهج<sup>(١)</sup>، والمستنير<sup>(٢)</sup>، والمصباح<sup>(٣)</sup>، والهادي<sup>(٤)</sup>، والكامل<sup>(٥)</sup>، والوجيز<sup>(٦)</sup>، وجامع الفارسي<sup>(٧)</sup>، وغاية ابن مهران<sup>(٨)</sup>، وأبى العلاء<sup>(٩)</sup>، والتلخيص<sup>(١٠)</sup><sup>(١١)</sup>، والعنوان<sup>(١٢)</sup>.

وكذا في التجريد إلا أنه روى الوجهين من التسهيل والإبدال<sup>(١٣)</sup> وأوّا عند قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾<sup>(١٤)</sup>.

وروى الوجهين أيضًا ابن غلبون في التذكرة<sup>(١٥)</sup>، وكذا في التيسير<sup>(١٦)</sup> للداني وجامع البيان وقال فيه: وبالإبدال قرأت على أكثر شيوخى، وأما التسهيل فقرأ به على فارس بن أحمد «<sup>(١٧)</sup> أ.هـ، والوجهان أيضًا في الكافي<sup>(١٨)</sup>، والشاطبية<sup>(١٩)</sup>. وروى أبو العز الإبدال وأوّا في الإرشاد<sup>(٢٠)</sup> والكفاية<sup>(٢١)</sup>.

أما ما رواه من التسهيل بين بين لأبى جعفر، وذلك من طريق الرهاوى<sup>(٢٢)</sup> فهو ليس من طريق الطيبة لعدم إسناد هذا الطريق إلى قراءته<sup>(٢٣)</sup>.

وقال ابن الجزرى بأن الإبدال وأوّا خالصة هو مذهب جمهور القراء من أئمة الأمصار قديمًا.

(١) المبهج: ٣٠. (٢) المستنير: ٤٣٧/١.

(٣) المصباح: ٢٠٥. (٤) الهادي: ٩.

(٥) الكامل: ٣٩٤ - ٣٩٥. (٦) الوجيز: ١٠٢.

(٧) الجامع: ٣٤. (٨) الغاية: ١٧٤ - ١٧٥.

(٩) غاية الاختصار: ٢٤٢/١. (١٠) التلخيص: ١٧٦.

(١١) تلخيص العبارات: ٣٠. (١٢) العنوان: ٤٨.

(١٣) التجريد: ١٢٣، ٢٩٣. (١٤) فاطر: الآية: ٤٢.

(١٥) التذكرة: ١١٨ - ١١٩. (١٦) التيسير: ٣٧.

(١٧) جامع البيان: ٢٢٧. (١٨) الكافي: ٤٦.

(١٩) الشاطبية: البيتان: ٢١١ - ٢١٢. (٢٠) الإرشاد: ٢١٢.

(٢١) الكفاية الكبرى: ٢٣١/١.

(٢٢) الحسين بن على بن عبيد الله بن محمد أبو على الرهاوى. قرأ على أبى الفرج الشنبوذى وغيره، توفي سنة ٤١٤ هـ.

غاية النهاية ١/ ٢٤٥ - ٢٤٦.

(٢٣) ينظر النشر: ١/ ١٧٤ - ١٧٨.

والوجهان صحيحان وبهما قرأ ابن الجزرى والذى يقدم فى الأداء هو الإبدال  
وأولاً لأمر منها:

- ١- أنه مذهب الجمهور من أهل الأداء من المتقدمين على ما فى النشر.
  - ٢- أنه أكثر فى النقل كما قال الدانى وأثر كما قال ابن الجزرى.
  - ٣- أن التسهيل مذهب أئمة النحاة وجمهور أهل الأداء من المتأخرين وأنه فى مثل ذلك  
يقدم مذهب المتقدمين وخصوصاً القراء؛ لأنه أعلى إسناداً كما أنه المقدم أيضاً من طريق  
التيسير على ما ذكره صاحب النجوم الطوالع<sup>(١)</sup>.
- التوجيه: علة من جعلها بين بين هو تخفيف اللفظ وذلك لعدم اجتماع الهمزتين وكان  
التخفيف بين الهمزة والحرف الذى فيه حركتها؛ لأن حركتها أولى بها<sup>(٢)</sup>.
- أما من أبدلها وأولاً مكسورة وذلك اتباعاً للضمة التى قبلها؛ لأنها بالاتصال بها قد قربت  
منها، فلذلك قلبها إلى الحرف الذى منه الضمة وهو الواو وهو أسهل على اللسان<sup>(٣)</sup>. وبذلك  
ينتهى اختلاف القراء فى الهمزتين من كلمتين، ونأتى بعد ذلك إلى بيان اختلافهم فى الهمز المفرد.
- تَبْيِيْهُ:** لم أذكر عدد الطرق التى روت وجه الإبدال لأن ذلك هو مذهب المتقدمين  
من أهل الأداء كما فى النشر، ولم أقف على كتب لهم حتى أستطيع القيام بعمل إحصائى لهذه  
الطرق، كما أننى لم أقم بعمل نسبة إحصائية أيضاً لأصحاب التسهيل لأن هذا الوجه مروى  
عن المدنيين وابن كثير وأبى عمرو ورويس، وجاء ذكرهما من باب إتمام الفائدة لأن محل  
الدراسة مختص باختلاف الطرق عن الرواة فقط والله أعلم.

### (الهمز المفرد)

تمهيد: بعد ذكر المواضع التى ورد فيها اختلاف الطرق عن الرواة وذلك فى الهمزتين  
المجتمعتين فى كلمة أو كلمتين، يأتى الحديث حول المواضع التى ورد فيها اختلاف الطرق  
عن الرواة فى الهمز المفرد بجميع أحواله سواء كان ساكناً أو محرّكاً.

(١) النجوم الطوالع: ١٩٧.

(٢) ينظر: شرح الهداية: ٤٦/١ - ٤٧، الكشف: ١١٧/١. وروضة المالكي: ٢١١/١.

(٣) ينظر التذكرة: ١١٩/١.

وتيسيراً على القارئ فقد جمعت اختلاف كل راو على حدة حتى يسهل الرجوع إليه تبعاً لترتيب القراء مع بيان من يوافقه من القراء في مواضع الخلاف.

أولاً: قراءة نافع: رواية قالون:

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عنه وذلك في كلمتين هما:

﴿وَالْمُؤْتَفِكَةُ﴾ و﴿وَالْمُؤْتَفِكْتُ﴾ حيث وردا<sup>(١)</sup>.

ويبحث طرق قالون تبين أن الإمام الهذلى<sup>(٢)</sup> وابن مهران<sup>(٣)</sup> قطعاه بالإبدال وكذا في تلخيص أبى معشر<sup>(٤)</sup>، ولأبى نشيط من غاية أبى العلاء<sup>(٥)</sup>، وروضة المالكي<sup>(٦)</sup>، وكفاية الست<sup>(٧)</sup>، والمستنير<sup>(٨)</sup> والمصباح<sup>(٩)</sup>، وبه قرأ الدانى على أبى الفتح من طريق الحلوانى<sup>(١٠)</sup>، وهو طريق الطبرى عنه من المستنير، والعلوى من كفاية أبى العز<sup>(١١)</sup>. وقطع الباقون بتحقيق الحمز.

والوجهان صحيحان عن قالون وبهما أخذ الإمام ابن الجزرى.

والذى يقدم هو تحقيق الحمز؛ لأنه الأكثر طرقاً ورواية عن قالون وهو رواية الجمهور عنه، وهو الذى لم يذكر المغاربة والمصريون عنه سواء على ما فى النشر<sup>(١٢)</sup>، وقد ورد ذلك عنه من ٥٦ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٨٣ طريقاً، كما أنه الموافق لما فى التيسير<sup>(١٣)</sup>، والباقى لوجه الإبدال ولا يقدح ذلك فى صحة روايته؛ لأنه قراءة أبى جعفر وجهاً واحداً ورواية ورش ولأبى عمرو وقالون بخلف عنهما مما يدل على صحة الوجهين معاً والله أعلم.

### قوله تعالى: ﴿هَاتِئْتُمْ﴾

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عنه فى قوله تعالى: ﴿هَاتِئْتُمْ﴾ حيث ورد<sup>(١٤)</sup>

(١) ورد ذلك فى سورة التوبة: ٧١. والنجم: ٥٣،. والحاقة: ٩.

(٢) الكامل: ٣٢٦.

(٣) الغاية: ١٥٨.

(٤) التلخيص: ١٦١.

(٥) الاختصار: ٥٠٩.

(٦) الروضة: ٢١٨.

(٧) كفاية الست: ١٦.

(٨) المستنير: ٥٨٠.

(٩) المصباح: ٣٥٣.

(١٠) جامع البيان: ٢٣٦.

(١١) الكفاية الكبرى: ٣٦٠.

(١٢) النشر: ١/٣٩٤.

(١٣) التيسير: ٣٧.

(١٤) ورد ذلك فى أربعة مواضع الأول والثانى فى سورة آل عمران الآيتان: ٦٦، ١١٩، والنساء: الآية: ١٠٩، =

وذلك عن ورش من طريقه، وقبله.

أولاً: ورش: أما الأزرق فقد ورد الخلاف عنه في ذلك على ثلاثة أوجه:

الأول: حذف الألف فيأتي بهمزة مسهلة بعد الهاء فتصير على وزن (هعنتم) وذلك من التيسير<sup>(١)</sup>، وأحد الوجهين من الشاطبية<sup>(٢)</sup>.

الثاني: إبدال الهمزة ألفاً محضة فتجتمع مع النون الساكنة فتمد مشبعاً؛ لالتقاء الساكنين، وهو الوجه الثاني من الشاطبية، وبه قطع صاحب الهداية على ما في النشر<sup>(٣)</sup>.

الثالث: إثبات ألف مع تسهيل الهمزة كقالون وأبى عمرو، وأبى جعفر، إلا أنه يمد مشبعاً على أصله في المد وهو الذي في الكامل<sup>(٤)</sup> والتجريد<sup>(٥)</sup>، وتلخيص ابن بليمة<sup>(٦)</sup>، والتذكرة<sup>(٧)</sup>، والعنوان<sup>(٨)</sup>، والكافي<sup>(٩)</sup>، والتبصرة<sup>(١٠)</sup>، وهو طريق ابن سيف عن الأزرق.

أما ما رواه الإمام ابن الجزري من حذف الألف وتسهيل الهمزة من الإعلان وإبدالها ألفاً محضة منه ومن الهادي فهو عن الأزرق ليس من طريق الطيبة<sup>(١١)</sup>.

من خلال ذلك يتبين أن للأزرق في هذه الكلمة ثلاثة أوجه صحيحة وبها قرأ الإمام ابن الجزري، والذي ينبغي أن يقدم هو الثالث؛ لأنه أكثر الأوجه رواية وطرقاً عنه، وقد ورد ذلك عنه من ٣١ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٣٥ طريقاً، يليه الحذف؛ لأنه الموافق لما في التيسير، ثم الإبدال، وقد ورد كل وجه منهما من طريقين: من مجموع طرق الأزرق، ولا يقدح ذلك في صحتها لأنها المقطوع بهما من طريق الشاطبية كما أن وجه الحذف وهو المقطوع به من طريق التيسير والإعلان وإن كان الثاني ليس من طريق الطيبة إلا أنه يقوى رواية هذا الوجه كما أنه أحد الوجهين عن الأصبهاني كما سيأتي بيانه بعد.

= وسورة سيدنا محمد ﷺ الآية: ٣٨.

- |                                       |                    |
|---------------------------------------|--------------------|
| (١) التيسير: ٧٤.                      | (٢) البيت: ٥٥٧.    |
| (٣) النشر: ٤٠٠/١.                     | (٤) الكامل: ٣٨١.   |
| (٥) التجريد: ٢٠٣.                     | (٦) التلخيص: ٧٦.   |
| (٧) التذكرة: ٢٨٩.                     | (٨) العنوان: ٧٩.   |
| (٩) الكافي: ٩٣.                       | (١٠) التبصرة: ٤٦٠. |
| (١١) النشر: طريق الأزرق: ١٠٦/١ - ١٠٩. |                    |

وأما الأصبهاني فقد ورد الخلاف عنه في ذلك على وجهين:

**الأول:** حذف الألف بعد الهاء وتسهيل الهمز فتصير على وزن (هعتم) كالوجه الأول عن الأزرق وذلك من المصباح<sup>(١)</sup> والكامل وروضة المالكي<sup>(٢)</sup>، والمعدل<sup>(٣)</sup>، وطريق الحماسي من جمهور طرقه عن هبة الله.

**والثاني:** إثباتها مع تسهيل الهمزة بين يمين كقالون ومن معه، وهو الذي رواه النهرواني من طرقه عن هبة الله وفيه توضيح يأتي بيانه في التنبيه الآتي بعد، وكذلك روى صاحب التجريد الإثبات عن الفارسي عن الحماسي<sup>(٤)</sup> وابن مهران<sup>(٥)</sup> وغيره عن هبة الله، وهو الذي في المبهم عن المطوعي<sup>(٦)</sup>.

وروى الوجهين عنه أبو معشر في التلخيص<sup>(٧)</sup>، وكذا في الإعلان<sup>(٨)</sup> للصفراوي **تنبيهاً:** روى الإمام ابن الجزري الإثبات للنهرواني عن هبة الله<sup>(٩)</sup>، وبحث طرق النهرواني تبين أنه ورد من أربع طرق وذلك من المستنير، وكفاية أبي العز، وغاية أبي العلاء، والجامع لأبي الحسن الخياط<sup>(١٠)</sup>.

أما بالنسبة لغاية أبي العلاء فقد ورد فيها ﴿هَاتُتُمْ﴾ بحذف ألف على وزن (هعتم) وذلك لابن مجاهد عن قبل والقطان عن ورش وقرأ الباقون بإثباتها<sup>(١١)</sup> أ.هـ. والقطان هو النهرواني، وروى ابن سوار<sup>(١٢)</sup> وأبو العز<sup>(١٣)</sup> في كفايته نحو ذلك، ولم يكن عندي جامع ابن فارس حتى أتيت به ولكن روى إثباته من التبصرة<sup>(١٤)</sup>، فقطعوا له جميعاً بالحذف غير الخياط بعكس ما ذكره ابن الجزري، فلعل ذلك وقع سهواً من الإمام ابن الجزري أو من النساخ والله أعلم.

والوجهان صحيحان عن الأصبهاني والذي يقدم هو الحذف؛ لأنه الأكثر طرقاً ورواية

(١) المصباح: ٣٠٩.

(٢) روضة المعدل: ٩٩.

(٣) الغاية: ٢١٢.

(٤) التلخيص: ٢٣٣.

(٥) النشر: ٤٠٠/١.

(٦) غاية الاختصار: ٤٤٩/١ - ٤٥٠.

(٧) الكفاية الكبرى: ٢٨٦.

(٨) الروضة: ٥٨٨/٢.

(٩) التجريد: ٢٠٣.

(١٠) المبهم: ٥٣.

(١١) الإعلان: ١٠٠.

(١٢) المصدر السابق: ١١٠/١.

(١٣) المستنير: ٤٩٩.

(١٤) التبصرة: ٢١.

عنه، وقد ورد ذلك عنه من ٢١ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٢٦ طريقاً، والباقي للوجه الثاني، وهو إثبات الألف مع تسهيل الهمزة بين يين، ولا تقدح هذه النسبة في صحة قراءته لأن به قرأ أبو عمرو وأبو جعفر، وهو رواية قالون عن نافع مما يدل على صحة الوجهين، وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى والله أعلم.

وأما قبل فورد الخلاف عنه في ذلك على وجهين أيضاً:

الأول: روى عنه ابن مجاهد حذف الألف وإثبات الهمزة بين الهاء والنون على وزن (هَعَتَّمُ) كالوجه الأول عن الأزرق والأصبهاني لكن مع تحقيق الهمزة، وأطلق الصفاوى عنه الخلاف، وروى ابن شنبوذ إثبات الألف مع تحقيق الهمز من جميع طرقه غير المبهج الذى روى حذف الألف كابن مجاهد، لكن ابن الجزرى قطع لقبيل بالحذف من طريق ابن مجاهد والإثبات من طريق ابن شنبوذ والوجهان صحيحان عن قبل وبهما أخذ الإمام ابن الجزرى. والذى يقدم هو الحذف؛ لأنه ورد من الطريق الأول وهو الموافق لما فى التيسير، والأكثر طرقاً عنه، وقد ورد ذلك عنه من ١٩ طريقاً ويمثل نسبة ٥٨٪ تقريباً عن قبل والباقى للوجه الآخر ويمثل ذلك النسبة الباقية وهى ٤٢٪ تقريباً وبهذا الوجه قرأ ابن عامر والكوفيون ويعقوب ورواه البزى مما يدل على صحة روايته، والله أعلم.

### ﴿أَرَاءَيْتَ﴾ وَبَابِهِ

واختلف عنه الأزرق فى رأيت إذا وقع بعد همزة الاستفهام نحو ﴿أَرَاءَيْتَ﴾ [الكهف: ٦٣] ﴿أَرَاءَيْتُمْ﴾ [الأنعام: ٤٦]، و﴿أَرَاءَيْتَكُمْ﴾ [الأنعام: ٤٠]، و﴿أَفَرَاءَيْتُمْ﴾ [الواقعة: ٥٨] وغيره، فروى أبو عمرو الدانى تسهيلها بين يين وذلك من التيسير<sup>(١)</sup>، وجامع البيان<sup>(٢)</sup>، وهو الذى فى الكامل<sup>(٣)</sup>، والتجريد<sup>(٤)</sup>، وتلخيص العبارات<sup>(٥)</sup>، والتذكرة<sup>(٦)</sup>، والعنوان<sup>(٧)</sup>، والكافى<sup>(٨)</sup>، وغير ذلك.

(١) التيسير: ٨٤.

(٢) جامع البيان: ٤٩٠.

(٣) الكامل: ٣٤٣.

(٤) التجريد: ٢١٧.

(٥) تلخيص العبارات: ٨٧.

(٦) التذكرة: ٣٢٣.

(٧) العنوان: ٩٠.

(٨) الكافى: ١٠٨.



وروى عنه مكى التسهيل، والإبدال ألفاً مع المد المشبع لالتقاء الساكنين وذلك من التبصرة<sup>(١)</sup>، وكذا في الشاطبية<sup>(٢)</sup>.

أما بالنسبة للهداية والمجتبى وإرشاد أبى الطيب فلم أقف عليها، وروى ابن الجزرى عنه التسهيل من هذه الكتب<sup>(٣)</sup> لعدم ذكرهم مع أصحاب الإبدال. أما ما رواه ابن الجزرى من الوجهين عنه من الإعلان<sup>(٤)</sup>، فالذى وجدته فيه التسهيل فقط بين بين، كما أنه عن الأزرق ليس من طريق الطيبة.

والوجهان صحيحان عن الأزرق، والذي يقدم هو التسهيل بين بين؛ لأنه مذهب الجمهور عنه، وقد ورد ذلك عنه من ٣٣ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٣٥ طريقاً، بينما يمثل وجه الإبدال الطرق الباقية، ولا يقدر ذلك في صحة روايته لأنه أحد الوجهين من الشاطبية ووافقه مكى في التبصرة والله أعلم.

أما الأصبهانى فقد اختلف عنه في ثلاثة مواضع :

الأول: ﴿تَأَذَّنْ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾

[سورة إبراهيم الآية: ٧] فقد اختلف فيه بين التحقيق والتسهيل.

فروى تحقيقه ابن الفحام في التجريد<sup>(٥)</sup> وهو الذى فى المستنير<sup>(٦)</sup>، وروضة المعدل<sup>(٧)</sup>، والمصباح<sup>(٨)</sup>، وغاية ابن مهران<sup>(٩)</sup> وقراءة ابن الجزرى على ابن الصائغ على ما فى الفريدة<sup>(١٠)</sup>، وأحد الوجهين من المبهج<sup>(١١)</sup> وتلخيص أبى معشر<sup>(١٢)</sup>.

وذكر الإمام ابن الجزرى الخلاف عن أبى العز من الكفاية فبعض النسخ بالتحقيق والأخرى بالتسهيل<sup>(١٣)</sup>، لكن الذى وقفت عليه أنه روى عنه التحقيق<sup>(١٤)</sup>.

(١) التبصرة: ٤٩٣.

(٢) الشاطبية: البيت: ٦٣٨.

(٣) النشر: ١/ ٣٩٧.

(٤) الإعلان: ١٥٥.

(٥) التجريد: ٢٩.

(٦) المستنير: ١/ ٣٧٦.

(٧) روضة المعدل: ٤٤.

(٨) المصباح: ١٩٤.

(٩) الغاية: ١٥٧.

(١٠) فريدة الدهر: ١/ ١٢٣.

(١١) المبهج: ٢٥.

(١٢) التلخيص: ١٥٦.

(١٣) النشر: ١/ ٣٩٩.

(١٤) الكفاية: ١٧٧.

وروى أبو على المالكى تسهيلها<sup>(١)</sup> وهو الذى فى الكامل<sup>(٢)</sup>، وغاية أبى العلاء<sup>(٣)</sup>،  
وجامع ابن فارس على ما فى التبصرة<sup>(٤)</sup>، والوجه الثانى من المبهج، وتلخيص أبى معشر،  
وكذا من كفاية أبى العز على ما فى النشر.

أما بالنسبة للتذكار، والمفتاح فلم تكن عندى حتى أفتش وأما الإعلان فلم أقف عليه  
فيه وذكر صاحب الفريدة التسهيل عنهم<sup>(٥)</sup>..

وقد تساوت طرقهما حيث ورد كل وجه من ١٣ طريقاً من مجموع طرق الأصبهاني  
البالغ عددها ٢٦ طريقاً.

إلا أن الذى يقدم هو وجه التحقيق؛ لأنه الموافق لما عليه القراء العشرة بما فيهم  
الأصبهاني فى أحد الوجهين، ولأن التسهيل هنا هو مما اختص به الأصبهاني فقط عن  
ورش.

كما أن التحقيق ورد من أعلى طرقه إسناداً وذلك من غاية ابن مهران من علماء القرن  
الرابع الهجرى، بينما رواه التسهيل من علماء القرن الخامس وما بعده والله أعلم  
الثانى: ﴿بِأَيِّ﴾ المجرد من الفاء نحو ﴿بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ [سورة لقمان: الآية: ٣٤]،  
﴿بِأَيِّكُمْ الْمَفْتُونُ﴾ [القلم: الآية: ٦].

فروى الحمامى عن هبة الله عنه إبدال الهمزة ياءً وذلك من التجريد<sup>(٦)</sup> وكفاية أبى العز<sup>(٧)</sup>  
وغاية أبى العلاء<sup>(٨)</sup>، والمستنير<sup>(٩)</sup>، والروضتين<sup>(١٠)</sup>، والكامل<sup>(١٢)</sup>.

وكذا روى المطوعى، إلا أن أبا محمد سبط الخياط روى عنه الوجهين فى قوله تعالى  
﴿بِأَيِّكُمْ﴾ وذلك من قراءته على شيخه الشريف<sup>(١٣)</sup>، وروى الباقر عن التحقيق،  
والوجهان صحيحان عنه والذى يقدم هو الإبدال؛ لأنه الأكثر طرقاً ورواية عنه، وقد ورد

(٢) الكامل: ٣٢٩.

(١) الروضة: ٢٣٣.

(٤) التبصرة: ٢٥.

(٣) غاية الاختصار: ١/ ٢١٤.

(٦) التجريد: ١٢٩.

(٥) فريدة الدهر: ١/ ١٢١ - ١٢٢.

(٨) غاية الاختصار: ١/ ٢١٣.

(٧) الكفاية: ١/ ١٧٥.

(١٠) روضة المالكى: ١/ ٢٢١.

(٩) المستنير: ١/ ٣٧٥.

(١٢) الكامل: ٣٣٠.

(١١) روضة المعدل: ٤٤.

(١٣) المبهج: ٢٥.

ذلك عنه من ١٩ طريقاً في ﴿بَائِي﴾، وأما ﴿بَائِيَكُمْ﴾ فقد ورد عنه من ١٨ طريقاً، والباقي لوجه التحقيق، ولا يقدح ذلك في صحته؛ لأن عليه القراء العشرة، بما فيهم الأصبهاني مما يدل على صحة الوجهين وبهما قرأ الإمام ابن الجزري، والله أعلم

الثالث: وهو ﴿هَاتَأْتُمْ﴾ وتقدم بيانه عند ذكر أوجه الأزرق.

## ثانياً: قراءة ابن كثير

تقدم بيان اختلاف الطرق عن قبل في كلمة ﴿هَاتَأْتُمْ﴾ عند بيانها لورش، واختلف عن البزى هنا في موضعين.

الأول: ﴿لَأَعْنَتَكُمْ﴾ [البقرة: الآية: ٢٢٠] فقد ورد الاختلاف عنه في تسهيل الهمزة وتحقيقها، وبحث طرق البزى تبين أن أبا ربيعة روى التسهيل عنه من جميع طرقه سوى التجريد كما سيأتي بيانه بعد وذلك من قراءته على المالكي، وروى ابن الحباب عنه تحقيقها<sup>(١)</sup>.

تنبئنا: ذكر الإمام ابن الجزري تحقيق الهمز من قراءة ابن الفحام على الفارسي<sup>(٢)</sup>، والذي وجدته في التجريد هو التسهيل، قال ابن الفحام: «وروى الفارسي في روايته عن البزى عن ابن كثير ﴿لَأَعْنَتَكُمْ﴾ بتسهيل الهمزة، وقرأ بتحقيقها من بقي» أ.هـ. فقطع بالتسهيل للفارسي والتحقيق للمالكي بخلاف ما في النشر

من خلال ذلك يتبين صحة الوجهين عن البزى، والذي يقدم هو التسهيل لأنه مذهب الجمهور عنه. وقد ورد ذلك عنه من ٣٣ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٤١ طريقاً والباقي لوجه التحقيق وعليه جمهور القراء العشرة بما فيهم البزى في أحد الوجهين، والله أعلم.

## الموضع الثاني ﴿يَايُسُ﴾ وبابه

واختلف عنه أيضاً في هذا الباب، وقد ورد ذلك في سورة يوسف في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَسْتَيْسُوا مِنْهُ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿وَلَا تَأْيِسُوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِنَّهُ لَا يَأْيِسُ﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿حَتَّى إِذَا اسْتَيْسَرَ الرُّسُلُ﴾<sup>(٥)</sup>، وكذا في سورة الرعد في قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَأْيِسْ﴾ [الرعد: الآية: ٣١]

(٢) التجريد: ١٩٧.

(١) النشر ١/ ٣٩٩.

(٣)(٤)(٥) سورة يوسف الطه الآيات ٨٠، ٨٧، ١١٠.

فروى عنه أبو ربيعة بقلب الهمزة ألفاً مفتوحة من غير همز وذلك من التجريد<sup>(١)</sup>، والروضتين<sup>(٢)</sup>، والمستنير<sup>(٣)</sup>، والمصباح<sup>(٤)</sup>، وتلخيص الطبري<sup>(٥)</sup>، والكامل<sup>(٦)</sup>، وكتابي أبي العز<sup>(٧)</sup>، والمبهج<sup>(٨)</sup>، وغاية أبي العلاء<sup>(٩)</sup>.

وبه قرأ الداني على الفارسي، وذلك من التيسير<sup>(١٠)</sup>، وجامع ابن فارس على ما في التبصرة<sup>(١١)</sup>، وأحد الوجهين من الشاطبية<sup>(١٢)</sup>.

وروى ابن الحباب بالهمز كالجماعة، وكذا في تلخيص ابن بليمة<sup>(١٣)</sup>، والوجه الثاني من الشاطبية.

أما بالنسبة للمفتاح، والهداية فلم أقف عليهما إلا أن ابن الجزري روى الهمز عن صاحب الهداية ولسائر المغاربة<sup>(١٤)</sup>، والقلب من عامة طرق أبي ربيعة، ومنهم الموضح والمفتاح لابن خيرون. والله أعلم.

والوجهان صحيحان عن البزى، والذي يقدم هو الأول؛ لأنه مذهب الجمهور عنه وقد ورد ذلك ومن ٣١ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٤١ طريقاً والباقي للوجه الآخر، ولا يقدح هذا في صحة روايته لأن عليه القراء العشرة بما فيهم البزى في أحد الوجهين عنه مما يدل على صحة رواية الوجهين. وبها قرأ الإمام ابن الجزري. والله أعلم.

### ثالثاً: أبو عمرو البصري

روى الإمام ابن الجزري اختلاف الطرق في الهمز المفرد عن أبي عمرو، وهو ينقسم باعتبار وروده في القرآن الكريم إلى قسمين: ساكن ومتحرك.

- |                           |                            |
|---------------------------|----------------------------|
| (١) التجريد: ٢٤٣.         | (٢) روضة المالكى: ٢٧٩.     |
| (٣) روضة المعدل: ٥٨.      | (٤) المستنير: ٦٠٩.         |
| (٥) المصباح: ٣٧١.         | (٦) التلخيص: ٢٩٥.          |
| (٧) الكامل: ٣٥٥.          | (٨) الكفاية الكبرى: ٣٨٧.   |
| (٩) الإرشاد: ٣٨٣.         | (١٠) المبهج: ٦٨.           |
| (١١) غاية الاختصار: ٥٣٠.  | (١٢) التيسير: ١٠٥.         |
| (١٣) التبصرة: ٢٩.         | (١٤) الشاطبية: البيت: ٧٨٣. |
| (١٥) تلخيص العبارات: ١٠٦. | (١٦) النشر: ٤٠٥/١ - ٤٠٦.   |

## أولاً: الهمز الساكن:

سبق الإشارة في باب الإدغام الكبير على أن رواة الإدغام الكبير عن أبي عمرو مجمعون على إبدال الهمز الساكن إلا ما استثنى<sup>(١)</sup>.

فعلم من ذلك أن الإبدال متعين على الإدغام جائز على الإظهار  
فروى إيداله بخلف عن أبي عمرو أبو على المالكي في الروضة<sup>(٢)</sup>، وهو الذى فى  
الكامل<sup>(٣)</sup>، والمستنير<sup>(٤)</sup>، وغاية أبى العلاء<sup>(٥)</sup> وروضة المعدل<sup>(٦)</sup>.

(١) أشار الإمام ابن الجزرى إلى أن رواة الإبدال أجمعوا على استثناء خمس عشرة كلمة فى خمسة ثلاثين موضعاً تنحصر فى خمس معان.

الأول: ما كان سكونه للجزم ويأتى ذلك فى ستة ألفاظ وهى: ﴿يَسْأُ﴾ وقد ورد فى عشرة مواضع أولها قوله تعالى: ﴿إِنْ يَسْأُ يَذْهَبْكُمْ﴾ ورد فى أربعة مواضع النساء: ١٣٣ الأنعام: ١٣٣، إبراهيم: ١٩، فاطر: ١٦، وكذا ﴿مَنْ يَسْأُ اللَّهُ يَضِلُّهُ وَمَنْ يَسْأُ يَجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ الأنعام: ٣٩، ﴿إِنْ يَسْأُ يَرْحَمْكُمْ أَوْ إِنْ يَسْأُ يَعْذِّبْكُمْ﴾ الإسراء: ٥٤، ﴿فَإِنْ يَسْأُ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ﴾ الشورى: ٢٤، ﴿إِنْ يَسْأُ يُسْكِنِ الرِّيحَ﴾ الشورى: ٣٣.

﴿نَسْأُ﴾ ورد ذلك فى ثلاثة مواضع: ﴿إِنْ نَسْأُ نُنْزِلْ عَلَيْهِمُ﴾ الشعراء: ٤، ﴿إِنْ نَسْأُ نَخْصِفْ بِهِمُ الْأَرْضَ﴾ سبأ: ٩، ﴿وَإِنْ نَسْأُ نَغْرَقْهُمْ﴾ يس: ٤٣.

﴿تَسْؤُهُمْ﴾ ورد ذلك أيضاً فى ثلاثة مواضع: ﴿إِنْ تَسْؤُسْكُمْ حَسَنَةً تَسْؤُهُمْ﴾ آل عمران: ١٢٠، ﴿إِنْ تُصِيبْكَ حَسَنَةً تَسْؤُهُمْ﴾ التوبة: ٥٠، تسؤمكم فى قوله تعالى ﴿إِنْ تَبَدَّلَ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ﴾ المائدة: ١٠١. (ننساها) البقرة: ١٠٦ - (يبي) الكهف: ١٦ (أم لم نبأ) النجم: ١٣٦

الثانى: ماكان سكونه للأمر وهو البناء ويأتى فى ستة ألفاظ أيضاً وجملة أحد عشر موضعاً ﴿يَتَادَمُ أَثْبِقُهُمْ﴾ البقرة: ٣٣. ﴿نَبْنِئْنَا بِنَاءَ بِلْدَةٍ﴾ يوسف: ٣٦، ﴿نَبْنِئْ عِبَادِي﴾ الحجر: ٤٩. ﴿وَنَبْنِئُهُمْ عَنْ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ﴾ الحجر: ٥١. ﴿وَنَبْنِئُهُمْ أَنْ أَلْمَاءَ﴾ القمر: ٢٨. ﴿أَرْجِهْ﴾ الأعراف: ١١١. والشعراء: ٣٦. و﴿أَقْرَأْ﴾ الإسراء: ١٤، والعلق: ١، ٣- و﴿وَهَيَّيْ لَنَا﴾ الكهف: ١٠.

الثالث: ما يوجب ترك همزة الثقيل وجملة موضعان الأول ﴿وَتَقْوَى إِلَيْكَ﴾ الأحزاب: ٥١ و﴿تَقْوِيهِ﴾ المعارج: ١٣. لأنه لو ترك همزها لاجتمع فيها واوان الأصلية والمبدلة من الهمز واجتماع همزتين أثقل من الهمزة الرابع: ما يوجب ترك همزة الاشتباه بها لا يهمز وهو قوله تعالى ﴿أَلُنْثَا وَرِيَا﴾ مريم: ٧٤، وليس غيره؛ لأنه لو ترك همزة لاشتبه برى الشارب وهو امتلاؤه وذلك من الرواء وهو المنظر الحسن.

الخامس: ما يوجب ترك همزة الخروج من لغة إلى لغة وهى كلمة واحدة فى موضعين: ﴿مَوْصَدَةٌ﴾ فى البلد: ٢٠، واهمزة: ٨. فهو بالهمز من أصدت أى أطبقت. فلو ترك همزة لخرج إلى لغة من هو عنده من أوصدت.

(٢) الروضة: ٢١٣/١ (٣) الكامل: ٣٢٨.

(٤) المستنير: ٣٦٦/١ (٥) غاية الاختصار: ١٩٨/١ (٦) روضة المعدل: ٤٢.

وأحد الوجهين عن الدورى وذلك من غاية ابن مهران<sup>(١)</sup>، والتبصرة<sup>(٢)</sup>، والمهادى<sup>(٣)</sup>، والإعلان<sup>(٤)</sup>، والمبهج<sup>(٥)</sup>، وتلخيص أبى معشر<sup>(٦)</sup>، والمصباح<sup>(٧)</sup> وإرشاد أبى العز<sup>(٨)</sup>، وبه قرأ الدانى على أبى الفتح من جامع البيان<sup>(٩)</sup>، وكتابى ابن خيرون وجامع ابن فارس، وكفاية الست على ما فى النشر<sup>(١٠)</sup>. وللوسى بخلف عنه من التجريد من قراءة ابن الفحام على الفارسى وعبد الباقي<sup>(١١)</sup>. وبلا خلاف عنه وذلك من العنوان<sup>(١٢)</sup>، والكافى<sup>(١٣)</sup>، وتلخيص ابن بليمة<sup>(١٤)</sup>، والمبهج، والتيسير<sup>(١٥)</sup>، والشاطبية<sup>(١٦)</sup>، والمصباح<sup>(١٧)</sup>، وجامع ابن فارس على ما فى التبصرة<sup>(١٨)</sup>، وروى التحقيق عنه للدورى من التذكرة والتيسير، والشاطبية، والكافى، والتجريد، والعنوان، والمجتبى على ما فى العنوان وتلخيص العبارات وكفاية أبى العز وغيرها، وللوسى من الكفاية، وبه قرأ ابن الفحام على ابن نفيس.

من خلال ذلك يتبين صحة الوجهين التحقيق، والإبدال عن أبى عمرو من روايته والذى يقدم فى ذلك هو التحقيق عن الدورى، والإبدال عن السوسى؛ لأنه الأكثر رواية، وقد ورد التحقيق عن الدورى من ٨٠ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ١٢٦ طريقاً، وللوسى من ٨ طرق، بينما ورد الإدغام للدورى من ٤٦ طريقاً، وللوسى من ٢٠ طريقاً، كما أن التحقيق عن الدورى والإبدال عن السوسى وهو الموافق لما عليه فى التيسير، والله أعلم.

- |                         |                            |
|-------------------------|----------------------------|
| (١) الغاية: ١٥٥.        | (٢) التبصرة: ٢٩٧ - ٢٩٨.    |
| (٣) الهادى: ١٠.         | (٤) الإعلان: ٢٣.           |
| (٥) المبهج: ٢٤.         | (٦) التلخيص: ١٤٨.          |
| (٧) المصباح: ١٩٠.       | (٨) الإرشاد: ١٦٨.          |
| (٩) جامع البيان: ٢٤٠.   | (١٠) النشر: ٢٧٦/١ - ٢٧٧.   |
| (١١) التجريد: ١٠٨، ١٢٦. | (١٢) العنوان: ٥١.          |
| (١٣) الكافى: ٤٧.        | (١٤) تلخيص العبارات: ١٤٨.  |
| (١٥) التيسير: ٣٩.       | (١٦) الشاطبية: البيت: ٢١٦. |
| (١٧) المصباح: ٩٧.       | (١٨) التبصرة: ٢٣.          |

## أبو جعفر

وروى أيضًا اختلاف الطرق عن أبي جعفر في إبدال الهمز في ثمانية مواضع:

الأول: قوله تعالى: ﴿نَبِّئْنَا﴾ [سورة يوسف: الآية: ٣٦]:

فروى تحقيقها عنه من رواية ابن وردان أبو على المالكى فى الروضة<sup>(١)</sup> وكذا فى غاية أبى العلاء<sup>(٢)</sup>، وجامع الفارسى<sup>(٣)</sup>، وابن فارس على ما فى التبصرة<sup>(٤)</sup>، وسبط الخياط على ما فى الاختيار<sup>(٥)</sup>، وللنهروانى عنه من إرشاد أبى العز<sup>(٦)</sup> أما الكفاية فقطع بالتحقيق لأبى جعفر بكماله على ما جاء فيها<sup>(٧)</sup> بخلاف ما ذكره الإمام ابن الجزرى من التحقيق للنهروانى فقط والإبدال من سائر طرقه<sup>(٨)</sup>.

وروى ابن مهران الخلاف فى ذلك<sup>(٩)</sup>.

وحققها أبو طاهر بن سوار لأبى جعفر من الروايتين<sup>(١٠)</sup> معًا، وكذا فى المصباح<sup>(١١)</sup>، وكذا حققها الهذلى من طريق ابن شبيب عن ابن وردان وأبدلها من طريق الهاشمى عن ابن جهمز<sup>(١٢)</sup>. أما بالنسبة للتذكار، والموضح والمفتاح فلم تكن عندى ولم أقف عليها وذكر صاحب الفريدة<sup>(١٣)</sup> الإبدال منها لابن وردان والتحقيق لابن جهمز.

من خلال ذلك يتبين صحة الوجهين عن أبى جعفر، والذى ينبغى أن يقدم فى الأداء هو التحقيق؛ لابن وردان لأنه الأكثر طرقًا ورواية عنه وقد ورد ذلك لابن وردان من ٢٤ طريقًا وكذا خلف ابن مهران والإبدال لابن جهمز، وقد ورد ذلك عنه من ٩ طرق والله أعلم.

الثانى: قوله تعالى: ﴿مَوْطِنًا﴾ [التوبة: الآية: ١٢٠]:

فقطعه له بالإبدال من الروايتين معًا الإمام الهذلى<sup>(١٤)</sup>، أما ما ورد من الهمز للحمامى من

(١) الروضة: ٢١٣/١.

(٢) الجامع: ٣٠.

(٣) الاختيار: ٢٠٣/١.

(٤) التبصرة: ٢٢.

(٥) الإرشاد: ١٦٨.

(٦) النشر: ٣٩١/١.

(٧) الكفاية: ١٧٠/١.

(٨) الغاية: ١٥٤.

(٩) المستنير: ٣٦٥/١.

(١٠) الكامل: ٣٢٧.

(١١) المصباح: ١٩٣.

(١٢) الكامل: ٣٣١.

(١٣) فريدة الدهر: ٤١٨/١.

(١٤) الكامل: ٣٣١.

الكامل فليس من طريق الطيبة<sup>(١)</sup>، وقطع له بالإبدال أيضًا أبو العلاء الهمداني وذلك من رواية ابن وردان فقط<sup>(٢)</sup>.

وأما بقية الطرق عن أبي جعفر فلم يذكروا فيه إبدالا فيكون له التحقيق وذلك من المستنير<sup>(٣)</sup>، والمصباح<sup>(٤)</sup>، ولابن وردان عنه، وذلك من كتابي أبي العز<sup>(٥)</sup>، وكذا من التذكار وكتابي ابن خيرون وغيرهما على ما في النشر<sup>(٦)</sup> وغاية ابن مهران<sup>(٧)</sup> وروضة المالك<sup>(٨)</sup>، وجامع الفارسي<sup>(٩)</sup>.

من خلال ذلك يتضح صحة الوجهين عن أبي جعفر وبهما أخذ الإمام ابن الجزري والذي يقدم في الأداء هو التحقيق؛ لأنه الأكثر طرقاً ورواية عنه وقد ورد ذلك لابن وردان من ٣٠ طريقاً من إجمالي طرقه البالغ عددها ٤٠ طريقاً ولابن جاز من ٨ طرق من مجموع طرقه البالغ عددها ١٢ طريقاً والباقي لوجه التحقيق وهو لجميع القراء بما فيهم أبو جعفر في الوجه الثاني عنه مما يدل على صحة رواية الوجهين والله أعلم.

### الثالث والرابع والخامس:

﴿هَنِيئًا مَرِيئًا﴾ [النساء: ٤] و﴿بَرِيءٌ﴾ [الأنفال: ٤٨] وبابه.

واختلف عنه أيضًا في هذه الكلمات فروى إدغامها هبة الله والهللي عن أصحابه عن ابن شبيب كلاهما من رواية ابن وردان عنه، وكذا روى الهاشمي من طريق الجوهرى والمغازلى والدورى عن ابن جاز.

والوجهان صحيحان عن أبي جعفر، وبهما قرأ الإمام ابن الجزري<sup>(١١)</sup> والذي يقدم هو التحقيق؛ لأنه الأكثر رواية عنه وهو الموافق لطريق التحجير<sup>(١٢)</sup>، وقد ورد ذلك عنه من رواية ابن وردان من ٢٧ طريقاً، والباقي لوجه التحقيق وعليه جمهور القراء العشرة. والله أعلم.

(٢) غاية الاختصار: ٢١٢/١.

(١) النشر: ١٧٥-١٧٦.

(٤) المصباح: ١٩٥-١٩٦.

(٣) المستنير: ١٩٥-١٩٦.

(٦) الكفاية: ١٧٥-١٧٦.

(٥) الإرشاد: ١٧٢.

(٨) الغاية: ١٥٤-١٥٥.

(٧) النشر: ٤٠٥/١.

(١٠) الجامع: ٣٠، ٣١.

(٩) الروضة: ٢١١-٢٢٢.

(١٢) تحجير التيسير: ٥٩.

(١١) النشر: ٤٠٥/١.



السادس: قوله تعالى: ﴿يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِ﴾ [آل عمران: ١٣]:

واختلف فيه عن ابن وردان، فروى تحقيقها عنه ابن مهران في الغاية<sup>(١)</sup> ولابن العلاف وذلك من المستنير<sup>(٢)</sup>، وللشطوى من كتابي أبي العز<sup>(٣)</sup>،<sup>(٤)</sup>، وللسبط الخياط على ما في الاختيار<sup>(٥)</sup>.

وذكره أبو الكرم في موضعين: الأول في باب الهمز المتحرك واقتصر على الإبدال في ذلك للعمري عن أبي جعفر<sup>(٦)</sup>، والثاني في موضعه من السورة وأطلق الإبدال فيه لأبي جعفر<sup>(٧)</sup> إلا أن ابن الجزري روى الهمز من طريق ابن العلاف والإبدال من سائر طرقه، وبه قطع أبو على المالكي والروضة وكذا في الكامل<sup>(٨)</sup> وجامع الفارسي<sup>(٩)</sup>، وللهرواني من المستنير والمصباح ولغير الشطوى من كتابي أبي العز.

من خلال ذلك يتبين أن الوجهين صحيحان عن ابن وردان وبهما قرأ الإمام ابن الجزري. والذي يقدم هو الإبدال؛ لأنه مذهب الجمهور عنه والأكثر طرقًا وهو الموافق لما في التحبير وقد ورد ذلك عنه من ٢٥ طريقًا من مجموع طرقه البالغة ٤٠ طريقًا.

السابع: ﴿الْمُنْشُوتُ﴾:

واختلف عنه أيضًا في قوله تعالى: ﴿الْمُنْشُوتُ﴾ [الواقعة: الآية: ٧٢] فرواه بالهمز عنه الفارسي في جامعه<sup>(١٠)</sup> وكذا في غاية أبي العلاء<sup>(١١)</sup> وللفضل عنه من إرشاد أبي العز<sup>(١٢)</sup> وللهنبل من الكفاية<sup>(١٣)</sup>، ولابن العلاف من المستنير<sup>(١٤)</sup> والمصباح<sup>(١٥)</sup>. وقطع له الهذلي بحذف الهمز وضم الشين وذلك من الكامل<sup>(١٦)</sup> وهو الذي في روضة

(١) الغاية: ١٥٥. (٢) المستنير: ١/ ٣٧٢.

(٣) الإرشاد: ٢٥٨. (٤) الكفاية الكبرى: ١٧٤.

(٥) الاختيار: ١/ ٢٠٥. (٦) المصباح: ١٩٣ - ١٩٤.

(٧) المصدر السابق: ٣٠٦. (٨) الكامل: ٣٣٠.

(٩) الجامع: ٣٢. (١٠) الجامع: ٣٢.

(١١) غاية الاختصار: ١/ ٢١٦. (١٢) الإرشاد: ١٧١.

(١٣) الكفاية: ١/ ١٨١. (١٤) المستنير: ١/ ٣٧٣.

(١٥) المصباح: ٤٨٦. (١٦) الكامل: ٣٣٠.

المالكي<sup>(١)</sup>، وللفضل عنه من كفاية أبي العز، وللنهرواني عن الفضل وذلك من المستنير والمصباح وغاية ابن مهران<sup>(٢)</sup>.

والوجهان صحيحان عن ابن وردان وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى والذى يقدم هو الحذف؛ لأنه الأكثر رواية من طريق الفضل وهو الأول عن ابن وردان.

**تَنْبِيْهُ:** ذكر الإمام ابن الجزرى أن ابن سوار روى الخلاف في هذا الموضع عن ابن وردان ولم أقف على ذلك في المستنير، والذى وجدته فيه أنه قطع بالحذف للنهرواني فقط، فيكون للباقيين الإثبات<sup>(٣)</sup>.

**الثامن:** ﴿كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾ [آل عمران: الآية: ٤٩، المائدة: ١١٠].

روى ابن الجزرى اختلاف الطرق عن أبي جعفر في تحقيق الهمز أو إبداله مع الإدغام فأدغمها ابن هارون عن الفضل والهدلى كلاهما عن ابن وردان، وأما ابن جهمز فأدغمها عنه الدورى، وروى الباقر تحقيقها وهو المقدم أداء حيث ورد لابن وردان من ٢٩ طريقاً، ولابن جهمز من ٩ طرق. والله أعلم.

وبذلك نأتى إلى ختام أبواب الهمز المفرد.



(١) الروضة: ٢٢٤-٢٢٥.

(٣) المستنير: ٢/٨١٣.

(٢) غاية ابن مهران: ١٥٥.

## باب النقل<sup>(١)</sup>

بعد الانتهاء من بيان أوجه اختلاف القراء في الهمز المفرد يأتي الحديث عن بيان اختلافهم في نقل الحركة، وهو نوع من أنواع تخفيف الهمز، وقد ورد اختلاف طرق الرواة في هذا الباب في ثلاثة مواضع، وأبدأ بهم على حسب ترتيب الرواة.

الأول: ﴿عَادَا آلَؤُلَى﴾ [النجم: الآية: ٥٠] قرأ قالون بنقل حركة الهمزة المضومة بعد اللام وإدغام التنوين قبلها فيها حالة الوصل من غير خلاف؛ لكن اختلف عنه في همز الواو التي بعدها حالة النقل وعدم الهمز.

فروى عنه همزها أبو نشيط وذلك من التيسير<sup>(٢)</sup> والكافي<sup>(٣)</sup>، والكامل<sup>(٤)</sup>، وللقزاز عنه من التذكرة<sup>(٥)</sup> والهادي، وتلخيص العبارات<sup>(٦)</sup>، والتبصرة<sup>(٧)</sup> وبه قرأ ابن الفحام على ابن نفيس من التجريد<sup>(٨)</sup> وكذا من باقى طرق القزاز على ما في النشر من قطعه بالهمز لجمهور المغاربة، وللحلواني من جميع طرقه.

أما ترك الهمز عنه فقد رواه عن قالون أبو نشيط من غاية ابن مهران<sup>(٩)</sup>، والمستنير<sup>(١٠)</sup>، والمبهج<sup>(١١)</sup>، وتلخيص أبى معشر<sup>(١٢)</sup>، وروضة المالكي<sup>(١٣)</sup>، والمصباح<sup>(١٤)</sup>، وغاية أبى العلاء<sup>(١٥)</sup> والكفايتين<sup>(١٦)</sup>، وللفارسي من التجريد.

(١) النقل: لغة: تحويل شيء من موضع إلى موضع. معجم تهذيب اللغة: ٤/ ٣٦٥٢، مجمل اللغة: ٨٨٠ لابن فارس. تحقيق: زهير عبد المحسن. ط. مؤسسة الرسالة.

اصطلاحاً: عبارة عن تعطيل الحرف المتقدم الهمزة من شكله وتحليته بشكل الهمزة. أ. هـ ينظر الإضاءة: ٢٥ للضباع.

- |                           |                             |
|---------------------------|-----------------------------|
| (٢) التيسير: ١٦٦.         | (٣) الكافي: ٢١٠.            |
| (٤) الكامل: ٣٧٦.          | (٥) التذكرة: ٢/ ٥٧٠.        |
| (٦) تلخيص العبارات: ١٥٤.  | (٧) التبصرة: ٦٨٧.           |
| (٨) التجريد: ٣١٥.         | (٩) الغاية: ٤٠٣.            |
| (١٠) المستنير: ٨٠٦.       | (١١) المبهج: ٨٨.            |
| (١٢) التلخيص: ٤٢١.        | (١٣) الروضة: ٩٣٤ - ٩٣٥.     |
| (١٤) المصباح: ٤٨١.        | (١٥) غاية الاختصار: ٢/ ٦٦٩. |
| (١٦) الكفاية الكبرى: ٥٦٠. | (١٧) كفاية الست: ٣٧.        |

وأحد الوجهين عن أبي نشيط من الشاطبية<sup>(١)</sup>، والإعلان<sup>(٢)</sup>، وللحلواني من تلخيص أبي معشر على ما ورد في هذه الطرق.

والوجهان صحيحان عن قالون، وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى وقال بأن الهمز أشهر عن الحلواني وعدمه أشهر عن أبي نشيط<sup>(٣)</sup>.

والذى يقدم هو الهمز لأنه رواية الجمهور عن قالون وقد ورد ذلك عنه من ٦٤ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٨٣ طريقاً كما أنه الموافق لما في التيسير ورجح بعضهم البدء بالهمزة على الأصل (الأولى) كما في شرح الهداية<sup>(٤)</sup>. وكذا رجحه الشاطبي بقوله: «والبدء بالأصل فضلاً لقالون والبصرى»<sup>(٥)</sup> كما أنه الموافق لرسم المصحف.

**تَنْبِيْهُ:** لقالون عند البدء بلفظ الأولى خمسة أوجه:

الأول: (أولى) بهمزة مفتوحة فلام مضمومة بعدها واو ساكنة مدية.

الثاني: (لولى) بلام مضمومة بعدها واو ساكنة مدية بدون همز.

الثالث: (الأولى) بهمزة مفتوحة فلام ساكنة وبعدها همزة مضمومة وبعدها واو ساكنة مدية.

الرابع: (ألولى) بهمزة مفتوحة وبعدها لام مضمومة وبعدها اللام همزة ساكنة.

الخامس: (لولى) بلام مضمومة وبعدها همزة ساكنة.

ولورش وجهان وهما الأول والثاني، ولأبى عمرو وأبى جعفر ويعقوب الثلاثة أوجه الأولى.

**تَنْبِيْهُ:** لم يختلف عن قالون في نقل حركة الهمزة المضمومة إلى اللام التى قبلها معد حذف الهمزة وإدغام التنوين في اللام بعده وإن وقع الخلاف في الهمز وعدمه حال النقل كما سبق.

التوجيه: وجه الهمز: أما من قرأ بالهمز ففيه قولان:

أحدهما: أنه لما قال: ﴿عَادَاَ الْأَوَّلَى﴾ صارت الواو ساكنة قبلها ضمة، والواو الساكنة

إذا انضم ما قبلها ربما قد روا الواو فيها فقلبوها همزة، وقد كان أبو حية النميرى يهمز كل واو سكنت وانضم ما قبلها نحو (مؤسى)، (مؤقد) وعلى هذه اللغة قرأ قبل (سؤقه) بالهمز فهمز

(٢) الإعلان: ٢٢٢.

(١) الشاطبية: البيتان: ٣٣٠ - ٣٣١.

(٤) شرح الهداية: ٥٣/١.

(٣) الشر: ٤١٠/١.

(٥) الشاطبية: البيت: ٢٣٣.

حين سكنت الواو وانضم ما قبلها.

القول الثاني: أن يكون أصل (أول) عنده (أوأل) ثم يبنى منه (فعلى) فقال: "وؤلى" ثم قلبت الواو المضمومة همزة فصارت (أولى) بهمزين الأولى مضمومة فاء الكلمة والثانية ساكنة وهى عين الكلمة فأبدلت الثانية وأوآ لانضمام ما قبلها فصار «أولى» فلما أتت حركة الهمزة المضمومة على اللام وحذفها رد الهمزة الساكنة التى كان أبداها من أجل اجتماع الهمزين كما تقول ﴿الَّذِي أَوْتُمِّنَ﴾ [البقرة: ٢٨٣].

والأصل «أؤتمن» بهمزين قلبت الثانية منهما وأوآ لسكونها وانضمام ما قبلها حين اجتمعت همزتان فإذا سقطت همزة الوصل فى الدرج رجعت الهمزة التى كانت خففت من أجلها وهى فاء الفعل فقلت «الذى أؤتمن» .

- أما وجه عدم الهمز وذلك بنقل الحركة ليصح الإدغام والله أعلم<sup>(١)</sup>.

### ﴿مِلْءُ الْأَرْضِ﴾ [آل عمران: الآية: ٩١]

وروى ابن الجزرى اختلاف الطرق عن الأصبهانى عن ورش، وابن وردان فى نقل حركة الهمزة إلى اللام قبلها مع حذف الهمزة وذلك من كلمة (ملء).

أما الأصبهانى: فروى عنه النقل الهذلى فى كامله<sup>(٢)</sup> وكذا فى المصباح<sup>(٣)</sup> وللهنروانى عنه من المستنير<sup>(٤)</sup>، وكفاية أبى العز<sup>(٥)</sup>، ومن غاية أبى العلاء على ما فى النشر<sup>(٦)</sup>. وروى التحقيق عنه ابن مهران فى غايته<sup>(٧)</sup> وهو الذى فى التجريد<sup>(٨)</sup>، والمبهج<sup>(٩)</sup>، وتلخيص أبى معشر<sup>(١٠)</sup>

(١) ينظر: شرح الهداية: ١/ ٥٢ - ٥٣، والكشف: ١/ ٩١ - ٩٢.

(٢) الكامل: ٣٣٩.

(٣) المصباح: ٣١٠.

(٤) المستنير: ٥٠٢.

(٥) الكفاية: ٢٨٨.

(٦) تَنْبِيْهُ: روى الإمام ابن الجزرى النقل للأصبهانى وذلك من طريق النهروانى وغاية أبى العلاء من طريقه؛ إلا أن أبى العلاء خص النقل فى هذا الموضع بالحلوانى عن ابن وردان عن أبى جعفر فيكون ما عده بالتحقيق ومنهم الأصبهانى، غاية الاختصار: ١/ ٢٠٥. ولكن يؤخذ بالنقل للنهروانى اعتماداً على ابن الجزرى لأنه عالم بالفن ولاحتيال وقوع سهو من الساسخ، وأما ما رواه ابن الجزرى من النقل عنه من جامع البيان فليس من طريق الطيبة. والله أعلم.

(٨) التجريد: ١٣٨.

(٧) الغاية: ١٥٨.

(١٠) التلخيص: ١٥٧ - ١٥٨.

(٩) المبهج: ٥٤.

والروضتين<sup>(٢)(١)</sup>، والإعلان<sup>(٣)</sup>، ومن بقية طرقه على ما في النشر كالذكر والمفتاح، وجامع ابن فارس الخياط<sup>(٤)</sup>.

والوجهان صحيحان عن الأصبهاني وبهما قرأ ابن الجزرى، والذي يقدم هو التحقيق (عدم النقل)؛ لأنه الأكثر طرقاً ورواية عنه وهو مذهب الجمهور والموافق لما عليه أهل الأداء. ووقد ورد ذلك عنه من ١٥ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٢٦ طريقاً، بينما ورد النقل من باقى طرقه.

### بیانه لابین وردان:

وأما ابن وردان فقطع له بالنقل أبو على المالكي في الروضة وكذا في المصباح والكامل، وجامع الفارسي<sup>(٥)</sup> وللنهرواني من كتابي أبي العز والمستنير وجامع ابن فارس، وغاية أبي العلاء، وروى عنه التحقيق ابن مهران في غايته، وكذا من طريق ابن هارون عن الفضل، وللحنبلي عن هبة الله وذلك من كتابي ابن خيرون وسبط الخياط وغيرهما على ما في النشر والوجهان صحيحان عن ابن وردان، والذي يقدم هو النقل؛ لأنه الأكثر طرقاً ورواية عنه وقد ورد ذلك من ٢١ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٤٠ طريقاً. والباقي لوجه التحقيق.

﴿الْعَن﴾

واختلف عن ابن وردان في نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبله في كلمة ﴿الَّذِينَ﴾  
[البقرة: الآية: ٧١] حيث أتت غير موضعي (يونس).

فروى النهروانى النقل عنه وذلك من الكامل<sup>(٦)</sup>، والمصباح<sup>(٧)</sup>، وجامع ابن فارس<sup>(٨)</sup>، وروضة المالكي<sup>(٩)</sup>، وغاية أبي العلاء<sup>(١٠)</sup>، وكتابي أبي العز<sup>(١١)</sup><sup>(١٢)</sup>، والمستنير<sup>(١٣)</sup>، ولابن

(۱) روضة المالكی: ۵۹۲.

(٣) الإعلان: ١٠١.

(٥) الجامع: ١٣٦.

(٧) المصباح: ٢٨٤.

(٩) الروضة: ٢ / ٣٥٦.

(۱۱) الإرشاد: ۲۲۵.

(١٣) المستنبر: ١/٤٥٧.

(٧) روضة المعدل: ٤٤.

(٩) النشر : ١ / ٤١٤ .

(٦) الكمام : ٣٩٦.

(٨) التَّصَرُّفُ: ٣٢.

(١٠) غاية الاختصار: ١/٢٠٣-٢٠٤.

(١٢) الكفاية الكبرى: ١ / ٢٥٥.

هارون من الإرشاد وكفاية أبي العز، ومصباح أبي الكرم، وكذا من جامع الفارسي<sup>(١)</sup> ولسبط الخياط من غير المبهج على ما في النشر<sup>(٢)</sup>.

وروى التحقيق عنه، وابن مهران، والوراق وابن العلاف ثلاثتهم عن ابن شبيب عن الفضل عنه وكذا من بقية الطرق عن هبة الله على ما في النشر.

والوجهان صحيحان عن ابن وردان وبهما أخذ ابن الجزري.

والذي يقدم هو الأول؛ لأنه الأكثر رواية عنه كما أنه ورد من الطريق الأول، وهو الموافق لما في التحبير<sup>(٣)</sup>. وقد ورد ذلك عنه من ٢١ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٤٠ طريقاً والباقي لوجه التحقيق. والله أعلم.

\* \* \*

(٢) النشر: ١/ ٤١٠.

(١) الجامع: ٥١.

(٣) التحبير: ١٢٣.

## السكت على الساكن قبل الهمز<sup>(١)</sup>

تقدم الكلام عن بيان اختلاف طرق الرواة في الهمز المفرد ثم يأتي الحديث هنا عن السكت على الساكن قبل الهمز.

والغرض من السكت هنا كما قال الإمام ابن الجزري لبيان الهمز وتحقيقه خوفاً من خفائه<sup>(٢)</sup>. وقد ورد السكت عن جماعة من القراء وهم: حمزة وابن ذكوان وحفص وإدريس فأما حمزة فهو أكثر القراء عناية به، ولذا اختلفت الطرق عنه وعن أصحابه اختلافاً كثيراً، ومن هنا كان البدء ببيان أوجه اختلافه، وقد اختلفت الطرق عنه في ذلك إلى مذاهب متعددة:

**الأول:** السكت لحمزة على «أل، وشيء» وذلك من التيسير<sup>(٣)</sup>، والشاطبية<sup>(٤)</sup>، والكافي<sup>(٥)</sup>، وبه قرأ الداني على أبي الحسن طاهر بن غلبون ورواه مكي عن خلف فقط من التبصرة<sup>(٦)</sup>. وكذا رواه فيهما جميع طرق أصحاب السكت عن حمزة، وقد ورد ذلك من جميع طرق رواية خلف التي وقفت عليها، ولخلاد من ٥٧ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٦٨ طريقاً.

**الثاني:** السكت على «أل» فقط مع مد (شيء) وذلك لحمزة من التذكرة<sup>(٧)</sup> وتلخيص العبارات<sup>(٨)</sup> والتبصرة، ومن إرشاد أبي الطيب على ما في النشر. وقد ورد ذلك لخلف من طريقين، ولخلاد من ٧ طرق.

**الثالث:** السكت على (أل) و(شيء) والمفصول نحو ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ لحمزة، وذلك من إرشاد أبي العز<sup>(٩)</sup>، وغاية أبي العلاء<sup>(١٠)</sup>، والكامل<sup>(١١)</sup>، والتجريد، وبه قرأ ابن الفحام على

(١) السكت: لغة: يدل على خلاف الكلام، ويطلق أيضاً إذا قطع الكلام. فهو يطلق على الصمت وعدم الكلام. أ. هـ معجم مقاييس اللغة لابن فارس. تحقيق: عبد السلام هارون دار الجليل: ٨٩/٣. واصطلاحاً: عبارة عن قطع الصوت زمناً هو دون زمن القراءة من غير تنفس، ويكون بنية استئناف القراءة. أ. هـ النشر ١/٢٤٠. بتصرف.

(٢) النشر: ١/٤٢٠. (٣) التيسير: ٥٦.

(٤) الشاطبية: البيتان: ٢٢٨-٢٢٩. (٥) الكافي: ٧٠.

(٦) التبصرة: ٤١٧. ولم يسنده ابن الجزري إلى رواية خلف، بل ورد إسناده في رواية خلاد فقط. النشر: ١/١٥٨-١٦٥.

(٧) التذكرة: ١/٢٤٧. (٨) التلخيص: ٦٥.

(٩) الإرشاد: ١٨٥. (١٠) الغاية: ١/٢٦٥.

(١١) الكامل: ٣٩٧.



الفارسي<sup>(١)</sup>، ورواه عن خلف فقط أبو معشر الطبري في التلخيص<sup>(٢)</sup> وكذا في التيسير، والشاطبية والكافي، وهبه قرأ الداني على أبي الفتح، وكذا من التجريد من قراءة ابن الفحام على عبد الباقي، وقد ورد عنه ذلك من ٢٢ طريقاً، وخلاد من ٨ طرق.

الرابع: السكت على (أل) والمفصول مع مد (شيء) لحمزة من العنوان<sup>(٣)</sup> والمجتبى على ما في النشر، وأحد الوجهين عن خلف من الكافي، كما ذكر ابن شريح ونقله عنه ابن الجزري وقد ورد عن خلف من ٤ طرق وخلاد من طريقين.

الخامس: السكت على (أل) و(شيء) والمفصول والموصول لحمزة نحو: ﴿الْقُرْآنُ﴾ وذلك من الكامل والمبهيج<sup>(٤)</sup>، والمستنير<sup>(٥)</sup>، والمصباح<sup>(٦)</sup>، وكفاية أبي العز<sup>(٧)</sup>، وروضة المعدل<sup>(٨)</sup>، والمالكي<sup>(٩)</sup>، ومن التذكار وجمهور العراقيين على ما في النشر<sup>(١٠)</sup>. وقد ورد عن خلف من ٣٢ طريقاً، وخلاد من ٣٥ طريقاً.

السادس: السكت على (أل) و(شيء) والساكن المفصول ومد المنفصل وذلك لحمزة من غاية أبي العلاء والوجيز<sup>(١١)</sup>، وخلاد من التجريد وبه قرأ ابن الفحام على عبد الباقي، وقد ورد لخلف من ١٠ طرق، وخلاد من ٩ طرق.

السابع: السكت على (أل) و(شيء) والمفصول والموصول والمد بنوعيه (المنفصل والمتصل، وذلك لحمزة من روضة المعدل والكامل)، وقد ورد لخلف من ٨ طرق، وخلاد من ٦ طرق.

الثامن: أما طرق عدم السكت فهو لحمزة من الهداية، وخلاد من التبصرة، والهادي ولأبي الطيب من الإرشاد، والمستنير من طريق أبي على العطار عن البختری عن الوزان، وكذا من التيسير من قراءة الداني على أبي الفتح فارس بن أحمد، وتبعه على ذلك الشاطبي، وهو أحد طرق الكامل عن خلاد، كما في النشر. وقد ورد ذلك لخلاد من ١١ طريقاً، أما

(١) التجريد: ١٣٩.

(٢) التلخيص: ١٦٩.

(٣) العنوان: ٦٨.

(٤) المبهيج: ٤٢.

(٥) المستنير: ٣٩٧/١.

(٦) المصباح: ٢٤٤.

(٧) الكفاية: ٢١٠/١.

(٨) روضة المعدل: ٤٨.

(٩) روضة المالكي: ٣٣٥/١.

(١٠) النشر: ٤٢٢/١.

(١١) الوجيز: ٩٧.

الهداية فهو ليس من طريق الطيبة عن خلف.

من خلال ذلك يتبين صحة هذه الأوجه عن خلاد كما هو مذكور وبكل ذلك قرأ الإمام ابن الجزري حيث روى هذه الأوجه كلها عن حمزة في النشر، والذي يقدم هو السكت على (أل) (وشيء) لأن معظم الأوجه ذكرت السكت عليهما ثم السكت عليهما مع السكت على الساكن المفصول ثم الساكن الموصول ثم السكت مع ذلك كله على السكت على المد المنفصل ثم المد المتصل، والله أعلم.

### (ابن ذكوان)

أما بالنسبة لابن ذكوان فله مذهبان: الأول: السكت على (أل وشيء) والمفصول نحو ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ فرواه عنه الهذلي، وذلك من طريق الجبني عن ابن الأخرم عن النقاش عن الأخفش<sup>(١)</sup>، وكذا رواه أبو العلاء ولكن من طريق العلوي عن النقاش عن الأخفش<sup>(٢)</sup>.  
الثاني: السكت على غير حرف المد ورواه سبط الخياط وذلك لابن الأخرم عن الأخفش، وللصوري كلاهما من المبهج<sup>(٣)</sup> وليس فيه طريق النقاش. ورواه أيضًا أبو العز في إرشاده وذلك من طريق العلوي<sup>(٤)</sup>، وروى الباقر عن عدم السكت. والذي يقدم هو عدم السكت؛ لأنه الأكثر طرقًا ورواية عنه، فهو رواية الجمهور عنه كما قال الإمام ابن الجزري<sup>(٥)</sup>، وقد ورد عنه عدم السكت من ٦٨ طريقًا بنسبة ٨٦٪ تقريبًا من مجموع طرقه البالغ ٧٩ طريقًا، وهو الموافق لما في الشاطبية والتيسير بينما ورد السكت عنه من ١١ طريقًا والله أعلم.

### (إدريس)

واختلف أيضًا عن إدريس، كابن ذكوان فروى الشطبي عنه السكت على (أل) (وشيء) والمفصول، وذلك من غاية الاختصار، وكفاية الست على ما في النشر؛ ولابن بويان عنه من الكامل.

(٢) غاية الاختصار: ١ / ٢٦٥.

(٤) الإرشاد: ١٨٥.

(١) الكامل: ٣٩٧.

(٣) المبهج: ٤١ - ٤٢.

(٥) النشر: ١ / ٤٢٣.

وروى عنه المطوعى السكت على (أل)، و(شيء) والمفصول نحو:

﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ والموصول نحو ﴿الْقُرْءَانُ﴾، وذلك من المبهج.

وروى الباقر عن عدم السكت وذلك للقطيعى عنه، وللشطى والمطوعى من المصباح<sup>(١)</sup>.

والوجهان صحيحان عن إدريس عن خلف وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى، ويقدم ترك

السكت، وقد ورد ذلك عنه من ٥ طرق تقريباً بينها ورد السكت من ٤ طرق، والله أعلم.

## سكت حفص

وأما حفص فقد ورد عنه السكت فى نوعين:

الأول: السكت على الساكن قبل الهمز وذلك على نحو ما سبق لابن ذكوان

وإدريس.

الثانى: السكت فى المواضع الأربعة المعلومة.

أما النوع الأول: فقد ورد عنه السكت على (أل، وشئ) والساكن المنفصل نحو:

﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ وبه قرأ ابن الفحام على الفارسى على الحامى من التجريد<sup>(٢)</sup>، ورواه أبو

على المالكى فى الروضة، كذلك أيضاً وزاد السكت على الساكن المتصل نحو:

﴿الْقُرْءَانُ﴾ و(مسئولا) عن الحامى أيضاً<sup>(٣)</sup>، وهو عن أبى طاهر عن الأشنانى عن

عبيد. وروى الجمهور عدم السكت عن حفص فى هذا النوع.

من خلال ذلك يتبين صحة الوجهين عن حفص، وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى<sup>(٤)</sup> والذى يقدم

هو عدم السكت؛ لأنه مذهب الجمهور عنه والموافق لما فى التيسير، وقد ورد ذلك عنه من ٤٨ طريقاً

من مجموع طرقه البالغ عددها ٥٢ طريقاً، والباقى لوجه السكت..

(١) تَنْبِيْهُ: ذكر أبو الكرم السكت بين كلمتين لخلف فقال: «وخلف فى اختياره والعيسى يسكتون بين كلمتين سكتة

خفيفة» أ. هـ المصباح: ٢١٢. فدل ذلك على أن مذهب خلف من المصباح هو السكت المفصول فقط؛ وهذا

خالف لما هو معلوم من أنه لا يسكت على المفصول دون (أل) و(شيء) وذلك من رواية إدريس، ولذا لم يأخذ به

ابن الجزرى. والذى عليه العمل عنده فى السكت هو الأخذ بالوجهين الأولين دون الثالث. انظر

النشر: ١/ ٤٢٤.

(٢) الروضة: ٣٣٥.

(٣) التجريد: ١٣٩.

(٤) النشر: ١/ ٤٢٣.

أما النوع الثاني: فقد روى ابن الجزرى عنه الخلاف في أربع كلمات:

أولها: ﴿عَوَجًا ۖ قِيمًا﴾ [الكهف: الآية: ١]، ﴿مُرْقَدِنَا﴾ [يس: ٥٢]، ﴿مَنْ رَاقٍ﴾ [القيامة: الآية: ٢٧]، و﴿بَلَّ رَانَ﴾ [المطففين: الآية: ١٤] وقد ورد عنه في ذلك خمسة أوجه.

الأول: السكت في المواضع الأربعة، وذلك من التيسير<sup>(١)</sup>، والشاطبية<sup>(٢)</sup> وتلخيص العبارات<sup>(٣)</sup>، والتذكرة<sup>(٤)</sup>، وكذا من جامع البيان<sup>(٥)</sup>، وقد ورد ذلك من ٥ طرق ويمثل.

الثاني: السكت على الأول والثاني فقط، وذلك لعمر بن الصباح من التجريد<sup>(٦)</sup>.

الثالث: السكت على الثالث والرابع، وبه قرأ ابن الفحام على الفارسي من طريق عمرو، وهو الذى فى المستنير<sup>(٧)</sup>، وروضة المالكي<sup>(٨)</sup>، والوجيز<sup>(٩)</sup>، وكذا من كتابى أبى العز<sup>(١٠)</sup>، والمبهبج<sup>(١٢)</sup>، والكفاية<sup>(١٣)</sup> كلاهما لسبط الخياط، وجامع ابن فارس على ما فى التبصرة<sup>(١٤)</sup>، وقد ورد ذلك من ٢٧ طريقاً.

الرابع: السكت على ﴿بَلَّ رَانَ﴾ فقط وذلك من المصباح<sup>(١٥)</sup> من ٦ طرق، والله أعلم.

وذكر ابن الجزرى أن أبا العلاء روى عنه السكت فى الأول فقط ولم يذكر فى الثلاثة الباقية شيئاً، بل ذكر الإظهار فى الأخيرين<sup>(١٦)</sup> فقط.

وبالرجوع إلى غاية أبى العلاء تبين أنه روى السكت عن حفص فى هذه المواضع الثلاثة<sup>(١٧)</sup> ولم يذكر شيئاً فى موضع يس.

الخامس: ولم يتعرض الإمام الهذلى لهذه المواضع بذكر السكت فىكون على الإدراج من خلال ذلك يتبين صحة رواية كلاً من السكت والإدراج فى هذه المواضع الأربعة

(٢) الشاطبية: البتان: ٨٣٠ - ٨٣١.

(١) التيسير: ١١٥.

(٤) التذكرة: ٤١٢.

(٣) التلخيص: ١١٤.

(٦) التجريد: ٢٥٦، ٢٩٤.

(٥) جامع البيان: ٥٩٩.

(٨) روضة المالكي: ٩٧١.

(٧) المستنير: ٨٤٧، ٨٣٨.

(١٠) الكفاية: ٥٩٥، ٦٠٥.

(٩) الوجيز: ٣٦٨، ٣٧٦.

(١٢) المبهبج: ٩٢.

(١١) الإرشاد: ٦١٢، ٦٢٥.

(١٤) التبصرة: ٤٦، ٤٧، خ.

(١٣) كفاية الست: ٤١.

(١٦) النشر: ١/٤٢٦.

(١٥) المصباح: ٥٠٩.

(١٧) غاية الاختصار: ١/١٦٩، ١٧٦، ٢/٥٥٢.

عن حفص، وبها قرأ الإمام ابن الجزرى.

والذى يقدم هو السكت؛ لأنه الأكثر رواية عنه، وهو الموافق لما فى التيسير.

التوجيه: ذكر مكى أن حجة السكت فى هذه المواضع: ليبين للقارئ أن الوقف على ﴿عِوَجًا﴾ تام، وأن قِيَمًا ليس بتابع فى إعرابه لـ ﴿عِوَجًا﴾ وإنما هو منصوب بفعل مضمَر تقديره أنزله قِيَمًا، فيكون حالاً من الهاء فى أنزله.

وأما السكت على قوله تعالى: ﴿مَرْقَدِنَا﴾ ليبين أن ﴿هَذَا﴾ ليس بصفة للمرقد وأنه مبتدأ، وليبين أن قوله تعالى: ﴿هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ﴾ ليس من قول الكفار، وإنما هو إما أن يكون من قول الملائكة فهو مستأنف، وأما من قول المؤمنين للكفار. وكذا السكت على (من) فى ﴿مَنْ رَاقٍ﴾، وعلى (بل) فى ﴿بَلَّ رَانَ﴾، لأنهما ينقلبان فى الوصل راء فتصير مدغمة فى الراء بعدها ويذهب لفظ اللام والنون، فقصد بالسكت بيان اللفظ ليظهر أنهما كلمتان<sup>(١)</sup>.

والأصل فى ذلك كله هو الرواية الصحيحة الثابتة كما قال الإمام ابن الجزرى. والله أعلم.

\* \* \*

## الوقف<sup>(١)</sup> على الهمز

تمهيد: بعد الانتهاء في المطلب السابق من بيان اختلاف الطرق عن الرواة في السكت على الساكن قبل الهمز نأتى إلى آخر أبواب الهمز وهو الوقف عليه لحمزة وهشام. ولما كان الوقف محل استراحة نجد أن العلماء تنوعوا في تخفيف الهمز بصور متعددة من تسهيل، وحذف، ونقل، وإدغام، وإبدال، وقد جاء هذا الباب جامعاً لكل هذه الصور والتي تندرج تحت ما يسمى بالتخفيف القياسى، وزاد على ذلك قسماً آخر وهو التخفيف الرسمى، أى الوقف على الهمز بما يوافق رسم المصحف.

ولذا فإنه يعد من أصعب أبواب الهمز؛ لأنه يحتاج إلى معرفة مذاهب أهل العربية في الوقف على الهمز مع التمكن في معرفة الرواية وإتقان الدراية، وسعة الاطلاع بعلم الرسم العثمانى كما قال ابن الجزرى.

ومن المعلوم أن حمزة هو أكثر القراء تحقيقاً وسكتاً، وأطولهم مدّاً فناسب ذلك أن يسهل الهمز وقفاً، ووافقه هشام في الهمز المتطرف فقط عند الوقف بخلف عنه، والأصل في ذلك هو الرواية الصحيحة الثابتة عن النبى ﷺ.

ولما كان هذا البحث قائماً على دراسة أوجه الخلاف فقط فإننى سوف أقصر على دراسة مواضع الخلاف الواردة في هذا الباب حيث ورد الخلاف عن حمزة في الهمز المتوسط والمتطرف، أما هشام ففى المتطرف فقط، كما تقدم.

### (بيانه لحمزة)

الهمز المتوسط:

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن حمزة في الهمز المتوسط بزائد (٢)، وهذا النوع ينقسم إلى قسمين:

الأول: المتوسط بزائد المتصل رسماً المنفصل حكماً.

(١) الوقف لغة: الكف. ينظر القاموس المحيط: ٧٧٤-٧٧٥، بصائر ذوى التمييز ٥/ ٢٥٤. ط. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية. اصطلاحاً: هو عبارة عن قطع الصوت على الكلمة زمناً يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة: ينظر النشر: ١/ ٢٤٠.

(٢) وذلك لأن حمزة ليس له في المتوسط الأصل عند الوقف سوى التسهيل كما هو معلوم.

وهو ما اتصل به أحد الحروف الزائدة عن بنية الكلمة كهاء، والتنبيه كما في ﴿هَآأَنْتُمْ﴾ [آل عمران: الآية: ١١٩] وياء النداء كما في ﴿يَا أَيُّهَا﴾ [البقرة: الآية: ٢١] وتسهيل ذلك يكون بين يين مع المد والقصر، أو يتصل به كما في (أل) التعريفية نحو: ﴿الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١] و﴿الْآخِرَةِ﴾ [البقرة: ٤] فتسهيل هذا النوع يكون بالنقل. أو يتصل به حرف من حروف المعاني، وقد يأتي الهمز بعده ساكنًا نحو ﴿تَأْمَنَّا﴾ [يوسف: الآية: ١١] أو ﴿يُؤْتَى﴾ [آل عمران: ٧٢] وحكمه الإبدال من جنس حركة ما قبله. أو يكون الهمز بعده متحركًا، فإن كان الهمز محركًا بعد محرك فإن ذلك يأتي على صور ست وهي:

- أن تكون الهمزة مفتوحة بعد كسر نحو ﴿لِأَهْبَ﴾ [مريم: الآية: ١٩].
- أو مفتوحة بعد فتح نحو ﴿كَأَمْثَلِ﴾ [الواقعة: الآية: ٢٣] أو مكسورة بعد كسر نحو ﴿بِإِحْسَنِ﴾ [البقرة: ١٧٨] أو مكسورة بعد فتح نحو ﴿فَأَنْهَهُمْ﴾ [الأنعام: الآية: ٣٢] أو مضمومة بعد كسر نحو ﴿لِأُولَئِهِمْ﴾ [الأعراف: الآية: ٣٨]، أو مضمومة بعد فتح نحو ﴿وَأَوْحَى﴾ [هود: الآية: ٣٦].

فتسهيل ذلك يكون بالإبدال ياء في الحالة الأولى وهي المفتوحة بعد كسر وبين بين في الصور الباقية<sup>(١)</sup>.

وهو مذهب جمهور العراقيين عن حمزة، وهو الذي في المبهج<sup>(٢)</sup>، والمستنير<sup>(٣)</sup> وروضة المالكى<sup>(٤)</sup>، والمصباح<sup>(٥)</sup>، والكمال<sup>(٦)</sup>. وغاية أبي العز<sup>(٧)</sup>، وبه قرأ الداني على أبي الفتح فارس بن أحمد<sup>(٨)</sup>، وكذا من التجريد، وبه قرأ ابن الفحام على الفارسي<sup>(٩)</sup>. وخلف من إرشاد أبي العز<sup>(١٠)</sup>. وأحد الوجهين عن حمزة من التيسير<sup>(١١)</sup>، والشاطبية<sup>(١٢)</sup>.

(١) ينظر: النشر: ١ / ٤٣٨، ٤٣٩.

(٢) المبهج: ٢٦.

(٣) المستنير: ١ / ٣٨١.

(٤) الروضة: ١ / ٢٣٢.

(٥) المصباح: ٢١٣.

(٦) الكمال: ٤١١ - ٤١٢.

(٧) الكفاية: ١٨٤.

(٨) جامع البيان: ٢٦٠.

(٩) التجريد: ١٣٤.

(١٠) الإرشاد: ١٨٠.

(١١) التيسير: ٤١.

(١٢) الشاطبية: البيتان: ٢٤٨ - ٢٤٩.

وتلخيص العبارات<sup>(١)</sup>، والكافي<sup>(٢)</sup>، ومن الهداية على ما في النشر، ولخلاد من روضة المعدل حيث روى التسهيل عن أهل العراق، والتحقيق عن المصريين<sup>(٣)</sup>، وكذا من الهادي إلا في (يا أيها)، و(ها انتم)، فله التحقيق<sup>(٤)</sup>، وروى التحقيق عن حمزة أبو معشر الطبري في التلخيص<sup>(٥)</sup>، وهو الذي في العنوان<sup>(٦)</sup>، وكذا في جامع البيان لغير أبي الفتح، وبه قرأ ابن الفحام على عبد الباقي، ولخلف من التذكرة<sup>(٧)</sup>، ولخلاد من التبصرة<sup>(٨)</sup>.

والوجهان صحيحان عن حمزة عند الوقف، وبهما قرأ الإمام ابن الجزري، ويقدم النقل إذا كان قبله ساكن صحيح نحو ﴿الْأَرْضِ﴾، والتسهيل في غيره، لأن ذلك هو مذهب الجمهور عن حمزة، والأكثر طرقاً ورواية عنه وقد ورد وجه التسهيل لخلف عن حمزة من ٤٥ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٥٣ طريقاً، ويمثل ذلك نسبة، ولخلاد من ٥٤ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٦٨ طريقاً.

كما أن هذا الوجه هو الذي عليه الجمهور عن حمزة واختاره الداني كما في الجامع والله أعلم. أما ﴿يَأْتِيهَا﴾ و﴿هَأَنْتُمْ﴾ فلحمزة التحقيق والتسهيل مع مراعاة جواز المد والقصر، ويقدم المد عند التسهيل لبقاء أثر الهمز لقول ابن الجزري والمد أولى إن تغير السبب وبقي الأثر أو فاقصر أحب<sup>(٩)</sup>

التوجيه: حجة من سهلها: أن الهمزة وإن كانت أول الكلمة لكنها غير مبدوء بها؛ لأنها باتصالها بما قبلها أصبحت في حكم المتوسطة فتعامل معاملة.

أما من حققها أنها مبتدأة عندهم، وأن ما اتصل بها من (ال) وحروف المعاني وغيرها ليست من بنية الكلمة. فحققوها لذلك. والله أعلم<sup>(١٠)</sup>.

واختلف عنه في الوقف على الهمز المتحرك بعد ساكن الواقع بعد الياء والواو الأصليتين، وذلك نحو ﴿شَيْئًا﴾ [البقرة: الآية: ٤٨] و﴿كَهَيْئَةٍ﴾ [آل عمران: من الآية: ٤٩]

(١) التلخيص: ٤١.

(٢) الكافي: ٥٣.

(٣) الروضة: ٤٩.

(٤) الهادي: ١١، ١٢.

(٥) التلخيص: ١٥٩.

(٦) العنوان: ٥٣.

(٧) التذكرة: ١٥٧.

(٨) التبصرة: ٣٤٦.

(٩) طيبة النشر: ١٨.

(١٠) ينظر: روضة المعدل: ٤٩.



و﴿مَوِيلًا﴾ [الكهف: ٥٨]، و﴿سَوَاءً﴾ [المائدة: ٣١].

فروى الجمهور عنه النقل في ذلك من الروايتين معاً، وهو الذى فى التيسير<sup>(١)</sup>، والعنوان<sup>(٢)</sup>، وكفاية أبى العز<sup>(٣)</sup>، والمصباح<sup>(٤)</sup>، وغاية ابن مهران<sup>(٥)</sup>، والكمال<sup>(٦)</sup>، وتلخيص الطبرى<sup>(٧)</sup>، ومن المحتجب على ما فى النشر، وكذا من التجريد على ما ذكره ابن الجزرى<sup>(٨)</sup>.

وقد روى ابن الفحام الإدغام أيضًا بعد أن ذكر النقل فقال: (وفيه وجه آخر على مذهب من أجرى الأصل مجرى الزائد أن يقف بياء مشددة نحو ﴿كَهَيَّةٍ﴾، و﴿سَوَاءٌ﴾ و﴿شَيْئًا﴾ وكذلك يقف على ﴿أَلَمْؤُودَةٌ﴾ بواو مشددة على القياس) أ.هـ.<sup>(٩)</sup> فنص على وجه الإدغام أيضًا، وروى ابن غلبون النقل عن خلف وذلك من التذكرة<sup>(١٠)</sup> والوجيز<sup>(١١)</sup>، وإرشاد أبي العز<sup>(١٢)</sup>، ولخلاف من الهادي<sup>(١٣)</sup>، وروضة المعدل<sup>(١٤)</sup> والهداية على ما أسنده ابن الجزري.

ولحمزة بكماله من الكتب التي لم أقف عليها كالتذكار وكتابي ابن خيرون وغيرها اعتمادًا على ما في النشر حيث لم يذكرهم مع أصحاب الإدغام بل هم مندرجون مع الجمهور في النقل فقط.

ونص على الوجهين معاً (النقل والإدغام) لحمزة ابن شريح في الكافي<sup>(١٥)</sup>، وكذا في الروضة للملكي<sup>(١٦)</sup>، وغاية أبي العلاء<sup>(١٧)</sup>، والمستنير<sup>(١٨)</sup>، والمبتهج<sup>(١٩)</sup>، وجامع البيان<sup>(٢٠)</sup>، حيث روى الداني الإدغام من قراءته على أبي الفتح، والنقل على غيره.

(١) التيسير: ٤٠.

(٣) الكفاة: ١٩٠.

(٥) الغاية: ١٥٨.

(٧) التلخيص: ١٥٩.

(٩) التجريد: ١٣١.

(۱۱) الوجيز: ۹۲.

(۱۳) الهادی: ۱۲.

(١٥) الكافي: ٥١.

(١٧) غاية الاختصار: ٢٥٢.

(١٩) الميهج: ٢٦.

(٢) العنوان: ٥٣.

(٤) المصباح: ٢١٦.

(٦) الكامل، ٤٠٩.

(٨) النشر : ١ / ٤٤٠ .

(١٠) التذكرة: ١٥١.

(۱۲) الارشاد: ۱۸۱.

(١٤) الروضة: ٤٩.

(١٦) الروضة: ٢٣٦.

(١٨) المستنير: ٣٨٥.

(٢٠) جامع البيان: ٢٥٣.

وكذا من التيسير على ما رواه الإمام ابن الجزرى<sup>(١)</sup>. وهو الذى فى الشاطبية<sup>(٢)</sup> واخلاد من التبصرة<sup>(٣)</sup>.

واقصر ابن بليمة على إدغام ثلاث كلمات فقط من هذا الباب وهى: ﴿شَىءٌ﴾، و﴿كَهَيْتَةً﴾، و﴿مَوِيَّلًا﴾ [سورة الكهف: ٥٨]، وبهذه الكلمات الثلاث أخذ ابن غلبون فى التذكرة<sup>(٤)</sup> أيضًا، ولكن من رواية خلف فقط حيث لم يرد إسناده فى رواية خلاد.

من خلال ذلك يتبين صحة الوجهين النقل والإدغام عن حمزة والذى يقدم هو النقل لأنه رواية الجمهور عنه، فقد ورد عن خلف فى نحو ﴿الْمَوءُ دَدَةٌ﴾ من ٤٠ طريقًا ويمثل نسبة ٧٥٪ تقريبًا من مجموع طرقه البالغ عددها ٥٣ طريقًا، وورد فى ﴿شَىءٌ﴾ و﴿هَيْتَةً﴾، و﴿مَوِيَّلًا﴾ من ٣٨ طريقًا.

وأما خلاد فقد ورد النقل عنه من ٥٣ طريقًا، وأما فى ﴿شَىءٌ﴾ و﴿هَيْتَةً﴾، و﴿مَوِيَّلًا﴾ فقد ورد من ٤٧ طريقًا والله أعلم.

النوع الثانى: المنفصل رسمًا وحكمًا، ويأتى على صور متعددة منها:

أن يكون الهمز متحركًا وقبله ساكن، وهذا الساكن إما أن يكون ساكنًا صحيحًا أو مديًا. أولاً: الساكن الصحيح نحو: ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ [البقرة: ٦٢]، و﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [المؤمنون: الآية: ١٠]، و﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [البقرة: الآية: ١٠] ونحو ذلك.

وقد اختلفت الطرق والرواة عن حمزة فى الوقف على هذا النوع فذهب بعضهم إلى التحقيق لكون الهمزة مبتدأة وهو الذى فى العنوان<sup>(٥)</sup>، والتلخيصين<sup>(٦)(٧)</sup>، والتجريد<sup>(٨)</sup>، والتيسير<sup>(٩)</sup>، وجامع البيان<sup>(١٠)</sup> وهو الذى قطع به ابن شريح فى الكافى.

(١) الذى وجدته فى التيسير أنه أقصر فى الإدغام على الواو والياء الزائدتين للمد نحو (النسى) و(قروء). وأم الأصل نحو (شَىءٌ) و﴿شَىءٌ﴾ و﴿كَهَيْتَةً﴾ فليس فيه إلا النقل، والله أعلم. ينظر التيسير: ٤٠ - ٤١.

(٢) البيت: ٢٥١. (٣) التبصرة: ٣١٦.

(٤) التذكرة: ١٥١. (٥) العنوان: ٥٤.

(٦) التلخيص: ١٥٩. (٧) تلخيص العبارات: ٤١.

(٨) التجريد: ٣٢. (٩) التيسير: ٤٠.

(١٠) جامع البيان: ٢٦١.

وقد ذكر الإمام ابن الجزرى النقل منه لكن الذى وجدته فى الكافى هو ما تقدم<sup>(١)</sup>. ومن الهداية على ما فى النشر، وخلف من التذكرة<sup>(٢)</sup>، والوجيز<sup>(٣)</sup>، ولخلاد من الهادى<sup>(٤)</sup> والتبصرة<sup>(٥)</sup>، وهو مذهب كثير من الشاميين والمصريين وأهل المغرب كما فى النشر<sup>(٦)</sup>.

- وروى بعضهم النقل عن حمزة فى هذا النوع وأحقوه بـ (أل) التعريفية وهو الذى فى كفاية أبى العز<sup>(٧)</sup>، والكامل<sup>(٨)</sup>، وغاية أبى العلاء<sup>(٩)</sup>، وغاية ابن مهران<sup>(١٠)</sup> وغيرهم كصاحب التذكار وابن خيرون على ما فى النشر. وخلف من إرشاد أبى العز<sup>(١١)</sup>، ولخلاد من روضة المعدل<sup>(١٢)</sup>. وأطلق الوجهين لحمزة صاحب المبهج<sup>(١٣)</sup>، والمستنير<sup>(١٤)</sup>، والمصباح<sup>(١٥)</sup>، والشاطبية<sup>(١٦)</sup>.

وكذا فى روضة المالكى، وإن كان الإمام ابن الجزرى ذكر عنه النقل فقط إلا أن أبا على المالكى روى الوجهين فقال: «فإن وقعت مبتدأة فلا خلاف فى همزها؛ إلا أن تتعلق بما قبلها نحو ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾، و﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ ...».

وما أشبه ذلك فعنه الوجهان، حذف الهمزة، وإلقاء حركتها على الساكن قبلها، وتبقيّة الهمزة من غير إلقاء حركتها «<sup>(١٧)</sup>. أ.هـ بتصرف. فنص على الوجهين.

من خلال ذلك يتبين صحة رواية الوجهين عن حمزة، والذى يقدم هو النقل لقول الناظم:  
أو ينفصل كاسعوا إل قل إن رجح لا ميم جمع وبغير ذاك صح  
أ.هـ

أى رجح وجه النقل فى غير ميم الجمع، وكذا فى شرح ابن الناظم<sup>(١٨)</sup>.

(١) الكافى: ٥٣.

(٢) التذكرة: ١ / ١٥٧.

(٣) الوجيز: ٩٥.

(٤) الهادى: ١٣.

(٥) التبصرة: ٣١٠.

(٦) النشر: ١ / ٤٣٥.

(٧) الكفاية: ١٨٩.

(٨) الكامل: ٤١١.

(٩) غاية الاختصار: ١ / ٢٥٢.

(١٠) الغاية: ١٥٨.

(١١) الإرشاد: ١٨٢.

(١٢) الروضة: ٤٨.

(١٣) المبهج: ٢٦.

(١٤) المستنير: ٣٨٢.

(١٥) المصباح: ٢١٣.

(١٦) الشاطبية: ٢٤٨.

(١٧) روضة المالكى: ٢٣٦.

(١٨) شرح الطيبة لابن الناظم: ٩٨ ط. دار الشعب بالقاهرة.

ثانيًا: أن يكون الساكن حرف مد: وذلك بأن يكون حرف المد في آخر الكلمة الأولى، وبعده الهمز المتحرك في أول الكلمة التالية.

وحرف المد هنا إما أن يكون ألفًا نحو ﴿بِمَا أُنزِلَ﴾ [البقرة: الآية: ٩١] و﴿أَسْتَوِي إِلَى﴾ [البقرة: ٢٩] فلحمزة فيه عند الوقف: التحقيق على اعتبار الانفصال، وأن الهمزة مبتدأة، وله التسهيل أيضًا مع المد والقصر؛ وذلك لأن الهمزة صارت متوسطة باعتبار ما قبلها.

وقد يكون حرف المد غير الألف فيكون واوًا، وتأتي هذه الواو من نفس الكلمة ﴿أَدْعُوا إِلَى اللَّهِ﴾ [يوسف: ١٠٨] أو زائدة نحو ﴿قَالُوا ءَامَنَّا﴾ [البقرة: ١٤].

أو يكون حرف المدياء وتأتي من نفس الكلمة نحو ﴿وَفِي أَنْفُسِكُمْ﴾ [الذاريات: ٢١] و﴿تَزِدْرِي أَغْيُسُكُمْ﴾ [هود: ٣١] أو زائدة نحو ﴿ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ﴾ [النحل: ٢٨].

فلحمزة عند الوقف على هذين النوعين التحقيق، مع السكت وعدمه، وهو مذهب الجمهور عنه، وروى عنه النقل والإدغام كلاهما من المستنير وغاية أبي العلاء والأوجه الأربعة معمول بها.

جاء في التنقيح: «فائدة في الوقف على نحو:

﴿قَالُوا ءَامَنَّا﴾ و﴿وَفِي أَنْفُسِكُمْ﴾ أربعة أوجه:

الأول والثاني: التحقيق مع السكت وعدمه، والثالث والرابع: التغيير بالنقل والإدغام، وكذا الوقف على ﴿آبَنَى عَادَمَ﴾ و﴿خَلَوْا إِلَى﴾ على ما في الروض النضير<sup>(١)</sup>، وفي الوقف على نحو ﴿بِمَا أُنزِلَ﴾ أربعة أوجه: التحقيق مع السكت وعدمه، والتسهيل مع المد والقصر "أ.هـ"<sup>(٢)</sup> بتصرف فنص على الأوجه الأربعة.

والذي يقدم هو التحقيق وهو مذهب الجمهور عنه، فقد ورد ذلك عن خلف من ٤٣ طريق بنسبة ٨١٪ تقريبًا، ولخالد من ٥٥ طريقًا، والباقي لوجهي النقل والإدغام، ثم التسهيل مع المد في الألف، والنقل في الواو والياء ثم الإدغام، جاء في إتحاف الأنام وإسعاف الأفهام: (وبعد حرف المد من واو ويا فانقل أو ادغم مطلقًا إذ رويًا) أ.هـ.<sup>(٣)</sup>

(١) الروض النضير: ١٦٨. تحقيق الشيخ رمضان هدية، مطابع الرحمن.

(٢) شرح تنقيح فتح الكريم: ٢٥. للشيخ أحمد عبد العزيز. مطابع الشرطة.

(٣) إتحاف الأنام وإسعاف الأفهام: ١٨. للإمام المتولي. الناشر: المكتبة الأزهرية.

## الوقف على الهمز المتطرف لحمزة وهشام

واختلف عنه في الوقف الهمز المتطرف الواقع بعد الألف، وهذا النوع إما أن يكون له صورة في الرسم أولاً: فإن كانت له صورة إما أن تكون واوًا نحو ﴿أَلْعَلَّمْتُوهُ﴾، أو ياء نحو ﴿وَيَأْتِي﴾، فلحمزة فيه عند الوقف عليه مذهبان:

الأول: القياس، وفيه خمسة أوجه، والثاني: الرسم وفيه سبعة أوجه: ويأتي بيان الوقف على هذا النوع مجملًا في القسم الثاني، وهو الوقف على مرسوم الخط لبيان المذهبين معًا لتكون الفائدة أنفع.

أما إذا رواه لم يكن له صورة في الرسم فإن ذلك يأتي على حسب وروده في القرآن الكريم محرّكًا بالحركات الثلاث: الفتحة، والكسرة، والضمة، ولكل منهم حكمها الخاص عند الوقف.

أولاً: ما ورد منه محرّكًا بالفتح نحو ﴿أَشْيَاءٌ﴾ من قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الْدِّينَ ءَامِنُونَ لَا تَسْأَلُونَ عَنْ أَشْيَاءٍ إِن تُبَدَّ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ﴾.

فعند الوقف على مثل هذا النوع فليس له سوى إبدال الهمزة ألفًا من جنس حركة ما قبلها، ويأتي ذلك مع القصر بمقدار حركتين وهو المقدم لزوال سبب المد وهو الهمز، وذلك بالإبدال، ويجوز معه التوسط، والإشباع، وهذه الأوجه الثلاثة تأتي مع السكون المجرد فقط بلا روم ولا إشهام لامتناعهما في المفتوح والمنصوب.

الثاني: المكسور نحو ﴿مِّنَ النِّسَاءِ﴾، والثالث: المرفوع نحو ﴿ءَامِنَ السُّفَهَاءِ﴾.

فعند الوقف على هذين النوعين يجوز له أوجه الإبدال الثلاثة المتقدمة في المفتوح ويزاد على ذلك وجهان آخران وهما: التسهيل بروم مع المد والقصر، وهذه الأوجه الخمسة المعروفة بخمسة القياس، وتأتي هذه الأوجه لهشام أيضًا عند الوقف.

واختلف عن حمزة أيضًا فيما وقع الهمز فيه متطرفًا بعد الواو والياء المدتين نحو: ﴿الْمُسَيِّءُ﴾

[غافر: من الآية: ٥٨]، و ﴿مِّنْ سُوءٍ﴾ [النحل: من الآية: ٢٨]، و ﴿تَبَوَّأُ﴾ [المائدة: ٢٩].

فالجمهور على النقل في ذلك وألحقوه بالنوع قبله وهو ما وقع الهمز فيه بعد ساكن

صحيح كما في «شئىء»، و(موثلاً).

وهو المراد من قول ابن الجزرى: «وإن يحرك عن سكون فانقل».

وزاد بعضهم وجهاً آخر وهو الإدغام<sup>(١)</sup> وذلك إجراء للأصلى مجرى الزائد، وهو الذى فى التيسير، وجامع البيان، وروضة المالكى، والكافى، والمستنير، والمبهبج، وغاية أبى العلاء، والشاطبية.

وفى ذلك يقول ابن الجزرى: «والبعض فى الأصلى أيضاً أدغماً».

فيصير النطق بياء مشددة فى نحو (المسئ) هكذا (المسى)، وبواو مشددة فى نحو (سوء) هكذا (من سو).

والذى يقدم هو النقل؛ لأن عليه الجمهور وقد ورد هذا الوجه من جميع طرق حمزة، أما الإدغام فهو زائد ورد عنه من بعض طرقه وقد بلغ عددها ٢١ طريقاً لخلف بنسبة ٤٠٪ تقريباً ولخلاد من ٢٧ طريقاً بنسبة ٤٠٪ تقريباً أيضاً، والله أعلم.

تفريع: إذا كانت الهمزة المتطرفة الموقوف عليها مفتوحة غير مبدلة كما فى (أن تبوءا)، و(وجئ) يأتى فيها لحمزة وجهان فقط وهما النقل والإدغام كلاهما مع السكون المجرد، وإن كانت مجرورة نحو (من سوء) يجوز فيها أربعة أوجه: النقل والإدغام، كلاهما مع السكون المجرد والروم<sup>(٢)</sup>.

وأما المرفوع نحو (وما مسنى السوء) ففيه ستة أوجه: النقل والإدغام، وعلى كل منهما ثلاثة أوجه: السكون المجرد، والروم، والإشمام<sup>(٣)</sup>.

أما بالنسبة للمبدل حرف مد، فليس فيه روم وإشمام لقول ابن الجزرى:

واشـممن وروم بغير المبدل      مدًا وآخرًا بروم سهـل<sup>(٤)</sup>

(١) وذلك بإبدال الهمزة حرفاً من جنس حركة قبلها ثم يدغم الأول فى الثانى.

(٢) الروم: لغة الطلب: القاموس المحيط. مادة (روم): ١٠٠٦. اصطلاحاً: تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها فيسمع لها صويت خفى يدرك بمعرفته الأعمى بحاسة السمع. التحديد فى الإتقان والتجويد: ١٦٩.

لأبى عمرو الدانى. تحقيق د. غانم قدورى الحمد. دار عمان للنشر والتوزيع

(٣) الإشمام تقدم بيانه.

(٤) طيبة النشر: ٢٥.

ويأتى الروم الإشمام في غير ذلك نحو ﴿الْمَرْءُ﴾ [البقرة: من الآية: ١٠٢]، و﴿دَفْعٌ﴾ [النحل: من الآية: ٥]، و﴿شَيْءٌ﴾ مما وقعت فيه الهمزة طرفاً غير مبدلة.

### ﴿شَيْءٌ﴾

أما كلمة ﴿شَيْءٌ﴾ فإنها تأتي على حسب ورودها في القرآن الكريم إما منصوبة نحو ﴿شَيْئًا﴾ أو مجرورة نحو ﴿عَلَى كُلِّ شَيْءٍ﴾ أو مرفوعة نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾ [آل عمران: من الآية: ٥].  
فأما المنصوبة ﴿شَيْئًا﴾ وذلك من قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا﴾ [يونس: الآية: ٤٤].  
فلحزمة عند الوقف على ذلك وجهان:

الأول: النقل، والثاني: الإدغام كلاهما مع السكون المجرد.

أما المجرور نحو ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠] ففيه أربعة أوجه جائزة عند الوقف: النقل والإدغام كلاهما مع السكون المجرد كما في المنصوب ويزاد على ذلك الروم أيضاً معها.

أما المرفوع كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ﴾ ففيه ستة أوجه: عند الوقف: النقل والإدغام كلاهما مع السكون المجرد والروم والإشمام.  
وتأتى هذه الستة أيضاً في نحو ﴿يُضَيِّئُ﴾. وذلك من قوله تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يَضِيءُ﴾ [النور: ٣٥].

وقد أشار إلى هذه الأوجه صاحب النجوم الطوالع حيث قال:

(في شيء المرفوع ستة أوجه	نقل وإدغام بغير منازع
وكلاهما معه ثلاثة أوجه	والحذف مندرج فليس بسابع
ويجوز في مجروره هذا سوى	إشمامه فامنع لأمر مانع
والنقل والإدغام في منصوبة	لا غير فافهم ذاك غير مدافع

## القسم الثاني: التخفيف الرسمي

بعد الانتهاء في القسم السابق من بيان مذهب القياس وصوره المختلفة من التسهيل والحذف والنقل والإدغام وغير ذلك، نأتى إلى القسم الثانى وهو المعروف بالتخفيف الرسمي.

والمراد بذلك الصورة التى كتبت عليها الهمزة فى المصاحف العثمانية، فقد روى كثير من أهل الأداء أن حمزة كان يتبع فى الوقف رسم المصحف.

وفى ذلك يقول ابن شريح (واعلم أن الاختيار عند القراء الوقف لحمزة على المهموز بتسهيل لا يخالف المصحف؛ لأنه روى عنه أنه يتبع فى الوقف خط المصحف، فإن كان ذلك يبدل فأبدل، وإن كان يحذف فاحذف) <sup>(١)</sup> أ.هـ. فدل ذلك على صحة هذا الوجه.

ومعنى ذلك أن حمزة كان يسهل الهمز عند الوقف على الكلمة التى بها همز توسط أو تطرف وفق رسم المصاحف العثمانية فما كانت صورته ألفاً أبدله ألفاً نحو (بدأ) و(النشأة)، وما كانت صورته واواً أبدله ألفاً نحو ﴿الْعَلَمَتُوءُ﴾، وما كانت صورته ياء أبدله ياء نحو ﴿وَإِيْتَايْ﴾، ويحذف ما ليس له صورة نحو ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾.

وليس هذا على الإطلاق؛ بل هو مقيد بالرواية والسماع من الأئمة الثقات، ولذلك نجد أن فى القرآن الكريم بعض الكلمات صورت الهمزة فيها على الواو كما فى قوله تعالى: ﴿ءَابَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ﴾ [التوبة: من الآية: ٢٣]، وبعضها على الياء نحو: ﴿وَأُمَّهُتُ نِسَائِكُمْ وَرَبِّبُكُمْ﴾ [النساء: من الآية: ٢٣] ولا يجوز الوقف على ذلك كله إلا بالتسهيل بين يين فقط ولا يصح الوقف عليه بالواو أو الياء وإن كانت صورته للهمزة لعدم ورود الرواية بذلك وفى ذلك يقول الإمام ابن الجزرى: (إلا موسطاً أتى بعد ألف سهل) <sup>(٢)</sup>.

فقطع بالتسهيل قولاً واحداً فى جميع الهمز المتوسط الواقع بعد ألف أيأ كانت صورته وذلك مع المد والقصر كما سبق.

(١) ينظر الكافى: ٥٣. ونحو ذلك فى جامع البيان: ٢٤٦. والتيسير: ٤١، والتبصرة: ٣٢٨ وغير ذلك.

(٢) طيبة النشر: ٢٤.



## تخفيف ما صورت الهمزة فيه على ألف

أما ما ورد فيه الخلاف بين مذهبي الرسم والقياس وهو أنواع:

منه ما يكون الهمز مصورًا فيه على ألف، ومنه ما يكون مصورًا على واو، وثالث مصور على ياء، ورابع ليس له صورة.

فمن الأول: وهو ما صورت فيه الهمزة على الألف منه ما يكون الهمز فيه متوسطًا أو متطرفًا.

وتقدم بيان المتطرف منه نحو (السوأي)، و(لتنوأ) وخلاصته: أن لحمزة عند الوقف على ذلك وجهين: النقل والإدغام.

أما المتوسط: فهناك موضع اتفقت المصاحف على إثبات ألفه وآخر ورد الخلاف فيه بين الحذف والإثبات.

فأما المتفق على ألفه فهو لفظ (النشأة) حيث ورد<sup>(١)</sup>، وذلك لاختلاف القراء فيه، فقد قرأه ابن كثير وأبو عمرو البصري بفتح الشين وألف بعدها فتصير من باب المد المتصل هكذا (النَّشأة)، والباقون لإسكان الشين من غير ألف هكذا ﴿النَّشأة﴾<sup>(٢)</sup>.

وعليه: فالألف صورة للمد في قراءة ابن كثير وأبي عمرو، وصورة للهمزة في قراءة الباقيين.

ولذا فقد وردت الرواية عن حمزة في الوقف عليه بالوجهين:

الأول: النقل على مذهب القياس، وذلك بحذف الهمزة ونقل حركتها إلى الشين قبلها فتصير هكذا (النشه)<sup>(٣)</sup>.

الثاني: الرسمى أو السماعي، وذلك بفتح الشين وإبدال الهمزة ألفًا اتباعًا لخط المصحف فتصير ﴿النَّشأة﴾.

ونص له على الوجهين أبو عمرو الداني في التيسير<sup>(٤)</sup>، وجامع البيان<sup>(٥)</sup>، والمفردات

(١) ورد ذلك في ثلاثة مواضع الأول: العنكبوت: الآية: ٢٠، الثاني: النجم: الآية: ٤٧. الثالث: الواقعة: الآية: ٦٣.

(٢) النشر: ٢ / ٣٤٣.

(٣) الهادي: ١٢.

(٤) التيسير: ١٤٠.

(٥) جامع البيان: ٢٥٦.

السبع<sup>(١)</sup>، ونحو ذلك في الكافي<sup>(٢)</sup>، وغاية أبي العلاء<sup>(٣)</sup>، والمصباح<sup>(٤)</sup>، والشاطبية<sup>(٥)</sup>، وغير ذلك، ولخلف من التذكرة، ولخلاد من التبصرة على ما في النشر، والوجهان صحيحان عن حمزة وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى.

والذى يقدم هو القياس؛ لأنه المقطوع به حمزة وقفاً من جميع طرقه يليه الإدغام حيث رواه والله أعلم.

وأما المختلف فيه فهو لفظ ﴿يَسْأَلُونَ﴾ من قوله تعالى:

﴿يَسْأَلُونَ عَنْ أَنْبَاءِكُمْ﴾ [الأحزاب: الآية: ٢٠].

قال ابن الجزرى: اختلفت المصاحف في كتابتها ففى بعضها ألف بعد السين، وفى بعضها بالحذف، فما كتبت فيه بألف فهى كـ ﴿النَّشَأُ﴾ لاحتمال القراءتين فإنه قرأها بتشديد السين والمد يعقوب من رواية رويس<sup>(٦)</sup> أ.هـ.

فدل ذلك على اختلافها فى الرسم بين إثبات الألف وحذفه لأجل اختلاف القراء فيه.

يتفرع على ذلك ما يلى:

أولاً: المصاحف التى صورت الهمزة فيها على ألف هكذا (يَسْأَلُونَ) عند الوقف عليها لحمزة وجهان: النقل قياساً، والألف رسماً كما فى ﴿النَّشَأُ﴾ تماماً.

ثانياً: أما المصاحف التى لم تصور فيها الهمزة فليس فيها سوى وجه النقل على القياس لعدم وجود صورة الهمزة. والله أعلم.

النوع الثانى: وهو ما صورت الهمزة فيه على واو، وينقسم ذلك إلى قسمين: متوسطة ومتطرفة.

القسم الأول: الهمزة المتوسطة، وهى تأتى ساكنة أو متحركة.

أولاً: الهمزة الساكنة، وهى تأتى دائماً بعد متحرك، وذلك نحو ﴿وَتُؤْوَى﴾ [الأحزاب: الآية: ٥١] و﴿تُؤْوِيهِ﴾ [المارج: الآية: ١٣] فلحمزة عند الوقف على نحو ذلك وجهان:

أولها: إبدال الهمزة حرف مد من جنس حركة ما قبلها فيصير النطق بواوين الأولى

(٢) الكافي: ٥٣.

(١) المفردات: ٣٠٦.

(٤) المصباح: ٢١٧.

(٣) غاية الاختصار: ١ / ٢٥١.

(٦) النشر: ١ / ٤٤٨.

(٥) الشاطبية: البيت: ٢٤٤.

ساكنة مدية والثانية محرقة هكذا (توويه) من غير إدغام وهذا هو مذهب القياس وعليه الجمهور عن حمزة، وهو الذي في كفاية أبي العز<sup>(١)</sup>، والتجريد<sup>(٢)</sup>، والمستنير<sup>(٣)</sup>، والكمال<sup>(٤)</sup>، وروضة المالكي<sup>(٥)</sup>، والمصباح<sup>(٦)</sup>، وتلخيص أبي معشر<sup>(٧)</sup>، والمبهبج<sup>(٨)</sup>، وغاية ابن مهران<sup>(٩)</sup>، وخلف من الإرشاد<sup>(١٠)</sup> والوجيز<sup>(١١)</sup>، وخلاد من روضة المعدل<sup>(١٢)</sup> ومن جميع طرقه.

الثاني: الإدغام، ويأتي ذلك بإبدال الهمزة واوًا من جنس حركة ما قبلها ثم إدغام الأولى في الثانية فيصير النطق بواو مشددة هكذا (تويه) وذلك اتباعًا لخط المصحف، وبه قطع صاحب العنوان<sup>(١٣)</sup> ورجحه ابن غلبون في التذكرة<sup>(١٤)</sup> لموافقته للرسم، وكذا أبو عمرو الداني في جامع البيان<sup>(١٥)</sup> وأطلق له الوجهين في التيسير<sup>(١٦)</sup>، وكذا في المفردات السبع<sup>(١٧)</sup>، وتلخيص العبارات<sup>(١٨)</sup>، والكافي<sup>(١٩)</sup>، والكمال<sup>(٢٠)</sup>، وغاية أبي العلاء<sup>(٢١)</sup>، وخلاد من الهادي<sup>(٢٢)</sup>، والتبصرة<sup>(٢٣)</sup>، والشاطبية<sup>(٢٤)</sup>.

والوجهان صحيحان عن حمزة، وبهما قرأ ابن الجزري، والجمهور على الأول، وهو المقدم في الأداء؛ لأنه المقطوع به لحمزة من جميع طرقه، وأما الثاني، فقد ورد عنه من ٢٠ طريقًا عن خلف من مجموع طرقه، وخلاد من ٢٥ طريقًا. والله أعلم.

- |                              |                            |
|------------------------------|----------------------------|
| (١) الكفاية: ١٨٤.            | (٢) التجريد: ١٣٢.          |
| (٣) المستنير: ٣٨١.           | (٤) الكامل: ٤٠٦.           |
| (٥) الروضة: ٢٣٢.             | (٦) المصباح: ٢١٤.          |
| (٧) التلخيص: ١٥٩.            | (٨) المبهبج: ٢٦.           |
| (٩) الغاية: ١٥٦.             | (١٠) الإرشاد: ١٨٠.         |
| (١١) الوجيز: ٩١.             | (١٢) الروضة: ٤٩.           |
| (١٣) العنوان: ٥٣.            | (١٤) التذكرة: ١ / ١٤٨.     |
| (١٥) جامع البيان: ٢٥١.       | (١٦) التيسير: ٤٠.          |
| (١٧) المفردات: ٣٠٢.          | (١٨) التلخيص: ٣٨.          |
| (١٩) الكافي: ٤٩.             | (٢٠) الكامل: ٤٠٦.          |
| (٢١) غاية الاختصار: ١ / ٢٥١. | (٢٢) الهادي: ١١.           |
| (٢٣) التبصرة: ٣١٢.           | (٢٤) الشاطبية: البيت: ٢٤٤. |

بيان الهمزة المتحركة المتوسطة.

وتأتى الهمزة فى هذا النوع بعد متحرك وساكن.

أولاً: المتحرك، وله صور متعددة منها:

- ١ - أن تقع الهمزة مفتوحة بعد ضم نحو ﴿كَتَبْنَا مُؤَجَّلًا﴾ [آل عمران: الآية: ١٤٥].
  - ٢ - أو تقع مضمومة بعد فتح نحو ﴿يَذَرُوكُمْ فِيهِ﴾ [الشورى: الآية: ١١].
  - ٣ - أو مضمومة بعد ضم نحو ﴿فَأَتَسَحَّرُوا بِوُجُوهِكُمْ﴾ [المائدة: الآية: ٣].
- فلهمزة عند الوقف على الصورة الأولى الإبدال واوًا من جنس حركة ما قبلها، وما عدا ذلك بالتسهيل بين بين.

وهذا هو مذهب القياس ولا يجوز الوقف على الهمز فى هذه الصور بالواو تبعًا للرسم لعدم صحة الرواية، وذلك باستثناء الأولى التى يقف عليها بالواو تبعًا للقياس وهو موافق للرسم أيضًا.

الثانى: ما صورت فيه الهمزة على واو وأتت متحركة بعد ساكن. وذلك نحو ﴿ءَابَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ﴾ [التوبة: الآية: ٢٤].

وهو من النوع المعروف بالهمز المتوسط بعد ألف. ولهمزة عند الوقف عليه التسهيل وذلك مع المد والقصر. ويلحق بذلك كل ما وقعت فيه الهمزة متوسطة بعد ألف سواء كانت لها صورة أم لا.

وفى هذا النوع يقدم المد، وذلك لبقاء أثر الهمز، وتقدم بيان ذلك.

القسم الثانى: المتطرف: وهو ما وقعت فيه الهمزة مصورة على واو فى آخر الكلمة وفيه تأتى الهمزة متحركة لا غير، لكنه ينقسم بحسب ما قبلها إلى قسمين:

الأول: أن تأتى الهمزة محركة بعد محرك نحو الملؤ من قوله تعالى:

﴿فَقَالَ الْمَلَأُوا﴾ [المؤمنون: الآية: ٢٤]، و﴿يَبْدُوا﴾ من قوله تعالى:

﴿وَهُوَ الَّذِى يَبْدُوا أَلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: الآية: ٢٧].

فلهمزة عند الوقف على هذا النوع خمسة أوجه.

اثنان على مذهب القياس وهما:

- ١ - الإبدال حرف مد من جنس حركة ما قبله.

٢- التسهيل بروم.

وثلاثة مذاهب على الرسم:

١- إبدال الهمزة وأوًا محضة مضمومة بحركة الهمز المبدل منه مع السكون المجرد.

٢- كذلك لكن مع الإشمام.

٣- والثالث مع الروم.

الثاني: أن تأتي محركة بعد ساكن وهو إما ساكن صحيح أو حرف مد. فما وقع منه بعد حرف المد لم يأت منه إلا بعد الألف نحو ﴿الْعَلَمَتَوُا﴾ من قوله تعالى ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعَلَمَتَوُا﴾ [فاطر: الآية: ٢٨].

ولحمزة عند الوقف على ذلك مذهبان:

أ- القياس: ويجوز عليه خمسة أوجه: ثلاثة الإبدال وهي: إبدال الهمزة ألفًا مع القصر والتوسط والمد، والتسهيل بروم مع المد والقصر كما تقدم في ﴿السُّفَهَاءُ﴾ ونحوه.

ب- الرسم: ويجوز عليه سبعة أوجه، وبيانها كالاتي:

إبدال الهمزة وأوًا تبعًا لرسم المصحف ثم تسكن للوقف على ثلاثة العارض (القصر - التوسط - الطول) مع السكون المجرد، ثم هذه الأوجه الثلاثة مع الإشمام، ثم الروم مع القصر، وهي المعروفة بسبعة الرسم.

- وأما ما وقع منه بعد ساكن صحيح فهو موضعان: الأول ﴿هَزُوًا﴾ [البقرة: الآية: ٦٧]

والثاني ﴿كُفُّوًا﴾ [الإخلاص: ٤]، وله عند الوقف عليها وجهان:

- الأول: إبدال الهمزة وأوًا فيهما مع إسكان الزاي والفاء وذلك اتباعًا لخط المصحف هكذا ﴿هَزُوًا﴾، و﴿كُفُّوًا﴾، وبه قطع أبو العز في كتابيه<sup>(١)</sup> وهو الذي في المستنير، والمصباح، والتجريد، والمبهج، وتلخيص أبي معشر، والمفردات، وظاهر التيسير، والشاطبية، وخلف من الوجيز، وخلاص من الهادي، والتبصرة وحمزة من جامع ابن فارس على ما في التبصرة<sup>(٢)</sup>، وكذا من الطرق التي لم أقف عليها كالذكرار وكتابي ابن خيرون وغيرها على ما في النشر لعدم ذكرها مع أصحاب النقل والخلاف.

(١) تقدم بيان ذلك من هذه الطرق مرارًا فيما تقدم بها أغنى عن إعادة توثيقه.

(٢) التبصرة: ٢٥.

- الثاني: النقل على مذهب القياس. وهو الذى فى العنوان واختيار المهدوى على ما فى النشر<sup>(١)</sup>.

- وأطلق له الوجهين أبو عمرو الدانى فى جامع البيان، وروضة المالكى، وغاية أبى العلاء، وكذا فى الكافى<sup>(٢)</sup>، والكامل<sup>(٣)</sup>، ولخلاد من روضة المعدل.

- أما ابن غلبون فذكر الوجهين أيضًا فى التذكرة وقال بأن النقل هو الأقيس<sup>(٤)</sup>، وذلك من رواية خلف فقط لعدم إسناده إلى خلاد، وروى ابن بليمة النقل فى «هزؤًا» والوجهين فى «كُفُوا» عن حمزة<sup>(٥)</sup>.

- من خلال ذلك يتبين صحة وجهى الإبدال والنقل عن حمزة ويقدم الإبدال؛ لأنه الموافق لرسم المصحف، والأكثر طرقًا، وهو الأشهر كما قال ابن الجزرى، وقد ورد ذلك عنه من رواية خلف من ٤١ طريقًا، وخلاد من ٤٩ طريقًا، والباقى لوجه النقل. والله أعلم. وإتمامًا للفائدة يذكر هنا بعض المسائل التى ورد فيها الخلاف عن حمزة، ومن ذلك مسألة «هَوَلَاءِ».

وهى من المتوسط بزائد، وحمزة عند الوقف عليها ثلاثة عشر وجهًا وبيانها كالآتى:  
أولًا: وقعت الهمزة الأولى هنا متوسطة بزائد ويجوز فيها لحمزة التحقيق والتسهيل مع المد والقصر.

فعلى وجه التحقيق فى الهمزة الأولى يجوز خمسة أوجه فى الثانية المتطرفة، وهى (ثلاثة الإبدال وهى القصر والتوسط والإشباع مع السكون المجرد، والتسهيل بروم مع المد والقصر)، والمعروفة بخمسة القياس، وتقدم بيانها.

ثانيًا: أما على وجه تسهيل الهمزة الأولى فيجوز ثمانية أوجه ويمتنع وجهان:

(١) النشر: ١ / ٤٨٢.

(٢) أى: الإبدال وأوًا وذلك لأنه الموافق لرسم المصحف لما رواه خلف عن سليم أن حمزة كان يتبع رسم المصحف فى الوقف. ينظر: الكافى: ٥١.

(٣) الكامل: ٤٠٧ - ٤٠٨.

(٤) التذكرة: ١ / ١٥١.

(٥) وزاد بعضهم على ذلك وجهى الإبدال والنقل وجهين آخرين وهما: التسهيل بين بين، والإبدال مع الإدغام، وذلك من الكامل، وغاية الاختصار، وضعفها الإمام ابن الجزرى، وكذا الإدغام من التجريد.

الأوجه الجائزة: حالة تسهيل الهمزة الأولى مع المد يجوز في الثانية أربعة أوجه ثلاثة الإبدال والتسهيل بروم مع المد فقط.

أما حالة تسهيل الأولى مع القصر يجوز في الثانية أربعة أيضًا وهى ثلاثة الإبدال والتسهيل بروم مع القصر فقط.

فهذه الأوجه الجائزة وهناك غير هذه الأوجه وجهان ممتنعان وهما :

تسهيل الثانية بروم مع القصر حالة تسهيل الأولى مع المد وعكسه، وهو تسهيل الثانية بروم مع المد حالة تسهيل الأولى مع القصر وذلك لتصادم المذهبين.

وقال ابن الجزرى: وذكر في الأولى الإبدال وأوّا على اتباع الرسم، ولا يصح.

ومن هذه المسائل أيضًا مسألة ﴿قُلْ أُوْنِئْتُكُمْ﴾: وهو مما اجتمع فيها متوسط بزائد وبغير زائد، وفيها ثلاثة همزات:

الأولى: بعد ساكن صحيح، وفيها ثلاثة أوجه التحقيق مع السكت وعدمه والنقل.

الثانية: متوسطة بزائد وهى مضمومة بعد فتح وفيها وجهان: التحقيق والتسهيل

الثالثة: متوسطة بنفسها وهى مضمومة بعد كسر وفيها وجهان:

التسهيل بين بين على مذهب سيوييه، والإبدال ياء على مذهب الأخفش.

فيجوز فيها عشرة أوجه، وإليك بيانها:

الأول: النقل مع تسهيل الهمزتين الثانية والثالثة. الثانى: كذلك لكن مع إبدال الهمزة

الثالثة ياءًا. الثالث: التحقيق فى الأولى والثانية مع تسهيل الهمزة الثالثة.

الرابع: مثله مع إبدال الثالثة ياء. الخامس: التحقيق فى الأولى مع تسهيل الثانية والثالثة.

السادس: مثله لكن مع إبدال الثالثة ياء.

السابع: السكت مع تحقيق الثانية وتسهيل الثالثة. الثامن: كذلك مع إبدال الثالثة ياء.

التاسع: السكت مع تسهيل الثانية والثالثة.

العاشر: مثلها مع إبدال الثالثة ياء.

ويمتنع وجهان، غير الأوجه المتقدمة، وهما:

نقل الأولى مع تحقيق الثانية، وتسهيل الثالثة وإبدالها، وما عدا ذلك لا يصح كما قال ابن

الجزرى<sup>(١)</sup>. والله أعلم.

النوع الثالث: وهو ما صورت الهمزة فيه على ياء، وتأتى متوسطة ومتطرفة ولا يخلو ما قبلها من أن يكون ساكناً أو متحركاً في الحالين، ويتفرع على ذلك عدة صور منها:

أولاً: المتوسطة: وهى تأتى بعد ساكن ومتحرك:

فالتى تأتى بعد ساكن كما فى ﴿مَوْبِلًا﴾ وذلك من قوله تعالى: ﴿بَلْ لَهُمْ مَوْعِدٌ لَّنْ يَجِدُوا مِنْ دُونِهِ مَوْْبِلًا﴾ [الكهف: من الآية: ٥٨]، وكذا ﴿كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾ [آل عمران: الآية: ٤٩].  
ويقف حمزة على ذلك بوجهين:

الأول: النقل، وذلك بنقل حركة الهمزة إلى الواو قبلها وحذف الهمزة فيصير النطق بواو مكسورة وبعدها لام هكذا (مَوْلًا)، وهذا مذهب القياس وعليه الجمهور عن حمزة.  
الثانى: الإدغام وذلك بإبدال الهمزة واوًا وإدغام التى قبلها فيها فيصير النطق بواو مشددة مكسورة هكذا (مَوْلًا)، وتقدم بيانه عند ذكر الهمز المتحرك بعد ساكن، وكذا ما وقع منه متحركاً بعد ساكن مدى نحو ﴿وَمِنْ آبَائِهِمْ﴾ [الأنعام: ٨٧] فليس فيه إلا التسهيل مع المد والقصر فى الثانية، أما الأولى فله النقل والتحقيق مع السكت وعدمه.  
والتى تأتى بعد متحرك ولها صور متعددة.

منها أن تأتى الهمزة مفتوحة بعد كسرة نحو ﴿سَيِّئُهُ﴾ [الإسراء: ٣٨]، و﴿لَيَبْطِئَنَّ﴾ [النساء: ٧٢] وليس له فيها إلا الإبدال ياء فقط. أو تأتى مكسورة بعد ضم نحو:

﴿سُئِلَ﴾ [البقرة: ١٠٨] أو مضمومة بعد كسر نحو ﴿سُنْقَرِيَّتُكَ﴾ [الأعلى: ٦].

وله فى الوقف على ذلك وجهان: التسهيل بين بين على مذهب سيبويه<sup>(٢)</sup> والإبدال واو فى نحو ﴿سُئِلَ﴾ وياء فى نحو ﴿سُنْقَرِيَّتُكَ﴾ على مذهب الأخفش<sup>(٣)</sup>، والأول مقدم فى الأداء. وأما ما عدا ذلك من الصور فإنه يسهل بين بين.

ثانياً: الهمزة المتطرفة المرسومة على ياء:

(١) ينظر النشر: ١ / ٤٨٧.

(٢) عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر سيبويه الفارسى ثم البصرى. إمام النحو. توفى سنة ١٨٠ هـ. غاية النهاية: ١ / ٦٠٢.

(٣) أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش النحوى أكبر أصحاب سيبويه، وهو الأخفش الأوسط توفى سنة: ٢١١ هـ.

ينظر مراتب النحويين: ٦٨.



وهي لا تخلو من أن تأتي ساكنة أو متحركة.

أ- الساكنة: هي لا تأتي إلا بعد محرك نحو ﴿تَبَيَّنَ﴾ من قوله تعالى:

﴿تَبَيَّنَ عِبَادِي أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [الحجر: الآية: ٤٩]، وكذا (هي) من قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾ [الكهف: الآية: ١٠]، ومثله ﴿السَّيِّئُ﴾ في قراءته حيث يسكن الهمزة وذلك من قوله تعالى:

﴿وَمَكَرَ السَّيِّئُ وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾ [فاطر: الآية: ٤٣].

ويقف حمزة على ذلك بإبدال الهمزة الساكنة ياءاً من جنس حركة ما قبلها لا غير.

ب- المتحرك: أما المتحرك من هذا النوع فإنه قد يأتي بعد محرك مثله أو ساكن فما وقع

منه بعد محرك فإنه يأتي على صور منها:

- أن تأتي الهمزة مفتوحة بعد كسر كما في ﴿قُرِئَ﴾ من قوله تعالى:

﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأعراف: الآية: ٢٠٤].

فله عند الوقف على ذلك وجهان:

الأول: القياس: وهو إبدال الهمزة حرف مد من جنس حركة ما قبله.

الثاني: الرسم: وفيه تبدل الهمزة ياء خالصة مفتوحة ثم تسكن للوقف فيتحد الوجهان

في الأداء.

أن تأتي مضمومة بعد كسر نحو ﴿أُبْرِئُ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَأُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ﴾

[آل عمران: الآية: ٤٩]، وكذا ﴿يَسْتَهْزِئُ﴾ من قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي

طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [البقرة: الآية: ١٥]، فله عند الوقف على نحو ذلك خمسة أوجه:

اثنان على القياس:

١- إبدال الهمز حرف مد من جنس حركة ما قبله.

٢- التسهيل بروم، وله ثلاثة أخرى على الرسم وهي:

- إبدال الهمزة ياء خالصة مضمومة ثم تسكن للوقف فتصير مدية فيتحد مع وجه

القياس الأول لفظاً وإن اختلفا تقديرًا.

- إبدالها ياء خالصة مع الإشمام.

- الثالث كذلك، مع الروم.

- أن تأتي مكسورة بعد كسر نحو ﴿شَطِطِي﴾ نحو قوله تعالى:

﴿مِنْ شَطِطِي آلَإِدِ الْأَيْمَنِ﴾ [القصص: ٣٠] ففيها أربعة أوجه:

اثنان على القياس المقدم ذكرهما في ﴿أَبْرِي﴾.

واثنان على الرسم، وهما الإبدال ياء خالصة مكسورة ثم تسكن للوقف فتصير ياء مدية

فيتحد مع وجه القياس الأول.

الثاني: الإبدال ياء خالصة مع الروم، ويمتنع الإشمام؛ لأنه لا يأتي في المجرور أو المخفوض.

- ومنها أن تأتي الهمزة مفتوحة بعد كسر كما في ﴿نَبَّأِي﴾ من قوله تعالى:

﴿مِنْ نَّبَّأِي الْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: الآية: ٣٤].

فيجوز لحمزة عند الوقف على ﴿نَبَّأِي﴾ الأوجه الأربعة المتقدمة في ﴿شَطِطِي﴾.

- المتحرك بعد ساكن: ويأتي الهمز فيه مكسوراً بعد ألف، وذلك نحو: ﴿وَأَيْتَايَ﴾ من

قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَنِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَى﴾ [النحل: الآية: ٩٠].

ولحمزة عند الوقف على نحو ذلك مذهبان:

القياس: وله الأوجه الخمسة المتقدمة في ﴿أَلْعَلَمْتُؤُا﴾ ونحوه.

الرسم: ويجوز له أربعة أوجه: إبدال الهمزة ياء خالصة ثم تسكن للوقف مع ثلاثة

العارض (القصر والتوسط والمد) مع السكون المجرد، ثم الروم مع القصر فقط، فتصير

الجملة تسعة أوجه.

وكذا الحكم في ﴿مِنْ تِلْقَايَ نَفْسِي﴾ [يونس: الآية: ١٥]، و﴿وَمِنْ عَانَايَ أَلِيلِ﴾

[طه: الآية: ١٣٠]، و﴿بِلِقَايَ﴾ [الروم: الآية: ٨]، ونحو ذلك.

الرابع: ما ليس له صورة في الرسم: وفيه تأتي الهمزة متوسطة ومتطرفة وكل منهما يأتي

متحرك أو ساكن.

أولاً: المتحركة: ولها صور متعددة منها: أن تأتي مضمومة بعد كسر نحو:

﴿مُسْتَهْرَؤُنْ﴾ [البقرة: الآية: ١٤]: فلحمزة عند الوقف على ذلك ثلاثة أوجه:

الأول: التسهيل بين الهمزة والواو؛ لأن حركتها الضم، وبه قطع كحمزة ابن سوار في

المستير<sup>(١)</sup> وهو الذي في كفاية أبي العز<sup>(٢)</sup>، وتلخيص أبي معشر<sup>(٣)</sup>، والعنوان<sup>(٤)</sup>، والمبهج<sup>(٥)</sup>، ولخلف من التذكرة<sup>(٦)</sup>، والإرشاد<sup>(٧)</sup> وخلاد من الهادي<sup>(٨)</sup>، وأحد الوجهين عن حمزة من روضة المالكي<sup>(٩)</sup>، والمصباح<sup>(١٠)</sup>، وتلخيص العبارات<sup>(١١)</sup>، والآخر هو الإبدال والتجريد<sup>(١٢)</sup>، وخلاد من روضة المعدل<sup>(١٣)</sup>، والآخر هو الحذف وأحد الوجوه الثلاثة من التيسير<sup>(١٤)</sup>، وجامع البيان<sup>(١٥)</sup>، والكافي<sup>(١٦)</sup>، والكامل<sup>(١٧)</sup>، وغاية أبي العلاء<sup>(١٨)</sup>، والشاطبية<sup>(١٩)</sup>، وخلاد من التبصرة<sup>(٢٠)</sup>، وهو مذهب الجمهور عن حمزة - أي التسهيل بين بين - وذلك من الطرق التي لم أقف عليها على ما في النشر<sup>(٢١)</sup>.

الثاني: الإبدال ياء من جنس حركة ما قبلها:

وهو الوجه الثاني لحمزة من تلخيص العبارات وروضة المالكي والمصباح، وأحد الوجوه الثلاثة عنه من جامع البيان والتيسير، والشاطبية، وغاية أبي العلاء، والكامل، والكافي، وخلاد من التبصرة.

الثالث: حذف الهمزة وضم الزاى قبلها اتباعاً لخط المصحف.

وهو الوجه الثاني عن حمزة من التجريد، وخلاد من الوجيز<sup>(٢٢)</sup>.

وأحد الأوجه الثلاثة من الطرق الستة التي سبق ذكرها عن حمزة في الوجه الأول وكذا من التبصرة عن خلاد، أما ما ورد من قول الشاطبي<sup>(٢٣)</sup>: (ومستهزئون) الحذف فيه ونحو،

(١) المستير: ١ / ٣٨٨.

(٢) الكفاية: ١٨٧.

(٣) التلخيص: ١٥٩.

(٤) العنوان: ٥٥.

(٥) المبهج: ٢٦.

(٦) التذكرة: ١٥٥.

(٧) الإرشاد: ١٨٢.

(٨) الهادي: ١١.

(٩) الروضة: ٢٤٨.

(١٠) المصباح: ٢١٥.

(١١) التجريد: ١٣٢.

(١٢) التيسير: ٤١.

(١٣) روضة المعدل: ٥٠.

(١٤) الكافي: ٥٠.

(١٥) جامع البيان: ٢٥٧ - ٢٥٩.

(١٦) الشاطبية: البيت: ٢٤٧.

(١٧) الكامل: ٤٠٨.

(١٨) غاية الاختصار: ٢٥٦.

(١٩) التبصرة: ٣٣١.

(٢٠) الوجيز: ٩٢ - ٩٣.

(٢١) النشر: ١ / ٤٤٤.

(٢٢) القاسم بن فيرة بن خلف بن أحمد أبو القاسم الشاطبي. ولد سنة ٥٣٨ هـ قرأ على أبي عبد الله محمد بن أبي =

وضم وكسر قبل قيل وأخلا<sup>(١)</sup>.

فالمراد بالإخمال هنا هو وجه حذف الهمزة مع كسر الزاى وبعدها واو ساكنة مدية لأن هذا ليس من لغة العرب، وليس المراد بذلك هو حذف الهمزة وضم الزاى؛ لأن ذلك وجه صحيح مقروء به، وأن ألف (أخلا) فى البيت ليست للتنبيه؛ بل للإطلاق والله أعلم<sup>(٢)</sup>.  
من خلال ذلك يتبين صحة الأوجه الثلاثة عن حمزة، والذي يقدم هو التسهيل؛ لأنه الأكثر طرقاً ورواية عنه ثم الإبدال والحذف<sup>(٣)</sup>، وقد ورد ذلك لخلف عنه من ٣٧ طريقاً، ولخلاد من ٤٩ طريقاً ثم الإبدال وقد ورد لخلف من ٨ طرق، ولخلاد من ١٠ طرق، والباقي لوجه الحذف لخلاد والله أعلم.

### (بيان الوقف على الهمزة المضمومة بعد فتح)

ومنها أن تأتى الهمزة مضمومة بعد فتح نحو ﴿يُؤْدُهُ﴾ من قوله تعالى:

﴿وَلَا يُؤْدُهُ﴾ [الأحزاب: من الآية: ١٤]. وفيه وجهان عند الوقف:

الأول: التسهيل بين بين قياساً.

الثانى: حذف الهمزة تبعاً للرسم، فيصير النطق بواو ساكنة بعد الياء وبعدها دال

مضمومة هكذا: (يؤدُهُ).

ومنها أن تأتى مكسورة بعد كسر نحو ﴿خَلْسِينَ﴾ [البقرة: الآية: ٦٥] فله الوجهان

أيضاً: التسهيل بين بين والحذف.

المتحركة بعد ساكن: ومن الهمز المتوسط الذى ليس له صورة ما يأتى متحرراً بعد

ساكن، وهذا الساكن مثله ما يكون صحيحاً نحو ﴿أَلَمْؤُودَةُ﴾ [التكوير: من الآية: ٨] ومنه

الساكن المدى نحو ﴿هَنِيئًا مَرِيئًا﴾ [النساء: الآية: ٤].

أ- الساكن الصحيح: كما فى (الموءودة).

=العاصى النفزى، وغيره، وقرأ عليه أبو الحسن السخاوى وغيره. توفى سنة: ٥٩٠ هـ غاية النهاية: ٢ / ٢٠.

(١) الشاطبية: البيت: ٢٤٧.

(٢) إبراز المعانى: ١٧٦. لأبى شامة المقدسى. تحقيق الشيخ إبراهيم عطوة. مطبعة الحلبي، النشر ١ / ٤٤٣.

(٣) النجوم الطوالع: ٢٤٤.

فلحمزة عند الوقف على ذلك وجهان:

الأول: النقل؛ لوقوعها بعد ساكن صحيح.

الثاني: الإدغام: وذلك لأن الواو هنا أصلية لقول ابن الجزرى:

والواو والياء عن يَزَادُ ادْغَمَا والبعض فى الأصلِ أيضًا ادْغَمَا<sup>(١)</sup>

وعليه فإنه يجوز قلب الحمزة واوًا وإدغام ما قبلها فيها والوجهان صحيحان عنه والذي يقدم هو النقل، وذكر ذلك صاحب النجوم الطوالع فقال: «واعلم أن كل همز فيه وجهان: نقل وإدغام فالنقل هو المقدم فى الأداء»<sup>(٢)</sup> أ.هـ.

وذلك لأن النقل هو قياس التخفيف فى الهمز المتحرك بعد ساكن لقول ابن الجزرى.

«وإن يحرك عن سكون فانقل»

وأن الإدغام يحتاج إلى أكثر من عمل وهو قلب الحمزة واوًا ثم إدغام الواو فى الواو ففيه أكثر من تغيير.

ب - الساكن المدى: ويأتى أيضًا الهمز المتوسط بعد ساكن مدى وليس له صورة فى الرسم أيضًا كما ﴿هَنِيئًا مَرِيئًا﴾.

ولحمزة عند الوقف عليه وجه واحد فقط لا غير وهو الإدغام، لأن الياء زائدة، وتقدم ذكر الدليل عند الساكن الصحيح ﴿الْمَوْءَدَةُ﴾.

الهمز المتوسط الساكن بعد متحرك: ومن المواضع التى ورد فيها الخلاف عن حمزة عند الوقف فى هذا النوع كلمة ﴿أَنْبَأَهُمْ﴾ من قوله تعالى:

﴿قَالَ يَزَادُكُمْ أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ﴾ [البقرة: الآية: ٣٣] وكذا ﴿تَبَيَّنَهُمْ﴾ فى موضعين:

الأول: فى سورة الحجر وهو قوله تعالى:

﴿وَتَبَيَّنَهُمْ عَنْ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ﴾ [الحجر: الآية: ٥١].

والثانى: فى سورة القمر، وهو قوله تعالى:

﴿وَتَبَيَّنَهُمْ أَنَّ الْمَاءَ قِسْمَةٌ بَيْنَهُمْ﴾ [القمر: الآية: ٢٨].

فروى بعضهم عنه كسر الهاء لوقوعها بعد الياء الساكنة المبدلة من الحمزة وهو أحد

الوجهين من التذكرة<sup>(١)</sup>، والتيسير<sup>(٢)</sup>، وجامع البيان<sup>(٣)</sup>، والكافي<sup>(٤)</sup>، والشاطبية<sup>(٥)</sup>، واقتصر ابن سفيان في الهادي على موضعي البقرة فقط<sup>(٦)</sup>.

وروى الجمهور عنه ضم الهاء وقفًا وذلك لأن الياء التي قبلها عارضة ولا تأتي إلا في الوقف فقط فلم يعتدوا بها في تغيير ضمة الهاء.

والوجهان صحيحان عن حمزة، وبهما قرأ الإمام ابن الجزري والذي يقدم هو الضم؛ لأنه الأكثر طرقًا ورواية عنه.

ولأن الكسر عارض والضم هو الأصل، ولقول الداني «بأن الضم هو الأقيس»<sup>(٧)</sup> وقد ورد ذلك عنه من رواية خلف من ٤٩ طريقًا، ولخلاد من ٦٣ طريقًا، والباقي لوجه الكسر. والله أعلم.

ومن ذلك أيضًا كلمة «رِيًّا» من قوله تعالى: «هُمْ أَحْسَنُ نَثًّا وَرِيًّا» [سورة مريم: ٧٤].

فقد ورد الخلاف عن حمزة في الوقف على هذه الكلمة على وجهين:

الأول: إبدال الهمزة الساكنة من جنس حركة ما قبلها على القياس مع الإظهار فيصير النطق بياءين الأولى ياء ساكنة مدية وهي المبدلة من الهمزة، والثانية متحركة بفتحة خفيفة هكذا (وَرِيَّا).

وهو الذي في المستنير والمصباح، والتجريد، وخلف من الوجيز وخلاد من الهادي والهداية.

الثاني: الإدغام: ويتأتى ذلك بإبدال الهمزة ياء ساكنة من جنس حركة ما قبلها وإدغامها في الياء بعدها فيصير النطق بياء واحدة مشددة (ريا).

وهو الذي في كتابي أبي العز<sup>(٨)</sup>، والكامل<sup>(٩)</sup>، والتذكار، وكتابي ابن خيرون على ما في

(٢) التيسير: ٤٠.

(١) التذكرة: ١٥٠/١.

(٤) الكافي: ٥٠.

(٣) جامع البيان: ٢٥١ - ٢٥٢.

(٦) الهادي: ١١.

(٥) الشاطبية: البيتان: ٢٤٣ - ٢٤٤.

(٨) الكفاية: ٤٣٢/٢.

(٧) جامع البيان: ٢٥١.

(٩) الكامل: ٤٠٦.

الفريدة وكذا من جامع ابن فارس والقاصد والإعلان، واختاره صاحب العنوان وأحد الوجهين من التيسير، والكافي، وتلخيص العبارات، وغاية أبي العلاء، والشاطبية، وروضة المالكي، والتبصرة، وروضة المعدل، والمبهبج، وغاية ابن مهران، وتلخيص الطبري، والتذكرة<sup>(١)</sup>، وفي جامع البيان أنه الأولى لموافقته لرسم المصحف.

والوجهان صحيحان عن حمزة وبهما قرأ الإمام ابن الجزري، والذي يقدم هو الإدغام. وقد ورد هذا الخلاف لخلف من ٢٧ طريقاً، والباقي لوجه النقل. وأما رواية خلاد فاستوت الطرق فيها.

أما بالنسبة لتقديم الإدغام؛ لأن ابن الجزري أشار إلى ما يفيد ذلك بقوله: «والمذهبان في ذلك صحيحان والإدغام أولى؛ لأنه قد جاء منصوفاً عن حمزة في قوله (ورءيا) لموافقة رسم المصحف الذي جاء عنه اتباعه عند الوقف على الهمز» والله أعلم.

واختلف عنه كذلك في ﴿الرُّءْيَا﴾ [الصفات: الآية: ١٠٥] كيف أتى معرفاً ومفكراً. فله عند الوقف عليه وجهان أيضاً.

الأول: الإبدال واوًا لسكون الهمز وضم ما قبلها فتصير (الرويا) دون إدغام، وهذا محل إجماع من جميع الطرق عن حمزة.

الثاني: الإدغام: ويأتي ذلك بإبدال الهمزة واوًا ثم قلب الواو ياء ثم إدغام الياء في الياء، كقراءة أبي جعفر هكذا (الريا)، وهو الوجه الثاني من الكامل، وغاية أبي العلاء<sup>(٢)</sup>.

وذكره ابن شريح في الكافي وقال: (إن الإدغام لا يجوز فيها إلا على ضعف للتغيير الذي يلزم فيها)<sup>(٣)</sup> أ.هـ. فضعفه لكثرة التغيرات التي تطرأ على الحرف وذلك من الإبدال واوًا ثم القلب ياء ثم الإدغام، ولا يعتد بهذا القول من تضعيف هذا الوجه؛ لأن هذه تعليقات صرفية ليس لها وزن عند ثبوت صحة الرواية بذلك، وخصوصاً أن هذا الوجه قرأ به أيضاً الإمام أبي جعفر المدني، وهو من علو السند بمكان مما يدل على صحة روايته.

(٢) غاية الاختصار: ٢٥١.

(١) التذكرة: ٤١٢.

(٣) الكافي: ٤٩.

من خلال ذلك يتبين أن الوجهين صحيحان عن حمزة، والأول عليه الجمهور وهو المقدم لقول ابن الجزرى بأن الإظهار أولى وأقيس وعليه أكثر أهل الأداء. وقد ورد ذلك من جميع طرقه كما سبق.

أما الوجه الثانى: فقد ورد من ٦ طرق عن خلف، ولخلاد من ٤ طرق، ولا تقدح هذه النسبة فى تواتره لأن بذلك قرأ أبو جعفر كما سبق، مما يدل على تواتر الوجهين، والله أعلم. وبذلك تنتهى مواضع الخلاف الواردة عن حمزة فى هذا الباب ومثلت بما له نظائر. والله أعلم.

ننتقل بعد ذلك إلى بيان أوجه هشام فى المتطرف.





## الوقف على الهمز المتطرف لهشام

بعد الانتهاء من بيان أوجه الخلاف الجائزة عن حمزة لدى وقفه على الهمز بجميع صورته المتقدمة، نأتى إلى بيان اختلاف الطرق عن هشام فى هذا الباب، فقد روى ابن الجزرى اختلاف الطرق عنه فى تخفيف الهمز المتطرف فقط عند الوقف بخلف عنه.

فروى تسهيله عنه كحمزة ابن شريح فى الكافى<sup>(١)</sup>، وللحلوانى من التيسير<sup>(٢)</sup> وكذا فى جامع البيان<sup>(٣)</sup>، وتلخيص ابن بليمة<sup>(٤)</sup>، والعنوان<sup>(٥)</sup>، وروضة المعدل<sup>(٦)</sup> والشاطبية<sup>(٧)</sup>، وكذا من الإعلان والمجتبى والقاصد على ما فى النشر حيث قطع بذلك ابن الجزرى لجمهور الشاميين والمصريين والمغاربة قاطبة عن الحلوانى.

وروى الباقرن التحقيق، وقطع به الداجونى لهشام من جميع طرقه سوى الكافى، وهو عن الحلوانى من السبعة<sup>(٨)</sup>، وكفاية أبى العز<sup>(٩)</sup>، والكامل<sup>(١٠)</sup> والتجريد<sup>(١١)</sup>، والمصباح<sup>(١٢)</sup>، والمبهبج<sup>(١٣)</sup>، وتلخيص أبى معشر<sup>(١٤)</sup>.

والوجهان صحيحان عن هشام وبهما أخذ ابن الجزرى.

والذى عليه جمهور العراقيين هو التحقيق، وقد ورد ذلك عنه من ٣١ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٥١ طريقاً، والباقى لوجه التسهيل.

**تنبئنا:** قال الإمام ابن الجزرى: «كل من روى التسهيل عن هشام فى الهمز المتطرف أجرى نحو (دعاء، وماء، وملجأ، وموطأ) مجرى المتوسط من أجل التنوين المبدل فى الوقف ألفاً فدل ذلك على أنه ليس لهشام فى (دعاء) ونحوه إلا التحقيق، لأنه متوسط، وبذلك نأتى إلى آخر أبواب الهمز. والله أعلم.

- |                           |                      |
|---------------------------|----------------------|
| (١) الكافى: ٤٨.           | (٢) التيسير: ٣٩.     |
| (٣) جامع البيان: ٢٢٤.     | (٤) التلخيص: ٣٦.     |
| (٥) العنوان: ٥٥.          | (٦) روضة المعدل: ٤٨. |
| (٧) الشاطبية: البيت: ٢٤٢. | (٨) السبعة: ١٣٢.     |
| (٩) الكفاية الكبرى: ١٨٤.  | (١٠) الكامل: ٤٠٦.    |
| (١١) التجريد: ١٣١.        | (١٢) المصباح: ٢١٣.   |
| (١٣) المبهبج: ٢٦.         | (١٤) التلخيص: ١٥٩.   |



المبحث الثامن  
الفتح والإمالة وبين اللفظين



## الفتح<sup>(١)</sup> والإمالة<sup>(٢)</sup> وبين اللفظين<sup>(٣)</sup>

تمهيد:

بعد الانتهاء في المطلب السابق من بيان وجوه اختلاف القراء في وقف حمزة وهشام نتقل إلى بيان اختلافهم في هذا الباب وإن كان على غير ترتيب ابن الجزرى حيث إنى جمعت مواضع الإدغام بقسميه في مبحث خاص بذلك للمناسبة.

ومما لا شك فيه أن الفتح والإمالة والتقليل كل ذلك من لغات العرب التى نزل بها القرآن الكريم، وبها قرأ النبي ﷺ كما قرأ غيرها من اللهجات الأخرى، وفي ذلك يقول أبو الكرم الشهرزورى: «اعلم أن الإمالة والتفخيم لغتان كما أن الإدغام والإظهار لغتان، وكما أن تحقيق الهمز وتخفيفه لغتان، وكل ذلك لغات العرب، ولغة العرب بها نزل القرآن، وأمر الله نبيه أن ينذر قومه بها، فقال عز من قائل: ﴿عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ﴾ ١٤٤ ﴿يَلْسَانِ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: الآيتان: ١٩٤ - ١٩٥]» أ.هـ<sup>(٤)</sup>.

وذكر الهذلى الإجماع على جواز القراءة بالفتح والإمالة فقال: (وقد اجتمعت الأمة من لدن

(١) الفتح لغة: قال الفيروز آبادى: فتح كمنع: ضد أغلق. القاموس. مادة (ف ت ح): ٢١٢.

اصطلاحاً: هو عبارة عن فتح القارئ لفيه بلفظ الحرف، وهو فيما بعده ألف أظهر، ويقال له أيضاً: التفخيم، وربما قيل له النصب، وينقسم إلى فتح شديد ومتوسط، فالشديد: هو نهاية فتح الشخص فمه بذلك الحرف ولا يجوز في القرآن، والفتح المتوسط: هو ما بين الفتح الشديد والإمالة المتوسطة، وهو الذى يستعمله أصحاب الفتح من القراء. ينظر: النشر ٢ / ٢٩ - ٣٠.

(٢) الإمالة لغة: العدول عن الوسط إلى أحد الجانبين. مجمل اللغة لابن فارس ١ / ١١٩. تحقيق: زهير عبد المحسن ط. مؤسسة الرسالة، المفردات للراغب الأصفهاني: ٥٣٣.

وفي اللسان: ألف الإمالة هى التى نجدها بين الألف والياء. لسان العرب مادة (م ي ل) ١١ / ٦٣٦، فالمادة تدل على التعويج، يقال: أملت الرمح إذا عوجته.

واصطلاحاً: أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء كثيراً، وهو المحض، ويقال له الإضجاع والبطح، وربما قيل له الكسر. ينظر: الإقناع: ١٦٧، إبراز المعانى: ١٠٤.

(٣) التقليل: جاء في القاموس: القل بالضم، والقللة بالكسر: ضد (الكثرة) والكثرة القاموس المحيط: ٩٤٥.

واصطلاحاً: هو النطق بالألف بحالة بين الفتح المتوسط والإمالة المحضة، ويقال له بين بين، وبين اللفظين، ويسمى أيضاً بالتلطيف. الإضاءة: ٣٤.

(٤) المصباح: ١٥٨.

رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا على الأخذ والقراءة والإقراء بالإمالة والتفخيم، وعزا ذلك إلى بعض القبائل العربية فقال: «وهي لغة هوازن، وبكر بن وائل، ومسعد بن بكر»، وذكر أنثرا عن عاصم يدل على القراءة بها. يقول عاصم: أقرأني على بن أبي طالب عليه السلام «رَأَا كَوَكَبًا» بالإمالة، وإذا جاز في هذا الموضع فما الذي منعه في غيره<sup>(١)</sup> أ.هـ<sup>(٢)</sup>، وهي رواية شعبة عن عاصم ومجمع على صحتها، وقد ألف كثير من العلماء في الإمالة، وليس هنا مجاله.

وقد سلكت منهجاً في بيان أوجه الخلاف، وذلك بجمع مواضع الخلاف في هذا الباب لكل راو على حدة وذلك بدءاً من رواية نافع إلى رواة خلف العاشر حتى يسهل الوقوف عليها مع بيان أوجه من وافقه من الرواة في المواضع المشتركة، وذلك طلباً للاختصار ودفعاً للتكرار.

وقمت بحصر مواضع الخلاف فوجدتها تصل إلى اثنين وسبعين موضعاً<sup>(٣)</sup>، وإليك بيانها مفصلاً على حسب ترتيب القراءة.

١ - نافع: اختلف عنه في موضعين من فواتح السور وهما (الهاء من فاتحة مريم والياء من يَسْ)، وذلك بين الفتح والتقليل.

- رواية قالون: اختلف عنه أيضاً في كلمتين:

الأولى ﴿التَّوْرَةِ﴾ حيث أتى، والثانية ﴿هَارٍ﴾ بالتوبة.

رواية ورش من طريق الأزرق.

اختلف عنه في أربعة أصول مطردة، وهي: ذوات الياء، وفعل، كيف أتت، ورؤوس الآي من السور الإحدى عشر<sup>(٤)</sup>، وما به (ها) نحو (بناها).

وفي كلمتين مخصوصتين هما ﴿أَرْبَكُهُمْ﴾، والهاء من فاتحة (طه).

٢ - ابن كثير: لم يرد عنه خلاف في هذا الباب.

(١) الكامل: ٢٢٥ - ٢٢٧.

(٢) من ذلك كتاب: الاستعمال لأبي الطيب بن غلبون، والإمالة للداني وقرة العين في الفتح والإمالة وبين اللفظين لابن القاصح، وغير ذلك من المؤلفات المستقلة.

(٣) نظراً لكثرة الكلمات القرآنية الواردة بهذا الباب فسيتم عزو كل كلمة إلى موضعها في سورتها من القرآن الكريم عند بحث أوجه الخلاف فيها طلباً للتخفيف ومنعاً للتكرار، حتى لا يثقل البحث بكثرة الحواشي.

(٤) وهي سور: طه، والنجم، والماعرج، والقيامة، النازعات، عبس، الأعلى، الشمس، الضحى، الليل، العلق.

٣- أبو عمرو والبصري: اختلف عنه في ثلاثة أصول مطردة وهي:

(فعلى) كيف أتت فاؤها، رؤوس الآي من السور الإحدى عشر والحاء من الخواميم (حم).

وفي كلمتين مخصوصتين وهما: ﴿يَبْشُرَى﴾ بيوسف، والياء من فاتحة مريم.

وأما الدوري عنه فقد ورد الخلاف عنه في ثمان كلمات مطردة وهي: ﴿النَّاسِ﴾،

﴿أَنْتَى﴾، ﴿الذُّنْيَا﴾، ﴿النَّسَارِ﴾، ﴿مَتَى﴾، ﴿وَعَسَى﴾، ﴿بَلَى﴾، ﴿الْجَارِ﴾.

وفي ثلاث كلمات مخصوصة المعروفة بذى الندة وهي:

﴿يَنْوَيْلَتَى﴾، ﴿يَنْحَسَرَّتَى﴾، ﴿يَأْسَقَى﴾.

وأما السوسى: فاختلف عنه في أصلين مطردتين وهما:

(إمالة الراء مع الساكن وصلًا نحو (يرى الله)، وكذا إمالة المدغم نحو (الأبرار ربنا).

٤- ابن عامر: اختلف عنه في موضع واحد، وهو (مشارب).

أما هشام فقد اختلف عنه في ثمانية مواضع:

منها ثلاثة أصول مطردة هي (جاء، وشاء)، والراء والهمزة من كلمة (رأى) وخمس

كلمات مخصوصة وهي الياء من فاتحة مريم، و(إنه)، بالأحزاب و(آنية)، وعابدون، وعابد.

وأما ابن ذكوان: فاختلف عنه في سبعة أصول مطردة وهي: كل ألف بعد راء نحو

(اشترى)، و﴿الْكَافِرِينَ﴾، و﴿رَعَا﴾ والمكرر نحو ﴿لِلْأَبْرَارِ﴾، و(زاد) غير الموضع الأول

و(المحارب) المجرور في موضعين.

وفي أربع كلمات مخصوصة، وهي: الحواريين، للشاريين، إكراههن، الإكرام

٥- عاصم: (رواية شعبة): ورد عنه الخلاف في ثلاثة أصول مطردة وهي:

(بلى) (رأى) غير موضع الأنعام، (أدرى) غير موضع يونس.

وفي خمس كلمات مخصوصة:

وهي (رمى)، و(يا بشرى)، و(نأى بجانبه) ﴿سُوَى﴾، ﴿سُدَى﴾.

حفص: لم يرد عنه خلاف في هذا الباب إذ ليس له إمالة سوى في (مجرأها)، وهي محل

اتفاق.

٦- حمزة: اختلف عنه في أصل مطرد وهو كلمة (التوراة).

وفي ثلاثة كلمات مخصوصة وهي ﴿الْقَهَّارِ﴾، و﴿الْبَوَّارِ﴾ والياء من ﴿يَسَ﴾ ولم يرد عنه اختلاف من رواية خلف.

أما خلاد فقد اختلف عنه في كلمتين ﴿ضِعْفًا﴾ بالياء و﴿آتِيكَ﴾ بالنمل.

٧- الكسائي:

الدوري: اختلف عنه في إمالة الألف الواقعة عيناً للكلمة في سبع كلمات منها أربعة أصول مطردة وهي ﴿الْيَتَمَى﴾، و﴿يَتَلَمَى﴾، و﴿النَّصْرَى﴾ و﴿نَصْرَى﴾، وثلاث كلمات وهي: ﴿أُسْرَى﴾، ﴿سُكْرَى﴾، ﴿كُسَالَى﴾.

وخمس كلمات مخصوصة وهي: ﴿يُوَارِي﴾، و﴿أُوَارِي﴾ (الْعَارِ) (تُمَارِ) (الْبَارِئُ).

إدريس عن خلف: ورد عنه الخلاف في (رؤيا) المجرد من (ال).

أما أبو الحارث عن الكسائي وأبو جعفر ويعقوب وإسحاق عن خلف فلم يرد عنهم خلاف هذا الباب.

وسياتى بيانها مفصلاً عن كل راو بدءاً من قالون عن نافع.

روى الإمام ابن الجزرى<sup>(١)</sup> اختلاف الطرق عن قالون وحمزة في لفظ (التوراة) [آل عمران: الآية: ٣] حيث أتى:

أما قالون فخلافه دائر بين الفتح والتقليل.

فقطع له بالتقليل ابن شريح في الكافي<sup>(٢)</sup>، وبه قرأ الداني على أبي الفتح كما في الجامع<sup>(٣)</sup> وهو الذى في التذكرة<sup>(٤)</sup>، وتلخيص العبارات<sup>(٥)</sup>، والسبعة<sup>(٦)</sup>، والتبصرة<sup>(٧)</sup>، وهو أحد الوجهين من التيسير<sup>(٨)</sup>، والشاطبية<sup>(٩)</sup>، والإعلان والهداية وغيرها من طرق المغاربة على ما فى النشر، ومن المبهج على ما فى باب الإمالة<sup>(١٠)</sup> والفتح على ما ذكره فى سورة آل عمران، وقال ابن الجزرى بأن التقليل هو الصحيح من المبهج.

(٢) الكافي: ٩١.

(١) النشر: ٦١ / ٢.

(٤) التذكرة: ٢١٠.

(٣) جامع البيان: ٤٤٥.

(٦) السبعة: ٢٠١.

(٥) التلخيص: ٤٥.

(٨) التيسير: ٧٢.

(٧) التبصرة: ٤٥٥.

(١٠) المبهج: ٣٥، ٥٢.

(٩) الشاطبية: البيت: ٥٤٦.



وروى الباقون الفتح، وذلك من الغايتين<sup>(١)</sup><sup>(٢)</sup>، والكامل<sup>(٣)</sup>، والمستنير<sup>(٤)</sup>، والمصباح<sup>(٥)</sup>، وكفاية الست<sup>(٦)</sup>، والتجريد<sup>(٧)</sup>، والروضتين<sup>(٨)</sup><sup>(٩)</sup>، وكتابى أبى العز<sup>(١٠)</sup><sup>(١١)</sup>، وتلخيص<sup>(١٢)</sup> أبى معشر، وكذا فى المفردات<sup>(١٣)</sup> لقالون.

مما سبق يتبين أن الوجهين (الفتح والتقليل) صحيحان عن قالون، لكن الذى يقدم هو الفتح وذلك لأمر منها:

أولاً: أنه الأكثر طرقاً ورواية عنه، وعليه الجمهور إذ بلغت عدد طرقه على ٥٧ طريقاً. ثانياً: أن الفتح هو الموافق لأصل مذهب قالون فى هذا الباب إذ لم يرد عنه التقليل إلا فى مواضع قليلة.

ثالثاً: أن هذا الوجه هو المقدم من طريق الشاطبية على ما ذكره صاحب النجوم الطوالع<sup>(١٤)</sup>.

أما بالنسبة لوجه التقليل عنه فهو وإن كانت طرقه أقل من طرق وجه الفتح حيث بلغت عدد طرقه ٢١ طريقاً، إلا أن بعض الكتب التى ورد منها تعد من أعلى الكتب التى أسندها ابن الجزرى لقالون، ومن ذلك السبعة لابن مجاهد والتذكرة لابن غلبون، وكذا من الجامع للدانى.

فضلاً عن أنه رواية الأزرق عن ورش من جميع طرقه، وأحد الوجهين عن حمزة كما سيأتى، وهناك ٥ طرق للمصريين لم أقف عليها والله أعلم

واتباعاً للمنهج الذى أسير عليه آيين هنا الخلاف المروى عن حمزة فى هذا اللفظ.

وأما حمزة فخلافه دائر بين الإمالة والتقليل.

فروى الإمالة عنه أبو العز فى كفايته<sup>(١٥)</sup>، وهو الذى فى المستنير، والمصباح، وغاية ابن

(١) الغاية: ١٦٢. (٢) غاية الاختصار: ٢٧٢.

(٣) الكامل: ٢٦٥. (٤) المستنير: ٤٩٣.

(٥) المصباح: ٣٠٦. (٦) الكفاية: ٨.

(٧) التجريد: ١٦٩. (٨) روضة المالكى: ٣٥٦.

(٩) روضة المعدل: ٦١. (١٠) الكفاية: ٢٨٠.

(١١) الإرشاد: ٢٥٧. (١٢) التلخيص: ١٨٣.

(١٣) المفردات: ٤٧. (١٤) النجوم الطوالع: ٢٠٠.

(١٥) تقدم بيانه من هذه الطرق فى أوجه قالون.

مهران، وتلخيص أبي معشر، والتجريد، والكامل، والمبهج، وروضة المالكي، وبه قرأ الداني على أبي الفتح من قراءته على عبد الباقي، وغاية الاختصار.

ولخلف عن حمزة من الوجيز، وإرشاد أبي العز، ولخلاد من روضة المعدل وقطع الداني بالتقليل لحمزة، وذلك من التيسير، وبه قرأ على ابن غلبون وعلى أبي الفتح من قراءته على السامري كما في جامع البيان، وهو الذي في الكافي، وتلخيص العبارات، والعنوان والشاطبية، ولخلف من التذكرة، ولخلاد من التبصرة والهادي.

من خلال ذلك يتبين أن رواية الإمامة عن حمزة أكثر من رواية التقليل، وعليه فالمقدم في الأداء هو الإمامة لأنه مذهب الجمهور عنه على ما في النشر حيث بلغت عدد طرقه عن خلف ٣٦ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٥٣ طريقاً، وأما خلاد فبلغت عدد طرق الإمامة عنده ٤٣ طريقاً من ٦٨ طريقاً، بينما بلغت طرق التقليل عن خلف ١٧ طريقاً، وعن خلاد ٢٥ طريقاً.

كما أن وجه الإمامة هو الموافق لأصل مذهبه في هذا الباب.

ولا يقدح ذلك في وجه التقليل؛ لأنه هو المقطوع به لحمزة من التيسير والشاطبية وغيرها مما يدل على صحة الوجهين عنه وبهما قرأ ابن الجزري.

واختلف عن قالون أيضاً في إمالة ﴿هَكَارٍ﴾ [التوبة: الآية: ١٠٩] وفتحها ووافقه ابن ذكوان أيضاً في هذا الموضع.

أما قالون: فروى إمالته عنه ابن سوار في المستنير<sup>(١)</sup>، وكذا في المصباح<sup>(٢)</sup> وتلخيص العبارات<sup>(٣)</sup> وبه قرأ ابن الفحام على ابن نفيس من طريق القزاز عن أبي نسيط، وعليه وعلى عبد الباقي من طريق الحلواني<sup>(٤)</sup>، وهو عن أبي نسيط من التيسير<sup>(٥)</sup>، والشاطبية<sup>(٦)</sup>، والكافي<sup>(٧)</sup>، والتذكرة<sup>(٨)</sup>، والهادي<sup>(٩)</sup>، والتبصرة<sup>(١٠)</sup>، والإعلان<sup>(١١)</sup>، وللحلواني من

(١) المستنير: ٥٨٢.

(٢) المصباح: ٣٥٤.

(٣) تلخيص العبارات: ٤٤.

(٤) التجريد: ١٧٠.

(٥) التيسير: ٩٨.

(٦) الشاطبية: البيتان: ٣٢٣ - ٣٢٤.

(٧) الكافي: ١٢٤.

(٨) التذكرة: ٣٦٠.

(٩) الهادي: ١٥.

(١٠) التبصرة: ٥٣١.

(١١) الإعلان: ١٥٧.

السبعة<sup>(١)</sup>، وجامع البيان، وبه قرأ الداني على أبي الفتح<sup>(٢)</sup>، وهو الذي المبهج<sup>(٣)</sup>، ولجمهور المغاربة كصاحب المجتبى، والقاصد والهداية وروضة الطلمنكي على ما في النشر. وروى الباقر الفتح، وقطع به لقالمون ابن مهران في غايته<sup>(٤)</sup>، وهو الذي في الكامل<sup>(٥)</sup>، وكتابي أبي العز<sup>(٦)</sup><sup>(٧)</sup>، وغاية أبي العلاء<sup>(٨)</sup>، وتلخيص أبي معشر<sup>(٩)</sup>، والروضتين<sup>(١٠)</sup><sup>(١١)</sup>، وكفاية الست<sup>(١٢)</sup>، ولأبي نشيط من المبهج، وبه قرأ ابن الفحام على الفارسي من الطريقين كما في التجريد، ولجمهور العراقيين.

من خلال ذلك يتبين أن كلا من الفتح والإمالة مروى عن قالون، وبهما قرأ الإمام ابن الجزري، والذي يقدم هو الإمالة؛ لأنه الأكثر طرقاً ورواية عنه حيث بلغت عدد طرقه ٤٥ طريقاً من إجمالي طرقه والبالغ عددها ٨٣ طريقاً بما يعدل ٥٥٪ تقريباً، فضلاً عن أنه ورد من أعلى الكتب إسناداً؛ إذ هو المقطوع به عنه من السبعة لابن مجاهد، والتذكرة لابن غلبون كما أنه الموافق لما رواه الداني في الجامع والتيسير، وكذا في الشاطبية.

أما بالنسبة لوجه الفتح فهو وإن كان أقل الوجهين طرقاً عنه حيث بلغ عدد طرقه ٣٤ طريقاً، فإن ذلك لا يقدح في صحته؛ لأنه ورد عن كثير من القراء العشرة فيه قرأ ابن كثير وهشام وحفص وحمزة، وأبو جعفر ويعقوب وخلف العاشر وبخلف عن ابن ذكوان مما يدل على صحته، والله أعلم.

بيانه لابن ذكوان:

وأما بالنسبة لابن ذكوان فروى عنه الفتح الأخفش عن النقاش وذلك من التيسير والمستنير، والمصباح، وروضة المالكي، وكتابي أبي العز، والكامل، وغاية أبي العلاء وتلخيص أبي معشر، وبه قرأ ابن الفحام على المالكي والخطاط.

(٢) جامع البيان: ٥٣٩.

(١) السبعة: ٣١٩.

(٤) الغاية: ١٦١.

(٣) المبهج: ٣٤.

(٦) الإرشاد: ٣٥٦.

(٥) الكامل: ٢٦٤.

(٨) غاية الاختصار: ٢٧٤.

(٧) الكفاية: ٣٦٢.

(١٠) روضة المالكي: ٣٥٥.

(٩) التلخيص: ١٨٠.

(١٢) كفاية الست: ١٦.

(١١) روضة المعدل: ٦١.

وروى الباقون الإمالة، وبه قطع الصوري عن ابن ذكوان ولا بن الأخرم عن ابن الأخفش من جميع طرقهما، وأطلق له الخلاف في ذلك أبو عمرو الداني في جامع البيان وهو الذي في المبهج والشاطبية<sup>(١)</sup>.

من خلال ذلك يتبين أن كلا من الفتح والإمالة ثابت عن ابن ذكوان والذي يقدم هو الإمالة؛ لأنه الأكثر طرقاً عنه، حيث ورد ذلك من ٤٦ طريقاً، من مجموع طرقه البالغ عددها ٧٩ طريقاً، وأما الفتح فعدد طرقه ٣٣ طريقاً، والله أعلم.

التوجيه: قالوا إن الأصل في (هار) هـ أو هاور ووقوع الياء أو الواو بعد الألف توجب همزها مثل (قائم، نايم) فقلبوا الكلمة وذلك بتقديم لام الكلمة في موضع العين، وأخروا موضع العين إلى موضع اللام فرمما يلزمها من الهمز فصارت (هارى) فاستثقلت الضمة على الياء فأزيلت عنها فبقيت ساكنة فحذفت الياء للساكين كما في قاضي فصارت (هار) فأصبحت صورة الراء الآن متطرفة فلذلك جازت الإمالة كأي كلمة أخرى نحو (الدار) وغيره.

وأما الفتح: فعلى تقدير الأصل؛ لأنها ليست كذلك؛ بل بين الألف والراء حرف فهى مثل (مارد) و(بارد).

فمن نظر إلى الأصل فتح، ومن نظر إلى ما هى عليه أمال لوقعها مكسورة طرفاً بعد الألف<sup>(٢)</sup>.

## فواتح السور

وروى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن قالون والأزرق في الهاء والياء من فاتحة مريم وذلك من قوله تعالى: ﴿كَتَيْعَصَ﴾ [سورة مريم: الآية: ١].  
فروى التقليل فيها معاً عنهما ابن غلبون في التذكرة<sup>(٣)</sup>، وهو الذى في الكامل<sup>(٤)</sup>

(١) تقدم أن الفتح هو المقطوع به من التيسير وذلك من قراءة الداني على الفارسي عن ابن ذكوان وعليه فإن وجه الإمالة من زيادات الإمام الشاطبي. والله أعلم.

(٢) ينظر: شرح الهداية ١ / ١٠٠، جامع البيان: ٥٤٠، النشر ٢ / ٥٧.

(٣) التذكرة: ٤٢٣.

(٤) الكامل: ٢٦٨.

وتلخيص العبارات<sup>(١)</sup>، وكذا في التيسير<sup>(٢)</sup> والشاطبية<sup>(٣)</sup>، ولقالون من الإعلان<sup>(٤)</sup> وتلخيص أبي معشر<sup>(٥)</sup>، وكذا من المجتبى تبعاً للعنوان، ومن القاصد لأن الطرسوسي والخزرجي قرأ على السامري، وقرأ السامري بالتقليل كما ذكره الداني في جامع البيان وذلك من قراءة أبي الفتح عليه من طريق الحلواني كما في جامع البيان، وكذا من روضة الطلمنكي؛ لأنه قرأ على أبي الطيب بن غلبون وروى ابنه أبو الحسن التقليل وهو المشهور عن جمهور المغاربة وهو عن الأزرق من العنوان<sup>(٦)</sup> وجامع البيان، وبه قرأ الداني على أبي الحسن وابن خاقان وأبي الفتح عن السامري<sup>(٧)</sup>، وهو طريق أبي معشر الطبري عن الأزرق من غير التلخيص. وأحد الوجهين عن قالون والأزرق معاً من الكافي<sup>(٨)</sup>، والتبصرة<sup>(٩)</sup>. وأما الفتح فيهما فرواه عنهما ابن الفحام في التجريد<sup>(١٠)</sup> وكذا من الهداية على ما في النشر، وهو لقالون من الهادي<sup>(١١)</sup> والغاييتين<sup>(١٢)</sup>(١٣)، وروضة المالكي<sup>(١٤)</sup>، والمستنير<sup>(١٥)</sup>، والمصباح<sup>(١٦)</sup> والمبهبج<sup>(١٧)</sup>، والكفائيتين<sup>(١٨)</sup>(١٩).

أما ما رواه ابن الجزري من التقليل للأزرق من تلخيص أبي معشر فإنه ليس فيه طريق الأزرق، وكذا ما رواه من الفتح عنه من الهادي فهو عنه ليس من طريق الطيبة. والوجهان صحيحان عنهما، وبهما قرأ الإمام ابن الجزري.

(١) تلخيص العبارات: ١١٨.

(٢) روى الإمام الداني التقليل فيهما لنافع من التيسير، بنظر التيسير: ١٢٠، وذكر في الجامع أنه قرأ بالتقليل على أبي الحسن، وبالفتح على فارس ابن أحمد من قراءته على عبد الباقي من طريق أبي نسيط. ينظر: جامع البيان: ٦١٤، وعليه فالذي ينبغي الأخذ به من التيسير هو الفتح، وأشار إلى ذلك صاحب الرسالة الغراء. ينظر: الرسالة: ٤٥. والله أعلم

(٣) الشاطبية: البيت: ٧٤١.

(٤) الإعلان: ١٣١.

(٥) التلخيص: ٣٢٢.

(٦) العنوان: ١٢٦.

(٧) جامع البيان: ٦١٣.

(٨) الكافي: ١٥٢.

(٩) التبصرة: ٥٨٥.

(١٠) التجريد: ١٧٢.

(١١) الهادي: ١٧.

(١٢) غاية ابن مهران: ٣١٤.

(١٣) غاية الاختصار: ٥٦٢.

(١٤) روضة المالكي: ٣٥٧.

(١٥) المستنير: ٦٦٥.

(١٦) المصباح: ٣٩٦.

(١٧) المبهبج: ٧٣.

(١٨) الكفاية الكبرى: ٤٢٩.

(١٩) كفاية الست: ٢٣.

والذى يقدم هو الفتح عن قالون؛ لأنه الأكثر طرقاً ورواية عنه، حيث بلغ عدد طرقه ٥٣ طريقاً بنسبة ٦٤٪ تقريباً أما التقليل فبلغ عدد طرقه ٢٥ طريقاً، وهناك عدد ٥ طرق للمصريين غير معلومة، أما بالنسبة للأزرق فالمقدم عنده التقليل حيث ورد ذلك عنه من ٣١ طريقاً تقريباً من مجموع طرقه البالغ عددها ٣٥ طريقاً.

أما الفتح فقد ورد عنه من ٤ طرق، ولا تقدر هذه النسبة في وجه الفتح؛ لأنه قراءة ابن كثير وعاصم وأبى جعفر ويعقوب. والله أعلم.

واتبع ذلك بيان اختلاف الطرق عن القراء والرواة في فواتح السور لمناسبة ذلك هنا.

### الهاء من طه

واختلف عن الأزرق في إمالة الهاء وتقليلها من كلمة ﴿طه﴾ [سورة طه: الآية: ١].

فروى إمالتها عنه أبو عمرو الداني في التيسير<sup>(١)</sup>، وجامع البيان وبه قرأ على أبى الفتح وأبى الحسن، وابن خاقان<sup>(٢)</sup>، وهو الذى فى الكامل<sup>(٣)</sup>، وتلخيص العبارات<sup>(٤)</sup>، والتذكرة<sup>(٥)</sup>، والعنوان<sup>(٦)</sup>، والتبصرة، وبه قرأ مكى على أبى الطيب<sup>(٧)</sup>، ومن التجريد من قراءة ابن الفحام على ابن نفيس<sup>(٨)</sup>، وهو الذى فى الشاطبية<sup>(٩)</sup>، وكذا من إرشاد أبى الطيب، والهداية والمجتبى على ما فى النشر<sup>(١٠)</sup>، وروى ابن شريح الوجهين معاً فى الكافى<sup>(١١)</sup>.

وأما التقليل فرواه عنه ابن الفحام فى التجريد وبه قرأ على عبد الباقي ورواه مكى فى التبصرة، وذلك من قراءته على أبى عدى.

وأما ما ذكره الإمام ابن الجزرى من التقليل للأزرق من تلخيص أبى معشر ففيه نظر؛ وذلك لعدم وجود طريق الأزرق فى التلخيص<sup>(١٢)</sup>، بل أسند أبو معشر رواية ورش من طريق الأصبهاني

(٢) جامع البيان: ٦٢٠.

(٤) التلخيص: ١٢٠.

(٦) العنوان: ١٢٩.

(٨) التجريد: ١٧٣.

(١٠) النشر: ٢ / ٦٨.

(١٢) التلخيص: رواية ورش: ٩١ - ٩٤.

(١) التيسير: ١٢٢.

(٣) الكامل: ٢٦٨.

(٥) التذكرة: ٤٢٩.

(٧) التبصرة: ٥٨٩.

(٩) الشاطبية: البيت: ٧٣٩.

(١١) الكافى: ١٥٥.

ويونس بن عبد الأعلى فقط<sup>(١)</sup>، والوجهان صحيحان عن الأزرق وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى، والذي يقدم هو الإمامة؛ لأنه رواية الجمهور عنه والأكثر طرقاً، وقال مكى بأنه الأشهر عن الأزرق، وقد بلغت عدد طرقه ٣١ طريقاً بنسبة ٨٨٪ تقريباً، وأما التقليل فهو يمثل النسبة الباقية، ولا يقدح ذلك في صحة روايته؛ لأنه تقدم تقليل نظيره في سورة (مريم) كما سبق. والله أعلم.

تَبَيَّنَ: لم يرد عن الأزرق إمالة محضة في هذا الباب سوى هذا الموضع وما عدا ذلك فهو بين بين.

التوجيه: حجة من أمالها، لثلاث تلبس بهاء التنبيه، كما أن الهاء وغيرها من الأحرف المقطعة أسماء دالة على الحروف، وللفضل بينها وبين حروف المعاني<sup>(٢)</sup>.

### ياء (فاتحة مريم)

واختلف عن أبى عمرو هشام فى الياء من فاتحة مريم.

أما أبو عمرو فروى عنه الإمامة من روايته معاً أبو عمرو الدانى وبذلك قرأ على أبى الفتح فارس كما فى جامع البيان، وكذا فى التجريد وبها قرأ ابن الفحام على عبد الباقي، ولأبى الزعراء عن الدورى من الهادى لابن سفيان ولابن فرح من غاية ابن مهران، وأطلق أبو القاسم الشاطبى<sup>(٣)</sup> الخلاف فى ذلك عن السوسى، وقال ابن الجزرى بأن الإمامة عن السوسى<sup>(٤)</sup> ليست من طريق التيسير ولا الشاطبية، لأن الدانى أطلق الإمامة فى التيسير ولم يبين الطريق الذى ورد عنه منه ذلك كما بينه فى جامع البيان بأنه من غير طريق أبى عمران موسى بن جرير الرقى، فأوهم ذلك أن له الإمامة، وتبعه الشاطبى فأطلق له الخلاف وهو معذور.

وبالرجوع على جامع البيان تبين أن الإمام الدانى ذكر الخلاف فى ذلك عن السوسى، وقال أيضاً: «بإمالة فتحة الهاء والياء قرأت فى رواية السوسى من غير طريق ابن عمران النحوى عنه على أبى الفتح عن قراءته»<sup>(٥)</sup> أ.هـ.

(١) يونس بن عبد الأعلى بن موسى الصيرفى المصرى. ولد سنة ١٧٠ هـ وأخذ القراءة عرضاً عن ورش وغيره، وقرأ عليه:

مواس بن سهل وغيره. توفى سنة ٢٦٤ هـ معرفة القراءة الكبار ١ / ١٨٩ - ١٩٠، غاية النهاية ٢ / ٤٠٦ - ٤٠٧.

(٢) حجة القراءات لابن زنجلة: ٤٣٧، تحقيق سعيد الأفغانى. ط. مؤسسة الرسالة.

(٣) الشاطبية: البيت: ٧٣٩.

(٤) هذا الخلاف عن السوسى من غير طريق ابن جرير كما وضعه بعد ذلك.

(٥) وليس فى النسخ المطبوعة لفظ (غير) فلعله سقط سهواً، والدليل على ذلك وجوده فى النسخ المخطوطة. =

فدل ذلك على صحة ما ذهب إليه الإمام ابن الجزرى؛ لأن أبا عمرو أسند رواية السوسى فى التيسير من طريق ابن جرير الرقى واستثناه من الإمامة فىكون على الفتح، وهذا الذى عليه العمل<sup>(١)</sup>.

وروى الجمهور الفتح لأبى عمرو من روايته من غير الطرق المذكورة فى الإمامة. ويقدم الفتح لقول ابن الجزرى بأنه المشهور عن أبى عمرو حيث بلغت عدد الطرق التى ورد منها من رواية الدورى ١١٤ طريقاً، ووردت من رواية السوسى من ٢٦ طريقاً، أما وجه الإمامة فهو يمثل النسبة الباقية من الروايتين ولا يقدر ذلك فى صحته؛ لأنه قراءة ابن عامر وحزمة والكسائى وخلف وشعبة وغيرهم.

### (ياء عين) هشام

وأما هشام فقطع له بالإمامة الإمام الهذلى وكذا فى الكافى لابن شريح، وللحلوانى من جميع طرقه سوى التجريد.

وروى الفتح عن هشام أبو القاسم الفحام، وللداجونى عنه من المستنير والمصباح، والروضتين، وكفاية أبى العز، وغاية أبى العلاء، والمبهبج والإعلان، ومن جامع ابن فارس على ما فى النشر.

وأما ما رواه ابن الجزرى من الفتح عن هشام من الهداية، وبين بين من التذكرة، والتبصرة فليس من طريق الطيبة<sup>(٢)</sup>.

ولم أقف على القاصد ولا المجتبى حتى أتبين مذهبه منهما ولكن يؤخذ لهما بالإمامة منهما اعتماداً على العنوان؛ لأن صاحبى القاصد والعنوان قرأ على الطرسوسى صاحب المجتبى، وأكد ذلك الأزميزى حيث روى الإمامة عنه من المجتبى كما فى البدائع<sup>(٣)</sup>.

والوجهان صحيحان عن هشام، والذى يقدم هو الإمامة؛ لأنه الأكثر طرقاً عنه حيث بلغ عدد طرقه ٣٣ طريقاً والباقى لوجه الفتح وبه قرأ ابن كثير وحفص وأبو جعفر مما يدل على صحته.

= ينظر: جامع البيان: ٥٦٦، ويؤكد ذلك ما ذكره ابن الجزرى. ينظر النشر: ٢ / ٦٩.

(١) نص على ذلك أيضاً الشيخ القاضى فى كتابه البدور الزاهرة. ينظر: ٢٤٢.

(٣) البدائع: ١٥٨ ج.

(٢) ينظر: النشر: ١ / ١٣٥ - ١٣٩.



كما أن الإمالة أيضًا هي رواية الطريق الأول، وهو المشهور عنه كما قال ابن الجزري<sup>(١)</sup>. والله أعلم.

التوجيه: حجة من أمال الأحرف المقطعة في أوائل السور:

قال مكي: «إن هذه الحروف ليست بحروف معان كـ (ما، لا) وإنما هي أسماء لهذه الأصوات الدالة على الحروف، فلما كانت أسماء أمالها من أمالها ليفرق بالإمالة بينها وبين الحروف التي للمعاني التي لا تجوز إمالتها نحو (ما، ولا، وإلا) وإنما لم تجز إمالة هذه الحروف ليفرق بين الحرف والإسم ولو سميت بهذه الحروف جازت إمالتها» أ.هـ<sup>(٢)</sup> بتصرف.

كما أن الألفات في هذه الأحرف تجرى مجرى المتقلب عن الياء<sup>(٣)</sup>.

وأما الفتح فهو الأصل.

وأما حجة من قلل ذلك أنه كره أن يشبع الإمالة فيصير كالعائد إلى الياء<sup>(٤)</sup> التي هربوا منها حتى أبدلوا منها الألف<sup>(٥)</sup>. والله أعلم.

### الياء من ﴿يس﴾ [سورة يس: الآية: ١]

واختلف عن نافع وحزمة في الياء هنا<sup>(٦)</sup>.

أما نافع فروى عنه التقليل أبو القاسم الهذلي من جميع طرقه<sup>(٧)</sup>، ولقالون من السبعة<sup>(٨)</sup> والمصباح<sup>(٩)</sup>، والتلخيصين<sup>(١٠)(١١)</sup>، وبه قرأ أبو على العطار من طريق الطبري من المستنير<sup>(١٢)</sup>، وللأزرق من العنوان<sup>(١٣)</sup>، والمجتبي، وتلخيص ابن بليمة وللأصبهاني من المصباح، وتلخيص أبي معشر، وأحد الوجهين من الإعلان<sup>(١٤)</sup>.

(١) النشر: ٧١ / ٢.

(٢) الكشف ١ / ١٨٨، وينظر: شرح الهداية ١ / ٩٧.

(٣) الموضح ٣ / ١٠٦٨.

(٤) (٥) المصدر السابق: ٢٥٦ - ٢٥٧.

(٦) النشر ٢ / ٧٠.

(٧) الكامل: ٢٦٩.

(٨) السبعة: ٥٣٨.

(٩) المصباح: ٤٤٧.

(١٠) تلخيص العبارات: ١٤١.

(١١) التلخيص: ٣٧٩.

(١٢) المستنير: ٧٥٢.

(١٣) العنوان: ١٥٩.

(١٤) الإعلان: ١٩٩.

وروى الباقر الفتح وهو الذى فى التيسير<sup>(١)</sup> وجامع البيان<sup>(٢)</sup> والشاطبية<sup>(٣)</sup> والكافى<sup>(٤)</sup>، وغاية أبى العلاء<sup>(٥)</sup> والمبتهج<sup>(٦)</sup> والروضتين<sup>(٧)(٨)</sup>، والإرشاد<sup>(٩)</sup>، والتجريد<sup>(١٠)</sup>، والتذكرة<sup>(١١)</sup>، والتبصرة<sup>(١٢)</sup>، والهادى<sup>(١٣)</sup>، وغيرها من باقى طرق الروايتين معاً عن نافع.

- من خلال ذلك يتبين أن كلا من وجهى الفتح والتقليل مروى عن نافع، والذى يقدم هو الفتح؛ لأنه الأكثر طرقاً ورواية عنه حيث ورد ذلك من ٦٢ طريقاً عن قالون، من مجموع طرقه البالغ عددها ٨٣ طريقاً، وأما طريق الأزرق عن ورش فقد ورد الفتح عنه من ١٩ طريقاً من إجمالى طرقه البالغ عددها ٣٥ طريقاً.

وهى عن الأصبهانى من ١٨ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٢٦ طريقاً، والباقى للتقليل.

كما أن الفتح عليه أكثر القراء العشرة وبه قرأ ابن كثير والبصريان، وابن عامر، وحفص وأبو جعفر<sup>(١٤)</sup>.

وأما حمزة فروى عنه التقليل صاحب العنوان، وكذا المجتبى، وهو الذى فى التلخيص وذلك من روايته معاً، ولخلف من التذكرة والوجيز، ولخلاد من التبصرة.

وروى الباقر الإمامة وهو الذى فى التيسير، وجامع البيان والغايتين، والكامل، والكافى، والتجريد، والمستنير، والمصباح، وكفاية أبى العز، والمبتهج، وروضة المالكى، والمعدل، وغير ذلك من بقية الطرق.

والوجهان صحيحان عن حمزة والذى يقدم هو الإمامة؛ لأنه الموافق لأصل مذهبه فى هذا الباب، كما أنه الأكثر طرقاً ورواية، وعليه الجمهور عنه حيث بلغت عدد طرقه عن خلف

(١) التيسير: ١٤٨.

(٣) الشاطبية: البيت: ٧٣٨.

(٥) غاية الاختصار: ٦٢٨.

(٧) روضة المالكى: ٣٥٧.

(٩) إرشاد أبى العز: ٥١٤.

(١١) التذكرة: ٥١١.

(١٣) الهادى: ٦٧.

(١٢) جامع البيان: ٦٨٥.

(١٤) الكافى: ١٨٨.

(١٦) المبتهج: ٨٢.

(١٨) روضة المعدل: ٥٥.

(٢٠) التجريد: ١٧٢.

(٢٢) التبصرة: ٦٤٩.

(١٤) النشر ٢: ٧١.

٤٧ طريقاً، وعن خلاد من ٥٩ طريقاً، والباقي للتقليل، ولا يقدح ذلك في صحته؛ لأن ابن مجاهد قطع به حمزة في السبعة<sup>(١)</sup> وإن كان ذلك من غير طرق النشر. والله أعلم

واختلف عن أبي عمرو من روايته في الحاء من قوله تعالى:

﴿حَمَّ﴾ في فواتح السور السبع<sup>(٢)</sup>، وذلك بين التقليل والفتح.

فقطع له بالتقليل من الروایتين معاً أبو عمرو الداني في التيسير<sup>(٣)</sup>، وبه قرأ على الفارسي وابن غلبون كما في جامع البيان<sup>(٤)</sup>، وهو الذي في الكافي<sup>(٥)</sup> والعنوان<sup>(٦)</sup> وتلخيص العبارات<sup>(٧)</sup>، والشاطبية<sup>(٨)</sup>، والكامل على ما ذكره ابن الجزري حيث نقل عن الهذلي: «أن التقليل هو الذي عليه الخذاق عن أبي عمرو» أ.هـ.

ولم أقف على ذلك في الكامل، والذي وجدته أنه روى التقليل لابن هارون عن أبي عمرو<sup>(٩)</sup>، وهو عنه ليس من طريق الطيبة، ولكن يؤخذ بالتقليل لأبي عمرو من الكامل اعتماداً على ما في النشر لاحتمال وجود سقط في نسخ الكامل، وبه قرأ ابن الفحام على عبد الباقي من التجريد<sup>(١٠)</sup> وهو عن الدوري من التذكرة<sup>(١١)</sup> والهادي<sup>(١٢)</sup>، والتبصرة<sup>(١٣)</sup>، تلخيص أبي معشر<sup>(١٤)</sup>، وأحد الأوجه الثلاثة من الإعلان<sup>(١٥)</sup>، وإن كانت الإمالة ليست من طريق الطيبة، وذلك لأن ابن الجزري روى عنه التقليل والفتح فقط.

والتقليل هو رواية الجمهور من المغاربة عن أبي عمرو<sup>(١٦)</sup>.

وروى الباقر الفتح وهو عن أبي عمرو من الروایتين معاً وذلك من روضة المالك<sup>(١٧)</sup>

(١) السبعة: ٥٣٨.

(٢) الزمر، وغافر، وفصلت، والشورى، والزخرف، والدخان، والجن، والأحقاف.

(٣) التيسير: ١٥٥. (٤) جامع البيان: ٧٠٢ - ٧٠٣.

(٥) الكافي: ١٩٥. (٦) العنوان: ١٦٧.

(٧) التلخيص: ١٤٥. (٨) الشاطبية: ٧٤١.

(٩) الكامل: ٢٧٠. (١٠) التجريد: ١٧٣.

(١١) التذكرة: ٥٣٣. (١٢) الهادي: ١٧ خ.

(١٣) التبصرة: ٦٦٢. (١٤) التلخيص: ٣٩٤.

(١٥) الإعلان: ٢٠٧ خ. (١٦) النشر: ٧٠ / ٧١.

(١٧) الروضة: ٣٥٨.

والمستنير<sup>(١)</sup> والمصباح<sup>(٢)</sup> وكفاية أبي العز<sup>(٣)</sup>، وغاية أبي العلاء<sup>(٤)</sup>، والمبهبج<sup>(٥)</sup>، وبه قرأ الداني على أبي الفتح فارس وذلك من قراءته على عبد الباقي بن الحسين كما في جامع البيان، وكذا قرأ ابن الفحام على الفارسي وابن نفيس كما في التجريد، ومن جامع ابن فارس على ما في النشر. وللدوري عنه من السبعة<sup>(٦)</sup>، وكفاية الست<sup>(٧)</sup>، وروضة المعدل<sup>(٨)</sup>، وإرشاد أبي العز<sup>(٩)</sup> وغاية ابن مهران على ما في المبسوط، وهو رواية الجمهور من العراقيين عن أبي عمرو على ما في النشر. والوجهان صحيحان عن أبي عمرو من الروايتين معاً.

من خلال ذلك يتبين أن الوجهين (الفتح والتقليل) في الحواميم مرويان عن أبي عمرو، ويقدم الفتح من رواية الدوري والتقليل من رواية السوسى لما يلي:

أولاً: رواية الدوري:

- فقد بلغت عدد طرقه ٧٠ طريقاً.

ثانياً: رواية السوسى:

- أما رواية السوسى فقد تساوت فيه الطرق حيث ورد الفتح من ١٤ طريقاً وكذا التقليل، لكن يقدم له التقليل لأنه الموافق لطريق التيسير.

## الأزرق

وأما الأزرق فروى عنه ابن الجزرى تقليل رؤوس الآي وذلك في إحدى عشر سورة سواء كانت من ذوات الواو نحو ﴿وَالضُّحَى﴾<sup>(١١)</sup>، ﴿سَجَى﴾<sup>(١٢)</sup> أو من ذوات الياء نحو (هدى والهوى)، إلا ما انفرد به صاحب الكافي ففرق في ذلك بين اليائى فأماله، وبين الواوى ففتحه.

أما إذا كان رأس الآي على لفظ (ها) ولم يكن في ذلك راء كما في سورة النازعات

(١) المستنير: ٧٧٢.

(٢) المصباح: ٤٥٩.

(٣) الكفاية: ٥٢٨.

(٤) غاية الاختصار: ٧٤٣.

(٥) المبهبج: ٨٤.

(٦) السبعة: ٥٦٦.

(٧) كفاية الست: ٣٤.

(٨) الروضة: ٥٥.

(٩) الإرشاد: ٥٣٥.

(١٠) (١١) سورة الضحى: الآيتان: ١ - ٢.

نحو ﴿بَنَنَهَا﴾<sup>(١)</sup> و﴿فَسَوَّلَهَا﴾<sup>(٢)</sup> وكذا في سورة الشمس نحو:

﴿وَضَحَّحَهَا﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿تَلَّهَا﴾<sup>(٤)</sup>. سواء كان واوياً أو ياءياً فاختلف عنه في ذلك.

فقطع له بالفتح في ذلك مكى في التبصرة<sup>(٥)</sup>، وكذا من الكافي<sup>(٦)</sup> وتلخيص العبارات<sup>(٧)</sup>، والتجريد<sup>(٨)</sup>، والتذكرة<sup>(٩)</sup>، وبه قرأ الداني على أبي الحسن<sup>(١٠)</sup>، وهو الذي في الشاطبية<sup>(١١)</sup>، ومن الهداية وإرشاد أبي الطيب على ما في النشر<sup>(١٢)</sup>، والتيسير<sup>(١٣)</sup> والأولى الأخذ له بالتقليل منه؛ لأن الداني قرأ بذلك على أبي الفتح وابن خاقان كما صرح بذلك في جامع البيان وأسند روايته إلى التيسير من قراءته على ابن خاقان راوي التقليل فذكره الفتح في التيسير من قراءته على أبي الحسن خروج عن طريقه، وأشار إلى ذلك صاحب الرسالة الغراء<sup>(١٤)</sup>.

وروى التقليل عنه صاحب العنوان<sup>(١٥)</sup>، وكذا من المجتبى، ورواه الهذلي في كامله عن أهل المدينة<sup>(١٦)</sup>، وبه قرأ الداني على أبي الفتح وابن خاقان كما تقدم وهو الذي ينبغي الأخذ به من التيسير والشاطبية عند التحقيق.

من خلال ذلك يتبين أن الوجهين صحيحان عن الأزرق ويقدم الفتح لما يلي:

أولاً: أن الفتح ورد من ١٧ طريقاً بينما ورد التقليل من ١٨ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٣٥ طريقاً.

ثانياً: أن التقليل وإن زاد عنه طريقاً واحداً إلا أن هذا الفرق يسير ولا سيما أن رواة الفتح أعلى إسناداً حيث قطعوا به ابنا غلبون وهما أعلى إسناداً من غيرهما رواة التقليل كما أنه الموافق لما في الشاطبية، والله أعلم.

أما بالنسبة لذوات الياء فروى الفتح عنه ابن شريح في الكافي وهو الذي في التبصرة

(١)(٢) سورة النازعات: الآيتان: ٢٧ - ٢٨. (٣)(٤) سورة الشمس: الآيتان: ١ - ٢.

(٥) التبصرة: ٣٨٩. (٦) الكافي: ٦٣.

(٧) التلخيص: ٤٦. (٨) التجريد: ١٦٤ - ١٦٥.

(٩) التذكرة: ١ / ١٩٠. (١٠) جامع البيان: ٣٣١.

(١١) الشاطبية: ٣١٤. (١٢) النشر: ٢ / ٤٨.

(١٣) التيسير: ٤٦. (١٤) الرسالة: ٤٦، ٤٧.

(١٥) العنوان: ٦٠. (١٦) الكامل: ٢٦٦.

والتذكرة، والتجريد، وكذا من الهداية، وإرشاد أبي الطيب على ما في النشر وبه قرأ الداني على ابن غلبون.

وأطلق له الوجهين الشاطبي، غير أن التقليل هو طريق التيسير، وبه قرأ الداني على أبي الفتح وابن خاقان كما في الجامع وهو الذي في العنوان وتلخيص ابن بليمة<sup>(١)</sup>، والكامل، وكذا من المجتبى على ما في النشر، ولأبي معشر من غير التلخيص على ما ذكره صاحب الفريدة. والوجهان صحيحان عن الأزرق.

والذي يقدم هو التقليل؛ لأنه الأكثر طرقاً ورواية عنه حيث ورد ذلك من ٢٤ طريقاً، بينما ورد الفتح من ١١ طريقاً.

كما أن التقليل هو الموافق لما في التيسير والمقدم من طريق الشاطبية والله أعلم.

### ﴿أَرَبُّكَهُمْ﴾ [الأنفال: ٤٣]

وأما قوله تعالى ﴿أَرَبُّكَهُمْ﴾ فورد الخلاف عنه بين الفتح والتقليل فقطع له بالفتح صاحب العنوان والمجتبى على ما في العنوان لأن الطرسوسى شيخه وورد العنوان من طريق الطرسوسى على ما في النشر، وبه قرأ الداني على أبي الفتح.

وأما التقليل فرواه عنه ابن غلبون في التذكرة، وكذا من إرشاد أبي الطيب اعتماداً عليه وبه قرأ الداني على أبي الحسن وابن خاقان كما في الجامع، وتلخيص العبارات، ومن الهداية على ما في النشر، وطريق أبي معشر على ما في الفريدة<sup>(٢)</sup>.

أما بالنسبة للكامل فلم يتعرض ابن الجزرى لذكر مذهبه، وذكر صاحب الفريدة الوجهين منه غير أنى وجدت أن الإمام الهذلى قطع بتقليل ذوات الراء مطلقاً لأهل المدينة<sup>(٣)</sup>، ولم يستثن هذا الموضع أو ينص فيه على خلاف فيؤخذ له منه بالتقليل؛ لأن هذا هو الأقرب

(١) ذكر ابن الجزرى الفتح في ذلك للأزرق من تلخيص العبارات. ينظر النشر: ٢ / ٥٠. والذي وجدته أن ابن بليمة قطع له بالتقليل فقال «قرأ ورش جميع ذلك (أى فعل كيف أتت فاؤها) بين اللفظين إلا ما كان من ذلك في سورة أواخر آيها (هاء ألف) فإنه أخلص الفتح فيه وهذا الذى لا يوجد غيره» أ. هـ التلخيص: ٤٦ فقطع له بالتقليل كما سبق والله أعلم.

(٢) فريدة الدهر: ١ / ١٠٤.

(٣) الكامل: ٢٦٥. غير أنه استثنى البخارى عن ورش فقطع له بالإمالة وهو ليس من طريق الطيبة. والله أعلم.

للسواب كما أنه الموافق لأصل مذهب الأزرق في هذا النوع.

وأطلق له الوجهين ابن شريح في الكافي، وكذا في التبصرة والشاطبية، وإن كان طريق التيسير<sup>(١)</sup> هو التقليل كما سبق.

والوجهان صحيحان عن الأزرق ويقدم التقليل؛ لأنه الأكثر طرقاً ورواية عنه حيث ورد من ٢٦ طريقاً بينما ورد الفتح من ٩ طرق، وتقدم أن التقليل هو الموافق لأصل مذهبه في هذا الباب والله أعلم.

وأما قوله تعالى ﴿جَبَّارِينَ﴾ [المائدة: ٢٢، والشعراء: ١٣٠]، ﴿وَالْجَارِ﴾ [النساء: ٣٦] فروى أبو عمرو الداني التقليل عنه فيها وذلك من التيسير وبهما قرأ الداني على أبي الفتح فارس وابن خاقان<sup>(٢)</sup> وكذا في جامع البيان<sup>(٣)</sup>، وكذا من الكافي<sup>(٤)</sup>، وأطلق الخلاف فيها الإمام الشاطبي<sup>(٥)</sup> وقلل مكى عنه ﴿وَالْجَارِ﴾ فقط من التبصرة<sup>(٦)</sup>.

وروى الباقر الفتح فيها، وذلك من الكامل<sup>(٧)</sup> والعنوان<sup>(٨)</sup> والتجريد<sup>(٩)</sup>، والتذكرة<sup>(١٠)</sup>، وتلخيص العبارات<sup>(١١)</sup> وبه قرأ الداني على أبي الحسن طاهر بن غلبون وهو من الهداية والمجتبى وإرشاد أبي الطيب وطريق أبي معشر وذلك على ما في النشر<sup>(١٢)</sup>.

والوجهان صحيحان عن الأزرق ويقدم الفتح؛ لأن عليه الجمهور حيث ورد ذلك عنه من ٣٠ طريقاً في لفظ ﴿وَالْجَارِ﴾، و٢٩ طريقاً في لفظ ﴿جَبَّارِينَ﴾.

(١) حيث قطع له أبو عمرو الداني في الباب كله وأطلق الخلاف في هذا الموضع في الجامع عن الأزرق، فقرأ بالفتح على أبي الداني والتقليل على ابن خاقان وابن غلبون، وأسند قراءته إلى الأزرق في التيسير على ابن خاقان راوى التقليل، وعليه فإن المأخوذ به من التيسير هو التقليل وهو الموافق لما في الجامع، أما وجه الفتح من الشاطبية فهو من زيادات الإمام الشاطبي. والله أعلم. ينظر الجامع: ٣١٢.

(٢) التيسير: ٤٧ - ٤٨. (٣) جامع البيان: ٣٢٤.

(٤) الكافي: ٦٢. (٥) الشاطبية: البيتان: ٣٢٤ - ٣٢٥.

(٦) التبصرة: ٣٨٩. (٧) الكامل: ٢٥٣ - ٢٦٤.

(٨) العنوان: ٩١. (٩) التجريد: ١٧٠.

(١٠) التذكرة: ٢١٤. (١١) تلخيص العبارات: ٤٧.

(١٢) النشر: ٥٨، ٥٥ / ٢.

فضلاً عن أنه ورد من كتابي ابن غلبون وهما أعلى كتبه إسناداً، والله أعلم.  
التوجيه: من قرأه بالفتح أنه أتى به على الأصل، ولم يستثقل التسفل (كسرة الراء) بعد التصعد (الفتح المصاحب للألف).

وأما التقليل أنه توسط الأمر فلم يمل ليخرج الحرف عن أصله، ولم يفتح بسبب قوة الكسر في الراء، فأراد المحافظة على الأصل (الفتح) مع عدم إلغاء السبب لقوته (الكسر) فقرأ ذلك بين اللفظين<sup>(١)</sup>.

تَبَيَّنَ: لم يرد عن ابن كثير من روايته إمالة مطلقاً ولذا لم يرد عنه خلاف في هذا الباب، والله أعلم.

ثالثاً: أبو عمرو البصري (فعلى كيف أتت فاؤها):

روى الإمام ابن الجزري اختلاف الطرق عن أبي عمرو في تقليل ألف التانيث من (فعلى) كيف أتت فاؤها<sup>(٢)</sup> وكذا رؤوس الآي من السور الإحدى عشر<sup>(٣)</sup> غير ذوات الراء، فروى الفتح عنه في ذلك كله أبو محمد سبط الخياط وذلك من المبهج<sup>(٤)</sup> وهو الذي في المستنير<sup>(٥)</sup> وكفاية أبي العز<sup>(٦)</sup>، وروضة المالكى<sup>(٧)</sup>، والكمال<sup>(٨)</sup> حيث لم يذكر عنه التقليل، واقتصر على ثلاث كلمات فقط (مُوسَى، عِيسَى، يَحْيَى) فأماها محضة لابن شنبوذ (ولا يؤخذ به) وقللها لغيره ولم ينص في هذا الباب على غيرها كما في النشر، ومن التجريد وبه قرأ ابن الفحام على ابن نفيس والفارسي<sup>(٩)</sup> وللدوري عن أبي عمرو من إرشاد أبي العز<sup>(١٠)</sup>، وكذا من القاصد والتذكار كتابي ابن خيرون، وكفاية الست وجامع ابن فارس وعليه أكثر

(١) ينظر: الكشف ١ / ١٧٠ بتصرف، والموضح لابن أبي مريم ١ / ٢٥٩.

(٢) فقد تأتي مفتوحة نحو (السلوى)، ومضمومة نحو (الحسنى)، ومكسورة نحو (سياهم). هذا باستثناء ما كان من هذه الأوزان من ذوات الراء نحو (ذكرى) وغيره فإنه محال بانفاق

(٣) وهذه السور هي: طه، والنجم، والمعارج، والقيامة، والنازعات، وعيس، والعلی، والشمس، والليل، والضحى، والعلق.

(٤) المبهج: ٣٢.

(٥) المستنير: ٤٠٤.

(٦) الكفاية الكبرى: ١ / ٢٠٥.

(٧) الروضة: ١ / ٣٥١.

(٨) الكامل: ٢٦١، ٢٦٢.

(٩) التجريد: ١٦٤ - ١٦٥.

(١٠) الإرشاد: ١٩٤.



العراقيين على ما في النشر<sup>(١)</sup>، ولا بن فرح عن الدورى من المصباح<sup>(٢)</sup>. وأحد الوجهين عن أبى عمرو من غاية أبى العلاء<sup>(٣)</sup>، وكذا من طريق السامرى عنه من روضة المعدل<sup>(٤)</sup>.  
وأما التقليل فرواه عن أبى عمرو ابن شريح من الكافى<sup>(٥)</sup>، وهو الذى فى جامع البيان<sup>(٦)</sup>، والتيسير<sup>(٧)</sup>، والشاطبية<sup>(٨)</sup>، وتلخيص ابن بليمة<sup>(٩)</sup>، وبه قرأ ابن الفحام على عبد الباقي من التجريد، وللسوسى وأبى الزعراء عن الدورى من المصباح.  
وللدورى من التذكرة<sup>(١٠)</sup>، والهادى<sup>(١١)</sup>، والتبصرة<sup>(١٢)</sup>، والإعلان<sup>(١٣)</sup>، والسبعة<sup>(١٤)</sup> وغاية ابن مهران<sup>(١٥)</sup>، وأحد الوجهين عنه من تلخيص أبى معشر<sup>(١٦)</sup>.  
وروى أبو طاهر الأنصارى تقليل رؤوس الآى فقط عن أبى عمرو وفتح ما عداها؛ إلا أن ابن الجزرى قطع له بالفتح وكذا من المجتبى.  
وأما ما ألحق بهذا الباب من الأسماء الأعجمية نحو ﴿مُوسَى﴾، و﴿عِيسَى﴾ و﴿يَحْيَى﴾ اسم النبى ﷺ فروى صاحب الهداية تقليل هذه الأسماء خاصة وذلك على ما فى النشر<sup>(١٧)</sup>.  
وروى ابن شريح عن السوسى فتح ﴿يَحْيَى﴾ فقط وقلل ما عداه.  
من خلال ذلك يتبين صحة الوجهين عن أبى عمرو (الفتح والتقليل) وقد ورد الفتح عنه من رواية الدورى من ٨٠ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ١٢٦ طريقاً، وللسوسى من ٢١ طريقاً من مجموع طرقه الـ ٢٨، أما التقليل فقد ورد عن الدورى من ٤٦ طريقاً، وللسوسى من ٧ طرق، وعليه فالذى يقدم هو الفتح؛ لأنه الأكثر طرقاً عنه من الروايتين معاً. والله أعلم.

- |                         |                                  |
|-------------------------|----------------------------------|
| (١) النشر: ٢ / ٥٢.      | (٤) المصباح: ١٦٥.                |
| (٣) غاية الاختصار: ٢٩١. | (٦) روضة المعدل: ٥٣.             |
| (٥) الكافى: ٦٣.         | (٨) جامع البيان: ٣١٣.            |
| (٧) التيسير: ٤٦.        | (١٠) الشاطبية: البيتان: ٣١٦-٣١٧. |
| (٩) تلخيص العبارات: ٤٦. | (١٢) التذكرة: ١ / ٢٠٤-٢٠٥.       |
| (١١) الهادى: ١٧.        | (١٤) التبصرة: ٣٨٦.               |
| (١٣) الإعلان: ٢١.       | (١٤) السبعة: ١٤٥.                |
| (١٥) الغاية: ١٦٤-١٦٥.   | (١٦) التلخيص: ١٨٧-١٨٨.           |
| (١٧) النشر: ٢ / ٥٣.     |                                  |

التوجيه: حجة من قلل ذلك ليدل على أن أصل الألف الياء فينحو بالألف نحو أصلها قليلاً<sup>(١)</sup>، وأما اختصاصه بإمالة رؤوس الآي دون غيرها؛ لأنها فواصل فهي مواضع وقوف وتغير للفصل فكما يفصلون بين الوقف والوصل في نحو قولهم (يريد أن يضربها) فيميلون ألف بضربها إذا وقفوا ويفتحون إذا وصلوا كذلك فصل أبو عمرو بين رؤوس الآي التي هي مواضع الوقف وغيرها بأن قرب هذه الياءات شيئاً من الألفات فقللها. وأما تقليله في غير ذلك من ألف التانيث في نحو (فعلى) من أجل أن ألفها تبدل ياء وجعلها إلى الفتح أقرب محافظة على الألف؛ لأنها بمنزلة المنقلبة عن الياء<sup>(٢)</sup>، وليست منقلبة عن الياء، أما الفتح في الباب كله؛ لأنه أصل الكلام كما قال مكى، ودل على ذلك بأن الفتح جائز وسائغ في جميع الكلام وليست الإمالة بداخلة إلا في بعضه، في بعض اللغات لعله، فالأصل ما عم وهو الفتح<sup>(٣)</sup>. والله أعلم.

### ﴿الْذُنْيَا﴾ [البقرة: الآية: ٨٦]

واختلف عن الدورى عن أبى عمرو في لفظ ﴿الْذُنْيَا﴾ فروى عنه الوجهين الفتح والتقليل كالسوسى من الطرق المتقدمة<sup>(٤)</sup> واختص الدورى بإمالاته وذلك من طريقى النهروانى وابن شاذان كلاهما عن زيد عن ابن فرح عن الدورى من المستنير<sup>(٥)</sup>، وغاية أبى العلاء<sup>(٦)</sup>، ولابن شاذان من كفاية أبى العز<sup>(٧)</sup>.

من خلال ذلك يتبين صحة الأوجه الثلاثة في لفظ ﴿الْذُنْيَا﴾ لدورى أبى عمرو، والذي يقدم هو الفتح ثم التقليل ثم الإمالة كما في (فعلى). والله أعلم.

واختلف عن أبى عمرو في قوله تعالى ﴿يَبْشُرُ﴾ [يوسف من الآية: ١٩] فقطع له بالفتح من روايته أبو عمرو الدانى فى التيسير<sup>(٨)</sup>، وجامع البيان<sup>(٩)</sup>،

(١) الكشف: ١٧٨.

(٢) المصدر السابق: ١٦٨. وكذا الموضح لابن أبى مريم: ٢٥١ / ١. تحقيق: عمر الكبيسى.

(٣) الكشف ١ / ١٦٨.

(٤) سبق ذكر الخلاف فى فعلى كيف أتت فاؤها.

(٥) المستنير: ١ / ٤٤٤.

(٦) غاية الاختصار: ١ / ٢٩٠ - ٢٩١.

(٧) الكفاية الكبرى: ١ / ٢٠٥.

(٨) التيسير: ١٠٤.

(٩) جامع البيان: ٥٦٥.

وكذا في روضة المالكى<sup>(١)</sup>، والتجريد<sup>(٢)</sup>، والعنوان<sup>(٣)</sup>، والكافي<sup>(٤)</sup>، والمستنير<sup>(٥)</sup>، والمصباح<sup>(٦)</sup>، والمبهبج<sup>(٧)</sup>. وكفاية أبي العز<sup>(٨)</sup>، وللدورى من السبعة<sup>(٩)</sup> والهادى<sup>(١٠)</sup> وإرشاد أبي العز<sup>(١١)</sup>، وهو رواية الجمهور عن أبي عمرو على ما في النشر<sup>(١٢)</sup>.

وقطع بالإمالة لأبي عمرو من روايته الهذلى في كامله<sup>(١٣)</sup>، وهو الذى في روضة المعدل<sup>(١٤)</sup>، وغاية أبي العلاء<sup>(١٥)</sup>، وللدورى عنه من غاية ابن مهران<sup>(١٦)</sup> وتلخيص أبي معشر<sup>(١٧)</sup>، وكفاية الست<sup>(١٨)</sup>.

وروى بعضهم الفتح والتقليل معاً عن أبي عمرو وذلك من تلخيص العبارات<sup>(١٩)</sup> وللدورى من التذكرة<sup>(٢٠)</sup> والتبصرة وقال مكى والفتح أشهر<sup>(٢١)</sup>.

وأطلق الشاطبى الخلاف لأبي عمرو من روايته فذكر له الأوجه الثلاثة<sup>(٢٢)</sup>. من خلال ذلك يتبين صحة الأوجه الثلاثة (الفتح، والإمالة، والتقليل) عن أبي عمرو، والذى يقدم هو الفتح؛ لأنه مذهب الجمهور وهو الذى قطع به الدانى وعليه المغاربة قاطبة والمصريون والذى لم يذكر أهل العراق سواه.

ورجحه الشاطبى أيضاً بقوله «والفتح عنه تفضلاً»، وقد ورد ذلك عنه من رواية الدورى من ٩٠ طريقاً، وللوسوسى من ٢٠ طريقاً. يليه الإمالة حيث ورد للدورى من ٣١ طريقاً؛ وللوسوسى من ٦ طرق يليه التقليل من ٥ طرق للدورى، وللوسوسى من طريقين.

- |                              |                                    |
|------------------------------|------------------------------------|
| (١) الروضة: ٢ / ٧٢٠.         | (٢) التجريد: ٢٤٢.                  |
| (٣) العنوان: ١١٠.            | (٤) الكافي: ٦١.                    |
| (٥) المستنير: ٦٠٥.           | (٦) المصباح: ٣٦٩.                  |
| (٧) المبهبج: ٦٧.             | (٨) الكفاية الكبرى: ١ / ٣٨٤.       |
| (٩) السبعة: ٣٤٧.             | (١٠) الهادى: ٤٨.                   |
| (١١) الإرشاد: ٣٨.            | (١٢) النشر: ٢ / ٤٠.                |
| (١٣) الكامل: ٢٦٦.            | (١٤) الروضة: ٦١.                   |
| (١٥) غاية الاختصار: ١ / ٢٨٠. | (١٦) الغاية: ١٦٢.                  |
| (١٧) التلخيص: ١٨٤.           | (١٨) الكفاية: ١٨.                  |
| (١٩) التلخيص: ١٠٥.           | (٢٠) التذكرة: ٣٧٩.                 |
| (٢١) التبصرة: ٤٥٦.           | (٢٢) الشاطبية: البيتان: ٧٧٥ - ٧٧٦. |

وكذا في النجوم الطوالع<sup>(١)</sup>، وقال صاحب إتحاف البرية:

وبشراى فافتح ثم اضجع وقللا وجوه على الترتيب عند فتى العلا

واختلف في هذا الموضع أيضًا عن شعبة عن عاصم.

فروى عنه الفتح يحيى بن آدم من جميع طرقه سوى الكامل وروضة المعدل عن شعيب الصريفي، وهو للعلمي أيضًا من الكفائتين.

وروى إمامته الرزاز عن العلمي، ولابن خلیع عنه من التجريد، وروضة المالكي، وغاية أبي العلاء، وتلخيص أبي معشر، وغاية ابن مهران، ومن طريق عبد الباقي وقرأ بها الداني على أبي الفتح، وأحد الوجهين عن العلمي من المبهج، ولشعيب من الكامل وروضة المعدل. والوجهان صحيحان عن شعبة وبهما قرأ الإمام ابن الجزري.

والذي يقدم هو الفتح؛ لأنه ورد من الطريق الأول وهو الموافق للتيسير والشاطبية والأكثر رواية عن شعبة حيث ورد ذلك من ٥٦ طريقًا من مجموع طرقه البالغ عددها ٧٦ طريقًا والباقي للإمالة وقد ورد ذلك من ٢٠ طريقًا والله أعلم.

التوجيه:

حجة من أمالها: ليقرب الألف من أصلها ليدل على أن أصل الألف هو الياء<sup>(٣)</sup>.

أما وجه الفتح: أنه أراد أن يتباعد عن لغة من يقول (يا بُشْرَى)، وهي لغة مشهورة (قيل لهذيل)، وإنما فعلوا ذلك لأن ياء الإضافة حقها أن يكون ما قبلها مكسورًا فلما جاءت الألف قبلها لم يمكن الكسر، فقلبوا الألف ياء وأدغموها في ياء الإضافة، فرأى أبو عمرو أنه إن أمال ذلك أشبه لفظ الإمالة لفظ لغة هذيل فكره ذلك لما يقع من الالتباس<sup>(٤)</sup>.

ويمكن أن يختصر ذلك فيقال: لأنه رسمت بالألف وما رسم بالألف لا يمال كما في

﴿لَذَا أَلْبَابٍ﴾، والأصل في ذلك هو الرواية الصحيحة.

أما من قرأه بالتقليل فقد توسط بين المذهبين<sup>(٥)</sup>. والله أعلم.

(١) النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل قراءة نافع: ٢٠٠. تأليف الشيخ إبراهيم المارغني التونسي. ط. دار

الفكر العربي للنشر والتوزيع،

(٢) مختصر بلوغ الأمانة، للشيخ الضباع: ٤٦، ملحق بغيث النفع.

(٤) شرح الهداية: ١ / ١٠٢.

(٣) الكشف: ١٧٩.

(٥) الكشف: ١ / ١٧٨.

## بيان أوجه الدورى عن أبى عمرو)

﴿أَنْى﴾ [البقرة: الآية: ٢٢٣]، و﴿يَوَيْلَتَى﴾ [هود: الآية: ٧٢]،

﴿يَحْسَرَتَى﴾ [الزمر: الآية: ٥٦]

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن دورى أبى عمرو فى هذه الألفاظ، ويبحث طرقه تبين أن أبا عمرو الدانى روى عنه التقليل فى هذه الألفاظ من التيسير<sup>(١)</sup> وهو الذى فى الكافى<sup>(٢)</sup>، والتبصرة<sup>(٣)</sup>، والشاطبية<sup>(٤)</sup>، والهادى<sup>(٥)</sup>، وهو موافق لما رواه الإمام ابن الجزرى من هذه الطرق، ومن الهداية على ما فى النشر<sup>(٦)</sup>.

وروى ابن غلبون أيضًا: التقليل فى هذه الألفاظ الثلاثة فى التذكرة<sup>(٧)</sup>، وبها قرأ الدانى عليه من طريق ابن مجاهد على ما جاء فى جامع البيان<sup>(٨)</sup>، وروى ابن الفحام تقليل ﴿يَوَيْلَتَى﴾ و﴿يَحْسَرَتَى﴾ فقط من قراءته على عبد الباقي<sup>(٩)</sup>. واقتصر ابن الجزرى فى تقليل ذلك على ما ذكرته أولاً.

أما بالنسبة للتذكرة والتجريد فلم يذكر منهما شيئاً.

وروى الباقون الفتح وهو رواية الجمهور من العراقيين والمغاربة والمصريين.

وأما ما قرأ به الدانى على أبى الحسن من جامع البيان فلم يسنده إلى رواية الدورى بل أسند ذلك من قراءة الدانى على أبى الفتح والفارسي فقط.

من خلال ذلك يتبين أن الوجهين صحيحان عن الدورى، ويقدم أن الفتح حيث ورد ذلك عنه من ١١٣ طريقاً، بينما ورد التقليل من ١٣ طريقاً ولا تقدح هذه النسبة فى صحته؛ لأنه طريق التيسير والحرز. والله أعلم.

(٢) الكافى: ٦٣.

(١) التيسير: ٤٦.

(٤) الشاطبية: البيت: ٣١٧.

(٣) التبصرة: ٣٨٧ - ٣٨٨.

(٦) النشر: ٥٣ / ٢ - ٥٤.

(٥) الهداى: ١٧.

(٨) جامع البيان: ٣١٤ - ٣١٥.

(٧) التذكرة: ١ / ٢٠٦، ٢١٥.

(٩) التجريد: ١٦٥.

## ﴿مَتَى﴾ (١)، ﴿بَلَى﴾ (٢)

وروى ابن سفيان في الهادي وابن شريح في الكافي تقليل هذين اللفظين للدوري أيضاً، وكذا من الهداية على ما في النشر، والجمهور على الفتح وهو المقدم أداء حيث ورد من ١٢٤ طريقاً ويمثل نسبة ٩٨٪ في مقابل التقليل الذي يمثل ٢٪ تقريباً والله أعلم.

وروى الإمام ابن الجزري تقليلهما للسوسى أيضاً من هذه الطرق ثم قال بأن الهادي والهداية ليسا من طرق السوسى، فيكون التقليل فيهما للسوسى من الكافي فقط، وبه أخذ الإمام الأزمرى وجمهور المحررين عن السوسى من الكافي اعتماداً على ما رواه عنه ابن الجزري في النشر<sup>(٣)</sup>.

وروى الجمهور الفتح فيهما عن السوسى وهو المقدم في الأداء حيث بلغت عدد طرقه ٢٧ طريق بينما ورد التقليل من الكافي فقط والله أعلم<sup>(٤)</sup>.

## ﴿وَعَسَى﴾ [البقرة: ٢١٦]

وروى ابن سفيان تقليل هذا اللفظ عن أبى عمرو لكنه ليس من طرق السوسى كما سبق فيؤخذ به للدوري فقط، وكذا من الهداية على ما ذكره ابن الجزري، إلا أنه عن أبى عمرو ليس من طريق الطيبة.

والجمهور على الفتح فيه عن الدوري، وهو المقدم في الأداء، أما وجه التقليل فهو إن

(١)(٢) البقرة: الآيتان: ٢١٤، ٢٦٠.

(٣) النشر: ٢ / ٥٣، والذي وجدته أن ابن شريح في الكافي أطلق التقليل لأبى عمرو في كل ما كان على وزن فعلى ومتى وغيرها، ثم خص السوسى بالفتح فقال: «وقرأ أبو عمرو كل ما كان على وزن فعلى وفعل مما لا راء قبل ألفه بين اللفظين نحو (دنيا، وضيزى، وسلوى، وإحدى، وكذلك موسى وعيسى ويحيى ومتى وبلى وويلتى ويأحسرتى، وأسفى، وأنى، وقال لأن الفتح هو مذهب أبى شعيب (أ.هـ. الكافي).

يتبين من خلال ذلك أن ابن شريح أطلق التقليل لأبى عمرو وخص الفتح برواية السوسى عنه فلعل الإمام ابن الجزري أخذ لأبى عمرو من روايته بالتقليل من الإطلاق ولم يأخذ بها خصصه بعد وهو الفتح للسوسى، ولكن الذى ينبغى الأخذ به للسوسى من الكافي هو الفتح حلاً للمطلق على المقيد ولا سيما أن وجه التقليل في هذين الموضعين لم يأت عنه من طرقه المسندة إلى النشر إلا من هذا الكتاب. والله أعلم.

(٤) تقدم أن الذى ينبغى الأخذ به هو الفتح.

ورد عن الدورى من طريق الهادى فقط، فإن ذلك لا يقدح فى صحة روايته لأنه أحد الوجهين عن ورش من طريق التيسير والشاطبية ومقطوع بصحته. مما يدل على صحة وجه التقليل، وكذا ما قل طرقة من هذه الأوجه الخلافية هنا التى رواها ورش بالفتح والتقليل من الشاطبية نحو (أسفى، وعسى، وبلى، وغير ذلك) والله أعلم.

### ﴿يَأْسَفَى﴾ [يوسف: الآية: ٨٤]

وروى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن الدورى فى هذا اللفظ فقطع له بالتقليل: ابن شريح فى الكافى، وهو الذى فى الهادى وظاهر كلام الشاطبى فى قوله: **ويا ويلتى أنى ويا حسرتى طووا** وعن غيره قسها **ويا أسفى** <sup>(١)</sup> العلا وروى مكى الخلاف فى ذلك عن الدورى. والجمهور على الفتح وهو الذى يقدم فى الأداء حيث بلغت النسبة حوالى ٩٦٪ تقريباً، والباقى للتقليل. ولا يقدح ذلك فى صحة رواية هذا الوجه؛ لأن الشاطبى أخذ به فى أحد الوجهين عنه. والله أعلم.

### ﴿وَالْجَارِ﴾

وكذا اختلف عن الدورى فى لفظ ﴿وَالْجَارِ﴾ وذلك من قوله تعالى: **﴿وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ﴾** [النساء: من الآية: ٣٦]. فروى إمامته عنه زيد عن ابن فرح وذلك من التجريد وبه قرأ ابن الفحام على الفارسى <sup>(٢)</sup>، وللنهروانى، وبكر بن شاذان وأبى محمد الفحام ثلاثتهم من طريق زيد وذلك من كفاية أبى العز <sup>(٣)</sup> وغاية أبى العلاء <sup>(٤)</sup> والمستنير <sup>(٥)</sup>، وللنهروانى من إرشاد أبى العز <sup>(٦)</sup>، ولابن الصقر عن زيد من المصباح على ما رواه أبو الكرم <sup>(٧)</sup>. وأطلق الهذلى إمالة كل ألف واقعة قبل راء مكسورة طرفاً لأبى عمرو دون أن ينص على

(١) الشاطبية: البيت: ٣١٨.

(٢) التجريد: ١٧٠.

(٣) الكفاية الكبرى: ٣٠١.

(٤) غاية الاختصار: ٢٨٤.

(٥) المستنير: ٥١٧.

(٦) الإرشاد: ٢٨٣.

(٧) المصباح: ١٦٧ - ١٦٨ مخطوط.

استثناء لفظ ﴿وَالْجَارُ﴾ في الموضعين وذلك يقتضى الإمالة طبقاً للقاعدة<sup>(١)</sup> وكذا في التبصرة<sup>(٢)</sup> والعنوان<sup>(٣)</sup>.

وأطلق أبو معشر الخلاف فيهما عن أبي عمرو وذلك من التلخيص<sup>(٤)</sup> وكذا لزيد عن ابن فرح من غاية ابن مهران<sup>(٥)</sup>.

وروى الباقر الفتح، وعليه الجمهور عن أبي عمرو وهو المقدم في الأداء لقول ابن الجزرى: «والمشهور عن أبي عمرو فتحه وعليه عمل أهل الأداء إلا من روى الإمالة عن ابن فرح»<sup>(٦)</sup>. أهـ بتصرف حيث ورد الفتح عنه من ٨٧ طريقاً، بينما وردت الإمالة عنه من ٣٩ طريقاً، كما أن الفتح هو الموافق لما عليه التيسير والشاطبية والله أعلم.

التوجيه: وجه استثناء أبي عمرو لهذا الموضع من الإمالة مع انطباق شرط الإمالة عليها كجبار وغيره، هو أنه لما كانت الصفة والموصوف بمجموعهما يفيدان ما يفيد الاسم الواحد، فصار ﴿وَالْجَارُ﴾ مع ﴿ذِي الْقُرْبَى﴾ كاسم واحد وخرجت الألف عن الطرف وجرت مجرى ألف ﴿وَالْغَرَمَيْنِ﴾ فلم تمل<sup>(٧)</sup> وقيل لقلة دوره، ومعنى ذلك أن الإمالة إنما هى تخفيف وتقريب والذي يكثر دوره أولى باستعمال التخفيف من الذى قل دوره<sup>(٨)</sup>، والأصل فى ذلك الرواية، أما حجة من أماله هو أن الرءاء حرف مكرر فإذا وقعت بعد الألف مكسورة كانت الكسرة فيها ككسرتين فقيوت على الألف فأمالوها". أهـ<sup>(٩)</sup>، أى أن الألف هنا أصبحت فى حكم المتوسطة كـ ﴿وَالْغَرَمَيْنِ﴾ لأنه أنزل الجار من ﴿ذِي الْقُرْبَى﴾ بمنزلة الكلمة الواحدة، فلم تعد الألف واقعة قبل رءاء مكسورة طرفاً حتى تمال. والله أعلم.

### ﴿النَّاسِ﴾ المجرور

وروى عنه ابن الجزرى الخلاف أيضاً فى إمالة لفظ ﴿النَّاسِ﴾ فى موضع الجر نحو ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: الآية: ٩٧]. فروى إمالته

(٢) التبصرة: ٣٧٧.

(١) الكامل: ٢٦٣.

(٤) التلخيص: ١٧٨.

(٣) العنوان: ٦١.

(٦) النشر: ٥٦-٥٥ / ٢.

(٥) الغاية: ١٦٠.

(٨) شرح الهداية: ٩٩ / ١.

(٧) ينظر الحجة لابن زنجلة ٢٠٢-٢٠٣.

(٩) الكشف: ١ / ١٧١.



عنه أبو عمرو الداني وذلك من التيسير وبه قرأ الداني على الفارسي عن أبي طاهر بن أبي هاشم وهو عن ابن مجاهد<sup>(١)</sup>، ورواه في جامع البيان للدوري عن أهل العراق<sup>(٢)</sup>، وهو الذي في الشاطبية<sup>(٣)</sup> والهادي<sup>(٤)</sup> ولابن فرح من الكامل<sup>(٥)</sup>.

وكذا رواه أبو الحسن بن غلبون في التذكرة عن الدوري<sup>(٦)</sup> إلا أن ابن الجزري لم يذكره مع أصحاب الإمامة، وذكر الإمام الأزميري إمالته لابن مجاهد في غير السبعة<sup>(٧)</sup> وتبعه في ذلك الإمام المتولي<sup>(٨)</sup> ولم أقف عليه، فضلاً عن أن غير السبعة من كتاب ابن مجاهد ليس من طريق الطيبة.

وروى الباقون الفتح.

والوجهان صحيحان عن الدوري، والذي عليه الجمهور هو الفتح، وهو الذي ينبغي أن يقدم في الأداء، حيث إنه ورد عنه من ١١٣ طريقاً بينما وردت الإمامة من ١٣ طريقاً ولا يقدح ذلك في وجه الإمامة؛ لأنه هي المقطوع به من طريق الشاطبية. والله أعلم.

التوجيه:

حجة من أمال ذلك: أن كسرة السين توجب إمالة الألف فهو مذهب حسن، وإن كان ذلك ليس من مذهب أبي عمرو إلا أن تكون الكسرة في راء، ولكنه خرج في هذا الحرف عن أصله اتباعاً للأثر، وإنها لغة الحجاز "أ.هـ"<sup>(٩)</sup>، فدل ذلك على أن القراءة سنة متبعة ينقلها الخلف عن السلف. والله أعلم.

## ابن عامر

وأما ابن عامر فقد ورد عنه الخلاف في بعض المواضع فروى عنه ابن الجزري الخلاف من روايته (هشام وابن ذكوان) معاً في إمالة فتحة الشين والألف الواقعة بعدها في كلمة ﴿وَمَشَارِبٌ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ فِيهَا مَنَافِعُ وَمَشَارِبٌ﴾ [يس: الآية: ٧٣]، فروى إمالته عن

(١) التيسير: ٤٩.

(٢) جامع البيان: ٣٣٠.

(٣) الشاطبية: البيت: ٣٣١.

(٤) الهادي: ١٦.

(٥) الكامل: ٢٣٣.

(٦) التذكرة: ١ / ١٩٨.

(٧) بدائع البرهان: ج ١ / ٣٧٠ رسالة محققة.

(٨) الروض النضر: ١٥٤ مخطوط.

(٩) شرح الهداية ١ / ٩٥، ٩٦.

هشام أبو عمرو الداني في التيسير<sup>(١)</sup>، وهو الذي في الشاطبية<sup>(٢)</sup>، وتلخيص العبارات<sup>(٣)</sup>، والكافي<sup>(٤)</sup>، وروضة المعدل<sup>(٥)</sup>، والعنوان<sup>(٦)</sup>، والمبهبج<sup>(٧)</sup>، والقاصد، والمجتبى على ما في النشر، لأنهم من جمهور المغاربة عن هشام<sup>(٨)</sup>. وكذا أماله الصوري عن ابن ذكوان، وذلك من كتابي أبي العز<sup>(٩)</sup>، وروضة المالكي<sup>(١١)</sup>، وجامع الفارسي<sup>(١٢)</sup>، والمبهبج، وطريق الداني عن الرمل<sup>(١٣)</sup>، وهو الذي في المستنير<sup>(١٤)</sup>، وغاية أبي العلاء<sup>(١٥)</sup>، وتلخيص أبي معشر<sup>(١٦)</sup>.

وروى الباقر الفتح، وهو الذي في الكامل<sup>(١٧)</sup> والمصباح<sup>(١٨)</sup> لابن عامر من روايته، وكذا في التجريد<sup>(١٩)</sup>، وهشام من السبعة<sup>(٢٠)</sup>، ولابن عبدان من كفاية أبي العز، وللجمال عن الحلواني، والشذائي عن الداجوني، كلاهما من غير المبهبج، ولزيد عن الداجوني من غير الكافي وروضة المعدل.

وهو رواية الأخفش عن ابن ذكوان، وروى الصوري الإمالة عنه من غير المصباح، والكامل على ما ورد فيهما من الفتح، وإن كان ابن الجزري قطع بالإمالة للصوري، وبالفتح للأخفش، وعليه العمل، ويقدم الفتح عنهما؛ لأنه الأكثر طرقاً حيث ورد عن هشام من ٣٠ طريقاً فضلاً عن أنه الموافق للسبعة، وورد من ٥٧ طريقاً للأخفش عن ابن ذكوان، بينما وردت الإمالة عن هشام من ٢١ طريقاً، لابن ذكوان من ٢٢ طريقاً والله أعلم.

(٢) الشاطبية: البيت: ٣٣٠.

(١) التيسير: ٤٩.

(٤) الكافي: ٦٣.

(٣) التلخيص: ٤٥.

(٦) العنوان: ١٦٠.

(٥) الروضة: ٥٤.

(٧) المبهبج: ٨٣.

(٨) النشر: ٢ / ٦٥. ذكر الصفراوي أنه تقدم في الأصول: الإعلان: ٢٠١ ولم أقف عليه وذكر له الأزميري الإمالة من طريق ابن عبدان، والفتح من طريق الشذائي عن الداجوني. ينظر: ٢٢١ وهذا هو الموافق لما هو مروي عنهما من غيره من الطرق التي وقفت عليها. والله أعلم.

(١٠) الكفاية: ٥١١.

(٩) الإرشاد: ٥١٨.

(١٢) الجامع: ١٩١.

(١١) الروضة: ٣٦٤.

(١٤) المستنير: ٤١٥.

(١٣) جامع البيان: ٣٢٨.

(١٦) التلخيص: ١٨٠.

(١٥) غاية الاختصار: ٢٧٣.

(١٨) المصباح: ١٧٥.

(١٧) الكامل: ٢٥٤.

(٢٠) السبعة: ١٤٧.

(١٩) التجريد: ١٧٢.

أما ما رواه الإمام ابن الجزرى من الإمالة لهشام من التذكرة والهداية والتبصرة، وقراءة ابن الفحام على عبد الباقي كل ذلك ليس من طريق الطيبة<sup>(١)</sup>.  
التوجيه:

حجة من أماله، وذلك للكسرة الواقعة بعد الألف، وقوى ذلك؛ لأن الكسرة هنا علاقة بناء لازمة ولا تتغير، وكذا في عابد وعابدون، وآيته، والفتح على الأصل<sup>(٢)</sup>.

### إمالة الأفعال الثلاثية لهشام

أما هشام فقد روى الإمام ابن الجزرى الخلاف عنه في عشرة ألفاظ منها:  
١ - الألف التى وقعت عيناً فى الفعل الثلاثى وذلك فى أربعة أفعال وهى: (شاء) و(جاء)، و(زاد)، و(خاب) أما بالنسبة للثلاثة الأولى: فقطع له ابن شريح بالفتح<sup>(٣)</sup> وهو للحلوانى من جميع طرقه.

وأماله الداجونى وذلك من المستنير<sup>(٤)</sup>، والروضتين<sup>(٥)</sup>، والتجريد<sup>(٦)</sup>، وكفاية أبى العز<sup>(٨)</sup>، وغاية أبى العلاء<sup>(٩)</sup>، والكامل<sup>(١٠)</sup>، والمصباح<sup>(١١)</sup>، والمبهج<sup>(١٢)</sup>، ومن باقى طرق الداجونى التى لم أقف عليها حيث إن ابن الجزرى قطع بالفتح للحلوانى والإمالة للداجونى.

والوجهان صحيحان عن هشام ويقدم الفتح؛ لأنه الأكثر طرقاً عنه حيث ورد من ٢٨ طريقاً بنسبة ٥٥٪ تقريباً فضلاً عن أنه رواية الطريق الأول والموافق لما فى التيسير والشاطبية بيننا ووردت الإمالة من باقى طرقه عن الداجونى والله أعلم.

وأما الفعل الرابع (خاب) فروى الحلوانى الفتح أيضاً واختلف فيه عن الداجونى فأماله عنه ابن الفحام فى التجريد وهو الذى فى الروضتين، والمبهج، والكامل، ومن جامع

- 
- |                                       |                         |
|---------------------------------------|-------------------------|
| (١) النشر: رواية هشام: ١ / ١٣٥ - ١٣٩. | (٢) الكشف: ١٧٢.         |
| (٣) الكافى: ٦٢.                       | (٤) المستنير: ١ / ٤١١.  |
| (٥) روضة المالكى: ١ / ٣٥٣.            | (٦) روضة المعدل: ٥٥.    |
| (٧) التجريد: ١٧١.                     | (٨) الكفاية: ١ / ٢١٢.   |
| (٩) غاية الاختصار: ١ / ٢٧٣.           | (١٠) الكامل: ٢٣٤ - ٢٣٥. |
| (١١) المصباح: ١٧٤.                    | (١٢) المبهج: ٣٥.        |

ابن فارس على ما في النشر.

وروى الفتح ابن شريح في الكافي وهو الذي في المستنير، وغاية أبى العلاء والمصباح والإعلان، ومن الكفاية على ما في النشر<sup>(١)</sup>.

من خلال ذلك يتبين صحة الوجهين الفتح والإمالة عن هشام، ويقدم الفتح؛ لأنه الأكثر طرقاً ورواية عنه حيث بلغت عدد طرقه ٣٩ طريقاً بينما وردت الإمالة من ١٢ طريقاً، كما أن الفتح هو رواية الطريق الأول والموافق لما في التيسير والشاطبية. والله أعلم.

واختلف عن ابن ذكوان أيضاً في (خَابَ) و(زَادَ) غير الموضع الأول من البقرة<sup>(٢)</sup>.

أما بالنسبة لل فعل (خَابَ) فروى الأخفش بالفتح من جميع طرقه وأماله الصوري، وهو موافق لما رواه الإمام ابن الجزري في النشر، ويقدم الفتح؛ لأنه رواية الأخفش والأكثر طرقاً عنه حيث ورد من ٥٧ طريقاً، بينما وردت الإمالة من ٢٢ طريقاً للصوري، فضلاً عن أن الفتح هو الموافق لما في التيسير والشاطبية. والله أعلم.

وأما قوله تعالى: (زَادَ) غير الموضع الأول فأماله الصوري من جميع طرقه غير الكامل، وأماله النقاش عن الأخفش أيضاً وذلك من التيسير وبه قرأ الداني على الفارسي<sup>(٣)</sup>، وكذا في التجريد، وروضة المالكى، والمستنير، وغاية أبى العلاء وكتابتى أبى العز والمصباح.

وأطلق الخلاف عنه من طريق النقاش أبو معشر الطبرى<sup>(٤)</sup> وكذا الإمام الشاطبى<sup>(٥)</sup>

وروى الفتح عن ابن ذكوان من جميع طرقه الإمام الهذلى في كامله، وللأخفش عنه من تلخيص ابن بليمة<sup>(٦)</sup>، ولابن الأخرم من جميع طرقه، وهو الذى في التذكرة<sup>(٧)</sup> والتبصرة<sup>(٨)</sup>، والهادى<sup>(٩)</sup>، والوجيز<sup>(١٠)</sup>، وغاية ابن مهران<sup>(١١)</sup>، وبه قرأ

(١) ذكر الإمام ابن الجزري أن أبا العزروى الفتح في (خَابَ) عن هشام. النشر: ٢ / ٦٠. والذى وجدته في كفايته هو الإمالة جاء فيها: «وأمال الداجونى عن صاحبيه (أى هشام وابن ذكوان) خاب حيث وقع». هـ الكفاية: ٢١٢ / ١، فقطع للداجونى بالإمالة بخلاف ما في النشر. والله أعلم.

(٣) التيسير: ٤٨.

(٢) البقرة: الآية: ١٠.

(٥) الشاطبية: البيت: ٣٢٠.

(٤) التلخيص: ١٩٠.

(٧) التذكرة: ١٩١.

(٦) تلخيص العبارات: ٤٦.

(٩) الهادى: ١٩.

(٨) التبصرة: ٣٧٤.

(١١) الغاية: ١٦٨.

(١٠) الوجيز: ١١٢.

الداني على أبي الحسن<sup>(١)</sup>، وغيرهما من طرق ابن الأخرم. وعليه جمهور المغاربة<sup>(٢)</sup>. من خلال ذلك يتضح صحة الوجهين (الفتح والإمالة) في الفعلين معاً عن ابن ذكوان، وبهما قرأ الإمام ابن الجزري، ويقدم الفتح؛ لأنه الأكثر رواية عنه حيث ورد ذلك من ٤٦ طريقاً كما أنه الموافق لما في التيسير. أما الإمالة فقد وردت من ٣٣ طريقاً تقريباً والله أعلم.

### ﴿عَائِيَّة﴾

وأما قوله تعالى: ﴿عَيْنٍ عَائِيَّةٍ﴾ [الغاشية: الآية: ٥] فاختلف عن هشام في إمالة فتحة الهمزة والألف بعدها من كلمة ﴿عَائِيَّةٍ﴾، فروى إمالتها الحلواني عن هشام وذلك من التيسير<sup>(٣)</sup>، والشاطبية<sup>(٤)</sup>، وتلخيص العبارات<sup>(٥)</sup>، والكافي<sup>(٦)</sup>، والكمال<sup>(٧)</sup>، والعنوان<sup>(٨)</sup>، وهو رواية المغاربة عنه، ومنهم صاحب القاصد والمجتبى، وكذا من الإعلان لابن عبد عبدان عنه على ما في النشر. وروى الباقر الفتح، وهو الذي في السبعة<sup>(٩)</sup>، والمبهيغ<sup>(١٠)</sup>، وتلخيص الطبري<sup>(١١)</sup>، والمصباح<sup>(١٢)</sup>، والمستنير<sup>(١٣)</sup>، وروضة المالكى<sup>(١٤)</sup>، والمعدل<sup>(١٥)</sup>، وكفاية أبى العز<sup>(١٦)</sup>، وغاية أبى العلاء<sup>(١٧)</sup>، وبه قرأ ابن الفحام على الفارسي، والمالكى<sup>(١٨)</sup>، وهو رواية الداجوني عنه وجمهور العراقيين<sup>(١٩)</sup> عن هشام.

أما بالنسبة لإمالاته من التجريد من قراءة ابن الفحام على عبد الباقي فتقدم أنه ليس من طريق الطيبة.

- |                          |   |
|--------------------------|---|
| (١) جامع البيان: ٣١٨.    | (٢) النشر: ٢ / ٦٠.                              |
| (٣) التيسير: ٤٩.         | (٤) الشاطبية: البيت: ٣٣٠.                       |
| (٥) التلخيص: ١٦٧.        | (٦) الكافي: ٦٣.                                 |
| (٧) الكمال: ٢٦٧.         | (٨) العنوان: ١٦٠.                               |
| (٩) السبعة: ١٤٥.         | (١٠) المبهيغ: ٣٤.                               |
| (١١) التلخيص: ١٧٨.       | (١٢) المصباح: ١٧٥.                              |
| (١٣) المستنير: ١ / ٤١٥.  | (١٤) روضة المالكى: ٣٦٤.                         |
| (١٥) روضة المعدل: ٥٢.    | (١٦) الكفاية: ٦٠٨.                              |
| (١٧) غاية الاختصار: ٢٧٣. | (١٨) التجريد: ينظر: باب الإمالة: ١٦٣، وما بعده. |
| (١٩) النشر: ٢ / ٦٥.      |   |

والوجهان صحيحان عن هشام وبهما قرأ ابن الجزرى.  
والذى ينبغى أن يقدم هو الفتح؛ حيث إنه الأكثر طرقاً ورواية عنه، فقد ورد من ٣٣ طريقاً.  
كما أنه ورد من كتاب السبعة لابن مجاهد وهو أعلى كتبه إسناداً، فضلاً عن إنه الموافق لأصل  
مذهبه في هذا الباب.

بينما وردت الإمالة من ١٨ طريقاً. وسبق توجيه ذلك في ﴿وَمَشَارِبُ﴾.

### (إِنَاءُ)

واختلف عن هشام أيضاً في إمالة فتحة النون والألف بعدها في كلمة ﴿إِنَاءُ﴾ من قوله  
تعالى: ﴿إِنِّى طَعَامٌ غَيْرَ نَظِيرٍ إِنِّى﴾ [سورة الأحزاب: من الآية: ٥٣].  
ويبحث طرق هشام تبين أن الحلوانى عنه قطع له بالإمالة وذلك من معظم طرقه وهو  
الذى فى التيسير<sup>(١)</sup>، وجامع البيان<sup>(٢)</sup>، والكافى<sup>(٣)</sup>، وروضة المعدل<sup>(٤)</sup>، والعنوان<sup>(٥)</sup>.  
وكفاية أبى العز<sup>(٦)</sup>، والتلخيص<sup>(٧)</sup>، والتجريد<sup>(٨)</sup>، والمصباح<sup>(٩)</sup>، والشاطبية.  
وقطع له ابن مجاهد بالفتح لهشام وذلك من السبعة<sup>(١١)</sup> وهو الذى فى المبهج<sup>(١٢)</sup>،  
وللداجونى عن هشام من المستنير<sup>(١٣)</sup> وروضة المالكى<sup>(١٤)</sup>، والتجريد، وكفاية أبى العز  
وغاية أبى العلاء<sup>(١٥)</sup>، والمصباح، وروضة المعدل.

أما بالنسبة للإعلان فذكر مؤلفه فى سورة الأحزاب أنه تقدم بيانه فى باب الإمالة<sup>(١٦)</sup>، ولم  
أقف على هذا الباب فى الكتاب، وكذا لم أقف على كتاب المجتبى والقاصد، ولكن يؤخذ له  
بالإمالة منهما، وبالفتح من جامع ابن فارس، وبالوجهين من الإعلان، وذلك اعتماداً على ما فى

(١) التيسير: ٤٧.

(٢) جامع البيان: ٦٧٨.

(٣) الكافى: ٦١.

(٤) الروضة: ٥٥.

(٥) العنوان: ١٥٥.

(٦) الكفاية: ٤٩٩.

(٧) التلخيص: ١٨٢.

(٨) تلخيص العبارات: ٤٥.

(٩) التجريد: ٢٩٠.

(١٠) المصباح: ٤٤١.

(١١) السبعة: ٥٢٣.

(١٢) المبهج: ٨١.

(١٣) المستنير: ٧٤٣.

(١٤) الروضة: ٨٦٤.

(١٥) غاية الاختصار: ٢٧٣.

(١٦) الإعلان: ١٩٦.

النشر حيث قطع ابن الجزرى بالإمالة لهشام من طريق الحلوانى، والفتح للداجونى<sup>(١)</sup>. والوجهان صحيحان عن هشام، وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى والذي يقدم هو الإمالة؛ لأنها الأكثر طرقاً، كما أنه رواية الطريق الأول عنه، فضلاً عن أنه ورد من ٢٨ طريقاً، والموافق لما فى التيسير والشاطبية والتحجير.

أما الفتح فقد ورد عنه من ٢٣ طريقاً، ولا تقدح هذه النسبة فى صحة هذا الوجه؛ لأنه قراءة حمزة والكسائى وخلف العاشر. واختلف عنه أيضاً فى إمالة فتحة العين والألف الواقعة بعدها من كلمتى ﴿عَلِيدُونَ﴾ و﴿عَابِدٌ﴾ كلاهما بسورة الكافرون<sup>(٢)</sup>.

فروى الحلوانى إمالتها عنه الحلوانى وذلك من التيسير<sup>(٣)</sup>، والشاطبية<sup>(٤)</sup>، والتلخيص<sup>(٥)</sup>، وروضة المعدل<sup>(٦)</sup>، والكامل<sup>(٧)</sup>، وكفاية أبى العز<sup>(٨)</sup>، والعنوان<sup>(٩)</sup>، والمصباح<sup>(١٠)</sup>، والمبهبج<sup>(١١)</sup>، وسبعة ابن مجاهد<sup>(١٢)</sup>، والكافى<sup>(١٣)</sup>، وكذا من الإعلان والمجتبى والقاصد على ما فى النشر<sup>(١٤)</sup>.

- أما بالنسبة لقراءة الدانى على الفارسى فالذى وجدته فى جامع البيان والمفردات أنه روى إمالة هذين الحرفين للحلوانى عن هشام وذلك من قراءته على أبى الفتح فارس بن أحمد، وأبى الحسن طاهر بن غلبون<sup>(١٥)</sup>، فتكون قراءته على الفارسى بالفتح، وهذا الطريق هو الذى أسنده ابن الجزرى إلى طريق الحلوانى عن هشام. ولم يأخذ بذلك ابن الجزرى بل قطع بالإمالة للحلوانى والفتح للداجونى، ولم أقف على هذين الحرفين فى التجريد<sup>(١٦)</sup>، ولكن يؤخذ منه بالإمالة للحلوانى والفتح للداجونى، كما قطع ابن الجزرى باحتمال وجود

- |                       |                                       |
|-----------------------|---------------------------------------|
| (١) النشر: ٢ / ٤٣.    | (٢) الكافرون: الآيات: ٣ - ٥.          |
| (٣) التيسير: ٦٣.      | (٤) الشاطبية: البيت: ٣٣١.             |
| (٥) التلخيص: ١٩١.     | (٦) تلخيص العبارات: ٤٥.               |
| (٧) الروضة: ٥٥.       | (٨) الكامل: ٢٦٧.                      |
| (٩) الكفاية: ٢ / ٦١٦. | (١٠) العنوان: ٢١٤.                    |
| (١١) المصباح: ٥١٨.    | (١٢) المبهبج: ٩٤.                     |
| (١٣) السبعة: ٦٩٩.     | (١٤) الكافى: ٦٣.                      |
| (١٥) النشر: ٢ / ٦٦.   | (١٦) جامع البيان: ٣٣٢. المفردات: ٢٢٢. |
| (١٧) التجريد: ١٦٣.    |                                       |

سقط من النسخ المحققة.

وروى الداجوني عن هشام الفتح من جميع طرقه وبه قطع ابن الجزرى كما سبق.  
والوجهان صحيحان عن هشام وبهما قرأ ابن الجزرى والذي يقدم هو الإمالة؛ لأنه ورد  
من الطريق الأول والأكثر رواية عنه وهو الموافق لما فى التيسير حيث بلغ عدد طرقه ٢٨ طريقاً  
والباقي للفتح والله أعلم.

التوجيه: حجة من أمال هذه الحروف لأجل الكسرة الواقعة بعدها وقوى ذلك، لأن  
الكسرة هنا كسرة بناء لازمة لا تتغير، أما الفتح فهو على الأصل<sup>(١)</sup>.

### ﴿رَاءَا كَوَكَبَا﴾ ونحوه<sup>(٢)</sup>

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن هشام فى هذا النوع وهو الذى يأتى بعده  
متحرك ويكون ظاهر، كما فى قوله تعالى: ﴿رَاءَا كَوَكَبَا﴾.

فروى الفتح فى الهمز والراء معاً ابن عبدان عن الحلوانى من جميع طرقه، وللجمال عنه  
من المصباح<sup>(٣)</sup>، والكامل<sup>(٤)</sup>، والمبهج<sup>(٥)</sup>، وتلخيص أبى معشر<sup>(٦)</sup>، وبه قرأ الدانى على  
الفارسى<sup>(٧)</sup>، ولزید عن الداجونى من الروضتين<sup>(٨)</sup>، والكافى<sup>(٩)</sup>، والكفاية الكبرى<sup>(١٠)</sup>،  
وغاية أبى العلاء<sup>(١١)</sup>، والتجريد<sup>(١٢)</sup>، ولغير المفسر عن الداجونى من المستنير<sup>(١٣)</sup> وكذا من  
جامع ابن فارس على ما فى التبصرة<sup>(١٤)</sup>.

- وروى إمالة الراء والهمزة معاً لداجونى عن هشام وذلك من الكامل والمصباح،

(١) الكشف: ١ / ١٧٢.

(٢) ورد ذلك سبعة مواضع: الأنعام: من الآية: ٧٦، هود: الآية: ٧٠، يوسف: الآية: ٢٤. يوسف: الآية: ٢٨، طه:  
الآية: ١٠، النجم: الآية: ١١، ١٨.

(٣) المصباح: ٣٣١.

(٤) الكامل: ٢٦٨.

(٥) المبهج: ٥٩.

(٦) تلخيص: ٢٥٧.

(٧) روضة المالكى: ١ / ٣٤٧.

(٨) الكافى: ١٠٩.

(٩) غاية الاختصار: ٢٧٣.

(١٠) الكفاية الكبرى: ٣٣٢.

(١١) التجريد: ١٦٦.

(١٢) المستنير: ٥٤٠.

(١٣) التبصرة: ٢٤.



والمبهم وللمفسر من المستنير، وللجمال عن الحلواني من السبعة<sup>(١)</sup> والتجريد وبه قرأ ابن الفحام على الفارسي<sup>(٢)</sup>.

وروى الصفراوى الخلاف عن الحلواني<sup>(٣)</sup> فيؤخذ له بالفتح من طريق الحلواني والإمالة للداجوني كما هو مذهب أصحابهم والوجهان صحيحان عن هشام وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى، والذي يقدم هو الفتح فيهما؛ لأنه مذهب الجمهور عن هشام وهو رواية الطريق الأول ابن عبدان. حيث بلغت عدد طرقه ٣٧ طريقاً بنسبة ٧٢٪ تقريباً بينما وردت الإمالة عنه من ١٤ طريقاً بنسبة ٢٨٪ تقريباً، كما أن الفتح هو الموافق للتيسير والشاطبية.

أما ما عدا ذلك مما وقع بعده ساكن نحو ﴿رَاءَ الْقَمَرِ﴾ أو اتصل بمضمر نحو ﴿رَاءَكَ﴾ فليس له سوى الفتح من جميع طرقه. والله أعلم

واختلف عن ابن ذكوان فيما اتصل بمضمر نحو ﴿رَاءَكَ﴾ [الأنبياء: الآية: ٣٦] و﴿رَاءَهَا﴾ [النمل: الآيتان: ١٠، ٤٠]، وذلك على ثلاثة أوجه:

الأول: إمالة الرء والهزمة معاً: وذلك لابن ذكوان، من تلخيص العبارات، والكامل، وبه قرأ الدانى من طريق الصورى كما فى جامع البيان<sup>(٤)</sup>، ولابن الأخرم من التذكرة<sup>(٥)</sup> والهادى<sup>(٦)</sup> والتبصرة<sup>(٧)</sup> وغاية أبى العلاء وكذا فى أحد الوجهين من الشاطبية وهى رواية الجمهور من المغاربة والمصريين<sup>(٨)</sup>.

(١) السبعة: ٢٦٠.

(٢) هذا على ما أخذه ابن الجزرى. ينظر النشر: ٢ / ٤٥، وإن كان ابن الفحام أطلق الإمالة للحلواني فى هذه المواضع من جميع طرقه باستثناء موضع سورة النجم خاصة فرواه عبد الباقي بالفتح، وإن كان طريق عبد الباقي عنه ليس من طريق الطيبة، ينظر التجريد: ١٦٦. والله أعلم.

(٣) الإعلان: ١١٦.

(٤) جامع البيان: ٤٩٣.

(٥) التذكرة: ٣٢٧.

(٦) الهادى: ١٦.

(٧) التبصرة: ٣٧٥.

(٨) النشر: ٢ / ٤٦.

الثاني: إمالة الهمزة فقط دون الراء وذلك للداجوني عن ابن ذكوان من المستنير والمصباح وجامع الفارسي وكتابي أبي العز وروضة المالكي.  
وأطلق أبو معشر الطبري الخلاف بين الفتح والإمالة.

الثالث: الفتح فيهما، وهو رواية الأخفش من التجريد، وبه قرأ الداني على الفارسي، وروضة المالكي، والمستنير، وغاية أبي العلاء، وكتابي أبي العز والمصباح، وغاية ابن مهران، ولابن الأخرم والصورى من المبهج، وبه قرأ الداني على أبي الحسن من طريق ابن الأخرم، وهى رواية جمهور العراقيين عن ابن ذكوان.

بعد هذا العرض يتبين أن هذه الأوجه كلها مروية عن ابن ذكوان وأكثرها طرقاً هو الفتح فيهما معاً حيث ورد ذلك عنه من ٤١ طريقاً، يليه الإمالة فيهما معاً، حيث ورد ذلك من ٢٩ طريقاً ثم إمالة الهمزة دون الراء وقد ورد من ٩ طرق. وتقدم على هذا الترتيب والله أعلم.  
واختلف عن شعبة في ذلك على ما يلي :

الأول: ما وقع بعدهما محرك سواء كان ظاهراً نحو ﴿رَاءَ آيَدِيهِمْ﴾ ، أو اتصل بمضمر سواء كان ذلك ضمير مخاطب نحو ﴿رَاءَ أَكْ﴾ أو غائب نحو ﴿رَاءَ أَهْ﴾، فأمال يحيى بن آدم الراء والهمزة معاً.

ووافقه العليمي على إمالة الموضع الأول فقط من سورة الأنعام وهو قوله تعالى:  
﴿رَاءَ كَوْكَبًا﴾، وفتح ما عدا ذلك.

من خلال ذلك يتبين أن الموضع الأول محل اتفاق على الإمالة عن شعبة، وأما ما عداه فهو محل خلاف ويقدم وجه الإمالة؛ لأنه الأكثر طرقاً عنه فهو المقطوع به من طريق يحيى بن آدم وذلك من ٥٨ طريقاً، فضلاً عن أنها لموافق لما في التيسير والشاطبية.  
أما الفتح فرواه عنه العليمي من ١٨ طريقاً والله أعلم.

﴿حِمَارِكَ﴾، و﴿الْحِمَارِ﴾

وروى عنه ابن الجزرى أيضاً الخلاف عن ابن ذكوان في ثلاث كلمات وهى:

﴿حِمَارِكَ﴾ [البقرة: الآية: ٢٥٩] و﴿الْحِمَارِ﴾ [الجمعة: الآية: ٥]، و﴿هَارِ﴾

[التوبة: الآية: ١٠٩].

أما بالنسبة لكلمتي (حمارك والحمار) فروى إمالته عن ابن ذكوان الإمام الهذلي في كامله<sup>(١)</sup> وللصوري من جميع طرقه عنه. وللتقاش عن ابن ذكوان من التيسير<sup>(٢)</sup> وتلخيص أبي معشر<sup>(٣)</sup>، ولابن الأخرم عنه من المبهج<sup>(٤)</sup>، وغاية أبي العلاء<sup>(٥)</sup> والوجيز<sup>(٦)</sup>، وغاية ابن مهران<sup>(٧)</sup> وبه قرأ الداني على أبي الحسن<sup>(٨)</sup>. ورواه ابن الجزرى من التجريد وذلك من قراءة ابن الفحام على الفارسي. والذي وجدته في التجريد أنه اقتصر في إمالة هذين الموضعين على أبي عمرو ودورى الكسائي فقط<sup>(٩)</sup>.

وذكر أبو الكرم إمالتهما لابن ذكوان إلا النقاش عن الأخفش<sup>(١٠)</sup>.

وأطلق الإمام الشاطبي الوجهين لابن ذكوان وهو من طريق النقاش عن الأخفش<sup>(١١)</sup> وتقدم أن طريق التيسير هو الإمالة فقط وروى الباقر الفتح.

من خلال ذلك يتبين صحة الوجهين معاً عن ابن ذكوان، وبهما قرأ الإمام<sup>(١٢)</sup> ابن الجزرى والذي يقدم هو الإمالة؛ لأنه الأكثر طرقاً ورواية عنه، وقد ورد ذلك عنه من ٤٥ طريقاً.

كما أنه الموافق لما في التيسير، بينما ورد الفتح عنه من ٣٤ طريقاً والله أعلم.

واختلف عنه أيضاً في إمالة الألف التي بعدها راء متطرفة مكسورة نحو:

﴿مِنْ دِيرِهِمْ﴾ [الحشر: الآية: ٢].

فقطع له الأخفش بالفتح من جميع طرقه<sup>(١٣)</sup>، وللمطوعى عن الصوري من المبهج<sup>(١٤)</sup>

والمصباح<sup>(١٥)</sup> غير أن الإمام ابن الجزرى قطع بالإمالة للصوري من جميع طرقه دون استثناء

(١) الكامل: ٢٦٣.

(٢) التيسير: ٤٩.

(٣) التلخيص: ١٧٨.

(٤) المبهج: ٣٤.

(٥) غاية الاختصار: ١ / ٢٧٤.

(٦) الوجيز: ١٠٤.

(٧) الغاية: ١٠٤.

(٨) المفردات: ١٨٤.

(٩) التجريد: ١٦٩، فلعل عدم ذكر الإمالة هنا للفارسي يرجع إلى اختلاف النسخ أو أنه سقط سهواً. وخصوصاً أن الإمام الأزميرى نص على إمالة هذا الوجه عن الفارسي من التجريد: البدائع: ٧٢ خ.

(١٠) المصباح: ١٦٧.

(١١) الشاطبية: البيتان: ٣٣٢ - ٣٣٣.

(١٢) النشر: ٢ / ٥٦.

(١٣) النشر: ٢ / ٥٥.

(١٤) المبهج: ٣٤.

(١٥) المصباح: ١٦٦.

وروى الرملی عن الصوری إمالته وذلك من کتابی<sup>(١)</sup> أبی العز وروضة المالکی<sup>(٢)</sup> وطریق أبی معشر<sup>(٣)</sup> وجامع البیان<sup>(٤)</sup> والفارسی<sup>(٥)</sup> والمبہج<sup>(٦)</sup> والکامل<sup>(٧)</sup> وغایة أبی العلاء<sup>(٨)</sup> والمستنیر<sup>(٩)</sup>، وللمطوعی من الکامل وتلخیص أبی معشر.

والوجهان صحیحان وبہما أخذ الإمام ابن الجزری. والذي يقدم هو الفتح لأنه الأكثر طرّقاً وروایة عن ابن ذکوان وهو الموافق لما علیه فی التیسیر وعليه جمهور المغاربة وقد ورد ذلك عنه من ٥٧ طریقاً، والباقي للإمالة والله أعلم.

التوجيه: حجة من قرأ بالإمالة: أنه لما وقعت الكسرة بعد الألف قرب الألف نحو الياء لتقرب من لفظ الكسر؛ لأن الياء من الكسر، ولم يمكن ذلك حتى قربت الفتحة التي قبل الألف نحو الكسر فحسن ذلك ليعمل اللسان عملاً واحداً متسلسلاً فذلك أخف من أن يعمل متصلاً بالفتحة والألف ثم يهبط مستقلاً بفتحة الراء. ولأن الكسرة عليها قوة كأنها كسرتان؛ لأنها حرف تكرير وأما الفتح فعلى الأصل. "أ. هـ بتصرف.

واختلف عنه أيضاً في لفظ ﴿الْكَافِرِينَ﴾ حيث وقع بالياء مجروراً نحو ﴿إِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا﴾ [النساء: الآية: ١٠١]. أو منصوباً نحو: ﴿إِنَّ الْكَافِرِينَ﴾

فقطع ابن الجزري بالفتح فيه للأخفش وهو كذلك وللصوري بالإمالة وبحث طرق الصوري يبين أن الذي روى عنه الإمالة هو الإمام الهذلي في كامله وللرملی عنه من كفاية أبی العز<sup>(١١)</sup> وغاية أبی العلاء<sup>(١٢)</sup> وروى الباقون الفتح عن الصوري كالأخفش وذلك من روضة المالکی<sup>(١٣)</sup>، وجامع البیان<sup>(١٤)</sup> وتلخیص أبی معشر<sup>(١٥)</sup>، والمبہج<sup>(١٦)</sup>، والمصباح<sup>(١٧)</sup>، وجامع

(١) الإرشاد: ١٩٦.

(٢) الكفاية: ١٩٥.

(٣) الروضة: ٣٥٣.

(٤) التلخيص: ١٧٨.

(٥) جامع البیان: ٣٢٧.

(٦) الجامع: ٢٨.

(٧) الكامل: ٢٦٣.

(٨) غاية الاختصار: ١ / ٢٧٥.

(٩) المستنير: ٤١٨.

(١٠) الكشف: ١ / ١٧٠ - ١٧١.

(١١) الكامل: ٢٦٤.

(١٢) الكفاية: ٢٣٣.

(١٣) غاية الاختصار: ٢٧٦.

(١٤) جامع البیان: ٣٣٠.

(١٥) التلخيص: ١٨٣.

(١٦) المبہج: ٤٥.

(١٧) المصباح: ٢٨٠.

الفارسي<sup>(١)</sup>، وإرشاد أبي العز<sup>(٢)</sup>، والمستنير<sup>(٣)</sup>.

وأكد الفتح له من هذه الكتب الإمام الأزميرى فى بدائع<sup>(٤)</sup> ونبه عليه<sup>(٥)</sup>، وكذا فى الروض النضير<sup>(٦)</sup>.

- من خلال ذلك يتبين صحة الوجهين عن ابن ذكوان والذى يقدم هو الفتح؛ لأنه الأكثر طرقاً ورواية عنه إذ عليه الجمهور

كما أن رواية الطريق الأول الأخفش والموافق لما فى التيسير وقد ورد ذلك عنه من ٦٩ طريقاً والباقى للإمالة.

واختلف عنه أيضاً فى إمالة لفظ «الْمَحْرَابِ»<sup>(٧)</sup> المنسوب وقد ورد ذلك فى موضعين<sup>(٨)</sup>: الأول فى سورة آل عمران، والثانى فى سورة (ص) فروى إمالته أبو عمرو الدانى فى التيسير وذلك من قراءته على الفارسي<sup>(٩)</sup> من طريق النقاش عن الأخفش وكذا فى المفردات<sup>(١٠)</sup> وجامع البيان<sup>(١١)</sup> غير أن ابن الجزرى اقتصر فى إسناده من قراءة الدانى على الفارسي فقط من طريق التيسير فقط.

ورواه الدانى أيضاً عن أبى الفتح فارس من التيسير لكنه لم يسنده إلى النشر إلا من قراءته على عبد العزيز بن جعفر الفارسي فقط كما سبق. فتكون إمالته لأبى الفتح ليست من طريق النشر لعدم اسناده إليه، وكذا ما رواه ابن الجزرى عنه من الإعلان وطريق هبة الله عن الأخفش، لاقتصاره على طريقى النقاش وابن الأخرم فقط عن الأخفش<sup>(١٢)</sup>

- وأطلق الشاطبى الوجهين لابن ذكوان<sup>(١٣)</sup>. وروى الباقر بالفتح من خلال ذلك يتبين صحة الوجهين عن ابن ذكوان، والذى يقدم هو الفتح؛ لأنه رواية الجمهور عنه حيث ورد ذلك عنه من ٧٧ طريقاً بينما وردت الإمالة من طريقين فقط ولا تقدح هذه النسبة فى

(٢) الإرشاد: ٢١٣.

(١) الجامع: ٤٤.

(٤) البدائع: رسالة محققة: ١ / ١٤٤.

(٣) المستنير: ٤٤٨.

(٦) الروض النضير: ٦٨ مخطوط.

(٥) المصدر السابق: ١٤٥.

(٨) آل عمران: ٣٧، سورة ص: الآية: ٢١.

(٧) النشر: ٢ / ٦٤.

(١٠) المفردات: ١٨٦.

(٩) التيسير: ٤٩.

(١٢) النشر: ١ / ١٣٩ - ١٤٥.

(١١) جامع البيان: ٣٣٢.

(١٣) الشاطبية: البيتان: ٣٣٢ - ٣٣.

رواية هذا الوجه؛ لأن الداني قرأ به على الفارسي وأبى الفتح كما هو في جامع البيان والمفردات وورد من الإعلان وطرق هبة الله من المستنير وغير ذلك من الطرق التي الأخرى وإن كانت من غير طريق النشر، فضلاً عن أن هذا الوجه هو المقطوع به عنه من التيسير والمقدم من طريق الشاطبية مما يدل على قوته وصحة روايته والله أعلم.

وروى عنه ابن الجزري أيضاً الخلاف في ثلاث كلمات أيضاً وهي ﴿عِمْرَانُ﴾ حيث ورد<sup>(١)</sup>، و﴿إِكْرَاهِيْن﴾ [النور: ٣٣] بالنور، و﴿الْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: الآيتان: ٢٧، ٧٨].

فروى ابن الفحام في تجريده إمالته عن ابن ذكوان، وبه قرأ الداني على أبى الفتح وذلك من التيسير، ولابن الأخرم من الوجيز وغاية أبى العلاء، وللمطوعى عن الصورى من المصباح. وأحد الوجهين من الشاطبية وروى الباقر الفتح. وهو المقدم في الأداء؛ لأنه مذهب الجمهور عنه.

- واختلف عنه أيضاً في المكرر نحو ﴿قَرَارٍ﴾ [المؤمنون: من الآية: ٥٠] فقطع له ابن الجزري بالفتح من طريق الأخفش، والإمالة من طريق الصورى<sup>(٢)</sup> والوجهان صحيحان عنه.

والذى يقدم هو الفتح؛ لأنه رواية الطريق الأول والأكثر طرقاً عن ابن ذكوان حيث بلغت والباقي للإمالة والله أعلم.

واختلف عنه أيضاً في ﴿لِلْحَوَارِيِّنَ﴾ [المائدة: الآية: ١١١، الصف: ١٤]، و﴿لِلشَّارِبِينَ﴾ [النحل: ٦٦، الصفات: ٤٦، محمد ﷺ: ١٥].

أما بالنسبة لـ ﴿لِلْحَوَارِيِّنَ﴾ فقد ورد ذلك في موضعين واختلف فيه عن الصورى وبحث طرقه تبين أن الرمل يروى إمالته عنه وذلك من طريق زيد من إرشاد أبى العز<sup>(٣)</sup>، وروضة المالكي<sup>(٤)</sup>، وجامع الفارسي<sup>(٥)</sup>، وكذا رواه أبو العلاء الهمداني<sup>(٦)</sup> من طريق القباب. وروى إمالته في موضع الصف فقط دون المائدة أبو العز في كفايته<sup>(٧)</sup>، وكذا في المستنير<sup>(٨)</sup> على ما ورد فيها ونص عليه الإمام ابن الجزري أيضاً، ونحو ذلك من جامع ابن

(١) ورد ذلك في ثلاثة مواضع: آل عمران: الآيتان: ٣٣، ٣٥، التحريم: الآية: ١٢،

(٢) النشر: ٢ / ٥٩.

(٣) الجامع: ١٦٨.

(٤) الروضة: ٣٧٠.

(٥) غاية الاختصار: ١ / ٢٧٦.

(٦) الكافية: ٢ / ٥٧٦.

(٧) المستنير: ٨٢٠.

فارس على ما في النشر<sup>(١)</sup>، إلا أن الصحيح هو الأخذ من هذه الطرق بالإمالة في الموضعين معاً على ما قرره أبو العلاء وغيره وهذا الذي أخذه ابن الجزرى.

وروى الفتح عنه الأخفش من طريقه النقاش وابن الأخرم، وكذلك المطوعى عن الصورى، وبقية طرق الرملى.

والوجهان صحيحان عنه، والذي يقدم هو الفتح؛ لأنه مذهب الجمهور حيث بلغت عدد طرقه ٧٣ طريقاً والباقي للإمالة كما أن الفتح هو الموافق لما في التيسير والشاطبية وغير ذلك.

وأما قوله تعالى ﴿لِلشَّرِّ يَنْبَغُ﴾ فقد ورد ذلك في ثلاثة مواضع وروى ابن الجزرى الفتح من طريق الأخفش وهو كذلك، وروى الإمالة من طريق الصورى. والذي يقدم هو الفتح؛ لأنه الأكثر طرقاً ورواية عنه حيث بلغ عدد طرقه ٥٧ طريقاً بينما وردت الإمالة من ٢٢ طريقاً.

- كما أن الفتح هو الموافق لما في التيسير والشاطبية. والله أعلم.

### إمالة ﴿بُشْرَى﴾ ونحوه

واختلف عنه أيضاً في إمالة ما كان فيه راء بعده ألف نحو ﴿بُشْرَى﴾ [سورة النحل: الآية: ٨٩] ونحوها فقطع له الأخفش بالفتح من جميع طرقه<sup>(٢)</sup>، وروى عنه الصورى الإمالة وذلك في كتابى أبى العز<sup>(٣)</sup>، وروضة المالكي<sup>(٤)</sup>، وجامع الفارسي<sup>(٥)</sup> وتلخيص أبى معشر<sup>(٦)</sup>، والمبهبج<sup>(٧)</sup>، الكامل<sup>(٨)</sup>، والمستنير<sup>(٩)</sup>، والمصباح<sup>(١٠)</sup>، وغاية أبى العلاء<sup>(١٢)</sup> وبه قرأ الدانى من طريق الرملى<sup>(١٣)</sup> عن الصورى.

والوجهان صحيحان عن ابن ذكوان، والذي يقدم هو الفتح؛ لأنه الأكثر طرقاً ورواية وهو الموافق لما في التيسير والشاطبية وهو رواية الطريق الأول حيث ورد من ٥٧ طريقاً وهى

- |                            |                              |
|----------------------------|------------------------------|
| (١) النشر: ٢ / ٦٥.         | (٢) النشر: ٢ / ٤٠.           |
| (٣) الإرشاد: ١٩٧.          | (٤) الكفاية: ٢٠٧.            |
| (٥) الروضة: ١ / ٣٥٦.       | (٦) الجامع: ٢٦.              |
| (٧) التلخيص: ١٨٣.          | (٨) المبهبج: ٣٤.             |
| (٩) الكامل: ٢٦٥.           | (١٠) المستنير: ٤٢١.          |
| (١١) المصباح: ١٦٩.         | (١٢) غاية الاختصار: ١ / ٢٧٥. |
| (١٣) جامع البيان: ٣١٧-٣١٨. |                              |

مجموع طرق الأخفش والباقي للإمالة وذلك من ٢٢ طريقاً عن الصوري. والله أعلم.

واختلف عن ابن ذكوان أيضاً في ثلاثة مواضع من ذوات الياء ﴿مزجاة﴾ بيوسف [٨٨] و﴿أتى أمر الله﴾ النحل [١] و﴿يلقاه﴾ الإسراء [١٣].

أما بالنسبة ﴿لمزجاة﴾ فأما لها عنه النقاش من التجريد والصوري من الكامل وأما الموضع الثاني ﴿أتى﴾ فأماله الرملي من جميع طرقه والمطوعي من المصباح وتلخيص الطبري وأما ﴿يلقاه﴾ فأماله النقاش من التجريد والرملي من جميع طرقه وقرأ الباقر بالفتح في المواضع الثلاثة وهو المقدم أداء، لأن عليه الجمهور عن ابن ذكوان.

## شعبة

وروى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن شعبة في خمسة مواضع:

الأول: حرف ﴿بَلَى﴾ [البقرة: الآية: ٨١] حيث وقع فرواه العليمي من جميع طرقه، ويحيى ابن آدم من طريق شعيب بالفتح.

ورواه أبو حمدون بالإمالة وذلك من التجريد<sup>(١)</sup>، وروضة المالكي<sup>(٢)</sup>، وكتابي<sup>(٣)</sup> أبى العز<sup>(٤)</sup>، والمستنير<sup>(٥)</sup>، والمصباح<sup>(٦)</sup>، والكامل<sup>(٧)</sup>، وغاية أبى العلاء<sup>(٨)</sup>، وكذا من التذكار وجامع ابن فارس على ما في النشر<sup>(٩)</sup>.

والوجهان صحيحان عن شعبة، وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى والذي يقدم هو الفتح؛ لأنه رواية الطريق الأول. وهو الموافق لما في التيسير والشاطبية والأكثر رواية عنه حيث ورد ذلك من ٥٦ طريقاً، أما الإمالة فورد من ٢٠ طريقاً لأبى حمدون ولا يقدح ذلك في صحة رواية هذا الوجه؛ لأنه قراءة حمزة والكسائي وخلف العاشر.

الموضع الثاني: ﴿رَمَى﴾ [الأنفال: الآية: ١٧]، واختلف عنه أيضاً في إمالة هذا الفعل.

فروى الجمهور عنه الإمالة وذلك من السبعة<sup>(١٠)</sup>...

(١) التجريد: ١٧٢.

(٢) روضة المالكي: ١ / ٣٥٢.

(٣) الكفاية الكبرى: ١ / ٢٠٥.

(٤) الإرشاد: ١٩٥.

(٥) المستنير: ١ / ٤١٠.

(٦) المصباح: ١٦٧.

(٧) الكامل: ٢٧٦.

(٨) غاية الاختصار: ١ / ٢٧٩.

(٩) النشر: ٢ / ٤٢.

(١٠) السبعة: ١٤٦.



...وجامع البيان<sup>(١)</sup> والتيسير<sup>(٢)</sup> والشاطبية<sup>(٣)</sup>، والكافي<sup>(٤)</sup>، وتلخيص العبارات<sup>(٥)</sup>، والروضتين<sup>(٦)(٧)</sup>، وكتابي<sup>(٨)</sup> أبي العز<sup>(٩)</sup>، والمستنير<sup>(١٠)</sup>، والمصباح<sup>(١١)</sup> وغاية ابن مهران<sup>(١٢)</sup>، والكمال<sup>(١٣)</sup> والتجريد<sup>(١٤)</sup>، وكذا من جامع ابن فارس على ما في التبصرة، وكذا من التذكار؛ لأنه ورد من طريق الحماشي وهو مقطوع له بالإمالة من جميع طرقه التي وقفت عليها، وكذا من كتابي ابن خيرون اعتمادًا على ما في المصباح؛ لأنهما قرأ على شيخ واحد، ولجمهور المغاربة. وليحيى بن آدم من غاية أبي العلاء، ولم يتعرض لذكره صاحب المبهج، وكذا أبو معشر فيكون لهما الفتح وهو عن الباقيين.

والوجهان صحيحان عن شعبة، وبهما قرأ الإمام ابن الجزري. والذي يقدم هو الأول؛ لأنه مذهب الجمهور عنه وعليه أكثر الطرق عن شعبة، وهو الموافق لما في التيسير والشاطبية وقد بلغت مجموع طرقه عن شعبة ٦٥ طريقًا، بينما ورد الفتح من ١١ طريقًا، ولا تقدح هذه النسبة في وجه الفتح؛ لأنه قراءة ابن كثير والبصريين وابن عامر وأبي جعفر، ورواية قالون، وحفص، وطريق الأصبهاني وخلف الأزرق. والله أعلم.

أما ما رواه الإمام ابن الجزري من الإمالة من الهادي والتذكرة والتبصرة والهداية كل ذلك عن شعبة ليس من طريق الطيبة.

### الثالث والرابع :

واختلف عنه أيضًا في ﴿سُوءٍ﴾ [سورة طه: الآية: ٥٨]، و﴿سُدًى﴾ [سورة القيامة: الآية: ١٨]، فروى عنه الإمالة وقفًا فيهما أبو عمرو الداني في التيسير<sup>(١٥)</sup>، وكذا في الشاطبية<sup>(١٦)</sup>، وتلخيص

- |                           |                            |
|---------------------------|----------------------------|
| (١) الجامع: ٣١٦.          | (٢) التيسير: ٤٦.           |
| (٣) الشاطبية: البيت: ٣٠٩. | (٤) الكافي: ٦١.            |
| (٥) التلخيص: ٤٤.          | (٦) روضة المالكى: ١ / ٣٤٧. |
| (٧) روضة المعدل: ٦٠.      | (٨) الإرشاد: ٣٤٦.          |
| (٩) الكفاية: ٣٥٠.         | (١٠) المستنير: ٥٧٠.        |
| (١١) المصباح: ١٦٥.        | (١٢) الغاية: ١٦٥.          |
| (١٣) الكامل: ٢٦٦.         | (١٤) التجريد: ١٦٧.         |
| (١٥) التيسير: ١٢٣.        | (١٦) الشاطبية: البيت: ٣٠٩. |

العبارات<sup>(١)</sup>، والعنوان<sup>(٢)</sup>، والكافي<sup>(٣)</sup>، وروى العليمي، وأبو حمدون عن يحيى بن آدم الفتح وهو لشعيب من السبعة<sup>(٤)</sup>، والتجريد<sup>(٥)</sup>، والمبهبج<sup>(٦)</sup>، والمصباح<sup>(٧)</sup>، والمستنير<sup>(٨)</sup>، والكامل<sup>(٩)</sup>، وتلخيص الطبري<sup>(١٠)</sup>، والغايتين<sup>(١١)</sup>، وروضة المعدل<sup>(١٢)</sup>، وكذا من الموضح والمفتاح، والتذكار وكذا لجمهور العراقيين. على ما في النشر.

من خلال ذلك يتبين رواية كل من الفتح والإمالة فيهما عن شعبة؛ إلا أن الفتح هو الأكثر طرقاً ورواية عنه حيث وردت ذلك من ٦٦ طريقاً فضلاً عن أنه ورد من أعلى الكتب إسناداً وهو السبعة لابن مجاهد.

بينما ورد الإمالة من ١٠ طرق ولا يقدح ذلك في صحة رواية هذا الوجه؛ لأنه طريق التيسير، إلا أنها طريق التيسير والشاطبية وقراءة الكوفيين غير حفص والله أعلم.

الخامس: كذلك ورد الخلاف عنه في قوله تعالى: ﴿أَذْرَكَ﴾<sup>(١٤)</sup> حيث ورد غير موضع يونس فإنه ممال له، أما بقية المواضع فروى إمالتها عنه أبو عمرو الداني في التيسير<sup>(١٥)</sup> وهو الذي في الشاطبية<sup>(١٦)</sup> والعنوان<sup>(١٧)</sup>، والكافي<sup>(١٨)</sup>، وتلخيص العبارات<sup>(١٩)</sup>، والكامل<sup>(٢٠)</sup>، وأحد الوجهين في تلخيص الطبري<sup>(٢١)</sup> غير أن ابن الجزري قطع له بالإمالة قولاً واحداً، فيؤخذ له بالإمالة من طريق يحيى بن آدم وبالفتح من طريق العليمي على ما في النشر<sup>(٢٢)</sup>.

وروى الباقر الفتح، والوجهان صحيحان عن شعبة وبهما قرأ الإمام ابن الجزري،

(١) تلخيص العبارات: ١٢١.

(٢) العنوان: ١٢٩.

(٣) الكافي: ٦٤.

(٤) التجريد: ١٦٣.

(٥) المصباح: ١٦٣.

(٦) المبهبج: ٣٢، ٧٤.

(٧) المستنير: ٦٧٤.

(٨) التلخيص: ٣٢٨.

(٩) الغاية: ٣٢١.

(١٠) الروضة: ١٢٢.

(١١) التيسير: ٩٩.

(١٢) العنوان: ١٠٤.

(١٣) تلخيص العبارات: ١٠١.

(١٤) التلخيص: ١٨٤.

(١٥) (١٤) ورد ذلك في مواضع متعددة أولها: الحاقة: ٣.

(١٦) الشاطبية: البيت: ٧٤٠.

(١٧) الكافي: ١٢٦.

(١٨) الكامل: ٢٦٥.

(١٩) (٢٠) النشر: ٢ / ٤١.

والذى ينبغى أن يقدم فى هذه المواضع هو الفتح؛ لأنه مذهب الجمهور عن شعبة وقد ورد عنه ذلك من ٦٠ طريقاً بينما وردت الإمامة من ١٦ طريقاً ولا تقدح هذه النسبة فى وجه الإمامة؛ لأنها قراءة أبى عمرو وحمزة، والكسائى، وخلف العاشر وأحد الوجهين عن ابن ذكوان. والله أعلم.

مواضع حمزة:

وأما حمزة فقد ورد عنه الاختلاف فى أصل مطرد وهو المكرر وأربع كلمات على خلاف بين الراويين يأتى بيانه:

أولاً: قوله تعالى: ﴿أَلْبَوَارِ﴾، ﴿أَلْقَهَّارِ﴾ [سورة إبراهيم الآيتان: ٢٨، ٤٨].

فروى عنه جمهور المغاربة تقليلاً بين بين وذلك من الكافى<sup>(١)</sup>، وتلخيص العبارات<sup>(٢)</sup>، وهو الذى فى جامع البيان<sup>(٣)</sup>، والتيسير<sup>(٤)</sup> والشاطبية<sup>(٥)</sup>، وخلف عنه من التذكرة<sup>(٦)</sup>، ولخلاق من التبصرة<sup>(٧)</sup>، والهادى<sup>(٨)</sup>، والهداية على ما فى النشر.

وروى الباقر: الفتح وعليه جمهور العراقيين.

من خلال ذلك يتبين صحة الوجهين عن حمزة غير أن الفتح هو الأكثر طرقاً عنه حيث ورد من ٤٣ طريقاً عن خلف، ومن رواية خلاد من ٤٩ طريقاً والباقى للتقليل، وقد ورد خلف من ١٠ طرق، لخلاد من ١٩ طريقاً، وعليه فالذى ينبغى أن يقدم هو الفتح؛ لأنه الأكثر رواية عنه، وعليه جمهور العراقيين وهم أهل بلده وأعلم الناس بقراءته والله أعلم.

ثانياً: المكرر: واختلف عنه أيضاً فيما وقعت فيه الرأى مكررة نحو:

﴿لِلْأَبْرَارِ﴾ [آل عمران: ١٩٨] على ثلاثة أوجه:

الأول: التقليل: فرواه عنه الأهوازى فى وجيزه من رواية خلف<sup>(٩)</sup>، وقطع به لحمزة من الراويين الجمهور من المغاربة إذ جمعوا بينه وبين ﴿أَلْقَهَّارِ﴾، و﴿أَلْبَوَارِ﴾ فى حكم واحد غير

(١) الكافى: ٦٢.

(٢) تلخيص العبارات: ٤٨.

(٣) جامع البيان: ٣٢٢.

(٤) التيسير: ٤٩.

(٥) الشاطبية: البيتان: ٣٢٥، ٣٢٦.

(٦) التذكرة: ١ / ٢١٢.

(٧) التبصرة: ٣٨٣.

(٨) الهادى: ١٩.

(٩) الوجيز: ١٠١.

جامع البيان حيث روى التقليل من قراءته على أبي الحسن، والفارسي.

الثاني: الإمامة: ورواها عنه أبو معشر الطبري في التلخيص<sup>(١)</sup>، وكذا في المبهج<sup>(٢)</sup> والعنوان<sup>(٣)</sup>، ولابن الفحام من التجريد من قراءته على عبد الباقي<sup>(٤)</sup>، وبه قرأ أبو عمرو الداني على أبي الفتح.

الثالث: وفيه تفصيل: (الإمالة لخلف، والفتح لخلاّد) وهو الذي في المستنير<sup>(٥)</sup>، وكتابي<sup>(٦)</sup> أبي العز<sup>(٧)</sup>، وروضة المالكي<sup>(٨)</sup>، والمصباح<sup>(٩)</sup>، وغاية أبي العلاء<sup>(١٠)</sup>، ولابن الفحام من قراءته على الفارسي، والمالكي، وابن غالب، وكذا من الكامل على ما في النشر، والذي ذكره الهذلي في هذا النوع هو الإمالة لحمزة من رواية الدوري<sup>(١١)</sup> وهي ليست من طريق الطيبة، فيكون لخلف الفتح هنا كخلاّد من الكامل، ولكن يؤخذ بالإمالة اعتماداً على ابن الجزري لاحتمال أن يكون هناك سقط أو سهو من النساخ والله أعلم.

- من خلال ذلك يتبين أن لخلف عن حمزة في هذا الباب (المكرر) وجهين: الإمالة وهي الأكثر رواية عنه حيث وردت من ٤٥ طريقاً بنسبة ٨٥٪ تقريباً من إجمالي طرقه البالغ ٥٣ طريقاً. يليه التقليل وذلك من ٨ طرق ويمثل النسبة الباقية تقريباً، ولا يقدح ذلك في وجه التقليل، لأنه طريق التيسير والشاطبية وغيرها.

أما بالنسبة لخلاّد فقد ورد عنه ثلاثة أوجه: الأول: الفتح، وقد ورد ذلك عنه من ٤٠ طريقاً يليه التقليل حيث ورد من ١٦ طريقاً بنسبة ٢٣٪ تقريباً يليه الإمالة وقد ورد من ١٢ طريقاً.

### ثالثاً: ضعافاً:

واختلف عن خلاّد في إمالة فتحه العين من قوله تعالى: ﴿ضِعْفًا﴾ [النساء: الآية: ٩]،

(٢) المبهج: ٣٤.

(١) التلخيص: ١٨٠.

(٤) التجريد: ١٧٠.

(٣) العنوان: ٦٢.

(٦) الإرشاد: ٢٧٤.

(٥) المستنير: ٤٢٠.

(٨) الروضة: ٣٥٤.

(٧) الكفاية الكبرى: ١٩٨.

(١٠) غاية الاختصار: ٢٩٩.

(٩) المصباح: ٣١٣.

(١١) حيث روى الإمالة من رواية الدوري وابن سعدان وغيره وهم ليسوا من طريق الطيبة كما سبق. ينظر: الكامل: ٢٦٣.

فروى ابن الجزرى إمالته عنه وذلك من تلخيص العبارات<sup>(١)</sup>، وهو أحد الوجهين من التذكرة، والتبصرة<sup>(٢)</sup>، والتيسير<sup>(٣)</sup>، وبهما قرأ الدانى على ابن غلبون كما فى المفردات<sup>(٤)</sup>، وقال فى التيسير بعد ذكره الوجهين، وبالفتح آخذ له والوجهان فى الشاطبية أيضًا<sup>(٥)</sup>.

وروى أبو معشر أيضًا إمالته فى التلخيص وقال: «وأمال حمزة غير الآدمى فى **«ضِعْفًا»**<sup>(٦)</sup>» أ.هـ. ولم يذكر ذلك الإمام ابن الجزرى على الرغم من إسناده التلخيص إلى رواية خلاد من طريقى ابن شاذان والوزان<sup>(٧)</sup>.

وروى الباقون الفتح، وقد ورد ذلك عن خلاد من الكامل<sup>(٨)</sup>، والكافى<sup>(٩)</sup>، والتجريد<sup>(١٠)</sup>، والعنوان<sup>(١١)</sup>، وروضة المعدل<sup>(١٢)</sup>، والمستنير<sup>(١٣)</sup>، والمصباح<sup>(١٤)</sup>، وكفاية أبى العز<sup>(١٥)</sup>، والغايتين<sup>(١٦)(١٧)</sup>، وغير ذلك.

والوجهان صحيحان عن خلاد، والذى يقدم هو الفتح؛ لأنه الأكثر طرقًا عنه، إذ هو رواية الجمهور حيث ورد ذلك عنه من ٥٧ طريقًا تمثل، ويقول الإمام ابن الجزرى: «وبالفتح قطع العراقيون قاطبة وجمهور أهل الأداء وهو المشهور عنه»<sup>(١٨)</sup>، بينما ورد التقليل من ١١ طريقًا، والله أعلم ولا يقدح ذلك فى هذا الوجه؛ لأنه أحد الوجهين من التيسير والشاطبية

(١) الذى وجدته فى التلخيص أنه قال فيها اختص حمزة بإمالته: «ويأتى فتح العين فى (ضعافا)» أ.هـ. التلخيص: ٤٦ أى يأتى إمالة فتح العين؛ إذ هو الموافق لما فى النشر وذلك لأنه ليس فى العين اختلاس أو إسكان حتى يكون إتمام، فتعين أن يكون ذلك هو الإمالة والله أعلم. ينظر: النشر: ٢ / ٦٣.

(٢) التبصرة: ٣٨٥.

(٣) التيسير: ٤٨، والذى ينبغى الأخذ به هو الفتح لأنه قرأ بذلك على فارس بن أحمد وهو طريق التيسير عن خلاد أما الإمالة فهى من قراءته على ابن غلبون كما فى المفردات وليس من طرق التيسير، ينظر: المفردات: ٣٤٤. والله أعلم.

(٤) المفردات: ٣٤٤. (٥) الشاطبية: البيتان: ٣٢٩ - ٣٣٠.

(٦) التلخيص: ١٩٠. (٧) النشر: ١ / ١٦١ - ١٦٣.

(٨) الكامل: ٢٥٦. (٩) الكافى: ٦٠.

(١٠) التجريد: ١٧١. (١١) العنوان: ٨٣.

(١٢) الروضة: ٥٥. (١٣) المستنير: ٥١٣.

(١٤) المصباح: ٣١٦. (١٥) الكفاية: ٢٩٧ - ٢٩٨.

(١٦) غاية ابن مهران: ١٦٠. (١٧) غاية الاختصار: ٣٠٨.

(١٨) النشر: ٢ / ٦٣.

وغيرهما وذلك مقطوع بصحته، أما ما رواه عنه ابن الجزرى من الوجهين، وذلك من التذكرة لابن غلبون فإنه عن خلاد ليس من طريق الطيبة، ولكن ذكره هنا يعضد زيادة طرق الوجه ويقويه والله أعلم.

### ﴿عَاتِيكَ﴾

واختلف عنه أيضًا في إمالة ﴿عَاتِيكَ﴾ [النمل: الآيتان: ٣٩ - ٤٠] في الموضعين من سورة النمل. فقطع له بالإمالة فيهما أبو الحسن بن بليمة، وذلك في تلخيص العبارات، وكذا في المبهج حيث قطع بإمالاته لحمزة من روايته، وهو الذى فى جامع البيان والمفردات وبه قرأ الدانى على ابن غلبون نص على الوجهين فى التيسير

وقال: «بافتح آخذ» <sup>(١)</sup> وروى الوجهين أيضًا مكى فى التبصرة، وكذا فى الكافى، والهادى <sup>(٢)</sup>، ولم يذكر الإمام ابن الجزرى من التبصرة والكافى سوى الإمالة ولم يتعرض لذكر الهادى مطلقًا، ونص الأزمرى <sup>(٣)</sup> على الوجهين من الهادى والكافى <sup>(٤)</sup>، وهما كذلك.

أما ما رواه الإمام ابن الجزرى من الإمالة لحمزة من طريق ابن مجاهد والتذكرة والإرشاد لابن غلبون فهما عنه ليسوا من طريق الطيبة. وروى الباقر الفتح، وهى رواية الجمهور عن خلاد. من خلال ذلك يتبين صحة الوجهين الفتح والإمالة فى الموضعين والذى يقدم هو الفتح؛ لأنه مذهب الجمهور عنه، وهو الذى أخذ به الدانى كما فى التيسير حيث ورد ذلك عنه من ٥٦ طريقًا. وأما وجه الإمالة فقد ورد من ١٢ طريقًا وهى الباقية.

وهذه النسبة وإن كانت قليلة إلا أنها لا تقدح فى صحة هذا الوجه لوروده من التذكرة والإرشاد على ما فى النشر وهما من علو السند بمكان، كما أنه أحد الوجهين من التيسير، وبه قرأ الدانى على ابن غلبون كما فى الجامع، مما يدل على صحة هذا الوجه والله أعلم.

(١) تقدم أن الإمام ابن الجزرى أسند رواية خلاد فى التيسير من قراءته على فارس بن أحمد وروى عنه الفتح، أما ما ذكره من وجه الإمالة فى التيسير فهو خروج عن طريقه؛ لأنه قرأ به على ابن غلبون وليس من طريقه التيسير، والله أعلم.

(٢) تقدم بيان ذلك من هذه الكتب عند الموضع السابق (ضعافًا).

(٣) مصطفى بن عبد الرحمن بن محمد الأزمرى، المتوفى سنة ١١٦٣ هـ، ينظر: الأعلام للزركلى: ٧ / ٢٣٦، ط. دار

العلم للملايين.

(٤) البدائع: ٢٠٣ خ.

## ما اختص بإمالاته دورى الكسائى

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن دورى الكسائى فى إمالة أحد عشر كلمة وهى التى اختص بها، ومن ذلك ﴿يُورَى﴾، ﴿فَأُورَى﴾ كلاهما بالمائدة<sup>(١)</sup>، و﴿يُورَى﴾، بالأعراف<sup>(٢)</sup> و﴿فَلَا تُمَارِ﴾ بالكهف<sup>(٣)</sup>.

وبحث طرق رواية الدورى تبين أن أبا جعفر النصيبى قطع له بالفتح وذلك من الكامل<sup>(٤)</sup>، وتلخيص العبارات<sup>(٥)</sup>، والتيسير<sup>(٦)</sup>، أما ما ذكره أبو عمرو الدانى فى التيسير من إمالاته هذه المواضع من طريق أبى عثمان الضرير فإنه ليس من طريق التيسير وتبعه فى ذلك الإمام الشاطبى<sup>(٧)</sup>، وأطلق الوجهين لدورى الكسائى وهو خروج عن طريقه، كما أن ابن الجزرى لم يسند التيسير من طريق الضرير بل أسنده من قراءته على أبى الفتح إلى طريق أبى جعفر النصيبى، وعلق على ذلك الإمام ابن الجزرى بما فيه الكفاية<sup>(٨)</sup>.

وقطع له بإمالة ذلك كله أبو عثمان الضرير وذلك كما فى روضة المالكى<sup>(٩)</sup> والمستنير<sup>(١٠)</sup>، والمصباح<sup>(١١)</sup>، والكامل، وغاية أبى العلاء<sup>(١٢)</sup>، والمبهبج<sup>(١٣)</sup>، وبه قرأ الدانى على الفارسى<sup>(١٤)</sup>، وابن الفحام على الشيرازى<sup>(١٥)</sup>.

والوجهان صحيحان عن حفص الدورى، وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى، وقد ورد الفتح عن أبى جعفر النصيبى وذلك من ٦ طرق من إجمالى طرقه البالغ عددها ٢٤ طريقاً بينها وردت الإمالة من طريق أبى هاشم الضرير من ١٨ طريقاً، علماً بأن الفتح هو قراءة القراء العشرة بما فيهم دورى الكسائى فى أحد الوجهين، والذى يقدم هو الإمالة لأنه الأكثر طرقاً عنه، وأما وجه الفتح، وإن كان أقل طرقاً فعليه القراء العشرة بما فيهم الدورى فى الوجه الثانى مما يدل على صحة الوجهين، وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى. والله أعلم.

(٢) الأعراف: الآية: ٢٦.

(١) المائدة: الآية: ٣١.

(٤) الكامل: ٢٥٣.

(٣) الكهف: الآية: ٢٢.

(٦) التيسير: ٤٨.

(٥) التلخيص: ٤٧.

(٨) النشر: ٢ / ٣٩.

(٧) الشاطبية: البيت: ٣٢١، ٣٢٩.

(١٠) المستنير: ٥٢٧، ٦٤٢.

(٩) الروضة: ١ / ٣٥٣، ٣٧١.

(١٢) غاية الاختصار: ١ / ٣١٨.

(١١) المصباح: ٣٢٤، ٣٨٨.

(١٤) جامع البيان: ٣٢٤، ٣٢٨.

(١٣) المبهبج: ٣٣.

(١٥) التجريد: ١٦٥.

واختلف عنه أيضًا في إمالة ﴿الْغَارِ﴾ من قوله تعالى ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾ [التوبة: الآية: ٤٠] فقطع أبو جعفر النصيبى بإمالة الألف الواقعة قبل الراء المكسورة طرفًا من كلمة ﴿الْغَارِ﴾ وذلك من التيسير<sup>(١)</sup>، والشاطبية<sup>(٢)</sup>، وتلخيص العبارات<sup>(٣)</sup>، والكامل<sup>(٤)</sup>، وفتح أبو عثمان الضرير من جميع طرقه، وهو المقدم في الأداء.

واختلف عنه أيضًا في الألف الواقعة بعد عين الكلمة وذلك في سبع كلمات، وهى الألف الواقعة بعد الصاد من ﴿النَّصْرَى﴾ [البقرة: الآية: ١١٣]، ﴿نَصْرَى﴾ [البقرة: الآية: ١٤١]، وبعد الكاف من ﴿سُكْرَى﴾ [الحج: الآية: ٢]، وبعد التاء من ﴿الْيَتَمَى﴾ [النساء: الآية: ١٢٧]، و﴿يَتَمَى﴾ [النساء: الآية: ١٢٧] وبعد السين من ﴿أُسْرَى﴾ [سورة البقرة: الآية: ٨٥]، و﴿كُسَالَى﴾ [سورة النساء: الآية: ١٤٢].

فقطع له بالفتح في هذه المواضع أبو جعفر النصيبى من جميع طرقه<sup>(٥)</sup>. وأما أبو عثمان الضرير وبه قرأ الدانى على الفارسى<sup>(٦)</sup>، وهو في روضة المالكى<sup>(٧)</sup>، والمستنير<sup>(٨)</sup>، والمصباح<sup>(٩)</sup>، والمبهج<sup>(١٠)</sup>، والكامل<sup>(١١)</sup>، وغاية أبى العلاء<sup>(١٢)</sup> والتجريد<sup>(١٣)</sup>. والوجهان صحيحان عنه، ويقدم وجه الإمالة لأنه الأكثر طرقًا ورواية عنه. والله أعلم. واختلف عنه أيضًا في الألف الواقعة بعد الباء من قوله تعالى:

﴿الْبَارِئُ﴾ [سورة الحشر: الآية: ٢٤] فقطع له بإمالاته أبو جعفر النصيبى، وذلك من التيسير<sup>(١٤)</sup> والشاطبية<sup>(١٥)</sup>، وتلخيص العبارات<sup>(١٦)</sup>، ومن طريق الضرير، وبه قرأ الدانى على أبى الفارسى<sup>(١٧)</sup>، وكذا من المبهج<sup>(١٨)</sup>، والتجريد<sup>(١٩)</sup>، وروضة المالكى<sup>(٢٠)</sup>.

(٢) الشاطبية: البيت: ٣٢٧.

(١) التيسير: ٤٧.

(٤) الكامل: ٢٦٢.

(٣) التلخيص: ٤٨.

(٦) جامع البيان: ٣٢٤، ٣٢٨.

(٥) النشر: ٢ / ٣٩.

(٨) المستنير: ٥٢٧، ٦٤٢.

(٧) الروضة: ١ / ٣٥٣، ٣٧١.

(١٠) المبهج: ٣٣.

(٩) المصباح: ٣٨٨، ٣٢١.

(١٢) غاية الاختصار: ١ / ٣١٨.

(١١) الكامل: ٢٥٣.

(١٤) التيسير: ٤٧.

(١٣) التجريد: ١٦٥.

(١٦) التلخيص: ٤٨.

(١٥) الشاطبية: البيت: ٣٢٧.

(١٨) المبهج: ٩٨.

(١٧) جامع البيان: ٣٢٨.

(٢٠) الروضة: ٣٧٠.

(١٩) التجريد: ١٧٢.



ورواه أبو جعفر بالفتح، وذلك من الكامل<sup>(١)</sup>، وللضري من المستنير<sup>(٢)</sup>، والمصباح<sup>(٣)</sup>، وغاية أبي العلاء<sup>(٤)</sup>.

والوجهان صحيحان عنه وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى، والذي يقدم هو الإمالة؛ لأنه الأكثر طرقاً ورواية عنه، وهو الموافق لما في التيسير.

## خلف العاشر

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن إدريس عنه في لفظ ﴿رُءْيَى﴾ و﴿رُءْيَاكَ﴾ المعرى من الألف واللام<sup>(٥)</sup>.

وبحث طرق إدريس تبين أن الإمالة وردت من طريق الشطى عنه، من غاية أبي العلاء<sup>(٦)</sup>، وللشطى والقطيعى معاً من كفاية الست حيث روى سبط الخياط إمالة ﴿رُءْيَاكَ﴾ حيث أتى لإدريس الحداد عن خلف، وأسند ابن الجزرى الكفاية إلى رواية إدريس من هذين الطريقين، وروى الباقر الفتح، وذلك من المصباح<sup>(٧)</sup> والمبهيج<sup>(٨)</sup> والكامل<sup>(٩)</sup>.

والوجهان صحيحان عن إدريس وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى ويقدم الفتح؛ لأنه الأكثر طرقاً ورواية عنه حيث ورد ذلك عنه من ٦ طرق من مجموع طرقه البالغ عددها ٩ طرق بينما وردت الإمالة من ٣ طرق كما أن الفتح هو الموافق لطريق التحبير<sup>(١٠)</sup> والدرة عن إدريس وعليه جمهور القراء العشرة ولا تقدح هذه النسبة في وجه الإمالة لأنها المقطوع بها في الكلمات الثلاث للدورى من جميع طرقه، ولأبى الحارث في ﴿رُءْيَى﴾ فقط كلاهما عن الكسائى، مما يدل على صحة هذا الوجه. والله أعلم.

التوجيه: حجة الإمالة أن (رؤيا) على وزن فعلى فهى مؤنثة والألف للتأنيث، وألف التأنيث يجوز فيها الإمالة؛ لأنها تجرى مجرى المنقلب على الياء، وأما الفتح فإنه الأصل<sup>(١١)</sup>.

(٢) المستنير: ٨١٨.

(١) الكامل: ٢٦٢.

(٤) غاية الاختصار: ٣١٩.

(٣) المصباح: ٤٨٩.

(٥) ورد ذلك في ثلاثة مواضع من سورة يوسف وذلك في الآيات ٤٣، ٥، ١٠٠، ينظر النشر ٢ / ٣٨.

(٧) المصباح: ٣٦٨.

(٦) غاية الاختصار: ١ / ٢٩٦.

(٩) الكامل: ٢٥٥.

(٨) المبهيج: ٦٧.

(١١) الموضح: ٢ / ٦٦٨.

(١٠) التحبير: ٦٨، الدرّة: ١١.



المبحث التاسع  
إمالة هاء التانيث



## المبحث التاسع

### إمالة هاء التأنيث (١)

تمهيد:

بعد الانتهاء في المبحث السابق من بيان اختلاف الطرق عن الرواة في إمالة ذوات الياء وغيره ناسب ذلك أن يعطف عليه بيان اختلافهم في هاء التأنيث وقفًا، وذلك لأمر منها:

١ - ورود الرواية بالإمالة في كل منها، وإن كانت لا تأتي في هاء التأنيث إلا وقفًا بخلاف ذوات الياء فإنها تمال في الحالين.

٢ - أن هاء التأنيث أشبهت ألف التأنيث من (فعلى) كيف أتت فائوها من خمس جهات كما قال مكي:

إحداها: قرب المخرج من الألف، الثانية: أنها زائدة كألف التأنيث، والثالثة: أنها تدل على التأنيث كالألف، الرابعة: أنها تسكن في الوقف كالألف، والخامسة: أن ما قبلها لا يكون إلا مفتوحًا كالألف<sup>(٢)</sup>. أ.هـ.

فلذا أمالوها حملًا على ألف التأنيث المشبهة في الإمالة بالألف المنقلبة عن الياء نحو (الهدى) وغيره.

وقد اختلف أهل الأداء في محل الإمالة: فذهب الداني<sup>(٣)</sup> وابن شريح<sup>(٤)</sup> والشاطبي<sup>(٥)</sup> وغيرهم إلى أن الممال هو هاء التأنيث وما قبله، وهو الذي عليه العمل<sup>(٦)</sup>.

وذهب مكي<sup>(٧)</sup> وابن سوار<sup>(٨)</sup> وابن الفحام<sup>(٩)</sup> وغيرهم إلى أن الممال هو ما قبل هاء التأنيث فقط، أما هي فليست بممالة.

(١) هي التي تكون في الأصل تاء آخر الاسم نحو (رحمة) وخا فتبدل في الوقف هاء أ.هـ. الإقناع: ٣٠٦، إبراز المعاني: ٢٤٢.

(٢) الكشف: ١ / ٢٠٣. (٣) التيسير: ٥٠، جامع البيان: ٣٤٥..

(٤) الكافي: ٦٦. (٥) الشاطبية: البيت: ٣٣٩.

(٦) شرح الطيبة لابن الناظم: ١٢٩. (٧) التبصرة: ٤٠٢.

(٨) المستنير: ٤٢٨. (٩) التجريد: ١٧٤.

وقد جمع ابن الجزرى بين الرأيين فقال: «ولا ينبغي أن يكون بين القولين خلاف فباعترار حد الإمالة وأنه تقريب الفتحة من الكسرة والألف من الياء فإن هذه الهاء لا يمكن أن يدعى تقريبها من الياء ولا فتحة فيها فتقرب من الكسرة وهذا مما لا يخالف فيه الدانى ومن قال بقوله، وباعترار أن الهاء إذا أميلت فلا بد أن يصحبها فى صوتها حال من الضعف خفى يخالف حالها إذا لم يكن قبلها ممال وإن لم يكن الحال من جنس التقريب إلى الياء، فيسمى ذلك المقدار إمالة، وهذا مما لا يخالف فيه مكى ومن قال بقوله، فعاد النزاع فى ذلك لفظياً» أ.هـ. فدل ذلك على أن الخلاف بينهما لفظياً<sup>(١)</sup>.

وقد ورد الخلاف فى هذا الباب عن الكسائى ووافقته حمزة من بعض الطرق على عدة أقسام وإليك بيانه مفصلاً:

الأول: اتفق أهل الأداء على إمالة هاء التأنيث وما قبلها، وذلك إذا وقعت بعد خمسة عشر حرفاً يجمعها قولك (فجئت زينب لزود شمس)، وذلك نحو:

﴿خَلِيفَةُ<sup>(٢)</sup>، حُجَّةُ<sup>(٣)</sup>، ثَلَاثَةُ<sup>(٤)</sup>، أَلْمِيَّتَةُ<sup>(٥)</sup>، بَارَزَةُ<sup>(٦)</sup>، وَدِيَّةُ<sup>(٧)</sup>، أَلْجَنَّةُ<sup>(٨)</sup>، أَلْكَعْبَةُ<sup>(٩)</sup>، لَيْلَةُ<sup>(١٠)</sup>، قَسْوَةٌ<sup>(١١)</sup>، فَوَاحِدَةٌ<sup>(١٢)</sup>، عَيْشَةُ<sup>(١٣)</sup>، وَرَحْمَةٌ<sup>(١٤)</sup>، خَمْسَةٌ<sup>(١٥)</sup>﴾.

الثانى: اتفقوا على فتح هاء التأنيث الواقعة بعد الألف نحو:

﴿الصَّلَاةُ<sup>(١٦)</sup>، وَالزَّكَاةُ<sup>(١٧)</sup>، الْحَيَاةُ<sup>(١٨)</sup>﴾ وغيرها، وألقوا به أيضاً من باب مرسوم الخط ﴿هَيْهَاتَ<sup>(١٩)</sup>، ذَاتَ<sup>(٢٠)</sup>، وَلَاتَ<sup>(٢١)</sup>، أَلَّتْ<sup>(٢٢)</sup>﴾. مما ألفه ليست

- |                    |                       |
|--------------------|-----------------------|
| (١) النشر: ٢ / ٨٨. | (٢) البقرة: ٣٠.       |
| (٣) البقرة: ١٥٠.   | (٤) الكهف: ٢٢.        |
| (٥) البقرة: ١٧٣.   | (٦) الكهف: ٤٧.        |
| (٧) النساء: ٩٢.    | (٨) آل عمران: ١٨٥.    |
| (٩) المائدة: ٩٧.   | (١٠) البقرة: ٥١.      |
| (١١) البقرة: ٧٤.   | (١٢) النساء: ٣.       |
| (١٣) الخاقعة: ٢١.  | (١٤) لقمان: ٣.        |
| (١٥) الكهف: ٢٢.    | (١٦) (١٧) البقرة: ٨٣. |
| (١٨) البقرة: ٨٦.   | (١٩) المؤمنون: ٣٦.    |
| (٢٠) النمل: ٦٠.    | (٢١) سورة ص: ٣.       |
| (٢٢) النجم: ١٩.    |                       |

منقلبة عن ياء، ويقف الكسائي عليه بالهاء، وذلك لأن إمالة الألف هنا يلزم معها إمالة ما قبلها، إذ لا يمكن الاختصار على إمالة الألف مع الهاء دون إمالة ما قبلها كما في ﴿الْصَّلَاةُ﴾ مثلاً، لو أردنا إمالتها فلا بد من إمالة اللام معها، وهذا الباب مقتصر على إمالة هاء التانيث وما قبله فقط، هذا بخلاف نحو ﴿مُزَجَّجَةٍ﴾<sup>(١)</sup>، و﴿مَشْكُورَةٍ﴾<sup>(٢)</sup> مما هو جائز إمالته؛ لأن أصل ألفه ياء ولذا ذكر في باب إمالة ذوات الياء، وكذا اتفقوا على الوقف على ما قبل هاء السكت بالفتح؛ لأن الهاء جئى بها لبيان حركة الفتحة الموقوف عليها.

التوجيه: ذكر مكى أن سبب الفتح في ألف الصلاة ونحوها هنا أنها منقلبة عن واو وهذا غير جائز؛ إذ لا علة توجب الإمالة لا كسرة، ولا أصل في الياء ولا روى عن أحد<sup>(٣)</sup>.

الثالث: حروف الاستعلاء السبعة (خص ضغط قط) وكذا الحاء والعين نحو ﴿الصَّاحَّةُ﴾<sup>(٤)</sup>، شَخِصَةٌ<sup>(٥)</sup>، بَعُوضَةٌ<sup>(٦)</sup>، صِبْغَةٌ<sup>(٧)</sup>، حِطَّةٌ<sup>(٨)</sup>، طَاقَةٌ<sup>(٩)</sup>، وَمَوْعِظَةٌ<sup>(١٠)</sup>، الصَّيْحَةُ<sup>(١١)</sup>، السَّاعَةُ<sup>(١٢)</sup>. فالجمهور في ذلك على الفتح وهو الذى في التذكرة<sup>(١٣)</sup>، والتبصرة<sup>(١٤)</sup>، والكافي<sup>(١٥)</sup>، والهادي<sup>(١٦)</sup>، وغاية أبى العلاء<sup>(١٧)</sup>، وبه قرأ الداني على ابن غلبون<sup>(١٨)</sup>، وهو اختيار الشاطبي<sup>(١٩)</sup>، وبه قطع صاحب الهداية وغيره على ما في النشر<sup>(٢٠)</sup> وهو الذى في السبعة والتجريد<sup>(٢١)</sup> والمستنير<sup>(٢٢)</sup> وروضة المالكي<sup>(٢٣)</sup> والمصباح<sup>(٢٤)</sup> والكفاية<sup>(٢٥)</sup>

(١) يوسف: ٨٨.

(٣) الكشف / ١ / ٢٠٦.

(٥) الأنبياء: ٩٧.

(٦)(٧)(٨)(٩) البقرة: ٢٦، ١٣٨، ٥١، ٢٨٦.

(١٠) النور: ٣٤.

(١٢) القمر: ١.

(١٤) التبصرة: ٤٠٣.

(١٦) الهادي: ٢٠.

(١٨) جامع البيان: ٣٤٧.

(٢٠) النشر: ٨٥ / ٢.

(٢٢) المستنير: ٤٣٠.

(٢٤) المصباح: ١٧٨.

(٢) النور: ٣٥.

(٤) عبس: ٣٣.

(١١) هود: ٦٧.

(١٣) التذكرة: ١ / ٢٣٧.

(١٥) الكافي: ٦٦.

(١٧) غاية الاختصار: ١ / ٣٠٥ - ٣٠٦.

(١٩) الشاطبية: البيت: ٣٣٨.

(٢١) التجريد: ١٧٥.

(٢٣) روضة المالكي: ٣٥٩.

(٢٥) الكفاية: ١٩١.

والمبهج<sup>(١)</sup> وغاية ابن مهران<sup>(٢)</sup> وكتايبى ابن خيرون وغيرهم، أما وجه الإمالة فقد ورد في أحد الوجهين من التيسير<sup>(٣)</sup> وجامع البيان<sup>(٤)</sup> والشاطبية والكامل والتبصرة.

- من خلال ذلك يتبين صحة الوجهين عن الكسائي ويقدم الفتح لأنه مذهب الجمهور عنه وقد ورد ذلك من ٥٧ طريقاً تقريباً من مجموع طرقه البالغ عددها ٦٤ طريقاً، والباقي لوجه الإمالة ولا يقدح ذلك في صحته لأن به قرأ الداني على أبي الفتح كما في التيسير وجامع البيان. وهو أحد الوجهين من الطرق السابق ذكرها في وجه الإمالة.

## بيان مذاهبهم في حروف (أكهر)

أما حروف (أكهر) ففيها تفصيل:

ذهب الجمهور إلى فتح هاء التانيث إذا وقعت بعد حرف من هذه الحروف ما لم يكن بعد ياء ساكنة أو كسرة متصلة أو مفصولة وذلك نحو:

﴿النَّشْأَةُ﴾<sup>(٥)</sup>، مَكَّةُ<sup>(٦)</sup>، سَفَاهَةٌ<sup>(٧)</sup>، يَحْسَرَةُ<sup>(٨)</sup>.

أما إذا وقعت هذه الحروف بعد كسرة متصلة أو مفصولة أو ياء ساكنة سواء كان سكونها صحيحاً أو مدياً، فمثال الهمزة الواقعة بعد كسر متصل نحو ﴿فَيْكَةٍ﴾<sup>(٩)</sup>، مِائَةٌ<sup>(١٠)</sup>، وبعد الياء الساكنة نحو ﴿كَهَيْئَةٍ﴾<sup>(١١)</sup>، حَظِيئَةٍ [النساء: ١١٢]، والكاف بعد الكسر نحو ﴿الْمَلِكَةِ﴾ [البقرة: ٣١]، وبعد الياء نحو ﴿لُئِيكَةٍ﴾ [الشعراء: ١٧٦]، والهاء بعد الكسر المباشر نحو ﴿فَلِكِهَةٍ﴾ [يس: ٥٧]، وبعد الكسر المفصول نحو ﴿وَجْهَةٍ﴾ [البقرة: ١٤٨] والراء بعد الكسر المتصل نحو ﴿تَبْصِرَةٍ﴾ [سورة ق: ٨] والمنفصل نحو ﴿عِبْرَةٍ﴾ [يوسف: ١١١] وبعد الياء الساكنة نحو ﴿كَبِيرَةٍ﴾ [التوبة: ١٢١].

فالجمهور في ذلك على الإمالة وهو الذى في التبصرة، والتذكرة، والهادى، والكافى، والكفاية، وغيرهم كما سبق عند حروف الاستعلاء.

- |  |                       |
|--|-----------------------|
| (١) المبهج: ٣٥.                        | (٢) الغاية: ١٦٠.      |
| (٣) التيسير: ٥٠، ٥١.                   | (٤) جامع البيان: ٣٤٥. |
| (٥) النجم: ٤٧.                         | (٦) الفتح: ٢٤.        |
| (٧) الأعراف: ٦٦.                       | (٨) يس: ٣٠.           |
| (٩) (١٠) البقرة: من الآيتين: ٢٤٩، ٢٦١. | (١١) آل عمران: ٤٩.    |



## ﴿فَطَرَتْ﴾ [الروم: ٣٠]

وروى ابن الجزرى اختلاف بعض أهل الأداء في هذا الموضع حيث كتب بالتاء ويقف عليه الكسائى بالهاء كأصل مذهبه في الوقف على مرسوم الخط.

فقطع له بالإمالة طردًا للباب ابن غلبون في التذكرة<sup>(١)</sup>، وكذا في تلخيص العبارات<sup>(٢)</sup>، ولم يستثنها أبو عمرو الدانى في التيسير فتكون على الإمالة<sup>(٣)</sup>، وهو الذى فى الشاطبية<sup>(٤)</sup> أيضًا، وروى الدانى الوجهين فيها، وذلك فى جامع البيان<sup>(٥)</sup> والمفردات<sup>(٦)</sup>، والكامل<sup>(٧)</sup> وكذا روى مكى عن أصحاب ابن مجاهد<sup>(٨)</sup>، وكذا من الهداية على ما فى النشر<sup>(٩)</sup>.

واستثناها بعض أهل الأداء من الإمالة فقطعوا فيها بالفتح وهو الذى فى المبهج<sup>(١٠)</sup> والمستنير<sup>(١١)</sup>، والمصباح<sup>(١٢)</sup>، وروضة المالكى<sup>(١٣)</sup>، والتجريد<sup>(١٤)</sup>، وكفاية أبى العز<sup>(١٥)</sup>، وغاية أبى العلاء<sup>(١٦)</sup>، والكافى<sup>(١٧)</sup>، وغاية ابن مهران وغيرها من الطرق التى لم أقف عليها على ما فى النشر، وكذا من الهادى على ما رواه ابن سفيان حيث قال: «فإن انكسر ما قبل الساكن فإن كان الساكن من حروف الاستعلاء، فالقراء مجمعون على الفتح مثل ﴿فَطَرَتْ﴾ وما أشبه ذلك»<sup>(١٨)</sup>. أ.هـ، فقطع له بالفتح هنا بخلاف ما ذكره الإمام ابن الجزرى من الإمالة<sup>(١٩)</sup>.

من خلال ذلك يتبين صحة الوجهين عن الكسائى، ويقدم الفتح لأنه مذهب الجمهور عنه، وقد ورد ذلك من ٥١ طريقًا من مجموع طرقه البالغ عددها ٦٤ طريقًا، ويمثل ذلك، والباقي

(٢) التلخيص: ٤٨ - ٤٩.

(٤) الشاطبية: البيت: ٣٤٠.

(٦) المفردات: ٣٦٤.

(٨) التبصرة: ٤٠٥.

(١٠) المبهج: ٣٥.

(١٢) المصباح: ١٧٩.

(١٤) التجريد: ١٧٥.

(١٦) غاية الاختصار: ٣٠٧.

(١٨) الهادى: ٢٠.

(١) التذكرة: ١ / ٢٣٨.

(٣) التيسير: ٥٠ - ٥١.

(٥) جامع البيان: ٣٤٧، ٣٤٨.

(٧) الكامل: ٢٧٣.

(٩) النشر: ٢ / ٨٥.

(١١) المستنير: ٤٣١.

(١٣) الروضة: ٣٦٠.

(١٥) الكفاية: ١٩٣.

(١٧) الكافى: ٦٧.

(١٩) النشر: ٢ / ٨٥.

لوجه الإمالة ولا يقدح ذلك في صحته لأن به قرأ الداني وابن غلبون وغيرهم وهم من علو السند بمكان، مما يدل على صحة الوجهين معاً، وبها قرأ الإمام ابن الجزرى، والله أعلم.

التوجيه:

- ١ - علة الفتح في هذه الكلمة ﴿فَطَرَتْ﴾: هو الرواية أولاً.
  - ٢ - أن الكسائي يقف عليها بالهاء كما هو أصل مذهبه في الوقف على التاءات المفتوحة من هذا النوع.
  - ٣ - أن الساكن الحائل بين الراء والكسرة حرف استعلاء وأطباق.
- أما من ذهب إلى الإمالة: اعتماداً على قوة الكسرة التى تقربها إلى الياء مما يسهل معها الإمالة وضعف الساكن.

وقال الداني: «إن الهاء وقعت طرفاً والأطراف لا يراعى فيها الحرف المستعلى ولا غيره وما قبلها على أصل الإمالة، وفي القرآن ﴿مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾ [سورة الليل من الآية: ٥]، و﴿فَتَرَضَى﴾ [سورة الضحى: من الآية: ٥] ولا خلاف في جواز الإمالة فيه وشبهه، فلما أجمعوا على الإمالة لقوة الإمالة في الأطراف؛ لأنها موضع تغيير كانت الهاء في الوقف بمثابة الألف إذا عدت الألف نحو ﴿مَكَّةَ﴾، و﴿فَطَرَتْ﴾<sup>(١)</sup> أ.هـ، فدل ذلك على جواز إمالتها.

### حروف (آه)

وروى الإمام ابن الجزرى أن بعض العراقيين أجرى الهمزة والهاء مجرى الأحرف العشرة (سبعة الاستعلاء وحاع) فلم يميلوها عندهما - أى الهمزة والياء، وذلك لأنهما من أحرف الحلق فكان لهما حكم أخواتهما، وهو مذهب أبى العز القلانسى وابن سوار، وابن الفحام وابن شيطا وغيرهم.

وفتح أبو العلاء الهمدانى ما قبل الهمزة، أما الهاء إذا وقعت بعد كسر متصلة نحو (فاكهة) فقطع له الإمالة وإذا فصل ساكن نحو (وجهة) فبالفتح.

إمالة جميع الحروف سوى الألف:

وروى ابن الجزرى إطلاق الإمالة عن الكسائي عند جميع الحروف بها في ذلك حروف

الحلق والاستعلاء وغيرها سوى الألف فقط فهو مجمع على فتحه كما سبق، ولم يشترطوا في إمالة هذه الحروف شرطاً، وقال بأن ذلك هو مذهب أبي بكر بن الأنباري<sup>(١)</sup> وغيره، وبه قرأ الداني على أبي الفتح فارس بن أحمد، وكذا في جامع البيان<sup>(٢)</sup>.

وخلاصة مذهب الكسائي في ذلك ما يلي:

- ١- اتفق أهل الأداء على إمالة هاء التأنيث وقفاً، وذلك إذا وقعت بعد خمسة عشر حرفاً وهي: (فجثت زينب لزود شمس).
- ٢- وأمال الجمهور أيضاً الهاء إذا وقعت بعد أحد حروف (أكهر) وذلك إذا وقعت بعد كسرة متصلة أو مفصولة أو ياء ساكنة كما سبق تفصيله.
- ٣- اتفق أهل الأداء على فتح هاء التأنيث إذا وقعت بعد الألف المنقلبة عن واو كما في ﴿الْصَّلَاةُ، وَالزَّكَاةُ، الْحَيَاةُ﴾، ونحوها.
- ٤- ذهب الجمهور أيضاً إلى فتح هاء التأنيث إذا وقعت بعد حروف الاستعلاء والحاء والعين، وورد عنه الخلاف في ﴿فَطَرَتْ﴾ بالروم.
- ٥- ذهب بعض أهل الأداء إلى إمالة هاء التأنيث قبل جميع الأحرف غير الألف.

### بيانه لحمزة :

وروى ابن الجزري اختلاف الطرق عن حمزة في إمالة هاء التأنيث كروايتهم عن الكسائي.

وببحث طرق حمزة تبين أن صاحب الكامل قطع له بالإمالة كالكسائي وهو الذي في المستنير، وذلك من طريق النهرواني عن خلف.

ورواه ابن الجزري عن حمزة من طريق النهرواني أيضاً من كتابي أبي العز وغاية أبي العلاء لكنهم عن النهرواني ليسوا من طريق الطيبة.

وروى الباقر الفتح، وهو مذهب الجمهور عن حمزة، وبه قطع أبو علي المالك في الروضة، وهو الذي في التيسير، والمستنير، والمصباح، والمبهم، والكافي، والتجريد، والعنوان، والتلخيص،

(١) محمد بن القاسم بن بشار بن الحسن، روى القراءة عن ابن الحباب وغيره، وروى القراءة عنه عبد الواحد بن أبي هاشم وغيره، توفي سنة ٣٢٨ هـ. غاية النهاية ٢ / ٢٣٠.

(٢) جامع البيان: ٣٤٥.

والتذكرة، والوجيز، وغيرهما من طرق حمزة سوى ما سبق ذكره من أصحاب الإمالة.

والوجهان صحيحان عن حمزة، وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى والذى يقدم هو الفتح؛ لأنه رواية الجمهور عنه<sup>(١)</sup>.

وقد بلغت طرقه من رواية خلف ٤٣ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٥٣ طريقاً، ولخلاف من ٦٣ طريقاً به.

وبذلك ينتهى اختلافهم فى هذا المبحث، وننتقل بعد ذلك إلى مبحث الرءاءات لبيان اختلافهم فيه.

من مجموع طرقه البالغ عددها ٦٨ طريقاً والباقي لوجه الإمالة وقد ورد من خلف من ١٠ طرق ولخلاف من خمس طرق ولا تقدر هذه النسبة فى وجه الإمالة لأنه به قرأ الكسائى فى أحد الوجهين عنه.

\* \* \*

(١) تقدم بيانه من هذه الطرق عند بيان أوجه اختلافهم عن الكسائى.

المبحث العاشر  
الراءات



## المبحث العاشر

### (باب الرءاءات للأزرق)

تمهيد:

بعد الانتهاء من المطلب السابق من إمالة (هاء التأنيث)، وبيان أوجه الخلاف الواردة عن الكسائي وحزمة ومذاهب العلماء في ذلك. نتبع ذلك بيان أوجه الخلاف الواردة عن الأزرق في بابي (الرءاءات واللامات). ونبدأ ذلك بباب الرءاءات لما يلي:

- اتباعاً لابن الجزرى وغيره من الأئمة السابقين.
- ثمة علاقة أخرى بين هذا الباب وغيره من الأبواب السابقة عليه. لأن الأبواب السابقة على هذا الباب هي الإمالة سواء كان ذلك في ذوات الياء وغيرها أو هاء التأنيث.
- أن بعض العلماء يطلقون على ترقيق الرءاء إمالة يسيرة (بين بين) كما ذكر الداني في جامعه حيث عقد هذا الباب تحت هذا المسمى فقال: «باب ذكر مذهب ورش عن نافع في إمالة الرءاء يسيراً وفي إخلاص فتحها» <sup>(١)</sup> أ.هـ.
- وقال مكى أيضاً: «واعلم أن الترقيق في الرءاء إمالة نحو الكسرة لكنها إمالة ضعيفة لانفرادها في حرف واحد؛ لأن الإمالة القوية ما كانت في حرفين» <sup>(٢)</sup> أ.هـ فسمى الترقيق إمالة.
- وكذا أطلق عليه الشاطبي في قوله:
- «وقد فخموا التنوين وقفاً ورققوا» <sup>(٣)</sup> فعبر عن الفتح بالتفخيم والإمالة بالترقيق.
- وعليه فإن هناك علاقة بين ترتيب هذه الأبواب على هذا النسق لجميع أبواب الإمالة بعضها مع بعض.

\* \* \*

(٢) الكشف: ١ / ٢٠٩.

(١) ينظر: جامع البيان: ٣٥١.

(٣) الشاطبية: البيت: ٣٣٧.

## (بيان أصل الراء)

اختلف العلماء في بيان أصل الراء هل هو التفتخيم<sup>(١)</sup> أو الترقيق<sup>(٢)</sup> ؟

فذهب مكى وغيره إلى أن أصل الراء هو التفتخيم فقال: «اعلم أن الراءات أصلها التفتخيم ما لم تنكسر الراء فإن انكسرت غلبت عليها الكسرة فخرجت عن التفتخيم إلى الترقيق»<sup>(٣)</sup>. أ.هـ. بتصرف.

هذا وقد ذكر المهدوى سبب ذلك فقال: «إن التفتخيم في الراء قد اجتمع فيه أمران يوجبان ذلك:

الأول: أنها أقرب حروف طرف اللسان إلى حروف الحنك فأشبعت حروف الاستعلاء التي هي من الحنك في ذلك.

الثاني: أنها حرف فيه تكرير، فإذا كانت مفتوحة تكرر الفتح الذي فيها لتكررها»<sup>(٤)</sup> أ.هـ. فهو يرى أن قرب مخرجها من حروف الاستعلاء، وكذا صفة التكرير فيها أكسبها ذلك التفتخيم فاعتبره أصلاً لها.

وذكر الإمام ابن الجزرى أن هذا هو مذهب الجمهور، على حين أن بعضهم يرى غير ذلك وهو أن الراء ليس لها أصل في التفتخيم ولا في الترقيق، وإنما يعرض لها ذلك بحسب حركتها، فترقق مع الكسرة لتسفلها، وتفتخ مع الفتحة والضممة لتصعدهما فإذا سكنت جرت على حكم المجاور لها "أ.هـ، وعليه فالقولان محتملان»<sup>(٥)</sup>.

هذا وقد اتفقوا على أن الراء إذا وقعت مكسورة فهي رقيقة على كل حال، وكذا إذا وقعت ساكنة بعد كسر ليس بعدها حرف استعلاء.

(١) التفتخيم: لغة: من الفخامة والعظمة والكثرة. ينظر: القاموس المحيط: ١٠٣٢.

واصطلاحاً: هو عبارة عن ربو الحرف وتسمينه، فهو والتغليظ واحد إلا أن المستعمل في الراء في ضد الترقيق هو التفتخيم، وفي اللام التغليظ.

(٢) الترقيق: لغة: ضد التسمين. فهو عبارة عن إنحاف ذات الحرف ونحوه حتى لا يمتلئ الفم بصداه. ينظر: النشر

٢ / ٩٠، الإضاءة: ٣٠.

(٤) شرح الهداية ١ / ١٢٥ - ١٢٦.

(٣) الكشف: ١ / ٢٠٩.

(٥) النشر: ٢ / ١٠٨ - ١٠٩.



وما عدا ذلك فهي مفخمة باستثناء مواضع الخلاف نحو ﴿فَرَّقِ، يَسِّرِ، فَأَسْرِ﴾ وكذا ما ورد عن ورش من طريق الأزرق على ما سيأتى بيانه بعد ذلك.

وروى الإمام ابن الجزرى الخلاف عنه فيما وقعت فيه الراء مفتوحة بعد كسر أصله وذلك في قوله تعالى: ﴿ذِرَاعِيهِ﴾ [الكهف: الآية: ١٨]، و﴿ذِرَاعَا﴾ [الحاقة: الآية: ٣٢]، و﴿سِرَاعَا﴾ [سورة ق: الآية: ٤٤]، والمعارج: ٤٣].

فروى ترقيق ذلك عنه أبو عمرو الدانى في التيسير<sup>(١)</sup>، وبذلك قرأ على أبى الفتح والحاقانى<sup>(٢)</sup>، وهو الذى فى التجريد<sup>(٣)</sup>، والتبصرة<sup>(٤)</sup>، والشاطبية<sup>(٥)</sup>، ومن الهداية على ما فى النشر<sup>(٦)</sup>، وكذا من الكامل<sup>(٧)</sup>، وإرشاد أبى الطيب على ما فى البدائع<sup>(٨)</sup>. وأحد الوجهين من تلخيص العبارات<sup>(٩)</sup>، وكذا من التذكرة<sup>(١٠)</sup> على ما ورد فيها.

إلا أن ابن الجزرى ذكر عنه التفخيم فقط، وفخمها عنه ابن شريح فى الكافى<sup>(١١)</sup> وكذا فى العنوان<sup>(١٢)</sup>، ومن المجتبى وطريق أبى معشر على ما فى النشر، وبه قرأ الدانى على أبى الحسن كما فى جامع البيان.

والوجهان صحيحان عن الأزرق، والذى عليه الجمهور هو الترقيق وهو المقدم فى الأداء؛ كما أنه الموافق لما فى التيسير والشاطبية.

وهو الموافق لمذهب الأزرق فى هذا النوع لوقوع الراء مفتوحة بعد كسر ليس بعدها حرف استعلاء، وقد ورد ذلك الوجه من ٢٦ طريقاً بنسبة ٧٤٪ تقريباً من طرق الأزرق البالغ عددها ٣٥ طريقاً، والباقى لوجه التفخيم، ولا تقدح هذه النسبة فى صحته؛ لأن عليه القراء العشرة. والله أعلم.

### ﴿أَفْتِرَاءً، مِرَاءً﴾

واختلف عنه فى الراء من قوله تعالى ﴿أَفْتِرَاءً عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: الآيتان: ١٣٨، ١٤٠]،

- |                           |                        |
|---------------------------|------------------------|
| (١) التيسير: ٥١.          | (٢) جامع البيان: ٣٥٣.  |
| (٣) التجريد: ١٧٩.         | (٤) التبصرة: ٤٠٩.      |
| (٥) الشاطبية: البيت: ٣٥٣. | (٦) النشر: ٩٦ / ٢.     |
| (٧) الكامل: ٢٥٦.          | (٨) البدائع: ١٧٢.      |
| (٩) تلخيص العبارات: ٤٩.   | (١٠) التذكرة: ٢٢٣.     |
| (١١) الكافى: ٧٥.          | (١٢) العنوان: ٦٢ - ٦٣. |

و﴿أَفْتَرَاءً عَلَى اللَّهِ﴾ [الأنعام: الآيتان: ١٣٨، ١٤٠] وكذا ﴿مِرَاءً ظَهْرًا﴾ [الكهف: الآية: ٢٢].  
فقطع له بالترقيق في ذلك كله أبو عمرو الداني في التيسير<sup>(١)</sup>، وبه قرأ على أبي الفتح  
وابن خاقان كما في جامع البيان، وهو الذى في التجريد والكامل، والعنوان، والكافي،  
والتبصرة، والشاطبية، ومن الهداية والمجتبى، وإرشاد أبي الطيب على ما في النشر<sup>(٢)</sup>.  
وروى عنه التفخيم ابن بليمة في التلخيص، وكذا في التذكرة، وبه قرأ الداني على أبي  
الحسن، وكذا من طريق أبي معشر على ما في النشر.

والوجهان صحيحان عن الأزرق، والجمهور على الترقيق، وقد ورد ذلك عنه من ٢٨  
طريقاً بنسبة ٨٠٪ من مجموع طرقه، وهو المقدم أداء، فضلاً عن أنه الموافق للتيسير كما سبق.  
أما وجه التفخيم، فقد ورد عنه من ٧ طرق، ولا يقدح ذلك في صحته؛ لأن عليه جمهور  
القراء بما فيهم الأزرق في أحد الوجهين عنه. والله أعلم.

### ﴿وَزَرَكَ ، ذِكْرَكَ﴾ [سورة الشرح: الآيتان: ٢ ، ٤]

واختلف عنه أيضاً في هذين الموضعين، فروى عن الترقيق فيهما صاحب العنوان وكذا  
من المجتبى تبعاً له، وهو الذى في التيسير والشاطبية، والكامل، وإرشاد أبي الطيب على ما في  
النشر، وأحد الوجهين من التذكرة، وجامع البيان لغير أبي الفتح، والكافي، وتلخيص  
العبارات، ومن طريق أبي معشر.

وقطع له بالتفخيم ابن الفحام في التجريد، والتبصرة، ومن الهداية على ما في النشر،  
ولأبي الفتح من الجامع.

والوجهان صحيحان عن الأزرق، ويقدم الترقيق؛ لأنه الأكثر طرقاً وهو الموافق لما في  
التيسير والشاطبية، ولوقوع الرء مفتوحة بعد كسر فصل بينهما ساكن، وهو غير حصين، وقد  
ورد ذلك عنه من ٢٤ طريقاً، والباقي لوجه التفخيم، وتقدم صحته. والله أعلم.

التوجيه: من قرأ بالترقيق وذلك لأجل الكسرة التى وقعت قبل الرء، طرداً لأصل  
الباب وموافقة للقياس.

(١) تقدم بيان ذلك من كل هذه الكتب باب الترقيق للأزرق.

(٢) النشر: ٢ / ٩٧.

ومن قرأ بالتفخيم اتباعاً لما قبلها وما بعدها من رؤوس الآي التي قد فتحت فيها الراء لافتح ما قبلها، ولكي تتشاكل رؤوس الآي في الفتح فتتفق ولا تختلف<sup>(١)</sup>.

## ﴿وَزَّرَ﴾ (٢)

واختلف عنه في ترقيق الراء هنا أيضاً حيث وقع فرقها عنه أبى عمرو الداني في التيسير<sup>(٣)</sup>، وبه قرأ على أبى الحسن بن غلبون<sup>(٤)</sup>، وهو الذى في التذكرة<sup>(٥)</sup>، والعنوان<sup>(٦)</sup>، والمجتبى والكافى<sup>(٧)</sup>، وتلخيص العبارات<sup>(٨)</sup>، والشاطبية<sup>(٩)</sup>، والكامل وطريق أبى معشر وإرشاد أبى الطيب على ما فى النشر.

وقطع له بالتفخيم ابن الفحام فى التجريد<sup>(١٠)</sup>، وكذا فى التبصرة<sup>(١١)</sup>، وبه قرأ الدانى على أبى الفتح وابن خاقان، ومن الهداية على ما فى النشر<sup>(١٢)</sup>.

والوجهان صحيحان عنه ويقدم الترقيق؛ لأنه الأكثر طرّقاً ورواية عنه حيث ورد ذلك من ٢٨ طريقاً، بينما ورد التفخيم من ٧ طرق، ولا يقدح ذلك فى صحة روايته؛ لأن عليه القراء العشرة بما فىهم الأزرق فى الوجه الثانى. والله أعلم.

التوجيه: حجة من قرأ بالتفخيم. قال مكى: «لما كان الحائل حرفاً قوياً من حروف الصغير قوى فى الإحالة بين الكسرة والراء فضعف الترقيق، فغلظت الراء؛ لأنه أصلها<sup>(١٣)</sup>». وأما الترقيق فهو طرّداً للقياس مع الكسرة كما قال الدانى<sup>(١٤)</sup>.

## ﴿طَهَّرَا﴾ وغيره

واختلف عنه أيضاً فيما وقعت فيه الراء قبل ألف المثنى وذلك فى ثلاثة مواضع: ﴿طَهَّرَا﴾ [البقرة: الآية: ١٢٥]، والثانى: ﴿سِحْرَانِ﴾ [القصص: الآية: ٤٨]، والثالث: ﴿فَلَا

(١) التذكرة: ١ / ٢٢٥. (٢) الأنعام: الآية: ١٦٤ أول مواضعه.

(٣) التيسير: ٥١. (٤) جامع البيان: ٣٥٤.

(٥) التذكرة: ١ / ٢٢١. (٦) العنوان: ٦٢.

(٧) الكافى: ٧٤. (٨) التلخيص: ٤٩.

(٩) الشاطبية: البيت: ٢٤٣. (١٠) التجريد: ١٧٨.

(١١) التبصرة: ٤١٠. (١٢) النشر: ٢ / ٩٧.

(١٣) الكشف: ١ / ٢١٣. (١٤) جامع البيان: ٣٥٤.

تَنْتَصِرَانِ ﴿[الرحمن: الآية: ٣٥]، فرفق ذلك عنه أبو عمرو الداني في التيسير<sup>(١)</sup>، وبه قرأ على أبي الفتح، وابن خاقان كما في جامع البيان، وهو الذي في التجريد، والعنوان، والكافي، والتبصرة، والشاطبية والكمال، وكذا من إرشاد أبي الطيب، والهداية والمجتبى على ما في النشر<sup>(٢)</sup>.

وروى التفخيم عنه ابن غلبون في التذكرة، وبه قرأ الداني على أبي الحسن وهو الذي في تلخيص العبارات، ومن طريق أبي معشر على ما في النشر.

والوجهان صحيحان عنه والذي يقدم هو الترقيق طردًا للباب إذ هو الأصح أداءً والموافق للقياس كما ذكر الداني في جامعهم، وقد بلغت طرقة ٢٨ طريقًا وهو الموافق لما في التيسير والشاطبية كما سبق.

أما وجه التفخيم فقد ورد من باقى طرقة ويمثل النسبة الباقية، وتقدم أن عليه القراء العشرة مما يدل على قوة هذا الوجه وصحة روايته. والله أعلم.

### ﴿حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: الآية: ٩٠]

واختلف عنه أيضًا في هذا الموضع فرققها عنه أبو عمرو الداني في التيسير، وجامع البيان، وذكر ابن الجزري الوجهين<sup>(٣)</sup> منه، ونقل عن الداني قوله «ولا خلاف في ترقيقها ولم أقف على ذلك بل ذكرها أبو عمرو في جملة المرقق<sup>(٤)</sup>». وكذا رققها أيضًا ابن غلبون في التذكرة<sup>(٥)</sup>، والعنوان، وتلخيص العبارات، والكمال، والشاطبية، ومن المجتبى، وإرشاد أبي الطيب على ما في النشر.

وروى ابن شريح في الوجهين وصلًا، والترقيق وقفًا. وفخمها ابن الفحام في التجريد، وكذا من التبصرة<sup>(٦)</sup> على ما ورد فيها، ومن الهداية على ما في النشر، والوجهان صحيحان عن الأزرق ويقدم الترقيق؛ لأنه الذي عليه الجمهور، وقد ورد ذلك عنه من ٢٩ طريقًا وكذا أحد الوجهين من الكافي بنسبة ٨٤٪ تقريبًا، والباقي للوجه الآخر. والله أعلم.

(١) تقدم بيانه من هذه الكتب بما أغنى عن إعادته هنا لأن الباب واحد.

(٢) النشر: ٢ / ٩٨.

(٣) النشر: ٢ / ٩٧.

(٤) تقدم بيانه من هذه الطرق.

(٥) جامع البيان: ٣٥١.

(٦) الكافي: ٧٥، التبصرة: ٤١٠.

التوجيه: من رققها لأجل لزوم الكسرة قبل الرء.

وأما من فخمها: فلاجل أن الرء وقعت بعدها صاد أخرى وهى الصاد من قوله تعالى: (صدورهم) وليس بين الرء وبينها إلا التاء وهى ضعيفة لسكونها وللهمس الذى فيها، فصارت الرء قد اكتنفها ساكنان، حرفان مستعليان مطبقان (الصادان) فغلبت المطبقان على الكسرة فأوجب التفخيم، ذكره المهدوى وذلك تعليلاً لتفخيمها وفقاً<sup>(١)</sup>.

إلا أن ابن الجزرى علق على ذلك بقوله: «والأصح ترقيقها فى الحالين ولا اعتبار بوجود حرف الاستعلاء بعد لانفصاله، وللإجماع على ترقيق» الذكر صفحاً<sup>(٢)</sup> والله أعلم.

### ﴿إِرَمَ ذَاتِ الْعِمَادِ﴾ [الفجر: الآية: ٧]

وكذلك روى عنه الخلاف فى تفخيم الرء وترقيقها من كلمة ﴿إِرَمَ﴾ فقطع له بالتفخيم أبو عمرو الدانى فى التيسير، وبه قرأ على أبى الفتح وابن خاقان كما فى جامع البيان، وهو الذى فى التجريد، وتلخيص العبارات، والكامل، وكذا فى الكافى والشاطبية، ومن الهداية وطريق أبى معشر على ما فى النشر<sup>(٣)</sup>.

وذكر ابن الجزرى الترقيق عن مكى فى هذا الموضع، والذى وجدته فى التبصرة هو التفخيم<sup>(٤)</sup>، وذلك لأن مكياً استثنى هذا اللفظ من الترقيق.

وروى عنه الترقيق ابن غلبون فى التذكرة، وبه قرأ الدانى عليه من جامع البيان، وهو الذى فى العنوان، وكذا من المجتبى على ما فى النشر.

والوجهان صحيحان عن الأزرق، ويقدم التفخيم، لأنه مذهب الجمهور عنه، وقد ورد ذلك من ٣٠ طريقاً بنسبة ٨٦٪ تقريباً، وهو الموافق لما فى التيسير والباقى لوجه الترقيق التوجيه: من قرأه بالتفخيم لكون هذا الاسم بمنزلة الأعجمى، وأما من رققه لأجل الكسرة قبله.

وأما ما رواه الإمام ابن الجزرى من التفخيم فى ﴿إِرَمَ﴾ والترقيق فى ﴿ذِرَاعِيهِ﴾ و﴿ذِرَاعًا﴾ و﴿سِرَاعًا﴾ من الهادى فليس من طريق الطيبة عن الأزرق.

(٢) النشر: ٢ / ٩٨.

(١) شرح الهداية: ١ / ١٤٦، ١٤٧.

(٤) التبصرة: ٤١١.

(٣) النشر: ٢ / ٩٦.

واختلف عنه أيضًا فيما وقعت فيه الرءاء مفتوحة بعد كسر فصل بينها ساكن غير صحيح، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَعَشِيرَتُكُمْ﴾ [التوبة: الآية: ٢٤].

فرققها عنه ابن غلبون في التذكرة، وكذا من المجتبى، وطريق أبي معشر، وإرشاد أبي الطيب على ما في النشر، وهو الذي في العنوان، والتيسير، والكامل، والشاطبية، وكذا في جامع البيان طردًا للأصل وعدم الاستثناء<sup>(١)</sup>، وروى الوجهين عنه ابن شريح في الكافي، وكذا في التبصرة.

وقطع له بالتفخيم ابن الفحام في التجريد، وهو الذي في تلخيص العبارات، وكذا من الهداية على ما في النشر.

والوجهان صحيحان عن الأزرق والذي يقدم هو الترقيق؛ لأنه مذهب الجمهور عنه، وقد ورد ذلك من ٢٧ طريقًا، والباقي لوجه التفخيم. والله أعلم.

(١) أرجح وجود سقط في كتاب النشر في هذا الباب هنا ولعل السقط هو قوله تعالى (حيران) حيث ذكر المواضع المختلف فيها فقال: «خامسها (عشيرتكم) وذكر طرق الخلاف ثم قال: (سابعها وزرك وذكرك). ينظر: النشر ٩٧/٢، فسقط الموضع السادس = ونتج عن ذلك السقط خلط حيث تداخلت طرق خلاف الموضع السادس في الخامس فذكر ابن الجزرى الخلاف عن الداني في (عشيرتكم) فقطع له بالتفخيم من قراءة الداني على ابن خاقان والترقيق على غيره، واعتبر ابن الجزرى أن رواية الداني بالترقيق من التيسير خروج عن طريقه، ولم أقف على خلاف في هذا الموضع في أى من كتب الداني سواء كان ذلك في الجامع، ولا التيسير، ولا المفردات، بل قطع له بالترقيق قولاً واحداً.

وبعد البحث والتدقيق رجحت أن يكون الموضع الذى سقط سهواً من النسخ هنا هو (حيران) وذلك لأمر منها:

١- أن الإمام ابن الجزرى روى الخلاف عنه في الطيبة فقال: «وخلف حيران» ولم يذكره في النشر.  
٢- أن موضعه المناسب بعد (عشيرتكم)؛ لأن (عشيرتكم) وقع بعد ياء ساكنة مدينة، و(حيران) وقع بعد ياء ساكنة سكونها صحيح.

٣- أن هذا الموضع هو الذى روى الداني فيه الخلاف حيث قرأ بالتفخيم على ابن خاقان والترقيق على غيره كما في الجامع: ٣٥٤، وهو الموافق لما في النشر.

٤- كما أنه الموضع الذى خرج فيه الداني عن طريقه من التيسير كما قال ابن الجزرى حيث رواه من جملة المرقق في التيسير مع أن روايته في التيسير من قراءته على ابن خاقان، وقرأ عليه بالتفخيم في جامع البيان فلذا اعتبره ابن الجزرى خروجاً عن طريقه.

٥- أن الشاطبى روى فيه الخلاف فقال: «وحيران بالتفخيم بعض تقبلاً» الشاطبية. البيت: ٣٤٧. مما يرجح أنه الموضع الذى سقط. والله أعلم.

التوجيه: الترقيق طردًا للباب، لأن الرء وقعت مفتوحة بعد كسر فصله ساكن غير صحيح وهو الياء، وهى أم الكسرة فإن الرء وليت الكسرة مباشرة.  
أما التفخيم: قال المهدي «لا فرق بينه وبين غير (أى مما وقع الترقيق فيه إلا الرواية)»<sup>(١)</sup>.

### ﴿حَيْرَان﴾

واختلف عنه أيضًا فى ﴿حَيْرَان﴾ [الأنباع: الآية: ٧١]، وهو مما وقعت فيه الرء مفتوحة بعد الياء الساكنة.

فرققها عنه ابن بليمة فى التلخيص، وكذا فى التذكرة، والعنوان، والمجتبى، والكامل، وبه قرأ الدانى على أبى الفتح وأبى الحسن كما فى جامع البيان، وهو الذى فى التيسير، واعتبره ابن الجزرى خروجًا من الدانى عن طريقه، وتقدم بيان ذلك<sup>(٢)</sup>.

وأحد الوجهين من الكافى، والتبصرة، والشاطبية، وجامع البيان، وكذا من الهداية على ما فى النشر، وفخمه عنه ابن الفحام فى التجريد، وبه قرأ الدانى على ابن خاقان والوجهان صحيحان عنه، والذى يقدم هو الترقيق؛ لأنه مذهب الجمهور عنه، وقد ورد ذلك من ٢٨ طريقًا، وهو الموافق لما فى التيسير والشاطبية، والباقى لوجه التفخيم. والله أعلم.

التوجيه: قال المهدي: «وذكر الرواة عنه فى ﴿حَيْرَان﴾ الترقيق والتفخيم والترقيق الوجه (أى المختار) لجريانه على الأصل، ولا علة لمن روى التفخيم إلا الجمع بين اللغتين»<sup>(٣)</sup>. أ.هـ.  
فبين أن الترقيق طردًا للباب على أصله فى ترقيق الرء المفتوحة بعد الياء الساكنة كما هو الغالب فى مذهب الأزرق.

وأن التفخيم للجمع بين اللغتين، ولو قال للرواية لكان أولى.

### ﴿إِجْرَامِي﴾ [هود: الآية: ٣٥]

واختلف عنه أيضًا فى هذا الموضع  
فرققه عنه ابن غلبون فى التذكرة، وكذا الدانى فى جميع كتبه، وهو الذى فى العنوان،

(١) شرح الهداية: ١ / ١٤٧.

(٢) تقدم بيان ذلك عند ذكر أوجه الأزرق فى قوله تعالى: (عشيرتكم)

(٣) شرح الهداية: ١ / ١٤٧.

والمجتبى، والكامل، والشاطبية، وإرشاد أبي الطيب، وطريق أبي معشر على ما في النشر<sup>(١)</sup>، وأحد الوجهين من التبصرة والكافي وتلخيص العبارات على ما رواه الإمام ابن بليمة<sup>(٢)</sup>. وقطع له بالتفخيم ابن الفحام في التجريد وهو الوجه الثاني من الكتب السابقة، والوجهان صحيحان عنه، ويقدم الترقيق؛ لأنه الأكثر طرقاً ورواية عنه، وقد ورد ذلك من ٣٠ طريقاً، بينما ورد التفخيم من باقى الطرق وتمثل النسبة الباقية. والله أعلم.

### ﴿حَذَرُكُمْ﴾

واختلف عنه في هذا الموضع وذلك من قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا خُذُوا حَذَرُكُمْ﴾ [النساء: الآية: ٧١] فرقه عنه ابن غلبون، وكذا في العنوان، وتلخيص العبارات والتيسير وجامع البيان والشاطبية، والكامل، والإرشاد وطريق أبي معشر على ما في النشر. أما ما ذكره الدانى<sup>(٣)</sup> من تفخيم هذا الموضع وكذا ﴿كِبَرُهُ﴾ و﴿لَعِبَرُهُ﴾ عن أصحاب داود بن أبى طيبة عن ورش فليس ذلك من طريق الطيبة، وقطع له بالتفخيم ابن شريح في الكافي، وكذا في التبصرة، والتجريد، ومن الهداية على ما في النشر<sup>(٤)</sup>. والوجهان صحيحان عنه، والذي يقدم هو الترقيق؛ لأنه الأكثر طرقاً ورواية عنه، وهو الموافق للقياس كما قال ابن الجزرى، وقد ورد ذلك من ٢٩ طريقاً، والباقي لوجه التفخيم والله أعلم.

### ﴿كِبَرُهُ﴾، و﴿لَعِبَرُهُ﴾

واختلف عنه أيضاً في ﴿كِبَرُهُ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي تَوَلَّى كِبَرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: الآية: ١١]، وكذا في ﴿لَعِبَرُهُ﴾ [آل عمران: الآية: ١٣] حيث وردت. فقطع له بالترقيق فيها أبو عمرو الدانى في الجامع والتيسير، وغيرهما، وهو الذى في العنوان، والمجتبى والإرشاد والتذكرة، والكافي، والكامل وطريق أبي معشر على ما في النشر. وروى ابن بليمة أن ورشاً خالف أصله في ﴿كِبَرُهُ﴾ فقرأه بالفتح أى فخمه<sup>(٥)</sup>، ولم

(٢) تلخيص العبارات: ٥٠.

(١) النشر: ٢ / ٩٧.

(٤) النشر: ٢ / ٩٨.

(٣) جامع البيان: ٣٥٦.

(٥) تلخيص العبارات: ٥٠ - ٥١.



ينص على ذلك الإمام ابن الجزرى<sup>(١)</sup>.

وروى التفخيم عنه في الموضعين معاً: ابن الفحام في التجريد، وكذا في التبصرة ومن الهداية على ما في النشر.

أما ما رواه ابن الجزرى من التفخيم في هذه المواضع الثلاثة من الهادى فليس من طريق الطيبة. والذى يقدم هو الترقيق فيها حيث ورد في الموضع الأول ﴿كِبْرَةٌ﴾ من ٢٧ طريقاً بنسبة ٧٧٪ تقريباً، وفي الموضع الثانى ﴿لَعِبْرَةٌ﴾ من ٣٠ طريقاً، والباقى لوجه التفخيم فى كل منهما، وسبق أن قلة نسبة وجه التفخيم فى هذا الباب لا تقدح فى صحته؛ لأن عليه القراء العشرة بما فيهم الأزرق فى أحد الوجهين. والله أعلم.

### ﴿الْإِشْرَاقِ﴾

واختلف عنه أيضاً فى ترقيق الرء وذلك من قوله تعالى:

﴿بِالْعَشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ﴾ [سورة ص: الآية: ١٨] فروى أبو عمرو تفخيمه وذلك فى التيسير، وبه قرأ على ابن خاقان وأبى الفتح والكامل، وكذا فى التجريد، والكافى، وتلخيص العبارات، والشاطبية، والتبصرة، ومن الهداية وغيره على ما فى النشر<sup>(٢)</sup>.

ورقعه ابن غلبون فى التذكرة وبه قرأ الدانى عليه من جامع البيان، وهو الذى فى العنوان، ومن المجتبى، ولأبى معشر على ما فى النشر وذلك من غير التلخيص لأنه ليس فيه طريق الأزرق. والوجهان صحيحان عنه ويقدم التفخيم؛ لأنه القياس، كما فى النشر، وذلك لوقوع حرف الاستعلاء بعد الرء، وقد ورد ذلك من ٢٨ طريقاً، وهو الموافق لما فى التيسير، والشاطبية. والله أعلم.

التوجيه: من قرأ بالترقيق نظراً لأن حرف الاستعلاء مكسور، وذلك لأن الكسر يجعله فى أدنى درجات التفخيم فجاز ترقيقه.

وأما من فخم؛ لأن القاف حرف استعلاء وإن كان فى أدنى درجاته، وكذا حملا على نحو (الصراط) فقد انعقد الإجماع على تفخيمه مع كونه حرف استعلاء أيضاً<sup>(٣)</sup>.

(١) (٢) النشر: ٢ / ٩٨.

(٣) ينظر: جامع البيان: ٣٥٣، وشرح الهداية ١ / ١٤٨.

## ﴿بِشْرَرٍ﴾ [المرسلات: الآية: ٣٢]

واختلف فيه عنه وهو مما خرج فيه عن أصله لوقوع الرء مفتوحة بعد مفتوح، فروى تريقه ابن غلبون في التذكرة، وكذا في التيسير، وجامع البيان، والكامل، والإرشاد، والتجريد، والتبصرة، والكافي، والشاطبية، ولأبى معشر على ما في النشر. وقطع له بالتفخيم ابن بليمة في التلخيص، وكذا في العنوان، ومن الهداية والمجتبى على ما في النشر<sup>(١)</sup>.

والوجهان صحيحان عنه ويقدم التريق؛ لأنه مذهب الجمهور عنه لقول ابن الجزرى: «ورقق بشرر للأكثر» وقد ورد ذلك عنه من ٢٨ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٣٥ طريقاً والباقي للوجه الآخر. والله أعلم.

التوجيه: وجه من قرأ بتريق الرء هنا أن الرء الأولى لما أتى بعدها رء مكسورة وهى حرف تكرير، والكسرة فيها بتقدير كسرتين ولم يحل بينها حائل قويت الكسرة فعملت في الرء الأولى، فقربت فتحة الأولى إلى التريق، الذى هو بين اللفظين ليقرّب من كسرة الرء الثانية فيعمل اللسان عملاً واحداً يقرّب بعضه من بعض<sup>(٢)</sup>. وأما من فتحها؛ لأن الرء هنا مفتوحة، وقياسه التفخيم.

فائدة: فى حكم الوقف عليها: قال الإمام ابن الجزرى:

«إذا وقفت بالسكون على (بشرر) لمن يرقق الرء الأولى رقت الثانية، وإن وقعت بعد فتح، وذلك أن الرء الأولى إنما رقت فى الوصل من أجل تريق الثانية، فلما وقف عليها رقت الثانية من أجل الأولى فهو فى الحالى تريق لتريق كالإمالة للإمالة»<sup>(٣)</sup> أ.هـ. أى رقق الثانية لتريق الأولى لتأثرها بها. والله أعلم.

## (المنون المفتوح)

واختلف عنه فى المنون المنصوب والمرفوع، أما المنصوب فمن ذلك ما فصل فيه بين الكسرة والرء بياء ساكنة نحو ﴿خَيْرًا﴾ [النساء: الآية: ٣٥] أو بعد كسرة مجاورة بلا فاصل

(٢) الكشف: ٢١٥، وشرح الهداية: ١٤٥.

(١) النشر: ٢ / ٩٨.

(٣) النشر: ٢ / ١٠٦.

نحو ﴿شَاكِرًا﴾ [الإنسان: الآية: ٤] وقد ورد عنه الخلاف في هذا القسم على ثلاثة مذاهب:

الأول: التريق في الحالين (وصلاً ووقفًا)، وهو مذهب أبي عمرو الداني في التيسير، وبه قرأ على أبي الحسن وأبي الفتح وابن خاقان من جامع البيان، وهو الذي في العنوان والشاطبية، وتلخيص العبارات، والتبصرة، وبه قرأ ابن الفحام أيضًا على ابن نفيس<sup>(١)</sup>، وكذا من المجتبى وطريق أبي معشر على ما في النشر لعدم ذكرهما مع أصحاب التفخيم. وأحد الوجهين من الكافي، ومن التجريد، وذلك من قراءة ابن الفحام على عبد الباقي، وكذا من التذكرة على ما رواه ابن غلبون فيها<sup>(٢)</sup>.

الثاني: التفخيم وصلاً والتريق وقفًا، وهو من الهداية على ما في النشر<sup>(٣)</sup>، والوجه الثاني من التذكرة والكافي والتجريد.

الثالث: التفخيم في الحالين: وهو مذهب أبي الطيب بن غلبون في إرشاده على ما ذكره مكى في التبصرة حيث قال: «والتفخيم في الوصل مذهب الشيخ أبي الطيب»<sup>(٤)</sup> أ.هـ وذكره الداني في جامعه عن أبي طاهر بن أبي هاشم وأبي الطيب أيضًا<sup>(٥)</sup>، وهو مذهب الهذلي<sup>(٦)</sup>. من خلال ذلك يتبين صحة هذه الأوجه الثلاثة عن الأزرق والتريق هو رواية الجمهور من المغاربة عنه على ما ذكره الداني والأكثر طرقًا كما هو مبين، ولذا فهو الذي يقدم في الأداء. ولقول المهدي: «والتريق أشهر وأشبه بالأصل»<sup>(٧)</sup>.

وقد ورد ذلك عنه من ١٨ طريقًا يليه التفخيم في الحالين وقد ورد ذلك من ١٤ طريقًا، والباقي لوجه التفخيم وصلاً والتريق وقفًا ويمثل ذلك النسبة الباقية. والله أعلم. التوجيه: حجة من قرأ بالتريق: أن سبب الإمالة وهو الكسرة والياء لازم قبل الراء في الوجهين جميعًا.

وحجة من فخم في الوصل دون الوقف، وذلك لوجود التنوين حالة الوصل فإنه يمنع الإمالة، وورق في الوقف لذهاب التنوين<sup>(٨)</sup>.

(٢) التذكرة: ١ / ٢٢٠ - ٢٢٢.

(١) التجريد: ١٧٨.

(٤) التبصرة: ٤١١

(٣) النشر: ٢ / ٩٦.

(٦) الكامل: ٢٥٦.

(٥) جامع البيان: ٣٥٥.

(٧) شرح الهداية: ١ / ١٥٢.

(٨) ينظر: الكشف: ١ / ٢١٤ - ٢١٥، وجامع البيان: ٣٥٥.

وأما من فخم في الحالين أن الرء حرف تكرير، والفتحة عليها مقام فتحتين لوجود التنوين، فلذلك قوى التفخيم مع الفتح. والله أعلم.

وقد ورد الخلاف عنه في هذا الباب في ستة مواضع مخصوصة وهى المعروفة بباب ﴿ذِكْرًا، سِتْرًا﴾ ونحوهما، يأتى بيانهما بعد.

### ﴿ذِكْرًا﴾ وبابه

واختلف عنه في بعض المواضع وقعت فيها الرء مفتوحة منونة بعد كسر فصل بينهما ساكن صحيح وذلك في ست كلمات هى:

﴿ذِكْرًا﴾<sup>(١)</sup>، إِمْرًا<sup>(٢)</sup>، سِتْرًا<sup>(٣)</sup>، وَزْرًا<sup>(٤)</sup>، حِجْرًا<sup>(٥)</sup>، وَصِيْهْرًا<sup>(٦)</sup>.

فروى ترقيقها دون استثناء ابن غلبون في التذكرة<sup>(٧)</sup>، وبه قرأ الدانى عليه كما في جامع البيان<sup>(٨)</sup>، وكذا في العنوان<sup>(٩)</sup>، والمجتبى، وطريق أبى معشر عنه على ما في النشر.

وقطع له بالتفخيم فيها أبو عمرو الدانى في التيسير<sup>(١٠)</sup>، وبه قرأ على أبى الفتح وابن خاقان ولأبى الطيب من الإرشاد على ما في النشر، والكامل، وتلخيص العبارات<sup>(١١)</sup>، والشاطبية<sup>(١٢)</sup>.

وروى ابن شريح في الكافي تفخيم المواضع الخمسة الأولى واستثنى ﴿وَصِيْهْرًا﴾ فروى الترقيق فيها<sup>(١٣)</sup>، وكذا في التجريد لابن الفحام<sup>(١٤)</sup>، ومن الهداية على ما في

النشر، وكذا من التبصرة إلا أن مكياً روى الوجهين التفخيم والترقيق في ﴿وَصِيْهْرًا﴾ أما ما ذكره ابن الجزرى من التفخيم لأبى عبد الله بن أبى سفيان فهو عنه ليس من طريق الطيبة، لعدم إسناد الهادى إلى رواية الأزرق.

من خلال ذلك يتبين أن الوجهين صحيحان عن الأزرق، ويقدم التفخيم حيث ورد له

(٢) (٣) الكهف: ٧١، ٩٠.

(١) البقرة: الآية: ٢٠٠.

(٥) (٦) الفرقان: الآية: ٢٢، ٥٤.

(٤) طه الآية: ١٠٠.

(٨) الجامع: ٣٥٥.

(٧) التذكرة: ١ / ٢٢٢.

(١٠) التيسير: ٥٢.

(٩) العنوان: ٦٣.

(١٢) الشاطبية: البيت: ٣٤٦.

(١١) التلخيص: ٥٠.

(١٤) التجريد: ١٦٨.

(١٣) الكافي: ٧٦.

من ٢٨ طريق في المواضع الخمس الأولى غير ﴿وَصِهْرًا﴾، وأما ﴿وَصِهْرًا﴾ فقد ورد تفخيمها من ٢٢ طريقًا، والباقي للوجه الآخر. والله أعلم.

من خلال ذلك يتبين صحة الوجهين عن الأزرق ويقدم التفخيم؛ لأنه مذهب الجمهور عنه وذلك في الخمس كلمات، والترقيق في ﴿وَصِهْرًا﴾.

التوجيه: من قرأ بالتفخيم؛ لأن الراء اكتنفها ساكنان، الساكن الذي قبلها والتنوين الذي بعدها ولزمتها الفتحة في الحالين جميعًا ففخم لذلك ولم يعتد بالكسرة، أما العلة في ترقيق ﴿وَصِهْرًا﴾ فلاجل خفاء الهاء وضعفها فكأن الكسرة وليت الراء<sup>(١)</sup>.  
وأما من قرأ بالترقي، لأجل الكسرة وضعف الساكن الحائل بينها وبين الراء<sup>(٢)</sup>.

### (المضموم)

اختلف عنه أيضًا في هذا النوع، وهو ما كانت فيه الراء مضمومة سواء كانت متوسطة أو متطرفة، منونة أو غير منونة، وذلك إذا وقعت مضمومة بعد كسر أو ياء ساكنة أو فصل بينها وبين الكسرة ساكن فمثاله بعد الكسر في المنون نحو: ﴿بَكْرًا﴾ [البقرة: الآية: ٦٨] وبعد الياء الساكنة نحو ﴿بَشِيرًا﴾ [المائدة: الآية: ١٩]، ومثاله من غير المنون بعد الكسر نحو قوله تعالى ﴿يُسْرُونَ﴾ [البقرة: الآية: ٧٧] وبعد الياء ﴿خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ [سبا: الآية: ٣٩].  
فقطع له بالترقيق في ذلك كله أبو عمرو الداني في التيسير، وبه قرأ الداني على أبي الفتح وابن خاقان، وهو الذي في الكافي، والكامل، وتلخيص العبارات، والتبصرة، والتجريد، والشاطبية وإرشاد أبي الطيب، والهداية، وطريق أبي معشر الطبري على ما في النشر<sup>(٣)</sup>.

وهو رواية الجمهور من المصريين والمغاربة عن ورش كما في جامع البيان.  
وأما التفخيم عنه فهو مذهب ابن غلبون في التذكرة، وكذا صاحب العنوان وذلك لاقتصارهما في الترقيق على الراء المفتوحة فقط.  
ومن المجتبى على ما في النشر، وبه قرأ الداني على أبي الحسن بن غلبون، والوجهان صحيحان عنه، ويقدم الترقيق؛ لأنه مذهب الجمهور.

(٢) جامع البيان: ٣٥٥.

(١) شرح الهداية: ١ / ١٥١.

(٣) النشر: ٢ / ١٠٠.

ولقول ابن الجزري: «كذلك ذات الضم رقق في الأصح»<sup>(١)</sup>، وقد ورد عنه هذا الوجه من ٢٩ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٣٥ طريقاً، وهو الموافق لما في التيسير والشاطبية، أما وجه التفخيم فقد ورد عنه من ٦ طرق، ولا يقدح ذلك في صحته لأن عليه القراء العشرة بما فيهم الأزرق في الوجه الثاني. والله أعلم.

### ﴿عِشْرُونَ﴾ ﴿كَبِيرٌ﴾

واختلف عنه فيما وقعت فيه الراء مضمومة بعد كسر فصل بينهما ساكن، وذلك في هذين الموضعين من قوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَبِيرُونَ﴾ [الأنفال: الآية: ٦٥]، وكذا قوله تعالى: ﴿إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَا هُمْ بِبَلِيغِهِ﴾ [غافر: الآية: ٥٦]. فروى التفخيم فيها معاً أبو القاسم الفحام في التجريد، وهو الذي في التبصرة، والتذكرة، والعنوان، وكذا من المجتبى والهداية على ما في النشر، وبه قرأ الداني على ابن غلبون تبعاً لما ذكره الإمام ابن الجزري وإن كنت لم أقف على خلاف له في جامع البيان بل روى الداني الترقيق لورش قولاً واحداً في ﴿كَبِيرٌ﴾ ونحوه<sup>(٢)</sup>. وروى ابن شريح الوجهين في الكافي.

وأما الترقيق فيهما فقطع له به أبو عمرو الداني في التيسير، وبه قرأ الداني على أبي الفتح وابن خاقان على ما في النشر، وتقدم بيان مذهبه من جامع البيان وهو الذي في الشاطبية، ولأبي معشر، وابن بليمة على ما في النشر، والذي وجدته في تلخيص ابن بليمة بالتفخيم في ﴿عِشْرُونَ﴾، و﴿كَبِيرٌ﴾ فقال: «وحكم المضموم مع الياء والكسرة في مذهبه حكم المفتوحة، وخالف أصله مع الكسرة في ﴿كَبِيرٌ﴾، و﴿عِشْرُونَ﴾ ففتحهما»<sup>(٣)</sup> أ.هـ. فروى عنه التفخيم في هذين الموضعين بخلاف ما في النشر.

ورققه عنه أيضاً أبو الطيب في إرشاده على ما ذكره الأزميري<sup>(٤)</sup> وكذا من الكامل والوجهان صحيحان عنه، والذي يقدم هو الترقيق؛ لأنه الموافق للقياس ولما في التيسير والشاطبية وقد ورد ذلك عنه من ٢١ طريقاً وأحد الوجهين من الكافي، والباقي لوجه

(١) الطيبة: ٣٣.

(٢) جامع البيان: ٣٥٧.

(٣) تلخيص عبارات: ٥٠-٥١.

(٤) بدائع البرهان: ١٣٩-١٤٠.

التفخيم. والله أعلم.

التوجيه: من قرأ بالترقيق على الأصل المطرد؛ لأن الرء وقعت مضمومة بعد كسرة فصل بينهما ساكن غير حصين.

وأما من فخمها؛ لأن الكسرة وقعت على حروف الحلق كما في ﴿عِشْرُونَ﴾ أو ما قرب منها كما في ﴿كَبِيرٌ﴾ فكان الكسرة بعدت من الرء على قدر بعد الحرف الذى الكسرة عليه من الرء فى المخرج والصفة فبعد عملها فى الرء فوقى التغليظ فيها<sup>(١)</sup>

### (مواضع الخلاف عن القراء العشرة)

بعد الانتهاء من بيان مواضع الخلاف فى الرءات عن ورش والذى عقدنا لأجله هذا الباب يحسن أن نردف ذلك ببيان بعض المواضع التى اختلف فيه عن القراء العشرة إتماماً للفائدة، ومن ذلك:

الأول: كلمة (فرق)<sup>(٢)</sup> بسورة الشعراء:

فقد روى الإمام ابن الجزرى اختلاف أهل الأداء فى ترقيق هذه الرء وتفخيمها، وذلك من أجل كسر حرف الاستعلاء بعدها وهو القاف.

فقطع لهم بالترقيق فى ذلك ابن شريح فى الكافى<sup>(٣)</sup>، وكذا فى التبصرة<sup>(٤)</sup>، والتجريد<sup>(٥)</sup>، ومن الهداية على ما فى النشر، وعليه جمهور المغاربة والمصريين ونص على الوجهين أبو عمرو الدانى فى الجامع<sup>(٦)</sup>، وكذا من الشاطبية<sup>(٧)</sup>، وفخمه غيرهم وهو ظاهر العنوان والتيسير، وتلخيص العبارات، وهو القياس كما قال ابن الجزرى لوقوع حرف الاستعلاء بعد الرء وعدم النص على ترقيقه.

والوجهان صحيحان والذى يقدم هو الترقيق؛ لأنه مذهب الجمهور.

التوجيه: من قرأ بالترقيق لوقوعها بين حرفين مكسورين، وإن فصل بينه وبين الأول ساكن لأنه غير حصين، ولضعف حركة القاف بالكسر بعدها.

(١) الكشف: ٢١١-٢١٢ بتصرف.

(٢) الشعراء: الآية: ٦٣.

(٣) الكافى: ٧٣.

(٤) التبصرة: ٤٠٨.

(٥) التجريد: ١٧٦.

(٦) جامع البيان: ٣٥٨.

(٧) الشاطبية: البيت: ٣٥١.

ومن قرأ بالتفخيم نظراً لوجود حرف الاستعلاء بعده لبقاء صفة الاستعلاء فيه وإن كان في أدنى درجاته لأجل الكسرة<sup>(١)</sup>.

## ﴿مِصْرَ﴾ ﴿الْقَطْرِ﴾

واختلف عنهم أيضاً في الرءاء من قوله تعالى ﴿أَدْخُلُوا مِصْرَ﴾ [سورة يوسف: الآية: ٩٩]، و﴿عَيْنَ الْقَطْرِ﴾ [سبأ: الآية: ١٢] وذلك مما وقعت فيه الرءاء طرفاً بعد ساكن قبل كسر، وكان الساكن حرف استعلاء كما هو في هذين الموضعين.

وقد نص ابن شريح على التفخيم حالة الوقف على نحو هذين الموضعين فقال: «ووقفوا على (العير)، وشبهه من المنصوب الذي قبل راءه ياء ساكنة أو كسرة أو ساكن قبله كسرة بالترقيق إلا أن يكون الساكن حرف استعلاء فإنهم يفخمون نحو ﴿مِصْرَ﴾<sup>(٢)</sup> أ.هـ. بتصرف. أى ما فصل بينه وبين الكسر حرف استعلاء.

وروى الداني التريق عند الوقف على الرءاء المفتوحة إذا وقعت طرفاً في الكلمة ولم يلحقها التنوين، وانكسر ما قبلها أو كان ياء وسواء حال بين الكسرة وبينها ساكن أو لم يحل، وذلك للجميع، وتندرج ﴿مِصْرَ﴾ تحت هذا النوع، ونص على تريق ﴿الْقَطْرِ﴾ فقال: «وإن كانت الحركة التي تليها كسرة نحو (منهمر) وما أشبهه رقت لأجلها»<sup>(٣)</sup> أ.هـ.

والمختار عند ابن الجزرى في هذين الموضعين التفخيم في:

﴿مِصْرَ﴾، والتريق في ﴿عَيْنَ الْقَطْرِ﴾ نظراً للأصل، وعملاً بالوصل<sup>(٤)</sup>.

قال الشيخ المتولى<sup>(٥)</sup>:

«واختير أن يوقف مثل الوصل في رءاء مصر القطر يا ذا الفضل»<sup>(٦)</sup>

أ.هـ. والله أعلم.

(٢) الكافي: ٧٢.

(١) ينظر: جامع البيان: ٣٥٨.

(٤) النشر: ١٠٦ / ٢.

(٣) جامع البيان: ٣٦٠.

(٥) محمد بن أحمد بن سليمان، الشهير بالمتولى. علامة عصره في القراءات، قرأ على الشيخ أحمد الدردي المعروف بالتهامي، وغيره. توفي سنة ١٣١٣ هـ. إمتاع الفضلاء ٢ / ٢٦٧.

(٦) ينظر: نهاية القول المفيد: ١٠٤.



﴿يَسِرْ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسِرَ﴾ [سورة الفجر: الآية: ٤]. حالة الوقف عليها بالسكون عند من حذف الياء: ففيه وجهان: الترقيق والتفخيم، والترقيق أولى؛ لأن كسرتة للبناء وليست للإعراب، إذ أن أصلها (يسرى) فحذفت الياء وبقيت الكسرة للدلالة عليها، وكذا للفرق ما بين أصله الترقيق وما عرض له <sup>(١)</sup>، وهو المقدم في الأداء.

﴿وَنُذِرْ﴾ من قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذْرِي﴾ [سورة القمر: الآية: ١٦] في مواضع الستة بسورة القمر، ففيه الوجهان: (الترقيق والتفخيم).

قال الشيخ: محمد عبد الدايم خيس <sup>(٢)</sup> - رحمه الله -: «لم أر أحدًا تعرض لذكرها خاصة، فالأولى حملها وجعلها تسير على القاعدة العامة من جواز الوجهين فيها كغيرها مع تفضيل التفخيم» <sup>(٣)</sup> أ.هـ. وعليه فالوجهان جائزان فيها ويرجح الترقيق في ﴿يَسِرْ﴾ والتفخيم في ﴿وَنُذِرْ﴾ <sup>(٤)</sup>.

﴿أَنْ أَسِرَّ﴾ [الشعراء: ٥٢]، ﴿فَأَسِرَّ﴾ [سورة هود: ٨١]؛

أولاً: قرأ المدنيان وابن كثير بهمزة وصل في الموضعين، والباقون بالقطع.

أما بالنسبة لقوله تعالى: ﴿أَنْ أَسِرَّ﴾ فعلى قراءة من وصل وكسر النون فإنه يوقف عليها بالسكون مع الترقيق على ما ذكره ابن الجزرى، وعلل وجه الترقيق بقوله: «أما على القول بأن الوقف عارض فظاهر، وأما على القول الآخر فإن الرأ قد اكتنفها كسرتان، وإن زالت الثانية وقفاً فإن الكسرة قبلها توجب الترقيق، فإن قيل إن الكسر عارض فتفخم مثل (أم ارتابوا) فيقال: كما أن الكسر قبل عارض فإن السكون كذلك عارض وليس أحدهما أولى بالاعتبار من الآخر، فيلغيان جميعاً ويرجع إلى كونها في الأصل مكسورة فترقق على أصلها».

وأما على قراءة الباقيين وكذلك ﴿فَأَسِرَّ﴾ في قراءة من قطع ووصل فمن لم يعتد

(١) النشر: ٢ / ١١١

(٢) محمد عبد الدايم خيس، من صناديد -إحدى قرى محافظة الغربية- وقرأت عليه في مرحلة العالية والدراسة الجامعية، وله كتاب النفحات الإلهية في شرح الشاطبية، وكان عضواً بلجنة مراجعة المصحف بالأزهر الشريف، توفي سنة ١٤٢٧ هـ فرحمه الله.

(٣) النفحات الإلهية في شرح الشاطبية: ٢٣٦.

(٤) ينظر: فيض الرحمن في تجويد القرآن: ١٥٣، للشيخ محمد عبد الدايم. ط. مكتبة قبة.

بالعارض أيضًا رقق، وأما على القول الآخر فيحتمل التفخيم للعروض ويحتمل الترقيق فرقًا بين كسرة الإعراب وكسرة البناء، إذا كان الأصل (أسرى) بياء وحذفت الياء للبناء فيبقى الترقيق دلالة على الأصل، وفرق بين ما أصله الترقيق وما عرض له <sup>(١)</sup> أ.هـ.

فدل على جواز الوجهين مع تقديم الترقيق؛ لأن كسرة الراء هنا لازمة إذ هي للبناء وليست للإعراب. والله أعلم.

\* \* \*

المبحث الحادي عشر  
العلامات



## المبحث الحادى عشر (باب اللامات للأزرق)

تمهيد:

بعد الانتهاء من المبحث السابق من دراسة أوجه الخلاف عن الأزرق في تفخيم الراء وترقيقها يحسن أن نتبع ذلك بدراسة أوجه الخلاف عنه في ترقيق اللامات وتغليظها وحسن ذلك لوجود علاقة بين البابين في الترقيق والتفخيم، ولاتفاقهما في صفة الانحراف<sup>(١)</sup>، وكذا اتباعاً لترتيب الإمام ابن الجزرى.

والأصل في اللام أنها مرققة إذ ليست من حروف الاستعلاء<sup>(٢)</sup> وذلك باستثناء لفظ الجلالة الذى أجمع القراء والنحويون على تفخيم لاه إذا وقعت بعد فتحة أو ضمة، إذ هما مستعلياان فى الحنك استعلاء خفيفاً يساعد على التفخيم بخلاف الكسرة التى توجب الترقيق<sup>(٣)</sup>.

ولعل الغرض من الإجماع على تفخيم لفظ الجلالة فى هذه الحالة هو قصد المبالغة فى تعظيم هذا الاسم الأعظم<sup>(٤)</sup>؛ لأنه يدل على الذات العلية بالمنطوق، وليناسب التفخيم اللفظى التفخيم المعنوى، وللفرق بينه وبين (اللوات) <sup>(٥)</sup> فى حالة الوقف عليها عند من يقف بالهاء، مع عدم المنافرة، كما أن السبب الموجه للترقيق هنا معدوم<sup>(٦)</sup>.

هذا، وقد ورد تغليظ اللام فى بعض الأحوال عند مجاورتها لبعض حروف الاستعلاء وذلك على ما رواه المصريون عن ورش من طريق الأزرق حيث ورد عنه تغليظها إذا وقعت اللام مفتوحة وتقدمها (الصاد أو الطاء أو الظاء) بشرط أن يكون أحد هذه الأحرف الثلاثة مفتوحاً أو ساكناً واختلفوا فى غير ذلك على ما سيأتى بيانه<sup>(٧)</sup>.

(١) الانحراف: لغة: الميل والعدول. واصطلاحاً: ميل الحرف بعد خروجه إلى طرف اللسان. والمراد بانحرافها هنا: «أنها انحرفا عن مخرجها حتى اتصالاً بمخرج غيرهما فانحرفت اللام إلى طرف اللسان، والراء إلى ظهره مع ميل قليل إلى جهة اللام، ولذلك يجعلها الألفج لا ماً». أ. هـ. نهاية القول المفيد: ٦١.

(٢) (٣) شرح الهداية للمهدوى: ١ / ١٢٧ - ١٢٨.

(٥) النجم: ١٩.

(٤) الكشف: ١ / ٢١٩.

(٧) النشر: ٢ / ١١١.

(٦) نهاية القول المفيد: ١٠٥.

أولاً: اختلافهم في اللام عند الطاء والظاء:

روى الإمام ابن الجزرى اختلافهم في ترقيق اللام وتغليظها عند الطاء والظاء فقال: «وروى بعضهم ترقيقها مع الطاء عنه كالجماعة وهو الذى فى العنوان، والمجتبى، والتذكرة، وإرشاد ابن غلبون، وبه قرأ الدانى على شيخه أبى الحسن بن غلبون، وبه قرأ مكى على أبى الطيب، إلا أن صاحب التجريد استثنى من قراءته على عبد الباقي من طريق ابن هلال (الطَّلَاقُ، وَطَلَّقْتُمْ).

ومنهم من رققها بعد الظاء، وهو الذى فى التجريد، وأحد الوجهين فى الكافى، وفصل فى الهداية فرقق إذا كانت الظاء مفتوحة نحو (ظَلَمُوا، وَظَلَلْنَا) وفخمها إذا كانت ساكنة نحو (أَظْلَمَ، وَيَظْلَلْنَ) وذكر مكى ترقيقها بعدها إذا كانت مشددة من قراءته على أبى الطيب، وقياس نص كتابه يدل على تغليظها وإن كانت مشددة...» أهـ<sup>(١)</sup>. فدل ذلك على جواز الوجهين. والله أعلم. ويقدم التفخيم؛ لأنه الأكثر رواية عنه، وقد ورد ذلك مع الطاء من ٢٥ طريقاً، ومع الظاء من ٣٠ طريقاً من مجموع طرق الأزرق البالغ عددها ٣٥ طريقاً، وهو الموافق لما فى التيسير والشاطبية. والله أعلم.

ثانياً: اختلافهم فيما إذا وقعت بعد اللام ألف ممالة:

واختلف عنه فيما إذا وقعت فيه بعد اللام ألف ممالة ليست رأس آية نحو: ﴿وَيَصَلِّى سَعِيْرًا﴾ [الانشقاق: الآية: ١٢]، وكذا ﴿مُصَلَّى﴾ مع الوقف عليه من قوله تعالى: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلَّى﴾ [البقرة: الآية: ١٢٥] فقطع له بالتغليظ ابن غلبون فى التذكرة<sup>(٢)</sup>، وكذا فى التبصرة<sup>(٣)</sup> والتجريد<sup>(٤)</sup>، وهو أحد الوجهين عنه من جامع البيان<sup>(٥)</sup> والكافى<sup>(٦)</sup>، وتلخيص العبارات<sup>(٧)</sup> والشاطبية<sup>(٨)</sup>.

وقطع له بالترقيق أبو عمرو الدانى فى التيسير<sup>(٩)</sup>، وكذا من العنوان والمجتبى، وطريق

(٢) التذكرة: ١ / ٢٤٦.

(١) النشر: ١١٢ / ١١٣.

(٤) التجريد: ١٨١.

(٣) التبصرة: ٤١٤ - ٤١٧.

(٦) الكافى: ٧٠.

(٥) جامع البيان: ٣٦١.

(٨) الشاطبية: البيت: ٣٦٢.

(٧) التلخيص: ٤٨.

(٩) التيسير: ٥٣.

أبى معشر على ما ذكره ابن الجزرى<sup>(١)</sup>، والكامل.

والوجهان صحيحان عنه والذي يقدم هو التريق؛ لأنه الأكثر طرقاً ورواية عنه، وقد ورد ذلك من ٢٣ طريقاً، وهو الموافق لما في التيسير والباقي لوجه التغليظ.

ثالثاً: (رؤوس الآي):

أما ما وقع من ذلك برأس آية وهو في ثلاثة مواضع ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى﴾ [القيامة: ٣١] ﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ [سورة الأعلى: ١٥]، ﴿عَبْدًا إِذَا صَلَّى﴾ [سورة العلق: ١٠].

فرقق ذلك وجهاً واحداً ابن شريح في الكافي وكذا في التذكرة والكامل.

وأحد الوجهين في التبصرة وتلخيص العبارات، والتيسير، وجامع البيان وقال إن التريق أقيس، وذكرهما الشاطبي أيضاً ورجح التريق، وهو اختيار ابن الفحام كما في التجريد وغير ذلك.

والذي يقدم هو التريق؛ لأنه مذهب الجمهور عنه كما هو مبين، ولتشاكل رؤوس الآي عند التقليل إذ لا يجتمع التغليظ والتقليل معاً، وقد ورد عنه وجه التريق من ٢٤ طريقاً، والباقي لوجه التغليظ. والله أعلم.

التوجيه:

حجة من قرأ بالتغليظ طرداً للباب لوقوع اللام مفتوحة بعد صاد مفتوحة وأما من رققها لأجل الألف المنقلبة عن الياء بعدها، وحملاً على ما قبل ذلك وما بعده من رؤوس الآي، واتباعاً له ليأتى الجميع بلفظ واحد ولا يختلف<sup>(٢)</sup>.

رابعاً: اللام المفتوحة وصلاً الساكنة وفقاً نحو ﴿يُوصَلْ﴾:

واختلف عنه أيضاً في اللام المفتوحة المتطرفة حالة الوقف عليها نحو:

﴿أَنْ يُوصَلَ﴾ [البقرة: الآية: ٢٧].

فقطع له بالتغليظ ابن غلبون في التذكرة<sup>(٣)</sup> وهو الذي في التبصرة، وكذا من العنوان والمجتبى وغيره على ما في النشر<sup>(٤)</sup>.

(١) النشر: ٢ / ١١٣.

(٢) ينظر: جامع البيان: ٣٦١.

(٣) التذكرة: ١ / ٢٤٦، وتقدم بيانه من هذه الطرق قبل ذلك عند بيان رؤوس الآي بما أغنى عن إعادته هنا.

(٤) النشر: ٢ / ١١٤.

وأحد الوجهين من التيسير، وجامع البيان والشاطبية، ومن طريق أبي معشر على ما في النشر.

وروى الترقيق عنه ابن شريح في الكافي، وكذا في التجريد، وتلخيص العبارات وكذا من الهداية على ما في النشر.

وهو الوجه الثاني من التيسير وجامع البيان وغيره كما سبق والذي يقدم هو التغليظ لقول الداني بأنه: «الأوجه للدلالة على مذهب الأزرق<sup>(١)</sup>»، ولقول ابن الجزري «بأنه الأرجح»<sup>(٢)</sup>، وقد ورد ذلك عنه من ٢٣ طريقاً، والباقي لوجه التغليظ. والله أعلم.

التوجيه:

من قرأ بالتغليظ؛ لأن السكون عارض إذ هو للوقف فقط فعولمت معاملة المتحركة المفتوحة. ومن قرأ بالترقيق لكون اللام ساكنة؛ لأن ما سكن للوقف كان لازماً فعولمت كذلك معاملة الساكنة في كل حال<sup>(٣)</sup>.

خامساً: إذا حال بين اللام وما قبلها ألف نحو ﴿طَالَ﴾:

واختلف عنه أيضًا إذا ما حال بين الحرف وبين اللام فيه ألف، وذلك في خمسة مواضع وهي ثلاثة للطاء: أولها: ﴿أَفْطَالَ عَلَيْكُمْ أَلْعَهْدُ﴾ [طه: الآية: ٨٦]، والثاني: ﴿حَتَّى طَالَ عَلَيْهِمُ الْعُمُرُ﴾ [الأنبياء: الآية: ٤٤] والثالث: ﴿فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمْدُ﴾ [الحديد: الآية: ١٦]. وموضعان للصاد وهما: الأول: ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا﴾ [البقرة: الآية: ٢٣٣]، والثاني: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا﴾ [النساء: الآية: ١٢٨].

فرققها في ذلك كله ابن غلبون في التذكرة، وهو الذي في التيسير، وتلخيص العبارات، والتبصرة وأيضاً من العنوان على ما ذكره ابن الجزري حيث لم أقف على باب اللامات فيه وقطع ابن الفحام بالترقيق في الطاء، أما الصاد فقرأ بالترقيق على عبد الباقي وبالتغليظ على ابن نفيس وغيره.

(٢) النشر ٢ / ١١٤.

(١) جامع البيان: ٣٦٢.

(٣) جامع البيان: ٣٦٢.



وهو أحد الوجهين من جامع البيان<sup>(١)</sup> فيها على ما رواه الداني، وكذا من الكافي<sup>(٢)</sup>، والشاطبية ومن الهداية، وطريق أبي معشر على ما رواه ابن الجزرى.

وروى الباقون التغليظ وذلك من الكامل والإرشاد على ما في النشر<sup>(٣)</sup> لعدم ذكرها مع أصحاب الترتيق، والذي وجدته في الكامل أنه اقتصر على ثلاثة كلمات فقط فقال: «وفخم الهوزانى<sup>(٤)</sup> اللام في ﴿الصَّلَاةُ﴾، و﴿الطَّلُقُ﴾، ﴿صَلَّصِلْ﴾ إذا كانت مفتوحة ورقق غيرها أ.هـ» فقطع بالتغليظ في هذه الكلمات فقط دون ما عداها، وذلك من طريق الهوازنى عن يونس بن عبد الأعلى وورش وليس من طريق الأزرق

ولكن يؤخذ به اعتماداً على ابن الجزرى لاحتمال وجود سقط أو سهو النساخ. من خلال ذلك يتبين صحة الوجهين عن الأزرق، ويقدم (التغليظ) لأنه الأكثر طرُقاً حيث ورد من ١٨ طريقاً، والباقي للترتيق، ويقول الداني: «إن التغليظ أوجه» وقول ابن شريح «بأنه الأشهر في مذهب ورش» وكذا في النشر، وأشار إلى ذلك ابن الجزرى بقوله: «وقيل عند الطاء والظاء والأصح تفخيمها».

كما أن التغليظ يأتي لأجل قوة الحرف المستعلى؛ لأن الفاصل ألف وهو أصل الفتح التوجيه: والحجة في من أخذ بالتفخيم أنه لم يتعد بالآلف لضعفها، ولأنها تزيد التفخيم حسناً إذ هو من جنسها.

وأما من رقق فلأن الألف وقعت فاصلاً بين اللام والصاد<sup>(٥)</sup>.  
سادساً: ﴿صَلَّصِلْ﴾ [سورة الحجر: الآية: ٢٦، الرحمن: الآية: ١٤]:  
واختلف عنه في تغليظ اللام الأولى وذلك لوقوعها ساكنة بين صادين فرقها عنه أبو عمرو الداني في التيسير وجامع البيان، والتذكرة، والشاطبية وذلك لاقتصارهم في التغليظ على اللام المفتوحة فقط، وكذا من العنوان والمجتبى على ما في النشر، وأحد الوجهين من التبصرة على ما رواه مكى، ومن الكافي والتجريد وكريق أبي معشر على ما رواه ابن الجزرى.

(١) جامع البيان: ٣٦٢.

(٢) الكافي: ٨٠.

(٣) النشر: ٢ / ١١٤.

(٤) يعقوب بن سعيد الهوازنى. قرأ على يونس بن عبد الأعلى وغيره، وقرأ عليه محمد سفيان. غاية النهاية ٣ / ٢٩٠.

(٥) ينظر: شرح الهداية: ١ / ١٣١.

والذى وجدته فى الكافى أن ابن شريح قطع له بالتغليظ وجهًا واحدًا فقال: «ولم يختلف فى ترقيق اللام الساكنة والمكسورة، والمكسور ما قبلها على كل حال إلا أن ورشًا فخم لام ﴿صَلَّصَل﴾ لوقوعها بين الصادين» أ.هـ<sup>(١)</sup>. وذكر ابن الفحاح نحو ذلك<sup>(٢)</sup>.

فقطعا له بالتفخيم وجهًا واحدًا خلافاً لما فى النشر من ذكره الوجهين وهو الذى فى تلخيص ابن بليمة ومن الهداية على ما فى النشر.

والوجهان صحيحان عنه، وبهما قرأ ابن الجزرى.

والذى يقدم هو الترقيق؛ لأنه الأكثر طرقاً عنه، وهو الأصح رواية وقياساً حملاً على سائر اللامات السواكن على ما ذكره الإمام ابن الجزرى<sup>(٣)</sup>، وقد ورد ذلك عنه من ٢٦ طريقاً، وهو الموافق لما فى التيسير والشاطبية، والباقى لوجه التغليظ. والله أعلم.

التوجيه: وجه التغليظ: لكون اللام بين حرفى الإطباق (أى بين صادين) ولا نظير له مما يقوى التغليظ ليعمل اللسان عملاً واحداً<sup>(٤)</sup>.

والترقيق لكون اللام ساكنة؛ لأن اللام الساكنة مرققة على كل حال فى غير هذا الموضع. والله أعلم.

هذا وقد ذكر ابن الجزرى أن بعض المغاربة والمصريين قد شذوا حين روى تغليظ اللام فى غير المواضع التى سبق ذكرها.

فقد روى صاحب الهداية والكافى والتجريد تغليظها بعض الظاء والضاد الساكنتين إذا كانت مضمومة أيضاً نحو (مَظْلُومًا، وَفَضْلُ اللَّهِ)، وروى بعضهم تغليظها إذا وقعت بين حرفى استعلاء نحو (خَلَطُوا، وَأَخْلَصُوا، وَاسْتَغْلَظَ....) حيث ذكر ذلك المهدوى وابن الفحاح وابن بليمة وغيرهم.

وكذا (فَاخْتَلَطَ، وَلَيْتَلَطَفَ)، وكل ذلك شاذ لا يؤخذ به، وهذا هو المراد من قول ابن الجزرى: «وشذ غير ما ذكرت»<sup>(٥)</sup> أى أول الباب.

وبهذا نكون قد وصلنا إلى آخر ما روى عن الأزرق من مواضع الخلاف فى هذا المبحث ننتقل بعده إلى مبحث الوقف على أواخر الكلم.

(٢) التجريد: ١٨٢.

(١) الكافى: ٧١.

(٤) الكشف: ١ / ٢٢١.

(٣) النشر: ٢ / ١١٤.

(٥) طيبة النشر. باب اللامات: ٣٤.

## المبحث الثاني عشر الوقف

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الوقف على أواخر الكلمة.

المطلب الثاني: الوقف على مرسوم الخط.



## المبحث الثاني عشر

### الوقف

#### المطلب الأول: الوقف على أواخر الكلم

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف أهل الأداء في الوقف على أواخر الكلم وذلك إما بالسكون المجرد أو الروم أو الإشمام<sup>(١)</sup> لجميع القراء.

ولما كان موضوع بحثنا هو اختلاف الوجوه الواردة من طرق الرواة، فإن ذلك لا يعد من صميم الموضوع، ولكن من باب إتمام الفائدة أبين أن المقدم هو الوقف بالسكون المحض، ثم الروم، ثم الإشمام، كما قال الإمام الشاطبي: «والإسكان أصل الوقف<sup>(٢)</sup>»، وكذا قول ابن الجزرى: «والأصل في الوقف السكون»<sup>(٣)</sup>، فدل ذلك على أن الإسكان هو المقدم.

\* \* \*

(١) تقدم تعريف هذه المصطلحات، وقد أجاز أهل الأداء أن يلحق الروم بالمرفوع والمجورر والإشمام بالمرفوع فقط، والسكون المجرد في الأنواع الثلاثة المنصوب والمفتوح والمرفوع، أو المضموم والمكسور أو المجرور، ولم يجوزوا الروم أو الإشمام في خمسة أصناف وهى: ما كان ساكنًا وصلًا نحو (فلا تنهر) وكذا المفتوح نحو (لا ريب) وكذا في هاء التأنيث نحو (الملائكة)، وكذا في المحرك وصلًا بحركة عارضة نحو (قم الليل) تخلصًا من التقاء الساكنين أو النقل نحو (خلوا إلى)، واختلف عنهم في ميم الجمع فذهب مكي إلى جواز ذلك قياسًا على هاء الضمير.. ينظر: التبصرة ١ / ٣٤١، وذهب الإمام الداني إلى المنع وأشار إلى أن قياسها على هاء الضمير لا يجوز لأن أصل ميم الجمع هو السكون وأما الواو التي لحقتها في حالة الوصل تذهب وقفًا وتعود إلى السكون بخلاف هاء الضمير فإن أصلها الحركة فعمل كل منهما على أصله. ينظر: جامع البيان: ٣٨٦، فدل ذلك على عدم جواز إلحاق الروم أو الإشمام بميم الجمع، وبه أخذ الإمام ابن الجزرى، وشذذ ما ذهب إليه مكي. ينظر: النشر ١٢٢ / ٢. والله أعلم.

(٢) الشاطبية: ٣٠.

(٣) طيبة النشر: ٣٤، النشر: ١٢٠ / ٢.

## المطلب الثاني

### الوقوف على مرسوم الخط<sup>(١)</sup>

تمهيد:

من المعلوم أن رسم المصاحف العثمانية ارتبط بالقراءات القرآنية الصحيحة عن الرسول ﷺ ارتباطاً وثيقاً، وأن القراءات هي الأساس والأصل في توجيه الرسم العثماني، وذلك لأن المصاحف العثمانية رسمت وفقاً للقراءات القرآنية غير أنها كانت في بادئ الأمر مجردة من النقط والشكل مما جعل الرسم محتملاً لأكثر من قراءة؛ لكن صنيع سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه بإرسال قارئ مع كل مصحف إلى الأمصار المرسل إليها يقرأهم بما صحة نقله، وثبت في المصحف رسمه جعل أهل هذه الأمصار يشبثون على ما نقلوه من قراءات موافقة للخط عن الصحابة الذين نزلوا بينهم، وتركوا ما كان خارجاً عن خط المصاحف العثمانية مما لم ترد به الرواية.

وهكذا صارت موافقة القراءة للخط ركناً من أركان صحة القراءة ضمن أركان ثلاثة وهي الصحة، وموافقة الرسم العثماني تحقيقاً أو تقديرًا<sup>(٢)</sup>، وصحة الوجه في العربية، وأن الأصل في ذلك هو الرواية الصحيحة.

ولما كان رسم المصحف ركناً أساسياً لصحة القراءة فقد انعقد الاجماع على وجوب اتباعه في القراءة وفقاً ووصلاً، وفي ذلك يقول ابن الجزري: «وقد أجمع أهل الأداء وأئمة

(١) المراد بذلك: خط المصاحف العثمانية التي أجمع الصحابة عليها عند نسخ المصاحف، وهو ينقسم إلى قسمين:

• قياسي: وهو ما طابق فيه الخط اللفظ.

• اصطلاحى: وهو ما خالفه بزيادة أو حذف أو بدل أو وصل أو فصل.

ينظر: النشر: ٢ / ١٢٨، وله كتب خاصة بعلم الرسم مفصل فيها ذلك.

(٢) هذه الموافقة قد تكون تحقيقاً وهي الموافقة الصريحة وذلك في كل ما لم ترد فيه قراءات وقد تكون تقديرًا وهي الموافقة احتمالاً وذلك نحو (مالك يوم الدين) حيث رسمت بحذف الألف لتحتمل القراءتين معاً، وكتابة (الصاد) بالصاد وقراءتها بالسين على الأصل، لأنها لو كتبت بالسين على الأصل لفات ذلك قراءة الصاد والإشباع. وغير ذلك من إثبات ياءات الروافد، وحذف ياء (تستلن) وقراءة الظاء من (بضين) ونحو ذلك من المخالفات المفترقة التي وردت بها الرواية، وينظر تفصيل ذلك في النشر: ١ / ١١ - ١٣، وتقدم ذلك بيان ذلك مفصلاً في أركان القراءة الصحيحة.

الإقراء على لزوم رسم المصاحف فيما تدعو الحاجة إليه اختيارًا واضطرارًا، فيوقف على الكلمة الموقوف عليها أو المسئول عنها على وفق رسمها في الهجاء وذلك باعتبار الأواخر من الإبدال والحذف والإثبات.. والوصل والقطع، وهذا الذي عليه العمل عند أئمة الأمصار في كل الأعصار..» أ.هـ<sup>(١)</sup>

وقد حصر الإمام ابن الجزرى الخلاف في هذا الباب عن القراء في خمسة أقسام وهى: الإبدال<sup>(٢)</sup>، والإثبات<sup>(٣)</sup>، والحذف، والوصل، والقطع. لكن الذى يخص موضوعنا فى هذا الباب أن اختلاف الطرق عن الرواة ورد فى القسمين الأولين فقط وهما: الإبدال والإثبات.

أما بالنسبة للقسم الأول، وهو الإبدال، فقد ورد الخلاف فيه فى موضع واحد عن قبل وهو ﴿هَيْهَاتَ﴾ من قوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: من الآية: ٣٦]، فروى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عنه فى الوقف عليها بالتاء هكذا، ﴿هَيْهَاتَ﴾، وبالهاء هكذا (هيهاه).

وإليك بيان ذلك:

أما الهاء ووقفًا، فقطع له بها ابن شريح فى الكافى<sup>(٤)</sup>، وكذا فى التجريد<sup>(٥)</sup>،

(١) النشر: ٢ / ١٢٨ - ١٢٩. بتصرف.

(٢) الإبدال: لغة: تحويل شئ من موضع إلى موضع، أو جعل شئ مكان آخر.

ينظر: معجم تهذيب اللغة: ٤ / ٣٦٥٢.

اصطلاحًا: هو عبارة عن جعل حرف مكان آخر. ينظر: النشر: ٢ / ١٢٩.

(٣) الإثبات: لغة: يقال: أثبت الشئ ثبته. مكثه من الثبات. وهو ضد النفى. المعجم الوجيز: ٨١.

الإثبات: اصطلاحًا: ينقسم إلى قسمين:

- أحدهما إثبات ما حذف رسمًا كالحاق هاء السكت أو أحد حروف العلة الواقعة قبل سكان فحذفت لذلك» أ.هـ.

- القسم الثانى: إثبات ما حذف لفظًا كإثبات ألف (أنا) عند الوقف. ينظر: النشر: ٢ / ١٤٢

الحذف: لغة: الإسقاط. القاموس المحيط: ٧١٩.

الحذف: اصطلاحًا: هو على قسمين أيضًا:

- أحدهما: حذف ما ثبت رسميًا، وهو ما كتب بالواو والياء صورة للهمزة المتطرفة نحو (اتوكؤا)، نبأى).

- والثانى: حذف ما ثبت لفظًا، وهو الواو والياء الثابتان فى هاء الكناية الواقعة فيه قبل محرك نحو (إن له أبًا).

ينظر: النشر: ٢ / ١٤٤.

(٥) التجريد: ٢٧١.

(٤) الكافى: ١٦٤.

والمبهيج<sup>(١)</sup>، وكفاية الست<sup>(٢)</sup>، والمستنير<sup>(٣)</sup>، وغاية أبى العلاء<sup>(٤)</sup>، وأحد الوجهين من الإعلان<sup>(٥)</sup>، وجامع ابن فارس. وروى الباقر الوقف بالتاء وهو الذى فى التيسير<sup>(٦)</sup>، والشاطبية<sup>(٧)</sup>، والتلخيص<sup>(٨)</sup><sup>(٩)</sup>، وروضة المعدل<sup>(١٠)</sup>، والسبعة<sup>(١١)</sup>، والكامل<sup>(١٢)</sup>، والعنوان<sup>(١٣)</sup>، وكذا من المجتبى.

وأما ما رواه الإمام ابن الجزرى من الوقف بالهاء من الهداية، والهادى، وكذا التاء من التبصرة، والتذكرة، فكل ذلك ليس من طريق الطيبة عن قبل.

والوجهان صحيحان عن قبل، وبهما قرأ ابن الجزرى، والذى يقدم هو التاء؛ لأنه الموافق لرسم المصحف، وهو الأكثر طرقاً ورواية عنه حيث ورد من ١٩ طريقاً، بينما وردت الهاء من ١٤ طريقاً.

بعد الانتهاء فى القسم السابق من بيان ما ورد من الخلاف عن قبل فى قسم (الإبدال) تنتقل إلى بيان القسم الثانى وهو الإثبات، ويشمل ذلك اختلاف الطرق عن الرواة فى إلحاق هاء السكت وقفاً، وكذا بعض الياءات المحذوفة التى وقعت لاماً للكلمة.

أما بالنسبة لهاء السكت<sup>(١٤)</sup>:

فقد ورد الخلاف فيها عن البزى وذلك فى (ما) الاستفهامية التى دخل عليها حرف من حروف الجر وذلك فى مواضع محددة سيأتى بيانها بعد وشاركه فيها يعقوب من الروائين معاً، وزاد عليه أربعة أصول اختص بها يعقوب عند الوقف لم يشاركه فيها أحد من القراء<sup>(١٥)</sup>.

(٢) الكفاية: ٢٦ خ.

(٤) غاية الاختصار: ٥٨٣.

(٦) التيسير: ٥٤.

(٨) التلخيص: ٣٣٩.

(١٠) الروضة: ٥٢.

(١٢) الكامل: ٧٣٧.

(١) المبهيج: ٧٦ خ.

(٣) المستنير: ٦٩٤.

(٥) الإعلان: ٧.

(٧) الشاطبية: البيت: ٣٧٩.

(٩) تلخيص العبارات: ١٢٦.

(١١) السبعة: ٤٤٤.

(١٣) العنوان: ١٣٦.

(١٤) هاء السكت: هى هاء تزداد فى آخر الكلمة الموقوف عليها، وتدخل لبيان الحركة حالة الوقف. ينظر: الإقناع فى القراءات السبع لابن الباز: ٣٠٧، تحقيق: د / أحمد فريد المزيدي. ط. دار الكتب العلمية. بيروت.

(١٥) سيأتى بيانها مفصلاً بعد.



وأما بالنسبة للياءات فسيأتى بيان الخلاف فيها بعد هاء السكت.  
أولاً: البزى:

فقد روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عنه فى إلحاق هاء السكت وعدمه وذلك عند الوقف على (ما) الاستفهامية المجرورة بحرف الجر وذلك فى خمس كلمات هى: (فيم)<sup>(١)</sup>، و(لم)<sup>(٢)</sup>، و(عم)<sup>(٣)</sup>، و(بم)<sup>(٤)</sup>، و(مم)<sup>(٥)</sup>.

فروى عنه إلحاق الهاء فى هذه الكلمات وقفاً: أبو عمرو الدانى فى التيسير<sup>(٦)</sup>، وهو خروج عنه طريقه؛ لأنه أسند رواية البزى عن الفارسى<sup>(٧)</sup>، وقطع فيه بالهاء عن البزى ولم يقرأ بالهاء إلا على ابن غلبون كما هو فى جامع البيان، ونص على ذلك أيضاً ابن الجزرى فى النشر، وهو الذى فى تلخيص ابن بليمة<sup>(٨)</sup>، وأحد الوجهين من الشاطبية<sup>(٩)</sup>، وروى الجمهور عدم الإلحاق وهو الذى فى المستنير<sup>(١٠)</sup>، والمصباح<sup>(١١)</sup>، وروضة المالكى<sup>(١٢)</sup>، والمعدل<sup>(١٣)</sup>، وكتابى أبى العز<sup>(١٤)</sup>(١٥)، وغاية أبى العلاء<sup>(١٦)</sup>، والمبهج<sup>(١٧)</sup>، والكامل<sup>(١٨)</sup>، والتجريد<sup>(١٩)</sup>، وتلخيص أبى معشر<sup>(٢٠)</sup>، وبه قرأ الدانى على أبى الفتح فارس، وكذا من المفتاح وغيره ما فى النشر.

والوجهان صحيحان عن البزى، وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى، والذى يقدم هو عدم الإلحاق وذلك لأمر منها:

١ - أن ذلك هو مذهب الجمهور والأكثر طرقاً ورواية عن البزى وقد ورد ذلك من ٢٩ طريقاً، بينما ورد الإلحاق من ٤ طرق، ولا يقدح ذلك فى صحة هذا الوجه؛ لأنه أحد

- 
- |                                       |                          |
|---------------------------------------|--------------------------|
| (١) النساء: الآية: ٩٧، والنازعات: ٤٣. | (٢) النساء: الآية: ٧٧.   |
| (٣) النبأ: ١.                         | (٤) النمل: ٣٥.           |
| (٥) الطارق: الآية: ٥.                 | (٦) التيسير: ٥٥.         |
| (٧) جامع البيان: ٣٨٠.                 | (٨) التلخيص: ٥٤.         |
| (٩) الشاطبية: البيت: ٣٨٦.             | (١٠) المستنير: ١ / ٣٩٧.  |
| (١١) المصباح: ١ / ١٨٠.                | (١٢) روضة المالكى: ٥٢٩.  |
| (١٣) روضة المعدل: ٥١.                 | (١٤) الإرشاد: ٢١٧.       |
| (١٥) الكفاية الكبرى: ٢١٤.             | (١٦) غاية الاختصار: ٣٨٨. |
| (١٧) التجريد: ١٨٨.                    | (١٨) المبهج: ٤٠.         |
| (١٩) الكامل: ٤٨٠.                     | (٢٠) التلخيص: ٢٠٨ - ٢٠٩. |

الوجهين من الشاطبية، وبه قرأ الداني على ابن غلبون من جامع البيان كما سبق.

٢- أن عدم الإلحاق هو الموافق لرسم المصحف.

٣- أن الأصل في ذلك عدم الهاء كما في الكامل<sup>(١)</sup>.

ثانيًا: يعقوب :

أما يعقوب فهو وإن كان آخر أصحاب الخلاف ترتيبًا في هذا الباب، إلا أنني أرى مندوحة من ذكره هنا بعد البرزى مباشرة، وذلك لاشتراكه معه في إلحاق هاء السكت وقفًا. فقد ورد عنه الخلاف في هذا الباب في أربعة أصول مطردة وبعض الكلمات المخصوصة.

وأول هذه الأصول المطردة: هو (ما) الاستفهامية المجرورة بحرف الجر المتصل بها في الكلمات الخمس التي سبق بيانها للبرزى، وإليك بيانها مفصلاً.

أولاً: ﴿فَلِمَ﴾: حيث إنه أول هذه الحروف ورودًا في القرآن الكريم وذلك في قوله تعالى: ﴿قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيََاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ﴾ [البقرة من الآية: ٩١] فقد روى إلحاق الهاء وقفًا في هذا الحرف عن يعقوب أبو معشر الطبري في تلخيصه، وهو الذي في المصباح، والمبهج، ومفردة ابن الفحاح<sup>(٢)</sup>، والكامل، ولرويس من كفاية أبي العز، وقراءة الداني على أبي الفتح وغاية ابن مهران على ما في النشر.

وروى الباقر عن عدم الهاء وهو الذي في التذكرة<sup>(٣)</sup>، والمستنير، وغاية أبي العلاء والروضتين، وكتابي أبي العز، والتجريد، وجامع الفارسي<sup>(٤)</sup>، ولروح من غاية ابن مهران. وكذا عن يعقوب من التذكار وجامع ابن فارس، وكتابي ابن خيرون وغيرهما على ما في النشر<sup>(٥)</sup>.

والوجهان صحيحان عنه وبهما قرأ الإمام ابن الجزري، والذي يقدم هو عدم الإلحاق؛ لأنه الأكثر طرقًا، وقد ورد ذلك عن رويس من ٢٤ طريقًا، ولروح من ٢٣ طريقًا، أما الإلحاق فقد ورد عن رويس من ١٧ طريقًا، ولروح من ٢١ طريقًا.

(٢) المفردة: ٨.

(١) الكامل: ٤٨١.

(٤) الجامع: ٣٨.

(٣) التذكرة: ٢٤٥.

(٥) النشر: ٢ / ١٣٤.

ثانيًا: ﴿فِيمَ﴾: وقد ورد ذلك في مواضع متعددة في القرآن الكريم أولها قوله تعالى: ﴿قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ﴾ [النساء: من الآية: ٩٧].

فروى إلحاق الهاء وقفًا عن يعقوب في هذا ابن سوار في المستنير وكذا في المصباح والمبهبج، وإرشاد أبي العز، وتلخيص أبي معشر، ومفردة ابن الفحام، ولرويس من كفاية أبي العز، وغاية ابن مهران، وبه قرأ الداني على أبي الفتح على ما في النشر، وروى الباقر عن عدم إلحاق. وبالأوجهين أخذ ابن الجزري عن يعقوب، ويقدم عدم إلحاق؛ لأنه مذهب الجمهور عن يعقوب، حيث بلغت طرقة عن رويس ٢٦ طريقًا من إجمالي طرقة البالغ عددها ٤١ طريقًا، ولروح من ٢٨ طريقًا من ٤٤ طريقًا عنه.

كما أن عدم إلحاق هو الموافق لرسم المصحف وعليه القراء العشرة وكذا يعقوب والبرزى في أحد الوجهين عنهما.

ثالثًا: ﴿بِمَ﴾: وذلك من قوله تعالى عن ملكة سبأ: ﴿فَنَظَرْتُ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل: ٣٥] ونحوه<sup>(١)</sup>.

فروى إلحاق الهاء في ذلك أبو معشر في التلخيص، وهو الذي في المبهبج، والمستنير، والمصباح، ومفردة ابن الفحام، ولرويس من قراءة الداني على أبي الفتح كما في النشر، وغاية ابن مهران، وكذا من طريق القاضي أبي العلاء عن التمار من كفاية أبي العز<sup>(٢)</sup>، وروى الباقر عن عدم إلحاق.

والوجهان صحيحان عن يعقوب وبهما قرأ ابن الجزري ويقدم عدم إلحاق؛ لأنه الأكثر رواية عنه حيث ورد عن رويس من ٢٦ طريقًا، ولروح من ٢٩ طريقًا، والباقي للإلحاق والله أعلم.

رابعًا: ﴿عَمَّ﴾: وذلك من قوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [النبأ: ١].

فروى إلحاق الهاء وقفًا عن يعقوب ابن غلبون في التذكرة، وهو الذي في روضة المالكي، والمستنير، والمصباح، والمبهبج، وغاية أبي العلاء، وتلخيص الطبري، وجامع الفارسي.

(١) كما في قوله تعالى: (فيم تبشرون) الحجر: الآية: ٥٤.

(٢) تقدم بيان ذلك في أوجه البرزى مما أغنى عن إعادته هنا.

ولرويس من غاية ابن مهران، وللقاضي عن التمار من الكفاية، ومن الكامل ليعقوب على ما وجدته فيه حيث قال: بهاء بعد الواو والياء والميم نحو (وهوه، فهية، بمة، وله، وعمه) وبابه في الوقف سلام ويعقوب "أ.هـ"<sup>(١)</sup>.

فقطع ليعقوب بالهاء في هذه المواضع، إلا أن ابن الجزرى قال في النشر عن هذا النوع "ولم يذكره عنه في الكامل ولا الجامع ولا كثير من الكتب" أ.هـ"<sup>(٢)</sup>، وتبعه على ذلك أهل الأداء والمحرون.

من خلال ذلك يتبين صحة الوجهين عن يعقوب وأن الإلحاق هو الأكثر طرقاً حيث ورد عن رويس من ٢٩ طريقاً من مجموع طرقة البالغ عددها ٤١ طريقاً، وعن روح من ٢٧ طريقاً، بينما ورد عدم الإلحاق من ١٢ طريق عن رويس، ١٧ طريقاً لروح، ويقدم الإلحاق؛ لأنه الأكثر طرقاً كما سبق والموافق لطريق التحجير<sup>(٣)</sup>، والله أعلم.

خامساً: ﴿مِمَّ﴾: وذلك من قوله تعالى: ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ﴾ [الطارق: الآية: ٥]. فروى إلحاق الهاء هنا عن يعقوب عند الوقف ابن الفحاح في المفردة، وكذا في المصباح والمبهج، والتلخيص لأبى معشر.

ولرويس من غاية ابن مهران، ومفردة الداني، وهو طريق القاضي أبى العلاء من كفاية أبى العز.

وروى الباقون عدم الإلحاق وهو الموافق لخط المصحف والمقدم في الأداء حيث ورد ذلك عنه من رواية رويس من ٣٠ طريقاً، ولروح من ٣٢ طريقاً. بينما ورد الإلحاق لرويس من ١١ طريقاً ولروح من ١٢ طريقاً تقريباً من الروايتين معاً. والله أعلم.

التوجيه: حجة من وقف بعدم إلحاق الهاء اتباعاً لرسم المصحف، وذلك لأن الألف حذفت بعد الميم لفظاً ورسماً للفرق بين الاستفهام والخبر، وخص الاستفهام بذلك لكثرة ورودها. وأما من وقف بالهاء لبيان الحركة الموقوف عليها<sup>(٤)</sup>، والأصل في ذلك كله الرواية الصحيحة.

(٢) النشر: ٢ / ١٣٤.

(٤) جامع البيان: ٣٨٠.

(١) الكامل: ٤٨٠.

(٣) التحجير: ٧٨.

## الأصل الثاني:

النون المشددة من جمع الإناث سواء اتصل بهن شيء أم لم يتصل نحو:

﴿هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ [سورة هود: من الآية: ٧٨]، ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ﴾ [البقرة: من

الآية: ٢٢٨] و﴿بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ﴾ [المتحنة: من الآية: ١٢٠]... إلخ.

فروى عنه إلحاق الهاء وقفًا في هذا النوع أبو الحسن طاهر بن غلبون كما في

التذكرة<sup>(١)</sup>، وبه أخذ الداني في المفردة على ما في النشر، وهو الذي في مفردة ابن الفحام ومن

الكفاية والإرشاد كلاهما لأبي العز، وذلك من غير طريق القاضي أبي العلاء عن النخاس

عن التمار عن رويس، ولروح من غاية ابن مهران على ما في النشر.

وهو أحد الوجهين عن يعقوب من المستنير والمصباح، وكذا لروح من تلخيص أبي

معشر.

وذكره الهذلي في الكامل عن روح في قول الخزاعي وابن مهران واختار الوقف بغير

هاء<sup>(٢)</sup>، وبعدمه أخذ ابن الجزري من الكامل، وروى الباقر عن عدم الإلحاق عن يعقوب، وهو

الذي في روضة المالكي، والكامل، وغاية أبي العلاء والمبهم، ولغير القاضي أبي العلاء عن

التمار، وذلك من كتابي أبي العز، ولرويس من تلخيص أبي معشر. وهو الذي في التذكار،

وجامع ابن فارس، وكتابي ابن خيرون على ما في النشر عن يعقوب.

والوجهان صحيحان عن يعقوب وبهما قرأ الإمام ابن الجزري، والذي يقدم هو عدم

الإلحاق وقفًا لأمر منها:

أن ذلك هو الموافق لخط المصحف كما قال الإمام الهذلي<sup>(٣)</sup> فضلًا عن أنه الأكثر طرقًا

ورواية عنه فهو مذهب الجمهور حيث ورد ذلك عن رويس من ٢٨ طريقًا، ولروح من ٣١

طريقًا، والباقي للإلحاق ويمثل النسبة الباقية.

الأصل الثالث: المشدد المبني نحو ﴿لَدَيَّ﴾ كما في قوله تعالى: ﴿مَا يُبَدِّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ﴾

[سورة ق: الآية: ٢٩]، وإلى، نحو ﴿إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ﴾ [سورة يونس: الآية: ١٥] وعلى

(١) تقدم بيان ذلك من هذه الطرق عند بيان الأصل من هذا الباب ليعقوب.

(٢) المصدر السابق: ٤٨١.

(٣) الكامل: ٤٨٠.

نحو ﴿أَلَّا تَعْلَمُوا عَلَيَّ﴾ [سورة النمل: الآية: ٣١] ... إلخ.

واختلف في ذلك أيضًا عن يعقوب فروى إلحاق الهاء وقفًا في ذلك كله ابن غلبون في التذكرة، وكذا في المستنير لابن سوار وكذا من مفردة الداني عن يعقوب، ولابن مهران عن روح على ما ذكره ابن الجزرى منهما حيث لم أقف عليهما.

وروى الباقر عدم الإلحاق، وهو الذى عليه الجمهور والمقدم عند أهل الأداء.

حيث ورد عن رويس من ٣٦ طريقًا من مجموع طرقه البالغ عددها ٤١ طريقًا، ولروح من ٣٩ طريقًا من ٤٤ طريقًا هى مجموع طرق روح، بينما ورد الإلحاق من باقى طرقهما ويمثل النسبة الباقية. كما أن عدم الإلحاق هو الموافق لرسم المصحف والله أعلم.

الأصل الرابع: النون المفتوحة نحو: (العالمين)، (المفلحون)، (الذين) ..

فقد روى عنه ابن سوار إلحاق الهاء وقفًا في هذا النوع بخلف عنه وذلك من المستنير، وكذا في المصباح، ولرويس من غاية ابن مهران على ما فى النشر حيث لم أقف عليه فى الغاية.

وروى الباقر عدم الإلحاق، وهو الذى فى مفردة ابن الفحام، وجامع الفارسى، والكامل، وكتابى أبى العز، وغاية أبى العلاء، وروضة المالكى، والتذكرة، والمبهج وتلخيص الطبرى، وكذا من مفردة الدانى، والتذكار، وجامع ابن فارس، وكتابى ابن خيرون على ما فى النشر. وهو الوجه الثانى من المستنير، والمصباح عن يعقوب، والوجهان صحيحان عن يعقوب، وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى والذى يقدم هو عدم الإلحاق؛ لأنه الأكثر طرقًا ورواية عنه، وعليه الجمهور حيث ورد عن رويس من ٣٦ طريقًا، ولروح من ٣٩ طريقًا والباقى لعدم الإلحاق.

هذا ما ورد فيه الخلاف من الأصول الأربعة المطردة عن يعقوب فى هذا الباب غير أن هناك أصلًا خامسًا ذكره ابن الجزرى لكنه محل اتفاق وهذا الأصل (هو، وهى) حيث وقعا، وكيف جاء فيقف عليه يعقوب بإلحاق الهاء قولًا واحدًا من جميع طرقه، وجاء ذكره هنا، وإن كان من غير مواضع الخلاف إتمامًا للفائدة.

### (ما اختص به رويس)

واختص رويس بأربع كلمات فى هذا الباب ورد عنه الخلاف فيها أولها: (ثم الظرفية)، وثلاث للندبة وهى: ﴿يَكُونُ لَكَتَى﴾ [سورة هود: الآية: ٧٢]، ﴿يَلْحَسَرَتَى﴾ [سورة الزمر: الآية: ٥٦]،

و ﴿يَأْسَفُنِي﴾ [سورة يوسف الآية: ٦٤].

أما بالنسبة لـ (ثم الظرفية) كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثُمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا﴾ [سورة الإنسان الآية: ٢٤]: فروى عدم إلحاق الهاء فيها ابن الفحام في المفردة، وهو الذي في روضة المالكي، والكامل، والتذكرة، وغاية أبي العلاء، والمبهج، وتلخيص أبي معشر والمستنير، وجامع الفارسي، والمصباح، وكذا من جامع ابن فارس، والتذكار، وكتابي ابن خيرون على ما في النشر.

وقطع له بالهاء فيها أبو العز في كتابيه «الكفاية والإرشاد» وذلك من طريق القاضي أبي العلاء، وكذا من غاية ابن مهران ومفردة الداني على ما في النشر.

والوجهان صحيحان عن رويس والذي يقدم هو عدم الإلحاق، فهو مذهب الجمهور حيث ورد ذلك من ٣٧ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٤١ طريقاً، والباقي للإلحاق، ولا يقدر ذلك في وجه الإلحاق لأن ذلك هو طريق التحجير<sup>(١)</sup>، مما يدل على صحة الوجهين. والله أعلم.

أما بالنسبة للكلمات الثلاث المعروفة بـ (ذى الندبة).

فروى إلحاق الهاء فيها وفقاً عن رويس أبو العز القلانسي وذلك من طريق القاضي أبي العلاء من الكفاية<sup>(٢)</sup> والإرشاد<sup>(٣)</sup>، ومن غاية ابن مهران على ما في النشر، ورواه أبو الكرم في المصباح<sup>(٤)</sup>.

وروى الباقر عدم الهاء وهو مذهب الجمهور عن رويس، والوجهان صحيحان عن رويس وبهما قرأ الإمام ابن الجزري والمقدم هو مذهب الجمهور؛ لأنه الأكثر طرقاً ورواية عنه حيث ورد ذلك من ٣٤ طريقاً وهو الموافق لرسم المصحف، بينما ورد الإلحاق من ٧ طرق ويمثل النسبة الباقية.

التوجيه:

من قرأ بحذف الهاء فهو اتباعاً لرسم المصحف، ومن قرأ بإثباتها لبيان حركة الحرف

(٢) الكفاية الكبرى: ١٠ / ٢١٤ - ٢١٥.

(٤) المصباح: ١٨٠.

(١) ينظر التحجير: ٧٨ - ٧٩.

(٣) الإرشاد: ٢١٧.

الموقوف عليه، ولزيادة التفجع والتوجع كما في باب (ذى الندبة) <sup>(١)</sup>.

أما بالنسبة للياءات: فقد روى ابن الجزرى اختلاف الطرق عن ابن كثير في إثبات ياء «يُنَادِ» وفقاً من قوله تعالى: «وَأَسْتَمِعْ يَوْمَ يُنَادِ الْمُنَادِ مِنْ مَّكَانٍ قَرِيبٍ»، وكذا إثباتها وفقاً عن حمزة والكسائي في كلمة «بِهْدَى» من قوله تعالى: «وَمَا أَنْتَ بِهْدَى الْعُمَى عَنْ ضَلَلَتِهِمْ»، وزاد عن الكسائي أيضاً (واد) بالنمل، وإليك بيان ذلك مفصلاً:

أما قوله تعالى: «يُنَادِ» [سورة ق: من الآية: ٤١] فقد اختلف فيه عن ابن كثير، فقطع له بالإثبات وفقاً وذلك من روايته أبو عمرو الداني في التيسير <sup>(٢)</sup> وهو الذى في روضة المعدل <sup>(٣)</sup> والتجريد <sup>(٤)</sup>، وتلخيص أبى معشر <sup>(٥)</sup>، والمبهج <sup>(٦)</sup>، والمستنير <sup>(٧)</sup>، والمصباح <sup>(٨)</sup>، وغاية أبى العلاء <sup>(٩)</sup>، ومن جامع الخياط، والمفتاح على ما فى النشر <sup>(١٠)</sup>.

وللبزى من روضة المالكى <sup>(١١)</sup>، والكفاية <sup>(١٢)</sup> والإرشاد <sup>(١٣)</sup> كلاهما لأبى العز ولقنبل من كفاية الست <sup>(١٤)</sup>، وأحد الوجهين عن ابن كثير وذلك من الشاطبية <sup>(١٥)</sup>، وللبزى من جامع البيان <sup>(١٦)</sup>، ولقنبل من الإعلان على ما فى النشر، وإن كان الصفرأوى قطع له بالوقف بالياء قولاً واحداً <sup>(١٧)</sup>، وروى ابن بليمة الحذف عن ابن كثير <sup>(١٨)</sup>، وكذا فى الكامل <sup>(١٩)</sup>، وللبزى من الهداية على ما فى النشر، ولقنبل من السبعة <sup>(٢٠)</sup> والكافى <sup>(٢١)</sup>، والعنوان <sup>(٢٢)</sup>، والمجتبى،

(١) ينظر: الكافية لابن الحاجب: ٢ / ٤٠٨. ط. دار الكتب العلمية. بيروت.

(٢) التيسير: ١٦٠.

(٣) الروضة: ٨٤.

(٤) التجريد: ٣١٢.

(٥) التلخيص: ٤١٦.

(٦) المبهج: ٤٠.

(٧) المستنير: ٨٠١.

(٨) المصباح: ٤٧٧.

(٩) غاية الاختصار: ٣٦١.

(١٠) النشر: ٢ / ١٤٠.

(١١) الكفاية: ٥٥٥.

(١٢) كفاية الست: ٣٧.

(١٣) جامع البيان: ٧٢٨.

(١٤) التلخيص: ٦٣ - ٦٤.

(١٥) السبعة: ٦٠٧.

(١٦) العنوان: ١٧٩.

(١٧) الكامل: ٤١٧.

(١٨) الكافى: ٢٠٧.



والقاصد، وإرشاد أبي الطيب على ما في التذكرة، والوجهان صحيحان عن ابن كثير، وبهما قرأ ابن الجزرى، والذي يقدم هو الإثبات؛ لأنه الأكثر طرقاً ورواية عنه حيث ورد ذلك للبزى من ٢٩ طريقاً من إجمالى طرقه التى تبلغ ٤١ طريقاً، ولقنبل من ٢٥ طريقاً بنسبة ٧٦٪ من ٣٣ طريقاً هى إجمالى طرقه، وأما الحذف فقد ورد من باقى الطرق ويمثل النسبة الباقية. ولا يقدح ذلك فيه؛ لأنه الموافق لرسم المصحف، وعليه القراء العشرة فى الحالين باستثناء ابن كثير ويعقوب عند الوقف. والله أعلم.

وما رواه الإمام ابن الجزرى من الحذف من التذكرة، والتبصرة، والهادى فليس من طريق الطيبة<sup>(١)</sup>.

أما بالنسبة للموضع الثانى ﴿يَهْدِي﴾ [سورة الروم: ٥٣] بالروم لحمزة والكسائى. وأما حمزة فقد قرأه بقاء مفتوحة فى موضع الباء مع سكون الهاء وحذف الألف وفتح الياء من (العمى) هكذا (تهدى العمى)<sup>(٢)</sup> والباقون كحفص.

وروى ابن الجزرى اختلاف الطرق عن حمزة فى إثبات الياء وقفاً على (تهدى) ويبحث طرق روايتى حمزة تبين أن أبا عمرو الدانى قطع له بالإثبات وقفاً من جميع كتبه وذلك من التيسير<sup>(٣)</sup>، وجامع البيان<sup>(٤)</sup>، والمفردات، وهو الذى فى تلخيص العبارات<sup>(٥)</sup>، والمصباح<sup>(٦)</sup>، وكفاية أبى العز<sup>(٧)</sup>، وغاية أبى العلاء<sup>(٨)</sup>، والكافى<sup>(٩)</sup>، وتلخيص أبى معشر<sup>(١٠)</sup>، والشاطبية<sup>(١١)</sup>، وبه قرأ ابن الفحام على الفارسى<sup>(١٢)</sup>، والمستنير على ما ورد فيه<sup>(١٣)</sup>.

ولخلف من إرشاد أبى العز<sup>(١٤)</sup>، والتذكرة، وهو عن خلاد من روضة المعدل<sup>(١٥)</sup>

(١) ينظر: إسناد قراءة ابن كثير. النشر ١ / ١١٧ - ١٢٣.

(٢) النشر: ٢ / ١٤٠. (٣) التيسير: ٥٥.

(٤) جامع البيان: ٤٢٦ - ٤٢٧. (٥) التلخيص: ١٣٢.

(٦) المصباح: ٤٢٦ - ٤٢٧. (٧) الكفاية الكبرى: ٤٧٧.

(٨) غاية الاختصار: ١ / ٣٦٠. (٩) الكافى: ١٧٥.

(١٠) التلخيص: ٣٥٦. (١١) الشاطبية: البيت: ٩٤٢.

(١٢) التجريد: ٢٨٦. (١٣) المستنير: ٢ / ٧٢٠.

(١٤) الإرشاد: ٤٨٠. (١٥) الروضة: ١٢٩.

والتبصرة، وبه قرأ مكى على أبى الطيب<sup>(١)</sup>، والهادى على ما رواه ابن سفيان<sup>(٢)</sup>، وروى الباقر الحذف وهو الذى فى غاية ابن مهران<sup>(٣)</sup>، وروضة المالكى<sup>(٤)</sup>، والعنوان، والمجتبى<sup>(٥)</sup>، والكامل<sup>(٦)</sup>، والمبهج<sup>(٧)</sup>، ولخلف من الوجيز<sup>(٨)</sup>، وجامع ابن فارس على ما فى التبصرة<sup>(٩)</sup>، والتذكار، وغيره من كتب العراقيين، وكذا من الهداية على ما فى النشر.

والوجهان صحيحان عن حمزة، وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى، والذى يقدم هو الإثبات لأنه الأكثر طرقاً ورواية عنه حيث ورد عنه من رواية خلف من ٢٨ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٥٣ طريقاً، ولخلاف من ٣٩ طريقاً من إجمالى طرقه التى تبلغ ٦٨ طريقاً. بينما ورد الحذف من باقى طرقه ويمثل النسبة الباقية، ولا يقدر ذلك فى صحته؛ لأنه الموافق لرسم المصحف، وعليه جمهور القراء العشرة باستثناء يعقوب والكسائى وكذا حمزة فى الوجه الثانى عنهما. والله أعلم.

وأما الكسائى:

فقطع له بالإثبات وفقاً من الروایتين معاً: أبو عمرو الدانى وذلك من التيسير وهو الذى فى المفردات، والشاطبية، وتلخيص العبارات، ولأبى الحارث عنه وذلك السبعة<sup>(١٠)</sup>، والتذكرة<sup>(١١)</sup>، والهداية على ما فى النشر<sup>(١٢)</sup>، وجامع ابن فارس على ما فى التبصرة<sup>(١٣)</sup>. وهو أحد الوجهين عن الكسائى من جامع البيان، ولأبى الحارث من الهادى وكفاية أبى العز. وقطع له بالحذف من الروایتين ابن سوار فى المستنير، وكذا فى الكامل، والمصباح،

(١) التبصرة: ٦٢٢.

(٢) ذكر الإمام ابن الجزرى أن ابن سفيان المالكى قطع بالحذف لحمزة، والذى وجدته فى الهادى خلاف ذلك حيث فى سورة النمل: «وقرأ حمزة (وما أنت تهدى العمى) بالتاء وحذف الألف وإسكان الهاء ههنا وفى الروم، ووقف عليها بالياء». أ. هـ. الهادى: ٦١ خ.

(٤) الروضة: ٤٤١.

(٣) الغاية: ٤٤٤.

(٦) الكامل: ٤٢١.

(٥) المستنير: ٧٢٠.

(٨) الوجيز: ٢٨٠ - ٢٨١.

(٧) المبهج: ٧٩.

(١٠) السبعة: ٤٨٦.

(٩) التبصرة: ٢٣.

(١٢) النشر: ٢ / ١٤٠.

(١١) التذكرة: ٤٧٨.

(١٣) التبصرة: ٣٧.

وروضة المالكي، والمبهج، وغاية أبي العلاء<sup>(١)</sup>، والتجريد، ولأبى الحارث من غاية ابن مهران، والتبصرة<sup>(٢)</sup> على ما في النشر، والكافي<sup>(٣)</sup>، وهو الصحيح عنده على ما ذكره ابن الجزرى وجمهور العراقيين.

والوجهان صحيحان عن الكسائي، والذي يقدم هو الحذف؛ لأنه مذهب الجمهور عنه، ولقول الداني عن الحذف: "وهذا الذى يليق بمذهب الكسائي، كما أنه الموافق لرسم المصحف تحقيقاً.

وقد ورد عنه الحذف من ٢٧ طريقاً عن أبى الحارث من مجموع طرقه التى تصل إلى ٤٠ طريقاً، وللدورى من ١٥ طريقاً من ٢٤ طريقاً هى مجموع طرقه، كما أنه الموافق لرسم المصحف. والباقى للإثبات، وهو الموافق لقراءة يعقوب وحزمة فى الوجه الثانى عنه.

### ﴿وَادِ النَّمْلِ﴾

وروى الإمام ابن الجزرى<sup>(٤)</sup> اختلاف الطرق عن الكسائي فى إثبات الياء وفقاً فى كلمة ﴿وَادِ﴾ وذلك من قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَتَوْا عَلَىٰ وَادِ النَّمْلِ﴾ [النمل: ١٨].

فقطع له بإثبات الياء فيها ابن غلبون فى التذكرة<sup>(٥)</sup>، وهو الذى فى روضة المالكي<sup>(٦)</sup>، والهادى<sup>(٧)</sup>، والتيسير<sup>(٨)</sup>، وجامع البيان<sup>(٩)</sup>، والمفردات السبع<sup>(١٠)</sup>،

(١) لم يذكر أبو العلاء خلافاً عن الكسائي فى باب الياء فى هذا الموضع. ينظر: الغاية: ٣٦٠، لكنه فى سورة الروم ورد عنه الخلاف فى أحد النسخ. ينظر ص: ٦٢٢.

(٢) الذى وجدته فى التبصرة أنه ذكر الوجهين عنه فقال: «وهذا الحرف - أى النمل - فى المصاحف بالياء، والذى فى الروم بغير ياء ووقف عليها جميعاً حزمة والكسائي بالياء، وهو مذهب شيخنا أبى الطيب، وقد روى عن الكسائي أنه وقف عليها بغير ياء» أ.هـ.  
التبصرة: ٦٢٢، فذكر له الوجهين.

(٣) روى ابن شريح الوجهين عن الكسائي وفقاً. ينظر: الكافي: ١٧٥، والذى عليه العمل عند أهل الأداء من هذه الكتب الثلاثة هو الحذف اعتماداً على ما رواه ابن الجزرى فى النشر.

(٤) النشر: ١٣٩ / ٢، ١٤٠. (٥) التذكرة: ٤٣٧.

(٦) الروضة: ٤٣٥. (٧) الهادى: ٦٢ خ.

(٨) التيسير: ٥٥. (٩) الجامع: ٣٧١.

(١٠) المفردات: ٣٦٦.

والكافي<sup>(١)</sup>، والشاطبية<sup>(٢)</sup>، والكمال<sup>(٣)</sup>، وتلخيص ابن بليمة<sup>(٤)</sup>، وبه قرأ ابن الفحام على الفارسي<sup>(٥)</sup>، ومن الهداية على ما في النشر.

وروى الوجهين عنه صاحب المبهج<sup>(٦)</sup>، وهو مذهب أبي الطيب كما في التبصرة<sup>(٧)</sup>.  
أما الحذف فقد رواه عنه ابن مجاهد في السبعة<sup>(٨)</sup>، وكذا في غاية ابن مهران<sup>(٩)</sup>، والمستنير<sup>(١٠)</sup>، والمصباح<sup>(١١)</sup>، وكفاية أبي العز<sup>(١٢)</sup>، وغاية أبي العلاء<sup>(١٣)</sup>، وجامع ابن فارس على ما في تبصرته<sup>(١٤)</sup>، وكذا من الموضح والمفتاح وغيرها من الكتب التي لم أقف عليها اعتماداً على ما في النشر.  
من خلال ذلك يتبين أن الوجهين صحيحان عن الكسائي، وقد ورد الإثبات لأبي الحارث من ١٥ طريقاً، وللدوري من ١٥ طريقاً والبالغ للحذف.

ويقدم الإثبات وفقاً من الروايتين، وإن كان أقل طرقاً من رواية أبي الحارث؛ لأن الإمام ابن الجزري رجحه في النشر بقوله «والأصح عنه هو الوقف بالياء على واد النمل دون الثلاثة الباقية، وإن كان الوقف عليه بالحذف صح عنه أيضاً.. قال الكسائي: «ولم أسمع أحداً من العرب يتكلم بهذا المضاف إلا بالياء»<sup>(١٥)</sup> أ.هـ بتصرف

التوجيه: حجة من أثبت الياء وفقاً أنه أتى بالكلمة على أصلها؛ لأن الإثبات الأصل، والحذف فرع، إذ أصله (وادی)، وحذفت للساكنين فلما وقف رجع إلى أصله بالياء، وكذا في (يناد، وبهاد).  
أما من وقف بغير ياء، فذلك لاتباع رسم المصحف، وإجراء للوقف مجرى الوصل، وله حجة أيضاً من القياس أنه اكتفى بالكسرة من الياء فأسقطها والعرب تستعمل ذلك فتكتفى بالكسرة من الياء وبالضمة من الواو<sup>(١٦)</sup>.

- |  |                           |
|--|---------------------------|
| (١) الكافي: ١٥٦.   | (٢) الشاطبية: البيت: ٣٨٥. |
| (٣) الكمال: ٤٢١.   | (٤) التلخيص: ١٢٠.         |
| (٥) التجريد: ٢٨١.  | (٦) المبهج: ٤٠.           |
| (٧) التبصرة: ٥٩٠.  | (٨) السبعة: ٤٧٨.          |
| (٩) الغاية: ٤٤٤.   | (١٠) المستنير: ٤٢٦.       |
| (١١) المصباح: ٤٢٧.   | (١٢) الكفاية: ٤٧٧.        |
| (١٣) غاية الاختصار: ١ / ٣٦٠.                                     | (١٤) التبصرة: ٣٧.         |
| (١٥) النشر: ٢: ١٣٩ - ١٤٠.  |                           |
| (١٦) ينظر: روضة المالكى ١ / ٥١٠، الكشف ٢ / ٢١، جامع البيان: ٣٧١. |                           |

## ﴿اَقْتَدَ﴾

واختلف أيضًا في هذا الباب عن ابن ذكوان في إشباع كسرة الهاء وصلتها بياء، واختلاس كسرة ﴿اَقْتَدَ﴾، وذلك من قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدْنُهُمْ اَقْتَدَ﴾ [الأنعام: ٩٠] فروى اختلاس كسرهما عنه أبو معشر الطبرى وذلك من طريقى النقاش المطوعى<sup>(١)</sup>، وللملى عنه من المبهج<sup>(٢)</sup>، ولزيد عن الداجونى من إرشاد أبى العز<sup>(٣)</sup>.

وروى الشاطبى الوجهين<sup>(٤)</sup>؛ إلا أن وجه الاختلاس ليس من طريق التيسير؛ لأن الدانى قطع لابن ذكوان بالإشباع قولاً واحداً من جميع كتبه كما سيأتى.

ولذا قال ابن الجزرى عن وجه اختلاس كسرة الهاء ورواها الشاطبى عنه ولا أعلمها وردت عنه من طريق.. "أ.هـ. وعليه فإن ذكر الإمام الشاطبى وجه الاختلاس عن ابن ذكوان يعد خروجاً عن طريقه.

وروى الباقرن الإشباع هكذا (اقتدهى) وهو الذى فى التيسير<sup>(٦)</sup> وجامع البيان<sup>(٧)</sup>، والتجريد<sup>(٨)</sup>، وروضة المالكى<sup>(٩)</sup>، والمستنير<sup>(١٠)</sup>، وغاية أبى العلاء<sup>(١١)</sup>، والكفاية<sup>(١٢)</sup>، وتلخيص العبارات<sup>(١٣)</sup>. والمصباح<sup>(١٤)</sup>، والتبصرة<sup>(١٥)</sup>، والهادى<sup>(١٦)</sup>، والتذكرة<sup>(١٧)</sup>، وغاية ابن مهران<sup>(١٨)</sup>، والوجيز<sup>(١٩)</sup>، ولغير الرملى من المبهج، وكذا لغير زيد من إرشاد أبى العز، وغير ذلك.

والوجهان صحيحان عن ابن ذكوان وبهما قرأ ابن الجزرى، والذى يقدم هو الإشباع

- 
- |                          |                           |
|--------------------------|---------------------------|
| (١) التلخيص: ٢٥٩.        | (٢) المبهج: ٥٩.           |
| (٣) الإرشاد: ٣١٤.        | (٤) الشاطبية: البيت: ٦٥٢. |
| (٥) النشر: ٢ / ١٤٢.      | (٦) التيسير: ٨٦.          |
| (٧) جامع البيان: ٤٩٩.    | (٨) التجريد: ٢١٩.         |
| (٩) الروضة: ٦٤٥.         | (١٠) المستنير: ٥٤٣.       |
| (١١) غاية الاختصار: ٣٨٥. | (١٢) الكفاية الكبرى: ٣٢٥. |
| (١٣) التلخيص: ٨٩.        | (١٤) المصباح: ٣٢٢.        |
| (١٥) التبصرة: ٤٩٩.       | (١٦) الهادى: ٣١.          |
| (١٧) التذكرة: ٣٢٩.       | (١٨) الغاية: ٢٤٥.         |
| (١٩) الوجيز: ١٧٤.        |                           |

لأنه رواية الجمهور عنه، إذ ورد ذلك من ٧٤ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٧٩ طريقاً، بينما ورد الاختلاس من باقى طرقه، والله أعلم.

**التوجيه:** حجة من قرأ بصلة الهاء أن الهاء هنا لغير الستة بل هى كناية عن المصدر، فهى ضمير لمصدر الاقتداء الذى يدل عليه الفعل (اقتد) كأن الأصل فيه (فبهذاهم اقتد اقتداء) ثم أضمر (الاقتداء) فقال (فبهذاهم اقتدهى) ففيه معنى التأكيد، فجاز كسر الهاء وصلتها بياء على ما يجوز فى هاء الكناية<sup>(١)</sup>.

وبذلك يكون قد انتهينا من مبحث الوقف على مرسوم الخط  
يليه باءات الإضافة.



(١) ينظر: الكشف: ١ / ٤٣٩، الحجة لابن زنجلة: ٢٦٠. تحقيق: سعيد الأفغانى. مؤسسة الرسالة.

# المبحث الثالث عشر

## الياءات

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ياءات الإضافة.

المطلب الثاني: ياءات الزوائد.





## المبحث الثالث عشر

### المطلب الأول: ياءات الإضافة

تمهيد:

بعد الانتهاء من المبحث السابق وهو دراسة أوجه الخلاف المروية عن الرواة في باب الوقف على مرسوم الخط نتبع ذلك ببيان اختلافهم في ياءات الإضافة. ولم أقف على نص يدل على الحكمة من هذا الترتيب الذي درج عليه كثير من العلماء في مصنفاتهم.

ولعل السر في ذلك أن الباب السابق - وهو الوقف على مرسوم الخط - متعلق بالوقف على أواخر الكلمة من الحذف والإثبات والإبدال والإحاق وغير ذلك كما سبق. والحديث في هذا الباب متعلق بياءات الإضافة وهي ملحقة أيضًا بأواخر الكلم ثابتة في الرسم غير أنها ليست من أصول الكلمة؛ بل هي كهاء الضمير وكاف الخطاب. فلما كان الخلاف في البابين يأتي في أواخر الكلم حسن ذلك الترتيب وكذا في ياءات الزوائد.

وقبل الحديث عن مواضع الخلاف عن الرواة في هذا الباب يحسن إلقاء الضوء على التعريف بهذا الباب.

أولاً: ياء الإضافة: هي عبارة عن ياء المتكلم وهي ضمير متصل بالاسم والفعل والحرف، فتكون مع الاسم مجرورة المحل، ومع الفعل منصوبته، ومع الحرف منصوبته ومجرورته<sup>(١)</sup>. علاماتها: أنها تلحق آخر الكلمة، وليست من أصولها؛ بل هي زائدة عليها كهاء الضمير، وكاف الخطاب ولذلك يصح وضع أى الضميرين في محلها دون تأثير على بنية الكلمة الأصلية.

فتقول مثلاً: «كتابي، كتابك، كتابه»<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر: النشر ٢ / ١٦١.

(٢) شرح ابن الناظم: ١٤٧.

وفي ذلك يقول الإمام الشاطبي:

«ولست بلام الفعل ياء إضافة  
ولكنها كالهاء والكاف كل ما

ويقول الإمام ابن الجزري أيضًا:

«ليست بلام الفعل ياء المضاف بل هي في الوضع كهاء وكاف»<sup>(٢)</sup>

بيان ياءات الإضافة الواردة في القرآن الكريم والمختلف فيها:

ذكر الإمام ابن الجزري أن جملة ما وقع منها في القرآن الكريم سبعائة وستة وتسعون ياءً (٧٩٦)، وهي في ذلك على ثلاثة أضرب<sup>(٣)</sup>.

الضرب الأول: ما أجمع على إسكانه، وهو الأكثر لمجيئه على الأصل نحو (إني جاعل)، وذلك خمسمائة وستة وستون ياء.

الضرب الثاني: ما أجمع على فتحه، وذلك لموجب إما أن يكون بعده ساكن أو قبله نحو (حسبي الله)، و(وإياي)، وهو ثمانية عشر موضعًا.

الضرب الثالث: ما اختلف في إسكانه وفتحه وهو مائتا ياء واثنان عشر ياء، وهو محل الخلاف وهذا الضرب مقسم إلى ستة فصول بيانها كالاتي:

منها ثلاثة أقسام تأتي بعدها همزة قطع، وقسم يعقبه همزة وصل، وخامس بعده (ال) التعريفية والسادس لا يعقبه همز على الإطلاق.

القسم الأول: وهو الذي يأتي بعده همزة قطع مفتوحة وعدده (٩٩) ياءً فقط.

القسم الثاني: ما بعده همزة قطع مكسورة. وعدده (٥٢) ياءً فقط.

القسم الثالث: ما بعده همزة قطع مضمومة، وعدده (١٠) ياءً فقط.

القسم الرابع: ما بعده همزة الوصل وعدده (٧) ياءات فقط.

القسم الخامس: ما بعده (ال) التعريفية وعدده (١٤) ياءً فقط.

القسم السادس: ما ليس بعده همزة قطع أو وصل ولا (أل) وعدده (٣٠) ياءً فقط.

(٢) الطيبة: ٥٧.

(١) الشاطبية: البيتان: ٣٨٧ - ٣٨٨.

(٣) ينظر: النشر: ٢ / ١٦٢ - ١٦٣.

والذى يعيننا من ذلك كله هو المواضع المختلف فيها عن الرواة من الضرب الثالث الذى ورد فيه الخلاف بين الفتح والإسكان حيث إن ذلك هو محل البحث. واعلم أن الخلاف فى هذا الباب دائر بين الفتح والإسكان كما سبق وذلك فى حالة الوصل فقط، أما عند الوقف فالكل يسكن الياء لأجل الوقف. واعلم أيضاً أن من يسكنها وصلاً قبل همزة القطع تصير من قبيل المد المنفصل كل يمدّه على حسب مذهبه.

بعد الانتهاء من ذلك التمهيد نأتى إلى بيان المواضع المختلف فيها عنهم على حسب ترتيب القراء.

### أولاً: قراءة نافع :

رواية قالون: اختلف عنه فى موضع واحد على ما رواه الإمام ابن الجزرى عنه وهو فتح الياء وإسكانها من كلمة (ربى) وذلك من قوله تعالى: ﴿وَلَيْنِ رُجِعْتُ إِلَىٰ رَبِّى إِنَّ لِي عِنْدَهُ لَلْحُسْنَىٰ﴾ [فصلت: الآية: ٥٠]. ويبحث هذا الوجه من مصادره الأصلية تبين أن الجمهور روى الفتح عنه فى هذا الموضع، وبه قطع ابن مجاهد فى السبعة<sup>(١)</sup> وهو الذى فى المستنير<sup>(٢)</sup>، والمصباح<sup>(٣)</sup>، والكافى<sup>(٤)</sup>، والكامل<sup>(٥)</sup>، والمبهم<sup>(٦)</sup>، والغاييتين<sup>(٧)(٨)</sup> والروضتين<sup>(٩)(١٠)</sup>، وكتابى أبى العز<sup>(١١)(١٢)</sup>، والتجريد<sup>(١٣)</sup>، وتلخيص أبى معشر<sup>(١٤)</sup>، والهادى<sup>(١٥)</sup>، والإعلان<sup>(١٦)</sup>، ولا بن فارس على ما فى التبصرة<sup>(١٧)</sup> وغير ذلك من الطرق.

- |                        |                         |
|------------------------|-------------------------|
| (١) السبعة: ٥٧٨.       | (٢) المستنير: ٧٧٨.      |
| (٣) المصباح: ٤٦٢.      | (٤) الكافى: ١٩٧.        |
| (٥) الكامل: ٤٢٨.       | (٦) المبهم: ٨٥.         |
| (٧) الغاية: ٤٦٦.       | (٨) غاية الاختصار: ٣٤٧. |
| (٩) روضة المالكى: ٤٦٢. | (١٠) روضة المعدل: ٨٣.   |
| (١١) الإرشاد: ٥٤١.     | (١٢) الكفاية: ٥٣٤.      |
| (١٣) التجريد: ٣٠٢.     | (١٤) التلخيص: ٣٩٨.      |
| (١٥) الهادى: ٧٠.       | (١٦) الإعلان: ٢١٠.      |
| (١٧) التبصرة: ٤٣ خ.    |                         |

وأطلق له الخلاف أبو عمرو الداني في التيسير<sup>(١)</sup>، وبهما قرأ على أبي الفتح من طريق الحلواني وذلك على ما في الجامع<sup>(٢)</sup> ورواهما ابن غلبون في التذكرة<sup>(٣)</sup>، وكذا في الشاطبية<sup>(٤)</sup>.  
وقال مكى: «وروى عن قالون الإسكان والذي قرأت له به الفتح»<sup>(٥)</sup>.  
وقطع عنه بالإسكان ابن بليمة في التلخيص<sup>(٦)</sup>، والمجتبى على ما في العنوان<sup>(٧)</sup> وهو الوجه الثانى من الطرق التى ذكرت عنه الخلاف.  
وأما ما ذكره ابن الجزرى من الإسكان لقالون من العنوان<sup>(٨)</sup> فليس من طريق الطيبة<sup>(٩)</sup>.

والوجهان صحيحان وبهما قرأ ابن الجزرى وقال: «وبهما أخذ غير أن الفتح أشهر وأقيس بمذهبه»<sup>(١٠)</sup>. وعليه فإنه هو الذى يقدم فى الأداء، وقد ورد ذلك عنه من ٧٧ طريقاً، والباقى لوجه الإسكان وقد ورد ذلك من ٦ طرق، ولا يقدر ذلك فى صحة روايته؛ لأن به قرأ ابن كثير وابن عامر والكوفيون ويعقوب مما يدل على صحته. والله أعلم.  
التوجيه:

حجة من فتح الياء فعلى أصل الكلمة وذلك أن الياء اسم المتكلم، والاسم لا يخلو من أن يكون مضمراً أو مظهراً، فإذا كان ظاهراً أعرب، وإذا كان مضمراً بنى على حركة كالكاف فى (ضربتك)، والتاء فى (قمت) وكذلك الياء وجب أن تكون مبنية على حركة لأنها علامة إضمار وهى خلف من المعربة والدليل على ذلك قولك: «وما أدراك ما هيه»، و«حسابيه»؛ لأن الهاء إنما أتت بها للسكت لتبين بها حركة ما قبلها  
وأما من سكن الياء فإنه عدل بها عن أصلها استثقلاً للحركة عليها؛ لأن الياء حرف ثقيل فإذا حرك ازداد ثقلاً على ثقله<sup>(١١)</sup> أ. هـ. والله أعلم.

- 
- |   |                              |
|---|------------------------------|
| (١) التيسير: ١٥٧.   | (٢) جامع البيان: ٧١٠.        |
| (٣) التذكرة: ٥٤٠.   | (٤) الشاطبية: ١٠١٧ - ١٠١٨.   |
| (٥) التبصرة: ٦٦٦.   | (٦) تلخيص العبارات: ٥٩.      |
| (٧) العنوان: ٦٩.  | (٨) النشر: ٢ / ١٦٩.          |
| (٩) النشر: ١ / ٩٨ - ١٠٥.  | (١٠) المصدر السابق: ٢ / ١٦٩. |
| (١١) حجة القراءات: لابن زنجلة: ٩٣، ينظر شرح الهداية ١ / ١٥٨ - ١٥٩، الموضح: ١ / ٢٦٥ - ٢٦٦. |                              |

## بيانه للأزرق

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن الأزرق في الياء الثانية من (محيى) من قوله تعالى ﴿قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: الآية: ١٦٢].

ويبحث طرق الأزرق تبين أن ابن غلبون قطع له بالإسكان في التذكرة<sup>(١)</sup>. وهو الذى فى الكامل<sup>(٢)</sup>، ومن الهداية والمجتبى وغيرهما من الطرق التى لم أقف عليها على ما فى النشر<sup>(٣)</sup>، وبه قرأ الدانى على أبى الحسن والخاقانى من جامع البيان<sup>(٤)</sup>، ولابن الفحام من التجريد من قراءته على عبد الباقي عن أبيه<sup>(٥)</sup>، وأحد الوجهين من التيسير<sup>(٦)</sup> وإن كان الدانى قرأ بالإسكان على ابن خاقان كما سبق وهو طريق التيسير.

وأحد الوجهين أيضًا من الشاطبية<sup>(٧)</sup> وتلخيص العبارات<sup>(٨)</sup> والكافى<sup>(٩)</sup>، والتبصرة<sup>(١٠)</sup>، والعنوان<sup>(١١)</sup> على ما رواه أبو طاهر الأنصارى بخلاف ما فى النشر من قطعه بالإسكان فقط للأزرق من العنوان، وبالفتح قرأ الدانى على أبى الفتح، ومن التجريد وبه قرأ ابن الفحام على ابن نفيس، وعلى عبد الباقي عن قراءته على أبى حفص عمر بن عراق<sup>(١٢)</sup> عن ابن هلال<sup>(١٣)</sup>، وهو الوجه الثانى من الطرق التى روت الوجهين عنه. والوجهان صحيحان عنه، وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى.

والذى يقدم هو الإسكان؛ لأنه رواية الجمهور عنه، وعليه عامة أهل الأداء من

(١) التذكرة: ١ / ٣٣٨.

(٢) الكامل: ٤٣٣.

(٣) النشر: ٢ / ١٧٢.

(٤) جامع البيان: ٥٠٨ - ٥١٠.

(٥) التجريد: ٢٢٣.

(٦) التيسير: ٩٠.

(٧) الشاطبية: ٤١٣.

(٨) تلخيص العبارات: ٦١.

(٩) الكافى: ١٧٠.

(١٠) التبصرة: ٥١٧.

(١١) العنوان: ٩٤.

(١٢) عمر بن محمد بن عراق بن محمد. أبو حفص الحضرمى المصرى الإمام. أستاذ فى قراءة ورش توفى سنة ٣٨٨ هـ

غاية النهاية: ١ / ٥٩٧

(١٣) أحمد بن عبد الله بن هلال. أبو جعفر الأزدى المصرى. أستاذ كبير محقق ضابط. توفى سنة ٣١٠ هـ. غاية النهاية:

١ / ٧٤ - ٧٥.

المصريين على ما ذكر الداني، وقد ورد ذلك عنه من ٢٨ طريقاً وهو الموافق لما عليه قالون والأصبهاني عن نافع، وهو الذي رجحه الشاطبي بقوله:

«ومحياى والإسكان صح تحملاً»<sup>(١)</sup>

والباقي لوجه الفتح وعليه القراءة العشرة غير نافع مما يدل على صحة الوجهين. والله أعلم، وأما ما ذكره ابن الجزرى من الإسكان عنه من الهادى لابن سفيان ومن الوجيز للأهوازي، فليس من طريق الطيبة<sup>(٢)</sup>.

التوجيه: من أسكن الباء فإنه جمع بين الساكنين وإن لم يكن الثانى مدغماً وأجاز ذلك بعض البغداديين، ويونس من الكوفيين، أو إجراء للوصول مجرى الوقف. ومن قرأ بالفتح على الأصل<sup>(٣)</sup>.

## ثانياً ابن كثير **عِنْدِي أَوْلَمَ** [القصص: الآية: ٧٨]

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن ابن كثير في فتح الباء وإسكانها في كلمة (عندي)<sup>(٤)</sup> وذلك من قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ عِنْدِي أَوْلَمَ يَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَهْلَكَ مِنْ قَبْلِهِ مِنَ الْقُرُونِ مَنْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ قُوَّةً﴾.

ويبحث طرق ابن كثير من روايتى البزى وقبل تبين ما يلى:  
أ- رواية البزى:

روى الإمام أبو عمرو الداني الإسكان عنه من التيسير<sup>(٥)</sup> من طريق النقاش عن أبى ربيعة عنه، وهو الذى فى المستنير<sup>(٦)</sup>، وروضة المالكى<sup>(٧)</sup>، والمصباح<sup>(٨)</sup>. وكتابى أبى العز<sup>(٩)</sup><sup>(١٠)</sup>، والمبهبج<sup>(١١)</sup>، وغاية أبى العلاء<sup>(١٢)</sup>، ولغير عبد الباقي من التجريد<sup>(١٣)</sup>. ولابن بنان

(١) ينظر الشاطبية: البيت: ٦٨٠.

(٢) النشر: ١ / ١٠٦ - ١٠٩.

(٣) شرح الهداية للمهدوى: ٢٩٦، الموضح: ١ / ٥١٨.

(٤) النشر: ٢ / ١٦٥.

(٥) التيسير: ١٤٠.

(٦) المستنير: ٢ / ٧٢٦.

(٧) روضة المالكى: ٤٣٨.

(٨) المصباح: ٤٣.

(٩) الإرشاد: ٤٨٧.

(١٠) الكفاية: ٤٨٤.

(١١) المبهبج: ٨٠.

(١٢) غاية الاختصار: ٣٤٤.

(١٣) التجريد: ٢٨٤.

من المصباح، وكذا من جامع ابن فارس<sup>(١)</sup> والمصباح على ما في النشر، وأطلق الشاطبي<sup>(٢)</sup> الخلاف لابن كثير من الروايتين إلا أن الفتح للبزى والإسكان لقنبل ليس من طريق الشاطبية، وذلك لأن الداني في التيسير قطع له بالإسكان من رواية البزى والفتح من رواية قنبل، وقد أشار ابن الجزرى إلى ذلك.

وأما الفتح فقطع به ابن الحباب عن البزى وهو الذى فى الكامل<sup>(٣)</sup>، والتلخيصين<sup>(٤)</sup> وروضة المعدل ومن الهداية على ما فى النشر.

والوجهان صحيحان عن البزى ويقدم الإسكان؛ لأنه رواية الجمهور عنه، وقد ورد ذلك من ٢٤ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٤١ طريقاً والباقي لوجه الإسكان، وبه قرأ ابن عامر والكوفيون ويعقوب مما يدل على صحة الوجهين. والله أعلم.

#### ب - رواية قنبل:

بالبحث فى رواية قنبل من طريق ابن مجاهد تبين أنه قطع له بالفتح وذلك من السبعة<sup>(٥)</sup>، وهو الذى فى روضة المعدل، والتيسير، وتلخيص العبارات، والمستنير، وغاية أبى العلاء، والتجريد، وكفاية الست<sup>(٦)</sup>، ولابن شنبوذ من المستنير والمصباح والمبهم.

وروى الإسكان عنه ابن شريح فى الكافى وهو الذى فى الكامل والعنوان ولابن شنبوذ من تلخيص أبى معشر، والكامل، وجامع ابن فارس على ما فى التبصرة له.

والوجهان صحيحان عن قنبل ويقدم عنه الفتح؛ لأنه الأكثر طرقاً ورواية عنه. وقد ورد ذلك عنه من ٢٥ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٣٢ طريقاً، والباقي لوجه الإسكان وتقدم صحة روايته، والله أعلم.

### البزى

﴿وَلِىَ دِينٍ﴾ [سورة الكافرون: الآية: ٦]

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن البزى فى إسكان الياء وفتحها، وبالرجوع

(٢) الشاطبية: البيت: ٣٩٩.

(١) التبصرة: ٣٨.

(٤) تلخيص العبارات: ٥٦ - ٥٨.

(٣) الكامل: ٤٤٦.

(٦) كفاية الست: ٣٠.

(٥) السبعة: ٤٩٦.

إلى طرق البزى تبين أن الجمهور روى الإسكان عنه وهو الذى قطع به ابن سوار فى المستنير<sup>(١)</sup>، وكذا فى المصباح<sup>(٢)</sup>، والمبهج<sup>(٣)</sup>، وغاية أبى العلاء<sup>(٤)</sup>، وكفاية أبى العز<sup>(٥)</sup>، وروضة المالكى<sup>(٦)</sup>، والمعدل<sup>(٧)</sup>، وتلخيص العبارات<sup>(٨)</sup>، وجامع ابن فارس<sup>(٩)</sup> والمفتاح.

وروى الدانى الخلاف عنه من التيسير وقال بأن الإسكان هو المشهور عنه وبه أخذ<sup>(١٠)</sup>، وبه قرأ الدانى على الفارسى عن أبى ربيعة من جامع البيان<sup>(١١)</sup>، وهو طريق التيسير.

وأطلق له الوجهين أبو معشر فى التلخيص<sup>(١٢)</sup> وكذا فى الشاطبية<sup>(١٣)</sup> وإرشاد أبى العز<sup>(١٤)</sup>، ومن التجريد والهداية على ما فى النشر.

وقطع له بالفتح الهذلى فى كامله وذلك من الطريقتين معاً<sup>(١٥)</sup>، وهو الوجه الثانى من الطرق أصحاب الخلاف التى روت عنه الوجهين معاً، وهو طريق ابن الحباب على ما فى النشر.

وأما ما ذكره عنه ابن الجزرى من الفتح، وذلك من العنوان والمجتبى وكذا ما ورد من الوجهين عنه من التذكرة، والكافى، والتبصرة<sup>(١٦)</sup> ليس من طريق الطيبة<sup>(١٧)</sup>.

والوجهان صحيحان عنه وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى.

والذى يقدم هو الإسكان؛ لأنه رواية الجمهور عنه كما هو مبين والمشهور كما قال الدانى والأكثر كما ذكره ابن الجزرى فى النشر.

كما أن الإسكان أيضاً عليه جمهور القراء وذلك باستثناء نافع وهشام وحفص حيث روى عنهم الفتح، وقد ورد عنه من ٢٦ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٤١ طريقاً،

(١) المستنير: ٨٦١.

(٢) المصباح: ٥١٩.

(٣) المبهج: ٩٤.

(٤) غاية الاختصار: ٣٥٢.

(٥) الكفاية الكبرى: ٦١٦.

(٦) روضة المالكى: ٥٠٤.

(٧) روضة المعدل: ٨٨.

(٨) تلخيص العبارات: ٦١.

(٩) التبصرة: ٤٨.

(١٠) التيسير: ١٨٣.

(١١) التلخيص: ٤٨٤.

(١٢) جامع البيان: ٧٨٧.

(١٣) الشاطبية: البيت: ٤١٥.

(١٤) الإرشاد: ٦٤٨.

(١٥) الكامل: ٤٢٦.

(١٦) النشر: ٢ / ١٧٤.

(١٧) النشر: ١ / ١١٥ - ١١٧.



والباقى لوجه الفتح، وتقدم أنه قراءة نافع ورواية هشام وحفص مما يدل على صحة الوجهين. والله أعلم.

التوجيه: الحجة لمن فتح ياء (لى) أن الاسم هو الياء وحدها واتصلت بحرف واحد وهو اللام ففتحت كثيراً للكلمة، والحجة لمن أسكن طلباً للتخفيف<sup>(١)</sup>. والله أعلم.

## (بيانه لهشام)

روى الإمام ابن الجزرى الخلاف عنه فى أربعة مواضع:

الأول: ﴿أَرْهَطِيْ أَعَزُّ عَلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ﴾ [سورة هود الآية: ٩٢].

وببحث طرق هشام تبين أن الدانى قطع له بالإسكان وذلك من التيسير<sup>(٢)</sup>. وبه قرأ على غير أبى الفتح من جامع البيان<sup>(٣)</sup> وهو الذى فى الكافى<sup>(٤)</sup>، وروضة المعدل<sup>(٥)</sup>، والعنوان<sup>(٦)</sup>، وتلخيص العبارات<sup>(٧)</sup>، والشاطبية<sup>(٨)</sup> والإعلان. وعلى الإسكان سائر المغاربة والمصريين كما قال ابن الجزرى.

وقطع له بالفتح أبو القاسم الهذلى فى كامله<sup>(٩)</sup>، وكذا رواه أبو العز فى كفايته<sup>(١٠)</sup>، وهو الذى فى السبعة<sup>(١١)</sup>، والمبهج<sup>(١٢)</sup>، والكامل، والمصباح<sup>(١٣)</sup>، والمستنير<sup>(١٤)</sup>، وروضة المالكى<sup>(١٥)</sup>، وغاية أبى العلاء<sup>(١٦)</sup>، وتلخيص أبى معشر على ما ورد فيه بخلاف النشر من قطعه له بالإسكان، قال الطبرى: "فتح حرمى وأبو عمرو (إنى أخاف)، و(إنى أعظك)، و(إنى أعوذ)، و(شقاقى)، وعلوى وأبو عمرو (أرهطى)<sup>(١٧)</sup>، ومراده بالعلوى: الحرمى والشمى<sup>(١٨)</sup>، وعليه فإن قراءة

(١) ينظر روضة المالكى: ٨٠٥-٥٠٩.

(٢) التيسير: ١٥٣.

(٣) جامع البيان: ٥٥٩.

(٤) الكافى: ١٢٨.

(٥) الروضة: ٧٥.

(٦) العنوان: ١٠٩.

(٧) التلخيص: ٥٧.

(٨) الشاطبية: ٣٩٨.

(٩) الكامل: ٤٣٠.

(١٠) الكفاية: ٣٧٩.

(١١) السبعة: ٣٤١.

(١٢) المبهج: ٦٧٠.

(١٣) المصباح: ٣٦٦.

(١٤) المستنير: ٦٠١.

(١٥) الروضة: ٣٢٧.

(١٦) غاية الاختصار: ٣٤٥.

(١٧) التلخيص: ٢٩٠.

(١٨) المصدر السابق: ١٣٠.

ابن عامر بكماله في هذا الموضع بفتح الياء بخلاف ما ذكره الإمام ابن الجزرى من قطعه بالإسكان له من التلخيصين (أى من تلخيص العبارات، وتلخيص الطبرى).

وبه قرأ ابن الفحام على غير عبد الباقي<sup>(١)</sup>، ومن جامع ابن فارس على ما في التبصرة<sup>(٢)</sup>، وكذا ما في النشر.

أما ما ذكره ابن الجزرى من الإسكان له من التذكرة والتبصرة فليس من طريق الطيبة<sup>(٣)</sup>. والوجهان صحيحان عنه وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى ويقدم في الفتح؛ لأنه الأكثر طرقاً ورواية عنه، والأشهر عنه كما في النشر<sup>(٤)</sup> وقد ورد عنه ذلك من ٣٠ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٥١ طريقاً، والباقي لوجه الإسكان وبه قرأ الكوفيون ويعقوب مما يدل على صحة رواية الوجهين والله أعلم.

### ﴿وَمَالِيَ لَا أَعْبُدُ﴾

الثانى: واختلف عنه أيضاً في قوله تعالى: ﴿وَمَالِيَ لَا أَعْبُدُ الَّذِى فَطَرَنِي﴾ [يس: الآية: ٢٢] فقطع له بالفتح أبو عمرو الدانى فى التيسير<sup>(٥)</sup>، وجامع البيان<sup>(٦)</sup>، والتلخيصين<sup>(٧)</sup>، والكافى<sup>(٩)</sup>، والإعلان<sup>(١٠)</sup>، والشاطبية<sup>(١١)</sup>، والعنوان<sup>(١٢)</sup>، والمبهبج<sup>(١٣)</sup>، وبه قرأ ابن الفحام على الفارسى<sup>(١٤)</sup>.

وكذا رواه أبو العز<sup>(١٥)</sup> من طريق الحلوانى وهو الذى فى روضة المعدل<sup>(١٦)</sup>، والمصباح<sup>(١٧)</sup>، والكامل على ما صوبه ابن الجزرى<sup>(١٨)</sup>.

(٢) التبصرة: ٢٩.

(١) التجريد: ٢٤٨.

(٤) النشر: ٢ / ١٦٦.

(٣) رواية هشام: النشر: ١ / ١٣٥ - ١٣٩.

(٦) جامع البيان: ٦٨٩.

(٥) التيسير: ١٥٠.

(٨) التلخيص: ٣٨١.

(٧) تلخيص العبارات: ٦٢.

(١٠) الإعلان: ٢٠١.

(٩) الكافى: ١٨٨.

(١٢) العنوان: ١٠٩.

(١١) الشاطبية: ٤١٦.

(١٤) التجريد: ٢٩٥.

(١٣) المبهبج: ٨٣.

(١٦) روضة المعدل: ٨١.

(١٥) الكفاية الكبرى: ٥١٢.

(١٨) النشر: ٢ / ١٧٥.

(١٧) المصباح: ٤٥٣.

وأما الإسكان فرواه ابن مجاهد في السبعة<sup>(١)</sup> وذلك من طريق الجهم عن الحلواني، وللداجوني عن هشام من المستنير<sup>(٢)</sup>، وروضة المالكي<sup>(٣)</sup>، وجامع ابن فارس<sup>(٤)</sup>، وكفاية أبي العز، وغاية أبي العلاء<sup>(٥)</sup>، وروضة المعدل والمصباح، وبه قرأ ابن الفحام على المالكي، والكافي. والوجهان صحيحان عنه وبهما قرأ الإمام ابن الجزري

والذي يقدم هو الفتح؛ لأنه الأكثر طرقاً ورواية عنه فضلاً عن أنه رواية الطريق الأول، والحلواني وقد ورد ذلك من ٣٤ طريقاً من مجموع طرق هشام البالغ عددها ٥١ طريقاً، كما أنه الموافق لما في التيسير والشاطبية والباقي لوجه الإسكان، ولا يقدح ذلك في صحة روايته لأن به قرأ حمزة ويعقوب وخلف العاشر مما يدل على صحة الوجهين. والله أعلم.

الثالث: قوله تعالى: ﴿وَلِي نَعَجَّةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [سورة ص: الآية: ٢٣].

حيث روى عنه ابن الجزري الخلاف فيها، وبحث طرق هشام تبين أن أبا عمرو الداني قطع له بالإسكان وذلك من التيسير<sup>(٦)</sup>، وجامع البيان<sup>(٧)</sup>، وهو الذي في الشاطبية<sup>(٨)</sup> وتلخيص العبارات<sup>(٩)</sup>، والكافي<sup>(١٠)</sup>، والعنوان<sup>(١١)</sup>، والسبعة<sup>(١٢)</sup>، والتجريد<sup>(١٣)</sup>، ولزيد عن الداجوني من جميع طرقه، وللشذائي عنه من الكامل<sup>(١٤)</sup>، والإعلان<sup>(١٥)</sup>.

وروى الفتح عن هشام سبط الخياط في المبهم<sup>(١٦)</sup>، وللحلواني عنه من روضة المعدل<sup>(١٧)</sup>، والكامل، وكفاية أبي العز<sup>(١٨)</sup>، والمصباح<sup>(١٩)</sup>، وتلخيص أبي معشر<sup>(٢٠)</sup> والإعلان.

- |                         |                       |
|-------------------------|-----------------------|
| (١) السبعة: ٥٤٤.        | (٢) المستنير: ٧٥٧.    |
| (٣) الروضة: ٤٤٨.        | (٤) التبصرة: ٤٠.      |
| (٥) غاية الاختصار: ٣٥٢. | (٦) التيسير: ١٠٣.     |
| (٧) جامع البيان: ٦٩٥.   | (٨) الشاطبية: البيت : |
| (٩) التلخيص: ٦١.        | (١٠) الكافي: ١٩١.     |
| (١١) العنوان: ١٦٤.      | (١٢) السبعة: ٥٥٨.     |
| (١٣) التجريد: ٢٩٨.      | (١٤) الكامل: ٤٢٦.     |
| (١٥) الإعلان: ٢٠٣.      | (١٦) المبهم: ٨٤.      |
| (١٧) الروضة: ٨٢.        | (١٨) الكفاية: ٥٢٢.    |
| (١٩) المصباح: ٤٥٥.      | (٢٠) التلخيص: ٣٨٧.    |

وأما المجتبى والقاصد فلم أقف عليهما ويؤخذ منهما بالإسكان اعتماداً على ما في النسخ من قطعه به لسائر المغاربة<sup>(١)</sup>.

وأما ما رواه الإمام ابن الجزرى من الإسكان عنه من التبصرة والهداية، والهادى والتذكرة، وكذا الفتح من المفيد، وللحلوانى من غاية أبى العلاء، وابن فارس، ولابن سوار من غير طريق ابن العلاف عنه ليس ذلك من طريق الطيبة. والوجهان صحيحان عنه وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى، ويقدم الإسكان عنه إلا أنه الأكثر طرقاً ورواية عنه وعليه الجمهور من أهل الأداء والقراء، فهو رواية القراء العشرة غير حفص.

قال ابن الجزرى (لى نعمة لا ذا بخلف عينا)<sup>(٢)</sup> وقد ورد ذلك عنه من ٣٢ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٥١ طريقاً، والباقى لوجه الفتح، وهو رواية حفص عن عاصم مما يدل على صحة الوجهين، والله أعلم.

أما التوجيه فقد سبق فى نحو (ولى دين) والله أعلم.

الرابع: ﴿مَا لِي لَا أَرَى الْهَٰذِهِدُ﴾ [النحل: الآية: ٢٠].

روى ابن الجزرى اختلاف الطرق عن هشام وابن وردان أيضاً فى هذا الموضع.

- أما هشام فقطع له بالفتح من الطريقتين معاً سبط الخياط فى المبهج<sup>(٣)</sup>، وكذا فى الكافى<sup>(٤)</sup>، وللحلوانى عنه من التيسير<sup>(٥)</sup>، وجامع البيان<sup>(٦)</sup>، والشاطبية<sup>(٧)</sup>، والتلخيصين<sup>(٨) (٩)</sup>، وروضة المعدل<sup>(١٠)</sup>، والكامل<sup>(١١)</sup>، والعنوان<sup>(١٢)</sup>، والكفاية<sup>(١٣)</sup> والمصباح<sup>(١٤)</sup>.

وبه قرأ ابن الفحام على غير الفارسى<sup>(١٥)</sup>، وأطلق الخلاف عن هشام صاحب

(٢) الطيبة: ٣٩.

(١) النشر: ٢ / ١٧٣.

(٤) التيسير: ١٣٨.

(٣) المبهج: ٧٩.

(٦) جامع البيان: ٦٥٩.

(٥) الكافى: ١٧٣.

(٨) تلخيص العبارات: ٦١.

(٧) الشاطبية: ٤١٦.

(١٠) روضة المعدل: ٨٠.

(٩) التلخيص: ٣٥٦.

(١٢) العنوان: ١٤٦.

(١١) الكامل: ٤٢٥.

(١٤) المصباح: ٤٢٧.

(١٣) الكفاية الكبرى: ٤٧٨.

(١٥) التجريد: ٢٨١.

الإعلان<sup>(١)</sup> فيؤخذ عنه بالإسكان وللداجوني والفتح للحلواني على ما في النشر.

- وأما الإسكان فرواه عنه ابن مجاهد في السبعة<sup>(٢)</sup>، وبه قرأ ابن الفحام على الفارسي وللداجوني عن هشام من المستنير<sup>(٣)</sup>، والمصباح، وكفاية أبي العز، وغاية أبي العلاء<sup>(٤)</sup>، وروضة المالكي<sup>(٥)</sup>، والمعدل، والكامل، ومن جامع ابن فارس على ما في التبصرة<sup>(٦)</sup>.

والوجهان صحيحان عنه، وبهما قرأ الإمام ابن الجزري<sup>(٧)</sup>.

ويقدم الفتح؛ لأنه الأكثر طرقاً عنه، كما أنه رواية الطريق الأول والموافق لما في التيسير، والشاطبية، وقد ورد ذلك عنه من ٣٠ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٥١ طريقاً، والباقي لوجه الإسكان وبه قرأ نافع والبصريان وحمزة وخلف وابن ذكوان وابن جاز مما يدل على صحة رواية الوجهين.

### (بيانه لابن وردان)

وأما ابن وردان فروى عنه النهرواني الفتح وذلك من كتابي أبي العز، وروضة المالكي والمستنير، والمصباح، ولابن فارس على ما في التبصرة، وكذا للحمامي عن هبة الله من روضة المالكي، وجامع الفارسي<sup>(٨)</sup>، ومن غاية أبي العلاء على ما في النشر؛ إلا أن أبا العلاء اقتصر في الفتح على موضع (يس) فقط عن أبي جعفر فقال: «فتح يزيد (أبو جعفر) وإسماعيل منها ستاً: (بتي) في البقرة<sup>(٩)</sup> والحج<sup>(١٠)</sup>، و(وَجْهِي) في آل عمران<sup>(١١)</sup> والأنعام، و(وَمَمَاتِي)<sup>(١٢)</sup>، و(مَالِي) في يس<sup>(١٣)</sup>». أ.هـ بتصرف<sup>(١٤)</sup>. فروى الفتح عنه في موضع (يس) فقط فيكون ما عداه بالإسكان ومنه موضع (النمل) والله أعلم.

- |                     |                              |
|---------------------|------------------------------|
| (١) الإعلان: ١٨٧.   | (٢) السبعة: ٤٨٩.             |
| (٣) المستنير: ٧٢١.  | (٤) غاية الاختصار: ٣٥٣.      |
| (٥) الروضة: ٤٣٤.    | (٦) التبصرة: ٣٧٠.            |
| (٧) النشر: ١٧٤ / ٢. | (٨) الجامع: ١٩٠.             |
| (٩) البقرة: ١٢٥.    | (١٠) الحج: ٢٦.               |
| (١١) آل عمران: ٢٠.  | (١٢) الأنعام: ٧٩، ١٦١.       |
| (١٣) يس: الآية: ٢٢. | (١٤) غاية الاختصار: ١ / ٣٥١. |

وروى الإسكان عنه ابن مهران في الغاية<sup>(١)</sup>، وكذا في الكامل، وغاية أبي العلاء على ما سبق، ولابن هارون عن الفضل، والحنبل عن هبة الله من كتابي أبي العز، ومن المصباح للحنبل، ولغير النهرواني كابن العلاء وغيره من الكتب التي سبق ذكرها عن النهرواني، وكذا من باقي طرق ابن وردان التي لم أقف عليها على ما في النشر<sup>(٢)</sup>.

والوجهان صحيحان عنه ويقدم الإسكان؛ لأنه الأشهر على ما ذكره ابن الجزري، وقد بلغت طرقة ٢٥ طريقاً من إجمالي طرق ابن وردان البالغ عددها ٤١ طريقاً، والباقي لوجه الفتح، ولا يقدح ذلك في صحة روايته لأنه قرأ به ابن كثير وعاصم والكسائي، وأحد الوجهين عن هشام وابن وردان كما هنا، مما يدل على صحة الوجهين. والله أعلم.

﴿مَا لِي أَدْعُوَكُمْ إِلَى النَّجْوَةِ﴾ [غافر: الآية ٤١]

#### ابن ذكوان؛

روى الإمام ابن الجزري الخلاف عنه في إسكان الياء وفتحها من ﴿مَا لِي أَدْعُوَكُمْ﴾ وبحث طرقة يتبين أن سبط الخياط قطع له بالإسكان من جميع طرقة وذلك من المبهج<sup>(٣)</sup>، وكذا في جامع البيان<sup>(٤)</sup>، والمصباح<sup>(٥)</sup>، والكامل<sup>(٦)</sup>.

وللأخفش عنه من تلخيص العبارات<sup>(٧)</sup>، وغاية أبي العلاء<sup>(٨)</sup>، وللنقاش عن الأخفش من التيسير<sup>(٩)</sup>، والشاطبية<sup>(١٠)</sup>، والتجريد<sup>(١١)</sup>، وروضة المالكي<sup>(١٢)</sup>، وجامع ابن فارس على ما في التبصرة<sup>(١٣)</sup>، وكتابي أبي العز<sup>(١٤)</sup><sup>(١٥)</sup>، وتلخيص الطبري<sup>(١٦)</sup>، والمستنير<sup>(١٧)</sup>، ولابن الأخرم

(٢) ينظر النشر: ٢ / ١٧٥.

(١) الغاية: ٤٤٦.

(٤) جامع البيان: ٧٠٥.

(٣) المبهج: ٨٥.

(٦) الكامل: ٤٥٠.

(٥) المصباح: ٤٦٠.

(٨) غاية الاختصار: ٣٤٥.

(٧) التلخيص: ٥٧.

(١٠) الشاطبية: ٣٩٨.

(٩) التيسير: ١٥٦.

(١٢) الروضة: ٤٥٩.

(١١) التجريد: ٣٠١.

(١٤) الإرشاد: ٥٣٨.

(١٣) التبصرة: ٤٢.

(١٦) التلخيص: ٣٩٥.

(١٥) الكفاية: ٥٣٠.

(١٧) المستنير: ٧٧٥.

من جميع طرقه وهو الذى فى التبصرة<sup>(١)</sup>، والتذكرة<sup>(٢)</sup>، والهادى<sup>(٣)</sup> والوجيز<sup>(٤)</sup>، وغاية ابن مهران<sup>(٥)</sup>، وغيرهم، وعليه سائر المغاربة.

وروى الفتح عنه الصورى، وذلك من كتابى أبى العز، وروضة المالكى، وجامع الفارسى<sup>(٦)</sup>، وتلخيص أبى معشر، والمستنير، وغاية أبى العلاء، والوجهان صحيحان عنه وبهما قرأ ابن الجزرى<sup>(٧)</sup>.

ويقدم الإسكان لأنه رواية الجمهور عنه، وعليه أكثر أهل الأداء، فضلاً عن أنه رواية الطريق الأول (الأخفش) باتفاق وبعض طرق الصورى.

وقد ورد الإسكان عن ابن ذكوان من ٧١ طريقاً من إجمالى طرقه البالغ عددها ٧٩ طريقاً، وهو الموافق للتيسير والشاطبية

أما الفتح فقد ورد عنه من ٨ طرق عن الصورى، ولا يقدح ذلك فى صحة هذا الوجه، لأن به قرأ المدنيان وابن كثير وأبو عمرو وهشام مما يدل على صحة رواية الوجهين والله أعلم.

### رابعاً: أبو جعفر: ﴿أَنْتَى أَوْفَى الْكَيْلِ﴾ [يوسف: ٥٩]

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف طرق الرواة عن أبى جعفر فى فتح الياء وإسكانها من الروائتين معاً.

وببحث طرق ابن وردان تبين أن ابن العلاف روى الفتح عنه وذلك من المصباح<sup>(٨)</sup>، والمستنير<sup>(٩)</sup>، والتذكار، ولابن هارون من كتابى أبى العز<sup>(١٠)</sup><sup>(١١)</sup>، وكذا من بقية طرقه على ما ذكره ابن الجزرى، ولهبه الله عن ابن وردان من روضة المالكى<sup>(١٢)</sup>، والكفاية والإرشاد،

- |                         |                    |
|-------------------------|--------------------|
| (١) التبصرة: ٦٤٦.       | (٢) التذكرة: ٥٣٥.  |
| (٣) الهادى: ٦٩.         | (٤) الوجيز: ٣١٩.   |
| (٥) الغاية: ٤٤٨.        | (٦) الجامع: ٢٠٠.   |
| (٧) ينظر النشر ٢ / ١٦٦. | (٨) المصباح: ٣٧١.  |
| (٩) المستنير: ٦١١.      | (١٠) الإرشاد: ٣٨٦. |
| (١١) الكفاية: ٣٩٠.      | (١٢) الروضة: ٤٠٢.  |

وكتابتى ابن خيرون، وقراءة سبط الخياط على ما فى الاختيار<sup>(١)</sup>.

ولابن جمار من الكامل، وبه قرأ أبو جعفر المغازلى<sup>(٢)</sup> وأبو بكر الجوهري<sup>(٣)</sup> كلاهما عن ابن رزين من طريق الهاشمى، ولابن بدر النفاح<sup>(٤)</sup> وأبى عبد الله بن نهشل<sup>(٥)</sup> كلاهما من طريق الدورى عن ابن جمار وكلهم من الكامل للهنلى<sup>(٦)</sup>.

وأما الإسكان فرواه النهروانى عنه من كتابى أبى العز، والمستنير، والمصباح، وغاية أبى العلاء<sup>(٧)</sup>، والكامل، وروضة المالكى، ولابن فارس على ما فى التبصرة<sup>(٨)</sup>، وكذا من غاية ابن مهران<sup>(٩)</sup>، وكذا هبة الله من المصباح وجامع الفارسى<sup>(١٠)</sup>، ولابن جمار من المصباح، وكذا من المستنير على ما ورد فيه، والموضح والمفتاح وقراءة سبط الخياط على الشريف وذلك على ما فى الاختيار والنشر<sup>(١١)</sup>.

وأما ما رواه ابن الجزرى من الفتح لابن جمار من المستنير وغاية أبى العلاء ففيه نظر، وذلك لأن ابن سوار اقتصر فى الفتح لأبى جعفر من طريق ابن العلاف فقط فقال: «إنى أوفى الكيل» حركها أبو جعفر من طريق ابن العلاف<sup>(١٢)</sup> أ.هـ.

ومعلوم أن هذا الطريق من رواية ابن وردان فقط، فيكون الإسكان لما عدا ذلك وفيه ابن جمار.

وأما بالنسبة لغاية أبى العلاء فقد ذكر الإمام الهمداني إسكان هذا الموضع لأبى جعفر

(١) الاختيار: ١ / ٤٧١.

(٢) محمد بن جعفر بن محمد أبو جعفر التميمى الأصبهاني المغازلى. شيخ أصبهان، مقرئ مشهور ضابط. غاية النهاية ١١٢ / ٢.

(٣) محمد بن عبد الرحمن بن الفضل الجوهري. روى القراءة عرضاً عن الأشناني، وروى عنه القراءة على بن محمد الخبازى. غاية النهاية: ٢ / ١٦٥.

(٤) محمد بن محمد بن عبد الملك بن بدر النفاح، قرأ على الدورى، وقرأ عليه الحسن بن سعيد المطوعى، غاية النهاية: ٢ / ٢٤٢.

(٥) تقدمت ترجمته.

(٦) الكامل: ٤٢٨.

(٧) غاية الاختصار: ٣٥٠.

(٨) التبصرة: ٢٩.

(٩) الغاية: ٤٤٧.

(١٠) الجامع: ١٦٥.

(١١) النشر: ٢ / ١٦٩ - ١٧٠.

(١٢) المستنير: ٢ / ٦١١.



(٨) الكاما: ٤٢٢. (٩) الروضة: ٥١٠ / ٢.

أبى العز<sup>(١)</sup>، والمصباح<sup>(٣)</sup>، والمستنير<sup>(٤)</sup>، وغاية أبى العلاء<sup>(٥)</sup>، ومفردة الفحام<sup>(٦)</sup>، وجامع ابن فارس<sup>(٧)</sup>، وكذا من التذكار وكتابى ابن خيرون على ما فى النشر<sup>(٨)</sup>، ولابن مقسم من الكامل، وللجوهرى من التذكرة<sup>(٩)</sup> والكامل، ومفردة الدانى على ما فى النشر، وأطلق ابن مهران الخلاف عن يعقوب<sup>(١٠)</sup>

وروى أبو الطيب إثباتها مفتوحة وصلاً وذلك من غاية أبى العلاء، ويقف عليها بياء ساكنة<sup>(١١)</sup>.

والوجهان صحيحان عن رويس وبهما قرأ ابن الجزرى<sup>(١٢)</sup>، ويقدم الأول (الإسكان) لأنه مذهب الجمهور عنه، وقد ورد عنه ذلك من ٣٩ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٤١ طريقاً، وبه قرأ المدنيان وأبو عمرو وابن عامر فى الحالين، والباقى للوجه الآخر وهو إثباتها مفتوحة وصلاً ساكنة وقفاً ولا يقدح فى ذلك صحة روايته؛ لأنه رواية شعبة. قال ابن الجزرى فى باب الياءات: «يا عباد لا غوث بخلف صلياً» قطعاً على الفتح والله أعلم.

وبذلك تنتهى مواضع الخلاف عن الرواة فى هذا الباب.

\* \* \*

- |                                      |                      |
|--------------------------------------|----------------------|
| (١) الإرشاد: ٥٥٠.                    | (٢) الكفاية: ٥٤٠.    |
| (٣) المصباح: ٤٦٧.                    | (٤) المستنير: ٧٨٦.   |
| (٥) غاية الاختصار: ٣٥٦.              | (٦) المفردة: ١٧.     |
| (٧) التبصرة: ٤٢.                     | (٨) النشر: ٢ / ١٧٥.  |
| (٩) التذكرة: ٥٤٧.                    | (١٠) الغاية: ٤٤٥.    |
| (١١) ينظر: غاية أبى العلاء: ١ / ٣٥٦. | (١٢) النشر: ٢ / ١٧٥. |

## المطلب الثاني ياءات الزوائد

بعد الانتهاء في المطلب السابق من ياءات الإضافة تأتي إلى باب ياءات الزوائد لبيان أوجه الخلاف عن الرواة فيها.

وقبل البدء في سرد مواضع الخلاف، نلقى الضوء على التعريف بهذا الباب والفرق بينها وبين ياءات الإضافة.

أولاً: ياءات الزوائد: هي الياءات الزائدة على رسم المصحف، وتأتي في أواخر الكلم<sup>(١)</sup>.

وضابط هذا الباب: أن تكون الياء محذوفة رسمًا، مختلفًا في إثباتها وحذفها وصلًا، أو وصلًا ووقفًا.

الفرق بينها وبين ياءات الإضافة.

١ - أن ياءات الإضافة تأتي في الأسماء والأفعال والحروف كما سبق أما الزوائد فتأتي في الأسماء والأفعال ولا تكون في الحروف.

٢ - أن ياءات الإضافة ثابتة رسمًا في المصحف بخلاف الزوائد فهي محذوفة.

٣ - أن ياءات الإضافة تكون زائدة عن أصل الكلمة، أما الزوائد فقد تأتي أصلية مثل (يسر)، و(نبح)، وقد تأتي زائدة نحو (وعيد)، و(ونذر).

٤ - الخلاف الدائر في ياءات الإضافة بين الفتح والإسكان، أما الزوائد فبين الحذف والإثبات<sup>(٢)</sup>.

بعد بيان الفرق بينهما تأتي إلى بيان مواضع الخلاف الواردة عن الرواة وتيسيرًا على القارئ سيتم ذكر هذه المواضع على حسب ترتيب الرواة كما هو المنهج الذي اتبعته في ذلك.

(١) النشر ٢ / ١٧٩ - ١٨٠.

(٢) تعليقات الشيخ / عبد الرازق موسى على الإيضاح للزبيدي. شرح الدرر ص: ١٦٦. ط. دار الضياء.

أولاً: قالون:

روى الإمام ابن الجزرى<sup>(١)</sup> الخلاف عنه في هذا الباب في ثلاثة مواضع:

الأول: ﴿الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: الآية: ١٨٦]:

وببحث طرق قالون تبين أن أبا عمرو الداني قطع له بالحذف فيها معاً وذلك من التيسير<sup>(٢)</sup>، وقرأ به أيضاً على أبي الفتح من جامع البيان<sup>(٣)</sup>، وكذا من تلخيص العبارات<sup>(٤)</sup>، وغاية ابن مهران<sup>(٥)</sup>، وكفاية أبي العز<sup>(٦)</sup>، ولأبى نسيط من الكافي<sup>(٧)</sup>، والمصباح<sup>(٨)</sup>، والشاطبية<sup>(٩)</sup>، والتذكرة<sup>(١٠)</sup>، والهادى<sup>(١١)</sup>، والتبصرة<sup>(١٢)</sup>، والهداية على ما في النشر. وللحلواني من المبهج<sup>(١٣)</sup>، وروضة المالكي<sup>(١٤)</sup>، والمعدل<sup>(١٥)</sup>، وجامع ابن فارس<sup>(١٦)</sup>، وإرشاد أبي العز<sup>(١٧)</sup>، وغاية أبي العلاء<sup>(١٨)</sup>، والكامل<sup>(١٩)</sup>، وكفاية الست<sup>(٢٠)</sup>، والمستنير<sup>(٢١)</sup>، وأحد الوجهين لقالون من تلخيص الطبرى<sup>(٢٢)</sup>، والإعلان<sup>(٢٣)</sup>، وأثبتهما معاً أبو العلاء في غايته وذلك من طريق أبي نسيط وكذا المبهج إلا أن سبط الخياط روى عنه من طريق ابن بويان بياء في (الداع) دون (دعان).

وقطع بالإثبات في الأول ﴿الدَّاعِ﴾ والحذف في الثانى ﴿إِذَا دَعَانِ﴾ لأبى نسيط عن قالون ابن سوار في المستنير<sup>(٢٤)</sup>، وهو الذى في التجريد<sup>(٢٥)</sup>، والمبهج، والكامل، وروضة

(١) النشر: ٢ / ١٨٣، ١٨٤.

(٢) التيسير: ٧٢.

(٣) جامع البيان: ٤٤٣.

(٤) التلخيص: ٦٢.

(٥) الكفاية: ٢٧٨.

(٦) المصباح: ٣٠١.

(٧) التبصرة: ٤٥٤.

(٨) الروضة: ٣٧٧.

(٩) التبصرة: ٣٠.

(١٠) الغاية: ٣٦٨ - ٣٦٤.

(١١) الكفاية: ٦.

(١٢) التلخيص: ٢٢٥.

(١٣) المستنير: ٤٩٢.

(١٤) التجريد: ٢٠١.

(١٥) جامع البيان: ٤٤٣.

(١٦) الغاية: ٤٤٤.

(١٧) الكافي: ٨٥.

(١٨) الشاطبية: ٤٣٦.

(١٩) الهادى: ٣٠.

(٢٠) المبهج: ٥٢.

(٢١) روضة المعدل: ٧٣.

(٢٢) الإرشاد: ٢٥٦.

(٢٣) الكامل: ٤٢٠.

(٢٤) المستنير: ٤٩٢.

(٢٥) الإعلان: ٩١.

(٢٦) التجريد: ٢٠١.

المالكي، وكفاية الست، وللحلواني من السبعة<sup>(١)</sup>.

وعكس ابن الفحام في التجريد، وذلك من طريق الحلواني فقطع به بالإثبات في الثاني (دعان) وحذف الأول (الداع) وكذا من المجتبى على ما في العنوان<sup>(٢)</sup>.

من خلال ذلك يتبين أن الوجهين صحيحان عن قالون وبهما قرأ ابن الجزرى، ويقدم الحذف فيها؛ لأنه رواية الجمهور عنه وهو الموافق للرسم، والأكثر والأشهر عنه وعليه أكثر أهل الأداء<sup>(٣)</sup>، وقد ورد ذلك عنه من ٥٥ طريقاً في الموضع الأول، و٦٣ طريقاً في الموضع الثاني من مجموع طرقه البالغ عددها ٨٣ طريقاً.

قال صاحب الروضة:

(الحجة لمن قرأ ﴿الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾، و(اتقون)، و(واخشون ولا)، وما أشبه ذلك بغير ياء في الوصل والوقف، فلائهن في المصاحف بغير ياء فاتبع السواد، وله أيضاً حجة أخرى من طريق القياس، وذلك أنه اكتفى بالكسرة من الياء فأسقطها، والعرب تستعمل ذلك، فتكتفى بالكسرة من الياء، وبالضمة من الواو.

والحجة لمن أثبت الياء في الوصل، وحذفها في الوقف قال: «أثبت بالكلمة على أصلها في الوصل، ووقف بغير ياء اتباعاً للمصحف....»<sup>(٤)</sup>.

والأصل في ذلك كله هو الرواية الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ.

الموضعان: الثاني والثالث:

﴿يَوْمَ التَّلَاقِ﴾، ﴿يَوْمَ التَّنَادِ﴾ [سورة غافر: الآيتان: ١٥، ٣٢].

وهما من المواضع التي ورد فيها الخلاف عن قالون إلا أن الحذف أكثر وأشهر عنه. وهو الذي قطع به ابن سوار في الغاية<sup>(٥)</sup> وكذا في الكافي<sup>(٦)</sup> والكمال<sup>(٧)</sup>، والمستنير<sup>(٨)</sup>.

(١) السبعة: ١٩٧. (٢) العنوان: ٧٧.

(٣) روى ورش وأبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب بالإثبات فيها والباقون بالحذف فيها سوى ما ورد عن قالون من الخلاف كما هو مبين. ينظر النشر: ٢ / ١٨٣.

(٤) ينظر: روضة المالكي ٢ / ٥١٠. (٥) الغاية: ٤٤٣.

(٦) الكافي: ١٩٥. (٧) الكمال: ٦٦٤.

(٨) المستنير: ٧٧٥.

والتلخيصين<sup>(١)</sup><sup>(٢)</sup>، والروضتين<sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup>، والكفایتین<sup>(٥)</sup><sup>(٦)</sup>، والمصباح<sup>(٧)</sup>، وغاية أبي العلاء<sup>(٨)</sup>،  
والتذكرة<sup>(٩)</sup>، والهادي<sup>(١٠)</sup>، والتبصرة<sup>(١١)</sup>، والمبهبج<sup>(١٢)</sup>، وجامع ابن فارس<sup>(١٣)</sup>. وإرشاد أبي  
العز<sup>(١٤)</sup>، والتجريد<sup>(١٥)</sup>، وغيرهم.

وأما ما رواه الداني في التيسير من الوجهين<sup>(١٦)</sup> وتبعه في ذلك الشاطبي<sup>(١٧)</sup> فإن وجه  
إثبات الياء وصلًا فيهما مما انفرد به أبو الفتح فارس من قراءته على عبد الباقي ولا يقرأ به  
لأنه ليس من طريق قالون، حيث قال ابن الجزري:

«وانفرد أبو الفتح فارس بن أحمد من قراءته على عبد الباقي بن الحسن عن أصحابه عن  
قالون بالوجهين الحذف والإثبات في الوقف، وتبعه في ذلك الداني من قراءته عليه، وأثبت في  
التيسير كذلك فذكر الوجهين جميعًا عنه، وتبعه الشاطبي على ذلك، وقد خالف عبد الباقي في  
هذين (أي إثبات الياء في (التلاق، والتناد) سائر الناس ولا أعلمه ورد من طريق من الطرق  
عن أبي نشيط والحلواني..)<sup>(١٨)</sup> أ.هـ.

فدل ذلك على أن وجه إثبات الياء فيها ليس من طرق قالون<sup>(١٩)</sup>، على ما في النشر،  
وكذا في البدور الزاهرة، والمهذب.

إلا أن الإمامين الأزميري<sup>(٢٠)</sup> والمتولي<sup>(٢١)</sup> أخذوا بوجه الإثبات فيهما اعتمادًا على ما في  
التيسير والشاطبية من الخلاف فيهما.

- |  |   |
|--|---|
| (١) التلخيص: ٣٩٥.  | (٢) تلخيص العبارات: ٦٢.                 |
| (٣) الروضة: ٤٦٠.   | (٤) روضة المعدل: ٨٣.                    |
| (٥) الكفاية الكبرى: ٥٣٠.   | (٦) كفاية الست: ٣٤.                     |
| (٧) المصباح: ٤٦٠.  | (٨) غاية الاختصار: ٣٦٨.                 |
| (٩) التذكرة: ٥٣٦.  | (١٠) الهادي: ٦٩.                        |
| (١١) التبصرة: ٦٦٤.   | (١٢) المبهبج: ٨٥.                       |
| (١٣) التبصرة: ٤٣.  | (١٤) الإرشاد: ٥٣٨.                      |
| (١٥) التجريد: ٣٠١.   | (١٦) التيسير: ١٥٦.                      |
| (١٧) الشاطبية: البيت: ٤٣٥.   | (١٨) النشر ٢: ١٩٠.                      |
| (١٩) ينظر البدور الزاهرة للشيخ القاضي: ٣٣٧، المهذب ٢ / ٢٩٣ للدكتور / محمد سالم محيسن، والكتابان ط. |   |
|  | الجهاز المركزي للكتب والوسائل المدرسية. |
| (٢٠) بدائع البرهان: ٢٣٢.   | (٢١) الروض النضير: ٤٠٢ - ٤٠٣.           |

كما أن الإمام ابن الجزرى أشار إلى هذا الوجه بقوله في باب ياءات الزوائد: «التلاق مع تناد خذ دم جل وقيل الخلف بر»<sup>(١)</sup>، فذكر الخلاف فيها لقالون، وإن كان الجمهور على الأول وهو الحذف، وهو المقدم في الأداء وقد بلغت عدد طرقه ٨١ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٨٣ طريقاً. والباقي للوجه الآخر، ولا يقدر ذلك في صحة روايته والأخذ به وخصوصاً أنه ورد من طريقى التيسير والشاطبية وهما من القوة بمكان. فضلاً عن أنه قراءة ابن كثير ويعقوب في الحالين ولورش وابن وردان وصلاً مما يدل على صحة روايته، والله أعلم.

## ثانياً: قبل :

وقد ورد عنه الخلاف في هذا الباب في خمسة مواضع:

الأول: (نرتع): من قوله تعالى: ﴿أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ﴾ [يوسف: ١٢]، قرأهما ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر بالنون والباقون بالهاء فيهما، وكسر العين من (نرتع) المديان وابن كثير.

واختلف عن قبل في إثبات الياء.

قال ابن الجزرى:

يرتّع ويلعب نون دا      حز كيف يرتع كسر جزم دم مدا<sup>(٢)</sup>

وقال أيضاً: «يرتّع ويتقى يوسف زن خلفاً» أى ورد الخلاف عنه في هذين الفعلين<sup>(٣)</sup>، وهما من الأفعال المجزومة، وليس في هذا الباب من المجزوم سواهما، وفي الحقيقة أنها ليسا من هذا الباب لكون حذف الياء منهما للجازم، وإننا أدخلنا هذا الباب لكونهما محذوفى الياء رسماً ثابتين في قراءة من رواهما لفظاً فلحقا في هذا الباب من أجل ذلك.

ويبحث طرق قبل تبين أن ابن مجاهد روى عنه حذف الياء وذلك من التيسير<sup>(٤)</sup>، والتجريد<sup>(٥)</sup>، وتلخيص العبارات<sup>(٦)</sup>، والكافى<sup>(٧)</sup>، والكامل<sup>(٨)</sup>،

(١) طيبة النشر: ٤٠ - ٤١.

(٢) طيبة النشر: ٤٠، النشر: ٢ / ٢٩٣.

(٣) شرح ابن الناظم: ١٥٧.

(٤) التيسير: ١٠٧.

(٥) التجريد: ١٦٧.

(٦) تلخيص العبارات: ٦٤.

(٧) الكافى: ١٣١.

(٨) الكامل: ٤٢٢.

والكامل<sup>(٨)</sup>، وروضة المعدل<sup>(١)</sup>، والعنوان<sup>(٢)</sup>، والسبعة<sup>(٣)</sup>، والمستنير<sup>(٤)</sup>، وقراءة أبي العلاء<sup>(٥)</sup> على القطان، وكذا من المجتبى، والقاصد وكفاية الست على ما في النشر، وأحد الوجهين من الإعلان<sup>(٦)</sup>، والشاطبية<sup>(٧)</sup>، وإن كان الإثبات يعد خروجاً عن طريقه؛ لأن الداني روى الإثبات لقنبل من طريق ابن الصباح وذلك من التيسير والحذف من غيره وأسند روايته من طريق ابن مجاهد الذي ورد الحذف من طريقه.

وعليه فإن الإثبات من التيسير، والشاطبية يعد خروجاً عن طريقيهما، وروى ابن شنبوذ الإثبات وذلك من المستنير، والمصباح<sup>(٨)</sup>، والمبهج<sup>(٩)</sup>، والكامل، وتلخيص أبي معشر<sup>(١٠)</sup>، وكذا من كفاية الست وغيره على ما في النشر. والوجهان صحيحان عن قنبل وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى<sup>(١١)</sup>، ويقدم الحذف؛ لأنه الأكثر طرقاً ورواية والموافق لرسم المصحف، وقد ورد ذلك عنه من ١٧ طريقاً والباقي لوجه الإثبات.

## الثانى ﴿يَتَقَى وَيَصْبِرُ﴾ [يوسف: الآية: ٩٠]

وهذا هو الموضع الثانى المحذوف ياءؤه لأجل الجازم، وقد اختلف فيه عن قنبل، وبحث طرقه تبين أن ابن مجاهد روى عنه الإثبات من جميع طرقه التى سبق ذكرها. وروى ابن الجزرى الحذف من طريق ابن شنبوذ<sup>(١٢)</sup>.

غير أنى وجدت أن بعض طرقه روت الإثبات من هذا الطريق عن قنبل كما فى المصباح حيث جاء فيه: «يتقى ويصبر» قرأ قنبل عن ابن كثير من طريق ابن شنبوذ، والخزاعى عن البزى عن ابن كثير، والنقاش عن أبى ربيعة عن البزى بياء فى الحالين الباقون بغير ياء فى الحالين<sup>(١٣)</sup> أ.هـ. فقطع له بالإثبات فى الحالين.

- |                           |                      |
|---------------------------|----------------------|
| (١) روضة المعدل: ٧٦.      | (٢) العنوان: ١١٠.    |
| (٣) السبعة: ٣٤٥.          | (٤) المستنير: ٦١٢.   |
| (٥) غاية الاختصار: ٣٥٩.   | (٦) الإعلان: ١٦٧.    |
| (٧) الشاطبية: البيت: ٤٤١. | (٨) المصباح: ٣٦٩.    |
| (٩) المبهج: ٦٧.           | (١٠) التلخيص: ٣٩٣.   |
| (١١) النشر / ٢: ١٨٧.      | (١٢) النشر / ٢: ١٨٧. |
| (١٣) المصباح: ٣٧١.        |                      |



وقال سبط الخياط في مبهجه: «يتق ويصبر» بياء في الحالين ابن شنبوذ فيما رواه عنه أبو الفرج، وابن مجاهد فيما رواه عنه المطوعي، وحذفها الباقون<sup>(١)</sup> أ.هـ بتصرف يسير. وأطلق أبو معشر الخلاف لابن شنبوذ فقال: «وأثبت قنبل (يتق) في الحالين بخلاف عن ابن الصلت (أى ابن شنبوذ)»<sup>(٢)</sup> أ.هـ بتصرف، وروى الحذف عنه من هذا الطريق صاحب المستنير<sup>(٣)</sup>، والكمال<sup>(٤)</sup>، وكذا من كفاية الست وجامع ابن فارس على ما في النشر<sup>(٥)</sup>، وهو الوجه الثاني من تلخيص الطبرى كما سبق<sup>(٦)</sup>. والوجهان صحيحان عن قنبل، وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى ويقدم الإثبات؛ لأنه الأكثر طرقاً ورواية عن قنبل، وقد ورد ذلك عنه من ١٩ طريقاً من مجموع طرق قنبل البالغ عددها ٣٣ طريقاً، والباقي للوجه الآخر. ولا يقدح في وجه الحذف قلة طرقه عنه؛ لأن عليه الجمهور من القراء وأهل الأداء غير قنبل كما أنه الموافق لرسم المصحف فدل ذلك على صحة رواية الوجهين. التوجيه: تقدم أن وجه الحذف في الموضعين، لأجل الجازم، واتباعاً للرسم. وأما وجه إثبات الياء في هذين الحرفين مع كونها مجزومين إجراء الفعل المعتل مجرى الصحيح، وذلك لغة بعض العرب، وأنشدوا عليه: ألم يأتيك والأنباء تنمى، وقيل: إن الكسرة أشبعت فتولد منها الياء<sup>(٧)</sup>.

### الثالث: ﴿رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ﴾ [سورة سيدنا إبراهيم الآية: ٤٠]

واختلف عن قنبل أيضاً في إثبات الياء وحذفها من كلمة (دعاء). ويبحث طرقه تبين أن ابن مجاهد روى عنه الحذف في الحالين وهو الذى فى التيسير<sup>(٨)</sup>، والشاطبية<sup>(٩)</sup>، وتلخيص العبارات<sup>(١٠)</sup>، والتجريد<sup>(١١)</sup>، والإعلان<sup>(١٢)</sup>،

(١) المبهج: ٦٨. (٢) التلخيص: ٢٩٦.

(٣) المستنير: ٦١٢. (٤) الكامل: ٤٢٢.

(٥) النشر: ٢ / ١٨٧.

(٦) والذى عليه العمل هو الأخذ بالإثبات لابن مجاهد، والحذف لابن شنبوذ إذ لم أقف على غير ذلك. والله أعلم.

(٧) النشر: ٢ / ١٨٧. (٨) التيسير: ١١٠.

(٩) الشاطبية: البيت: ٤٢٥. (١٠) التلخيص: ٦٤.

(١١) التجريد: ٢٥٠. (١٢) الإعلان: ١٧٣.

والكافي<sup>(١)</sup>، وروضة المعدل<sup>(٢)</sup>، والعنوان<sup>(٣)</sup>، والسبعة<sup>(٤)</sup>، المستنير<sup>(٥)</sup>، وغير ذلك.

وروى ابن الجزرى الإثبات فى الوصل والحذف فى الوقف من طريق ابن شنبوذ، وقال هذا الذى هو من طرق كتابنا<sup>(٦)</sup>.

وبحث طرق ابن شنبوذ تبين أن سبط الخياط أثبتها عنه فى الوصل دون الوقف وذلك من المبهج<sup>(٧)</sup>، وكذا من كفاية الست، وجامع ابن فارس على ما فى النشر.

وأثبتها فى الوقف دون الوصل أبو معشر حيث قال: «وأثبت أبو عمرو وابن مجاهد لقنبل وورش وحمزة (دعاء) فى الوصل، ويعقوب والبرزى فى الحالين، وابن شنبوذ لقنبل فى الوقف فقط»<sup>(٨)</sup> أ.هـ. وهو الذى فى المستنير، والمصباح<sup>(٩)</sup>، والكامل<sup>(١٠)</sup>.

من خلال ذلك يتبين صحة رواية الوجهين عن قنبل، وبها قرأ ابن الجزرى حيث قال: «وبكل من الحذف والإثبات قرأت عن قنبل وصلاً ووقفاً وبه أخذ» والله أعلم<sup>(١١)</sup>.

ويقدم الحذف؛ لأنه الموافق لرسم المصحف، وبه أخذ ابن مجاهد وهو الطريق الأول والأكثر طرقاً، وعليه أكثر أهل الأداء وجمهور القراء، كما أنه الموافق لما فى التيسير والشاطبية وقد ورد ذلك من ١٩ طريقاً، والباقى للوجه الآخر، وبه قرأ أبو عمرو وحمزة وأبو جعفر، وهو رواية ورش. والله أعلم.

### ﴿بِالْوَادِ﴾

وأما الموضع الرابع عن قنبل فهو ﴿بِالْوَادِ﴾ من قوله تعالى:

﴿وَتَمُودَ الَّذِينَ جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ﴾ [سورة الفجر، الآية: ٩].

فقد روى عنه الإثبات وصلاً والحذف وقفاً وذلك من الكافي<sup>(١٢)</sup> وهو الذى فى العنوان<sup>(١٣)</sup>، وروضة المعدل<sup>(١٤)</sup>، ولأبى طاهر صالح بن محمد عن ابن مجاهد من

(١) الكافي: ١٣٨.

(٢) العنوان: ١١٥.

(٣) العنوان: ١١٥.

(٤) السبعة: ٣٦٤.

(٥) المستنير: ٦٢١.

(٦) النشر: ٢ / ١٩٠.

(٧) المبهج: ٦٩.

(٨) التلخيص: ٣٠٢.

(٩) المصباح: ٣٧٨.

(١٠) الكامل: ٤١٨.

(١١) النشر: ٢ / ١٩٠ - ١٩١.

(١٢) الكافي: ٢٣١.

(١٣) العنوان: ٢٠٩.

(١٤) الروضة: ٨٧.

المستنير<sup>(١)</sup>، وكذا من المجتبى على ما في العنوان.

وروى الداني الإثبات وصلاً والخلاف عنه في الوقف وذلك من التيسير<sup>(٢)</sup>، وكذا في الشاطبية والإعلان<sup>(٣)</sup>، وإن كان الإثبات في الحاليين هو طريق التيسير، لأن الداني قرأ بذلك على أبي الفتح كما في الجامع<sup>(٤)</sup> وأسند روايته في التيسير من قراءته عليه.

وروى الباقر الإثبات في الحاليين، وهو لقبيل من طريق ابن مجاهد من السبعة<sup>(٥)</sup>، والكامل<sup>(٦)</sup>، والتجريد<sup>(٧)</sup>، وكفاية الست، وقراءة أبي العلاء المرزوقي على القطان، كما في غاية أبي العلاء<sup>(٨)</sup>، ولابن شنبوذ من المستنير، والمصباح<sup>(٩)</sup>، والمبهج<sup>(١٠)</sup>، والكفاية، كلاهما لسبط الخياط، وتلخيص الطبري<sup>(١١)</sup>، والكامل، وجامع ابن فارس على ما في التبصرة، والنشر<sup>(١٢)</sup>.

وأما ما ورد من الحذف وصلاً من الهداية، والتبصرة، والهادي، والتذكرة، وقراءة الداني على ابن غلبون<sup>(١٣)</sup> فليس ذلك من طريق الطيبة<sup>(١٤)</sup>.

والوجهان صحيحان عن قبل، وبهما قرأ ابن الجزري، ويقدم الإثبات في الحاليين وإن كان مخالفاً لرسم المصحف إلا أنه الأكثر طرقاً ورواية عنه، ونص على تقديمه صاحب النجوم الطوابع<sup>(١٥)</sup>.

وقد ورد ذلك عن قبل من ٢٣ طريقاً، والباقي للوجه الآخر، وهو الإثبات وصلاً والحذف وفقاً وهو رواية ورش. والله أعلم.

﴿أَكْرَمَنِي﴾، و﴿أَهْنَنِي﴾ [الفجر: ١٥ - ١٦]

ثالثاً: أبو عمرو:

وقد ورد الخلاف عنه في موضعين من الروایتين وهما:

- |                           |                                   |
|---------------------------|-----------------------------------|
| (١) المستنير: ٨٥٢.        | (٢) التيسير: ١٨١.                 |
| (٣) الإعلان: ٢٣٧.         | (٤) جامع البيان: ٧٧٨.             |
| (٥) السبعة: ٦٨٣.          | (٦) الكامل: ٤١٧.                  |
| (٧) التجريد: ٢٣٩.         | (٨) غاية الاختصار: ٣٦٣.           |
| (٩) المصباح: ٥١٢.         | (١٠) المبهج: ٩٣.                  |
| (١١) التلخيص: ٤٦٩.        | (١٢) النشر: ١ / ١١٧ - ١٢٠.        |
| (١٣) النشر ٢ / ١٩١.       | (١٤) المصدر السابق ١ / ١١٧ - ١٢٠. |
| (١٥) النجوم الطوابع: ٢٠٨. |                                   |

﴿أَحْرَمَنَ﴾، و﴿أَهْنَنَ﴾ وزاد السوسى موضعاً ثالثاً وهو ﴿عِبَادَ﴾.

أما بالنسبة للموضعين الأولين فقد روى الإمام ابن الجزرى الخلاف عن أبى عمرو فى ذلك بين الإثبات وصلاً أو الحذف أو التخيير مع القطع بالحذف وجهاً واحداً عند الوقف<sup>(١)</sup>.  
ويبحث طرق أبى عمرو تبين أن ابن شريح قطع له بالحذف وذلك من الكافى<sup>(٢)</sup> وكذا صاحب العنوان<sup>(٣)</sup>، وروضة المعدل<sup>(٤)</sup>، والمعول عليه عن أبى عمرو من جامع البيان<sup>(٥)</sup>، وهو الذى فى المصباح<sup>(٦)</sup>، والشاطبية<sup>(٧)</sup>.

ولأبى عمرو غير ابن فرح عن الدورى وذلك من كفاية أبى العز<sup>(٨)</sup>، وروضة المالكى<sup>(٩)</sup>، وللدورى من التذكرة<sup>(١٠)</sup>، وكفاية الست<sup>(١١)</sup> على ما ورد فيها من الإثبات وصلاً للحامى عن أبى زيد وهو ليس من طريق الطيبة، ولغير ابن فرح عنه من إرشاد أبى العز<sup>(١٢)</sup>.  
وروى التخيير عن أبى عمرو بين الإثبات والحذف ابن الفحام<sup>(١٣)</sup>، وهو الذى فى الكامل<sup>(١٤)</sup>، وذكره الدانى فى التيسير فقال: «وخير فيهما أبو عمرو وقياس قوله فى رؤوس الآى يوجب حذفها، وبذلك قرأت وبه آخذ»<sup>(١٥)</sup> أ.هـ.

وروى التخيير عن السوسى ولأبى الزعرار عن الدورى، ولا بن شاذان عن ابن فرح أبو العلاء فى غايته<sup>(١٦)</sup>، ولا بن فارس الخياط فى جامعه على ما فى التبصرة<sup>(١٧)</sup>، وكذا لابن سوار وذلك من المستنير<sup>(١٨)</sup>، وللدورى من تلخيص أبى معشر<sup>(١٩)</sup> والهادى والإعلان<sup>(٢٠)</sup>، والتبصرة، وقال مكى: إن الحذف هو المشهور عن أبى عمرو<sup>(٢١)</sup>.

(٢) الكافى: ٢٣٢.

(١) النشر ٢ / ١٩١.

(٤) الروضة: ٨٧.

(٣) العنوان: ٢٠٩.

(٦) المصباح: ٥١٣.

(٥) جامع البيان: ٧٧٨.

(٨) الكفاية: ٦١٠.

(٧) الشاطبية: البيت: ٤٢٨.

(١٠) التذكرة: ٦٢٦.

(٩) الروضة: ٤٩٥.

(١٢) الإرشاد: ٤٣٦.

(١١) كفاية الست: ٤٣.

(١٤) الكامل: ٤١٩.

(١٣) التجريد: ٣٣٩.

(١٦) الغاية: ٣٧٣.

(١٥) التيسير: ٨١.

(١٨) المستنير: ٨٥٧.

(١٧) التبصرة: ٤٧.

(٢٠) الإعلان: ٢٣٧.

(١٩) التلخيص: ٤٦٩.

(٢١) التبصرة: ٧٢٦.

وروى الخلاف عن أبي عمرو ابن بليمة في التلخيص<sup>(١)</sup>، ولغير ابن فرح عن الدورى من المبهج<sup>(٢)</sup>.

وأما ابن مجاهد فنقل عن اليزيدى قوله: «كان أبو عمرو يقول ما أبالي كيف قرأت بالياء أم بغير الياء في الوصل، فأما الوقف فعلى الكتاب»<sup>(٣)</sup> أى بالحذف تبعاً للرسم. ونحو ذلك ذكر ابن مهران في غايته وهما من طرق الدورى<sup>(٤)</sup>.

وقطع له بالإثبات وصلاً أبو على المالكى في روضته من طريق ابن فرح غير بكر بن شاذان، وكذا في المبهج، وجامع ابن فارس، والمستنير، والإرشاد، والكفاية، كلاهما لأبى العز، وغاية أبى العلاء، وهو لجمهور العراقيين عن ابن فرح على ما في النشر.

من خلال ذلك يتبين أن الوجهين صحيحان عن أبى عمرو في الوصل ويقدم الحذف؛ لأنه الموافق للرسم، والأكثر طرقاً والمعول عليه عند الدانى في الجامع والتيسير والشاطبية. وهو الموافق لأصل مذهبه في حذف ياءات الزوائد في رؤوس الآى، كما أن الحذف هو الأشهر عنه على ما ذكره مكى كما سبق، والموافق له عند الوقف وقد ورد ذلك عنه من ٨٠ طريقاً، والإثبات من ٤٦ طريقاً، من مجموع طرقه البالغ عددها ١٢٦ طريقاً، وأما السوسى فقد ورد الحذف عنه من ٢٢ طريقاً، والإثبات من باقى طرقه ويمثل النسبة الباقية. والله أعلم.

التوجيه:

وحجة من حذفها أنه اتبع خط المصحف، واكتفى بالكسرة من الياء، وأجرى الوصل مجرى الوقف فحذف.

أما من أثبتها وصلاً فأتى بها على أصلها، واستسهل ذلك في الياء؛ لأن حروف المد واللين تحذف من الخط في أكثر المصاحف، وتقرأ بالإثبات في الوصل والوقف<sup>(٥)</sup> والأصل في ذلك هو الرواية الصحيحة، وتقدم أن الإثبات في الحالين للبرى ويعقوب مما يدل على صحة رواية الوجهين، والله أعلم.

\* \* \*

(٢) المبهج: ٩٣.

(١) التلخيص: ٦٣.

(٤) الغاية: ٤٤٢.

(٣) السبعة: ٦٨٤.

(٥) الكشف: ١ / ٣٣٣.

### الثالث: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾ [الزمر: الآية: ١٧]

بيانه للسوسى: روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عنه فى إثبات الياء وحذفها من كلمة ﴿عِبَادِ﴾

وببحث طرقه تبين أن السامرى عن ابن جرير قطع له بالحذف، وذلك من التجريد<sup>(١)</sup>، وتلخيص العبارات<sup>(٢)</sup>، والكافى<sup>(٣)</sup>، والعنوان<sup>(٤)</sup>، وروضة المعدل<sup>(٥)</sup>، للشذائى عن ابن جمهور من المبهج<sup>(٦)</sup>.

وروى الدانى فى التيسير إثبات الياء والفتح وصلاً وبه قرأ على أبى الفتح<sup>(٧)</sup> وتبعه الشاطبى على ذلك<sup>(٨)</sup>.

وذكر الدانى أيضاً فى الجامع أنه قرأ بهذا الوجه من رواية السوسى<sup>(٩)</sup> دون أن يحدد أن ذلك من قراءته على أبى الفتح، لكنه كان أكثر دقة ووضوحاً فى المفردات السبع حيث نص على أن هذا الوجه قرأ به أبو الفتح من طريق القرشى فقال: «واختلف علينا فى إثبات ياء مفتوحة بعد الدال فى قوله فى الزمر ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾ وفى حذفها، فقرأت على أبى الفتح من طريق محمد بن إسماعيل القرشى<sup>(١٠)</sup> عن أبى شعيب بإثباتها مفتوحة فى الوصل... وقراءت ذلك أيضاً من طريق أبى عمران (ابن جرير) وغيره بحذف الياء»<sup>(١١)</sup> أ.هـ بتصرف.

من خلال ذلك يتبين أن ما قرأ به أبو عمرو الدانى من وجه الإثبات والفتح للسوسى هو مما قرأ به على أبى الفتح فارس من طريق القرشى وأن الثابت عنه من طريق ابن جرير هو الحذف، وعليه فإن ما ذكره فى التيسير من الإثبات يكون من غير طريقه، وذكر ذلك الإمام

(٢) التلخيص: ٦٢.

(١) التجريد: ٣٠٠.

(٤) العنوان: ١٦٦.

(٣) الكافى: ١٩٣.

(٦) المبهج: ٨٤.

(٥) الروضة: ٨٢.

(٨) الشاطبية: البيت: ٤٣٩.

(٧) التيسير: ١٥٣.

(٩) جامع البيان: ٧٠١.

(١٠) محمد بن إسماعيل القرشى: أخذ القراءة عرضاً عن السوسى، وروى القراءة عنه عرضاً محمد بن الجلبند. غاية

النهاية ٢ / ١٠٢.

(١١) المفردات السبع: ١٧٣ بتصرف.

ابن الجزرى<sup>(١)</sup>، وكذا من الشاطبية وأشار إلى ذلك الشيخ القاضى<sup>(٢)</sup> - واختلف عنه فى إثبات الياء وقفًا وحذفها عند من أثبتها فروى عنه إثباتها فى الحالين أبو العز فى كفايته<sup>(٣)</sup> وذلك من طريق ابن حبش، وهو الذى فى غاية أبى العلاء<sup>(٤)</sup>، وجامع ابن فارس<sup>(٥)</sup>.

وأثبتها ياء فى الوصل مع الحذف وقفًا للسوسى الهذلى<sup>(٦)</sup>، ولابن حبش عنه من التجريد، وبه قرأ ابن الفحام على الفارسى، وكذا فى المستنير<sup>(٧)</sup> والمصباح<sup>(٨)</sup>، وروضة المالكى<sup>(٩)</sup>.

أما ما ذكره ابن الجزرى من الإثبات فى الحالين من المبهج من طريق المطوعى عن ابن جرير فهو كذلك فى المبهج أيضًا لكنه ليس من طريق الطيبة؛ لأن ابن الجزرى أسند المبهج إلى طريقى الشذائى والشنبوذى كلاهما عن ابن جمهور فقط<sup>(١٠)</sup>.

يخلص من ذلك أن للسوسى فى هذا الموضع ثلاثة أوجه:

١ - حذف الياء فى الحالين.

٢ - إثباتها مفتوحة وصلًا وحذفها وقفًا.

٣ - إثباتها فى الحالين مفتوحة وصلًا ساكنة وقفًا.

وبهذه الأوجه الثلاثة قرأ ابن الجزرى وقال إنها ثابتة عن السوسى رواية وتلاوة ونصًا وقياسًا<sup>(١١)</sup>، ويقدم الحذف فى الحالين؛ لأنه الموافق لما عليه رسم المصحف، وعليه القراء العشرة بما فيهم السوسى فى أحد الوجهين عنه باستثناء يعقوب الذى ورد عنه الإثبات وقفًا، وقد ورد ذلك عنه من ١٤ طريقًا من مجموع طرقه البالغ عددها ٢٨ طريقًا يليه الإثبات وصلًا مع الحذف وقفًا، وقد ورد ذلك من ٩ طرق، يليه الإثبات فى الحالين، وقد ورد من ٥ طرق. والله أعلم.

أما ما ورد من الإثبات وصلًا من غاية ابن مهران وكذا الحذف فى الحالين من التذكرة، والتبصرة، والهادى، والهداية، والوجيز فهو عن السوسى ليس من طريق الطيبة.

(٢) البدور الزاهرة: ٣٣٣.

(١) النشر ٢ / ١٨٩.

(٤) غاية الاختصار: ٣٦٥.

(٣) الكفاية: ٥٢٦.

(٦) الكامل: ٤٢٢.

(٥) التبصرة: ٤١.

(٨) المصباح: ٤٥٧.

(٧) المستنير: ٧٧١.

(١٠) النشر ١ / ١٣١ - ١٣٥.

(٩) الروضة: ٤٥٥.

(١١) المصدر السابق: ٢ / ١٩٠.

## رابعاً: ابن عامر: أ- رواية هشام

﴿ثُمَّ كِيدُونِ فَلَا تُنْظِرُونِ﴾ [الأعراف: ١٩٥]

روى الإمام ابن الجزرى الخلاف عن هشام في إثبات الياء وحذفها في (كيدون)،  
وببحث طرق هشام يتبين أن شريح روى عنه الإثبات في الحاليين من الكافي<sup>(١)</sup> وبه قرأ  
ابن الفحام على الفارسي<sup>(٢)</sup>، وللحلواني من روضة المعدل<sup>(٣)</sup>، والكامل<sup>(٤)</sup>، والعنوان<sup>(٥)</sup>،  
وكفاية أبي العز<sup>(٦)</sup>، والمصباح<sup>(٧)</sup>، والمبهبج<sup>(٨)</sup>، وتلخيص أبي معشر<sup>(٩)</sup>، وجامع البيان<sup>(١٠)</sup>،  
وتلخيص ابن بليمة<sup>(١١)</sup>، وللداجوني عنه من الكامل، والمبهبج، وغاية أبي العلاء، والمصباح،  
وأحد الوجهين لهشام من الإعلان<sup>(١٢)</sup>، والتيسير<sup>(١٣)</sup>، والشاطبية<sup>(١٤)</sup>، وإن كان الإثبات في  
الحاليين هو الذي ينبغي الأخذ به منها؛ لأن الداني قرأ به على أبي الفتح كما في الجامع، وأسند  
التيسير من قراءته عليه إلى رواية هشام<sup>(١٥)</sup>.

وروى بعضهم الإثبات وصلاً وحذفاً وهو الذي في السبعة<sup>(١٦)</sup> لابن مجاهد  
وذلك من طريق الجمال عن الحلواني، وللداجوني من المستنير<sup>(١٧)</sup>، وروضة المالكي<sup>(١٨)</sup>،  
وكفاية أبي العز، وروضة المعدل، وكذا من جامع ابن فارس على ما في التبصرة، والنشر.

من خلال ذلك يتبين أن لهشام في هذا الموضع وجهين:

الأول: إثبات الياء في الحاليين وهو المقدم في الأداء؛ لأنه الأكثر طرقاً ورواية عنه، وقد  
ورد ذلك من ٣٦ طريقاً.

- |                                  |                                    |
|----------------------------------|------------------------------------|
| (١) الكافي: ١١٩.                 | (٢) التجريد: ٢٣٠.                  |
| (٣) الروضة: ٧٥.                  | (٥) الكامل: ٤١٩.                   |
| (٥) العنوان: ٩٩.                 | (٧) الكفاية: ٣٤٩.                  |
| (٧) المصباح: ٣٤٥.                | (٩) المبهبج: ٦٣.                   |
| (٩) التلخيص: ٢٧٢.                | (١١) جامع البيان: ٥٢٨.             |
| (١١) تلخيص العبارات: ٦٣.         | (١٢) الإعلان: ١٥١.                 |
| (١٣) التيسير: ٩٥.                | (١٤) الشاطبية: البيتان: ٤٣١ - ٤٣٢. |
| (١٥) النشر: ١ / ١٣٥، رواية هشام. | (١٦) السبعة: ٢٩٩.                  |
| (١٧) المستنير: ٥٦٥.              | (١٨) الروضة: ٣٩٠.                  |



الثاني: إثبات الياء وصلًا وحذفها وقفًا، وقد ورد ذلك من ١٥ طريقًا، ويمثل النسبة الباقية، ولا يقدح ذلك في صحته؛ لأن به قرأ أبو عمرو وأبو جعفر، مما يدل على صحته. والله أعلم.

وأما الإثبات في الحالين من التبصرة لمكي والهادي والهادية والمفيد، وغاية ابن مهران، والتذكرة فليس من طريق الطيبة.

## ب- رواية ابن ذكوان:

﴿فَلَا تَسْأَلْنِي﴾ [الكهف: الآية: ٧٠]

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن ابن ذكوان في حذف الياء من قوله تعالى: ﴿فَلَا تَسْأَلْنِي عَنْ شَيْءٍ﴾.

وقبل بيان خلاف ابن ذكوان أوضح ما فيها من قراءات.

أولاً: قرأ المدنيان وابن عامر بفتح اللام وتشديد النون ﴿فَلَا تَسْأَلْنِي﴾ وقرأ الباقون بإسكان اللام وتخفيف النون ﴿فَلَا تَسْأَلْنِي﴾<sup>(١)</sup>، واتفقوا على إثبات الياء في الحالين إلا ما ورد عن ابن ذكوان من خلاف بين إثبات الياء وحذفها<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: هذه الياء ليست من ياءات الزوائد؛ لأنها ثابتة في جميع المصاحف وإنما ذكرها الإمام ابن الجزرى هنا استطراداً للباب، وذلك لأن ابن ذكوان يحذفها في أحد الوجهين عنه.

ثالثاً: القراءة بالحذف هنا وجه صحيح كما قال الإمام ابن الجزرى ووجه ذلك هو حمل الرسم على الزيادة تجاوزاً في حروف المد كما قرئ (وثمودا) بغير تنوين ووقف عليه بغير ألف وغيرها مما كتب رسمًا وقرئ بحذفه في بعض القراءات الصحيحة وليس ذلك معدوداً من مخالفة الرسم<sup>(٣)</sup>. فإن ذلك من الموافقة احتمالاً كما سبق.

## بيان خلاف ابن ذكوان

يبحث طرق ابن ذكوان تبين أن الجمهور روى عنه الإثبات في الحالين فقطع له به من الطريقتين معاً سبط الخياط في المبهج<sup>(٤)</sup> وهو الذى فى الكامل<sup>(٥)</sup>، وتلخيص أبى معشر<sup>(٦)</sup>،

(٢) المصدر السابق: ١٦٢.

(٤) المبهج: ٧٢.

(٦) التلخيص: ٢١٨.

(١) شرح ابن الناظم: ٢٥٧.

(٣) النشر: ٣١٢ / ٢.

(٥) الكامل: ٤٤١.

وغاية أبي العلاء<sup>(١)</sup>، ولأخفش عنه من روضة المالكى<sup>(٢)</sup> والتجريد<sup>(٣)</sup>، وجامع ابن فارس على ما في التبصرة<sup>(٤)</sup>، والكفاية<sup>(٥)</sup>، والإرشاد<sup>(٦)</sup> لأبي العز، والمصباح<sup>(٧)</sup>، والوجيز<sup>(٨)</sup>، وغاية ابن مهران<sup>(٩)</sup>، والمستنير، والهداية، وبه قرأ الدانى على أبي الفتح فارس والفارسي، وأحد الوجهين من التيسير<sup>(١٠)</sup>، وإن كان طريقه الإثبات في الحالين لأنه الذى قرأ به على الفارسي وأسنده إلى رواية ابن ذكوان من هذا الطريق وبالوجهين على ابن غلبون كما في الجامع<sup>(١١)</sup> وتبعه الشاطبي أيضًا في إطلاق الوجهين<sup>(١٢)</sup>، وكذا في تلخيص العبارات<sup>(١٣)</sup> والهادى<sup>(١٤)</sup>، والتذكرة، وقال ابن غلبون: «واختار الإثبات»<sup>(١٥)</sup>، وهو الذى في التبصرة، وقال عنه مكى: «والإثبات في الحالين هو المشهور»<sup>(١٦)</sup>.

وقرأ له بالحذف في الحالين من طريق الرملى (الداجونى) عن الصورى أبو العز في كتابيه وكذا في روضة المالكى، وجامع الفارسي<sup>(١٧)</sup>، والمستنير<sup>(١٨)</sup>، والمصباح والوجهان صحيحان عن ابن ذكوان وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى، ويقدم الإثبات في الحالين لموافقته لرسم المصحف، ولأنه رواية الجمهور، والأكثر طرقاً ورواية عنه، وقد ورد ذلك عنه من ٦٦ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٧٩ طريقاً، والباقي للوجه الآخر وهو الحذف في الحالين.

ولا يقدح ذلك في رواية وجه الحذف لأن القراءة ثابتة صحيحة به، وهذا الخلاف مغتفر كما صرح بذلك الإمام ابن الجزرى إذ هو قريب يرجع إلى معنى واحد وتمشية مع صحة القراءة وشهرتها وتلقيها بالقبول<sup>(١٩)</sup>. فضلاً عن تعدد طرقه أيضًا ممن روى الوجهين عنه كما سبق.

- |                              |                            |
|------------------------------|----------------------------|
| (١) الغاية: ٥٥٦.             | (٢) الروضة: ٤١٤.           |
| (٣) التجريد: ٢٦١.            | (٤) التبصرة: ٣٣.           |
| (٥) الكفاية: ٤٢٨.            | (٦) الإرشاد: ٤٢٥.          |
| (٧) المصباح: ٣٩٥.            | (٨) الوجيز: ٢٣٨.           |
| (٩) الغاية: ٣٠٩.             | (١٠) التيسير: ١٢٠.         |
| (١١) جامع البيان: ٦١٢ - ٦١٣. | (١٢) الشاطبية: البيت: ٤٤٠. |
| (١٣) التلخيص: ١٦٦.           | (١٤) الهادى: ٥٤.           |
| (١٥) التذكرة: ٤١٦.           | (١٦) التبصرة: ٥٧٨.         |
| (١٧) الجامع: ١٧٣.            | (١٨) المستنير: ٦٤٦.        |
| (١٩) النشر ١ / ١٣.           |                            |

التوجيه: من أثبت الياء؛ لأن ذلك هو الأصل، وكذا لاتباع رسم المصحف. وأما من حذفها أنه استغنى بالكسرة عن الياء<sup>(١)</sup>.

### خامساً: يعقوب. رواية رويس

#### ﴿يَعْبَادِ فَاتَّقُونِ﴾ [الزمر: الآية: ١٦]

واختلف عن رويس في إثبات الياء وحذفها من كلمة ﴿يَعْبَادِ﴾ ولم يختلف في غيره من المنادى.

وبيحث طرق رويس تبين أن أبا العز قطع له بالإثبات في الحاليين وذلك من الكفاية<sup>(٢)</sup> والإرشاد<sup>(٣)</sup> وهو الذي في المستنير<sup>(٤)</sup>، والمصباح<sup>(٥)</sup>، والمبهيغ<sup>(٦)</sup>، وغاية أبي العلاء<sup>(٧)</sup>، وجامع الفارسي<sup>(٨)</sup>، وابن فارس<sup>(٩)</sup>، وروضة المالكي<sup>(١٠)</sup>، وغيرهم، وهى رواية الجمهور من العراقيين عنه على ما فى النشر<sup>(١١)</sup>.

وروى الآخرون الحذف فى الحاليين، وهو الذى فى مفردة ابن الفحام<sup>(١٢)</sup>، والكامل<sup>(١٣)</sup>، وتلخيص أبى معشر<sup>(١٤)</sup>، والتذكرة<sup>(١٥)</sup>، وغاية ابن مهران<sup>(١٦)</sup>، وكذا من مفردة الدانى على ما ذكره ابن الجزرى عنه.

والوجهان صحيحان وبهما قرأ ابن الجزرى<sup>(١٧)</sup>.

ويقدم الإثبات وإن كان مخالفاً للرسم؛ لأن الرواية هى الأصل فضلاً عن أنه الأكثر طرقة عن رويس، وعليه الجمهور، وقد ورد ذلك عنه من ٢٥ طريقاً من مجموع طرقه البالغ

- |                         |                    |
|-------------------------|--------------------|
| (١) ينظر: الكشف ٢ / ٦١. | (٢) الكفاية: ٥٢٦.  |
| (٣) الإرشاد: ٥٣٤.       | (٤) المستنير: ٧٧١. |
| (٥) المصباح: ٤٥٧.       | (٦) المبهيغ: ٨٤.   |
| (٧) غاية الاختصار: ٣٥٦. | (٨) الجامع: ١٩٤.   |
| (٩) التبصرة: ٤١.        | (١٠) الروضة: ٤٥٧.  |
| (١١) النشر: ٢ / ١٨٦.    | (١٢) المفردة: ١٧.  |
| (١٣) الكامل: ٤٢٢.       | (١٤) التلخيص: ٣٩٢. |
| (١٥) التذكرة: ٥٣١.      | (١٦) الغاية: ٤٤٥.  |
| (١٧) النشر ٢ / ١٨٦.     |                    |

عددها ٤١ طريقاً، والباقي للوجه الآخر وهو الحذف في الحالين، وعليه القراء العشرة بما فيهم رويس في الوجه الثاني عنه، والله أعلم

﴿فَمَاءٌ آتَيْنَاهُ اللَّهُ خَيْرٌ مِّمَّا آتَيْنَاكُمْ﴾ [النمل: الآية: ٣٦]

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف القراء في كلمة ﴿ءَاتَيْنَاهُ﴾ وذلك بإثبات الياء وحذفها.

واختلف المثبتون بين الفتح والإسكان وصلاً والحذف والإثبات وقفاً، فقد روى نافع وأبو عمرو وأبو جعفر وحفص ورويس بإثباتها مفتوحة وصلاً وحذفها الباقون لالتقاء الساكنين، وأثبتها في الحالين يعقوب وابن شنبوذ عن قبل<sup>(١)</sup>.

واختلف في إثباتها وقفاً عن قالون وأبى عمرو وحفص، فلهم إثبات ياء ساكنة وقفاً والوجه الآخر هو الحذف والوقف بدون ياء كابن عامر والكوفيين غير حفص.

#### أولاً: قالون:

يبحث طرق رواية قالون تبين أن ابن غلبون قطع له بإثبات الياء في الحالين مفتوحة وصلاً ساكنة وقفاً وذلك من التذكرة<sup>(٢)</sup>، وهو الذى فى تلخيص أبى معشر<sup>(٣)</sup> وغاية ابن مهران<sup>(٤)</sup> والسبعة<sup>(٥)</sup>، والتبصرة<sup>(٦)</sup>، وتلخيص العبارات<sup>(٧)</sup>، والكامل<sup>(٨)</sup>.

وروى ابن شريح اثباتها مفتوحة وصلاً ساكنة وقفاً بخلف عنه وذلك من الكافى<sup>(٩)</sup>، وهو الذى فى الهادى<sup>(١٠)</sup> والإعلان<sup>(١١)</sup>، والشاطبية<sup>(١٢)</sup>، والتيسير<sup>(١٣)</sup>، وذكر الدانى فى جامعہ إثباتها ساكنة فى الوقف لنافع فى غير رواية ورش، وأبى عمرو، وابن شنبوذ عن قبل، ثم قال بعد قليل: «وحذفها فى الوقف نافع فى غير رواية ورش وكذا حكى لى فارس بن أحمد عن

(١) النشر ٢ / ١٨٧ - ١٨٨.

(٢) التذكرة: ٢ / ٤٨٠.

(٣) التلخيص: ٣٥٦.

(٤) الغاية: ٤٥٠.

(٥) السبعة: ٤٨٨.

(٦) التبصرة: ٦٢٤.

(٧) تلخيص العبارات: ٦٢.

(٨) الكامل: ٤٢١.

(٩) الكافى: ١٧٤.

(١٠) الهادى: ٦١.

(١١) الإعلان: ١٨٧.

(١٢) الشاطبية: البيت: ٣٩٤.

(١٣) التيسير: ١٣٨.

قراءته في جميع الطرق عن نافع» أ.هـ<sup>(١)</sup>، وعليه فتكون قراءته لقالون بالوجهين من الجامع لأنه أسند روايته إلى قالون من قراءته على أبي الفتح، وقطع له بالإثبات وفقاً من المفردات فقال: «فما أتان الله» بفتح هذه في الوصل ويقف عليها بالياء<sup>(٢)</sup>. أ.هـ فدل على إثباتها مضمومة وصلًا ساكنة وفقاً من المفردات.

### ثانيًا: الدوري،

أما بالنسبة للدوري عن أبي عمرو فهو موافق لقالون في الإثبات وفقاً وبخلف عنه من طريقه المذكورة.

### ثالثًا: السوسي،

وأما بالنسبة السوسي فأثبتها عنه في الوقف قولاً واحداً ابن بليمة في التلخيص وهو الذي في الكامل والمفردات وبخلف عنه من التيسير والشاطبية وجامع البيان كما سبق بيانه.

### رابعًا: حفص،

وأما حفص فروى عنه ابن غلبون الإثبات وفقاً وذلك من التذكرة وهو الذي في تلخيص العبارات والكامل، وأبي طاهر عن عبيد من روضة المالكي<sup>(٣)</sup>، وكفاية الست<sup>(٤)</sup>، وبه قرأ ابن الفحام على الفارسي<sup>(٥)</sup>، وروى الداني عنه الخلاف في إثباتها وفقاً من المفردات<sup>(٦)</sup> والتيسير والشاطبية.

وروى الجمهور إثباتها وصلًا فقط مع الحذف وفقاً عنهم، وهو الذي في المستنير<sup>(٧)</sup>، وكفاية أبي العز<sup>(٨)</sup>، وإرشاده<sup>(٩)</sup>، والمصباح<sup>(١٠)</sup>، والمبهج<sup>(١١)</sup>، وغاية أبي العلاء<sup>(١٢)</sup>، والتذكار والهداية على ما في النشر، وجامع ابن فارس، وروضة المعدل<sup>(١٣)</sup>، ولغير أبي طاهر من روضة

- 
- |                         |                                |
|-------------------------|--------------------------------|
| (١) الجامع: ٦٦٠.        | (٢) المفردات: ٤١.              |
| (٣) الروضة: ٤٣٦.        | (٤) كفاية الست: ٢٩.            |
| (٥) التجريد: ٢٨١ - ٢٨٢. | (٦) المفردات السبع: ٢٣٩.       |
| (٧) المستنير: ٧٢٢.      | (٨) الكفاية: ٣٧٨.              |
| (٩) الإرشاد: ٤٨٢.       | (١٠) المصباح: ٤٥٧.             |
| (١١) المبهج: ٧٩٠.       | (١٢) غاية الاختصار: ٣٦٤ - ٣٦٥. |
| (١٣) الروضة: ٧٩.        |                                |

المالكي، والتجريد، وكفاية الست، وعلى ذلك جمهور العراقيين على ما في النشر<sup>(١)</sup>.  
من خلال ذلك يتبين أن الوجهين صحيحان لجميع أصحاب الخلاف والذي عليه  
الجمهور هو الإثبات وصلاً والحذف وقفاً، وقد ورد ذلك عن قالون من ٥٤ طريقاً. من  
مجموع طرقه البالغ عددها ٨٣ طريقاً.

أما الإثبات في الحاليين فقد ورد عنه من ٢٣ طريقاً.  
وهناك ٦ طرق غير معلومة منها روضة الطلمنكي، و٥ طرق أخرى قرأ بها الإمام ابن  
الجزري على شيوخه المصريين وتمثل النسبة الباقية.  
وأما دورى أبى عمرو فقد ورد الإثبات في الحاليين عنه من ٤٠ طريقاً تقريباً من مجموع  
طرقه البالغ عددها ١٢٦ طريقاً.

وللسوسى من ٥ طرق من مجموع طرقه البالغ عددها ٢٨ طريقاً.  
والباقي للحذف في الحاليين وهو رواية الجمهور عن أبى عمرو وهو المقدم في الأداء.  
وأما حفص فقد ورد عنه الإثبات من ١١ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٥٢  
طريقاً، والباقي لوجه الحذف في الحاليين وهو المقدم في الأداء لموافقته للرسم، وعليه أكثر  
الطرق عنه.

وبذلك نأتى إلى ختام هذا الباب وبه ينتهى اختلافهم فى الأصول.

بعد ذلك تنتقل إلى بيان اختلافهم فى المواضع الفرشية.

والله الموفق والهادى إلى سواء السبيل.

\* \* \*

## الفصل الثالث

### أوجه الخلاف الواردة فى الفرش ، وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول: أوجه الخلاف الواردة فى الربع الأول  
من القرآن من سورة البقرة حتى سورة الأنعام .  
وفيه عدة مطالب:

المطلب الأول: أوجه الخلاف الواردة فى سورة البقرة.  
المطلب الثانى: أوجه الخلاف الواردة فى سورة  
آل عمران.

المطلب الثالث: أوجه الخلاف الواردة فى سورة  
النساء.

المطلب الرابع: أوجه الخلاف الواردة فى سورة المائدة.  
المطلب الخامس: أوجه الخلاف الواردة فى سورة  
الأنعام.





## الفصل الثالث

### المبحث الأول

#### المطلب الأول

تمهيد: بعد الانتهاء في المبحث السابق من بيان الخلاف الوارد عن الرواة في ياءات الزوائد، والذي انتهت به الأصول، نتبع ذلك ببيان اختلافهم في المواضع الفرشية ابتداء من سورة البقرة وملحقاتها، وقد ورد الخلاف عنه في ستة وعشرين موضعاً.

#### المطلب الأول

#### المواضع الفرشية المذكورة في سُورَةُ الْبَقَرَةِ وملحقاتها<sup>(١)</sup>

الأول: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا﴾ حيث ورد، وذلك في خمسة مواضع<sup>(٢)</sup>:

روى الإمام ابن الجزري ضم التاء حالة الوصل اتباعاً وذلك لابن وردان من غير طريق هبة الله وغيره، وروى هبة الله إشمام كسرتها الضم<sup>(٣)</sup>.

وببحث طرق ابن وردان تبين أن ضم التاء حالة الوصل ورد عنه من طريق الفضل عنه وذلك من الإرشاد<sup>(٤)</sup> والكفاية لأبى العز<sup>(٥)</sup>، وروضة المالكى<sup>(٦)</sup> والمصباح<sup>(٧)</sup> وغاية ابن مهران<sup>(٨)</sup> وغاية أبى العلاء<sup>(٩)</sup> والمستنير<sup>(١٠)</sup> والكمال<sup>(١١)</sup> ولسبط الخياط على ما في الاختيار<sup>(١٢)</sup> ومن طريق هبة الله عنه وذلك من المصباح وروضة المالكى وجامع الفارسي<sup>(١٣)</sup>.

(١) أى: المواضع التى ورد الخلاف فيها فى سور أخرى وألحقها ابن الجزرى بهذه السورة للمناسبة كما فى (اسجدوا) حيث ورد وإسكان هاء (ثم هو) عطفاً على (يمل هو) ونحو ذلك.

(٢) المواضع التى وردت فيها هذه الجملة: البقرة: ٣٤، الأعراف: ١١، الإسراء: ٦١، الكهف: ٥٠، طه: ١٦.

(٣) النشر ٢ / ٢١٠. (٤) الإرشاد: ٢١٩.

(٥) الكفاية: ٢٣٦. (٦) الروضة: ٢ / ٥٣٠.

(٧) المصباح: ٢٨١. (٨) الغاية: ١٧٥.

(٩) غاية الاختصار: ٤٠٧. (١٠) المستنير: ٤٥١.

(١١) الكامل: ٤٧٧. (١٢) الاختيار: ١ / ٢٧٤.

(١٣) الجامع: ٤٦.

أما الإشمام فقد ورد عنه من طريق الحنبلي عن هبة الله وذلك من الكفاية والإرشاد كلاهما لأبي العز وكذا من جميع طرق هبة الله على ما قطع به ابن الجزري من خلال ذلك يتبين صحة رواية الوجهين عن ابن وردان إلا أن وجه الضم هو الأكثر رواية عنه حيث ورد ذلك عنه من ٣١ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٤٠ طريقاً، فضلاً عن أنه الموافق لما في التعبير<sup>(١)</sup> والدررة، وقد ورد من الطريق الأول وهو الذي يقدم في الأداء.

**التوجيه: وجه الضم:** أنهم استقلوا الانتقال من الكسرة إلى الضمة، وقيل: إنه نوى الوقف على التاء فسكنها ثم حركها اتباعاً لضمة الجيم إجراء للوصل مجرى الوجه وجه الإشمام: إشارة إلى الضم تنبيهاً على أن الهمزة المحذوفة التي هي همزة الوصل مضمومة حالة الابتداء<sup>(٢)</sup>.

**الثاني:** قوله تعالى: ﴿يُمِلُّ هُوَ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، و﴿ثُمَّ هُوَ﴾ [القصص: ٦١].

اختلف في إسكان الماء وضمها عن أبي جعفر وقالون وصلاً.

- أما أبو جعفر فقطع له بالإسكان فيها ابن سوار في المستنير<sup>(٣)</sup> والمصباح<sup>(٤)</sup> ولابن وردان من كتابي أبي العز<sup>(٥)</sup> وغاية أبي العلاء<sup>(٦)</sup> وروضة المالكي<sup>(٧)</sup> والكامل<sup>(٨)</sup> وللهاشمي عن ابن جمار ولسبط الخياط من الاختيار.

- وأما الضم لابن وردان فقطع به ابن مهران في غايته<sup>(٩)</sup> وهو الذي في جامع الفارسي<sup>(١٠)</sup>، ولابن جمار سوى الهاشمي، وروى ابن الجزري الخلاف لأبي جعفر من روايته في ﴿ثُمَّ هُوَ﴾ وذلك من جامع ابن فارس<sup>(١١)</sup>.

من خلال ذلك يتبين صحة رواية الوجهين: الإسكان والضم في الموضعين عن أبي جعفر من روايته، إلا أن الإسكان فيها هو مذهب الجمهور، وهو الذي يقدم في الأداء.

(٢) الجامع لابن الحسين الفارسي: ٤٦.

(١) ينظر: التعبير: ٨٧.

(٤) المصباح: ٢٨١.

(٣) المستنير: ٤٥٠.

(٦) غاية الاختصار: ٣٨٧.

(٥) الكفاية: ٢٣٥.

(٨) الكامل: ٤٨.

(٧) الروضة: ١٩١.

(١٠) الجامع: ٤٥.

(٩) الغاية: ١٧٤.

(١١) النشر: ٢ / ٢٠٩.

حيث ورد ذلك عنه من ٣٨ طريقاً لابن وردان ومن ٩ طرق للهاشمي عن ابن جهماز وهو الموافق لما في الدرّة<sup>(١)</sup>. والله أعلم. والباقي للضم ولا يقدح ذلك في صحة روايته لأن عليه جمهور القراء العشرة غير أصحاب الخلاف.

**تَكْبِيْهُمَا**: وجه الإسكان لا يكون إلا وصلاً فقط أما عند البدء فلا بد من الضم؛ لأنه لا يبتدئ بساكن. والله أعلم.

**بيانه لقالون**: أما قالون: فقطع له بالإسكان فيهما أبو على المالكي في روضته<sup>(٢)</sup>، وابن بليمة في التلخيص<sup>(٣)</sup>، والمبهج<sup>(٤)</sup> والمصباح وكفاية الست، ولأبي نسيط في «ثُمَّ هُوَ» وذلك من المستير، وللطبري عن الحلواني في «ثُمَّ هُوَ» وللعطار عن الطبري في «يُمِلُّ هُوَ» كما رواه ابن سوار، وقطع بالضم فيهما لقالون أبو العز في كفايته، ولابن بويان من غاية ابن مهران وللحلواني من المبهج، وروضة المعدل، وإرشاد أبي العز<sup>(٥)</sup>، وغاية أبي العلاء، وجامع ابن فارس على ما في التبصرة.

وروى الجمهور عن أبي نسيط إسكان «ثُمَّ هُوَ»، وضم «يُمِلُّ هُوَ» وهو الذي في التيسير<sup>(٦)</sup>، والشاطبية<sup>(٧)</sup>، والكافي<sup>(٨)</sup>، وتلخيص الطبري، والتجريد<sup>(٩)</sup>، وغاية أبي العلاء، والتذكرة<sup>(١٠)</sup>، والهادي<sup>(١١)</sup>، والتبصرة<sup>(١٢)</sup>، والإعلان<sup>(١٣)</sup>، وللحلواني من التجريد، والسبعة<sup>(١٤)</sup>، وتلخيص أبي معشر. وقطع له بالضم في «ثُمَّ هُوَ» وإسكان «يُمِلُّ هُوَ» وذلك من طريق ابن مهران عن الحلواني من كفاية الست، وأطلق الإمام ابن الجزري إسكان الهاء من قوله تعالى «يُمِلُّ هُوَ» لقالون من طريق الفرضي عن ابن بويان وفيه تسامح؛ وذلك لأن الكافي، وتلخيص الطبري، وكفاية أبي العز والمصباح والتجريد وغاية أبي العلاء كلها من

(١) الدرّة: ١٥.

(٢) روضة المالكي: ٥٢٩.

(٣) تلخيص العبارات: ٦٥.

(٤) المبهج: ٧٩.

(٥) الإرشاد: ٢١٦.

(٦) التيسير: ٦١.

(٧) الشاطبية: البيت: ٥٤.

(٨) الكافي: ٧٨.

(٩) التجريد: ١٨٨.

(١٠) التذكرة: ٢ / ٢٥٠.

(١١) الهادي: ٢٦.

(١٢) التبصرة: ٢٠.

(١٣) الإعلان: ٨٣ - ٨٤.

(١٤) السبعة: ١٥١.

طريق الفرضي ومذهبهم الضم وجهًا واحدًا عن قالون، وتقدم بيانه من هذه الطرق، ولكن يحمل ذلك على ما رود من الضم عنه من روضة المالكي والمستنير وكفاية الست. وأما ذكره من الضم في «ثُمَّ هُوَ» لابن شنبوذ عن أبي نسيط فهو ليس من طريق الطيبة وذلك لاقتصاره على طريقى ابن بويان والقزاز فقط.

من خلال ذلك يتبين أن الوجهين صحيحان عن قالون نصًا وأداء وقد ورد الضم في «يُعمَلُ هُوَ» من ٢٦ طريقًا لأبى نسيط من مجموع طرقه البالغ عددها ٣٤ طريقًا، وللحلوانى من ٤٥ طريقًا من إجمالى طرقه التى تصل إلى ٤٩ طريقًا.

أما بالنسبة لموضع القصص «ثُمَّ هُوَ» فقد ورد الإسكان عن أبى نسيط من ٢٧ طريقًا والضم عن باقى طرقه ويمثل النسبة الباقية أما الحلوانى فالجمهور على الضم عنه فى هذا الموضع حيث بلغت عدد طرقه ٤٢ طريقًا. أما الإسكان فقد رود من ٧ طرق. وعليه فالذى يقدم هو الضم فى موضع (القصص) من الطريقين معًا عن قالون، أما موضع البقرة فيقدم الإسكان لأبى نسيط، والضم للحلوانى. والله أعلم.

### الثالث: قوله تعالى ﴿بَارِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]، وما ألحق بها<sup>(١)</sup>

اختلفت طرق الرواة فيه عن أبى عمرو، وذلك على ثلاثة أوجه: الإسكان، والاختلاس من الروایتين، واختص الدورى بزيادة وجه ثالث وهو الإتمام. أما الإسكان: فقطع به لأبى عمرو من روايته أبو على المالكى فى الروضة<sup>(٢)</sup>، وهو الذى فى الكامل<sup>(٣)</sup>، وأحد الوجهين عن الدورى وذلك من المستنير<sup>(٤)</sup> والتهسير<sup>(٥)</sup> والشاطبية<sup>(٦)</sup> والتجريد<sup>(٧)</sup>، وكفاية أبى العز<sup>(٨)</sup>، والإرشاد<sup>(٩)</sup> والهادى<sup>(١٠)</sup>، وغاية أبى العلاء<sup>(١١)</sup>، وقراءة

(١) نحو (يأمرهم)، (وينصركم)..... إلخ.

(٢) روضة المالكى: ١٩٢.

(٤) المستنير: ١ / ٤٥١.

(٣) الكامل: ٣٣١.

(٦) الشاطبية: البيت: ٤٥٤.

(٥) التهسير: ٦٣.

(٨) الكفاية: ١ / ٤٢١.

(٧) التجريد: ١٨٩.

(١٠) الهادى: ٢٦.

(٩) الإرشاد: ٢٢١.

(١١) الغاية: ٢ / ٤٠٨.

الداني على أبي الفتح والفارسي<sup>(١)</sup> ولا بن مجاهد من المصباح<sup>(٢)</sup> والمبهج<sup>(٣)</sup>، وللدوري وجهًا واحدًا من كفاية الست، وهو كذلك للوسوسى من التيسير والشاطبية والتجريد، وتلخيص العبارات<sup>(٤)</sup>، والكافي، وروضة المعدل<sup>(٥)</sup>، وكفاية أبي العز، وغاية أبي العلاء، وجامع ابن فارس، وطريق الكندي.

وهو الذي رواه أكثر المؤلفين شرقًا وغربًا عن أبي عمرو كما في النشر.

أما الاختلاس فمقطع به لأبي عمرو صاحب العنوان<sup>(٦)</sup>، وبه قرأ الداني على أبي الفتح أيضًا وللدوري من السبعة<sup>(٧)</sup>، وغاية ابن مهران<sup>(٨)</sup>، وتلخيص العبارات، والتذكرة، والتبصرة، والكافي، وهو الوجه الثاني عنه من التيسير والشاطبية، والتجريد، والهادي، وقراءة الداني على أبي الحسن، وللوسوسى من المبهج وطريق ابن جرير من المصباح.

- وأما الإتمام فهو خاص برواية الدوري عن أبي عمرو، وهو الذي في روضة المعدل وأحد الوجهين عنه من التيسير والكفاية والإرشاد ولأبي العز، وغاية أبي العلاء ولا بن فرح من المبهج والمصباح.

وأطلق له الخلاف في الأوجه الثلاثة الإسكان والاختلاس، والإتمام أبو القاسم الصفراوي في الإعلان وأبو معشر الطبري في التلخيص.

من خلال ذلك يتبين صحة الوجهين (الإسكان والاختلاس) عن أبي عمرو من روايته، وكذا الإتمام من رواية الدوري.

والذي يقدم في الأداء هو الإسكان لأنه هو الذي عليه أكثر المؤلفين كما قال الإمام ابن الجزري، وقد ورد الإسكان للدوري من ٦٤ طريقًا يمثل نسبة ٥١٪ تقريبًا من مجموع طرقه البالغ عددها ١٢٦ طريقًا، وللوسوسى من ١٩ طريقًا من مجموع طرقه البالغ عددها ٢٨ طريقًا، يليه الاختلاس حيث ورد عن الدوري من ٥٤ طريقًا، للدوري، وللوسوسى من ٩ طرق، ثم الإتمام للدوري وقد ورد من ٨ طرق، ولا تقدر هذه النسبة في صحة هذا الوجه

(٢) المصباح: ٢٨٢.

(١) جامع البيان: ٣٩٥.

(٤) تلخيص العبارات: ٦٦.

(٣) المبهج: ٤٦.

(٦) العنوان: ٤٣.

(٥) روضة المعدل: ٩٤.

(٨) غاية ابن مهران: ١٧٧.

(٧) السبعة: ١٥٥.

لأن به قرأ جمهور القراء العشرة. والله أعلم.

قوله تعالى: يَأْمُرُكُمْ، ينصركم، يشعركم، يأمرهم وتأمرهم.

أما بالنسبة للموضعين الأول ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة: ٦٧] و﴿يَنْصُرُكُمْ﴾ [الملك: ٢٠] فقد اختلف فيهما على ثلاثة أوجه:

١- الإسكان: وهو رواية الدورى عن أبى عمرو وذلك من الكامل والتجريد وروضة المالكى والمبهج وكفاية الست، وأحد الوجهين عنه من التيسير والشاطبية والمستنير والمصباح وغاية أبى العلاء والإرشاد والكفاية لأبى العز وجامع البيان. وهو للسوسى من جميع طرقه فيما عدا العنوان فله منه الاختلاس واحد الوجهين من جامع البيان.

٢- الاختلاس: فقطع به للدورى وجهًا واحدًا ابن مجاهد فى السبعة وهو الذى فى غاية ابن مهران، والتبصرة والهادى والتذكرة وروضة المعدل والعنوان وتلخيص العبارات والكافى والقاصد، وهو الوجه الثانى من التيسير والشاطبية وقراءة الدانى على أبى الفتح. ٣- الإتمام: وهو مخصوص برواية الدورى وهو الوجه الثانى عنه من الإرشاد والكفاية لأبى العز، وغاية أبى العلاء وروضة المعدل والمصباح والمستنير، وأطلق له الخلاف فى الأوجه الثلاثة المتقدمة أبو معشر الطبرى فى التلخيص، وكذا الصفرأوى فى إعلانه.

ويقدم وجه الإسكان حيث ورد عنه من رواية الدورى من ٦٩ طريقًا، وللسوسى من ٢٦ طريقًا تقريبًا يليه الاختلاس وقد ورد عن الدورى من ٣٠ طريقًا وللسوسى من طريقين يليه الإتمام للدورى وقد ورد من ٢٦ طريقًا ولا تقدر نسبة الاختلاس عن السوسى لأنه أحد الوجهين عن الدورى من الشاطبية، وكذا الإتمام عن الدورى لأن عليه القراء العشرة غير أبى عمرو كما سبق مما يدل على صحة هذه الأوجه. ثم الاختلاس والإشمام كما سبق فى ﴿بَارِكُمْ﴾. أما بالنسبة لبقية الباب فبعضهم ذكر فيه بعض هذه الكلمات، وترك البعض الآخر، وحكمه حكم الموضعين الأولين إلا ما ينص على خلافه.

فقوله تعالى ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ لم يذكره أبو الكرم ولا ابن سوار، وكذا ابن مهران وأبو العز فى إرشاده وذكره الباقون.

وأما قوله تعالى: ﴿يَأْمُرُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٥٧] فنص عليه أبو عمرو الداني والشاطبي وكذا في التجريد وتلخيص العبارات والكافي والتذكرة والهادي والتبصرة وروضة المالكي، والمعدل والإعلان والسبعة، ونص على (تأمرهم) بناء الخطاب الإمام الشاطبي، وابن شريح والصفراوي وكذا في التذكرة والهادي والسبعة وللسامري من روضة المعدل.

أما بقية الباب نحو ﴿يُصَوِّرُكُمْ﴾ [آل عمران: ٦]، ﴿وَيُحَذِّرُكُمْ﴾ [آل عمران: ٣٠] وغير ذلك مما توالى فيه الضمات وهو ما نص عليه بعضهم كالإمام الصفراوي وأبي العز، والهمداني فلم يعول عليه لقول الإمام ابن الجزري «والصواب من هذه الطرق اختصاص هذه الكلم المذكورة أولاً<sup>(١)</sup> إذ النص فيها وفي غيرها معدوم عنهم»<sup>(٢)</sup>.

وهذا هو الذي قطع به الإمام الشاطبي<sup>(٣)</sup>، وابن الجزري في الطيبة<sup>(٤)</sup> والمعول عليه في العمل، وقد ذكر ذلك الإمام ابن الجزري مجملاً وذكرته مفصلاً تماماً لزيادة الفائدة.

الرابع: قوله تعالى: ﴿خُطُّوتِ﴾ [البقرة: ١٦٨] حيث أتى:

وقد اختلفت فيه الطرق عن البزى وذلك بإسكان الطاء وضمها، فرواه عنه أبو ربيعة بالإسكان وبه قطع أبو عمرو الداني في التيسير<sup>(٥)</sup> وهو الذي في الشاطبية<sup>(٦)</sup> والتجريد<sup>(٧)</sup> وروضة المالكي<sup>(٨)</sup> والمعدل<sup>(٩)</sup> وتلخيص<sup>(١٠)</sup> الطبري<sup>(١١)</sup> والكامل<sup>(١٢)</sup> والمستنير<sup>(١٣)</sup> والإرشاد<sup>(١٤)</sup> والكفاية لأبي العز<sup>(١٥)</sup> وجميع طرق أبي ربيعة.

وقطع له بالضم ابن الحباب على ما في النشر<sup>(١٥)</sup> وهو الذي في إرشاد أبي الطيب والكامل طريق الخزامى وقراءة الداني على أبي الفتح وعبد الباقي وغيره.

من خلال ذلك يتبين صحة الوجهين عن البزى، والذي يقدم في الأداء هو الإسكان

(١) وهى: (بارئكم، يأمركم، تأمرهم، ينصركم، يشعركم).

(٢) النشر ٢ / ٢١٣. (٣) الشاطبية: البيتان: ٤٥٤ - ٤٥٥.

(٤) الطيبة: ٤٣. (٥) التيسير: ٦٧.

(٦) الشاطبية: ٤٩٤. (٧) التجريد: ١٩٥.

(٨) روضة المالكي: ٢ / ٥٥٣. (٩) روضة المعدل: ٩٦.

(١٠) تلخيص الطبري: ٢١٠. (١١) الكامل: ٥٠٢.

(١٢) المستنير: ١ / ٤٧٠. (١٣) الإرشاد: ٢٣٦.

(١٤) الكفاية: ٢٥٧. (١٥) النشر: ٢ / ٢١٣.

لأنه ورد من الطريق الأول وهو المتفق مع الشاطبية. كما أنه هو الذى عليه الجمهور حيث ورد ذلك عنه من ٣٣ طريقاً بينما ورد الضم من ٨ طرق عن ابن الجباب ولا يقدح ذلك فى رواية وجه الضم، لأن به قرأ ابن عامر والكسائى وأبو جعفر ويعقوب وهى رواية قنبل وحفص والوجهان صحيحان وبهما قرأ ابن الجزرى.

التوجيه: من قرأ بالضم ﴿خُطُوتٍ﴾ على أنه جمع خطوة على وزن (فعلة) بضم الفاء، وتسكين العين ولذا جمعت حركتهما العين بالضم كما قالوا فى جمع (غرفة) غرفات قال تعالى «وهم فى الغرفات آمنون» وهو مذهب أهل الحجاز.

أما من قرأ بتسكين الطاء أنهم لما جمعوا الخطوة نواوا الضمة فى الطاء ثم اسكنوها استخفافاً<sup>(١)</sup>.

### الخامس: قوله تعالى: ﴿جُرْفٍ هَكَارٍ﴾ [التوبة: ١٠٩]

اختلفت فيه الطرق عن هشام بين إسكان الراء وضمها من ﴿جُرْفٍ﴾ فرواه عنه الحلوانى بالإسكان وذلك من التيسير<sup>(٢)</sup> والشاطبية<sup>(٣)</sup> والتلخيص<sup>(٤)</sup>، والكامل<sup>(٦)</sup> والتجريد<sup>(٧)</sup> وروضة المعدل<sup>(٨)</sup> وكفاية أبى العز<sup>(٩)</sup> والإعلان<sup>(١٠)</sup> والمجتبى والمبهبج<sup>(١١)</sup> والقاصد<sup>(١٢)</sup> والسبعة وقراءة الدانى على<sup>(١٣)</sup> الفارسى والعنوان<sup>(١٤)</sup> وكذا بقية طرق الحلوانى عنه. ورواه الداجونى بالضم وذلك من التيسير<sup>(١٥)</sup> والروضتين<sup>(١٦)</sup> والكامل والمصباح<sup>(١٧)</sup>

- |                          |                                  |
|--------------------------|----------------------------------|
| (١) الموضح: ١ / ٣١٠.     | (٢) التيسير: ٩٨.                 |
| (٣) الشاطبية: ٧٣٦.       | (٤) تلخيص العبارات: ١٠٠.         |
| (٥) التلخيص: ٢٨٠.        | (٦) الكامل: ٦٤٥.                 |
| (٧) التجريد: ٢٣٤.        | (٨) روضة المعدل: ١١٢.            |
| (٩) الكفاية الكبرى: ٣٦٢. | (١٠) الإعلان: ١٥٧.               |
| (١١) المبهبج: ٦٤.        | (١٢) السبعة: ٣١٨.                |
| (١٣) جامع البيان: ٥٣٨.   | (١٤) العنوان: ١٠٣.               |
| (١٥) المستنير: ٥٨٢.      | (١٦) روضة المالكى: ٢ / ٦٩٣، ٦٩٤. |
| (١٧) المصباح: ٣٥٤.       |                                  |



والإعلان والمبهج وكفاية أبي العز وغاية أبي العلاء<sup>(١)</sup>. وانفرد ابن شريح عنه بالإسكان حيث قال: «قرأ ابن عامر وأبو عمرو وحمة (شفا جرف) بإسكان الرءاء، وضمها الباؤون» أ.هـ.<sup>(٢)</sup> والذي عليه العمل هو الإسكان للحلوانى والضم للداجونى لابن الجزرى.

- من خلال ذلك يتبين صحة الوجهين عن هشام والذي يقدم هو الإسكان؛ لأنه ورد من الطريق الأعلى وهو الحلوانى. كما أنه هو الأكثر رواية من طرق هشام.

حيث ورد ذلك من ٢٨ طريقاً عن الحلوانى بينما ورد الضم من طرق الداجونى من ٢٣ طريقاً. والله أعلم.

التوجيه: من قرأه بالإسكان تخفيفاً كـ (قربة) ومن قرأه بالضم على الأصل<sup>(٣)</sup>.

### السادس: قوله تعالى: ﴿خُشْبٌ مُسْنَدَةٌ﴾

قوله تعالى: ﴿خُشْبٌ مُسْنَدَةٌ﴾ وهى فى سورة المنافقين<sup>(٤)</sup>، إلا أن ابن الجزرى ذكرها هنا عطفاً على مواضع الإسكان<sup>(٥)</sup>.

وقد اختلفت فيها عن قبل بين إسكان الشين وضمها.

فروى عنه ابن مجاهد الإسكان وذلك من: التيسير<sup>(٦)</sup> والشاطبية<sup>(٧)</sup> وتلخيص العبارات<sup>(٨)</sup> والتجريد<sup>(٩)</sup> والإعلان<sup>(١٠)</sup> والكافى<sup>(١١)</sup> وروضة المعدل والمستنير<sup>(١٢)</sup> وكفاية الست<sup>(١٣)</sup> والعنوان<sup>(١٤)</sup> والكمال<sup>(١٥)</sup> وكذا من المجتبى والقاصد وقراءة أبى العلاء المرزوقى عن القطان على ما فى النشر. وروى عنه ابن شنبوذ الضم وذلك من المستنير والمصباح<sup>(١٦)</sup> وكفاية الست والمبهج<sup>(١٧)</sup>.

- |                               |                              |
|-------------------------------|------------------------------|
| (١) غاية أبى العلاء: ٢ / ٥١١. | (٢) الكافى: ١٢٤.             |
| (٣) الكشف: ١ / ٥٠٨.           | (٤) سورة المنافقين: الآية: ٤ |
| (٥) النشر: ٢ / ٢١٦.           | (٦) التيسير: ١٧١             |
| (٧) الشاطبية: البيت: ١٠٧٢     | (٨) تلخيص العبارات: ١٥٨      |
| (٩) التجريد: ٣٢٣              | (١٠) الإعلان: ٢٢٨            |
| (١١) الكافى: ٢١٧              | (١٢) المستنير: ٢ / ٨٢١       |
| (١٣) كفاية الست: ٣٩           | (١٤) العنوان: ١٩١            |
| (١٥) الكامل: ٧٨٢              | (١٦) المصباح: ١٩١.           |
| (١٧) المبهج: ٩٠.              |                              |

وذكر أبو معشر<sup>(١)</sup> والهلذلي<sup>(٢)</sup> الإسكان لقنبل بكماله فيكون لابن شنبوذ الإسكان منها، إلا أن ابن الجزرى قطع بالإسكان لابن مجاهد والضم لابن شنبوذ وجهًا واحدًا وهذا الذى عليه العمل.

من خلال ذلك يتبين صحة رواية الوجهين عن قنبل، والذى يقدم فى الأداء هو الإسكان لأنه الأكثر طرقًا عنه وهو الموافق لما فى الشاطبية وقد ورد أيضًا من الطريق الأول وهو ابن مجاهد، حيث ورد ذلك عنه من ١٩ طريقًا عن قنبل من مجموع طرقه البالغ عددها ٣٣ طريقًا بينما ورد الضم من طريق ابن شنبوذ ويمثل ذلك النسبة الباقية ولا يقدح ذلك فى صحة رواية هذا الوجه لأن به قرأ نافع واليزى وابن عامر وجميع القراء غير أبى عمرو والكسائى. والله أعلم.

التوجيه: من قرأ بالإسكان (خشب «طلبًا للتخفيف، والضم على الأصل قال ابن ابن أبى مريم» والوجه أن خشبًا وخشبًا كأسد وأسد وطنب وطنب ففعل بضمين أصل وفعل بضم الفاء وتسكين العين مخفف منه «أ. هـ»<sup>(٣)</sup>.

### السابع : قوله تعالى ﴿يُسْرًا﴾

روى ابن الجزرى اختلاف الطرق عن ابن وردان فى إسكان السين وضمها<sup>(٤)</sup> من قوله تعالى: ﴿فَالْجُرَيْتِ يُسْرًا﴾ [الذاريات: الآية: ٣].

فروى الفضل سوى النهروانى عن ابن شبيب وهبة الله الضم وذلك من جميع طرقهم. وروى النهروانى الإسكان، وذلك من كتابى<sup>(٥)</sup> أبى العز<sup>(٦)</sup> والمصباح<sup>(٧)</sup> والمستنير<sup>(٨)</sup> وغاية أبى العلاء<sup>(٩)</sup> والكامل<sup>(١٠)</sup>. وكذا من جامع ابن فارس<sup>(١١)</sup> على ما فى التبصرة وكذا فى النشر.

(٢) الكامل: ٧٨٢.

(١) التلخيص: ٤٣٧.

(٤) النشر: ٢ / ٢١٦.

(٣) الموضح: ٢ / ١٢٧٠.

(٦) الكفاية الكبرى: ١ / ٢٥٩.

(٥) الإرشاد: ٤٣٩.

(٨) المستنير: ٤٧٣.

(٧) المصباح: ٢٩٣.

(١٠) الكامل: ٥٠٨.

(٩) غاية أبى العلاء: ٢ / .

(١١) التبصرة: ٣٤.

أما بالنسبة لكتاب روضة المالكى فهو من طرق النهروانى لكنه قطع بالإسكان وجهًا واحدًا لأبى جعفر<sup>(١)</sup>، ولم يستثنه الإمام ابن الجزرى والأولى التنبيه على ذلك.

- من خلال ذلك يتبين صحة الوجهين عن ابن وردان وأن الضم هو الأكثر رواية عنه، وهو الذى عليه الجمهور.

وقد بلغت طرقه عن ابن وردان ٢٥ طريقًا من مجموع طرقه البالغ عددها ٤٠ طريقًا بينما ورد الإسكان من ١٥ طريقًا، ويقدم وجه الضم فى الأداء؛ لأنه الموافق لما عليه أبو جعفر فى باب العسر واليسر، ولا يقدح ذلك فى رواية وجه الإسكان؛ لأن عليه القراء العشرة بما فيهم ابن وردان فى أحد الوجهين عنه والله أعلم.

- وتوجيه ذلك كما سبق فى هذا الباب أن الإسكان للتخفيف والضم على الأصل.

### الثامن: قوله تعالى:

﴿فَسُحِّقًا لِأَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [الملك: الآية: ١١]

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف طرق الكسائى فى قوله تعالى: ﴿فَسُحِّقًا﴾ بين إسكان الحاء وضمها، فروى المغاربة له قاطبة الضم وكذلك أكثر المشارقة، ونص أبو العلاء الهمدانى على الإسكان لأبى الحارث وجهًا واحدًا والوجهين للدورى إلخ<sup>(٢)</sup>

ويبحث هذا الخلاف يتبين أن وجه الضم قطع به من الروايتين معًا أبو عمرو الدانى فى التيسير<sup>(٣)</sup> وهو الذى فى الشاطبية<sup>(٤)</sup> والكامل<sup>(٥)</sup> وتلخيص العبارات<sup>(٦)</sup>، ولابى الحارث عنه من التذكرة<sup>(٧)</sup> والكافى<sup>(٨)</sup> والهادى والهداية على ما فى النشر، وللدورى من جامع البيان<sup>(٩)</sup> والمبهبج<sup>(١٠)</sup> والمصباح<sup>(١١)</sup> والتجريد<sup>(١٢)</sup> وأحد الوجهين عنه من روضة المالكى<sup>(١٣)</sup> وغاية أبى

(٢) النشر: ٢ / ٢١٧.

(١) الروضة: ٧٥٥.

(٤) الشاطبية: البيت: ١٠٧٧.

(٣) التيسير: ١٧٢.

(٦) تلخيص العبارات: ١٥٩.

(٥) الكامل: ٥٤٨.

(٨) الكافى: ٢١٩.

(٧) التذكرة: ٢ / ٥٩٣.

(١٠) المبهبج: ٩١.

(٩) جامع البيان: ٧٤٩.

(١٢) التجريد: ٣٢٥.

(١١) المصباح: ٤٩٤.

(١٣) روضة المالكى: ٢ / ٩٥٧.

العلاء<sup>(١)</sup> وجامع ابن فارس على ما في تبصرته<sup>(٢)</sup>.

وأما الإسكان: فقطع له به من رواية أبي الحارث أبو على المالكي في روضته والتجريد وغاية أبي العلاء وكفاية أبي العز والمصباح والمبهبج وجامع ابن فارس وكتابي ابن خيرون والمستنير لغير الشرمقاني الذي روى الوجهين عن الكسائي.

واحد الوجهين عن الدورى من السبعة وغاية ابن مهران وتبصرة مكى.

- من خلال ذلك يتبين صحة رواية الوجهين عن الكسائي ويقدم الاسكان لأبى الحارث لأن ذلك هو رواية الجمهور عنه حيث ورد هذا الوجه من ٢٨ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٤٠ طريقاً وعليه القراء العشرة غير أبى جعفر بخلف ابن وردان والكسائي بخلاف عنه. والباقي لوجه الضم وهو المقدم لدى الدورى لأنه ورد عنه من ٢١ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٢٤ طريقاً، وبه قرأ ابن جمار وابن وردان بخلف عنه. والباقي لوجه الاسكان وتقدم أن عليه الجمهور مما يدل على صحة رواية الوجهين معاً. والله أعلم.

### التاسع: قوله تعالى

﴿وَجَبْرِيلَ وَمِيكَالَ﴾ - عليهما السلام - (٣)

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن أبى بكر شعبة في لفظ جبريل وذلك في الموضعين هنا، وكذا في موضع التحريم<sup>(٤)</sup>.

فرواه عنه العليمى مثل حمزة ومن معه بضم الجيم والراء وهمزة مكسورة بعدها ياء هكذا (جبرئيل).

واختلف عن يحيى بن آدم في حذف الياء وإثباتها ن فروى الجمهور عن الصرfinي الحذف وهو الذى فى التيسير<sup>(٥)</sup> والشاطبية<sup>(٦)</sup>، والتجريد<sup>(٧)</sup> والتلخيصين<sup>(٨)</sup><sup>(٩)</sup>،

(٢) التبصرة: ٤٥.

(١) غاية الاختصار: ٦٨٧.

(٣) البقرة: الآية: ٩٨. التحريم: الآية: ٤.

(٥) التيسير: ٦٤.

(٤) النشر: ٢ / ٢١٩.

(٧) التجريد: ١٩١.

(٦) الشاطبية: البيتان: ٤٧١، ٤٧٢.

(٩) تلخيص العبارات: ٦٧.

(٨) التلخيص: ٢١٢.

والمبهج<sup>(١)</sup> والكافي<sup>(٢)</sup>.. والسبعة<sup>(٣)</sup> والعنوان<sup>(٤)</sup> والمجتبى وكذا لأبى حمدون من جميع طرقه عن يحيى، وروى بعضهم بالحذف هنا والإثبات في موضع التحريم وذلك للصرفيني عن يحيى وهو الذى قطع به ابن سوار في المستنير<sup>(٥)</sup> وأبو الكرم في المصباح<sup>(٦)</sup>.  
والوجهان صحيحان والذى يقدم منهما الأول وهو الحذف؛ لأن الأكثر طرقاً إذ هو مذهب الجمهور عن يحيى وقد ورد ذلك عن شعبة في موضع البقرة من ٥٤ طريقاً من مجموع طرق شعبة البالغ عددها ٧٦ طريقاً وفي موضع التحريم من ٤٠ طريقاً والباقي لوجه الإثبات وقد ورد ذلك في موضع البقرة من ٢٢ طريقاً وفي موضع التحريم من ٣٦ طريقاً والوجهان صحيحان عنه. والله أعلم.

### أما قوله تعالى ﴿مِكَائِلَ﴾

فقد روى الإمام ابن الجزرى أيضاً اختلاف الطرق فيه عن قبل بين إثبات الياء وحذفها، فرواه ابن مجاهد بإثبات الياء وتبين أن ذلك ورد عنه من التيسير والشاطبية وتلخيص ابن بليمة والتجريد والإعلان والكافي، وروضة المعدل والعنوان والمستنير على ما روى في هذه الكتب.

وكذا من الكامل والمجتبى، والقاصد، وكفاية الست، وقراءة أبى العلاء المرزوقى عن القطان على ما في النشر.

ورواه ابن شنبوذ عن قبل بالحذف، هكذا (ميكائيل)، وهو الذى في المستنير، والمصباح، والمبهج، وتلخيص الطبرى على ما وجدت فيها.

وكذا من كفاية الست وجامع ابن فارس، والكامل على ما في النشر، والوجهان صحيحان كما قال العلامة ابن الجزرى، والذى يقدم هو الإثبات لأنه ورد من الطريق الأول والأعلى، وقد ورؤ ذلك عنه من ١٩ طريقاً من طرقه البالغ عددها ٣٣ طريقاً والباقي للوجه الآخر. والله أعلم.

(٢) الكافي: ٨٠.

(٤) العنوان: ٧١.

(٦) المصباح: ٢ / ٢٧٣.

(١) المبهج: ٤٨.

(٣) السبعة: ١٦٧.

(٥) المستنير: ٤٦٢.

## الحادى عشر: قوله تعالى:

﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾ [البقرة: الآية: ١٠٦]

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن هشام فى كلمة ﴿مَا نَنْسَخْ﴾<sup>(١)</sup>، فروى الحلوانى عنه بضم النون الأولى وكسر السين هكذا ﴿مَا نَنْسَخْ﴾ وذلك من التيسير<sup>(٢)</sup> والشاطبية<sup>(٣)</sup> والتلخيصين<sup>(٤)</sup><sup>(٥)</sup>، وروضة المعدل<sup>(٦)</sup>، والكامل<sup>(٧)</sup> والكفاية لأبى العز<sup>(٨)</sup> والإعلان<sup>(٩)</sup> والتجريد<sup>(١٠)</sup> والسبعة<sup>(١١)</sup> والمبهبج<sup>(١٢)</sup> والمصباح<sup>(١٣)</sup>، والعنوان<sup>(١٤)</sup>.

وروى الداجونى عنه فتح النون الأولى والسين كالجماعة هكذا ﴿مَا نَنْسَخْ﴾ وهذا الذى قطع به ابن سوار فى المستنير<sup>(١٥)</sup> عنه وكذا من الكافى<sup>(١٦)</sup> وروضة المالكى<sup>(١٧)</sup> وغاية أبى العلاء<sup>(١٨)</sup> والتجريد، وكفاية أبى العز، وروضة المعدل والكامل والمصباح والمبهبج والإعلان، وجامع الخياط. والوجهان صحيحان وقرأ بهما الإمام ابن الجزرى، والذى يقدم هو الوجه الأول لأنه ورد من طريق الحلوانى وهو الأول عن هشام، وهو الموافق للشاطبية ولقراءة ابن عامر عدا الداجونى، وقد بلغت طرقة ٢٨ طريقاً من مجموع طرقة البالغة ٥١ طريقاً.

التوجيه: وجه من قرأ (نسخ) بضم النون الأولى وكسر السين أنه من أنسخ الثلاثى المزيد بهمزة التعدية، والمعنى: ننسخك إياها، أى نأمرك بإزالة حكمها بإنزال آية ناسخة، وهو من باب الحمل على الشئ: أى نحملك على النسخ.

أما القراءة الثانية: فالمعنى ظاهر وهو أن الله تعالى هو الذى ينسخ الآيات<sup>(١٩)</sup>.

(٢) التيسير: ٦٥.

(١) النشر: ٢ / ٢١٩.

(٤) تلخيص الطبرى: ٢١٣.

(٣) الشاطبية: البيت: ٤٧٥.

(٦) روضة المعدل: ٩٥.

(٥) تلخيص العبارات: ٦٨.

(٨) الكفاية: ١ / ٢٥١.

(٧) الكامل: ٤٩٤.

(١٠) التجريد: ١٩١.

(٩) الإعلان: ٧٦.

(١٢) المبهبج: ٤٨.

(١١) السبعة: ١٦٨.

(١٤) العنوان: ٧١.

(١٣) المصباح: ٢٨٧.

(١٦) الكافى: ٨١.

(١٥) المستنير: ١ / ٤٦٤.

(١٨) الغاية: ٤١٥.

(١٧) الروضة: ١٩٧.

(١٩) الموضح: ١ / ٢٩٥.

## الثاني عشر: قوله تعالى ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾

روى ابن الجزرى اختلاف الطرق عن ابن ذكوان فى لفظ ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾.

وذلك فى ثلاثة وثلاثين موضعاً<sup>(١)</sup> منها خمسة عشر موضعاً فى سورة البقرة<sup>(٢)</sup> والباقى متفرقة فى سورة القرآن الكريم<sup>(٣)</sup>، فروى النقاش عن الأخفش عنه بالياء كالجماعة، وبه قرأ الدانى على الفارسى وأبى الفتح وهو الذى فى الكفاية<sup>(٤)</sup> والإرشاد<sup>(٥)</sup> لأبى العز، وكذا من المستنير<sup>(٦)</sup> وغاية أبى العلاء، والمصباح<sup>(٧)</sup> وروضة المالكى<sup>(٨)</sup> وتلخيص الطبرى<sup>(٩)</sup> ولابن الأخرم من غاية أبى العلاء<sup>(١٠)</sup> والمبهج<sup>(١١)</sup>، والوجيز<sup>(١٢)</sup>، وللمطوعى عن الصورى من الكامل<sup>(١٣)</sup> والمبهج، وهو أحد الوجهين عن النقاش من الشاطبية<sup>(١٤)</sup>، وهما فى البقرة خاصة من التيسير<sup>(١٥)</sup>.

ورواه بالألف وجهًا واحدًا الرملى عن الصورى وذلك من كتابى أبى العز وروضة المالكى وتلخيص أبى معشر والمبهج والكامل وغاية أبى العلاء والمستنير على ما ورد فيها ولابن الأخرم من غاية ابن مهران، وللمطوعى من المصباح وتلخيص الطبرى على ما جاء فيها حيث قطعاً بالألف لابن عامر إلا النقاش فى هذه المواضع الثلاثة والثلاثين بخلاف ما جاء فى النشر من إطلاق الإمام ابن الجزرى الياء للمطوعى بكماله عن الصورى وهما من طرقة. وفصل بعضهم، فرواه بالألف فى البقرة خاصة والياء فى غيرها وهو الذى فى

(١) النشر: ٢ / ٢٢١.

(٢) البقرة: الآيات: ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٥، ١٣٦، ١٤٠، ١٥٨، ٢٦٠، وفيها ثلاثة مواضع.

(٣) النساء: الآية: ١٢٥ موضعان، ١٦٣، الأنعام: ١٦١، التوبة: ١١٤ موضعان، إبراهيم: ٣٥، النحل: ١٢٠، ١٢٣، مريم: ٤١، ٤٦، ٥٨. العنكبوت: ٣١، الشورى: ١٣، الذاريات: ٢٤، النجم: ٣٧، الحديد: ٢٦، الممتحنة: ٤.

(٤) الكفاية: ١٩٢ - ١٩٣.

(٥) الإرشاد: ٢٣٢.

(٦) المستنير: ٤٦٥.

(٧) روضة المالكى: ١٩٧.

(٨) غاية الاختصار: ٤١٥.

(٩) الوجيز: ١٣٣.

(١٠) الشاطبية: ٤٨٠.

(١١) التيسير: ٦٥.

التذكرة<sup>(١)</sup>، والهادي<sup>(٢)</sup> والتبصرة<sup>(٣)</sup>، وتلخيص العبارات<sup>(٤)</sup>، والكامل وغيرهم، وهى رواية المغاربة قاطبة وبعض المشاركة عن ابن الأخرم، وبه قرأ الدانى على أبى الحسن فى أحد الوجهين عن ابن الأخرم وهو الذى لم يذكر الإمام المهدوى سواء فى هدايته، وذلك على ما رواه الإمام ابن الجزرى<sup>(٥)</sup>، وبه قرأ ابن الفحام على الفارسى من التجريد<sup>(٦)</sup>.

من خلال ذلك يتبين صحة رواية الوجهين نصاً وأداءً عن ابن ذكوان والذى يقدم فى الأداء هو الياء، لأنه ورد عنه من ٤٢ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٧٩ طريقاً وهذا الوجه هو الموافق لما عليه جمهور القراء العشرة كما أنه المقدم من طريق الشاطبية<sup>(٧)</sup>. والله أعلم.

التوجيه:

١ - من قرأ بإثبات الألف فى ذلك الوجه هو أن إبراهيم اسم أعجمى فيه لغات للعرب كثيرة منها: (إبراهيم)، و(ابراهيم)، و(ابرهم) وغير ذلك<sup>(٨)</sup>.

٢ - قال الإمام ابن الجزرى: «وجه خصوصية هذه المواضع أنها كتبت فى المصاحف الشامية بحذف الياء فيها، وكذا رأيتها فى المصحف المدنى وكتبت فى بعضها فى سورة البقرة خاصة»<sup>(٩)</sup>.

### الثالث عشر: قوله تعالى: ﴿أَرْنَا﴾

ورد اختلاف الطرق عن أبى عمرو فى اختلاس الراء وإسكانها من لفظ ﴿أَرْنَا﴾ [البقرة: ١٢٨، النساء: ١٥٣، فصلت: ٢٩] و﴿أَرْنِي﴾ [البقرة: ٢٦٠، الأعراف: ١٤٣]، وقد ورد ذلك فى خمسة مواضع<sup>(١٠)</sup>.

فروى الاختلاس فيها ابن مجاهد من جميع طرقه سوى الكفاية الكبرى<sup>(١١)</sup> حيث روى الإسكان عنه من طريق بكر بن شاذان عن ابن فرح، وللسوسى من طريق ابن المظفر،

(٢) الهادي: ٢٨.

(١) التذكرة: ٢٦٠ - ٢٦١.

(٤) التلخيص: ٥٤.

(٣) التبصرة: ٤٣٠.

(٦) التجريد: ١٩٢، ١٩٣.

(٥) النشر: ٢ / ٢٢١ - ٢٢٢.

(٨) الموضح: ١ / ٣٠٠ - ٣٠١.

(٧) النجوم الطوالع: ١٩٧.

(١٠) النشر: ٢ / ٢٢٢.

(٩) النشر: ٢ / ٢٢١ - ٢٢٢.

(١١) الكفاية الكبرى: ٢٥٤.



والاختلاس للسوسى من طريق القاضى أبى العلاء والكسر للباقيين، وبنحوه فى الإرشاد<sup>(١)</sup> من طريق زيد عن ابن فرح.

وروى الاختلاس أيضًا المعدل عن أبى الزعراء، ولزيد عن ابن فرح من التجريد<sup>(٢)</sup> وتلخيص العبارات<sup>(٣)</sup> وجامع ابن فارس والتذكار على ما فى النشر وروضة المالكى<sup>(٤)</sup>، والكافى<sup>(٥)</sup>، وغاية ابن مهران<sup>(٦)</sup>، وللهامى والنهروانى من المستنير<sup>(٧)</sup>، وللمطوعى عن ابن فرح من المبهج<sup>(٨)</sup> وتلخيص أبى معشر<sup>(٩)</sup>.

وللسوسى من طريق السامرى من روضة المعدل، ولابن حبش من التجريد وغاية أبى العلاء.

وروى الإسكان. ابن العلاف والحسن بن الفحام والمصاحفى، وبكر بن شاذان كلهم عن زيد بن فرح عن الدورى، وللسوسى من طريق السامرى عن ابن جرير سوى العنوان حيث قطع له بالاختلاس، ولابن حبش سوى روضة المالكى وغاية أبى العلاء حيث قطعاه بالاختلاس، وللشذائى عن ابن جمهور من المبهج والكامل وجامع البيان. يتبين من خلال ذلك أن الوجهين الإسكان والاختلاس صحيحان عن أبى عمرو من روايته.

والذى يقدم هو الاختلاس وذلك من رواية الدورى لأنه الأكثر رواية من طرقه، وهو الذى قرأ به ابن مجاهد وهو الطريق الأول عن أبى الزعراء عن الدورى، وقد ورد ذلك عنه من ٩٥ طريقًا والباقى لوجه الإسكان.

أما بالنسبة لرواية السوسى فعكس ذلك فالذى يقدم هو الإسكان لوروده من الطريق الأول وهو السامرى عن ابن جرير وهو الأكثر رواية عن السوسى وقد رد ذلك عنه من ٢١ طريقًا من مجموع طرقه البالغ عددها ٢٨ طريقًا والباقى لوجه الاختلاس. والله أعلم.

(٢) التجريد: ١٩٨.

(٤) الروضة: ٥٤٧.

(٦) الغاية: ١٨٦.

(٨) التلخيص: ٢١٤.

(١) الإرشاد: ٢٣٤.

(٣) التلخيص: ٦٨.

(٥) الكافى: ٨٢.

(٧) المستنير: ٤٦٦.

(٩) المبهج: ٤٩.

التوجيه: وجه الاختلاس: التخفيف.

وجه الإسكان: على أنه تشبيه للمنفصل بالمتصل، وذلك أن أرني بمنزلة (فخذ) فجاز فيها الإسكان، وهو حسن هنا<sup>(١)</sup>.

بيانه هشام: وروى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن هشام في حرف فصلت فقط وهو قوله تعالى ﴿رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا مِنَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ تَجْعَلُهُمَا تَحْتَ أَقْدَامِنَا لِيَكُونَا مِنَ الْأَسْفَلِينَ﴾ [فصلت: ٢٩]. فرواه الحلواني بالإسكان من جميع طرقه<sup>(٢)</sup>، وهو الموافق لما ورد في هذه الطرق.

ورواه الداجوني بالكسر وذلك من طريق الشذائي عنه، وكذا من طريق زيد سوى الكافي والكفاية حيث قطع ابن شريح بالإسكان لابن عامر<sup>(٣)</sup>، واستثنى أبو العز الداجوني عن ابن عامر من الكسر فيكون بالإسكان<sup>(٤)</sup>، والذي عليه العمل هو الأخذ بالإسكان للحلواني والكسر للداجوني.

والوجهان صحيحان عن هشام والذي يقدم هو الإسكان لأنه ورد من الطريق الأول وكذا هو الأكثر رواية من طرق هشام وهو الموافق لما في الشاطبية أيضاً، وقد بلغت طرقه ٢٨ طريقاً من ٥١ طريقاً عنه والباقي للوجه الآخر.

التوجيه: وجه الإسكان هنا تخفيف من توالى الحركات تشبيهاً كفخذ حيث يجوز فيها الكسر والإسكان للتخفيف، وأما الكسر فعلى الأصل<sup>(٥)</sup>.

### الرابع عشر: قوله تعالى:

﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [البقرة: ١٦٥]

روى ابن الجزرى<sup>(٦)</sup> اختلاف طرق ابن وردان في لفظ ﴿يَرَى﴾ فروى النهروانى عن ابن شبيب من طريق الفضل بالخطاب، وذلك من كتابى أبى العز<sup>(٧)(٨)</sup> والمصباح<sup>(٩)</sup>،

(٢) ينظر: النشر ٢ / ٢٢٢.

(١) الموضح: ١ / ٣٠٢.

(٤) الكفاية الكبرى: ٢٥٤ - ٢٥٥.

(٣) الكافي: ٨٢.

(٦) النشر: ٢ / ٢٢٤.

(٥) الموضح: ١ / ٣٠٢.

(٨) الكفاية: ٢٥٦.

(٧) الإرشاد: ٢٣٦.

(٩) المصباح: ٢٩٠.

والكامل<sup>(١)</sup>، وغاية أبي العلاء<sup>(٢)</sup>، وروضة المالكي<sup>(٣)</sup>. وكذا من التذكار وجامع ابن فارس على ما ذكره ابن الجزرى حيث إنهما من طرق النهروانى<sup>(٤)</sup>، وقرا الباقر عن ابن وردان بالغيب وهم: ابن العلاف، والخبازى، والوراق، وابن مهران كلهم عن ابن شبيب وابن هارون كلهم عن الفضل، وكذا هبة الله عن ابن وردان.

مما سبق يتبين صحة الوجهين الخطاب والغيب عن ابن وردان. والذى يقدم عنه هو الغيب؛ لأنه قراءة الجمهور عن ابن وردان، وقد ورد ذلك عنه من ٢٦ طريقاً من مجموع طرقه البالغة ٤٠ طريقاً والباقي للخطاب ولا يقدح ذلك فى صحته؛ لأن به قرأ نافع وابن عامر ويعقوب

التوجيه: من قرأ بالتاء فالخطاب موجه للنبي ﷺ وللخلق كافة، لأنه ﷺ قد كان عالماً بحال ما يصير إليه الذين ظلموا عند رؤيتهم العذاب، ويجوز أن يكون الخطاب للظالمين والتقدير قل يا محمد للظالم: ولو ترى الذن ظلموا فتكون القراءة ان بمعنى واحد على هذا التأويل. - ومن قرأ بالياء على الغيب جعلوا الفعل للذين ظلموا؛ لأنهم لم يعلموا قدر ما يصيرون إليه من العذاب كما علمه النبي والمؤمنون، فهم أولى أن يسند إليهم الفعل لجهلهم بما يؤول إليه أمرهم<sup>(٥)</sup> أ. هـ. والله أعلم.

### الخامس عشر: ﴿فَتِيلاً﴾ ﴿أَنْظُرُ﴾ [النساء: ٤٩]،

### ﴿مُتَشَبِّهٍ أَنْظُرُوا﴾ [الأنعام: ٩٩] وغيره

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن ابن ذكوان وقنبل فى كسر التنوين وضمه وذلك مما اجتمع فيه ساكنان يتبدأ ثانيهما بهمزة مضمومة كما سبق<sup>(٦)</sup>، فروى النقاش عن الأخفش كسره مطلقاً، وذلك من التيسير<sup>(٧)</sup>، والتجريد<sup>(٨)</sup>، وروضة المالكي<sup>(٩)</sup>، والمستنير<sup>(١٠)</sup>،

(١) الكامل: ٤٤٦.

(٢) غاية الاختصار: ٤١٩.

(٣) روضة المالكي: ١٩٩.

(٤) النشر: ١ / ١٧٤.

(٥) ينظر الكشف: ١ / ٢٧٢. بتصرف.

(٦) التيسير: ٦٧.

(٧) النشر: ٢ / ٢٢٥.

(٨) التجريد: ١٩٥.

(٩) روضة المالكي: ٢٠١.

(١٠) المستنير: ٥١٨.

وغاية أبي العلاء<sup>(١)</sup>، والكامل<sup>(٢)</sup>، وكتابي<sup>(٣)</sup> أبي العز<sup>(٤)</sup>، وتلخيص ابن بليمة<sup>(٥)</sup>، وتلخيص أبي معشر<sup>(٦)</sup>، وكذا من بقية طرق النقاش التي لم أقف عليها على ما في النشر، والشاطبية<sup>(٧)</sup> لكن بخلف في موضعي الأعراف وإبراهيم.

وروى ابن الأخرم الكسر من جميع طرقه واستثنى من ذلك موضعين من المنون وهما: قوله تعالى: ﴿بِرَحْمَةٍ أَدْخُلُوا﴾ [الأعراف: الآية: ٤٩]، ﴿خَبِيثَةً أَجْتَنَّتْ﴾ [إبراهيم: الآية: ٢٦] فقرأهما بالضم من بعض الطرق وذلك من الكامل، والتبصرة<sup>(٨)</sup>، والهادي<sup>(٩)</sup>، والتذكرة<sup>(١٠)</sup>، والوجيز<sup>(١١)</sup>، وغاية ابن مهران<sup>(١٢)</sup>، وتلخيص العبارات على ما روه عنه، ومن الهداية على ما في النشر<sup>(١٣)</sup>.

وروى الكسر أيضًا الحافظ أبو العلاء الهمداني وذلك من طريق الرمل عن الصوري، وكذا للمطوعى عنه من المصباح<sup>(١٤)</sup>، والكامل، وتلخيص أبي معشر، وروى الضم عنه أبو معشر الطبري بخلف عن الأخفش، وللصوري من المبهج<sup>(١٥)</sup>، وللرمل عنه من كتابي أبي العز، وروضة المالكي والمبهج والمستنير.

- من خلال ذلك يتبين صحة الوجهين عن ابن ذكوان والذي يقدم في ذلك هو الكسر لأنه الأكثر طرقًا عنه، وقد ورد ذلك من ٤٦ طريقًا، من مجموع طرقه البالغ عددها ٧٩ طريقًا، والباقي بوجه الضم، وبه قرأ المديان، والبزى، وأبو عمرو في اللام، وهشام والكسائي ويعقوب في الواو، وخلف العاشر، وهو الوجه الثاني عن قنبل وابن ذكوان كما هنا مما يدل على صحة رواية الوجهين.

التوجيه: وجه الكسر أنه الأصل في التخلص من التقاء الساكنين.

- |                         |                           |
|-------------------------|---------------------------|
| (١) غاية الاختصار: ٤٢١. | (٢) الكامل: ٤٥٠.          |
| (٣) الإرشاد: ٢٨٤.       | (٤) الكفاية: ٣٠٢.         |
| (٥) تلخيص العبارات: ٧٠. | (٦) تلخيص الطبري: ٢٤٥.    |
| (٧) الشاطبية: ٤٩٥.      | (٨) التبصرة: ٤٣٤ - ٤٣٥.   |
| (٩) الهادي: ٢٩.         | (١٠) التذكرة: ٢٦٥.        |
| (١١) الوجيز: ١٣٦.       | (١٢) غاية ابن مهران: ١٩١. |
| (١٣) النشر ٢ / ٢٢٥.     | (١٤) المصباح: ٢٩١.        |
| (١٥) المبهج: ٥٠.        |                           |

أما الضم فله وجهان: الأول: أنه يأتي تبعاً لثالث الفعل رفعاً للثقل وكراهة الخروج من الكسرة إلى الضمة<sup>(١)</sup>.

الثاني: الدلالة على حركة همزة الوصل التي تبتدأ بها الكلمة<sup>(٢)</sup>.

وأما قبل فقد اختلفت الطرق عنه في ضم التنوين وكسره.

فروى ابن مجاهد الضم عنه وذلك من التيسير، والشاذبية وتلخيص العبارات والتجريد والإعلان<sup>(٣)</sup> والكافي<sup>(٤)</sup>، وروضة المعدل والكامل والعنوان والمستنير ومن جامع ابن فارس وكفاية الست على ما في النشر<sup>(٥)</sup>.

وروى ابن شنبوذ عن قبل كسر التنوين إذا كان عن جر نحو ﴿خَيْثَ أَجْتَتِ﴾ وضمه في غير ذلك. وهذا الذي في المبهم، والمستنير، وتلخيص أبى معشر، والكامل<sup>(٦)</sup>، والمصباح.

والوجهان صحيحان عن قبل والذي يقدم هو الضم؛ لأنه الأكثر طرقاً عن قبل كما أنه ورد من الطريق الأول عن ابن مجاهد. وذلك عنه من ٢٣ طريقاً من مجموع طرقه البالغة ٣٣ طريقاً والباقي للكسر. ولا يقدح ذلك في صحة وجه الكسر لأن به قرأ عاصم وحمزة مطلقاً ووافقهما يعقوب في غير الواو<sup>(٧)</sup> وأبو عمرو في غير اللام<sup>(٨)</sup>. والله أعلم

## السادس عشر: قوله تعالى:

﴿إِلَّا مَا أَضْطَرُّرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١١٩]

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن ابن وردان في كسر الطاء وضمها من قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا أَضْطَرُّرْتُمْ﴾.

(١) الموضح: ١ / ٣١١.

(٢) النفحات الإلهية: ٣٠٠.

(٣) الإعلان: ٨٩.

(٤) الكافي: ٨٢ - ٨٣.

(٥) النشر: ٢ / ٢٢٥.

(٦) تقدم بيان ذلك من هذه الطرق عن ذكر أوجه خلاف ابن ذكوان.

(٧) نحو (أو ادعوا، أو تنقص، أو اخرجوا)

(٨) نحو (قل ادعوا، قل انظروا)

ويبحث طرق ابن وردان تبين أن الكسر ورد من طريق النهرواني عن ابن شبيب عن الفضل وذلك من كتابي أبي العز<sup>(١)</sup>، وغاية أبي العلاء<sup>(٢)</sup>، والمصباح<sup>(٣)</sup> ولأبي جعفر بكماله من روضة المالكي<sup>(٤)</sup>، وجامع الفارسي<sup>(٥)</sup>. وقرأ الباقون بالضم.

من خلال ذلك يتبين صحة رواية الوجهين ضم الطاء وكسرها عن ابن وردان والذي يقدم في الأداء هو الضم وذلك لأنه رواية الجمهور عن ابن وردان. وقد بلغت طرقه ٢٤ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٤٠ طريقاً وهو الموافق لما عليه القراء العشرة بينما ورد الكسر من ١٦ طريقاً ويمثل ذلك باقى النسبة ولا يقدح ذلك في وجه الكسر؛ لأن به قرأ المقطوع به لأبي جعفر وجهاً واحداً من طريق التحبير<sup>(٦)</sup>.

### السابع عشر: ﴿جُيُوبِهِنَّ﴾ [النور: ٣١]

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن أبي بكر (شعبة) في كسر الجيم وضمها، وذلك من قوله تعالى: ﴿وَلْيَضْرِبَنَّ بِخُمْرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ﴾ فرواه بالضم عنه شعيب الصريفي عن يحيى بن آدم<sup>(٨)</sup>، وكذا العليمي من طريقه. ومن الكامل لأبي حمدون حيث قطع بالضم ليحيى بن آدم بكمالة دون استثناء وهو أحد طريقه إلا أن ابن الجزرى قطع بالكسر لأبي حمدون من جميع طرقه دون استثناء الكامل.

ورواه بالكسر أبو حمدون عن يحيى وذلك من كتابي أبي العز<sup>(٩)</sup> والتجريد، وروضة المالكي<sup>(١٠)</sup>، والمستنير، والمصباح، وغاية أبي العلاء وجامع ابن فارس على ما في التبصرة، والتذكار على ما في النشر.

(٢) الكفاية: ٢٥٧.

(١) الإرشاد: ٢٣٧.

(٤) المصباح: ٢٩١.

(٣) غاية الاختصار: ٤٢٢.

(٦) الجامع: ٦٠.

(٥) روضة المالكي: ٢٠١.

(٧) ينظر: تحبير التيسير: ٩٢.

(٨) طرق شعيب: التيسير: ٣١، الشاطبية: البيت: ٦٢٩، التجريد: ١٩٦، تلخيص عبارات: ٧١، المبهم: ٥٠،

المصباح: ٢٩٣، المستنير: ٤٢٤، الكامل: ٥١١، غاية أبي العلاء: ٤٢٤، تلخيص الطبري: ٣٤٣، العنوان: ٧٣،

الكافي: ٨٥، روضة المعدل: ٦٤، السبعة: ١٧٩، الموضح والمفتاح والمجتبى.

(١٠) الروضة: ٢٠٣.

(٩) الإرشاد: ٢٤٠.

من خلال ذلك يتبين صحة رواية الوجهين: ضم الجيم وكسرها من (جيوب) والذي يقدم هو الضم لأنه الأكثر رواية عنه، حيث ورد ذلك من ٥٨ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٧٦ طريقاً والباقي لوجه الكسر ويمثل النسبة الباقية كما أنه ورد من الطريق الأول وهو يحيى بن آدم وغيره. والموافق لما في التيسير والشاطبية. والله أعلم.

التوجيه: من قرأ بالضم فإنه أجرى الكلمة على الأصل، لأن هذه الكلمة صيغة جمع على وزن فُعُول، فالأصل فيها أن ينضم الفاء.

وأما من كسر فإنه لما جاورت فاء الفعل الياء كسرة الياء بعد الضمة كما يكره الكسر بعد الضمة، لأن الياء أخت الكسرة فأبدل من الضمة كسرة ليكون أشد موافقة للياء من الضمة<sup>(١)</sup>. والله أعلم.

## الثامن عشر والتاسع عشر

**قوله تعالى: ﴿لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ﴾<sup>(٣)</sup>**

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن أبى جعفر فى إسكان الراء وتخفيفها فى الموضوعين وفتحها مشددة. فروى التخفيف والاسكان لابن وردان من طريق ابن مهران<sup>(٤)</sup> عن ابن شبيب، وكذا ابن جهمز من طريق الهاشمى، وروى الباقر: التشديد مع الفتح<sup>(٥)</sup>. وبحث طرق الخلاف ومصادرها عن أبى جعفر تبين أن وجه الإسكان مع التخفيف فى الموضوعين ورد عنه من الروايتين من المستنير<sup>(٦)</sup> ولابن وردان من الكفاية<sup>(٧)</sup> والإرشاد لأبى العز<sup>(٨)</sup>، وروضة المالكي<sup>(٩)</sup>، وجامع ابن فارس. وغاية الاختصار<sup>(١٠)</sup>، وللفضل عن ابن وردان من الكامل فى الموضع الأول، وللهاشمى عن ابن جهمز فى الموضع الثانى<sup>(١١)</sup>.

(٢) (٣) البقرة: ٢٣٣، ٢٨٢.

(١) الموضع: ١ / ٣١٨ - ٣١٩.

(٤) لعل صوابه من غير طريق ابن مهران، حيث روى ابن مهران فى غايته الفتح والتشديد ينظر: الغاية: ١٩٧، ١٩٨. والله أعلم.

(٦) المستنير: ٤٧٨، ٤٨٩.

(٥) النشر: ٢ / ٢٢٧ - ٢٢٨.

(٨) الإرشاد: ٢٤٣، ٢٦٣.

(٧) الكفاية: ٢٦٤، ٢٧٦.

(١٠) غاية الاختصار: ٤٢٩.

(٩) روضة المالكي: ٢٠٦، ٢١٢.

(١١) الكامل: ٤٦٣.

وروى أبو الكرم الإسكان مع التخفيف لأبي جعفر في الموضع الثاني<sup>(١)</sup>، أما بالنسبة للموضع الأول ﴿لَا تُضَارَّ وَلَدَةٌ﴾ فقال: (روى العمري عن أبي جعفر بفتح الراء مشددة وابن حجاز رواية الهاشمي عن أبي جعفر وكذلك الأشناني عن الهاشمي بسكون الراء مع تشديدها، والحلواني عن أبي جعفر بتخفيفها وبسكونها) أ.هـ<sup>(٢)</sup>.

فقطع للحلواني عن ابن وردان بالتخفيف وقطع للعمري بالفتح مع التشديد (وهو ليس مقروءاً به من طريق الطيبة، ولعل صوابه السكون مع التخفيف وهو الموافق لما رواه ابن الجزري من طريق الهاشمي عن ابن حجاز).. والله أعلم.

وروى ابن مهران في غايته من طريق ابن شبيب عن ابن وردان بالفتح مع التشديد<sup>(٣)</sup> في الموضع الأول ولم أقف على الموضع الثاني، وللدوري عن ابن حجاز من الكامل.

والوجهان صحيحان عن أبي جعفر من روايته وبهما قرأ الإمام ابن الجزري والذي يقدم هو: الإسكان مع التخفيف؛ لأنه الأكثر رواية عنه، وقد ورد ذلك عنه من ٤٥ طريقاً من الروايتين معاً بينما ورد وجه التشديد من ٧ طرق، ولا يقدح ذلك في صحة روايته لأن به قرأ نافع وابن عامر والكوفيون.

التوجيه: من قرأ بسكون الراء مع التخفيف: على أنه مضارع من ضار يضير، والسكون اجراء الوصل مجرى الوقف ولا ناهية والفعل مجزوم بها

- ومن قرأ بالفتح مع التشديد على أن لا ناهية والفعل مجزوم بها ثم تحركت الراء الأخيرة تخلصاً من التقاء الساكنين على غير قياس، لأن الأصل في التخلص من التقاء الساكنين أن يكون للحرف الأول، وكانت فتحة لحفتها<sup>(٤)</sup>. والله أعلم.

## العشرون والحادي والعشرون

﴿وَيَبْصُطُ﴾ [البقرة: ٢٤٥]، و﴿فِي الْخَلْقِ بَصْطَةً﴾ [الأعراف: ٦٩]

روى الإمام ابن الجزري اختلاف الطرق عن قبل، والسوسى، وابن ذكوان، وحفص، وخلاّد في هذين الموضعين بين السين والصاد<sup>(٥)</sup>.

(٢) المصباح: ٢٩٥.

(٤) ينظر: المذهب: ١ / ٩٢ د / محمد سالم محيسن.

(١) المصباح: ٣٠٠.

(٣) الغاية: ١٩٧ - ١٩٨.

(٥) النشر ٢ / ٢٢٨.



## (بيانه لقنبل)

فأما قنبل: فروى عنه ابن مجاهد بالسين وذلك من التيسير<sup>(١)</sup>، والشاطبية<sup>(٢)</sup> وتلخيص العبارات<sup>(٣)</sup> والتجريد<sup>(٤)</sup>، والكافي<sup>(٥)</sup>، وروضة المعدل<sup>(٦)</sup>، والكامل<sup>(٧)</sup>، والعنوان<sup>(٨)</sup>، والمستنير<sup>(٩)</sup>، وكفاية الست<sup>(١٠)</sup>، ومن المجتبى، والقاصد، وقراءة أبى العلاء المرزوقى عن القطان على ما فى النشر<sup>(١١)</sup>، وأحد الوجهين من الإعلان<sup>(١٢)</sup>.

وروى الشنبوذى الصاد فى الموضوعين، وذلك من المستنير، والمصباح<sup>(١٣)</sup>، وتلخيص الطبرى<sup>(١٤)</sup> وكفاية الست والكامل، وجامع الخياط على ما فى النشر. ورواه صاحب المبهج من طريق الشطوى عن ابن شنبوذ بالسين<sup>(١٥)</sup>.

والوجهان صحيحان عن قنبل، والذي يقدم وجه السين؛ لأنه ورد من الطريق الأول وهو الأكثر طرقاً عن قنبل. وقد ورد ذلك عنه من ١٩ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٣٣ طريقاً والباقي لوجه الصاد، ولا يقدح ذلك فى صحة روايته لأن عليه رسم المصحف وبه قرأ المدنيان والبزى وشعبة والكسائى وهو الوجه الثانى عن أصحاب الخلاف مما يدل على صحة الوجهين. والله أعلم.

التوجيه: وجه السين: أنه أصل الكلمة.

وجه الصاد: أن ذلك لاتباع خط المصحف، وأبدلت الصاد من السين لأنه لما كانت السين حرفاً مهموساً مستغلاً فيه صعوبة وتكلف فأبدلت السين صاداً لاشتراكها فى التجانس مع الطاء فى صفتى الاستعلاء والإطباق<sup>(١٦)</sup>.

(٢) الشاطبية: البيت: ٥١٦.

(١) التيسير: ٦٩.

(٤) التجريد: ١٩٨.

(٣) تلخيص العبارات: ٧٢.

(٦) روضة المعدل: ٦٤.

(٥) الكافي: ٨٧.

(٨) العنوان: ٧٤.

(٧) الكامل: ٤٦٦.

(١٠) كفاية الست: ٧.

(٩) المستنير: ٤٨١.

(١٢) الإعلان: ٩٢.

(١١) النشر ١ / ١١٨.

(١٤) التلخيص: ٢١٨ - ٢١٩.

(١٣) المصباح: ٢٩٦.

(١٦) ينظر: الكشف ١ / ٣٠٢، شرح الهداية: ١٧ / ١.

(١٥) المبهج: ٥١.

## (بيانه للسوسى)

وأما السوسى: فرواه عنه بالسين ابن جرير، وذلك من المستنير واليسير والشاطبية والكافى، وتلخيص العبارات وروضة المعدل، والتجريد من قراءته على الفارسى وعبد الباقي والعنوان وروضة المالكى<sup>(١)</sup>، وكفاية أبى العز<sup>(٢)</sup>، وجامع ابن فارس<sup>(٣)</sup> ورواه ابن حبش بالسين فى البقرة، والصاد فى الأعراف وذلك من غاية الاختصار<sup>(٤)</sup>، والمصباح، وكذا لابن جمهور من المبهج على ما رواه سبط الخياط.

ورواه بالصاد فيها ابن حبش من المستنير والكامل، ولابن جمهور من الكامل، وكذا من المصباح على ما فى النشر، وذلك لعدم وجود ابن جمهور فى المصباح على ما حققه العلامة الأزمرى<sup>(٥)</sup>.

من خلال ذلك يتبين صحة رواية الوجهين عن السوسى، والذى يقدم هو السين فيها؛ لأنه الأكثر رواية وعليه سائر الناس كما قال الإمام ابن الجزرى، وهو رواية الطريق الأول. وقد ورد ذلك عنه فى موضع سورة البقرة من ٢١ طريقاً وفى موضع سورة الأعراف من ١٥ طريقاً والباقى لوجه الصاد فى الموضعين. والله أعلم

أما ما ذكره ابن الجزرى من وجه السين عن السوسى من الهادى والتبصرة وتلخيص أبى معشر فهو عنه ليس من طريق الطيبة<sup>(٦)</sup>. والله أعلم. وسبق توجيه ذلك

## (بيانه لابن ذكوان)

وأما ابن ذكوان فروى عنه ابن الأخرم بالصاد فى الموضعين، وكذا للمطوعى عن الصورى من المبهج<sup>(٧)</sup> والمصباح<sup>(٨)</sup> والكامل<sup>(٩)</sup> وتلخيص الطبرى<sup>(١٠)</sup>، وللرملى عنه من

(١) روضة المالكى: ٢٠٧.

(٢) الكفاية الكبرى: ٢٦٦.

(٣) التبصرة: ٣٥.

(٤) غاية الاختصار: ٤٣١.

(٥) إتحاف البررة بما سكت عنه نشر العشرة - للأزمرى: ١٢٣ تحقيق / عبد الله بن محمد الجار الله وغيره، ط / دار الصحابة بطنطا.

(٦) انظر النشر ١ / ١٣١ - ١٣٣.

(٧) المبهج: ٥١.

(٨) المصباح: ٢٩٦.

(٩) الكامل: ٥٢٢.

(١٠) التلخيص: ٢١٨.

الكامل كتابي أبي العز<sup>(١)</sup>، وروضة المالكي<sup>(٢)</sup>، والمستنير<sup>(٣)</sup>، وغاية أبي العلاء<sup>(٤)</sup> وجامع الفارسي على ما في النشر، وللقاش عن الأخفش من التجريد<sup>(٥)</sup> وتلخيص العبارات<sup>(٦)</sup>.

ورواه بالسين في موضع البقرة والصاد في الأعراف. النقاش عن الأخفش وذلك من التيسير<sup>(٧)</sup>، وروضة المالكي، والمستنير، وغاية أبي العلاء، وكتابي أبي العز، وتلخيص أبي معشر والمصباح، جامع ابن فارس والرملي عن الصوري من تلخيص أبي معشر وطريق الداني<sup>(٨)</sup>. ورواه بالسين في الموضوعين النقاش عن الأخفش، وذلك من الكامل والرملي عن الصوري وذلك من المبهم. وهي رواية المطوعي عن الصوري والشذائي عن الداجوني على ما في النشر<sup>(٩)</sup>.

وروى الإمام الشاطبي الوجهين في الموضوعين بخلف عن ابن ذكوان<sup>(١٠)</sup>، ولم يكن في التيسير سوى السين في البقرة والصاد في الأعراف كما سبق بيانه، ولذا فقد استدرك عليه الإمام ابن الجزري وقال: « وهذا الموضوع مما خرج فيه عن التيسير وطرقه فليعلم ولينبه عليه »<sup>(١١)</sup> أ.هـ.

وذلك لأنه أطلق الخلاف في الموضوعين وليس ذلك في التيسير.

من خلال ذلك يتبين صحة هذه الأوجه عن ابن ذكوان من طريق الأخفش والصوري وقد ورد عنه الصاد في الموضوعين من ٤٥ طريقاً، يليه السين في البقرة والصاد في الأعراف حيث ورد من ٣٠ طريقاً يليه وجه السين فيها وقد ورد من ٤ طرق، ولا يقدح ذلك في صحه رواية وجه السين فيها، لأن به قرأ خلف العاشر ودوري أبي عمرو وهشام ورويس وخلف حمزة مما يدل على صحته. والله أعلم

### (بيانه لحفص)

وأما حفص فرواه عنه أبو طاهر عن عبيد بالسين في الموضوعين، وذلك من التجريد، وروضة المالكي، وجامع ابن فارس، والكامل، والمصباح، وكتابي أبي العز، وكفاية الست، وللهاشمي عنه

- |                                    |                     |
|------------------------------------|---------------------|
| (١) الكفاية: ٢٦٦.                  | (٢) الإرشاد: ٢٤٥.   |
| (٣) روضة المالكي: ٢٠٧.             | (٤) المستنير: ٤٨٠.  |
| (٥) غاية الاختصار: ٤٣١ - ٤٣٢.      | (٦) التجريد: ١٩٨.   |
| (٧) تلخيص العبارات: ٧٢.            | (٨) التيسير: ٦٩.    |
| (٩) جامع البيان: ٤٢٣.              | (١٠) النشر ٢ / ٢٢٩. |
| (١١) الشاطبية: البيتان: ٥١٤ - ٥١٥. | (١٢) النشر ٢ / ٢٢٩. |

من التيسير، والشاطبية، وغاية أبي العلاء، والكامل والمبهج والمستنير لغير الولي<sup>(١)</sup>.  
ورواه الفيل عن عمرو أيضًا من جميع طرقه فيما عدا الكامل وكفاية أبي العز، ولزعران  
من غاية أبي العلاء، ولعمرو من كفاية أبي العز، وكذا من جامع ابن فارس على ما في النشر،  
وهي رواية زرعان على ما ذكره ابن الجزرى<sup>(٢)</sup>.

والذى يقدم هو السين فيهما، وذلك لأنه رواية الجمهور عنه، وهي رواية أكثر المشاركة  
والمغاربة عنه كما قال ابن الجزرى. وقد ورد ذلك عنه من ٤٤ طريقًا من مجموع طرقه البالغ  
عددها ٥٢ طريقًا، كما أنه الموافق لما في التيسير والشاطبية كما سبق، والباقي لوجه الصاد، ولا  
يقدر ذلك في صحة رواية هذا الوجه، لأن به قرأ المدنيان والكسائي والبزى وشعبة وروح.  
وعليه فالوجهان صحيحان ومقروء بهما. والله أعلم.

### (بيانه لخلاّد)

وأما خلاّد فقطع له بالسين في الموضعين<sup>(٣)</sup> ابن بليمة في التلخيص، وابن شاذان من  
بعض طرقه وذلك من الكافي، وروضة المعدل، والعنوان، والمبهج، والمصباح، والكامل،  
وتلخيص الطبرى على ما في النشر، وللقاسم بن نصر عن ابن الهيثم وذلك من المبهج،  
والتبصرة، والهادى والكامل، وللوزان من المستنير غير الطبرى، ومن تلخيص أبي معشر على  
ما أسنده ابن الجزرى في النشر إلى رواية خلاّد، وإلا فإن التلخيص ليس فيه رواية خلاّد<sup>(٤)</sup>،  
وهي قراءة الدانى على شيخه أبي الحسن وهي رواية سائر المغاربة عن خلاّد.

وأطلق له الوجهين في الموضعين معًا أبو عمرو الدانى في التيسير، وتبعه الإمام  
الشاطبى، وهو الذى فى الإعلان للصفرأوى.

وأما الصاد: فقطع له بها ابن الفحام في التجريد، وللوزان من الكامل، وروضة المالكي،  
وكفاية أبي العز وغاية أبي العلاء، والمستنير طريق الطبرى وغاية ابن مهران والمصباح، ولابن  
ثابت عن ابن الهيثم على ما في النشر، وكذلك روى أبو الفتح فارس بن أحمد من طريق ابن

(١) تقدم بيان ذلك من مصادره في طرق روايات قبل والسوسى، وابن ذكوان.

(٢) النشر ٢ / ٢٢٩ - ٢٣٠.

(٣) تقدم بيان وجهى السين والصاد من مصادرها في الطرق السابقة.

(٤) ينظر: التلخيص: ١١٢ - ١١٦. قراءة حمزة.

شاذان، وبها قرأ أبو عمرو الداني على شيخه أبي الفتح عن خلاد، وعليها أكثر المشاركة.

من خلال ذلك يتبين صحة الوجهين عن خلاد كما هو موضح من الطرق المذكورة وقد استوت فيهما الطرق عنه حيث ورد كل وجه من ٣٤ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٦٨ طريقاً، ويقدم وجه الصاد؛ لأنه ورد من أعلى الكتب اسناداً إلى روايته وهو الغاية لأن ابن مهران، كما أن به قرأ الداني على أبي الفتح فارس بن أحمد من التيسير وهو المقدم أيضاً من طريق التيسير والشاطبية<sup>(١)</sup>.

## الثاني والعشرون: قوله تعالى:

﴿بَسْطَةً فِي آلِ عِلْمٍ﴾ [البقرة: ٢٤٧]

روى الإمام ابن الجزرى<sup>(٢)</sup> اختلاف الطرق عن قبل فرواه ابن شنبوذ عنه بالصاد وذلك من المستنير<sup>(٣)</sup>، والمصباح<sup>(٤)</sup>، والمبهج<sup>(٥)</sup>، وكفاية الست<sup>(٦)</sup>، والكامل<sup>(٧)</sup>، أما إطلاق ابن الجزرى هذا الوجه لابن شنبوذ من جميع طرقه ففيه نظر؛ وذلك لأن التلخيص للطبرى من طرقه، وقطع له أبو معشر بالسين هنا<sup>(٨)</sup>.

وروى عنه بالسين ابن مجاهد، وأبو معشر طريق ابن الصلت والذي يقدم هو وجه السين لأنه الأكثر رواية عنه وهو الموافق لرسم المصحف، كما أنه رواية الطريق الأول. وقد ورد ذلك عنه من ٢٠ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٣٣ طريقاً والباقي لوجه الصاد. والله أعلم، وسبق توجيه ذلك في قوله تعالى ﴿فِي آلِ خَلْقٍ بَصْطَةً﴾.

## الثالث والعشرون: قوله تعالى ﴿إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ﴾<sup>(٩)</sup>

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن قالون في إثبات الألف وحذفها وصلاً من كلمة ﴿أَنَا﴾ إذا أتى بعدها همزة مكسورة نحو ﴿إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ﴾ فقطع له الحلواني بحذفها

(١) ينظر النجوم الطوالع ١٩٧، والرسالة القراء: ٦٦. (٢) النشر: ٢ / ٢٣٠.

(٣) المستنير: ٤٨١. (٤) المصباح: ٢٩٦.

(٥) المبهج: ٥١. (٦) كفاية الست: ٧.

(٧) الكامل: ٤٦٧. (٨) التلخيص: ٣١٩.

(٩) ورد ذلك في ثلاثة مواضع: الأعراف: ١٨٨، الشعراء: ١١٥، الأحقاف: ٩.

من جميع طرقه فيما عدا روضة المعدل<sup>(١)</sup>.

وهو لأبى نشيط من طريق ابن بويان وذلك من الكافي<sup>(٢)</sup>، وتلخيص الطبري<sup>(٣)</sup>، والتجريد<sup>(٤)</sup>، وروضة المالكى<sup>(٥)</sup>، كفاية أبى العز<sup>(٦)</sup>، وللقزاز من الهادى<sup>(٧)</sup> وتلخيص العبارات<sup>(٨)</sup>، وقطع بالإثبات لأبى نشيط فى المواضع الثلاثة ابن مهران فى غايته<sup>(٩)</sup>، وهو الذى فى التذكرة<sup>(١٠)</sup> لابن غلبون، والمبهبج<sup>(١١)</sup>، والإعلان<sup>(١٢)</sup> وذكره مكى فى التبصرة لكنه قرأ بالحذف<sup>(١٣)</sup>. وروى الدانى فى التيسير إثباتها فى الأعراف والشعراء والأحقاف<sup>(١٤)</sup>. واقتصر الإمام ابن سوار على إثباته فى موضع الأعراف فقط فى المستنير وذلك من طريق الطبري<sup>(١٥)</sup>، وهو الذى فى غاية الاختصار<sup>(١٦)</sup>، وكفاية الست<sup>(١٧)</sup> والمصباح<sup>(١٨)</sup>، وجامع ابن فارس على ما فى التبصرة<sup>(١٩)</sup>.

وأطلق الإمام الشاطبى الوجهين لقالون من طريق أبى نشيط<sup>(٢٠)</sup>.

ولا خلاف عنهم فى إثباتها وفقاً اتباعاً لرسم المصحف، والوجهان صحيحان عن قالون، وبهما أخذ ابن الجزرى.

والذى يقدم هو الحذف وصلاً لأنه الأكثر رواية عنه إذ هو رواية الحلوانى وبعض طرق أبى نشيط، وهو الذى عليه جمهور القراء. فقد ورد عنه فى موضع الأعراف من ٦٥ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٨٣ طريقاً، وفى موضع الشعراء من ٧٤ طريقاً، وفى موضع الأحقاف من ٧٥ طريقاً والباقى للإثبات. والله أعلم.

(١) أطلق الإثبات فى المواضع الثلاثة للحلوانى: ينظر المعدل: ٩٨٠، ولم يأخذ به الإمام ابن الجزرى، بل أخذ بالوجهين لأبى نشيط، وبالحذف للحلوانى. النشر ٢ / ٢٣١.

(٢) الكافي: ٨٧. (٤) التلخيص: ٢٢٠.

(٤) التجريد: ٩٨ - ٩٩. (٦) روضة المالكى: ٢٠٩.

(٦) الكفاية: ٢٦٨. (٨) التلخيص: ٧٢.

(١٠) التذكرة: ٢٧٣. (١٠) الغاية: ٢٠٢.

(١٢) الإعلان: ٩٣. (١٢) المبهبج: ٥١.

(١٤) التيسير: ٧١. (١٤) التبصرة: ٤٤٤.

(١٦) غاية الاختصار: ٤٣٥. (١٦) المستنير: ٤٨٢.

(١٨) المصباح: ٢٩٧. (١٦) كفاية الست: ٧.

(٢٠) الشاطبية: البيت: ٥٢١. (١٩) التبصرة: ٣٦.

### التوجيه:

- وجه الإثبات وصلاً: هو الإجماع على إثباتها وقفاً، ولموافقة رسم المصحف وإجراء للوصل مجرى الوقف.

- وجه الحذف وصلاً: أن الألف التى بعد النون زيدت للوقف فهى بمنزلة هاء السكت جيء بها لبيان الحركة الموقوف عليها، فإذا أدرجوا القراءة زالت العلم<sup>(١)</sup>.

## الرابع والعشرون: (قاعات البزى)

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن البزى فى تشديد التاء <sup>(٢)</sup> التى تكون فى أوائل الأفعال المستقبلية إذا حسن معها تاء أخرى ولم ترسم خطأً وذلك فى إحدى وثلاثين تاء، وهى:

﴿وَلَا تَيْمَمُوا الْخَبِيثَ (٣)، وَلَا تَفَرَّقُوا (٤)، الَّذِينَ تَوَفَّيْتُمْ أَمْلَكْتُمْ (٥) وَلَا تَعَاوَنُوا (٦)، فَتَفَرَّقَ بِكُمْ (٧)، فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ (٨)، وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ (٩) وَلَا تَنْزِعُوا (١٠)، هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا (١١)، وَإِنْ تَوَلَّوْا (١٢)، فَإِنْ تَوَلَّوْا (١٣) لَا تَكَلِّمُنَا نَفْسٌ (١٤)، مَا نُنْزِلُ أَمْلَكْتُمْ (١٥)، مَا فِي يَمِينِكُمْ تَلْقَفُ (١٦)، إِذْ تَلْقَوْنَهُ (١٧)، فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا (١٨)، فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ (١٩)، عَلَى مَنْ تَنْزِلُ (٢٠)، الشَّيْطَانُ ﴿٢١﴾ تَنْزِلُ (٢١)، وَلَا تَبَرَّجْنَ (٢٢)، وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ (٢٣)، لَا تَنَاصَرُونَ (٢٤)، وَلَا تَنَابَزُوا (٢٥)، وَلَا تَجَسَّسُوا (٢٦)،

(١) حجة القراءات لابن زنجلة: ١٢٠.

(٢) النشر "٢ / ٢٣٢.

(٣) البقرة: ٢٦٧.

(۴) آل عمران: ۱۰۳.

(٥) النساء: ٩٧.

(٦) المائدة: ٢١.

(٧) الأنعام: ١٥٣.

(٨) الأعراف: ١١٧ .

(٩) الأنفال: ٢٠.

(١٠) الأنفال: ٤٦.

(١١) التوبة: ٥٢.

(۱۲) هود: ۳.

(۱۳) هو د: ۰۷۰.

(۱۴) هود: ۱۰۵.

(١٥) الحجر : ٨.

(۱۶) طه: ۶۹.

(١٧) النور: ١٥.

(١٨) النور: ٥٤.

(١٩) الشعراء: ٤٥.

(٢٠) الشعراء: ٢٢١.

(٢١) الشعراء: ٢٢٢.

(٢٢) الأُخْبَاب: ٣٣.

(٢٣) الأحماب: ٥٢.

(٢٤) الصافات: ٢٥.

(٢٥) الحجرات: ١١.

(٢٦) الحجرات: ١٢.

لِتَعَارَفُوا<sup>(١)</sup>، أَنْ تَوَلَّوْهُمْ<sup>(٢)</sup>، تَكَادُ تَمِيزُ<sup>(٣)</sup>، لَمَّا تَخَيَّرُونَ<sup>(٤)</sup>، عَنْهُ تَلَهَّى<sup>(٥)</sup> نَارًا تَلْظَى<sup>(٦)</sup>، مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ ﴿تَنْزِيلُ﴾<sup>(٧)</sup>.

فروى الحامى والفحام، والطبرى ثلاثتهم عن النقاش من طريق أبى ربيعة عن البزى تخفيف جميع هذه التاءات، وذلك من روضة المالكى<sup>(٨)</sup>، وتلخيص الطبرى<sup>(٩)</sup> والمستنير<sup>(١٠)</sup>، وكفاية أبى العز<sup>(١١)</sup>، وروضة المعدل<sup>(١٢)</sup>، وغاية أبى العلاء<sup>(١٣)</sup> والمصباح<sup>(١٤)</sup>، وجامع ابن فارس على ما فى التبصرة<sup>(١٥)</sup>، وللقاش من تلخيص الطبرى.

أما بالنسبة لإرشاد أبى العز فسقط منه هذا الموضع ولعله بالتخفيف للنقاش كالكفاية وروى الباقر التشديد وصلاً فقط وذلك للبزى من التيسير<sup>(١٦)</sup>، والشاطبية<sup>(١٧)</sup>، والتجريد<sup>(١٨)</sup> والكامل<sup>(١٩)</sup>، وتلخيص ابن بليمة<sup>(٢٠)</sup>، والمبهج<sup>(٢١)</sup>. وكذا من طريق الفارسى، والنهروانى، والسعيدى، والزيدى، وابن العلاف، والشنبوذى، وفرج القاضى كلهم عن النقاش، وكذا لابن بنان عن أبى ربيعة، وابن الحباب عن البزى. والوجهان صحيحان عن البزى نصاً وأداءً، والذى يقدم هو التشديد لأنه الأكثر طرقاً ورواية عنه. حيث ورد ذلك من ٢٤ طريقاً بينما ورد التخفيف من ١٧ طريقاً كما أن التشديد هو الموافق للتيسير والشاطبية والله أعلم.

- |                          |                          |
|--------------------------|--------------------------|
| (١) الحجات: ١٣.          | (٢) الممتحنة: ٩.         |
| (٣) الملك: ٨.            | (٤) القلم: ٣٨.           |
| (٥) عبس: ١٠.             | (٦) الليل: ١٤.           |
| (٧) القدر: ٣، ٤.         | (٨) الروضة: ٢٧٧.         |
| (٩) التلخيص: ٢٢٢.        | (١٠) المستنير: ٤٨٥.      |
| (١١) الكفاية: ٢٧٠.       | (١٢) روضة المعدل: ٦٥.    |
| (١٣) غاية الاختصار: ١٧٨. | (١٤) المصباح: ٢٣٤، ٢٩٨.  |
| (١٥) التبصرة: ٣٦.        | (١٦) التيسير: ٧٠ - ٧١.   |
| (١٧) الأبيات: ٥٢٥ - ٥٣٠. | (١٨) التجريد: ١٦١.       |
| (١٩) الكامل: ٥٢٨.        | (٢٠) تلخيص العبارات: ٥٥. |
| (٢١) المبهج: ٥٢.         |                          |



**تَنْبِيْهُ:** سبق أن التشديد يكون حالة الوصل فقط عند من روى ذلك <sup>(١)</sup>، أما في حالة الابتداء فكلهم متفقون على التخفيف لأنه مبتدأ ولا يجوز الابتداء بساكن.

**التوجيه:** وجه التشديد أن أصل هذه الأفعال بتائين فأسكن الأولى منها وأدغم في الثانية <sup>(٢)</sup>، وإنما أمكن ذلك لأن قبل الكلمة ألف (لا) فيحسن الإدغام. فيكون المد من قبيل اللازم، وذلك لالتقاء الساكنين، وذهب صاحب الموضح إلى أنه لو كان مكان الألف ساكن غير الألف لم يحسن الإدغام وفيه ضعف.... إلخ <sup>(٣)</sup>.

هذا الكلام فيه نظر وذلك لعدة أمور:

أولاً: أن هذه القراءة صحيحة مجمع على صحتها، وأن قارئها الإمام ابن كثير من أكبر القراء سناً، ورأى كثيراً من الصحابة بالسن.

ثانياً: أن القراءة سنة متبعة ينقلها الخلف عن السلف.

ثالثاً: لعله نظر إلى أن ذلك يؤدي إلى التقاء ساكنين ليس قبلهما حرف مد فهو يراه ضعيفاً من هذا الوجه، ويرد على ذلك أن الجميع بين الساكنين واقع في القرآن الكريم وبه قرأ كثير من القراء كأبي عمرو البصري وغيره. أو أنه نظر إلى أن الحرف الأول من الكلمة صار ساكناً والعرب لا تبتدئ بساكنين، ويرد على ذلك بأمرين:

- ١- أن ذلك لا يجوز إلا في حالة الوصل كما سبق فأصبحت الكلمتان هنا باتصالهما ببعض بمنزلة الكلمة الواحدة وليست مبتدأ بها فزال العلة
- ٢- أن البدء بهذه الكلمات يكون مخففاً بحركتها على حسب ما تقتضيه الرواية ولعدم الابتداء بساكن.

رابعاً: أن القرآن حجة على اللغة وليس العكس، فإذا ثبتت القراءة لزوم قبولها والمصير إليها بخلاف القاعدة اللغوية كما قال العلماء <sup>(٤)</sup>. والله أعلم.

أما وجه التخفيف:

- ١- فلا تباع رسم المصحف.

(١) كقول ابن الجزري: في الوصل تاتيتموا اشد... ينظر الطيبة: ٥٠.

النشر: ٢ / ٢٣٢، ٢٣٣.

(٢) الموضح ١ / ٣٤٤.

(٣) حجة القراءات لابن زنجلة: ١٤٦.

(٤) ينظر النشر ٢ / ٢٣٣.

٢- أن أصل هذه الأفعال بتأين حذفت إحداها والمحذوفة هي الثانية<sup>(١)</sup>.

## الخامس والعشرون: ﴿كُنْتُمْ تَمْنُونُ الْمَوْتَ﴾

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن البزى في موضعين وهما قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمْنُونُ الْمَوْتَ﴾ [آل عمران: ١٤٣]، و﴿فَطَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقعة: ٦٥]. فروى أبو عمرو الدانى صلة الميم فيهما مع التشديد وذلك من قراءته على أبى الفرج محمد بن عبد الله النجاد<sup>(٢)</sup> وقرأ بها على أبى الفتح بن بدهن<sup>(٣)</sup> عن الزينى<sup>(٤)</sup> كما هو فى جامع البيان<sup>(٥)</sup>، وينحو ذلك فى التيسير<sup>(٦)</sup> مع أن ذلك ليس من طريق التيسير؛ لأن ابن الجزرى أسند رواية البزى فى التيسير من قراءته على الفارسى<sup>(٧)</sup> وتبعه الشاطبى<sup>(٨)</sup> فى ذلك أيضًا. وقال ابن الجزرى: لم أعلم أحدًا ذكر هذين الحرفين سوى الدانى من هذه الطريق، وأما النجاد فهو من أئمة القراءة المبرزين الضابطين<sup>(٩)</sup>.

فهذا الكلام يدل على أنه ثقة ضابط فى القراءة، ومما يؤكد ذلك أن الإمام ابن الجزرى أسند قراءة الدانى على أبى الفرج النجاد إلى طريق ابن الحباب عن البزى<sup>(١٠)</sup>. وعليه فالوجه ص حيج من هذا الطريق. ويؤخذ به لكن الذى يقدم هو التخفيف فى هذين الموضعين لأنه مذهب الجمهور عن البزى حيث بلغت طرق التخفيف عنه ٣٨ طريقًا والباقى للتشديد. والوجهان صحيحان وبهما قرأ ابن الجزرى. والله أعلم.

(١) حجة القراءات: ١٤٦.

(٢) محمد بن يوسف بن محمد أبو الفرج الأموى يعرف بالنجاد، خال الدانى، وقرأ عليه وعنه، أخذ التشديد الحرفين المذكورين. ت. بقرطبة سنة ٤٢٩ هـ. غاية النهاية ٢ / ٢٨٧

(٣) أحمد بن عبد العزيز بن موسى بن عيسى المعروف بابن بدهن، قرأ على محمد بن موسى الزينى وغيره، توفى سنة ٣٥٩ هـ. غاية النهاية ١ / ٦٨.

(٤) محمد بن موسى بن محمد بن سليمان. أبو بكر الزينى، عرض على أبى ربيعة وغيره مات سنة ٣١٨ هـ. غاية النهاية ٢ / ٢٦٧.

(٥) جامع البيان: ٣٨٦.

(٦) التيسير ٧٠-٧١.

(٧) المصدر السابق: ٢٢.

(٨) الشاطبية البيت: ٥٣٥.

(٩) النشر ٢ / ٢٣٤-٢٣٥.

(١٠) النشر طريق ابن الحباب ١ / ١١٧.

## السادس والعشرون: ﴿فَنِعْمًا﴾ [البقرة: ٢٧١]

### هنا وفى النسخة (١)

روى الإمام ابن الجزرى الخلاف عن قالون وأبى عمرو وشعبة وذلك بين إسكان العين واختلاسها. فقطع لجمهور العراقيين والمشاركة عنهم بالإسكان مع الجمع بين الساكنين، وقطع للمغاربة بالإخفاء وهو المعبر عنه بالاختلاس (٢).

وببحث هذا الخلاف من مصادره تبين أن جمهور العراقيين والمشاركة على الإسكان كما قال ابن الجزرى وقد ورد ذلك عنهم من السبعة (٣) لابن مجاهد، وغاية ابن مهران (٤) وكتابى أبى العز (٥) وتلخيص الطبرى (٦) والمبهج (٧) والمستنير (٨) والمصباح (٩) وغاية أبى العلاء (١٠) والوجيز (١١) وجامع ابن فارس على ما فى التبصرة (١٢) وغيرهم من جمهور العراقيين والمشاركة من الطرق التى لم أقف عليها كالتذكار وكتابى ابن خيرون وغيرهم وبه أخذ الدانى عنهم فى الجامع (١٣).

- وروى جمهور المغاربة عنهم بالاختلاس وذلك من التذكرة (١٤).

والعنوان (١٥) المجتبى والكامل (١٦) والتبصرة (١٧) والهادى (١٨) والكافى (١٩) وتلخيص العبارات (٢٠) والشاطبية (٢١) والقاصد، والهداية وغيرهم من المغاربة على ما فى النشر وأطلق الدانى الوجهين فى التيسير (٢٢).

- |                                |                         |
|--------------------------------|-------------------------|
| (١) النساء: ٥٨.                | (٢) النشر: ٢ / ٢٣٥      |
| (٣) السبعة: ١٩٠                | (٤) الغاية: ٢٠٥         |
| (٥) الإرشاد: ٢٥١، الكفاية: ٢٧٢ | (٦) التلخيص: ٢٢٣        |
| (٧) المبهج: ٥٢                 | (٨) المستنير: ٤٨٦       |
| (٩) المصباح: ٣٠٠               | (١٠) الغاية: ٤٣٨        |
| (١١) الوجيز: ١٤٣               | (١٢) التبصرة: ٣٧        |
| (١٣) جامع البيان: ٤٣٣          | (١٤) التذكرة: ٢ / ٢٧٧   |
| (١٥) العنوان: ٧٥               | (١٦) الكامل: ٥٣٠        |
| (١٧) التبصرة: ٤٥٠              | (١٨) الهادى: ٣٢         |
| (١٩) الكافى: ٨٩                | (٢٠) تلخيص العبارات: ٧٣ |
| (٢١) الشاطبية: البيت: ٢٣٦      | (٢٢) التيسير: ٧١        |

والوجهان صحيحان وبهما قرأ ابن الجزري عنهم، ويقدم الإسكان لأنه الأكثر طرقاً ورواية عنهم فقد ورد لقالون من ٥٦ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٨٣ طريقاً ولأبى عمرو من رواية الدوري من ٩٦ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٢٦ طريقاً. وللوسى من ١٧ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٢٨ طريقاً ولشعبة من ٦٠ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٧٦ طريقاً والباقي لوجه الاختلاس. والله أعلم.

التوجيه:

من قرأ بكسر النون وسكون العين فحجتهم قول النبي ﷺ لعمر بن العاص (نعم المالم الصالح لرجل الصالح) <sup>(١)</sup> وأصل الكلمة (نعم) بفتح النون وكسر العين فكسروا النون لكسرة العين ثم سكنوا العين هرباً من الاستثقال <sup>(٢)</sup>.  
وحجة من أخفى حركة العين (اختلسها) أنه كسر النون لكسرة العين، وأسكن العين استخفافاً لتوالي كسرتين <sup>(٣)</sup>.

وبذلك نأتى إلى نهاية اختلاف الطرق

فى سورة البقرة، وما ألحق بها



(١) مسند الإمام أحمد: ٤ / ٢٠٢

(٢) ينظر حجة القراءات لابن زنجلة ١٤٧. وهذه القراءات فيه جمع بين ساكنين وليس الأول منها حرف لين وبعض النحاة يرون أن ذلك غير مستقيم: ينظر الموضح: ١ / ٣٤٦، إلا أن القراءة حجة على النحو وليس العكس ما دامت القراءة صحيحة ولا سيما أنها قراءة سبعية مجمع على تواترها.

(٣) الكشف: ١ / ٣٠٦ وينظر دفاع عن قراءة حمزة أ.د. / سامى هلال ٧٢ - ٨١ جواز الجمع بين الساكنين.

## المطلب الثاني: (فرش سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ)

**تمهيد:** بعد الإنتهاء من بيان اختلاف الطرق في سورة البقرة نأتى إلى بيانه في سورة آل عمران. حيث ورد ذلك في أربعة مواضع: منها موضع للدورى عن أبى عمرو وهو قوله تعالى ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾ وثلاثة لهشام وهى قوله تعالى: ﴿لَوْ أَطَاعُونَا مَا قَتَلُوا﴾ بتشديد التاء وتخفيفها وقوله ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قَتَلُوا﴾ بالغيب والخطاب في يحسن والثالث (وَالْكِتَابِ) بزيادة الباء وحذفها وإليك بيان ذلك مفصلاً.

### أولاً: قوله تعالى:

﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران: ١١٥]

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف طرق الدورى عن أبى عمرو في هذين الفعلين<sup>(١)</sup> فقراًهما النهروانى بالغيب عن الدورى من الكامل<sup>(٢)</sup>، ولبكر بن شاذان عن ابن فرح عنه، وذلك من المستنير<sup>(٣)</sup> وكفاية أبى العز<sup>(٤)</sup>، وغاية أبى العلاء<sup>(٥)</sup>، وإرشاد أبى العز<sup>(٦)</sup>، وجامع ابن فارس على ما فى التبصرة<sup>(٧)</sup>.

وروى بعضهم التخيير بين الياء والتاء، وذلك من التجريد<sup>(٨)</sup>، وتلخيص الطبرى<sup>(٩)</sup> والإعلان<sup>(١٠)</sup>، وكفاية الست.

وذكر بعضهم الوجهين واختار التاء وذلك كما فى جامع البيان<sup>(١١)</sup>، وقال مكى بأن التاء هو المشهور<sup>(١٢)</sup>، وبه أخذ ابن سفيان فى الهادى<sup>(١٣)</sup>.

وقطع له بالتاء فى الموضعين. أبو عمرو الدانى فى التيسير<sup>(١٤)</sup>، وهو الذى فى الشاطبية<sup>(١٥)</sup>

(٢) الكامل: ٥٤٤.

(١) النشر: ٢ / ٢٤١.

(٤) الكفاية: ٢٨٩.

(٣) المستنير: ٥٠٣.

(٦) الإرشاد: ٢٦٧.

(٥) غاية الاختصار: ٤٥٢.

(٨) التجريد: ٢٠٥.

(٧) التلخيص: ٢٢٢.

(١٠) الإعلان: ١٠١ - ١٠٢.

(٩) التلخيص: ٢٣٥.

(١٢) التبصرة: ٤٦٣.

(١١) جامع البيان: ٤١٨.

(١٤) التيسير: ٧٥.

(١٣) الهادى: ٣٤.

(١٥) المصباح: ٣١٠.

والمستنير، والمصباح<sup>(١)</sup>، وروضة المعدل<sup>(٢)</sup>، والتذكرة<sup>(٣)</sup>، وتلخيص العبارات<sup>(٤)</sup> وروضة المالكى<sup>(٥)</sup>، والكافى<sup>(٦)</sup>، وغاية ابن مهران<sup>(٧)</sup>، والمبهج وغير النهروانى وبكر من المستنير، وكفاية أبى العز، ولغير بكر من غاية أبى العلاء وغيرها من الطرق التى سبق ذكرها فى وجه الغيب، والوجهان صحيحان عن الدورى عن أبى عمرو ومقروء بهما.

والذى يقدم فى الأداء هو الخطاب فيهما لأنه أكثر وأشهر وعليه الجمهور كما نص على ذلك الإمام ابن الجزرى<sup>(٨)</sup>. وقد ورد ذلك عنه من ٩٦ طريقاً والباقى للغيب، ولا تقدح هذه النسبة فى وجه الخطاب لأن به قرأ المدنيان وابن كثير والبصريان وابن عامر وشعبة مما يدل على صحة الوجهين وبهما قرأ ابن الجزرى.

التوجيه: من قرأ بالغيب أسنده إلى أهل الكتاب المسبوقين فى الذكر من قوله تعالى:

﴿مَنْ أَهْلَ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَاتِمَةٌ﴾ وكذلك ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوا﴾.

أما الخطاب: فقد أسنده إلى المسلمين المشار إليهم بقوله تعالى:

﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ ، وما تفعلوا من خير فلن تكفروه أيها المخاطبون<sup>(٩)</sup>.

## ثانياً: قوله تعالى :

﴿لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا﴾ [آل عمران: ١٦٨]

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن هشام فى تشديد التاء وتخفيفها.

- يبحث ذلك تبين أن الداجونى روى عنه التشديد من جميع طرقه التى وقفت عليها من

وذلك من المستنير<sup>(١٠)</sup> والروضتين<sup>(١١)</sup>، والكافى<sup>(١٣)</sup>، والتجريد<sup>(١٤)</sup>، وكفاية أبى العز<sup>(١٥)</sup>،

(٢) التيسير: ٧٥.

(١) روضة المعدل: ٣٤.

(٤) روضة المالكى: ٢١٦.

(٣) التلخيص: ٧٧.

(٦) الغاية: ٢١٦.

(٥) الكافى: ٩٤.

(٨) النشر: ٢ / ٢٤١.

(٧) المبهج: ٥٤.

(١٠) المستنير: ٥٠٧.

(٩) حجة القراءات لابن زنجلة: ١٧١.

(١٢) روضة المعدل: ١٠٠.

(١١) روضة المالكى: ٢١٧.

(١٤) التجريد: ٢٠٦.

(١٣) الكافى: ٩٦.

(١٥) الكفاية الكبرى: ٢٩٢.

وغاية أبى العلاء<sup>(١)</sup>، والمبهج<sup>(٢)</sup>، والكامل<sup>(٣)</sup>، والمصباح<sup>(٤)</sup>، وكفاية أبى العز وجامع ابن فارس على ما فى التبصرة، وكذا لابن عبدان من التيسير<sup>(٥)</sup>، والشاطبية<sup>(٦)</sup> وتلخيص ابن بليمة<sup>(٧)</sup>، وطريق ابن شريح<sup>(٨)</sup>، وروضة المعدل، والكامل، والعنوان<sup>(٩)</sup>، والمجتبى والقاصد، وللجمال عن الحلوانى من التجريد من قراءة ابن الفحام على الفارسى والكامل والتلخيص لأبى معشر وكذا من جامع البيان عن الحلوانى<sup>(١٠)</sup>.  
وأطلق الصفرأوى الخلف عن هشام<sup>(١١)</sup>.

وروى التخفيف أبو العز فى كفايته وذلك من طريق ابن عبدان وللجمال عن الحلوانى وذلك من المصباح والمبهج، وكذا من السبعة حيث اقتصر فى التشديد على الموضع الذى بعده وهو قوله تعالى ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا﴾<sup>(١٢)</sup> والتشديد رواية المغاربة، والتخفيف المشاركة على ما فى النشر<sup>(١٣)</sup>. والوجهان صحيحان عن هشام.

والذى يقدم فى الأداء هو التشديد؛ لأنه الأكثر طرقاً عنه. وقد ورد عنه من ٤١ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٥١ طريقاً، والباقى للتخفيف، ولا تقدر هذه النسبة فى وجه التخفيف لأن عليه القراء العشر بما فىهم هشام فى الوجه الثانى. والله أعلم.  
التوجيه: من قرأ التشديد فعلى: أن المقتولين كثرة فحسن التثقيب لأن فَعَلَ بالتشديد يختص بالكثرة، وأما التخفيف: فإنه يصلح للقليل والكثير<sup>(١٤)</sup>.

### ثالثاً: قوله تعالى

﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا﴾ [آل عمران: ١٦٩]

اختلفت الطرق عن هشام فى قوله تعالى: (ولا يحسبن) فقطع له بالغيب الداجونى من

- |                         |                                    |
|-------------------------|------------------------------------|
| (١) غاية الاختصار: ٤٥٥. | (٢) المبهج: ٥٤.                    |
| (٣) الكامل: ٤٩٤.        | (٤) المصباح: ٣١٢.                  |
| (٥) التيسير: ٧٦.        | (٦) الشاطبية: البيت: ٥٧٦.          |
| (٧) تلخيص العبارات: ٧٩. | (٨) التلخيص للطبرى: ٢٣٧.           |
| (٩) العنوان: ٨١.        | (١٠) جامع البيان: ٤٦٦.             |
| (١١) الإعلان: ١٠٢.      | (١٢) السبعة: ٢١٩.                  |
| (١٣) النشر ٢ / ٢٤٣.     | (١٤) الموضع: ١ / ٣٩٠ - ٣٩١. بتصرف. |

جميع طرقه، وللحلواني كذلك من الكامل<sup>(١)</sup>، ولابن عبدان عنه من طريق ابن شريح<sup>(٢)</sup>، وروضة المعدل<sup>(٣)</sup> وكفاية أبى العز<sup>(٤)</sup>، وللجمال عن الحلواني من قراءة الدانى على الفارسى<sup>(٥)</sup>، والتجريد<sup>(٦)</sup> والمبهج<sup>(٧)</sup> وأحد الوجهين لهشام من التيسير<sup>(٨)</sup>، والشاطبية<sup>(٩)</sup>، والإعلان<sup>(١٠)</sup>، وللجمال بخلف عنه وذلك من تلخيص أبى معشر<sup>(١١)</sup>.

وقطع له بالخطاب الحلواني طريق ابن عبدان وذلك من العنوان<sup>(١٢)</sup>، وتلخيص ابن بليمة<sup>(١٣)</sup>، وللجمال عنه من المصباح<sup>(١٤)</sup>، والسبعة<sup>(١٥)</sup>.

والوجهان صحيحان نصًا وأداءً عن هشام من طريقه، والذي يقدم هو الغيب؛ لأنه الأكثر رواية وطرفًا عنه، وقد ورد ذلك من ٣٧ طريقًا والباقي للخطاب.

- أما ما ذكره الإمام ابن الجزرى من وجه الخطاب من الهداية، والهادى لابن سفيان وإرشاد أبى الطيب، والتذكرة لابن غلبون<sup>(١٦)</sup> فهو ليس من طريق الطيبة<sup>(١٧)</sup>.

#### رابعًا: قوله تعالى ﴿وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ﴾ [آل عمران: ١٨٤]

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن هشام فى قوله تعالى (وبالكتاب)، وذلك بزيادة الباء<sup>(١٨)</sup> وحذفها.

- وبحث طرق هشام تبين أن الباء ثابتة للحلوانى من جميع طرقه سوى

- |  |                           |
|--|---------------------------|
| (١) الكامل: ٤٩٤.   | (٢) الكافى: ٩٦.           |
| (٣) الروضة: ١٠٠.   | (٤) الكفاية: ٢٩٢.         |
| (٥) النشر ٢ / ٢٤٤.   | (٦) التجريد: ٢٠٦.         |
| (٧) المبهج: ٥٤.  |                           |
| (٨) التيسير: ٧٦. والذي ينبغى الأخذ به هو الخطاب؛ لأن به قرأ الدانى على أبى الفتح من قراءته على عبد الله بن الحسين السامرى كما فى جامع البيان وهو طريق التيسير. ينظر جامع البيان: ٤٦٧. والله أعلم. وأشار إلى ذلك صاحب الرسالة الغراء أيضًا. ينظر الرسالة ٦٧ |                           |
| (٩) الشاطبية: البيت: ٥٧٧.  | (١٠) الإعلان: ١٠٣.        |
| (١١) التلخيص: ٣٧.  | (١٢) العنوان: ٨١.         |
| (١٣) تلخيص العبارات: ٧٥.   | (١٤) المصباح: ٣١٢.        |
| (١٥) السبعة: ٢١٩.  | (١٦) النشر ٢ / ٢٤٤.       |
| (١٧) المصدر السابق، رواية هشام.  | (١٨) ينظر النشر: ٢ / ٢٤٥. |



كفاية أبى العز<sup>(١)</sup> وهو للداجونى من بعض طرق زيد وذلك من الكافى<sup>(٢)</sup>، والتجريد<sup>(٣)</sup>، وكفاية أبى العز، وغاية أبى العلاء<sup>(٤)</sup>، وبه قرأ الدانى على أبى الفتح، وأبى الحسن من طريق الحلوانى، والفارسى<sup>(٥)</sup> وأحد الوجهين بخلف عن هشام من الإعلان<sup>(٦)</sup>. ويحمل ذلك على الإثبات لابن عبدان والحذف للداجونى كما هى رواية الجمهور عن كل منهما، وقطع له الداجونى من بعض طرقه عن زيد بالحذف وذلك من المستنير<sup>(٧)</sup> وروضة المالكى<sup>(٨)</sup>، والمعدل<sup>(٩)</sup>، والكامل<sup>(١٠)</sup>، والمصباح<sup>(١١)</sup>، وجامع ابن فارس على ما فى التبصرة<sup>(١٢)</sup> وللشذائى عنه من المبهج<sup>(١٣)</sup>، والكامل، ولابن عبدان من الكفاية الكبرى، وبه قرأ الدانى أيضًا على شيخه أبى الفتح، والوجهان صحيحان عن هشام، وقد ورد ذلك من ٣١ طريقًا بينها ورد الحذف من ٢٠ طريقًا.

- كما أن الإثبات وهو الموافق لبعض المصاحف الشامية لثبوت الباء فيها رسمًا على ما قاله ابن الجزرى<sup>(١٤)</sup>.

التوجيه: من قرأ بزيادة الباء لأمر منها:

١- أن فى إعادة الباء ضربًا من التأكيد بتكرار المجئ فكأن الرسل جاءوا بالبينات وهى المعجزات مرة، ثم جاءوا بعد ذلك بالكتب<sup>(١٥)</sup>.

٢- اتباع بعض المصاحف التى زيد فيها إثبات الباء رسمًا للرواية ولاختلاف الطرق فقد روى الإمام الدانى عن أبى الدرداء<sup>(١٦)</sup> أن الباء ثابتة فى مصاحف أهل الشام فى قوله تعالى: (وبالزبر وبالكتاب).

(١) الكفاية الكبرى: ١٩٣.

(٢) الكافى: ٩٦.

(٣) التجريد: ٢٠٧.

(٤) غاية الاختصار: ٤٥٧.

(٥) جامع البيان: ٤٦٨.

(٦) الإعلان: ١٠٣.

(٧) المستنير: ٥٠٩.

(٨) روضة المالكى: ٢١٩.

(٩) روضة المعدل: ١٠١.

(١٠) الكامل: ٤٩٦.

(١١) المصباح: ٣١٣.

(١٢) التبصرة: ٤٢١.

(١٣) المبهج: ٥٥.

(١٤) النشر ٢ / ٢٤٥.

(١٥) ينظر: الحجة ١٨٥، والموضح: ٣٩٧.

(١٦) هو: عويمر بن زيد: أبو الدرداء الأنصارى. أحد الذين حفظوا القرآن على النبى ﷺ وعرض عليه عبد الله بن عامر. توفى سنة ٣٢ هـ.غ. النهاية ١ / ٦٠٦.

(٧) المستنبر: ٥١٥.

سوى المفسر على ما رواه ابن الجزرى حيث قطع له بالفتح كالحلوانى<sup>(١)</sup>.

مما سبق يتبين صحة رواية الوجهين عن هشام على ما هو مبين من الطرق المذكورة، والذي يقدم هو الفتح؛ لأنه ورد من طريق الحلوانى وهو الأول. وكذا من طريق المفسر عن الداجونى وهذا الوجه هو الأكثر طرقاً عنه، كما أنه الموافق لجمهور القراء. حيث بلغ عدد طرقه ٢٩ طريقاً والباقي للضم ولا يقدر ذلك في وجه الضم، لأن به قرأ الكوفيون ويعقوب وابن ذكوان مما يدل على صحة الوجهين. والله أعلم

التوجيه: (الْكُرْهُ، والكُرْهُ) لغتان مثل الضَّعْف، والضَّعْف، والقَرْح والقُرْح<sup>(٢)</sup> وقيل:

الكره بالفتح: المصدر، وبالضم: الاسم، وهو الشيء المكروه.

وفرق بعضهم بينهما فقال: الكره بالضم: المشقة، والكره بالفتح: ما استكرهت عليه<sup>(٣)</sup>.

والذى يتبين لى من سياق الآيات أن الكره بالضم بمعنى المشقة يتناسب مع السياق أما على الفتح بمعنى أكره عليه صاحبه فهذا يكون مناسباً في بعض الحالات دون البعض، فهو يتناسب مع الحمل السفاح الذى اغتصبت فيه المرأة، أو الحمل غير الشرعى بصفة عامة، أما بالنسبة للحمل الذى يحدث نتيجة للزواج الشرعى فالمرأة فيه ليست كارهة له؛ بل العكس بدليل أنها إذا تأخر الحمل لفترة غير عادية فإنها كثيراً ما تقلق وتنفق في سبيله الغالى والنفيس لأجل أن يتم الحمل فإذا ما تم فإنها تكون غاية في السعادة هى وكل أهلها فكيف يفسر بأنها أكرهت عليه والأولى حمل ذلك على الحالات التى يتم فيها الحمل بغير طريقة شرعية. والله أعلم.

## ثانياً، قوله تعالى:

﴿وَلَا تَظْلَمُونَ فَتِيلاً﴾ ﴿٧٧﴾ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ ﴿٧٨﴾ [النساء: ٧٧، ٧٨].

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن روح بين الغيب والخطاب وذلك في قوله

تعالى: ﴿وَلَا تَظْلَمُونَ﴾.

ويبحث ذلك الخلاف من طرقه تبين أن الغيب هو رواية ابن شنبوذ المعروف بأبى الطيب

من طريق الزبيرى وذلك من غاية أبى العلاء<sup>(٤)</sup>. وكذا من التذكرة لابن غلبون حيث قطع

(٢) حجة القراءات لابن زنجلة: ٦٦٤.

(١) النشر ٢ / ٢٤٨.

(٤) غاية الاختصار: ٢ / ٤٦٥.

(٣) الموضح: ٤١٠، ١١٧٥.

بالغيب في هذا الموضع ليعقوب بكماله<sup>(١)</sup> وروى الباقر عن الخطاب وذلك من روضة المالك<sup>(٢)</sup>، والكامل<sup>(٣)</sup>، والإرشاد<sup>(٤)</sup>، والكفاية لأبي العز<sup>(٥)</sup>، والمستنير<sup>(٦)</sup>، وتلخيص الطبري<sup>(٧)</sup>، والمصباح<sup>(٨)</sup>، والمبهبج<sup>(٩)</sup>، وجامع الفارسي<sup>(١٠)</sup>، وغاية ابن مهران<sup>(١١)</sup>، ومفردة ابن الفحام<sup>(١٢)</sup> من موافقة أبي نشيط من التجريد<sup>(١٣)</sup>، ولغير أبي الطيب من غاية أبي العلاء. هذا ما وقفت عليه. ولروح الخطاب أيضًا من التذكار، وجامع الخياط، وكتابي ابن خيرون وذلك على ما في النشر<sup>(١٤)</sup>.

والوجهان من الخطاب والغيب صحيحان عن روح وبهما قرأ الإمام ابن الجزري، والذي يقدم في الأداء هو الخطاب؛ لأنه رواية الجمهور عن روح. وقد ورد عنه ذلك من ٤١ طريقًا من مجموع طرقه البالغ عددها ٤٤ طريقًا والباقي لوجه الغيب ولا يقدح ذلك في صحة روايته لأن به قرأ ابن كثير وأبو جعفر وحمة والكسائي وخلف العاشر مما يدل على صحة الوجهين معًا. والله أعلم.

التوجيه: من قرأ بالغيبة وذلك لمناسبة قوله تعالى:

﴿الْمُتَرِّ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ﴾ حيث تقدم قبله<sup>(١٥)</sup>.

أما الخطاب: أن الخطاب موجه للقوم المتقدم ذكرهم ضم إليهم النبي ﷺ والمؤمنون معه، ومناسبة قوله تعالى: ﴿أَيُّنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾. والله أعلم.

### ثالثًا: قوله تعالى ﴿مُؤْمِنًا﴾ [النساء: ٩٤]

روى الإمام ابن الجزري<sup>(١٦)</sup> الخلاف عن أبي جعفر في فتح الميم الثانية وكسرهما من قوله تعالى: ﴿لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾.

- |                        |                       |
|------------------------|-----------------------|
| (٢) الروضة: ٢٢٤.       | (١) التذكرة: ٢ / ٣٠٧. |
| (٤) الإرشاد: ٢٨٦.      | (٣) الكامل: ٥١٠.      |
| (٦) المستنير: ٢ / ٥١٩. | (٥) الكفاية: ١ / ٤٠٣. |
| (٨) المصباح: ٣١٩.      | (٧) التلخيص: ٢٤٥.     |
| (١٠) الجامع: ٤٦.       | (٩) المبهبج: ٥٦.      |
| (١٢) المفردة: ١٠.      | (١١) الغاية: ٢٢٨.     |
| (١٤) النشر: ٢ / ٢٥٠.   | (١٣) التجريد: ٢١١.    |
| (١٦) النشر: ٢ / ٢٥١.   | (١٥) الموضح: ٤٢٢.     |

وبيحث طرق أبي جعفر تبين أن فتح الميم عنه هو رواية النهرواني عن أصحابه عن ابن شبيب عن الفضل وذلك من الإرشاد<sup>(١)</sup> والكفاية<sup>(٢)</sup> كلاهما لأبي العز وغاية أبي العلا<sup>(٣)</sup>، والمصباح<sup>(٤)</sup> والمستنير<sup>(٥)</sup>، وروضة المالكي<sup>(٦)</sup>، وجامع ابن فارس<sup>(٧)</sup> ولابن هارون سوى كفاية أبي العز، وللحماني عن هبة الله، من جامع ابن فارس وروضة المالكي على ما ورد فيها، وكذا للحنبلي عنه سوى المصباح كلهم عن ابن وردان وللهاشمي عن ابن جهمان من الكامل<sup>(٨)</sup> والمصباح.

أما الكسر فقطع به أبو الكرم وذلك من طريق ابن العلاف، ورواه أبو العز في كفايته من طريق ابن هارون لاقتصاره في الفتح على طريق النهرواني والحنبلي فقط. وهو رواية الدوري عن ابن جهمان، ولغير الجوهرى والمغازي عن الهاشمي وكلاهما من الكامل.

ولم يتعرض ابن مهران في غايته لهذا الموضع<sup>(٩)</sup>. فيكون على الكسر لعدم ورود الخلاف. تنبيهاً: أطلق الإمام ابن الجزري الفتح للنهرواني من جميع طرقه بما فيها الكامل، ولابن هارون بما فيها الكفاية الكبرى<sup>(١٠)</sup>، والذي وجدته في الكامل أن الإمام الهذلي روى الفتح عن الهاشمي وشيبة والعمري عن أبي جعفر ولم يذكر النهرواني مع أصحاب الفتح، وأن أبا العز اقتصر في الفتح على طريق النهرواني والحنبلي فقط، فيكون الكسر للنهرواني من الكامل، ولابن هارون من الكفاية.

أما بالنسبة للتذكار وكتابي ابن خيرون، فلم أقف عليهم ولكن يؤخذ بالكسر من التذكار لأنه من طريق ابن العلاف والفتح من كتابي ابن خيرون؛ لأنها وردا في طريق ابن هارون والحماني وقطع لهما ابن الجزري بالفتح وذلك من رواية ابن وردان والكسر من رواية ابن جهمان على ما في النشر.

- |                         |                      |
|-------------------------|----------------------|
| (١) الإرشاد: ٢٧٩.       | (٢) الكفاية: ٣٠٥.    |
| (٣) غاية الاختصار: ٤٦٦. | (٤) المصباح: ٣٢٠.    |
| (٥) المستنير: ٥٢١.      | (٦) الروضة: ٢ / ٦١٦. |
| (٧) التبصرة: ٢٢ مخطوط.  | (٨) الكامل: ٥٧.      |
| (٩) الغاية: ٢٢٨.        | (١٠) النشر: ٢ / ٢٥١. |

من خلال ذلك يتبين صحة الوجهين عن أبي جعفر من روايته (ابن وردان وابن جهمز) وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى.

والذى يقدم فى ذلك هو الفتح، لأنه الأكثر طرقاً عن ابن وردان حيث ورد عنه من ٢٥ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٤٠ طريقاً، ويقدم الكسر من رواية ابن جهمز؛ لأنه الأكثر طرقاً عنه حيث ورد من ١٠ طرق من ١٢ طريقاً هى مجموع طرقه. والله أعلم التوجيه: وجه الكسر أن ذلك من الإيمان أى لست مؤمناً. أما على قراءة الفتح: فهو من الأمن: أى لست بآمن<sup>(١)</sup>. والله أعلم.

### رابعاً: ﴿سَيَذْخُلُونَ﴾<sup>(٢)</sup> شُكْرُهُ عَظِيمٌ

روى الإمام ابن الجزرى<sup>(٣)</sup> اختلاف الطرق عن شعبة بين ضم الياء وفتح الخاء، وبين فتح الياء وضم الخاء.

وببحث طرق رواية شعبة تبين أن ضم الياء وفتح الخاء هو رواية يحيى بن آدم فيما عدا المبهمج، وروضة المعدل من طريق شعيب الصريفي، وقد ورد ذلك عن عن يحيى من التيسير<sup>(٤)</sup>، والشاطبية<sup>(٥)</sup>، والتجريد<sup>(٦)</sup>، وتلخيص ابن بليمة<sup>(٧)</sup>، والطبرى<sup>(٨)</sup>، والمصباح<sup>(٩)</sup>، والمستنير<sup>(١٠)</sup>، وغاية أبى العلاء<sup>(١١)</sup>، والعنوان<sup>(١٢)</sup>، والكافى<sup>(١٣)</sup>، وغاية ابن مهران<sup>(١٤)</sup>، والسبعة<sup>(١٥)</sup>، وكتابى<sup>(١٦)</sup> أبى العز<sup>(١٧)</sup>، وروضة المالكي<sup>(١٨)</sup>. وروى ابن فارس فى التبصرة بضم الياء وفتح الخاء ليحيى وعكس ذلك للعلمي<sup>(١٩)</sup>.

(١) الجامع للفراسى: ٤٧ مخطوط.

(٢) غافر: ٦٠، وهو من المواضع الملحقه هنا.

(٣) النشْر: ٢ / ٢٥٢.

(٤) التيسير: ١٥٥.

(٥) الشاطبية: البيت: ٦٠٧.

(٦) التجريد: ٢١٢.

(٧) تلخيص العبارات: ١٤٦.

(٨) المصباح: ٤٦٠.

(٩) غاية الاختصار: ٦٤٦.

(١٠) الكافى: ١٩٦.

(١١) السبعة: ٥٧٢.

(١٢) الكفاية: ٥٣٠.

(١٣) التبصرة: ٤١.

(١٤) التجريد: ٢١٢.

(١٥) التلخيص: ٣٩٥.

(١٦) المستنير: ٧٧٤.

(١٧) العنوان: ١٦٨.

(١٨) الغاية: ٣٨٥.

(١٩) الإرشاد: ٥٣٧.

(٢٠) الروضة: ٣٣٨.

أما بالنسبة للمبهج فقد روى سبط الخياط عن الصريفي عن يحيى الوجهين<sup>(١)</sup> وذلك من طريق الشنبوذى فقط وبضم الياء وفتح الخاء للباقيين عن يحيى.

وأما روضة المعدل من طريق الصريفي أيضاً فقد روى فتح الياء وضم الخاء<sup>(٢)</sup>، وهو كذلك رواية العليمى من التجريد وروضة المالكى، وكفاية أبى العز وغاية أبى العلاء، وكفاية الست، والمبهج، والمصباح، وقراءة الدانى على أبى الفتح، أما تلخيص أبى معشر فقطع لشعبة بضم الياء، وفتح الخاء وجهاً واحداً. ولم أقف على هذا الموضع فى الكامل ولكن يؤخذ له بضم الياء من طريق يحيى وفتحها من طريق العليمى حملاً على ما جاء فى النشر<sup>(٣)</sup> وكذا من التذكار وجامع ابن فارس، أما بالنسبة للمجتبى وكتابى ابن خيرون وهم من طرق يحيى فلهم ضم الياء وفتح الخاء اعتماداً على ما قطع به الإمام ابن الجزرى عن يحيى.

من خلال ذلك يتبين صحة رواية الوجهين نصاً وأداءً عن شعبة كما هو موضح وبها قرأ الإمام ابن الجزرى. والذى يقدم هو ضم الياء وفتح الخاء؛ لأنه رواية يحيى وهو الأول والأكثر طرقاً عن شعبة وهو الموافق لما فى الشاطبية والتيسير وقد بلغت طرقة ٥٦ طريقاً عن يحيى بينما ورد الوجه الآخر من ٢٠ طريقاً ولا يقدح ذلك فى صحة راويته لأن به قرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر والكوفيون غير شعبة وروح. والله أعلم.

التوجيه: من قرأ بضم الياء وفتح الهاء فهو على بناء الفعل للمفعول، وهو مضارع أدخلوه، ومن قرأ بفتح الياء وضم الخاء فهو على البناء للفاعل<sup>(٤)</sup>. والله أعلم.

\* \* \*

(٢) روضة المعدل: ١٠٣.

(٤) الموضح: ٣ / ١١٢٨.

(١) المبهج: ٨٥.

(٣) النشر: ٢ / ٢٥٢.

## خامساً: قوله تعالى:

﴿لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ﴾ [النساء: ١٥٤]

روى الإمام ابن الجزرى الخلاف عن قالون فى إسكان العين أو اختلاس حركة العين مع تشديد الدال فى كل من الوجهين<sup>(١)</sup>.

أما الإسكان: فقد ورد عنه من طريق الحلوانى غير الكامل وتلخيص ابن بليمة، ولأبى نشيط من المستنير<sup>(٢)</sup>، وتلخيص الطبرى<sup>(٣)</sup>، والمبهج<sup>(٤)</sup> التجريد<sup>(٥)</sup>، وروضة المالكى<sup>(٦)</sup>، والكفایتين<sup>(٧)</sup><sup>(٨)</sup>، والمصباح<sup>(٩)</sup>، وجامع ابن فارس على ما فى التبصرة<sup>(١٠)</sup> والغایتين<sup>(١١)</sup><sup>(١٢)</sup>، وهو رواية العراقين<sup>(١٣)</sup>.

وأطلق له الوجهين (الإسكان والاختلاس) أبو عمرو الدانى وذلك فى التيسير<sup>(١٤)</sup> وقال فى جامع البيان: بأن الاختلاس أقيس والإسكان آثر<sup>(١٥)</sup>، وكذا فى الكافى<sup>(١٦)</sup> والإعلان<sup>(١٧)</sup>.

وأما الاختلاس: فقطع به الهذلى فى كامله<sup>(١٨)</sup> لقالون وهو الذى فى تلخيص ابن بليمة<sup>(١٩)</sup> وللقرزاز عن أبى نشيط وذلك من التذكرة<sup>(٢٠)</sup>، والشاطبية<sup>(٢١)</sup> والهادى<sup>(٢٢)</sup> والتبصرة<sup>(٢٣)</sup>، وهو رواية المغاربة.

(١) النشر ٢ / ٢٥٤.

(٢) المستنير: ٥٢٣.

(٣) التلخيص: ٢٤٧.

(٤) المبهج: ٥٧.

(٥) التجريد: ٢١٢.

(٦) الروضة: ٢٢٦.

(٧) الكفاية الكبرى:

(٨) كفاية الست: ١١.

(٩) المصباح: ٣٢١.

(١٠) غاية ابن مهران: ٢٣١.

(١١) التبصرة: ٢٣ مخطوط.

(١٢) النشر: ٢ / ٢٥٤.

(١٣) غاية الاختصار: ٤٦٨.

(١٤) جامع البيان: ٤٣٥.

(١٥) التيسير: ٨٤.

(١٦) الإعلان: ١١٠.

(١٧) الكافى: ١٠٢.

(١٨) تلخيص العبارات: ٨٤.

(١٩) الكامل: ٥١٥.

(٢٠) الشاطبية: البيت: ٦١٢.

(٢١) التذكرة: ٣١٠.

(٢٢) التبصرة: ٤٣٨.

(٢٣) الهادى: ٣٨.



أما المجتبى فيؤخذ له بالاسكان طبقاً لما في العنوان <sup>(١)</sup> لأن صاحب المجتبى شيخه، ويؤخذ بالاختلاس من القاصد هو وغيره من جمهور المغاربة اعتياداً على ما في النشر. والوجهان صحيحان عن قالون من طريقه، والذي يقدم هو الإسكان؛ لأنه الأكثر طرقاً عن قالون وعليه الجمهور. وقد ورد ذلك عنه من ٥٥ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٨٣ طريقاً والباقي للاختلاس.

التوجيه: من قرأ بالإسكان مع التشديد حجتة في ذلك: أن الأصل «لا تعتدوا» ثم سكن التاء وأدغم في الدال فصارت ﴿لَا تَعْدُوا﴾ <sup>(٢)</sup>.

ومن قرأ بالاختلاس فللدلالة على أن أصل الحركة السكون، أو أنه أتى بحالة متوسطة بين الحركة التامة، والسكون التام <sup>(٣)</sup>. والله أعلم.

\* \* \*

(١) العنوان: ٨٦.

(٢) حجة القراءات لابن زنجلة: ٢١٨.

(٣) النفحات الإلهية: ٣٥٣.

### المطلب الرابع: (شَوْلَا المائدة)

**تمهيد:** بعد الانتهاء من بيان أوجه اختلاف الطرق عن الرواة في سورة النساء نأتى إلى بيانه في سورة المائدة وقد ورد الخلاف عن الطرق فيها في موضعين.

**الأول:** ﴿شَنَّانٌ﴾ معاً من قوله تعالى ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ﴾ وذلك بين إسكان النون وفتحها لابن جواز

**الثاني:** ﴿رَضَوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ﴾ بكسر الراء وضمها لشعبة. وإليك بيان ذلك مفصلاً.

#### أولاً: ﴿شَنَّانٌ﴾ [المائدة: الآيتان: ٢، ٨]

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن ابن جواز في إسكان النون وتحريكها بالفتح، ويبحث طرق ابن جواز تبين أن الإسكان ورد من طريق الهاشمى وغيره وذلك من المستنير<sup>(١)</sup>، والمصباح<sup>(٢)</sup>، والكامل<sup>(٣)</sup>، وللجمال عنه من المصباح، وللدورى عن ابن جواز من الكامل.

ولم أقف على وجه التحريك في طرق ابن جواز التى وقفت عليها فلعل ذلك ورد من كتابى الموضح والمفتاح لابن خيرون، وكذا من طريق سبط الخياط وذلك على ما فى النشر حيث قطع ابن الجزرى بالإسكان للهاشمى وغيره عن ابن جواز وبالتحريك بالفتح للباقيين<sup>(٤)</sup>.

من خلال ذلك يتبين صحة رواية وجه الإسكان من الطرق المذكورة وكذا وجه التحريك بالفتح على ما فى النشر. والذى يقدم فى الأداء هو الإسكان، وقد ورد من ٨ طرق من مجموع طرقه البالغ عددها ١٢ طريقاً والباقي لوجه الفتح ولا يقدح ذلك فى صحة روايته لأن عليه القراء العشرة غير ابن عامر وشعبة وأبى جعفر بخلف ابن جواز، والوجهان صحيحان وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى. والله أعلم.

**التوجيه:** من قرأ بإسكان النون دل على أنه مصدر، ومن فتح جاز أن يكون وصفاً، وجاز أن يكون مصدراً<sup>(٥)</sup>.

(٢) المصباح: ٣٢٣.

(١) المستنير: ٥٢٥.

(٤) النشر ٢ / ٢٥٣ - ٢٥٤.

(٣) الكامل: ٥٧٧.

(٥) الجامع للفارسي: لوحة ١٤٢ خ. وانظر الموضح: ٤٣٥.

## ثانياً: قوله تعالى:

﴿رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ﴾ [المائدة: ١٦]

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن شعبة في كسر الراء وضمها، وبحث طرق شعبة تبين أن الكسر هو رواية العليمى عنه من جميع طرقه سوى غاية أبى العلاء حيث اقتصر في الكسر ليحى فقط دون العليمى<sup>(١)</sup>، ولم يذكر ذلك الإمام ابن الجزرى بل قطع للعليمى بالكسر وجهًا واحدًا، وهو رواية أبى حمدون عن يحيى، ولشعيب عنه من التيسير<sup>(٢)</sup>، والشاطبية<sup>(٣)</sup>، والتجريد<sup>(٤)</sup> والمصباح<sup>(٥)</sup>، والمستنير<sup>(٦)</sup>، وتلخيص الطبرى<sup>(٧)</sup>، والغايتين<sup>(٨)</sup>، والعنوان<sup>(٩)</sup> والكافى<sup>(١٠)</sup>، وروضة المعدل<sup>(١١)</sup>، وأطلق له الوجهين ابن بليمة في التلخيص<sup>(١٢)</sup>. وروى عنه الهذلى الضم من طريق نفطويه<sup>(١٣)</sup>، ومن المبهج لأبى عون<sup>(١٤)</sup> كلاهما عن شعيب، والكسر للباقيين منها وكذا في السبعة لابن مجاهد<sup>(١٥)</sup>.

من خلال ذلك يتبين أن الوجهين صحيحان عن شعبة، فالكسر هو رواية العليمى وابى حمدون وأحد الوجهين عن شعيب، والضم هو الوجه الثانى ليحى طريق شعيب الصريفينى<sup>(١٦)</sup>. والذى يقدم هو الكسر؛ لأنه رواية الجمهور عن شعبة حيث ورد ذلك من ٧٠ طريقًا والباقى لوجه الضم وقد ورد ذلك من ٦ طرق والله أعلم.

التوجيه: وجه الضم: أنه مصدر كالرجحان والفرقان، أما الكسر: فهو مصدر أيضًا، كالحرمان، والعرفان، وكلتاهما لغتان.

- |                           |                                |
|---------------------------|--------------------------------|
| (٢) غاية الاختصار: ٤٤٦.   | (٢) التيسير: ٧٢.               |
| (٣) الشاطبية: البيت: ٥٤٨. | (٤) التجريد: ٢٠٢.              |
| (٥) المصباح: ٣٠٧.         | (٦) المستنير: ٤٩٥.             |
| (٧) التلخيص: ٢٣١.         | (٨) غاية ابن مهران: ٢٠٩ - ٢١٠. |
| (٩) العنوان: ٧٨.          | (١٠) الكافى: ٩١.               |
| (١١) الروضة: ٩٩.          | (١٢) تلخيص العبارات: ٧٥.       |
| (١٣) الكامل: ٥٣٧.         | (١٤) المبهج: ٥٣.               |
| (١٥) السبعة: ٢٠٢.         | (١٦) النشر: ٢ / ٢٣٨.           |

## المطلب الخامس: (سُورَةُ الْأَنْعَامِ)

### تمهيد:

تبعاً لترتيب سور القرآن نأتى إلى بيان أوجه اختلاف الطرق عن الرواة في سورة النعام بعد الانتهاء من سورة المائدة وقد ورد الخلاف عنهم في ستة مواضع:

الأول: (يكن) من قوله تعالى ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ﴾ فقرأه شعبة بالتذكير والتأنيث.

والثاني: (فتحنا عليهم) فرواه رويس بتشديد التاء وتخفيفها.

الثالث: قوله تعالى (أتحاجونى) فقد رواه هشام بتخفيف النون وتشديدها.

الرابع: (إنها إذا جاءت) رواه شعبة بكسر الهمزة وفتحها.

الخامس: «وإن يكن ميتة» اختلف فيه عن هشام بين التذكير والتأنيث.

السادس والأخير: (المعز) وذلك بين فتح العين وإسكانها لهشام.

واليك بيانها مفصلاً.

### الموضع الأول:

﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ﴾ [الأنعام: ٢٣]

روى الإمام ابن الجزرى الخلاف عن شعبة في قوله تعالى (يكن) فقطع له بالياء على التذكير وذلك من طريق العليمى، وبالتاء ليحيى بن آدم.

وبيحث هذا الموضوع من طرق شعبة تبين أن التاء هى قراءة يحيى كما روى الإمام ابن الجزرى<sup>(١)</sup> وذلك من جميع طرقه، والياء للعليمى، وقد ورد هذا الوجه عنه من طريق ابن خليع وذلك من التجريد<sup>(٢)</sup>، وروضة المالكى<sup>(٣)</sup> والكفایتين<sup>(٤)</sup>، وغاية ابن مهران<sup>(٥)</sup> وجامع ابن فارس على ما فى التبصرة<sup>(٦)</sup>.

(٢) التجريد: ٢١٦.

(١) النشر ٢ / ٢٥٧.

(٤) الكفاية الكبرى: ٣١٨.

(٣) روضة المالكى: ٢٣١.

(٦) الغاية: ٢٣٩.

(٥) كفاية الست: ١٢.

(٧) التبصرة: ٢٣.

والمصباح<sup>(١)</sup> والغاية<sup>(٢)</sup> والتلخيص<sup>(٣)</sup>. ولباقى طرقه على ما فى النشر وذلك من التذكار وجامع ابن فارس وطريق ابن مهران وغير ذلك. وللرزاز عن العليمى من المبهج<sup>(٤)</sup> والكامل<sup>(٥)</sup> والمصباح.

والوجهان صحيحان نصاً وأداءً عن شعبة من طريقه، وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى، والذي يقدم هو التاء؛ لأنه رواية يحى وهو الطريق الأول والأكثر رواية. وقد ورد ذلك عنه من ٥٨ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٧٦ طريقاً والباقى لوجه التذكير ولا يقدر ذلك فى صحة روايته لأن به قرأ حمزة والكسائى ويعقوب والله أعلم.

التوجيه: من قرأ بالتذكير على أنه الاسم هو (ان قالوا) وهو مذكر لأنه فى تقدير القول، والمراد: ثم لم تكن فتنهم إلا قولهم. ولذا ألحق الياء بىكن لأنه علم على التذكير. من قرأ بالتأنيث: أن الفتنة مؤنث للحاق علاقة التأنيث لها. فالتأنيث حملاً على الفتنة، والتذكير حملاً على القول<sup>(٦)</sup>، والله أعلم.

## ثانياً: قوله تعالى

﴿فَتَحْنَا عَلَيْهِمُ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٤٤]

روى الإمام ابن الجزرى الخلاف عن رويس فى تشديد التاء هنا، وفى الأعراف<sup>(٧)</sup> والقمر<sup>(٨)</sup>. وبيحث طرق رواية رويس تبين أن التشديد ورد عنه من طريقاً النحاس عن التمار وذلك من مفردة ابن الفحام<sup>(٩)</sup> وجامع الفارسي<sup>(١٠)</sup>، والكامل<sup>(١١)</sup>، وروضة المالكى<sup>(١٢)</sup>، وكتابى<sup>(١٣)</sup> أبى العز<sup>(١٤)</sup>، وغاية أبى العلاء<sup>(١٥)</sup>، والمستنير<sup>(١٦)</sup>.

- |                          |                         |
|--------------------------|-------------------------|
| (١) المصباح: ٣٢٩.        | (٢) غاية الاختصار: ٤٧٧. |
| (٣) التلخيص: ٢٥٥.        | (٤) المبهج: ٥٨.         |
| (٥) الكامل: ٥٨٨.         | (٦) الموضح: ١ / ٤٦٢.    |
| (٧) الأعراف: ٩٦.         | (٨) القمر: ١١.          |
| (٩) المفردة: ١١.         | (١٠) الجامع: ١٤٦.       |
| (١١) الكامل: ٥٩٠.        | (١٢) الروضة: ٢٣٣.       |
| (١٣) الكفاية: ٣٢٠.       | (١٤) الإرشاد: ٣٠٨.      |
| (١٥) غاية الاختصار: ٤٧٩. | (١٦) المستنير: ٥٣٧.     |

والمصباح<sup>(١)</sup>، والمبهيغ<sup>(٢)</sup>، وتلخيص الطبري<sup>(٣)</sup>، وجامع ابن فارس على ما في التبصرة<sup>(٤)</sup>، وللجوهرى وابن مقسم من الكامل، وللجوهرى من التذكرة، وكذا من مفردة الدانى على ما في التذكرة<sup>(٥)</sup>.

- وروى أبو الطيب التخفيف في هذه المواضع وذلك من غاية أبى العلاء ولابن مقسم من غاية ابن مهران<sup>(٦)</sup>.

أما بالنسبة لمفردة الدانى، والتذكار، وكتابى ابن خيرون قلم أقف عليهم. ويؤخذ له بالتشديد فيها اعتماداً على ابن الجزرى<sup>(٧)</sup>.

والوجهان صحيحان عن رويس وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى<sup>(٨)</sup>.

والذى يقدم هو التشديد؛ لأنه الأكثر طرْقاً عن رويس فهو مذهب الجمهور، كما أنه رواية الطريق الأول عن التمار، وقد ورد ذلك عن رويس من ٣٨ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٤١ طريقاً، بينما ورد التحقيق من ٣ طرق، ولا يقدح ذلك في صحة روايته لأنه عليه جمهور القراء العشرة غير ابن عامر وابن وردان والله أعلم.

### (بيانه لابن جمان)

وروى الإمام ابن الجزرى أيضاً الخلاف عن ابن جمان في موضعى الأنعام والأعراف فقطع له بالتشديد من طريقاً الأشنانى عن الهاشمى وللباقيين بالتخفيف.

وبيحث طرق الأشنانى تبين أنه ورد من المستنير، والمصباح، وقطع ابن سوار بالتشديد لأبى جعفر من جميع طرقه، أما بالنسبة للمصباح ففيه نظر؛ حيث قطع أبو الكرم بالتشديد لأبى جعفر وذلك من طريقاً الحلوانى فقط، وهو من طرق ابن وردان، فيكون التخفيف للباقيين ومنهم ابن جمان من جميع طرقه، وروى الهذلى التخفيف عن ابن جمان، وكذا من باقى طرقه.

وعليه فالوجهان صحيحان عن ابن جمان والذى يقدم هو التخفيف؛ لأنه الأكثر طرْقاً

(٢) المبهيغ: ٥٩.

(٤) التبصرة: ٢٤.

(٦) الغاية: ٢٤١.

(٨) تقدم بيانه من هذه المصادر.

(١) المصباح: ٣٢٩.

(٣) التلخيص: ٢٥٦.

(٥) التذكرة: ٣٢٤.

(٧) النشر: ٢ / ٢٥٨.

ورواية عنه، فقد ورد من ١١ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ١٢ طريقاً، ولا يقدح ذلك في صحة وجهه، وتقدم أن عليه أكثر القراء العشرة مما يدل على صحة الوجهين والله أعلم. التوجيه: من قرأ بالتشديد فعلى التكثر، أى فتحنا مرة بعد مرة. ومن قرأ بالتخفيف فهو يصلح للأمرين، أى فتحنا مرة بعد مرة، والتخفيف والتشديد لغتان<sup>(١)</sup>.

### ثالثاً: قوله تعالى ﴿أُتَحْجَوْتَنِي فِي اللَّهِ﴾ [الأنعام: ٨٠]

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن هشام في تخفيف النون وتشديدها<sup>(٢)</sup> ويبحث طرق هشام تبين أن التخفيف ورد عنه من طريق الحلواني وذلك من تلخيص ابن بليمة<sup>(٣)</sup>، وطريق ابن شريح<sup>(٤)</sup>، وروضة المعدل<sup>(٥)</sup>، والعنوان<sup>(٦)</sup> والمجتبى والقاصد كلهم عن ابن عبدان، وللجمال من السبعة<sup>(٧)</sup>، والمصباح<sup>(٨)</sup>، ولزید عن الداجوني، وذلك من الكافي، والمستنير سوى المفسر<sup>(٩)</sup>، وغاية أبى العلاء<sup>(١٠)</sup>، والكامل<sup>(١١)</sup>، وللشذائي عن الداجوني سوى الإعلان. وأطلق له الوجهين أبو عمرو الداني في التيسير<sup>(١٢)</sup>، وتبعه في ذلك الإمام الشاطبي<sup>(١٣)</sup>، وكذا في الإعلان<sup>(١٤)</sup> وروضة المالكي<sup>(١٥)</sup> لكنه قرأ بالتشديد. وقطع بالتشديد لهشام من طريقه أبو العز في كفايته<sup>(١٦)</sup>، وهو الذى في التجريد<sup>(١٧)</sup> وللحلواني عنه من الكامل، والمبهي<sup>(١٨)</sup>، وتلخيص الطبرى<sup>(١٩)</sup>، وللمفسر عن زيد من

(١) حجة ابن زنجلة: ٢٥٠، وانظر الموضح: ٤٦٨. (٢) النشر: ٢ / ٢٥٩.

(٣) تلخيص العبارات: ٨٩. (٤) الكافي: ١٠٩.

(٥) روضة المعدل: ١٠٦. (٦) العنوان: ٩١.

(٧) السبعة: ٢٦١. (٨) المصباح: ٣٣٢.

(٩) المستنير: ٥٤٢. (١٠) غاية الاختصار: ٤٨٣.

(١١) الكامل: ٥٩٦.

(١٢) التيسير: ٨٧، والذي ينبغي الأخذ به هو التخفيف؛ لأن به قرأ الداني على أبى الفتح من قراءته على السامري كما في المفردات، وهو طريق التيسير. ينظر المفردات السبع: ٢٢٥، وأشار إلى ذلك صاحب الرسالة الغراء. ينظر الرسالة: ٦٨.

(١٣) الشاطبية: ٦٥٠. (١٤) الإعلان: ١١٧.

(١٥) روضة المالكي: ٢ / ٦٤٤. (١٦) الكفاية الكبرى: ٣٢٥.

(١٧) التجريد: ٢١٩. (١٨) المبهي: ٥٩.

(١٩) التلخيص: ٢٨٥.

المستنير، وللداجوني<sup>(١)</sup> طريق زيد من روضة المعدل والمصباح، وبه قرأ الداني على الفارسي<sup>(٢)</sup>، وكذا من جامع ابن فارس على ما في التبصرة.  
من خلال ذلك يتبين صحة الوجهين عن هشام من طريقه.  
والذي يقدم هو التخفيف؛ لأنه الأكثر طرقاً حيث ورد ذلك عنه من ٢٩ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٥١ طريقاً والباقي للتشديد.  
التوجيه:

من قرأ بالتخفيف أنه حذف إحدى النونين طلباً للتخفيف، ولكراهة التضعيف.  
أما من قرأ بالتشديد أن الأصل (أتحاجوني) بنونين: الأولى: علامة رفع، والثانية: مع ياء المتكلم في موضع نصب فاجتمع حرفان من جنس واحد فأدغم الأولى في الثانية<sup>(٣)</sup> والله أعلم.

### رابعاً: قوله تعالى

﴿أَنْتَهَا إِذَا جَاءَتْ﴾ [الأنعام: ١٠٩]

روى الإمام ابن الجزري اختلاف الطرق عن شعبة في كسر همزة (إنها) وفتحها فروى الكسر عنه من طريق العليمي، والوجهين ليحيى بن آدم<sup>(٤)</sup>.  
ويبحث طرق شعبة تبين أن الفتح هو رواية أبي حمدون عن يحيى، ولشعيب عنه من التجريد<sup>(٥)</sup>، والعنوان<sup>(٦)</sup>، والمجتبى والمستنير<sup>(٧)</sup> ولغير نفطويه من الكامل<sup>(٨)</sup>.  
وهو طريق الرزاز عن العليمي، وذلك من المبهج<sup>(٩)</sup>، والمصباح<sup>(١٠)</sup> والكامل على ما جاء فيها، وهو رواية العراقيين عن يحيى بن آدم على ما في النشر، وأطلق أبو عمرو الداني الخلاف

(١) تنبيه: قطع الإمام ابن الجزري بالتخفيف للداجوني عن هشام من جميع طرقه سوى المفسر عن زيد من المستنير وفيه نظر؛ لأن أبا الكرم في المصباح، وكذا المعدل في روضته قطعاً بالتخفيف لابن عامر سوى الداجوني، وروى ابن فارس في التبصرة التخفيف لابن ذكوان فيكون للداجوني التشديد من هذه الطرق وسبق بيانه من هذه الطرق وكذلك ذكر الإمام الأزميري التشديد للداجوني من هذه الطرق، ينظر البدائع: ١٢٢ خ. والله أعلم.

(٢) النشر: ٢ / ٢٦٠. (٣) حجة ابن زنجلة: ٢٥٧، الموضح: ٤٨٠.

(٤) النشر: ٢ / ٢٦١. (٥) التجريد: ٢٢٠.

(٦) العنوان: ٩٢. (٧) المستنير: ٥٤٥.

(٨) الكامل: ٣٤٤. (٩) المبهج: ٦٠.

(١٠) المصباح: ٣٣٣.



شعبة من طريق يحيى وذلك من التيسير<sup>(١)</sup> وتبعه الإمام الشاطبي<sup>(٢)</sup> وكذا في التلخيص<sup>(٣)</sup> والمصباح، والكافي<sup>(٤)</sup>.

وقطع له بالكسر شعيب عن يحيى وذلك من المبهج، وغاية ابن مهران<sup>(٥)</sup>، والسبعة<sup>(٦)</sup> ولنفظويه عنه من الكامل، ولابن خليع عن العليمي وذلك من التجريد، وروضة المالكي<sup>(٧)</sup> وكفاية أبي العز<sup>(٨)</sup>، والست<sup>(٩)</sup>، وغاية ابن مهران، وتلخيص الطبري، وجامع ابن فارس والتذكار وغيره على ما في النشر.

والوجهان صحيحان عن شعبة، والذي يقدم هو الفتح، لأن عليه جمهور العراقيين كما في النشر، كما أنه أكثر الوجهين طرقاً ورواية عنه، فقد ورد من ٤٣ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٧٦ طريقاً والباقي لوجه الكسر، ولا يقدر ذلك في صحة هذا الوجه لأن به قرأ ابن كثير والبصريان وخلف العاشر مما يدل على صحة الوجهين والله أعلم. أما ما ذكره الإمام ابن الجزري من الفتح ليحيى من الهداية والهادي لابن سفيان ومكي، وأبي الطيب بن غلبون فهو عنه ليس من طريق الطيبة<sup>(١٠)</sup>.

التوجيه: من قرأ بالكسر فعلى الاستئناف، والمراد: قل يا محمد للمشركين إنما الآيات عند الله ثم استأنف فقال: إنها - أي الآيات - إذا جاءتهم لا يؤمنون. وأما من قرأ بالفتح فالوجه أن المعنى (لعلها) والله أعلم<sup>(١١)</sup>.

### خامساً: قوله تعالى

﴿وَإِنْ يَكُنْ مَيِّتَةً﴾ [الأنعام: ١٣٩]

روى الإمام ابن الجزري اختلاف الطرق عن هشام في ﴿يَكُنْ﴾ فقطع له بالتاء على التأنيث الحلواني من جميع طرقه<sup>(١٢)</sup> فيما عدا التجريد الذي اقتصر في التأنيث على ابن ذكوان،

(٢) الشاطبية: ٦٥٨

(١) التيسير: ٨٧

(٤) الكافي: ١١١

(٣) تلخيص العبارات: ٩٠

(٦) السبعة: ٢٦٥

(٥) الغاية: ٢٤٧

(٨) الكفاية الكبرى: ٣٢٧

(٧) الروضة: ٣٢٧

(١٠) النشر: ١ / ١٤٦ - ١٥٢

(٩) كفاية الست: ١٣

(١٢) النشر: ٢ / ٢٦٥

(١١) الموضح: ٤٩٢

وروى التاء عن عبد الباقي عن ابن عامر<sup>(١)</sup>، وهو ليس من طرق هشام؛ بل أسند ابن الجزرى التجريد إلى رواية هشام من قراءة ابن الفحام على الفارسى والمالكى فقط<sup>(٢)</sup>، وبه قطع ابن شريح لهشام<sup>(٣)</sup> وللشدائى من المبهج<sup>(٤)</sup>.

وأطلق الإمام الصفراوى الخلاف عن هشام<sup>(٥)</sup>، وكذا المالكى ولكنه قال وبالياء قرأت<sup>(٦)</sup>.

وقطع له بالياء على التذكير الداجونى عنه من الكامل<sup>(٧)</sup> ومن طريق زيد من المستنير<sup>(٨)</sup> وروضة المعدل<sup>(٩)</sup> والتجريد، وكفاية أبى العز<sup>(١٠)</sup>، وغاية أبى العلاء<sup>(١١)</sup> والمصباح<sup>(١٢)</sup>.

والوجهان صحيحان عن هشام وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى، والذى يقدم هو التأنيث لأنه رواية الطريق الأول والأكثر طرقاً عن هشام. وقد ورد ذلك عنه من ٣٥ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٥١ طريقاً والباقى للتذكير. كما أن وجه التأنيث هو الموافق لما عليه فى التيسير والشاطبية. والله أعلم.

التوجيه: من قرأ بالتاء لأن الفاعل مؤنث فى اللفظ وهو قوله تعالى (ميتة)، ولمكان تاء التأنيث الذى فيه والفعل مسند إلى الميتة.

أما من قرأ بالياء على التذكير لأن الفاعل مؤنث مجازى، وهو (الميتة) استحسنا تذكيره فذكروه<sup>(١٣)</sup>، وخلاصته أن الفاعل لما كان غير حقيقى جاز تأنيث الفعل وتذكيره. والله أعلم.

\* \* \*

- |  |                          |
|--|--------------------------|
| (١) التجريد: ٣٣٥                         | (٢) النشر: ١ / ١٣٨       |
| (٣) الكافى: ١١٢                          | (٤) المبهج: ٦٠           |
| (٥) الاعلان: ١١٩                         | (٦) الروضة: ٢٣٩          |
| (٧) الكامل: ٦١٠                          | (٨) المستنير: ٥٤٩        |
| (٩) روضة المعدل: ١٠٧                     | (١٠) الكفاية الكبرى: ٣٣٠ |
| (١١) غاية الاختصار: ٤٨٩                  | (١٢) المصباح: ٣٣٥        |
| (١٣) حجة ابن زنجلة: ٢٧٤، الموضح ١ / ٥٠٨. |                          |

## سادساً: قوله تعالى

﴿وَمِنَ الْمَعَزِ اثْنَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣]

وكذا روى الإمام ابن الجزرى الخلاف عن هشام في قوله تعالى ﴿الْمَعَزِ﴾، فقطع له الحلوانى بفتح العين من جميع طرقه<sup>(١)</sup>، وقطع له الداجونى بالإسكان، وقد روى ابن الفحام عنه الوجهين من طريق الداجونى فقطع له بالإسكان من قراءته على الفارسى والفتح من قراءته على المالكي<sup>(٢)</sup>.

والوجهان صحيحان عنه وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى، والذي يقدم هو الفتح لأنه ورد من الطريق الأول وهو الأكثر طرقاً عنه. وقد ورد ذلك من ٢٩ طريقاً والباقي للإسكان. التوجيه: والفتح والإسكان لغتان وهو جمع ماعز: مثل خادم وخَدَم، صاحب وصَحَب<sup>(٣)</sup>، والله أعلم.

\* \* \*

(١) النشر: ٢ / ٢٦٦ وكذا على ما وجدت فيها

(٢) التجريد: ٢٢٢

(٣) ينظر الكشف: ١ / ٤٥٦، والموضح: ١ / ٥١٠، ٥١١.



## المبحث الثانى

أوجه الخلاف الواردة فى الربع الثانى من القرآن  
من سورة الأعراف حتى سورة الكهف  
وفيه سبعة مطالب:

المطلب الأول: أوجه الخلاف الواردة فى سورة  
الأعراف

المطلب الثانى: أوجه الخلاف الواردة فى سورة  
الأنفال.

المطلب الثالث: أوجه الخلاف الواردة فى سورة سيدنا  
يونس عليه السلام.

المطلب الرابع: أوجه الخلاف الواردة فى سورة سيدنا  
هود عليه السلام.

المطلب الخامس: أوجه الخلاف الواردة فى سورة  
سيدنا يوسف عليه السلام.

المطلب السادس: أوجه الخلاف الواردة فى سورة  
سيدنا إبراهيم عليه السلام.

المطلب السابع: أوجه الخلاف الواردة من أول سورة  
النحل حتى سورة الكهف.



## المبحث الثاني

### المطلب الأول: سورة الأعراف وملحقاتها

**تمهيد:** بعد الانتهاء من بيان أوجه اختلاف الطرق عن الرواة في سورة الأنعام نأتى إلى بيان اختلافهم في سورة الأعراف. وقد ورد ذلك في خمسة مواضع:

الأول: ﴿أَنْ لَّعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾: فقل بتخفيف أن مع رفع ﴿لَعْنَةُ﴾، وتشديد أن ونصب ﴿لَعْنَةُ﴾.

الثاني: ﴿يَعْكُفُونَ﴾ اختلف فيه عن إدريس وذلك بكسر الكاف وضمها.

الثالث: ﴿بَيْسٍ﴾.

الرابع: ﴿إِنَّ وَلِيِّ اللَّهِ﴾ للسوسى - بين حذف الياء وإثباتها.

الخامس: والحق بها ﴿تُخْرَجُونَ﴾ الموضع الأول من الروم

### الموضع الأول: ﴿وَكَذَلِكَ تُخْرَجُونَ﴾ [الروم: ١٩]

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن ابن ذكوان في قوله تعالى:

﴿تُخْرَجُونَ﴾ الموضع الأول من سورة الروم.

فقطع له بضم التاء وفتح الراء الصورى، وابن الأخرم عن الأخفش من جميع طرقهما<sup>(١)</sup>، وللنقاش عن الأخفش وذلك من التجريد<sup>(٢)</sup>، وروضة المالكي<sup>(٣)</sup> وغاية أبى العلاء<sup>(٤)</sup>، والكامل<sup>(٥)</sup>، وكتابى أبى العز<sup>(٦)</sup>، والتلخيصين<sup>(٧)</sup>، والمصباح<sup>(٨)</sup>، وللهروانى والحماوى من المستنير<sup>(٩)</sup>.

وقطع له بفتح التاء وضم الراء أبو عمرو الدانى فى التيسير<sup>(١٠)</sup>، وللطبرى من المستنير.

(١) النشر: ٢٦٧ - ٢٦٨

(٢) التجريد: ٢٢٤

(٣) روضة المالكي: ٢٤١

(٤) غاية الاختصار: ٤٩٣

(٥) الكامل: ٦١٥

(٦) الارشاد: ٤٩٢

(٧) الكفاية الكبرى: ٤٩٠

(٨) تلخيص الطبرى: ٤٦٥

(٩) تلخيص العبارات: ٩٣

(١٠) المصباح: ٤٣٤

(١١) المستنير: ٧٣٢

(١٢) التيسير: ١٤٢

وأطلق الإمام الشاطبي الخلاف عنه<sup>(١)</sup>، علماً بأن الإمام الداني قطع له بفتح التاء وضم الراء وجهًا واحدًا من التيسير من طريق النقاش عن ابن ذكوان كما تقدم.

والوجهان صحيحان عن ابن ذكوان وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى، والذي يقدم هو ضم التاء وفتح الراء؛ لأنه رواية الجمهور عنه، وهو الأكثر طرقاً. وقد ورد ذلك عنه من ٧٥ طريقاً من جموع طرقه التى تصل إلى ٧٩ طريقاً والباقي للوجه الآخر ولا يقدح ذلك فى صحة رواية هذا الوجه لأن به قرأ حمزة والكسائى وخلف العاشر مما يدل على صحة الوجهين معاً. والله أعلم.

التوجيه: من قرأ بضم الأول وفتح الثالث فعلى البناء للمفعول، ومن قرأ بفتح الأول وضم الثالث فعلى البناء للفاعل. والله أعلم<sup>(٢)</sup>.

### الموضع الثانى قوله تعالى:

﴿أَنْ لَّعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [الأعراف: ٤٤]

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن قبل فى هذا الموضع. ويبحث طرق قبل تبين أن ابن مجاهد قطع بإسكان النون مخففة من (أن) ورفع (لعنة) وذلك من طريق السامرى وهو الذى فى التيسير<sup>(٣)</sup>، والشاطبية<sup>(٤)</sup>، وتلخيص العبارات<sup>(٥)</sup>، والتجريد<sup>(٦)</sup>، والإعلان<sup>(٧)</sup>، والكافى<sup>(٨)</sup>، وروضة المعدل<sup>(٩)</sup>، والكامل<sup>(١٠)</sup>، والعنوان<sup>(١١)</sup>، والقاصد والمجتبى على ما فى العنوان.

ولصالح عن ابن مجاهد وذلك من كفاية الست<sup>(١٢)</sup>، والمستنير<sup>(١٣)</sup>، وقراءة أبى العلاء<sup>(١٤)</sup>

(٢) ينظر: الكشف ١ / ٤٦٠، وحجة ابن زنجلة: ٢٨٠.

(١) الشاطبية: ٦٨٣

(٢) ينظر: الكشف ١ / ٤٦٠، وحجة ابن زنجلة: ٢٨٠.

(٤) الشاطبية: البيت: ٦٨٦.

(٣) التيسير: ٩١.

(٦) التجريد: ٢٢٥.

(٥) تلخيص العبارات: ٩٣.

(٨) الكافى: ١١٥.

(٧) الإعلان: ١٢٣.

(١٠) الكامل: ٣٤٥.

(٩) روضة المعدل: ١٠٨.

(١٢) كفاية الست: ١٣.

(١١) العنوان: ٩٥.

(١٤) غاية الاختصار: ٤٩٤.

(١٣) المستنير: ٥٥٦.



ولأبى الفرج عن ابن شنبوذ من المستنير، وأحد الوجهين من تلخيص أبى معشر<sup>(١)</sup> على ما روى وللشطوى عن ابن شنبوذ من المبهج<sup>(٢)</sup> على ما رواه سبط الخياط.

وقطع له بتشديد النون ونصب (لجنة) ابن شنبوذ طريق أبى الفرج وذلك من المصباح وكفاية الست وهو الوجه الثانى من تلخيص أبى معشر وللشطوى عنه من المصباح والكامل، وجامع ابن فارس على ما فى التبصرة<sup>(٣)</sup>.

هذا وقد ذكر الإمام ابن الجزرى التخفيف للشطوى عن قبل<sup>(٤)</sup> وتقدم أن أبا الكرم والهذلى وابن فارس قطعوا له بالتشديد والرفع، لاقتصارهم فى التخفيف على طريق ابن مجاهد عن قبل. والوجهان صحيحان عن قبل وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى، والذى يقدم هو التخفيف والرفع؛ لأنه الأكثر طرقاً عنه وقد ورد ذلك عنه من ٢٢ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٣٣ طريقاً والباقى للتشديد ولا يقدح ذلك فى وجه التشديد لأنه قراءة ابن عامر والكوفيين غير عاصم وأبى جعفر وهى رواية البزى مما يدل على صحة الوجهين. والله أعلم.

**التوجيه:** من قرأ بالتخفيف والرفع فعلى أنه أراد (أن) الخفيفة من (أن) الثقيلة واسمها ضمير الشأن ورفع (لجنة) بالابتداء.

أما من قرأ بالتشديد والنصب فعلى الأصل، وهو (أن) واسمها وخبرها هو الجار والمجرور<sup>(٥)</sup>. والله أعلم.

### الموضع الثالث: قوله تعالى ﴿يَعْكُفُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٨]

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن إدريس فى ضم الكاف وكسرها، فروى المطوعى والقطيعى الكسر، وضمها الشطوى<sup>(٦)</sup>.

وبيحث طرق إدريس تبين أن الضم ورد عنه من طريق الشطوى وذلك من غاية أبى العلاء<sup>(٧)</sup>، وكفاية الست<sup>(٨)</sup>، وللمطوعى وابن بويان من الكامل<sup>(٩)</sup> وللقطيعى من كفاية الست.

(١) التلخيص: ٢٦٦.

(٢) المبهج: ٦١.

(٣) التبصرة: ٢٥.

(٤) النشر: ٢ / ٢٦٩.

(٥) حجة ابن زنجلة: ٢٨٣، الكشف: ٤٦٣.

(٦) النشر: ٢ / ٢٧١.

(٧) غاية الاختصار: ٤٩٧.

(٨) كفاية الست: ١٤.

(٩) الكامل: ٦٢٥.

وقطع له بالكسر أبو الكرم في المصباح<sup>(١)</sup> وذلك من طريق المطوعى والقطيعى، والشطى ومن المبهج<sup>(٢)</sup> للمطوعى.

والوجهان صحيحان عن إدريس والذي يقدم هو الضم؛ لأنه ورد من الطريق الأعلى وهو الأكثر طرقاً عنه. وقد ورد ذلك من ٥ طرق من مجموع طرقه البالغ عددها ٩ طرق والباقي لوجه الكسر ولا يقدح ذلك في صحة روايته؛ لأن به قرأ حمزة والكسائي وإسحق عن خلف العاشر مما يدل على صحة الوجهين معاً. والله أعلم.

التوجيه: الضم والكسر لغتان، يقال: (عكف يعكف ويعكف) بمعنى واحد<sup>(٣)</sup>. والله أعلم.

### الموضع الرابع:

#### قوله تعالى ﴿بَعْدَآبٍ بَيْسٍ﴾ [الأعراف: ١٦٥]

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن هشام في قوله تعالى (بئس)، فرواها عنه الداجونى بكسر الباء وياء ساكنة بعدها من غير همز هكذا (بيس).

والباقون بكسر الباء بعدها همزة ساكنة هكذا (بئس) على وزن (بئر)<sup>(٤)</sup>، وبحث طرق هشام تبين أن الوجه الأول ورد لزيد عن الداجونى كما قال الإمام ابن الجزرى من جميع طرقه فيما عدا الكافى<sup>(٥)</sup> لابن شريح والكامل<sup>(٦)</sup> للهنلى حيث قطعاً بالهمز لابن عامر بكماله دون استثناء وهما من طرق الداجونى.

وقد ورد هذا الوجه للداجونى من المستنير<sup>(٧)</sup>، وروضة المالكى<sup>(٨)</sup>، والتجريد<sup>(٩)</sup> وكفاية أبى الغز<sup>(١٠)</sup> وغاية أبى العلاء<sup>(١١)</sup>، والمصباح<sup>(١٢)</sup>، وجامع ابن فارس على ما فى التبصرة<sup>(١٣)</sup>.

- أما وجه الهمز (بئس) فقد ورد للحلوانى عن هشام والشذائى عن الداجونى.

(٢) المبهج: ٦٢.

(١) المصباح: ٣٤٢.

(٤) النشر: ٢ / ٢٧٢ - ٢٧٣.

(٣) الكشف: ٤٧٥.

(٦) الكامل: ٣٤٧.

(٥) الكافى: ١١٨.

(٨) روضة المالكى: ٦٧٥.

(٧) المستنير: ٥٦٥.

(١٠) الكفاية: ٣٤٥.

(٩) التجريد: ٢٢٨.

(١٢) المصباح: ٣٤٣.

(١١) غاية الاختصار: ٥٠٠.

(١٣) التبصرة: ٢٦.

والمقدم عن هشام هو الهمز لأنه رواية الجمهور عنه، وبه قرأ الإمام الشاطبي، والداني وغيره، وهو الأكثر طرقاً عن هشام وقد ورد عنه ذلك من ٣٩ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٥١ طريقاً والباقي للوجه الآخر وهو عدم الهمز (بيس) ولا يقدح ذلك في صحته؛ لأن ابن الجزري قطع له به لزيد عن الداجوني وقد سبق بيانه من طرقه التي روت عنه، والوجهان صحيحان وبهما قرأ ابن الجزري. والله أعلم.

### (بيانه لشعبة)

وروى ابن الجزري اختلاف الطرق أيضاً عن شعبة في هذا الموضع فقطع له العليمى بفتح الباء وكسر الهمزة بعدها ياء على وزن فاعيل هكذا (بَيْس) كقراءة الجمهور. وقطع له أبو حمدون عن يحيى بفتح الباء بعدها ياء ساكنة بعد همزة هكذا (بَيْس) على وزن (فَيْعَل) وهو كذلك لنفطويه وأبى بكر عن حماد المنقئ عن شعيب الصريفي عن يحيى وذلك من المبهج<sup>(١)</sup> والمصباح، والكامل.

وروى شعيب من بقية طرقه كقراءة العليمى، وذلك من المستنير، وغاية ابن مهران<sup>(٢)</sup>، والتجريد، وتلخيص ابن بليمة<sup>(٣)</sup>، والعنوان<sup>(٤)</sup>، والمجتبى، والسبعة لابن مجاهد<sup>(٥)</sup>، وأطلق له الوجهين أبو عمرو الداني في التيسير<sup>(٦)</sup>، والشاطبي<sup>(٧)</sup> وابن شريح في الكافي، وتلخيص أبى معشر<sup>(٨)</sup> وكذا من الموضح والمفتاح على ما في النشر<sup>(٩)</sup>.

والوجهان صحيحان عن شعبة، وبهما قرأ الإمام ابن الجزري والذي يقدم هو الوجه الثاني (بَيْس) لأنه الأكثر رواية عنه قد ورد ذلك من ٤٥ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٧٦ طريقاً والباقي للوجه الآخر والله أعلم.

(٢) الغاية: ٢٦١

(١) المبهج: ٦٢

(٤) العنوان: ٩٨

(٣) تلخيص عبارات: ٩٦

(٦) التيسير: ٩٤

(٥) السبعة: ٢٩٧

(٧) الشاطبية: البيت ٧٠٤

(٨) التلخيص: ٢٧٠. وقد روى أبو معشر للمطوعى عن حماد (بَيْس) على وزن (فَيْعَل) إلا أن طريق المطوعى عن حماد عن العليمى ليس من طريق الطيبة والله أعلم.

(٩) النشر: ٢ / ٢٧٢.

## الموضع الخامس:

### قوله تعالى ﴿إِنَّ وَلِيََّ اللَّهِ﴾ [الأعراف الآية: ١٩٦]

روى الإمام ابن الجزرى<sup>(١)</sup> اختلاف الطرق عن السوسى فى قوله تعالى: (وَلِيََّ) فروى ابن حبش وغيره عن السوسى حذف الياء وإثبات ياء واحدة مفتوحة مشددة هكذا (وَلِيََّ) وروى الشنبوذى كسر الياء مشددة بعد الحذف (وَلِيََّ) وروى الباقون (وَلِيََّ) بياءين. ويبحث طرق السوسى تبين الوجه الأول ورد عنه من طريق ابن حبش وذلك من المصباح<sup>(٢)</sup> وجامع ابن فارس<sup>(٣)</sup> على ما فى التبصرة، وكفاية أبى العز<sup>(٤)</sup>، والمستنير<sup>(٥)</sup>، وروضة المالكى<sup>(٦)</sup>، والتجريد<sup>(٧)</sup> من قراءة ابن الفحام على الفارسى والكامل<sup>(٨)</sup> وغاية أبى العلاء<sup>(٩)</sup> وغيرها من طرق ابن حبش على ما فى النشر وللشذائى من المبهج<sup>(١٠)</sup>.

- أما الوجه الثانى فقد ورد عنه من طريق الشنبوذى عن ابن جمهور من المبهج.

- والثالث ورد عنه من طريق السامرى

- من خلال ذلك يتبين أن هذه الأوجه الثلاثة متواترة عن السوسى. وقد ورد الوجه الأول (وَلِيََّ) عنه من ١٢ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٢٨ طريقاً، وأما الوجه الثانى (وَلِيََّ) فقد ورد عنه من طريق واحد وهو المبهج.

والثالث بياءين الأولى مكسورة مشددة والثانية مفتوحة هكذا (وَلِيََّ) وقد ورد ذلك عنه من ١٥ طريقاً وهو المقدم أداء؛ لأنه الأكثر طرقاً والموافق لما فى التيسير والله أعلم.

التوجيه: من قرأ (وَلِيََّ) فقالوا بأن الأصل (وَلِيََّ) فاجتمعت ثلاث ياءات، ياء فعيل ولام الفعل وياء الإضافة، فحذفت لام الفعل وأدغمت الأولى فى الثانية وفتحت ياء الإضافة على الأصل، ومن قرأ (وَلِيََّ) اجتمعت فيه ثلاث ياءات كما سبق فادغمت ياء فعيل فى ياء الأصل وبقيت ياء الإضافة مفتوحة على أصلها<sup>(١١)</sup>.

(٢) المصباح: ٣٤٥.

(١) النشر ٢ / ٢٧٤.

(٤) الكفاية: ١ / ٣٤٨.

(٣) التبصرة: ٢٦.

(٦) الروضة: ١ / ٢٧٦.

(٥) المستنير: ٢٦٧.

(٨) الكامل: ٤٣٥.

(٧) التجريد: ١٦٢.

(١٠) المبهج: ٦٣.

(٩) غاية الاختصار: ١٨٢.

(١١) ينظر الموضح ٢ / ٥٧١.

## سورة الأنفال وملحقاتها

وقد اختلف طرق الرواة فيها في أربعة مواضع:

الأول: قوله تعالى ﴿مَنْ حَيَّ عَنْ بَيْتِهِ﴾ وذلك بياء واحدة مشددة أو ياءين عن قبل الثاني والثالث: قوله تعالى ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنفال: ٥٩] هنا والنور بالغيب والخطاب لرويس.

الرابع: قوله تعالى ﴿ضَعْفٍ... ضَعْفٍ... ضَعْفًا﴾ بالروم وذكرت هنا ابن الجزرى لمناسبة قوله تعالى (وعلم أن فيكم ضعفاء)

### الموضع الأول: قوله تعالى ﴿مَنْ حَيَّ عَنْ بَيْتِهِ﴾ [الأنفال: ٤٢]

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن قبل في قوله تعالى: (حى) فروى عنه ابن مجاهد بياء واحدة مشددة، وذلك من جميع طرقه ورواها ابن شنبوذ بياءين ظاهرتين: الأولى مكسورة والثانية مفتوحة هكذا (حَيَّ).

والوجهان صحيحان نصاً وأداء عن قبل وبها قرأ الإمام ابن الجزرى في النشر<sup>(١)</sup> والذي يقدم هو التشديد؛ لأنه ورد من طريق ابن مجاهد وهو الأول والأكثر طرقاً. وقد ورد عنه من ١٩ طريقاً بينما ورد الوجه الثانى من ١٤ طريقاً والله أعلم. التوجيه: من قرأ بيائين أتى بالفعل على أصله، واستثقل الإدغام والتشديد في الياء<sup>(٢)</sup> أما من أدغم فلا اجتماع الحرفين من جنس واحد<sup>(٣)</sup>.

### الموضع الثانى: قوله تعالى:

﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ هنا، وكذا في سورة النور<sup>(٤)</sup>

روى الإمام ابن الجزرى الخلاف فيها عن إدريس فقطع بالغيب فيها للشطى وللباقين بالخطاب<sup>(٥)</sup>.

(٢) الكشف: ٤٩٢

(٤) النور: ٥٩

(١) النشر: ٢ / ٢٧٦

(٣) حجة ابن زنجلة: ٣١١

(٥) النشر: ٢ / ٢٧٧

و يبحث طرق رواية إدريس تبين أن الغيب ورد عنه من طريق الشطى، وذلك فى الموضوعين من غاية الاختصار<sup>(١)</sup>، وموضع الأنفال فقط من كفاية الست<sup>(٢)</sup> أما موضع النور فلم أقف عليه حيث لم يتعرض لذكره.

أما بالنسبة للمصباح فهو من طرق الشطى إلا أن أبا الكرم لم يذكر خلفاً مع الذين يقرءون بالغيب فتكون قراءته بالخطاب من الضد كما هو معلوم<sup>(٣)</sup> مما يجعل إطلاق الإمام ابن الجزرى هذا الوجه للشطى من جميع طرقه دون استثناء المصباح فيه نظر. وروى الباقر الخطاب فى الموضوعين وذلك من الكامل<sup>(٤)</sup>، والمبهج<sup>(٥)</sup> والمصباح كما تقدم، وعليه فالوجهان صحيحان عن إدريس وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى.

والذى يقدم فى الأداء هو الخطاب لأنه الأكثر طرقاً عن إدريس وقد ورد ذلك من ٧ طرق فى سورة الأنفال، ٨ طرق فى سورة النور من مجموع طرق إدريس البالغ عددها ٩ طرق. والباقي للغيب ولا يقدح ذلك فى صحته لأن به قرأ حمزة والكسائى فى الموضوعين. ولأبى جعفر وحفص فى موضع الأنفال، وبالوجهين قرأ ابن الجزرى. والله أعلم.

### الموضع الثالث: سُورَةُ الرَّؤْفِ ﴿ضَعْفٌ... ضَعْفًا﴾<sup>(٦)</sup>

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن حفص فى قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا﴾ فى المواضع الثلاثة فى سورة الروم، وذلك بين فتح الضاد وضمها. وهذا هو الموضع الوحيد الذى خالف فيه حفص عاصمًا، لما روى عن ابن عمر أنه قال: (قرأت على رسول الله ﷺ بالفتح فرد على بالضم)<sup>(٧)</sup>.

(٢) كفاية الست: ١٥

(١) غاية الاختصار: ٢ / ٥٠٤، ٢ / ٥٩١

(٤) الكامل: ٥٥٣

(٣) المصباح: ٤١٩، ٣٤٩

(٥) المبهج: ٦٣، ٧٧

(٦) الروم: ٥٤، ألحقها ابن الجزرى بهذه السورة عطفًا على ذكره الخلاف هنا فى (ضعفًا).

(٧) الحديث وراه أبو داود بسنده عن عطية بن سعد العوفى قال: قرأت على عبد الله بن عمر (الله الذى خلقكم من ضَعْفٍ) فقال من (ضَعْفٍ) قرأتها على رسول الله ﷺ كما قرأتها على فأخذ على كما أخذت عليك "أ. هـ السنن لأبى داود ٤ / ٣١، وبنحو ذلك، رواه الإمام الترمذى، ينظر: تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى للمباركفورى ج (٢٩٣٦) ج (٧) ص: ٣٥٤، ط. دار الحديث بالقاهرة.

ويبحث طرق رواية حفص تبين أن فتح الضاد ورد عنه من الكامل<sup>(١)</sup>، والمبهم<sup>(٢)</sup>، وكفاية الست<sup>(٣)</sup>، ولغير زرعان من المستنير<sup>(٤)</sup>، وغاية أبي العلاء<sup>(٥)</sup>، والتجريد<sup>(٦)</sup>، وروضة المالكي<sup>(٧)</sup>، وكفاية أبي العز<sup>(٨)</sup>، وجامع ابن فارس ولعبيد من التذكار على ما في النشر، ولأبي طاهر عن عبيد من الإرشاد لأبي العز<sup>(٩)</sup>.

وأطلق له الوجهين أبو عمرو الداني في التيسير<sup>(١٠)</sup>، وجامع البيان<sup>(١١)</sup>، وهو الذي في الشاطبية<sup>(١٢)</sup>، وتلخيص العبارات<sup>(١٣)</sup>، وقطع له بالضم من طريق زرعان أبو على المالكي في الروضة، وهو الذي في التجريد، وكفاية أبي العز، والمستنير، وجامع ابن فارس على ما في التبصرة، وغاية أبي العلاء كلهم من طريق زرعان.

ولعبيد من التذكرة<sup>(١٤)</sup>، ولعمرو من الوجيز<sup>(١٥)</sup>، والتذكار كباقي طرق زرعان.

والوجهان صحيحان عن حفص، وبهما قرأ الإمام ابن الجزري<sup>(١٦)</sup>.

والذي يقدم هو الفتح؛ لأن عليه الجمهور عن حفص، والأكثر رواية وهو البدي ورد من الطريق الأول عن عبيد وبعض طرق عمرو. وقد ورد ذلك من ٣٤ طريقاً أما وجه الضم فقد ورد من ١٨ طريقاً. والله أعلم.

التوجيه: الفتح والضم لغتان، مثل (القرح والقرح)<sup>(١٧)</sup>.

تذنيباً: سورة التوبة ليس فيها خلاف للطرق عن الرواة فلذا لم أذكرها. والله أعلم.

\* \* \*

- |                                   |                              |
|-----------------------------------|------------------------------|
| (١) الكامل: ٦٣٦.                  | (٢) المبهم: ٨٠.              |
| (٣) كفاية الست: ٣١.               | (٤) المستنير: ٧٣٤.           |
| (٥) غاية الاختصار: ٢ / ٥٠٥.       | (٦) التجريد: ٢٨٦.            |
| (٧) الروضة: ٢ / ٨٥٣.              | (٨) الكفاية الكبرى: ٢ / ٤٩١. |
| (٩) الإرشاد: ٤٩٤.                 | (١٠) التيسير: ١٤٢.           |
| (١١) جامع البيان: ٤٨٥.            | (١٢) الشاطبية: البيت: ٧٢٣.   |
| (١٣) التلخيص: ١٣٦.                | (١٤) التذكرة: ٢ / ٤٩٥.       |
| (١٥) الوجيز: ٢٩٤.                 | (١٦) النشر: ٣٤٥ - ٣٤٦.       |
| (١٧) حجة القراءات ابن زنجلة: ٥٦٢. |                              |

## المطلب الثالث

## سورة سيدنا يُؤْتِنُ عَلَيْنَا وملحقاتها

وقد اختلف الطرق عنه في خمسة مواضع:

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿وَلَا أَدْرِيكُمْ بِهِ﴾ [يونس: ١٦]، وكذا من قوله تعالى: ﴿لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ [القيامة: ١].

ويبحث طرق رواية البزى تبين أن الإمام سبط الخياط قطع له بحذف الألف في المبهج<sup>(١)</sup> وقرأها بلام التوكيد هكذا ﴿وَلَا دَرِيكُمْ بِهِ﴾ على وزن (ولأحياكم) وكذا في الموضع الأول من سورة القيامة هكذا ﴿لَا قَسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾، وذلك من طريق النقاش عن أبي ربيعة، وهو الذي في الروضة للمالكى<sup>(٢)</sup>، والمستنير<sup>(٣)</sup>، والإرشاد<sup>(٤)</sup> والكفاية كلاهما لأبي العز<sup>(٥)</sup>، وروضة المعدل<sup>(٦)</sup>، وغاية أبي العلاء<sup>(٧)</sup>، والمصباح<sup>(٨)</sup>، والكمال<sup>(٩)</sup>، وكذا من المفتاح على ما في النشر، وبه قرأ الداني على الفارسي من طريق النقاش<sup>(١٠)</sup> كما هو في التيسير وابن الفحام على الفارسي. وأطلق له الخلاف فيها أبو معشر في التلخيص<sup>(١١)</sup>، وهو الذي في الشاطبية<sup>(١٢)</sup> وطريق التيسير هو الحذف كما سبق وروى ابن الفحام الحذف عن الفارسي في الموضعين<sup>(١٣)</sup>. وعكس ذلك أبو الكرم الشهرزوري من طريق ابن بنان عن أبي ربيعة<sup>(١٤)</sup>. حيث ورد الإثبات في موضع القيامة فقط.

وروى الإثبات فيها ابن الحباب عن البزى<sup>(١٥)</sup>، وكذا ابن بليمة من طريق النقاش عن

(١) المبهج: ٦٤، ٩٢.

(٢) الروضة: ٦٩٧، ٩٧٠.

(٣) المستنير: ٢ / ٥٨٦، ٨٣٧.

(٤) الإرشاد: ٣٦٠، ٦١١.

(٥) الكفاية: ٣٦٦، ٥٩٥.

(٦) الروضة: ١١٢، ١٤٥.

(٧) غاية الاختصار: ٢ / ٥١٤.

(٨) المصباح: ٣٥٧، ٥٠٢.

(٩) الكامل: ٣٥٢، ٣٧٩.

(١٠) التيسير: ٩٩، ١٧٦.

(١١) التلخيص: ٢٨٣، ٤٥٣.

(١٢) الشاطبية: البيت: ٧٤٤.

(١٣) التجريد: ٢٣٦، ٣٣١.

(١٤) تقدم التعريف به.

(١٥) وذلك من قراءة الداني على أبي الفتح وغيره. جامع البيان: ٤٩٥، ٧١٨، ٧١٩. والكمال وتقدم هـ (١١) وإرشاد أبي الطيب.



أبى ربيعة<sup>(١)</sup>، ولم أقف على الهداية ومذهبه الإثبات على ما في النشر.

والوجهان صحيحان عن البزى، فالحذف هو رواية العراقيين قاطبة من طريقاً أبى ربيعة والإثبات رواية المغاربة والمصريين كما قال الإمام ابن الجزرى<sup>(٢)</sup>.

والذى يقدم هو الحذف فيها؛ لأنه رواية الجمهور عن البزى، وهو الأكثر طرقاً عنه كما أنه رواية الطريق الأول. وقد ورد ذلك عنه في موضع سورة يونس عليه السلام من ٢٩ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٤١ طريقاً وفي الموضع الأول من سورة (القيامة) من ٢٨ طريقاً والباقي للوجه الآخر في الموضعين والله أعلم.

التوجيه: من قرأها بالحذف على أنها لام تأكيد دخلت على الفعل أدرى بمعنى لأعملكم به، أما من قرأ بالإثبات على أنها (لا) النافية بمعنى:

(ولا أدراكم الله به ولا أعلمكم ولا أنزل هذا القرآن عليكم) والله أعلم<sup>(٣)</sup>.

### الموضع الثانى : ﴿أَمَّنْ لَا يَهْدِي﴾ [يونس: ٣٥]

وروى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق في الهاء عن أبى عمرو، وقالون، وابن جهمز مع الاتفاق عنهم على فتح الياء وتشديد الدال<sup>(٤)</sup>.

### بيانه لأبى عمرو

فروى المغاربة قاطبة وكثير من العراقيين عن أبى عمرو اختلاس فتحة الهاء، وبيحث طرق أبى عمرو تبين أن ذلك الوجه ورد عنه من روايته (الدورى والسوسى) وذلك من التيسير<sup>(٥)</sup>، والشاطبية<sup>(٦)</sup>، وتلخيص العبارات<sup>(٧)</sup>، والكافى<sup>(٨)</sup>، والعنوان<sup>(٩)</sup>، والمجتبى وغاية أبى العلاء<sup>(١٠)</sup>، والمبهج<sup>(١١)</sup>، والمستنير<sup>(١٢)</sup> وللدورى من كفاية الست<sup>(١٣)</sup>، وهو طريق المعدل عنه وبه قرأ الدانى على جميع شيوخه<sup>(١٤)</sup>. والتذكارة على ما في النشر، ولا بن مجاهد وذلك من

- |                                   |                              |
|-----------------------------------|------------------------------|
| (١) تلخيص العبارات: ١٠١، ١٦٣.     | (٢) النشر: ٢ / ٢٨٢.          |
| (٣) حجة القراءات لابن زنجلة: ٣٢٩. | (٤) النشر: ٢ / ٢٨٣.          |
| (٥) التيسير: ٩٩.                  | (٦) الشاطبية: البيت: ٧٤٩.    |
| (٧) تلخيص العبارات: ١٠١.          | (٨) الكافى: ١٢٦.             |
| (٩) العنوان: ١٠٥.                 | (١٠) غاية الاختصار: ٢ / ٥١٦. |
| (١١) المبهج: ٦٥.                  | (١٢) المستنير: ٢ / ٥٨٨.      |
| (١٣) كفاية الست: ١٦.              | (١٤) جامع البيان: ٥٤٦ - ٥٤٧. |

المصباح<sup>(١)</sup> والكمال<sup>(٢)</sup>، والتذكرة<sup>(٣)</sup>، والتبصرة<sup>(٤)</sup>، والسبعة<sup>(٥)</sup>، ولابن فرح من غاية ابن مهران<sup>(٦)</sup>، وغير ذلك من الطرق التي وردت عنهم مما سبق ذكره في روايتي (الدوري والسوسي)

وللسوسي أيضًا من روضة المعدل<sup>(٧)</sup>، والمصباح، وكفاية أبي العز<sup>(٨)</sup>، والكمال، وكذا من الطرق التي سبق ذكرها عنهما.

وروى ابن الفحام الاختلاس عن أبي عمرو من روايته، وذلك من قراءته على عبد الباقي والإسكان على غيره<sup>(٩)</sup>، وهو أحد الوجهين للدوري، وذلك من الهادي<sup>(١٠)</sup> والإعلان<sup>(١١)</sup>، وتلخيص أبي معشر<sup>(١٢)</sup>.

أما الإتمام فقطع به أبو على المالكي في الروضة<sup>(١٣)</sup> وذلك لأبي عمرو من روايته، وللدوري عنه، وذلك من المستنير، وكتابي أبي العز وجامع ابن فارس على ما في التبصرة<sup>(١٤)</sup> ولابن مجاهد من روضة المعدل، لابن فرح من الكامل والمصباح، وبه قطع الأزميري للدوري من كتابي ابن خيرون<sup>(١٥)</sup> والإتمام هو رواية أكثر العراقيين عن أبي عمرو على ما في النشر<sup>(١٦)</sup>.

(٢) الكامل: ٦٥١.

(١) المصباح: ٣٥٨.

(٤) التبصرة: ٥٣٥.

(٣) التذكرة: ٢ / ٣٦٥.

(٦) الغاية: ٢٧٦.

(٥) السبعة: ٣٢٦.

(٨) الكفاية الكبرى: ٢ / ٣٦٨.

(٧) الروضة: ١١٢.

(١٠) الهادي: ٤٦.

(٩) التجريد: ٢٣٦.

(١٢) التلخيص: ٢٨٤.

(١١) الإعلان: ١٥٩.

(١٤) التبصرة: ٢٨ مخطوط.

(١٣) روضة المالكي: ٧٠٠.

(١٥) البدائع: ١٤٧.

(١٦) تنبيه: ذكر ابن الجزري أن الإتمام هو أحد الوجهين لأبي عمرو من الكامل والمستنير: ينظر النشر: ٢ / ٢٨٤ وبذلك أخذ الإمام الزميري. ينظر البدائع: ١٤٦.

وبالرجوع إلى الكامل تبين أن الإمام الهذلي قطع بالاختلاس وجها واحداً للسوسي ولأبي الزعراء عن الدوري. ينظر الكامل: ٦٥١. فيكون الإتمام لابن فرح عن الدوري

أما المستنير: فروى الإمام ابن سوار الاختلاس لابن حبش عن السوسي وهو الطريق الوحيد المسند إلى روايته على ما في النشر وأما بالنسبة للدوري فروى ابن سوار الإتمام عنه من قراءته على أبي على العطار عن السامري والاختلاس للباقيين ينظر المستنير: ٢ / ٥٨٨. وطريق أبي العطار عن السامري من رواية جعفر غلام سجادة، ينظر المستنير: ١ / ١٩٣ وهو ليس من طريق النشر. لاقتصار ابن الجزري على روايتي الدوري والسوسي فقط. =

والوجهان صحيحان عن أبي عمرو وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى<sup>(١)</sup>.  
والذى يقدم هو الاختلاس؛ لأنه الأكثر طرقاً فهو رواية المغاربة وأكثر العراقيين كما سبق فهو رواية الجمهور عن أبي عمرو. وقد ورد ذلك من ١٠٠ طريق للدورى وللسوسى ٢٧ طريقاً والباقي لوجه الفتح من الروائتين معاً ولا يقدح ذلك فى صحة هذا الوجه لأن به قرأ ابن كثير وابن عامر وورش. والله أعلم.

### (بيانه لقالون)

- وأما قالون فقد ورد الخلاف عنه بين الإسكان والاختلاس فقطع له أبو عمرو الدانى فى التيسير بالاختلاس وذلك من طريق أبى نسيط وهو الذى فى الشاطبية، والتذكرة، والهادى وتلخيص العبارات. والتبصرة وللحلوانى من قراءة الدانى على أبى الفتح كما فى المفردات<sup>(٢)</sup>.  
وأطلق له الخلاف ابن شريح فى الكافى، وفى المصباح، والإعلان.  
- وأما الإسكان فقطع له به الحلوانى من جميع طرقه غير التلخيص لابن بليمة، ولأبى نسيط من غاية ابن مهران، والكامل والمستنير، وتلخيص الطبرى، والمبهج، والتجريد وروضة المالكى، والكفائتين، وغاية أبى العلاء. وهو رواية العراقيين وبعض المغاربة والمصريين عنه كما فى النشر، والوجهان صحيحان عن قالون، وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى.  
والذى يقدم هو الإسكان؛ لأنه رواية الجمهور عن قالون والأكثر طرقاً عنه. وقد ورد ذلك عنه من ٦٤ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٨٣ طريقاً والباقي لوجه الاختلاس، ولا يقدح ذلك فى وجه الاختلاس، لأنه المقطوع به من طريقى التيسير والشاطبية وغيرهما والله أعلم.

### (بيانه لابن جمان)

وروى أكثر أهل الأداء الإسكان عن ابن جمان كقالون، وذلك من المستنير والمصباح وغير ذلك.

وروى الإمام ابن الجزرى الاختلاس عنه من الكامل وقال بأنها رواية العمرى وهو

=وعليه فالذى ينبغى الأخذ به من المستنير هو الاختلاس لأبى عمرو من الروائتين معاً، ولأبى عمرو غير أبى الزعراء عن الدورى من الكامل. والله أعلم.

(٢) المفردات: ٤٣.

(١) النشر: ٢/ ٢٨٣ - ٢٨٤.

الذى لم يذكر الهذلى من جميع الطرق سواء.

وبالرجوع إلى الكامل تبين أنه ذكر الاختلاس لثلاثة عشر راوياً عن أبى عمرو البصرى فقط، ولم يذكر معهم أحداً من رواة أبى جعفر، بل روى فتح الياء وإسكان الهاء وتشديد الدال لأهل المدينة غير ورش، وروى فتح الياء والهاء وتشديد الدال لورش والعمرى وغيره<sup>(١)</sup>، فضلاً عن أن رواية العمرى عن أبى جعفر ليست من طريق الطيبة.

ولكن يؤخذ بوجه الاختلاس لابن جهماز اعتماداً على الإمام ابن الجزرى فلعله روى ذلك من كتابى (الموضح والمفتاح) لابن خيرون وقراءة سبط الخياط على الشريف وذلك من غير المبهج أو من بعض نسخ الكامل، وذلك لأن عبارته فى النشر تنص على أن الاختلاس رواه كثير عن ابن جهماز<sup>(٢)</sup>، والله أعلم.

والذى يقدم فى ذلك هو الإسكان، لأن عليه أكثر أهل الأداء عن ابن جهماز وهو الموافق لقراءة أهل المدينة عن ورش والأكثر طرقاً عنه. وقد ورد ذلك عنه من ٨ طرق وقفت عليها من مجموع طرقه البالغ عددها ١٢ طريقاً والباقي للوجه الآخر على ما فى النشر والله أعلم. التوجيه: من قرأ بإسكان الهاء وتشديد الدال الأصل (يهتدى) فأدغمت التاء فى الدال وتركت الهاء ساكنة كما كانت<sup>(٣)</sup>، وكذا من قرأ بفتح الهاء وتشديد الدال، فالأصل (يهتدى) فادغموا التاء فى الدال وطرحوا فتحها على الهاء<sup>(٤)</sup>.

وحجة من اختلس الحركة فى الهاء أنه لما ألقى حركة التاء على الهاء اختلسها ولم يشبعها إذ ليست بأصلية على الهاء، وليبين أنها حركة غير الهاء، ولم يمكنه إبقاء الهاء ساكنة لسكون أول المدغم فاختلسها ليخلص الهاء من السكون، وليدل أنها ليست بأصل فى الهاء<sup>(٥)</sup> والله أعلم.

### الموضع الثالث:

**قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ﴾ [يونس: ٧١]**

وروى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن رويس فى قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا﴾

(١) الكامل: ٦٥١.

(٢) النشر: ٢ / ٢٨٤. وتقدم بيان ذلك من مصادره فى قراءة أبى عمرو.

(٣) على جواز الجمع بين الساكنين.

(٤) الحجة لابن زنجلة: ٣٣١.

(٥) الكشف: ١ / ٥١٩.

(٦) النشر: ٢ / ٢٨٥.

فرواه عن أبي الطيب عنه بوصل الهمزة وفتح الميم وذلك من غاية الاختصار<sup>(١)</sup> وقطع به أيضاً للقاضي أبي العلاء عن النخاس وذلك من كتابي أبي العز<sup>(٢)</sup> وهو كذلك من بعض كتبه التي وقفت عليها. وكذا من كتابي ابن خيرون على ما في النشر  
أما بالنسبة للمصباح فهو من طرق القاضي أبي العلاء إلا أن أبا الكرم روى عن يعقوب هذا الموضع بهمزة قطع مع كسر الميم كالجماعة فقال:  
«قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ﴾ عصمة عن أبي عمرو بالوصل وفتح الميم، الباقيون بقطع الهمزة وكسر الميم» أ.هـ<sup>(٤)</sup>.

مما يجعل إطلاق الإمام ابن الجزرى هذا الوجه للقاضي أبي العلاء دون استثناء المصباح فيه نظر، وروى الجمهور عن رويس بهمزة قطع وكسر الميم كالجماعة<sup>(٥)</sup>.  
من خلال ذلك يتبين صحة الوجهين عن رويس، وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى. والذي يقدم في الأداء الوجه الثانى لأنه رواية الجمهور عن رويس والموافق للجماعة والأكثر رواية وطرقاً عنه. وقد ورد ذلك عنه من ٣٥ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٤١ طريقاً والباقي للوجه الآخر والله أعلم.

التوجيه: من قرأ بهمزة الوصل وفتح الميم: أى جيئوا بكل أمر تقدرين عليه لا تدعوا منه شيئاً إلا جئتم به، وكذا شركاؤكم.  
وحجة من قرأ بهمزة قطع وكسر الميم كالجماعة: أى أحكموا أمركم أنتم وشركاؤكم واعزموا عليه<sup>(٦)</sup>.

\* \* \*

(١) روى أبو العلاء هذا الوجه بالوصل لرويس من جميع طرقه فقال: «فاجعوا موصول رويس». غاية الاختصار: ٥١٧/٢. وتعبه الإمام ابن الجزرى بقوله: «وقطع به الحافظ أبو العلاء لرويس في غايته مع أنه لم يسند طريق النخاس فيها إلا من طريق الحمamy، وأجمع الرواة عن...» أى على خلاف ذلك» أ.هـ النشر: ٢٨٥/٢. فهذا الكلام من الإمام ابن الجزرى يفيد أنه لا يقرأ للحمamy بهذا الوجه من الغاية، لأنه مخالف لما عليه إجماع الرواة عن الحمamy على قراءة هذا الموضع بهمزة قطع، وكسر الميم، وقد أيد البحث ذلك والله أعلم.

(٢) الإرشاد: ٣٦٤. (٣) الكفاية الكبرى: ١/٣٧٠.

(٤) المصباح: ٣٦٠. (٥) النشر: ٢/٢٨٥.

(٦) حجة ابن زنجلة: ٤٥٦.

## الموضع الرابع:

﴿وَتَكُونُ لَكُمْ أَلَكِبْرِيَاءُ﴾ [يونس: الآية: ٧٨]

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن شعبة في قوله تعالى: (وتكون) فرواه عنه العليمى بالتذكير من جميع طرقه.

واختلف في ذلك عن يحيى بن آدم. فروى عنه شعيب من طريق ابن عمام<sup>(١)</sup> عن الأصم<sup>(٢)</sup> بالتذكير أيضًا وذلك من المستنير<sup>(٣)</sup>، والمصباح<sup>(٤)</sup>، وبه أخذ الهذلى من طريق نفطويه<sup>(٥)</sup>، وكذا رواه ابن مهران عن شعبة<sup>(٦)</sup> والمعدل عن يحيى<sup>(٧)</sup>.

وروى أبو حمدون عن يحيى بالتأنيث من جميع طرقه، ولشعيب من السبعة<sup>(٨)</sup> والتيسير<sup>(٩)</sup>، والشاطبية<sup>(١٠)</sup>، والتجريد<sup>(١١)</sup>، والتلخيصين<sup>(١٢)</sup>(١٣)، والكافى<sup>(١٤)</sup>، والمبهبج<sup>(١٥)</sup>، وغاية أبى العلاء<sup>(١٦)</sup>، والعنوان<sup>(١٧)</sup>، ولغير ابن عمام من المستنير، والمصباح<sup>(١٨)</sup>، ومن

(١) عبد العزيز بن عمام أبو الفرج. قرأ على يوسف بن يعقوب وغيره. مات سنة نيف وثلاثمائة. غاية النهاية: ١ / ٣٩٤.  
(٢) يوسف بن يعقوب بن الحسين بن يعقوب المعروف بالأصم، أخذ القراءة عرضًا عن أيوب الصرى وغيره مات سنة ٣٤٠هـ وقيل غير ذلك. ينظر غاية النهاية: ٢ / ٤٠٤.

(٣) المستنير: ٥١١ / ٢.

(٤) المصباح: ٣٦٠.

(٦) الغاية: ٢٧٨.

(٥) الكامل: ٦٥٥.

(٨) السبعة: ٣٢٩.

(٧) الروضة: ١١٣.

(١٠) الشاطبية: البيت: ٧٥٢.

(٩) التيسير: ١٠٠.

(١٢) تلخيص العبارات: ١٠٢.

(١١) التجريد: ٢٣٧.

(١٤) الكافى: ١٢٧.

(١٣) التلخيص: ٢٨٥.

(١٦) غاية الاختصار: ٥١٧ / ٢.

(١٥) المبهبج: ٦٥.

(١٧) العنوان: ١٠٥.

(١٨) روى الإمام ابن الجزرى الياء لابن عمام عن الأصم عن شعيب، وذلك من المستنير والمصباح، وبالرجوع إلى المستنير تبين أن ابن سوار قرأ بهذا الوجه على أبى الحسن الخياط من طريق شعيب، ولم يسند ابن الجزرى قراءة ابن سوار على أبى الحسن الخياط إلى طريق شعيب بل أسنده من قراءة ابن سوار على أبى الحسن على بن طلحة بن محمد البصرى، وعلى أبى على الشرمقانى وأبى العطار، وعليه فوجه الياء من المستنير عن شعيب ليس من طريق الطيبة. ينظر النشر: ١ / ١٤٦ - ١٤٧. وأطلق أبو الكرم فى المصباح الياء لشعيب عن يحيى بن آدم دون تحديد ذلك بطريق ابن عمام أو الأصم أو غيرهما كما فى النشر ويؤخذ بالياء من طريق ابن عمام اعتمادًا على ابن الجزرى لاحتمال وجود خطأ بالنسخ والله أعلم.

الكامل لغير طريق نفطويه.

والوجهان صحيحان عن شعبة وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى<sup>(١)</sup>، والذي يقدم هو التأنيث؛ لأنه الأكثر رواية عنه وهو الموافق لما عليه الجماعة، كما أنه ورد من الطريق الأول. والموافق لما في التيسير والشاطبية وقد ورد عنه ذلك من ٥٣ طريقاً. أما وجه التذكير فقد ورد عنه من ٢٣ طريقاً. والله أعلم.

التوجيه: التذكير والتأنيث هنا لأن اسم كان (الكبرياء) مؤنث مجازى<sup>(٢)</sup>.

### ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ [يونس: ٨٩]

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن هشام في تخفيف النون<sup>(٣)</sup>.

وبيحث طرق هشام تبين أن الحلواني قطع له بالتشديد من جميع طرقه، وقطع له بالتخفيف من طريق الداجوني الإمام الهذلي في الكامل<sup>(٤)</sup>، وهو الذي في المصباح<sup>(٥)</sup> والمبهج<sup>(٦)</sup> والكافي<sup>(٧)</sup>. والتجريد على ما في النشر حيث لم أقف عليه فيه<sup>(٨)</sup>.

وأطلق له التخيير بين التشديد والتخفيف ابن سوار في المستنير<sup>(٩)</sup> وكذا في كفاية أبى الغز<sup>(١٠)</sup> (وغاية أبى العلاء<sup>(١١)</sup>، وروضة المعدل<sup>(١٢)</sup>، والإعلان<sup>(١٣)</sup>، وجامع ابن فارس على ما في التبصرة<sup>(١٤)</sup> وروى المالكي الوجهين للداجوني<sup>(١٥)</sup>.

من خلال ذلك يتبين صحة الوجهين (التشديد والتخفيف) عن هشام وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى.

والذي يقدم هو التشديد؛ لأنه ورد من الطريق الأول «الحلواني» وهو الأكثر رواية، كما

(١) النشر: ٢/ ٢٨٦.

(٢) النشر: ٢/ ٢٨٦.

(٣) الكامل: ٦٥٤.

(٤) المبهج: ٦٥.

(٥) التجريد: ٢٣٧.

(٦) الكافي: ١٢٧.

(٧) المستنير: ٥٦٢.

(٨) غاية الاختصار: ٢/ ٥١٧.

(٩) الإعلان: ١٦٠.

(١٠) الروضة: ٧٠٤.

(١١) التبصرة: ٢٨.

أنه الموافق لما عليه الجماعة. وقد ورد ذلك عنه من ٣٤ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٥١ طريقاً والباقي لوجه التخفيف ولا يقدح ذلك في صحة هذا الوجه لأنه رواية ابن ذكوان من جميع طرقه. والله أعلم.

التوجيه: حجة من قرأها بالتخفيف على أن (لا) نافية ومعناها النهى، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في (استقيماً) أى استقيماً غير متبعين سبيل الذين لا يعلمون». ومن شددها على أن (لا) ناهية والنون للتوكيد<sup>(١)</sup>.

\* \* \*



## المطلب الرابع

### سورة سيدنا (هُودٍ) عليه السلام

قوله تعالى ﴿فَلَا تَسْأَلْنِ﴾ [هود: ٤٦].

روى الإمام ابن الجزرى قوله تعالى: ﴿فَلَا تَسْأَلْنِ﴾ لهشام بفتح اللام وتشديد النون مع اختلاف الطرق عنه بين فتح النون وكسرها.

وبحث طرقه تبين أن الحلوانى روى الكسر عنه من جميع طرقه سوى السبعة لابن مجاهد<sup>(١)</sup> والمصباح<sup>(٢)</sup> وكلاهما من طريق الجمال عنه.

ورواه الداجونى بالفتح وذلك من طريق زيد عنه سوى الكافى<sup>(٣)</sup> والذى قطع فيه بالكسر لهشام، وكذا رواه الشذائى عن الداجونى بالكسر وذلك من المبهج<sup>(٤)</sup> والإعلان<sup>(٥)</sup> والكامل<sup>(٦)</sup> والمفسر عن زيد من المستنير.

هذا غير أن الإمام ابن الجزرى قطع بالفتح للداجونى من جميع طرقه سوى المفسر<sup>(٧)</sup> عنه من المستنير دون استثناء طريق الشذائى الذى قطع له بالكسر كما تقدم.

تَنْبِيْهُ: وجه الكسر عن هشام بدون إثبات ياء.

والوجهان صحيحان عن هشام، وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى والذى يقدم هو الكسر، لأنه أكثر الطرق عنه رواية. وقد ورد ذلك عنه من ٣٣ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٥١ طريقاً، والباقى لوجه الفتح ولا يقدح ذلك فى صحة رواية هذا الوجه لأن به قرأ ابن كثير والله أعلم.

\* \* \*

(٢) المصباح: ٣٦٣.

(٤) المبهج: ٦٦.

(٦) الكامل: ٦٥٨.

(١) السبعة: ٣٣٥.

(٣) الكافى: ١٢٩.

(٥) الإعلان: ١٦٣.

(٧) النشر: ٣٨٩/٢.

## المطلب الخامس

## سورة سيدنا (يُؤْتِيكَ) (عليه السلام)

واختلف فيها في موضع واحد عن هشام وهو قوله تعالى (هيت)<sup>(١)</sup>.

فقد روى الحلواني عنه بكسر الهاء وفتح التاء مع الهمز وذلك من السبعة<sup>(٢)</sup> والكافي<sup>(٣)</sup> والتلخيص<sup>(٤)</sup>، وروضة المعدل<sup>(٦)</sup> والكامل<sup>(٧)</sup>، (وكفاية أبي العز<sup>(٨)</sup>) والإعلان<sup>(٩)</sup>، والعنوان<sup>(١٠)</sup>، والتجريد<sup>(١١)</sup> والمصباح<sup>(١٢)</sup> والمبهبج<sup>(١٣)</sup> وقطع به الداني للحلواني وذلك من التيسير<sup>(١٤)</sup>، ومن المجتبى والقاصد على ما في النشر وأحد الوجهين من الشاطبية<sup>(١٥)</sup>.

تَنْبِيْهُ: وطعن الداني في هذا الوجه وقال: «وما رواه الحلواني من فتح التاء مع الهمزة وهم لكون هذه الكلمة إذا همزت صارت من التهيئ، فالتاء فيها ضمير الفاعل المسند إليه الفعل فلا يجوز غير ضمها<sup>(١٦)</sup>، وهذا القول تبع فيه الداني أبا على الفارسي في الحجة<sup>(١٧)</sup>»  
ورد على ذلك الإمام ابن الجزري بقوله: «وليس الأمر كما زعم أبو على ومن تبعه، والحلواني ثقة كبير حجة خصوصاً فيما رواه عن هشام وقالون على أنه لم ينفرد بها على زعم من زعم بل هي رواية الوليد بن مسلم عن ابن عامر<sup>(١٨)</sup>». فدل ذلك على صحة رواية هذا الوجه.

وروى الداجوني عن أصحابه عن هشام بكسر الهاء مع الهمز وضم التاء وذلك من

(١) سورة يوسف: الآية: ٢٣.

(٢) السبعة: ٣٤٧.

(٣) الكافي: ١٢٩.

(٤) تلخيص العبارات: ١٠٥.

(٥) التلخيص: ٢٩٣.

(٦) الروضة: ١١٥.

(٧) الكامل: ٣٥٤.

(٨) الكفاية: ٣٨٤.

(٩) الإعلان: ١٦٧.

(١٠) العنوان: ١١٠.

(١١) التجريد: ٢٩٢.

(١٢) المصباح: ٣٦٩.

(١٣) المبهبج: ٦٧.

(١٤) التيسير: ١٠٤.

(١٥) الشاطبية: البيت: ٧٦٠.

(١٦) جامع البيان: ٥٦٥.

(١٧) الحجة في القراءات السبع للفارسي: ٤ / ٤١٧، تحقيق بدر الدين قهوجي وغيره. ط. دار المأمون للتراث. دمشق.

(١٨) المبهبج: ٦٩.

جميع طرقه سوى الكافي الذي قطع فيه ابن شريح بفتح التاء لهشام<sup>(١)</sup>.  
والوجهان صحيحان عن هشام، والذي يقدم الوجه الأول؛ لأنه الأكثر طرقاً عن هشام  
وقد ورد ذلك عنه من ٢٩ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٥١ طريقاً والباقي للوجه  
الآخر ويمثل النسبة الباقية. والله أعلم.

\* \* \*

## المطلب السادس

### سُورَةُ اِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وملحقاتها

وقد ورد الخلاف هنا في خمسة مواضع:

الموضع الأول: قوله تعالى ﴿فَاجْعَلْ أَفْتِدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ﴾ [سورة إبراهيم: ٣٧].

وقد روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن هشام في قوله تعالى ﴿أَفْتِدَةً﴾ وذلك بين حذف الياء وإثباتها<sup>(١)</sup>.

وبيحث طرقه تبين أن الداجونى روى عنه حذف الياء من جميع طرقه سوى المبهج<sup>(٢)</sup> الذى روى عنه إثبات الياء ﴿أَفْتِدَةً﴾ على وزن (أفعيلة) وقطع له بالحذف صاحب الإعلان<sup>(٣)</sup> والمستنير<sup>(٤)</sup> والروضتين<sup>(٥)(٦)</sup> والتجريد<sup>(٧)</sup> وكفاية أبى العز<sup>(٨)</sup> والكافى<sup>(٩)</sup>، والكامل<sup>(١٠)</sup>، والمصباح<sup>(١١)</sup>، وجامع ابن فارس وأطلق له أبو العلاء الخلاف بين الحذف والإثبات<sup>(١٢)</sup>، وقطع الإمام ابن الجزرى بإثبات ياء بعد الهمزة وذلك للحلوانى من جميع طرقه فلعله قرأ بذلك<sup>(١٣)</sup>.

وبيحث طرق الحلوانى تبين أن بعضها بالحذف وبعضها بالإثبات، فقطع له بإثبات الياء أبو معشر الطبرى فى التلخيص<sup>(١٤)</sup>، وهو الذى فى المبهج، والمصباح والإعلان والتيسير<sup>(١٥)</sup> وبه أخذ الدانى عن الحلوانى<sup>(١٦)</sup>.

وأطلق له الوجهين فى الشاطبية<sup>(١٧)</sup> وتقدم أن الإثبات طريق التيسير وقطع له بالحذف

(٢) المبهج: ٦٩.

(٤) المستنير: ٦١٩.

(٦) روضة المعدل: ١٣٧.

(٨) الكفاية: ٣٩٧.

(١٠) الكامل: ٦٧٨.

(١٢) غاية الاختصار: ٢ / ٥٣٤.

(١٤) التلخيص: ٣٠٢.

(١٦) المفردات السبع: ٢٢٦.

(١) النشر: ٢ / ٣٠٠.

(٣) الإعلان: ١٧٣.

(٥) روضة المالكى: ٧٣١.

(٧) التجريد: ٢٤٩.

(٩) الكافى: ١٣٧.

(١١) المصباح: ٣٧٧.

(١٣) النشر: ٢ / ٢٩٩.

(١٥) التيسر: ١٠٩.

(١٧) الشاطبية: البيت: ٨٠٠.

ابن مجاهد في السبعة<sup>(١)</sup> وهو الذي في تلخيص العبارات<sup>(٢)</sup>، وكفاية أبي العز والعنوان<sup>(٣)</sup> والمجتبى والقاصد والكمال والتجريد والكافي وروضة المعدل.

والوجهان صحيحان عن هشام، وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى والذي يقدم هو الحذف؛ لأنه الأكثر طرقاً ورواية عنه. وقد ورد هذا الوجه من ٣٦ طريقاً عنه من مجموع طرقه البالغ عددها ٥١ طريقاً والباقي لوجه الإثبات

- كما أن الحذف هو الذى عليه القراء العشرة بما فيهم هشام فى أحد الوجهين عنه ولا تقدر هذه النسبة فى وجه الإثبات لأنه المقطوع به لهشام من طريق التيسير وغيره كما سبق. مما يدل على صحة الوجهين معاً. والله أعلم

التوجيه: من قرأ بإثبات ياء بعد الهمزة لإشباع الحركة بياناً لتحقيق الهمزة وهو لغة المشبعين من العرب الذين يقولون الدراهم، والمتاير والمسايد<sup>(٤)</sup>. والله أعلم

## المواضع من الثانى إلى الخامس

قوله تعالى: ﴿لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [ابراهيم: ٣٠] هنا، وفى الحج: ﴿لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الحج: ٩] وفى لقمان: ﴿لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [لقمان: ٦] وفى الزمر: ﴿لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الزمر: ٨].

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن رويس فى هذا المواضع، فروى التمار من كل طريقه سوى طريق أبى الطيب بفتح الياء هنا وفى الحج والزمر، وبالضم فى لقمان<sup>(٥)</sup>. وبحث ذلك تبين أنه ورد عن رويس من الكامل<sup>(٦)</sup>، وروضة المالكي<sup>(٧)</sup>، والإرشاد<sup>(٨)</sup>، وكفاية أبى العز<sup>(٩)</sup> والمستنير<sup>(١٠)</sup> وتلخيص الطبرى<sup>(١١)</sup> والتذكرة<sup>(١٢)</sup> وكذا من مفردة الدانى على ما فى التذكرة وبقية طرق النخاس على ما فى النشر.

(١) السبعة: ٣٦٣.

(٢) تلخيص العبارات: ١٠٨.

(٣) العنوان: ١١٥.

(٤) جامع البيان: ٥٧٩، النشر: ٢ / ٣٠٠.

(٥) النشر: ٢ / ٢٩٩.

(٦) الكامل: ٦٠٦.

(٧) الروضة: ٦٥٢.

(٨) الإرشاد: ٣٩٣.

(٩) الكفاية: ١ / ٣٩٧.

(١٠) المستنير: ٦١٩.

(١١) التلخيص: ٣٠٢.

(١٢) التذكرة: ٢ / ٣٩٣.

وروى أبو الطيب عن التمار عن رويس عكس ذلك بفتح الياء في لقمان والضم في الباقي وذلك من غاية أبي العلاء<sup>(١)</sup>. وكذا من جامع ابن فارس على ما في التبصرة<sup>(٢)</sup>

هذا وقد روى أبو الحسين الفارسي في جامعه فتح المواضع كلها بما فيها موضع لقمان وذلك من طريقاً النحاس عن التمار<sup>(٣)</sup>، وكذا ابن مهران عن ابن مقسم<sup>(٤)</sup>،

وروى ابن الفحام الضم في لقمان، والفتح في الحج كأبي عمرو<sup>(٥)</sup>، ولم يتعرض لذكر الموضعين الأخيرين فتكون قراءته بالضم كقالبون من الموافقة، وهو مخالف لما ورد عن النحاس من الفتح فيهما، وانفرد سبط الخياط بالضم في موضع إبراهيم<sup>(٦)</sup>، والذي أخذ به ابن الجزري هو (الفتح في المواضع الثلاثة والضم في موضع لقمان) غير أبي الطيب وهو المقدم أداء؛ وذلك لأنه مذهب الجمهور عن رويس والأكثر رواية وطرقاً عنه. وقد ورد ذلك عنه من ٣٧ طريقاً من مجموع طرق رويس البالغ عددها ٤١ طريقاً والباقي للوجه الآخر ولا يقدح ذلك في رواية فتح الياء في لقمان والضم في المواضع الأخرى؛ لأن ابن كثير وأبا عمرو قرأ بفتح الياء في المواضع الأربعة وقرأ الباقيون غير رويس بالضم فيهم مما يدل على صحه الوجهين معاً. والله أعلم.

#### التوجيه:

حجة من قرأ بفتح الياء: أى ليضلّوهم: أى يصيرون هم ضلالاً، وحجتهم قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ وقد وصف بالضلّال.

أما من قرأ بضم الياء، أى ليضلّوا غيرهم أى لم يتوقف ضلالهم على انفسهم بل تعدى إلى غيرهم فأضلّوهم<sup>(٧)</sup>. والله أعلم.

\* \* \*

(٢) التبصرة: ٣١.

(٤) الغاية: ٢٤٩.

(٦) المبهج: ٦٩.

(١) غاية الاختصار: ٤٨٧/٢.

(٣) الجامع: ١٦٦، ١٨٧.

(٥) المفردة: ١٥، ١٦.

(١٤) حجة ابن زنجلة: ٣٧٨.

## (رويس)

﴿عيون ادخلوها﴾ [الحجر: ٤٥، ٤٦]

- روى ابن الجزري اختلاف الطرق عن رويس هنا؛ فروى القاضي وابن العلاف والكارزني ثلاثتهم عن النحاس، وهو وأبو الطيب والشنوذي ثلاثتهم عن التمار عن رويس بضم التنوين وكسر الخاء على ما لم يسم فاعله فهي همزة قطع نقلت حركتها إلى التنوين. وروى السعدي والحمامي كلاهما عن النحاس وهبة الله كلاهما عن التمار بضم الخاء على أنه فعل أمر والهمزة للوصل.

والوجهان صحيحان عن رويس ويقدم الثاني لأن عليه الجمهور عن رويس كما أنه الموافق لما عليه جماعة القراء العشرة. والله أعلم.

※

※

※

## المطلب السابع

من سُورَةُ النَّحْلِ حَتَّى آخِرِ سُورَةِ الْكَهْفِ

﴿وَلَنَجْزِيَنَّ الَّذِينَ﴾ [النحل: ٩٦]

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن ابن عامر فى قوله تعالى ﴿لَنَجْزِيَنَّ﴾ فرواه النقاش عن الأخفش والمطوعى عن الصورى كلاهما عن ابن ذكوان بالنون<sup>(١)</sup>، وللحلوانى عن هشام من الكامل<sup>(٢)</sup> والمصباح<sup>(٣)</sup> وكفاية أبى العز<sup>(٤)</sup>.

وقطع به ابن الجزرى للرمى عن الصورى من غير طريق الكارزىنى، وكذا للداجونى عن هشام، وفيه نظر حيث إن الكتب التى ورد منها طريق الداجونى روت النون لابن عامر سوى هذا الطريق. قال أبو العز (قرأ ابن كثير وابن عامر إلا الداجونى عن صاحبيه.. «ولنجزي الذين صبروا» بالنون) أ.هـ.

فتكون قراءة الباقيين بالياء، ومنهم الداجونى والمراد بصاحبيه هنا (هشام، الصورى عن ابن ذكوان) حيث إن الداجونى الطريق الثانى عن هشام، وهو نفسه (الرمى) الطريق الأول عن الصورى، وبنحو ذلك ورد فى المستنير<sup>(٥)</sup> والمصباح، وغاية أبى العلاء<sup>(٦)</sup>، وروضة المالكى<sup>(٧)</sup>، والمبهج<sup>(٨)</sup> من الروايتين، وهو للداجونى عن هشام أيضًا من الكافى<sup>(٩)</sup> والتجريد<sup>(١٠)</sup>، والكامل، وجامع ابن فارس<sup>(١١)</sup> وروضة المعدل<sup>(١٢)</sup>، والإعلان<sup>(١٣)</sup>، أى من جميع طرق الداجونى التى وقفت عليها وللرمى (الداجونى) عن الصورى عن ابن ذكوان من الإرشاد لأبى العز<sup>(١٤)</sup>، والكامل، والجامع للفارسى<sup>(١٥)</sup> مما يجعل قول الإمام ابن الجزرى بالنون للداجونى من هذه الطرق فيه نظر.

(١) النشر: ٢ / ٣٠٤ - ٣٠٥.

(٣) المصباح: ٣٨٣.

(٢) الكامل: ٦٨٨.

(٥) المستنير: ٧٤٢.

(٤) الكفاية: ٤٠٧.

(٧) الروضة: ٧٤٢.

(٦) غاية الاختصار: ٢ / ٥٤٢.

(٩) الكافى: ١٤.

(٨) المبهج: ٧٠.

(١١) التبصرة: ٣١.

(١٠) التجريد: ٢٥٢.

(١٣) الإعلان: ١٧٨.

(١٢) روضة المعدل: ١١٧.

(١٥) الجامع: ١٦٨.

(١٤) الإرشاد: ٤٠٤.



وقطع الحلوانى عن هشام بالياء وذلك من جميع طرقه سوى المصباح والكمال وكفاية أبى العز، وللأخفش عن ابن ذكوان من طريق ابن الأخرم سوى الكامل، وللنقاش عنه من تلخيص ابن بليمة<sup>(١)</sup>، وللمطوعى عن الصورى من تلخيص أبى معشر<sup>(٢)</sup>. وأطلق أبو عمرو الدانى الوجهين لابن ذكوان فى التيسير<sup>(٣)</sup> وذلك من طريق النقاش، ووهن وجه الياء لأن الأخفش ذكرها بالياء فى كتابه وهو الذى فى الشاطبية<sup>(٤)</sup> وقرأ ابن الفحام بالنون على الفارسى والياء على غيره. والله أعلم.

والوجهان صحيحان عن ابن عامر من روايته، والذى يقدم الياء عن هشام والنون عن ابن ذكوان. حيث وردت الياء عن هشام من ٤٥ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٥١ طريقاً والباقى للنون، ووردت النون لابن ذكوان من ٥٤ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٧٩ طريقاً والباقى للوجه الآخر. التوجيه: من قرأ بالنون على وجه أن الله تعالى أخبر عن نفسه، وحببتهم إجماعهم على قوله فى الآية (ولنجزينهم) بالنون<sup>(٥)</sup>.

وأما الياء على أن الجازى هو الله تعالى، وقد جرى ذكره فى قوله سبحانه (وما عند الله باق)<sup>(٦)</sup>.

### شَوَاحِدُ الْإِسْرَاءِ

وقد اختلفت طرق الرواه فى ثلاثة مواضع:

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿خِطُّاً كَبِيراً﴾ [الإسراء: ٣١]

وقد روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن هشام فى قوله تعالى: (خطاً) فقطع للشذائى عن الداجونى، وزيد من جميع طرقه إلا المفسر من المستنير، والمبهج سوى الأخفش كلهم بفتح الخاء والطاء من غير ألف ولا مد هكذا (خطاً) وروى عن الحلوانى من جميع طرقه، والمفسر عن الداجونى بكسر الخاء وإسكان الطاء هكذا (خطاً) كحفص<sup>(٧)</sup>.

(٢) التلخيص: ٣٠٧.

(١) تلخيص العبارات: ١١١.

(٣) ذكر أبو عمرو الدانى أن ما رواه النقاش من وجه النون عن الأخفش عن ابن ذكوان وهم منها أ. هـ ينظر جامع البيان: ٥٨٩، التيسير: ١١٢، ولا يعتد بتوحيته لهذا الوجه لأنه متواتر فى الأداء حيث قرأ به ابن كثير وعاصم وأبو جعفر. والله أعلم.

(٥) حجة ابن زنجلة: ٣٩٣.

(٤) الشاطبية: البيت: ٨١٣.

(٧) النشر: ٣٠٧/٢.

(٦) الموضع ٢ / ٧٤٤.

وببحث طرق رواية هشام تبين أن الحلواني روى عنه كسر الخاء وإسكان الطاء كما روى ابن الجزرى وذلك من طريق ابن عبدان، أما طريق الجمال فروى عنه ذلك من قراءة الدانى على الفارسى<sup>(١)</sup>، والمصباح<sup>(٢)</sup>، والكامل<sup>(٣)</sup>، وتلخيص أبى معشر<sup>(٤)</sup> ولزید عن الداجونى، وذلك من الكافى<sup>(٥)</sup> وغاية أبى العلاء<sup>(٦)</sup>، وللمفسر من المستنير<sup>(٧)</sup>، وأحد الوجهين من روضة المعدل<sup>(٨)</sup> وكفاية أبى العز<sup>(٩)</sup> وجامع ابن فارس<sup>(١٠)</sup> وذكر المالکى الخلاف عن هشام لكن المعول عليه هو هذا الوجه<sup>(١١)</sup>.

وقطع له الشذائى من جميع طرقه بفتح الخاء والطاء كما قال الإمام ابن الجزرى وذلك من الكامل والمبهبج<sup>(١٢)</sup> والإعلان<sup>(١٣)</sup>، ولزید عن الداجونى من المستنير وذلك من غير طريق المفسر وبه قرأ ابن الفحام على غير عبد الباقي<sup>(١٤)</sup>، والكامل والمصباح وللجمال عن الحلواني وذلك من السبعة<sup>(١٥)</sup> والمبهبج وقراءة ابن الفحام على الفارسى والوجهان صحيحان عن هشام وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى.

والذى يقدم هو (كسر الخاء وإسكان الطاء وذلك لأنه الأكثر طرقاً ورواية عن هشام كما أنه ورد من الطريق الأول وهو الموافق لما عليه الجماعة). وقد بلغت طرقه ٢٨ طريقاً والباقي للوجه الآخر وقد بلغت طرقه ٢٣ طريقاً ولا تقدر هذه النسبة في صحة هذا الوجه؛ لأن به قرأ أبو جعفر ورواه ابن ذكوان. والله أعلم.

التوجيه: حجة من قرأ (خطأ) المراد به هو القتل الخطأ وهو ضد العمد، وأما من قرأ (خطأً) بكسر الخاء وإسكان الطاء معناه: إثماً كبيراً<sup>(١٦)</sup>.

(١) جامع البيان: ٥٤٤.

(٢) المصباح: ٣٨٦.

(٣) الكامل: ٣٥٦.

(٤) التلخيص: ٣١١.

(٥) الكافي: ١٤٢.

(٦) غاية الاختصار: ٥٤٧/٢.

(٧) المستنير: ٦٣٤.

(٨) الروضة: ١١٨.

(٩) الكفاية الكبرى: ٤١١/١.

(١٠) التبصرة: ٣١.

(١١) الروضة: ٧٤٦/٢.

(١٢) المبهبج: ٧٠.

(١٣) الإعلان: ١٨٠.

(١٤) التجريد: ٢٥٣.

(١٥) السبعة: ٣٧٩.

(١٦) حجة القراءات: لابن زنجلة: ٤٠٠ - ٤٠١.

## الموضعان الثاني والثالث:

﴿عَمَّا يَقُولُونَ﴾<sup>(١)</sup> ﴿تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَوَاتُ السَّبْعُ﴾<sup>(٢)</sup>

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن رويس فيهما، فقطع بالغيب في الموضع الأول، والتأنيث في الثاني وذلك لرويس من جميع طرقه فيما عدا طريق أبى الطيب عن رويس من غاية أبى العلاء حيث قرأ بعكس ذلك<sup>(٣)</sup>، وبحث طرق رويس تبين أن الغيب في الأول والتأنيث في الثاني ورد عنه من المفردة لابن الفحام<sup>(٤)</sup>، وجامع الفارسى<sup>(٥)</sup>، والروضة للملكي<sup>(٦)</sup>، وكتابى أبى العز<sup>(٧)</sup>، والمستنير<sup>(٩)</sup>.

والمصباح<sup>(١٠)</sup>، والمبهيج<sup>(١١)</sup>، وتلخيص الطبرى<sup>(١٢)</sup>، والتذكرة<sup>(١٣)</sup>، وغاية ابن مهران<sup>(١٤)</sup>. وجامع ابن فارس<sup>(١٥)</sup> والكامل<sup>(١٦)</sup>.

والوجهان صحيحان عن رويس وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى والذي يقدم هو الغيب في الأول والتأنيث في الثاني؛ لأن ذلك هو الأكثر طرقاً عن رويس كما أنه الموافق لما عليه الجمهور. وقد ورد ذلك عنه من ٣٩ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٤١ طريقاً والباقي للوجه الآخر ولا تقدح هذه النسبة في صحة رواية الوجه الآخر وذلك لأن حمزة والكسائى وخلفاء قرؤوا قوله تعالى ﴿عَمَّا يَقُولُونَ﴾ بالغيب، وبه قرأ المدنيان وابن كثير وابن عامر وشعبة بياء التذكير في ﴿تُسَبِّحُ﴾ مما يدل على صحة الوجهين، وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى. والله أعلم

التوجيه: من قرأ بالغيب في الأول فلمناسبة قوله تعالى: (وما يزيدهم إلا نفوراً) وأما الخطاب على مخاطبة النبى ﷺ إياهم أى: قل للذين أشركوا لو كان معه آلهة كما تقولون.

(١)(٢) الإسراء: ٤٣ - ٤٤.

(٣) غاية الاختصار ٢ / ٥٤٨

(٤) المفردة: ١٣

(٦) حصة: ٢ / ٧٤٨

(٥) الجامع: ١٦٩.

(٨) حفاية: ١ / ٤١٣.

(٧) الإرشاد: ٤١٠.

(١٠) المصباح: ٣٨٦.

(٩) المستنير: ٢ / ٦٣٥.

(١٢) التلخيص: ٣١١.

(١١) المبهيج: ٧.

(١٤) الغاية: ٣٠٢.

(١٣) التذكرة: ٢ / ٤٠٦.

(١٦) الكامل: ٦٩٣.

(١٥) التبصرة: ٣١.

أما الموضع الثاني: من قرأ بالبلاء: ذهب إلى جمع السموات على أن الفاعل مؤنث مجازي يجوز فيه التذكير والتأنيث.

ومن قرأ بالتأنيث ذهب إلى جماعة السموات<sup>(١)</sup>.

### سُورَةُ الْكَهْفِ

﴿رَدَمًا ١٥﴾ ءَاتُونِي<sup>(٢)</sup>، ءَاتُونِي أَفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا<sup>(٣)</sup>

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن شعبة فقطع له من طريقاً أبى حمدون عن يحيى، والعلمي بكسر التنوين في الأول وهمزة وصل ساكنة بعده، وهمزة ساكنة بعد اللام في الموضع الثاني، والوجه الآخر هو قطع الهمزة ومدّها عن شعيب فيها<sup>(٤)</sup>.

ويبحث طرق رواية شعبة تبين أن الوجه الأول ورد لابن خليف عن العلمي من جميع طرقه وذلك من التجريد<sup>(٥)</sup>، وروضة المالكي<sup>(٦)</sup>، والكفائتين<sup>(٧) (٨)</sup>، والغايتين<sup>(٩) (١٠)</sup>، وتلخيص أبى معشر<sup>(١١)</sup>، وجامع البيان<sup>(١٢)</sup>، وغيرها على ما في النشر وللرزاز عنه من المبهج<sup>(١٣)</sup> والمصباح<sup>(١٤)</sup>، والكامل<sup>(١٥)</sup>، ولأبى حمدون عن يحيى وذلك من التجريد، وروضة المالكي، وكتابى أبى العز<sup>(١٦)</sup>، والمستنير<sup>(١٧)</sup>، والمصباح، وغاية أبى العلاء، والكامل وباقي طرقه على ما في النشر، ولشعيب عن يحيى من العنوان<sup>(١٨)</sup> والمجتبى، وغاية ابن مهران، والتجريد، وروى عنه الدانى ذلك في الموضع الأول وبالوجهين فى الثانى وذلك من التيسير<sup>(١٩)</sup>، وكذا فى

(١) حجة القراءات لابن زنجلة: ٤٠٥، وينظر: الكشف: ٢ / ٤٨.

(٢) (٣) الكهف: ٩٥، ٩٦.

(٤) (٥) التجريد: ٢٥٩.

(٦) (٧) النشر: ٢ / ٣١٥ - ٣١٦.

(٨) (٩) الروضة: ٢ / ٦٩٧.

(١٠) (١١) كفاية الست: ٢٣.

(١٢) (١٣) غاية الاختصار: ٢ / ٥٦٠.

(١٤) (١٥) جامع البيان: ٥٦٠.

(١٦) (١٧) المصباح: ٣٩٤.

(١٨) (١٩) الإرشاد: ٤٢٣.

(٢٠) (٢١) العنوان: ١٢٤.

(٢٢) (٢٣) التيسير: ١١٩.

الشاطبية<sup>(١)</sup>، والسبعة<sup>(٢)</sup>، وتلخيص أبي معشر.

وأطلق ابن شريح الخلاف في الموضعين<sup>(٣)</sup>.

وروى عنه ابن سوار بهمزة قطع فيهما، وكذا في المصباح والكامل، وروضة المعدل<sup>(٤)</sup>، وبقطع الهمز في الثاني والخلاف في الأول أخذ ابن بليمة في التلخيص وذكر الإمام ابن الجزري هذا الخلاف مجملًا وقال: (والصواب هو الأول) أ.هـ<sup>(٥)</sup>.

وبهمزة ساكنة بعد اللام في الثاني وذلك للعلیمی، وأبى حمدون عن يحيى، وبهمزة قطع ومدها في الحاليين من طريق شعيب الصريفي في الموضعين وهذا أخذ العراقيون قاطبة.

والوجهان صحيحان عن شعبة وبهما أخذ الإمام ابن الجزري والمقدم هو الأول؛ لأنه الأكثر طرقًا عن شعبة وهو رواية الجمهور. وقد ورد عنه في الموضع الأول من ٤٧ طريقًا من إجمالي طرق شعبة البالغ عددها ٧٦ طريقًا، وفي الموضع الثاني من ٤٥ طريقًا والباقي للوجه الآخر وهو قطع الهمزة ومدها في الموضعين. والله أعلم.

التوجيه: من قرأ بالوصل فيهما جعله من الإتيان والمجئ بمعنى (جيئوني بما هو معونة) والابتداء على هذه الرواية بكسر همزة الوصل وإبدال الهمزة الساكنة بعدها ياء. وأما من قرأ بقطع الهمزة مع المد بمعنى أعطوني، فالأول أمر من الثلاثي المجرد مصدره المجيء، والثاني من الثلاثي المزيد مصدره الإعطاء<sup>(٦)</sup>، والله أعلم.

### ❖ لدي ❖

روى ابن الجزري اختلاف الطرق عن شعبة أيضًا في الدال بعد اتفاقهم على تخفيف النون. فروى أكثرهم عنه إشمام ضم الدال بعد إسكانها وهو الذي رواه العلیمی، وبه قرأ الداني في التيسير من طريق يحيى بن آدم وكثير من الطرق عنه وأكثر كتب المغاربة والعراقيين. وروى الاختلاس (الروم) عنه ابن سوار وأبو العلاء والهذلي والداني في الجامع والمفردات. والوجهان صحيحان ويقدم الأول لأن عليه الجمهور. والله أعلم.

(٢) السبعة: ٤٠١.

(١) الشاطبية: البيتان: ٨٥٥ - ٨٥٦.

(٤) روضة المعدل: ١٢١.

(٣) الكافي: ١٥١.

(٥) أي كسر التنوين في الموضع الأول وهمزة ساكنة بعده، وفي الموضع الثاني بهمزة ساكنة بعد اللام والوجه الثاني: قطع الهمزة وحدها فيهما عن شعيب.

(٦) الكشف ٢ / ٧٩ - ٨٠، حجة ابن زنجلة: ٤٣٤.



## المبحث الثالث

أوجه الخلاف الواردة في الربع الثالث  
من سورة مريم - عليها السلام -  
حتى سورة فاطر





## المبحث الثالث

### أوجه الخلاف الواردة من سورة مزيم حتى آخر سورة قطاء

سورة مزيم - عليها السلام -

واختلفت الطرق في موضعين هنا:

#### الموضع الأول: قوله تعالى ﴿لَاهِبَ لَكَ﴾ [مريم: ١٩]

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن قالون في قوله تعالى <sup>(١)</sup> ﴿لَاهِبَ لَكَ﴾  
فروى ابن ابى مهران عن الحلوانى سوى طريقى ابن العلاف والحامى عنه بآباء بعد  
اللام هكذا (ليهب) وذلك من التجريد <sup>(٢)</sup> والتلخيص <sup>(٣)</sup> <sup>(٤)</sup> والمصباح <sup>(٥)</sup> والمبهبج <sup>(٦)</sup>  
والسبعة <sup>(٧)</sup> وغاية ابن مهران <sup>(٨)</sup>، وقراءة الدانى على أبى الفتح <sup>(٩)</sup>، وللطبرى من المستنير <sup>(١٠)</sup>  
وللحلوانى من الكامل <sup>(١١)</sup>، وأحد الوجهين عن النهروانى من كتابى أبى العز <sup>(١٢)</sup> والمستنير،  
ولابن بويان عن أبى نشيط، وذلك من المستنير، وتلخيص الطبرى، وروضة المالكي <sup>(١٣)</sup>  
وغاية أبى العلاء والمصباح وكفاية الست، وجامع ابن فارس <sup>(١٤)</sup> وأحد الوجهين عن أبى  
نشيط من الشاطبية <sup>(١٥)</sup> والإعلان <sup>(١٦)</sup>.

وروى الباقرن الهمز كالجماعة وذلك لأبى نشيط عن قالون من التجريد، والكامل  
ولابن بويان عنه من التيسير <sup>(١٧)</sup> والكافى <sup>(١٨)</sup>، وغاية ابن مهران، والمبهبج، وكفاية أبى العز،

(٢) التجريد: ٢٦٢.

(١) النشر ٢ / ٣١٧.

(٤) التلخيص: ٣٢٢.

(٣) تلخيص العبارات: ١١٨.

(٦) المبهبج: ٧٣.

(٥) المصباح: ٣٩٧.

(٨) الغاية: ٣١٥.

(٧) السبعة: ٤٠٨.

(١٠) المستنير: ٦٦٧.

(٩) جامع البيان: ٥٦٧.

(١٢) الكفاية: ٢ / ٤٣٩، الإرشاد: ٤٢٧.

(١١) الكامل: ٣٥٩.

(١٤) التبصرة: ٣٣.

(١٣) الروضة: ٧٧٢.

(١٦) الإعلان: ١٣٢.

(١٥) الشاطبية: البيت: ٨٦٢.

(١٨) الكافى: ١٥٣.

(١٧) التيسير: ١٢٠.

وبه قطع جمهور المغاربة للقرآن عن أبي نسط وهو الذي في التذكرة<sup>(١)</sup>، والهادي<sup>(٢)</sup> والتبصرة<sup>(٣)</sup> وتلخيص ابن بليمة.

وللحلواني طريق الحماني عن ابن مهران وذلك من إرشاد أبي العز وغاية أبي العلاء، وكفاية الست، ولغير النهراوني من الإرشاد لأبي العز ولجميع طرق الحماني على ما في النشر ولابن العلاف وهبة الله من المستنير وهو الوجه الثاني منه ومن كتابي أبي العز عن النهراوني كما تقدم. والوجهان صحيحان عن قالون وبهما قرأ الإمام ابن الجزري والذي يقدم هو الهمز لأنه الأكثر طرقاً ورواية عنه حيث بلغت طرقة ٤٨ طريقاً من مجموع طرقة البالغ عددها ٨٣ طريقاً. كما أنه الموافق لما في التيسير والشاطبية والباقي لوجه الياء وقد ورد ذلك من ٣٥ طريقاً ولا يقدح ذلك في صحته لأن به قرأ البصريان وهو رواية ورش مما يدل على صحة الوجهين معاً والله أعلم. التوجيه: من قرأ بالياء فذلك على إسناد الفعل إلى الله تبارك وتعالى إسناداً حقيقياً ومن قرأ بالهمز على إسناده إلى الملك إسناداً مجازياً<sup>(٤)</sup>. والله أعلم.

## الموضع الثاني: قوله تعالى:

﴿تُسْقِطُ عَلَيْكَ رُطْبًا جَنِيًّا﴾ [مریم: ٢٥]

روى الإمام ابن الجزري اختلاف الطرق عن شعبة في قوله تعالى (تُسْقِطُ)<sup>(٥)</sup> فرواه العليمي بالياء على التذكير وفتحها وتشديد السين وفتح القاف هكذا (يَسْقِطُ) وذلك من التجريد<sup>(٦)</sup> وروضة المالكي<sup>(٧)</sup> والكفائيين<sup>(٨)</sup><sup>(٩)</sup> وغاية أبي العلاء<sup>(١٠)</sup>، وتلخيص الطبري<sup>(١١)</sup>، وطريق ابن مهران<sup>(١٢)</sup>، والمبهيج<sup>(١٣)</sup>، والمصباح<sup>(١٤)</sup>، والكامل<sup>(١٥)</sup> وقراءة الداني على أبي الفتح<sup>(١٦)</sup>،

(١) التذكرة: ٢ / ٤٢٤.

(٤) الهادي: ٥٥.

(٣) التبصرة: ٥٨٥.

(٦) ينظر: الكشف ٢ / ٨٦ - ٨٧.

(٥) النشر ٢ / ٣١٨.

(٦) التجريد: ٢٦٢.

(٧) روضة ٢ / ٧٧٤.

(٨) الكفاية الكبرى: ٢ / ٤٣١.

(٩) كفاية الست: ٢٣.

(١٠) غاية الاختصار: ٢ / ٥٦٤.

(١١) التلخيص: ٣٢٣.

(١٢) غاية ابن مهران: ٣١٦.

(١٣) المبهيج: ٧٣.

(١٤) المصباح: ٣٩٧ - ٣٩٨.

(١٥) الكامل: ٧١٢.

(١٦) جامع البيان: ٥٦١.

وجامع ابن فارس<sup>(١)</sup> والتذكار على ما في النشر ولشعيب من المصباح على ما ورد فيه.

ورواه يحيى بن آدم كذلك إلا أنه قرأه بالتاء على التأنيث هكذا (تَسَاقُطُ) وذلك من التيسير<sup>(٢)</sup> والشاطبية<sup>(٣)</sup> والتجريد، والتلخيص<sup>(٤)</sup>، والمبهم، والمصباح، والمستنير، والكمال، والغايتين، والعنوان<sup>(٥)</sup>، والمجتبى والكافي<sup>(٦)</sup>، والروضتين<sup>(٧)</sup>، والسبعة<sup>(٨)</sup>، وكتابي أبي العز<sup>(٩)</sup><sup>(١٠)</sup>. وجامع ابن فارس على ما في التبصرة وبقية طرق يحيى بن آدم على ما في النشر.

والوجهان صحيحان عن شعبة وبها قرأ الإمام ابن الجزرى. والذى يقدم هو الثانى (التأنيث)؛ لأنه الأكثر طرقاً ورواية عن شعيب، وقد ورد ذلك عنه من ٤٧ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٧٦ طريقاً كما أنه الموافق لما في التيسير والشاطبية. والباقي لوجه الياء ولا يقدح ذلك في صحة روايته؛ لأنه قراءة يعقوب. والله أعلم.

سُورَةُ طه

واختلف فيها الطرق في ثلاثة مواضع:

## الموضعان الأول والثانى :

﴿هَرُونَ أَخِي ﴿٢٠﴾ أَشَدُّ بِهِ أَزْرَى ﴿٢١﴾ وَأَشْرِكُهُ فِي أَمْرِي﴾

[طه: الآيات: ٣٠ - ٣٢]

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن ابن وردان في قوله تعالى: ﴿أَشَدُّ وَأَشْرِكُهُ﴾ وبحث طرق ابن وردان تبين أن النهروانى عن أصحابه عن الفضل سوى المصباح<sup>(١١)</sup> روى قطع همزة ﴿أَشَدُّ﴾ وفتحها وضم همزة ﴿وَأَشْرِكُهُ﴾ مع القطع وذلك من الكفاية<sup>(١٢)</sup>، والإرشاد<sup>(١٣)</sup> وكلاهما لأبى العز، وغاية أبى العلاء<sup>(١٤)</sup> وروضة المالكي<sup>(١٥)</sup>.

(١) التبصرة: ٣٣

(٢) التيسير: ١٢١.

(٣) الشاطبية: البيت: ٨٦٣

(٤) تلخيص العبارات: ١١٩.

(٥) العنوان: ١٢٦.

(٦) الكافي: ١٥٣.

(٧) روضة المعدل: ١٢١، وروضة المالكي: ٧٤٤ / ٢.

(٨) السبعة: ٤٠٩.

(٩) الإرشاد: ٤٢٨.

(١٠) الكفاية الكبرى: ٢ / ٤٣١.

(١١) المصباح: ٤٠١.

(١٢) الكفاية: ٤٣٥.

(١٣) الإرشاد: ٤٣٣.

(١٤) غاية الاختصار: ٢ / ٥٦٨.

(١٥) الروضة: ٢ / ٧٨٠.

والمستنير<sup>(١)</sup>، والكامل<sup>(٢)</sup>، وجامع ابن فارس<sup>(٣)</sup> ورواه الحماصي عن هبة الله أيضًا، وذلك من روضة المالكي، وجامع الفارسي<sup>(٤)</sup>. غير أن ابن الجزري روى هذا الوجه للنهرواني فقط من جميع طرقه<sup>(٥)</sup>.

وروى الباقون بوصل همزة ﴿أَشْدُّذْ﴾ والابتداء بها مضمومة وفتح همزة ﴿وَأَشْرِكُهُ﴾ والوجهان صحيحان عن ابن وردان وبهما قرأ الإمام ابن الجزري. والذي يقدم هو الثاني؛ لأنه الأكثر طرقًا ورواية عن ابن وردان والموفق لما عليه الجماعة. وقد ورد عنه ذلك من ٢٨ طريقًا من مجموع طرقه البالغ عددها ٤٠ طريقًا والباقي للوجه الآخر وهو قطع همزة ﴿أَشْدُّذْ﴾ وضم همز ﴿وَأَشْرِكُهُ﴾ ولا تقدح هذه النسبة في صحته لأن به قرأ ابن عامر من جميع طرقه. مما يدل على صحة الوجهين نصًا وآداءً والله أعلم.

### الموضع الثالث: ﴿أَوَلَمْ تَأْتِهِمْ﴾ [طه: ١٣٣]

واختلف أيضًا عن ابن وردان في قوله تعالى (تَأْتِهِمْ)، قطع له الإمام ابن الجزري بتاء التأنيث وذلك من طريقى ابن العلاف، وابن مهران كلاهما من طريق الفضل وللحماصي عن هبة الله، وبالياء على التذكير من طريق النهرواني، وابن هارون عن الفضل والحنبلى عن هبة الله<sup>(٦)</sup>.

- وبيحث طرق ابن وردان تبين أن الياء ورد عنه من طريق النهرواني سوى كتابى أبى العز، وذلك من المستنير<sup>(٧)</sup>، وقراءة سبط الخياط على ما فى الاختيار<sup>(٨)</sup> والمصباح<sup>(٩)</sup>، وجامع ابن فارس<sup>(١٠)</sup> والكامل<sup>(١١)</sup>، وغاية أبى العلاء<sup>(١٢)</sup>، ولابن هارون عن الفضل والحنبلى عن هبة الله كلاهما من كتابى أبى العز<sup>(١٣)</sup>، ومن المصباح لهبة الله أيضًا، وللحماصي عن هبة الله وذلك من الجامع لأبى الحسين الفارسي<sup>(١٤)</sup>، ولابن مهران عن الفضل من الغاية<sup>(١٥)</sup>، وذلك

(٢) الكامل: ٣٦٠.

(١) المستنير ٢ / ٦٦٢.

(٤) الجامع: ١٧٤.

(٣) التبصرة: ٣٣.

(٦) النشر ٢ / ٣٢٢.

(٥) النشر ٢ / ٣٢٠.

(٨) الاختيار ٢ / ٥٤٨.

(٧) المستنير ٢ / ٦٦٧.

(١٠) التبصرة: ٣٤.

(٩) المصباح: ٤٠٤.

(١٢) غاية الاختصار: ٢ / ٥٧٢.

(١١) الكامل: ٧٢٣.

(١٤) الجامع: ١٧٦.

(١٣) الإرشاد: ٤٣٩، الكفاية: ٤٤٠.

(١٥) الغاية: ٣٢٠.

على ما ورد فيها إلا أن ابن مهران في المبسوط قطع بالتأنيث لأبى جعفر<sup>(١)</sup> وهو ليس من طريق الطيبة<sup>(٢)</sup>.

وذكر أبو على المالكي الخلاف عن أبى جعفر والذي عول عليه هو (الياء)<sup>(٣)</sup>.

أما التأنيث فرواه النهرواني من الإرشاد وكفاية أبى العز، ولابن العلاف من المستنير والمصباح والتذكار على ما فيالنشر وللخبازي والوراق من الكامل، وهو الوجه الثاني من روضة المالكي.

هذا ما وقفت عليه من الطرق والوجهان صحيحان عن ابن وردان والذي يقدم هو التذكير؛ لأنه الأكثر طرقاً وقد ورد ذلك من ٢٦ طريقاً والباقي لوجه التأنيث، وبه قرأ نافع والبصريان وابن جهمز وحفص مما يدل على صحة رواية الوجهين، والله أعلم.

التوجيه: من قرأ بالتأنيث حملاً على تأنيث البينة، والتذكير حملاً على البيان؛ لأن البينة والبيان بمعنى واحد، ولأن البينة مؤنث مجازي<sup>(٤)</sup>.

## سُورَةُ الْأَنْبِيَاءِ (عليهم الصلاة السلام)

### ﴿مَا تَصِفُونَ﴾ [الأنبياء: ١١٢]

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن ابن ذكوان في قوله تعالى: ﴿مَا تَصِفُونَ﴾ فروى الأخفش عنه بالخطاب، وذلك من التيسير<sup>(٥)</sup>، والشاطبية<sup>(٦)</sup>، والتجريد<sup>(٧)</sup>، وروضة المالكي<sup>(٨)</sup>، والمستنير<sup>(٩)</sup>، وغاية أبى العلاء<sup>(١٠)</sup>، والكامل<sup>(١١)</sup>، وكتابى أبى العز<sup>(١٢)</sup><sup>(١٣)</sup>، والمصباح<sup>(١٤)</sup>، والتلخيص<sup>(١٥)</sup>، والمبهبج<sup>(١٦)</sup>، والتبصرة<sup>(١٧)</sup>، والهادي<sup>(١٨)</sup>.

- |                           |                                  |
|---------------------------|----------------------------------|
| (١) المبسوط: ٢٩٩.         | (٢) النشر: ١ / ١٧٤ - ١٧٦.        |
| (٣) الروضة: ٢ / ٧٩٠.      | (٤) الكشف: ٢ / ١٠٨، والحجة: ٤٦٥. |
| (٥) التيسير: ١٢٦.         | (٦) الشاطبية: ١٧٢.               |
| (٧) التجريد: ٢٦٨.         | (٨) الروضة: ٢ / ٧٩٥.             |
| (٩) المستنير: ٢ / ٦٨٥.    | (١٠) غاية الاختصار: ٢ / ٥٧٦.     |
| (١١) الكامل: ٧٢٩.         | (١٢) الكفاية: ٢ / ٤٤٤.           |
| (١٣) الإرشاد: ٤٤٥.        | (١٤) المصباح: ٤٠٧.               |
| (١٥) تلخيص العبارات: ١٢٣. | (١٦) المبهبج: ٧٥.                |
| (١٧) التبصرة: ٥٩٩.        | (١٨) الهادي: ٥٧.                 |

والتذكرة<sup>(١)</sup>، والوجيز<sup>(٢)</sup>، وغاية ابن مهران<sup>(٣)</sup>، وقراءة الداني على أبي الحسن<sup>(٤)</sup>.

وروى الصوري عنه الياء من جميع طرقه سوى المبهج والكمال، وقد ورد ذلك عنه من كتابي أبي العز، وروضة المالكي، وغاية أبي العلاء، والمستنير والمصباح ولم يتعرض أبو معشر لذكر هذا الموضع<sup>(٥)</sup>.

أما بالنسبة للمبهج فقد اقتصر سبط الخياط بالياء على الأعمش فقط ورواه الهذلي عن الفضل والتغلبى عن ابن ذكوان وللباقين بالخطاب.

والوجهان صحيحان عن ابن ذكوان، والذي يقدم هو الأول (الخطاب)، لأنه ورد من الطريق الأول والأكثر رواية عنه وقد بلغت طرقه ٦٧ طريقاً من طرق ابن ذكوان البالغ عددها ٧٩ طريقاً والباقي لوجه الغيب والله أعلم.

### سُورَةُ الرَّيْحِ

واختلفت الطرق عن الرواة هنا في موضعين:

الأول: قوله تعالى: ﴿تَهَوَّى بِهٖ الرِّيحُ﴾ [الحج: ٣١].

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن أبي جعفر في لفظ (الريح) في سورة الحج بين الأفراد والجمع..

فرواه بالجمع ابن مهران في غايته<sup>(٦)</sup> ذلك من طريق ابن شبيب عن الفضل ولاين هارون من كتابي العز، وكذا الجوهرى<sup>(٧)</sup> والمغازلى<sup>(٨)</sup> من الكامل كلاهما من طريق الهاشمى عن ابن جهماز<sup>(٩)</sup>.

وقرأ الباقر بالإفراد. وقد ورد ذلك عن ابن وردان من الإرشاد والكفاية الكبرى كلاهما لأبى العز سوى ابن هارون، وغاية أبى العلاء<sup>(١٠)</sup>، وروضة المالكي<sup>(١١)</sup>. والمصباح<sup>(١٢)</sup>، والكمال، وجامع الفارسى<sup>(١٣)</sup> والمستنير.

(٢) الوجيز: ٢٥٦.

(١) التذكرة: ٢ / ٤٤١.

(٤) جامع البيان: ٥٨١.

(٣) الغاية: ٣٢٩.

(٦) غاية ابن مهران: ١٨٨.

(٥) التلخيص: ٣٣٣.

(٨) الارشاد: ٤٤٩.

(٧) الكامل: ٤٤٥ - ٤٤٦.

(١٠) غاية أبى العلاء: ٤١٩.

(٩) الكفاية: ٤٤٨.

(١٢) المصباح: ٢٩٠.

(١١) روضة المالكي: ١٩٩.

(١٣) جامع الفارسى: ١٧٨.

ولابن جهم من جميع طرقه غير الجوهرى والمغازلى عنه من الكامل.

والذى يقدم فى الأداء هو الأفراد لأنه قراءة الجمهور عن أبى جعفر حيث ورد ذلك عنه من ٤٧ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٥٢ طريقاً من الروايتين معاً بينما ورد وجه الجمع من ٥ طرق. والله أعلم.

التوجيه: من قرأ بالأفراد على إرادة الجنس، ومن قرأ بالجمع لاختلاف الرياح وتعددتها<sup>(١)</sup>.

الثانى: ﴿أُذِنَ﴾ [الحج: ٣٩].

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن إدريس عن خلف العاشر فروى عنه الشطى بضم الهمز للبناء للمفعول وذلك من غاية أبى العلاء<sup>(٢)</sup> وكفاية الست<sup>(٣)</sup>، أما بالنسبة للمصباح فهو من طريق الشطى لكن أبا الكرم قطع بالضم لأهل المدينة، والبصرة، ولعاصم فقط من الكوفيين<sup>(٤)</sup>، وبالفتح للباقيين.

وروى المطوعى وابن بويان والقطيعى ثلاثتهم بالفتح عن إدريس بالبناء للفاعل وذلك من المبهج<sup>(٥)</sup>، والمصباح، والكامل<sup>(٦)</sup>، وكفاية الست.

والوجهان صحيحان عن إدريس وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى<sup>(٧)</sup>، والذى يقدم هو الفتح؛ لأنه الأكثر طرقاً عن إدريس وقد ورد ذلك عنه من ٧ طرق من مجموع طرقه البالغ عددها ٩ طرق أما وجه الضم فورد عنه من طريقين فقط ويمثل النسبة الباقية، ولا يقدح ذلك فى وجه الضم لأن به قرأ المدنيان والبصريان وعاصم. والله أعلم.

سُورَةُ الْمُؤْمِنُونَ

﴿عَلِمَ الْغَيْبِ﴾ [المؤمنون: ٩٢]

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن رويس فى قوله تعالى: ﴿عَلِمَ﴾ حالة الابتداء فروى ابن مقسم الرفع حالة الابتداء، والخفض فى الوصل، وذلك من الكامل<sup>(٨)</sup>

(١) حجة ابن زنجلة: ١١٨.

(٢) غاية الاختصار: ٢ / ٥٧٩.

(٣) كفاية الست: ٢٥.

(٤) المصباح: ٤٠٩ - ٤١٠.

(٥) المبهج: ٧٥.

(٦) الكامل: ٣٦٣.

(٧) النشر: ٢ / ٣٢٦.

(٨) الكامل: ٧٣٨.

وغاية ابن مهران<sup>(١)</sup>، وللجوهري من التذكرة<sup>(٢)</sup>، وللقاضي أبي العلاء عن النحاس وذلك من كتابي أبي العز<sup>(٣)</sup>، ولرويس من المصباح<sup>(٤)</sup> والمبهج<sup>(٥)</sup> وتلخيص أبي معشر<sup>(٦)</sup>، وكتابي ابن خيرون على ما في الفريدة<sup>(٧)</sup> وروى باقي أصحاب رويس بالخفض في الحاليين من غير اعتبار وقف ولا ابتداء وهو الذي في مفردة ابن الفحاح<sup>(٨)</sup> وجامع الفارسي<sup>(٩)</sup>، وروضة المالكي<sup>(١٠)</sup> ولغير القاضي من الإرشاد والكفاية لأبي العز، وبه قطع ابن سوار<sup>(١١)</sup>، وأبو العلاء الهمداني<sup>(١٢)</sup> وغيرهم.

والوجهان صحيحان عن رويس والذي يقدم هو الخفض في الحاليين؛ لأنه الأكثر رواية عنه وقد ورد ذلك من ٢٧ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٤١ طريقاً والباقي للوجه الآخر ولا يقدح ذلك في وجه رفع الميم لأنه بها قرأ المدنيان والكوفيون غير حفص مما يدل على صحة الوجهين. والله أعلم.

التوجيه: من قرأ بالرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو عالم) فهو في موضع استئناف. ومن جره على أنه نعت لاسم الله من قوله (سبحان الله)<sup>(١٤)</sup>. والله أعلم.

### سُورَةُ النَّبِيِّ

## ﴿وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ﴾ [النور: ٢]

روى الإمام ابن الجزري اختلاف الطرق عن ابن كثير في قوله تعالى: ﴿رَأْفَةٌ﴾ هنا وفي الحديد<sup>(١٥)</sup>.

فروى أبو ربيعة عن البزى بتحريك الهمزة هنا من غير مد هكذا ﴿رَأْفَةٌ﴾ على وزن

- |                              |                         |
|------------------------------|-------------------------|
| (١) الغاية: ٣٣٦.             | (٢) التذكرة: ٢ / ٤٥٤.   |
| (٣) الإرشاد: ٤٥٦.            | (٤) الكفاية: ٢ / ٤٥٣.   |
| (٥) المصباح: ٤١٣.            | (٦) المبهج: ٧٦.         |
| (٧) التلخيص: ٣٤٠.            | (٨) الفريدة: ١ / ٦١٥.   |
| (٩) المفردة: ١٥.             | (١٠) الجامع: ١٨٠.       |
| (١١) الروضة: ٢ / ٨١١.        | (١٢) المستنير: ٢ / ٦٩٦. |
| (١٣) غاية الاختصار: ٢ / ٥٨٥. | (١٤) التذكرة: ٢ / ٤٥٤.  |
| (١٥) الحديد: ٢٧.             |                         |



(رَعَفَة) وذلك من التيسير<sup>(١)</sup>، والشاطبية<sup>(٢)</sup>، والتجريد<sup>(٣)</sup>، والروضتين<sup>(٤)</sup> والتلخيصين<sup>(٥)</sup>، والكامل<sup>(٦)</sup>، والمستنير<sup>(٧)</sup>، وكتابي أبي العز<sup>(٨)</sup>، والمصباح<sup>(٩)</sup> والمبهبج<sup>(١٠)</sup>، وغاية أبي العلاء<sup>(١١)</sup>، وهو رواية قبل.

وروى ابن الحباب وقبل إسكانها كالجماعة<sup>(١٢)</sup>.

يتبين من خلال ذلك أن قبلاً روى الفتح وجهًا واحدًا وبه أخذ أبو ربيعة عن البزى أيضًا وقد ورد ذلك من عنه من ٣٣ طريقًا عن البزى وهو المقدم في الأداء، والباقي لوجه الاسكان عن البزى من طريقًا ابن الحباب ولا يقدح ذلك في صحة روايته لأن بها قرأ الباكون غير قبل. والله أعلم.

### بيان موضع سُورَةِ الْحُجُرَاتِ لِقَبْلِ

واختلف عن قبل في موضع الحديد فروى ابن مجاهد من جميع طرقه بالإسكان كالجماعة، وروى ابن شنبوذ بفتح الهمزة وألف بعدها هكذا (رَاءَ فَعَة) على وزن (رَعَفَة) وذلك من المصباح، والمستنير، والمبهبج، والكامل، وكفاية الست<sup>(١٣)</sup>، وتلخيص أبي معشر. والذي يقدم هو الاسكان لأنه الأكثر طرق رواية عنه وقد ورد ذلك من ١٩ طريقًا من مجموع طرقه البالغ عددها ٣٣ طريقًا وهو الموافق لما في التيسير والشاطبية مما يدل على تواتر الوجهين والله أعلم.

### سُورَةُ الْفُرْقَانِ

### ﴿كَذَّبُوكُمْ بِمَا تَقُولُونَ﴾ [الفرقان: ١٩]

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن قبل في قوله تعالى (يقولون). فروى عنه ابن شنبوذ الغيب من جميع طرقه وذلك من المستنير<sup>(١٤)</sup> والمصباح<sup>(١٥)</sup> وتلخيص

(١) التيسير: ١٣٠.

(٢) الشاطبية: البيت: ٩١٢.

(٣) التجريد: ٢٧٣.

(٤) روضة المالكى: ٨١٤ / ٢، معدل: ١٢٦.

(٥) تلخيص العبارات: ١٢٧، الطبرى: ٤٣٠.

(٦) الكامل: ٣٦٤.

(٧) المستنير: ٦٩٨ / ٢.

(٨) الإرشاد: ٤٥٩، الكفاية ٤٥٥ / ٢.

(٩) المصباح: ٤١٤.

(١٠) المبهبج: ٧٦.

(١١) غاية الاختصار ٥٨٧ / ٢.

(١٢) الشر: ٣٤٠ / ٢.

(١٣) كفاية الست: ٢٤.

(١٤) المستنير: ٧٠٦ / ٢.

(١٥) المصباح: ٤١٩.

أبى معشر<sup>(١)</sup> وكفاية الست<sup>(٢)</sup> والمبهج<sup>(٣)</sup> والكامل<sup>(٤)</sup>.

وروى ابن مجاهد عنه الخطاب من جميع طرقه سوى روضة المعدل<sup>(٥)</sup> عن السامري والذي قطع له بالغيب حيث جاء فيها (روى السامري عن ابن مجاهد عن قنبل بالياء وقرأ الباقون بالتاء) أ.هـ.

وأطلق الصفراوي الوجهين بالخلاف لقنبل<sup>(٦)</sup>.

غير أن ابن الجزرى قطع بالخطاب لابن مجاهد من جميع طرقه<sup>(٧)</sup>.

- من خلال ذلك يتبين أن الوجهين صحيحان عن قنبل وقد ورد الخطاب عنه من ١٩ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٣٣ طريقاً وهو المقدم أداء والباقي لوجه الغيب كما سبق والله أعلم.

التوجيه: من قرأ بالغيب على معنى: كذبكم الشركاء الذين كنتم تعبدونهم من دون الله بقولهم: (ما كنتم إيانا تعبدون).

وأما من قرأ بالخطاب على معنى كذبكم في قولكم إنهم شركاء وإنهم آلهة، وقيل في قولكم: ربنا هؤلاء أضلونا<sup>(٨)</sup>.

### سُورَةُ الشُّعَرَاءِ

## ﴿وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَادِرُونَ﴾ [الشعراء: ٥٦]

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن هشام في قوله تعالى: ﴿حَادِرُونَ﴾ فقطع بالألف للداجوني والحذف للحلواني<sup>(٩)</sup>.

وبيحث طرق الحلواني تبين أن ابن عبدان قطع له بدون الألف من جميع طرقه، أما بالنسبة لطريق الجهمال فروى عنه ذلك أبو الكرم في المصباح<sup>(١٠)</sup>، وكذا في الكامل<sup>(١١)</sup>.

(٢) الكفاية: ٢٧٠.

(١) التلخيص: ٣٤٦.

(٤) الكامل: ٧٤٧.

(٣) المبهج: ٧٧.

(٦) الإعلان: ١٤٥.

(٥) الروضة: ١٢٨.

(٨) الموضح: ٢ / ٩٢٨.

(٧) النشر: ٢ / ٣٣٤.

(١٠) المصباح: ٤٢٢.

(٩) النشر: ٢ / ٣٣٥.

(١١) الكامل: ٧٥٠.

والمبهج<sup>(١)</sup>، ومن قراءة الداني على الفارسي<sup>(٢)</sup>.

وروى عن ابن مجاهد بالألف في السبعة<sup>(٣)</sup>، وكذا في تلخيص أبي معشر لاقتصاره على الألف للحلواني من طريق الفضل بن شاذان<sup>(٤)</sup> وهو عنه ليس من طريق الطيبة، ومن التجريد من قراءة ابن الفحام على الفارسي<sup>(٥)</sup>.

وروى الداجوني عنه بإثبات ألف بعد الحاء من جميع طرقه سوى الكافي لابن شريح والذي روى الألف فيه لابن ذكوان، فيكون لهشام بعدمها<sup>(٦)</sup>.

وهو مخالف لطريق الداجوني على ما في النشر حيث روى عنه ابن الجزري إثبات الألف كما تقدم، وقد ورد عنه المد من المستنير<sup>(٧)</sup>، والروضتين<sup>(٨)</sup>.

والتجريد، وكفاية أبي العز، وغاية أبي العلاء، والكامل، والمصباح والمبهج وجامع ابن فارس على ما في التبصرة.

وأطلق الصفراوي الوجهين في الإعلان فيؤخذ له بالقصر للحلواني، والمد للداجوني وهو الموافق لما رواه ابن الجزري.

والوجهان صحيحان عن هشام، والذي يقدم هو القصر بدون ألف؛ لأنه الأكثر طرقاً ورواية عن هشام حيث ورد عن الحلواني وهو الطريق الأول والموافق لما عليه أكثر أهل الأداء وقد ورد ذلك عنه من ٢٦ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٥١ طريقاً كما أنه الموافق لما في التيسير والشاطبية والباقي لوجه اثبات الألف وبه قرأ الكوفيون وابن ذكوان مما يدل على صحة رواية الوجهين. والله أعلم.

التوجيه: من قرأ بإثبات الألف ﴿حَذِرُونَ﴾ أى مستعدون بالسلاح وغيره من آله الحرب.

أما بدون الألف: (حذرون) قيل أن معنى «حذرون» أى خائفون، وقيل الحذر: المتيقظ.

(١) المبهج: ٧٧.

(٢) - مع البيان: ٥٩٩.

(٣) السبعة: ٤٧١.

(٤) التلخيص: ٣٥٠.

(٥) التجريد: ٢٧٧.

(٦) الكافي: ١٧٢.

(٧) المستنير ٢ / ٧١٠.

(٨) روضة المالكى: ٢ / ٨٣٠.

(٩) روضة المعدل: ١٢٨.

## سُورَةُ النَّمْلِ وَمَلَحَقَاتُهَا

## وقد اختلف الرواة هنا في موضعين

الأول ﴿وَكَشَفْتُ عَنْ سَاقِيهَا﴾ [النمل: ٤٤]،

﴿بِالسُّوقِ﴾ [سورة ص: ٣٣]، ﴿سُوقِهِ﴾

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن قنبل في قوله تعالى:

﴿بِالسُّوقِ﴾، و﴿سُوقِهِ﴾ بالفتح، فروى أبو العلاء والشاطبى عن قنبل فيهما وجهين:

الأول: همزة ساكنة فيهما بعد السين مكان الواو.

الثانى: بضم الهمزة وبعدها واو ساكنة مديّة هكذا (السُّوق) على وزن (فعول) كفر

وهو من زيادات الإمام الشاطبى.

وهذا الوجه هو الذى رواه بكار عن ابن مجاهد من الكامل وغيره، والسامرى عن ابن

شنووذ، وليساً من طريق الطيبة.

وروى الباقر همزة ساكنة فى المواضع الثلاثة، وذلك من التيسير وتلخيص ابن بليمة،

والكافى، وروضة المعدل، والكامل، والعنوان، والسبعة، والاعلان والمستنير، والمصباح،

والمبهج، وتلخيص الطبرى، وكفاية الست، والتجريد، وهو الذى يقدم فى الأداء؛ لأنه

مذهب الجمهور عن قنبل، وقد ورد ذلك عنه من ٣١ طريقاً وأحد الوجهين من طريقى

الشاطبية وغاية أبى العلاء كما سبق من مجموع طرقه البالغ عددها ٣٣ طريقاً، ولا يقدح ذلك

فى وجه الهمز مع المد لأنه أحد أحد الوجهين المأخوذ بهما من طريق الشاطبية وله طرق أخرى

تعضده كما سبق وإن كانت من غير طريق النشر. والله أعلم.

التوجيه: من قرأ بضم الهمز فإنه أتبع ضم الهمزة بضممة السين التى قبلها، أما الإسكان

على الأصل<sup>(١)</sup> والله أعلم.

## الموضع الثانى: ﴿إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ٨٨]

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن هشام وابن ذكوان وشعبة فى قوله تعالى:

﴿تَفْعَلُونَ﴾<sup>(٢)</sup>.

(١) روضة المعدل: ٤٣ خ. وينظر: الموضح: ٩٦٢، ٩٦٣.

(٢) النشر ٢ / ٣٣٩.

## أولاً (بيانه لهشام)

وبحث طرق هشام تبين أن ابن عبدان قرأ له بالغيب وذلك من التيسير<sup>(١)</sup> والشاطبية<sup>(٢)</sup> وتلخيص ابن بليمة<sup>(٣)</sup>، ومن طريق ابن شريح<sup>(٤)</sup> والكامل<sup>(٥)</sup> والعنوان<sup>(٦)</sup>، والمجتبى والقاصد، ولابن مجاهد في السبعة<sup>(٧)</sup> وذلك من طريق الجمال، ولزيد من الكافي، وأطلق الإمام الصفراوي الخلاف عن هشام<sup>(٨)</sup>. فيؤخذ له بالغيب لابن عبدان والخطاب للداجوني كباقي طرقهما.

وروى الباقر الخطاب وذلك لابن عبدان من روضة المعدل<sup>(٩)</sup> وكفاية أبي العز<sup>(١٠)</sup> على ما ورد فيهما، وللجمال عن الحلواني من التجريد<sup>(١١)</sup> والمصباح<sup>(١٢)</sup> والكامل والمبهبج<sup>(١٣)</sup> وتلخيص الطبري<sup>(١٤)</sup> ومن قراءة الداني على الفارسي<sup>(١٥)</sup>.

وبه قطع الداجوني عن هشام من جميع طرقه سوى الكافي لابن شريح وذلك من المستنير<sup>(١٦)</sup>، وروضة المالكي<sup>(١٧)</sup>، والتجريد وكفاية أبي العز، وغاية أبي العلاء<sup>(١٨)</sup>، والكامل والمصباح، وروضة المعدل، والمبهبج، وجامع ابن فارس<sup>(١٩)</sup>.

والوجهان صحيحان عن هشام وبهما قرأ الإمام ابن الجزري، والذي يقدم هو الخطاب لأنه الأكثر طرقاً عن هشام. وقد ورد ذلك عنه من ٣٣ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٥١ طريقاً والباقي لوجه الغيب، ولاتقدح هذه النسبة في صحة هذا الوجه؛ لأن به قرأ ابن

- 
- |                        |                             |
|------------------------|-----------------------------|
| (١) التيسير: ١٣٨.      | (٢) الشاطبية: البيت: ٩٤٠.   |
| (٣) التلخيص: ١٣٢.      | (٤) الكافي: ١٧٦.            |
| (٥) الكامل: ٧٥٥.       | (٦) العنوان: ١٤٦.           |
| (٧) السبعة: ٤٨٧.       | (٨) الإعلان: ١٨٧.           |
| (٩) الروضة: ١٢٩.       | (١٠) "كفاية: ٢ / ٤٧٧.       |
| (١١) التجريد: ٢٨١.     | (١٢) المصباح: ٤٢٧.          |
| (١٣) المبهبج: ٧٩.      | (١٤) التلخيص: ٣٥٥.          |
| (١٥) جامع البيان: ٦٠٨. | (١٦) المستنير: ٢ / ٧٢١.     |
| (١٧) الروضة ٢ / ٨٣٨.   | (١٨) غاية الاختصار ٢ / ٦٠٤. |
| (١٩) التبصرة: ٣٧.      |                             |

كثير والبصريان وهو الوجه الآخر عند أصحاب الخلاف المذكورين. مما يدل على صحة الوجهين معاً والله أعلم.

### ثانياً: (بيانه لابن ذكوان)

وأما ابن ذكوان ففقط له الأخفش بالخطاب من جميع طرقه سوى النهرواني عن النقاش من المستنير، وكذا للأهوازي من طريق ابن الأخرم<sup>(١)</sup>، وقطع الإمام ابن الجزري بالغيب للصوري عن ابن ذكوان.

ويبحث طرق الصوري تبين أن الغيب ورد عنه من طريق الرملی (الداجونی) وذلك من روضة المالكي، وجامع الفارسي<sup>(٢)</sup>، وكتابي أبي العز<sup>(٣)</sup>، وطريق الداني<sup>(٤)</sup> والمستنير، والمصباح، وروى الباقر عن الخطاب وذلك للصوري من المبهج والكمال، وتلخيص أبي معشر، وللرملی من غاية أبي العلاء، وللمطوعی من المصباح.

والوجهان صحيحان عن ابن ذكوان، والذي يقدم هو الخطاب؛ لأنه الأكثر طرقاً ورواية عنه. وقد ورد ذلك عنه من ٧٠ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٧٩ طريقاً والباقي لوجه الغيب وتقدم أنهما صحيحان. والله أعلم.

### ثالثاً (بيانه لشعبة)

وأما شعبة فقد روى عنه الغيب<sup>(٥)</sup> ابن سوار في المستنير وكذا في المبهج، وليحيى بن آدم من المصباح على ما ورد في هذه الكتب، ورواه الهذلي عن يحيى وذلك من طريق ابن بابش عن شعيب، ولابن خلیع عن العليمي وذلك من روضة المالكي، والكفایتين، وغاية أبي العلاء، وتلخيص أبي معشر، وطريق ابن مهران، وقراءة الداني على أبي الفتح، وجامع ابن فارس ومن قراءة ابن الفحام على الفارسي من التجريد، وللرزاز من المبهج، وللعليمي من الكامل. وروى الباقر عن الخطاب، وذلك لأبي حمدون من جميع طرقه سوى المستنير والمصباح ولشعيب من التيسير، والشاطبية، والتجريد، وتلخيص ابن بليمة والغاييتين، والعنوان، والكافي، والسبعة، وروضة المعدل.

(٢) الجامع: ١٩٠.

(١) الوجيز: ٢٨١.

(٤) جامع البيان: ٦٥٨.

(٣) الإرشاد: ٤٨٠.

(٥) تقدم بيان ذلك من هذه الطرق عن بيان أوجه خلاف ابن عامر مما أغنى عن إعادته مرة أخرى.

ومن قراءة ابن الفحام على المالكي، وذلك من طريق ابن خليع عن العليمي، وللرزاز عنه من المصباح.

والوجهان صحيحان عن شعبة وبهما قرأ الإمام ابن الجزري، وقد ورد الغيب عنه من ٤٣ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٧٦ طريقاً، والباقي للخطاب والله أعلم.  
التوجيه: من قرأ بالغيب: رده على الخبر عن الغيب في قوله تعالى: «وكل آتوه داخرين». ومن قرأ بالخطاب: أنه موجه للكافة<sup>(١)</sup>.

### سُورَةُ الْقَصَصِ

## ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [القصص: ٦٠]

روى الإمام ابن الجزري اختلاف الطرق عن السوسى في قوله تعالى: ﴿تَعْقِلُونَ﴾ فروى الغيب عنه أبو الكرم في المصباح والسامري عن ابن جرير وذلك من التيسير<sup>(٢)</sup> والشاطبية<sup>(٣)</sup>، وتلخيص العبارات<sup>(٤)</sup>، والعنوان<sup>(٥)</sup>، والمجتبى، وقراءة الدانى على أبى الفتح فارس<sup>(٦)</sup>، ولابن جمهور من المبهج<sup>(٧)</sup>.  
وروى التخيير بين الغيب والخطاب ابن شريح في الكافي<sup>(٨)</sup>، وهو الذى في التجريد<sup>(٩)</sup> وروضة المعدل<sup>(١٠)</sup>، والكامل<sup>(١١)</sup>، وكفاية أبى العز<sup>(١٢)</sup>.  
وقرأ الباقر بالخطاب وذلك لابن حبش من المستنير<sup>(١٣)</sup>، وغاية أبى العلاء<sup>(١٤)</sup>، وروضة المالكي<sup>(١٥)</sup>، وجامع ابن فارس<sup>(١٦)</sup>.

والوجهان صحيحان عن السوسى، وقد ورد الغيب عنه من ١٨ طريقاً من مجموع

- |                          |                             |
|--------------------------|-----------------------------|
| (١) جامع الفارسي: ١٨٥.   | (٢) التيسير: ١٣٩.           |
| (٣) الشاطبية: البيت: ٩٥. | (٤) التلخيص: ١٤٨.           |
| (٥) العنوان: ١٤٨.        | (٦) جامع البيان: ٤١٢.       |
| (٧) المبهج: ٧٩.          | (٨) الكافي: ١٧٨.            |
| (٩) التجريد: ٢٨٣.        | (١٠) الروضة: ١٠٥.           |
| (١١) الكامل: ٥٩٠.        | (١٢) الكفاية ٢ / ٤٨٢.       |
| (١٣) المستنير ٢ / ٧٢٥.   | (١٤) غاية الاختصار ٢ / ٤٧٨. |
| (١٥) الروضة: ٢ / ٨٤٤.    | (١٦) التبصرة: ٣٨.           |

طرقه البالغ عددها ٢٨ طريقاً على ما في النشر. ويقدم الغيب لأنه أكثر رواية عنه من الطريق الأول وهو السامري عن ابن جرير والموافق لما في التيسير والشاطبية. والله أعلم.

التوجيه:

حجة من قرأ بالخطاب: أنه أجرى الكلام على ما تقدمه من الخطاب وهو قوله تعالى (فما أوتيتم).

أما من قرأ بالغيب: على أنه: قل لهم يا محمد وما أوتيتم من شيء، ثم قال أفلا يعقلون<sup>(١)</sup>. والله أعلم.

### سُورَةُ الْعَنْكَبُوتِ

﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ﴾ [العنكبوت: الآية: ١٩]

روى الإمام ابن الجزري اختلاف الطرق عن شعبة في قوله تعالى ﴿يَرَوْا﴾ فقطع له بالخطاب من طريق يحيى بن آدم، والغيب من طريق العليمي<sup>(٢)</sup>.

وبيحث طرق شعبة تبين صحة ما رواه الإمام ابن الجزري من الطريقتين إلا أن بعض الطرق ورد فيها خلاف ذلك حيث روى ابن مهران بالغيب لعاصم<sup>(٣)</sup> وللصريفيني عن يحيى من روضة المعدل<sup>(٤)</sup>، وأطلق أبو معشر الطبري الخلاف ليحيى بن آدم<sup>(٥)</sup>.

وروى سبط الخياط في كتابيه (المبهج<sup>(٦)</sup>)، والكفاية<sup>(٧)</sup> الخطاب لشعبة، وقد ورد إسنادها في طريق العليمي، غير أن الذي أخذ به ابن الجزري هو ما تقدم من الخطاب ليحيى والغيب للعليمي.

والوجهان صحيحان، والذي يقدم هو الخطاب؛ لأنه ورد من الطريق الأول ليحيى وهو الأكثر رواية عن شعبة، وقد ورد ذلك عنه من ٥٨ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٧٦ طريقاً كما أنه الموافق لما عليه التيسير والشاطبية والباقي لوجه الغيب ولا تقدح هذه

(٢) النشر: ٢ / ٣٤٣.

(١) حجة ابن زنجلة: ٥٤٨.

(٤) الروضة: ١٣٠.

(٣) الغاية: ٢٩٧.

(٦) المبهج: ٨٠.

(٥) التلخيص: ٣٦٢.

(٧) الكفاية: ٣٠.



النسبة في صحة روايته؛ لأن به قرأ المدنيان وابن كثير والبصريان وحفص. مما يدل على صحة رواية الوجهين نصاً وآداءً. والله أعلم.

التوجيه:

حجة من قرأ بالخطاب أجراه على مخاطبة إبراهيم لقومه لتقدم خطابه لهم في قوله تعالى: (اعبدوا الله واتقوه).

وحجة الغيب: رده على لفظ الغيبة التي قبله في قوله تعالى: (وإن يكذبوك فقد كذب أمم من قبلكم) <sup>(١)</sup>.

سُورَةُ الْبُرُجَةِ

﴿لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا﴾ [الروم: ٤١]

روى الإمام ابن الجزري اختلاف الطرق عن قبل في قوله تعالى ﴿لِيُذِيقَهُمْ﴾ <sup>(٢)</sup> فروى عنه ابن مجاهد بالياء وذلك من طريق السامري عنه من التيسير <sup>(٣)</sup> والشاطبية <sup>(٤)</sup> وتلخيص العبارات <sup>(٥)</sup>، والتجريد <sup>(٦)</sup>، والكافي <sup>(٧)</sup>، والكمال <sup>(٨)</sup>، وروضة المعدل <sup>(٩)</sup>، والعنوان <sup>(١٠)</sup>، والسبعة <sup>(١١)</sup>. ومن طريق صالح بن محمد عنه من كفاية الست <sup>(١٢)</sup>، والمستنير <sup>(١٣)</sup>، وقراءة أبي العلاء المرزوقي عن القطان من غاية الاختصار <sup>(١٤)</sup>.

وبه قرأ القاضي أبو الفرج عن ابن شنبوذ، وذلك من المستنير <sup>(١٥)</sup> والمصباح <sup>(١٦)</sup> وكفاية الست.

وأطلق له الوجهين أبو معشر الصفراوي فانفرد بالياء عن ابن مجاهد ولم يأخذ ابن

(١) الكشف: ١٧٧ / ٢.

(٢) النشر: ٣٤٥ / ٢.

(٣) التيسير: ١٤٢.

(٤) الشاطبية: البيت: ٩٥٨.

(٥) تلخيص العبارات: ١٣٦.

(٦) التجريد: ٢٨٦.

(٧) الكافي: ١٨١.

(٨) الكمال: ٧٦٤.

(٩) الروضة: ١٣٠.

(١٠) العنوان: ١٥١.

(١١) السبعة: ٥٠٧.

(١٢) الكفاية: ٣٠.

(١٣) المستنير: ٧٣٣ / ٢.

(١٤) غاية الاختصار: ٦١٤ / ٢.

(١٥) المصباح: ٤٣٢.

(١٦) الإعلان: ١٩٣.

الجزرى له بغير النون.

وقطع له بالياء أبو محمد سبط الخياط وذلك من طريق الشطوى عن ابن شنبوذ<sup>(١)</sup> وكذا في الكامل، وتلخيص الطبرى<sup>(٢)</sup> من طريق القاضى أبى الفرج عن ابن شنبوذ على ما ورد منه. والوجهان صحيحان عن قبل وبها قرأ ابن الجزرى.

والذى يقدم هو النون؛ لأنه ورد من الطريق الأول وهو الأكثر رواية وطرقاً عن قبل. وقد بلغت طرقه ١٩ طريقاً من إجمالى طرقه البالغ عددها ٣٣ طريقاً والباقي لوجه الياء ولا تقدح هذه النسبة في صحته لأن عليه القراء العشرة. والله أعلم.

التوجيه: حجة من قرأ بالنون على الإخبار من الله عز وجل عن نفسه، والغيب حملاً على الغيب قبله وهو قوله تعالى: (الله الذى خلقكم)<sup>(٣)</sup>.

قوله تعالى ﴿كَيْسَفًا﴾:

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن هشام في قوله تعالى ﴿اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ وَيَجْعَلُهُ كَيْسَفًا﴾ [الروم: ٤٨] وذلك بين فتح السين وإسكانها من ﴿كَيْسَفًا﴾.

فروى الإسكان عنه ابن سوار في المستنير وكذا سبط الخياط في المبهج، وهو للحلوانى من جميع طرقه، والباقي لوجه الفتح وبه قرأ الداجونى من معظم طرقه.

والوجهان صحيحان عن هشام وبها قرأ ابن الجزرى ويقدم الإسكان؛ لأنه رواية الجمهور عن هشام، وقد ورد ذلك من ٣٠ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٥٩ طريقاً، والباقي للوجه الآخر وهو الفتح ولا تقدح هذه النسبة في صحته لأن به قرأ المديان وابن عامر وعاصم مما يدل على صحة رواية الوجهين. والله أعلم.

### سُورَةُ الْأَنْجُرَاتِ

وقد ورد اختلاف الطرق عنها في موضعين :

الأول: ﴿لَا تَوَهَا وَمَا تَلْبَثُوا بِهَا إِلَّا يَسِيرًا﴾ [الأحزاب: ١٤].

(٢) التلخيص: ٣٦٥.

(١) المبهج: ٨٠.

(٣) الكشف: ٢ / ١٨٥.

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن ابن ذكوان فى قوله تعالى: ﴿لَا تَوَهَا﴾<sup>(١)</sup> فروى عنه الأخفش من طريقه بالمد وقد ورد ذلك للنقاش عنه من التيسير<sup>(٢)</sup>، والشاطبية<sup>(٣)</sup>، والتجريد<sup>(٤)</sup>، وروضة المالكى<sup>(٥)</sup>، والمستنير<sup>(٦)</sup>، وكتابى أبى العز<sup>(٧)</sup><sup>(٨)</sup>، وغاية أبى العلاء<sup>(٩)</sup>، والتلخيصين<sup>(١٠)</sup><sup>(١١)</sup>، والمصباح<sup>(١٢)</sup>، ولا بن الأخرم عن النقاش من المبهج<sup>(١٣)</sup>، وتلخيص ابن بليمة، وغاية أبى العلاء والتبصرة<sup>(١٤)</sup>، والهادى<sup>(١٥)</sup>، والوجيز<sup>(١٦)</sup>، وغاية ابن مهران<sup>(١٧)</sup>، والتذكرة<sup>(١٨)</sup>، وقراءة الدانى على أبى الحسن<sup>(١٩)</sup>.

وكذا للمطوعى عن الصورى من المبهج، والمصباح حيث روى القصر للداجونى (الرملى) فقط عن الصورى، وأحد الوجهين من تلخيص الطبرى.

وروى الباقر عنه بغير مد وذلك للرملى عن الصورى من كتابى أبى العز، وروضة المالكى، والمبهج والكامل<sup>(٢٠)</sup>، وجامع الفارسى<sup>(٢١)</sup> والمستنير، والمصباح، وغاية أبى العلاء، وطريق أبى معشر والوجهان صحيحان، وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى، والذي يقدم هو المد؛ لأنه ورد من طريق الأخفش وهو الأول عن ابن ذكوان والأكثر طرقاً والموافق لما عليه الجماعة. وقد ورد ذلك عنه من ٦٠ طريقاً من إجمالى طرقه البالغ عددها ٧٩ طريقاً والباقى للوجه الآخر وهو عدم المد ولا يقدر ذلك فى صحة هذا الوجه لأن به قرأ المدنيان وابن كثير. مما يدل على صحة رواية الوجهين. والله أعلم.

(١) النشر ٢ / ٣٤٨.

(٢) التيسير: ١٤٥.

(٣) الشاطبية: البيت: ٩٧٠.

(٤) التجريد: ٢٨٩.

(٥) الروضة: ٢ / ٨٦٠.

(٦) المستنير ٢ / ٧٤٠.

(٧) الكفاية: ٢ / ٤٩٧.

(٨) تلخيص العبارات: ١٣٧.

(٩) المصباح: ٤٤٠.

(١٠) التبصرة: ٦٤١.

(١١) الوجيه: ٢٩٥.

(١٢) التذكرة: ٢ / ٥٠١.

(١٣) الكامل: ٦٤١.

(١٤) جامع البيان: ٦٢٥.

(١٥) الجامع: ١٨٨.

(١٦) الشاطبية: البيت: ٩٧٠.

(١٧) التجريد: ٢٨٩.

(١٨) الروضة: ٢ / ٨٦٠.

(١٩) المستنير ٢ / ٧٤٠.

(٢٠) الكفاية: ٢ / ٤٩٧.

(٢١) تلخيص العبارات: ١٣٧.

التوجيه: حجة من قرأ بالمد فهو معنى: أعطى من باب الإعطاء: أى لأعطوها للسائلين، ومن قرأ بغير مد: فهو من المجبى على معنى لجأوها<sup>(١)</sup>.

## الثانى: ﴿وَالْعَنَهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا﴾ [الأحزاب: ٦٨]

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن هشام فى قوله تعالى: ﴿كَبِيرًا﴾<sup>(٢)</sup> فقطع له الحلوانى بالثاء المثناة وذلك من طريقه (ابن عبدان والجمال) وروى عنه الداجونى بالياء الموحدة وذلك من المستنير<sup>(٣)</sup> والكفاية الكبرى<sup>(٤)</sup>، وغاية أبى العلاء<sup>(٥)</sup>، والكامل<sup>(٦)</sup>، وروضة المعدل<sup>(٧)</sup>، والمصباح<sup>(٨)</sup>، ولابن الفحام من قراءته على الفارسى<sup>(٩)</sup>، وللشذائى عن الداجونى من المبهم<sup>(١٠)</sup> والكامل والإعلان<sup>(١١)</sup>، وقد روى ابن شريح الثاء وذلك من طريق زيد عن الداجونى، وكذا ابن الفحام من قراءته على غير الفارسى. والوجهان صحيحان عن هشام وبهما أخذ الإمام ابن الجزرى نصًا وأداءً والذى يقدم هو (الثاء)؛ لأنه ورد من الطريق الأعلى وهو الأكثر رواية عن هشام، وقد بلغت طرقة ٣٠ طريقًا من ٥١ طريقًا لهشام كما أنه الموافق لما فى التيسير والشاطبية والباقى لوجه (الباء) وبهذا الوجه قرأ عاصم مما يدل على صحة الوجهين والله أعلم.

التوجيه: من قرأ بالثاء: أنه أراد تكرار اللعن، فأطلق لفظ الكثرة لذلك، ومن قرأه بالياء: أنه أراد لعنًا عظيمًا لا ينقطع<sup>(١٢)</sup>.

سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ

## ﴿تَأْكُلُ مِنْ سَأْتِهِ﴾ [سبأ: ١٤]

وروى الإمام ابن الجزرى أيضًا اختلاف الطرق عن هشام فى قوله تعالى: ﴿مِنْ سَأْتِهِ﴾ فروى الحلوانى عنه بفتح الهمزة وذلك من التيسير<sup>(١٣)</sup>، والشاطبية<sup>(١٤)</sup>.

- |                            |                              |
|----------------------------|------------------------------|
| (١) الكشف ٢ / ١٩٦.         | (٢) النشر ٢ / ٣٤٨.           |
| (٣) المستنير ٢ / ٧٤٤.      | (٤) الكفاية الكبرى: ٢ / ٤٩٩. |
| (٥) غاية الاختصار ٢ / ٦٢١. | (٦) الكامل: ٧٧٥.             |
| (٧) الروضة: ٢ / ٨٦٤.       | (٨) المصباح: ٤٤١.            |
| (٩) التجريد: ٢٩٠.          | (١٠) المبهم: ٨١.             |
| (١١) الإعلان: ١٩٦.         | (١٢) الموضح: ٢ / ١٠٤٠.       |
| (١٣) التيسير: ١٤٦.         | (١٤) الشاطبية: البيت: ٩٨٧.   |

والتلخيصين<sup>(١)</sup>، وطريق ابن شريح<sup>(٣)</sup>، وروضة المعدل<sup>(٤)</sup>، والكامل<sup>(٥)</sup>، والعنوان<sup>(٦)</sup>، وكفاية أبي العز<sup>(٧)</sup>، والتجريد<sup>(٨)</sup>، والمصباح<sup>(٩)</sup>، والسبعة<sup>(١٠)</sup>، والمبهج<sup>(١١)</sup>، وقراءة الداني على الفارسي<sup>(١٢)</sup> وكذا للشذائي عن الداجوني من المبهج والإعلان<sup>(١٣)</sup>، والكامل على ما ورد فيهم.

وروى زيد عن الداجوني إسكان الهمز وذلك من المستنير<sup>(١٤)</sup> والروضتين<sup>(١٥)</sup> والتجريد، وكفاية أبي العز، وغاية أبي العلاء<sup>(١٦)</sup>، والكامل، والمصباح. والوجهان صحيحان عن هشام، والذي يقدم هو تحريك الهمز بالفتح؛ لأنه الأكثر رواية، حيث بلغت طرقة ٣٥ طريقاً من مجموع طرقة البالغ عددها ٥١ طريقاً وهو الموافق لما في التيسير والشاطبية، وأما وجه إسكان الهمز فورد عنه من ١٦ طريقاً وبه قرأ ابن ذكوان. مما يدل على صحة رواية الوجهين. والله أعلم.

التوجيه: الهمزة والألف لغتان<sup>(١٧)</sup>.

شَوْكَةٌ عَظِيمَةٌ

﴿وَلَا يُنْقِصُ مِنْ عُمُرِهِ﴾ [فاطر: الآية: ١١]

روى الإمام ابن الجزري اختلاف الطرق عن رويس في قوله تعالى:

﴿وَلَا يُنْقِصُ﴾ فقطع للحمامي والسعيدى وأبى العلاء وذلك من طريق النحاس عن التمار بفتح الياء وضم القاف، وقرأ الباقر عكس ذلك<sup>(١٨)</sup>.

(١) تلخيص العبارات: ١٣٩.

(٢) التلخيص: ٣٧٢.

(٤) الروضة: ٢ / ١٣٢.

(٦) العنوان: ١٥٥.

(٨) التجريد: ٢٩٠.

(١٠) السبعة: ٥٢٧.

(١٢) جامع البيان: ٦٢٨.

(١٤) المستنير: ٢ / ٧٤٦.

(١٦) غاية الاختصار: ٢ / ٦٢٣.

(١٨) النشر: ٢ / ٣٥٢.

(٣) الكافي: ١٣٢.

(٥) الكامل: ٧٧٥.

(٧) الكفاية: ٢ / ٥٠١.

(٩) المصباح: ٤٤١.

(١١) المبهج: ٨٢.

(١٣) الإعلان: ١٩٦.

(١٥) الروضة: ٢ / ٧٦٨.

(١٧) الكشف: ٢ / ٢٠٣.

وببحث طرق رويس تبين أن الوجه الأول ورد عن الحماصي وذلك من مفردة ابن الفحام<sup>(١)</sup>، والكامل<sup>(٢)</sup>، وروضة المالكي<sup>(٣)</sup>، وكتابي أبي العز<sup>(٤)</sup>، وغاية أبي العلاء<sup>(٥)</sup>، والمصباح<sup>(٦)</sup>، والمستنير<sup>(٨)</sup>، وجامع ابن فارس على ما في التبصرة<sup>(٩)</sup> والتذكار على ما في النشر وللقاضي أبي العلاء وذلك من كتابي أبي العز وكتابي ابن خيرون وباقي طرقه على ما رواه ابن الجزري.

- أما بالنسبة لطريق السعيدى فقد ورد عنه من قراءة ابن الفحام على الفارسي وتقدم بيانه من المفردة، وكذا ورد من الجامع لأبي الحسن الفارسي، وقد روى الفارسي فتح الياء وضم القاف لروح فقط عن يعقوب<sup>(١٠)</sup>، فيكون لرويس عكس ذلك.

وقطع أبو الطيب عن التمار بضم الياء وفتح القاف وذلك من غاية أبي العلاء، ولابن مقسم من الكامل، وغاية ابن مهران<sup>(١١)</sup>، وللجوهرى من التذكرة<sup>(١٢)</sup>، وقراءة الداني على أبي الحسن وأبي الفتح والكامل، وللكارزنى عن النحاس وذلك من المبهج<sup>(١٣)</sup> والتلخيص لأبي معشر.

والوجهان صحيحان عن رويس وبهما قرأ الإمام ابن الجزري والذي يقدم هو فتح الياء وضم القاف؛ لأنه الأكثر طرقاً عن رويس، حيث ورد ذلك عنه من ٢٢ طريقاً بنسبة ٥٤٪ تقريباً من مجموع طرقه البالغ عددها ٤١ طريقاً وهو الموافق لطريق التحجير<sup>(١٤)</sup> والباقي للوجه الآخر وهو ضم الياء وفتح القاف. وبه قرأ القراء غير روح مما يدل على صحة رواية الوجهين معاً والله أعلم.

التوجيه: من قرأ بفتح الياء وضم القاف: أن الفعل مضارع نقص بالبناء للفاعل ونقص لازم ومعتد وهو في هذا الوجه لازم والتقدير: ولا ينقص شيء من عمره: أراد عمر المعمر في قوله تعالى (وما يعمر من معمر).

وأما من قرأ بضم الياء وفتح القاف فالوجه أنه مضارع مبنى للمفعول وماضيه (نقص) بضم النون وكسر القاف والفعل هنا متعد<sup>(١٥)</sup>. والله أعلم.

(٢) الكامل: ٧٨١.

(٤) الإرشاد: ٥١١.

(٦) غاية الاختصار: ٢ / ٦٢٦.

(٨) المستنير: ٢ / ٧٥٠.

(١٠) الجامع: ١٩٠.

(١٢) التذكرة: ٢ / ٥٠٩.

(١٤) التحجير: ١٦٦ - ١٦٧.

(١) المفردة: ١٦.

(٣) الروضة: ٢ / ٨٧٣.

(٥) الكفاية: ٢ / ٥٠٥.

(٧) المصباح: ٤٤٥.

(٩) التبصرة: ٤٠.

(١١) الغاية: ٣٧٠.

(١٣) المبهج: ٨٢.

(١٥) الموضح: ٣ / ١٠٦٢.

## المبحث الرابع

أوجه الخلاف الواردة من سورة يس  
حتى آخر القرآن

وفيه عدة مطالب:

المطلب الأول: أوجه الخلاف الواردة من سورة  
يس حتى سورة الأحقاف.

المطلب الثاني: أوجه الخلاف الواردة من  
سورة محمد ﷺ حتى سورة الدهر.

المطلب الثالث: أوجه الخلاف الواردة من  
المرسلات حتى آخر القرآن الكريم.





## المبحث الرابع من سورة يس حتى آخر القرآن المطلب الأول: من سُورَةُ يَسَّيْنِ حَتَّى سُورَةِ الْحَقَّةِ

### بيان سُورَةِ يَسَّيْنِ

وقد ورد اختلاف الطرق هنا في ثلاثة مواضع:

### الأول: ﴿وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾ [يس: الآية: ٤٩]

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن قالون وأبى عمرو وهشام وشعبة في قوله تعالى: ﴿يَخِصِّمُونَ﴾.

### أ - (بيانه لقالون)

وله ثلاثة أوجه: الإسكان - والاختلاس - والإدغام.

ويبحث طرق قالون تبين أن جمهور العراقيين قطعوا له بالإسكان وذلك لأبى نسيط من المستنير<sup>(١)</sup>، والكامل<sup>(٢)</sup>، وتلخيص الطبرى<sup>(٣)</sup>، والمبهج<sup>(٤)</sup>، والتجريد<sup>(٥)</sup>، وروضة المالكى<sup>(٦)</sup>، والكفائتين<sup>(٧)</sup>، والمصباح<sup>(٨)</sup>، وغاية أبى العلاء<sup>(٩)</sup>، وهو للحلوانى من أكثر طرقه وذلك من التجريد وجامع البيان<sup>(١٠)</sup>، والمصباح، والمبهج، والسبعة<sup>(١١)</sup>، والروضتين<sup>(١٢)</sup>، والمستنير، والمجتبى على ما فى العنوان والكفائتين وإرشاد أبى العز<sup>(١٣)</sup>، والغائتين<sup>(١٤)</sup>، وتلخيص

(١) المستنير: ٢ / ٧٥٤.

(٢) الكامل: ٢ / ٧٨٥.

(٣) التلخيص: ٣٨٠.

(٤) التجريد: ٢٩٤.

(٥) الروضة: ٢ / ٨٧٨.

(٦) كفاية الست: ٣٣.

(٧) الكفاية الكبرى: ٢ / ٥٠٩.

(٨) المصباح: ٤٤٨.

(٩) جامع البيان: ٦٣٧.

(١٠) روضة المعدل: ١٣٤.

(١١) غاية الاختصار: ٢ / ٦٣٠.

(١٢) السبعة: ٥٤١.

(١٣) الإرشاد: ٥١٦.

(١٤) الغاية: ٣٧٥.

أبى معشر، والكمال، وغير ذلك، ولقالون من جامع ابن فارس على ما فى التبصرة<sup>(١)</sup> وأحد الوجهين لأبى نسيط من التيسير<sup>(٢)</sup> والكافى<sup>(٣)</sup> والإعلان<sup>(٤)</sup>، والوجه الثانى منهما هو الاختلاس وقطع به جمهور المغاربة عن قالون. وهو الذى فى التذكرة<sup>(٥)</sup>، والهادى<sup>(٦)</sup>، والشاطبية<sup>(٧)</sup>، وكذا من تلخيص العبارات على ما رواه الإمام ابن بليمة حيث قال:

(قرأ قالون ﴿يَخْصِمُونَ﴾ بفتح الياء وإخفاء حركة الخاء مع التشديد<sup>(٨)</sup> بخلاف ما رواه ابن الجزرى عنه من إتمام الحركة كورش<sup>(٩)</sup>).

- أما الوجه الثالث فهو الإتمام على ما رواه الإمام ابن الجزرى فى النشر من التلخيص وتقدم بيانه، وكذا من طريق أبى عون عن الحلوانى، وأبى سليمان عن قالون وهما عنه ليسا من طريق الطيبة<sup>(١٠)</sup>، ولكن يؤخذ له بوجه الإتمام من التلخيص اعتماداً على ابن الجزرى لاحتمال وقوع سهو من النساخ.

والذى يقدم هو الإسكان؛ لأنه رواية الجمهور عن قالون وهو الأكثر طرقاً عنه، وقد ورد عنه من ٦٤ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٨٣ طريقاً، يليه الاختلاس وقد ورد من ١٧ طريقاً، والإتمام من طريقين. ولا يقدح ذلك فى صحة هذا الوجه لأن به قرأ ابن كثير وهو رواية ورش مما يدل على صحة الأوجه الثلاثة والله أعلم.

## ب. (بيانه لأبى عمرو)

وأما أبو عمرو<sup>(١١)</sup> فروى ابن الجزرى الاختلاس عنه لجمهور المغاربة والإتمام عن جمهور العراقيين، ويبحث طرق أبى عمرو تبين أن الاختلاس ورد عنه من رواية الدورى من التيسير، والتلخيصين، والعنوان، والكافى، وكفاية الست وغاية أبى العلاء، والتذكرة، والتبصرة، والشاطبية، والسبعة، وجامع البيان، والمبهبج، والكافى، وغاية ابن مهران،

(٢) التيسير: ١٤٩.

(١) التبصرة: ٤٠.

(٤) الإعلان: ٢٠٠.

(٣) الكافى: ١٨٩.

(٦) الهادى: ٦٧.

(٥) التذكرة: ٢ / ٣١٥.

(٨) تلخيص العبارات: ١٤١.

(٧) الشاطبية: البيت: ٩٨٨.

(١٠) النشر: ١ / ٩٩ - ١٠٦.

(٩) النشر: ٢ / ٣٥٤.

(١١) تقدم بيان أوجه الاختلاف من هذه المصادر فى رواية قالون مما أغنى عن إعادة ذكرها هنا مرة أخرى.

ولأبى الزعراء من الكامل.

ولابن مجاهد من المصباح، ومن قراءة ابن الفحام على عبد الباقي من التجريد.

وقطع به ابن جمهور عن السوسى، ولابن جرير عنه من التيسير، والشاطبية والتجريد، وبه قرأ ابن الفحام على عبد الباقي وابن نفيس وتلخيص العبارات، وروضة المعدل، والكافى، والعنوان، وجامع البيان، ولابن حبش عنه من المستنير، والمصباح، وغاية أبى العلاء، والكامل وجامع ابن فارس على ما فى التبصرة.

وروى الوجهين عن أبى عمرو ابن سفيان المالكى وللدورى من الإعلان.

وقطع له بالإتمام من رواية الدورى ابن سوار فى المستنير وهو الذى فى كتابى أبى العز والتذكار وكتابى ابن خيرون على ما فى النشر، وروضة المعدل، والمالكى وجامع ابن فارس ولابن فرح من المصباح والكامل.

ولابن حبش عن السوسى من التجريد، وروضة المالكى، وكفاية أبى العز والوجهان صحيحان عن أبى عمرو، والذى يقدم هو الاختلاس؛ لأنه الأكثر طرقاً عن أبى عمرو فقد ورد عنه من رواية الدورى من ٧٥ طريقاً وللسوسى من ٢٤ طريقاً كما أنه الموافق لما فى التيسير والشاطبية والباقي لوجه الإتمام منهما وتقدم أن أوجه الإتمام هو قراءة ابن كثير ورواية ورش مما يدل على صحة الوجهين والله أعلم.

### جـ - (بيانه هشام)

وأما هشام فروى عنه الحلوانى فتح الحاء مع تشديد الصاد وله كسرها أيضاً مع التشديد وذلك من جميع طرقه سوى السبعة لابن مجاهد والتجريد من قراءته على الفارسى كلاهما من طريق الجمال عن الحلوانى حيث روى الكسر. وأحد الوجهين من الاعلان <sup>(١)</sup> فيؤخذ بالفتح للحلوانى والكسر للداجونى كغالب الطرق عنهما وبه قطع ابن الجزرى للداجونى.

وبحث طرق الداجونى تبين أن رواية الكسر وردت من طريق زيد وذلك من المستنير، والتجريد، وكفاية أبى العز، وغاية أبى العلاء وجامع ابن فارس.

وروى الباقون الفتح، وذلك للداجونى من الكافى، والكامل، والمصباح، والمبهج

(١) ينظر الاعلان: ٢٢٠ مخطوط.

غير أن الذي أخذ به ابن الجزرى هو فتح الخاء للحلوانى وكسرها للداجونى والذي يقدم هو الفتح؛ لأنه ورد من الطريق الأول وهو الأكثر رواية عن هشام، وقد ورد ذلك عنه من ٣٥ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٥١ طريقاً والباقى لوجه الكسر، ولاتقدح هذه النسبة فى وجه الكسر فهو رواية ابن ذكوان وحفص مما يدل على صحة رواية الوجهين والله أعلم.

### د - (بيانه لشعبة)

وأما شعبة فروى عنه الإمام ابن الجزرى فتح الياء مع كسر الخاء وذلك من طريق العلمى وبالخلاف بين كسر الياء وفتحها عن يحيى بن آدم، مع كسر الخاء أيضاً. ويبحث طرق العلمى تبين أنه ورد عنه الفتح كما فى النشر باستثناء المبهج، وروى أبو معشر كسر الياء عن شعبة بخلف عنه.

وأما يحيى بن آدم فروى عنه شعيب كسر الياء والخاء وذلك من المبهج، والمصباح، والمستنير، وكتابى ابن خيرون، وروضة المعدل وغيرها، وللعلمى من المبهج بخلف عنه، وأحد الوجهين لشعيب من كتابى ابن خيرون، وبالكسر أيضاً لأبى حمدون من كتابى أبى العز، وروضة المالكى، والتجريد من قراءة ابن الفحام على الفارسى، والمستنير، وجامع ابن فارس وغاية أبى العلاء.

وأما فتح الياء مع كسر الخاء فقطع به لشعبة ابن مهران فى الغاية، وليحى عنه ذلك من طريق شعيب من السبعة، التيسير والشاطبية والعنوان والمجتبى، والكافى والكامل وتلخيص العبارات ومن قراءة ابن الفحام على عبد الباقي والمالكى، ولأبى حمدون من الكامل، والمصباح.

والوجهان صحيحان عن شعبة وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى، والذي يقدم هو كسر الياء؛ لأنه ورد من الطريق الأول وهو الأكثر رواية عنه، وقد بلغت طرقه ٣٩ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٧٦ طريقاً. كما أنه الموافق لما فى التيسير والشاطبية. والله أعلم.

## الثاني: ﴿أَنْقَلِبُوا فَكِيهِينَ﴾<sup>(١)</sup>

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن ابن عامر فى قوله تعالى: ﴿فَكِيهِينَ﴾ فقطع للمرمى (الداجونى) عن ابن ذكوان بغير ألف وذلك من كتابى أبى العز<sup>(٢)</sup> (٣) وجامع الفارسى<sup>(٤)</sup>، وروضة المالكى<sup>(٥)</sup> وطريق أبى معشر<sup>(٦)</sup>، والمبهبج<sup>(٧)</sup>، والكامل<sup>(٨)</sup>، والمستنير<sup>(٩)</sup>، والمصباح<sup>(١٠)</sup>، وجامع البيان وهو لزيد طريق الداجونى عن هشام، وذلك من غاية الاختصار<sup>(١١)</sup>.

وروى الباقر عن ابن عامر بإثبات الألف.

وذكر الإمام ابن الجزرى عدم الألف وذلك للشذائى عن ابن الأخرم عن ابن ذكوان<sup>(١٢)</sup> وقد ورد طريق الشذائى من المبهبج والكامل، واقتصر الإمام سبط الخياط فى إثبات الألف على حفص والداجونى عن ابن ذكوان فقط وبنحو ذلك روى الهذلى وعليه فإن مذهب الشذائى منهما هو إثبات الألف.

والوجهان صحيحان وبها قرأ الإمام ابن الجزرى، والذى يقدم هو إثبات الألف؛ لأنه الأكثر طرقاً ورواية عن ابن عامر، وهو الموافق لما عليه الجمهور وقد ورد ذلك لابن ذكوان من ٦٧ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٧٩ طريقاً ومن رواية هشام من ٥٠ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٥١ طريقاً، وهو الموافق لما فى التيسير والشاطبية. والباقى لوجه حذف الألف ولا يقدح ذلك فى صحة قراءته لأن به قرأ أبو جعفر من جميع رواياته وهو لحفص من جميع طرقه مما يدل على صحة الوجهين. والله أعلم.

(١) التطفيف: ٣١. هذا الموضع من سورة التطفيف لكن ابن الجزرى رأى من ممدوحة هنا فى عطفه على خلاف القراءة فى قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمَ فِي شُغُلٍ فَاكِهُونَ﴾. ينظر النشر: ٢ / ٣٥٤، وتبعته فى ذلك.

(٢) الكفاية: ٢ / ٥١٠. (٣) الإرشاد: ٥١٧.

(٤) الجامع: ١٩١. (٥) الروضة: ٢ / ٨٨٠.

(٦) التلخيص: ٤٦٣. (٧) المبهبج: ٩٣.

(٨) الكامل: ٧٨٥. (٩) المستنير: ٢ / ٧٥٥.

(١٠) المصباح: ٤٤٩. جامع البيان: ٧٧٤. (١١) غاية الاختصار: ٢ / ٦٣١.

(١٢) النشر: ٢ / ٣٥٤.

### الثالث: ﴿أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾ [يس: ٦٨]

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن ابن عامر من روايته في قوله تعالى ﴿يَعْقِلُونَ﴾.

ويبحث طرق ابن عامر تبين أن قراءة الغيب هي رواية الحلواني عن هشام من جميع طرقه، ولزيد عن الداجوني عن هشام من المستنير، والكافي، وللشذائي عن الداجوني من المبهج، وأطلق الصفراوي الخلاف لهشام من روايته. فيؤخذ له بالغيب للحلواني والخطاب للداجوني كما هو المروى من أكثر الطرق عنهما.

وقطع له بالغيب الرمل عن الصوري طريق زيد من رواية ابن ذكوان وذلك من كتابي أبي العز، وجامع الفارسي، وروضة المالكي، وللرمل عن ابن ذكوان من المستنير.

أما الخطاب فقطع به لابن ذكوان الأخفش من طريقه (النقاش، وابن الأخرم) وللمطوع عن الصوري، وللرمل عنه من غير طريق زيد وذلك من إرشاد أبي العز، وطريق أبي معشر، والمبهج، والكمال، وغاية أبي العلاء، وطريق الداني ولزيد عن الداجوني عن هشام، وذلك من روضة المالكي والتجريد من قراءة ابن الفحام عن الفارسي، وكفاية أبي العز، وغاية أبي العلاء، وروضة المعدل، والكمال، والمصباح، والوجهان صحيحان عن ابن عامر من روايته وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى. والذي يقدم من رواية هشام هو الغيب لكثرة طرقه، وقد ورد ذلك من ٣٧ طريقاً عن هشام من مجموع طرقه البالغ عددها ٥١ طريقاً.

والخطاب لابن ذكوان وقد بلغت طرقه ٧٤ طريقاً من مجموع طرقه البالغة ٧٩ طريقاً. كما أن الغيب عن هشام والخطاب عن ابن ذكوان هو الموافق لما عليه في التيسير والشاطبية. والوجهان صحيحان عن ابن عامر. والله أعلم.

#### التوجيه:

من قرأ بالخطاب إما على الالتفات من الغيبة إلى الخطاب، أو حملاً على الخطاب في الآيات السابقة من قوله تعالى (ألم أعهد إليكم..) وما بعدها.

ومن قرأ بالغيبة فهو لمناسبة ما قبله وذلك في قوله تعالى: (ولو نشاء لمسخناهم) فكان ضمير الغيبة موافقاً له. والله أعلم.

## سُورَةُ الصَّافَاتِ

وقد ورد خلاف الطرق هنا في موضعين:

### الأول ﴿وَإِنَّ الْيَاسَ﴾ [الصافات: ١٢٣]

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن ابن عامر في قطع الهمزة ووصلها من قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ الْيَاسَ﴾

أ- بيانه هشام: ويبحث طرق هشام تبين أن الحلوانى روى عنه بهمز القطع من طريقه سوى ابن مجاهد<sup>(١)</sup> عن الجمال عنه. والفارسى عن هشام من التجريد<sup>(٢)</sup>.

واختلف عن الداجونى فروى عنه الشذائى بالقطع كذلك، ولزید عن الداجونى من الكافى<sup>(٣)</sup> وللمالكى من التجريد، والروستين<sup>(٤)</sup><sup>(٥)</sup>، والكامل<sup>(٦)</sup>، والمصباح<sup>(٧)</sup>، ورواه همزة وصل ابن سوار فى المستنير<sup>(٨)</sup> وهو الذى فى غاية أبى العلاء<sup>(٩)</sup>، وكفاية أبى العز<sup>(١٠)</sup> وجامع ابن فارس على ما فى التبصرة<sup>(١١)</sup> ثلاثتهم من طريق زيد عن الداجونى وابن مجاهد عن الحلوانى.

والوجهان صحيحان نصاً وأداءً عن هشام وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى والذى يقدم هو القطع؛ لأنه الأكثر طرقاً ورواية عنه وهو الموافق لما عليه الجماعة. وقد ورد ذلك عنه من ٤١ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٥١ طريقاً وهو الموافق لما فى التيسير والشاطبية، والباقى لوجه همزة الوصل، ولا يقدح ذلك فى صحته لأن به قرأ ابن ذكوان فى أحد الوجهين كما سيأتى.

ب - بيانه لابن ذكوان: وأما ابن ذكوان فرواه عنه همزة وصل أبو عمرو الدانى فى التيسير<sup>(١٢)</sup> وهو الذى فى المبهج<sup>(١٣)</sup> وروضة المالكى<sup>(١٤)</sup> والمبهج والمستنير<sup>(١٥)</sup> وكفاية أبى العز<sup>(١٦)</sup> وتلخيص

(٢) التجريد: ٢٩٦.

(١) السبعة: ٥٤٨.

(٤) روضة المالكى: ٢ / ٨٨٦.

(٣) الكافى: ١٩٠.

(٦) الكامل: ٣٧٠.

(٥) روضة المعدل: ١٣٥.

(٨) المستنير: ٢ / ٧٦٠.

(٧) المصباح: ٤٥٢.

(١٠) الكفاية: ٢ / ٧١٥.

(٩) غاية الاختصار: ٢ / ٦٣٥.

(١٢) التيسير: ١٥١.

(١١) التبصرة: ٤١.

(١٤) روضة المالكى: ٨٧.

(١٣) المبهج: ٨٣.

(١٦) الكفاية: ٢ / ٥١٧.

(١٥) المستنير: ٢ / ٧٦٠.

الطبري<sup>(١)</sup> وجامع الفارسي<sup>(٢)</sup> وكذا من جامع ابن علي ما في التبصرة<sup>(٣)</sup>، والتذكار على ما في الفريدة<sup>(٤)</sup>، ولغير الفارسي من التجريد<sup>(٥)</sup>، وللتقاس من إرشاد أبي العز<sup>(٦)</sup> والمصباح<sup>(٧)</sup>، ولغير ابن الأخرم من غاية أبي العلاء<sup>(٨)</sup> وللمل من جامع البيان<sup>(٩)</sup> وهو أحد الوجهين من الشاطبية<sup>(١٠)</sup> وإن كان الوصل هو طريق التيسير كما سبق.

- وأما قطع الهمزة فرواه عنه الأهوازي في وجيزه<sup>(١١)</sup> ولغير الفارسي من التجريد، وللصوري من الإرشاد والمصباح، ولابن الأخرم من غاية أبي العلاء، وبه قرأ الداني على أبي الحسن بن غلبون من هذا الطريق كما في المفردات<sup>(١٢)</sup>، ومن بقية طرقه الذين لم يتعرضوا للذكر الخلاف فيه عن ابن عامر وذلك في غاية ابن مهران<sup>(١٣)</sup> والكامل<sup>(١٤)</sup> والتذكرة<sup>(١٥)</sup> والهادي<sup>(١٦)</sup> وتلخيص العبارات<sup>(١٧)</sup> ومن التذكار والهداية على ما في النشر. والوجه الثاني من الشاطبية.

- مما سبق يتبين صحة رواية الوجهين عن ابن ذكوان وقد رود وجه وصل الهمزة من ٤٢ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٧٩ طريقاً وهو المقدم والباقي لوجه القطع ويمثل النسبة الباقية. والوجهان صحيحان وبهما قرأ الإمام ابن الجزري.

## الثاني: ﴿لَكَذِبُونَ﴾ أَصْطَفَى

[الصفات: الآيتان: ١٥٢ - ١٥٣]

روى الإمام ابن الجزري اختلاف الطرق عن ورش في قوله تعالى: ﴿أَصْطَفَى﴾ فرواه الأزرق عنه بهمزة قطع من جميع طرقه كما في النشر<sup>(١٨)</sup>.

- |                           |                              |
|---------------------------|------------------------------|
| (١) التلخيص: ٣٨٣.         | (٢) الجامع: ١٩٢.             |
| (٣) التبصرة: ٤٠.          | (٤) الفريدة: ١ / ٣٧٢.        |
| (٥) التجريد: ٢٩٦.         | (٦) الإرشاد: ٥٢٣.            |
| (٧) المصباح: ٤٥٢.         | (٨) غاية الاختصار: ٢ / ٦٣٥.  |
| (٩) جامع البيان: ٦٩١.     | (١٠) الشاطبية: البيت: ٩٩٨.   |
| (١١) الوجيز: ٣١٠.         | (١٢) المفردات السبع: ٢٠٨.    |
| (١٣) الغاية: ٣٧٨.         | (١٤) الكامل: ٣٧٠، ٧٨٩ - ٧٩٠. |
| (١٥) التذكرة: ٢ / ٥١٩.    | (١٦) الهادي: ١٨.             |
| (١٧) تلخيص العبارات: ١٤٣. | (١٨) النشر: ٢ / ٣٦٠.         |



ورواه الأصبهاني بهمزة وصل وذلك من التجريد<sup>(١)</sup>، وكفاية أبي العز<sup>(٢)</sup> والروضتين<sup>(٣)</sup>، والمستنير<sup>(٤)</sup>، والإعلان<sup>(٥)</sup>، وغاية ابن مهران<sup>(٦)</sup>، والمبهبج<sup>(٧)</sup> وقراءة ابن الجزرى على ابن الصائغ.

ورواه الشهرزورى بالقطع مخالفاً بذلك جميع طرق الأصبهاني<sup>(٩)</sup>، ولم يتعرض لذكره الهذلى فى كامله وكذا أبو معشر الطبرى فى التلخيص<sup>(١٠)</sup> كلاهما عن الأصبهاني والذى أخذ به الإمام ابن الجزرى هو قراءته بهمزة قطع للأزرق، وبهمزة وصل للأصبهاني. والوجهان صحيحان عن ورش والذى يقدم هو القطع؛ لأنه ورد من طريق الأزرق وهو الأكثر طرقاً عن ورش. وقد ورد ذلك عنه من ٣٥ طريقاً من مجموع طرق ورش البالغ عددها ٦١ طريقاً وهو الموافق لما فى التيسير والشاطبية والباقي لوجه الوصل للأصبهاني. وبه قرأ أبو جعفر مما يدل على صحة الوجهين معاً. والله أعلم.

### سورة الضحى

#### ﴿بِحَاِلِصَةِ ذِكْرِى الدَّارِ﴾ [سورة ص: الآية: ٤٦]

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن هشام فى قوله تعالى: ﴿بِحَاِلِصَةِ﴾ فقطع للحلوانى بغير تنوين على الإضافة، وللداجونى بالتنوين<sup>(١١)</sup>. ويبحث طرق الحلوانى تبين أنه ورد عنه عدم التنوين كما ذكر الإمام ابن الجزرى من جميع طرقه سوى السبعة لابن مجاهد<sup>(١٢)</sup>، والتجريد من قراءته على الفارسى<sup>(١٣)</sup> كلاهما من طريق الجمال عنه، فقد روى هذا الموضع بالتنوين، أما ما رواه ابن الفحام من عدم التنوين عن عبد الباقي فهو ليس من طريق الطيبة<sup>(١٤)</sup>.

- |                        |  |
|------------------------|--|
| (١) التجريد: ٢٩٦.      | (٢) الكفاية: ٢ / ٥١٧.                  |
| (٣) روضة المعدل: ١٣٥.  | (٦) الروضة: ٢ / ٨٨٧.                   |
| (٥) المستنير: ٧٦١ / ٢. | (٨) الإعلان: ٢٠٣.                      |
| (٧) الغاية: ١٣٧٩.      | (١٠) المبهبج: ٨٣.                      |
| (٩) الكامل: ٣٧٠.       | (١٠) التلخيص: ٣٨٤.                     |
| (١١) النشر: ٢ / ٣٦١.   | (١٢) السبعة: ٥٥٤.                      |
| (١٣) التجريد: ٢٩٧.     | (١٤) طريق الجمال: النشر ٢ / ١٣٦ - ١٣٧. |

وأما بالنسبة لطريق الداجوني فقد روى الشذائي عنه عدم التنوين كالحلواني وذلك من المبهج<sup>(١)</sup> والإعلان<sup>(٢)</sup> ولزيد عن الداجوني من الكافي<sup>(٣)</sup> حيث قطعوا بعدم التنوين لهشام. وروى الباقر عن زيد بالتنوين وذلك من المستنير<sup>(٤)</sup> وروضة المالكى<sup>(٥)</sup>، والمعدل<sup>(٦)</sup>، وكفاية أبى العز<sup>(٧)</sup>، وغاية أبى العلاء<sup>(٨)</sup>، والمصباح<sup>(٩)</sup>، وللداغوني من الكامل<sup>(١٠)</sup>. وجامع ابن فارس على ما فى التبصرة<sup>(١١)</sup>. وكذا من السبعة والتجريد من قراءته على الفارسي.

والوجهان صحيحان وبهما أخذ الإمام ابن الجزرى عن هشام والذى يقدم هو عدم التنوين؛ لأنه ورد من طريق الحلواني وهو الأول والأكثر رواية عن هشام. وقد ورد عنه ذلك من ٣٢ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٥١ طريقاً وهو الموافق لما فى التيسير والشاطبية والباقى للوجه الآخر وهو التنوين ولا يقدح ذلك فى صحة روايته لأن عليه القراء العشرة سوى المدنيين وخلف هشام. والله أعلم.

سُورَةُ الْبُرُجِ

وقد ورد الخلاف هنا فى موضعين:

### الأول: قوله تعالى: ﴿تَأْمُرُونَنِي أَعْبُدُ﴾ [الزمر: ٦٤]

فروى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن ابن ذكوان فروى عنه من أكثر الطرق بنونين الأولى مفتوحة والثانية مكسورة.

وبيحث طرق ابن ذكوان تبين أن الأخفش من جميع طرقه سوى تلخيص ابن بليمة قطع له بنونين خفيفتين، وكذا رواه الصورى عنه من طريقه من المبهج<sup>(١٢)</sup> والكامل<sup>(١٣)</sup>، وأطلق أبو العلاء التخيير للصورى<sup>(١٤)</sup> وروى أبو معشر الخلاف عنه<sup>(١٥)</sup>.

(٢) الإعلان: ٢٠٤.

(١) المبهج: ٨٤.

(٤) المستنير: ٢ / ٧٦٤.

(٣) الكافي: ١٩٢.

(٦) روضة المعدل: ١٣٥.

(٥) الروضة: ٢ / ٨٨٩.

(٨) غاية الاختصار: ٢ / ٦٣٨.

(٧) الكفاية: ٢ / ٥٢٠.

(١٠) الكامل: ٧٩٤.

(٩) المصباح: ٤٥٤.

(١٢) المبهج: ٨٤.

(١١) التبصرة: ٤١.

(١٤) غاية الاختصار: ٢ / ٦٤٣.

(١٣) الكامل: ٧٩٨.

(١٥) التلخيص: ٣٩٠.

وقطع له بنون واحدة مخففة مكسورة ابن بليمة في التلخيص<sup>(١)</sup> وذلك من طريق النقاش وهو للرملي عن الصوري من كتابي أبي العز<sup>(٢)</sup><sup>(٣)</sup>، وروضة المالكي<sup>(٤)</sup>، وجامع الفارسي<sup>(٥)</sup>، والمستنير<sup>(٦)</sup> والمصباح<sup>(٧)</sup>. وللخيازي عن الشذائي من الكامل.

والوجهان صحيحان عن ابن ذكوان وبهما قرأ الإمام ابن الجزري، والذي يقدم هو الوجه الأول؛ لأنه الأكثر رواية عنه كما في النشر<sup>(٨)</sup>. وقد ورد ذلك عنه من ٦٧ طريقاً وهو الموافق لما في التيسير والشاطبية والباقي للوجه الآخر وهو القراءة ولا تقدح هذه النسبة في صحته؛ لأن به قرأ المدنيان والله أعلم.

## الثاني:

﴿أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَحْسَرْتُنِي عَلَى مَا فَرَطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾<sup>(٩)</sup>

روى الإمام ابن الجزري اختلاف الطرق عن ابن وردان في قوله تعالى ﴿يَحْسَرْتُنِي﴾ وذلك بين إسكان الياء وفتحها، فروى إسكانها عن ابن العلاف، والخيازي عن الفضل وكذا الحنبلي عن هبة الله<sup>(١٠)</sup>. والفتح لغيرهم.

وببحث طرق ابن وردان تبين أن ابن هارون عن الفضل روى عنه بياء مفتوحة ولا بن شيبب أيضاً عنه من كتابي أبي العز<sup>(١١)</sup><sup>(١٢)</sup>، وغاية أبي العلاء<sup>(١٣)</sup>، وروضة المالكي<sup>(١٤)</sup> والكامل<sup>(١٥)</sup>، وغاية ابن مهران<sup>(١٦)</sup>، وهو للنهرواني من المستنير<sup>(١٧)</sup> والمصباح<sup>(١٨)</sup>، وللحامى من روضة المالكي وجامع الفارسي<sup>(١٩)</sup>. وابن فارس على ما في التبصرة<sup>(٢٠)</sup>.

- 
- |                              |                         |
|------------------------------|-------------------------|
| (١) تلخيص العبارات: ١٤٤.     | (٢) الإرشاد: ٥٣٢.       |
| (٣) الكفاية: ٢ / ٥٢٥.        | (٤) الروضة: ٨٩٦.        |
| (٥) الجامع: ١٩٤.             | (٦) المستنير: ٢ / ٧٦٩.  |
| (٧) المصباح: ٤٥٧.            | (٨) النشر: ٢ / ٣٦٣.     |
| (٩) الزمر: الآية: ٥٦.        | (١٠) النشر: ٢ / ٣٦٣.    |
| (١١) الإرشاد: ٥٣٢.           | (١٢) الكفاية: ٢ / ٥٢٥.  |
| (١٣) غاية الاختصار: ٢ / ٦٤١. | (١٤) الروضة: ٢ / ٨٩٥.   |
| (١٥) الكامل: ٤٤٩.            | (١٦) الغاية: ٣٨٣.       |
| (١٧) المستنير: ٢ / ٧٦٨.      | (١٨) مصباح: ٤٥٦.        |
| (١٩) الجامع: ١٩٤.            | (٢٠) التبصرة: ٤١ مخطوط. |

وروى ابن العلاف إسكانها وذلك من المستنير والمصباح، وللخبازي عن الفضل من الكامل على ما في النشر<sup>(١)</sup>. وهو للحنبلي عن هبة الله من كتابي أبي العز، وكتابي ابن خيرون على ما في النشر.

أما طريق الحنبلي من المصباح فليس له سوى الفتح وذلك لاقتصار أبي الكرم في إسكانه على ابن العلاف فقط.

والوجهان صحيحان عن ابن وردان، وبهما قرأ الإمام ابن الجزري والذي يقدم هو الفتح؛ لأنه الأكثر طرقاً ورواية عن ابن وردان وبه أخذ أكثر أهل الأداء عنه. وقد ورد ذلك عنه من ٢٥ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٤٠ طريقاً. والباقي لوجه الاسكان ولا بد في ذلك من المد اللازم المشبع للساكين. والله أعلم.

### شُكْرُهُ عَزَّ وَجَلَّ

وقد ورد اختلاف الطرق هنا في موضعين:

## الأول: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ﴾ [غافر: ٢٠]

روى الإمام ابن الجزري اختلاف الطرق فيه عن ابن ذكوان وذلك بين الغيب والخطاب.

فرواه الأخفش من جميع طرقه سوى المبهج، وكذا المطوعى عن الصورى بالغيب وهو للرملى عنه من كتابي أبي العز<sup>(٢)</sup><sup>(٣)</sup>، وروضة المالكي<sup>(٤)</sup>، وجامع الفارسي<sup>(٥)</sup> والمبهج<sup>(٦)</sup>، وغاية أبي العلاء<sup>(٧)</sup> والمستنير<sup>(٨)</sup>.

وروى الخطاب عنه الهذلي<sup>(٩)</sup> وأبو معشر<sup>(١٠)</sup> كلاهما من طريق الرملى عن الصورى، وكذا في المبهج من طريق ابن الأخرم عن الأخفش.

(٢) الإرشاد: ٥٣٥.

(١) فلعله مما قرأ به على شيوخه والله أعلم.

(٤) الروضة: ٢ / ٨٩٦.

(٣) الكفاية: ٢ / ٥٢٨.

(٦) المبهج: ٨٤.

(٥) الجامع: ١٩٥.

(٨) المستنير ٢ / ٧٧٢.

(٧) غاية الاختصار: ٢ / ٦٤١.

(١٠) التلخيص: ٣٩٤.

(٩) الكامل: ٧٩٩.

والوجهان صحيحان عن ابن ذكوان والذي يقدم هو الغيب؛ لأنه الأكثر طرقاً ورواية عنه وهو الموافق لما عليه الجماعة. وقد ورد ذلك عنه من ٧٢ طريقاً وهو الموافق لما عليه التيسير والشاطبية والباقي لوجه الخطاب ولا تندح هذه النسبة في هذا الوجه؛ لأنه قراءة نافع ورواية هشام مما يدل على صحة رواية الوجهين. والله أعلم.

## الثاني: ﴿قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ [سورة غافر: الآية: ٣٥]

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن ابن عامر في قوله تعالى (قلب) فقطع له بالتنوين للداجوني عن هشام والأخفش عن ابن ذكوان وللباقيين بعدم التنوين<sup>(١)</sup>.  
وبيحث طرق رواية هشام تبين أن ابن شريح روى عنه عدم التنوين وذلك من الكافي<sup>(٢)</sup> وللحلواني عنه من التيسير<sup>(٣)</sup> والشاطبية<sup>(٤)</sup> وتلخيص ابن بليمة<sup>(٥)</sup>، وروضة المعدل<sup>(٦)</sup> والكامل<sup>(٧)</sup>، والعنوان<sup>(٨)</sup>، وكفاية أبي العز<sup>(٩)</sup>، والتجريد<sup>(١٠)</sup>، وقراءة الداني على الفارسي<sup>(١١)</sup>، والسبعة<sup>(١٢)</sup>، والمبهبج<sup>(١٣)</sup>، وتلخيص أبي معشر<sup>(١٤)</sup>، وأطلق الصفرأوى الخلاف لابن عامر<sup>(١٥)</sup>، فيؤخذ بالتنوين للداجوني وتركه الحلواني وهو للصوري عن ابن ذكوان من كتابي أبي العز<sup>(١٦)</sup>، وجامع الفارسي<sup>(١٧)</sup>، وطريق أبي معشر، والمبهبج، والمستتير<sup>(١٨)</sup>، وغاية أبي العلاء<sup>(١٩)</sup>.

وروى الباقيون التنوين وهما للداجوني من غير الكافي عن هشام والأخفش عن ابن ذكوان كما ذكر الإمام ابن الجزرى، ولابن عامر من المصباح<sup>(٢٠)</sup>، وله غير الحلواني عن

- |                              |                         |
|------------------------------|-------------------------|
| (١) النشر: ١٩٦.              | (٢) الكافي: ١٩٦.        |
| (٣) التيسير: ١٥٥.            | (٤) الشاطبية: ١٠١٢.     |
| (٥) تلخيص العبارات: ١٤٥.     | (٦) الروضة: ١٣٦.        |
| (٧) الكامل: ٨٠٠.             | (٨) العنوان: ١٦٧.       |
| (٩) الكافي: ٢ / ٥١٠.         | (١٠) التجريد: ٣٠٠.      |
| (١١) جامع البيان: ٧٠٤.       | (١٢) السبعة: ٥٧٠.       |
| (١٣) المبهبج: ٨٥.            | (١٤) التلخيص: ٣٩٥.      |
| (١٥) الإعلان: ٢٠٧.           | (١٦) الإرشاد: ٥٣٦.      |
| (١٧) الجامع: ١٩٤.            | (١٨) المستتير: ٢ / ٧٧٣. |
| (١٩) غاية الاختصار: ٢ / ٦٤٤. | (٢٠) المصباح: ٤٥٩.      |

هشام من الكامل.

والوجهان صحيحان عن ابن عامر، كما هو موضح والذي يقدم عن هشام هم الأخذ بعدم التنوين؛ لأنه الأكثر طرقاً ورواية عنه وهو الموافق لما عليه الجمهور من أهل الأداء. وقد ورد عنه ذلك من ٢٧ طريقاً من مجموع طرق هشام البالغ عددها ٥١ طريقاً وهو الموافق لما في التيسير والباقي لوجه التنوين.

أما ابن ذكوان فالمقدم عنده هو التنوين؛ لأنه ورد من الطريق الأول عن الأخفش وهو الأكثر رواية عنده والموافق لما عليه الجمهور عنه. وقد ورد ذلك عنه من ٥٩ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٧٦ طريقاً والباقي للوجه الآخر. والله أعلم.

التوجيه:

حجة من قرأ بالتنوين على قطع الإضافة أنه جعل التكبر صفة للقلب، وإذا وصف القلب بالتكبر كان صاحبه في المعنى متكبراً.

ومن أضاف أراد قلب كل متكبر وحسن حذف كل لتقدم ذكرها<sup>(١)</sup>. والله أعلم.

### شُورَى الشُّورَى

وقد اختلف الرواة هنا في موضعين:

### الموضع الأول: ﴿وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾ [الشورى: الآية: ٢٥]

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن رويس في قوله تعالى:

﴿مَا تَفْعَلُونَ﴾ فروى الخلاف عن أبى الطيب وقطع بالغيب للباقيين<sup>(٢)</sup>.

وببحث طرق رويس تبين أن الغيب ورد عنه من جميع طرقه وذلك من جامع الفارسى<sup>(٣)</sup> والكامل<sup>(٤)</sup>، ومفردة ابن الفحام<sup>(٥)</sup>، وروضة المالكي<sup>(٦)</sup>، والكفاية<sup>(٧)</sup>،

(١) الجامع الفارسى: ١٩٤، وينظر الكشف ٢ / ٢٤٤، وحجة ابن زنجلة: ٦٣٠.

(٢) الجامع: ١٩٤.

(٣) النشر: ٢ / ٣٦٧.

(٤) المفردة من الموافقة لأبى شيط من التجريد: ٣٠٣.

(٥) الكامل: ٨٠٤.

(٦) الكفاية: ٢ / ٥٣٥.

(٧) الروضة: ٢ / ٩٠٣.

والإرشاد<sup>(١)</sup> كلاهما لأبي العز، والمستنير<sup>(٢)</sup>، والمصباح<sup>(٣)</sup>، وتلخيص الطبري<sup>(٤)</sup>، والمبهيج<sup>(٥)</sup>، والتذكرة<sup>(٦)</sup>، وغاية ابن مهران<sup>(٧)</sup>.

أما بالنسبة لطريق أبي الطيب عن الثمار فقد ورد من غاية الاختصار وقد روى أبو العلاء الخطاب للنخاس عن رويس<sup>(٨)</sup>، وقال ابن الجزري بأن ذلك سهو والصواب أن الخطاب لأبي الطيب، والغيب للباقيين، وهو الموافق لما ورد عن رويس من جميع طرقه كما سبق سوى طريق أبي الطيب الذي ورد منه الخلاف، وهذا الذي أخذ به ابن الجزري والوجهان صحيحان عن رويس، وبهما قرأ ابن الجزري.

والذي يقدم هو الغيب؛ لأنه الأكثر طرقاً عن رويس وهو الموافق لما عليه الجمهور من أهل الأداء. وقد ورد ذلك عنه من ٣٩ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٤١ طريقاً وهو الموافق لما في التحجير<sup>(٩)</sup> والباقي لوجه الخطاب ولا يقدح ذلك في صحته لأن به قرأ الكوفيون غير شعبة وأحد الوجهين عن رويس كما هنا. والله أعلم.

التوجيه:

من قرأ بالغيب رد ذلك على ما قبله من لفظ الغيب وهو قوله تعالى:

﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾.

وحجة الباقيين: أن الخطاب يدخل فيه الغائب والحاضر<sup>(١٠)</sup>، والله أعلم.

الموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ﴾ [الشورى: ٥١].

روى الإمام ابن الجزري اختلاف الطرق عن ابن ذكوان في قوله تعالى: ﴿أَوْ يُرْسِلَ،

فَيُوحِيَ﴾ فقطع بالنصب فيهما للأخفش، ورفع الأول وسكون الثاني للصوري<sup>(١١)</sup>.

ويبحث طرق ابن ذكوان تبين أن الأخفش من طريقه (النقاش، وابن الأخرم) روى

(٢) المستنير: ٢ / ٧٧٩.

(١) الإرشاد: ٥٤٢.

(٤) التلخيص: ٣٩٩.

(٣) المصباح: ٤٦٣.

(٦) التذكرة: ٢ / ٥٤٢.

(٥) المبهيج: ٨٥.

(٨) غاية الاختصار: ٢ / ٦٤٩.

(٧) الغاية: ٣٨٦.

(١٠) الكشف: ٢ / ٢٥١.

(٩) التحجير: ١٧٧.

(١١) النشر: ٢ / ٣٦٨.

عنه النصب فيها كما روى الإمام ابن الجزرى باستثناء التلخيص لأبى معشر والذى أطلق الخلاف عن الأخفش<sup>(١)</sup>.

وروى الصورى عنه رفع الأول وسكون الثانى وذلك من الكفاية<sup>(٢)</sup> والإرشاد<sup>(٣)</sup> لأبى العز، وروضة المالكى<sup>(٤)</sup>.

وجامع الفارسى<sup>(٥)</sup>، والكامل<sup>(٦)</sup>، والمستنير<sup>(٧)</sup>، والمصباح<sup>(٨)</sup>، وغاية أبى العلاء<sup>(٩)</sup>، وتلخيص أبى معشر، وللمرمى (الداجونى) عنه من المبهج، وأما المطوعى فروى عنه سبط الخياط كالأخفش بالنصب فيها<sup>(١٠)</sup>.

والوجهان صحيحان عن ابن ذكوان ورواهما الإمام ابن الجزرى والمقدم فى الأداء النصب فيها؛ لأنه ورد من طريق الأخفش وهو الأكثر رواية عن ابن ذكوان، والموافق لما عليه الجمهور من أهل الأداء عنه، وقد ورد ذلك من ٥٧ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٧٩ طريقاً والباقى للوجه الآخر. والله أعلم

التوجيه:

حجة من رفع (يرسل): على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو يرسل) وقوله (فيوحى) معطوف عليه.

وأما من قرأ بالنصب: فإنه حمله على معنى المصدر والتقدير (إلا أن يوحى أو يرسل رسولا فيوحى)<sup>(١١)</sup>.

### سُورَةُ الزَّخْرَفِ

وقد اختلفت الطرق هنا فى موضعين:

**الأول: قوله تعالى: ﴿لَمَّا مَتَّعُ الْحَيَوةَ الدُّنْيَا﴾ [الزخرف: ٣٥]**

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن هشام فى قوله تعالى: ﴿لَمَّا﴾ فذلك بين تشديد

(٢) الكفاية: ٢ / ٥٣٦.

(٤) الروضة: ٢ / ٩٠٤.

(٦) الكامل: ٨٠٥.

(٨) المصباح: ٤٦٤.

(١٠) المبهج: ٨٥.

(١) التلخيص: ٣٩٩.

(٣) الإرشاد: ٥٤٣.

(٥) الجامع: ١٩٦.

(٧) المستنير: ٢ / ٧٨٠.

(٩) غاية الاختصار: ٢ / ٦٥٠.

(١١) ينظر الكشف: ٢ / ٢٥٤، حجة ابن زنجلة: ٦٤٤.



الميم وتخفيفها، فروى تشديد الميم فيها للمشاركة وأكثر المغاربة، وذكر الخلاف عن الداني<sup>(١)</sup>.

وببحث طرق هشام تبين أن أبا عمرو الداني قطع له بالتخفيف من قراءته أبى الفتح والتشديد على ابن غلبون<sup>(٢)</sup>. وأطلق له الخلاف في التيسير<sup>(٣)</sup> والذي ينبغي الأخذ به هو التخفيف لأن قرأ بذلك على أبى الفتح كما سبق، وتبعه في ذلك الإمام الشاطبي<sup>(٤)</sup> وكذا أبو القاسم الصفراوي<sup>(٥)</sup>.

وروى الباقر التشديد، وذلك للحلواني من السبعة<sup>(٦)</sup>، والتلخيصين<sup>(٧)</sup> وروضة المعدل<sup>(٨)</sup>، والكامل<sup>(٩)</sup>، وكفاية أبى العز<sup>(١٠)</sup>، والعنوان<sup>(١١)</sup>، والتجريد<sup>(١٢)</sup>، والمصباح<sup>(١٣)</sup>، والمبهيج<sup>(١٤)</sup>، وللداجوني من جميع طرقه.

والوجهان صحيحان عن هشام وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى. والذي يقدم هو التشديد؛ لأنه الأكثر طرقاً عن هشام فهو رواية الجمهور عنه كما في النشر. وقد ورد ذلك عنه من ٤٤ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٥١ طريقاً والباقي لوجه التخفيف ولا يقدح ذلك في صحته؛ لأن به قرأ عاصم وحمة وابن جهمز وهو أحد الوجهين عن هشام كما هنا. والله أعلم.

التوجيه:

حجة من قرأ بالتشديد: جعل (إن) بمعنى (ما) النافية كالتى في قوله تعالى: (إن الكافرون إلا فى غرور)، و(لما) بمعنى (إلا)، والمعنى: ما كل ذلك إلا متاع الحياة الدنيا. ومن خفف: جعل (ما) صلة، والمعنى: وإن كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا و(إن) مخففة من الثقيلة<sup>(١٦)</sup>.

- |                          |                                    |
|--------------------------|------------------------------------|
| (١) النشر ٢ / ٢٩١.       | (٢) جامع البيان: ٧١٤.              |
| (٣) التيسير: ١٥٩.        | (٤) الشاطبية: البيت: ٧٦٨.          |
| (٥) الإعلان: ٢١٢.        | (٦) السبعة: ٥٨٦.                   |
| (٧) تلخيص العبارات: ١٤١. | (٨) التلخيص: ٢٩٠.                  |
| (٩) الروضة: ١١٤.         | (١٠) الكامل: ٦٦٢.                  |
| (١١) الكفاية: ٢ / ٥٣٨.   | (١٢) العنوان: ١٧١.                 |
| (١٣) التجريد: ٢٤٠.       | (١٤) المصباح: ٤٦٦.                 |
| (١٥) المبهيج: ٨٦.        | (١٦) حجة القراءات لابن زنجلة: ٦٥٠. |

## الموضع الثاني:

﴿وَمَنْ يَعَشُ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقِصْ لَهُ شَيْطَانًا﴾ [الزخرف: ٣٦]

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن شعبة في قوله تعالى: ﴿نُقِصْ﴾ ويبحث طرق رواية شعبة تبين أن يحيى بن آدم روى عنه النون من جميع طرقه سوى ما رواه ابن سوار من الباء وذلك من قراءته على أبي الحسن الخياط من المستنير من طريق أبي حمدون<sup>(١)</sup>، ورواه العليمى بالياء وذلك من غاية ابن مهران<sup>(٢)</sup>، والكامل<sup>(٣)</sup>، والمصباح<sup>(٤)</sup>، وروضة المالكى<sup>(٥)</sup>، وكفاية أبى العز<sup>(٦)</sup>، والمبهبج<sup>(٧)</sup>، وغاية أبى العلاء<sup>(٨)</sup>، وتلخيص الطبرى<sup>(٩)</sup>، وكفاية الست<sup>(١٠)</sup>، وبه قرأ الدانى على أبى الفتح<sup>(١١)</sup>، وروى ابن الفحام الوجهين حيث قرأ بالنون على الفارسى والياء على المالكى<sup>(١٢)</sup>.

والوجهان صحيحان عن شعبة وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى<sup>(١٣)</sup>.  
والذى يقدم هو النون؛ لأنه ورد من طريق يحيى بن آدم وهو الأول والأكثر رواية عنه، وهو الموافق لما عليه الجماعة وأكثر أهل الأداء. وقد ورد ذلك عنه من ٥٦ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٧٦ طريقاً والباقى لوجه الياء وبه قرأ يعقوب مما يدل على صحة روايته. والله أعلم.

### التوجيه:

حجة من قرأ بالياء لتقدم ذكر الرحمن قبلها: أى من يعرض عن ذكر الرحمن يقيض له شيطاناً، والنون على العظمة، وهى نفس المعنى المتقدم<sup>(١٤)</sup>، والله أعلم.

- |                        |                              |
|------------------------|------------------------------|
| (١) المستنير: ٢ / ٧٨٣  | (٤) الغاية: ٣٨٩.             |
| (٣) الكامل: ٧٠٨.       | (٦) المصباح: ٤٦٦.            |
| (٥) الروضة: ٢ / ٩٠٧.   | (٨) الكفاية: ٢ / ٥٤٧.        |
| (٧) المبهبج: ٨٦.       | (١٠) غاية الاختصار: ٢ / ٦٥٢. |
| (٩) التلخيص: ٤٠٢.      | (١٢) الكفاية: ٣٥.            |
| (١١) جامع البيان: ٧١٥. | (١٢) التجريد: ٣٠٤.           |
| (١٣) النشر: ٢ / ٣٦٩.   | (١٤) جامع الفارسى: ١٩٦.      |

## سُورَةُ الْحَقِّ

﴿وَلِيُوفِّيَهُمْ أَعْمَلَهُمْ﴾ [الأحقاف: الآية: ١٩]

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن هشام فى قوله تعالى ﴿وَلِيُوفِّيَهُمْ﴾ فقطع بالياء للحلوانى، وللداجونى بالنون<sup>(١)</sup>.

ويبحث طرق هشام تبين أن الحلوانى روى عنه الياء كما ذكر الإمام ابن الجزرى سوى ابن مجاهد فى سبخته والذى قطع بالنون قولاً واحداً لابن عامر بكماله<sup>(٢)</sup>.

وروى الداجونى عنه النون وذلك من الكامل<sup>(٣)</sup> والمبهج<sup>(٤)</sup> وكفاية أبى العز<sup>(٥)</sup>، وغاية أبى العلاء<sup>(٦)</sup>، والروضتين<sup>(٧)</sup>، والتجريد<sup>(٨)</sup>، وللهروانى من المستنير<sup>(٩)</sup>.

تَنْبِيْهُ: روى أبو الكرم الياء وجهاً واحداً لهشام<sup>(١١)</sup>، وكذا فى الكافى<sup>(١٢)</sup> وهو الذى فى المستنير لابن سوار من طريق المفسر كله من الداجونى.

وأطلق أبو القاسم الصفراوى الوجهين لهشام<sup>(١٣)</sup>، فيؤخذ منه بالنون للحلوانى والياء للداجونى كما فى النشر، حيث أخذ الإمام ابن الجزرى بالياء للحلوانى والنون للداجونى من جميع طرقها.

والوجهان صحيحان عن هشام، والذى يقدم هو الياء؛ لأنه الأكثر طرقاً عنه وقد ورد ذلك عنه من ٢٧ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٥١ طريقاً والباقى لوجه النون وبه قرأ المدينان وابن ذكوان وحمة والكسائى وخلف العاشر مما يدل على صحة رواية الوجهين.

التوجيه:

من قرأ بالياء: أنه أسند الضمير إلى اسم الله تعالى الذى تقدم فى قوله ﴿وَهُمَا يَسْتَغِيثَانِ اللَّهَ﴾. ومن قرأ بالنون: على الرجوع من لفظ الغيبة إلى الإخبار عن النفس كما قال ﴿سُبْحَانَ الَّذِى أَسْرَى﴾، ثم قال ﴿لِنُرِيَهُ مِنْ ءَايَاتِنَا﴾ أى إخبار من الله تعالى عن نفسه<sup>(١٤)</sup>. والله أعلم.

(١) النشر: ٢ / ٣٧٣.

(٢) الكامل: ٨١٦.

(٣) الكفاية: ٢ / ٥٤٧.

(٤) الروضة: ٢ / ٩١٨.

(٥) التجريد: ٣٠٨.

(٦) المصباح: ٤٧١.

(٧) الإعلان: ٢١٧.

(٨) السبعة: ٥٩٨.

(٩) المبهج: ٨٧.

(١٠) غاية الاختصار: ٢ / ٦٥٩.

(١١) روضة المعدل: ١٣٩.

(١٢) المستنير: ٢ / ٧٩٢.

(١٣) الكافى: ٢٠٤.

(١٤) الموضح: ٣ / ١١٧٦، الكشف: ٢ / ٢٧٣.

﴿لتنذر الذين ظلموا﴾ البزي: روى ابن الجزري الخلاف فيها بين الغيب والخطاب.  
فروى عنه عبد العزيز الفارسي والشنوذي عن النقاش بالخطاب، وبه قرأ الداني من  
طريق أبي ربيعة. وروى الطبري وابن الفحام والحمامي عن النقاش وابن بنان عن أبي ربيعة  
وابن الحباب عن البزي بالغيب.  
من خلال ذلك يتبين صحة الوجهين معاً عن البزي، وبهما قرأ ابن الجزري.

\* \* \*

## المطلب الثاني من سُورَةِ مُحَمَّدٍ حَتَّى سُورَةِ الدَّهْرِ

### سورة سيدنا (محمد) ﷺ

﴿مَاذَا قَالَ عَافِيًا﴾ [سورة سيدنا محمد ﷺ الآية: ١٦]

روى الإمام ابن الجزري اختلاف الطرق عن البزي في قوله تعالى ﴿عَافِيًا﴾<sup>(١)</sup> وبيحث  
طرق البزي تبين أن أبا الكرم قطع له بقصر الهمز<sup>(٢)</sup>، وروى الإمام الداني الوجهين عنه  
وذلك التيسير حيث قرأ بالقصر على أبي الفتح وذلك من طريق أبي ربيعة والمد من قراءته  
على الفارسي علماً بأن الإمام ابن الجزري أسند التيسير إلى رواية البزي من طريق أبي ربيعة  
وذلك من قراءته على الفارسي<sup>(٣)</sup> صاحب المد<sup>(٤)</sup>، وذكر في النشر أن أبا الفتح تفرد بهذا الوجه  
عن السامري عن أبي ربيعة<sup>(٥)</sup>.

وقد أطلق الإمام الشاطبي الخلاف للبزي<sup>(٦)</sup> علماً بأن أبا عمرو الداني قد أسند رواية  
البزي في التيسير من قراءته على الفارسي فقط<sup>(٧)</sup>، وعليه فإن ما رواه الإمام الشاطبي من  
القصر ليس من طريق التيسير ولا الشاطبية، وقد أشار الإمام ابن الجزري إلى ذلك، وروى  
سبط الخياط عنه الوجهين<sup>(٨)</sup>.

(٢) المصباح: ٤٧٣.

(١) النشر: ٢ / ٣٧٤.

(٤) النشر: ١ / ١١٥.

(٣) التيسير: ١٦٢.

(٦) الشاطبية: البيت: ١٠٣٩.

(٥) المصدر السابق ٢ / ٣٧٤.

(٨) المبهج: ٨٧.

(٧) التيسير: ٢٢.

وروى المد عنه ابن الحباب، وكذا لأبى ربيعة من التجريد<sup>(١)</sup>، وروضة المالكي<sup>(٢)</sup>، والمعدل<sup>(٣)</sup>، وتلخيص أبى معشر<sup>(٤)</sup>، والكامل<sup>(٥)</sup>، والمستنير<sup>(٦)</sup>، وكتابى أبى العز<sup>(٧)</sup>،<sup>(٨)</sup>، وتلخيص ابن بليمة، وغاية أبى العلاء<sup>(٩)</sup>. وباقي طرقه على ما فى النشر.

والوجهان صحيحان عن البزى، والذي يقدم هو المد؛ لأنه الأكثر طرقاً ورواية عنه وقد ورد ذلك عنه من ٣٩ طريقاً والباقي لوجه القصر ولا يقدح ذلك فى صحة رواية هذا الوجه لأنه أحد الوجهين من التيسير والشاطبية وجامع البيان كما سبق. والله أعلم.

التوجيه: من قرأ بالمد على أنه اسم فاعل، والقصر صفة مشبهة.

وقيل بأنهما لغتان مثل حاذر، وحذر<sup>(١٠)</sup>، وفاكه وفكه<sup>(١١)</sup>.

## سورة الفتح

﴿كَزَرَ عَ أَخْرَجَ شَطْطَهُ فَكَازَرَهُ﴾ [الفتح: الآية: ٢٩]

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن هشام فى قوله تعالى ﴿فَكَازَرَهُ﴾ فقطع بالمد للحلوانى والقصر للداجونى<sup>(١٢)</sup>، ويبحث طرق هشام تبين أن الحلوانى روى المد عنه من جميع طرقه سوى السبعة لابن مجاهد<sup>(١٣)</sup>، وكفاية أبى العز<sup>(١٤)</sup>، والروضة للمعدل<sup>(١٥)</sup> والمصباح<sup>(١٦)</sup> حيث قطعوا جميعاً له بالقصر.

أما بالنسبة للداجونى فقطع له بالقصر من طريق الشذائى، وهو لزيد من الكامل<sup>(١٧)</sup> وروضة المعدل، والمالكي<sup>(١٨)</sup>، وغاية أبى العلاء<sup>(١٩)</sup>، وكفاية أبى العز، ومن قراءة ابن الفحام على

(١) التجريد: ٣٠٩.

(٢) روضة المعدل: ١٣٩.

(٣) الكامل: ٣٧٣.

(٤) الكفاية: ٥٤٩ / ٢.

(٥) تلخيص العبارات: ١٥٠.

(٦) الجامع لأبى الحسين الفارسى: ١٩٨.

(٧) السبعة: ٥٥٨.

(٨) الروضة: ١٣٩.

(٩) الكامل: ٣٧٥.

(١٠) غاية الاختصار: ٦٦٢ / ٢.

(١١) الروضة: ٩٢٠ / ٢.

(١٢) التلخيص: ٤١١.

(١٣) المستنير: ٧٩٤ / ٢.

(١٤) الإرشاد: ٥٥٩.

(١٥) غاية الاختصار: ٦٦٠ / ٢.

(١٦) النشر: ٣٧٥ / ٢.

(١٧) الكفاية: ٥٥٢ / ٢.

(١٨) المصباح: ٤٧٥.

(١٩) الروضة: ٩١٨ / ٢.

الفارسي<sup>(١)</sup>، وجامع ابن فارس<sup>(٢)</sup> على ما في التبصرة والمستنير<sup>(٣)</sup> والمصباح وغيره مما سبق ذكره وروى المد عنه ابن شريح في الكافي<sup>(٤)</sup>، وبه قرأ ابن الفحام على المالكي.  
والوجهان صحيحان عن هشام. وقد ورد القصر عنه من ٢٦ طريقاً أما المد فقد ورد من ٢٥ طريقاً.

التوجيه: من قرأ بالمد ﴿فَأَزَرَهُ﴾ على وزن (فاعله).  
ومن قرأ بالقصر (فَأَزَرَهُ) على وزن (ففعله). وهما لغتان، والمعنى واحد<sup>(٥)</sup>.

### سُورَةُ الطُّورِ

﴿وَمَا أَلْتَنَّهُمْ مِّنْ عَمَلٍهُمْ مِّنْ شَيْءٍ﴾ [الطور: الآية: ٢١]

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن قبل في قوله تعالى: ﴿أَلْتَنَّهُمْ﴾ فقطع لابن شنبوذ إسقاط الهمزة واللفظ بلام مكسورة هكذا (وَمَا لِتَنَّهُمْ)، ولابن مجاهد عنه بالإثبات<sup>(٦)</sup>.  
ويبحث طرق قبل تبين أن ابن مجاهد قطع له بإثبات الهمزة وكسر اللام وذلك من السبعة<sup>(٧)</sup> واليسير<sup>(٨)</sup>، والشاطبية<sup>(٩)</sup>، وتلخيص العبارات<sup>(١٠)</sup>، والتجريد<sup>(١١)</sup>، والإعلان<sup>(١٢)</sup>، والكافي<sup>(١٣)</sup>، والكامل<sup>(١٤)</sup>، وروضة المعدل<sup>(١٥)</sup>، والعنوان<sup>(١٦)</sup>، وكفاية الست<sup>(١٧)</sup>، والمستنير<sup>(١٨)</sup>، وقراءة أبي العلاء على القطان<sup>(١٩)</sup>.  
وروى ابن شنبوذ عنه إسقاط الهمزة، واللفظ بلام مكسورة وذلك من المستنير والمصباح<sup>(٢٠)</sup>.

- 
- |   |                              |
|---|------------------------------|
| (١) التجريد: ٣١١.                           | (٢) التبصرة: ٤٣.             |
| (٣) المستنير: ٧٩٨ / ٢.                      | (٤) الكافي: ٢٠٦.             |
| (٥) ينظر الكشف: ٢٨٢ / ٢، والموضح: ١١٩٣ / ٣. |                              |
| (٦) النشر: ٣٧٧ / ٢.                         | (٧) السبعة: ٦١٢.             |
| (٨) التيسير: ١٦٥.                           | (٩) الشاطبية: البيت: ١٠٤٨.   |
| (١٠) تلخيص العبارات: ١٥٣.                   | (١١) التجريد: ٣١٣.           |
| (١٢) الإعلان: ٢٢١.                          | (١٣) الكافي: ٢٠٩.            |
| (١٤) الكامل: ٣٧٥.                           | (١٥) روضة المعدل: ١٤٠.       |
| (١٦) العنوان: ١٨١.                          | (١٧) الكفاية: ٣٧.            |
| (١٨) المستنير: ٨٠٣ / ٢.                     | (١٩) غاية الاختصار: ٦٦٦ / ٢. |
| (٢٠) المصباح: ٤٧٩.                          |                              |

وتلخيص الطبري<sup>(١)</sup>، والكامل.

والوجهان صحيحان عن قبل، وبهما قرأ الإمام ابن الجزري. والذي يقدم هو الأول؛ لأنه ورد من طريق ابن مجاهد وهو الأكثر طرقاً ورواية عن قبل. وقد ورد ذلك عنه من ١٩ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٣٣ طريقاً والباقي للوجه الآخر. والله أعلم.

التوجيه: من قرأ بإثبات الهمزة، وهو من (أَلَتْ يَأَلْتُ إِلْتًا) إذا نقص، كعلم يعلم علماً، ومن قرأ بحذفها فهو من لات يليت وهما لغتان بمعنى واحد<sup>(٢)</sup>.

### سُورَةُ الرَّحْمَنِ ٢١ وَبَاقِي

واختلفت طرق الرواة هنا في موضعين:

#### الأول: ﴿وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ﴾ [سورة الرحمن ٢٤: ٢٤]

روى الإمام ابن الجزري اختلاف الطرق عن شعبة في قوله تعالى ﴿الْمُنشَآتُ﴾ فروى كسر الشين عن جمهور العراقيين، وبالوجهين لجمهور المغاربة والمصريين<sup>(٣)</sup> وبيحث طرق شعبة تبين أن ابن سوار قطع له بالكسر<sup>(٤)</sup>، وهو الذي في التجريد<sup>(٥)</sup>، والمصباح<sup>(٦)</sup>، وغاية أبي العلاء<sup>(٧)</sup>، وروضة المعدل<sup>(٨)</sup>، والمالكي<sup>(٩)</sup>، وكفاية الست<sup>(١٠)</sup>، والكامل<sup>(١١)</sup>، وكتابي أبي العز<sup>(١٢)</sup><sup>(١٣)</sup>، وجامع ابن فارس<sup>(١٤)</sup> والتذكار وكتابي ابن خيرون على ما في النشر والغاية لابن مهران<sup>(١٥)</sup>، وبه قرأ الداني على أبي الفتح<sup>(١٦)</sup>، وهو الذي ينبغي الأخذ به من التيسير وبه قطع سبط الخياط من طريق نفطويه عن يحيى بن آدم، وذلك من المبهج<sup>(١٧)</sup>.

(١٨) شرح الهداية: ٢ / ٥١٨.

(٣) المستنير: ٢ / ٨٠٩.

(٦) المصباح: ٤٨٣.

(٨) روضة المعدل: ١٤١.

(١٠) الكفاية: ٣٨.

(١٢) الكفاية الكبرى: ٢ / ٥٦٥.

(١٤) التبصرة: ٤٤.

(١٦) جامع البيان: ٧٣٧.

(١) التلخيص: ٤١٩.

(٣) النشر: ٢ / ٣٨١.

(٥) التجريد: ٣١٧.

(٧) غاية الاختصار: ٢ / ٦٧١.

(٩) الروضة: ٢ / ٩٣٨.

(١١) الكامل: ٨٣٠.

(١٣) الإرشاد: ٥٧٨.

(١٥) الغاية: ٤٠٥.

(١٧) المبهج: ٨٩.

وروى الفتح عنه العليمى وذلك من تلخيص أبى معشر<sup>(١)</sup>، وطريق ابن مهران وأطلق الوجهين له من طريق يحيى بن آدم أبو عمرو الدانى وذلك من التيسير<sup>(٢)</sup> وتبعه فى ذلك الشاطبى<sup>(٣)</sup>، وهو الذى فى تلخيص ابن بليمة<sup>(٤)</sup>، والسبعة<sup>(٥)</sup>، ولغير نفطويه من المبهج، والعنوان<sup>(٦)</sup>، وتلخيص أبى معشر، والكافى<sup>(٧)</sup>، وللعليمى من الكامل، والمبهج. والوجهان صحيحان عن شعبة وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى، والذى يقدم هو الكسر؛ لأنه الأكثر طرقاً عن شعبة. وقد روى ذلك عنه من ٦٥ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٧٦ طريقاً والباقى لوجه الفتح ولا يقدح ذلك فى صحة روايته، لأن عليه القراءة العشرة غير حمزة وهو الوجه الثانى عن شعبة كما سبق مما يدل على صحة الوجهين والله أعلم.

التوجيه:

حجة من قرأ بالكسر: هو أن السفن أنشأت السير، فالإنشاء مسند إليها مجازاً. أما على الفتح: أنها انشأت: أى صنعت وعملت<sup>(٨)</sup>.

## الثانى: ﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنْسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌ﴾

[سورة الرحمن ٥٦، ٧٤]

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن الكسائى من روايته (أبى الحارث والدورى) فى قوله تعالى: ﴿يَطْمِثْهُنَّ﴾ فى الموضعين وذلك بين ضم الميم الأولى وكسر الثانية أو العكس أو التخيير<sup>(٩)</sup>.

وببحث طرق أبى الحارث تبين أنه روى ضم الأولى وكسر الثانية وذلك من التيسير<sup>(١٠)</sup> والشاطبية<sup>(١١)</sup> والتجريد<sup>(١٢)</sup>، وروضة المالكى<sup>(١٣)</sup>، وكفاية أبى العز<sup>(١٤)</sup>.

- |                             |                          |
|-----------------------------|--------------------------|
| (١) التلخيص: ٤٢٥.           | (٢) التيسير: ١٦٧.        |
| (٣) الشاطبية: البيت: ١٠٥٠.  | (٤) تلخيص العبارات: ١٥٥. |
| (٥) السبعة: ٦٢٠.            | (٦) العنوان: ١٨٤.        |
| (٧) الكافى: ٢١٢.            | (٨) الموضح: ٣ / ١٢٣١.    |
| (٩) النشر: ٢ / ٣٨١.         | (١٠) التيسير: ١٦٧.       |
| (١١) الشاطبية: البيت: ١٠٥٦. | (١٢) التجريد: ٣١٧.       |
| (١٣) الروضة: ٢ / ٩٤٠.       | (١٤) الكفاية: ٢ / ٥٦٦.   |



وغاية أبي العلاء<sup>(١)</sup>، والمصباح<sup>(٢)</sup>، والمستنير<sup>(٣)</sup>، والكافي<sup>(٤)</sup>، وجامع ابن فارس. وللدورى من التيسير، والشاطبية، وتلخيص العبارات<sup>(٥)</sup>، وروضة المالكى، والمستنير، ومن قراءة الدانى على الفارسى<sup>(٦)</sup>، وابن الفحام على الشيرازى. وروى كسر الأول وضم الثانى الإمام ابن بليمة، وذلك من رواية أبى الحارث وكذا من الكافى، والتذكرة<sup>(٧)</sup> والتبصرة<sup>(٨)</sup> والهادي، والكامل من طريق محمد بن يحيى والهداية على ما فى النشر.

وروى الهذلى التخيير عن الكسائى وذلك بضم الأول وكسر الثانى والعكس<sup>(٩)</sup>، وهو الذى فى المبهج<sup>(١٠)</sup>، وغاية ابن مهران<sup>(١١)</sup>، والكافى، والسبعة، والشاطبية، وغاية أبى العلاء، وللدورى من المصباح.

يخلص من ذلك أن للكسائى فى هذين الموضعين ثلاثة أوجه :

الأول: ضم الأول وكسر الثانى وهو المقدم أداء، وقد ورد ذلك عن أبى الحارث من ٢٤ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٤٠ طريقاً، وللدورى من ١٦ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٢٤ طريقاً.

الثانى عكسه وهو كسر الأول وضم الثانى وقد ورد ذلك عن أبى الحارث من ٧ طرق. والثالث التخيير فيها وقد ورد عن أبى الحارث من ٩ طرق وللدورى من ٨ طرق والله أعلم.

التوجيه:

الفعل طَمَثَ: يأتى على وزن فَعَلَ، فيكون مضارعه على يطمث، ويطمئ بالضم والكسر جميعاً كعكف: يعكف، ويعكف، وقيل: هما لغتان<sup>(١٢)</sup>.

- |                             |                        |
|-----------------------------|------------------------|
| (١) غاية الاختصار: ٦٧٢ / ٢. | (٢) المصباح: ٤٨٤.      |
| (٣) المستنير: ٨١١ / ٢.      | (٤) الكافي: ٢١٢.       |
| (٥) تلخيص العبارات: ١٥٥.    | (٦) جامع البيان: ٧٣٨.  |
| (٧) التذكرة: ٥٧٨ / ٢.       | (٨) التبصرة: ٦٩١.      |
| (٩) الكامل: ٨٣٢.            | (١٠) المبهج: ٨٩.       |
| (١١) الغاية: ٤٠٦.           | (١٢) الموضح: ١٢٣٥ / ٣. |

## سُورَةُ الْحَدِيدِ

## ﴿وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ﴾ [الحديد: ١٦]

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن رويس فى قوله تعالى ﴿وَمَا نَزَلَ﴾ فقطع بتخفيف الزاى لأبى الطيب وبالتشديد للباقيين<sup>(١)</sup>.

ويبحث طرق رواية رويس تبين أن التشديد ورد عنه من طريق النحاس وذلك من مفردة ابن الفحام<sup>(٢)</sup>، والجامع للفراسى<sup>(٣)</sup>، والكامل<sup>(٤)</sup>، وروضة المالكى<sup>(٥)</sup>، وكتابى أبى العز<sup>(٦)</sup><sup>(٧)</sup>، وغاية أبى العلاء<sup>(٨)</sup>، والمستنير<sup>(٩)</sup>، والمصباح<sup>(١٠)</sup>، وتلخيص أبى معشر<sup>(١١)</sup>، ولابن مقسم من الكامل، وغاية أبى العلاء، وللجوهري من الكامل والتذكرة، وروى أبو الطيب التشديد وذلك من غاية الاختصار.

والوجهان صحيحان عن رويس؛ والذى يقدم هو التخفيف؛ لأنه الأكثر طرقاً وعليه الجمهور من أهل الأداء عنه. وقد ورد ذلك عنه من ٣٩ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٤١ طريقاً والباقى لوجه التخفيف وبه قرأ نافع ورواه حفص مما يدل على صحة رواية الوجهين. والله أعلم.

## سُورَةُ الْحَجَّاتِ

## ﴿وَإِذَا قِيلَ آنشُرُوا فآنشُرُوا﴾ [المجادلة: الآية: ١١]

وروى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن شعبة فى قوله تعالى ﴿آنشُرُوا فآنشُرُوا﴾ فى الموضوعين فنقل عن الجمهور الضم عن يحيى بن آدم، والكسر للعلمي<sup>(١٢)</sup>.  
ويبحث طرق يحيى بن آدم تبين أن شعيب الصريفينى روى عنه الضم وذلك من

(٢) المفردة: ١٨.

(١) النشر: ٢ / ٣٨٤.

(٤) الكامل: ٤٩١.

(٣) الجامع: ٢٠٢.

(٦) الإرشاد: ٥٨٤.

(٥) الروضة: ٢ / ٩٤٤.

(٨) غاية الاختصار: ٢ / ٦٧٥.

(٧) الكفاية: ٢ / ٥٧٠.

(١٠) المصباح: ٤٨٧.

(٩) المستنير: ٢ / ٨١٥.

(١٢) النشر: ٢ / ٣٨٥.

(١١) التلخيص: ٤٢٩.

تلخيص ابن بليمة<sup>(١)</sup>، والمستنير<sup>(٢)</sup>، والمبهبج<sup>(٣)</sup>، والعنوان<sup>(٤)</sup>، والكافي<sup>(٥)</sup>، ولأبى حمدون، وابن خليع من التجريد<sup>(٦)</sup>، وللعلیمی من المصباح<sup>(٧)</sup> وكفاية أبى العز<sup>(٨)</sup>. وتلخيص الطبرى<sup>(٩)</sup>.  
وروى شعيب الكسر عن يحيى وذلك من روضة المعدل<sup>(١٠)</sup>، وكذا من التجريد من قراءة ابن الفحام على عبد الباقي، وذكر الدانى الخلاف عن شعبة فى التيسير وقال: وقرأت بالكسر له من طريق الصريفينى<sup>(١١)</sup>، وهذا الطريق هو المسند عند التيسير عن شعبة إلى النشر. وروى أبو حمدون الكسر ليحيى وذلك من كتابى أبى العز<sup>(١٢)</sup> وروضة المالكي<sup>(١٣)</sup> والمستنير وغاية أبى العلاء، وللعلیمی من الروضة للمالكي وكفاية الست<sup>(١٤)</sup>، وغاية الاختصار، وطريق ابن مهران، والمبهبج، وبه قرأ الدانى على أبى الفتح<sup>(١٥)</sup>. ولشعبة من جامع ابن فارس على ما فى تبصرته<sup>(١٦)</sup>.

وروى الوجهين عن يحيى ابن مهران<sup>(١٧)</sup>، والشاطبي<sup>(١٨)</sup>، ونقل أبو معشر عن يحيى بأنه شك<sup>(١٩)</sup> [أى لم يحفظ عن أبى بكر هل قرأ بالضم أو الكسر<sup>(٢٠)</sup>]، وكذا فى المصباح<sup>(٢١)</sup> والسبعة<sup>(٢٢)</sup>، وروى ابن مجاهد أيضاً الكسر، ولم أفق عليه فى الكامل. ويؤخذ له بالضم من طريق يحيى والكسر للعلیمی طبقاً للجمهور على ما فى النشر

والوجهان صحيحان عن شعبة وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى ويقدم الضم عن يحيى والكسر عن العلیمی؛ لأن هذا هو مذهب الجمهور عنهما. وقد ورد الضم عن يحيى من ٣٣ طريقاً من مجموع طرق يحيى بن آدم البالغ عددها ٥٨ طريقاً والكسر من ٢٥ طريقاً ويمثل

- |                          |  |
|--------------------------|--|
| (١) تلخيص العبارات: ١٥٦. | (٢) المستنير: ٢ / ٨١٧.                     |
| (٣) المبهبج: ٩٠.         | (٤) العنوان: ١٨٧.                          |
| (٥) الكافي: ٢١٥.         | (٦) التجريد: ٣٢٠.                          |
| (٧) المصباح: ٤٨٨.        | (٨) الكفاية الكبرى: ٢ / ٥٨٧.               |
| (٩) التلخيص: ٤٣٢.        | (١٠) روضة المعدل: ١٤٢.                     |
| (١١) التيسير: ١٦٩.       | (١٢) الإرشاد: ٥٨٧.                         |
| (١٣) الروضة: ٢ / ٩٤٨.    | (١٤) كفاية الست: ٣٨.                       |
| (١٥) جامع البيان: ٧٤٣.   | (١٦) التبصرة: ٤٥.                          |
| (١٧) الغاية: ٤١٠.        | (١٨) الشاطبية: ١٠٦٦.                       |
| (١٩) التلخيص: ٤٣٢.       | (٢٠) وهذا يدل على شيوع الوجهين فى الرواية. |
| (٢١) المصباح: ٤٨٨.       | (٢٢) السبعة: ٦٢٩.                          |

بأقي النسبة، وأما العليمى فقد ورد عنه الضم من ٦ طرق من مجموع طرقه البالغ عددها ١٨ طريقاً والباقي لوجه الكسر عنه وهو المقدم أداءً للعليمى والله أعلم.

التوجيه: أن الفعل نشز بالفتح يأتى منه المضارع بالضم والكسر، يَنْشِزُ وَيَنْشِزُ نحو عكف يعكف، ويعكف. وهما لغتان بمعنى: قوموا أو انضموا، وقيل ارتفعوا، والنشز المرتفع من الأرض ومنه نشوز المرأة عن زوجها<sup>(١)</sup>. والله أعلم.

### سُورَةُ الْحِشْرِ

## ﴿كَيَّ لَا يَكُونُ دُولَةً﴾ [الحشر: ٧]

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن هشام فى قوله تعالى:

﴿يَكُونُ دُولَةً﴾ وذلك بين تذكير الفعل ونصب الاسم وبين التأنيث والرفع<sup>(٢)</sup>.

وببحث طرق الحلوانى تبين أنه روى عنه التذكير والرفع وذلك من أكثر طرق الجهمال، ولا بن عبدان من العنوان<sup>(٣)</sup> والمجتبى والقاصد وبه أخذ ابن شريح<sup>(٤)</sup> لهشام، وأطلق أبو عمرو الدانى الوجهين (التذكير والتأنيث) مع الرفع لهشام من التيسير<sup>(٥)</sup> وكذا فى الشاطبية<sup>(٦)</sup> والذى قرأ به الدانى على أبى الفتح هو التأنيث<sup>(٧)</sup> وهو طريق التيسير والإعلان<sup>(٨)</sup>.

وروى أبو العز التذكير مع نصب لهشام وذلك من الكفاية الكبرى<sup>(٩)</sup>، وللجهمال من تلخيص الطبرى<sup>(١٠)</sup> وللداجونى عنه من غاية أبى العلاء<sup>(١١)</sup>، وروضة المالكى<sup>(١٢)</sup>، والمعدل<sup>(١٣)</sup> والمستنير<sup>(١٤)</sup>، والمصباح<sup>(١٥)</sup>، والمبهم<sup>(١٦)</sup>، وجامع ابن فارس على

(١) ينظر الكشف: ٢ / ٣١٥، الموضح: ١٢٥٧.

(٢) وقال بأنه لا يجوز نصب مع التأنيث، لانتفاء صحته رواية ومعنى. ينظر النشر: ٢ / ٣٨٦.

(٣) الكافى: ٢١٨.

(٤) العنوان: ١٨٨.

(٥) الشاطبية: البيت: ١٠٦٧.

(٦) التيسير: ١٧٠.

(٧) الإعلان: ٢٢٦.

(٨) جامع البيان: ٧٤٤.

(٩) التلخيص: ٤٣٣.

(١٠) الكفاية: ٢ / ٥٧٤.

(١١) الروضة: ٢ / ٩٤٩.

(١٢) غاية الاختصار: ٢ / ٦٧٩.

(١٣) المستنير: ٢ / ٨١٨.

(١٤) روضة المعدل: ١٤٢.

(١٥) المبهم: ٩٠.

(١٦) المصباح: ٤٨٩.

ما في البصرة<sup>(١)</sup>.

أما التأنيث مع الرفع فقطع به ابن بليمة<sup>(٢)</sup> والمعدل كلاهما من طريق ابن عبدان عن الحلواني. وأحد الوجهين من التيسير والشاطبية.

ولم أقف على هذا الموضع في السبعة<sup>(٣)</sup> ولا الكامل<sup>(٤)</sup>، والتجريد<sup>(٥)</sup> حيث لم يتعرضوا له. وذكر الإمام ابن الجزرى التذكير والنصب لهشام من التجريد وللجمال من السبعة والتذكير والرفع للحلواني من الكامل<sup>(٦)</sup>.

**تَنْبِيْهُ:** ذكر الإمام ابن الجزرى: أنه لم يختلف عن الحلواني في رفع ﴿دُوْلَةٌ﴾ مع أنه أقر التذكير مع النصب عنه بقوله: «قلت - أى ابن الجزرى - والتذكير والنصب هو رواية الداجوني عن أصحابه عن هشام وبذلك قرأ الباقر، وهو الذى لم يذكر ابن مجاهد ولا من تبعه من العراقيين وغيرهم كابن سوار وأبى العز والحافظ أبى العلاء وكصاحب التجريد وغيرهم عن هشام سواء»<sup>(٧)</sup>. أ. هـ. فقولاه عن هشام يشمل الطريقتين معاً (الحلواني والداجوني)، وقد ورد ذلك عنه من التجريد والسبعة، وتلخيص الطبرى كما سبق وأخذ الإمام الأزمرى بهذا الوجه للحلواني من هذه الطرق وذكر ذلك عن ابن الجزرى وتعجب منه<sup>(٨)</sup> وأخذ بهذا الوجه الإمام المتولى فى الروض النضير<sup>(٩)</sup> كما نص عليه فى طرقة<sup>(١٠)</sup> والله أعلم.

- من خلال ذلك يتبين أن لهشام ثلاثة أوجه :

الأول: التذكير مع النصب وقد بلغت طرقة ٢٦ طريقاً من مجموع طرقة البالغ عددها ٥١ طريقاً.

الثانى: التذكير مع الرفع وقد ورد ذلك من ٢١ طريقاً.

الثالث: التأنيث مع الرفع من ٤ طرق.

**التوجيه:** من قرأ بالتذكير مع النصب: أنه جعل «تكون» ناقصة وأضمر اسمها على

(١) التبصرة: ٤٥.

(٢) تلخيص العبارات: ١٥٧.

(٣) السبعة: ٦٣٢.

(٤) التجريد: ٣٢١.

(٥) الكامل: ٨٤١.

(٦) البدائع: ٢٥٨.

(٧) النشر: ٢ / ٣٨٦.

(٨) ينظر البدائع: ٢٥٩.

(٩) الروض النضير: ٤٣٤ - ٤٣٥.

(١٠) عزو الطرق: فريدة الدهر: ١ / ٨٠٩.



وروضة المالكى<sup>(١)</sup>، وكفاية أبى العز، والمصباح، وغاية أبى العلاء<sup>(٢)</sup>. وجامع ابن فارس<sup>(٣)</sup> والإعلان.

ولهشام من التجريد إذ أسند الإمام ابن الجزرى طريق الجمال من قراءة ابن الفحام على الفارسى، وطريق الداجونى من قراءته على الفارسى والمالكى<sup>(٤)</sup>.

أما طريق الشذائى عن الداجونى فقد ورد من المبهج والكامل والإعلان، وتقدم أن الأولين قطعاً لهشام بضم الفاء وتشديد الصاد كما هى فى رواية الحلوانى عنه، وكذا فى أحد الوجهين من الإعلان.

والذى أخذ به ابن الجزرى هو ما تقدم ذكره أولاً وهو ضم الياء مع فتح الفاء وتشديد الصاد للحلوانى، وضم الياء، وإسكان الفاء مع تخفيف الصاد للداجونى.

والوجهان صحيحان وبهما أخذ الإمام ابن الجزرى، والذى يقدم هو الأول؛ لأنه الأكثر طرقاً ورواية عن هشام. وقد ورد ذلك عنه من ٣٥ طريقاً والباقى لوجه (التخفيف) وبها قرأ المدنيان وابن كثير وأبو عمرو مما يدل على صحة رواية الوجهين. والله أعلم.

التوجيه: الفعل فى القراءتين مبنى لما لم يُسمَّ فاعله، لأن هذا الفعل لا شك فى أن فاعله هو الله عز وجل فلعدم الالتباس بنى الفعل لما لم يسم فاعله، وأسند إلى الظرف فأقيم مقام الفاعل، والتشديد فيه معنى التكثير، والتخفيف يحتمل التكثير والتقليل<sup>(٥)</sup>. والله أعلم.

### سُورَةُ الْحَقِّ

﴿... قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ ﴿٥١﴾ ... قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾

[الحاقة: الآيتان: ٤١، ٤٢]

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن ابن ذكوان فى قوله تعالى:

﴿تُؤْمِنُونَ ﴿٥١﴾ تَذَكَّرُونَ﴾ بالغيب والخطاب<sup>(٦)</sup>.

(٢) غاية الاختصار: ٢ / ٦٨٠.

(٤) التجريد: ٣٢١.

(١) الروضة: ٢ / ٩٥٠.

(٣) التبصرة: ٤٥.

(٥) ينظر الكشف: ٢ / ٣١٨، الموضح: ٣ / ١٢٦١.

(٦) الشر: ٢ / ٣٩٠.

ويبحث طرق ابن ذكوان تبيين أن سبط الخياط روى الخطاب عنه<sup>(١)</sup>، وبه أخذ أبو العلاء عن الأخفش<sup>(٢)</sup>، وللقاش عنه من التيسير وبه قرأ الداني عن الفارسي<sup>(٣)</sup> وروضة المالكي<sup>(٤)</sup>، والمستنير<sup>(٥)</sup>، وكتابي<sup>(٦)</sup> أبي العز<sup>(٧)</sup>، وتلخيص أبي معشر<sup>(٨)</sup>، والمصباح<sup>(٩)</sup>، وجامع ابن فارس<sup>(١٠)</sup> والتذكار على ما في النشر.

وأطلق له الوجهين الشاطبي<sup>(١١)</sup>. وتقدم أن الخطاب هو طريق التيسير. (وروى الإمام الهذلي الغيب لابن ذكوان<sup>(١٢)</sup>، وهو رواية الصوري عنه من جميع طرقه باستثناء المبهج، ولأخفش من التجريد<sup>(١٣)</sup>، وتلخيص العبارات<sup>(١٤)</sup>، والتبصرة<sup>(١٥)</sup>، والهادي<sup>(١٦)</sup>، والهداية على ما في النشر والتذكرة<sup>(١٧)</sup>، والوجيز<sup>(١٨)</sup>، وغاية ابن مهران<sup>(١٩)</sup>، وبه قرأ الداني على أبي الحسن<sup>(٢٠)</sup>).

**تَبَيَّنَ:** ذكر الإمام ابن الجزري أن سبط الخياط والحافظ أبا العلاء وغيرهما لم يذكروا لابن ذكوان سوى الغيب في الموضوعين وفيه نظر؛ لأن سبط الخياط قطع لابن ذكوان لعدم ذكره مع من يقرءون بالغيب بالخطاب حيث قال: «قرأ ابن كثير وابن محيصن وهشام ويعقوب ﴿... قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ﴾... قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾» بالياء فيهما، وقرأها الباقر بالتاء<sup>(٢١)</sup>. هـ ومنهم ابن ذكوان ورواهما أيضًا أبو العلاء لمكي ويعقوب والشامي غير الأخفش<sup>(٢٢)</sup> فيكون الأخفش الخطاب وهو من طرق ابن ذكوان. والله أعلم.

(٢) غاية الاختصار: ٢ / ٦٩٠.

(١) المبهج: ٩١.

(٤) الروضة: ٢ / ٩٦١.

(٣) التيسير: ١٧٤.

(٦) الإرشاد: ٦٠٢.

(٥) المستنير: ٢ / ٨٢٠.

(٨) التلخيص: ٤٤٤.

(٧) الكفاية: ٢ / ٥٨٦.

(١٠) التبصرة: ٤٦.

(٩) المصباح: ٤٩٧.

(١٢) الكامل: ٨٥١.

(١١) الشاطبية: البيت: ١٠٨٠.

(١٤) تلخيص العبارات: ١٦٠.

(١٣) التجريد: ٣٢٧.

(١٦) الهادي: ٧٥.

(١٥) التبصرة: ٧٠٧.

(١٨) الوجيز: ٣٦٢.

(١٧) التذكرة: ٢ / ٥٩٦.

(٢٠) جامع البيان: ٧٥٥.

(١٩) الغاية: ٤١٨.

(٢٢) غاية الاختصار: ٢ / ٦٩٠.

(٢١) المبهج: ٩١.



والوجهان صحيحان عن ابن ذكوان وبهما قرأ ابن الجزري، والذي يقدم هو الغيب لأنه الأكثر رواية عن ابن ذكوان، وقد ورد ذلك عنه من ٤٥ طريقاً من مجموع طرقة البالغ عددها ٧٩ طريقاً بينما ورد الخطاب من ٣٤ طريقاً. وبه قرأ المدنيان وأبو عمرو والكوفيون مما يدل على صحة رواية الوجهين. والله أعلم.

التوجيه:

من قرأ بالخطاب فيهما على أنه موجه للكافرين لمناسبة قوله تعالى قبل ذلك: ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ ۖ وَمَا لَا تُبْصِرُونَ﴾. ومن قرأ بالغيب على أنه إخبار عن الكفار<sup>(١)</sup>.

سُورَةُ الْمَعَارِجِ

﴿وَلَا يَسْأَلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا﴾ [المعارج: ١٠]

روى الإمام ابن الجزري اختلاف الطرق عن البزى في قوله تعالى ﴿وَلَا يَسْأَلُ﴾ فروى ضم الياء عن الحباب، وبالفتح للباقيين<sup>(٢)</sup>.

وببحث طريق البزى تبين أن النقاش عن أبي ربيعة روى عنه فتح الياء وذلك من كتابي أبي العز<sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup>، وغاية أبي العلاء<sup>(٥)</sup>، والمبهي<sup>(٦)</sup>، والكامل<sup>(٧)</sup>، والمستنير<sup>(٨)</sup> وروضة المالكي<sup>(٩)</sup>، والمعدل<sup>(١٠)</sup>، وتلخيص العبارات<sup>(١١)</sup>، والتيسير<sup>(١٢)</sup>، والشاطبية<sup>(١٣)</sup>، وبه قرأ ابن الفحام على المالكي<sup>(١٤)</sup>، ولابن بنان من المصباح<sup>(١٥)</sup>.

وروى الضم عنه ابن الحباب وبه قرأ الداني على أبي الفتح وغيره<sup>(١٦)</sup>، وللقناش عن

(١) الكشف: ٣٣٣ / ٢، والموضح: ١٢٩٣ / ٣. (٢) النشر: ٣٩٠ / ٢.

(٣) الإرشاد: ٦٠٣. (٤) الكفاية: ٥٨٧ / ٢.

(٥) غاية الاختصار: ٦٩١ / ٢. (٦) المبهي: ٩١.

(٧) الكامل: ٨٥١. (٨) المستنير: ٨٣١ / ٢.

(٩) الروضة: ٩٦٢ / ٢. (١٠) روضة المعدل: ١٤٤.

(١١) التلخيص: ١٦١. (١٢) التيسير: ١٧٤.

(١٣) الشاطبية: ٨٩. (١٤) التجريد: ٣٢٧.

(١٥) المصباح: ٤٩٨. (١٦) جامع البيان: ٧٥٦.

أبى ربيعة من المصباح، وتلخيص أبى معشر<sup>(١)</sup> وبه قرأ ابن الفحام على الفارسي، والوجهان صحيحان عن البزى وبهما قرأ ابن الجزرى والذى يقدم هو الفتح؛ لأنه رواية الجمهور عن البزى، والأكثر طرقاً عنه. وقد ورد ذلك عنه من ٣٥ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٤١ طريقاً وهو الموافق لما فى التيسير والشاطبية. بينما ورد الضم عنه من ٦ طرق لابن الحباب ولا يقدح ذلك فى روايته؛ لأن به قرأ أبو جعفر مما يدل على صحة الوجهين والله أعلم.

التوجيه: حجة من قرأ بالفتح: أنه لا يسأل حميم عن حال حميمه لذهوله.

ومن قرأ بالضم: قيل لا يسأل حميم عن ذنب حميمه كقوله:

﴿أَلَا تَرَرُّ وَازِرَّةٌ وَزَرَ أُخْرَى﴾<sup>(٢)</sup>.

### سُورَةُ الْحَجِّ

﴿عَلَيْهِ لَبَدًا﴾ [سورة الجن: الآية: ١٩]

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن هشام فى قوله تعالى: ﴿لَبَدًا﴾ وذلك بضم اللام وكسرها<sup>(٣)</sup>.

وببحث طرق رواية هشام تبين أن المذلى<sup>(٤)</sup> قطع له بضم اللام وهو الذى فى المبهج<sup>(٥)</sup>، والكافى<sup>(٦)</sup>، وكفاية أبى العز<sup>(٧)</sup>، والمصباح<sup>(٨)</sup>، وروضة المعدل<sup>(٩)</sup>، وبه قرأ ابن الفحام على الفارسي<sup>(١٠)</sup> كلهم عن هشام.

وللحلوانى عنه طريق ابن عبدان وذلك من التيسير<sup>(١١)</sup>، والعنوان<sup>(١٢)</sup>، وتلخيص ابن بليمة<sup>(١٣)</sup>، وللجهال عنه من السبعة<sup>(١٤)</sup>، وقراءة الدانى على الفارسي<sup>(١٥)</sup>. وللشذائى عن

(١) التلخيص: ٤٤٢. (٢) النجم: ٣٨، وينظر الموضح: ٣ / ١٢٩٥.

(٣) النشر: ٢ / ٣٩٢. (٤) الكامل: ٨٥٤.

(٥) المبهج: ٩١. (٦) الكافى: ٢٢٣.

(٧) الكفاية: ٢ / ٥٩١. (٨) المصباح: ٥٠٠.

(٩) روضة المعدل: ١٤٤. (١٠) التجريد: ٣٢٩.

(١١) التيسير: ١٧٥. (١٢) العنوان: ١٩٧.

(١٣) تلخيص العبارات: ١٦٢. (١٤) السبعة: ٦٥٦.

(١٥) جامع البيان: ٧٦١.

الداجوني من غير الاعلان، ولزيد عنه من المستنير<sup>(١)</sup>، وروضة المالكي<sup>(٢)</sup>، على ما عول عليه وغاية أبي العلاء<sup>(٣)</sup>. وجامع ابن فارس على ما في التبصرة<sup>(٤)</sup>.

وروى الكسر عنه أبو معشر في التلخيص وذلك من طريق الحلواني<sup>(٥)</sup>، وأحد الوجهين من الشاطبية<sup>(٦)</sup> والاعلان<sup>(٧)</sup>، وروضة المالكي على ما ورد فيها من الخلاف وإن كان قد عول على الضم كما سبق، وبه قرأ ابن الفحام على المالكي من طريق الداجوني.

والوجهان صحيحان عن هشام وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى والذى يقدم هو الضم لأنه رواية الجمهور عن هشام والأكثر طرقاً عنه. وقد ورد ذلك عنه من ٤٤ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٥١ طريقاً والباقي لوجه الكسر وعليه القراء العشرة بما فيهم هشام في الوجه الآخر مما يدل على صحة الوجهين والله أعلم.

التوجيه:

وجه الضم: أن اللبد بضم اللام يطلق على الكثرة، كأنه يريد أن الجن لما سمعوا قراءة النبي ﷺ كادوا يلصقون به لدنوحهم منه للاستماع أو يلصق بعضهم ببعض من الكثرة. وجه الكسر: أنه جمع لبدة وهى الجماعة، وفيه معنى الكثرة أيضاً<sup>(٨)</sup>.

سُورَةُ الْقِيَامَةِ

﴿الْمَلِكُ نُطْقَةٌ مِّن مَّنِيٍّ يُمْنَى﴾ [سورة القيامة: الآية: ٣٧]

وروى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن هشام في قوله تعالى: ﴿يُمْنَى﴾ بين التذكير والتأنيث<sup>(٩)</sup>.

وببحث طرق هشام تبين أن الحلواني روى عنه بتاء التأنيث من جميع طرقه سوى كفاية أبى العز، وللداجونى من التجريد<sup>(١٠)</sup> والكافى<sup>(١١)</sup>، وكفاية أبى العز<sup>(١٢)</sup>،

(٢) الروضة: ٢ / ٩٦٦.

(١) المستنير: ٢ / ٨٣٤.

(٤) التبصرة: ٤٦.

(٣) غاية الاختصار: ٢ / ٦٩٥.

(٦) الشاطبية: البيت: ١٠٨٨. وتقدم أن الضم طريق التيسير.

(٥) التلخيص: ٤٤٩.

(٨) الموضح: ٣ / ١٣٠٦، وينظر الكشف: ٢ / ٣٤٢.

(٧) الاعلان: ٢٣٢.

(١٠) التجريد: ٣٣١.

(٩) النشر: ٢ / ٣٩٢.

(١٢) الكفاية: ٢ / ٥٩٥.

(١١) الكافى: ٢٢٤.

وجامع ابن فارس <sup>(١)</sup> والكامل <sup>(٢)</sup>، والمصباح <sup>(٣)</sup>، وروضة المالكي <sup>(٤)</sup>، والمعدل <sup>(٥)</sup>، وللهرواني من المستنير <sup>(٦)</sup>.

ورواه سبط الخياط بياض التذكير <sup>(٧)</sup> عن هشام، وللحلواني عنه من كفاية أبي العز، وللداجوني من غاية أبي العلاء <sup>(٨)</sup>، وبه قرأ ابن سوار من طريق المفسر عن الداجوني. والوجهان صحيحان عن هشام، وبهما قرأ ابن الجزري، والذي يقدم هو التاء؛ لأنه الأكثر طرقاً ورواية عن هشام وهو الموافق لما عليه جمهور القراء وأكثر أهل الأداء. وقد ورد ذلك عنه من ٤٣ طريقاً من مجموع طرقه البالغة ٥١ طريقاً والباقي لوجه التذكير، وبه قرأ حفص ويعقوب مما يدل على صحة رواية الوجهين معاً والله أعلم.

تَنْبِيْهُ: تقدم بيان الخلاف في قوله تعالى «لا أقسم بهذا البلد» لقبيل بسورة يونس عند قوله تعالى «ولا أدراكم» لأن ابن الجزري ذكره معه هناك لاتفاق الموضعين في الخلاف. والله أعلم.

التوجيه:

من قرأ الفعل بالتذكير رده على تذكر «المنى» فجعل الفعل «للمنى» .  
وأما من قرأ بالتاء على تأنيث «النفطة» فجعل الفعل «للفنفطة» <sup>(٩)</sup> والله أعلم.

سُورَةُ الْاِنْسَانِ

وقد ورد الخلاف هنا عن بعض القراء والطرق في ثلاثة مواضع:

**الأول:** ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلًا﴾ [الإنسان: الآية: ٤]

روى الإمام ابن الجزري اختلاف الطرق عن ابن كثير، وابن عامر، وحفص، ويعقوب في قوله تعالى: ﴿سَلَاسِلًا﴾ <sup>(١٠)</sup>.

(٢) الكامل: ٨٥٩.

(١) التبصرة: ٤٦.

(٤) الروضة: ٢ / ٩٧١.

(٣) المصباح: ٥٠٢.

(٦) المستنير: ٢ / ٨٣٨.

(٥) روضة المعدل: ١٤٥.

(٨) غاية الاختصار: ٢ / ٦٩٨.

(٧) المبهج: ٩١.

(٩) الكشف: ٢ / ٣٥١، ينظر الموضح: ٣ / ١٣١٩.

(١٠) النشر: ٢ / ٣٩٤.

## أولاً: بيانه لابن كثير

أ - البزى: ويبحث طرق رواية البزى عن ابن كثير تبين أن ابن الحباب روى عنه إثبات الألف<sup>(١)</sup> وقفاً، وبه قرأ الحمami من طريق النقاش عن أبي ربيعة، وذلك من التجريد<sup>(٢)</sup>، وروضة المالكي<sup>(٣)</sup>، والكامل<sup>(٤)</sup>، وتلخيص أبي معشر<sup>(٥)</sup>، والمستنير<sup>(٦)</sup>، وكتابي أبي العز<sup>(٧)</sup><sup>(٨)</sup>، والمصباح<sup>(٩)</sup>، وروضة المعدل<sup>(١٠)</sup>، وغاية أبي العلاء<sup>(١١)</sup>. وجامع ابن فارس<sup>(١٢)</sup>. وروى النقاش أيضاً الوقف بغير الألف أيضاً من هذه الطرق من غير طريق الحمami، وكذا من تلخيص العبارات<sup>(١٣)</sup>، والمبهيج<sup>(١٤)</sup>، والمفتاح على ما في النشر وبه قرأ الداني على الفارسي من التيسير<sup>(١٥)</sup> وأحد الوجهين من الشاطبية<sup>(١٦)</sup>.

من خلال ذلك يتبين أن كلاً من الوقف بإثبات الألف وعدم إثباته صحت روايته عن البزى وقد ورد الإثبات عنه من ٢٤ طريقاً، وأما عدم الإثبات وقفاً فقد ورد من ١٧ طريقاً ويمثل النسبة الباقية وعليه فالذي يقدم هو الإثبات؛ لأنه الأكثر طرقاً عنه والموافق لما عليه رسم المصحف. والله أعلم.

ب - قبل: وروى ابن مجاهد عن قبل الوقف بغير ألف، وذلك من التيسير والشاطبية والتجريد، وتلخيص العبارات، والإعلان<sup>(١٧)</sup>، والكافي<sup>(١٨)</sup>، وروضة المعدل، والكامل، والسبعة<sup>(١٩)</sup>، والعنوان<sup>(٢٠)</sup>، وكفاية الست<sup>(٢١)</sup>، والمستنير، وغاية أبي العلاء.

- 
- |                              |                            |
|------------------------------|----------------------------|
| (١) المصدر السابق:           | (٢) التجريد: ٣٣٢.          |
| (٣) الروضة: ٢ / ٩٧٢.         | (٤) الكامل: ٨٥٩.           |
| (٥) التلخيص: ٤٥٤.            | (٦) المستنير: ٢ / ٨٣٨.     |
| (٧) الإرشاد: ٦١٣.            | (٨) الكفاية: ٢ / ٥٩٦.      |
| (٩) المصباح: ٥٠٤.            | (١٠) الروضة: ٢ / ٩٧٢.      |
| (١١) غاية الاختصار: ٢ / ٦٩٩. | (١٢) التبصرة: ٤٦.          |
| (١٣) تلخيص العبارات: ١٦٣.    | (١٤) المبهيج: ٩٢.          |
| (١٥) التيسير: ١٧٦.           | (١٦) الشاطبية: البيت: ٩٨٨. |
| (١٧) الإعلان: ٢٣٣.           | (١٨) الكافي: ٢٢٥.          |
| (١٩) السبعة: ٦٦٣.            | (٢٠) العنوان: ٢٠١.         |
| (٢١) الكفاية: ٤١.            |                            |

وروى ابن شنبوذ عنه الوقف بالألف، والوجهان صحيحان عنه، وبهما قرأ ابن الجزرى، ويقدم الوقف بغير ألف عن قبل؛ لأنه الأكثر طرقاً ورواية عنه، وقد ورد ذلك عنه من ١٩ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٣٣ طريقاً والباقي للوجه الآخر. والله أعلم.

### ثانياً: بيانه لابن عامر

أ- هشام: وأما هشام فروى عنه الشذائى والحلوانى من جميع طرقه بالتنوين على الفارسى من طريق الجبال عن الحلوانى حيث روى عدم التنوين والوقف بالألف.

وروى زيد عن الداجونى عدم التنوين وقطع له ابن الجزرى بغير ألف بلا خلاف. وبيحث طرق زيد تبين أن ابن شريح روى عن هشام التنوين وصلاً، والوقف بالألف ونحوه فى الكامل، والباقون بعدم التنوين وبغير ألف، إلا أن ابن الفحام لم يذكر هشاماً مع من يقفون بغير ألف، والذي أخذ به ابن الجزرى عن هشام هو التنوين وصلاً مع الألف وقفاً، وذلك من طريق الحلوانى والشذائى عن الداجونى وب حذفهما من طريق زيد عنه.

ب- بيانه لابن ذكوان: وأما ابن ذكوان فاجمعت الطرق عنه على عدم التنوين وصلاً كما رواه الإمام ابن الجزرى لكنهم اختلفوا فى الوقف بالألف، فروى الصورى عنه من طرقه عدم التنوين مع الوقف بالألف، وبه أخذ النقاش عن الأخفش من طريق الحمادى وغيره من الروضة للمالكى والمصباح والمستنير وجامع ابن فارس، وكفاية أبى العز وللنقاش من إرشاد أبى العز والكامل وتلخيص أبى معشر ولابن ذكوان بخلف عن الحمادى من غاية أبى العلاء ولغير الفارسى من التجريد ولابن الأخرم من غاية ابن مهران والوجيز والتذكرة، والتبصرة، والهادى والهداية على ما فى النشر، وبه قرأ الدانى على أبى الحسن ولغير السلمى من الكامل، وأحد الوجهين عن ابن ذكوان من المبهج، وللأخفش من الشاطبية<sup>(١)</sup> وللحمادى من غاية أبى العلاء.

وروى ابن بليمة الوقف بغير الألف عن ابن ذكوان وذلك من طريق الأخفش، وبه قرأ الدانى على الفارسى من التيسير، ولغير الحمادى من المستنير وكفاية أبى العز والمصباح ولابن الفحام من قراءته على الفارسى وللسلمى عن ابن الأخرم من الكامل.

- والذي يقدم من رواية هشام هو التنوين وصلاً مع الألف وقفاً وذلك لأنه ورد من

(١) تقدم بيان ذلك كله فيما سبق ذكره عند بيان أوجه ابن كثير مما أغنى عن إعادته هنا.

طريقى «الحلوانى والشذائى» وهو الأكثر طرقاً ورواية عنه، وقد ورد ذلك من ٣٩ طريقاً والباقى للوجه الآخر.

أما ابن ذكوان فيقدم عنده الوقف بالألف؛ لأنه الأكثر طرقاً ورواية عنه، وقد ورد ذلك من ٥٩ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٧٩ طريقاً. والله أعلم.

### ثالثاً: (بيانه لحفص)؛

وأما حفص فأجمعت الطرق عنه على عدم التنوين وصلّاً لكنهم اختلفوا عنه فى الوقف. وبيحث طرقه تبين أن عمرو بن الصباح روى عنه الوقف بغير ألف وذلك من طريقه (الفيل وزرعان) سوى الكامل، ولعبيد من جامع ابن فارس على ما فى التبصرة وللهاشمى عنه من المستنير وغاية أبى العلاء، ولأبى طاهر عنه من كتابى أبى العز وروضة المالكى وكفاية الست، وبه قرأ ابن الفحام على الفارسى وروى الإمام الهذلى الوقف بالألف لحفص، وكذا من المصباح<sup>(١)</sup>، وللهاشمى عن عبيد من التيسير وبه قرأ الدانى على أبى الحسن وكذا من التذكرة<sup>(٢)</sup> وتلخيص ابن بليمة وبه قرأ ابن الفحام على غير الفارسى وأطلق الوجهين لحفص الإمام الشاطبى وكذا فى المبهج والوجهان صحيحان عن حفص، وبها قرأ الإمام ابن الجزرى والجمهور على الوقف بغير الف. وقد ورد ذلك عنه من ٣٥ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٥٢ طريقاً والباقى لوجه الوقف باسكان اللام بدون ألف وقد ورد ذلك من ١٧ طريقاً وبه قرأ حمزة وخلف العاشر، مما يدل على صحة رواية الوجهين. والله أعلم.

### رابعاً: بيانه ليعقوب

أ- رويس:

أما بالنسبة لرويس فقد روى عنه الإمام ابن الجزرى عدم التنوين وصلّاً والوقف بغير ألف من جميع طرقه غير أبى الطيب الذى روى عنه التنوين.

وقد ورد هذا الطريق من غاية أبى العلاء وتبين أن أبا العلاء روى الوقف بغير الف عن رويس فقال: (بغير ألف فى الحالين: مكى غير الحامى عن أبى ربيعة، وحمزة وخلف

(٢) التذكرة: ٢ / ٦٦٧.

(١) المصباح: ٥٠٣.

وحفص، ويعقوب غير المعدل والداجوني عن هشام<sup>(١)</sup> أ.هـ.

وطريق المعدل من رواية روح فقط، وعليه فيكون الوقف لرويس بغير ألف مما يجعل قول الإمام ابن الجزري بالوقف بالألف لرويس من طريق أبي الطيب فيه نظر، ولكن يؤخذ له بالألف وقفًا من طريق أبي الطيب اعتمادًا على الإمام ابن الجزري لاحتمال وجود سقط في بعض النسخ وخصوصًا أن الإمام الأزميري أخذ به من هذا الطريق<sup>(٢)</sup> والله أعلم.

وروى الباقر الوقف بغير ألف وذلك من مفردة ابن الفحام<sup>(٣)</sup> وجامع الفارسي<sup>(٤)</sup> والكمال<sup>(٥)</sup>، وروضة المالكي<sup>(٦)</sup>، وكتابي أبي العز<sup>(٧)(٨)</sup>، والمستنير<sup>(٩)</sup>، والمصباح<sup>(١٠)</sup>، والغيتين<sup>(١١)</sup>، وتلخيص أبي معشر<sup>(١٢)</sup>، والتذكرة<sup>(١٣)</sup>، وهذا هو الوجه المقدم في الأداء. وقد ورد ذلك عنه من ٣٩ طريقًا والباقي لوجه التنوين والوقف بالألف وبه قرأ نافع والكسائي وأبو جعفر وغيرهم مما يدل على صحة رواية الوجهين والله أعلم.

#### ب- روح:

وأما روح فقرأ بعدم التنوين وصلًا، لكنهم اختلفوا عنه في الوقف، وبحث طرق روح تبين أن ابن وهب من طريق المعدل روى عنه الوقف بالألف وذلك من التذكرة والغيتين، ومفردة ابن الفحام، وجامع الفارسي والكمال، وروضة المالكي، والمستنير، وتلخيص الطبري، وروضة المالكي، والمصباح، وجامع ابن فارس على ما في التبصرة، والتذكار وكتابي ابن خيرون على ما في النشر. وأطلق سبط الخياط الخلاف عن يعقوب بكماله<sup>(١٤)</sup>.

وروى الباقر الوقف بغير ألف وهو للزبيري من غاية أبي العلاء والكمال، ولابن وهب من الكامل، والمقدم هو الأول. وقد ورد ذلك عنه من ٤٠ طريقًا من مجموع طرقه البالغ عددها ٤٤ طريقًا والباقي للوجه الآخر. وتقدم صحة رواية الوجهين. والله أعلم.

(٢) بدائع البرهان: ٢٧٢ مخطوط.

(٤) الجامع: ٢٠٦.

(٦) الروضة: ٢ / ٩٧٢.

(٨) الكفاية: ٢ / ٥٩٦.

(١٠) المصباح: ٥٠٣.

(١٢) التلخيص: ٤٥٤.

(١٤) المبهج: ٩٢.

(١) غاية الاختصار: ٢ / ٦٩٩.

(٣) المفردة: ١٩.

(٥) الكامل: ٨٥٩.

(٧) الإرشاد: ٦١٣.

(٩) المستنير: ٢ / ٨٣٨.

(١١) غاية ابن مهران: ٤٢٥.

(١٣) التذكرة: ٢ / ٦٠٧.



## الموضع الثاني:

﴿كَانَتْ قَوَارِيرًا ﴿١٥﴾ قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ﴾ [الإنسان: الآيتان: ١٥ - ١٦]

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن روح فى الموضع الأول، وعن هشام فى الموضع الثانى.

- فأما روح فروى عنه ابن الجزرى بغير تنوين وصلًا لكنهم اختلفوا فى الوقف، وذلك بين إثبات الألف وحذفها.

- ويبحث طرق روح تبين أن الهذلى روى عنه الوقف بالألف وبه أخذ المعدل عن ابن وهب، وذلك من مفردة ابن الفحام وجامع الفارسى، وغاية أبى العلاء والروضة للمالكى، وكتابى أبى العز، والمستنير، والمصباح، وتلخيص أبى معشر والتذكرة، والمبهج، وكتابى ابن خيرى والتذكار على ما فى النشر.

وروى الباقون عنه الوقف بغير ألف وذلك للمعدل من غاية ابن مهران، وللزيرى عن روح من غاية أبى العلاء<sup>(١)</sup>، وذلك من طريق غلام ابن شنبوذ

والوجهان صحيحان عن روح، والذى يقدم هو الوقف بالألف؛ لأنه الأكثر طرقًا ورواية عنه. وقد ورد ذلك عنه من ٤١ طريقًا من مجموع طرقه البالغ عددها ٤٤ طريقًا والباقى للوجه الآخر وهو الوقف بغير ألف، ولا يقدح ذلك فى صحة هذا الوجه لأن به قرأ حمزة من الروايتين ولرويس عن يعقوب مما يدل على صحة رواية الوجهين.

- أما الموضع الثانى فإنهم اتفقوا فى الوقف عليه بغير ألف لروح، لكنهم اختلفوا عن هشام فى الوقف مع اتفاقهم على عدم التنوين وصلًا، فروى الهذلى عنه الوقف بالألف من الكامل<sup>(٢)</sup> وكذا الاعلان<sup>(٣)</sup> والكافى<sup>(٤)</sup> وللحلوانى، وذلك من التيسير<sup>(٥)</sup>، والشاطبية<sup>(٦)</sup>، والتلخيص<sup>(٧)</sup>، والعنوان<sup>(٨)</sup>، والسبعة<sup>(٩)</sup>، والمبهج<sup>(١٠)</sup>، والاعلان، وروضة المعدل<sup>(١١)</sup>، وبه قرأ الدانى على

(١) تقدم بيان ذلك من هذه المصادر قريب فى رواية رويس عند قوله تعالى: (سلاسل).

(٢) الكامل: ٨٦٠. (٣) الاعلان: ٢٥٣.

(٤) الكافى: ٢٢٥. (٥) التيسير: ١٧٧.

(٦) الشاطبية: البيت: ١٠٩٤. (٧) التلخيص: ٤٥٤.

(٨) العنوان: ١٨٧. (٩) السبعة: ٦٦٤.

(١٠) المبهج: ٩٢. (١١) الروضة: ١٤٥.

الفارسي<sup>(١)</sup>، وبه أخذ جمهور المغاربة عنه.

وروى المشاركة عن هشام الوقف بغير ألف وبه أخذ أبو العز في كفايته<sup>(٢)</sup>، وأبو الكرم<sup>(٣)</sup> وابن سوار<sup>(٤)</sup>، وهو الذي في التجريد<sup>(٥)</sup>، وغاية أبي العلاء<sup>(٦)</sup>، وروضة المالكي<sup>(٧)</sup>، وللداجوني من روضة المعدل والمبهج وجامع بن فارس على ما في التبصرة<sup>(٨)</sup>.

والوجهان صحيحان عن هشام، والذي يقدم هو الوقف بالألف عنه؛ لأنه الأكثر طرقاً ورواية عنه. وقد ورد ذلك عنه من ٣٣ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٥١ طريقاً وهو الموافق لطريقاً التيسير والشاطبية والباقي للوجه الآخر، وبه قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن ذكوان وحفص وحمزة وخلف ورويس. والله أعلم.

التوجيه: ﴿سَلْسِلًا﴾، ﴿قَوَارِيرًا﴾ ﴿قَوَارِيرًا﴾.

حجة من وقف بالألف: هو اتباع خط المصحف؛ لأن الألف ثابتة فيه.

وحجة من وقف بغير ألف: أنه لما لم يثبت فيه في الوصل تنوين لم يثبت فيه في الوقف ألفاً<sup>(٩)</sup>.

### الثالث: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الإنسان: الآية: ٣٠]

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن ابن عامر في قوله تعالى:

﴿وَمَا تَشَاءُونَ﴾ بالغيب والخطاب<sup>(١٠)</sup>.

ويبحث طرق ابن عامر تبين أن الإمام الداني قطع له بالغيب في التيسير<sup>(١١)</sup> وذلك من روايته (هشام وابن ذكوان) وكذا في الشاطبية<sup>(١٢)</sup>، والتلخيصين<sup>(١٣)</sup>، وكفاية أبي العز<sup>(١٤)</sup>، وبه قرأ ابن الفحام على الفارسي لابن ذكوان والجمال، وللداجوني من قراءته على المالكي<sup>(١٥)</sup>، وهشام من

(٢) الكفاية: ٢ / ٥٩٧.

(٤) المستنير: ٢ / ٨٣٩.

(٦) غاية الاختصار: ٢ / ٥٩٧.

(٨) التبصرة: ٤٦.

(١٠) النشر: ٢ / ٣٩٦.

(١٢) الشاطبية البيت: ١٠٩٧.

(١٤) التلخيص: ٤٤٥.

(١٦) التجريد: ٣٣٣.

(١) جامع البيان: ٧٦٦.

(٣) المصباح: ٥٠٣.

(٥) التجريد: ٥٠٣.

(٧) الروضة: ٢ / ٩٧٣.

(٩) الكشف: ٢ / ٣٥٣.

(١١) التيسير: ١٧٨.

(١٣) تلخيص العبارات: ١٦٤.

(١٥) الكفاية: ٢ / ٥٩٨.

الكافي<sup>(١)</sup>، وللحلواني عنه من الكامل<sup>(٢)</sup>، والعنوان<sup>(٣)</sup> والمجتبى وروضة المعدل<sup>(٤)</sup>، والمصباح<sup>(٥)</sup>، والاعلان وبه قرأ الداني على الفارسي<sup>(٦)</sup>، وللداجوني عنه من المبهج<sup>(٧)</sup>، وغاية أبي العلاء<sup>(٨)</sup>.

ولابن ذكوان من غير الكامل والمبهج، والوجيز عن ابن الأخرم<sup>(٩)</sup> وهو أحد الوجهين للنقاش عن ابن ذكوان من المصباح وهو للطبري من المستنير<sup>(١٠)</sup>.

وروى الخطاب ابن مجاهد في السبعة<sup>(١١)</sup> وذلك من طريق الحلواني عن هشام وكذلك في المبهج وللداجوني عنه من المستنير، وروضة المالكي والمعدل وجامع ابن فارس وكفاية أبي العز، والكامل والمصباح، وبه قرأ ابن الفحام على الفارسي، وذلك من طريق زيد عن الداجوني والإعلان حيث لم أجده واضحاً في الإعلان<sup>(١٢)</sup> وأخذ له الإمام الأزميري بالغيب للحلواني والخطاب للداجوني<sup>(١٣)</sup> ولابن ذكوان من الكامل والمبهج والوجيز ولغير الطبري من المستنير والوجه الثاني من المصباح.

والوجهان صحيحان عن ابن عامر وبهما قرأ الإمام ابن الجزري والذي يقدم هو الغيب من الروايتين معاً؛ لأنه الأكثر طرقاً ورواية. وقد ورد ذلك هشام من ٢٩ طريقاً، ولابن ذكوان من ٥٢ طريقاً كما أنه الموافق لطريق التيسير والشاطبية والباقي لوجه الخطاب وبه قرأ المديان والكوفيون ويعقوب مما يدل على صحة رواية الوجهين معاً والله أعلم.

التوجيه: من قرأ بالياء حملاً على الغيب قبله في قوله تعالى:

﴿نَحْنُ خَلَقْنَاهُمْ وَشَدَدْنَا أَسْرَهُمْ﴾<sup>(١٤)</sup>.

والتاء: أن الخطاب موجه لكافة الناس، والمعنى وما تشاءون أيها المكلفون الاستقامة إلا أن يشاء الله<sup>(١٥)</sup>.

- |                        |                              |
|------------------------|------------------------------|
| (٣) الكافي: ٢٢٥.       | (٤) الكامل: ٨٦١.             |
| (٥) العنوان: ٢٠١.      | (٦) روضة المعدل: ١٤٥.        |
| (٧) المصباح: ٥٠٤.      | (٨) جامع البيان: ٧٦٨.        |
| (٩) المبهج: ٩٢.        | (١٠) غاية الاختصار: ٧٠١ / ٢. |
| (١١) الوجيز: ٣٧٠.      | (١٢) المستنير: ٨٤٠ / ٢.      |
| (١١) السبعة: ٦٦٥.      | (١٤) الاعلان: ٢٣٤.           |
| (١٣) البدائع: ٢٧٣.     | (١٤) الكشف: ٣٥٦.             |
| (١٥) الموضح: ١٣٢٥ / ٣. |                              |

## المطلب الثالث

## سُورَةُ الْمُرْسَلَاتِ

﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِتَتْ﴾ [المرسلات: الآية: ١١]

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن ابن جهمز في قوله تعالى ﴿أُقِتَتْ﴾ وذلك بين تحقيق الهمزة أو إبدالها واوًا وتشديد القاف أو تخفيفها<sup>(١)</sup>.

ويبحث طرق ابن جهمز تبين أن الهاشمى عنه روى إبدال الهمزة واوًا مع تخفيف القاف وذلك من المستنير<sup>(٢)</sup> والمصباح<sup>(٣)</sup> والكمال<sup>(٤)</sup> وكذا من الموضح والمفتاح وغيرهما على ما فى النشر لقطعه بهذا الوجه للهاشمى.

وعكس ذلك الدورى بتحقيق الهمز مع التشديد وذلك من الكامل، ومن قراءة سبط الخياط على الشريف العباسى من غير المبهج على ما فى النشر والوجهان صحيحان عن ابن جهمز والذى يقدم هو الأول وقد ورد ذلك عنه من ٩ طرق مجموع طرق ابن جهمز البالغ عددها ١٢ طريقًا وبهذا الوجه قرأ أبو عمرو وابن وردان. وأما وجه الهمز مع تشديد القاف فورد من ٣ طرق عن الدورى عن ابن جهمز وبه قرأ القراء العشرة غير أبى عمرو وابن وردان وخلف ابن جهمز مما يدل على صحة رواية الوجهين والله أعلم.

التوجيه: من قرأ بالواو من الوقت. أى جعل لها وقت للفصل والقضاء، ومن قرأ بالهمز: ولا اتباع خط المصحف.

ثانيًا: أن الهمز فيه بدل الواو لأن الواو إذا انضمت ضمة لازمة جاز أن تبدل همزة كما فى وجوه وأجوه<sup>(٥)</sup>.

## سُورَةُ النَّازِعَاتِ

﴿أَءِذَا كُنَّا عِظْمًا نَّخِرَةً﴾ [النازعات: الآية: ١١]

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن دورى الكسائى فى قوله تعالى ﴿نَّخِرَةً﴾

(٢) المستنير: ٢ / ٨٤١.

(٤) الكامل: ٣٧٩.

(١) النشر: ٢ / ٣٩٦.

(٣) المصباح: ٥٠٤.

(٥) الموضح: ٣ / ١٣٢٨.

وذلك بين إثبات الألف والتخير<sup>(١)</sup>.

وببحث طرق الدورى تبين أن أبا جعفر النصيبى روى عنه إثبات الألف وذلك من التيسير<sup>(٢)</sup> والشاطبية<sup>(٣)</sup> وتلخيص ابن بليمة<sup>(٤)</sup>، وللدورى من الكامل<sup>(٥)</sup>، وللضير عنه من المبهج<sup>(٦)</sup>، وغاية أبى العلاء<sup>(٧)</sup>، وروضة المالكى<sup>(٨)</sup>. وروى المالكى عنه أيضًا التخير وهو الذى فى جامع ابن فارس<sup>(٩)</sup> والمستنير<sup>(١٠)</sup> والمصباح<sup>(١١)</sup>، وبالإثبات قرأ ابن الفحام على الفارسى على ما وجدت فى التجريد<sup>(١٢)</sup> وقال ابن سوار وبإثبات الألف قرأت عن الدورى " وذكر ذلك ابن فارس أيضًا فى التبصرة.

والوجهان صحيحان وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى والذى يقدم هو إثبات الألف؛ لأنه أكثر الطرق رواية عنه. وهو الموافق لما فى التيسير والشاطبية وقد ورد ذلك عنه من ١٧ طريقًا والباقى لوجه الحذف، وبه قرأ المديان وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحفص وروح مما يدل على صحة رواية الوجهين. والله أعلم

التوجيه: ناخرة: على وزن (فاعلة) هى العظام الفارغة المجوفة التى يسمع فيها صوت الريح ونخرة على وزن فعلة هى العظام المتأكلة، وقيل هما لغتان مثل حاذر وحذر. بمعنى البالية<sup>(١٣)</sup>.

### سُورَةُ التَّكْوِيْنِ

واختلف فيها فى موضعين:

#### الأول: ﴿وَإِذَا الْجَحِيمُ سُعِّرَتْ﴾ [التكوير: الآية: ١٢]

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن شعبة فى قوله تعالى: ﴿سُعِّرَتْ﴾ فقطع له بتخفيف العين من طريق يحيى بن آدم والتشديد من طريق العليمي<sup>(١٤)</sup>.

(١) النشر: ٢ / ٣٩٨.

(٢) التيسير: ١٧٨.

(٣) الشاطبية: البيت: ١١٠١.

(٤) تلخيص: ١٦٥.

(٥) الكامل: ٨٦٥.

(٦) المبهج: ٩٣.

(٧) غاية الاختصار: ٢ / ٧٠٥.

(٨) الروضة: ٢ / ٩٧٩.

(٩) التبصرة: ٤٧.

(١٠) المستنير: ٢ / ٨٤٣.

(١١) المصباح: ٥٠٦.

(١٢) التجريد: ٣٣٤.

(١٣) الحجة لابن زنجلة: ٧٤٨، الكشف: ٢ / ٣٦١، الموضح: ٣ / ١٣٣٧.

(١٤) النشر: ٢ / ٣٩٨.

وببحث طرق شعبة تبين أن يحیی قطع له بالتخفيف من جميع طرقه كما رواه الإمام ابن الجزرى وروى العليمى عنه التشديد أيضًا من جميع طرقه سوى ما انفرد به أبو معشر في تلخيصه حيث اقتصر في التشديد في هذا الموضع لحفص عن عاصم دون أن يذكر العليمى<sup>(١)</sup>، والذي أخذ به ابن الجزرى هو ما ذكرته أولاً.

والوجهان صحيحان عن شعبة، والذي يقدم هو التخفيف؛ لأنه ورد من الطريق الأول، وهو الأكثر رواية عن شعبة والموافق لما في التيسير. وقد ورد ذلك من ٥٨ طريقًا من مجموع طرقه البالغ عددها ٧٦ طريقًا. والباقي لوجه التخفيف وبه قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمة والكسائي وخلف العاشر وهشام وروح. مما يدل على تواتر الوجهين، والله أعلم.

## الثانى: ﴿وَإِذَا أَلْبَحَارُ سُجِّرَتْ﴾ [التكوير: الآية: ٦]

وروى الإمام ابن الجزرى أيضًا اختلاف الطرق عن رويس في قوله تعالى ﴿سُجِّرَتْ﴾ فقطع له بتشديد الجيم من طريق أبى الطيب والتخفيف للباقيين<sup>(٢)</sup>.

وببحث طرق رويس تبين أن أبا الطيب عن التمار عن روى تشديد الجيم وذلك من غاية أبى العلاء<sup>(٣)</sup> وروى النخاس وابن مقسم والجوهري ثلاثتهم عن التمار التخفيف. وهو المقدم أداء؛ لأنه مذهب الجمهور عن رويس والأكثر أداء عنه.

وقد ورد ذلك عنه من ٣٩ طريقًا من مجموع طرقه البالغ عددها ٤١ طريقًا والباقي لوجه التشديد، ولا يقدح ذلك في صحة روايته؛ لأن به قرأ المدنيان وابن عامر والكوفيون وأبو الطيب. مما يدل على صحة الوجهين معًا. والله أعلم.

التوجيه:

التخفيف في هذين الفعلين يصلح لقليل الفعل وكثيره، والتشديد يختص بالكثير<sup>(٤)</sup>.

\* \* \*

(٢) النشر: ٢ / ٣٩٨.

(٤) الموضح: ٣ / ١٣٤٣.

(١) التلخيص: ٤٦١.

(٣) غاية الاختصار: ٢ / ٧٠٧.

### سُورَةُ الْفَجْرِ

﴿لَا تُكْرِمُونَ... وَلَا تَحْضُونَ... وَتَأْكُلُونَ... وَتُحِبُّونَ...﴾

[الفجر: الآيات: ١٧ - ٢٠]

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن روح في هذه المواضع الأربعة فقطع للزيرى بالخطاب وبالغيب للباقيين<sup>(١)</sup>.

ويبحث طرق رواية روح تبين أن ابن وهب قطع له بالغيب من جميع طرقه وذلك من مفردة ابن الفحام<sup>(٢)</sup> وجامع الفارسى<sup>(٣)</sup> وروضة المالكى<sup>(٤)</sup>، والكامل<sup>(٥)</sup>، وغاية أبى العلاء<sup>(٦)</sup>، وكتابى أبى العز<sup>(٧)</sup><sup>(٨)</sup> والمستنير<sup>(٩)</sup>، وتلخيص أبى معشر<sup>(١٠)</sup>، والمصباح<sup>(١١)</sup>، والمبهبج<sup>(١٢)</sup>، والتذكرة<sup>(١٣)</sup>، وغاية ابن مهران<sup>(١٤)</sup>.

وجامع ابن فارس<sup>(١٥)</sup> وكذا من التذكار وكتابى ابن خيرون على ما فى النشر، وقطع له بناء الخطاب. الزيرى من غاية أبى العلاء فقط<sup>(١٦)</sup>.

والوجهان صحيحان عن روح وبهما قرأ الإمام ابن الجزرى.

والذى يقدم هو الغيب؛ لأنه ورد من الطريق الأول وهو الأكثر رواية عنه. وقد ورد ذلك عنه من ٤٢ طريقاً والباقي لوجه الخطاب وعليه القراء سوى البصريين بخلف روح كما تقدم مما يدل على تواتر الوجهين معاً. والله أعلم.

التوجيه: من قرأ بالغيب لتقدم ذكر الإنسان الذى هو جنس ويدل على الجمع بلفظه

(٢) النشر: ٢ / ٤٠٠.

(٢) المفردة: ٢٠.

(٣) الجامع: ٢٠٨.

(٤) الروضة: ٢ / ٩٩٢.

(٥) الكامل: ٨٧٤.

(٦) غاية الاختصار: ٢ / ٧١٦.

(٧) الإرشاد: ٦٢٢.

(٨) الكفاية: ٢ / ٦٠٩.

(٩) المستنير: ٢ / ٥١٢.

(١٠) التلخيص: ٤٦٨.

(١١) المصباح: ٥١٢.

(١٢) المبهبج: ٩٣.

(١٣) التذكرة: ٢ / ٦٢٧.

(١٤) الغاية: ٤٣٦.

(١٥) التبصرة: ٤٧.

(١٦) تقدم بيانه.

فرجعت عليه الياءات لغيبته. والخطاب على إضمار القول: أى قل لهم يا محمد كذا وكذا<sup>(١)</sup>. وقالوا أن المخاطبة بالتوبيخ أبلغ من الخبر فجعل الكلام بلفظ الخطاب<sup>(٢)</sup>.

### سورة العلق

﴿أَنْ رَّأَاهُ أَسْتَعْنِيَ﴾ [العلق: الآية ٧]

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن قنبل في قوله تعالى: ﴿رَّأَاهُ﴾ وذلك بقصر الهمز (رأه) على وزن (رعه) ومدها (راءه) على وزن (رعاه) وبحث طرق قنبل تبين أن أكثر الرواة عنه على الوجه الأول، وذلك من التيسير، والكامل<sup>(٣)</sup>، والإعلان<sup>(٤)</sup>، وروضة المعدل<sup>(٥)</sup>، والعنوان<sup>(٦)</sup>، والسبعة<sup>(٧)</sup> والمستنير<sup>(٨)</sup>، وكفاية الست<sup>(٩)</sup>، وبه قرأ ابن الفحام على الفارسي<sup>(١٠)</sup> كلهم من طريق ابن مجاهد، وبه قطع ابن شنبوذ من جميع طرقه وكذا من المجتبى على ما في النشر. وأطلق الوجهين عن قنبل ابن شريح في الكافي<sup>(١١)</sup> وكذا في تلخيص العبارات<sup>(١٢)</sup> والشاطبية<sup>(١٣)</sup>، كلهم من طريق السامري عن ابن مجاهد. والوجهان صحيحان عن قنبل، والذي يقدم هو القصر؛ لأنه الأكثر طرقاً ورواية عنه وهو الموافق لما في التيسير وعليه الجمهور من أهل الأداء عن قنبل. وقد ورد ذلك عنه من ٣١ طريقاً والباقي للوجه الآخر وعليه القراء العشرة بما فيهم قنبل في أحد الوجهين مما يدل على صحة رواية الوجهين معاً. والله أعلم.

التوجيه: حجة من حذف الألف بعد الهمزة أنه لغة بعض العرب في (رأى) للاستقبال

(١) الكشف: ٢ / ٣٧٢.

(٢) حجة ابن زنجلة: ٧٦٢.

(٣) الكامل: ٣٨٠.

(٤) الروضة: ١٤٨.

(٥) الإعلان: ٢٩.

(٦) العنوان: ٢١١.

(٧) السبعة: ٦٩٢.

(٨) المستنير: ٢ / ٨٥٥.

(٩) كفاية الست: ٤٢.

(١٠) التجريد: ٣٤٠.

(١١) الكفاية: ٤٢.

(١٢) الشاطبية: البيت: ١١١٥.

(١٣) التلخيص: ١٦٨.



حيث يحذفون الألف بغير جزم اكتفاء بالفتحة منها طلباً للتخفيف كما حذف من قولهم (أصاب الناس جهد ولو تر أهل مكة) بحذف ألف (تر) فلما حذفت في (ترى) لغير جازم حذفت في (رأى) أيضاً. وحجة من قرأ بالألف أنه الأصل المستعمل الفاشى وعليه الجماعة. وهناك توجهات أخرى<sup>(١)</sup>.

### سُورَةُ الْفُلُقِ

﴿وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ﴾ [سورة الفلق: الآية: ٤]

روى الإمام ابن الجزرى اختلاف الطرق عن رويس في قوله تعالى ﴿النَّفَّاثَاتِ﴾ وذلك بإثبات ألف بعد النون وكسر الفاء مخففة من غير ألف هكذا (النَّافِثَاتِ) وبين تشديد الفاء وفتحها وألف بعدها من غير ألف بعد النون كالجماعة<sup>(٢)</sup>.

وببحث طرق رويس تبين أن الوجه الأول رواه عنه ابن غلبون في التذكرة<sup>(٣)</sup>، ومفردة الدانى على ما في النشر وهو الذى في المبهج<sup>(٤)</sup> والمصباح<sup>(٥)</sup>. وللكارزنى عن النخاس من كفاية أبى العز وتلخيص أبى معشر حملاً على ما في النشر حيث لم أقف عليه فيهما وقرأ الباقون كالجمهور هكذا ﴿النَّفَّاثَاتِ﴾.

والوجهان صحيحان عن رويس وبهما قرأ ابن الجزرى، والذى يقدم هو ما عليه الجمهور؛ لأنه الأكثر رواية وطريقاً عنه. وقد ورد ذلك عنه من ٣١ طريقاً من مجموع طرقه البالغ عددها ٤١ طريقاً والباقي للوجه الآخر. والله أعلم.

التوجيه: حجة من قرأ ﴿النَّفَّاثَاتِ﴾ جمع نفاثة، وهى الكثيرة النفث، فهو يدل على المبالغة والنفث نفخ من غير ريق بخلاف التفل، والمراد بهن السواحر بنات لبيدين الأعصم. وأما (النَّافِثَاتِ) فهى جمع نافثة وهى النافخة، وليس موضوعاً للمبالغة وإن كان يحتمل الكثرة<sup>(٦)</sup>.

(١) حجة ابن زنجلة: ٧٦٧. الكشف: ٢ / ٣٨٢، الموضح: ٣ / ١٣٨٣.

(٢) النشر: ٢ / ٤٠٤. (٣) التذكرة: ٢ / ٦٥٣.

(٤) المبهج: ٩٤. (٥) المصباح: ٥٢٠.

(٦) الموضح: ٣ / ١٤١٦ - ١٤١٧.

## التكبير

روى الإمام ابن الجزرى التكبير بخلاف عن كل القراء<sup>(١)</sup>.

وصيغته: الله اكبر قبل البسملة، ولا يكون إلا مع البسملة حتى أن من ليس له بسملة بين السورتين إذا أتى به لا بد معه من البسملة، وزاد عن بعضهم التحميد، والتهليل، والتكبير.... إلخ.

وللقراء فيه مذهبان:

الأول: للجمهور، وهو أن يبدأ من سورة الختم من سورة الضحى على اختلاف البدء من أولها أو آخرها أو أول الشرح.

والثاني: أنه في أول كل سورة ما عدا (براءة) لجميع القراء وذلك من الكامل للهللى وغاية أبى العلاء. وروى ذلك كله الإمام ابن الجزرى.

والذى يقدم هو مذهب الجمهور، وهو التكبير من سورة الختم والله أعلم.

وبذلك نأتى إلى نهاية أوجه الخلاف عن الرواة

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

\* \* \*

(١) النشر: ٢ / ٤١٠.

ولمزيد من ذلك يراجع النشر باب التكبير: ٢ / ٤٠٥ - ٤٤٠.

# الخاتمة



## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين. سيدنا محمد ﷺ.

وبعد ،

فقد أنعم الله على بفضلته، وأمدنى بمده، وبعد أكثر من عامين قضيتها في رحاب هذا البحث المبارك والذي أنفقت فيه جل وقتي وبذلت فيها قصارى جهدي، ولم أدر وسعاً في البحث والتنقيب والجد والتحقيق وذلك بين كتاب النشر للإمام ابن الجزرى وأصوله التي استقاه منها حتى انتهى البحث على هذه الصورة المباركة التي بين أيدينا وذلك بتوفيق الله عز وجل أولاً، ثم التوجيه السديد من أستاذي المشرفين ثانياً وهنا ينتهي بنا المطاف إلى خاتمة «أسأل الله حسنهما» لأسجل فيها نقاطاً عدة.

أولاً: النتائج: وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

### القسم الأول: يتعلق بالبحث ونتائج كالاتي:

- ١- أن الأصل في اختلاف هذه الوجوه منشأه الأخذ والتلقى، فكل قرأ حسبما تلقى من شيوخه مسلسلاً حتى اتصل السند إلى الرسول ﷺ الذي تلقاه من جبريل - عليه السلام - عن ربه عز وجل.
- ٢- أن هذه الوجوه على ما ورد فيها من خلاف كلها صحيحة في الرواية والآداء ومقروء بها، وأن قلت طرقها؛ لأنها إما أن تكون قراءة أو رواية عند غير أصحاب الخلاف مما يجعل القلب راسخاً رسوخ اليقين بصحة هذه الأوجه.
- ٣- كما أثبت البحث أيضاً أن المقدم من هذه الأوجه الخلافية من طريق طيبة النشر جاء موافقاً لما هو مقدم من طريق الشاطبية والدررة بنسبة ٩٠٪ تقريباً.
- ٤- أن تعدد هذه الوجوه أدى إلى إثراء اللغة العربية بجميع فروعها وكذا الشريعة الإسلامية في أحكامها.

### القسم الثاني: ما يتعلق بالإمام ابن الجزرى :

- ١- معرفة الجهود المضنية التي بذلها علماء القراءات في خدمة كتاب الله عز وجل

واهتمامهم بهذا الفن ومن هؤلاء الإمام ابن الجزرى الذى استطاع بفضل الله عز وجل أن يتحرى القراءات الصحيحة من أمهات كتب القراءات، وأن يمحصها ويجمعها فى كتابه النشر.

٢ - مدى الدقة والأمانة التى تميز بها الإمام ابن الجزرى فى نقل هذه الوجوه وعزوها إلى مصادرهما الأصلية. حتى لقبه الإمام المتولى وغيره «بخاتمة المحققين»

٣ - كان الإمام ابن الجزرى عالماً موسوعياً لم يقتصر فى كتابته على القراءات وعلومها فقط؛ بل كتب فى علوم الحديث والنحو وغير ذلك، لكنه كان مبرزاً مكيئاً فى القراءات على وجه الخصوص فقد وصل هذا الفن بفضل الله إلى ذروته على يديه وبجهود المخلصين من علماء القراءات حيث ألف النشر، وتقريبه، والطيبة، والتجوير فى القراءات العشر، وإعانة المهرة فى الزيادة على العشرة، والدررة فى القراءات الثلاث وغاية النهاية فى طبقات القراء. وغير ذلك.

٤ - أن أى إنسان مهما عظم قدره، وعلا كعبه فى العلم فلا بد من أن يعتريه ما يعترى البشر من النقص والخطأ والنسيان وليس الإمام ابن الجزرى معصوماً من ذلك فقد تعقبه الإمام الأزميزى واستدرك عليه فى بعض المسائل منها:

\* ذكر الإمام ابن الجزرى طريق ابن جمهور عن السوسى من المصباح وهى ليست فيه  
\* أطلق ابن الجزرى إمالة (الدنيا) لدورى أبى عمرو وذلك لأبى العز القلانسى دون أن يحدد الكتاب الذى ورد منه ذلك وتبين أنه الكفاية أما الارشاد فاقصر على الفتح إلى غير ذلك من الاستدراكات التى نص عليها الأزميزى فى كتابه تحاف البررة بما سكت عنه نشر العشرة وهذه الملاحظات على الإمام ابن الجزرى وكتابه لا تعنى غمطاً لقدره. لكنها سنة الله فى خلقه، حيث إن الكمال لله وحده.

### القسم الثالث: ما يتعلق بكتاب النشر:

١ - ذكر الإمام ابن الجزرى إسناد طريق ابن فرح عن الدورى عن أبى عمرو وأنه ورد من ٣٨ طريقاً، وبالبحث والتدقيق تبين أنه ورد من ٤١ طريقاً ذكرها ابن الجزرى مفصلة فى النشر، وتقدم بيانها مفصلاً عند ذكر طرق الدورى غير أنى اعتمدت على ما ذكره ابن الجزرى ونهبت على ما استنتجه البحث لثلا أخالفه.

إن كتاب النشر صار المرجع الأساسى والرئيسى لكل من قرأ بالقراءات العشر الكبرى من طريق طيبة النشر.

- ٢ - إن هذا الكتاب حوى ما يقرب من ألف طريق كلها متصلة الإسناد.
- ٣ - إنه أصبح مرجعاً يمكن الاعتماد عليه في بيان مذاهب أصحاب الكتب المفقودة كالمجتبى وغيره وقد سبق الحديث مفصلاً عن النشر وأهميته في مبحث خاص بما أغنى عن إعادته هنا.

## المقترحات :

### بعد الانتهاء من بيان نتائج البحث أسجل بعض الاقتراحات منها:

- جمع هذه الوجوه التي ذكرها الإمام ابن الجزرى وعزاها إلى بعض القراء أو الرواة من بعض الكتب التي لم يسندھا إليهم وذلك في بحث علمى يسمى «ليس من طريق الطيبة» وخصوصاً أن الإمام الأزمرى أشار إلى بعض منها في كتابه بدائع البرهان.
- الاهتمام بدراسة كتب القراءات للوقوف على مناهج المؤلفين وكيفية الاستفادة منها في بيان هذه الوجوه.
- هناك بعض الإحالات لابن الجزرى جاءت مخالفة لما في أصولها من أصول كتب النشر، ولعل ذلك نتج عن سهو من النساخ أو اختلاف النسخ، وسبق التنبيه على ذلك مواضعه. إذ من الممكن جمعها في بحث خاص بذلك.
- وفي الختام أسأل الله عز وجل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم وألا يجرمنى أجره وأن يرحمنا بالقرآن ويدخلنا الجنة بفضله وأن يغفر لى ولوالدى وللمؤمنين يوم يقوم الحساب.
- وما كان في العمل من إحسان فمن الله عز وجل وحده فهو صاحب الفضل وما كان فيه من لغو أو إساءة فمنى ومن الشيطان. ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا أَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾
- وصلى الله وسلم على خير خلقه وصفوة عباده ورسله سيدنا محمد النبى الأمى وآله وصحبه إلى يوم الدين.





# فهرس المصادر والمرآجع



## فهرس المصادر والمراجع

### أولاً: المخطوطات والرسائل

- ١- الإعلان في القراءات السبع لأبى القاسم الصفرأوى.
- ٢- التبصرة في القراءات العشر لابن فارس الخياط.
- ٣- الجامع في القراءات العشر لأبى الحسن الفارسى.
- ٤- روضة الحفاظ للمعدل.
- ٥- الكامل في القراءات الخمسين للإمام الهذلى.
- ٦- المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر للشهرزورى.
- ٧- كفاية الست: لسبط الخياط.
- ٨- المبهج: لسبط الخياط.
- ٩- مفردة يعقوب لابن الفحام.
- ١٠- الهادى لابن سفيان المالكى

### ب- الرسائل المحققة

- ١١- الكفاية الكبرى لأبى العز القلانسى، رسالة ماجستير إعداد عبد الله بن عبد الرحمن الشثرى. جامعة الإمام محمد بن سعود. السعودية.
- ١٢- المستنير في القراءات العشر البواهر لأبى طاهر بن سوار البغدادى. رسالة دكتوراة إعداد / أحمد طاهر أويس. الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- ١٣- المنتهى: في القراءات العشر لأبى الفضل الخزاعى. رسالة دكتوراه تحقيق / محمد شفاعت ربانى.

### ثانياً المطبوعات:

القرآن الكريم واعتمدت فى ذلك على ما جاء فى رواية حفص.  
الكتب والمصادر

- ١- الإبانة عن معانى القراءات لمكى بن أبى طالب، تحقيق د / عبد الفتاح إسماعيل

شلبى. المكتبة الفيصلية.

٢- إبراز المعانى من حرز الأمانى لأبى شامى المقدسى. ط. الحلبي.

٣- الإلتقان فى علوم القرآن للسيوطى، تحقيق: محمد أبو الفضل. المكتبة العصرية. صيدا. لبنان.

٤- إتحاف الأنام وإسعاف الأفهام فى وقف حمزة وهشام. للإمام المتولى.

٥- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر. للإمام أحمد البنا الدمياطى. تحقيق د/ شعبان محمد إسماعيل. مكتبة الكليات الأزهرية.

٦- الإضاءة فى بيان أصول القراءة للشيخ الضباع. المكتبة الأزهرية.

٧- الإقناع فى القراءات السبع لابن الباذش. تح. أحمد فريد دار الكتب العلمية.

٨- إمتاع الفضلاء بتراجم القراء. إلياس البرماوى. دار الندوة العالمية.

٩- البحر المحيط: لأبى حيان الأندلسى. طبعة دار الفكر.

١٠- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكانى. مكتبة ابن تيمية.

١١- البدور الزاهرة فى القراءات العشر المتواترة للشيخ عبد الفتاح القاضى. مطبعة دار

العالم العربى.

١٢- البرهان فى علوم القرآن للزركشى. تحقيق / محمد إبراهيم أبو الفضل. دار التراث

العربى.

١٣- البرهان فى تجويد القرآن للشيخ / محمد صادق قمحاوى. المكتبة الأزهرية.

١٤- التاريخ الكبير للإمام البخارى. ط. دار الفكر.

١٥- التبصرة فى القراءات السبع لمكى بن أبى طالب. تحقيق. د / محمد غوث الندوى. مطبعة الدار السلفية بالهند.

١٦- التعريفات للجرجانى. تحقيق د / عبد الرحمن عميرة. عالم الكتب.

١٧- التلخيص فى القراءات الثمان لأبى معشر الطبرى. تحقيق د / محمد حسن عقيل.

مكتبة التوعية الإسلامية. مصر.

١٨- التيسير فى القراءات السبع لأبى عمرو الدانى. دار الكتب العلمية. بيروت.

١٩- تاريخ القراء العشرة للشيخ القاضى. مطبعة المشهد الحسينى.

- ٢٠- تاريخ القراءات في المشرق والمغرب. د / محمد المختار ولد أباه منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة. إيسسكو ١٤٢٢ هـ.
- ٢١- تجميع التيسير لأبى عمرو الدانى. دار الكتب العلمية. بيروت.
- ٢٢- تاريخ بغداد. للخطيب البغدادى. تحقيق / مصطفى عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية.
- ٢٣- تحرير النشر للأزميرى. دار غريب.
- ٢٤- تفسير القرآن العظيم للإمام ابن كثير. مطبعة الحلبي.
- ٢٥- تقريب النشر لابن الجزرى. تحقيق الشيخ إبراهيم عطوة. دار الحديث بالقاهرة. الطبعة الثانية.
- ٢٦- تلخيص العبارات لأبى الحسن على بن بليمة، تحقيق / سبيع حمزة زكى موسوعة علوم القرآن بدمشق.
- ٢٧- تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلانى. دار صادر بيروت.
- ٢٨- التجريد فى القراءات لابن الفحام تحقيق ضارى إبراهيم عاصى. دار عمار للطباعة والنشر.
- ٢٩- التذكرة فى القراءات الثمان لأبى الحسن طاهر بن غلبون، تحقيق: أيمن رشدى سويد. ط. الجماعة الخيرية للمحافظة على القرآن الكريم بالسعودية.
- ٣٠- الجامع لأحكام القرآن للإمام القرطبى. دارا لغد العربى.
- ٣١- الجرح والتعديل لابن أبى حاتم دار الكتب العلمية. بيروت.
- ٣٢- الحجة: لابن خالويه، تحقيق. عبد العال سالم مكرم. مؤسسة الرسالة
- ٣٣- الحجة فى القراءات السبع. لأبى على الفارسى. تحقيق.
- ٣٤- الحلقات المضئئات من أسانيد القراءات. السيد أحمد عبد الرحيم مطبعة الحميضى.
- ٣٥- حرز الأمانى ووجه التهانى فى القراءات السبع (الشاطبية) للإمام الشاطبى
- ٣٦- حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة للسيوطى. المطبعة الشرقية.

٥٦- فريدة الدهر للشيخ محمد إبراهيم سالم. دار غريب.

- ٥٧- القاموس المحيط للفيروز آبادي. دار الفكر.
- ٥٨- القراءات الشاذة: د / محمود أحمد الصغير. مطبعة دار الفكر. بيروت.
- ٥٩- القراءات: نشأة وتاريخ. أ.د / سامي هلال. مطبعة الحرمين. سيجر
- ٦٠- الكافي في القراءات السبع لابن شريح. تحقيق: أحمد الشافعي. دار الكتب العلمية.
- ٦١- الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب. تحقيق / محيى الدين رمضان. مؤسسة الرسالة. بيروت.
- ٦٢- كنز الأمانى بشرح حرز الأمانى المعروف بشرح شعلة. المكتبة الأزهرية.
- ٦٣- اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة للفاسي. تحقيق: جمال شرف. ط. دار الصحابة. بطنطا.
- ٦٤- لسان العرب لابن منظور. دار صادر. بيروت.
- ٦٥- المبسوط في القراءات العشر لابن مهران. تحقيق / صبيح حمزة زكي
- ٦٦- لطائف الإشارات للقسطلاني. تحقيق / عامر عثمان. والدكتور / عبد الصبور شاهين. ط. مجمع البحوث الإسلامية.
- ٦٧- المستصفى للإمام الغزالي. تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي. دار الكتب العلمية.
- ٦٨- المعجم الوجيز: مجمع اللغة العربية.
- ٦٩- معجم مقاييس اللغة لابن فارس. تحقيق، عبد السلام هارون. دار الجليل.
- ٧٠- المفردات للراغب الأصفهاني. دار الكتب العلمية. بيروت.
- ٧١- المفردات السبع لأبي عمرو الداني.
- ٧٢- المذهب في القراءات العشر، د / محمد سالم محيسن. المكتبة الأزهرية
- ٧٣- مجمل اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق / زهير عبد المحسن، مؤسسة الرسالة.
- ٧٤- معجم تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى، تحقيق د / رياض زكى قاسم. دار المعرفة بيروت.

- ٧٥- معجم مقاييس اللغة لابن فارس. تحقيق / عبد السلام هارون. مطبعة الحلبي
- ٧٦- معرفة القراء الكبار للذهبي. تحقيق / بشار عواد وآخرين. مؤسسة الرسالة
- ٧٧- مناهل العرفان في علوم القرآن للزرقاني. دار المعرفة. بيروت.
- ٧٨- منجد المقرئين. لابن الجزري، مكتبة القدسي.
- ٧٩- مقدمات في علم القراءات: تأليف محمد أحمد مفلح دار عمار.
- ٨٠- الموضح في وجوه القراءات لابن أبي مريم، تحقيق د / عمر حمدان الكبيسي ط. الجمعية الخيرية للمحافظة على القرآن الكريم، جدة.
- ٨١- النجوم الطوالع للشيخ التونسي. دار الفكر.
- ٨٢- النشر في القراءات العشر للإمام ابن الجزري، تصحيح: الشيخ محمد علي الضباع. دار الفكر.
- ٨٣- النفحات الإلهية في شرح الشاطبية. للشيخ / محمد عبد الدايم خميس. طبعة دار المنار.
- ٨٤- نهاية القول المفيد في علم التجويد / للشيخ محمد مكى نصر البليسي، مكتبة الآداب.
- ٨٥- الوجيز في القراءات الثماني للأهوازي. د / دريد حسن أحمد. دار الغرب الإسلامي.



## فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع
٦	المقدمة
٧	أهمية الموضوع وأسباب اختياره وخطة البحث ومنهجه.
١١	الباب الأول
١٣	الفصل الأول: القراءات
١٣	المبحث الأول: التعريف بالقراءات ونشأتها ومراحل التدوين فيها.
٢١	المبحث الثاني: ضوابط القراءة الصحيحة.
٢٧	المبحث الثالث: أقوال العلماء في القراءات العشر.
٣١	الفصل الثاني: القراء العشرة
٣٤	المبحث الأول: التعريف بالقراء العشرة.
٣٦	المبحث الثاني: التعريف بالرواة.
٤٠	المبحث الثالث: التعريف بالطرق العليا.
٤٧	الباب الثاني: الاختلاف وتقديم الأوجه
٤٩	المبحث الأول: تعريف الخلاف وأنواعه وأسباب اختلاف القراء والرواة.
٥٥	المبحث الثاني: حصر أوجه الخلاف عن الرواة.
٨١	الفصل الثاني: الأوجه المقدمة
٨٣	المبحث الأول: بيان أسباب تقديم بعض الأوجه.
٨٩	المبحث الثاني: أهم الكتب المؤلفة في هذا المجال، ونماذج من الأوجه المقدمة منها.

رقم الصفحة	الموضوع
٩٥	الباب الثالث: كتاب النشر وأوجه الخلاف.
٩٧	المبحث الأول: التعريف بابن الجزرى وكتابه النشر وأهميته.
١٠١	المبحث الثانى: المصادر التى اعتمد عليها ابن الجزرى.
١١١	المبحث الثالث: الطرق الواردة ومصادرها.
١٣٤	المبحث الرابع: بيان مذاهب أصحاب الكتب التى لم أقف عليها
١٣٨	دراسة بعض أوجه الخلاف التى وردت من طرق قليلة.
١٤٤	الفصل الثانى: دراسة أوجه الخلاف الواردة فى الأصول
١٤٨	المبحث الأول: باب الاستعاذة.
١٥٢	المبحث الثانى: باب بين السورتين.
١٦٣	المبحث الثالث: سورة أم القرآن وملحقاتها
١٧٨	المبحث الرابع : الإدغام
١٨١	المطلب الأول: الإدغام الكبير
٢٠٤	باب دال قد
٢٠٦	باب ذال إذ.
٢٠٦	باب تاء التأنيث.
٢٠٩	باب لام هل وبل.
٢١٢	باب حروف قربت مخارجها.
٢٣٦	النون الساكنة والتنوين.
٢٤٥	المبحث الخامس: هاء الضمير.
٢٦٩	المبحث السادس: المد والقصر.

الموضوع	رقم الصفحة
المبحث السابع: الهمز	٢٨٧
الهمزتان من كلمة.	٢٨٩
الهمزتان من كلمتين.	٣٠٨
الهمز المفرد.	٣١٥
باب نقل الحركة.	٣٢٥
باب السكت على الساكن قبل الهمز.	٣٣٠
المطلب السادس: وقف حمزة وهشام على الهمز.	٣٤٣
المبحث الثامن: الفتح والإمالة وبين اللفظين.	٣٦٥
المبحث التاسع: إمالة هاء التأنيث.	٤٢١
المبحث العاشر: الرءات.	٤٣١
المبحث الحادي عشر: اللامات.	٤٥٣
المبحث الثاني عشر: الوقف	٤٦١
المطلب الأول: الوقف على أواخر الكلمة.	٤٦٩
المطلب الثاني: الوقف على مرسوم الخط.	٤٧٠
المبحث الثالث عشر: الياءات، وهي قسمان:	٤٨٣
الثاني: ياءات الزوائد.	٥٠١
الفصل الثالث: أوجه الخلاف الواردة في الفرش:	٥٢١
المبحث الأول: أوجه الخلاف الواردة في الربع الأول من القرآن وفيه عدة مطالب:	٥٢٣
المطلب الأول: أوجه الخلاف الواردة في سورة البقرة.	٥٢٣
المطلب الثاني: أوجه الخلاف الواردة في سورة آل عمران.	٥٥٩

رقم الصفحة	الموضوع
٥٦٤	المطلب الثالث: أوجه الخلاف الواردة في سورة النساء.
٥٧٢	المطلب الرابع: أوجه الخلاف الواردة في سورة المائدة.
٥٧٤	المطلب الخامس: أوجه الخلاف الواردة في سورة الأنعام.
٥٨٥	المبحث الثاني: أوجه الخلاف الواردة في الربع الثاني من القرآن من سورة الأعراف حتى سورة الكهف، وفيه عدة مطالب:
٥٨٥	المطلب الأول: أوجه الخلاف الواردة في سورة الأعراف.
٥٩١	المطلب الثاني: أوجه الخلاف الواردة في سورة الأنفال.
٥٩٤	المطلب الرابع: أوجه الخلاف الواردة في سورة سيدنا يونس <small>عليه السلام</small> .
٦٠٢	المطلب الخامس: أوجه الخلاف الواردة في سورة سيدنا هود <small>عليه السلام</small> .
٦٠٤	المطلب السادس: أوجه الخلاف الواردة في سورة سيدنا يوسف <small>عليه السلام</small> .
٦٠٦	المطلب السابع: أوجه الخلاف الواردة من أول سورة إبراهيم <small>عليه السلام</small> حتى سورة الحجر.
٦١٠	المطلب الثامن: أوجه الخلاف الواردة من أول سورة النحل حتى سورة الكهف.
٦١١	سورة الإسراء
٦١٤	سورة الكهف
٦١٩	سورة مريم
٦٢١	سورة طه
٦٢٣	سورة الأنبياء
٦٢٤	سورة الحج
٦٢٥	سورة المؤمنون
٦٢٦	سورة النور

الموضوع	رقم الصفحة
سورة الفرقان	٦٢٧
سورة الشعراء	٦٢٨
سورة النمل	٦٣٠
سورة القصص	٦٣٣
سورة العنكبوت	٦٣٤
سورة الروم	٦٣٥
سورة الأحزاب	٦٣٦
سورة سبأ	٦٣٨
سورة فاطر	٦٣٩
سورة يس	٦٤١
سورة الصافات	٦٤٩
سورة ص	٦٥١
سورة الزمر	٦٥٢
سورة غافر	٦٥٤
سورة الشورى	٦٥٦
سورة الزخرف	٦٥٨
سورة الأحقاف	٦٦١
سورة سيدنا محمد ﷺ	٦٦٢
سورة الفتح	٦٦٣
سورة الطور	٦٦٤

رقم الصفحة	الموضوع
٦٦٥	سورة الرحمن - عز وجل
٦٦٨	سورة الحديد
٦٦٩	سورة المجادلة
٦٧٠	سورة الحشر
٦٧٢	سورة الممتحنة
٦٧٣	سورة الحاقة
٦٧٥	سورة المعارج
٦٧٦	سورة الجن
٦٧٧	سورة القيامة
٦٧٨	سورة الإنسان
٦٨٦	سورة المرسلات
٦٨٦	سورة النازعات
٦٨٧	سورة التكويد
٦٨٩	سورة الفجر
٦٩٠	سورة العلق
٦٩١	سورة الفلق
٦٩٢	التكبير
٦٩٣	الخاتمة
٦٩٩	الفهارس